

لإني الوَلِيْدِ فَخَذِ بِزَاجِ عَدَ بِرَجُ عَدِ بِزَاجِ عَدَ بِزَرُسِيْدِ الْفُرُطِيقِ

اليشَّهيْرُ بِإِبْنُ رُشَدِ ٱلْجَفِيْد (المتَوَقّ ٥٩٥٥)

فَضِيْلَةِ ٱلشَّيْخ

محدَّنِهُ مُ ووالوائِلي

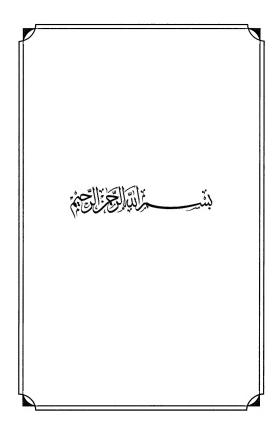
قَدَّمَانَهُ المَّارِمِ الرَّامِ مِنْ المَّاتِيةِ المَّاتِيةِ المَّارِمِيِّ الرَّامِ مِنْ المَّاتِيةِ المَّارِي

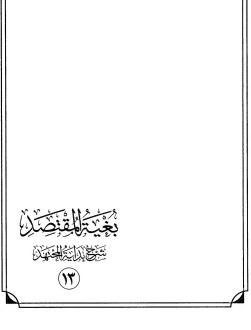
المجلد الثالث عشر

تابع كتاب البيوع \_ كتاب الصرف \_ الشَّلَم \_ بيع الخيار \_ بيع المرابحة \_ بيع العرية \_ الإجارات \_ الجعل \_

القراض \_ المساقاة \_ الشركة

دار ابن حزم





حقوق (الطبع كيفظئة الطَّنِّعَة الأُولِيْ ١٤٤٠ه ـ ٢٠١٩م



ISBN 978-9959-857-92-7

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار تعبر عن آراء واحتهادات أصحابها

# دار ابن حزم

بيروت – لبنان – ص.ب : 14/6366 هاتف وفاكس : 701974 – 300227 المريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb المرقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

# (اللَّفَضَلُ اللَّرَابِعُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تُوضَعُ فِيهِ:

وَأَمَّا زَمَانُ الْقَضَاءِ بِالْجَائِحَةِ، فَاتَفْقَ الْمَذْهَبُ<sup>(١)</sup> عَلَى وُجُوبِهَا فِي الرَّمَانِ الَّذِي يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَبْقِيَةِ الشَّمرِ عَلَى رُؤُوسِ الشَّجَرِ حَيْثُ يَسْتَوْفِي طِينَهُ).

أي: أن الجائحة توضع في الوقت الذي يتطلبه بقاؤها، فليس للمشتري أن يطلب من البائع أن يزيلها؛ والمراد أنها تلزم إذا لم تكن قد بلغت النضج وتركها المشتري بأن أهملها وتساهل فيها.

٣ تولام: (وَاخْتَلَقُوا إِذَا آبْقَاهُ الْمُشْتَرِي فِي الشَّمَارِ لِبَبِيعَهُ عَلَى النَّمَارَةِ لِبَبِيعَهُ عَلَى النَّمَارَةِ الْمُثَقِّقِ عَلَيْهِ، وَلَيْقِهَا بِالزَّمَانِ الْمُثَقَّقِ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: لَيْسَ فَيقِهَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: لَيْسَ فَيقَالِهُ، وَقَيلَ: لَيْسَ فَيقَالِهُ الْمُثَقَّقِ عَلَيْهِ وَقَيلَ: النَّمَانِ الْمُثَقِّقَ عَلَيْهِ مِنْ جَهَةٍ الْفَقَقَةَ عَلَيْهِ مِنْ جَهَةٍ وَيُولَ<sup>(7)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الزَّمَانَ يُشْهِ الْمُثَقَّقَ عَلَيْهِ مِنْ جَهَةٍ وَيُحْتِلِكَةً وَلَكَ أَنَّ هَذَا الزَّمَانَ يُشْهِ الْمُثَقِّقَ عَلَيْهِ مِنْ جَهَةٍ وَيُحْتَلِكَةً وَمَنْ عَلَّبَ الْإِنْفَاقَ أَوْجَبَ فِيهِ الْجَائِحَةُ: وَمَنْ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقَ أَوْجَبَ فِيهِ الْجَائِحَةُ: وَمَنْ عَلَيْبَ الْإِنْفَاقَ أَوْجَبَ فِيهِ النَّحَارَةَ مَطْلُوبَةٌ (الْحَيْمَارَةُ مَطْلُوبَةٌ

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "مواهب الجليل؛ للحطاب (٥٠٦/٤) حيث قال: «المسألة على ثلاثة أقسام:
 أحدها: أن تكون الثمرة محتاجة إلى بقائها في أصولها ليكمل طيبها، ولا خلاف في ثبوت الجائحة فيه.......

<sup>(</sup>۲) يُنظر: "مواهب الجليل؛ للحطاب (٥٠٦/٤) حيث قال: "الثالث: أن يتناهى طبيها ولكن تحتاج إلى التأخير لبقاء رطويته كالعنب المشترى بعد بدو صلاحه، وحكى المصنف \_ يعني ابن الحاجب \_ فيه قولين، الباجي: مقتضى رواية أصبغ عن ابن القاسم أنه لا يراغي البقاء لحفظ النضارة... وقال: ومقتضى رواية سحنون أن توضع الجائحة في جميعه. وحكى ابن يونس عن سحنون: إذا تناهى العنب وأن نضاجه لا يركو تاركه إلا لسوق يرجوها، أو لشغل يعرض له قلا جائحة فيه.

بِالشِّرَاءِ كَمَا الطَّبِبُ مَظْلُوبٌ، قَالَ: بِوُجُوبِ الْجَائِحَةِ فِيهِ؛ وَمَنْ لَمْ يَرَ الْأَمْرَ فِيهِمَا وَاحِدًا قَالَ: لَيْسَ فِيهِ جَائِحَةٌ)، وَمِنْ هَاهُنَا اخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ الْجَرَائِعِ فِي الْبُقُولِ).

قوله: (يبيعه على النضارة) يعني: ينتظر أن يبيعه انتظارًا وليس صفقة.

فهو إمّا أن يبيعه شيئًا فشيئًا، أو يبيعه عن طريق الانتظار، فإذا تجاوز الحد ثم جاءت الجائحة بعد أن نضجت الثمار واستوت على سوقها ثم جاءتها جائحة، ففي اعتبار البائع أيضًا ضامنًا أو لا؛ قولين:

الأول: المشهور في المذهبين أنه لا يؤاخذ بذلك.

الشاني ـ وهو الوسط ـ: أنَّ الإنسان لو تركها لعدم وجود زبون يشتريها واحتاج إلى ذلك فلا يعتبر ذلك تقصيرًا، أما لو أهملها وتركها فإنه يكون مسؤولًا عنها. والسبب في اختلافهم فيها كونها لا تحتاج إلى أن تبقى مدة طويلة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

## (الْجُمْلَةُ النَّالِئَةُ مِنْ جُمَلِ النَّظَرِ فِي الْأَحْكَامِ وَهُوَ فِي تَابِعَاتِ الْمَبِيعَاتِ

وَمِنْ مَسَائِل هَذَا الْبَابِ الْمَشْهُورِ اثْنَتَانِ).

قوله: (تابعات المبيعات) يعني: الأمور التي تتبع المبيعات لتعلقها بها، ولا تعتبر أصلًا فيها.

تولى : (الأُولَى: بَيْعُ النَّخِيلِ وَفِيهَا النَّمْرُ مَنَى يَثْبَعُ بَيْعُ الْأَصْلِ
 وَمَتَى لا يَتْبَعُهُ فَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ (١) عَلَى أَنَّ مَنْ بَاعَ نَخْلا فِيهَا نَمَرٌ قَبْلَ أَنْ بُؤَيِّرَ فَإِنَّ الشَّمَرَ لِلْمُشْتَرِي).

 <sup>(</sup>١) هو قول المالكية والشافعية والحنابلة، وخالف الحنفية وقالوا: إنَّ الثمر للبائع إلا أن يشترطها المشتري سواء أبرت أو لم تؤير.

- ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

وقد سبق وتكلمنا عن بيع الثمار التي على النخيل أو على الأشجار، وفي هذه المسألة يريد البائع أن يبيع الأصل التي عليها ثمر، فهل هناك فرق بين أن يكون الثمر مستويًا أو لا؟ أو بمعنى أدق: هل هناك فرق بأن يكون البيع قبل التلقيح أو بعده؟ والمراد بالتلقيح أن تتشقق الثمرة فيلقحها وهو ما يعرف بالإبار أو التأبير.

وقد جاء في الحديث عن الرسول ﷺ أنه قال: ﴿خَيْرُ مَالِ الْمَرْءِ لَهُ مُهُرَّةً مَّأْمُورَةٌ، أَوْ سِكَّةً مَأْبُورَةٌ ( ( . والسكة المأبورة ( ؟ هي النخل المصفوف صفًّا، فعندما يدخل المرء بستانًا ويجد فيه النخيل قد رُصت على نسق واحد، ونظمت تنظيمًا بديعًا، فإنه يرى لها منظرًا جميلًا.

والتلقيح أن تلقح الأنثى بالذكر؛ أي: عندما يتشقق الطلع وتبدو ثمرة الشجرة أو النخلة فإنه يأخذ من الفحل الذكر فيمر به على الأنثى، والله ﷺ جعل ذلك بين كل ذكر وأنثى.

قوله: (جمهور الفقهاء) ـ في هذه المسألة ـ هم المالكية والشافعية والحنابلة، وقد قالوا بأن من باع نخلًا فيها ثمر قبل أن يؤبر فإن الثمر للمشترى.

يُنظر: افتح القديرة لابن الهمام (٢٨٣/٦) حيث قال: اومن باع نخلاً أو شجرًا فيه
 ثمر فضرته للبانع إلا أن يشترطه (المبتاع) لنفسه: أي يشتري الشجرة مع الثمرة التي
 فوقها، ولا فرق بين المؤيرة وغير المؤيرة في كونها للبائع إلا بالشرطة.

يُنظر: «النواته الداراني» للغيراوي (١٠٥/١) حيث قال: «ومفهوم كلامه أنها لو كانت غير مابورة أو أبر منها دون النصف فإنها تكون للمشتري بمجرد العقد على الأصل». يُنظر: «منهاج الطالمين» للنووي (ص٥١) حيث قال: «وثمرة النخل السبيم إن شرطت يُنظر: «منهاج الطالمين» للنووي (ص٥١) حيث قال: «وثمرة النخل السبيم إن شرطت ولينظر: «كانت النخاع المجموتي (٢٨١٣) حيث قال: «ونصر) الإمام (أحمد) مبتدأ أي نصه أن ما أبر للبابع وما لم يؤور للمشتري».

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد في المسند (١٥٨٤٥)، وضعفه الألباني في "ضعيف الجامع" (٢٩٢٦).

 <sup>(</sup>٢) \*السكة: الطريقة المصطفة من النخل، والمأبورة: الملقحة. انظر: "النهاية" لابن الأثير (١٣/١).

ويظهر هنا أن اختلاف الفقهاء يسير وفق الأدلة، فلا تجد أن فلانًا يتبع فلانًا لأنه شيخ، أو لأن هذا مذهبه؛ بل متى ما ظهر له الحق فهو معه. وفي مسائل قريبة مرت بنا رأينا أن المالكية والحنابلة في جانب، والشافعية في جانب آخر، ونحن الآن في هذه المسألة نجد أن الأئمة الثلاثة ـ مالك والشافعي وأحمد ـ قولهم متحد فيها.

◄ تولى: (وَإِذَا كَانَ الْبَيْعُ بَعْدَ الْإِيَارِ فَالشَّمْرُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ، وَالشَّمَارُ كُلُّهَا فِي مَلْمَا الْمُبْتَاعُ، وَالشَّمَارُ كُلُّهَا فِي مَلْمَا اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبْرَتْ فَتَمَرُهَا لِلْبَاعِ إِلَّا أَنْ يَشْرَكُما لَلْمَبْتَاعُ (١٠).
 لِلْبَاقِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرَطُهُ الْمُبْتَاعُ (١٠).

إذن فالثمر حينها للبائع؛ إلا أن يشترطه المبتاع، وفي بعض الروايات: «من باع نخلًا بعد أن تؤبر...» (٢) يعني: بعد أن تلقح (٢).

والجمهور قد أخذوا بظاهر الحديث، والحديث له ظاهر وله مفهوم أيضًا؛ وهو ما يسمى: مفهوم المخالفة، ويُعبر عنه المؤلف كثيرًا بـ«دليل الخطاب، (٤٠)؛ لأنه يفهم من الخطاب، ومفهوم الموافقة هو الذي يُعرف عند الأصوليين بـ«دلالة النص أو بفحوى الخطاب، (٥٠).

### ◄ قولهَ: (قَالُوا: فَلَمَّا حَكَمَ ﷺ بِالثَّمَنِ لِلْبَائِعِ بَعْدَ الْإِبَارِ).

- (١) أخرجه البخاري (٢٢٠٤)، ومسلم (١٥٤٣).
- (۲) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٥٥٥)، وقال البغوي في «شرح السنة»
   (٨٠٤/١): «متفق على صحته»، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (١٣٦١).
- ٣) قال الهروي: «لأنها لا تؤير إلا بعد ظهور ثمرتها وانشقاق طلعها وكوافيرها عن غضيضه». انظر: «تهذيب اللغة» (١٨٨/١٥).
- (٤) مفهوم المخالفة أو دليل الخطاب هو يثبت الحكم في المسكوت عنه على خلاف ما
   ثبت في المنطوق. انظر: «البحر المحيط» للزركشي (٢٦٦/١).
- (๑) مفهوم الموافقة أو فحوى الخطاب، هو أن يوافق المعنى اللازم من اللفظ المركب لعدلوله، وسمي مفهوم الموافقة؛ لأن المسكوت عنه موافق للملفوظ به، ويسمى فحوى الخطاب؛ لأن فحوى الكلام ما يفهم منه على سبيل القطع، وهذا كذلك؛ لأنه أولى بالحكم من المنطوق به أو مساوله، انظر: «البحر المحيطة الذركشي (١٩٦٨).

- 🖁 شرح بداية المجتهد 🅞 -

إذن مفهوم قوله ﷺ: «بعد أن تؤبر فشمرتها للبائع» واضح، وأمّا مفهوم المخالفة فهو: أنها إذا لم تؤبر فالثمرة للمشتري، وهذا محل الخلاف بين العلماء.

 ◄ توله: (عَلِمْنَا بِدَلِيلِ الْخِطَابِ أَنَّهَا لِلْمُشْتَرِي قَبْلَ الْإِبَارِ بِلَا شَرْطٍ).

وهذا هو دليل وتعليل جمهور العلماء.

ودليل الخطاب هو ما يسمى بمفهوم المخالفة؛ وهو إثبات عكس حكم المنطوق به للمسكوت عنه؛ يعني أن هناك عبارة منطوق، وهي في الحديث قوله: "من باع نخلة بعد أن تؤبر فشمرتها للباقع" لأنه هو الذي تعب عليها وأمضى الوقت فيها، فلما باع الأصل كان أولى بها، ودليلها المخالف أنها إذا لم تؤبر فهي للمشتري وليست للبائع.

ومفهوم المخالفة له أقسام عدة، وهو بلا شك حجة عند جمهور العلماء<sup>(۱)</sup>، وفي بعض مدلولاته يُعد حجة عند الحنفية، وقد عمل به العلماء في مسائل كثيرة في الفقه الإسلامي؛ كحديث الزكاة المفروضة في سائمة الغنم، فنص الحديث أن الزكاة في السائمة (<sup>۱)</sup>، ومفهوم المخالفة أو دليل الخطاب أن المعلوفة لا زكاة فيها.

تولى: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَضْحَابُهُ: هِيَ لِلْبَائِعِ قَبْلَ الْإِبَارِ،
 وَيَعْدَهُ، وَلَمْ يُجْعَلِ الْمَفْهُومُ هَاهُنَا مِنْ بَابٍ دَلِيلِ الْخِطَابِ؛ بَلْ مِنْ بَابِ مَفْهُوم الْأَحْرَى وَالْأُولَى)(٣).

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «شرح تنقيح الفصول» للقرافي (ص٧٠) حيث قال: «هو حجة عند مالك كَلَّلْلَةُ وجماعة من أصحابه وأصحاب الشافعي، وخالف في مفهوم الشرط القاضي أبو بكر منا وأكثر المعتزلة، وانظر: «إرشاد الفحول» للشوكاني (٣٩/٣).

 <sup>(</sup>٢) أخرجة أبو داود (٩/٣) وفيه: أوفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين، ففيها شاة إلى عشرين ومانة. وصححه الألباني في اصحيح أبي داود، (١٣٩٩).

 <sup>(</sup>٣) المفهوم الأولى؟: هو أن يكون حكم المسكوت أولى من المنطوق مثل تحريم ضرب
 الوالدين الدال عليه؛ نظرًا لمعنى قوله تعالى: ﴿إِلَا نَقُل أَيْمًا أَلَيْهِ فهو أولى من =

قال أبو حنيفة: هي للبائع مطلقاً؛ أبرت أو لم تؤير، وأخذ بمفهوم دلالة الأولى والأحرى، وهو ما يعرف عند الحنفية بدلالة النص، وهو ثبوت حكم بالمنطوق به للمسكوت عنهم لاشتراكهما في علة الحكم، فهم يرون أن حكم المنطوق به يثبت للمسكوت عنه ثبوتًا أولى وأحرى، وهو ما يعرف عند يقية الأصوليين بمفهوم الموافقة.

لكن هذه العلة الموجودة في الملحق ـ المسكوت عنه ـ قد تكون مساوية لحكم المنطوق به، وريما تكون أقوى منها، فهي بذلك على قسمين:

الأول: إن كانت أقوى منها نسميه مفهوم أولى وأحرى، كما في قول الله ﷺ في شأن الوالدين: ﴿ وَلَا نَقُلُ أَنْكُما أَوْلَا لَهُمَا وَوَلَا لَهُمَا وَوَلَا لَهُمَا وَوَلَا لَهُمَا وَوَلَا لَهُمَا وَوَلَا لَهُمَا وَوَلَا لَهُمَا كَمَا اللّهُ عَلَى الرَّحَمَةِ وَقُل رَبِّ ارَّحَمُهَا كُمَا رَبَيْكِنِ صَوْبَهَا كُمَا اللّهُ الإسراء: ٢٣، ٢٤] فالله ﷺ يحرم التأفف من الولد لوالديه، فلا يجوز له أن يقول لهما: «أف»، وليس له أن ينهرهما ولا أن يرفع صوته عليهما، وهذا نصِّ في التحريم.

فما بالك أن يشتم والديه، أو يضربهما، أو يمنعهما الطعام أو الشراب أو الكساء، أو يؤذيهما بأي نوع من الأذى؛ فلا شك أن هذا أشد قسوة وأعظم إثمًا.

وهذا الذي يسمى عند الأصوليين مفهوم أولى؛ لأن العلة فيه أقوى، فلا شك أن السب والضرب ومنع الأكل والحبس إنما هي أقوى من التأفف؛ بل ذكر العلماء بأنه لا ينبغي للولد أن يظهر أمام والديه التضجر، وكلمة (أف) لا ينبغي أن يقولها أمامهما، فالأب والأم فيهما من الشفقة التي غرسها الله ﷺ في قلوبهما ونفوسهما مما لا يوصف تجاه أولادهما، وحتى إن كبر الرجل وشبَّ وأصبح رجلًا سويًّا فالرحمة والشفقة والعطف

تحريم التأفيف المنطوق لكونه أشد منه في الإيذاء. يُنظر: "طريقة الحصول" لزكريا الأنصاري (١١٤٧/١).

والحنان تتبعه منهما، وأي أذًى من الولد ولو كان صغيرًا فهو يؤثر فيهما ويسبب لهما الحزن والأسى. وعليه أن يظهر أمامهما السرور والراحة حتى ولو وجد ما يضيق صدره ويعكر صفوه، وينبغي ألا ينكر ذلك حتى يحافظ على شعورهما ولا يؤذيهما.

الثاني: إذا كانت العلة مساوية لحكم المنطوق به (۱٬ ، ومنه قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ النِّنِيَّ يَأْكُونَ أَمْرَلَ الْبَتَكَيْ ظُلْمًا إِنَّا يَأْكُونَ أَمْرَلَ الْبَتَكَيْ ظُلْمًا إِنَّا يَأْكُونَ أَمْرَلَ الْبَتَكَيْ ظُلْمًا إِنَّا يَأْكُونَ أَمْرَلَ الْبَتَكِيْ طُلْمًا إِنَّا يَأْكُونَ أَلْسَاء: ١٠] فالله تعالى حرم أكل أموال البتامي لأن البتيم كما هو معروف ضعيف، والضعيف ينبغي أن عهد أن يمسح على رأس البتيم، وأن يعطف عليه لأنه بحاجة إلى الشفقة والرفق، وبحاجة إلى العناية، ومن العناية أن يحفظ ماله ويحافظ عليه لا أن يضيع، إذن نص الآية ولو أحرق مال البتيم أو أغرق فهو لا شك كأكله تمامًا، وهذا نسميه مفهوم موافقة مساوي، فالعلة في المسكوت عنه، ومن الأمثلة كذلك المنطوق به تكون مساوية للعلة في المسكوت عنه، ومن الأمثلة كذلك ما مرَّ بنا في باب النكاح، قال الله تعالى: ﴿وَالْسُلُقُتُ بُرِّيَقُكَ إِنْشُهِنَ الْمَنْ وَعِيْمَ النِي تحيض، إذ تتربص بنفسها ثلاثة ذوء.

ويقول تبارك وتعالى أيضًا: ﴿وَالَّتِي يَبِّنَ مِنَ الْمَصِينِ مِن لِنَآيِكُمْ إِنِ اَنْيَنَدُ فِيَنَّهُمُّ ثَلَثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَدَ يَحِشْنُ وَأُولَتُ ٱلْأَمَالِ أَيَالُهُنَّ أَن يَشَمْنَ خَلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٤].

ومنه فعدة المرأة ثلاثة قروء بالنسبة للمطلقة، والعلة في كون المرأة المطلقة تتربص ثلاثة قروء هو براءة الرحم، إذن كذلك التي يفسخ نكاحها

<sup>(</sup>١) ويسميه البعض لحن الخطاب، قال المرداوي في «التحبير» (٢٨٧٨/١): «مثل إحراق مال البتيم الدال عليه نظرًا في المعنى قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ اللَّيْنَ بَاصُـكُونَ أَمْتِكُنَ كُلْنًا﴾ [النساء: ١٠] فالإحراق مساو لأكل مالهم بواسطة الإتلاف في الصورتين فسماه بعضهم كما تقدم لحن الخطاب، والذي قبله فحرى الخطاب،

أو التي تخلع زوجها وقد وطئها، عدتها ثلاثة قروء للتساوي الحاصل بين علة الطلاق وعلة الفسخ.

وهذا أيضًا يسمى مفهوم موافقة، والكلام فيه كثير جدًّا، ومسائله عديدة، وهو الذي أشار إليه المؤلف، فالحنفية يعتبرون ذلك مفهوم أحرى وأولى، والجمهور يقولون: هو مفهوم مخالفة، ولا شك أن رأي الجمهور أولى في ذلك.

تولىم: (قَالُوا: وَذَلِكَ أَنَهُ إِذَا وَجَبَتْ لِلْبَافِعِ بَغْدَ الْإِبَارِ فَهِيَ أَخْرَى أَنْ تَحِبَ لَهُ قَبْلَ الْإِبَارِ.

وليس شرطًا إذا وجبت له قبل الإبار فإنها تجب له بعد الإبار؛ لأنه بعد الإبار قد تعب فيها، لكنه قبل الإبار لم يعمل شيئًا فلا شك أن هناك فرق بينهما.

◄ قولته: (وَشَبَهُوا خُرُوجَ الشَّمَرِ بِالْوِلاَدَةِ، وَكَمَا أَنَّ مَنْ بَاعَ أَمَةً لَهَا
 وَلَدٌ فَوَلَدُهَا لِبْنَائِع إِلَّا أَنْ يَشْرَطُهُ الْمُبْتَاعُ كَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي الشَّمر).

ووجه الشبه بين الأمرين أن في التأبير النخلة تشق فتخرج الثمرة، وفي الولادة كذلك يخرج الولد من الأمة، فهنا خروج وهناك خروج، ومنه فكما أن الأمة إذا ولدت ولدًا وبيعت فإنه يتبعها إلا أن يشترطها كذلك المبتاع، فكذلك الأمر في الثمرة.

◄ تولى : (وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى (١٠): سَوَاءُ أَبَرَ أَوْ لَمْ يُؤَيِّرْ إِفَا بِيعَ
 الْأَصْلُ لَهُوَ لِلْمُشْتَرِي اشْتَرَطَهَا أَوْ لَمْ يَشْتَرِطُهَا، فَرَدَّ الْحَدِيثَ بِالْقِيَاسِ؛
 لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ الظَّمْرَ جُزْءٌ مِنَ المُبِيعِ، وَلَا مَعْنَى لِهَذَا الْقَوْلِ إِلَّا إِنْ كَانَ لَمْ
 يُثِبُّتُ عِنْدُهُ الْحَدِيثُ).

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الإشراف» لابن المنذر (٣٤/١) حيث قال: «في قوله: من باع نخلًا بعد أن يؤبر فشمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع، وهذا قول مالك، إلا ابن أبي ليلى فإنه قال: الثمرة للمشتري، وإن لم يشترط لأن ثمرة النخل من النخل».

قال بذلك ابن أبي ليلى إلحاقًا للفرع بالأصل؛ لأنه يعتبر الثمرة تتبع الأصل، فلما أصبح الأصل للمشتري فينبغي أن تلحق الثمرة بأصلها ـ أي: الشجرة ـ فتكون له كذلك.

ونحن نقول: إن هذا القياس \_ أو التعليل \_ مقبول لو لم يرد نص، لكنه لا قياس مع النص، فالنص موجود بين أيدينا وهو حديث متفق عليه، وينبغي أن نأخذ به، ومذهب جمهور العلماء في رأيي \_ مع أنهم يستدلون بمفهوم المخالفة \_ أقوى؛ لأنه أصرح دلالة من مفهوم الموافقة الذي استدل به الحنفية.

ونحن لا نستطيع أن نحكم بأنه رد الحديث بالقياس، فربما أن الحديث لم يبلغه، أو أنه سمع الحديث فتأوله، لكن الحديث يرد عليه بلا شك، ولا مجال للقياس مع وجود نص صحيح صريح في المسألة.

◄ تولىم: (وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَلَمْ يَرُدَّ الْحَدِيثَ، وَإِنَّمَا خَالَفَ مَفْهُومَ
 اللَّلِيلِ فِيهِ).

يقصد المؤلف أن أبا حنيفة ما رد الحديث؛ لكنه تأول الدليل بأن فيه مفهوم موافقة، وهو بعيد جدًا، والحديث لفظ منطوق ومفهوم، والمفهوم هو مفهوم مخالفة؛ لأنه لما نص على أن من باع ثمرًا بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع الذي أبرها وتعب فيها؛ مفهومه أنه إذا لم يؤبرها هذا يتبادر إلى ذهن الإنسان مباشرة أنها للمشتري.

تولى : فإذن سَبَبُ الْخِلَافِ \_ فِي هَذِهِ الْمُشْأَلَةِ بَيْنَ أَبِي حَنِيفَة ،
 وَالشَّافِمِيّ ، وَمَالِكِ \_ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمْ \_ مُمَارَضَةُ دَلِيلِ الْخِطَابِ لِتَلِيلِ مَمْهُومِ الْأَخْرَى وَالْأُولَى ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى فَحْوَى الْخِطَابِ ، لَكِتَّهُ هَاهُمَا ضَمِيفٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْل أَقْوى مِنْ دَلِيل الْخِطَابِ).

وأحمد أيضًا، فالأثمة الثلاثة رأيهم واحد في هذه المسألة.

وقوله: (فحوى الخطاب) هو ما يعرف بدلالة النص أو مفهوم الموافقة؛ أي: مراد الخطاب ومقصده.

يريد المؤلف أن يقول بأن للحديث مفهومين؛ مفهوم مخالفة ومفهوم موافقة، والجمهور يأخذون بمفهوم المخالفة، بينما أبو حنيفة أخذ بمفهوم الموافقة، ولكن الحديث يدل على مفهوم المخالفة أكثر من دلالته على مفهوم الموافقة؛ لأن دلالته على مفهوم الموافقة بعيدة جدًا.

تولىن: (وَأَشًا سَبَبُ مُخَالَفَةِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: فَمُعَارَضَةُ الْقِيَاسِ
 لِلسَّمَاع، وَهُو كَمَا قُلْنَا ضَعِيفٌ).

والقياس هو كونه ألحق الثمرة بالأصل فقال: تتبع أصلها.

تولى : (وَالْإِبَارُ عِنْدَ الْمُلْمَاءِ (١٠): أَنْ يَجْعَلَ طَلْعَ ذُكُورِ النَّحْلِ فِي طَلْعِ إِنَائِهَا، وَفِي سَائِرِ الشَّجِرِ أَنْ تُنُوَّرَ وَتُعْقَدَ، وَالتَّذْكِيرُ فِي شَجَرِ النَّبنِ النَّبنِ تُذَكَّرُ فِي مَعْنَى الْإِبَارِ).

وعامة الناس يعرفون ذلك؛ لأن النخل أيضًا كالإنسان والحيوان منه الذكر ومنه الأنثى، فيأخذ عرق من الذكر فيمور على الأنثى، وهذا هو التلقيح.

 <sup>(</sup>١) مذهب الحنفية، يُنظر: «تبين الحقائق، للزيلعي (٣٣٢/٥) حيث قال: «والتأمير النلقيح وهو إن يشق الكم ويذر فيها من طلع القحل، فإنه يصلح ثمر إناث النخل».

ومذهب المالكية، يُنظر: «التاج والإكليل؛ للمواق (٤٩٦/٤) حيث قال: «التأبير تعليق طلع الذكر على الأنثى لئلا تسقط ثمرتها وهو اللقاح؛.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «روضة الطالبين» للنووي (٥٥٠/٣) حيث قال: «والتشقيق وذر الطلع فيها يسمى: التأبير، ويسمى: التلقيح».

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٤٦٦/٣) حيث قال: «والتأبير: التلقيح».

وأما التين فيقول العلماء<sup>(١)</sup>: إن علامة تأبيرها أن يزول ما عليها من قشر وما عليها من نور، فتصبح حيننل ثمرة، وهذا علامة على أنها قد تفطرت، وليس شرطًا أن يكون هناك تأبير.

وأهل العلم يثبتون الثمر حينئلِ للبائع، فكل ثمرة يظهر عليها التأبير، إمَّا فعلًا كالنخلة، وإمَّا لأنها تتأبر عادة بمعنى أنها تتشقق وتظهر ثمرتها، فهى من حق البائع.

> تولام: (وَإِبَارُ الزَّرْعِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ فِي الْمَذْهَبِ، وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ إِبْنَ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ إِبَارَهُ أَنْ يُفْرَكَ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الفَّمَرِ (٢٠). وَهَلِ النُمُوجِبُ لِهَذَا الْحُكْمِ هُوَ الْإِبَارُ أَوْ وَقْتُ الْإِبَارِ ؟ قِيلَ: الْوَقْتُ، وَقِيلَ: الْإِبَارُ، وَعَلَى النخل ولم يؤبر البعض، هل وَعَلَى هَلَا يَبْنَهُ إِنَّا أَبْرَ بَعْضُ النخل ولم يؤبر البعض، هل يتبع ما لم يابر ما أبر أو لا يتبعه (٣).

يعني هل الموجب للحكم بالثمر للبائع هو الإبار أو وقت الإبار؟ والحقيقة أن الموجب هو الإبار وليس وقته؛ أي: لو جاء وقت الإبار ولم تؤبر فلا تعتبر حينتلِ مؤبرة، والحديث صريح في ذلك.

ولكن الحديث صريح باعتبار الإبار تأبير النخل.

وقوله: (وعلى هذا ينبني الاختلاف إذا أبر بعض النخل ولم يؤير البعض).

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٤٩٦/٤) حيث قال: «والتأيير في التين وما لا زهو
 له أن تبرز جميع الشمرة عن موضعها وتتميز عن أصلها، فذلك بمنزلة التأبير؛ لأنه
 حينئل تبين حاله وقلته وكترته».

 <sup>(</sup>۲) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٤٩٦/٤) حيث قال: «أما الزوع فإباره أن يفرك في رواية ابن القاسم».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الناج والإكليل» للمواق (٤٩٦/٤) حيث قال: «الباجي: إن أبر بعض الشجر دون بعض فإن كان أحد الأمرين أكثر فقال مالك: القليل تبع للكثير، وقال أيضًا: هو بعنزلة المتساوى».

هذه المسألة مختلف فيها، واعتبرها العلماء فرعًا. فلو أبر بعض النخل وترك بعضه، هل يعتبر ما لم يؤبر تابعًا للمؤبر يأخذه البائع، أم أن هناك فرق بينهما؟

في ذلك خلاف<sup>(۱۱)</sup>، والصحيح أن ما أبر فهو للبائع، وما لم يؤبر فهو للمشتري، كما لو لم يؤبره مطلقًا؛ لأن الرسول ﷺ قال: "من باع نخلًا قد أبرت ثمره"<sup>(۱۲)</sup>، وهذه لم تؤبر، فهي إذن من حقَّ المشتري وليست من حق البائع.

تولاً، (واتفقوا (۲۳ فيما أحسبه على أنه إذا بيع ثمر وقد دخل
 وقت الإبار فلم يأبر أن حكمه حكم المؤبر).

وهذا ليس كما ذكر المؤلف، فهو ليس محل اتفاق؛ بل أكثر العلماء ينازع فيه؛ لأن الحديث صريح الدلالة على المعنى، قال رسول الله ﷺ: "من باع نخلًا قد أبرت ثمره فما لم يؤبر، حتى وإن مرَّ به الوقت لا يعتبر مؤبرًا، فينبغي أن نقف عند صريح الحديث؛ لأنه نص في هذه المسألة، فكيف نترك دلالة الحديث ونأخذ بمفهومه.

#### > قول√: (المسألة الثانية وهي اختلافهم في بيع مال العبد).

(١) يُنظر: "تحفة المحتاج للهيتمي (٤٥٥٤) حيث قال: "(وإلا) يُشرَط شيء (فإن لم يتأبر منها شيء فهي للمشتري)، وإن كان طلع ذكر (وإلا) بأن تأبر بعضها، وإن قل، ولو في غير وقته كما اقتضاه إطلاقهم خلاقًا للماوردي، وإن تبعه إبن الرفعة (فللبائع) جميعها المتأبر وغيره حتى الطلع الحادث بعد خلافًا لابن أبي هريرة.

وينظر: (كشاف القناع) الملهوتي ((٢٨١/٣) حيث قال: (عنى حديث ابن عمر السابق: «من باع نخلًا مويرًا فنمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع، منفق عليه (وعمومها يخالفه) خبر أي يخالف ما ذكره الأصحاب من أن الكل للبائم، هذا معنى كلامه في المغني. قلت: لا مخالفة؛ لأن قول الإمام هما أبر، صادق بما إذا أبر جميع النخلة أو بعضها، وكذلك الحديث،

<sup>(</sup>۲) تقدم تخریجه.

 <sup>(</sup>٣) تقدم أن الحنفية لا يفرقون بين المؤبر وغيره، ولم أقف على قول الباقين في اتفاقهم أو اختلافهم في هذه المسألة.

المؤلف يبحث في هذه المسألة ما يتعلق ببيع مال العبد، ويقصد بالعبد المملوك، وأمّا من حيث التعبد فالخلق كلهم عبيد الله ﷺ، لا فرق بين أبيضهم وأسودهم، ولا بين كبيرهم ولا صغيرهم، ولا بين كبيرهم ولا صغيرهم، ولا بين شريفهم ووضيعهم، فهم كلهم متساوون في عبادة الله ﷺ، وكلهم أيضًا بحاجة إليه ﷺ، فهو الغني وهم الفقراء، ولا شك أنَّ من أجلِّ وأحسن ما يتحلى به المؤمن أن يكون عبدًا لله ﷺ، ولذلك ذكر الله ﷺ، تنيه في موضع الثناء فقال: ﴿مُثَمِّنَهُ اللَّهِ أَشْرَى بِمَدْوِهِ لَلْكَ مِن السَّمِدِ الْكَشَّاكِ الاسراء: ١٤.

والمملوك إنما حصل رقه بسبب القتال، فقد كان كافرًا، ثم بعد ذلك أسر، وهذا الأسير كما هو معلوم تترتب عليه أحكام، وهو يباع ويشترى كسائر الأموال؛ لكن الإسلام لم يُغفل جانبه، فقد حضَّ على إعتاق الرقيق ورغب في ذلك أيضًا، وأكده فيما يتعلق بالكفارات كما مر بنا في كفارة الجماع في رمضان، وكذلك فيما يتعلق بالمظاهرة والقتل وغير ذلك.

ومبحثنا في هذه المسألة هو ما يخص المملوك من حيث ماله؛ وفي ذلك عدة أمور هي:

الأول: هل المملوك يملك أو لا يملك؟

الثاني: إذا قلنا أنه لا يملك مطلقًا فكيف إذا ملّكه سيده مالاً من الأموال أو صنفًا من الأصناف؟ هذا أيضًا محل خلاف بين العلماء، والأول الخلاف فيه أشد.

الثالث: المملوك إذا بيع وليس له مال، ولكن له ثياب وتبعات، فهل هي تتبعه أيضًا في المبيع أو لا؟ أي: هل هي من حق المشتري أو أن ذلك يختلف؟ وهي أيضًا مسألة فيها تفصيل.

الرابع: وعلى القول بأنه إذا اشترط أيضًا المشتري ماله فأخذه، ثم فسخ العقد بسبب من الأسباب ـ كالإقالة أو وجود عيب أو في وقت الخيار ـ فهل يعود هذا المال إلى المالك الأول أو لا؟ فهذه كلها مسائل اختلف فيها العلماء، والمؤلف لم يستوعبها، ولكننا نشير إليها لارتباط بعضها ببعض.

فأمًّا قولنا: هل يملك أو لا يملك، نقصد مطلقًا دون أن يملكه سيده؛ فأهل الظاهر(١) يذهبون إلى أنه يملك، ويستدلون بقول الله ؟ ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]. وكلمة: (لكم) هذه عامَّة، ومنه قالوا: فهو يدخل في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ حيث يدخل فيها الحر والعبد، وقوله: ﴿جَمِيعًا﴾ أي: أنهم يتساوون في الملك، فكما أن الحر له الحق في أن يملك، كذلك أيضًا العبد له أن يملك، ثم أكدوا ذلك بقول رسول الله ﷺ: «من باع عبدًا له مال فماله للذي باعه إلا أن يشترطه المبتاع»(٢). وقالوا في هذا الحديث ما يدل على أن العبد يملك وذلك لأن الرسول قال فماله قالوا فذكر المال للعبد وبلام الملك دل على أنه يملك وله مال، واللام تدل على الملك. وأما الجمهور فردوا ذلك بقول الله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يُقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءِ وَمَن زَرَقَنْنَهُ مِنَا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنِفِقُ مِنْهُ بِيرًا وَجَهْرًا هَلَ يَسْتُونَـٰ﴾ [النحل: ٧٥] فنجد أن الله ﷺ فرَّق بينهما. وقوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ قالوا: وإذا كان لا يقدر على شيءٍ الملك فقال: ﴿ وَمَن زَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا ﴾. ثم قال كل : ﴿ هَلَ يَسْتَوُركُ ﴾ أي: أن هناك فرقًا بينهما.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «المحلى؛ لابن حزم (٢١٥/٩) حيث قال: «وقد أوضحنا الحجة في أن العبد يسلك، ويكفي من ذلك قوله تعالى في الإماء: ﴿قَالْتَكُوفُمُنَ بِإِنْنِ الْمُلِهِنَ وَالْوَهُمُكَ الْجَرُهُونُهُ فَدَخُل في هذا الخطاب الحر والعبد. وقوله تعالى: ﴿وَلَيُكُوا النَّبُ بِنَكُ وَالسَّلِينَ بِنَ عِبَائِكُ وَلِهَا لِيجَالُ الْفَقْلُ اللَّهَ يَبِيمُ آللَّهُ مِن تَصَابِهُ فصح أن صداق الأمة لها بأمر الله تعالى يدفعه إليها، وصح أن العبد مأمور بإيتاء الصداق، فلولا أنه يملك ما كُلف ذلك.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢٣٧٩) ومسلم (١٥٤٣) ولفظه عن ابن عمر وفيه: (... ومن
 ابتاع عبدًا وله مال، فماله للذي باعه؛ إلا أن يشترط المبتاع.

\_ ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

وقال أيضًا جمهور العلماء<sup>(۱)</sup>: هو لا مال له أصلًا لأنه سلعة، فهو يُباع ويُشترى، فكيف يملك وهو مملوك، وهذه مسألة لم يتعرض لها المؤلف فأحبت أن أشير إليها.

ثم بعد ذلك يختلف العلماء أيضًا: هل إذا ملَّكه سيده مالًا بأن أعطاه دراهم أو دنانير، أو ملَّكه دارًا أو بستانًا أو غير ذلك؟ على أقوال:

الأول: الحنفية (٢٠ والشافعي (٢٠ - في الجديد - وهي رواية للإمام أحمد (٤٠ : أنه لا يملك، ووجهة نظرهم أنه لو ملك فماله لسيده؛ لأنه معلوك فلا يملك.

الثاني: ذهب الإمام مالك<sup>(ه)</sup>، وهي الرواية الأخرى للإمام أحمد<sup>(٢)</sup>

#### (١) وهو مذهب الحنفية والشافعية والمالكية.

يُنظُرُ: «الهداية شرح بداية المبتدي» للمرغيناني (٩١/٤) حيث قال: «لأن المملوك لا

ملك له». وينظر: "هنهاج الطالبين» للنووي (ص٥٢) حيث قال: "ولا يملك العبد بتمليك سيده

- في الأظهر." وينظر: «كشاف القتاع» للبهوتي (£/£99) حيث قال: «وأجمعوا على أن المملوك لا يورث؛ لأنه لا مال له.
- (۲) يُنظر: «تبين الحقائق» للزيلمي (ص٥٧) حيث قال: «فإن الرق يمنع الإرث؛ لأن الرقيق لا يملك شيًا... ولا فرق في ذلك بين أن يكون قنًا؛ وهو الذي لم ينعقد له سبب الحرية أصلًا، وبين أن ينعقد له سبب الحرية كالمدبر والمكاتب وأم الولد، ومعتق البعض عند أبي حنيفة لأن المعنى يشمل الكل. وهو عدم تصور الملك لهم..
- (٣) يُنظر: "منهاج الطالبين" للنووي (ص٥٢) حيث قال: "ولا يملك العبد بتعليك سيده في الأظهر".
- (٤) يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٦/٣) حيث قال: «العبد إذا ملكه سيده مالًا: أن في ملكه خلاقًا؛ لقوله: «وقلنا: إنه يملكه»، واعلم أن الصحيح من المذهب والروايتين: أنه لا يملك بالتمليك، وعليه أكثر الأصحاب».
  - (o) يُنظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (٢٢٧/٧) حيث قال: الأن العبد يملك».
- (٦) يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٦/٣) حيث قال: «اختار الأصحاب: أنه لا يملك،
   والرواية الثانية: يملك بالتمليك. اختاره أبو بكر».

ـ وفي نظري أن ذلك هو الصحيح ـ: أنه يملك؛ بدليل أن الرسول ﷺ قال: «من باع عبدًا له مال» فأثبت المال له.

◄ تولىمَ: (وَذَلِكَ أَنَهُمُ الْحَتَلَفُوا فِي مَالِ الْعَبْدِ: هَلْ يَثْبَعُهُ فِي الْبَيْعِ
 وَالْعِنْقِ؟ عَلَى ثَلَائَةِ أَقُوالِ):

قصد المؤلف في قوله: (بيع مال العبد) ليس بيع ماله منفصلًا، والمقصود أنه إذا بيع عبد وله مال ملكه إياه سيده، فهل المال يتبعه أو لا؟

أي: هل المال منفصل عنه فيكون للبائع، أو أنه تابع له فيكون للمشتري، أو أنه في الأصل للبائع ولو اشترطه المشتري لكان له؟

ثم إن هناك جزئية لم يتعرض لها المؤلف، وهي الفرق بين أن يشتري إنسان عبدًا وله مال، وبين أن يكون قصده من الشراء العبد والمال - أي: أن يكون المال مقصودًا - فإن كان العبد هو المقصود يدخل المال تبمًا، وإن كان المال مقصودًا فإنه ينطبق عليه ما ينطبق في أحكام البيوع، وعلينا أن نذكر هنا مسألة القلادة (١٦) التي ببعت وسُئل عنها رسول الله ﷺ فقال: «لا». يعني: لا يجوز بيعها حتى تصفى ويعرف ما فيها من الذهب ومن غيره، وقد وجد أن ما فيها من الذهب أكثر من الثمن الذي أراد المشترى أن يهبه.

ومنه فإن لم يكن المال مقصودًا فهذا لا يضر؛ فلو يشتري أحدهم مثلاً ببتًا من البيوت، ثم يجد أن سقفه جميمًا مموهة بالذهب، أو يشتري الحيطان وتحتها أسس، كل هذه الأشياء تتبع أصلها لأنها لم تكن مقصودة. لكن إذا قصد المشتري هذا المال حيننذِ لا بدَّ أيضًا أن يراعى فيه ما يراعى في البيوع من ألا يكون قد دخل في أبواب الربا، أو ألا يكون بيع وسلف أيضًا كما مضى في المسائل السابقة.

 <sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (١٠٩١) عن فضالة بن عبيد، قال: اشتريت يوم خبير قلادة باثني عشر دينارًا، فيها ذهب وخرز، ففصلتها، فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارًا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ نقال: «لا تباع حتى تفصل».

◄ تولىم: (أَحَدُمَا: أَنَّ مَالَهُ فِي الْبَيْعِ وَالْعِنْقِ لِسَيِّدِو، وَكَذَلِكَ فِي الْمُكَاتَبِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُ<sup>(۱)</sup>، وَالْكُوفِيُّونَ<sup>(۱)</sup>).

أي: قال به الشافعي وأبو حنيفة، وكذلك أحمد<sup>(٣)</sup>، إذن جمهور العلماء قالوا بهذا القول.

◄ تولى: (وَالشَّانِي: أَنَّ مَاللُهُ تَبَعٌ لَهُ فِي الْبَيْعِ وَالْمِثْقِ، وَهُوَ قَوْلُ
 دَاوُدَ وَأَبِي نَوْرٍ<sup>(1)</sup>. وَالشَّالِثُ: أَنَّهُ تَبَعٌ لَهُ فِي الْمِثْقِ لَا فِي الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ
 يُشْتَرِطُهُ الْمُشْتَرِي، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ (<sup>0)</sup>، وَاللَّيثُ (<sup>(1)</sup>).

<sup>(</sup>١) يُنظر: "أسنى المطالب، لزكرها الأنصاري (٢/٠٠١) حيث قال: (فالعبد ـ وفي نسخة والعبد ـ لا يملك شيئًا وإن ملكه سيده، كما لا يملك بالإرث، ولأنه مملوك فأشبه المهيمة، وأما خبر: «من باع عبدًا وله مال فماله لمبائع، إلا أن يشترط المهيئًا» فأجيب عنه بأن الإضافة فيه للاختصاص لا للملك، (فإن باعه وما في يده) من المال وإن ملكه له (لزم في المال شروط المبيع من نفي الجهالة والربا) وغيرهماك لأنه مبيع كالعبد، وعبارة الأصل أعتبر في المال شروط المبيع حتى لو كان مجهولًا أو عائبًا ودينًا والثمن دين أو ذهبًا، والثمن ذهب لم يصح».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٣١٨/٥) حيث قال: «ولو باع عبدًا له مال إن لم يذكره في البيم فهو للبائم».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «شرح منتهى الإرآدات» للهوتي (٧/٧) حيث قال: «(و) لا يشمل البيع (مالًا معه)، أي: الرقيق (أو بعض ذلك)، أي: بعض ما لجمال وبعض المال (إلا بشرط) بأن شرط المشتري ذلك أو بعضه في العقد؛ لحديث ابن عمر مرفوعًا: «من باع عبدًا وله مال فماله للبائع؛ إلا أن يشترطه المبتاع».»

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٧٧/١) حيث قال: «ماله تبع له في البيع والعتق جميمًا، وممن قال ذلك الحسن والزهري، وهو قول داود وأبي ثور».

<sup>(</sup>٥) يُنظر: اشرح مختصر خليل المخرشي (١٨١/٥) حيث قال: اومال العبد بالجر عطفًا على كالمنعقد؛ أي: لا يندرج في العقد على العبد الكامل الرق ماله؛ بل هو للبائع إلا أن يشترطه المبتاع، وإضافة المال للعبد يقتضي أنه يملكه، وهو كذلك لكن ملكًا غير تام...

<sup>(</sup>٦) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٧٧/١) حيث قال: «مال العبد تبع له في العتق، وإن بيع فماله لسيده، وللمشتري أن يشترطه إن شاء، وممن قال ذلك إبراهيم النخعي، وهو قول مالك والليث».

إذن الأقوال في ذلك ثلاثة:

الأول: قول جمهور العلماء \_ الأئمة الثلاثة.

الثاني: قول أهل الظاهر، وسبق وذكرنا أن أهل الظاهر قاعدتهم أنه يملك كغيره.

الثالث: وهو قول الإمام مالك، حيث فرَّق بين العتق وبين غيره، وسيأتي معنا أن سبب تفريق مالك بين العتق وبين البيع هو الحديث الذي رواه في موطئه ـ ورواه غيره ـ ولكنه حديث ضعيف سيذكره المؤلف.

◄ تولى: (فَخُجَّةُ مَنْ رَأَى أَنَّ مَالَهُ فِي الْبَيْعِ لِسَيْدِهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْمَشْهُورُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَاكُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ؛ إِلَّا أَنْ يَشْتَرَطُهُ الْمُبْتَاعُ».

وهو حديث صحيح معروف جاء متفقًا عليه من رواية<sup>(١)</sup>، وجاء في مسلم في رواية أخرى<sup>(٢)</sup>.

إذن الحديث صريح في أنه من باع عبدًا وله مال فهو للبائع؛ وذلك لأنه هو الذي ملكه إياه، وإذا كان يملكه فمن باب أولى أن يملك ماله وهو أحق به من المشتري؛ لكن لو اشترطه المشتري فإنه يتبعه في هذه الحالة، وهذا هو رأي الجمهور، وقد أخذوا بظاهر الحديث كما هو واضح.

◄ قولك: (وَمَنْ جَعَلَهُ لِسَيِّدِهِ فِي الْعِثْقِ فَقِيَاسًا عَلَى الْبَيْعِ).

وقد أشرنا إلى هذا في المقدمة، وقد بنوا ذلك على قول الله تعالى: ﴿هُوَ اَلَّذِى خَلَقَ كُمُ مَّا فِي اَلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ البقرة: ٢٩]، وقوله ﷺ: "فماله للذي باعه، فقال أهل الظاهر"": ثبت له المال فتملك إذن هو أحق به.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣).

<sup>(</sup>٢) لم أقف إليها.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: "الاستذكار" لابن عبدالبر (٢٧٧/١) حيث قال: "ماله تبع له في البيع والعتق جميمًا، وممن قال ذلك الحسن والزهري، وهو قول داود وأبي ثور؟.

\_ 🖁 شرح بداية المجتهد 🌓

◄ تولى : (وَحُجَّةُ مَنْ رَأَى أَنَّهُ تَبَعٌ لِلْعَبْدِ فِي كُلِّ حَالٍ انْبَنَتْ عَلَى
 كَوْنِ الْعَبْدِ مَالِكًا عِنْدَهُمْ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ اخْتَلَفَ الْعُلْمَاءُ فِيهَا اخْتِلَاقًا كَثِيرًا؛
 أغنى: مَلْ يَمْلِكُ الْعَبْدُ أَوْ لَا يَمْلِكُ؟).

إذن المسألة ذات شقين:

الأول: هل يملك مطلقًا أو لا؟

ـ الجمهور يرون أنه لا يملك.

ـ والظاهرية يرون أنه يملك.

الثانى: هل يملك إذا ملكه سيده أم لا يملك؟

ـ أكثر الفقهاء ـ أبو حنيفة والشافعي في الجديد، وهي رواية للإمام أحمد ـ أنه لا يملك؛ لأنه ليس له أن يستقل فهو وماله لسيده.

- والقول الآخر أنه يملك، وهو مذهب الإمام مالك والرواية الأخرى عن الإمام أحمد، وقلنا: هذا أصح، ويشهد أيضًا له ظاهر الحديث.

◄ تولى: (وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ هَؤُلاءِ إِنَّمَا عَلَبُوا الْقِيَاسُ عَلَى السَّمَاعِ؛
 لِأَنَّ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ لَمْ حَدِيثٌ خَالَفَت فِيهِ نَافِعٌ سَالِمًا؛ لِأَن نَافِعًا
 رَوَاهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

والحقيقة أن هذا لا يضر؛ لأن ما حصل من ابن عمر ﷺ إنما كان تفضّلًا منه بأنه ملكه.

◄ تولى : (وَأَمَّا مَالِكٌ كَاللهُ فَغَلَّب الْقِيَاسَ فِي الْعِنْقِ وَالسَّمَاعَ فِي الْبَيْعِ، وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمُوتَاعِلاً : الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُبْتَاعَ إِذَا الْمَبْدَاعَ مَالَ الْمَبْدِ فَهُو لَهُ نَقْدًا كَانَ، أَوْ عَرَضًا، أَوْ ذَيْنًا. وَقَدْ

رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ غُلَامًا فَمَالُهُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَسْتَثْنِيَهُ سَيِّدُهُ).

وقوله هنا: «إلا أن يستثنيه سيده» عكس قوله في الحديث السابق: «إلا أن يشترطه العبتاع» ولأجل ذلك فرَّق الإمام مالك بين العتق والبيع، وهذا الحديث رواه الإمام مالك في الموطأ<sup>(۱)</sup>، ورواه كذلك النسائي<sup>(۱)</sup> وابن ماجه<sup>(۳)</sup>، وقد ضعفه العلماء<sup>(2)</sup> فلم يأخذ به بقية الأثمة.

◄ تولى: (وَيَجُوزُ عِنْدَ مَالِكِ أَنْ يَشْتَرِي الْمَبْدَ وَمَالُهُ بِدَرَاهِمَ، وَإِنْ كَشْتَرِي الْمَبْدَ وَمَالَهُ بِدَرَاهِمَ، وَكَالَقُهُ أَبُو حَيْفَةٌ (<sup>()</sup>)، وَالشَّافِعِيُّ (<sup>()</sup>) وَالشَّافِعِيُّ (أَكُانَ مَالُ الْمَبْدِ نَقْدًا، وَقَالُوا: الْمَبْدُ وَمَالُهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ بَاعَ شَيْقَيْنِ لَا يَجُوزُ فِي سَائِي الْبُيْعِ).
لا يَجُوزُ فِيهِمَا إِلَّا مَا يَجُوزُ فِي سَائِي الْبُيْعِ).

وخالفه أحمد أيضًا<sup>(٧)</sup>، ومسألة بيع شيئين كالتي مرت بنا في حديث بيع القلادة التي فيها ذهب وخرز.

لم أجده.

 <sup>(</sup>۲) أُخرجه النسائي (٤٩٦٢)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (١٧٤٩).

<sup>(</sup>٣) أخرجه ابن ماجه (٢٥٢٩).

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «عون المعبود وحاشية ابن القيم» (٢١٧/٩) قال: «قال المنذري: في إسناده مجهول».

<sup>(</sup>๑) يُنظر: «البحر الواتق» لابن نجيم (٣١٩/٥) حيث قال: «وإن كان الثمن من جنس مال العبد بأن كان الثمن دراهم ومال العبد دراهم، فإن كان الثمن أكثر جاز، وإن كان مثله أو أقل لا يجوز؛ لأنه بيع العبد بلا ثمن، وإن كان مثبها، ولم يكن من جنسه بأن كان دراهم ومال العبد دنائير وعلى العكس جاز إذا تقابضا في المجلس، وكذا لو قبض مال العبد ونقد حصته من الثمن، وإن افترقا قبل القبض بطل العقد في مال العبد.

<sup>(</sup>٦) لم أقف عليه.

 <sup>(</sup>٧) يُنظر: اكتناف القناع؛ للبهوتي (٢٨٨/٣) حيث قال: "(فإن كان) المبتاع (قصده
المال) الذي هو مع الرقيق بأن لم يقصد تركه للرقيق كما يأتي (اشترط علمه) بالمال
(وسائر شروط البيع) لأنه مبيع مقصود أشبه ما لو ضم إليه عيناً أخرى».

◄ تولات: (وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَالِكِ فِي اشْتِرَاطِ الْمُشْتَرِي لِيَهْضِ مَالِ الْمُشْتَرِي لِيَهْضِ مَالِ الْمُبْدِ فِي صَفْقَةِ الْبَيْعِ: فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِم: لَا يَبْعُوزُ، وَقَالَ أَشْهَبُ: جَائِزٌ أَنْ يَشْتَرَط بَعْضَهُ، وَفَرَق بَعْضُهُمْ (١) فَقَالَ: إِنْ كَانَ مَا اشْتَرَى بِهِ الْعَبْدَ عَيْنًا وَفِي مَالِ الْعَبْدِ عَيْنٌ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ؛ إِلاَّتُهُ يَرُاهِمُ بِعَرَضٍ وَدَرَاهِمُ مِعْرَضٍ وَدَرَاهِمُ مَنْ فِي مَالِ الْعَبْدِ دَرَاهِمُ عَرْضَا أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي مَالِ الْعَبْدِ دَرَاهِمُ جَازً).
جَازًى.

أي: إذا جاز له أن يشترط جميع ماله فله أن يشترط بعضه، ويتفرع عن هذا أيضًا مسألة أخرى لم يتكلم عنها المؤلف...

يعني: بيع عرض ودراهم عرض لكن وهذا يدخل في مد عجوة ودرهم بيع مد عجوة ودرهم أو مد عجوة ودرهم بمد عجوة.

تولىم: (وَوَجْمُ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ انَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ
 يَشْتَرِطَ بَعْضَهُ: تَشْبِيهُهُ بِنَمَرِ النَّحْلِ الْإِبَار. وَوَجْهُ قَوْلِ أَشْهَبَ تَشْبِيهُ الْجُزْءِ الْإِكْلَ.

سبق وذكرنا بأنه في هذه المسائل يطبق ما يطبق في أحكام البيع الأخرى، كأن تبيع دراهم ومعها عرض بدراهم، فإنه لا بدَّ من التساوي؛ لأن الرسول ﷺ قال: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلًا بمثل يدًّا بيد، ثم قال: «وإذا اختلفت هذه الأجناس فيبعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد» (٢٠) فإذا كان معه غيره فلا بدَّ من معرفة التساوي.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: اشرح مختصر خليل، للخرشي (١٨٢/٥) حيث قال: اوأما لو اشترط بعضه لم
 يجز عند ابن القاسم كبعض الصبرة، وبعض الزرع، وبعض حلية السيف خلافًا لأشهب، ولا يجوز بيع عبدين واستثناء مال أحدهما».

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (١٥٨٧).

 ◄ تولىم: (وَفِي مَذَا الْبَابِ مَسَائِلُ مَسْكُوتٌ عَنْهَا كَثِيرَةٌ لَيْسَتْ مِمًا فَصَدْنَاهُ).

ومن بين هذه المسائل:

\_ مسألة أن يملك مطلقًا أو لا يملك.

\_ ومنها مسألة أخرى متفرعة عن هذه المسألة هي: العبد إذا باعه سيده وكانت له ملابس وأدوات \_ ونقصد هنا العبد مطلقًا؛ يعني سواء كان ذكرًا أو أثنى \_ وقد نص العلماء (١٠ في هذه المسألة أنه إذا باع السيد عبده وكان له ثياب فهي قسمين:

الأول: النياب العادية؛ أي: التي يعتاد لبسها كالتي يلبسها للخدمة أو للنوم.

الثاني: ملابس تكون للزينة؛ أي: التي يتزين بها ويتجمَّل في المناسبات والأعياد، أو عندما يأتي ضيوف عند سيده.

وكذلك الجارية تكون لها ثياب عادية تلبسها في سائر أيامها، وقد تكون لها ثياب غالية مثلاً لا تلبسها عادة كثياب الحرير، أو يكون لها مثلًا حلى وغير ذلك من أنواع الذهب.

وهذه مسألة اختلف فيها العلماء، وهم يردونها إلى بعض القواعد

<sup>(</sup>١) مذهب العضية، يُنظر: ورد المحتار، لابن عابدين (٥٠/٤) حيث قال: ولو باع عبدًا أو جارية كان على البائع من الكسوة ما يواري عورته، فإن بيعت في ثياب مثلها دخلت في البيع ومثله في الفتح، ودخول ثياب المثل بحكم العرف.

وملهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج» المهتني (٤٠٠/٤) حيث قال: «وكذا ثياب العبد يعني القن التي عليه حالة البيع تدخل (في بيعه في الأصح) للعرف».

ومذهب العنابلة، يُنظر: «كشاف القناع؛ للبهوتي (٣٨٨/٣) حيث قال: «(فإن كان عليه) أي الرقيق (فياب نقال) الإمام (أحمد ما كان للجمال فهو للبائع) لأنه زيادة عن العادة: فلا تتعلق به حاجة العبد إلا أن يشترطه المبتاع (وما كان للبس المعتاد فهو للمشتري) لجريان العادة ببيعها معه وتتعلق بها مصلحته وحاجته؛ إذ لا غني له عنها».

الفقهية؛ فبعض العلماء يرى أن من باع عبدًا وله ثياب، أو جارية ولها ثياب معتادة وغير معتادة، أو كان لها حليًا فإنها تنقسم إلى قسمين:

الأول: ما يتعلق بالثياب التي يعتاد العبد أن يلبسها تدخل في البيع.

الثاني: لو باعه عبدًا وعليه ملابس غالية، أو كانت عنده ملابس مرتفعة القيمة لا يلبسها إلا في مناسبة فلا تدخل في البيع، ونكون للسيد الذي باعه إلا أن يشترطه المبتاع.

والذين قالوا: لا تلحق بالعبد حجتهم أنها أصلاً اشتراها السيد لمصلحته لا لمصلحة العبد؛ لأنه يلبسها ليتجمل بها ويتزين بها في المناسبات، فينبغي أن تعود للسيد. والآخرون قالوا: إن هذه ثياب تابعة له فينبغي أن تلحق به.

ومن المسائل الفرعية التي تتفرع عما قال: لو أنه باع عبدًا والعبد له مال واشترطه المبتاع، فانتقل العبد مع ماله للمشتري، ثم بعد ذلك حصل فسخ المبيع بأن وجد عيبًا في العبد، فطالب المشتري برده فرُد، فهل يرد المال معه أو لا يرده؟

أيضًا لو حصلت الإقالة، بأن أقيل من البيع هل يرد المال معه أو لا يرده؟

وفي المسألة قولان:

الأول: جمهور العلماء(١) يرون أنه كان مقصودًا فيرد.

الثاني: وأهل الظاهر يقولون: إنه ليس مقصودًا؛ وإنما المقصود هو العبد فلا يرد معه المال.

 <sup>(</sup>۱) يُنظر: «مطالب أولي النهى» للرحيباني (۲۰۱/۳) حيث قال: «(وإن رد) الرقيق (بإقالة أو خيار) شرط، (أو) خيار (عيب)، أو غبن، أو تدليس، (رد ماله) معه؛ لأنه عين مال أخذه المشتري به، فيرده بالفسخ».

◄ توله: (وَيِنْ مَشْهُورِ مَسَائِلِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ الزَّيَادَةُ وَالنَّفْصَانُ اللَّذَانِ يَقَمَانِ فِي النَّمَّ اللَّذَانِ يَقَمَانِ فِي النَّمَّ اللَّذِي انْمُقَدَ عَلَيْهِ النَّبْعُ بِمَا يَرْضَى بِهِ الْمُتَبَامِمَانِ الْفَيْنِ: أَنْ يَزِيدَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ بَعْدَ الْبَيْعِ عَلَى الشَّمْنِ الْفَيْنِ الْفَقَدَ عَلَيْهِ النَّيْعُ مُكْمَ النَّمْنِ أَمْ لَا؟).
الْبَيْعُ ، أَوْ يَخْطُ بِنُهُ الْبَائِعُ عَلْ يَتَبْعُ حُكْمَ النَّمْنِ أَمْ لَا؟).

وقد مرَّ بنا في الكلام عن الصداق في كتاب النكاح أنه يجوز الزيادة ويجوز النقص بالنسبة للمهر، ومثال ذلك في البيع: لو اتفق اثنان؛ أحدهما تقدم ليشتري دارًا بمبلغ معين واتفقا على ذلك، ثم إن المالك طلب زيادة وتراضيا على المبلغ المتفق عليه. أو العكس؛ بأن يشتري أحد الطرفين من الآخر بيتًا بمبلغ معين، ثم يطلب منه أن ينزل الثمن بعد أن اتفقا على المبيع.

وحكم ذلك الجواز، شرط ألا تكون هناك دوافع.

وأمًّا لو قدر أنه تم اتفاق بين البائع والمشتري، فجاء آخر وعرض على البائع أن يزيده، فطمع البائع فعرض على المشتري الزيادة، فهذه المسألة تختلف عما ذكرنا، وفيها أمران:

الأول: أنه لا يجوز لأي شخص أن يجيء إلى إنسان قد أبرم عقدًا بينه وبين غيره، فيزيد البائع على المبلغ الذي باع به، وذلك يعتبر تعديًا.

الثاني: كما أنه أيضًا لا ينبغي للبائع أن يطمع ـ في هذا المقام ـ بعدما تمت الصفقة وفرغ من العقد.

> تولى: (وَفَائِلَةُ الْفَرْقِ: أَنَّ مَنْ قَالَ هِيَ مِنَ النَّمْنِ أَوْجَبَ رَهُمَا فِي الإَسْتِحْقَاقِ، وَفِي الرَّدِّ بِالْمُنْبِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَأَيْضًا مَنْ جَمَلَهَا فِي خُمِ الاَسْتِحْقَاقِ، وَفِي الرَّدِّ بِالْمُنْبِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَأَيْضًا مَنْ جَمَلَهَا مِنَ النَّمَنِ حُكُم الشَّمَنِ الأَوْلِ إِنْ كَانَتْ فَاسِدَةَ الْبَيْعِ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْهَا مِنَ النَّمَنِ (أَغْنَى: الرِّيَادَةَ لَمْ يُوجِبْ شَيْئًا مِنْ هَذَا)).

يعرض هنا المؤلف المسألة من جانب آخر؛ إذ إنه ومن باب الأدب

لا يليق ذلك أن يحصل إلا إذا أحس البائع أنه قد غبن وعرض على المشتري واقتنع، وكان الأمر ظاهرًا، أو إذا أحس المشتري أنه قد غبن في هذه السلعة وأنها توجد في أماكن متعددة وبسعر منخفض، وهذا يجوز.

لكن إذا اشترى الإنسان من مكان بسعر أعلى، ثم وجد تلك السلعة في مكان آخر أرخص فليس له أن يردها؛ لأنه عرض عليه هذه السلعة ورضي بها.

والمراد هنا بالكلام عما يترتب على هذه الزيادة التي حصلت بعد العقد؛ إذ لو حصل خلل في المبيع أو وُجد فيه عيب أدى إلى فسخ العقد، واختلفوا في حالة رد المبيع على قولين:

الأول: أن رد المبيع يتطلب رد الزيادة.

الثاني: أنه يرد المبيع المتفق عليه في العقد دون الزيادة.

تولى النَّمَنِ النَّمَنِ أَبُو حَنِيفَة (١٠ كَثَلَثْهُ إِلَى أَنَّهَا مِنَ النَّمَنِ إِلَّا أَنَّهُ وَلَى النَّمِ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّمَ النَّهُ النَّالُمُ النَّالِي النَّهُ النَّالِي النَّالِقُلْمُ النَّالِقُلْمُ النَّالِي النَّهُ النَّامُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّالِقُلْمُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّالِمُ النَّامُ النَّهُ النَّامُ النَّهُ النَّالِمُ النَّالِقُلْمُ النَّالِمُ النَّهُ النَّامُ النَّالِمُ النَّالِمُ النَّامُ النَّالِمُ النَّالِمُ النَّالِمُ النَّامُ النَّامُ النَّالُمُ النَّالِمُ النَّامُ النَّامُ النَّالِمُ النَّامُ النَّالُمُ النَّالِمُ النَّامُ النَّالُمُ النَّامُ النَّالِمُ النَّام

<sup>(</sup>١) يُنظر: قتيين الحقائق، للزيلمي (٥/١٧) حيث قال: فؤان باع المتاع مرابحة حسب ما أنفق على المتاع لا على نفسه؛ يعني إذا باع المضارب المتاع الذي المعاب هم جميع ما أنفق على المتاع من أجرة الحمل والطراز وأجرة المصدار والصباغ والقصار ونحو ذلك مما ذكرنا في باب المرابحة إلى رأس المال يقران قبل بعا المرابحة لان هذه الأشياء تزيد في القيمة وتعارف التجار إلحاقها برأس المال في بيع المرابحة فجاز ذلك، ولا يضم ما أنفقه على نفسه في سفره وتقلباته في المال إلى رأس المال؛ لانهم لم يتعارفوا ضمه إلى رأس المال ولا يزيد هو رأيضاً في قبمة المتاع بخلاف الإنفاق على المتاع؛ لأنها لم التاع؛ لأنها لم التاع بخلاف وانظر أيضًا: (١٢٤٨) حيث قال: فوحظ البعض يظهر في حق الشفيع لا حط الكل وانظر أيضًا: (٢٤٨/٥) حيث قال: فوحظ البض يظهر في حق الشفيع لا حط الكل والزيادة؛ أي: حط بعض الثمن يعلم في حقد، ولا الزيادة على الشمن بعد عقد البيح حتى لا تلزمه الزيادة.

وقال به كذلك أحمد<sup>(۱)</sup> وأطلق دون هذا القيد الذي ذكره أبو حنيفة، وهو إذن رأي الجمهور.

وقوله: لا تثبت في حق الشفيع لأنه يعتبر استغلالًا من البائع، وبالنسبة للمرابحة؛ وهي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحًا ما للدينار أو الدرهم، وسيأتي فصل مستقل يبحث فيه المؤلف أحكامه.

تولىم: (وَقَالَ الشَّافِعِيُ<sup>(٢)</sup> تَظَلَّلْهُ: لَا تَلْحَقُ الرِّيَادَةُ وَالنَّفْصَانُ
 بِالنَّمَنِ أَصْلًا وَهُو فِي حُحْم الْهِبَةِ).

وهذه شبيهة بالمسألة التي سبق ذكرها فيما إذا باع العبد وله مال واشترط ماله، ثم وجد عيبًا، فهل يرد العبد وحده أو يرد معه المال؟

نفقة واسعة فيها زيادة عما يُقْضَى عليه به مما وقع في العقد عليه، هل يرجع بهذه
الزيادة إذا وقع الفنخ؛ الأنها هبة لأجل البيع، فيكون حكمها في الرد حكم الثمن،
أز لا يرجع بها؛ الله متطوع بدفعها متبرع بإنفاق ما لا يلزمه إنفاقه على حكم ما
عقداه، فقد سلط دفع هذه الزيادة آكلها على أكلها وأذن له في ذلك من غير اشتراط
عوض».

<sup>(</sup>١) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١٧٣/٣) حيث قال: «(ولو أسرًا)، أي: المتعاقدان (ثمنًا) بأن اتفقا سرًّا أن الثمن مائة مثلاً (بلا عقد ثم عقداه بى) ثمن (آخر) كمائتين مثلاً (فالثمن) هو (الأول) الذي أسراه بلا عقد وهو المائة؛ لأن المشبري إنها دخل عليه فقط فلم يلزوم الزائد. (وان عقداه) أي: المبيع (سرًّا بثمن) كعشرة (و) عقداه (علانية بى) ثمن (آخر) أكثر منه كاثني عشر (أخذ) المشتري بالثمن (الأول) دون الزائد كائتي بنها وأولى؛ لأنه إذا أخذ بالأول فيما إذا اتفقا عليه بلا عقد فأولى أن يؤخذ به فيها عقداه.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: "أسنى المطالب، لزكريا الأنصاري (٣٠٠/٢) حيث قال: "ما زيد في الثمن (أو حط من الثمن في مدة الخيار) بنرعيه (فقط يلمحق بالثمن) كما مر في بيع المرابحة فيلحق بعوضه الذي يلخذ به الشفيم (فإن حط الكل) أي كل الثمن فهو كما لو باع بلا ثمن (فلا شفعة) للشريك؛ لأنه يصير هبة على رأي ويبطل على رأي، وخرج يقوله في مدة الخيار ما زيد أو حط بعدها فلا يلحق بالثمن كما مر فقوله: "فقد لما قبله،"

وقلنا: إن العلماء مختلفون في ذلك؛ فبعضهم يرى رد الجميع وهذا هو الظاهر، وبعضهم يرى أن الذي يرد هو الأصل فقط.

تولىن: (وَاسْتَدَلَّ مَنْ أَلْحَقَ الرُّيَادَةَ بِالنَّمْنِ بِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا زَمْتَكِنَّدُ بِهِ. مِنْ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةُ النساء: ٢٤] قَالُوا: وَإِذَا لَوَيْضَدَةُ فِي النَّبِع بِالنَّمْنِ).
 لَحِقْتِ الزِّيَادَةُ فِي الصَّدَاقِ بِالصَّدَاقِ لَحِقْتُ فِي النَّبِع بِالنَّمْنِ).

والمراد بالفريضة هنا إنما هو المهر، والمهر كما هو معروف له عدة مسميات، فيطلق عليه الصداق والمهر والفريضة والنحل وغير ذلك.

ويجوز إذن الزيادة على المهر، ويجوز أيضًا النقص، وإذا حصل خلاف بين الزوج والزوجة فحصلت الفرقة وطولبت المرأة بالمهر، فله أن ينقص من ذلك وله أن يسقطه.

والمراد هنا أنه ما دام الزيادة والنقص جائزان في النكاح، فهما كذلك جائزان في البيع؛ لأن ذاك عقد وهذا عقد، وهناك زيادة ونقص وهنا كذلك، فليس بينهما فرق، وما دام أحكام الشريعة متحدة، فهناك تجوز الزيادة على المهر ويجوز النقص وهنا كذلك لكن شريطة أن يكون عن تراض، فالمسألة إذن قياسية.

◄ تولى : (وَاحْتَجُ الْفَرِيقُ الظَّانِي: بِاتْفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهَا لَا تَلْحَقُ فِي الشَّفْعَةِ. وَبِالْجُمْلَةِ: مَنْ رَأَى أَنَّ الْمَقْدَ الْأَوَّلَ قَدْ تَقَوَّرَ قَالَ: الرِّيَّادَةُ مِبَدِّ. وَمَنْ رَأَى أَنْهَا فَلْ عَلَمًا مِنَ الشَّهَنِ).

ولا أرى تسميتها فسخًا، بل هي زيادة تمَّ التراضي عليها، وأمَّا إن كانت عن غير طريق الرضى فلا تجوز.

وكل هذه المسائل التي مضت في عيوب البيع وهي كثيرة، والمؤلف لم يستقص جميع المسائل لكنه يذكر نماذج منها، ويركز أكثر على المسائل الكلية - أي الكبرى - ويعرض عن المسائل الجزئية، وذلك من باب قولهم: من ضبط الأصول سهل عليه معرفة الفروع.

\_\_\_ شرح بداية المجتهد ]

# [الْجُمْلَةُ الرَّابِعَةُ فِي اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعَيْنِ]

قال المصنف رحمه الله تعالى:

### (الْجُمْلَةُ الرَّابِعَةُ

وَإِذَا اتَّفَقَ الْمُتَابِعَانِ عَلَى الْبَيْعِ وَاخْتَلْفَا فِي مِقْدَارِ النَّمْنِ وَلَمْ تَكُنْ هُنَاكَ بَيَّنَةٌ: فَفُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ مُثَقِقُونَ (١٠ عَلَى أَنَّهُمَا يَتَحَالْفَانِ وَيَتَفَاسَخَانِ بِالْجُمْلَةِ، وَمُخْتَلِفُونَ فِي التَّفْصِيلِ؛ أَعْنِي: فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُحْكَمُ فِيهِ بِالْأَبْمَانِ وَالتَّفَاسُخِ).

(١) مذهب الحنفية، يُنظر: «المختصر» للقدوري (ص١٥١) حيث قال: «وإذا اختلف المتبايعان في البيع فادعي أحدها أشاء وادعي البائع أكثر منه أو اعترف البائع بقدر من المبيم، وادعي المشتري أكثر منه وأقام أحدهما البيئة قضي له بها، وإن أقام كل واحد منهما البيئة كانت البيئة المشبة للزيادة أولى وإن لم تكن لكل واحد بيئة قبل للمشتري: إثما أن ترضي بالثمن الذي ادعاء المباغي، وإلا فسخنا البيع، وقبل للبائع: إما أن تسلم ما ادعاء المشتري من المبيع وإلا فسخنا البيع، فإن لم يتراضيا استحلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر، يبتدئ بيمين المشتري، فإذا صلحاف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر، يبتدئ بيمين المشتري، فإذا ضخ القاضي البيع بينهما، وإن نكل أحدهما عن البعين لزمه دعوى الآخر.

مذهب المالكية، يُنظر: «مختصر خليل؛ (ص١٦١) حيث قال: إن اختلف المتبايعان في جنس الثمن أو نوعه: حلفا وفسخ...».

وأنظر: المدونة (٩٣/٣): قال مالك: إن اختلفا في النوع فقال هذا: سلفتك في حنطة، وقال هذا: في شعير، أو قال هذا: في فرس، وقال هذا: في حمار ـ تحالفا وتفاسخا وإن بعد محل الأجل، ويرد إلى المبتاع رأس ماله.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (٤٧٤/٤) حيث قال: «(ثم) إذا (اختلفا في كيفيته كقدر الثمن) (تحالفا) لما في الخبر الصحيح: «أن اليمين على المدعى عليه»، وكل منهما مدع ومدعى عليه».

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٥٩/٢) حيث قال: «وإن تلف مبيع واختلف المتبايعان في قدر ثمنه قبل قبضه (تحالفا) كما لو كان المبيع باقيًا (وغرم مشتر قيمته) أي المبيع إن فسخ البيع، وظاهره ولو مثليًا؛ لأن المشتري لم يدخل بالعقد على ضمانه بالمثل؛ في هذه المسألة حصل خلاف بين المتبايعين في السلعة، ومثالها أن يقول البائع: بعتك هذه السلعة بألف ومائتين، والمشتري يقول: بل اشتريتها بألف.

إذن هناك فرق بين كلام البائع والمشتري، والمسألة هنا لا تخلو من أمرين:

الأول: أن يكون عند أحد المتبايعين بينة: فإن كانت هناك بينة عند الباتع بأنه باع هذه السلعة بألف وماتين فلا شك أن قوله هو المقدم؛ لأن عنده شهودًا يثبتون ذلك، وإن كانت البينة في جانب المشتري فإنه في هذه الحالة أيضًا القول قول المشتري، ولم يتعرض لها المؤلف لأنه لا خلاف فيا.

وهذا إذا حصل خلاف بينهما عن طريق النسيان؛ لكن أن يتعمد أحد الطرفين استغلال الآخر ويطلب أكثر فهذا لا يجوز، ويدخل في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَلُكُم بِيَنَكُم بِإَلْمِيلِكِ البَعْرِدِ: ١١٨٨٤؛ لأنه قد يكون أحد طرفي النزاع إنسانًا سهلاً ضعيفًا لا يحب الخصومة، ويقبل بالخسارة على أن يقع فيها، فيكون الآخر حينها قد اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق، وهو حينها من الثلاثة الذين لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم.

والناس أيضًا يختلفون؛ فمنهم من إذا طلبت منه اليمين أخذته الخشية والخوف وامتنع، وبعضهم ما أسهل اليمين الكاذبة على لسانه، بل هو يؤديها دون أن تطلب منه.

الثاني: ألا يكون لأحد المتبايعين بينة: وهي المسألة المقصودة في هذا المبحث، فأحد المتبايعين يقول: السلعة بكذا، والآخر يقول: اشتريتها بكذا، ولا بينة لأحدهما، ولا شك أن أحدهما في هذا المقام مدع، والآخر منكر، وربما ينطبق عليهما الأمران، فيكون البائع مدع في جانب ومنكراً في جانب آخر، والمشترى أيضًا يدعي بأن ثمن السلعة كذا، وينكر ما يقوله البائع، وقد يجتمعان في طرف!!

والملاحظ أن الاختلاف كبير في هذه المسائل، فكل مسألة لا نجد نصًا يحسم النزاع فيها ويرفعه، والخلاف فيها يتشعب والأقوال تتعدد، لكن مهما اختلف الفقهاء ومهما قرروا أقوالهم ومهما استأنس المدعي بقول فقيه من الفقهاء، فإن هذا لا يكون مبيحًا له أن يأكل الحرام؛ لأن العلماء يجتهدون في المسائل ويقررون ويفتون بما يظهر لهم رجحانه، وبعض الناس يتتبع من الأقوال ما يجد أنه في مصلحته فيأخذ به ويقول: هذا بيني وبين النار؛ فإذا سئلت يوم القيامة أقول: أنا أخذت بقول فلان.

ومثل هؤلاء الناس يقال لهم بأن هذا لا ينجي من عذاب الله تبارك وتعالى؛ لأن العالم الذي قال هذا القول لم يقله بدافع الهوى، ولا تعصبًا لرأيه، ولا لغرض في نفسه، وإنما قاله لأنه ظهر له رجحانه، وقد يكون الحق مع مخالفه، فينبغي في هذا المقام أن يتقي المسلم الله ﷺ في بيعه وفي شرائه وفي كل أموره، وأن يجعل خشية الله نصب عينيه.

فإن لم يكن لأحد المتبايعين بينة ولم تكن هناك بينة أنما فإذا وجدت بينة فيمحكم لصاحبها كما قال الرسول ﷺ: ﴿ لَوْ يُعْظَى النَّاسُ بِدَهُوَاهُمْ لَادَّعَى رِجَالُ أَهُوالُ قَوْم وَوَمَاءُمُمْ وَلَكِنَّ النَّيْتُ عَلَى الْمُلَّعِي، واليمين على المدعى مَنْ أَنْكُرَهُ(١٠)، وفي رواية: «البينة على المدعى، واليمين على المدعى عليه (٢٠)، وهي في «الصحيحين»، فلو يعطى الناس بدعواهم لادعى الناس بعضهم على بعض بالباطل، وما أكثر هؤلاء في كل الأزمان، وإذا كانت القرون المفضلة وجد فيها من ارتكب المعاصي وشق عصا الطاعة وأكل الحرام وتعامل بالربا، فما بالكم بمثل هذه القرون المتأخرة التي كثرت فيها الأحداث والأسباب وبُعد كثير من الناس عن دين الله، واستخفاف بعضهم بالدين وتساهلهم في أموره، وتشبثهم بأمور يجدون أنها مخارج لهم،

أخرجه البخاري (٤٥٥١)، ومسلم (١٧١١) ولفظه عن ابن عباس: أن النبي ﷺ
 قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم؛ ولكن اليمين على
 المدعى عليه!

 <sup>(</sup>۲) أخرجه الترمذي (۱۳٤۱) وقال: "وفي إسناده مقال». وصححه الألباني في "إرواء الغليل، (۲۲۱۱).

قوله: (فَفُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ مُتَّفِقُونَ...).

ففقهاء الأمصار متفقون على أنهما يتحالفان طالما ليس هناك بينة، فلا بدَّ إذن من اليمين، واليمين كما هو معروف عهد، والإنسان إذا أقسم بالله ﷺ فإنه جعل ذلك عهدًا، ولذلك الله تعالى يقول: ﴿وَلَا جَمَّكُوا اللهَ عُرْصَكَةً لِنَّهَيْكُمْ اللِعَرة: ٢٧٤].

وربما يحلف البائع أنه باع هذه السلعة بكذا وهو كاذب، وهذا لا ينجيه من عذاب اله ﷺ، وربما حلف المشتري وكان الورع في جانب البائع، فيعطيه السلعة وهو كاذب، وهذا لا يغير من الحكم؛ لأن رسول اله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى يأتيه الخصمان فيقول: "إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَمَلَ بَعْضَكُمْ أَلْحُنُ بِحُجِّيهِ مِنْ بَعْض، فَمَنْ قَصَيْتُ لَهُ يِحَقَّ أَجِيهِ مَيْنًا بِقَوْلِه، فَإِنَّمَا أَفْطَعُ لَهُ قِطْمَةً مِنَ النَّارِ فَلا يَأْخُذُهَا اللهُ اللهُ

هذا من حيث الجملة وليس حكمًا نهائيًا؛ إذ يتحالفان ويتفاسخان، وسيأتي تفصيل المسألة.

◄ تولىم: (فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَجَمَاعَةٌ (٢): إِنَّهُمَا يَتَحَالَفَانِ وَيَتَفَاسَخَانِ
 مَا لَمْ تَفْتُ عَيْنُ السَّلْعَةِ.

إذن المسألة على نوعين، والحال لا يخلو إمّا أن تكون السلعة قائمة موجودة مشاهدة بينهما، وربما تكون السلعة قد ذهبت إما عن طريق التصدق بها أو الهبة أو الفوات أو غير ذلك؛ بمعنى أنها زالت عن ملك المشتري بأي نوع من أنواع الإزالة.

> قولى: (فَإِنْ فَاتَتْ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٧١٦٨).

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: "الاختيار لتعليل المختار؟ لابن مودود الموصلي (١٢١/٢) حيث قال: "(وإن اختلفا بعد هلاك المبيع لم يتحالفا) عند أبي حنيفة وأبي يوسف. (والقول قول المشتري) لأنه منكر؟.

. ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾.

فالقول إذن قول المشتري مع يمينه؛ لأن السلعة غير موجودة حتى نقول: إنهما يتحالفان وترد.

◄ تولىم: (وَقَالَ الشَّافِعِيُ<sup>(۱)</sup>، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ<sup>(۱)</sup> صَاحِبُ أَبِي
 حَنِفَةَ، وَأَشْهَبُ صَاحِبُ مَالِكِ: «يَتَحَالَفَانِ فِي كُلِّ وَقْتِ»).

يتحالفان في كل وقت؛ سواء كانت السلعة موجودة أو ذهبت؛ لأن الحكم لا يغير، وهذا هو رأي الأكثر، وهو قول أحمد بن حنبل<sup>٣)</sup> كذلك.

ومما يجدر بنا التنبيه عليه هنا أن محمد بن الحسن من أخص تلاميذ أبي حنيفة، وهو أكثر أصحابه خدمة للمذهب الحنفي، ورأيه حجة فيه، بل يعتبر هو من المؤسسين لهذا المذهب والواضعين لأصوله وقواعده، وهو المرجع في غالب كتبه. ومع ذلك كله فقد خالف إمامه في هذه المسألة. وكذلك أشهب خالف مالكًا فيها؛ ومنه يتبين لنا أنَّ قاعدة هؤلاء الأكابر هي أنَّ الحق ضالة المؤمن.

### تولىم: (وَأَمَّا مَالِكٌ فَعَنْهُ رِوَايَتَانِ كَظَّلَتْهُ (\*)، إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُمَا

 <sup>(</sup>۱) يُنظر: "وروضة الطالبين؟ للنووي (٩٧٧/٣) حيث قال: "وإن لم تكن بينة تحالفا،
 سواء كانت السلعة باقية أو تالفة، وسواء اختلف المتبايعان أو ورئتهما،

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «الاختيار لتعليل المختار» لابن مودود الموصلي (١٢١/٢) حيث قال: وقال محمد: يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢٣٦/٣) حيث قال: «(فعتى اختلفا) أي المتعاقدان (في قدر ثمن أو) في قدر (أجرة) بأن قال: بعتكه بعاقه، فقال المشتري: بل بثمانين وكذا في الإجارة (ولا بينة) لأحدهما، تحالفا (أو لهما) بينة (تحالفا) وسقطت بينتاهما لتعارضهما. (ولو كانت السلمة) المبيعة (تالفة؛ لأن كلَّا منهما مدع ومدعى عليه صورة، وكذا حكمًا لسماع بينتهما)».

<sup>(</sup>٤) يُسْظر: «التاج والإكليل؛ للمواق (٤) (٥١٠) حيث قال: «أمَّا اختلافهما في قدر الثمن ففي المنتفي إن اختلفا في الثمن قبل قبض السلعة فقال البائع: بعشرة، وقال المبتاع: بخمسة، بدي البائع فقيل له: إن أبيت ما قال المبتاع فاحلف أنك بعتها منه بعشرة، فإن حلف قبل للمبتاع: إن أبيت ما قال البائع: فاحلف أنك اشتريتها منه بخمسة، فإن حلف لم يلزم أحدهما ما حلف عليه الآخر، وأما إن اختلفا بعد قبض=

يَتَحَالَفَانِ، وَيَتَفَاسَخَانِ تَبْلَ الْقَبْضِ، وَيَعْدَ القَبْضِ القَوْلُ قَوْلُ المُشْتَرِي. وَالرَّوَايَةُ النَّانِيَةُ مِثْلُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ القَاسِمِ، وَالنَّانِيَةُ رِوَايَةُ أَشْهَبَ).

فرواية مالك الأولى يوافق فيها الشافعية والحنابلة، فهؤلاء هم الجمهور، ولهم رواية أخرى يقدم فيها البائع، والرواية الثانية يوافق فيها الإمام مالك أبا حنيفة، وله قول انفرد به.

تولى : (وَالْفَوْتُ عِنْدُهُ يَكُونُ بِتَغْيِيرِ الأَسْوَاقِ، وَبِزِيَادَةِ المَبِيعِ،
 وَتُقْصَانِه (۱).

يعني أن الفوت عنده يكون بتغير الأسواق لا بانتقال السلعة؛ لأنَّ السلعة أيضًا ربما ترتفع أو تنخفض.

◄ تولى : (وَقَالَ دَاوُدُ، وَأَبُو نُوْرِ (\*\*): القَوْلُ قَوْلُ المُشْتَرِي عَلَى كُلُّ
 حَالٍ، وَكَذَلِكَ قَالَ زُفَرْ (\*\*) إِلّا أَنْ يَكُونَا الْحَتَلَفَا فِي جِنْسِ النَّمَنِ، فَحِينَئِلِ
 يَكُونُ الثَّقَاسُخُ عِنْدَهُمْ وَالتَّحَالُفُ).

السلعة وقبل فوتها فروى أشهب وابن القاسم عن مالك أنهما يتحالفان ويتفاسخان.
 قال ابن القاسم في الموازية: سواه نقد الثمن أو لم يتقده، وأمّا إذا فاتت السلمة بزيادة أو نقص أو حوالة سوق فروى ابن القاسم عن مالك: أن القول قول المبتاع، وروى أشهب أنهما يتحالفان.

 <sup>(1)</sup> يُنظر: اعتقد الجواهر الثمينة لابن شاس (٨٢/ه) حيث قال: اوأما أسباب الفوات فأربعة: تغير الذات، وتغير السوق، والخروج عن اليد بالبيع، وتعلق حق آخر بها».

<sup>(</sup>۲) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر ((۲۸٪) حيث قال: (وقال أبو ثور: إذا اختلف المتبايعان في الثمن فالقول قول المشتري أبدًا مع يمينه إذا لم تكن بينة، وسواء كانت السلعة قائمة بيد البائع أو بيد المشتري أو فاتت عند البائع أو عند المشتري، وهو قول داود؟.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: "الاستذكار» الابن عبدالبر (٤٨٣/٦) حيث قال: "وقال زفر: إن اتفقوا أن
 الثمن من جنس واحد كان القول في الثمن قول المشتري، وإن اختلفا في جنسه
 تحالفا وترادا قيمة المبيم إن فاتت عينه.

وينبغي لنا ألا نستغرب من تعدد الآراء وتنوعها في المذاهب، وبخاصة في المسائل التي لا يكون هناك نص يُستند إليه، والملاحظ أنه كلما كان في المسألة دليل صريح من كتاب أو سُنة نجد أنه غالبًا ما يُتفق في مثل هذه المسألة، وحتى إن وجد خلاف فيكون خلافًا محصورًا، لكن عندما تكون المسألة اجتهادية بحتة فحينتلي تتنوع الأقوال، بل تجد أن الآراء تتنوع، وليس هذا في مذهب مالك فقط، بل في مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة أيضًا.

وقولهم بأن القول قول المشتري؛ لأنهم اعتبروا أن البائع مدع والمشتري منكر، فحينتلز يطلب من البائع البينة ولا بينة عنده؛ إذن يكونَ القول قول المشتري مع يمينه، فيرجعون إلى الحديث المعروف.

وقوله: (چِئْسِ النَّمَنِ) أي: هل هو دراهم أو دنانير أو عروض أو بر ببر أو غير ذلك؟

◄ تولىم: (وَلا خِلَافَ<sup>(١)</sup> أَنَّهُمْ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي جِنْسِ الشَّمْنِ أَوِ
 المَثْمُونِ أَنَّ الوَاجِبَ هُوَ التَّحَالُفُ، وَالتَّفَاسُخُ.

<sup>(</sup>١) مذهب العنفية، يُنظر: «الاعتبار لتعليل المختار» لابن مردود الموصلي (١٢٠/٣) حيث قال: «(فإن لم تكن لهما بينة يقال للبابع: إنَّا أن تسلم ما ادعاء المشتري من السبع، وإلا فسخنا البيع؛ ويقال للمشتري: إنَّا أن تسلم ما ادعاء البائع من الثمن، وإلا فسخنا البيع) لأنهما قد لا يختاران الفسخ، فإذا علما بذلك تراضيا، فترتفع المنازعة، وهو المقصود. (فإن لم يتراضيا يتحالفان ويفسخ البيع)».

ومذهب المالكية، يُنظر: «مختصر خليل» (ص(١٦١) حيث قال: ﴿إِنْ اختلَفُ المتبايعان في جنس الثمن أو نوعه: حلفا وفسخ.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «ووضة الطالبين؛ للنووي (٥٧٨/٣) حيث قال: ايجري التحالف في جميع عقود المعاوضات، ثم في البيع ونحوه يفسخ العقد بعد التحالف، أو ينفسخ ويترادان».

ومذهب العنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢٣٨/٣) حيث قال: «وإن اختلفا في جنس الثمن كما لو ادعى أحدهما أنه عقد بنقد، والآخر بعرض، أو أحدهما أنه عقد بذهب والآخر بفضة، فالظاهر أنهما يتحالفان؛ لأنهما اختلفا في الثمن على وجه لا يترجح قول أحدهما فوجب التحالف كما لو اختلفا في قدره.

الثمن: هو المراد به ما يعرف بالصرف عن السلع. والمثمون: هي السلعة.

تولاًم: (وَإِنَّمَا صَارَ فُقَهَاءُ الأَمْصَارِ إِلَى القَوْلِ عَلَى الجُمْلَةِ
 بِالتَّخَالُفِ وَالتَّفَاشُخ عِنْدَ الإِخْتِلَافِ فِي عَدَدِ النَّمَنِ).

وإنما قال فقهاء الأمصار على الجملة؛ يعني من حيث الجملة لا التفصيل التي قدم للمسألة بها أنهم متفقون على التحالف تحالف ففسخ هذا هو إطار المسألة، ثم بعد ذلك يأتي التفصيل الذي سمعته؛ فالمؤلف يريد أن يقول: لماذا اتفق فقهاء الأمصار على التحالف من حيث الجملة ثم التفاسخ؟

◄ تولىم: (لِتحديثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيْمَا بَيْعَيْنِ
 تَبَايَمَا، فَالقَوْلُ قَوْلُ البَائِعِ، أَوْ يَتَرَادًانٍ»('').

وهذا الحديث كما تعلمون فيه كلام للعلماء من حيث الصحة؛ لكن له طرق عديدة مما جعل الكثير من العلماء يأخذون به.

وقوله ﷺ: «أيما بيعين تبايعا»، فحرف (أي) من صيغ العموم؛ يعني: أي بيع كان، ولا يخص بيعًا معينًا دون غيره.

وقوله: "فَاللَّقُولُ قُولُ البَاقِع، أَوْ يَتَزَادًانِ"، فالقول قول البائع؛ لأنه صاحب الأصل ـ أي: السلعة ـ وهذا هو أسهل طريق، فإذا اختلف البيعان فالقول قول البائع، فإذا لم يوافقه المشتري على قوله حينتلز يحصل التحالف وترد السلعة إلى صاحبها.

◄ تولى : (فَمَنْ حَمَلَ هَذَا الحَدِيثَ عَلَى وُجُوبِ الثَّفَاسُخِ وَعُمُوهِ
 قَالَ: يَتَحَالَفَانِ فِي كُلُّ حَالٍ وَيَتَفَاسَخَانِ، وَالعِلَّهُ فِي ذَلِكَ عِنْدُهُ أَنَّ كُلُّ
 وَاحِدٍ بِنْهُمَا مُدَّع وَمُدُعَى عَلَيْهِ).

<sup>(</sup>۱) أخرجه ابن ماجه (۲۱۸٦)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (۱۳۲۲).

\_\_ 🖁 شرح بداية المجتهد

فالمشتري يدعي أنه اشترى السلعة بكذا، ثم ينكر أيضًا قول البائع، والبائع يدعي أنه باعها بسعر كذا وينكر قول المشتري؛ إذن كل منهما مدع من جانب ومنكر من جانب آخر، فيدعي أن ثمن السلعة كذا وينكر قول صاحب.

◄ تولى الله : وَأَمَّا مَنْ رَأَى أَنَّ الحَدِيتَ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الخَلِقِ الله الحَلَةِ الله الخَلْقِ الله الحَلَةِ الله المَّالَةِ الله المَّالَةِ الله المَّالَةِ الله المَّلْقَةِي، وَشُبْهَةً لِصِدْقِو).
 السَّلْمَةَ ، أَوْ فَاتَتْ ، قَفْدْ صَارَ القَبْضُ شَاهِدًا لِلْمُشْتَرِي، وَشُبْهَةً لِصِدْقِو).

هذه وجهة نظر للفريق الآخر، قالوا: إذا بيعت السلعة ثم حصل القبض؛ فكون البائع أقبضها المشتري - أي: وقَاها إياه - بمثابة شبهة تكون في جانب المشتري؛ يعني تكون شبهة يتقوى بها قول المشتري، ولكنها ليست حجة؛ إذ هناك فرق بين الشبهة وبين الحجة، ولذلك المالكية كما سينص المؤلف يغلبون أحيانًا جانب البائع لوجود شبهة، وأحيانًا يغلبون جانب المشتري لوجود شبهة كذلك.

>> تولات: (وَالبَعِينُ إِنَّمَا يَحِبُ عَلَى أَقْوَى المُتَنَاعِينْنِ شُبْهَةً، وَهَلَا هُوَ أَصْلُ مَالِكِ (') فِي الأَيْمَانِ؛ وَلِلْلِكَ يُوجِبُ فِي مَوَاضِعَ البَعِينَ عَلَى المُدَّعِي، وَفِي مَوَاضِعَ البَعِينُ المُدَّعِي عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَجِبِ البَعِينُ بِالنَّصِ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُدَّعَى عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ هُو مُدَّعَى عَلَيْهِ مَوَاطِنَ أَقُوى شُبْهَةً، فَإِذَا كَانَ المُدَّعِي فِي مَوَاطِنَ أَقْوَى شُبْهَةً، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ البَعِينُ فِي حَيِّرِهِ).

ففي الحديث: «البينة على المدعي واليمين على مَن أنكر»(٢) فالبينة

 <sup>(</sup>١) يُنظر: اللخيرة؛ للقرافي (١٦١/٩) حيث قال: الأصل نحو دعارى الديون والإتلافات، فإن الأصل براءة الذمم، وهذا معنى قول الأصحاب: المدعى عليه أقرى المتداعين صباً».

 <sup>(</sup>۲) أخرجه الترمذي (۱۳٤۱) وقال: "وفي إسناده مقال،"، وصححه الألباني في "إرواء الغليل، (۲۲۱۱).

على المدعي، والمنكر هو الذي يحلف اليمين. لكن مالكًا أحيانًا يعكس القضية فيطلب من المدعي اليمين؛ وذلك لأنه يرى وجود شبهة في جانبه تقوي رأيه، فيعتبرها تغليبًا له فلا يطلب من المشتري اليمن حتى لا يضيع حق الذي وجدت عنده قرينة \_ وهي الشبهة في صفًّ البائع.

والأصل أن المدعي يأتي بالبينة؛ لأنه هو الذي يطلب حقًا، وهو الذي أثار الخلاف، فيقال له: هاتِ البينة، فأنت صاحب دعوى، والأصل في المسلمين إنما هي البراءة فيحسن الظن بهم، وأنت تدعي خلاف هذا الأصل فأتِ ببينتك. فإن جاء بها حُكم له، وإن لم يأتِ ببينة وجب عليه المين؛ لأن الإمام مالكًا يعتبر الشبهة هنا قرينة تقوي الطرف الآخر.

وهذا تعليل واستحسان من المالكية، وقد توسعوا في هذا المقام، وإلا فالحديث صريح في أنَّ البينة على المدعي واليمين على من أنكر، وفي رواية الصحيحين (٢٠): «اليمين على المدعى عليه» لأنَّ الأول يطالب بحقه، فنفاه الثاني، وكونه مسلمًا يخشى الله ويخافه - في الأصل - يطلب منه اليمين، فإن كان صادقًا فالحمد لله ويكون قد بر بيمينه، وإن كان كاذبًا فإن هذه اليمين لن تنجيه من عذاب الله تعالى.

 ◄ تولىم: (وَأَمَّا مَنْ رَأَى القَوْلَ قَوْلَ المُشْتَرِي، فَإِنَّهُ رَأَى أَنَّ البَائِعَ مُقِرٌّ لِلْمُشْتَرِي بِالشِّرَاءِ، وَمُلَّعٍ عَلَيْهِ عَدَدًا مَا فِي النَّمَوِٰ.

فالفقهاء (٢) انقسموا في ذلك إلى ثلاثة:

(١) أخرجه البخاري (٢٥١٤)، ومسلم (١٧١١).

(٢) مذهب الحنفية، يُنظر: «المختصر» للغدوري (ص١٥٢) حيث قال: «وإن اختلفا في الأجل أو في شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن، فلا تحالف بينهما، والقول قول من يتكر الخيار والأجل مع يعيد وإن هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند أمي حيفة وأبي يوسف، وجمل القول قول المشتري. وقال محمد: يتحالفان ويفسخ البيع علم. قيمة الهالك.

ومذهب المالكية، يُنظر: «شرح مختصر خليل؛ للخرشي (١٩٦/٥) حيث قال: «إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن بأن قال البائع مثلًا: بعتك بثمانية، ويقول المشتري: = الأول: منهم من يغلب جانب المشتري.

الثاني: من يغلب جانب البائع.

الثالث: من يرى أن كل واحد منهما مدعٍ من جانب ومنكر من جانب آخر.

وهذه المسألة ورد فيها حديث متكلم في صحته، فمن صححه أخذ به، ومن تكلم فيه لم يعمل به.

#### ◄ قول ٦: (وَأَمَّا دَاوُدُ<sup>(١)</sup>، وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup> فَرَدُّوا حَدِيثَ ابْنِ

بل بأربعة، أو المشمن بأن يقول البائع: بعتك هذا الثوب بعشرة، ويقول المشتري: بم هذا الثوب، وهذا الفرس بعشرة، أو في الأجل بأن قال البائع: بعتك لشهر، ويقول المشتري: بل لشهرين، أو في أصل الرهن أو في الحميل بائن قال البائع: بعتك برهن أو بحميل، ويقول المشتري: بل بلا رهن ولا حميل، فإنهما يتحالفان، ويقاسخان ما لم تقت السلعة، وإلا مضى البيع بالشن الذي وقع به البيع، وظاهر عدم مراعاة الأشبه مع قيام المبيع، وهو المشهور من المذهب».

ومذهب الشافعية، يُنظر: أورضة الطالبين؛ للنووي (٤٩٦/٣) حيث قال: «لو تقايلا، ثم اختلفا في الثمن، ففيه ثلاثة أوجه، سواء قلنا: الإقالة بيع أو فسخ، أصحها وهو قول ابن المرزبان: أن القول قول البائع. والثاني: قول المشتري. والثالث: يتحالفان وتبطل الإقالة.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف الفناء» للبهوتي (٢٢٧/٣) حيث قال: «ويقبل قول مشتر مع يعبته في عين ثمن معين بعقد إذا اختلفا في أنه المورود (أنه ليس اللذي دفعه) المستري (أي أي إلى البابع لما تقدم، وينبغي أن يقال: إلا في خيار شرط كما تقدم (و) يقبل (قول قابض مع يعينه في ثابت في اللمة من ثمن مبيع وقرض وسلم وغير ذلك.

- (١) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢/١٤٧) حيث قال: وقال أبو ثور: إذا اختلف المتبايعان في الثمن فالقول قول المشتري أبدًا مع يعينه إذا لم تكن بينة، وسواء كانت السلعة قائمة بيد البائع أو بيد المشتري أو فاتت عند البائع أو عند المشتري، وهو قول داوده.
- (٣) مثل زفر، يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢/٣٨٤) حيث قال: (وقال زفر: إن انتفقا
   أن الثمن من جنس واحد كان القول في الثمن قول المشتري، وإن اختلفا في جنسه
   تحالفا وترادا قيمة المبيع إن فانت عيث».

مَسْمُودٍ؛ لِأَنَّهُ مُثْقَطِعٌ؛ وَلِلَالِكَ لَمْ يُخَرِّجْهُ الشَّيْخَانِ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَإِنَّمَا خَرَّجُهُ مَالِكٌ).

وليس شرطًا أن يكون الحديث الذي لم يخرجه الشيخان ضعيفًا، فهناك أحاديث في غير «الصحيحين» هي برتبة ما في «الصحيحين»، وربما بعضها فات الشيخين أو أحدهما، وهناك أجاديث كثيرة جدًّا صحيحة أوست في «الصحيحين»؛ لكن الحديث الذي ذكر فيه كلام هل هو منقطع أو متصار؟

وقد أخرجه مالك(١) وأحمد(٢) والبيهقي(٣) وغيرهم(٤).

تولىم: (وَعَنْ مَالِكِ: إِذَا نَكَلَ المُتَبَايِمَانِ عَنِ الأَئِمَانِ رِوَابَتَانِ، إِحْدَاهُمَا: الفَشْخُ، وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ القَوْلُ قَوْلُ البَائِعِ<sup>(٥)</sup>).

وقوله: (نكل)<sup>(۲)</sup>، أي: امتنع أن يحلف بالله، وهذا مر بنا في قضية عبدالله بن عمر وزيد بن ثابت الله؛ عندما باع أو ابتاع زيد الله من عبدالله بن عمر الله بشمانية دراهم، ثم وقف على عيب، فرُفع أمرهما إلى عثمان الله فطلب من عبدالله بن عمر الله أن يحلف فأبى، فرد إليه الغلام

- (٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٤٤٥).
- (٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١١١٢٨).
  - (٤) أخرجه ابن ماجه (٢١٨٦).
- (٥) يُنظر: «التاج والإكليل» (٤١١/٥) حيث قال: «قال ابن القاسم: إن حلفا ترادا، وإن نكلا ترادا؛ لأنهما استويا في الحال كما لو حلفا؛ لأنه ليس أحدهما أرجح من الآخر».
- ويُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (١/ ٨٤٠) حيث قال: «وقال عبدالملك بن حبيب: إن حلفا فسخ، وإن نكلا كان القول قول البائم، وذكره عن مالك».
- (٦) «نكل» النون والكاف واللام أصل صحيح يدل على منع وامتناع، وإليه يرجع فروعه.
   انظر: «مقايس اللغة» لابن فارس (٤٧٣/٥).

 <sup>(</sup>١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٤٧٤)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل»
 (١٣٢٢).

فباعه بألف دينار بدل ثمانمائة(١).

وهذه تفريعات في مذهب مالك، وكما سبق وذكرنا بأن المؤلف لما بدأ في البيوع خالف منهجه، فأصبح يتوسع في فروع مذهب مالك، ولعل خبرته في هذا المذهب دفعته إلى ذلك، زيادة على شدة احتياج الناس إلى البيوع والتعامل بها.

 ◄ تولىم: (وَكَلْلِكَ مَنْ يَبْدَأُ بِالبَوبينِ؟ فِي المَذْهَبِ فِيهِ خِلَافٌ، فَالأَشْهَرُ البَائِعُ عَلَى مَا فِي الحَدِيثِ).

سبق وتكلمنا في هذه المسألة، وأوردنا حديث رسول الله ﷺ: «لَمْ يُمُطّى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمُ لاَدْعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ؛ وَلَكِنَّ البَّبَنَّةَ عَلَى المُشَّعِى، وَالْمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه»(٣).

تولى : (وَهَلْ إِذَا وَقَعَ النَّفَاشُخُ يَجُورُ لِأَحْدِهِمَا أَنْ يَخْتَارَ قَوْلَ
 صَاحِيدٍ ؟ فِيهِ خِلَاكٌ فِي المَذْهَبِ (<sup>13)</sup>.

لكن الأولى ألا نرجع إلى ذلك بل نقف عند حديث رسول الله ﷺ، فهو الحكم والفيصل في هذا المقام.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٧٧٤) عن سالم بن عبدالله بن عمر: أنه باع غلامًا له باع مالك في ماليراءة، وقال الذي ابتاع العبد لعبدالله بن عمر: بالعبد داء مقال الم تسمه لمي . فاختصما إلى عثمان بن عفان، فقال الرجل: باعني عبدًا نقد داء، فقال الرجل: باعني عبدًا نقد باعه وما به داء يعلمه، فأبَى عبدالله بن عمر أن يحلف، فأرتجع الخلام، فصح عنده العبد، فباعه عبدالله بن عمر أن يحلف، فارتجع الخلام، فصح عنده العبد، فباعه عبدالله بن عمر بعد ذلك بألف وخمسمائة درهم. وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٧٦٤٠).

<sup>(</sup>۲) تقدم تخریجه.(۳) تقدم تخریجه.

<sup>(</sup>۱) نقدم تحریجه.(٤) لم أقف علیه.

## [الجُرْءُ الخَامِسُ: الأَحْكَامُ العَامَّةُ لِلْبُيُوعِ الفَاسِدَةِ]

قال المصنف رحمه الله تعالى:

# (القِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ النَّظَرِ المُشْتَرَكِ فِي البُيُوعِ

وَهُوَ النَّظَرُ فِي حُكْمِ البَّيْعِ الفَاسِدِ إِذَا وَقَعَ).

بعض من المسائل التي سيذكرها المؤلف فيها تشابه، وربما تكرار مع ما مضى كما سيأتي، ولعل سبب ذلك أنه يضطر أحيانًا إلى الإشارة إلى مسائل سابقة أو إلى ذكر شيء منها؛ لأن المقام يستدعي ذلك.

والبيع الفاسد إمَّا أن يكون سببه خلل في العقد أو في المبيع؛ بأن يبيعه بيعًا لا يجوز بيعه؛ لأنه يشترط في المبيع أن يكون مالاً متقومًا مقدورًا على تسليمه، وأن يكون مما يباح بيعه، فلو باعه خمرًا أو خنزيرًا أو ميتة فإن العقد يعتبر فاسدًا.

◄ تولى : (فَنَقُولُ: اتَّفَقَ العُلَمَاءُ (١) عَلَى أَنَّ البُيُوعَ الفَاسِدةَ إِذَا
 وَقَعَتْ وَلَمْ نَفُتْ بإخْدَاثِ عَقْدٍ فِيهَا).

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٥٥٦/٤) حيث قال: «(وإن شرط)=

 <sup>(</sup>١) مذهب الحنفية، يُنظر: ارد المحتارا لابن عابدين (١٦٩/٥) حيث قال: احكم البيع الفاصد أنه يملك بالقبض ويجب رده لو قائمًا ورد مثله أو قيمته لو مستهلكًا».

ومذهب المالكية، يُنظر: "شرح مختصر خليل؛ للخرشي (٢١٩/٥) حيث قال: "حكم النبع الفاسد يفسخ، ولو قبض، ولا يمضي إلا بما يفوت به البيم الفاسد».

ومذهب الشافعية، يُنظر: «شرح المنهاع» للمحلي (٢٩٨٧) حيث قال: "ثم بعد
الفسخ أو الانفساخ (على المشتري رد المنها» إن كان باتيًا في ملكه (فإن كان وقفه
أو أعتقه أو باعه أو مات لزمه قيته وهي قبته يوم التلفاء وما في معناه من المبيع
أو غيره (في أظهر الأقوال) والثاني قيمته يوم التبش لأنه يوم دخوله في ضمانه.
والثالث أقل القيمتين يوم المقد ويوم القيض لحدوث الزيادة في ملك المشتري على
الأول، ولما تقدم في الثاني، والرابع أقصى القيم من يوم القيض إلى يوم التلفاء.

يعنى البيع الفاسد إذا وقع لا يخلو من أمرين:

 \* إمَّا أن يكون المبيع لا يزال قائمًا موجودًا في يد المشتري، هذا واحد.

\* أو أن يكون قد خرج من يده؛ فإن كان في يده فإنه في هذه الحالة يرد إلى البائع، هذا يأخذ سلعته وذاك يأخذ ثمنها، وانتهى الأمر؛ لكن الخلاف ـ كما سيأتي ـ فيما إذا خرج من يد المشتري.

 ◄ تولىم: (أَوْ نَمَاءٍ، أَوْ نُقْصَانٍ، أَوْ حَوَالَةِ سُوقٍ أَنَّ حُكْمَهَا الرَّدُ، أَغني: أَنْ يُرُدَّ البَائِمُ الثَّمْنَ، وَالمُشْتَرِي المَنْهُونَ).

ذكر المؤلف عدة أمثلة للفوت(١)، هي:

١ ـ أن يكون هلك المبيع.

٢ ـ أن ينتقل إلى مِلْكِ غيره؛ إمّا عن طريق عتق أو بيع أو صدقة أو
 همة.

٣ ـ أن يكون حصل فيه تغير بنماء ـ أي: زيادة ـ كأن تكون الدابة
 قد سمنت، أو الغلام الذي اشتراه تعلم صنعة أو تجارة.

 ٤ ـ أن يحصل فيه نقص بأن مرض أو ضعف، أو أن تكون جارية بكر فيطؤها أو نحو ذلك.

٥ ـ أن يحصل فيه حوالة سوق بأن يحيل حول هذا إلى شخص آخر.

وهذا ليس فيه خلاف كما ذكر المؤلف؛ بل موضع اتفاق، فالسلعة موجودة وعرفنا أن العقد فاسد؛ إذن ترد السلعة إلى صاحبها ويأخذ المشترى ثمن السلعة.

في الهبة (ثوابًا مجهولًا لم تصح الهبة)؛ لأنه عوض مجهول في معاوضة، فلم تصح
 كاليع (وحكمها) أي: الهبة بثواب مجهول (حكم البيع الفاسد) فيضمنها الموهوب له
إن قبضها، وتلفت بمثلها إن كانت مثلة وقيمتها إن كانت متقومة، (ويردها الموهوب
 له) إن بقيت (بزيادتها المتصلة والمنتصلة)».

<sup>(</sup>١) تقدم ذكر صور الفوت.

◄ تولكم: (وَاحْتَلَفُوا إِذَا قُبِضَتْ وَتُصُرِّتَ فِيهَا بِعِثْقٍ، أَوْ هِبَةٍ، أَوْ
 رَهْنٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَافِرِ التَّصَرُّقَاتِ: هَلْ ذَلِكَ فَوْتٌ يُوجِبُ القِيمَةَ،
 كَذَلِكَ إِذَا نَمَتْ أَوْ نَقَصَتْ؟).

يعني إذا خرجت عن يد المشتري، ومثال ذلك أن يكون عبدًا أو جارية فأعتقهما أو وهبهما لغيره، أو سلعة تصدق بها، أو حيوان فمات أو هلك حينئذٍ يكون الأمر فيه خلاف، والخلاف هنا: هل تُرد القيمة فيه أو لا ترد؟

تولىم: (فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ ذَلِكَ كُلُّهُ فَوْتًا، وَلَا شُبْهَةَ مِلْكٍ فِي
 البيّع الفاسِدِ، وَأَنَّ الوَاجِبَ الرَّهُ.

وهو قول أحمد كذلك، والشافعي وأحمد متفقان في كل مسائل هذا الفصل.

وهما هنا يريان أنَّ ذلك لا يعتبر من الفوت الذي يغير الحكم؛ بل الحكم هنا كما لو كانت السلعة موجودة في يده.

◄ تولىم: (وَقَالَ مَالِكٌ (١٠): كُلُّ فَلِكَ فَوْتٌ يُوجِبُ القِيمَةَ إِلَّا مَا رَوَى عَنْهُ أَبْنُ وَهْبٍ (١٠) فِي الرِّبَا أَنَّهُ لَيْسَ بِفَوْتٍ، وَمِثْلُ فَلِكَ قَالَ
 مَا رَوَى عَنْهُ أَبْنُ وَهْبٍ (١٠) فِي الرِّبَا أَنَّهُ لَيْسَ بِفَوْتٍ، وَمِثْلُ فَلِكَ قَالَ

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (٨٦/٥) حيث قال: «وإلا يختلف فيه، بل كان متفقًا على فساده وفات المبيع ضمن المشتري في المقوم القيمة حين القبض وفي المثلي مثله، فإن تعذر المثلي فالقيمة».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٥١/٥) حيث قال: قال ابن وهب عن مالك: من ابتاع زيتًا فصبة على زيت آخر له، أو دفع إلى صراف دنانير فصبها في كيسه، أو اشترى بزًا فرقه وخلطه ببز غيره وذلك كله بمحضر بينة ثم فلس المبتاع، فالبائع أحق بمغذار زيته ووزن دنانيره والحذ بزء، وهو كعين قائمة، وليس خلط المبتاع إياه يمنع البائع من أخذه. قال أصبغ: إلا أن يخلطه بغير نوعه مثل أن يصب زيت الفجل على زيت الزينون، أو القمح المنقى على المغلوث أو المسوس حتى يفسده فيكون كما قد فات».

#### أَبُو حَنِيفَةً<sup>(١)</sup>).

إذًا، الرأي الأول لا يعتبرون ذلك فوتًا، بل ترد السلعة ما دامت موجودة حتى وإن كانت خرجت عن يده، وأمًّا مالك وأبو حنيفة فاعتبروه فوتًا، وأوجبوا القيمة على المشتري؛ لأنَّ المبيع خرج عن يده فكأنَّه أصبح خارج ملكه.

 ◄ تولىمَ: (وَالبُيُوعُ الفَاسِدَةُ عِنْدَ مَالِكِ تَنْقَسِمُ إِلَى مُحَرَّمَةِ، وَإِلَى مَكُرُوهَةٍ).

وقد سبق وذكرنا فيما مضى التفصيل الذي في مذهب مالك، وذلك في مسائل الغرر والغين والجهالة، وقد رأينا أن المالكية يفصلون القول في هذه المسألة، فيرون أن اليسير مغتفر \_ يعني يتسامح فيه \_ وهنا أيضًا المبيع قسمه المالكية في هذه الحالة إلى قسمين: إمَّا محرم أو مكروه.

◄ تولى (فَأَشًا المُحَرَّمَةُ: فَإِنَّهَا إِذَا فَاتَتْ مَضَتْ بِالقِيمَةِ. وَأَشًا المَكُوعَةُ: وَأَشًا المَكُوعَةُ: فَإِنَّهَا إِذَا فَاتَتْ صَحَّتْ عِنْدَهُ، وَرُبَّمَا صَحَّ عِنْدَهُ بَعْضُ البُيُوعِ الفَاسِدَةِ بِالقَبْضِ لِخِفَّةِ الكَرَاهَةِ عِنْدُهُ فِى ذَلِكَ) (٢٠).

<sup>(1)</sup> يُنظر: «الاخيار لتعليل المختار» لابن مودود الموصلي (۲۲/۲) حيث قال: «(ويشترط قيام المبيع حالة الفسخ، لأن الفسخ بدونه محال. (فإن باعه أو أعتقه أو وهبه بعد الفيض جاز) لمصادفة هذه التصرفات ملكه ومنع الفسخ، وكما كل تصرف لا يفسخ كالتدبير والاستيلاد، وما يحتمل الفسخ يفسخ كالإجارة، فإنها تفسخ بالأعذار، وهذا عذر، والرمن يمنع الفسخ فإن عاد الرعن فله الفسخ، وهذا لأن التقض لرفع حكمه حق للشرع، وهذه التصرفات تعلق بها حق العبد وأنه مقدم لما عرف. (وعليه قيمته يوم قيضه إن كان من ذوات القيم أو مئله أمن أو مئله إن كان من ذوات القيم أو مئله إن كان من ذوات القيم أو مئله إن كان من ذوات القيم أو منا أن كان من ذوات القيم أن من ذوات القيم أن مؤلف أن من ذوات القيم أن من ذوات القيم أن من ذوات القيم أن من ذوات القيم أن من ذوات المنا من ذوات القيم أن من ذوات القيم أنه أن من ذوات القيم أن أن من ذوات القيم أن من ذوات القيم أن من ذوات أن من ذوات أن من ذوات أن أن من ذوات أن من أن من أن أن أن أن أن أن أن أن من أن أن أن أن أن أن أن أن أ

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: "مختصر خليل" (ص١٤٨) حيث قال: "وفسد منهي عنه إلا لدليل كحيوان بلحم جنسه إن لم يطبخ أو بما لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو قلت فلا يجوزان بطعام لأجل: كخصي ضأن وكبيع الغرر: كيمها بقيمتها أو على حكمة

- 3 شرح بداية المجتهد كالم

فالمحرمة كأن يبيعه خمرًا أو خنزيرًا أو ميتة أو مغصوبًا، أو غير ذلك(١)

◄ تولى: (فَالشَّافِمِيَةُ<sup>(۱)</sup> تُشْبَّهُ المَبِيعَ الفَاسِدَ لِمَكَانِ الرَّبَا، وَالغَرَرَ بِالفَاسِدِ لِمَكَانِ تَحْرِيم عَيْدِهِ كَبَيْعِ الخَمْرِ، وَالخِنْزِيرِ، فَلَيْسَ عِنْدُهُمْ فِيهِ فِلْكَانِهِ.
 فَوْتُ).

يعني أنَّ الشافعية والحنابلة<sup>٣٣</sup> يجعلون ذلك بمثابة المبيع الذي دخله غبن أو غرر أو جهالة، ولما كان الغبن والغرر يؤثر في المبيع ويفسده كذلك كان هنا، وهو يقتضي الرد، والمالكية يرون خلاف ذلك.

- أو حكم غير أو رضاه أو تولينك سلعة لم يذكرها أو ثمنها بإلزام وكملامسة الثوب
  أو منابذته فيلزم، وكبيع الحصاة وهل هو بيع منتهاها أو يلزم بوقوعها أو على ما
  تقع عليه بلا قصد أو بعدد ما يقع؟ تفسيرات، وكبيع ما في بطون الإبل أو ظهورها
  أو إلى أن ينتج النتاج وهمي المضامين والملاقيح وحيل الحبلة، وكبيعه بالنفقة
  عليه حياته ورجع بقيمة ما أنفق أو بعثله إن علم ولو سوفًا على الأرجع ورد إلا أن
  يفوت.
- (١) يعني: إذا كان البيع محرمًا مثل أن يشتري مثلاً سلعة بثمن على أن المشتري يعطي البائع أو غيره شبكًا من الشمن، على أن المشتري إن كره البيع لم يعد إليه ما دفعه، وإن أحب البيع حاسبه به من الشمن؛ لأنه من أكل أموال الناس بالباطل وغير، فهو عقد باطل يضخ، وإن فات بهالاك السلعة مثلاً يمضى بالقيمة، وإن كان مكرومًا، وفات يصحح، يُنظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (٥/١٧).
- (٢) يُنظر: فروضة الطالبين؛ للنووي (٢٠٠٣) حيث قال: اما ورد فيه النهي من البيوع، قد يحكم بضاده وهو الأغلب؛ لأنه مقتضى النهي. وقد لا يحكم بغساده لكون النهي ليس لخصوصية البيع، بل لأمر آخر. فالقسم الأول أنواع؛ منها: بيع ما لم يقبض، وبيع الطمام حتى يجري فيه الصاعان، وبيع الكالئ بالكالئ... ومنها: بيع الكلب والخنزير،...
- (٣) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١٥٤/٣) ١٩٥٨ حيث قال: «ولا يصح بيع لبن رجل ولا خمر ولو كانا فمبين ولا كلب... من باغ سلمة بنسيتة أو بثمن لم يقيضه صح وحرم عليه شراؤها، ولم يصح نصًا بنفسه أو بوكيله بأقل مما باعها بنقد أو نسيتة ولو بعد حل أجله نشًا».

ومحرم العين كالخمر، كما جاء في الحديث: «حرمت المخمرا")،
أي: عينها، وبيع المخمر والخنزير لا خلاف فيه") بنص القرآن العزيز،
قال الله تعالى: ﴿حُرِّيَتُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّيْتُهُ وَالْثَمُ اَلَيْزِيْ [المائدة: ٣]، وقال
تعالى: ﴿فُل لاَ أَمِدُ فِي مَا أُوحِى إِنَّ مُحَرَّنًا عَلَى طَاعِدِ يَسْلَمُكُمُ إِلَا أَن يَكُونَ
مَيْمَةً أَوْ دَمًا مَسْفُومًا أَوْ لَحَمَ خِيْزِرِ قَلِنَّهُ رِجْشُى أَوْ فِيشًا أُمِلُ لِيَهْرِ اللّهِ بِهِجْ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

◄ تولك: (وَمَالِكٌ<sup>(٣)</sup> يَرَى أَنَّ النَّهْيَ فِي هَذِهِ الأُمُورِ إِنَّمَا هُوَ لِمَكَانِ
 عَدَمِ المَدْكِ فِيهَا (أَعْنِي: بُيُوعَ الرِّبَا وَالفَرَرِ)، فَإِذَا فَاتَتِ السَّلْمَةُ فَالمَدْكُ
 فِيهَا هُوَ الرُّجُوعُ بِالقِيمَةِ وَ لِأَنَّهُ قَلْ تُقْبَضُ السَّلْمَةُ وَهِيَ تُسَاوِي أَلْفًا، وَتُرُدُّ وَهِيَ تُسَاوِي أَلْفًا، وَتُرَدُّ وَهُي تُسَاوِي خَمْسَمِاتَةِ، أَوْ بِالمَحْس).

ومعنى قوله: لعدم العدل فيها ـ أن المالكية يفرقون بين هذه المسألة وبين بيوع الربا، فبيوع الربا إنما حرمت وترد لانعدام العدالة فيها، فالربا يصحبه زيادة، وفيه ظلم لأحد الطرفين، وهنا البائع يُلحق ضررًا بالمشتري عن طريق استغلاله ـ إما لحاجته أو نحو ذلك ـ فالعدالة إذن غير قائمة، حيث استفاد أحد الطرفين وتضرر الآخر.

وإذا وجدت الاستفادة لجانب وتضرر منها جانب آخر، فذلك مما تأباه الشريعة الإسلامية؛ لأنها قامت على أسس منها العدل، والربا لا يتفق مع هذه القاعدة فهو مضاد للعدل، وهذا هو مراد المؤلف.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (٤٦١٧)، ومسلم (١٩٨٠).

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «الإشراف» لابن المنذر (١٢/٦) حيث قال: «وأجمع أهل العلم على أن بيع الخمر غير جائز».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، (١٥٠/٢) حيث قال: «حكم ما في الغرر الفسخ قبل الفوت، فإن حصل الفوت بتغير الذات في البيع أو استوفيت المنافع في الإجارة والكراء، فالواجب في البيع غرم قيمة السلعة حيث انفق على الفساد، أو الشهر: عند الاختلاف.

وهذا تعليل طيب، وهو مما يعبر عنه بالاستحسان، والسلعة يختلف سعرها، فربما بعد مضيّ زمن يرتفع ويتضاعف. ومثال ذلك أن تكون سلعة تساوي خمسمائة، وبعد مضي مدة من الزمن أصبحت تساوي ألفًا، وربما العكس؛ فالتي كانت تساوي ألفًا انحدرت قيمتها وانحطت فأصبحت لا تزيد على خمسمائة، وهذا هو تعليل المالكية.

وأمًا غيرهم فيقولون: نحن لدينا أصل، والأصل ينبغي أن نقف عنده زادت السلعة أو نقصت.

◄ تولٰج: (وَلِلْزَلِكَ يَرَى مَالِكٌ حَوَالَةَ الأَسْوَاقِ فَوْتًا فِي المَبِيعِ
 الفَاسِدِ. وَمَالِكٌ يَرَى فِي البَيْعِ وَالسَّلَفِ أَنَّهُ إِذَا فَاتَ وَكَانَ البَائِعُ هُوَ الشَّلِفِ أَنَّهُ إِذَا فَاتَ وَكَانَ البَائِعُ هُوَ الشَّمِلِةَ رَدَّ الشَّمَرِ").

وهنا انضم الإمام أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> أيضًا إلى الإمامين الشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup>، وأصبح الأثمة الثلاثة في جانب ومالك في جانب آخر، وهذه

<sup>(</sup>١) يُنظر: «اتتاج والإكليل» للمواق (٣٨٢/٤) حيث قال: «المنصوص عليه من قول مالك واصحابه المعلوم من مذهبه في المعنونة وغيرها: أن المكيل والموزون من العلمام وغيره لا تفيته حوالة الأسواق، والذي يوجبه النظر أن يفيت ذلك كله حوالة الأسواق كالعروض.

<sup>(</sup>۲) يُنظر: «الهداية شرح بداية المبتدي» للمرغيناني (۴۸/۳) حيث قال: «ومن باع عبدًا على أن يعتقه المشتري أو يدبره أو يكاتبه أو أمة على أن يستولدها، فالبيع فاسد... وكذلك لو باع عبدًا على أن يستخدمه البائع شهرًا، أو دارًا على أن يسكنها، أو على أن يقرضه المشتري درهمًا، أو على أن يهدي له هدية؛ لأنه شرط لا يتضيه المقد وفيه منفة لأحد المتناقدين،

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: "وروضة الطالبين" للنووي (٣/ ٤٠٠) حيث قال: "منها: النهي عن بيع وسلف، وهو البيع بشرط القرض".

<sup>(</sup>٤) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣١/٣) حيث قال: «وفاصده ـ أي الشرط الفاسد ـ ثلاثة (أنواع: أحدها (مبطل) للمقد من أصله (كشرط بيع آخر) كيمتك هذه الدار على أن تبيعني هذه الفرس، (أو) شرط (سلف) كيمتك عبدي على أن تسلفني كذا».

المسألة هي بيع المماثلة، والأثمة الثلاثة ـ أبو حنيفة والشافعي وأحمد ـ يمنعون ذلك، ويرون أن العبرة إنما هي عند العقد، فلا يؤثر في ذلك أنه بيع وسلف، ثم بعد العقد يلغي قضية السلف؛ لأنه يعتبر بيعًا جرَّ نفعًا كالقرض الذي يجر نفعًا.

فقول المشتري: على أن تسلفني كذا، يحتمل أن يكون زاد في السعر، وربما العكس؛ بأن يكون المشتري هو الذي يسلف فكأنه حينها قد جامله وخفض في السعر، فيكون في ذلك ضور.

والجمهور اعتبروا الأصل في ذلك ولا اعتبار لما يأتي بعده؛ لأنه وإن ألغي هذا الشرط فهم يرون أن العلة التي من أجلها نهي عن ذلك وقعت عند العقد.

ومثال ذلك أن يقول: أبيعك هذه الدار مثلًا بعشرة آلاف على أن تسلفني عشرة آلاف، أو يقول: أشتري منك هذه الدار بمبلغ كذا وهذه السيارة على أن تقرضني مبلغ كذا.

فقد يكون ذلك من البائع وربما يكون من المشتري، وهذا قد جاء فيه نص عن رسول الله ﷺ، ومالك كَثَلَقُهُ لا يخالف في الأصل، وإنما يخالف فيما إذا أبطل هذا الشرط، مع أنه \_ أي: الإمام مالك \_ له رواية يلتقي فيها مع الجمهور، وهي الأصل.

والحديث الوارد في ذلك قوله ﷺ: «لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم تضمن، ولا بيع ما ليس عندك<sup>(١)</sup>. وقد ورد بروايات عديدة سبق أن تكلمنا عنها.

وليس في ذلك خلاف بين العلماء من حيث وجود بيع وشرط أو بيع وسلف عند قيام العقد؛ لكن لو ألغي هذا بعد قيام العقد فهو يؤثر عند

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود (٣٥٠٤)، وحسَّنه الألباني في «إرواء الغليل» (١٣٠٦).

الجمهور، وعند مالك لا يؤثر، وهذا هو موضع الخلاف بين الأئمة الثلاثة ومالك رحمهم الله تعالى أجمعين.

◄ تولى: (لأنَّ المُشْتَرِي قَدْ رَفَعَ لَهُ فِي النَّمَنِ لِمَكَانِ السَّلَفِ، فَلَيْسَ المَّشْتَرِي هُوَ اللَّبَيْنِ مَنَا المُشْتَرِي هُوَ الَّذِي أَسَلَفَ البَائِعُ عَنْهُ مِنَ اللَّمَنِ لِمَكَانِ السَّلَفِ، فَإِذَا وَجَبَتُ أَسْلَفَ البَائِعُ عَنْهُ مِنَ الشَّمَنِ لِمَكَانِ السَّلَفِ، فَإِذَا وَجَبَتُ عَلَى المُشْتَرِي القِيمَةُ رَقَمًا مَا لَمْ تَكُنْ أَقَلَّ مِنَ الشَّمَنِ؛ لِأَنَّ هَلُو البُيُوعَ إِنَّمَا وَقَعَ المَنْعُ فِيهَا لِمَكَانِ مَا جُعِلَ فِيهَا مِنَ العَوضِ مُقَابِلَ السَّلَفِ الَّذِي أَمْوَ مُوْسَعِمٌ لِيَعْضٍ).

وهذا العوض شبهة لوقوع خلل عدم العدالة؛ لأنه ربما يجامل البائع المشتري لوجود قرض، وربما يكون العكس، فإذا كان السلف من المشتري فالشبهة هنا قائمة، ورأي الأثمة قائم على حديث: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" (١٠).

### ◄ قولٰ٪: (وَمَالِكٌ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ أَفْقَهُ مِنَ الجَمِيع).

على كل حال هذا هو تعليل المؤلف، ولا شك أن الإمام مالكا عنده فقه وعند الأثمة فقه، ونحن نقول بأن الأثمة الثلاثة معهم نص، ولا شك أن قول رسول الله ﷺ مقلّم على قول كل أحد مهما كان، ونحن لا ننكر فضل الأثمة ولا ما وهبهم الله \_ تبارك وتعالى \_ من العلم، ولا ما أعطاهم من الفقه في الدين، فهذا كله أمر مسلّم به، لكن معنا حديث وهذا الحديث مطبق ولم يستثن منه أنه لو ألغي ذلك بعد العقد فإنه لا تأثير له، فالجمهور إذن معهم الأصل، وهو حديث رسول الله، وليست المسألة مسألة فقه أو تفقه.

### ﴾ قوله: (وَاخْتَلَفُوا إِذَا تَرَكَ الشَّرْطَ قَبْلَ القَبْضِ (أَعْنِي: شَرْطَ

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٤٤/١).

السَّلَفِ): هَلْ يَصِحُّ البَيْعُ أَمْ لَا؟ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً (١)، وَالشَّافِعِيُ (١)، وَالشَّافِعِيُ (١)، وَسَايِرُ البَّبُعُ عَنْرُ وَسَايِرُ المُلَمَّاءِ (١٠): البَيْعُ عَنْرُ مَفْسُوخٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكِ مِثْلُ مَفْسُوخٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ مِثْلُ قَوْلِ الْجُمْهُورُ (٥).

ومذهب أحمد<sup>(٢)</sup> في ذلك كأبي حنيفة والشافعي، والحديث صريح في هذه المسألة وقد تكلمنا عن ذلك.

<sup>(1)</sup> يُنظر: فتيين الحقائق، للزيلعي (١٣٦/٤) حيث قال: فيطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البيم، والقسمة، والإجازة، والإجازة، والرجعة، والصلح عن مال، والإبراء عن الدين وعزل الوكيل، والاعتكاف، والمزارعة، والمعاملة، والإقرار، والوقف، والتحكيم، والأصل فيه أن كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشروط الفاسدة،

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٤٨٠/٢) حيث قال: «قال: أعمرتك هذا العبد أو هذه الدار ما عشت أو حبيت أو بقيت. قوله: ويلغو الشرط قال البلقيني: وليس لنا موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط الفاسد المنافي لمقتضاه إلا هذا».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٤٣٤/٦) حيث قال: «وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابهما وسائر العلماء».

<sup>(</sup>٤) يُنظر: همواهب الجليل؛ (٣/٣) حيث قال: وولا يصح العقد بإسقاط مشترطه له بخلاف مشترط السلف إذا أسقطه! لأنه اشترط أن يكون له الخيار بين الإمساك والرد طول هذا الأمد، فإذا اختار الإمضاء فقد عمل بمقتضى الشرط الفاسد، ثم ذكر عن المازري أنه خرج قولاً بالإمضاء إذا أسقط الشرط.

 <sup>(</sup>a) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (۲/٤٤) حيث قال: «وقال محمد بن عبدالله بن عبدالحكم: لا يجوز البيع وإن رضي مشترط السلف بتركه... وقال الأبهري: قد روى بعض المدنيين عن مالك أنه لا يجوز وإن ترك السلف، قال: وهو القياس أن يكون عقد البيع فاسدًا».

<sup>(</sup>٦) يُنظر: فشرح منتهى الإرادات للبهوتي (٣١/٣) حيث قال: فوفاسده \_ أي الشوط الفاسد ـ ثلاثة (أنواع: أحدها (مبطل) للمقد من أصله (كشرط بيع آخر) كبعثك هذه الدار على أن تبيعني هذه الفرس، (أو) شرط (سلف) كبعثك عبدي على أن تسلفني كذا)».

◄ تولى: (وَحُجَّةُ الجُمْهُورِ: أَنَّ النَّهْيَ يَتَضَمَّنُ فَسَادَ المَنْهِيِّ، فَإِذَا الْمَنْهِيِّ، فَإِذَا النَّمْعُ فَاللَّهُ فَاللَّهُ فَاللَّهُ فَاللَّهُ فَاللَّهُ وَقَعَ الفَسَادُ،
 كَمَا أَنَّ رَفْعَ السَّبِ المُفْسِدِ فِي المَحْسُوسَاتِ بَعْدَ فَسَادِ الشَّيْءِ لَيْسَ يَقْتَضِي عَوْدَةَ الشَّيْءِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلِ الفَسَادِ مِنَ الرُجُودِ فَاعْلَمْهُ.

إنَّ الأصل في النهي أنه يقتضي فساد المنهي عنه، والأصل في الأمر أنه للوجوب، كما أن الأصل في النهي أنه للتحريم ما لم يوجد صارف يصرفه عنه أو قرينة أو نحو ذلك؛ ومنه فالنهي في الأصل لا يقتضي فساد المنهى عنه.

يعني أن الجمهور يقولون بأنه قد وقع هذا البيع في أصله فاسدًا، فإبطال هذا الشرط لا يغير شيئًا؛ لأن هذا المبيع بُني على عقد فاسد، فلا يتغير فساد العقد بإلغاء هذا الشرط.

ومثال ذلك لو باع سلعة ومعها شيء من خمر أضافه إليه، ثم بعد العقد ألغي هذا المضاف، فلا خلاف بين العلماء بأن البيع فاسد، وهذا في المحسوسات، وكذلك الأمر بالنسبة للمعنويات.

>> تولات: (وَرُويَ أَنَّ مُحَمَّد بْنِ أَحْمَد بْنِ سَهْلِ البَرْهَكِيَ سَأَلَ عَنْ مَذِي المَسْأَلَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ المَالِكِيِّ، فَقَالَ لَهُ: مَا الفَرْقُ بَيْنَ السَّلْفِ، وَالبَيْع، وَيَنْ رَجُلٍ بَاعَ غُلَامًا بِعالَةِ دِينَارٍ وَزِقٌ خَمْرٍ، فَلَمَّا الْمُعَقَد السَّلْفِ، وَالبَيْع، وَالبَيْع بَنْهُ الفَّق الْمُعَلَد البَيْع بَنْهُ مُفْسُوخٌ عِنْدَ العُلْمَاءِ إِجْمَاع (١٠).

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٣٣٤/١) حيث قال: «وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابهما وسائر العلماء... قد سأل محمد بن أحمد بن سهل البركاني عن هذه المسأنة إسماعيل بن إسحاق فقال: ما الفرق بين البيع والسلف؟ وبين رجل باع غلامًا بمائة دينار وزق خمر أو شيء حرام ثم قال: أنا أدع الزق أو الشيء الحرام قبل أن ياخده، وهذا البيع مفسوخ عند مالك غير جائزي.

هذه المسألة مرت بنا قبل مسائل كثيرة في باب بيع الشروط والثنيا، وقد ذكرها المؤلف بنصها هناك، وزاد عليها تعليقًا هنا.

◄ تولىم: (فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ بَيْعُ السَّلَفِ كَلَلِكَ، فَجَاوَبَ عَنْ ذَلِكَ
 بِجَوَابٍ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، وَقَدْ تَقَدَّم القَوْلُ فِي ذَلِكَ).

ُومن أراد الاستزادة في المسألة فليرجع إلى موضعها حتى لا نكرر ما مضى.

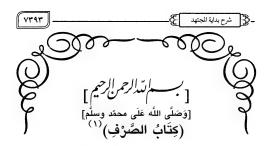
> تولى: (وَإِذْ قَدِ انْقَضَى القَوْلُ فِي أَصْولِ البُيْوعِ الفَاسِدَةِ وَأَصْولِ البُيُوعِ الفَاسِدَةِ وَأَصُولِ البُيُوعِ الصَّحِيحَةِ، وَأَصُولِ الأَخْكَامِ البُيُوعِ الصَّحِيحَةِ، وَأَصُولِ الأَخْكَامِ الفَاسِدَةِ المَسْمَرَكَةِ العَامَةِ لِجَمِيعِ البُيُوعِ، أَوْ لِكَثِيرٍ مِنْهَا فَلْنَصِرْ إِلَى مَا الفَاسِدَةِ الرَّجْنَاسِ، وَذَلِكَ بِأَنْ فَذْكُرَ مِنْهَا مَا يَخْرى مَجْرَى الأَصُولِ).

معنى قول المؤلف أننا تكلمنا عن أصول البيوع الفاسدة وأصول البيوع الصحيحة، وكذلك أحكام البيوع الصحيحة وأحكام البيوع الفاسدة.

وقوله: (فلنصر) يعني فلنتحول؛ لأن «صار» من أخوات «كان» التي تفيد التحول، نقول: صار التحين خبرًا؛ أي تحول<sup>(١)</sup>.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

<sup>(</sup>۱) يُنظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (۱۰۳/۱) حيث قال: «ومعنى صار الانتقال وهو في ذلك على استعمالين (أحدهما) قولك: صار الفقير غنبًا والطين خزفًا، (والثاني) صار زيد إلى عمره، ومنه: كل حي صائر إلى الزوال، قال الشارح: قد تقدم القول أن (صار معناها الانتقال) والتحول من حال إلى حال فهي تدخل على الجملة الابتدائية فتفيد ذلك المعنى فيها بعد أن لم يكن نحو قولك: صار زيد عالمًا؛ أي انتقل إلى هذه الحال، (وصار الطين خزفًا)، أي: استحال إلى ذلك وانتقل إليه.



عادةُ أكثر الفقهاء ـ رحمهم الله تعالى ـ أنَّهم يُضيفون الصَّرف إلى الربا، فيقولون: "باب الربا والصرف"، أو «كتاب الربا والصرف».

والصَّرفُ: هو: «بيع الأثمان بعضها ببعض»؛ أن تبيع ذهبًا بذهبٍ، أو فضةً بفضةٍ، وكذلك: دراهمَ بدراهم، وريالات بريالات، فهو بيع نقدٍ

<sup>(</sup>١) الصَّرِثُ في اللغة: ‹قال الخليل: الصرف فضل الدرهم على الدرهم في القيمة›. انظر: ‹العين› (١٠٩٦/٧). وقال ابن فارس: «ومعنى الصرف عندنا أنه شيء صرف إلى شيء، كأنَّ الدينار صرف إلى الدراهم، أي رجع إليها، إذا أخذت بدله، انظر: «مقايس اللغة» (٣٤٣/٣).

وفي الشرع: عرفه الحنفية بأنه: ((بيع الثمن بالثمن)؛ أي ما خلق للثمنية، ومنه المصوغ (جنسًا بجنس، أو بغير جنس)، كذهب بفضة، انظر: «الدر المختار، وحاشية ابن عابدين؛ ((۲۵۷)، و«بدائم الصنائم»؛ للكاساني ((۲۱۵).

وعرَّف المالكة بأنَّه: «هو بيع النقد بنقد مغاير لنوعه». انظر: «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير؛ (١٣/٣).

وعرَّف الشافعية بأنَّه: «بيع النقد بالنقد من جنسه، وغيره». انظر: "مغني المحتاج»؛ للشريني (٣٦٩/٢).

وعرَّف الحنابلة بانَّه: (بيع نقد بنقد انَّحد الجنس، أو اختلف، انظر: «كشاف القناع؛؛ للبهوتي (٢٩٦٣)، وانظر: (شرح منتهى الإرادات؛؛ للبهوتي (٧/٢)).

بنقد؛ سواء كان هذا النقد مضروبًا؛ أعني: عملة معروفة؛ كالتي نتعامل بها الآن، أو كان سبائك؛ أعني: قِقلَعًا من ذهب، أو قِطعًا من فضة، أو كان مصوغًا؛ كالصياغات المعروفة<sup>(١)</sup>، فهذا كله جائز بشروطه المعروفة:

أولًا: أن يَسلم من النَّسيئة (٢).

ثانيًا: أن يتساوى طرفاه؛ أعنى: وجود المُماثلة (٣).

وهذان الشرطان وُضعا لكي يَسلم المسلم من ربا النسيئة (<sup>٤)</sup>، وربَا الفضل (<sup>٥)</sup>. الفضل (<sup>٥)</sup>.

تولى : (وَلَمَّا كَانَ يَخُصُّ هَذَا الْبَيْعَ شَرْطَانِ؛ أَحَدُهُمَا: عَدَمُ النَّسِيئَةِ؛ (وَهُوَ الْفَوْرُ)، وَالْأَخْرُ: عَدَمُ النَّفَاضُلِ؛ (وَهُوَ الْشَيْرَاطُ الْمِلْلِيَّةِ)،

 (١) هذه الصورة التي ذكرها الشارح تسمى المُراطلة؛ "وهي مبادلة الشيء بجنسه، بخلاف الصرف".

- (٢) انظر: «الإجماع؛ لابن المنذر (ص١٩٠)، وفيه: «أجمعوا أنَّ المتصارفَيْن إذا تفرقًا قبل أن يتقابضًا؛ أنَّ الصرف فاسك.
- (٣) انظر: «الإتناع في مسائل الإجماع»؛ لابن القطان (٢٢٦/٢)، وفيه: «وأجمعوا أنْ تبر
   الذهب والفضة سواء في منع التفاضل في ذلك، وكذلك مصوغ كل شيء ومضروبه،
   لا يجوز التفاضل فيه، وعليه مضى السلف، والخلف».
- (٤) «النَّسِيَةُ على مَعْلَقٍ، بمعنى التَاخير. تقول: نَسْأَتُه السِمَ وَأَنسَأَتُه، وبعث بِنْسَاءً، وبعث بِنُسَاءً المِحْدِ بِكُلَّاءٍ: أي بأخِرَةٍ، وقال الأخضر: أَنْسَأَتُهُ اللَّيْنَ، إذا جعلته له مؤخّرا، كأنَّك جعلته له يؤخّره. ونَسَأَتُ عنه دَيْنَهُ، إذا أَخُرتَهُ نَسَاءً. انظر: «الصَّحاح تاج اللغة، وصحاح العربية؛ للجوهري (٧١/١).
- (٥) ربا الفضل: فعو بيع مال ربوي بجنسه حالًا، مع زيادة أحد العوضين على الأخر؛
   كبيع دينار بدينارين نقذًا، وصاع من حنطة بصاعين منها مع التقابض، وهو أحد نوعي ربًا البيرع. انظر: «معجم المصطلحات المالية؛ لنزيه حماد (ص٢٢٣).

- 🖁 شرح بداية المجتهد 🕞

### كَانَ النَّظُرُ فِي هَذَا الْبَابِ يَنْحَصِرُ فِي خَمْسَةِ أَجْنَاسٍ).

يعني بذلك: ربا النسيئة، وربا الفضل، والأحاديث في ذلك كثيرة جدًا، ومنها:

قوله ﷺ: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلَّا مثلً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض ـ يعني: لا تفضلوا بعضها على بعض ـ " ولا تبيعوا الورق بالورق بالورق إلَّا مثلًا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض " وجاء في الأحاديث الأخرى: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلًا بمثل، يدًا بيد، فمن زاد، أو استزاد؛ فقد أربى ""، يعني: من أعطى الزيادة، أو طلب الزيادة؛ فقد وقع في الربا، والزَّا أبوابه كثيرة.

◄ قولَٰٰٓہَ: (الْأَوَّٰلُ: فِي مَعْرِفَةِ مَا هُوَ نَسِيئَةٌ مِمَّا لَيْسَ بِنَسِيئَةٍ).

<sup>(</sup>١) انظر: اتفسير غربب ما في الصحيدين؛ لمحمد بن فتوح الأزدي الحميدي (ص١٦٠)، وفيد وألا تشفوا بَكسْهَا على بعض، أي: لا تفضلوا ولا تَزِيدُوا، والشفوف الزَّيَّادَة، ويقال: شَفْتُ يَبِثُكُ، إِذَا زَاد، وقد يكون الشف النَّفْضان، يَقال: مَذَا وَرْهَم بِشَف قَلِيلًا، أي يقض، وهو من الأضداد،

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۲۱۷۷)، ومسلم (۱۵۸٤).
 (۳) أخرجه مسلم (۱۵۸٤).

<sup>(</sup>۱) احرب استم (۱۹۱۵).(٤) سبق ذكر تعريفه.

<sup>(</sup>٥) أخرجه مسلم (١٢١٨).

<sup>(</sup>٦) أخرجه مسلم (٩٨٣) عن أبي هريرة، قال: بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة، =

تولاً: (والنَّانِي: فِي مَعْرِفَةِ مَا هُوَ مُمَاثِلٌ مِمَّا لَيْسَ بِمُمَاثِل).

حتى يحصُلَ الابتعاد عَن رَبَّا الفضلِ. > قولهم: (إِذْ هَذَانِ الْقِسْمَانِ يُنْقَسِمَانِ بِفُصُولٍ كَثِيْرَةٍ، فَيَعْرِضُ هُنَالِكَ الْخِلَافُ).

﴾ تولَّى: (النَّالِثُ: فِيمَا وَقَعَ أَيْضًا مِنْ هَذَا الْبَيْعِ بِصُورَةٍ مُخْتَلَفٍ فِيهَا هَلْ مُؤَ فَرِيعًة عَلَمْ اللَّيْعَةُ )، أَوْ كِلْبُهِمَا عِنْدَ أَمُونَ فَرَبِعُهُ إِلَى أَحْدِ هَلَئِنِ (أَغِني: الزِّيَادَةُ، وَالنَّسِيَّةُ)، أَوْ كِلْبُهِمَا عِنْدَ مَنْ قَالَ بِالذَّرَائِع، وَهُوَ مَالِكٌ، وَأَصْحَالُهُ). ۚ

هذا الثالث ينقسم إلى قسمين؛ لذلك لم يذكر المصنّف قسمًا رابعًا لو تأملت:

القسم الأول: أن لا يكون وسيلة إلى ربا النسيئة؛ هذا هو الجنس الثالث.

القسم الثاني: أن لا يكون وسيلة إلى ربا الفضل؛ وهذا هو الجنس الرابع، ويأتي الخامس الذي هو خصائص ما يتعلق بهذا المبيع.

ولذلكَ قال المصنف كَظَلْلُهُ: (وَهَذَا يَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى نُوْعَيْنِ كَانْقِسَامٍ أَصْلِهِ).

◄ قول٪: (الْخَامِسُ: فِي خَصَائِصِ أَحْكَام هَذَا الْبَيْعِ مِنْ جِهَةِ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ هَذَانِ الشَّرْطَانِ ـ أَعْنِي: عَدَمَ النَّسَاءِ وَالتَّفَاضُلِ، أَوْ كِلَيْهِمَا ــ).

يعنى: أن لا يكون فيه نَساء، ولا تفاضل؛ لأنَّ الرسول ﷺ قال: «فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم؛ إذا كان يدًا بيده (١٠)؛ أي: حاضرًا بحاضرٍ، وفي الحديث: «ولا تبيعوا غَائبًا بناجزٍ»(٢)، إذن فالتَّأجيل لا يجوز في مثل هذه الأمور.

فقيل: منع ابن جميل، وخالد بن الوليد، والعباس عم رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: (ما ينقم ابن جميل إلَّا أنَّه كان فقيرًا فأغناه الله، وأمَّا خالد فإنَّكم تظلُّمُون خالدًا، قد احتبس أدراعه، وأعتاده في سبيل الله، وأمًّا العباس فهي علي، ومثلها معها»، ثم قال: «يا عمر، أما شعرت أنَّ عمَّ الرجل صنو أبيه؟».

أخرجه مسلم (۱۵۸۷).

<sup>(</sup>۲) جزء من حديث أخرجه البخاري (۲۱۷۷)، ومسلم (۱۵۸٤).

◄ قول من (وَذَلِكَ أَنَّهُ يُخَالِفُ هَذَا الْبَيْعُ الْبُيُوعُ؛ لِمَكَانِ هَلَيْنِ الشَّرْطَانِ فِيهِ في أحكام كثيرةً).

يعني: يخالف البيوع الحلال التي ليس فيها الربا.

تولى،: (وَأَنْتَ إِذَا تَأَمَّلْتَ الْكُتُبُ الْمَوْضُوعَةَ فِي قُرُوعِ الْكِتَابِ
 الَّذِي يُسمُونَهُ بِكِتَابِ الصَّرْفِ؛ وَجَدْتَهَا كُلَّهَا رَاجِعَةً إِلَى هَذِهِ الْأَجْنَاسِ الْحُسْمَةِ،

الأجناس التي ذكرها؛ هي: ١ ـ عدم النسيثة، ٢ ـ عدم السمائلة، ٣ ـ ما لم يكن وسيلة إلى النَّساء، ٤ ـ ما لم يكن وسيلة إلى المُفاضلة، ٥ ـ ما اشتمل على خصائص البيع ممَّا قد يُؤدي إلى النَّساء، أو المفاضلة، أو كليهما.

◄ تولىم: (أَوْ إِلَى مَا تَرَكَّبَ مِنْهَا مَا عَدَا الْمَسَائِلَ الَّتِي يُدْخِلُونَ فِي الْكِتَابِ الْوَاحِدِ بِعَيْنِهِ، مِمَّا لَيْسَ هُوَ مِنْ ذَلِكَ الْكِتَابِ).

يعني أنَّ هناك مِن الفقهاء مَن يُدخِل في هذا الباب، وفي غيره مسائل أخرى، لكنَّ الفقهاء ـ رحمهم الله تعالى ـ لا يُدخِلون مسألة من المسائل إلَّا ولها علاقة بالباب، قد تكون العلاقة قريبة جدًّا، وربما يستدعي المقام ذكر تلك المسألة لتكون بيانًا لمسألة، أومَثَلًا لها، أو ربما لتجانسهما في الحكم.

◄ تولى : (مِثْلُ إِذْخَالِ الْمالكِيَّةِ فِي الصَّرْفِ مَسَائِلَ كَثِيرَةً؛ هِيَ مِنْ
 بَابِ الإفْتِضَاءِ فِي السَّلَفِ).

هناك قضاء وهناك اقتضاء؛ فالقضاء: هو الذي يكون من جانب المَدين، تقول: قضى فلانٌ دينه، وتقول: قضيتُ ديني؛ أي: سلَّمتُه للدَّان، فهذا قضاءً (١٠).

والاقتضاء: يكون من جانب الدَّائن؛ أي الذي يأخذ الدين \_ (أي

 <sup>(</sup>١) انظر: «الصحاح»؛ للجوهري (٢٤٦٣/١)، وفيه: «والقضاء يكون بمعنى الأداء، والإنهاء، تقول: قَضَيْتُ دَيْنِي».

الحق) - من مَدِينِه، فهذا يُسمَّى قاضيًا<sup>(١)</sup> - ولا أعني به القاضي الذي يحكم بين الناس -، ولهذا يقولون: قضيتُ ديني فاقتضاه فلانُ ؛ أي: أخذ (١).

> تولام: (ولَكِنْ لَمَّا كَانَ الْفَاسِدُ مِنْهَا يَتُولُ إِلَى أَحَدِ هَلَيْنِ الْأَصْلَيْنِ؛ - أَغْنِي: إِلَى صَرْفٍ بِنَسِيَةٍ، أَوْ التفَاصُل - أَذْخَلُوهَا فِي هَذَا الْإَصْلَيْنِ؛ مِنْلَ مَسَائِلِهِمْ فِي افْتِضَاءِ الْقَائِمَةِ، وَالْمَجْمُوعَةِ وَالْفُرَادَى بَعْضُهَا مِنْ بَعْض).

هذه مسائل مصطلح عليها في الفقه المالكي يدخلونها؛ لأنَّها شبيهة بأبواب الربّا، والفرادى: جمع فرد<sup>(۳)</sup>.

◄ قولهم: (لَكِنْ لَمَّا كَانَ قَضْدُنَا إِنَّمَا هُوَ ذِكْرُ الْمُسَائِلِ الَّتِي هِيَ
 مَنْظُوقٌ بِهَا فِي الشَّرْع، أَوْ قَرِيبٌ مِنَ الْمُنْظُوقِ بِهَا).

هذا هو الأساس الذي ربَّب عليه المؤلف كتابه، وقد تكلم عن هذا المنهج، أمَّا الجزئيات، والفروع الكثيرة فلا يعرض لها، لكنَّ المَقام يُقتضي منه أحيانًا أن يخرج عن هذا المنهج، وقد خرج كثيرًا، وأكثر ما خرج في أبواب البيوع.

◄ تولهم: (رَأَيْنَا أَنْ نَذْكُرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ سَبْعَ مَسَائِلَ مَشْهُورَةِ تَجْرِي
 مَجْرَى الْأَصْولِ؛ لِمَا يُطْرَأُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ.

 <sup>(</sup>۱) انظر: "شرح حدود ابن عرفة؟؛ للرصاع (ص٢٤٩)، وفيه: "والقضاء من فعل المدين، والاقتضاء من فعل صاحب الدين؟.

 <sup>(</sup>٢) انظر: «المطلع على ألفاظ المقنع»؛ للبعلي (ص٣٥٩)، وفيه: «اقتضى: طلب وأخذ، وهو افتعال من القضاء».

 <sup>(</sup>٣) انظر: «الصحاحة؛ للجوهري (٥١٨/٢)، وفيه: «الفَرْدُ: الوِتْرُ، والجمع أَفْرادُ، وفُرادى على غير قياس؟.

هذه مقدمة طيبة، مراد المؤلف منها: أنَّ المسائل التي يذكرها هي مسائل كبرى، تجري مجرى الأصول، إذا أمسكت بهذه المسائل وضبقًلها؛ استطعتَ أن تُرُدَّ إليها الفروع، لذلك سيذكر لكم مثلًا بديعًا، ذكره تطبيقًا على أهل زمانه، فما بالكم بوقتنا هذا.

تولىم: (فَإِنَّ هَذَا الْكِتَابَ؛ إِنَّمَا وَضَعْنَاهُ لِيَبْلُغَ بِهِ الْمُجْتَهِدُ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ رُئينًا الإجْبَهَادِ).

ربما تستغرب هذا الكلام من المؤلف! هذا الكتاب إذا وزنته بكتاب «المغني»؛ لا يبلغ خمسه ـ ولنقل يبلغ خمسه ـ فكيف يقول المؤلف بأنَّا هذا الكتاب وضعه للمجتهد؟!

والجواب: أنَّه قد بيَّن ذلك؛ فقال: أنا استخلصت من علم الفقه أمهات المسائل، وأثبتها لك أيها القارئ في هذا الكتاب، فإن فهمت هذه المسائل الأصول؛ تستطيع أن ترد بقية المسائل إليها، فليس الفقه بكثرة حفظ المسائل.

ولكن \_ مع ذلك \_ لو أنّك قرأت هذا الكتاب \_ وحده \_ لا تكون فقيهًا ؛ لأنّك لا تكون فقيهًا إلّا بوجود آلات أخرى، سيذكرها المؤلف، فلو عرفت كل مسائل الفقه، ولم تدرس النحو، ولا مباحث اللغة \_ من صرفي، وغيره \_ ولم تتعلم أصول الفقه، فلم تعرف الناسخ والمنسوخ، والممطلق والمقيد، والأمر والنهي، ومفهوم الموافقة والمخالفة، والقياس، وغير ذلك من مسائل الأصول المهمة؛ لا تكون فقيهًا؛ لأنَّ أصول الفقه بعثابة ميزان دقيق؛ يزن فيه الفقيه علمه في دراسة المسائل، ولذلك وضع العلماء تخريج الفروع على الأصول، ووضعوا القواعد الفقهية؛ لتضبط لك المالموع، ولذلك ردَّ ابن القيم على أولئك الذين يقولون بأنَّ السلف أسلم، والخلف أعلم، وقال: قائله يدل على جهله، فالسلف هم الأسلم والأعلم؛ لا سيما الصحابة الذين اختصهم الله بصحبة رسوله ﷺ، فهم أخذوا العلم من مشكاة النبوة غضًا طريًا؛ لم تشبه شائبة، ولم يخالطه

إشكال (()، ثم بيَّن كَلَلْتُهُ أَنَّ أُولَئكُ السَّلف ما كانوا يحتاجون لدراسة النحو؛ لأنَّها لغتهم، صديقتهم، لم تخالطها أمور تُكدِّها، والأصول مركزة في أذهانهم، وكذا بقية العلوم، فهم مهيؤون للتلقي، ولكن كما قال رسول الله ﷺ: (رُبَّ حامل فقه إلى مَنْ هو أفقه منه (() ورب مبلغ أوعى من سامع ()، عد أن قال: (بلغوا عنى ولو آية ()).

◄ تولىم: (إِذَا حَصَّلَ مَا يَحِبُ لَهُ أَنْ يُحَصَّلَ قَبْلُهُ مِنَ الْقَدْرِ الْكَافِي
 لَهُ).

أي: قبل هذا الكتاب، فلا يأتي جاهل بالنحو ـ لا يعرف المرفوع، ولا المنصوب، ولا الحال، وغيرها ـ ثم يقول: أنا فقيه!

<sup>(</sup>١) انظر: «الصواعق المرسلة»؛ لابن القيم (١١٣٤/١» حيث قال: «فلو تبين لهذا البائس وأمثاله أنَّ طريقة السلف إنّما هي إثبات ما دلت عليه النصوص من الصفات، وفهمها، وتعبرها، وتعبرها، وتعبرها، وتعبرها، وتعبرها، وتعبرها، والمثال طريقة النفاة المعطلة، ويبان مخالفتها لصريح المنافرات على أنَّ طريقة السلف أعلى، واحكم، المعقول، كما هي مخالفة لصحيح المنافرات على أنَّ طريقة السلف أعلى، واحكم، وأسلم، وأهدى إلى الطريق الأقوم، وأنها تتضمن تصديق الرسول فيما أخبر، وفهم ذلك، ومعرفته، ولا يناقض ذلك إلا ما هو باطل، وكذاب، وخيال، ومن جمل طريقة السلف عدم العلم بمعاني الكتاب والسنة، وعدم إثبات ما تضمناه من الصفات؛ قد أخطأ خطأ فاحلًا على الشلبة،

 <sup>(</sup>Y) أخرجه أبو داود (٣٦٦٠)، عن زيد بن ثابت، قال: سمحتُ رسول الله ـ ﷺ ـ يُول: (نَضْرُ الله امراً شَوعَ مَنَا حليثًا؛ فَحَقِظُه حتى يُبُلُقُهُ، قَرُبُ حامِل فقو إلى مَن هو افقهُ منه، ورُبُّ حامل فقو ليس بفقيوه. وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤٠٤).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه الترمذي (٢٦٥٧)، وفيه: قال ﷺ: انضر الله امرأ سمع منا شيئًا، فبلغه
 كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع، وصححه الألباني في الصحيح الجامع
 (١٦٦٤).

 <sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٣٤٦٦) عن عبدالله بن عمرو، أنَّ النبي ﷺ، قال: "بلغوا عني ولو
 آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدًا، فليتبوأ مقعده من
 النارة.

### ◄ قولك: (فِي عِلْمِ النَّحْوِ، وَاللُّفَةِ، وَصِنَاعَةِ أُصُولِ الْفِقْهِ).

وبعض الناس يرى أنَّ علم النحو لا قيمة له!، ولا شكَّ أنَّ علم النحو من أجل العلوم، فهو الذي ينقلك من المسالك المعوجة ليصل بك إلى كتاب الله هي والله أنزل القرآن بلسانِ عربي مُبين، وكذلك سُنَة رسول الله هي ولذلك عن عبدالله بن عمر: «عندما نزلت الآية، وهو صغير، وفهمها، ثم سأل الرسولُ واستحى أن يجيب (۱۰)، وكثيرًا ما كان الصحابة يَلجؤون إلى أهلِ البادية ليسألونهم عن بعض الأمور - كلهجة لم تكن معروفة عندهم - بل كان واضعوا علم اللغة يَطوفون في البوادي ليسألوا الأعراب عن لغتهم إذا أشكلت عليهم كلمة.

### تولىم: (وَيَكْفِي مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مُسَاوٍ لِجِرْمٍ هَذَا الْكِتَابِ، أَوْ أَقَلَّ).

أي: ما هو مساوٍ لحجم هذا الكتاب، أو أقلَّ، فلو قرأت ما يساوي هذا الكتاب، أو نصفه \_ مجلدًا، أو نصفه \_ من النحو، وفهمته؛ لكفاك، وأنا أقول: نصف هذا الكتاب يكفي، لو قرأت مثلًا: كتابًا من كتب ابن هشام المبسوطة؛ كأوضح المسالك، أو شرح ابن عقيل على الألفية؛ لكفاك.

تولىم: (وَبِهَذِهِ الرُّنْبَةِ يُسَمَّى فَقِيهًا، لَا بِحِفْظِ مَسَائِلِ الْفِقْهِ، وَلَوْ
 بَلَغَتْ فِي الْعَدَدِ أَقْصَى مَا يُمْجَنُ أَنْ يَحْفَظُهُ إِنْسَانٌ).

هذه مسألة مهمة: الإنسان لا يكون فقيهًا بكثرة ما يحفظ من المسائل، وهو لا يخرج عن نطاقها، وإنَّما يكون فقيهًا إذا فهم الفقه،

<sup>(</sup>١) أقرب ما وقفت عليه في هذا ما أخرجه البخاري (٢١)، ومسلم (٢٨١١) عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: الأرا من الشجو شجوة لا يسقط ورقها، وإنّها مثل المسلم، فحدثوني ما هي؟، فوقع الناس في شجو البوادي، قال عبدالله: ووقع في نفسي أنّها النخلة، فاستحييت، ثم قالوا: حدثنا ما هي يا رسول الله؟ قال: اهمي النّخلة.

وحفظ مسائله الأصول، واستطاع أن يُخرِّج عليها كثيرًا من المسائل التي ليست من أقوال الأثمة، لذلك لمَّا جاء أصحاب المذاهب وعرفوا علل الأحكام التي بنى عليها الأثمة مسائلهم؛ حينئذ بدؤوا يُخرِّجون عليها المسائل التَّوازل.

فلو حفظ إنسان كل مسائل الفقه \_ وهو ليس بفقيه \_، عندما تنزل به نازلة، أو تحدث حادثة، أو يسأل عن مهمة من المهمات يقف حيرانًا، لكن الفقيم (١) اللبيب المدرك الذي يغوص في المسائل، ويدقق فيها، ويستخرج كنوزها؛ هو الذي يصل إلى هذه الرتبة.

تولىم: (كَمَا نَجِدُ مُتَفَقِّهَةَ<sup>(۱)</sup> زَمَانِنَا؛ يَظُنُونَ أَنَّ الْأَفْقَ هُوَ الَّذِي حَفظ مَسَائِلَ أَكْثَرَ).

هناك فقية، وهناك مُتفقّه، والمصنّف يقول: "(ماننا»، وهو توفي سنة خمس مئة وعشرين؛ أي: في آخر القرن السادس؛ الذي كان فيه جهابذة العلماء، وكثير من الأثمة، يقول: "منفقهة زماننا؛ يظنون أنَّ من يحفظ المسائل هو الفقيه»، فماذا عن هذا الزمان الذي كثرت فيه الشواغل، وانصرفت الأذمان، وصَفَعْت الهمم، وأصبحنا نتطلب المسائل الواضحة التي لا تُكِد ذهنا، ولا تُتعب فكرًا، بل يُقال: "المُدرس الفولاني يَتشدد، يشرح المسائل في المتون الغامضة، نحتاج أن يُوضِّح لنا مُلكِّرة!»، هذه فوائدها محصورة؛ لا تُخرِّج العلماء إلا من الكتب القديمة ذات الحواشي، إذا درسوها، وتعمقوا فيها، وأشغلوا أذهانهم حتى تعودوا على تفكيك تلك المسائل، والغوص فيها، وأصبحت سهلة، لكن إذا عوَّدت نفسك على المسائل البسيطة؛ يبقى

 <sup>(</sup>١) الفقيه: «العالم الذي يُشق الأُخكام، ويفتش عَن حقائقها، ويفتح مَا استغلق مِثْهَا».
 انظر: «الفائق في غريب الحديث»؛ للزمخشري (١٣٤/٣).

<sup>(</sup>۲) المُتفقِه: "بضم الميم وكسر القاف؛ هو المشتغل بعلم الفقه. انظر: "معجم لغة الفقهاء"؛ لمحمد رواس قلعجي، حامد صادق قنيي (ص٣٠٤). وربما أطلقو، على المتوسط في الققه. انظر: "كفاية الطالب الربائي؟؛ للشاذلي.

ذهنك خاملًا، لا يتحمل المسائل التي تحتاج إلى إعمال فكر، وَجِدٍّ، ونشاط.

◄ تولىمَ: (وَهَوُلَاءِ عَرَضَ لَهُمْ شَبِيهُ مَا يَعْرِضُ لِمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْخَقَّاتَ
 هُوَ الَّذِي عِنْدُهُ خِفَاكُ كَثِيرَةٌ، لَا الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى عَمَلِهَا).

أعطى المؤلف مثلًا دقيقًا؛ فالخفَّافُ: هو الذي يَصنع الحذاء، لا الذي يجمع الحذاء في دُكَّانه، وحانُوته(١) فيبيعها!

تولىم: (وَهُوَ بَيْنٌ أَنَّ الَّذِي عِنْدَهُ خِفَاتٌ كَثِيرَةٌ، سَيَأْتِيهِ إِنْسَانٌ بِقَدَمٍ
 لا يَجدُ فِي خِفَافِهِ مَا يَصْلُحُ لِقَدَيهِ).

إمًّا أن تكون قدمه صغيرة، أو تكون كبيرة فماذا سيفعل؟!

تال: (قَبَلْجَأُ إِلَى صَانِع الْخِفَافِ صَرُورَةً، وَهُوَ الَّذِي يَصْنَعُ لِكُلِّ
 قَدَمٍ خُفًّا يُوالِقُه، فَهَذَا هُو مِثَالُ أَكْثَرِ الْمُثَقَقَةِ فِي هَذَا الْوَقْتِ).

لأنّك إذا جنت إلى حافظ المسائل؛ سيقول: هذه ما مرت بي، وليست ممّا أحفظه، لكنّ الفقيه - من أصحاب المسائل، والتخريجات - سيعرضها على الأصول، ويردها إلى أصلها، فيعطيك الحكم فيها.

ولذلك في موضوع الاجتهاد؛ قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل عندما أرسله إلى اليمن: «بم تحكم؟» قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: فبسنة رسوله ﷺ، قال: «فإن لم تجد» قال: أجتهد رأيي، ولا آلو جهدًا (\*\*)، فقال رسول الله ﷺ: «الحمد لله الذي وقَقَ رسولُ رسولِ اللّهِ

 <sup>(</sup>١) قال أبو هلال العسكري: «الحانوث بيتُ الخمَّار، ثمَّ كثرَ حتَّى صارَ كلُّ بيتِ يباعُ
 فيو شئّ حانونًا». انظر: «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» (ص١٧٥).

 <sup>(</sup>٢) أي: لا أقصر، يقال: ﴿أَلا الرجل يَأْلُو، أي قَصَّر. وفلانٌ لا يَأْلُوكُ نَصْحًا، فهو آلِ،
 والمرأةُ أَلِيَّة، وجمعها أواك. انظر: ﴿الصحاح؟؛ للجوهري (٢٧٧٠/٦).

لما يُرضي رسولُ اللّهِ ((۱) لم يجد الحكم في كتاب الله ، ولا في سنة ، رسوله ﷺ لا بُنَّ أن يجتهد ، وهذا الحديث وإن تكلَّم العلماء في سنده ، لكنهم اتفقوا على أنَّ معناه صحيح ، وأنه يَعبُّ في هذه الشريعة ((۱) . وهكذا كان الصحابة ﷺ ، ولذلك لمَّا كتب ـ ذلكم الرجل الصحابي الجليل الملهم ـ عمر بن الخطاب ﷺ إلى أبي موسى الأشعري ، وقد ولاه القضاء ـ والذي شرحه العلامة ابن القيم في مجلدين ـ أوصى فقال: «الفهمَ فيما يَتَلَجُّلُحُ في نفسك "تم قال: «اعرف الأشباه والأمثال، وقس الأمور برأيك» ، فطلب منه أن يُخيِل فكره في المسائل التي لا يجد فيها نشًا، وأن يجتهد فيها ، وأن يُدقق النظر فيها ((۱).

واعلم أنَّ للفقه الإسلامي مصادر، وأنَّ هذه المصادر تنقسم إلى قسمين:

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود (٣٥٩٢)، وغيره. وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٨٨١).

ا) لذلك اعتبره شيخ الإسلام من الأدلة على جواز الرجوع إلى أقوال الصحابة في فهم كتاب الله؛ إذا لم يوجد التغسير في القرآن، ولا في السنة: قال: فرهلنا الحديث في المسائد، والسنن بإسناد جيد. وحيتلا إذا لم نجد التغسير في القرآن، ولا في السنة؛ رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدرى بذلك، لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من القرآن، الصالح، لا سيما علمياؤهم، وكبراؤهم؛ كالأنمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأنمة المهلدين، انظر: «مجموع الفتاري» (٣٦٤/١٣).

<sup>(</sup>٣) انظر: "كشف الأسرار شرح أصول البزدوي"؛ لعلاء الدين البخاري (٢٨١/٣)، حيث قال: "د...وأمثال هذه الآثار بعيث لا تحصي كثرة، فلما ثبت عن هؤلاء العمل بالرأي، ولم يظهر عن غيرهم إنكار؛ عوضا ألهم كانوا مجمعين على ذلك فيما لا نص في، وكفي بإجماعهم حجيةً.

قال ابن القيم: فومن ذلك أيضًا اجتهاد الصحابة في زمن النبي ـ ﷺ - في كثير من الأحكام، ولم يعنفهم، كما أمرهم يوم الأحزاب أن يُصلُوا العصر في بني قريظة، فالجتهد بعضهم وصلاها في الطريق، وقال: لم يرد منا التأخير، وإلما أن الدسوعة النافس، فنظروا إلى المعنى، واجتهد آخرون وأخروها إلى بني قريظة، فصلُوها ليك، نظروا إلى اللغظ، وهؤلاء سلف أهل الظاهر، وهؤلاء سلف أصحاب المعاني والقياس، انظر: «إعلام الموقعين عن رب العالمين (١٩٥٨، ١٩٥٨).

\_ ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

القسم الأول: مصادر قطعية الثبوت والدلالة.

القسم الثاني: مصادر ظنية الثبوت والدلالة.

أمّا القسم الأول: المصادر التي هي قطعية الثبوت والدلالة؛ فهذه مُسلَمة عند العلماء. ولكنَّ القسم الثاني: الأدلة غير قطعية الدلالة، أو غير قطعية الدلالة، أو غير قطعية الدلالة، أو غير قطعية الثبوت؛ فهذه نقف عندها ونمحُصن؛ فهي مسائل اجتهادية، ولقد موَّ في «كتاب النكاح» في قصة المرأة التي: «توفي زوجها قبل أن يدخل بها، أصحاب رسول الله ﷺ؛ عبدالله بن مسعود الذي كان يقول: «والله لا أعلم أمين تزلت، وفيما نزلت، ولو كنت أعلمُ أحدًا أعلمَ من يمكتاب الله إله أكباد الإبل لضربتها إليه (أن أعلمُ أحدًا أعلمَ مني بكتاب الله تصل إليه أكباد الإبل لضربتها إليه (أن سألوه عن المسألة، ولم يجبهم، وطلب منهم أن يبحثوا الدليل، وأن يسألوا، فلما احتاروا في الأمر، رجعوا إليه فقضى فيها: «بأنَّ لها صداق مثلوا، فقما معقل بن سنان، فقال: «لقد قضى رسول الله ﷺ في بروع بنت واشقي بقضائك»، فسَّر عبدالله بن مسعود أن وافق ما قضى وأفتى به، بما قضى وأفتى به رسول الله ﷺ

والفقهاء \_ رحمهم الله تعالى \_ قسَّموا مراتبَ المجتهدين إلى أربع:

المرتبة الأولى: المجتهد المطلق؛ وهو الذي يأخذ الحكم من دليله، فهو رجل وهبه الله ﷺ بسطة في العلم، وفهمًا ثاقبًا في كتاب الله ﷺ، وإدراكًا لمعانى سنة رسول الله ﷺ، وتجمعت عنده أدوات الاجتهاد،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٥٠٠٧)، ومسلم (٢٤٦٣) عن ابن مسعود، قال: (والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت مبورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحدًا أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل؛ لركبت إليه.

 <sup>(</sup>٧) أخرجه أبو داود ( ٢١١٤)، وغيره، عن عبدالله، في رجل تزوج امرأة فعات عنها،
 ولم يدخل بها، ولم يفرض لها الصداق، فقال: لها الصداق كاملاً، وعليها العدة،
 ولها الميراث، فقال معقل بن سنان: سمعت رسول الله ﷺ تقضى به في بروع بنت واشق. وصححه الألباني في «إرواء الغليل؛ (١٩٣٩).

فأصبح يطوف في كل المسائل، فيأخذه من مصدرها الأصلية، من نبعها الصافيين؛ كتاب الله ﷺ، وسنة رسوله ﷺ، هذا نسميه مجتهدًا مطلقًا؛ لأنَّه يأخذ الحكم من دليله، دون أن ينتسب إلى مذهب.

المرتبة الثانية: المجتهد المنتسب؛ وهو لا يقل في العلم رتبة عن هذا الأول، لكنه ينتسب إلى مذهب من المذاهب؛ بمعنى أنَّه ملتزمٌ بأصولِ مذهبه.

والمرتبة الأولى تنطبق على الأثمة الأربعة، والثانية تنطبق على بعض تلاميذهم؛ كمحمد بن الحسن، وأبي يوسف من أصحاب أبي حنيفة، وابن القاسم من أصحاب مالك، والبويطي، والمزني من أصحاب الشافعي، وبالنسبة للإمام أحمد ابن القاسم أيضًا، ومن المتأخرين شيخ الإسلام ابن تيمية مجتهد ينتسب إلى مذهب أحمد، وإن كان شيخ الإسلام له مسائل كثيرة انفرد بها، لكنه كما قبل: «لم يترك الأول للآخر شينًا الأ.

#### 🛞 فائدة:

لا يزال باب الاجتهاد مفتوحًا؛ لأنَّ هذه الشريعة الإسلامية هي خاتمة الشرائع، وستبقى إلى أن يرتَ اللَّهُ الأرضَ ومن عليها، ولأنَّ

<sup>(</sup>١) انظر: «المجموع؟؛ للنووي (٢٤/١) ٣٤)، قال: «المفتون قسمان: مستقل، وغيره: (فالمستقل)؛ شرطه مع ما ذكرنا أن يكون قيمًا بمعرفة أدلة الأحكام الشرعية من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وما التحقى بها على التفصيل، وأن يكون عالمًا بما يشترط في الأدلة، ووجوه دلالتها، ويكيفية اقتباس الاحكام منها، عارمًا من علوم القرآن، والحديث، والناسخ، والنسوخ، والنحو، واللغة، واتشعرفاً، وأختلاف المعلماء، واتفاقهم بالقدر الذي يتمكن معه من الوفاء بشروط الأدلة، والاقتباس منها: ذا ذُرية وارتياض في استعمال ذلك: عالمًا بالقفة ضابطًا لأمهات مسائله، وتفاريعه، فمن جمع هذه الأوصاف فهو المفتي المطلق المستقل الأدلة، بعن المناس، يستقل بالأدلة بغير يتأدى به فرض الكفاية، وهو المجتهد المطلق المستقل، ومن دهر طويل عُلم العشي المستقل، ومن دهر طويل عُلم المفتي اللدي ليس بمستقل، ومن دهر طويل عُلم المفتي المستقل، ومن دهر طويل المشتير إلى أثمة المناهب المستقل، ومن دهر طويل المشتير إلى أثمة المناهب المستقل، ومن دهر طويل المشتير إلى أثمة المناهب المستقل، ومن دهر طويل.

الأحكام تنجدد، والوقائع تتنوع، والحوادث تنزل، وتكثر بين فترة وفترة؛ فلا بُدَّ من إصدارِ أحكام شرعية فيها، وذلك إنَّما يكون عن طريق المجتهدين، لذلك نجد أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أثنى على المجتهد، فقال ﷺ: "إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله أجر واحدا" الأول: كان له أجران؛ لأنَّه يأخذ الأجر الأول على اجتهاده، والثاني على إصابته الحق. والثاني: وإن أخطأ الحق ما دام قصده إذا اجتهد أن يصل إليه، فأخطأ الصواب، ولم تكن له غاية سيتة، ولا هوى؛ فإنَّه يُؤجر، لكنَّ الأول أكثر أجرًا منه؛ لأنَّه أصاب الحق.

◄ تولىم: (وَإِذْ قَدْ خَرْجْنَا عَمَّا كُنَّا بِسَبِيلِهِ، فَلْنَرْجِعْ إِلَى حَيْثُ كُنَّا
 مِنْ ذِكْر الْمَسَائِل الَّتِي وَعَدْنَا بِهَا).

قال هذا؛ لأنَّه خرج عن موضوع الصَّرف، فتكلم عن المُتفقَّه متى يكون مُجتهدًا.

تولى: (الْمُسْأَلَةُ الْأُولَى: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ بَيْعَ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ لَا يَجُوزُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ)(١٠).

لا يجوز؛ لأنَّ هذا هو عَينُ الرِّبَا، فإن كان هناك تأجيل فهو ربًا النسيئة، وإن كان هناك تفاضل ـ أي: عدم تماثل ـ فهو ربا الفضل.

ولقد مرَّت بنا الآيات التي حذَّر الله ﷺ فيها من الربا، وتلكم الأحاديث الكثيرة المتنوعة التي خوف رسول الله ﷺ فيها المُرابين؛ فقد قال رسول الله ﷺ: «اجتنبوا السبع المويقات...،""، وذكر منها:

أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) عن عمرو بن العاص، بلفظ: اإذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب؛ فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ؛ فله أجره.

 <sup>(</sup>٢) انظر: «الإجماع»؛ لابن المنذر (ص١٠٩)، وفيه: «وأجمعوا على أنَّ الستَّة الأصناف، متفاضلاً بداً بيلٍ، ونسيئة لا يَجوز أحدهما، وهو حرام، وانظر: «الإشراف» (٥٠/١م).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩) عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيُّ ﷺ، قال:=

«الرَّبا»، وقال رسول الله ﷺ: «لعن اللّهُ آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه،(١)، وبيّن أنّهم سواء في الإثم.

◄ قولٰہَ: (إِلَّا مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ).

تقلَّم ذكر الخلاف في هذه المسألة، فكافة العلماء مجمعون على تحريم رباً النَّسيّة، وأمَّا ربا الفضل فقد خالف فيه بعض من الصحابة؛ كما روي عن ابن عباس، والحُثْلِف عنه، فهناك من قال أنَّه رجم (۲)، ومهما يكن الأمر فإنَّ أحاديث رسول الله شخ صريحة في هذا، وعبدالله بن عباس صحابي جليل؛ دعا له رسول الله شخ بأن يفقهه الله في اللَّين (۲)، لكننا

اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا: يا رسول الله وما مُرَّعٌ قال: االشرك بالله،
 والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحقّ، وأكل الربا، وأكل مال البتيم،
 والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات،

أخرجة مسلم (١٢١٩/٣) عن جابر، قال: "لعن رسول الله ﷺ آكل الربا، ومؤكله، وكاتبه، وشاهديه»، وقال: "هم سواء».

<sup>(</sup>٧) من أخرج حديث ابن عباس الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٦٤/٤) عن ابن عباس، عن أسامة بن زياء عن رسول الله ﷺ قال: الا ربا إلا في النسيةة. وروى الطحاوي أيضًا رجوع ابن عباس في «شرح معاني الآثار» (٩٧/٤) فقال: ومما روي عن ابن عباس هي وجوعه عن الصوف، ما قد حدثنا نصر بن مرزوق، قال: ثنا الخصيب قال: ثنا حمداه، عن داود بن إبي هشه، عن أبي نضرة، عن أبي الصهباء: أنَّ ابن عباس نزع عن الصوف. فهذا ابن عباس هي وهو الذي روى عن أسامة بن زيد هي عن رسول الله ﷺ أنَّ قال: «إنَّما الربا في النسيةة» وتأول ذلك على إجازة الفضة، بالنفصة، واللف باللفب ملمين على المناقبة بالنفقة، واللفب باللفب ملمين ما كان أسامة شخ حدَّك إنّه اهو ربا القرآن، وعلم أنَّ ربا النسية بغير ذلك، أو يكون ثبت عنده ما خالف حديث أسامة هن يكون ثبت عنده ما خالف حديث أسامة هن كثرة نقله له عن رسول الله ﷺ، حتى قامت عليه به الحجة، ولم يكن ذلك في حديث أسامة هن عقوم بنقلهم الحجة، وترك ما جاء به الواحد؛ الذي قد يجوز عليه السهو، والغلقة، والغلقة،

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (١٤٣)، ومسلم (٧٤٧٧) عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ دخل الخلاء، فوضعت له وضوءًا، قال: «من وضع هذا؟» فأخير، فقال: «اللهم فقهه في الدين؟.

- 🖁 شرح بداية المجتهد 🅞 -

لا ننسى أنَّه مُجتهد، والمجتهد يُصيب ويُخطئ، ولابن عباس فَهمٌ لا شك، وله حديثٌ يستند إليه في هذه المسألة؛ أورده المؤلَّف.

تولىم: (وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْمُكِّبِينَ؛ فَإِنَّهُمْ أَجَازُوا بَيْعَهُ مُتْفَاضِلًا،
 وَمَنْعُوهُ نَسِيئةً فَقَظًا\'\.

لأنهم يرون أنَّ الربا الذي نهى الله ﷺ إنَّما هو ربا الجاهلية؛ الذي هو ربا النسيئة، وأمَّا ربا الفضل فلا، ولا يُشكُّ أنَّ هناك مَن يُدَندِنُ في هذا الزمان، ويحاول أن يتمسك بهذا القول، ويتأوّله، ويجعله وسيلة ومَنفَذًا إلى إباحة الفوائد البنكية التي انتشرت في هذا الزمان، لكن لا شكَّ أنَّ كافة العلماء ذهبوا إلى خلاف ذلك، وأنَّ أبا سعيد الخدري أنكر على عبدالله ابن عباس، وقال له: «كيف يا ابن عم رسول الله ترضى أن تُوكِّل على تأكل ـ الناس من الحرام؟»، أو عبارة نحو ذلك؟، فقال: «أستغفر الله يا أخيى، وقد اختُلف في كون عبدالله ابن عباس رجع عن قوله، أو لم يرجع، ووصلتنا أدلة صريحة في هذا المَقام فنقف عندها؟".

<sup>(</sup>١) قال ابن عبدالبر: «لم يتابع ابن عباس على تأريله في قوله في حديث أسامة هذا ـ أحد من الصحابة، ولا من التابعين، ولا من بعدهم من فقهاء المسلمين، إلا طائفة من المكيين أخذوا ذلك عنه، وعن أصحابه؛ وهم محجوجون بالسنة الثابتة التي هي الحجة على من خالفها، وجهلها، وليس أحد بحجة عليهاء. «الاستذكار» (٣٥٢/١).

<sup>(</sup>٢) أخرج البيهقي في «الكبرى» (١٨/٥)» عن حيان بن عبيدالله العدوي؛ أبي زهير، قال: قال: قال: قال: عال قال: عن الصرف، فقال: كان ابن عبيدا لم يدري بياً من رماناً من عمره حتى لقيه أبو سميد الخدري، فقال له: يا ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره حتى لقيه أبو سميد الخدري، فقال له: يا ابن عباس ألا تتقيل الله عنى توكُلُ الناس الربا؟ أما يلغك أن رسول الله ﷺ، قال: في صاح من تمر عجوة، قد أبدلو، بساعين من تمر عتيق: «رُدُّوهُ» رُدُّوهُ، لا حاجةً لي فيه، التمر بالتمر، والحنطة بالخيطة، والشعير بالشمير، واللهب باللهب، والفضة بالفضة؟ ينا بيد، وله يوشأو، ليس فه زيادةً ولا تقصان، فمن زاد، أو تقص؛ فقد أربى، وكُلُّ ما يُكان، أو يُورُنُ، فقال ابن عباس: ذَكْرَتِي با أبا سميد أمرًا ألبيئيةُ، أستغفر الله، وأتوب إليه، وكان نَهْتي بعد ذلك أصد النهي.

 <sup>(</sup>٣) من ذلك ما رواه الحاكم (٢٢٤/٣)، عن ابن عباس، أنَّه قال: «اللهم إنِّي أتوب
 إليك ممًّا كنت أننى الناس في الصرف»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد» =

◄ تولات: (وَإِنَّمَا صَارَ ابْنُ عَبَّسٍ لِلَلِك؛ لِمَا رَوَاهُ عَنْ أُسَامَةً بْنِ رَيْدٍ، عَنِ النَّسِيقَةِ»، وَهُوَ حَدِيثٌ رَيْدٍ، عَنِ النَّسِيقَةِ»، وَهُو حَدِيثٌ صَجِيعٌ، فَأَخَذَ ابْنُ عَبَّسٍ بِظَاهِرٍ هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَجْعَلِ الرِّبَا إِلَّا فِي النَّسِيقَةِ").
 النَّسِيقَةَ").

إنَّ العلماء تأوَّلوا هذا الحديث، وبيَّنوا أنَّ معنى «لا ربا إلَّا في النسيئة» أو «إنَّما الربا في النسيئة» أنَّ ربا النسيئة أشدُّ خطرًا من ربا الفضل، وأعظم قَتُكًا بالأمم؛ لذلك نصَّ عليه، وربا الفضل داخل فيه تَبَعًا(٢٧)، وقد دلَّت على ذلك الأحاديثُ الكثيرةُ جدًّا؛ كقوله ﷺ: «مِثلًا بعين، سواءً بسواءً".

تولىم: (وَأَمَّا الْجُمْهُورُ فَصَارُوا إِلَى مَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ،
 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ).

وهو من أجلِ مناقب عبدالله بن عباس؛ أنَّه رجع عن فتوى، لم ينقم عليه في شيء

قال ابن عبدالبر: الم أز وَكُرَ ما روى ابن عباس، ومن تابعه في الصرف، ولم أعده خلاقًا؛ لما روي عنه من رجوعه عن ذلك، وفي رجوعه إلى خبر أبي سعيد الفنس، وترك القول بخبر أسامة بن زيد المجمل= ضروبٌ من اللقة، ليس هذا موضع ذكرها، ومن تدبرها، ووفق لفهمها؛ أدركها، وبالله التوفيق. انظر: التمهيد، (۲۲/۹۲).

سبق تخریجه.

<sup>(</sup>٢) قال الصنعاني: «قولد: «لا ربا إلَّا في النسيقة»؛ أجاب الجمهور عنه: بأنَّ معناه لا ربا أشد ألَّ في النسيقة» الجمهور عنه: بأنَّ معنهوم، ولانَّه مغهوم، مغهوم، معنهوم، سعيد منطوق، ولا يقارم المفهوم المنطوق؛ فإنَّه مطرح مع المنطوق، وقد روى الحاكم أنَّ ابن عباس رجع عن ذلك القلول؛ أي: بأنَّه لا رباً إلَّا في النسية، واستفر الله من القول به، انظر: هميل السلام، (١/١٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (١٥٨٧)، عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: الله بالذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالنعر، والملح بالملح، مثلًا بعثل، سواء بسواء، يئا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف؛ فيعوا كيف شنتم، إذا كان يدًا بيه.

الحديث المتفق عليه في الصحيحين، ورواه مالك عن أبي سعيد الحديث المتفق عليه في الصحيحين، ورواه مالك عن أبي سعيد ربا النضل: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا اللَّمَتِ بِاللَّمَبِ بِاللَّمَبِ بِاللَّمَبِ بِاللَّمَبِ بِاللَّمَبِ بِاللَّمَبِ بِاللَّمَبِ بِاللَّمَبِ بِاللَّمَبِ اللَّهَ بِمثلٍ)؛ يعني: متساويين، (وَلا تُغفَّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ)؛ أي: لا تُفضَّلوا أَيضًا على بعض، لا تجعلوا هذا أزيد من هذا، بلُ ساووا بينها. وهذا يُضِمًا الفِضَّة بِالْفِصَّة بِالْفِصَّة إِلَّا مِثْلًا أَيضًا نص صريحٌ من الرسول ﷺ، (وَلا تَبِيعُوا الْفِضَّة بِالْفِصَّة بِالْفِصَة إِلَّا مِثْلًا أَيْ مِثْلًا مَنْكُم على بعض)؛ يعني: لا أَقَد ذلك بعبارة اخرى؛ فقال: (وَلا تَبِيعُوا مِنْهَا عَلَي بَعْضٍ)؛ يعني: لا تزيدوا بعضها على بعض(۱)، ثمَّ قال: (وَلا تَبِيعُوا مِنْهَا شَيْئًا عَارِبًا بِنَاحِزٍ، وَهُوَ مِنْهَا شَيْئًا عَارِبًا النَّسِيَةِ (٣).

فهذه الأشياء كُلُّها لا بُدَّ من وجود التساوي فيها، فإن حصل فيها تفاضل؛ وقع ربا الفضل، وكذلك ما يُلحَقُّ بها ممَّا تُوجد فيه علة الرِّبًا، وقد سبق ذكره.

إذًا: فهذا هو حديث رسول الله ﷺ، وهو نصِّ في المسألة، وحُجَّةً في ذلك، فالرسول ﷺ صدَّر هذا الحديثَ بالنَّهي، فإنَّ (٧» ناهية؛ أي: أنهاكم أن تبيعوا.

تولىم: (وَحَدِيثُ عُبَادَةً بْنِ الصَّامِتِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَيْضًا فِي هَذَا
 الْباب).

حديثُ عبادة أيضًا فيه: «أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر،

<sup>(</sup>١) تقدم معناه.

<sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۲۱۷۷)، ومسلم (۱۵۸٤).

 <sup>(</sup>٣) انظر: «المغرب في ترتيب المعرب»؛ للخوارزمي (ص٢٥٦)، وفيه: ﴿لا يُباعُ غائبٌ بنَاجِز، أي: نسينةٌ بنَقْلِه.

والملح بالملح...» إلى أن قال: "مثلًا بمثلٍ، سواء بسواء، فمن زاد، أو استزداد؛ فقد أربى». وهذا الحديثُ جاء مُؤكَّدًا الآخِر<sup>(۱)</sup>.

◄ تولىمَ: (فَصَارَ الْجُمْهُورُ إِلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ؛ إِذْ كَانَتْ نَصًّا فِي ذَلِكَ).

واعلم أنَّه لم يَرِد عن رسولِ اللهِ ﷺ تصريحًا، ولا ضِمنًا أنَّه أجاز ربا الفضل، إلَّا ما ورد من قوله: "لا ربا إلَّا في النسيثة"<sup>(٢)</sup>، أو "إنَّما الربا في النسيثة"<sup>(٣)</sup>، وقد سبق وذكرنا تأويله عند العلماء، ولهذا قال المؤلِّفُ:

(وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِنَصِّ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ فِيو لَفُظَانٍ؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيَةِ»، وَهَذَا لَيْسَ يُفْهَمُ مِنْهُ إِجَازَةُ التَّفَاصُلِ، إِلَّا مِنْ بَابٍ دَلِيلٍ الْخِطَابِ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا عَارَضَهُ النَّصُّ).

دليل الخطاب<sup>(٤)</sup>: هو مفهوم المخالفة، وقد كرَّره المؤلف كثيرًا في هذا الكتاب، فقوله: "إنَّما الربا في النسيئة»؛ مفهومه بالمخالفة: أنَّ ربا الفضل والزيادة ليس ربا.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (١٥٨٧)، عن عبادة بن الصامت، قال: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن يبع «الذهب باللفب» والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشمير بالشمير، والنمر بالتمر، والملح بالملح، إلا سواة بسواء، عينًا بعينٍ، فمن زاد، أو ازداد؛ فقد أربى،.

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢١٧٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (١٥٩٦).

٤) قال الغزّالي: «ومعناه الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عمّا عكاهً، ولسم مغيرة عكاهً، وليسم مفهوته وليسم مفهوته وليسم المنطوق، وإلّا فعا دل عليه المنطوق إيضًا مفهوم، وربما سُمّي هذا دليل الخطاب، ولا النفات إلى الاسامي، وحقيقته؛ أنَّ تعليق الحكم بأحد وصفي الشيء يدل على نفيه عمّا يخالفه في الصفة». انظر: «السنتصفر، (ص. ٢٦٥).

- 🖁 شرح بداية المجتهد 🏖

◄ قول من (وَأَمَّا اللَّفْظُ الْآخَرُ: وَهُوَ: «لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ»).

لأنَّ «لا» نافية، و«ربا» نكرةٌ في سياق النفي، والنكرةُ في سياقِ النَّفي تَعُمُّ، فَكَأَنَّه قال: لا ربا يوجد إلَّا في شيء اسمه النَّسيئة (١).

> قولهَ: (فَهُوَ أَقْوَى مِنْ هَذَا اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ يَقْتَضِى أَنَّ مَا عَدَا النَّسِيئَةَ فَلَيْسَ بربًا).

المؤلف هنا يريد أن يوازن بين اللفظين، يقول: اللفظ الثاني «لا ربا إلا في النسيئة» أقوى في الدلالة على الاقتصار على ربا النسيئة؛ لأن اللفظ الأولُّ: «إنما الربا في النسيئة» يُفهم منه إخراج ربا الفضل عن طريق مفهوم المخالفة، ومع ذلك فإنَّ الثاني وإن كان أقوى، لكنَّه ليس نصًّا في إخراجُ ربا الفضل، بدليل الأحاديث الصحيحة الصريحة المتعددة التي رواها جمع من الصحابة بعضها في الصحيحين كلُّها تؤكد تحريم ربا الفضل.

 ◄ ثَمَّ تال: (لَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: «لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ»، مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْوَاقِعَ فِي الْأَكْثَر).

مراد المؤلف أن الغالب والأكثر إنما هو في النسيئة فنصَّ عليه، فإن نبَّه على الأكثر والأخطر دَخَل فيه الأدنى؛ لذلك بعض العلماء يقولون إنَّ

<sup>(</sup>۱) ووجه آخر للجواب؛ ذكره ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (۳۰۳/۱)، قال: «وقد تأول بعض العلماء أنَّ قوله ﷺ: ﴿ لا رَبَّا إِلَّا فَي النَّسِيئةِ، خرج على جواب سائل سأل عن الربًا في الذهب بالورق، أو البر بالتمر، ونحو ذلك ممًّا هو جنسان، فقال عَلَيْكُ : الا ربّا إلَّا في النَّسيثة، فسمع أسامة كلامه، ولم يسمع السؤال، فنقل

قال ابن الجوزي: وإنَّما حملناه على هذا لإجماع الأمة على خلافه. انظر: «كشف المشكل من حديث الصحيحين، (١٥/٤).

وقيل: ﴿لا رَبَّا إِلَّا فِي النَّسيئةِ» منسوخ بهذه الأحاديث، وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره، وهذا يدل على نسخة. انظر: «شرح النووي على مسلم» (١١/٢٥). وهناك أجوبة أخرى ذكرها المازري في «المعلم بفوائد مسلم» (٣٠٣/٢).

هذا الحديثَ يدلُّ على تحريم الصِّنفين ربا النسيئة والفضل<sup>(١)</sup>.

تولىم: (وَإِذَا كَانَ هَذَا مُختَمَلًا، وَالْأَوَّلُ نَصِّ، وَجَبَ تَأْوِيلُهُ عَلَى الْجِهَةِ الَّتِي بَصِحُ الْجُمْعُ بَيْنَهُمَا مُتَفَاضِلًا).

فإذا كان هذا الحديث يحتمل معنى آخر، فإذَّ القاعدة الأصولية، تقول: "إذا قام الاحتمال بطل الاستدلال»، فكيف لو كان معنا أحاديث يَصَّ في المسألة، صريحة الدلالة على المدَّعى توضح وتؤكّد أنَّ رباً الفضلِ مُحرَّم؟!

◄ تولىم: (وَأَجْمَعَ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ مَسْكُوكَهُ، وَيَثْرُهُ، وَمَصْوغَهُ
 سَوَاءٌ فِي مَنْعٍ بَيْعْضِهِ بِبَمْضٍ\' (٢٠).

المَسكُوكُ: المضروبُ؛ كالدراهم، والدنانير، والريالات، والجنيهات، يُسمَّى مسكوكًا؛ لأنَّه دخل السَّكُ<sup>٣٠</sup>.

- (١) انظر: افتح الباري؟؛ لابن حجر (٢٨٨/٤)، وفيه: "وقيل المعنى في قوله: "لا رباء الراغظة، الشديد التحريم، المتوقع عليه بالعقاب الشديدة كما تقول العرب: لا عالم في البلد إلا زيد، مع أن فيها علماء غيره، وإنما القصد نفي الأكمل، لا نفي الأصل، وأيضًا فنفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة، إثما هو بالمفهوم، فقدم عليه حديث أبي سعيد؛ لأن دلالته بالمنطوق، ويحمل حديث أسامة على الرباء الأكبرء.
- (٢) انظر: «الإقتاع في مسائل الإجماع»؛ لابن القطان (٢٢٦/٢)، وفيه: «وأجمعوا أنَّ تبر الذهب والفضة سواء في منع التفاضل في ذلك، وكذلك مصوغ كل شيء ومضوريه، لا يجوز التفاضل فيه، وعليه مضمى السلف والخلف، إلاً شيئًا روي عن معاوية من وجوه، أنَّه كان لا يرى الربا في بيع العين بالتبر، ولا بالمصوغ، وكان يجيز التفاضل فيه، ويمنع من ذلك في التبر بالتبر بالمصوغ بالعين».
- (٣) انظر: «مقاييس اللغة»؛ لابن فارس (٥٨/٣)، حيث قال: «السين والكاف أصل مطرد، يدل على ضيق، وانضمام، وصغر».
- وقال نشوان الحميري: «سَكُّ الذهب والفضة: إذَابَتُهما، وعَمَلُ شيء منهما». انظر: «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم» (٢٩٥٧/٥).

اوتبره المراد به غير المسكوك (١٠). وغير المصوغ أي: السبائك قطع الذهب، وقطع الفضة.

والمراد بالمصوغ: ما يُصاغ صياغةً؛ أي: تدخله الصناعة بأشكال مختلفة؛ كقلائدً، أو غيرها.

فهذا كله لا يختلف في الحكم، لا فرق بين أن يكون الذهب سبائك، وبين أن يكون قد صيغ صياغة فأصبح داخلًا في الصياغات، وبين أن يكون مضروبًا؛ أي مسكوكًا دراهم، أو غيرها، بل بعضهم يزيد، ويقول: «ولا فرق بين صحيحه ومكسره، وديثه وجيده، كل ذلك يدخل في الحكم.

وبهذا يظهر أنَّ الحكم ليس مقصورًا على الدراهم، والدنانير، فلو كان عند إنسان قطعة من ذهب، وعند آخر قطعة أخرى؛ فلا يجوز أن يبيع هذه بهذه مبادلةً، إلا بمعرفة التماثل، فلا يجوز أن تكون أحد السبيكتين أكثر من الأخرى، ولو كانت مصوغة، وسيأتي الكلام في المصوغ.

◄ تولىر: (لِمُمُومِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي ذَلِكَ، إِلَّا مُعَاوِيَةَ فَإِنَّهُ كَانَ
 يُجِيرُ التَّفَاضُلَ بَيْنَ التَّبْرِ، وَالْمَصُوغِ لِمُكَانِ زِيَادَةِ الصَّيَاعَةِ).

لم يذكر المؤلف أثر معاوية ﷺ في ذلك، فقد جاء انَّه: «باع آنية من فضة بفضة مطلقًا»<sup>(٢)</sup>، وجاء أنَّه: «باع ساقية من ذهب،

 <sup>(</sup>۱) انظر: «الجيم»؛ لأبي عمرو الشيباني (۱۰۳/۱»، حيث قال: «النَّبر: ما كان مكسورًا من ذهب أو فضّة.

وقال الليث: «النِّبْر: الذهبُ والفضة قبل أن يُصاغا». انظر: «تهذيب اللغة»؛ للأزهري (١٩٦/١٤).

وقال الخوارزمي: «التبر: ما كان غير مضروب من الذهب والفضة، وعن الزجاج: هو كل جوهر قبل أن يستعمل كالنَّحاس، والصفر، وغيرهما،. انظر: «المغرب في ترتيب المعرب» (ح٨٥).

<sup>(</sup>٢) أخرج مسلم (١٥٨٧) عن أبي قلابة، قال: «كنت بالشام في حلقة فيها مسلم بن=

أو وَرِق بأكثر من وزنها ((()) والسّقاية هي: نوع من الآنية ((()) باعها المولاداء (()) ونها، وهنا الشاهد، وقد أنكر عليه الصحابي الجليل أبو اللدداء (()» وقال: (() اسمعت من رسول الله (()» أنَّ هذا لا يجوز؛ إلَّا المدينة أخبره بعا فعل معاوية (()» فكتب عمر (()» إلى معاوية: (() لا تبع ذهبًا إلَّا مشلًا بعثل، يدًا بيد، وكذلك ورد أنَّ عبادة بن الصاحت أنكر ذلك، كما في قصة الإناء، وقال: (() سمعت من راسول الله (()» يدل على أنَّ هذا لا يجوز، إلَّا مثلًا بعثل، وحديث عبادة صريح: ((النهب باللهب، والفضة بالفضة»، وفي بعض الروايات: (()» رسول الله (()» عن بعم اللهب باللهب والفضة بالفضة» إلى أن قال (()» وسيأتي اختلاف العلماء في هذه المسألة.

<sup>—</sup> يسار، فجاء أبو الأشعث، قال: قالوا: أبو الأشعث، أبو الأشعث، فجلس، فقلت لد: حدث أخانا حديث عبادة بن الصاحت، قال: نعم، غزونا غزاة وعلى الناس معارية، فغنمنا غنام كثيرة، فكان فيما غنمنا آنية من فضة، فأمر معارية رجلًا أن يبيم عبادة بن الصاحت، فقام، يبيمها في أعطيات الناس، فتسارع الناس، في ذلك، فيلغ عبادة بن الصاحت، فقال: أي سمعت رسول أله ﷺ بنهى عن يبع «اللفع» باللهي» والفقة باللفضة بالفقفة بالفقفة بالفقفة بالفقفة بالفقفة بالقملة، وألم والمبرء والمبلع بالمبلع، وألا سواء بسواء، عينًا بعين، فمن زاد، أو ازداد؛ فقد أربي، فرد الناس ما أحلوا، فبلغ ذلك معاوية؛ فقال: نقل ألا ما بال رجال يحدثون عن رسول أله ﷺ أحاديث قد كنا نشهد، نقصحه فلم نسمعها منه، فقام عبادة بن الصاحت فأعاد القصة، ثم قال: لنحدثن بما سمعنا من رسول أله ﷺ، وإن كره معاوية \_ أو قال: وإن رغم \_ ما أبال أبال أن لا أصحبه في جناده لية سوداء.

أخرجه النسائي (٤٥٧٧) عن عطاء بن يسار، وفيه: «أنَّ معاوية باع سقاية من ذهب، أو رَرِق باكثر من وزنها، فقال: أبو الدرداء، سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا، إلَّا مثلًا بعثل؟. وصححه الألباني في «صحيح النسائي» (٤٧٧٧).

 <sup>(</sup>٢) قال ابن الأثير: «السَّقايةُ: إناءٌ يُشْرِبُ فِيهِهُ. انظر: "النهاية في غريب الحديث والأثر»
 (٢/ ٢٨٣).

#### مسألة:

عندما يُوجد إناء، أو سيف مُمَوَّه (١٠) بالذهب، أو غير ذلك، وقابله ذهب آخر صافي، أو رُجدت فِضَّةٌ مشُوبةٌ (١٣) وقابلها فضة خالصة، فبعض العلماء قالوا: لا بُدَّ من تساوي النقديين في الأمرين معًا، وذلك يُخرج بعد ذلك، ويُحسب جسابه، فلا ينبغي أن يكون ذلك داخل في ذلك.

◄ تولى : أوَإِلّا مَا رُوِي عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ سُولً عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِي دَارَ
 الضَّرْبِ بِوَرِقِهِ، فَيُعْطِهِمْ أُجْرَةَ الضَّرْبِ، وَيَأْخُذُ مِنْهُمْ ذَانِيرَ، وَوَرَاهِمَ وَزْنَ
 وَرِقِهِ أَوْ درهمِهِ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِضَرُورَةِ خُرُوجٍ الرُّفُقَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ غَرُوجٍ الرُّفُقَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ غَرُوجٍ أَنْ لاَ يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.

دار الضرب: هي التي تُسكُ فيها الدراهم والدنانير (٣).

مثال ذلك: رجلٌ يريد السفر ومعه ذهبٌ أو فضّة، وليس معه رُفقةٌ يحتمي بها، فيذهب إلى الدار المختصّة بالضرب؛ لتضرب له وزن ما معه من ذهب أو فِضّة؛ دراهم مثلًا.

فأجاز الإمام مالك ذلك للضرورة؛ لأنَّ القاعدة الفقهية تقول: «الضرورات تُبيع المحظُورات»<sup>(٤)</sup>، والقاعدة الأخرى تقول: «الحاجة تُنزَّل

(١) مُموه: أي مُزخِرف. انظر: «المغرب في ترتيب المعرب»؛ للخوارزمي (ص٤٤٩).

 (٢) الشوب: الخُلْط والمزج، يُقال: «شَاب يَشُوبُ شوبًا». انظر: «تفسير غريب ما في الصحيحين؛ اللحميدي (ص٢٣٩).

 ٣) دار الشَّرب: «مكان سك العملات المعدنية من قِبَلِ الحكومة». انظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» (١/٨٤٤).

(٤) ذكر هذه القاعدة عدد من العلماء؛ منهم: ابن نجيم في «الأشباه والنظائر» (ص٣٧٧)،
 والزركشي في «المنثور في القواعد الفقهية» (٣١٧/٢)، والسيوطي في «الأشباه
 والنظائر» (٨٤).

ومعناها: «الممنوع شرعًا يباح عند الحاجة الشديدة \_ وهي الضرورة \_ ولكن بشرط أن لا تقل الضرورة عن المحظور». انظر: «موسوعة القواعد الفقهية»؛ لمحمد صدقي آل بورنو (٢٣٣/١). منزلة الضرورة؛ عامَّة كانت أو خاصَّة ا(١٠)، وهذه حاجة خاصة فتُنزَّل منزلة الضرورة. وقد تغيَّر الحال الآن فأصبحت العملات موجودة ولها رصيد، لكنَّ المؤلف يتكلم عن أمورٍ عامَّة.

◄ تولئم: (وَيِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ مِنْ أَضْحَابِهِ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ ابْنُ وَهْبِ
 مِنْ أَضْحَابِهِ، وَعِيسَى بْنُ دِينَارٍ، وَجُمْهُورُ الْمُلْمَاءِ)(٢).

(١) ذكر هذه القاعدة عدد من العلماء؛ منهم: إمام الحرمين، والسيوطي، وابن نجيم، والزركشي؛ وقد جعلها قاعدتين إحداهما في الحاجة العامدة، والأخرى في الحاجة الخاصة، انظر: وفيات الأمم (ص/٧٤ ـ ٩٧٤)، ووالأشباه والنظائر؛ للسيوطي (ص/٨٨)، ووالأشباء والنظائر؛ لابن نجيم (ص/٩).

والمراد بالحاجة هنا: «ما كان دون الضُرورة؛ لأنَّ مراتب ما يحرص الشرع على توفيره للإنسان ثلاث؛ الأولى: الضرورة: وهي بلوغ الإنسان حدًّا إذا لم يتناول الممنوع عنه؛ هلك أو قارب، وهذا يبيح تناول الحرام، كما فُصُّل في قاعدةٍ سابقة.

الثانية: الحاجة: وهي بلوغ الإنسان حدًّا لو لم يجد ما يأكله؛ لم يهلك، غير أنَّه يكون في جهد ومشقة، فهذا لا يبيح الحرام، ولكنَّه يسوغ الخروج على بعض القواعد العامة، ويبح الفطر في الصوم.

الثالثة: الكمالية أو التحسينية: وهي ما يقصد من فعله نوع من الترفه، وزيادة في لين العيش، وما عدا ذلك فهو زينة وفضول، دون الخروج عن الحد المشروع.

فإذا كانت هناك حاجة عامَّة لمجموع من الناس، أو خاصَّة بشخص ما أَ نُوِّلت هذه الحاجة منزلة الضرورة في جواز الترخيص لأجلها، لكنَّ الحاجة مبنية على التوسع والتسهيل فيما يسم العبد تركه، بخلاف الضرورة؛ لأنَّ مبنى الضرورة على لزوم فعل ما لا بُدَّ منه للتخلص من صهدة تلزم العبد ولا يسعه الترك. انظر: «الوجيز في إيضاح قواعد اللقة الكلية (ص4٢).

(٧) انظراً: «البيان والتحصيل»؛ لأبي الوليد بن رشد (٢/١/١)، ٢٤٧)، حيث قال: «وسئل مالك عن رجل يأتي بيت الشرب بالمال فيصفيه، ثم بعد أن يعطيه أهل بيت الشرب دنائير برزنه، ويعطيهم ضربها. قال: إنه قد كره اللذي يُصيب الناس من الحبس فيها، فقبل له: ويخافون مع ذلك، قال: صدقت وأرجو ألا يكون به بأس، قال ابن القاسم: ثم أقول بعد ذلك: ما هو من عمل الأبرار. قال عيسى: قال ابن القاسم: وسمعته يتكلم فيه غير مرة ولا يحرمه، ويرجو أن يكون فيه سعة، وينحو إلى أن يعمل به الرجل في خاصة نفسه، قال عيسى: لا يعجبني، قال ابن القاسم: خفيفًا للمُضطر، وذري الحاجة».



من بين جمهورِ العلماء الذين أنكروه: الشافعيَّةُ<sup>(١)</sup> والحنابلَةُ<sup>(٢)</sup>.

◄ تولى: (وَأَجَازَ مَالِكٌ بَدْلَ الدَّينَارِ النَّاقِصِ بِالْوَازِنِ، أَوْ بِالدِّينَارَيْنِ
 عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَ أَصْحَابِهِ فِي الْعَدَدِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ، مِنَ الَّذِي لَا يُجُوزُ عَلَى جِهَةِ الْمَعْرُوفَ(٣٠٠).
 لا يَجُوزُ عَلَى جِهةِ الْمَعْرُوفَ(٣٠٠).

إذا رُجد في الدراهم، أو الدنانير درهم أو دينار به نقصٌ في الوزن أو عيب، هل يؤثر ذلك في التقابض؟ هذا سيعرض له المولف.

## > قول مَ: (الْمَسْأَلَةُ النَّانِيَةُ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي السَّيْفِ،

(١) انظر: «الأم؟» للشافعي (٣٣١٨)، وفيه: «أنّه سُتل عن الرجل يأتي بذهب إلى دار الضرب فيعطيها الشُرّاب بنائير مضروبة، ويزيده على وزنها، قال: هذا الرّبًا بعيه المُمجل. قلتُ: وما الحُجَّةُ؟ قال: أخبرنا مالك، عن موسى بن أبي تميم، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، أنَّ رسولُ الله \_ ﷺ قال: «الفيتار» بالفيتار» والدوم بالدوم؛ لا نقط يتهما».

وانظر: "مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج»؛ للخطيب الشريبني (۲۳۹/۳)، وفيه: "والنفية مضروبًا كان، أو غير مضروب؛ (كطمام يعلمام) في جميع ما سبق من الأحكام، فإن بيع بجنسه كذهب بذهب؛ اشترط المماثلة، والحلول، والتقايض قبل الغزق والتقايم،

 (۲) انظر: «کشاف الفناع عن متن الإقناع»؛ للبهوتي (۲۵۲۳»، حیث قال: «(وتبره» ومضروبه) سواء (وصحیحه ومکسوره في جواز البیع متماثلاً) یدًا بید (وتحریمه متفاضلاً)».

(٣) انظر: "المنتقى شرح الموطاء؛ لأبي الوليد الباجي (٥/٥)، وفيه: «... بخلاف الذهب في الدنانير القائمة التي يجوز بدل الدينار والدينارين، إذا كانا ناقصين بينينار أو دينارين وازتين؛ لأن للدنانير عبرة غير الوزن، وهو المدد، فصح الرجوع إليه على وجه ما، وأمّا الحنطة فلا عبرة لها غير الكيل؛ فلا يجوز البابلة فها إلا به،.

وانظر: «الكافي في فقه أهل المدينة»؛ لأبي عمر بن عبدالبر (١٣٧/٣)، حيث قال: «وأجاز مالك الدينار الناقص الردي، العين بالدينار الوازن الجيد على وجه المعروف، وجمله من باب القرض، والمعروف، والإحسان». وَالْمُصْحَفِ الْمُحَلَّى: بُبَاعُ بِالْفِظَّةِ وَفِيهِ حِلْيَّةُ فِضَّةٍ، أَوْ بِاللَّهَبِ وَفِيهِ حِلْيَةُ ذَهَبِ؟).

السيف المحلَّى بالذهب: هل يجوز بيعه بذهب خالص؟ والسيف المحلَّى بالفضة: هل يجوز بيعه بفضة خالصة؟ وكذلك المصحف المحلَّى، أو القلم، أو الساعة المحلَّاة، اختلف العلماء في ذلك:

القول الأول: (فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ).

قال بذلك الشافعيُ (1) وأحمدُ (1) وإن كان لأحمد رواية ليست مشهورة، يُوافق فيها مذهب أبى حنيفة (1).

<sup>(</sup>١) انظر: «الأمَّ؟؛ للشافعي (٣٣/٣، ٣٤٪»، حيث قال: «وإذا كانت الفضة مقرونة بغيرها خاتمًا فيه فص، أو فضة، أو حلية للسيف، أو مصحف، أو سكين؛ فلا يشترى بشيء من الفضة، قل، أو كثر بحال؛ لأنّهاحينتل فضة بفضة مجهولة القيمة والوزن، ومكذا الذهب».

<sup>(</sup>Y) انظر: «مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى»؛ للرحيباني (١٦٧/٣)، وقيه: «لولا يصح بيع ربوي بجنسه معهما)؛ أي: الموضين، (أو مع أحدهما من غير جنسهما، كمن معجوة ودرهم - ولو أفَّ المدين، والدرهم من نوع واحد - (أو) بيع مد عجوة، ودرهم إممنين) من عجوة، (أو بيد غذه ين ولدرهم ركيم محلي بلهم بلهب، أو محلي بقشة بقشة،

<sup>(</sup>٣) أي: جاءت رواية عن أحمد بالجواز، كقول أبي حنيفة الذي سيأتي.

انظر الرواية عن الإمام أحمد في: «الروايتين والوجهين؛ لأبي يعلى ابن الفراه (٣٢١/)، وفيه قال: «واختلفت إذا باع جنسًا فيه الريا بعضه ببعض، ومع كل واحد منهما، أو مع إحداهما من غير جنسه، مثل: ثوب ودرهم ومع كل واحد منهما، أو مع إحداهما من غير جنسه، مثل: ثوب ودرهم بدرهبين، أو ثوب وقفيز خلطة بقنزتين، أو سيف محلى بفضة باللشفة، أو خاتم وفضة بفضة؛ فنقل الجماعة: أنَّه لا يجوز، قال في رواية حنبل في الخاتم، والمنطقة، والسيف، وما أشبهه: لا أرى أن يُباع حتى يفصل، ويخرج منه، والقلادة على ذلك.

ونقل عبدالله قال: «قرأت على أبي، عن الحكم، الله قال: ألف درهم وستون درهمًا بالف درهم وخمسة دنانير لا بأس به، فقال أبي هذا حديث رديء لا يُعجبنا، فظاهر هذا المنم...ونقل مهنا قولًا آخر، والعمل على ما روى الجميع.

تولىم: (لِجَهْلِ الْمُمَاثَلَةِ الْمُشْتَرَطَةِ فِي بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ فِي
 ذَلِكَ، وَالذَّمَٰكِ بِالذَّمَٰكِ).

فالعلة التي بنى عليها الشافعية والحنابلة مذهبهما: "جهل المماثلة»؛ لأنَّ الرسول ﷺ قال: "ممثل بمشل»، وقال: "فمس زاد»؛ أي: أعطى الزيادة، "أو استزداد»؛ أخذ الزيادة "فقد أربى" (()، وجاء في قصة القلادة التي دوردت في "صحيح مسلم» وفي "سنن أبي داود»؛ عَنْ فَصَالَة بْنِ عُبَيْد، قَالَ: "الْشَيْرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادةً بِاثْنَيْ عَشَرَ وِينَارًا، فِيهَا ذَمَبٌ وَحَرَدٌ، فَفَصَلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِن اثْنَيْ عَشَرَ وِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، قَفَالَ: "لا نُبَاعُ حَتَّى تُفَصَلَ» (().

> لالقول الثاني: (وَقَالَ مَالِكُ: إِنْ كَانَ فِيمَةُ مَا فِيهِ مِنَ الذَّمَٰبِ، أَوِ الْفِشَّةِ النُّلُكُ فَأَقَلَّ جَازَ بَبُعْهُ \_ أَعْنِي: بِالْفِشَّةِ إِنْ كَانَتْ حِلْبَتُهُ فِضَّةً، أَوْ بِالدَّمَٰبِ إِنْ كَانَتْ حِلْبَتُهُ ذَمَبًا \_، وَإِلَّا لَمْ يَجُونُ\`\.

الإمام مالك يقول: إن كان هذا المُحلَّى يَقِلُّ عن المشترَى به، وكانت قيمةً ما فيه من الذهب، أو الفضَّة الثلث، أو أقلَّ من الثلث؛ فيجوز.

سبق تخریجه.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (١٥٩١)، وأبو داود (٣٣٥١).

 <sup>(</sup>٣) انظر: «الشرح الصغير»؛ للدردير (٣/٦٢)، وفيه: «(و) إذا بيع (بصنفه) زيد شرط
رابم، أفاده بقوله: (إن كانت) الحلية تبلغ (الثلث) فدون».

قال الصّاوي: ولمّا كان الأصل في بيم المُحلى المنع؛ لأنَّ في ببعه بصنفه بيع ذهب وعرض بذهب، أو بيع فضة وعرض بفضة، ويغير صنفه بيع وصرف في أكثر من دينار، وكل منهما ممنوع، لكن رُخص فيه للضرورة، كما ذكره أبو الحسن، عن عياض، وشرطوا لجواز ببعه هذه الشروط، فما كان ليس بمباح فليس من محل الرُخصة؛ فلذا لا يُباع بالنقد إلَّ على حُكم البيع والصوف... وهل تعتبر التبعية بالقيمة؛ أي ينظر إلى كون قيمتها ثلث قيمة المُحلى بحليته، وهو المعتمدة، انظر: «حاشية الصادي على الشرح الصغير، (٣/١٤، ١٢).

مثال ذلك: إنسان عنده سيف محلًى بالنهب؛ فاشتراه شخصٌ بما يُقابل ألفًا وثلاث مئة من النهب، فإذا كانت الآلة \_ غير الحُليِّ الذي عليها \_ تساوي ألفًا، فهذا لا يُمنع منه عند مالك تَظَيَّلُهُ؛ لأنَّ النهبَ الذي حُليِّ به لا يتجاوز الثلث، وكذلك لو كان أقلَّ من الثلث، كالربع فهذا جائز عنده، فإن كان أكثر من الثلث؛ لم يُجُر.

تال: (وَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْفِضَّةُ قَلِيلَةً لَمْ تَكُنْ مَقْصُودَةً فِي الْبُيْع، وَصَارَتْ كَأَنَّهَا هِبَةٌ).

لالقول اللثالث: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: لَا بَأْسَ بِبَشْعِ السَّيْفِ، الْمُحَلِّى بِالْفِضَّةِ إِذَا كَانَتِ الْفِضَّةِ أَكْثَرَ مِنَ الْفِضَّةِ الَّتِي فِي السَّيْفِ، وَكَذَلِكَ الْمُحَلِّى بِاللَّمَبِ).
 وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي بَيْعِ السَّيْفِ الْمُحَلَّى بِاللَّمَبِ).

قال أبو حنيفة ذلك دون تقييد بالثلث، أو غيره، فلو أنَّ هذا المُحلي قيمتُه الثلث فأكثر فإنَّ البيع جائز؛ لأنَّ هذا مقابل الصنعة؛ أعني: صناعة السيف، أو نحوه (۱٬۰)، وهذه مسألة تعرف عند الفقهاء بدهسألة ورُمَم ومُدُّ عَجُورَة، والعجوة: هي التمر، وهي مسألة اعتبرها العلماء قاعدة فقهية: أن تبيع مُدَّ عجوة ودرهم بعدٌ عَجُوة، أو مدَّ عجوة ودرهم بدرهمين، أو نحو ذلك، هل هذا جائز أو لا؟ المسألة النحولف مثلها تمامًا (۱٬۰).

<sup>(</sup>١) انظر: «دد المحتار على الدر المختار»؛ لابن عابدين (١٧٤/٥)، حيث قال: «(قوله كيارً) قيد به احترازًا عمًّا إذا اصطلح الناس على بعد جُزافًا، فإنَّ التفاضل فيه جائز، ومثله قوله (وزنيًّ)؛ فإنَّه احتراز عمًّا إذا لم يتعارفوا وزنه، أو عن بعض أنواعه؛ كالليف اهـ؛ أي فإنَّ السيف خرج بالصنعة عن كونه وزيًّا فيحل بعد بجنسه متفاضلًا، بشرط الحول».

<sup>(</sup>٢) قال بدر الدين الزركشي: «مسألة مد عجوة: مأخذ المنع فيها أنَّ قضية العقد إذا المنتمل أحد طرفيه على مالين، وزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة، وذلك يوجب «المفاضلة»، أو الجهل بالمثل. انظر: «المنثور في القواعد الفقهية» ((١٨٩٣).

تولىم: (لِأنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّ الْفِضَّةَ الَّتِي فِيهِ، أَوِ الذَّهَبَ يُقَابِلُ مِثْلَهُ
 مِنَ الذَّهَبِ، أَوِ الْفِضَّةِ الْمُشْتَرَاةِ بِهِ، وَيَبْقَى الْفَضْلُ قِيمَةَ السَّنْفِ).

الفَضْل: هي الزيادة التي تُقدَّم من ثمن المُشْتَرى.

◄ قولكَ: (وَحُجَّةُ الشَّافِعِيِّ).

وحجةُ الشافعي، وأحمد، وجمهور العلماء حديث فَضَالَة السابق.

◄ قول٪: (عُمُومُ الْأَحَادِيثِ).

ذكر المؤلف للجمهور دليلين:

الدليل الأول: عموم الأدلّة المذكورة؛ كحديث عبادة، وحديث أبي سعيد، وحديث المي سعيد، وحديث عمر الله المتفق عليه: «اللهب باللهب ربًا إلَّا هاء وهاء ١٠٠٠، يعني: خُذ وهَات. فعموم هذه الأدلة يتطلَّب المُماثلة، فلا يجوز بيع ذهب بذهب، ولا فضة بفضة، سواء كان خالصًا من الطرفين، أو مشتركًا إلَّا بالمُماثلة.

والدليل الثاني، ذكره فقال:

(رَالنَّصُّ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ مِنْ حَلِيبُ فَصَالَةَ بْنِ عَبْدِاللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، أَلَّهُ قَالَ: «أُلِنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِحَبْبَرَ بِقِلادَةٍ فِيهَا ذَهَبٌ، وَحَرْزٌ، وَجَرْزٌ، وَهِيَ الْفَلادَةِ فِيهَا لَفَي فِي الْقِلادَةِ وَمِنَ بِنَ الْفِلادَةِ فِيهَا الَّذِي فِي الْقِلادَةِ يَنْ الْفَلادَةِ وَحَدَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزُنَّا بِوَزْنٍ، خَرَّهُ مُنْلِمٌ (٧٠).

جاء في رواية أبي داود أنَّه اشتراها «بتسعةِ دنانيرَ، أو بسبعةِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۲۱۳٤)، ومسلم (۱۵۸٦).

<sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم (۱۵۹۱).

دنانيرَ"()، وفي رواية: "باثني عشر دينارًا"()، فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: "لا، حتى تُمَيِّزُ بينه وبينه؛ أي: تفصلَ الذهب، والخرز الذي في القلادة، فتجعل كلَّا منهما في جانب، ثم بعد ذلك تَزِنْه بما يقابله من الذهب، ثم يُنظر.

تنبيه: الخرَزُ لا يدخل في الرّبًا لكنَّ الكلام عن الذهب الذي في القلادة فقط.

تولى: (وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ كَمَا قُلْنَا فَأَجَازَ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ).

أجازه معاوية ﷺ بناءً على أنَّ هذه الزيادة تكون مُقابلَ الصنعة، لكن عبادة، وأبو الدرداء ﷺ أنكرا ذلك كما تقدَّم، وقال المؤلّف:

(وَقَدْ أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ أَبُو سَعِيدٍ، وَقَالَ: لَا أَشْكُنُ فِي أَرْضٍ أَنْتَ فِيهَا، لِمَا رَوَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ).

والحديث الذي رواه أبو سعيد؛ هو: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مشلًا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلَّا مثلًا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائبًا بناجز، "".

تولىم: (الْمَسْأَلَةُ النَّالِقَةُ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ الصَّرْفِ
 أَنْ يَقَعَ نَاجِزًا).

ومعنى أنَّ يقع الصَّرفُ ناجرًا (أَنَّ): أي: حاضرًا دون تأجيل، فتشتري من إنسان دراهمَ بدراهمَ؛ ويعني طريقة خُذُ وهَات؛ كما في حديث

١) أخرجه أبو داود (٣٣٥١) وصححه الألباني في ﴿إرواء الغليل؛ (١٣٥٦).

<sup>(</sup>Y) وهي رواية مسلم التي سبقت.

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه.

 <sup>(</sup>٤) قال الجوهري: «الناجِرُ: الحاضرُ، يُقال: بعته ناجِرًا بِناجِزٍ، كقولك يدًا بيدٍ، أي تعجيلًا بتعجيل. انظر: «الصَّحاح» (٨٩٨/٣).

عمر ﷺ: «الذهب بالذهب ربًا إلَّا هاء وهاء»، فلا بد من التقابض في المجلس.

 ◄ تولى: (وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّمَانِ الَّذِي يَحُدُّ هَذَا الْمُعْنَى، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ: الصَّرْفُ يَقَعُ نَاجِرًا مَا لَمْ يَقْتَرِقِ الْمُتَصَارِفَانِ تَعَجَّلَ أَقْ تَأَخَّرَ الْقَبْضُ ('')، وَقَالَ مَالِكَ: إِنْ تَأَخَّرَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ بَطَلَ الصَّرْفُ ('').
 الصَّرْفُ ('').

مثال ذلك: لو كنت مع صاحب دُكَّان تريد أنَّ تُصارِفَه، فما دُمتَ عنده فلك الحق وإن طال الزمن عند الأثمة الثلاثة، أمَّا الإمام مالك كَلَّلْللهُ لا يرى هذا، وقال: إنْ تأخر القبض في المجلس بطل الصرف، فلا بُدَّ عنده من خذ وهات، بل إنَّ الشافعي، وأحمد يقولان: لو أنَّ المتصارفين انطلقا منّا، فذهبا إلى بيت أحدهما، أو إلى مكانٍ ما؛ فذلك جائز، كذلك ما لم يفترقا، فإذا حصل الافتراق حرم ذلك.

> قولىم: (وَإِنْ لَمْ يَفْتَرقًا، حَتَّى كُرهَ الْمُواعَدَةَ فِيهِ).

هذا تمام قول مالك؛ أي: إِنْ تَأَخَّرَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِس بَطَلَ

<sup>(</sup>١) انظر في مذهب الأحناف: فمختصر القدوري؛ (ص٩٠)، وفيه: قرإن افترقا في الصوف قبل قبض العوضين، أو أحلهما بطل القفاد.
وانظر في مذهب الشافعية: «البيان؟؛ للعمراني (١٩٥٥)، وفيه: «إلاَّ ها، وها، يحتمل معنين: «أحدهما: أن يأخذ بيد، ويعطي بالأخرى. والثاني: أن لا يفترو المتابعان من مكاليهما حتى يتقابهات. ، فإذا ثبت ما ذكرناه: فإن تخايرا قبل التقابض؛ بطل الصوف؛ لأنَّ التخاير يقوم مقام التفرق في بطلان خيار المجلس، فقام مقامه في بطلان الصرف قبل القبض؟.
وهذا هو مذهب الحنابلة أيضًا، أنظر: «الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل؟؛ للحجاوي (١٩٢١)، وفيه قال: «والقبض في المجلس شرط لصحته؛ فإن طال المجلس، أو إلى الشرًاف فتقابضا عنله جاز؛.

انظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي» (٣٧/٣)، وفيه: «(وإن طال)
 ما بين العقد والاطلاع، أو حصل افتراق، ولو بقرب (نقض) الصرف».

الصَّرْفُ وَإِنْ لَمْ يَفْتَرِقًا، ولا شكَّ أنَّ هذا ليس فيه نصُّ، لكنَّ مالكًا أخذها بجانب الحيطة، والجمهور قالوا: ما دمت في المجلس، ولم تفارق صاحبَك فالقبضُ حاصل.

#### تذييل:

هذه الشريعة مع أنّها قامت على اليُسر، ومراعاة مصالح الناس، إلَّا النّها حريصةٌ كلَّ الحرص أن يكون مأكلَ الإنسان ومُشرَبُه ومُلبَسه طبّبًا حلالاً؛ كما أرشد رسول الله في فقال: "أَيُّهَا النّاسُ، إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَتُبُلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ المُمُوضِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ المُمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَا يُتُمُلُ كُلُوا بِنَ الْطَيْتِينِ وَآعَلُوا صَلِيمًا إِنِ يَمَا تَمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿ فَيَ اللَّهُ وَقَالَ: ﴿يَالَمُ اللَّهُ وَقَالَ: ﴿يَالَمُ كُلُوا بِنَ النَّمُولُ عَلِيمٌ ﴿ فَيَا اللَّهُ مَوْلًا بِنَ عَلَيْكِ عَا رَفَقَاكُمْ ﴾، فُمَّ ذَكُرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّقَرَ أَشْعَتُ أَخْبَرَ، يَمُدُّ يُعَلِيكِ عِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبُّ، يَا رَبُّ، وَمَظْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمُظْعَمُهُ عَرَامٌ، وَمُظْبَعُهُ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبُّ، يَا رَبُّ، وَمُظْعَمُهُ عَرَامٌ، وَمُظْبَعُ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبُّ، يَا رَبُّ، وَمُظْمَعُهُ عَرَامٌ، وَمُظِبِي بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِلْلِكَ؟ ('')

لكنَّ الشريعة لا تُضيِّقُ على الناس، تُراعي ظروفهم وأحوالهم، بل تُبيح لهم المحرمات في وقت الشدائد، فإذا تعلَّق الأمر بمهجة الإنسان، وذهاب حياته، فإنَّه تبيح له أن يأكل الميتة، وأن يدفع الغُصَّة بمحرَّم، وأن ينظق بكلمة الكفر ما دام قلبه مطمئنًا بالإيمان، فهل هناك شريعة أجلَّ، أو أعظم من هذه الشريعة؟ هي شريعة خالدة؛ أنزلها الله ﷺ؛ لتكون علاجًا من الأسقام، تسير معك أيها المسلم في كل أحوالك، في ليلك ونهارك، وصحتك ومرضك، وسفرك وحضرك، تبذل لك كُلَّ خير، وتزيل عنك كُلَّ وصحتك ومرضك، فلا خير إلَّا إشكال، هي شريعة شاملة استوعبت جميع حاجات الناس، فلا خير إلَّا وأرشدت إليه، ودلَّت على الابتعاد وأرشدت إليه، ودلَّت على الابتعاد عنه، هذه هي شريعة الإسلام التي جاء بها محمد بن عبداله ﷺ، وهي

<sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم (۱۰۱۵).

لا تزال معنا غضة طرية في كتاب الله كان، وفي سنة رسول الله كان وذلك من توفيق الله كان الهذه، شريعة فيها يُسر وسماحة؛ لأنَّ الله كان وضع عن الأمَّة الأغلال، والإضر التي كانت على الأمم السابقة، كل ذلك يتطلب من المسلمين جميعًا أن يشكروا الله كان وأن يُؤدوا حقَّه، فهو سبحانه قد جعلنا خير أمة أخرجت للناس؛ تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتؤمن بالله بل جعلنا شهداء على الأمم قبلنا؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَكَنْكُمُ أُمَّةً وَسَطًا لِنَكُوفُوا شُهَداء عَلَى الدَّاسِ وَيَكُونَ الرَّمُولُ عُلَيَكُم مَهيدًا في التَّاسِ

تولىم: (وَسَبَبُ الْخِلافِ: تَرَدُّدُهُمْ فِي مَفْهُومٍ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ -: "إلَّا هَاءَ وَهَاءً").

هذا حديث عمر بن الخطاب المتفق عليه<sup>(۱)</sup>، ومعنى: «هاء وهاء» أي: خذ وهات<sup>(۲)</sup>.

◄ تولات: (وَذَلِكَ أَنَّ مَذَا يَحْتَلِفُ بِالْأَقَلِ، وَالْأَكْثَرِ. فَمَنْ رَأَى أَنَّ مَذَا لَيُحْتَلِفُ بِالْأَقَلِ، وَالْأَكْثَرِ. فَمَنْ رَأَى أَنَّ مَذَا اللَّفْظَ صَالِحٌ لِمَنْ لَمْ يَشْتَرِفْ مِنَ الْمَجْلِسِ - أَغْنِي: أَلَّهُ يُعْلَقُ عَلَيْهِ أَلَّهُ بَاعَ هَاء وَهَاء - قَالَ: يَجُوزُ التَّأْخِيرُ فِي الْمَجْلِسِ. وَمَنْ رَأَى أَنَّ اللَّمْظَ لَا يَصِيحُ إِلَّا إِذَا وَقَعَ الْفَرْدِ، قَالَ: إِنْ تَأَخَّرَ الْقَبْضُ عِنَ الْمَقْدِ، قَالَ: إِنْ تَأَخَّرَ الْقَبْضُ عَن الْمَقْدِ فِي الْمَجْلِسِ بَعَللَ الصَّرْفُ).

والجواب: أننا إذا رجعنا إلى أصول هذه الشريعة، وما فيها من التيسير والرحمة والرأفة بهذه الأمة؛ لوجدنا أنَّ رأي الجمهور أقرب لذلك.

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه.

 <sup>(</sup>٢) انظر: (شرح صحيح البخاري)؛ لابن بَطّال (٢٩٨/١) حيث قال: (معنى ها، وها، في كلام العرب: خذ وأعط، يعنى: لا يجوز بيع شي، من البر، والشعير، والتمر، بجنسه إلا يدًا يده.

◄ تولات: (لإتْفَاقِهِمْ عَلَى هَذَا الْمَمْنَى لَمْ يَجُرْ عِنْدَهُمْ فِي الصَّرْفِ
 حَوَالَةٌ، وَلا حَمَّالَةٌ، وَلا خِيَارٌ<sup>(۱)</sup>، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ أَبِي نَوْرٍ؛ أَنَّهُ أَجَازَ فِيهِ الْخِيَارَ)<sup>(۱)</sup>.

والحَوالة بالفتح: أنَّ تنقل ما في مُلكِك من مالٍ إلى ذمة غيرك(٣).

والحَمالة بالفتح: هي الغرامة، أنَّ يتحمل الإنسان غرامةً<sup>(4)</sup>، مثال ذلك: جنت إلى شخصين مختلفين فأردت أن تُصلح بينهما، وعلى أحدهما دَينٌ للآخر، فأراد أن يتحمَّل هذا الدَّين ابتغاء وجه الله ﷺ والدار الآخرة، هذا هو المراد بالحمالة.

 ◄ تولىم: (وَاخْتُلِفَ فِي الْمَذْهَبِ فِي التَّأْخِيرِ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَيْهِ الْمُقَصَارِفَانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا، فَمَرَّةً قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ مِثْلُ الَّذِي يَقَعُ بِالاِلحَتِيَادِ،

 <sup>(</sup>١) انظر: «التبصرة»؛ للخمي (٢٧٩٣/١)، وفيه: «وإذا عقد الرجلان صرفًا لم يكن لاحدهما أن يُدخل في ذلك وكالة، ولا حمالة، ولا حوالة».

<sup>(</sup>Y) انظر: «التمهيد»؛ لأبي عمر ابن عبدالبر (١٤/١٤)، قال فيه: «قال مالك لا غيار للمتبايمين إذا عقد البيع بكلام، وإن لم يفترقا، وذكر ابن خواز منداد عن مالك في معنى البائعين بالخيار ما لم يفترقا نص ما ذكرناء عن محمد بن الحسن، وأبي حيفة: كان إبراهيم التخعي برى البيع جائزاً وإن لم يفترقا، وقال سفيان الثوري وسفيان بن عييتة، وابن أبي ذئب، والليث بن سعد، وعبدالله بن المبارك: إذا قاضي البصرة، وسموار القاضي، والشافعي، وأصحابه، وعبدالله بن المبارك: إذا عقد المتبايعان بيمهما فهما جميمًا بالخيار في إتمامه وفسخه؛ ما داما في مجلسهما، ولم يفترقا بأبلانهما، والتفرق في ذلك كالتفرق في الصرف سواء. وهو قول أحمد بن حبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي ثور، وأبي عبيد، وداود بن علي، والطبري...).

 <sup>(</sup>٣) انظر: اطلبة الطلبة؛ للنسفي (ص١٤٠)، وفيه قال: اللحوالة مأخوذة من التحويل؛
 وهو النقل من مكان إلى مكان، فهو نقل الدين من ذمة إلى ذمة، فيقتضي فواغ
 الأولى عنه، وثبوته في الثانية.

 <sup>(</sup>٤) انظر: «شرح حدود ابن عرفة»؛ للرصاع (ص٣١٩)، وفيه: «الحمالة: التزامُ دَينِ لا يُسقِطُه، أو طَلَبُ مَن هو عليه لِمَنْ هو له».

وَمَرَّةُ قِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي تَفَاصِيلَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، لَيْسَ قَصْدُنَا ذِكْرَهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ)''.

معنى: «الذي يُغلب عليه المتصارفان»؛ أي: يكون مغلوبًا عليهما، خارجًا عن إرادتهما؛ كأن طرأ شيء ما.

ومِنَ الذي يَغلب على أمر الإنسان أن يأتيه أمر طارئ، فيقطع الكلام في البيع والتصارُف، هل هذا يوثر أو لا؟ هل للضرورات أحكامها؟

وهنا ترى أنَّ مذهب الجمهور أخصب، وأيسر، وأمَّا المالكية فحيارى في هذه المسألة.

◄ قولىمَ: (الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: اخْتَلَق الْعُلَمَاءُ فِيمَنِ اصْطَرَف (٢٠ دَرَاهِمَ بِنَنَانِيرَ، ثُمَّ وَجَدَ فِيهَا دِرْهَمًا زَائِهًا فَأَرَادَ رَدَّهُ؟).

مثال ذلك: لو باع المُتصارف دراهمَ بدنانير ثم وجد فيها درهمًا زائفًا؛ أي: فيه عيب، فهو رديء، يُقال: «درهم زائف؛ أي: رديء،<sup>٣١</sup>)،

(١) انظر: (ووضة المستبين في شرح كتاب التلقين)؛ لابن بزيزة (٩٧٢/٢)، وفيه:
 (واختلفوا إن كان التأخير غلبة هل يفسخ الصرف أم لا؟ فيه قولان في المذهب،
 واتفقوا على فساده إذا وقع التأخير اختيارًا».

قال أبو عبدالله المواق: «أو غلبة) ابن رشد: إذا انعقد الصرف بينهما على المناجزة فتأخر شيء ممًّا وقع عليه الصرف غلبة بنسيان، أو غلط، أو سرقة من السُّراف، أو ما أشبه ذلك ممًّا يغلبان عليه، أو أحدهما فيلما يصفي الصرف فيها، ومنع فيه التناجز، ولا ينتقض باتفاق، ومذهب ابن القاسم أنَّ ما حصل فيه التأخير ينتقض، ولو قال: أنا أتجاوز النقصان؛ لا ينتقض شيء من الصرف، اهم انظر: «التاج والإكليل لمختصر خليل، «(۱۳۲۸).

- (٢) اصْطَرَفَ: «تَصَرَّفَ في طَلَب الكَسْب». انظر: «القاموس المحيط»؛ للفيروزآبادي (ص٨٢٧).
- (٣) انظر: «المصباح المنير»؛ للفيومي (٢٦١/١)، وفيه: «زَافَتِ الدراهمُ تَزِيفُ زَيْفًا ـ بِن باب سَارٌ ـ رُوُوْتُ، ثم وُصِفَ بالمصدر، فقيل درهم رَيْفٌ، وجُوعَ على معنى الاسمية، فقيل: زُيوفٌ، مثلُ: قَلْسٍ وفُلُوس، وربما قيل: زائفٌ على الأصل، ودراهم رُيُّف، مثلُ: رَاكع ورُحُّع،

هذه الرداءة إمَّا لوجود نقص فيه، أو في صنعته؛ لأنَّ الصنعة قد لا تكون جيدة، وربما تكون الرداءةُ في غِشِّ دَخَلَه؛ كما لو دخله نُحاس، أو حديدٌ، أو رصاصٌ.

◄ تولى (فَقَالَ مَالِكٌ: يُنتَقِضُ الصَّرْفُ، وَإِنْ كَانَتْ دَنَانِيرَ كَلِيرَةً النَّقِضَ مِنْهَا وِينَار لِللَّرْهُم).

إن كان درهمًا زائفًا فإنَّه ينتقض ويقابله دينارٌ، فإن وجد أحد عشر درهمًا زائفةً، فأراد ردَّها يكون مقابل ذلك دينارين؛ دينار عن العشرة، والدينار الآخر عن الحادي عشر، وهو بداية العدِّ الثاني.

> قولىم: (فَمَا فَوْقَهُ إِلَى صَرْفِ دينَار).

درهمٌ يقابله دينار، أحد عشر درهمًا يقابله ديناران، هذا هو المراد، وهكذا كلما ارتفع الرَّيْف ارتفع الردُّ عند المالكية.

◄ قال: (فَإِنْ زَادَ دِرْهُمْ عَلَى دِينَارٍ انْتَقَضَ مِنْهَا دِينَارِ آخَرَ، وَهَكَذَا
 مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يُتْهِيَ إِلَى صَرْفِ دِينَارٍ).

وُجِدَ درهمٌ فيه عيب يُرَدُّ دينارًا، فإن زاد على الدينار درهمٌ آخر تكون الأحد عشر مكان دينارين؛ لأنَّ الأول وجد فيه درهم؛ فأعاد ما يقابله؛ لأنه باع دراهم بدنانير، وهكذا... لو زاد على العشرة.

وهذه المسألة لا دليل عليها، وإنَّما هو اجتهاد (١١).

<sup>(</sup>١) قال أبو عمر ابن عبدالبر: همذهب مالك وأصحابه؛ أنه إذا اشترى منه مائة دينار بألف درهم؛ دينار بعشرة دراهم ثم وجد درهما زانفًا فرضي به جاز، وإن رده انتقض الصرف في دينار واحد، وإن وجد أحد عشر درهما زيرفًا انتقض الصوف في دينارين، وهكذا أبدًا فيما زاد. وإن اشترى دراهم بدينار واحد فوجد فيها درهمًا واحدًا زائفًا فرده؛ انتقض الصرف في اللينارة. انظر: «الاستذكار» (٣٦٣/١).

تولام: (قَالَ: وَإِنْ رَضِيَ بِاللَّرْهَمِ الزَّائِفِ لَمْ يَبْطُلْ مِنَ الصَّرْفِ
 شَيْءٌ).

عندما يقف أحد المتصارفين على درهم مَعيب لا يخلو حاله من أحد أمرين: إمَّا أن يرضى به ولا شيء في ذلك، وتظل الصفقة كما كانت؛ أي: يظل الصرف صحيحًا، فإن لم يُرْضَ به المشتري بطل الصرف<sup>(١)</sup>.

تولىم: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَبْطُلُ الصَّرْفُ بِالدِّرْهَمِ الرَّائِف،
 وَيَجُوزُ تَبْدِيلُهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الزُّيُوثُ نِضْفَ الدَّرَاهِم، أَوْ أَكْثَرَ).

أبو حنيفة كَتَلَقُهُ لا يرى تأثيرًا على الصَّرف بذلك، إلَّا إذا كثرت الرداءة، فحينتذ يتأثر الصرف به<sup>(٢)</sup>.

◄ تولى: (فَإِنْ رَدَّهَا بَطَلَ الصَّرْثُ فِي الْمَرْدُودِ، وقَالَ النَّوْرِيُّ: إِذَا رَدًّ الزُّيُونَ كَانَ مُحَيَّرًا إِنْ شَاءَ أَلْبَلَهَا، أَوْ بَكُونَ شَرِيكًا لَهُ بِقَدْرِ ذَلِكَ فِي الذَّالَيْدِ - أَخْنِي: لِصَاحِبِ الدَّنَائِيرِ - أَ\*نَا.

 <sup>(</sup>۱) انظر: قمنح الجليل شرح مختصر خليل؟؛ لأبي عبدالله عليش (٥١١/٤)، وفيه: «وإن
صوفت من رجل دينارًا بدراهم ثم أصبتها بعد التفريق زيوفًا، أو ناقصة فرضيتها؛
جاز ذلك، وإن لم ترضها؛ انتقض الصرف».

<sup>(</sup>٧) انظر: «شرح مختصر الطحاوي»؛ للجصاص (٢١/٤)، وفيه: إذا وجد في ثمن الشرف دوهما زائقاً بعد الافتراق؛ فإنه يستبله ما يبته وبين النصف، ولا يفارقه إذا ردَّه حتى يقبض البدا، فإن كان أكثر من النصف: انتقض الصرف بمقداره إن ردَّه في قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: لا ينتقض إذا أخذ البدل في المجلس الذي رده فيه، ولو وجدها كلها زيرفًا.
وروي عن أبي حنيفة في هذه المسألة روايتان أخريان؛ إحداهما: أنَّه ينتقض الصرف في النصف، ولا ينتقض في أقل منه. والأخرى: أنَّه ينتقض في الثلث، ولا ينتقض في أقل منه. والأخرى: أنَّه ينتقض في الثلث، ولا ينتقض في أقل منه.

 <sup>(</sup>٣) انظر: «الإشراف على مذاهب العلماء؛ لابن المنذر (٥٩/١، ٢٠)، قال: «واختلفوا في المتصارفين يجد أحدهما بما قبض عببًا، قال سفيان الثوري، وإسحاق: يرد المعبب منها، ويكون شريكه في الديناره.

هذه مسألة أخرى في فقه المبادلة: إن كان العيب وُجد في المجلس قبل الافتراق فلا إشكال، لكن لو وُقف على العيب بعد ذلك بعد أن تفرقا، وتقابضا، هل يجوز الرد؟ بعضُ العلماء أجاز ذلك، واعتبر ذلك مجلسًا جديدًا، وبعضهم منع.

◄ قول من (وَقَالَ أَخْمَدُ: لَا يَبْطُلُ الصَّرْفُ بِالرَّدِ؛ قَلِيلًا كَانَ أَوْ
 كُثِيرًا)(١).

هذا الذي ذكره المؤلف عن مذهب أحمد مُجمل؛ فإنَّ في مذهبه تفصيلًا: إمَّا أن تكون الرداءة من جنس آخر دخيل على هذا الدِّرهم، وإمَّا أن تكون منه؛ فإن كانت من نوع الدرهم فالصحيح أنَّه لا أثر لذلك؛ كما لو كانت خشنة، أو كانت سوداء، وإن كانت دخيلة أثَّرت<sup>(٢)</sup>.

◄ تولت: (وَابْنُ وَهْبٍ مِنْ أَصْحَابٍ مَالِكٍ يُعِيرُ الْبُدَلَ فِي الصَّرْفِ).
 يعني أنَّ مذهب ابن وهب كمذهب أحمد في هذه المسألة<sup>(٣)</sup>.

- (١) لأحمد في المسألة روايتان. انظر: «الإرشاد إلى سبيل الرشاد»؛ لأبي علي الهاشمي البغدادي (صـ ١٩٨٨)، قال فيه: «منى وجد المتصارفان، أو أحدهما بعد التفرق في أحد التقدين زبوقاً فعلى روايتين؛ إحداهما: يبطل الصرف كله، والرواية الأخرى: له البدا، والصرف صحيح».
- (٧) انظر: «الإقتاع في فقه الإمام أحمد بن حنبل»؛ للحجاري (١٢١/١)، وفيه: «وإن تصارفًا على عينين من جنسين ولو بوزن متقدم، أو إخبار صاحبه وظهر غصب، أو عبب في جميعه ولو يسيرًا من غير جنسه: كتحاس في اللداهم، والمس في اللغب؛ بعلل المقد، وإن ظهر في بعضه؛ بعلل المقد فيه فقط، فإن كان العيب من جنسه؛ كالسواد في الفضة، الخشونة وكونها تنفطر عند الضرب، أو أنَّ سكتها مخالفة لسكة السلطان؛ فالمقد صحيح، وله الخيار، فإن رده بطل، وإن أمسكه فله أرشه في المجلس، المجلس،
- (٣) انظر: «المنتقى شرح الموطا؛ لأبي الوليد الباجي (٢٧٤/٤)، وفيه قال: «وأمّا النقص من جهة الصفة؛ كالعيب يجده في أحد عوضي الصرف، فإنَّه لا خلاف على المذهب نعلمه أنَّ من وجد ذلك ورضي به فإنَّ عقده لا يفسد به، فإن أراد رده، فهل له ذلك أم لا؟ المشهور من المذهب أنَّ البدل فيه غيرُ جائز، والصرفُ فيه =

\_{ شرح بداية المجتهد }\_

تولىم: (وَهُوَ مَبْنِيُّ عَلَى أَنَّ الْغَلَبَةَ عَلَى النَّظِرَةِ فِي الصَّرْفِ لَيْسَ
 لَهَا نَأْيَرٌ، وَلَا سِيَّمَا فِي الْبُعْض، وَهُوَ أَحْسَنُ.

كلمة النَّظرة يشار فيها إلى شيء بمعنى الانتظار؛ كما قال تعالى: 
﴿ وَلَ كُاتَ ذُو عُسْرَمْ فَنَظِرةً إِلَى مَيْسَرَقُ ﴾، والمؤلف يعني بالنظرة؛ 
التأخير (١٠).

تال: (وَعَنِ الشَّافِعِيِّ فِي بُطْلَانِ الصَّرْفِ بِالزُّيُوفِ قَوْلَانِ)(٢).

ثم تال: (فَيَتَحَصَّلُ لِفُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَرْبَمَةُ أَفْوَالِ:
 قَوْلٌ بِإِلْهَالِ الصَّرْفِ مُطْلَقًا عِنْدَ الرَّدُ)؛ وهو مذهب مالك، (وقَوْلٌ بِإِنْبَاتِ

منتقض،، وقال ابن وهب من أصحابنا: ﴿إِنَّ البدلُ فيه جائز،، حكاه عنه ابن حبيب
 وغيره، وبه قال ابن شهاب، والليث بن سعد.

<sup>(</sup>١) قال أبو الوليد الباجي: ورجه ما ذهب إليه مالك يحتمل أن يكول مبنيًا على أنَّ الصّرف ينتقض من أصله بالبدل وهو وقت العقد فيه، فيطل في المعبب لتأخر دفع الموض فيه من حين العقد إلى وقت الرد بالعب، ويحتمل قول ابن وهب أن يكون مبنيًا على أنَّ الردَّ بالعبب نقضٌ للعقد حين الرد بالعب، دون ما تقدمه فلا يكون في ذلك تأخير للبدل عن وقت عري عن قبض، انظر: «المنتقى شرح الموطا» (٢٧٤/٤)

<sup>(</sup>٢) لعله يقصد بالقولين التفريق بين ما إذا كان الغش من جنسه، أو من غير جنسه، فإذا كان العيب من غير جنسه بطل، وإذا كان من جنسه لم يبطل، وهذا تجده في تحرير أبي بكر ابن المنذر في: «الإشراف على مذاهب العلماء» (١٠/٦). وعليه يكون قوله موافقًا لقول أحمد.

قال العمراني: «وإن كان فيهما غش، أو في أحدهما، نظرت: فإن كان الغش فيهما غير مستهلك، وهي الدراهم التي غشها له قيمة، كالتي تعش بالصغر والنحاس، فإنّه لا يجوز بع بعضها بيمض بلا خلاف على المذهب؛ انظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي؛ ((/٧٧).

وقال الشرواني في «حاشيته على تحفة المحتاج» (٢٩٠/٤): «ولو باع فضة مغشوشة بمثلها أو خالصة؛ إن كان النش قدرًا يظهر في الوزن امتنع، وإلَّا سجاز، كذا بخط شيخنا بهامش المُحلي اهـ فلم يُفصَّل في القليل بين ما له قيمة، وبين غيره اهـ. وأقول: ويمكن الجمع بأنَّ علم التأثير في الوزن، وعلم التفاوت في القيمة متلازمان،

الصَّرْفِ، وَوُجُوبِ الْبَدَلِ)؛ وهو مذهب أحمد، وابن وهب، (وَقَوْلُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْمُرْشِرِ)؛ وهو مذهب أبي حنيفة، (وَقَوْلٌ بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ بَدَلِ الزَّائِفِ، أَوْ يَكُونُ شَرِيكًا لَهُ)؛ وهو مذهب الثوريّ.

والمؤلف ـ كما ترى ـ لم يُرتِّب الأقوال كالترتيب الأول، ولأنَّ الشافعيِّ رأيه مختلف أدرج المؤلِّفُ قولَه ضِمن تلكم الأقوال الأربعة''.

◄ تال: (وَسَبَبُ الْخِلَافِ فِي هَذَا كُلُّو: هَلِ الْفَلَيْةُ عَلَى التَّأْخِيرِ فِي الصَّرْفِ مُؤَنِّرَةً فِي مُؤَنِّرَةً وَهِنَ مُؤَنِّرَةً وَإِنْ كَانَتْ مُؤَنِّرَةً فِي مُؤَنِّرَةً فِي الصَّرْفِ مُؤَنِّرةً فِي الْكَثِيرِ؟ وَأَمَّا وُجُودُ النُّفْصَانِ، فَإِنَّ الْمُذْمَبُ الْمُطَرِّبَ فِيهِ، فَمَرَّةً قَالَ فِيهِ: إِنَّهُ إِنْ رَضِيَ بِالنُفْصَانِ جَازَ الصَّرْفُ، وَإِنْ طَلَبَ الْبَدَلَ التَّمْرَفُ وَإِنَّ مَلْبَ الْبَدَلَ التَّمْضُ الصَّرْفُ وَإِنْ رَضِيَ النَّقْصَ الصَّرْفُ وَإِنْ رَضِي وَمَرَّةً قَالَ: يَبْطُلُ الصَّرْفُ وَإِنْ رَضِي بِهِ، وَهُو ضَعِيفٌ) (١٠).

وأمَّا إن أراد أن يرجع بالنقصان فيأخذه، فلا يجوز إلَّا على مذهب من أجاز البدل في الصرف، ورأى أنَّ الغلبة على التأخير فيه بالنسيان، والغلط، والسرقة، والتليس، وما أشبه ذلك، لا يبطل الصرف، ولا يفسده...».

سبق تحرير هذه الأقوال.

<sup>(</sup>٧) انظر: «المقدمات السههدات»؛ لأبي الوليد ابن رشد (١٦/٣)، قال فيه: «واختلف ها ينتقض فيما حصل فيه التأخير إن تجاوز النقصان، مثل أن يصرف منه دينارًا بدراهم، فيجد من الدراهم، فيجد من الدراهم، فيجد من الدراهم، فيجد من الدراهم، فيولين: (أحدهما) قول ابن القاسم: إلَّا ذلك لا يجوز، وينتقض من الصرف صرف دينارين، كا أبدًا على مذا المثال والترتيب، (والثاني) قول دينار، فينتقض صرف دينارين، كذا أبدًا على هذا المثال والترتيب، (والثاني) قول شهب: إنَّ الصرف يجوز، ولا ينتقض منه شيء إن تجاوز النقصان اليسيرة كالمائق والدائقين، وقاله أصبغ في الدرهم من الألف درهم، وذلك لأنَّ الموازين قد تختلف في مثل هذا المقدار، وما تختلف عليه الموازين لا اختلاف عندي في جواز تجاوزه، وليس ما روي عن ابن القاسم في هذا اختلافًا من قوله، وإنَّما المعنى في خواز ذلك أنَّ الموازين لا اختلاف عندي في جواز ذلك أنَّ الموازين لا اختلف عليه فأجاز التجاوز عنه. ذلك: أنَّ المائقين مورة رأى أنَّ الموازين تختلف عليه، فأجاز التجاوز عنه. وفرأى أن الموازين لا تختلف عليه، فأجاز التجاوز عنه.

◄ تولىم: (وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا إِذَا قَبَضَ بَعْضَ الصَّرْفِ وَتَأَخَّرَ بَعْضُهُ ـ أَغْنِى: الصَّرْفُ الْمُنْمَقِدَ عَلَى التَّنَامُجْز ـ).

مثال ذلك: تصارفا؛ فقال له: أبيعك هذا الدينار بعشرة دراهم، فقبض خمسةً من الدراهم ولم يقبض الباقي، إذا قبض شيئًا وتأخر شيءٌ، أو هذا قبض وهذا لم يقبض، فما الحكم؟

ightarrow au تولى : (نَقِيلَ: يَبْطُلُ الصَّرْفُ كُلُّهُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِحِيُ ('') وَقِيلَ: يَبْطُلُ مِنْهُ الْمُتَأَخِّرُ فَقَطْ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٌ، وَأَبُو يُوسُفَ ('') وَالْقُولَانِ فِي الْمُذَهَبِ ('').

<sup>(</sup>۱) المسألة عند الشافعية على قولين. انظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعية؛ للمعرائي (۱۷/۲)، حيث قال: «وإن تبض كل واحد منهما بعض ما صارف به، ثم تفرقا، بطل الصرف في قدر ما لم يتقابضا فيه، وهل يبطل الصرف في قدر ما انفق قبضهما فيه؟ فيه طريقان، بناء على من اشترى عبدين، فتلف أحدهما قبل التبض.

والمشهور عند الشافعية: أنَّه يبطل فقط فيما لم يتم فيه التقابض؛ انظر: ﴿الإقناعِ في حل النفاظ أبي شجاع؛ للخطيب الشريبني (۲۹۹۷)، قال فيه: ﴿ ولا بُنَّهُ مِن حلول رأس المال كالصرف، فلو تقرقا قبله، أو الزماء بطل العقد، أو قبل تسليم بعضه، يطل فيما لم يقبض وفيما يتابله من المسلم فيه، وصح في الباقي بقسطه،

<sup>(</sup>٧) انظر: «تبين الحقائق شرح كنز الدفائق، وحاشية الشلبي؟؛ لفخر الدين الزيلعي (١٣٨٨)، قال فهد: «(ولو باع إناء فضة، وقيض بعض ثمت، وافترقاه صح فيما تيض، والإناء مشترك بينهما) يعني إذا باعه بفضة، أو ذهب؛ لأنه صرف، وهو يبطل بالافتراق قبل القبض، فيتقدر الفساد بقدر ما لم يقبض، ولا يشيع؛ لأنه. طارئ.

 <sup>(</sup>٣) المشهور عن مالك بطلان الصرف. قال القاضي عبدالوهاب: (إذا تقايضا بعض ثمن الصرف، ثمّ تفرقا قبل قبض بقيته، بطل الصرف كله؟ ما قبض وما لم يقبض؟.
 دعون المسائل؟ (ص٢٥٤).

وقال أبو عمر ابن عبدالبر: (ويتقابضان، ثم يفترقان، ولا تبعة بينهما، فإن تأخر بعض الصرف؛ لم يصح المقبوض منه عند مالك. انظر: (الكافي في فقه أهل المدينة (/٣٥/٢).

قولان في المذهب المالكيِّ، وقولان في المذهب الحنبليِّ كذلك(١).

تولىم: (وَمَبْنَى الْخِلَافِ فِي الصَّفْقةِ الْوَاحِدَةِ يُخَالِطُهَا حَرَامٌ
 وحلالٌ؛ هَلْ تَبْطُلُ الصَّفْقةُ كُلُهَا، أَوِ الْحَرَامُ مِنْهَا فَقَطْ؟)(٢).

إذا بيعت صفقة وفيها حلال وحرام، فهل الحرام يؤثّر على الصفقة كلها فيبطلها، أو أنّه يبطل الحرامُ ويبقى الحلال قائمًا؟

◄ تولكم: (الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُرَاطَلَةَ جَائِزَةٌ
 فِي الذَّمَبِ بِالذَّمَبِ، وَفِي الْفِطَّةِ بِالْفِطَّةِ)(٣).

<sup>(</sup>١) المشهور من مذهب الحنابلة: «أنَّه يبطل في المتأخر قبضه فقط».

<sup>(</sup>٦) مسهور من مسهر بحديد. (١) يبس في السحة طعمة انظر: «أوإن تأخر) تقابض في انظر: «أسرح مشهى الإرادات»؛ للبهوتي (١/٣)، قال في صرف، أو في رأس مال سلم (في بعض) من ذلك (بطلار)؛ أي الصرف والسلم (فيه) أي المتأخر قبضه (فقط) لقوات شرطه، وصحا فيما قبض لوجود شرطه، ويقوم الاعتياض عن أحد العوضين، وسقوطه عن ذمة أحدهما مقام قبضه.

والقول الآخر عند الحنابلة: أنّه يبطل في الجميع». انظر: ﴿الإنصاف في معرفة الرَّاجِع من الخلاف؛ للمرداوي (٥/٥٤).

قوله في الصرف والسلم: «(وإن قبض البعض، ثم افترقا: بطل في الجميع، في أحد الوجهين). جزم به في الوجيز في الصرف، وصححه في التصحيح. وفي الآخر: يبطل فيما لم يقيض. وهو المذهب لأنهما مينان عند الأصحاب على تفريق الصفقة».

<sup>(</sup>٧) انظر: «المنتغى شرح الموطا»؛ لأبي الوليد الباجي (١٩٦٤/٤)، وفيه قال: «والتأخر البسير من أحد عوضي الصرف يقوم مقام تأخر جميعه في إيطال المقد، وهذا مبني على أنَّ العقد مني بطل بعضه لحق العدق الله تعالى بعظ جميعه، هذا المشهور من مذهب مالك، ورأيت لزياد بن حلالاً وحراماً؛ فإنَّه يبطل جميعه، هذا المشهور من مذهب مالك، ورأيت لزياد بن عبدالرحمٰن الأندلسي رواية عن مالك: فيمن سلم مائة دينار في مائة إردب حنطة، فقضى فيها خمسين، وأخذ خمسين؛ أنه يصح منها ما قضى ثدنه، ويبطل ما اخذ ثمنه، وهذا يقتضي أنَّه إنَّما يبطل من الصفقة ما يخص به القساد، ويصح منها ما عرى عن الفساد».

<sup>(</sup>٣) انظر: «الإقناع في مسائل الإجماع»؛ لابن القطان الفاسي (٢/٢٥/١)، حيث قال: «ولا خلاف بين العلماء في المراطلة، تراطل ابن المسيب وقرع ذهب في كفة الميزان، وفرغ صاحبه ذهبه في الكفة الأخرى، فلمًّا اعتدل لسان الميزان أخذ وأعطى».

\_ \_ شرح بداية المجتهد على المجتهد المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد المجتهد على المجتهد على

المراد بالمراطلة: بيع الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة وزنًا، شميت مراطلة: نسبة إلى الرطل، والرطل: هو آلة من آلات الموازين، وله قدر معين \_ اشتهر قديمًا عند الفقهاء \_: ما يقابل وزنه اثني عشر أوقيةً من الفضة بالبغدادية، ويساوي أربع مئة وثمانين درهمًا، والمراطلة تشتهر في المذهب المالكي(١٠)، وأمًّا خالب العلماء فيما أعلم فذكروا هذه المسألة ضمن مسائل, أبواب الصلاة(١٠).

#### تولى: (وَإِنِ اخْتَلَفَ الْعَدَدُ لِاتَّفَاقِ الْوَزْنِ).

هذا لا خلاف فيه بين العلماء؛ لأنَّ الرَّسولُ ﷺ قال: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، ثم قال في آخر الحديث: «مِثْلاً بمثلٍ»، وفي الحديث الآخر: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلَّا مثلًا بمثلٍ، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلَّا مثلًا بمثلٍ، ولا تشفوا بعضها على بعض، "".

### ◄ قول ١٦: (وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ صِفَةُ الذَّهَبَيْن وَاحِدَةٌ)<sup>(٤)</sup>.

 <sup>(</sup>١) انظر: «المغرب في ترتيب المعرب»؛ للنُطرُزي (ص١٩٠، ١٩١)، حيث قال: «(ومنه المراطلة)؛ وهو بيع اللهب باللهب موازنة، يُقال: راطل ذهبًا بلهب، أو وَرِقًا بِرِق، وهذا ممًّا لم أَجده إلَّا في الموطاً».

<sup>(</sup>Y) انظر: "شرح حدود ابن عوقة؛ للرصاع (ص٢٤٥)، وفيه: "المراطلة بيم ذهب به وزناً، أو فضة كذلك؛ (فإن قلت) كيف صحح إدخال هذا الباب تحت الكتاب من الصوف، وهو لا يصدق على المراطلة؟ (قلت هذا المبال أوروه الشيخ ابن عبدالسلام، وذكر أنه لا يرد على ابن الحاجب؛ لأنه لم يترجم على الصرف، وليراده على الشيخ ـ كثلثة - هنا أقوى في السؤال للترجمة، والترجمة عندهم كالحد للمحدود. والجواب: أنَّ هذه أمور ملحقة بالصرف، وقعت في كتب الفقهاء، وكذا الاقتضاء، والمبادلة أدخلوها في كتاب الصرف.

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٤) انظر: «الكافي في فقه أهل المدينة؛ لأبي عمر ابن عبدالبر (۲۳۸/۲)، قال: «ووجه المراطلة باللغميين، أو الورقين الاعتدال في الميزان، ولا ثراعاة في عدد أحدهما كان أكثر أو أقل، وكذلك لا مراعاة في الأفضل بين الذهبين والورقين إذا استوى لسان الميزان بينهما، ولم يكن فيهما دخل من غير جنسهما، وكذلك لو كان مع =

أي: لا بد من وصفهما، وسيأتي أنَّ المصارفة لا تخلو من أمرين: إمَّا أن تبيع عينًا فتقول: أبيعك هذا الدينار بهذه اللَّراهم، فيقول: قبلت، هذه هي المعاينة المشاهدة، وإمَّا أن لا تكون موجودة فتوصف.

◄ تولى (وَاخْتَلَقُوا فِي الْمُرَاطَلَةِ فِي مَوْضِمَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَخْتَلِفَ صِفَةُ الدَّمَبَيْنِ عَنِ الْأَعْرِ، وَالظَّانِي: أَنْ يَنْقُصَ آحَدُ الدَّمَبَيْنِ عَنِ الْآخَرِ، قَرْشِدُ الدَّمَبَيْنِ عَنِ الْآخَرِ، قَرْشِهُ إِنْ كَانَتِ الْمُرَاطَلَةُ بِلَمَبِ).
 فَيْرِيدُ الْآخَرُ أَنْ يَزِيدَ بِذَلِكَ عَرَضًا، أَوْ دَرَاهِمَ إِنْ كَانَتِ الْمُرَاطَلَةُ بِلَمَبِ).

الأول: أن يختلف جنس الذهب؛ كأن يكون أحدهما أفضل من الآخر من حيث الجودة والرداءة.

والثاني: أن ينقص أحدهما عن الآخر في الوزن، فهل للآخر أن يجبر النقص بعرض من عروض التجارة، أو بما يقابله من الدراهم؟

> قولى: (أَوْ ذَهَبًا إِنْ كَانَتِ الْمُرَاطَلَةُ بِدَرَاهِمَ).

هذه الصورة عكس السابقة: إن كانت المراطلة بدراهم فنقص أحد الوزنين؛ نقول: أجبر النقص بذهب، وإن كانت بذهب؛ نقول: أجبر النقص بدراهم.

◄ تولاه: (فَلَمْتَ مَالِكُ: أَمَّا فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ - وَهُوْ أَنْ يَخْتِلْفَ جِنْسُ الْمُواطِلِ بِهِمَا فِي الْجَوْدَةِ وَالرَّدَاءَةِ -: أَنَّهُ مَتَى رَاطَلَ بِأَحْدِهِمَا بِصِينْفِ مِنَ اللَّهَبِ الْوَاجِدِ، وَأَخْرَجَ الْأَخَر دَهَبَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَجُودُ مِنْ ذَلِكَ الشَّنْفِ الْوَاجِدِ، وَالْأَخَرُ أَرْدَأُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ عِنْدُهُ لَا يَجُورُ)(١٠).

الأفضل منهما ذهب رديء، إذا كان الرديء مثل ذهب صاحبه التي يراطل بها أو أفضل؛ لأنه لم يأخذ لجردة ذهبه شيئًا يتتفع به، هذا كله جائز لا بأس به، فإن كان مع الذهب ذهب أردى، أو أدنى من ذهب صاحبه: لم يجز؛ لأنه إنّما فعل ذلك ليدرك بفضل جودة ذهبه استبدال ذهبه الرديء، وذلك من باب القمار عند مالك.

<sup>(</sup>١) انظر: «البيان والتحصيل»؛ لأبي الوليد ابن رشد (٢٩/٧)، حيث قال: «وأمَّا إذا=

وفي مذهب أحمد: إن اختلفت الجودة، واتَّحد الوزن؛ فإن ذلك جائز؛ ولذلك ينصُّ الحنابلة على أنَّه: "يجوز بيع الذهب صحيحه ومكسره، جده ورديثه؛ بعضه بعض» (١٠).

>> تولىت: (وَإِنْ كَانَ الصَّنْفُ الْوَاحِدُ مِنَ اللَّمَبَيْنِ - أَغْنِي: الَّذِي أَخْرَجَهُ الْآخَرُ، أَوْ أَخْرَجَهُ الْجَوْرُ مِنَ اللَّمَيْنِ الْمُخْتَلِقَيْنِ اللَّنَيْنِ أَخْرَجَهُمَا الْآخَرُ، أَوْ أَوْمُهُمَا مَمًا، أَوْ مِثْلُ أَحْدِهِمَا وَأَجْوَدُ مِنَ النَّانِي، جَازَتِ الْمُرَاطَلَةُ مِنْ النَّانِي، جَازَتِ الْمُرَاطَلَةُ عِنْهُمَا مَمًا، أَوْ مِثْلُ أَحْدِهُمَا وَأَجْوَدُ مِنَ النَّابِي، جَازَتِ الْمُرَاطَلَةُ عِنْهُمَا مَمَّا مَقَا الضَّيانِ فَلَا يَجُورُ ذَلِكَ ""،

- كانت الذهب التي راطل بها الذهبين أفضل من إحداهما ودون الأخرى، فلا تجوز المراطلة بانفاق؛ لأنَّ صاحب الذهبين لم يرضَ أن يراطله بذهب التي هي أطيب من ذهب، لولا ما دخل معها من الذهب التي هي دون ذهبه.
- وقال ابن شامى: «إن كان أحد الذهبين أفضل من المنفرد، والثاني أدنى، فهذا يمنع المراطلة قولًا واحدًا، لأنَّه قد اغتفرت رداءة الردي، لجودة الجيد، فخرج عن باب المساواة، وقدر ذلك بأنَّ أحدهما زاد في مراطلة الجيد، ونقص من مراطلة الردي،٣. انظر: «الجواهر الثمينة» (٦٥١/٢).
- (١) انظر: "الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل،" للحجاري (٢٧٢/١)، قال فيه:
   "ويجزئ مغشوش عن جيد، ومكسر عن صحيح، وسود عن بيض؛ مع الفضل بينهما.
- (٧) انظر: المنتقى شرح الموطا؛ لابي الوليد الباجي (٢٧٨/٤)، حيث قال: المنتقى شرح الموطا؛ لابي اللهجين، فإن كان لم يعلم بمقدار الجيد من الردي؛ لم تجز المراطلة، ولا المبايعة كابها، وإن علم مقدار ذلك، لم يخل أن يكون أحد الذهبين من جنس الذهب المفردة مساوية لها في الجودة والثقائ، أو لا تكون إحداهما مساوية لها، فالمظاهر من المذهب جواز ذلك، سواء كانت الذهب التي معها أفضل أو أدون، وهذا لا وجه فيه لمنع الذريعة؛ لأنَّ مساواة إحدى الذهبين الذهب التي في عوضها تنفي التجمة التي تلحق من جهة التقسيط على وجه الذريعة والتهمة لفي ذلك، فيبعد أيضًا.
- (٣) انظر: «العزيز شرح الوجيز»؛ للرافعي (١٨٤/٤)، وفيه قال: «ولو راطل مائتي دينار وَسَطِ بمائة دينارِ عِنْقِ ومائة دينارِ رَديَ لَم يَخْزُ؛ لأنَّ ما في أحدِ الجانبينِ إذا وُزُغً على ما في الجانبِ الثاني باعيبارِ القيمة أفضى إلى المفاضلة، إذ لا تُعلَّم المفاضلة إلَّا بتقدير القيمة، والتَّقويمُ تَخمينٌ وجَهلٌ لا يُعيدُ معرفةٌ في الرَّا)، فعهما اشتملت=

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَجَمِيعُ الْكُوفِيِّينَ، وَالْبَصْرِيِّينَ: يَجُوزُ جَمِيعُ ذَلِكَ(١١).

تال: (وَعُمْدَةُ مَذْهَبِ مَالِكِ فِي مَنْعِدِ ذَلِكَ: الِاتِّهَامُ، وَهُوَ مُصَيِّرٌ إِلَى الْقَوْلِ بِسَدِّ الدَّوْلِ (''')، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَتَّهِمُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَاطِلُ إِنَّمَا قَصَدَ بِذَلِكَ بَيْعُ اللَّمَيْنِ مُتَّاضِلًا إِنَّمَا قَصَدَ بَيْعُ اللَّمَيْنِ مُتَّاضِلًا ("').

فمالِكُ كَلَّلْهُ يرى أَنَّهُ مُنَّهِم، فيُخشى أن يكون ذلك وسيلة إلى التفاضل؛ فقال بالمنع سدًّا للذرائع، وسدُّ الذرائع؛ إغلاق كل باب قد يُوصل سالكه إلى المحرَّم.

تولى : (فَكَأَنَّهُ أَعْظَى جُوْءًا مِنَ الْوَسَطِ بِأَكْثَرَ مِنْهُ مِنَ الْأَرْدًا، أَوْ
 بِأَقَلَ مِنْهُ مِنَ الْأَعْلَى، فَيَتَذَرَّعُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهبِ مُتَفَاضِلًا).

إذا قصد المُراطل بيع أحد العوضين ـ أعني: أحد الثمنين ـ بالآخر؛ فهذا لا يجوز.

#### > قَوْلُمَ: (مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّ إِنْسَانًا قَالَ لِآخَرَ: خُذْ مِنِّي خَمْسَةً

الصفقة على مال الربا من الجانبين، واختلف الجنس في أحد الجانبين، أو في كلا
 الجانبين، أو اختلف النوع؛ فالبيع باطل.

<sup>(</sup>١) قال محمد: قال أبو حنيفة في الرجل يراطل الرجل اللَّهب فيعطيه اللَّهب العثق الجهادة وتلك الحياد، ويُجعل معها تبرأ فيمًا غير خَدَّة وتَأَخَّد من ضاحيه فَكَا كرفية مقطقة، وتلك الكوفية مُكُروعة عِنْد النَّاس فيتايعان بللك مثلًا بعثل لا فضل بَينهما في الوَوْن؛ أنَّ ولك غير المن اللَّه عن المنافقة على أهل المدينة؛ للنبياني (٨٨٢/٥).

 <sup>(</sup>٢) الذرائع: جمع ذريعة، "وهي الوسيلة إلى الشيء، ومعناها حسم مادة وسائل الفساد دفعًا لها، إذا كان الفعل السالم من المفسدة وسيلة إلى مفسدة. انظر: "الصحاحه؟ للجوهري (١٣١١/٣). و"الفروق»؛ للقرافي (٣٣/٣).

<sup>(</sup>٣) انظر: اللموطأة (١٣٢/٤)، وفيه: (قال مالك: من راطل ذهبًا بذهب، أو رَوَقًا برَوَق، أو من برَوَق، أو من برَوَق، قدم تكان بين الذهبين فضلُ مثقال، فأعطى صاحبه قيمته من الرَوَق، أو من غربوما، فلا يأخذه، فإنَّ ذلك تبيح، وذريعة للرّبًا؛ لأنَّه إذا جاز له أن يأخذ المثقال بقيمته، حتى كأنَّه الشراء على حدته، جاز له أن يأخذ المثقال مرازًا لأنَّ يُجيز ذلك اليح بينه ربين صاحبه.

وَعِشْرِينَ مِثْقَالًا وَسَطًا بِعِشْرِينَ مِنَ الْأَعْلَى، فَقَالَ: لَا يَجُورُ هَذَا لَنَا، وَلَكِنْ أَعْطِيكَ عِشْرِينَ مِنَ الْأَعْلَى، وَعَشَرَةً أَذْنَى مِنْ ذَهَبِكَ، وَتُمُطِينِي أَنْتَ لَلائِينَ مِنَ الْوَسَطِ، فَتَكُونُ الْمُشَرَةُ الْأَذْنَى يُقَابِلُهَا خَمْسَةٌ مِنْ ذَهَبِكَ، ويُقَابِلُ الْعِشْرِينَ مِنْ ذَهَبِ الْوَسَطِ الْعِشْرِينَ مِنْ ذَهَبِكَ،

فالجهالة واردة في مثل هذا المثال.

◄ تولى : (وَعُمْدَةُ الشَّافِعِيِّ: اعْنِبَارُ التَّفَاصُلِ الْمَوْجُودِ فِي الْقِيمَةِ.
 وَعُمْدَةُ أَبِي حَنِيفَةَ: اعْتِبَارُ وُجُودِ الْوَزْنِ مِنَ الدَّمَبَيْنِ، وَرَدُ الْقُولِ بِسَدِّ الدَّمَبِيْنِ، وَرَدُ الْقُولِ بِسَدِّ اللَّرَائِعِ).

لأنَّ الحنفية يأخذون بعلة الوزن، و قد رجَّحنا سابقًا أنَّ العلةَ هي الثمنية، فأبو حنيفة كظَّلْلَهُ يرى أنَّ المعتبر هو الوزن؛ فإذا تساويا في الوزن ارتفع بعد ذلك الإشكال<sup>(۱)</sup>.

◄ قول ١٦: (وَكَمَثَلِ الحُتِلَافِهِمْ فِي الْمُصَارَفَةِ الَّتِي تَكُونُ بالعدد ـ
 أغني: إذا الحُتَلَفَ جُوْدَةُ اللَّهَيْنِ أَوِ الْأَذْهَابِ .).

مثال ذلك: ذهبٌ من نوع واحد، لهذا عدد وللآخر عدد مختلف، هل هذا يجوز؟

لا شكَّ أنَّ الذي يرفع الجهالة إنَّما هو الوزن، لا العدد؛ كما في قصة القِلَادة، فإنَّ الرسول ﷺ قال لمشتريها: «لا، حتى تميزها»؛ أي: تفصلها، فلمَّا ميَّزها جاز له أن يبيع ما فيها من الذهب مقابل غيره،

<sup>(</sup>١) انظر: فبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع؟؛ للكاساني (١٨٨/ ١٨٨١)، وفيه قال: وكذلك الذهب، والفضة لا يجوز بيع كل بجنسه متفاضلاً في الوزن سواء اتفقاً في النوع والصفة؛ بأن كانا مضروبين دراهم، أو دنانير، أو مصوغين، أو تبرين جيدين، أو ردينين، أو اختلفا للحديث المشهور فعثلاً بمثل، والقضل ربا، وإمّا متساويًا في الوزن متفاضلاً في النوع، والصفة كالمتصوغ بالبر، والجيد بالرديء فيجوز عندنا».

والقصد من ذلك هو رفع الجهالة<sup>(١)</sup>.

ثم شرع المؤلف كَلَلْم في الموضع الثاني الذي هو: (أن ينقص أحد الذهبين عن الآخر، فيريد الآخر أن يزيد بذلك عرضًا، أو دراهم إن كانت المراطلة بذهب، أو ذهبًا إن كانت المراطلة بدراهم)، فقال:

◄ تولى: (وَأَمَّا اخْتِلَاتُهُمْ إِذَا نَقَضِتِ الْمُرَاطَلَةُ، فَأَرَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَرِيدٌ شَبْئًا آخَرَ مِمَّا فِيهِ الرِّبَا أَو ممَّا لا رِبَا فيه، فقريبٌ من هذا الاحتلافِ مثل أن يُراطِلَ صَاحِبُهُ ذَمَبٌ بِلَهَبٍ، فَيَنْقُصُ أَحَدُ اللَّمَبَيْنِ عَنِ الْاحتلافِ مثل اللَّهُ اللَّمَبَيْنِ عَنِ الْحَدِ، فَيُرِيدُ اللَّهَ اللَّمَبَيْنِ مَنْ الْخَوْمِي عَوْضَ النَّاقِصِ دَرَاهِمَ، أَوْ عَرْضًا).

يعني: يريد أن يَجبُر الناقص بشيءٍ آخر؛ إمَّا بدراهم، أو بعرض، أمَّا لو أكمله بذهب لزال الإشكال وارتفع.

> قولى: (فَقَالَ مَالِكٌ (٢)، وَالشَّافِعِيُّ (٣)، وَاللَّيْثُ: إِنَّ ذَلِكَ

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه.

 <sup>(</sup>٣) انظر: «الكاني في فقه أهل المدينة» (٢٣٨/٣)، قال فيه: «وإذا تراطلا باللهبين، أو الفضين فنقصت إحداهما؟ لم يجز أن يكون مع اللهب منهما فضة، ولا مع الفضة ذهب؛ لأنه ذهب وفضة بذهب، ووجه المراطلة باللهبين أو الورقين: الاعتدال في الميزان».

وقال القاضي عبدالوهاب: «كل جنس فيه الربا إذا بيم بمثله فلا يجوز أن يكون مع أحد الجنسين شيء غيره، ولا معهما، وسواء كان ذلك الغير ممًّا فيه الربا، أو ممًّا لا ربا فيه، انظر: «الإشراف على نكت مسائل الخلاف، (٣٨/٢).

 <sup>(</sup>٣) انظر: «منهاج الطالبين»؛ للنووي (ص٩٦)، وفيه: «وإذا جمعت الصفقة ربويًا من الجانبين واختلف الجنس منهما؛ كمد عجوة ودرهم بمد ودرهم، وكمد ودرهم بمدين، أو درهمين، أو النوع كصحاح ومكسرة بهما أو بأحدهما؛ فباطلة».

قال أبن حجر الهيتمي: فقوله: (واعتلف الجنس) أي جنس المبيع، سواء أكان المضموم للربوي المتحد الجنس من الجانبين ربريًّا أم غير ربوي، وقدر بعض الشراح الجنس هنا بالربوي، فأوهم الصحة في بيع درهم وثوب بمثلهما؛ لأنَّ جنس=

\_\_ 🖁 شرح بداية المجتهد 🌓

## المجتهد على المجتهد ال

# لَا يَجُوزُ<sup>(١١</sup>). وَالْمُرَاطَلَةُ فَاسِدَةُ؛ وَأَجَازَ ذَلِكَ كُلَّهُ أَبُو حَنِيفَةَ<sup>(١٧</sup>). وَالْكُونِيُّونَ <sup>(١٣</sup>). وَالْكُونِيُّونَ <sup>(٣٧</sup>). وَالْكُونِيُّونَ <sup>(٣٧</sup>). وَالْكُونِيُّونَ (٣٠).

الربوي لم يختلف، وليس كذلك بل هو من القاعدة لأنَّ جنس المبيع اختلف، وإن لم يختلف الجنس الربوي (منهما) جميعهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين اشتمل عليهما الآخر؛ (كمد عجوة ودرهم)، وكثوب ودرهم بثوب ودرهم، أو مجموعهما بأن لم يشتمل الآخر إلَّا على أحدهما كثوب مطرز بذهب، أو تلادة فيها خرز وذهب بيح أو بيمت بذهب، فإن كان الثمن فضة اشترط تسليم الذهب وما يقابله من الثمن في المجلس، انظر: "تحفة المحتاج في شرح المنهاج» (۲۸۷/۶)

وكذا هو مذهب الحنابلة. انظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٧٠/٣)، وفيه: «و(لا) يصح بيع (ربوي بجنسه ومعهما)؛ أي الموضين (أو) مع (أحدهما من غير جنسهما؛ كمد عجوة ودرهم بمثلهما)؛ أي بمد عجوة ودرهم، ولو أنَّ المدين بدرهمين)، وكبيع محلى بذهب بذهب، أو محلى بفضة بفضة، وتسمى مسألة مد عجوة ودرهم؛ لأنها مثلت بذلك،

- (١) انظر: «الاستذكار»؛ لابن عبدالبر (٣٦٦/١)، وفيه قال: «فإن كانت المراطلة ذهبًا بذهب فزادت إحداهما فأحد صاحب الزيادة فيها ورفًا» أو كانت المراطلة ورفًا برق فإحد صاحب الزيادة فيها ذهبًا فهو موضع اختلف فيه الفقها»؛ فبلمب مالك وأصحابه: أنَّه لا يجوز ذهب بفضة وذهب، ولا ذهب وفضة بفضة على حالي، ولا يجوز عندهم أن يشتري ما زاد في المراطلة من أحد اللهبين بفضة، ولا من أحد اللفيتين بلهب، ولا بغير ذلك، ولا يصح عندهم مع الصرف بيع، وهو قول الشاقعي، والليث بن سعده.
- (٧) انظر: "المبسوطاء للسرخسي (١٨٩/١٧)، وفيه: قال: (ولا بأس بكر حنطة، وكر شعر بثلاثة أكرار حنطة وكر شعر بدًا بيد)؛ فتكون حنطة هذا بشعير هذا، وشعير هذا بحثيثة هذا بشعير هذا، وأشافعي هذا بحثيثة هذا بعندا عندنا استحسائاً، والقياس أن لا يجوز، وهو قول زفر، والشافعي رحمهما ألله، وكذلك لو باع مد حجوة وزيب بمدي عجوة وزبيب، أو باع دينازًا ودهم بدهمين ودينارين، فأنًا إذا باع دهماً جيدان ودهما زيفًا بدهمين جيدين يجوز عند أصحابناً ـ رحمهم ألله .، وعند الشافعي لا يجوز.
- (٣) انظر: «الإشراف على مذاهب العلماء؛ لابن المنذر (٥٧/١، ٥٨)، وفيه قال: واختلفوا في بيع الذهب بالذهب مع أحد الذهبين بشيء غير الذهب؛ فكره ذلك ونهى عنه شريع، وابن سيرين، والنخعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، ورخص فيه حماد بن أبي سليمان، والتعمان».

الْفَصْلِ مُقَابِلَ للْمَرَضِ، وَعُمْدَةُ مَالِكِ: النُّهْمَةُ فِي أَنْ يَقْصِدَ بِذَلِكَ بَيْعَ النَّهْمَةُ فِي أَنْ يَقْصِدَ بِلَاكِ بَيْعَ اللَّمَافِيقِ: عَدَمُ الْمُمَاثَلَةِ بِالْكَيْلِ، أَوِ اللَّمَاوِيقِ: عَدَمُ الْمُمَاثَلَةُ الْكَيْلِ، أَوِ الْوَدْنِ، أَوِ الْمُمَارَقَةُ الْوَدْنِ، أَوِ الْمُمَارَقَةُ بِالْمُصَارَقَةُ بِالْمُصَارَقَةُ بِالْمُصَارَقَةُ بِالْمُصَارَقَةُ مِالْمُصَارَقَةُ اللَّهُ اللَّ

#### 🛞 فائدة:

انظر كيف يتشدد العلماء، وكيف يأخذون بالأحوط؛ للنّجاة من الوعيد الشديد لآكل الرّبًا، أو المعين عليه، كل ذلك حذر الله ﷺ منه، وحمَّر منه رسول الله ﷺ فكل باب يوجد فيه ولو منفذًا يسيرًا، تجد العلماء يسعون إلى إغلاقه؛ حتى لا يكون ذلك وسيلة إلى الربا، ومن هنا شدّد بعضهم في مسائل منه؛ لأنّه يرى أنَّ ذلك رُبما يكون ذريعة توصل إلى وقوع الربا، وإذا وقع الإنسان في الربا وقع في الحرام، وهذا ممَّا نهى الله ﷺ ورسوله ﷺ عنه.

> قولى: (الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ).

هذه المسألة تحتاج إلى انتباه؛ لتفرِّق بينها وبين التي بعدها.

◄ تولىم: (وَاخْتَلْفُوا فِي الرَّجُلَيْنِ يَكُونُ لِأَحْدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ
 دَنَانِيرُ، وَلِلْآخَرِ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ).

مثال ذلك: اثنان كل واحد منهما مَدين للآخر؛ زيدٌ يطالب بكرًا بدنانير، وبكرٌ يطالب زيدًا بدراهم، والسؤال:

(هَلْ يَجُورُ أَنْ يَتَصَارَفَاهَا وَهِيَ فِي الذُّمَّةِ؟).

ومدار المسألة هنا أنَّ بعضَهم يجيزه، وبعضُهم يمنعه؛ لذلك قال:

(فَقَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا كَانَا قَدْ حَلًّا مَعًا(١).

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ فِي الْحَالِ وَفِي غَبْرِ الْحَالِ<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَاللَّبْتُ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ حَلَّا، أَوْ لَمْ يَحِلَّ<sup>(٤)</sup>).

إذًا: فهناك من منع مطلقًا، وهناك من أجاز مطلقًا، وهناك من أجاز بقَيْدٍ؛ ١ ـ فالشافعي، والليث، وأحمد<sup>(٥)</sup> ـ ولم يذكره المؤلف ـ: منعوا مطلقًا.

<sup>(</sup>١) انظر: «الشرح الكبير»؛ للشيخ الدوير (٣١١، ٣١١»، وفيه: «(و) جاز (عن ذهب بورق وعكسه) (إن حلا)؛ أي المصالح عنه وبه بأن لا يشترط تأخيره (وعجل) فإن اشترط تأخيره؛ فسد ولو عجل، وكذا إذا أخر ولم يشترط التأخير لما فيه من الصرف المؤخر».

مسوح المورس. وقال البراذي في: "التهذيب في اختصار المدونة" (٦٧٨/٣). "وإن استقرضك دنائير فأمرت من لك عليه دنائير يدفعها إليه، وله هو على المستقرض دراهم، فأراد مقاصاته بها، جاز ذلك إن خلاً؟.

<sup>(</sup>٣) انظر: «حاشية الشلبي على تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق؛ (٤/١٤٠١)، حيث قال: «لو تصارف دراهم دين بدنائير دين صحَّ لفوات معنى الخطر في دين بسقط، پمخلاف ما إذا تم يكن لكل واحد منهما على الآخر دين، حتى تصارفا دراهم دين بدنائير دين لم يصحَّ انتهى.

 <sup>(</sup>٣) قال الشافعي في: والأم، (٣٣/٣)، قال: ومن كانت عليه دراهم لرجل وللرجل عليه دنانير فحلت أو لم تَحل فَتَقَارَحاهَا صوفًا، فلا يجوز؛ لأنَّ ذلك دينٌ بدين،.

وانظر: "فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب؛ لزكريا الأنصاري ((١٩٠٨))، وفيه:

٥-.. وخرج بغير دين فيما ذكر الدين أي النابت قبل؛ كأن استبدل عن دينه ديئًا
آخرًا، أو كان لهما دينان على ثالثٍ؛ فياع أحدهما الآخر دينه بدينه، فلا يصح سوا،
أحد الجنس أم لا، للنّهي عن بع الكالئ بالكالئ؛

<sup>(</sup>٤) انظر: «تكملة المجموع»؛ للسبكي» (١٠٧/١٠) حيث قال: «قال الشافعي شي في كتاب الصرف من - الأم - ومن كالت عليه دواهم لرجل وللرجل عليه دنانير، فحلت أو لم تحل، فتطارحاها صوفًا فلا يجوز؛ لأنَّ ذلك دين بلين...، فعلهم الشافعي كَلَلْشُؤ، وجميع أصحابه: أنه لا يجوز، وبه قال جماعة منهم: الليث بن صحد، وأحدد.

 <sup>(</sup>٥) انظر: «شرح منتهى الإرادات»؛ للبهوتى (٧٢/٢)، حيث قال: «(ولا) يصح (تصارف=

٢ \_ وأبو حنيفة: أجاز مطلقًا.

٣ \_ ومالك: فرَّق بين الحالِّ وغيره.

مثال ذلك: رجل يطالب آخر بدنانير، والثاني نفسه يطالبه بدراهم، وقد اجتمعا في مكانٍ، فهل يجوز أن يتصارفا؛ هذا يعطي دراهم، وهذا دنانير، أو لا يجوز؟

أما مالك يَخْلُفُهُ فأجاز ذلك إذا كانا قد حَلَّا معًا؛ لأنَّه يرى أنَّ الذمة الحاضرة كالعين الحاضرة.

ومعنى قولنا: «الله الحاضرة كالعين الحاضرة»: وجود عين مشاهدة بين المتبايعين؛ كشخص يقول لآخر: أبيعك هذا الدينار بعشرة دراهم، فيقول: قبلت، هذه عين نسميها حاضرة؛ لأنها مشاهدة، وقد لا تكون مشاهدة فتُوصف، فالإمام مالك يُنزّل الذمة الحاضرة منزلة العين الحاضرة.

ومعني «الذمة الحاضرة»: أنَّ المدينين قد اجتمعا معًا، فالذَّمة حاضرة؛ لأنَّ كُلَّ واحد من المدينين حاضر مع صاحبه، فيُنزلا منزلة العين الحاضرة.

وأمًّا الذين منعوا: فقد استدلوا بقوله ﷺ في حديث أبي سعيد: «ولا تبيعوا منها غائبًا بناجز» (١٠)؛ أي: غائبًا بحاضر.

وقد بيَّن المؤلِّف كَغُلِّلْلهُ وجه استدلالهم من الحديث، فقال:

(وَحُجَّةُ مَنْ لَمْ يُجِزْهُ: أَنَّهُ غَائِبٌ بِغَائِبٍ، وَإِذَا لَمْ يَجُزْ غَائِبٌ بِنَاجِزٍ كَانَ أَحْرَى أَنْ لَا يَجُوزَ غَائِبٌ بِغَائِبٍ).

وقد أجاب على ذلك الإمام مالك: بأنَّه لا غيبة هنا؛ لأنَّ كل واحد من المدينين حاضر مع صاحبه ـ الأول له دنانير على الثاني، والثاني له

المدينين بجنسين في ذهتيهما) بأن كان لزيد على عمرو ذهب، ولعمرو على زيد فضة، وتصارفًا؛ لأنه بيع دين بدين؟.

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه.

دراهم على الأول ـ فيتبادلان في ذلك، فيوفي الأول للثاني حقَّه بالدراهم، ويوفي الثاني للأول حقَّه بالدنانير؛ تنزيلًا للذمة الحاضرة منزلة العين الحاضدة.

تولىم: (وَأَمَّا مَالِكٌ: فَأَقَامَ حُلُولَ الْأَجَلَيْنِ فِي ذَلِكَ مَقَامَ النَّاجِزِ بالنَّاجِزِ.
 (۱).

هذا هو معنى قولنا السابق: "جعل مالكٌ الذَّمةَ الحاضرةَ كالعين الحاضرة كالعين الحاضرة»، غير أنَّ المؤلف تَظَيَّفُهُ أوردها بعبارة أخرى، ومعنى "حلول الأجلين»: من قولهم: "حلَّ الدَّينُ حُلُولًا»؛ إذا جاء وقتُ أداله (") ومعنى «النَّاجِز بالنَّاجِز»: الحاضر بالحاضر (")؛ فمالكُ تَظَيَّفُهُ أقام وقتَ أداء الدَّين مقام الحاضر بالحاضر، وبمعنى أكثرَ وضوحًا: لما انتهى الأجلُ وأصبح كلَّ منهما يُوفِي صاحبه؛ نزل ذلك منزلة العين الحاضرة.

> قولىم: (وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَا حَالَّيْنِ مَمًا؛ لِقَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ بَيْعِ اللَّيْنِ بِاللَّبْنِ<sup>(١)</sup>.

- (١) انظر: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»؛ لأبي عمر ابن عبدالبر (٢٩٠/٦)، وفيه قال: « . . . وقال الشافعي، والليث بن سعد: لا يجوز؛ لأنه دين بدين، واستلوا بقول عمر: «لا تبيعوا منها غائبًا بناجزً»، قالوا: فالغائب بالغائب أحرى أن لا يجوز، ومن حجة مالك عليهما أنَّ الدين في اللمة كالمقبوض».
- (٢) انظر: «طلبة الطلبة؛؛ للنسفي (ص٦٥)، وفيه: «يقال: حل الدين يحل بالكسر، إذا مضى أجله، وهذا محل الدين أي وقت حلوله؛.
- (٣) انظر: "طلبة الطلبة؛ للنسفي (ص٥٥)، حيث قال: "التنجيز تفعيل، من قولهم: ناجز بناجز، أي نقد بنقد خلاف الكالئ بالكالئ؛ أي النَّسيتة بالنسيتة، وأصله التعجيل، يقال: نجز الوعد من حدِّ: دَخَل، وأَلْجَرَه الواعدُ ونَجَرَ العالُ؛ أي صار نقدًا؛.
- (٤) قال ابن عبدالبر: «واختلفوا من معنى هذا الحديث أيضًا في أخذ الدراهم عن الدنانير؛ فقال مالك وأصحابه فيمن له على رجل دراهم حالة فإله يأخذ دنانير بها، وإن كانت موجلة لم يجز أن يبهعا بدنانير، وليأخذ في ذلك عَرْضًا إن شاء، ورأسًا جاز هذا في الحال ومنعها في المؤجل فرارًا من الدين بالدين، انظر: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانية ((١٩١٨).

فقد انهى النبي ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ الله يعني: الدَّين الدَّين (٢). اللَّين (٢).

◄ تولكم: (وَبِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ قَالَ ابْنُ وَهْبٍ، وَابْنُ كِتَانَةَ مِنْ أَصْحَابِ
 مَالِكِ)<sup>(٣)</sup>.

أيَّد بعضُ المالكية؛ كابن وهب، وابن كِنانَةَ مذهبَ الجمهور ــ الشافعية والحنابلة ـ؛ لأنه أقرب إلى اللايل، وإن كان لم يرد في المسألة نصَّ، لكنَّ النص يؤيد مذهبهم، وقد أقاموا مذهبهم كذلك على قاعدة سد الذرائع.

وأمًّا ما علَّل به المالكية مذهبهم، فهو تعليل ضعيفٌ في مواجهة حديث: «لا تبيعوا منها غائبًا بناجز»، فما بالكم أيُّها المالكية لو كان غائبًا بغائب؟!

## ﴾ قولكم: (وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا اخْتِلَانُهُمْ فِي جَوَازِ الصَّرْفِ عَلَى مَا

(١) سبق تخريجه.

وأجاز ذلك كله أبو حنيفة وأصحابه، كلَّ الأجل أم لا، وراعوا في ذلك براءة الذمم. وأجاز ذلك الشافعي، والليث في اقتضاء أحدهما من الأنحر، ومنعاه في الذهبين، وقاله ابن وهب، وابن كنانة وأصحابناه.

<sup>(</sup>Y) الكالئ بالكالئ: «أي الدين بالدين، وبيع الشيء المؤخر بالثمن المؤخر. وتفسيره أن يكون لرجل على آخو دين من بيع أو غيره، فؤذا جاء لاتضائه لم يجده عنده، فيقول له: يع مني به شيئًا إلى أجل أدفعه إليك، وما جانس هذا، ويزيده في المبيع لذلك التأخير، لذخلة السلف بالثغيء. انظر: «مشارق الأنوار على صحاح الآثار»؛ للقاضي عياض (٢٠٤٠/١).

<sup>(</sup>٣) انظر: "إكمال المعلم بفوائد مسلم»! للقاضي عياض (٩٦٤/)، قال: «... فعذهب مالك وأصحابه جواز اقتضاء الدراهم مثن لك عنده دنانير حلت عليه، ومصارفته بها وإن لم يحضر اللقحب، ولا بُدُّ من حضور الدراهم، وكذلك ذهب عن دين دراهم، وكذلك ذهب عن دين دراهم، وكذلك أخبار أن يتصارف رجلان لأحدهما على الآخر دراهم، ولهذا على ذلك دنانير إذا خُباً جميمًا، إذا تناجزا في جميع ذلك بالحين، وتراضيا في الحين على ما شاء من قليل وكثير.

لَيْسَ عِنْدَهُمَا، إِذَا دَفَعَهُ أَحَدُهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ قَبْلَ الِافْتِرَاقِ؛ مِثْلُ أَنْ يَسْتُفْرِضَاهُ فِي الْمَجْلِسِ تَتَقَابَضَاهُ قَبْلَ الِافْتِرَاقِ).

هذه مسألة جزئية ذكرها المؤلف ضمن مسألة أخرى، ولكنَّها مهمةٌ جدًّا، وتحتاج كذلك إلى انتباء.

المراد بها: أن يكون رجلان في مجلس واحدٍ فيقول أحدهما للآخر: يا فلان أبيعك الدينار ـ لا يقول هذا الدينار؛ لأنَّه ليس موجودًا عنده ـ أبيعك الدينار الكُويْتِيُّ مثلًا بعشرة ريالات سعودية، فقال الآخرُ: قَلتُ.

ولاحظ أنَّه وصفه؛ لأنَّه لمَّا قال: «الدينار الكويتي» فقد وصفه، ولمَّا قال: «ريالات سعودية» فقد وصفها كذلك.

أكثر العلماء أجازوا ذلك بشرط: أن يتم القبض في المجلس؛ كأن يقترض أحدهما من شخص، أو يكون مع أحدهما الدينار، والثاني يُرسل ابنه، أو عامله ليأتيه بالمبلغ، فتتم الصفقة.

وبعض العلماء منع ذلك.

والذين أجازوه يرون أنَّ هذا من باب التيسير.

وقوله: (إِذَا دَقَعَهُ أَحَدُهُمَا إِلَى صَاحِيهِ قَبْلُ الِالْقِيْرَاقِ): هذا إِذَا كان أحدهما معه والآخر ليس معه، أمَّا لو كان كل منهما ليس معه لا بُدَّ من كل واحد منهما أن يدفعه للآخر في المجلس بطريق الاقتراض، أو الطلب مثلاً.

إذًا، عندنا احتمالان:

الأول: ألَّا يكون مع أحدٍ منهما شيء، ثم يحصلان عليه في المجلس.

والثاني: أن يكون أحدهما معه وليس مع الآخر، فيقترض من شخص آخر حاضرًا معه، أو يرسله فيطلب.

## قوله: (فَأَجَازَ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ<sup>(۱)</sup>، وَأَبُو حَنِيفَةَ<sup>(۲)</sup>).

وأجازه أحمد كذلك<sup>(٣)</sup>، ومنع ذلك مالكٌ؛ لأنَّ مالكًا يرى أنَّ هذا داخل في بيع الدين بالدين، وفي بيع غائب بناجز<sup>(1)</sup>.

وأمًّا الجمهور فيقولون: إنَّ المراد بالحديث النهي عن بيع آجل ـ أي مؤجلًا ـ بعاجلٍ، والآجل هو غير المقبوض، والعاجل المقبوض، أمَّا إذا بعت عاجلًا بعاجلٍ ـ؛ أي مقبوضًا بمقبوضٍ ـ كما هي المسألة التي معنا فجائز.

 <sup>(</sup>١) قال ابن حجر الهيتمي: ((والأصح) أنّه (لا يشترط التعيين) للبدل (في العقد) أي:
 عقد الاستبدال بأن يقول: هذا لجواز الصرف عنّا في اللبعة.

قال الشرواني: (قوله: لجواز الصرف عمًّا في اللمة) كأن قال: بعت الدراهم التي في ذمتك بدينار في ذمتك، ثم يعينه ويقيضه في المجلس، انظر: "تحفّة المحتاج في شرح المنهاج، وحواشي الشرواني والعبادي، (٤/٤٠٤).

وانظر: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي»؛ للبغوي (٣٥٨/٣).

<sup>(</sup>Y) انظر: «المبسوط»؛ للسرخسي (١٤/١٤)، حيث قال: «وإذا اشترى الرجل من الرجل ألف درهم بماة دينار، وليس عند كل واحد منهما درهم ولا دينار، ثم استقرض كل واحد منهما مثل ما سمى ودفعه إلى صاحبه قبل أن يتفرقا جاز؛ لأن كل واحد منهما يلتزم المسمى في ذمته بالعقد، وذمته صالحة للالتزام فصح العقد، ثم الشرط التفايض قبل الافتراق وقد رجيده.

<sup>(</sup>٣) انظر: "شرح منتهى الإرادات؟ للبهوتي (٧٤/٢)، وفيه: "(وإن تصارفا على جنسين في اللغة) كدينار بندقي بعشرة دراهم فضة صح (إن تقايضا قبل تفرق)، ولو لم يكن الموضان معهما واقترضاهما، أو مشيا مما إلى محل آخر وتقايضا، وحديث: "لا تبيعوا غائبًا منها بناجز؟؟ معناه لا يباع عاجل بآجل، أو مقبوض بغير مقبوض، والقبض بالمجلس كالقبض حال المقادن.

<sup>(</sup>٤) انظر: «المدونة»؛ لسحنون (٦/٣)، وفيها: «أرأيت إن قلت لرجل ونحن جلوس في مجلس: بعني عشرين درهمًا بدينار، فقال: نعم قد فعلت، وقلت أنا أيضًا: قد فعلت، فتصارفتا، ثم التفت إلى إنسان إلى جانبه، فقال: أقرضني عشرين درهمًا، والتفت أنا إلى آخر إلى جانبي، فقلت: أقرضني دينارًا فقعل، ودفعت الدينار إليه ودفع إلي العشرين درهمًا؛ أيجوز هذا أم ٧٧ قال: لا خير في هذا؛.

تولىم: (وكرِّههُ ابْنُ الْقَاسِم مِنَ الطَّرْفَيْنِ، وَاسْتَخَفَّهُ مِنَ الطَّرْفِ الْوَاحِدِ، - أُغْنِي: إذَا كَانَ أَحُدُهُمَا هُوَ الْمُسْتَقْرِضَ فَقَظ \_)(١).

استخفّه؛ من الاستخفاف الذي بمعنى التسامح لا الاستسهال؛ أي: رأى أنَّه إذا كان من طرف واحد فهو متسامحٌ فيه. وقد اعتبروا هذه روايةً في مذهب مالك: إن كان من الطرفين ردُّوه، وإن كان من طرف واحدٍ فهو أخفُ.

◄ ثُمَّة قال: (وَقَالَ زُفَرُ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ طَرَفٍ وَاحِدٍ)
 ٢).

◄ قول مَن اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه على الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ ذَوَهِمُ إِلَى أَجَلٍ: هَلْ يَأْخُذُ فِيهَا إِذَا حَلَّ الأَجَلُ ذَهَبًا أَوْ إِلَا حَلّ الأَجَلُ ذَهَبًا أَوْ إِلَيْكُسِ؟).

مثال ذلك: رجل له على الآخر دراهم، ثم حَلَّ الأجَلُ، هل يجوز له أن يُوفيه بدلها ذهبًا؟ أو العكس: رجلٌ له على الآخر ذهبًا، فهل يجوز للمَذِين أن يوفّيه دراهم بدلًا منها؟

ورد في هذا نصٌ؛ هو حديث عبدالله بن عمر را الله قال: كنْتُ

<sup>(</sup>۱) انظر: «التاج والإكليل لمختصر خليل»؛ للمواق (۱/۱۳۸۱)، وفيه: «(أو غاب نقد أحدهما أو طال) من المدونة، قال ابن القاسم: إن اشتريت من رجل عشرين دوهمًا بدينار وأنتما في مجلس، وكان الدراهم معه، واستقرضت أنت اللبينار؛ فإن كان أمرًا قريبًا كحل الشرة، ولا يقوم لملك، ولا يبحث وراءه، جاز، قال القابسي، وغيره: إنّما يصح هذا إن لم يعلم صاحب المدراهم أنّه لا شيء عند صاحب الدينار، فأنّا إن علم أنّه لا دينار عنده، فلا يجوز عقد الصرف عند ابن القاسم. (أو نقداهما) من المدونة، قال ابن القاسم: وإن استقرضت أنت دينارًا من رجل إلى جانبه فدفعت إليه الدينار وقبضت الدراهم، فلا خير فيه.

<sup>(</sup>٢) لم أقف على قول زفر.

- السر بداية المجتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد المحتهد

أَيِمُ الْإِبْلَ بِالْبَقِيعِ، فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَآتُحُدُ الدَّرَاهِمَ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَآتُحُدُ الذَّنَانِيرَ. فَأَتَنِت النَّبِيّ ﷺ وَهُو فِي بَيْتِ حَفْصَةً، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللّهِ، إِنِّي أَبِيعُ الإِبْلَ بِالْبَقِيعِ فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَآتُحُدُ الدَرَاهِمَ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَآتُحُدُ الذَّنَانِيرَ، فَقَالَ \_ ﷺ -: «لا بَأْسَ إِذَا أَخَذْتُهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا، وَاقْتَرَقُتُمَا وَلَيْسَ بَيْنَكُمَا شَيْءٌ".

فبيَّن النبي على أنَّه لا بأس بذلك إذا حَصَل في ذلك التقابض.

◄ تولى: (فَلَمَبَ مَالِكٌ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْقَبْضُ قَبْلَ الْإِنْتِرَاقِ<sup>(۲)</sup>، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيشَةَ، إِلَّا أَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَحِلَّ الْأَجَلُ"، وَلَمْ يُحِزْ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُلْمَنَاءِ، وسَوَاءُ أَكَانَ الْأَجَلُ حَالًا أَوْ مُيْفِرِدٌ").
أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَهُوَ قُولُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْمُودٍ<sup>(1)</sup>).

أجازه جمهور الفقهاء؛ لورود النَّص الذي ذكرناه (٥٠)، وذكره المؤلف، فقال:

أخرجه أبو داود (٣٣٥٤)، وغيره، وضعفه الألباني في "إرواء الغليل" (١٣٥٩).

(٣) انظر: أسببين الحقائق شرح كنز الدقائق؛ للزيلعي (١٤٠/٤)، قال فيه: اللو
تصارفا دراهم دين بدنانير دين يصح لفوات الخطر، لكون كل واحد منهما ثابتًا قبل
البيم.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧٧٦/٤)، عن ابن مسعود: «أنَّه كان يكره اقتضاء الذهب من الورق، والورق من الذهب». وأخرج أيضًا عن ابن عباس ذلك من «أنَّه كره أن يعطى الذهب من الورق، والورق من الذهب».

 (a) انظر: "معالم السنن؟؛ للخطابي (٣/٤٤)، قال فيه: " هوقد اختلف الناس في اقتضاء الدراهم من الدنانير: فذهب أكثر أهل العلم إلى جوازه، ومنع من ذلك أبو سلمة بن=

<sup>(</sup>Y) انظر: "إكمال المعلم بفوائد مسلم؟! للقاضي عياض (٩٦١٤/٥)، وأيه قال: "هذهب مالك وأصحابه جواز اقتضاء الدراهم مثن لك عنده دنائير حلت عليه، ومصادرته بها وإن لم يحضر اللهب، ولا بُدّ من حضور الدراهم، وكلك ذهب عن دين دراهم، وكذلك أجار أن يتصارف رجلان لأحدهما على الآخر دراهم، ولهذا على ذلك دنائير إذا حالًا جبيمًا، إذا تناجزا في جميع ذلك بالحين، وتراضيا في الحين على ما شاء من قليل وكثير.

- 🖁 شرح بداية المجتهد 🕞 -

(وَحُجَّةُ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ: حَلِيكُ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ أَبِيعُ الْإِيلَ بِالْبَقِيعِ، أَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ، وَآخُذُ الدَّرَاهِمَ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ، وَآخُذُ الدَّنَانِيرَ، فَسَأَلُكُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

البقيع؛ المكان الذي بالمدينة(١).

واعلم أنَّه إذا أُطلق لفظُ «الدينار» فإنَّه ينصرف إلى الذهب، وإذا أُطلق لفظ «الدرهم» انصرف إلى الفضة. وقد ذكر ابن عمر للنبيِّ ﷺ أنَّه يبيع بالدنانير ويأخذ الدراهم، ويبيع بالدراهم ويأخذ الدنانير: فأحيانًا يأخذ مقابل الدرهم دينار، وأحيانًا أخرى يعطي مقابل الدرهم دينار؛ فما حكم ذلك؟

#### 🎕 فائدة:

عبدالله بن عمر كان يشتغل بالإبل يبيع فيها ويشتري؛ لأنَّ البيع ممًا رغّب الله تعالى فيه، كما قال سبحانه: ﴿وَأَمْلُ اللهِ البَيْعَ وَمُرَمَ الْإِنْقُ فَما أَجَلُ سَبَعْلُ اللّبِيعِ الحلال، وهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ فعلوا ذلك؛ بل إنَّ أبا بكرٍ ﷺ ظلَّ فترة يبيع ويشتري بعد أن تولى الخلافة. وكان الأئمة الأعلام؛ كالإمام أحمد - رحمه الله تعالى - يُتفق من الخلافة. وكان الأئمة الأعلام؛ كالإمام أحمد - رحمه الله تعالى - يُتفق من

عبدالرحمٰن، وابن شبرمة، وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك، إلا بسعر يومه، ولم يعتبر غيره السعر ولم يتأولوا، كان ذلك بأغلى أو بأرخص من سعر اليوم، والصواب ما ذهبت إليه، وهو منصوصٌ في الحديث، ومعناه ما بيَّنته لك فلا تذهب عنه، فإنَّه لا يجوز غير ذلك، والله أعلم».

<sup>(</sup>١) انظر: «معجم ما استعجم»؛ للبكري (٢١٥/١)، وفيه قال: «البقيع، بفتح اوّله، وكسر ثانيه، وعين مهملة: هو بقيع الغرقد، مقبرة المدينة. قال الأصمعي: قطعت غرقدات في هذا الموضع، حين دفن فيه عثمان بن مظمون، فستى بقيع الغرقد لهذا. وقال الخليل: البقيع من الأرض: موضع فيه أروم شجر، وبه سني بقيع الغرقد، والغرقد: شجر كان ينبت هناك. وقال السكوني عن العرب: البقيع: قاع ينبت اللرق.

كسب يده (١)، وبعضهم كان يعمل في مِهَن كثيرة؛ لأنَّهم يريدون أن يتلذذوا بالطعام؛ إذ إنَّ خير ما يأكله الرجل من كسبه (٢)، فهو أحسن ما تجد لذةً.

◄ قولكم: (فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ بِسِعْرِ يَوْمِهِ).

بسعر يومه؛ لأنَّ الدينار يرتفع وينخفض، ومثله الدرهم. وبقيَّة الحديث: «مَا لَمْ تَفْتَرِقًا وَيَشَكُما شَيْءً»؛ «ما لمَّ استثناء «تفترقا وبينكما شيءً» بمعنى: صُفِّى الحساب فأخذت حقَّك وأخذ الآخر حقَّه دون تأجيل، وهذا يدل على تأكيد القبض في المجلس، فبيع الذهب باللهب، والفضة بالفضة، أو العكس لا بُلَّ فيه من التقابض إلى جانب التمائل.

## ◄ قولكَ: (خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ).

هذا الحديث الذي أخرجه الخمسة، وإذا أطلق لفظ الخمسة، قُصِد أصحابُ السُّنن: (أبو داود $^{(7)}$ ، والرمذي $^{(2)}$ ، والنسائي $^{(9)}$ ، وابن ماجه $^{(7)}$  ومعهم: (الإمام أحمد في مسنده $^{(V)}$ . وهو حديث صحيح $^{(A)}$ ،

 <sup>(</sup>١) قال صالح ابن الإمام أحمد: "وكان - أبي - ربما أخذ القدوم، وخرج إلى دار السكان، يعمل الشيء بيده. انظر: "سير أعلام النبلاء؛ للذهبي (٢٠٩/١١).

 <sup>(</sup>۲) معنى حديث أخرجه أحمد في «المسند» (۱۷۲۲ه)، وغيره، عن رافع بن خديج،
 قال: قيل: يا رسول الله، أي الكسب أطيب؟ قال: «عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور»، وحسه الأرناوؤط لغيره.

 <sup>)</sup> سبق تخریج روایة أبي داود.

<sup>(</sup>٤) أخرجه الترمذي (١٢٤٢).

<sup>(</sup>٥) أخرجه النسائي (٤٥٨٢).

<sup>(</sup>٦) أخرجه ابن ماجه (٢٢٦٢).

<sup>(</sup>۷) أخرجه أحمد (٥٥٥٥).

 <sup>(</sup>A) قال ابن عبدالهادي: "هذا الحديث رواه أصحاب "السنن الأربعة" من حديث سماك، وصحّحه الدارقطني، والحاكم. انظر: "تنفيع التحقيق» (٥٢/٤).

لكن المحققين على تضعيفه، قال ابن الملقن: "ستل شعبة عن هذا الحديث، فقيل له: يا أبا بسطام حدثنا حديث سماك بن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر في اقتضاء الورق من الذهب، والذهب من الورق. فقال: شعبة، عن أيوب، عن=

\_ عرص بداية المجتهد }

وقد رواه غيرهم؛ كالبيهقي في «سننه الكبرى»(١).

تولام: (وَحُجَّةُ مَنْ لَمْ يُحِزْهُ: مَا جَاءَ فِي حَلِيثِ أَبِي سَعِيدٍ،
 وَغَيْرِه: "وَلا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِيًا بِنَاجِزِ")(").

لكنَّ حديث ابن عمر ﴿ نصٌّ في المسألة؛ فإنَّه قد وصفها للنيِّ ﷺ وصفًا دقيقًا، فأجازها رسول اللہ ﷺ كما ذكرنا.

تولىم: (الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: الْحُتُلِفَ فِي الْبَيْعِ وَالطَّرْفِ فِي مَذْهَبِ
 مَالِكِ).

مثال ذلك: أن يُصارف دينارًا بعشرة دراهم، فيعجز الدرهم أو النصف، فيدفع إليه عرضًا بقدره، وصورة أخرى: أن يُصارف دينارًا بعشرة دراهم، فيزيد الدينار أو الدرهم، وكسره غير جائز، فيدفع إليه عرضًا بقدره.

◄ قولآ، (فَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ)<sup>(٣)</sup>.

المنعُ في مثل هذه الأمور خشيةً أن يكون ذلك دافعًا للزيادة في الثمن، هذه شُبهة دعت أكثر العلماء إلى المنع.

نافع، عن ابن عمر ولم يرفعه، ونا قتادة عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر ولم يرفعه، وثنا داود بن أبي هند، عن سعيد بن جبير عن ابن عمر ولم يرفعه، ونا يحيى بن أبي إسحاق، عن سالم، عن ابن عمر ولم يرفعه، ورفعه لن السماك بن حرب، وأنا أفرقه. قلت: لما علمه من سوء حفظه، وكذا قال الترمذي وغيره لم يرفعه غير سماك.

انظر: «البدر المنير» (٦٦٦٦م). وضعفه الألباني في «إرواء الغليل» (١٣٢٦).

<sup>(</sup>١) أخرجه البيهقي (٤٦٦/٥).

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه.

 <sup>(</sup>٣) انظر: «التبصرة»؛ للخمي (٢/١٨١٤)، وفيه: «قال مالك: لا يجوز صرف وبيع، ولا نكاح وبيع، وكذلك المساقاة والجُعل والقراض والشركة، لا يجمع عنده شيء من ذلك إلى البيع».

﴾ قولهم: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا الْأَكْثَرَ، وَالْآخَرُ نَبَعًا لِصَاحِبِهِ).

لأنَّه إذا كان أحدهم أكثر طغَى على القليل، وأصبح القليلُ لا أثَّر له.

◄ قول من (وَسَوَاءٌ أَكَانَ الصَّرْفُ فِي دِينَارٍ وَاحِدٍ، أَوْ فِي دَنَانِيرَ؛
 وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الصَّرْفُ فِي دِينَارٍ وَاحِدٍ جَازَ كَيْفَمَا وَقَعَ).

أي: لقلة ذلك.

◄ تولىمَ: (وَإِنْ كَانَ فِي أَكْفَرَ اعْتُبِرَ كَوْنُ أَحَدِهِمَا تَابِعًا لِلْأَخَرِ فِي الْجَوَازِ، فَإِنْ كَانَ مَنَا مَقْصُودَيْنِ لَمْ يَجُزُ)\\\</u>

◄ قولى جَازَ أَشْهَبُ الصَّرْفَ وَالْبَيْعُ (٢)، وَلهُوَ أَجْوَدُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
 فِي ذَلِكَ مَا يُؤَدِّي إِلَى رِبًا، وَلا إِلَى عَرَرٍ) (٣).

- (۱) انظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير» (۲۱۵،۳۱»، قال: «... فيجوز (إن) حضر جميع الدتورك من عرض ونقد، و (قلت الدراهم) التي تخصها من التركة بعدت يجبئه الدنام الدائير عشرة وصالحت بعيث يجتمع البيع والصرف في دينار، فإذا كان حظها من الدائير عشرة وصالحت على أحد عشر دينار؟! جاز، ولو كشرت الدراهم أو العرض، لأنَّ العشرة التي أخذتها في نظير عشرة، والدينار الأحر في مقابلة الدراهم والعرض، فقد اجتمع الصرف والبيع في دينار؛ فإن ألت الدراهم التي تخصها بأن لم تبلغ صرف دينار، أو قلت قيمة العرض بأن لم تبلغ دينارًا؛ جاز، وأولى إذا قلَّ مكا، فإن كثرا معا منع؛ لأنَّه يؤدي إلى اجتماع به وصرف في أكثر من دينار؟.
- (۲) انظر: «الجواهر الثمينة»؛ لابن شاس (۸۰۳/۲)، قال: «أشهب يجيز ذلك، لأنه لا يمنع الصرف والبيع في عقد واحد».
- (٣) اختيار المولف لمذهب أشهب وترجيحه تبع فيه جده أبا الوليد ابن رشد، إذ قال: «وليس اجتماع الصرف والبيع في صفقة واحدة بالحرام البيّن، فقد أجازه جماعة من العلماء، وإلى ذلك ذهب أشهب، وأنكر أن يكون مالك كرهمة قال: إنَّما البيع والصرف الذي قد كره؛ الذهب بالذهب معهما سلعة، أو الورق بالورق معهما سلعة؛ لمكان الحيلة في القضل بين الذهبين أو الورقين، وهو أظهر، لأنَّ ما عللوا به البيع والصرف من دخول النستية فيه وعلم المناجزة لعلة طريان استحقاق العرض=

وهذا القول عند المذاهب الأخرى؛ والذين أجازوا أكثر من الذين منعوا ـ فيما أعلم ـ<sup>(١)</sup>.

يدخل علينا في بيع أصناف محلي الذهب أو الفضة صفقة واحدة، وقد أجمعوا على
 إجازة ذلك، انظر: «مسائل أبي الوليد ابن رشد» (١٨١/١) ١٨٦).

لكن ليس هذا هو المختار عند أصحاب بالك، قال ابن عبدالبر: «ولا يجتمع عند الك صوب وييع ، وهو قول ربيعة هما جيمًا يكرهان ذلك، ولا يصلح عندهما إذا كان القصد إلى ذلك، وجملة مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك، وهو مذهب أكثر المصريين من أصحابه: إنَّه إذا باع دينارًا أو دينارين بعرض ودراهم فلا بأس أن تكون الدراهم ما يينك وبين صرف دينار، فإن كانت صرف دينار فلا خير فيه، وإن كان الذهب دينارًا واحدًا بعرض ودراهم فلا تكون الدراهم عند ابن القاسم، إلَّا قدر نصف دينار، أو أدنى؛ فإن زادت فلا خير فيه، انظر: «الكافي في فقه أهل الممنية» نصف دينار، أو

(١) في مذهب الأحناف يجوز. انظر: «الهداية في شرح بداية المبتدي»؛ للمرغيناني (٨٣٣)، وفيه قال: ولو تبليما فضة يضفة، أو ذهباً بذهب، وأحدهما أقل، ومع أقلهما شيء آخر تفيته باقي الفضة؛ جاز البيع من غير كراهية، وإن لم تبلغ فمع الكراهة، وإن لم يكن له قيمة؛ كالتراب لا يجوز البيع؛ لتحقق الربا، إذ الزيادة لا يقابلها عوض فيكون رباء.

وفي مذهب الشافعية قولان؛ قال الماوردي: «اختلف قول الشافعي في العقد الواحد إذا جمع شيئن مختلفين في الحكم؛ كبيع وإجارة، أو بيع وصرف، فأحد القولين أله جائز فيهما جميمًا، لكرة المجائز أن المجازة أن المجازة كل واحد منهما على الانفراد، فجاز مع الاجتماع. والثاني: أنَّ العقد باطل فيهما جميمًا؛ لأنَّ لكل واحد منهما حكمًا مخالفًا لحكم الأخر، فلم يصحا مع الاجتماع لتنافي حكمهما. وقال سائر أصحابنا: إنَّ هذا باطل قولًا واحذًا، انظر: «الحاري الكبير» (٣٢٠/٥).

وقال النوري: "إذا جمع في العقد مبيعين مختلفي الحكم؛ كثوبي شرط الخيار في أحدهما دون الأخر، أو بين بيع وإجارة، أو بيع وسلم، أو إجارة وسلم، أو صرف وغيره، فقولان مشهوران: (أصحهما) صحة العقد فيهما، ويقسط العوض عليهما بالقيمة. (والثاني) يبطل فيهما، انظر: «المجموع شرح المهذب» (٣٨٨٩،

ومذهب الحنابلة الجواز. انظر: «مطالب أولي النهى؟؛ للرحيباني (٤٨٣)، قال: «(وإن جمع) في عقد (بين بيع وإجارة)، بأن باعه عبده، وأجره داره بعوض واحد؛ صححا، (أو) جمع بين بيع (وصرف)، بأن باعه عبده، وصارف دينارًا بمائة درهم شلاء صفة



من معاني السلّم في لغة العرب: الإعطاء والتسليف، يقال: أسلم الثوب للخياط؛ أي أعطاه إيّاها.

قال المطرزي: أسلم في البر؛ أي أسلف، من السلم، وأصله: أسلم الثمن فيه، فحلف. انظر: «المعفرب في ترتيب المعرب» (ص٢٣٤)، والسان العرب؛ لابن منظور (١٩٩/)، و«أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء؛ للقونوي (ص٧٩).

وفي اصطلاح الفقهاء:

مذهب الحنفية، ينظر: «حاشية ابن عابدين على الدر المختار» (٢٠٩/٥) قال: «هو شراء آجل بعاجل»،

وملَّمب الحنابلة: ينظر: «الإثناع؛؛ للحجاوي (١٣٣/٢) قال: «عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد»،

ومذهب الشافعية، يُنظر: (روضة الطالبين؛؛ للنووي (٣/٤) قال: (عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلًا».

ومذهب المالكية، يُنظر: «الجامع لأحكام القرآن»؛ للقرطبي (٣٧٨/٣) قال: «حد علماؤنا رحمة الله عليهم السلم، فقالوا: بيع معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة، أو ما هو في حكمها إلى أجل معلوم».

وقال ابن عرفة في «مختصره» (٢٣٠/٦) هو: «عقد معاوضة، يوجب عمارة ذمة بغير عين ولا منفعة، غير متماثل العوضين».



وشرعًا: بيعُ شيءٍ موصوفٍ في الذِّمَّة بثَمن معجَّل(١).

فالمبيع يُسمَّى: مُسلَّمًا فيه، والشمن يُسمَّى: رأس المال، والبائع يُسمَّى: مُسلَّمًا إليه، والمشتري يُسمَّى: ربُّ السَّلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

# (الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي مَحِلِّهِ وَشُرُوطِهِ

أَمَّا مَحِلّه: فَإِنَّهُمُ أَجْمَمُوا عَلَى جَوَازِهِ فِي كُلِّ مَا يُكَالُ، أَوْ يُو كُلِّ مَا يُكَالُ، أَوْ يُورَنُ '' كِنَا فَيَتَ النَّبِيُ ﷺ لَهُورَنُ '' كِنَا فَيَاسِ الْمَشْهُورِ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُ ﷺ الْمَمْيِينَةَ وَهُمْ يُسْلِمُونَ فِي النَّمْرِ السَّنَتَيْنِ وَالشَّلَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ : "هَنْ أَسْلَفَ فَلُيسْلِفْ فِي نَمَنِ مَعْلُوم، وَوَذْنِ مَعْلُوم، إلى أَجَلِ مَعْلُوم، اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُومِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَالْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْمِلَم

الغريبُ أنَّ المولِّف تَكَلَّقُهُ ذَكِر لفظة «التَّمْرِ» التي رواها الدارقطني تَكَلَّقُهُ في «سننه ""، وضرب صفحًا عن الرَّوايات التي في «الصحيحين»، ومنها: «قَوْمُ النَّبِيُ ﷺ المَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الفُمَارِ السَّتَيْنِ وَالثَّلَاكَ "دُّ، مع أَلَّه ذَكر في أوَّل الكتاب أنه إذا أطلق مصطلح «المشهور» فيعني به: «المتفق عليه»، وقال: «وَمَتَى قُلْتُ: قَابِتٌ، فَإِنَّمَا

 <sup>(</sup>١) انظر: «المطلع على ألفاظ المقنع»؛ لمحمد بن أبي الفتح البعلي (ص٣٩٣)، قال:
 «السلم في الشرع هو: عقد لموصوف في اللمة، مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد».

<sup>(</sup>۲) انظر: «الأجماع؛ لابن المنذر (ص١٠)، قال: «وأجمعوا على أنَّ السلم الجائز أن يُسلم الرجل صاحبه في طعام معلوم موصوف من طعام أرض عامة لا يُخطئ مثلها، بكيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم، ودنانير ودراهم معلومة، يدفع تُمن ما أسلم فيه قبل أن يتقرقا من مقامهما الذي تبايعاً فيه، ويُسميان المكان الذي يقبض فيه الظعام، فإذا فعلا ذلك وكانا جائزى الأمر، كان صحيحًا،

<sup>(</sup>٣) أخرجه الدارقطني (٣/ ٣٨٠).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢٢٣٩)، ومسلم (١٦٠٤).

أَعْنِي بِهِ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَوْ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا اجْتَمَعَا عَلَيْهِ»(١).

وبنُ هذا الحديث الجليل القدر الذي خرج من مشكاة النبوة استنبط الفقهاءُ منه شروطًا ستَّة لا يصحُّ السَّلم أِلَّا بها: ١ ـ أن يكون المُسلَم فيه موسوفًا، ٢ ـ وأن يكون منضبطًا، ٣ ـ وأن يكون مُقدَّرًا بكيلِ أو وزنِ، ٥ ـ وأن يكون الثمن مدفوعًا عند العقد، ٦ ـ وأن يكون موجودًا إذا حَلَّ الأجلِ<sup>(٢٢)</sup>.

وهذه الشروطُ سيتكلُّم عنها المؤلف كَظَّلْلُهُ بشيءٍ من التفصيل.

 ◄ تولىم: (وَأَتَفَقُوا عَلَى امْتِنَاعِهِ فِيمَا لَا يَثْبُتُ فِي الذَّمَّةِ، وَهِيَ الدُّورُ وَالْمَقَارُ).

لأنَّ هذه لا يَنطَبِقُ عليها تعريف السَّلم (٣).

(١) الحق أنَّ الشُواب مع ابن رشد، فإنَّ لفظة «التمر» ذكرها البخاري في "صحيحه»، ولعل الشارح سها في هذا الموضع، فقد آخرج البخاري (٢٣٤٠) بإسناده عن ابن عباس هيه، قال: قدم النبي هي المدينة وهم يُسلفون بالثمر السنين والثلاث، فقال: «من أسلف في شيء، فقي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم» حدثنا على، حدثنا سفيان، قال: حدثن ابن أبي نجيج، وقال: فليسلف في كيل معلوم، إلى أجل معلوم».

(٢) انظر مذه الشروط في: «المقدمات الممهدات»؛ لأبى الوليد ابن رشد (٢٦/٢).

(٣) انظر في مذهب الأحتاف: «تحفة الفقهاء؟ لأبي بكر السمرتندي (١٤/٣)، وفيه قال: والحادي عشر أن يكون السلم فيه منًا يضبط بالوصف، وهو أن يكون من الأجناس الأربعة؛ المكيل، والموزون، والذرعي، والعددي المتقارب، فأمًّا إذا كان ممًّا لا يضبط بالرصف؛ كالعدديات المتفاوتة، والمدعيات المتفاوتة، مثل الدور، والعقار، والجواهر، واللاقيم، والأحدي، والرحاب، والبطاه، والبطاه، والبطاه، والبطاه، والبطاه، والبطاه، والبطاه، والبطاه، والبطاه، عنه ما يتبت دينًا في اللمة، وسوى هذه الأجناس الأربعة لا يتبت دينًا في اللمة، وسوى هذه الأجناس الأربعة لا يتبت دينًا في اللمة في عقود المعاوضات؟.

وانظر في مذهب المالكية: «الجامع لمسائل المدونة؛ لابن يونس (١٥٦/١١)، وفيه قال: «لا يجوز السلم فيما يتعذر وجوده، ولا في الدور؛ لأنَّ السلم إنَّما يصح فيما يزال فيه، إذ لو وصف له صفة موضع الدار، فقد يتعذر عليه شراؤها هنالك». وانظر في مذهب الشافعية: «المهانب في فقه الإمام الشافعي»؛ للشيرازي (٧٥/٢)

وانظر في مذهب الشافعية: «المهذب في فقه الإمام الشافعي»؛ للشيرازي (٧٥/٢)، وفيه قال: «ولا يجوز السلم في العقار؛ لأنَّ المكان فيه مقصود والشمن يختلف باختلافه، فلا بُدَّ من تعيينه، والعين لا تثبت في اللّمة».

وانظر في مذهب الحنابلة: «الهداية على مذهب الإمام أحمدٌ؛ للكلوذاني (ص٢٥٧)، =

\_ ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

◄ توللمَ: (وَأَمَّا سَائِرُ ذَلِكَ مِنَ الْعُرُوضِ وَالْحَيَوَانِ فَاخْتَلَقُوا فِيهَا).
 المراد بالمُروض؛ عُروض النجارة.

◄ تولى : (فَمَنَعَ ذَلِكَ دَاوُدُ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ مُصَيَّرًا إِلَى ظَاهِرِ
 مَذَا الْحَدیث).

أهلُ الظاهر وقفوا عند ظاهر النصَّ: (فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»، ووجه استدلالهم: أنَّ الحديثَ لم يذكر المُروض، فلا تدخل في ذلك(١٠).

ولمًا كان أهل الظاهر لا يعملون بالقياس ضاق بائحهم فلم يصلوا إلى ما وصل إليه بقية الفقهاء رحمهم الله؛ **لذلك قال المؤلف**:

(وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّه جَائزٌ فِي الْعُروضِ الَّتِي تَنْضَبِطُ بِالصَّفَةِ، وَالْعَدَدِ).

أمًّا عن الضبط بالصفة: فلا بُدَّ؟ ولذلك ذكرنا في التعريف: «بيعُ شيء موصوفِ في التعريف: «بيعُ شيء موصوفِ في الذَّمَّة»، فإن كان المُسلَم فيه حيوانًا \_ مثلاً \_ تَصِفُه؟ بنزعه، ولينه ولينه، ولونه، وإن كان سيارةً فتقول: «هي من صُنع اليابان»، وقد يقول قائل: لماذا اشترط الفقهاء أن يكون وصفًا مضبوطًا؟ والجواب: لأنَّ هذا ممًّا يختلف فيه السَّلم عن البيع، فأنت عندما تشتري سلعة تراها أمامك، لكنَّ السَّلم يُوصف في الذَّمة، فلا بد من أوصاف دقيقة حتى يتطابق المسلَم فيه مع الثمن.

وفيه قال: «ولا يصح السلم في العقار، والنخل، والأشجار الثابتة، وكل عين لا يجوز أن
 تسلم ثمنًا واحدًا في جنس حتى يتبين مقدار ما لكل جنس من الثمن.

<sup>(</sup>١) انظر: «الاستذكار»؛ لابن عبدالبر (٩١٧/١»)، قال: «قال داود، وطائفة من أهل الظاهر: لا يجوز السلم في الحيوان، ولا في شيء من الأشياء إلا في المكيل والموزون خاصة، وما خرج عن الكيل والوزن فالسلم فيه غير جائز، لنهي رسول الله على عن بيم ما ليس عند البائم، ولقوله هذا "هن سلم فليسلم في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم،، ويخص المكيل، والموزون».

وقال ابن حزم: «لا يجوز السلم إلَّا في مكيل، أو موزون فقط، ولا يجوز في حيوان، ولا مذروع، ولا معدود، ولا في شيء غير ما ذكرنا». انظر: «المحلى بالآثار» (٣٩/٨).

وأمًّا عن الضبط بالعدد: فلا بُدَّ كذلك؛ كالأقمشة، تقول: «تبلغُ مترًا أو مترين، وهكذا<sup>(۱)</sup>.

# ◄ قولَّمَ: (وَاحْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِيمَا يَنْضَبِطُ مِمَّا لَا يَنْضَبِطُ لِمَا لَا يَنْضَبِطُ إِلَى اللَّمِيطُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهَ اللَّهِ اللَّهَ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهَ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلِمُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّا اللَّهُ اللِي اللَّ

(1) انظر: التحتلاف الفقهاء؟ لابن جرير (ص١٦٥، ١٦٦)، وفيه قال: اقال مالك: لا بأس بالسلم في العروض، والعيوان إذا وصف بذرع، وجنس، أو سن وجنس. وقال الأوزاعي: لا بأس بالسلم في العروض، والعيوان إذا وصف بذرع، وجنس، أو سن وجنس. وقال الأوزاعي: لا بأس بالسلم في العراض، والنمنة بعدة؛ مثل الكيل، ووارث، وحد بدرع وصفة، ويكو، السلف في كل ما كيل، وورزه، وحد بدرع وصفة، ويكو، السلف في كل من عرب المجيوان، وقال الشافعي: الا يجوز السلم إلا فيما كان موصوفًا مضبوطًا بذراع، أو سن مثل ثني أو جذع وأشباهه، أو وزن، أو كيل، وفيما قد بصنمة، وقد مثل السلم في العلس والأواني المضروبة والمغرفة بصنعة معروفة، وصكة معروفة، وثنا أن المناس مثل الحديد والرصاص، وكذلك الأقداح والصحاف الزجاج إذا وصفت. وقال أبو فور مثل ذلك، وقال يجوز أيشًا فيما وقد على مناعت، وقده إذا كان عملاً معروفاً مثل النعل والطس والتور والأواني، وإن كان لا يوزة، وقال أبو حنيقة واصحابه: الا يجوز فيما حد السلم ألا فيما حد بدرع، أو كيل، أو وزن، أو قد وصناعة، ولا يجوز فيما حد بسن؛ وعلتهم أنَّ الحيوان يتباين، وما يتباين وهو من جنس واحد فلا يجوز السلم فيه.

وعند الحتابلة: قال ابن قدامة: «كل ما ضبط بصفة، فالسلم فيه جائز...، فيصح في الحجوب والنصار، والندقق، والنباب، والإربيسم، والقطن، والكتاف، والصوف، والشعر، والكاغف، والحديد، والرصاص، والصفر، والنحاب، والكبريت، والطيب، والخلوك، والأدهان، والشحوم، والألبان، والزيق، والشب، والكبريت، والكحل، وكل مكيل، أو موزون...، ولا يصح السلم فيما لا ينضبط بالصفة، كالجوهر من المؤلو، والياوت، والمغيرةج، والغيق، والبلور؛ لأنَّ أثمانها تختلف اختلافًا منبايًا بالصغر، والكبرء، انظر: «المغني، (۲۰۷/٤ ـ ٤٠٨).

 (۲) انظر: «البيان والتحصيل»؛ لأبي الوليد ابن رشد (۱۱۰۸)، وفيه قال: «لا اختلاف في المذهب أنَّ السلم جائز في الحيوان والعروض، خلاقًا لأبي حنيفة في قوله: إنَّ السلم والقرض في الحيوان لا يجوز.

أمًّا جُواز السلم في الرقيق؛ فقال أبو الوليد الباجي: أجمعنا على جواز السلم في الرقيق؛ انظر: «المنتقى شرح الموطا» (٢٩٤/٤) - 🖁 شرح بداية المجتهد 📑

# وَالشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup>، وَالْأَوْزَاعِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَاللَّيْثُ إِلَى أَنَّ السَّلَمَ فِيهِمَا جَائِزٌّ<sup>(٣)</sup>).

وهذا هو المشهور عن أحمد، وعنه رواية أخرى غير مشهورة(٤).

تولى، (وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ).

وهو قول ابن عباس كذلك، وابن مسعود في أحد قَولَيْه، وقال به جَمعٌ كثيرٌ من التابعين؛ فأكثر العلماء أجازوا السَّلم في الحيوان<sup>(٥)</sup>.

- (۱) انظر: «أسنى المطالب في شرح روض الطالب»؛ لزكريا الأنصاري (۱۳۱/۲)، وفيه قال: «(ريجوز السلم في الحيوان)؛ الآنه ثبت في الذمة قرضًا في خبر مسلم: «أنَّه \_ بَجْ \_ اقرض بكرًا» وقيم عليه السلم، وعلى البكر غيره من سائر الحيوانات، وخبر النهي عن السلف في الحيوان؛ قال ابن السمعاني: غير ثابت، وإن خَرَّجه الحاكم (فليذكر في الرقيق النوع)؛ كتركي، أو حبشي (وكذا) يذكر (يصنفه إلى اختلف)؛ كخطابي، أو رومي (و) يذكر (تللون)؛ كأبيض، وأسود (مع صفته) بأن يصف بياضه بسمرة أو شقرة، وسواده بصفاء أو كدرة،
- (٢) قال الطحاوي: (قال أصحابنا، والثوري، والحسن بن حي: لا يجوز السلم في الحيوان، وقال مالك، والأوزاعي، والشافعي: يجوز، انظر: (مختصر اختلاف العلماء، (١٢/٣).
- (٣) قال ابن عبدالبر: «قال أهل المدينة، ومالك، وأصحابه، والأوزاعي، واللبث، والشافعي، وأصحابه: السلم في الحيوان جائز بالصفة، وكذلك كل ما يضبط بالصفة في الأغلب، انظر: «التمهيد» (٤/٤).
- (٤) انظر: «الروايتين والوجهين»؛ لأبي يعلى ابن القراء (٢٦١، ٢٦١)، وفيه قال: «ولا يختلف المذهب في جواز السلم في البهائم، واختلفت في جواز السلم في الروائق، ونقل أبر الحارث: أمّا الرقيق؛ فنقل الميموني عنه يجوز السلم في الحيوان والرقيق، ونقل أبر الحارث: أمّا استسلف الإبل خاصة فجائز؛ لحليث النبي : أنّه استسلف بكرًا، وأمّا غيره من الحيوان فكائي أحاب ذلك، فلمرهم هذا جواز السلم في الإبل خاصة لمورود الأثر فيها، فكان القياس يمنع الجواز؛ لأنّه يمكن ضبط صفاته المقصودة من القوة، وسرعة المشيء وكثرة العمل، والمذهب جواز ذلك في جميع الحيوان، لأنّه ممّا يمكن ضبطه بالصفات.
- (a) انظر: "الإشراف على مذاهب العلماء؛ لابن المنذر (١٠٥/١)، وفيه قال: "اختلف أهل العلم في السلم في الحيوان، فَرَحَّست فيه طائفة: ومثّن روينا عنه أنه قال: لا بأس به؛ ابن صمعود، وابن عباس، وابن عمر، وابن المسيب، والحسن البصري، والشعي، ومجاهد، والزهري.

◄ تولىم: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ (١)، وَالنَّوْرِيُ(١)، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ: لَا
 يَجُوزُ السَّلَمُ فِي الْحَيَوَانِ(٣).

وهي الرواية غير المشهورة عن الإمام أحمد كَظَّلَمْلُهُ (١٠).

◄ قوللى: (وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَنْ عُمَرَ فِي ذَلِكَ قَوْلَانٍ)<sup>(٥)</sup>.

الذي أعلمُه أنَّ ابن مسعودٍ ـ ﷺ - هو الذي له في المسألة قولان<sup>(١٦)</sup>، أمَّا عُمر ـ ﷺ ـ فلا أعلم له إلَّا القول الموافق لأبي حنيفة، والثوريِّ، والله أعلم.

- (١) انظر: «مختصر القدوري» (ص٨٨)، قال فيه: «ولا يجوز السلم في الحيوان، ولا في أطرافه، ولا في الجلود عددًا».
- (۲) انظر: «الإشراف على مذاهب العلماء»؛ لابن المنظر (١٠٦/٦)، وفيه قال: «وكرهت طائقة السلم فيه؛ هذا قول الثوري، وأصحاب الرأي».
- ٣) انظر: «المنتفى شرح الموطاء؛ لأبي الوليد الباجي (١٢٥)، وفيه قال: «السلف في الحيوان بالحلية والصفة عند انفضاء الحيوان بالحلية والصفة عند انفضاء الأجل، ويلزم المسلم قبضها، فإن كرمها واستفلاها فقد تقدم الاستدلال على صحة ذلك بما يغني عن إعادته، قال مالك: وعلى هذا أهل العلم ببلدتا، وإنسا يخالف في ذلك أهل العراق.
- (٤) انظر: «المغني»؛ لابن قدامة (٢٠٩/٤)، وفيه قال: «اختلفت الرواية في السلم في الحيوان، فروي لا يصح السلم فيه؛ وهو قول الثوري، وأصحاب الرأي، وروي ذلك عن عمر، وابن مسعود، وحقيقة، وسعيد بن جيير، والشعبي، والجزباني، لما روي عن معر، بن الخطاب ﴿ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ مِن الريّا أبوابًا لا تخفى، وإنَّ منها السلم في السن؛ ولأنَّ الحيوان يختلف اختلاقًا منبايتًا، فلا يمكن ضبطه، وإن استقصى صفاته التي يختلف بها الثمن، مثل: أزج الحاجبين، أكحل العينين، أقنى الأنف، أشم العربين، أهلب الأشفار، ألمي الشفة، بديع الصفة؛ تعلد تسليمه؛ للندرة وجوده على تلك الصفة. وظاهر المذهب، صحة السلم في، نص عليه في رواية الأثرم».
- أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٣/١١) عن قنادة، عن أبن سيرين؛ «أنَّ عمر،
   وحذيفة، وإبن مسعود كانوا يكرهون السلم في الحيوان».
- (٦) الرواية الأخرى عن ابن مسعود ذكرها ابن المنذر في «الإشراف على مذاهب العلماء» (١٠٥/٦)، فقال: «اختلف أهل العلم في السلم في الحيوان؛ فرخصت فيه طائفة: ومثّن روينا عنه أنَّه قال: لا بأس به؛ ابن مسعود، وابن عباس».

◄ تولَّمَ: (وَعُمْدَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ:
 «أَنَّ النّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ السَّلَفِ فِي الْحَيَوَانِ»، وَهَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْمُولِيثُ ضَعِيفٌ عِنْدً
 الفَريق الْأَوَّلِ).

لأنَّ في سَندِه من هو مُختَلفٌ فيه (١).

ومن الأدلة التي يستدل بها الحنفية أيضًا: أثرُ عمر - شه في تحديد أبواب الربّا، قال: «إِنَّكُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّا لاَ نَعْلَمُ أَبُوّابَ الرّبّا...، ثم قال: «أَنْ يَبْتَاعَ اللَّمْرَةَ وَهِيَ مُمُضْفَرَةً لَمْ تَطِبْ، وَأَنْ يَبْتَاعَ الشَّمْرَةَ وَهِيَ مُمُضْفَرَةً لَمْ تَطِبْ، وَأَنْ يُسْلِمَ فِي سِنِّ، (٢٠ فذكر منها السَّلم في السَّن؛ أي: في الحيوان، وهذا يُرجِّحُ ما ذكرتُه أَنَّ لَمُمَرَ قُولًا واحدًا فقط.

تال: (وَرُبَّمَا اخْتَجُوا أَيْضًا بِنَهْيِهِ \_ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ \_ عَنْ
 بَيْع الْحَيَوانِ بِالْحَيَوانِ نَسِيئَةً\"\".

> تولىم: (وَعُمْدَةُ مَنْ أَجَازَ السَّلَمَ فِي الْحَيَوَانِ: مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ
 عُمَرَ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ـ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزَ جَيْشًا، فَنَفَدَتِ الْإِبلُ، فَأَمَرُهُ

(۱) أخرجه الدارقطني (۳۹/٤)، والحاكم (۲۰/۲).والحديث معلول بالآتى:

أولًا: إسحاق بن إبراهيم بن جوتي؛ قال الزيلعي: قال صاحب التنقيح: ووإسحاق بن إبراهيم بن جوتي، قال فيه ابن جان، منكر العديث جلًا، ويأتي عن الثقات بالموضوعات، لا يحل كتب حديثه إلاً على جهة التعجب، وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة، انتهىء، انظر: فضب الراية ( ()(2)).

ثانيًا: عبدالملك الذُهاري؛ قال ابن الجوزي: «قال أبو زرعة: عبدالملك الذهاري منكر الحديث، وقال الرازي: ليس بقوي، ووثقه الفلاس، انظر: «التحقيق في مسائل الخلاف» (١٩٦٢/).

(۲) أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (۲٦/۸).

 (٣) أخرج أبو داود (٣٥٦٦)، وغيره، عن سمرة: اأنَّ النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيتة. وصححه الألباني في اصحيح الجامع (١٩٣٠). أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قِلَاصِ الصَّدَقَةِ، فَأَخَذَ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبلِ الصَّدَقَةِ، الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبلِ الصَّدَقَةِ، النَّهِ المَّدَقَةِ، ١٥٠).

ليس هذا ابن عمر ألله كما ذكر المؤلف كَلَيْقُهُ، بل هو عن عبدالله بن عمرو بن العاص أله وربما لم يكن الخطأ من المؤلف؛ فقد يكون خطأ مطبعيًا.

والقِلاصُ: «هي البكر من الإبل»(٢).

وهذا دليلٌ صحيحٌ صريحٌ يدلُّ على جواز السَّلم في الحيوان.

◄ تولكم: (وَحَدِيثُ أَبِي رَافِعِ أَيْضًا: ﴿أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَسْلَفَ بَكْرًا»).
 وهذا أيضًا حديثُ صحيحٌ (٣).

◄ قول ﴿ وَهَالُوا : وَهَاذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ فِي الذِّمَّةِ ﴾.

هذه الأحاديث صحيحة صريحة في جواز السّلم في الحيوان، فقد فعل ذلك رسول الله على حينما استسلف بُكُرًا، وكذلك أمر عبدالله بن عمرو أن يفعله (<sup>1)</sup>.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود (٣٣٥٧)، وغيره، وضعفه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٣٨٢٣).

 <sup>(</sup>منظر: "كفاية المتحفظا؟ للأجدابي (ص٨٥)، وفية قال: "الجمل بمنزلة الرجل، والناقة بمنزلة المرأة، والنفرو بمنزلة الغني، والفلوص بمنزلة الجارية، وإنما يقال: جمل وناقة إذا أزيما، وأنا قبل ذلك فَقَكرو وقُلُوص، ويُكُو ريَكُرَّ، وجمع القَمُود يَهْذَان، وجمع الفُلُوص فَرَاض، وقَلَاص، وقُلُص،

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (١٦٠٠)، عن أبي رافع، أذَّ رسول الله ﷺ استسلف من رجل بَكُرًا، فقلمت عليه إيلٌ من إيل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرَّجلَ بَكُرَه، فرجع إليه أبو رافع، فقال: لم أُجد فيها إلَّا خِيارًا رَبَاعِيًا، فقال: "أَعْطِه إِيَّاه، إنَّ خِيارَ النَّاسِ أحسنهم قضاء».

قال أبو الوليد الباجي: «وهذا الحديث يدل على جواز ثبوت الحيوان في الذمة، وإنّما يضبط بالصفة، ولولا ذلك لما جاز ثبوته في الذمة عوصًا عمًّا يستقرضه المستقرض؛ لأنّه لا خلاف أنَّ عليه رد مثل ما استقرض، انظر: «المنتقى شرح المه طاء (٩٢٥).

- ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

تولىم: (فَسَبَبُ الْحَتِلافِهِمْ شَيْئَانِ؛ أَحَدُهُمَا: تَعَارُضُ الْآثَارِ فِي هَذَا الْمَهْنَى.

وَالثَّانِي: تَرَدُّدُ الْحَيَوَانِ بَيْنَ أَنْ يُضْبَطَ بِالصِّفَةِ، أَوْ لَا يُصْبَطُ).

لأنَّه قد يصعب عليك أن تضبط صفة حيوانٍ صفةً تامَّة، وإن حددت فصيلته، ونوعه، لكنَّه قد يختلف حجمًا وشكلًا؛ مثل كونه أكحل أو غير أكحل، وغير ذلك.

تولىم: (فَمَنْ نَظَرَ إِلَى تَبَايُنِ الْحَيْوَانِ فِي الْحَلْقِ، وَالصَّفَاتِ، وَإِحْاصَةٍ صِفَاتُ النَّفْسِ قَالَ: لَا تَنْضَبِطُ. وَمَنْ نَظَرَ إِلَى تَشَابُهِهَا قَالَ: تَنْضَبِطُ. وَمَنْ نَظَرَ إِلَى تَشَابُهِهَا قَالَ: تَنْضَبِطُ، ('').

وهذا القول هو الذي يتفق مع روح الشريعة، وهو قول الجمهور(٢).

#### 🎕 فائدة:

الحيواناتُ أصبحت في عصرنا معروفة، وأصبحت الآن توزن، فزال الإشكال الذي كان موجودًا.

#### > قولك: (وَمِنْهَا اخْتِلَاقُهُمْ فِي الْبَيْضِ وَالدَّرِّ).

<sup>(</sup>١) قال ابن عبدالبر: «واحتج من لم يجز السلف في الحيوان بأنَّه لا يضبط ضبطًا صحيحًا بالصفة؛ لأنَّ السن واللون يتباينان تباينًا بعيدًا؛ لأنَّ الغاره القوي يكون متندَمًا في الثمن والقيمة والجودة والفراهات، ونحو هذا في سائر الحيوان، واحتج أهل الحجاز بأنَّ الحيوان يثبت في اللمة بالصفة، بدليل ثبرت ذلك في اللمة من الإبل؛ كبنت مخاض، وبنت لبون، وجذعة، وحقة، وخلفة، ومعلوم أنها تختلف، وقد جاءت السنة في الديات بثبوتها في ذمة من وجبت عليه، انظر: «الاستذاكار» (٢٠- ٤١٩/١).

 <sup>(</sup>٢) لأنَّ الأصل أن يوصف الحيوان بصفاته التي يوصف بها على السلامة ممَّا يختلف
ثمثُه باختلافها، وليس عليه أن يصفه بجميع صفاته؛ لأنَّ ذلك لا يؤثر في ثمنه، ولا
يوجب رغبة فيه. انظر: «المنتقى شرح الموطاء؛ لأبي الوليد الباجي (١٩٣/٤).

البَيْضُ: هو الذي يخرج من الدَّجاج (١).

والدَّرُّ: هو اللبن الذي تَدرُّه البقرة، أو الشاة (٢).

أمًّا البيضُ؛ فلأنَّه يَختَلف في أحجامه، منه الكبير، ومنه الصغير، والذين أجازوا السَّلم فيه قالوا: وإن اختلف فهو متقارب، فلا يكون اختلاث حجمه كسرًا.

(١) سيأتي ذكر الخلاف في جواز السلم في البيض.

(٣) وَدَرُّ الْطَّرِعُ يَكُرُّ وَيَدِرُّ دَرًا وَدُرُورًا، والدَّرُّ: اللَّبِن بِعَيْبِهِ، انظر: اجمهرة اللغة؛ لابن درد (١/١٠).

اختلَف الفقهاء في جواز السلم في اللبن: هل يكون كيلًا أوزنًا؟

فذهب الأحناف، والشافعية إلى جواز السلم فيه كيلًا ووزنًا، وذهب المالكية، والحنابلة إلى أنَّه يكون كيلًا.

انظر في مذهب الأحناف: «الأصل»؛ للشيباني (٩/٥)، وفيه قال: ﴿لا بأس بالسلم في اللَّبن في جينه الذي يكون فيه، إذا اشترط وزنًا معلومًا، أو كَيْلًا معلومًا، وأجلًا معلومًا قبل انقطاعه، وكذلك ألبان البقر وغيرها».

وقال ابن مازة: "وإذا أسلم في اللبن في جبنه كيلاً أو وزنًا معلومًا إلى أجل معلوم جازة الأنَّ كون اللبن مكيلاً أو موزونًا غير ثابت بالنُّص، ولم يعرف حاله على عهد رسلول ألله اللهَّيَّا، فتكون العبرة فيه للمُرف، والناس اعتادوا بيمه كيلاً ووزنًا، ولمثلك الخل، والعصير نظير اللبن لما قلناً، انظر: "المحيط البرهاني في الفقه النماني، (٧٥/٩)

انظر في مذهب الشافعية: «مغني المحتاج»؛ للخطيب الشربيني (١٦/٣)، وفيه قال: «ويصح السلم في اللبن كيلًا ووزنًا، ويوزن برغوته، ولا يكال بها؛ لأنَّها لا تؤثر في الميزان».

وانظر في مذهب المالكية: «التهذيب في اختصار المدونة؛ للبراذعي (۱۷۱٪» وفيه: «يجوز السلم في لبن غنم معينة على الكيل كل قسط بكذا، كانت الغنم يسيرة أو كثيرة، كشاة أو شاتين، بعد أن يكون في إيان لبنها، ويُسمّي أفساطًا معلومة.

وفي مذهب الحنابلة: انظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (۲۹۲۷)، وفيه قال: «الالا يصبح) سلم (في مكلي)؛ كلنن، وزيت، وشيرج، وتمر (وزنّا، ولا في موزون كيلًا) نشأا؛ لأنّه ميمع يشترط معرفة قدره، فلم يجز يغير ما هو مقدر به في الأصل؛ كبيع الربويات بعضها ينعش؛ ولأنّه قدره بغير ما هو مقدر به في الأصل فلم يجز، كما لو أسلم في مذروع وزنّاه.

وفي واقعنا يشتري الإنسانُ طبقَ البيض، وفيه بيضةٌ أكبر من أُخرى، فلا شك أنَّ القول بجوازه هو الصحيح؛ لأنَّ العدَّ بمنزلة الكيل والوزن.

وأمَّا اللبنُ: فبعض العلماء أجاز السَّلم فيه؛ لعدم وجود التساوي والاتفاق، وبعضهم قال: لا، وهذا الخلاف الموجود يسير لا يؤثر.

## ◄ قوله: (وَغَيْر ذَلِكَ).

كالقِثَّاء؛ وهو الخِيَار، والبرتقال، والمَوْز، والسَّفَرْجَلُ، والتفاح، والكُمُّثْرَى، فقد اختلفوا فيها كذلك(١).

(١) ذهب الأحناف إلى عدم الجواز. انظر: «الأصل»؛ للشيباني (٧/٥)، وفيه قال: «ولا خير في السلم في الرُّمَّان، ولا في السفرجل، ولا في البِّطِّيخ، ولا في القثاء، ولا في البقل، ولا في الخيار، وما أشَّبه ذلك ممَّا لا يُكالُّ، وَلا يُوزن؛ لأنُّه مُختَلف فيه الصَّغِيرِ والكّبير».

قال الكاساني: «والتفاوت في الرُّمان، والبطيخ بين آحاده فاحش؛ ولهذا كان مضمونًا بالقيمة». انظر: «بدائع ألصنائع في ترتيب الشرائع» (٢٠٨/٥).

وذهب المالكية إلى جوازه عددًا. انظر: "منح الجليل شرح مختصر خليل، العليش (٣٦١/٥)، وفيه قال: «ولا بأس بالسلف في الرمان عددًا إذا وصف مقدار الرمانة، وكذا التفاح، والسفرجل، إذا كان يحاط بمعرفته».

وذهب الشافعية إلى جوازه وزنًا. انظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي»؛ للعمراني (٤١٠/٥)، وفيه قال: «ويجوز السلم في البَطيخ والقثاء والخيار والرُّمان والسفرجل والكمثرى والخوخ والبيض وزنًا، ولا يجوز عددًا، ولا كيلًا؛ لأنَّ ذلك بختلف.١

وفي مذهب أحمد روايتان: ﴿إحداهما: أنَّه لا يصح السلم في كل معدود مختلف من الفواكه، والبقول، والبيض، والحيوان، والرؤوس، وما أشبه ذلك، والرواية الثانية: يصح السلم في جميع ذلك، وهل يسلم فيه عددًا، أو وزنًا على روايتين».

انظر: «الهداية على مذهب الإمام أحمد"؛ للكلوذاني (ص٢٥٤).

ومنهم من منع السلم فيه مطلقًا؛ قال البهوتي: ((ولا) يصح السلم (في فواكه معدودة) كرمانٌ وكمثرى وخوخ وإجاص؛ لاختلافها ولو أسلم فيها وزنًا بخلاف نحو عنب ورطب». انظر: «شرح منتهى الإرادات» (٨٨/٢).

وقال أيضًا: ﴿لا يصح السلم في الفواكه المعدودة؛ كالرمان، والسفرجل، والخوخ، ونحوها؛ لأنَّها تختلف بالكبر والصغر، فلم يصح السلم فيها، ولو قدرت بالوزن، =

## تولىم: (فَلَمْ يُحِرْ أَبُو حَنِيفَةَ السَّلَمَ فِي الْبَيْضِ، وَأَجَازَهُ مَالِكٌ بِالْمَدَوِ(١٠).

وعَنْ مالكِ رواية أخرى بعدم الجواز<sup>(۱۲)</sup>، وعن أحمدَ كَلَفَهُ روايتان كمالكِ<sup>(۱۲)</sup>.

بخلاف الفواكه المكيلة كالرطب، والموزونة كالعنب، فيصح السلم فيها إذا تُذرت
بعيارها الشرعيا، انظر: «المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمله (٤٤٦/٣).
 وذكر المرداوي: أن الصحيح من المذهب؛ أنَّ ما يحدث فيه تفاوت كثير ولا يضبط
بالمدد، بالمرزن.

قال المرواوي: " فإن كان يتفاوت كثيرًا؛ كالرمان، والبطيخ، والسفرجل، والبقول: قدّر، بالوزن، وقال في «المغني»: يسلم في الجوز، واليض، ونحوهما عددًا. وفيما يتفاوت كالرمان، والسفرجل، والقناء وجهان، وتقدم كلام الشارح، فالصحيح إذن من المذهب: أنَّ ما يتفارب السلم فيه عددًا، وما يتفاوت تفاوتًا كثيرًا يسلم فيه وزنًا، انظر: «الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف، ((۷۷))

(١) انظر: «التاج والإكليل لمختصر خليل» للمواق (٥٠٣/١)، وفيه قال: فقال ابن حبيب: والبيض لا يتقرر إلا بالمدد (كالرمان) من المدونة، قال مالك: لا بأس بالسلم في الرمان عددًا إذا وصف قدر الرمان... (والبيض) من المدونة، قال مالك: لا يسلم في البيض إلا عددًا بصفة، وهو العرف فيه».

قال ابن القاسم: وكذلك التفاح، والسفرجل إذا كان يحاط بمعوفته، ويجوز السلم في الجوز على العدد والصفة.......

- (٢) لم أقف على من نصّ على هذه الرواية عن مالك، إلّا أنَّ هذه الرواية التي ذكرها الشارح قد تُحمل على ما لا يُمكن ضبطه وقياسه.
- (٣) انظر الروايتين في: «الهداية على مذهب الإمام احمداء للكلوذاتي (ص. ٢٥٥)، قال: «أمّا الممحدود والمختلف؛ كالبيش، والجوز، والرمان، والسفرجل، والبطيخ، والغامة، والغامة، والغامة، والغامة، والغامة، وقد سأله عن السلم في اليش إنّما سمعنا السلم فيما في رواية إسحاق بن إيراهيم، وقد سأله عن السلم في اليش إنّما سمعنا السلم فيما يكال، أو يوزن، ولا البيش، السلم فيما يكال أو يوزن، أو شيء يوقف عليه، ومعناه ـ والله إعلى العلم على يحتلف كالزرع، وظاهر هذه الرواية: أنّه يمنع من صحة السلم في كل معدود مختلف من الفواكه، والبيش، والعجوان، والليش، والعجوان، والرواية الثانية: يصح السلم في جميع ذلك، وهل يسلم = والرووس، وما أشبه ذلك، والرواية الثانية: يصح السلم في جميع ذلك، وهل يسلم =

وهذا الخلاف ليس في البيض وحده، كما أشرنا سابقًا، فالرُّمَّان والبقّليخ ويُسمَّى الخِرُيز يدخلان في هذا الخلاف'''.

# ho قولho: (وَكَذَلِكَ فِي اللَّحْمِ: أَجَازَهُ مَالِكٌ ho)، وَالشَّافِعِيُ ho)،

فيه عددًا، أو وزنًا، على روايتين، إحداهما: وزنًا، والأخرى: عددًا. وقيل يسلم في
 البيض والجوز عددًا، وفي الفواكه والبقول وزنًا».

(١) ظَاهر كلام الشارح أله سوَّى في السلم بين البيض وغيره ممًا لا يكال ولا يوزن، إلا أن الإحداد و البطيخ، والسفرجل، الله والخيار، فعندهم يجوز السلم في البيض، ولا يجوز في هذه الاشياء، كما سبق تحد ده.

قال العدادي: "والمعدودات التي لا تتفاوت كالجوز، والبيض يجوز السلم فيها عندنا، والصغير، والكبير فيها سواء باصطلاح الناس على إهدار التفاوت فيها، بخلاف البطيخ، والقناء، والرمان لتفاوت آحاد، ألا ترى أنه لا يقال هذه البيضة بكذا، وهذه بكذا، وهزا الجوزة، انظر: "الجوهرة النيرة على مختصر القدوري» (/٢١٧/).

أمَّا نَقْلُ المؤلفِ عن أبي حنيفة أنَّه لا يُجيز في البيّض السلم؛ فهذا ليس على إطلاقه، بل هو في نوع مخصوص، وهو بيض النعام.

قال السرخسي: قرووى الحسن عن أبي حنيفة - رحمهما الله تعالى - أنَّه لا يجوز السلم في بيض النمام؛ لأنَّه تنظم والسلم السلم في بيض النمام؛ لأنَّه تنظم وصاحبه: إلى جواز السلم فيه، وخالفهم زفر. أنَّا عدم البيض فلهم، وخالفهم زفر. انظم في انظر: «مختلف الرواية»؛ للسمرقندي (١٩٠٨/٣)، وفيه: «قال زفر: إذا أسلم في الجوز والبيض عداً لا يجوز والبيض عداً لا يجوز والبيض عداً لا يجوز والبيض عداً لا يجوز، وعندنا: يجوز.

له: إنَّهَا تَتَفَاوَتُ فِي الصغيرِ والكبيرِ، فلا يُرتفع التَفَاوِتُ إِلَّا بِالوَزْنِ. إِنَانَ أَنِّهِ عَدِي رَبِّقَالِ مِنْ لا تَرْجُ مِنْ فِيهِ الرَّيْنِ أَنْ مِنْ إِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ ال

لنا: إنَّه عددي متقَارب، لا تجري فيه المنازَعة، ولهذا يضمن بمثله عند الإتلاف، فيجوز السلم فيه.

وجواز السلم هو المعتمد من مذهب الأحناف. انظر: •مختصر القدوري، (س٨٥)، وفيه: «السلم جائز في المكيلات، والموزونات، والمعدودات التي لا تتفاوت؛ كالجوز، والبيض.

(۲) انظر: «الإشراف على نكت مسائل الخلاف»؛ للقاضي عبدالوهاب (۷۰/۳)، حيث قال: «السّلم في اللحم جائز، خلاقًا لابي حنيقة لعموم الخبر؛ ولأنّه يضبط بالصفة من جنس الحيوان، ونوعه، وسماته، ومواضع أخذه، فهو كسائر العروض؛ ولأنّه طعامً قائميه البرة.

 (٣) انظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي»؛ للعمراني (٤١٩/٥)، قال فيه: «ويصبح السلم على اللحم؛ لأنه يمكن ضبط صفاته، فجاز السلم عليه، كالثمار».

وَمَنَعَهُ أَبُو حَنِيفَةً (١).

وأجازه أحمدُ أيضًا(٢).

ho تولىho: (وَكَذَلِكَ السَّلَمُ فِي الرُّمُوسِ وَالْأَكَارِعِ: وأَجَازَهُ مَالِكُ ho)، وَمَنْعَهُ أَبُو حَنِهَةً ho).

الأكارعُ؛ بالنسبةِ للدَّابةِ قوائمُها(٥).

وقد أجازه أحمد كَظَّلْلُهُ في روايةٍ، وعنه رواية أخرى توافق مذهب

<sup>(</sup>١) انظر: «حاشية ابن عابدين» («١٧)»، وفيه: «(قوله ولحم) في الهداية، ولا خير في السلم في اللحم، قال في «الفتح»: وهذه العبارة تأكيد في نفي الجواز، وتمامه فيه (قوله ولو منزوع عظم) هو الأصح هداية، وهو رواية ابن شجاع عن الإمام، وفي رواية الحسن عنه جواز منزوع العظم، كما في الفتح».

<sup>(</sup>٢) انظر: «مسائل الإمام أحمد رواية ابته أبي الفضل صالح» (٣٠١/١، ٣٠١)، قال فيه: «وسالته عن قول سفيان كره السلم في اللَّحم ما معناه، وعطاء لا يرى به باشا، قال: الذي كره بقول لا يجيء على الصفة، وقال أبي: لا بأس به إذا كان بصفة سين، أو غث، أو وسط، لحم قَخذ، أو لحم جنب، أو غيره. وهذا هو الذي عليه المذهب انظر: «المحرر في الفقه؛ لأبي البركات ابن تيمية (٣/٣٣)، وفيه: «كل مكيل، أو مؤرون، أو مذروع أمكن ضبطه؛ كالبر، واللحم، والخبز، والنياب، وتحوما فالسلم فيه جائر».

الثابت عن مالك القول بالجواز، وليست هناك عنه رواية أخرى كما أشار الشارح.
 انظر: «الجامع لمسائل المدونة؛ لابن يونس (١٦٣/١)، وفيه: (قال مالك: ولا يأس بالسلم في الرؤوس إذا اشترط صنفًا وقدرًا معلومًا، صغارًا وكبارًا، وكذلك في الأكارع؛.

وهو الذي عليه المذهب. قال بهرام الدميري: "ويصح في الأكارع؛ كالرؤوس وفي المطبوخ منهما». انظر: «الشامل في فقه الإمام مالك» (١٢٦/١).

<sup>(</sup>٤) انظر: «المحيط البرهاني في الفقه النعماني»؛ لابن مازه (٨٠/٨)، حيث قال: «(ولا خير) في السلم في الرؤوس والأكارع؛ لأنها من العدديات المتفاوتة؛ لأنَّ التفاوت الذي يكون بين رأس ورأس، وكراع وكراع تفاوت يعتبره الناس فيما بينهم، وتجري المماسكة لأجله، ولا يشترون إلَّا بعد الإشارة».

 <sup>(</sup>٥) انظر: «طلبة الطلبة»؛ للنسفي (ص١٠٩)، قال فيه: «الاكارع جمعُ الكُراعِ، وجمعُه أكثرُغ، والأكارعُ جمعُ الاكرُع؛ وهي القوائمُ».

أبى حنيفة كَغْلَلْلهُ<sup>(١)</sup>.

## ◄ قول (وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةً (٢)، وَالشَّافِعِيِّ (٣).

(١) انظر بيان الروايتين في: الأنساف في معرفة الراجع من الخلاف، الملمداوي (٨٦)، قال فيه: الله الجلود والرؤوس ونحوها، كالأكارع، فأطلق المصنف في جواز السلم فيها روايتين. وأطلقهما في الكافي، والمغني، والتلخيص، والبلغة، والمحرر، والشارح، والفروع، والفائق، والزركشين. إحناهما: لا يصمح، وهو المحدود، والمدب به في الوجيز، وصححه في التصحيح، والرعاية الكبرى. وقلعه ابن رزين في شرحه. وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الصغرى، والحاوي الصغير. والرواية الثانية: يصمح السلم، واختاره ابن عبدوس في تذكرته،

والذي عليه الملهب عدم الجواز. انظر: أمطالب أولي النهى؛ للرحيناني (۲۰۹/۳)، قال فيه: ((ولا) يصح السلم في (بقول)؛ لأنّها تختلف، ولا يمكن تقديرها بالحزم، (و) لا في (جلبوه)؛ لاختلاف أطرافها، ولا يمكن زرعها، (و) لا (في رؤوس وأكارع)؛ لأنّ أكثرها عظام وشافر، واللحم فيها قليل، وليست موزونة».

- (٢) يقصد ألا هناك قولاً في مذهب أبي حنيفة بالجواز، كما فسره الشارح. وهذا القول باعتبار إمكانية ضبط هذه الأشباء، ورفع الجهالة عنها، انظر: «حاشية الشلبي على تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، (١١١/١٤)، وفيه: «قال الانقائي، وإمّا العددي المتفاوت؛ وتفسيره ما نقل عن ابن يوسف ما اختلفت آحاده في القيمة، واتفقت أجناسه؛ فلا يجوز السلم فيه، وذلك كالمدر، والجواهر، واللاللي، والأدم والجلود، والخشب، والرؤوس، والأكارع، والرمان، والبطيخ، والسفرجل، ونحوها، إلا إذا بين من جنس الجلود والأدم والخشب والجذوع شيئًا معلومًا، وطولاً معلومًا عظفًا معلومًا، وأني بجميع شرائط السلم، والتعق بالمتقارب بجوزة، ونطل ابن عابدي على وجود رواية بجواز السلم فيها وزنًا. انظر: «دد المحتار» وأكارع خلاقًا لملك، وجاز رزنًا في حيوان ما) خلاقًا للشافعي، ( وأطرافه) كرؤوس وأكارع خلاقًا لملك، وجاز رزنًا في رواية.
- (٣) انظر القولين في: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي»؛ للبغوي (٥٨/٣) قال فيه:
   «لا يجوز في الرؤوس والأكارع؛ لأنها تشتمل على أباعض مختلفة، كلها مقصودة،
   ولا يمكن وصفها بخلاف الحيوان؛ لأنَّ المقصود جملته.

وفيه قول آخر؛ أنَّه يجوز السلم فيها كالحيوان، فعلى هذا: إنَّما يجوز بعد التثقية وزنَّاه. والمذهب على عدم الجواز. انظر: "تحفة المحتاج في شرح المنهاج»؛ لاين حجر الهيتمي ((۲۹/ه)، وفيه: «(والأظهر منعه) أي السلم (في رؤوس الحيوان) والأكارع؛

الهيئمي (١٩/٥)، وفيه: "(والاطهر متعها اي السلم (في رؤوس الحيوان) والافارع؛ لاشتمالها على أجناس مقصودة لا تنضبط؛ ولأنَّ غالبها غير مقصود، وهو العظم». اختلف قولهما كمالك<sup>(١)</sup> وأحمد؛ يعني: أنَّ لكُلِّ واحدٍ منهما قولين في المسألة.

فائدة: لو قال المؤلف كَلْلَهُ: "واختلف في ذلك قول الحنفية، والخنابلة»؛ لكان أجود.

◄ تولى : (وَكَلَلِكَ السَّلَمُ فِي النَّرِّ وَالْفُصُوصِ: أَجَازَهُ مَالِكٌ (١)،
 وَمَنَعَهُ الشَّافِعِ (١).

 <sup>(</sup>١) لم أقف على من نصّ على الخلاف في مذهب مالك، فيبدو أنّه سبق لسان، وهذا يظهر من كلام الشارح بعد: قال: فائدة: لو قال المؤلف ـ تَكَلَّفُهُ ـ: "واختلف في ذلك قول الحنفية، والشافعية، والحنابلة؛ لكان أجود.

<sup>(</sup>٢) انظر: «المنتقى شرح الموطاء» لأبي الوليد الباجي (٤٩٤/٤)، وفيه قال: «ويجوز السلم في الدرر والفصوص خلاقًا للشافعي، والدليل على ما نقوله: أنَّه ممَّا يدرك بالصفة فيوصف لونه، وصفاؤه، وصورته من طويل أو مدحرج، وإملاس وتضريس، ووزنه وما جرى مجرى هذا من صفاته التي تختلف الأغراض فيه باختلافها».

والقول بالجواز هو ما عليه المذهب. أنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدوير» (١/١٥/١)، قال في: «(ريجوز) في (اللؤلؤ) كذلك (والعنبر والجوهر) وهو كبار اللؤلؤ إلا أن يندر وجوده.

<sup>(</sup>٣) انظر: «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج»؛ للرملي (٢٠٣/، ٢٠٣/»، وفيه قال: «(ولا يصح) السلم (فيما نقر وجوده؛ كلحم الصيد بموضع العزق)، ..(ولا فيما لو «ولا يصح) السلم (كاللؤلو الكبار) بكسر أوله... (والبواقيت) وغيرهما من الجواهر النفيسة؛ لأنّه لا بُدّ فيها من التعرض للحجم، والوززه، والشكار، والصفاء، واجتماع هذه الأمور نادر، وحرج بالكبار وهي ما تطلب للزينة؛ الصفار وهي ما تطلب للنواج، الصفار وهي ما تطلب للنواج، أي غالبًا، وضبطه الجويني بسلس دينار، ولعله بإعتبار ما كان من كثرة وجود كباره في زمنهم، أمّا الآن فهذا لا يطلب إلّا للزينة لا غير، فلا يصح السلم فيه لعزته».

انظر: «المحيط البرهاني في الفقه النعماني؟؛ لابن مازه (۸۲/۷)، قال فيه: «ولا خير في السلم في الجوهر واللؤلؤ؛ لا عندًا، ولا وزنًا، ولا كيلًا، قال الشيخ الإمام الأجل السرخسي: ما ذكر من الجواب محمول على الكبار من اللآلئ، وأنما الصغار منها التي تباع وزنًا، وتجعل في أدوية العين، والمفوح فالسلم فيها يجوز وزنًا.

أمَّا الدُّرُّ؛ فجمع دُرَّة، وهي اللؤلؤة العظيمة الكبيرة(١٠).

وأمًا الفُصُوص؛ فجمع قَصِّ، وهو ما يُركِّب في الخاتم من الأحجار الكريمة؛ كالياقوت أو اللؤلؤ، وغيرها<sup>(٢)</sup>.

#### تنبيه:

هذه المذكورات كُلُها أصبحت تُوزَن فزال الإشكال، وجاز فيها السّلم؛ لأنّها إذا وزنت انضبطت، كما قال الرسول ﷺ: "من أسلم في شيء فليسلم في كيل معلوم، أو وزن معلوم،""، فالوزن يرفع إشكال كِبَرِ المحجم أو صِغْره، فإذا كانت حبَّاتها صغيرة فسيكون عددها أكثر، وإذا كانت كبيرة فسيكون العدد أقل، والمتوسطة تكون بينهما، فارتفع الغررُ الذي كان موجودًا.

ولذلك لمَّا سُئل الإمام أحمد كَثَلَثُهُ عن مسألةٍ تتعلق بمثل هذه

- والقول بالمنع هو المذهب. انظر: «درر الحكام شرح غرر الأحكام؛ لمنالا خسرو (١٩٥/٢)، قال فيه: «(والجوهر والخرز) بالتحريك الذي ينظم فإنَّ في كل منها تفاوتًا فاحشًا يمنع السلم؛.
- قال الشرنبلالي في الحاشية: «(قوله والجوهر) هذا في الكبار منه، ويجوز في صغار اللؤلؤ وزنًا؛ لأنَّه يعلم به، كذا في شرح المجمع».
- وانظر في مذهب الحنابلة: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (۸۹/۲)، قال فيه:
  «أولا فيما لا ينضبط كجوهر)، ولؤلؤ، ومرجان، وعقيق، ونحوها لاختلافها اختلافًا كثيرًا، صغرًا وكبرًا، وحسن تدوير، وزيادة ضوء وصفاء، ولا يمكن تقديرها بيض عصفور ونحوه؛ لأنه يختلف، ولا شيء معين؛ لأنّه قد يتلف،
- (١) انظر: "المصباح المنيرا؛ للفيومي (١٩٩١/)، قال فيه: "واللَّزّةُ بالفسمُ: اللُّولُوّةُ العظيمة الكبيرة، والجمع دُرِّ بحلف الهاء \_ ودُرَرٌ، مثلُ: غُرَقَةٍ وَغُرفٌ».
- (۲) انظر: "مقاييس اللغة»؛ لابن فارس (٤/٤٤٠)، قال فيه: «الفص: فص الخاتم؛ وسمي بذلك لأنه ليس من نفس الخاتم، بل هو ملصق به».
- وفي أمعجم لغة الفقهاء؟؛ لمحدد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي (هر٢٩٦): «الغص: بفتح الفاء جمع فصوص وفصاص؛ ما يركب في الخاتم من الحجارة الكريمة، ونحوها».
  - (٣) سبق تخريجه.

الأمور، قال: «لا يجوز»، فقيل له: إنَّها توزن، فتوقَّف (١).

تولات: (وَقَصْدُنَا مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِنَّمَا هُوَ الْأُصُولُ الضَّابِطَةُ
 لِلشَّرِيمَةِ، لَا إِحْصَاءُ الْفُرُوع؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُنْحَصِرٍ).

فالمؤلف كَثَلَقْهُ ما عُرض لكُلِّ شيء، فإنَّك لو أردت أن تستعرض جميع البضائع لتُطَلِّق عليها قواعد كتاب السَّلم لبلغت الآلاف، لكنَّ المؤلف كَثَلَقَهُ وضع أصولًا لمسائل السَّلم، لو فهمناها لاستطعنا أن نُلحق بها كلَّ شيء، فأنت إذا رأيت الخلاف بين الفقهاء في البَيْض ـ مثلًا ـ لالحقت به الرُمَّانَ، والبَّلْيَخ، وهكذا.

> قولى: (وَأَمَّا شُرُوطُهُ: فَمِنْهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهَا، وَمِنْهَا مُخْتَلَفٌ فِيهَا).

وهذا يدلُّ على حَصَافة<sup>(٢)</sup> الفقهاء؛ حيث استنبطوا هذه الشروط من حديث الرسول ﷺ الذي ذكره المؤلف آنفًا.

◄ قول ﴿ أَمَّا الْمُجْمَعُ عَلَيْهَا: فَهِيَ سِتَّةٌ: ﴾

الشرط الأول:

(مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ، وَالْمَثْمُونُ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ النَّسَاءُ).

الثَّمن: هو الذي يدفعه ربُّ السَّلَم (المشتري).

لم أقف على هذه الرواية.

 <sup>(</sup>٢) يُقال: "درجلٌ حَصيثُ بَيِّنُ الحصافة، وقد حصف حصافة؛ إذا كان جيد الرأي، محكم العقل، انظر: "تهذيب اللغة، للأزهري (١٤٨/٤).

<sup>(</sup>٣) انظر: «الإجماع؟؛ لابن المنذر (ص٠١١)، وفيه قال: «وأجمعوا على أنَّ السلّم الجائز أن يُسلم الرجل صاحبه في طعام معلوم، موصوف من طعام أرض عائة لا يُخطئ مثلها، يكول معلوم، أو وزن معلوم، إلى أجل معلوم، ودنانير ودراهم معلومة، يدفع تمن ما أسلم فيه قبل أن يشرقاً من مقامهما الذي تبايكا فيه، ونسيان المكان الذي يقبض في بن الطمام، فإذا فعلا ذلك، وكانا جائزي الامر، كان صحيحًا، وأجمعوا على أنَّ من باع معلومًا من السلع بمعلوم من الثمني إلى أجل معلوم من شهور العرب؛ أنَّه جائز،

\_ 🖁 شرح بداية المجتهد

والمثمون: هو الذي يدفعه المُسْلَم إليه (البائع)؛ ثمرة، أو غيرها.

تولى: (وَاشْتِنَاعُهُ فِيمَا لَا يَجُوزُ فِيهِ النَّسَاءُ، وَذَلِكَ إِمَّا اتَّفَاقُ الْمَنَافِعِ
 عَلَى مَا يَرَاهُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَإِمَّا اتَّفَاقُ الْجِنْسِ عَلَى مَا يَرَاهُ أَبُو حَنِيفَةً، وَإِمَّا اخْتِارُ الشَّاعِمُ مَعَ الْجِنْسِ عَلَى مَا يَرَاهُ الشَّالِعِيُّ فِي عِلَّةِ النَّسَاءِ).

المؤلف كَلَلْقُهُ يُشير إلى ما سبق ذكره في الربويات من خلاف الفقهاء في علة الربا:

فهناك من: خصَّه بالقوت، وما يصلحه، وهو قول مالك(١).

وهناك من: حرَّمه في كُلِّ مكيلٍ أو موزون بجنسه، وهذا قول أبي حنيفة<sup>(۱۲)</sup>، وأحمد في ظاهر مذهبه<sup>(۱۲)</sup>.

<sup>(</sup>١) انظر: «المعلم بفوائد مسلم»؛ للمازري (٣٢٠/١)، وفيه قال: «أمّا مالكٌ فنظر إلى أنَّ الاجناس إذا اختلفت جاز النّفاضلُ فيها نسيته والغرض من المتملّكات الانتفاعات، وأمّا نفس الذوات فلا يملكها إلَّا اللهُ الذي يوجدها ويُعدمها، وإنّما مَلك الخلق الانتفاع بها، فإذا كانت المنافع مختلفة، وهي المقصودة التي يتعلق بها الملك، وجب أن تحط محل اختلاف الأجناس، وإذا كان الغرض في دابّة الحمل عليها والخرض من أخرى الجري بها صارا في الأنفس كدائة يراد ركوبها وثوب يراد لباسه، فإذا ساوت المنافع نظر إلى قوله: «إنَّ البي ﷺ تَهَى عن سلفي جرّ نفمًا»، فإذا دفع نريًا في ثويين الغرض فيهما كالغرض في الثوب؛ فكنَّهُ أسلفه واشترط عليه أن يتنفع بالزيادة، ولو أسلم ثوين في ثوب تَتَقَق الأغراض فيهما؛ لأنهما ايضًا على أن يتنفع بالزيادة، ولو أسلم ثوين في ثوب تَتَقَق الأغراض فيهما؛ لأنهما أيضًا على معاوضة على الضمان، وللله لا يجوزة.

<sup>(</sup>٢) انظر: «المبسوطا؛ للسرخسي (١٢١/١٢) ، ونيه: «قوله: ولا ما يُكال فيما يكال مجري على ظاهره، فإنَّ إسلام المكيل في المكيل لا يجوز بحال؛ لاتفاقهما في قدر واحد، وقوله: وإذا اختلفا النوعان ممًّا لا يُكال ولا يوزن فلا بأس به واحدًا باثنين، يدًا بيد، هذا مُجرى على ظاهره؛ لانعدام العلم المحرمة للفضل!.

<sup>(</sup>٣) انظر: «الإثناء في فقه الإمام أحمد بن حنبل»؛ للحجاري (١٣٩/٣)، وفيه قال: «الثالث أن يذكر قدره بالكيل في المكيل، والوزن في الموزون، والذرع في المذروع، والعد في المعدود يصح السلم فيه، فإن أسلم في كيل وزناً، أو في موزون كيلاً لم يصح، وعده يصح، اختاره الموفق».

وهناك من: خصَّه بالنقدين أو بالطعام، وإن لم يكن مكيلًا ولا موزونًا، وهو قول الشافعي<sup>(۱۱)</sup>، ورواية عن الإمام أحمد<sup>(۱۲)</sup>. والطعام عندهم: كُلُّ ما يُؤخذ اقتياتًا، أو تَفكُّها، أو تداويًا.

#### الشرط الثاني:

◄ تولى : (وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا إِمَّا بِالْكَيْلِ، أَوْ بِالْوَزْنِ، أَوْ
 بِالْعَدَدِ، إِنْ كَانَ مِمَّا شَأْنُهُ أَنْ يُلْحَقَهُ التَّقْدِيرُ) (٣٠).

الشرط الثالث:

(أَوْ مُنْضَبِطًا بِالصِّفَةِ إِنْ كَانَ مِمَّا الْمَقْصُودُ مِنْهُ الصِّفَةَ).

أن يكون مُقدَّرًا؛ أي: أن يكون هناك قَدرٌ يَضبِطُه؛ (يُكالُ، يُوزَنُ، يُعَدُّ).

<sup>=</sup> وانظر: "الروض المربع شرح زاد المستقنه؟ للبهوتي (ص٣٤٥)، قال: "(ويحرم ريا النَّسيشة) من النَّساء بالمد؟ وهو التأخير (في بيع كل جنسين اتفقا في علة ربا الفضل)، وهي الكيل والوزن (ليس أحدهما) أي أحد الجنسين (نقلاً)، فإن كان أحدهما نقدًا كحليد بلعب إلسلم في المحيل وفضلة جاز النساء، وإلَّا لانسد باب السلم في المورونات غالبًا، إلَّ صرف فلوس نافقة بقد، فيشرط في الحول والقبض، واختار ابن عقيل وغيره: لا، وتبعه في "الإنتاع، (كالمكيلين والموزونين) ولو من جنسين، فو خليد بنحاس؛ اعتبر الحول والتقابض قبل التفرق.

<sup>(</sup>١) انظر: "أسنى المطالب"؛ لزكريا الأنصاري (٢٢/٣)، وفيه قال: "(فصل والربويات بعلة) واحدة (إن أتُحد جنسهما كبيع اللهب باللهب، والحنطة بالحنطة؛ حرم فيهما التفاصل والنَّساء) بفتح النون والمدة أي الأجل، (والتغريق قبل التقابض، قال: (قوله كبيع اللهب باللهب إلى إلى إلى الطعام بالطعام، أو التقد بالنقد بلفظ السلم؛ لم يصح، فأذاً الشلم يُسترط فيه القبض من أحد الجانبين، والربوي يُسترط فيه قبضهما، فلماً تنافى الموضوعان بطل؟.

 <sup>(</sup>۲) انظر: «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهویه»؛ للكوسج (۲۹۰٬۲۹۰)، وفیه: «قال أحمد: كل شيء من الطعام بعضه ببعض نسيّة مكروه على ما كره ابن عمر.
 المال المال

قال إسحاق: اللحم بالبر نسيئة هو مثل: أن يسلم ما يوزن فيما يكال، لا بأس به إذا كان أحدهما يدًا بيدٍ؛ لأنَّه لا بُدَّ في السلم من أن ينقد الثمنَّء.

<sup>(</sup>٣) سبق تحرير هذه المسائل.



كالحنطة تُكال، والأرز كذلك، والسُّكَّر يُوزن، والقهوة تُوزن، والشَّايُ كذلك، والبيض يُعَدُّ، وهكذاً<sup>(۱)</sup>.

ونضيف إلى ذلك المذروع؛ كالأقمشة، يقال: ذَرَعَ فلانٌ الثوب ذَرعًا: قاسه بالذراع، أو قياسه بالمتر<sup>٣)</sup>، ولا شكَّ أنَّه مقياس دقيق<sup>٣)</sup>.

الشَّرط الرابع:

◄ قولتَ: (وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ)<sup>(1)</sup>.

وحُلُول الْأَجَل: يقال: «حلَّ الدَّينُ حلولًا؛ جاء وقت أدائه" (٥٠).

الشرط الخامس:

◄ تولىم: (وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ النَّمَنُ غَيْرَ مُؤَجَّلٍ أَجَلًا بَعِيدًا؛ لِقَلَّا
 يَكُونَ مِنْ بَابِ الْكَالِئِ بِالْكَالِئِ).

أي: تعجيل رأس المال، وقبضه في مجلس العقد قبل افتراق العاقدين بنفسيهما؛ ليُخرج اختلاف مالك مع الأثمة الثلاثة في اشتراط هذا

<sup>(</sup>١) سبقت هذه المسائل.

 <sup>(</sup>٢) انظر: «المصباح المنير»؛ للفيومي (٢٠٨/١)، قال فيه: «ذَرَعْتُ الثوبَ ذَرْعًا من باب نَفَمَ: قِسْتُهُ بِاللَّوَاء».

<sup>(</sup>٣) انظر: «المنتقى شرح الموطا»، المباجي (٢٩٧٤)، قال فيه: «ويسلم في الثياب كلها بالذراع في الطول والمرضو؛ لأنها لا تقدر إلاً به، فإن شرط ذراع رجل بعينه، فقد أجازه ابن القاسم في «المدونة»، فإن حيف أن يغين؛ أعدْ منه مقدار ذراعه إلى أن يعجى أجل السلم».

<sup>(</sup>٤) انظر: «المنتقى شرح الموطا»؛ للباجي (١٣٠٠/١)، قال فيه: «ويشترط أن يكون المسلم فيه موجودًا حين الأجل، فلا خلاف أن ذلك شرط في صحة السلم؛ لأنَّ حلول الأجل يقتضي تسليم المسلم فيه، فإذا كان معدومًا حين الأجل لم يصح السلم فيه؛ لأنَّ من شرط صحة السلم واليم التُمكُن من التسليم.

 <sup>(</sup>a) انظر: "طلبة الطلبة؛ للنسفي (ص٣٥)، وفيه قال: "فيقال: خَلُّ الدَّينُ يَجِلُّ بالكسر،
 إذا مضى أجله، وهذا مَجِلُّ الدَّين، أي: رَقْتُ خُلُوله،

الشرط، فإنَّ مالكًا يرى أنَّه: يجوز تأخير قبض رأس المال إلى ثلاثة أيام فأقل، ولو بشرط في العقد، سواء أكان رأس المال عينًا أم دينًا؛ لأنَّ السلم معاوضة لا يخرج بتأخير قبض رأس المال عن أن يكون سلمًا، فأشبه ما لو تأخر إلى آخر المجلس، وكل ما قارب الشيء يعطى حكمه، ولا يكون له بذلك حكم الكالئ.

وبيع الكالئ بالكالئ: أي: بيع الدَّين بالدَّين (١).

◄ تولٰمَ: (هَذَا فِي الْجُمْلَةِ).

أي: هذا إجمالٌ، وسيأتيك التفصيل.

الشرط السادس:

تولى: (وَاشترطوا فِي اشْتِرَاطِ الْيَوْمَيْنِ وَالشَّلَائَةِ فِي تَأْخِيرِ
 نَقْدِ الشَّمَنِ بَعْدَ اتَّفَاقِهِمْ عَلَى أَنْ لَا يَجُوزَ فِي الْمُدَّةِ الْكَثِيرَةِ،
 وَلَا مُظلَقًا).

يُشير المؤلف كَظُلْمُهُ إلى الخلاف الذي ذكرناه بين الأئمة الثلاثة (أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد)، وبين الإمام مالك في شرط: (تعجيل رأس المال، وقبضه في مجلس العقد قبل افتراق العاقدين بنفسيهما)، وأنَّ مالكًا يتسامح، ويقول: "يجوز تأخيره اليوم واليومين والثلاثة».

<sup>(</sup>١) انظر: «المنتقى شرح الموطاء؛ للباجي (٢٠٠/٤)، قال فيه: «وقبضه في مجلس السلم أفضل، وليس بشرط في صحة السلم، ويجوز أن يتأخر قبضه اليوم واليومين بالشرط خلافًا لأبي حنية والشافعي في قولهما: إذَّ من شرط صحة السلم التقابض في المجلس، والليل على ما نقوله: أذَّ التأخير فيه ليس بممنوع لمعنى في المحجلس، وإلما هو ممنوع لمعنى في المعدد لتلا يكون من الكالى بالكالى، والمسلم فيه من شرطه التأجيل، والممن من شرطه التعجيل، فكما لا يصح السلم بتأخيره اليوم واليومين، ولا يكون له بللك حكم الكالى، فكذلك الشعن الملكي من شرطه التعجيل لا يُقسده التأخير عن مجلس القبض، ولا بتأخيره اليومين، ولا يكون له بلك حكم الكالى؛ بتأخيره اليوم واليومين، ولا يكون له بلك حكم الكالى؛ بتأخيره اليومين، ولا يكون له بلك عليه بتأخيره اليومين، ولا يكون له بلك.

\_ الشرح بداية المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد الم

 تال: (فَأَجَازَ مَالِكٌ اشْتِرَاطُ تَأْخِيرِ الْيَوْمَيْنِ، وَالشَّلائَةِ، وَأَجَازَ تَأْخِيرُهُ بِلا شَرْطٍ)\\\.

◄ قولآ، (وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةً)(٢).

وكذلك الشافعيُّ (٣)، وأحمدُ (٤).

◄ قوالهَ: (إِلَى أَنَّ منْ شَرْطِهُ التَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ؛ كَالصَّرْفِ).

لأنَّه إذا لم يحصل التقابض في المجلس فكأنه باع دينًا بدين.

◄ قال: (فَهَذِهِ سِنَّةٌ مُتَفَقٌ عَلَنِهَا، وَالْحَتَلَفُوا فِي أَرْبَعَةٍ؛ أَحَدَهَا:
 الْأَجَلُ، هَلْ هُوَ شَرْطٌ فِيهِ أَمْ لَا؟).

والخلاف في هذا الشرط يسيرٌ؛ لأنَّه منصوصٌ عليه في الحديث، فهو شَرْطٌ.

- إ) انظر: «بدائع الصنائع»؛ للكاساني (٢٠٣/» ٢٠٣/»، قال فيه: «فإن قبض المسلم إليه رأس مال السلم من المحال عليه، أو الكفيل، أو من رب السلم فقد تم العقد بينهما إذا كانا في المجلس، سواء بني الحويل والكفيل أو افترقا بعد أن كان العاقدان في المجلس، وإن افترقا العاقدان بأنفسهما قبل القبض؛ بطل السلم، ويطلت الحوالة، والكفائة، وإن بني المحال عليه والكفيل في المجلس؛ فالعبرة لبقاء العاقدين وافتراقهما؛ لا لبقد الحويل والكفيل وفتراقهما؛ لأن القبض من حقوق العقد، ويتام العقد بالعاقدين، فكان المعتبر مجلسهما».
- (٣) انظر: «الإقتاع في حل ألفاظ أبي شجاع» للشربيني (٢٩١/٣)، قال فيه: «ويشترط تسليم رأس المال في مجلس المقد قبل لزم» فلو تقرقا قبل قبض رأس المال أو أثره بطل العقد، أو قبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقيض، وفيما يقابله من المسلم فيه فلم أطلق؛ كاسلمت إليك دينازأ في ضمي في كذا، ثم عين الدينار، وسلم في المجلس قبل التخاير، جاز ذلك؛ لأنا المجلس حريم المعدد.
- (٤) انظر: «شرح منتهى الإرادات»؛ للبهوتي (٩٥/٢)، وفيه: «الشرط (السادس: قبض رأس ماله) أي السلم (قبل تفرق) من مجلس عقد تفرقا يبطل خيار مجلس، لثلا يصبر بيم دين بلدين».

<sup>(</sup>١) سبقت هذه المسائل.

\_ 🖁 شرح بداية المجتهد

 توله: (وَالنَّانِي: هَلْ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ جِنْسُ الْمُسَلَم فِيهِ مَوْجُودًا فِي حَالِ عَقْدِ السَّلَم أَمْ لَا؟).

المُسلِّمُ فيهِ: هو المبيع، يعني أنَّه: عند عقد السَّلم في الحبوب ـ مثلًا ـ، هل يشترطُ أن يكون جنسه موجودًا؟

﴾ قال: (وَالنَّالِثُ: اشْتِرَاطُ مَكَانِ دَفْعِ الْمُسْلَمِ فِيهِ. وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ النَّمَنُ مُقَدَّرًا؛ إِمَّا مَكِيلًا، وَإِمَّا مَوْزُونًا، وَإِمَّا مَعْدُودًا، وَأَنْ لَا يَكُونَ جُزَافًا).

عاد المؤلِّف تَخْلَيْتُهُ يُفصِّل ما أجمله من الشروط المختلف فيها، فقال:

(فَأَمَّا الْأَجَلُ: فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ هُوَ عِنْدَهُ شَرْطُ صِحَّةٍ بِلا خِلَافٍ عَنْهُ نِي ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا مَالِكُّ؛ فَالظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِهِ وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ أَنَّهُ مِنْ شَرْطِ السَّلَم (٢)).

وعند أحمد كذلك (٢)؛ أي إنَّ: الأئمة الثلاثة (أبا حنيفة، ومالكًا،

<sup>(</sup>١) قال السرخسي: «فأمَّا الأجل فهو من شرائط السلم عندنا، وقال الشافعي: الأجل يثبت ترفيها لا شرطًا». انظر: «المبسوط» (١٢٥/١٢).

<sup>(</sup>۲) انظر: «القبس في شرح موطأ»؛ لابن العربي (ص٨٣٤)، وفيه: «واضطربت المالكية في تحديد الأجلُّ حتى ردوه إلى يومه، حتى قال بعض علمائنا السُّلم الحَالُّ جائز، والصحيح أنَّه لا بُدَّ مِن الأجل فيه؛ لأنَّ البيع على ضَربين: معجلُ وهو المعين، ومؤجل، فإن كان حالًا ولم يكن عند المسلم آليه فهو بيع ما ليس عندك، فلا بُدَّ من الأجل حتى يخلص كل عقد بصفته، وعلى شروطه، وتنزَّل الأحكام الشرعية منازلها، وتحريره عند علمائنا مدة تختلف الأسواق في مثلها».

<sup>(</sup>٣) انظر: «مطالب أولي النهي»؛ للرحيباني (٣٢١/٣)، قال فيه: «الشرط (الرابع: ذكر أجل معلوم) نصًّا للخبر المتقدم، فأُمر بالأجل؛ والأمر للوجوب؛ ولأنُّ السلم رخصة، جاز للرفق، ولا يحصل إلَّا بالأجل، فإذا انتفى الأجل انتفى الرفق؛ فلا يصح».



وأحمد) يشترطون لصحة السَّلم أن يكون مؤجلًا، ولا يصح السلم الحالُ؛ لأنَّه منصوصٌ عليه في الحديث: "فليسلف في كيل معلوم، **ووزن معلوم،** إلى أجل معلوم<sup>ه(١)</sup>؛ فهذا الحديث أمَرَ بالأجل، والأمرُ يقتضي الوجوب.

### تنبيه :

المؤلف كَظَلَقْهِ كانَّه أدغم مذهب الشافعيّ، لكنَّه رجع بعد ذلك ـ فيما سيأتي ـ فناقشه بعبارات تُشير إلى أنَّه قد ذكر مذهب الشافعيّ، فلعلَّ في النَّصَّ سَمَّطٌ.

والحقيقة أنَّ الشافعيَّ تَكَلَّقُهُ قد خالف الأثمة الثلاثة في هذه المسألة، فقال: ليس الأجلُ في السَّلم شرطًا، بل يصحُّ السَّلم مؤجلًا، ويجوز حالًا؛ لأنَّه إذا كان يجوز مؤجَّلاً فأولى أن يجوز حالًا؛ قياسًا على بيع الأعيان، ولأنَّه خالٍ من الغرر<sup>(٢)</sup>.

ثم بدأ المؤلف تَطْكِلُهُ في تفصيل مذهب مالك، فقال:

تولى: (وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يَتَخَرَّجُ مِنْ بَغْضِ الرَّوَايَاتِ عَنْهُ جَوَادُ السَّلَمِ الْحَالُ<sup>(٣)</sup>، وَأَمَّا اللَّحْدِيُ فَإِنَّهُ فَصَّلَ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ السَّلَمَ فِي الْمَلْمَدِ بَكُونُ عَلَى صَرْبَيْنِ: سَلَمٌ حَالٌ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ شَأْنِو بَيْعُ تِلْكَ السَّلْمَةِ، وَسَلَمٌ مُؤَجَّلٌ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ مِثْ لَيْسَ مِنْ شَأْنِو بَيْعُ تِلْكَ السَّلْمَةِ. وَسَلَمٌ مُؤَجَّلٌ، وَهُو النَّذِي يَكُونُ مِثْ طَهُرُ حَدِيثِ شَأْنِونَ نَظْاهِرُ حَدِيثِ

<sup>(</sup>١) سبق تخريج الحديث.

 <sup>(</sup>٢) انظر: «الإتناع في حل ألفاظ أبي شجاع»؛ للشربيني (٢٩١/٢)، قال فيه: «(ويصح السلم حالاً ومؤجدً) بأن يُصرح بهما؛ أمَّا المؤجل فبالنَّص والإجماع، وأمَّا الحال فبالأولى لبعده عن الغره.

 <sup>(</sup>۳) قال المازري: «المشهور عندنا منع السلم الحال، وكان بعض شيوخنا يخرّج من المدونة القول بجوازه من مسألة: إذا اشترى بعروض وباع بمثلها مرابحة». انظر: «المعلم بفوائد مسلم» (۲۲۱/۳).

<sup>(</sup>٤) انظر: ﴿التبصرة؛ للخمى (١/٢٩٣٧، ٢٩٣٨)، وفيه قال: ﴿السلم على الحلول، =

ابْن عَبَّاسِ(١)).

أي: في قوله ﷺ: «إلى أجل معلوم».

 ◄ قولكم: (والثاني: أنَّه إذا لم يشترط فيه الأجل كان من باب بيع ما ليس عند البائع المنهى عنه).

◄ تولآن: (وَعُمْدَةُ الشَّافِعِيِّ:).

يدلُّ قولُه هذا على أنَّه قد ذكر مذهب الشافعيِّ، فالكلام فيه سَقَطٌ كما ذكرتُ آنفًا، والله أعلم.

> قولهَ: (أَنَّهُ إِذَا جَازَ الْأَجَلِ فَهُوَ حَالُّ أَجْوَزُ).

أي أنَّه: إذا كان يجوز مؤجَّلًا فأولى أن يجوز حالًّا.

> قول⊼: (لِأَنَّهُ أَقَلُّ غَرَرًا).

أي: إنَّ الحاضرَ الغررُ فيه أقلُّ من المؤجل؛ لأنَّ المؤجَّل غير مشاهد ولا معلوم، فربما تطرَّق إليه الفناء والهلاك، كله أو بعضه<sup>(٢)</sup>.

أو إلى يوم أو يومين، أو شبه ذلك على ثلاثة أوجه: يجوز في وجهين، واختلف في الثالث؛ فالأول: السلم لمن شأنه يعع ذلك الصنف المسلم فيه، كالسلم في اللحم لِنحَّام، وفي الفاعهة للفَكَّاء، وفي الرطب للرقاب، وفي اللباب للحائل الذي يعمل مثل تلك الخياب، فجميع ذلك جائز على الحلول، أو إلى أجل قريب يوما أو يومين. والثاني: السلم ليقبض ذلك خارجًا عن البلد الذي أسلم فيه، فذلك جائز، وإن قرب ما يين الصوفيين، وكانَّ الأحيال اليسيرة على الحلول، أو الأيام اليسيرة، واثان أن السلم لمن ليس شأنه بيع ذلك الشيء ليقيضه في البلد المسلم فيه، واختلف فيه».

 <sup>(</sup>١) وهو الحديث المتقق عليه: أنَّ النبي ﷺ قدم المدينة فوجدهم يسلفون في التمر السنة والسنتين والثلاثة، فقال: (من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».

 <sup>(</sup>٢) انظر: «الإقتاع في حل ألفاظ أبي شجاع»؛ للشربيني (٢٩١/٢)، قال فيه: «(ويصح السلم حالاً ومؤجدًا) بأن يصرح بهما؛ أمَّا المؤجل فبالنص والإجماع، وأمَّا الحال فبالأولى لبعده عن الغرر».

تولى : (وَرُبَّمَا اسْتَدَلَّتِ الشَّافِعِيَّةُ بِمَا رُوِيَ: (أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ اشْتَرَى جَمَلًا مِنْ أَعْرَابِيِّ بِوَسْقِ تَمْرٍ، فَلَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ لَمْ يَوْدِ التَّمْرَ، فَاسْتَقْرَضَ النَّبِيْ عَشْرٍ، وَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ).
 النَّبِيُ عَ ﷺ - تَمْرًا، وَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ).

هذا الحديثُ اختصره المؤلف، وقد أخرجه أحمد (()، والبيهةي (())، وطلورة المنافرة والبيهةي (())، وغيرهم (())، من حديث عائشة - ﴿ وهو حديث صحيح، وقصّتُه: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: البَتَاعَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْمُعْرَابِ جَرُورًا - أَوْ جَزَائِرَ - بِوَضِقٍ (() مِنْ تُمْمِ الذَّحِرَةِ، وَتَمْمُ الذَّحِرَةِ، وَتَمْمُ الذَّحِرَةِ، وَتَمْمُ الذَّحِرَةِ، وَتَمْمُ الذَّحِرَةِ، وَالْمَعْرَابِ جَرُورًا - أَوْ جَزَائِرَ - بِوَضِقٍ (() مِنْ تَمْمِ الذَّحِرَةِ، وَتَمْمُ اللَّهِ عَجْدُهُ، وَالْمُعْرَمِ اللَّهِ وَالْمَعْمَا مِنْكَ جَرُورًا - أَوْ جَزَائِرَ - بِوَضِقٍ مِنْ تَمْمِ اللَّهُ وَإِنَّ اللّهِ، إِنَّا قَلِهِ المُتَعْمَا مِنْكَ جَرُورًا - أَوْ جَرَائِرَ - بِوَسِقٍ مِنْ تَمْمِ اللَّهُ وَإِنَّ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللللهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللللللهُ اللللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ اللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ اللّهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ اللللهُ الللللهُ اللللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ

<sup>(</sup>۱) أخرجه أحمد (۲۲۳۱۲).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البيهقي في «الكبري» (۳٤/٦).

<sup>(</sup>٣) لم أقف عليه عند الدارقطني.

 <sup>(</sup>٤) ممَّن أخرجه أيضًا البزار كما في «كشف الأستار» (١٠٥/٢).
 وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٦٧٧).

 <sup>(</sup>٥) قال النسفي: والوَّسْقُ: وِقْرُ بَعِيرٍ، وهو سِتُونَ صَاعَا». انظر: "طلبة الطلبة"
 (ص ١٩).

 <sup>(</sup>٦) أي: «زَجَروه وصاحوا به. يقال: نَهمَ الإبلَ، إذا زَجَرها وصاحَ بها لتَمضيَّ. انظر:
 «النهاية»؛ لابن الأثير (١٣٨٥).

رَسُولُ اللّهِ ﷺ لِلرَّجُولِ: «افْهَبْ بِهِ، فَأَوْفِهِ الَّذِي لَهُ» قَالَ: فَذَهَبَ بِهِ، فَأَوْفَاهُ الَّذِي لَهُ. قَالَتْ: فَمَرَّ الْأَعْرَابِيُّ بِرَسُولِ اللّهِ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي أَضحابِهِ، فَقَالَ: جَزَاكَ اللّهُ خَيْرًا، فَقَدْ أَوْفَيْتَ وَأَطْيَبْتَ. قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «أُولَيْكَ خِنَارُ عِبَادِ اللّهِ عِنْدَ اللّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ النُّهُوفُونَ الْمُطِيبُونَ».

وهذا الحديثُ ـ كما ترى ـ ليس في السَّلم وإنَّما في القرض، والقرض غير السَّلم، وقد يُسمَّى القرض سلفًا(١) ، لكنَّه ليس السلفُ الذي هو السَّلم، وغاية الأمر: أنَّ الرسول ﷺ دخل بيته فلمَّا لم يجد، أرسل إلى خوله بنت حكيم يطلب منها سلفًا؛ أي: قرضًا.

## فوائد تربوية من الحديث:

الفائدة الأولى:

هذا الحديثُ يُبيِّن منهج رسول الله ﷺ في تعامله مع الناس؛ فهذا أعرابيَّ يرفع صوته عليه ﷺ وهو الذي لا ينطق عن الهوى، ولا يقول إلَّا الحق، يعدل ولا يظلم، ثم يقول الأعرابيُّ: وَا غَذَرَاهُ، فيتهم الرسول ﷺ بأنَّه غدره، فلم يغضب رسول الله ﷺ ولم يتأثر، ولم يُثَار لنفسه؛ بينما الصحابة - ﷺ - غضبوا لرسولِ اللّه ﷺ وقالوا: أنت من يغدر يا عدو الله، وحُقَّ للصحابة أن يقولوا هذا الكلام.

#### الفائدة الثانية:

يُبين الحديثُ خطورة الغضب، والرسول ﷺ لمَّا جاء إليه رجل، فقال: يا رسول الله أوصني، قال له: «لا تغضب» ( فا المتقلَّ الرجل هذا الكلمة الواحدة: «لا عانية، «تغضب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر

 <sup>(</sup>١) قال ابن العربي: «السلف في لسان العرب اسم يطلق على القرض، وعلى السلم».
 انظر: «القبس في شرح موطأ» (ص٩٣١).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۱۱۱٦)، عن أبي هريرة هه، أنَّ رجلًا قال للنبي ﷺ: أوصني، قال: «لا تفضي» فردد مرارًا، قال: «لا تغضي».

\_ 🖁 شرح بداية المجتهد

تقديره أنت، الرجلُ يريد وصيةً كبيرة، فكرَّر عليه الرسول ﷺ: "لا تغضب»، والغضب خطرُه عظيم؛ لأنَّ الإنسان إذا غضب زلَّ لسانه، وربما وقع في المَهالك.

ولذلك «لا يقضي القاضي حين يقضي وهو غضبان»(١١)، والإنسان إذا تكلم كلامًا وهو غضبان قد يندم عليه، وكم من أناس تكلموا في حالة

ولما سَنل معاذ بن جبل رسول الله ﷺ فقال: وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بهِ؟ فَقَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ، أَوْ قَالَ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ، إِلَّا حَصَائِدُ ٱلْسِنَتِهِمْ؟"(٢)، وقالَ ﷺ: «مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْبَيْهِ، وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ»(٣).

وقيل: «لسانك حصانك؛ إن صنته صانك، وإن هنته هانك»، فعليك بحفظ هذا اللسان، لا تتكلم إلَّا بالحق، فلا تنطق بكلمة شر، ولا تنطق ببدعة، فلا يكون لسانك إلَّا رطبًا بذكر الله ﷺ وكذلك إذا حفظت ما بين فخذيك؛ حينئذ تكون قد تجنبت محارم الله ، فبذلك تكون من الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اَسْتَقَسُواْ فَلَا خَوْقٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمّ يَعْزَنُونَ ١٤٠٠)، هذا هو الطريق السوي.

#### الفائدة الثالثة:

الحديث يُبين أنَّ المعاملات إنَّما تكون بالحسنى؛ لذلك يقول الله ﷺ في شأن الدُّعاة: ﴿آدَفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَوَٰهٌ كَأَنَّهُ وَلئ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخارى (۷۱۵۸)، ومسلم (۱۷۱۷) أنَّ عبدالرحمٰن بن أبي بكرة، قال: كتب أبو بكرة إلى أبنه، وكان بسجستان، بأن لا تقضى بين اثنين وأنت غضبان، فإنَّى سمعت النبي ﷺ يقول: ﴿لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان﴾.

جزء حديث أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، والنسائي في «الكبرى» (١١٣٣٠)، وغيرهما. وصححه الألباني في «الإرواء» (٤١٣).

<sup>(</sup>۳) أخرجه البخارى (٦٤٧٤)، عن سهل بن سعد.

حَبِيدٌ ﴾، ثم بين الله ﷺ أنَّ ركوب هذا الطريق وسلوكه أمر صعب، فقال: ﴿ وَمَا يُلَقَّلُهَا ۚ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبُّوا وَمَا يُلَقَّلُهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿ ٢٠٠٠ فَقَال:

◄ قول ﴿ وَاللَّهِ إِن فَهَذَا هُوَ شِرَاءٌ حَالٌ بِتَمْرِ فِي الذِّمَّةِ ﴾.

وبينًا أنَّ هذا الحديثُ لا يصلح دليلًا للشافعية؛ لأنَّه لا علاقة له بمحل الخلاف، وإنَّما الذي ورد في الحديث هو القرض، والقرض نوع من أنواع السَّلف، وليس كل سلفٍ يكون قرضًا (١).

﴾ قولاته: (وَالْمَالِكِيَّة مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى أَنَّ السَّلَمَ إِنَّمَا جُوِّزَ لِمَوْضِع الِارْتِفَاقِ)<sup>(٢)</sup>.

القصد من السَّلم الإرفاق بحالة الناس، فليس كل الناس من أصحاب الزروع والثمار، والمتاجر، والمصانع، والمعامل يملكون أموالًا لينفقوا على تلُّك المصانع، والمزارع، أو غيرها، فيحتاجون إلى مبالغ، فكان السلم عونًا لهم.

◄ قولَٰٰٓ٪: (وَلِأَنَّ الْمُسْلِفَ يَرْغَبُ فِيهِ لِمَوْضِعِ النَّسِيثَةِ، وَإِذَا لَمْ يُشْتَرَطِ الْأَجَلُ زَالَ هَذَا الْمَعْنَى).

قصدُ المؤلف: أنَّ الإنسان ربما إذا قدَّم الثمن في سلعة مُؤجَّلة يكون ذلك أرخص له؛ لأنَّ المسلَم إليه يحتاج إلى المال، فيكون قد راعي جانب المسلم إليه في تخفيض المبلغ المطلوب.

 <sup>(</sup>١) قال القرافي: «الجواب أنَّ الحديث وإن صح فليس بسلم، بل وقع العقد على تمر معين موصوف؛ فلذلك قال: لم أجد شيئًا، والذي في الذُّمة لا يقال فيه ذلك ليسره بالشراء، لكن لمَّا رأى رغبة البدوي في التمر اشترى له تمرًّا آخر، ولأنَّه أدخل الباء على التمر فيكون ثمنًا لا مثمنًا؛ لأنَّ الباء من خصائص الثمن». انظر: «الذخيرة»

<sup>(</sup>Y) «الارتفاق: الانتفاع، ارتفق بالشيء: انتفع به». انظر: «النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب؛ لمحمد ابن بطال (٢٧٣/١).

ويقصد بالنَّسيئة هنا: التأجيل(١).

تولىم: (وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَجْلِ فِي مَوْضِعَيْنِ؛ أَحْدُهُمَا: هَلْ يُقَدَّرُ
 يِغَيْرِ الْأَيَّامِ وَالشَّهُورِ مِثْلُ الْجِذَاذِ، وَالْقِقَالِفِ، وَالْحَصَادِ، وَالْمُؤْسِمِ؟).

الجذاذ أو الجزاز: هو جذاذ النخل؛ أي: موعِدُ قطافه (٢).

والمراد بالحصاد: حصاد الزروع.

والمراد بالقطاف: موعِدُ قطف الثمار<sup>(٣)</sup>. فهل يجوز أن يقول المُسلَم إليه (البائع) للمسلِم (المشتري): أجَّلني إلى موعد جذاذ النخل، أو القطاف، أو الحصاد؟

الجمهور يمنعون ذلك(٤).

<sup>(</sup>١) انظر: «الإشراف على نكت مسائل الخلاف»؛ للقاضي عبدالوهاب (٧٦/٢)» وفيه قال: «الصحيح من الملهب أنه لا يجوز السلم الحال، خلافًا للشافعي؛ لقوله في الله المحال المنافعية في كيل معلوم إون معلوم إلى أجل معلوم»، ولأن السلم إليه برضي في ارتفاق الشماقدين لاثن المسلم إليه برضي في ارتخاص الشمن، للرفق الذي له في استمجال الاتفاع به وفي الصبر والتأخير، وإذا زال الموفق زال الجواز، فكان كالقرض لما كان للرفق بالمقترض كان ما أخرجه عن ذلك بطفاء ولأن السلم مشعق من أسمه الذي هو السلف، وهو أن يتقدم رأس المال، ويتأخر المسلم فيه، فوجب من خالك، ولا ثلاث بدل في السلم فوجب أن يقع على وجو واحوا عبازًا برأس المال».

<sup>(</sup>٢) انظر: "المغرب في ترتيب المعرب؛ للمُظرّزِيِّ (ص٨٦)، قال فيه: "الجِزارُ كالجِذارُ كالجِذارُ بالفتح والكسر إلَّا أنَّ الجِذارُ خاصٌّ في النَّخل، والجِزارُ فيه وفي الروع والصوفي والشعرِ، وقد فَرَّقَ محمدٌ كَظَيَّفَة بينهما فذكر الجنادُ قبلَ الإِذراكِ، والجِزارُ بعده.

 <sup>(</sup>٣) انظر: «طلبة الطلبة»؛ للنسفي (ص١٤٧) قال فيه: «الْقِطَافُ بكسرِ القافي: اسمُ وَقْتِ
 القُطْف، والقَطافُ بفتح القافِ لفَةً فيه».

 <sup>(3)</sup> انظر: «اختلاف الأثبة العلماء؛ لابن هبيرة ((۱۹۱۱)، وفيه قال: «واختلفوا فيما إذا أسلم إلى الجذاذ، والحصاد، والصرام، فقال مالك: يجوز. وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز. وعن أحمد روايتان؛ أظهرهما: أنه لا يجوز، والأخرى: يجوز،

تولى : (وَالنَّانِي: فِي مِقْدَارِهِ مِنَ الْأَيَّامِ، وَتَحْصِيلُ مَذْهَبِ مَالِكِ
 فِي مِقْدَارِهِ مِنَ الْأَيَّامِ: أَنَّ الْمُسْلَمَ فِيهِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: ضَرْبٌ يُقْتَضَى بِالْبَلَدِ
 الْمُسْلَم فِيهِ).

كأن يُسلم رجلٌ إلى رجلٍ في القاهرة ـ مثلًا ـ ويتفقا على الاقتضاء في القاهرة نفسها.

تولاً: (وَضَرْبٌ يُقْتَضَى بِغَيْرِ الْبَلَدِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ المسلمُ).

كأن يُسلم رجلٌ إلى رجلٍ في القاهرة \_ مثلًا \_ ويتفقا على الاقتضاء في الكويت.

تولىم: (فَإِن اقْتَضَاهُ فِي الْبَلَدِ الْمُسْلَمِ فِيدٍ، فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: إِنَّ الْمُمْتَبَرَ فِي ذَلِكَ خَمْسَةَ عَشَرَ بَوْمًا، أَوْ
 الْمُمْتَبَرَ فِي ذَلِكَ أَجُلِّ تَحْتَلِفُ فِيهِ الْأَسْوَاقُ، وَذَلِكَ خَمْسَةَ عَشَرَ بَوْمًا، أَوْ
 نَحْوُهَا).

لأنَّ هذه المدة مظنَّة اختلاف الأسواق غالبًا، واختلافها مظنَّة لحصول المسلم فيه (المبيع)؛ وهذا الاعتبار مبنيٌّ على القاعدة الفقهية التي تقول: (العادةُ محكَّمة)(١١)

وليس قصد المولِّف ما قد يظهر من العبارة: (أجلَا تختلف فيه الأسواق)، فلا يقصد أنَّ الأسواق تختلف في التأجيل، وإنَّما المقصود أنَّ بعضها يقل أيام التأجيل، وبعضها يكون متوسطًا، وبعضها يكون أكثر، فنأخذ الغالب الذي يندرج عليه عمل أهل الأسواق.

<sup>(</sup>١) قال محمد بن علي بن حسين في تهذيبه لكتاب «الفروق»؛ للقرافي (١٤/٣): «العادة محكمة، أي: هي المرجع عند النزاع؛ لأنه دليل يبنني عليه الحكم، وإصلها قوله على: «ما رآه المؤمنون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رآه المؤمنون قبيحًا فهو عند الله قبيع؟. رواه أحمد في كتاب السنة، وهو موقوف حسن، أفاده العلامة السيد الحموي؟.

وانظر تفصيل هذه القاعدة في: «الأشباه والنظائر»؛ للسيوطى (ص٨٩ ـ ٩٢).

\_ 🐉 شرح بداية المجتهد

﴾ قوللهَ: (وَرَوَى ابْنُ وَهْبِ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ يَجُوزُ الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلاثَةَ).

أمَّا الثلاثة الأيام فيعتبرونها بما ورد من اعتبارها في عدة أمور في الشريعة؛ كمسافة السفر، ومدة المسح على الخُفِّين.

◄ قولات: (وَقَالَ ابْنُ عَبْدِالْحَكَم: لَا بَأْسَ بِهِ إِلَى الْيَوْمِ الْوَاحِدِ)(١).

تولىم: (وَأَمَّا مَا يُقْتَضَى بِبَلَدٍ آخَرَ: فَإِنَّ الْأَجَلَ عِنْدَهُمْ فِيهِ هُوَ
 الْمَسَافَةِ النِّي بَيْنَ الْبُلَدَيْنِ قَلَّتُ أَو كُثُرَثُ)(١).

<sup>(</sup>١) قال الباجي: «السلم على ضريين: ضرب يقضى ببلد السلم، وضرب يقضى بغيره؛ فأمًا ما يقضى ببلد المقد، فقد اختلف أصحابنا في مقدار أجل السلم، فقال ابن القاسم في «المدونة» لا يجوز إلا إلى الأجل الذي تختلف في مثله الأسواق! الخصسة عشر يومًا، والعثرين يومًا، وقال ابن عبدالحكم: لا بأس به إلى اليوم الواحد، وروى ابن وهب عن مالك إلى اليومين والثلاثة، ووجه قول ابن القاسم أن السلم لمنا انتهت للخرض احتاج أن يكون إلى أميد تختلف فيه الأسواق، فإن خرج عن هذا علم شرط المصحة، ووجه الرواية الثانية: أنَّ هذا معني يشترط في صححة السلم، فاسترى قليله وكيره، ووجه أحز، وهو أنَّ المناثير والمداهم يجوز السلم فيها، ولا تختلف أسواقها، فلو كان اعتبار مدة تنظير فيها أسواق المروض شرطًا في صحة السلم؛ لوجب أن لا يجوز السلم في العين؛ ولوجب أن تختلف آبال السلم باختلاف السلم؛ انظر: «المنتقى السلم في العين؛ ولوجب أن تختلف آبال السلم باختلاف السلم؛ الغط: «المنتقى شرح الموطأ و(۱۹۷۴، ۱۹۷۸).

<sup>(</sup>٣) قال الباجعي: «وأمّا ما يقتضي تغير بلد السلم فإنّه يستغني عن ذكر الأجل، ووجه ذلك ما احتجوا به من أنَّ اختلاف الأسواق باختلاف البلدان كاختلافها بعد الآجال، الا ترى أنَّ النَّاسَ يجهزون الأمنة إلى البلاد رجاء اختلاف الأسواق، كما يؤخرون السلم إلى الأجل، وجاز ذلك، وإذا كان كذلك حررنا فيه قيامًا فقول: إنَّ هذا معنى عرفه بغير الأسواق فجاز السلم إليه كالأجل البعيدة، انظر: «المنتقى شرح الموظاة (١٩٨٨).

قال ابن العربي: «وانفرة مالكُ عن جميع العلماء في مسألة الأنجل في السُلَم، فقال: يجوزُ أن يُسلِمُ الرَّجِلُ إليه في بَلَدِ في طعام في بَلَدِ آخَرَ، يُعطِيهِ إِنَّاثُ في بَلَدِ آخَرَ، يُسمَّدِ، ولا يَنتُكُرُ الاَنجَلُ، وتكونُ مسافةُ ما بين البلدين أجَلًا، وهي مسالةُ ضعيفةً؟ لأنَّهُ أَجلٌ مجهولٌ، وهي مسألة ضعيفةٌ جلًا، انظر: «المسالك في شرح موطأ مالك» - (١٣/٣).

يعني: يُحسب حساب المسافة، كما لو كانت عشرة أيام، أو عشرين يومًا، أو ثلاثين يومًا، أو أكثر، أو أقل.

◄ تولان: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَكُونُ أَقَلً مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ)(١).

المؤلف لم يذكر المذاهب الأخرى، ولن أذكرها؛ لأنَّ رأيهم فيها واحد ـ كما سترى ـ.

◄ قولاً، (فَمَنْ جَعَلَ الْأَجَلَ شَرْطًا غَيْرَ مُعَلَّلٍ).

من جعل الأجل شرطًا غير معلًل؛ فلم يفرِّق بين أن يكون المسلَم فيه في البلد الذي تم السَّلم فيه، وبين أن يكون في بلد آخر، قال:

والمتأخرون على أنَّ ذلك يرجع إلى المُرفِ. قال ابن نجيم: والصحيح ما رواه الكرخي أنَّ مقدار ما يُمكن في تحصيل المسلم في، وهو جدير بأن يصح ويعول على قفظا ؛ لأَمْ من الأشياء ما لا يمكن تحصيله في شهر، فيؤدي التقدير به إلى عدم حصول المقصود من الأجل، وهو القدرة على تحصيله، انظر: «البحر الراتق شرح كتر الدفائق، (/للا/)

ولذا قيدوا ذلك بشروط. قال العدوي في «حاشيته على كفاية الطالب الربائي» (١٧٩/١): «قوله: وتكون مسافة ما بين البلدين أجل السلم: أي الذي هو يومان أو ثلاثة، لكن لا يجوز ذلك إلا بشروط أن يدخلا على قيضه بمجرد الوصول إلى البلد. وأن يشترط في العقد الخروج فوزًا، ويخرج المسلم بالفعل، وأن يكون السفر في البر أو البحر بغير ربع، كالمتحدرين، فإن أنخرم شرط من هذه؛ فلا يصح التأجيل إلا يتصف الشهر».

<sup>(1)</sup> اختلف الأحناف في مقداره. قال السرخسي: «ذكر أحمد بن أبي عمران من أصحابنا - رحمهم الله تعالى ـ: أنَّ أدنى الأجل فيه ثلاثة أيام؛ اعتبازًا للأجل بالخيار الذي ورد الشرع فيه بالتقدير بثلاثة أيام، وكان أبو بكر الرَّازي يقول أدنى الأجل فيه أن يكون أكثر من نصف يوم؛ لأنَّ المُعجل ما كان مقبوضاً في المجلس، والمؤجل ما يتأخر قبضه عن المجلس، ولا يبقى المجلس بينهما في العادة أكثر من نصف يوم، ومن منايخنا ـ رحمهم الله تعالى ـ من قال: "أدنى الأجل شهره، استدلالا بمسالة كتاب الأيمان إذا حلف المدين ليقضين دينه عاجلًا؛ فقضاه قبل تمام الشهر بر في يمينه، فإذا كان ما دون الشهر في حكم العاجل كان الشهر فما فوقه في حكم الآجل، انظر: «المبسوط» (٢٧/١٧).

(اشْتَرَطَ مِنْهُ أَقَلَ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الِاسْمُ، وَمَنْ جَمَلَهُ شَرْطًا مُعَلَّلًا بِالْحِيْلَافِ الْأَسْوَاقِ: اشْتَرَطَ مِنَ الْأَيَّامِ مَا تُخْتَلِفُ فِيهِ الْأَسْوَاقُ غَالِيًّا).

◄ تولاً، (وَأَمًّا الْأَجَلُ إِلَى الْجِذَاذِ، وَالْحَصَادِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛
 أَجَازَهُ مَالِكٌ).

أجازه مالك؛ لأنَّ هذا أجل يتعلق بوقت من الزمن يُعرف في العادة، لا يتفاوت فيه تفاوتًا كثيرًا، فأشبه ما إذا قال: إلى رأس السنة<sup>(١)</sup>.

◄ تولى: (وَمَنَعَهُ أَبُو حَنِيفَةً (٢)، وَالشَّافِعِيُّ (٣).

- (1) انظر: «شرح مختصر خليل؟؛ للخرشي (٢١٠ ، ٢١١)، قال فيه: «الشرط الثالث، وهو أن يضريًا للسلم؛ بمعنى المسلم فيه أجلاً معلومًا، أقله نصف شهو؛ ليسلمًا من بيع ما ليس عند الإنسان المنهى عنه، والشرط في الأجل أن يكون معلومًا؛ ليعلم منه البواقت الذي يقع فيه قضاء المسلم فيه، فالأجل المجهول غير مفيد، بل مفسد للعقد، وإنَّما حد أقل الأجل بخمسة عشر يومًا؛ لأنه مظلة اختلاف الأسواق غالبًا وأشار بقوله (كاليروز) إلى أن الأيام المعلومة كالمنصوصة، وهو أول يرم من السنة القبطية، فالمراد به الزمان لا الفعل، وهو اللعب الواقع في أول السنة القبطية، وهذا إذا كانا عالمين بحساب العجم، وإلا فلا (ص) والحصاد والدراس وقدوم الحاج (شر) أشار بهذا إلى أن الفعل الذي يفعل في الأيام المعتادة كهي، والعمني أنه يصح تأجيل السلم بما ذكر، وبالصيف، ولو لم يعرفاه إلاً بشدة الحر لا بالحساب، وبخروج العظاء؛ لأن ذلك أجل معلوم لا يختلف، والحصاد، والدراس يفتح أولهما وكسره،
- (۲) انظر: «مختصر الطحاوي» (ص۸٦)، وفيه قال: «ولا يجوز بيع السلم، ولا آجال البياعات إلى الحصاد، ولا إلى الجداد، ولا إلى الدياس، ولا إلى صوم النَّصاري، ولا إلى فطر اليهود قبل دخولهم في صومهم، فإن كانوا قد دخلوا في صومهم: فقد صار آخره معرفاً، فجاز أن يكون آجلًا فيما ذكونا».
- (٣) انظر: «مغني المحتاج»؛ للشربيني (٩/٨، ٩)، وفيه قال: «(ويشترط) في المؤجل (العلم بالأجل) بأن يكون معلوناً مغبوطاً، فلا يجوز بما يختلف كالصعاد، وقدوم الحاج، والميسرة، ولا يصح التأقيت بالشتاء، والصيف، والعطاء، إلا أن يريد الماقذان (شهور العرب، أو الغرس، أو الغرس، الروم؛ جاز)؛ لأنها معلومة مضبوطة، ويصح التأقيت بالنيروز، وهو نزول الشمس=

بعضها يستوى قبل الآخر.

ومنعه أحمد أيضًا (١٠)؛ لأنَّهم يرون أنَّ فيه جهالة؛ لأنَّ مدة والمبدأ (أنَّ فيه جهالة؛ لأنَّ مدة المجذاذ (٢)، أو الحصاد تختلف كُلَّ فترة، فلا تأتي في وقت واحد، فمن النخل ما يُجدُّ في أول الشهر، ومنه ما يكون في الشهر الثاني، وكذلك الحال في الحصاد ونحوها، وقد يختلف باختلاف المناطق، بل الثمرة الواحدة التي من نوع واحد من الرطب

◄ تولت: (فَمَنْ رَأَى أَنَّ الإِخْتِلَاتَ الَّذِي يَكُونُ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ
 الْاَجَالِ يَسِيرٌ أَجَازَ ذَلِكَ، إِذِ الْغَرَرُ الْيَسِيرُ مَمْفُقٌ عَنْهُ فِي الشَّرْعِ، وَشَبَّهَهُ
 بالإِخْتِلَافِ الَّذِي يَكُونُ فِي الشُّهُورِ مِنْ يَبْلِ الزَّيَادَةِ وَالنَّفْصَانِ).

المالكية وجهة نظرهم أنَّ هذا الاختلاف الذي يحكيه الأثمة الثلاثة يسير<sup>٣٧</sup>، وقالوا للأثمة الثلاثة: ألستم تجيزون السَّلم إلى شهر، أو شهرين؟ فالشهر قد يكون تسعة وعشرين يومًا، وربما كان ثلاثين يومًا، فالأشهر تختلف كذلك في مقدارها؛ أي: في مدتها<sup>(4)</sup>.

برج الميزان، وبالههرجان وهو بكسر الميم وقت نزولها برج الحمل، وبعيد الكفار؛
 كفصح النصارى، وفطير اليهود إن عرفها المسلمون، ولو عدلين منهم، أو المتعاقدان بخلاف ما إذا اختص الكفار بمعرفتها، إذ لا يُعتمد قولهم».

<sup>(</sup>١) انظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٩٣/٢)، وفيد قال: «(ومن أسلم أو باع) مطلقًا، أو لمجهول (أو أجر، أو شرط الخبار مطلقًا) بأن لم يعد بغاية (أو) جعلها (ل) أجل (مجهول؛ كحصاد، وجذاذ، ونحوهما) كنزول مطر؛ لم يصح غير بيع، لفوات شرطها، ولأنَّ الحصاد ونحوه يختلف بالقرب والبعد،

 <sup>(</sup>٢) «الجُذاةُ وَالجِذاةُ: ما تقطّع منه، وضمُّه أفصح من كسره». انظر: «الصحاح»؛ للجوهري (١/٢٥).

<sup>(</sup>٣) من ذكر هذه العلة القاضي عبدالوهاب؛ حيث قال: ايجوز السلم إلى الحصاد والجذاذ والموسم، خلافًا لأبي حنيفة والشافعي، لقوله: اللي آجل معلوم،؛ ولأنّه أجلٌ معلومٌ بوقبٌ من الزمان يعرف في العادة لا يتفاوت اختلافه أختلافاً شديدًا، كما لو قال النيروز والمهرجان، انظر: «الإشراف على نكت مسائل الخلاف». (٦/٨/٣).

<sup>(</sup>٤) لم أقف على من قال بهذا الإلزام عند المالكية.

\_ الشرح بداية المجتهد على المجتهد على المجتهد المجتهد

وأجيب عليهم: بأنَّ هذا قدر يسير لا تأثير له، بخلاف وقت الجذاذ، أو الحصاد، فربما كانت المدة الفارقة بينهما شهرًا، أو أكثر('').

لذلك كان مذهب الجمهور أرجح في هذه المسألة.

◄ تولىم: (وَمَنْ رَأَى أَنَّهُ كَثِيرٌ، وَأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ الِالْحَتِلَافِ الَّذِي يَكُونُ
 مِنْ قِبَلِ نُقْصَانِ الشُّهُورِ وَكَمَالِهَا لَمْ يُجِزْهُ).

تولىن: (وَأَمَّا الْحَتِلَافُهُمْ فِي هَلْ شَرْط السَّلَم أَنْ يَكُونَ جِنْسُ الْمُسْلَمِ فِيهِ مَوْجُودًا فِي حِينِ عَقْدِ السَّلَم: فَإِنَّ مَالِكُا<sup>(۱)</sup>، وَالشَّافِعِيُّ<sup>(۱)</sup>؛

- (١) انظر: «العزيز شرح الوجيز»؛ للرافعي (٣٩٧/٤)، قال فيه: «لا يجوز تأقيته بما يختلف وقته كالحصاد، والدياس، وقدوم الحاج، خلافًا لمالك؛ لأنَّ ذلك يتقدم تارةً، ويتأخر أخرى، فأشبه مجميء المطراء.
- (٧) انظر: «المقدمات الممهدات»؛ لأبي الوليد ابن رشد (٧٣/٢)، وفيه قال: «والسلم في مذهب مالك وأصحابه جائز فيما ينقطع من أيديم الناس الناس، وفيما لا ينقطع من أيديم الناس، وفيما لا ينقطع من أيديم في حين وجوده، فإن اشترط الأخذ فيما ينقطع من أيديم في حين وجوده، فإن اشترط الأخذ بأيدي الناس من حين عقد السلم إلى حين حلوله، ومنهم من لا يجيز السلم إلا فيما يكون موجودًا بأيدي الناس ولا ينقطع في وقت من الأوقات. فمن تحجة من لا يجيز السلم إلى حين حلول أجاء، أنَّ المسلم الله عين حلول أجاء، أنَّ المسلم الله عين حين النقطاعه، فيؤول إليه قد يموت، فيحل عليه السلم بموته، وربما كان ذلك في حين انقطاعه، فيؤول ولا يعدم من الا ينقطع قبل حلول السلم ولا يعدل بعد حلول الله حلى النقطاء قد يتأخر لعذر، أو لغير علر بعد حلول الأجل حتى ينقضي ولا بعده، أنَّ العقود إنى اصاله، أو يتأخر إلى العام المقبل وذلك غير، وهذا كله لا يلزم، لأنَّ العقود إذا صححت وسلمت من الغرر، فلا يُراعى ما يطرأ عليها بعد الوجوء».
  - (٣) انظر: «البيان»؛ للمعراني (٣٩٧/٩)، وفيه قال: «ويجوز السلم في المعدوم إذا كان مأمون الانقطاع عند المحل، وإن كان منقطمًا حال العقد أو ما بعده، إلا أن يكون المسلم حالًا.. فيعتبر وجوده حال العقد».

وَأَحْمَدَ<sup>(۱)</sup>، وَإِسْحَاقَ، وَأَبَا قَوْرٍ لَمْ يَشْتَرِطُوا ذَلِكَ، وَقَالُوا: يَجُوزُ السَّلَمُ فِي غَيْرِ وَقْتِ إِنَّانِو<sup>11)</sup>. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً وَأَصْحَابُهُ، وَالنَّوْرِيُّ، وَالأَوْرَاعِيُّ: لَا يَجُوزُ السَّلَمُ إِلَّا فِي إِبَّانِ الشَّيْءِ الْمُسْلَمِ فِيو<sup>11)</sup>. فَحُجَّةُ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الْإِبَّانَ مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يُسْلِمُونَ فِي النَّمْرِ السَّتَيْنِ وَالنَّلاَتُ<sup>(1)</sup>).

معنى إبَّانه: وجوده (٥).

مثال ذلك: إذا أسلم الرجل فقال: أسلمتُ إليك، وأسلفتُ إليك في نخل كذا وكذا، هل يشترط أن يكون نوع الثمرة موجودًا في ذلك الوقت أ. لا؟

الأئمة الثلاثة لا يشترطون ذلك، بل قالوا: يجوز أن يأتي إنسان إلى صاحب مزرعة فيسلم إليه في الشتاء، ومعلوم أنَّ الرطب إنَّما ينضج في وقت الصيف بعد مرور فترة.

<sup>(</sup>١) انظر: «الإتناع»؛ للحجاوي (١٤٢/٢)، قال فيه: «يشترط أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله، سواء كان موجودًا حال العقد أو معدومًا، فإن كان لا يوجد فيه أو لا يوجد إلّا نادرًا؛ كالسّلم في الرُّطب والعنب إلى غير وقته؛ لم يصح».

 <sup>(</sup>٢) انظر: «الاستذكار؛؛ لابن عبدالبر (١/٥٣٥)، قال فيه: «قال مالك، والشافعي: يجوز السلم في التمر قبل حينه إذا كان مثله موجودًا في أيدي الناس وقت حلول الأجل في الغالب، فإن كان يتقطع حينتلز لم يجز، وبه قال أحمد، وإسحاق، وأبو ثوره.

<sup>(</sup>٣) انظر: «مختصر اختلاف العلماء»؛ للطحاوي (٩/٣)، وفيه قال: «قال أصحابنا لا يجوز السلم إلا أن يكون المسلم فيه موجوذا في أيدي الناس من وقت العقد إلى وقت حلول الإجل، فإن كان منقطمًا في شيء من ذلك لم يصح، وقال الثوري، والأوزاعي: لا يجوز السلم إلا فيما كان في يد الناس منه شيء، ولا يجوز إذا لم يكن في يد الناس منه شيء، ولا يجوز إذا لم

<sup>(</sup>٤) سبق تخريج هذا الحديث.

انظر: «المغرب في ترتيب المعرب»؛ للمطرزي (ص١٧)، قال فيه: «الإثبان وقتُ تهيئة الشيء واستعداده، يقال: كلَّ الفواكه في إثبانها، وهو فِمُلانٌ، من أبَّ له كذا، إذا تهيًا له، أو فِقَال من أَبَّنَ الشيءَ تَأْبِينًا، إذا رَقَبُه، والأول أصح».

## ◄ قولهَ: (فَأُقِرُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْهَوْا عَنْهُ).

لمًا قدم الرسول ﷺ المدينة وهم يُسلمون في الثمار السنتين والثلاثة، قال: «من أسلف في شيء فليسلف في شيء معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم، ولم ينكر عليهم ذلك(١). وسيأتي حديث آخر يدلُ على جواز ذلك(١).

تولى، (وَعُمْدَةُ الْحَنْفِيَّةِ: مَا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النِّيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسْلِمُوا فِي النَّخُل حَقَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا»).

المؤلف كثيرًا ما يأتي بقطعة الحديث؛ لأنّه يرى أنّه محل الشاهد. فهذا الحديث هو حديث أبو إسحاق عن رجل من نَجْرَان انظر قوله عن رجل من أهل نجران، فلم يُسمّه ..: أنه سأل ابنَ عمر فقال: إنما أسألك عن اثنتين، عن الزبيب والنّمر، وعن السَّلَم في النخل؛ فقال ابن عمر: أتي رسول الله - على جرجل سكران، فقال: إنّما شربت زبيبًا وتمرًا، قال: فجلده الحدّ، ونهى عنهما أن يُجمّعا، قال: وأسلم رجل في نخل لرجل، فقال: لم تَحملُ نخله ذلك العام، فأراد أن يأخذ دراهمه، فلم يُعطِه، فأتى به رسول الله على فقال: «لم تحمل نخله؟»، قال: لا، قال: «ففيم تحسس دراهمه؟!»، قال: فدفعها إليه، قال: ونهى رسول الله على السَّلم في النخل حتى يبدؤ للم

هذا الحديث صريح الدلالة ـ كما ترى ـ وقد رواه الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>،

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٢) من ذلك ما نقله ابن عبدالبر، قال: "وروى شعبة، وغيره عن عبدالله بن أبي المجالد، قال سألت عبدالله بن أبي أوضى عن السلف، فقال كنا نسلف على عهد رسول الله ﷺ في القمح، والشعير، والتمر، والزبيب إلى أجل معلوم، وكيل معلوم، وما هو عند صاحبة، انظر: «الاستذكار» ((٦٣٨٥)»

<sup>(</sup>٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (٥٠٦٧).

\_\_\_\_ شرح بداية المجتهد }\_\_\_

وأبو داود، وابن ماجه (۱)، والبيهقي (۲)، والحاكم (۱)، وغيرهم (٤)، ومحل الخلاف فيه هو جهالة راويه الذي ذُكر أنَّه من نجران (٥٠).

> تولى: (وَكَانَّهُمْ رَأُوا أَنَّ الْغَرَرَ يَكُونُ فِيهِ أَكْثَرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا فِي حَالِ الْمُقْدِ، وَكَانَّهُ يُشْبِهُ بَيْعَ مَا لَمْ يُخْلَقْ أَكْثَرُ<sup>(7)</sup>، وَإِنْ كَانَ ذَلِكُ مُعْبَنًا وَهَذَا فِي الذَّقَةِ، وَيَهَذَا فَارَقَ السَّلَمُ بَيْعَ مَا لَمْ يُخْلَقُ.

لا يمكن أن يقال أنَّ هذا كبيع ما لم يُخلق، هذا يختلف(٧).

<sup>(</sup>١) رواية أبي داود، وابن ماجه غير التي ذكرها الشارح؛ فأخرجه أبو داود (٣٤٧٧)، وبن ماجه (٣٤٢٧) عن أبي إسحاق، عن رجل نُجُوانيُّ، عن ابن عمر: أنَّ رجلًا أسلف رجلًا في نخل، فلم تُخرج تلك السنة شيئًا، فاختصمنا إلى النبي \_ ﷺ -، فال: ولم تستحلُّ ماله؟ ارْدُدُ عليه ماله، ثم قال: ولا تسلقوا في النخل حتى يَبْلُقُ صلاحه،

<sup>(</sup>٣) أخرج البيهقي في «الكبري» (٤٠/١)، عن أبي إسحاق قال: سمعت رجلًا من أهل نجران يقول: قلت لابن عمر: أسألك عن السلم في النخل، فقال: «أمّا السلم في النخل؛ فإنَّ رجلًا أسلم في نخل لرجل ظم يحمل ذلك العام، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «بم تأكل ماله؟» فأمره فرد عليه، ثم نهى عن السلم في النخل حتى يبلو م لاحه،

<sup>(</sup>٣) لم أقف على رواية الحاكم.

 <sup>(</sup>٤) مثّن أخرجه أيضًا أبو داود الطيالسي (٤٤٨/٣)؛ فقد رواه بلفظ أحمد، وهي الرواية التي ذكرها الشارح.

 <sup>(</sup>٥) قال البوصيري: (هذا إسناد ضعيف، لجهالة التابعي، انظر: (إتحاف الخيرة المهرة) (٣٤٥/٣).

وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٢٢٩).

 <sup>(</sup>٦) وقد ذكر القدوري وجوهًا أخرى ينصر فيها مذهب الأحناف، ويرد على الشافعي، ومن وافقه.
 انظر: «التجريذ» (٢٦٥٨/٥ \_ ٢٦٦٥).

<sup>(</sup>٧) قال ابن عبدالبر: (وليس في نهي الرسول ﷺ عن بيع ما لم يخلق، وعن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ما يرد حديث السلم؛ لأنَّ ذلك بيع عين غير مضمونة، وهذا بيع شيء موصوف ومضمون في اللمة، وتقرير ذلك أنَّ رسول الله ﷺ نهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، إلَّا في السلم، ولم يختلفوا أنَّه لا يجوز السلم في شيء بعينه=

> قوله: (وَأَمَّا الشَّرْطُ النَّالِثُ (وَهُوَ مَكَانُ الْقَبْضِ)).

مكان القبض: هو مكان الإيفاء؛ أي: المكان الذي يُقبض فيه المسلم فيه، والمراد هنا: هل هناك مكان معيَّن يُقبض فيه أو لا؟

 ◄ تولدى: (فكان أبو حنيفة الشترطة تشبيها بِالزَّمَانِ<sup>(۱)</sup>، وَلَمْ يَشْتَرِطهُ غَيْرُهُ وَهُمُ الْأَكْثَرُ. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدِ: الْأَفْضَلُ الشيرَاطَةُ<sup>(۱)</sup>. وَقَالَ الْبُن الْمَقَالِجُ إِلَى ذَلِكَ (۱).
 ابنُ الْمَقَازِ: لَيْسَ يُعْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ (۱).

- إلى أجل، وهذا معنى قول بن عمر في زرع لم يبدُ صلاحه، وتمر لم يبدُ صلاحه.
   انظر: «الاستذكار» (٣٨٦/١).
- (١) انظر: «الأصل»؛ للشيباني (١٥)»، قال فيه: «وكل شيء من السلم له حمل ومؤنة، فلا لِذُ من أن يشترط المكان الذي يوفيه فيه، فإن لم يشترط فلك فسد السلم في قول أبي حتيفة، وكل شيء ليس له حمل ولا مؤنة فلا بأس بالسلم فيه، ولا يشترط المكان الذي يوفيه. قال يعقوب ومحمد: ما كان له حمل ومؤنة وما لم يكن له حمل ولا مؤنة سواء فهو جائز، وإن لم يشترط المكان الذي يوفيه فيه، وإلا قعليه أن يوفيه في المكان الذي أسلم إليه فيه، وهو قول أبي حنيفة الأول، ثم رجع عنه وقال: لا يجرز؟.
- (٧) انظر: «المعونة على مذهب عالم المدينة»؛ للقاضي عبدالوهاب (ص٩٩٤)، قال فيه: والثامن: أن يكون المسلم فيه موجودًا عند المحل، وليس من شرطه أن يكون موجودًا في حال العقد، ولا متصل الوجود من موجودًا في حال العقد، ولا متصل الوجود من وقت العقد إلى وقت المحل، والأولى أن يُسمى موضع القبض، فإن أطلق ولم يعين جاز ولزم في الموضع الذي وقع العقد عليه في سوق تلك السلمة، والموضع الذي جرى عرف، أطل ذلك الموضع بقبض ما يُسمى فيه بأن يقبضونه فيه،

أمًّا اشتراط ذلك؛ فالجمهور (الأثمة الثلاثة: مالك<sup>(۱)</sup>، والشافعي<sup>(۱)</sup>، وأحمد أبي حنيفة (<sup>1)</sup>) على أنَّ مكان القبض ليس شرطًا؛ واحمد أبي حنيفة (<sup>1)</sup>) على أنَّ مكان القبض ليس شرطًا؛ واستدلوا بحديث: أنَّ رسول الله ﷺ: أسلف لرجل من اليهود دنانير في تمر كيل مُسمَّى إلى أجل مُسمَّى، وقال اليهودي: من تمر حائط بني فلان. فقال النبي ﷺ: «أمّا من تمر حائط بني فلان؛ فلا، ولكن كيل مسمى إلى اجل مسمى إلى مسمى إلى أمسمى أمسمى إلى أمسمى إلى أمسمى أمسمى إلى أمسمى إلى أمسمى أمسمى إلى أمسمى أمس

فهذا اليهودي أراد أن يُحدد المكان، فقال الرسول ﷺ: «لكن كيل مسمى إلى أجل مسمى»، إذّا اشتراط المكان لم يرد.

- (١) انظر: «النوادر والزيادات»؛ لابن أبي زيد (١٧/١)، وفيه قال: «ومن سلف، ولم يذكر موضع الفضاء، لم يضره ذلك، وهذا منا لا يحتاج إلى ذكره، وليونه بموضع التبايع في سوق تلك السلعة، فإن لم يكن لها سوق، فحيث ما وفاه من البلد أجزاء،
- (Y) انظر: «التنبيه في الفقه الشافعي؟؛ للشيرازي (ص٩٨)، وفيه قال: «وإن أسلم مؤخرًا في موضع لا يصلح للتسليم وجب بيانه، وموضع التسليم، وإن كان في موضع يصلح فيه التسليم، فقد قبل: لا يجب بيانه، ويجب التسليم في موضع العقد. وقبل فيه قولان؟ أحدهما: يجب بيانه. والثاني: لا يجب».
- (٣) انظر: (الروايتين والوجهين)؛ لأبي يعلى ابن الفراء (٢٥٩/١)، قال فيه: (واختلفت
  قيه إذا ذكر في عقد السلم شرط موضع قبض السلم هل يصح الشرط أم لا؟ فنقل
  ابن منصور: جواز ذلك.
- ونقل مهنا: إذا شرط في السلف توفيته ببغذاد لم يصح هذا الشرط، وعليه توفيته حيث أسلف، ولا تختلف الرواية أنه لا يجب ذكر الموضع في عقد السلم. وجه الأولى: أنَّه عقد بيع فجاز شرط مكان القبض فيه، دليله بيع الأعيان.
- ووجه الثانية: أنَّه لم يجز أن يسلم إليه في ثمرة بعينها، ولا في مكيال بعينه، ولا في فراع بعينه لما يدخله من الغرر، وهو فقد المكيال، والثمرة كذلك لا يجوز اشتراط بقعة بعينها، لجواز تعلر القبض فيها».
  - (٤) سبق ذكرهما.
- (٥) أخرجه ابن ماجه (۲۲۸۱)، وأبو يعلى الموصلي في «مسند» (٤٨٣/١٣). وضعف إسناده الألباني في «إرواء الغليل» (٢١٩/٥).

تولى : (وَأَمَّا الشَّرْطُ الرَّابِعُ: (وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الثَّمنُ مُقَدَّرًا مَكِيلًا،
 أَوْ مَوْزُونًا، أَوْ مَمْدُودًا، أَوْ مَدْرُوعًا، لَا جُزَافًا)).

هذا الشرط جاء به نص الحديث: "من أسلم في شيء فليسلف في كيل معلوم،" أو وزن معلوم، إلى أجل معلوم،" (...

◄ قول (فَاشْتَرَطَ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةً)(٢).

واشترطه أحمد كذلك(٣).

◄ قال: (وَلَمْ يَشْتَرِطُهُ الشَّافِعِيُ<sup>(1)</sup>، وَلَا صَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ:

سبق تخریجه.

- (Y) انظر: «الهداية في شرح بداية المبتدى؟؛ للمرغبناني (٧٣/٣)، وفيه قال: «ولا يصح السلم عند أبي حنيفة كالله الله إلا بسبع شرائط: (جنس معلوم)؛ كقولنا حنيفة أو يخسبة، (وصفة معلومة)؛ كقولنا جيد أو شعير، (وصفة معلومة)؛ كقولنا حيد أو ردي، (ومقدار معلوم)؛ كقولنا كذا كيلاً، (بمكيال معروف)، (وكذا وزناً)، (وأجل معلوم).
- (٣) انظر: «شرح منتهى الإرادات؟ للبهوتي (٩٢/٢)، وفيه قال: «الشرط (الثالث) ذكر (قدر كيل في مكيل، و) قدر (وزن في موزون، و) قدر (فرع في ملروع متعارف)؟ أي المكيال والرطل مثلا، واللزاع (فيهن) عند العامة، لحديث: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم، ولأنه عوض في اللمة، فاشترط معونة قدره كالثمن،.
- انظر: اللوزير شرح الوجيز؟؛ للزَّافعي (٣٩٤/٤)، وفيه قال: فيجوز أن يكون مرباً في العقد، رأس العال في اللمة، ثم يسلم في المجلس، ويجوز أن يكون معينًا في العقد، فعلى التقدير الأول؛ لا بُدُّ من معوفة قدره، وذكر صفاته إذا كان عوضًا، وعلى التقدير الثاني؛ هل تكفي معايته؛ قد فولان؛ أحمداً: لا بالا بُدُّ من بيان صفاته، ومعرفة مقداره بالكيل في المحكيلات، والوزن في الموزنات، والزرع في المرزوعات؛ لأنَّه أحد الموضين في السلم فلا يجوز أن يكون جزافًا كالعرض الثاني، وأيضًا فإنَّ السلم لا يتم في الحال، وإنَّما هو عقد منتظر تمامه بتسليم المسلم فيه، وربما يقطع ويكون رأس المال تالفًا، فلا يدري إلى ماذا يتم الرجوع، ويهذا القول قال مالك، وأحدد، واختاره إلي إسحاق.

وأصحهما وبه قال المزني: أنَّ المعاينة كافية كما في البيع، واحتمال الفسخ ثابت في البيع كما في السلم، هذا في المثليات. أَبُو يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٌ<sup>(۱)</sup>، قَالُوا: وَلَيْسَ يُحْفَظُ عَنْ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ نَصَّ، إِلَّا يَبُونُ عِنْدَهُ بَيْحُ الْجُزَافِ، إِلَّا فِيمَا يَعْظُمُ الْغَرَرُ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمُ مِنْ مُذْهَبِهِ)<sup>(۱)</sup>.

◄ تولى : (وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ التَّقْلِيرَ فِي السَّلَمِ يَكُونُ بِالْوَزْنِ فِيمَا
 يكونُ فِيهِ الْوَزْنُ، وَبِالْكُيْلِ فِيمَا يكونُ فِيهِ الْكَيْلُ، وَبِاللَّرْعِ فِيمَا يكونُ فِيهِ اللَّرْعُ، وَبِاللَّدْرِعِ فِيمَا يكونُ فِيهِ الْمَدَدُ.

لكنُ هل يجوز أن يُوزن ما يُكال، أو يُكال ما يوزن؟ فيه خلاف: فبعض الفقهاء قالوا: ما يكال لا يستعمل فيه إلَّا الكيل، وما يوزن لا يكون فيه إلَّا الوزن. وبعضهم أجاز ذلك؛ لأنَّ الكل يَضبِط القدر، ثم هذه تختلف باختلاف الناس وعاداتهم، فقد تجد هذه البضاعة في بلد تُكال، وفي غيره توزن؛ كالحليب، ولا شكَّ أنَّ العادة محكَّمة في التعامل، فما اصطلح عليه أصحاب الصنعة هو المُعتبر في هذا المَقام، فمثلًا الحلبة تُكال، والسكر يُوزن، هذا اصعُللح عليه، وهكذا (").

<sup>(</sup>١) انظر: «درر الحكام»؛ لمنلا خسرو (١٩٥/١، ١٩١٩)، قال فيه: «وقدر رأس المال في الكيلي والوزني والعددي) يعني يشترط بيان قدر رأس المال، وإن كان مشارًا إليه فيما يتعلق العقد على مقداره كالمكيل والموزون والمعدود (المتقارب) كالجوز والبيض، وقالا: لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالإشارة.

<sup>(</sup>Y) انظر: "عيون المسائل؟ للقاضي عبدالوهاب (ه٢٧٥)، وفيه قال: "اختلف في رأس مال السلم، فقال أبو حنفة: لا يجوز الشّلم، إلَّا بعد معرفة مقدار رأس المال في المكيل، والموزود، والمعدود، وقال أبو يوسف، ومحمد: يجوز المقد على ما كان معينًا، وإن لم يعرف قدره، وبه قال الشّاخيّ في أحد قوليه، والأخر مثل قول أي حنينًا، وقال القاضي أبو الحسن: لا أعرف فيه نصًا في مذهبنا، غير أنَّ مالكاً يُحوز بع المكيل، والموزود، والمعدود الذي لا يكثر فيه الخطر جرافًا».

<sup>(</sup>٣) انظر في مذهب الأحناف: «التجريد»؛ للقدوري (٢٣٢٩٥)، قال فيه: «قال أصحابنا: المكيلات المنصوص عليها: مكيلة أبدًا، لا يجوز بيع بعضها بعض إلًا كيلًا، والموزونات المنصوص عليها: موزونة أبدًا، وما لم ينص على تحريم التفاضل فيه كيلًا، ولا وزنًا: فالمرجع فيه إلى عادة الناس».

◄ تال: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَحَدٌ من هَذِهِ التَّفْدِيرَاتِ انْهَبَطْ بِالصَّفَاتِ الْمَنْصُودَةِ مِنَ الْجِنْسِ مَعَ ذِحْرِ الْجِنْسِ إِنْ كَانَ أَنْوَاعًا مُخْتَلِفَةً، أَوْ مَعَ تَرْكِهِ إِنْ كَانَ أَنْوَاعًا مُخْتَلِفَةً، أَوْ مَعَ تَرْكِهِ إِنْ كَانَ نَوْعًا وَاجِدًا. وَلَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّ السَّلَمَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الذَّمَّةِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي مُمَيَّنٍ).

لأنَّ من شرط السَّلَم أن يكون في النَّساء؛ أي: التأجيل، لقول الله ﷺ: ﴿ وَاللَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُولِيَّا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

وفي مذهب المالكية، انظر: «الجواهر الثمينة»؛ لابن شاس (۷۰۵/۲)، وفيه قال: «بشترط في السلم أن يكون معلوم المقدار بما جرت العادة بتقديره به من الوزن، أو الكيل أو المدده أو الزرع، أو فير ذلك من المقادير المعتادة فيه، فليسلم في كيل معلوم، أو ووز دلك من المقادير المعتادة فيه، فليسلم في كيل معلوم، أو وعد معلوم، أو ذرع معلوم، إلى أجل معلوم، ويكفي العدد في المعدودات، ولا يفتقر إلى الوزن إلا أن تتفاوت أحاده نفاوناً يقضي باختلاف أثمانها، فلا يكنى فيها حيثل مجرد العدد، وانظر: «الميان والتحصيل» (١١/١٧).

وفي مذهب الشافعية، انظر: «الحاري الكبير؛ للماوردي (٣٥٨/٥)، قال فيه: ورأمًا الفدر فيكون بالوزن إن كان موزونًا، وبالكيل إن كان مكيلًا، والمذوع والعدد إن كان مذروعًا أو معدودًا، فلو كان الفرض مكيلًا فأقرضه إيَّاء وزنًا جاز، إن لم يكن فيه الرِّبًا؛ لأنَّه يصبر به معلومًا به، وإن كان فيه الربا فعلى وجهين؛ أحدهما: لا يجوز خوف الربا كالبيم.

والثاني: بجوز، وبه قال أبو حامد المروذي؛ لأنَّ القرض عقد إرفاق وتوسعة لا يراعى فيه ما يراعى في عقود المعاوضة، ولو قان القرض موزرنًا فأقرضه إلىّ وكيّرٌ؟ فإن قان منًا لا ينحصر بالكيل كالقطان، والكتان، والصفر، والنحاس، لم يجز؛ لأنَّ الجهالة لم تنتف عنه، وإن كان منَّا ينحصر بالكيل؛ فإن لم يكن فيه الربا جاز، وإن كان فيه الربا فعلى وجهين، ولكن لو أقرضه جزافًا فلم يجز للجهل بقدر ما يستحق الرجوع به،

وفي مذهب العتابلة، انظر: «الروض المربع»؛ للبهوتي (ص٣٥٧)، وفيه قال: «(وإن أسلم في المكيل) كالبر والشيرج (وزنًا أو في الموزون) كالحديد (كيلا لم يصح) السلم؛ لأنه قدره بغير ما هو مقدر به، فلم يجز، كما لو أسلم في المذروع وزنًا، ولا يصح في فواكه معدودة؛ كرمان، وسفرجل ولو وزنًا،

(١) سبقت هذه المسألة.

◄ تولىم: (وَأَجَازَ مَالِكٌ السَّلَمَ فِي قُرْيَةٍ مُعَيَّنَةٍ إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً،
 وَكَأَنَّهُ رَآهَا مِثْلَ اللِّمَّةِ)(١.)

هذا كلامٌ مُجملٌ، معناه: أنَّ مالكًا قال: يجوز أن يُسلم في شيء معين، كأن يقول: في حائط فلان ـ كما في قصة اليهودي ـ التي ذكرناها آنفًا.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

# (البَابُ الثَّانِي:

فِيمَا يَهُورُ أَنْ يُقْتَضِيَ مِنَ المُسْلَمِ إِلَيْهِ بَدَلَ مَا انْعَقَدَ عَلَيْهِ السَّلَمُ وَمَا يَعْرِضُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِقَالَةِ وَالتَّعْجِلِ وَالتَّأْخِيرِ \_\_\_\_\_

وَفِي هَذَا البَابِ فُرُوعٌ كَثِيرَةً، لَكِنْ نَذْكُرُ المَشْهُورَ مِنْهَا. مَسْأَلَةٌ: الْحَلَفَ المُلْمَاءُ فِيمَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ مِنَ النَّمَرِ، فَلَمَّا حَلَّ الأَجَلُ تَمَلَّرَ تَسْلِيمُهُ حَتَّى عَدِمَ ذَلِكَ المُسَلَّمَ فِيهِ، وَحَرَجَ زَمَاتُهُ).

وفي كلام المصنف الذي سيذكره ثلاث مسائل:

الأولى: قد يسلم شخص إلى آخر في ثمر مثلًا، فإذا حلَّ وقت التسليم، لا تكون الثمرة حينتلز قد بدا صلاحها، أوْ تعذَّر وجودها، فماذا يفعل المُسلِمُ في هذه الحالة؟

الثانية: إذًا تَردَّدَ المُسْلم وأراد الإقالة (٢)، هل تجوز الإقالة أو لا؟

<sup>(</sup>١) انظر: «التهذيب في اختصار المدونة»؛ للبراذعي (١١/٣)، وفيه قال: «ولا بأس بالسلم في طعام قربة بعينها، أو في ثمرها، أو يغر ذلك من حبها قبل إبّائه، أو في أي إبّان شاء، ويسترط أخده أي إبّان شاء، إذا كانت منل مصر، وأشباهها التي لا يخلو منها القمح، والشعر، والقطائي، أو كخير، ووادي القرى، أو ذي المروة، ونحوها من القرى العظام المامونة؛ التي لا ينقط ثمرها من إبدي الناس.

 <sup>(</sup>٢) «الإقالة»: الرد والفسخ، وهي رد المشتري على البائع السلعة، وأخذ الثمن منه. انظر:
 «طلبة الطلبة» للنسفي (ص١٤٦)، و«المطلع على أبواب المقنع؛ للبعلي (ص٢٨٥).

الثالثة: إذا جاء وقت التسليم، فلم يجد المُسلَم فيه، هل يؤجلها إلى العام الذي يليه أو أنه يرد إليه حقَّه؟

وهذه المسائل سنبين كلام العلماء فيها واختلافاتهم.

> قول؟: (مَسْأَلَةُ: اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِيمَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ مِنَ الشَّمَرِ، فَلَمَّا حَلَّ الأَجَلُ تَعَدَّرَ تَسْلِيمُهُ حَتَّى عَدِمَ ذَلِكَ المُسَلَمَ فِيهِ، وَخَرَجَ زَمَانُهُ):

وهذه ـ كما ذكرنا ـ المسألة الأولى، أنَّ رجلًا أسلم إلى رجل في نخل، فلما جاء وقت خروج الثمر، لم تخرج تلك النخل؛ لأنه ليس كلُّ النخل يخرج كل عام، فهناك ما يخرج كل عام، وهناك ما تمرُّ عليه أعوام لا يكون له ثمرٌ حتى إن بدأ في الثمر قد ينقطع، فإذا جاء وقت التسليم لا يكون الثمر موجودًا، فماذا يفعل المُسلِمُ؟

 ◄ قول (فَقَالَ الجُمْهُورُ(١): إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ، فَكَانَ المُسْلَمُ بِالخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ أَوْ يَصْبِرَ إِلَى العَامِ القَابِلِ).

(١) مذهب الحنفية، يُنظر: «البحر الرائق» للزيلعي (١٧٢/٦)، حيث قال: «ولو انقطع عن أيدي الناس بعد المحل قبل أن يوفي المسلم فيه، فرَبُّ السلم بالخيار، إن شاء فسخ العقد وأخذ رأس ماله، وإن شاء انتظر وجوده».

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٢١٤/٣)، حيث قال: «(وإن انقطع ما) أي: مسلم فيه (له إبان) أي: وقت معين يأتي فيه، وهذا في السلم الحقيقي (أو من قرية) مأمونة ولو صغيرة قبل قبض شيء منه (خير المشتري في الفسخ)، وأخذ رأس ماله (و) في (الإبقاء) لقابل.

ومذهب الشافعية، يُنظر: "منهاج الطالبين؛ للنووي (ص٥٣) حيث قال: "ولو أسلم فيما يعم فانقطع في محله، لم ينفسخ في الأظهر، فيتخير المسلم بين فسخه والصبر

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٠٣/٣) حيث قال: «(وإن أسلم إلى محل) أي: وقت (يوجد فيه عامًّا، فانقطع وتعذر حصوله، أو) حصول (بعضه إما لغيبة المسلم إليه) وقت وجوبه (أو) (لعجزه عن التسليم حتى عدم المسلم فيه أو= فيرى جمهور الفقهاء أنَّ المُسلِمَ بالخيارِ بين أن يأخُذُ النَّمن، أو ينتظر إلى العام الذي بعده، فيأخذ المُسلمَ فيه؛ لأنه عندما قدم رَسُولُ الله ﷺ المدينة، وهم يسلفون في الثمار السنتين والثلاث<sup>(۱)</sup>، وافقهم، ولم ينكر عليهم ذلك الصنيم والعمل.

◄ تولئم: (وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَابْنُ القَاسِمِ<sup>(١)</sup> وَحُجَّنَهُمْ
 أَنَّ العَقْدَ وَقَعَ عَلَى مَوْصُوفٍ فِي الذَّمَّةِ، فَهُو بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ).

لأن عقد السَّلَم هو عقد وقع على موصوفي في الذمة، فأنت تدفع عراهم عوضًا حالًا في عوض موصوفي مؤجل في الذمة، أي: أنك تدفع دراهم أو دنانير على أساس أن يقدم لك هذا الإنسان ثمرة أو بضاعة من البضائع يخرجها مصنعه، أو بضائع يأتي بها التاجر، فإذا جاء وقت التسليم لا تكون البضاعة موجودة، فالجمهور على أنه لا يمنع تأجيل ذلك إلى العام الذي يليه حتى يكون المُسلمُ فيه حاضرًا موجودًا.

◄ تولىم: (وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ جَوَازِهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ ثِمَارِ هَذِهِ السَّنَةِ،
 وَإِنَّمَا هُوَ شَوْعٌ شَرَطُهُ المُسْلِمُ، فَهُوَ فِى ذَلِكَ بِالخِيَارِ).

فإذا اختار المُسْلِمُ أن يأخُذَ السلعة في العام الذي يلمي العام الذي تعذَّر فيه وجود السلعة، فهذا جائز، وليس من بيع الدَّيْنِ باللَّذِينِ

لم تحمل الثمار تلك السنة وما أشبهه خير) المسلم (بين صبر) إلى أن يوجد المسلم
فيه فيا خذه (و) بين (فسخ في الكل) المتعذر (أو البعض المتعذر، ويرجع برأس
مال).

أخرجه البخاري (۲۲٤٠)، ومسلم (۲۰۰٤). عن ابن عباس ، قال: قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث، فقال: «مَنْ أسلف في شيء، ففي كبل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».

 <sup>(</sup>۲) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (۴٤٠/۱) حيث قال: «قال ابن القاسم: وأنا أرى
 أنه بالخيار، إن شاء أن يؤخره بما بقي عليه من الفاكهة إلى قابل أخره، وإنْ شاء أخذ بقية رأس ماله».

◄ قول آ: (وَقَالَ أَشْهَبُ (١) مِنْ أَضْحَابٍ مَالِكٍ: يَنْفَسِخُ السَّلَمُ
 ضَرُورةً وَلا يَجُوزُ التَّأْخِيرُ، وَكَأَنَّهُ رَآهُ مِنْ بَابِ الكَالِحْ، بِالكَالِحْ).

الكالى (٢٠ بالكالئ يعني بيع الدَّيْن بالدَّيْن، والجواب هذا غير صحيح؛ لأن هذا تعليل غيرُ مسلَّم به، فلو كان من بيع الكالئ بالكالئ لأنكره الرسول ﷺ، فالرسول قدم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنتين والثلاثة (٣٠)، فما قال لهم: لا تسلفوا إلا في السنة، بل ترك لهم ذلك، وتَرُكُ البيانِ عن وقتِ الحاجة لا يجوز (٤٠)، فلو كان ذلك يجوز لبيَّنه الرسول ﷺ؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَأَرْنَا إِلَيْكَ الْفِصِيرَ لِثَابِينَ مَا لَيُولَ الْمِنْ وَبِينَ لِمَا الله العلى المنافق الله المنافق المنا

◄ تولىم: (وَقَالَ شَحْنُونٌ (``: لَيْسَ لَهُ أَخْذُ الظَّمَنِ، وَإِنَّ مَا لَهُ أَنْ
 يَضْبِرَ إِلَى الظّابِل).

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٣٤١/٦) حيث قال: «وقال أشهب: هما مجبوران على الفسخ، ولا يجوز لهما التأخير».

 <sup>(</sup>٢) قال النسفي: «الكالئ بالكالئ أي: النسيئة بالنسيئة». انظر: «طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية» (ص٥٨).

<sup>(</sup>٣) تقدم تخریجه.

 <sup>(</sup>٤) لأن وقت الحاجة هو وقت الأداء، فإذا لم يبين تعذر الأداء. قال ابن قدامة في «روضة الناظر» (ص١٨٥): «ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة».

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٢٢٣٩)، ومسلم (١٦٠٤).

<sup>(</sup>٦) يُنظر: «الجواهر الثمينة» لابن شاس (٧٥٤/١) حيث قال: «إذا أتحر المسلم إليه=

والحقيقة أنه بالخيار.

وخلاصة القول: أن المسلم دافع الشمن مخير بين أمرين: إما أن ينتظر إلى العام الذي يأتي ويأخذ حقه ثمرة مثلًا أو بضاعةً، وإما ألَّا يريد ذلك، فيدفع إليه المسلم إليه حقه، يرد إليه ماله.

> قول اَنْ وَاضْطَرَبَ قَوْلُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا)(١).

وهذه من مزايا المؤلف، فإنه في مواقف كثيرةٍ لا يستحي أن ينقد مذهبه إذا رأى أن الحقّ في غيره، فهو هنا يقول: اضطرب مذهب مالك، ولا شك أنه يرى أن مذهب الجمهور أولى في هذه المسألة، وأقرب أيضًا إلى الحديث؛ لأن الحديث صريح الدلالة بمذهب الجمهور.

◄ تولىم: (وَالمُغتَمَدُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ مَا رَآهُ أَبُو حَنِيفَةً،
 وَالشَّافِعِيْ، وَابْنُ القاسِم).

أي: ما رآه أبو حنيفة والشافعي وأحمد وابن القاسم.

والمؤلف في هذه المسألة ترك مذهبه الذي نشأ وترعرع فيه، وبدأ في دراسته صغيرًا حتى شب عليه، وأصبح رجلًا سويًّا، فطلب العلم، فصار عالمًا من العلماء الذين يشار إليهم، وواجب كل طالب علم أن يكون مع الحق أينما كان؛ سواء كان هذا الحق في مذهبه الذي درسه وتعلمه، أو كان في غيره؛ لأنه دائمًا ينبغي الرجوع إلى القول الذي يعضده دليلٌ من يَبغي الرجوع إلى القول الذي يعضده دليلٌ من نواجذك بدليل في كتاب الله والذي ينبغي أن يقف الإنسان عنده، فأن تعض على نواجذك بدليل في كتاب الله أو في سنة رسول الله ﷺ فيحة ما تفعل، لكن

المسلم فيه حتى انقطع وخرج إبانة، وأعوز وجوده، فالمسلم بالخيار في الفسخ أو الإبقاء إلى عام ثان. وإن قبض البعض ثم انقطع، فقال مالك: ((يتبعه إلى عام قابل))، ثم قال: ((لا بأس بأخذ بقية رأس ماله))، واختلف أصحابه وأصحابهم، فقال سحنون: يجب التأخير».

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "الاستذكار" لا ين عبدالبر (٢٠٠١)" حيث قال: "اختلف قول مالك وأصحابه فيمن سلم في فاكهة فانقضى أيامها قبل أن يستوفي ما أسلم فيه منها».

أن يأخذك الهوى أو التعصب أو التعلق بمذهبك فتحيد عن الطريق السوي، فهذا ما لا ينبغي أن يسلكه طالب العلم، فهذه الميزة لم يتغيَّر المؤلف فيها، فهو يسير فيها على نسقٍ واحدٍ، كل ما ظهر له أنه هو الأولى، أشار إليه، وهو ينقد مذهب المالكية أكثر من غيره؛ لأنه غير مدركِ تمامًا لتفصيلات المذاهب الأخرى، لكنه في مذهبه أعرف.

◄ تولىم: (وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ الظَّرْطُوشِيُّ، وَالكَالِئُ بِالكَالِئُ
 المَنْهِيُّ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ المَقْصُودُ، لَا الَّذِي يَدْخُلُ اضْطِرَارًا).

لأن بيع السَّلم<sup>(١)</sup> ومثله الإجارة<sup>(٢)</sup> والجعالة<sup>(٣)</sup> العلماء<sup>(٤)</sup> يقولون

- (١) «السلم»: السلف، وبيع السلم في الاصطلاح: عقد لموصوف في الذمة، مؤجل بشمن مقبوض في مجلس العقد. انظر: «المطلع على أبواب المقنع» للبعلي (ص٣٩٣).
- (٢) «الإجارة»: يكسر الهنزة وفتحها وضمها، مصدر أجره ياجره أجرًا وإجارةً، والأجرُ العوضُ، وهي في الاصطلاح تمليك المنافع بعوضٍ معلومٍ. انظر: «المغرب في ترتيب المعرب»، برهان الدين الخوارزمي (٢٨/١).
- (٣) وهي أن يجعل مقابلًا لمن يعمل له عملًا كبناء، أو خياطة، وسائر ما يستأجر عليه من الأعمال. انظر: «المطلع» للبعلي (س٨١٨).
- (٤) كالحنفية والحنابلة، ينظر: ابدائع الصنائع، للكاساني (١٧٤/٤) حيث قال: الاجارة ماشة؛ لأن كل واحد لا يكون له دار مملوكة بيروعها أو دارة مملوكة بيرعها أو دارة مملوكة بيرعها، وقد لا يمكنه تَملَكها بالشراء لعدم الشمن، ولا بالهبة والإعارة؛ لأن نفس كل واحد لا تسمح بذلك، فيحتاج إلى الإجارة، فجورت بخلاف القياس لعاجة الناس كالسلم ونحوه.

وينظر: (مطالب أولي النهى، للرحبياني (١٩/٨٥) حيث قال: ((وهي) أي: الإجارة (والمساقاة والمنزارعة والعرايا والشفعة والكتابة والسلم والجمالة من الرخص المستقر حكمها على خلاف القباس)؛ لما في الشفعة من انتزاع ملك إنسان منه بغير رضاه، ولما في الكتابة من اتحاد المشتري والمبيع، ولما في الباقي من الغرب فالمغرد في الإجارة؛ لكونها عقدًا على منفعة لم تخلق، وفي المساقاة والمزارعة؛ لكون كل منهما المقد فيها على الانتفاع بالعامل بعوض لا يعلم قدره حال العقد؛ ككونه غير مؤسورو، وفي العالي لكون البيع بالخرص: وهو من الحرز والتخمين؛ فهو مظنة، وفي السلم؛ لكونه لا يعلم أيوجد المسلم فيه بعد انقضاء المدة أو لا؟ وفي الجمالة؛ لكونه لا يعلم أيتهم ما جومل عليه أو لا؟. فيها: إنها جاءت على خلاف القياس، بمعنى أنها مستثناة، وقضية "جاءت على خلاف على خلاف القياس، فيها كلام لبعض العلماء<sup>(۱)</sup> أنها لم تجئ على خلاف القياس؛ لأنه لا يوجد قياس صحيح ينافي دليلًا صحيحًا؛ لأن العقل السليم لا يتعارض مع النص، هذا شيء مضطرب، لكن هل ندرك ذلك أو لا ندرك، فبعض العلماء<sup>(۱)</sup> يرى أن هذه المسائل أو هذه الكتب (السَّلم والإجارة والجعالة والمضاربة<sup>(۱)</sup> إلى غير ذلك)، إنما جاءت على وفق القياس، وليس مخالفةً له.

تولىم: (مَسْأَلَةُ: اخْتَلَفَ المُلْمَاءُ فِي بَيْعِ المُسْلَمِ فِيهِ إِذَا حَانَ
 الأَجَلُ مِنَ المُسْلَم إِلَيْهِ قَبْلَ قَبْضِهِ).

فلو أن إنسانًا أسلم إلى إنسان، فجاء وقت التسليم والبضاعة موجودة، هل يجوز أن تبيع هذه البضاعة التي عملها لك المصنع ـ أو أحضرها لك التاجر أو الثمرة التي قطفها صاحبها ووضعها بين يديك أو موجودة وأنت بعد لم تسلمها ـ أو لا؟ وقد مرَّ بنا الحديث المتفق عليه أن رسول الله ﷺ قال: "من ابتاع طعامًا، فلا يبعه حتى يستوفيه"، وفي رواية أخرى: "من ابتاع (يعني: اشترى) طعامًا، فلا يبعه حتى يقبضه"، أي: يأخذه إلى حوزته، فإذا تسلمت البضاعة ونقلتها إلى حوزتك، جاز

<sup>(</sup>١) قال ابن القيم في "إعلام الموقعين" (٣٠١/١): "أما السلم فعن ظن أنه على خلاف القياس، توهم دخوله تحت قول النبي ﷺ: "لا تع ما ليس عندك"، فإنه بيع معدوم، والقياس يمنع منه، والصواب أنه على وفق القياس، فإنه بيع مضمون في الذمة، موصوف مقدور على تسليمه غالبًا، وهو كالمعاوضة على المنافع في الإجارة.

<sup>(</sup>٣) المضاربة: معاقدة دفع النقد إلى من يعمل فيه على أن ربحه بينهما على ما شرطا مأخوذ من الشرب في الأرض وهو السير فيها، سُميّت بها لأن المضارب يشرب في الأرض غالبًا للتجارة طالبًا للربح في المال الذي دفع إليه. يُنظر: "طلبة الطلبة" للنسفى (ص18٨).

<sup>(</sup>٤) تقدم تخریجه.

 <sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٦٨/٣)، ومسلم (١٥٢٥).

لك أن تبيعها؛ لأن الرسول ﷺ نهى عن سلف وبيع، وقبض ما لم يضمن، وعن بيع ما لم يغنم، وعن ربح ما لم يغنم، وقال: «لا يحل سلف وبيع، ولا أيضًا ربح ما لم يضمن ا(١٠) لأنك عندما تبيع هذه السلعة، فأنت ربحت فيها، والضمان لا يزال على الباتع؛ لأنها في عهدته، فإذا انتقلت إلى عهدتك وأصبحت الضامن لها فيعها.

فإذا قبض المُسلِمُ، فهو حر في المُسلَم فيه؛ لأنه أصبح ملكه، وله أن يتصرف فيه بأن يبيعه، أو أن يهديه، أو أن يتصدق به، أو أن يعمل به ما يشاء، لكن الكلام إذا لم يتسلَّم البضاعة ولم يقبضها، فهل له أن يبيعها وهي في حوزة المُسْلَم إليه أو لا؟

تولىم: (فَهِنَ المُلَمَاءِ مَنْ لَمْ يُحِزْ ذَلِكَ أَصْلًا، وَهُمُ القَائِلُونَ بِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ فَبضِهِ).

وقد ذكرهم المصنف كَخْلَلْلُهُ وسمَّاهم.

تولىم: (وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةً<sup>(١)</sup> وَإِسْحَاقُ<sup>(١)</sup>، وَتَمَسَّكَ أَحْمَدُ
 وَإِسْحَاقُ فِي مَنْع هَذَا بِحَدِيثِ عَطِيَّةَ العَوْفِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ).

وهذا الحديث رواه أبو داود<sup>(1)</sup> وابن ماجه<sup>(ه)</sup> والحاكم<sup>(۲)</sup>، ولكن الكلام فيه حول راويه عطية العوفي، وهو مختلف فيه.

أخرجه أبو داود (٣٥٠٤) والترمذي (١٣٣٤)، وقال: حسن صحيح، وحَشّنه الأَلْبَانـــيْ
 في ﴿إرواء الغليل؛ (١٤٦/٥). ولفظة عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم تضمن، ولا بيع ما لمس عندك».

 <sup>(</sup>۲) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص٩٦) حيث قال: «ولا يجوز التصرف في رأس المال،
 ولا في المسلم فيه قبل قبض».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٣٨٧/١) حيث قال: «وهو قول أحمد وإسحاق قالا: بيع السلم من بائعه ومن غيره قبل قبضه فاسدة».

<sup>(</sup>٤) أخرجه أبو داود (٣٤٦٨).

 <sup>(</sup>٥) أخرجه ابن ماجه (٢٢٨٣).
 (٦) لم أجده في «المستدرك» للحاكم.

> تول آ: (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ، فَلَا يَصْرَفُهُ فِي غَيْرِهِا).

بل يبقى فيما أسلم فيه، فإذا تحول لك المُسلَمُ فيه، فأنت حر، ثم لو قلنا: إن هذا الحديث فيه مقال<sup>(۱)</sup>، فهناك أحاديث أخرى متفق عليها تقوِّيه، كما في الحديث المتفق عليه: (من ابتاع طعامًا، فلا يبعه حتى يستوفيه، فلا يبعه حتى يقبضهه (۱۲)، ولا شك أن مذهب الجمهور هو الاقوى والأرجح.

تولى : (وَأَمَّا مَالِكٌ، فَإِنَّهُ مَنَعَ شِرَاءَ المُسْلَمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ فِي مَوْضِعَيْن، أَحَدُهُمَا: إِذَا كَانَ المُسْلَمُ فِيهِ طَعَامًا ("").

فالإمام مالك قيَّد منع شراء المُسْلَم فيه قبل قبضه بموضعين، والجمهور أطلقه في كل الأحوال، هذا هو الفرق.

◄ تولى : (وَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِ فِي أَنَّ الَّذِي يُشْتَرَطُ فِي بَيْعِهِ
 القَبْضُ هُو الطَّعَامُ عَلَى مَا جَاءَ عَلَيْهِ النَّصُّ فِي المَحديثِ.

ذكرت من قبل حديث: «مَن ابتاع طعامًا، فلا يبعه حتى يقبضه»، فمالك كَثَلِيْلُهُ لم يخالف في ذلك الأمر لوجود النصّ الصريح، والأثمة إذا

<sup>(</sup>١) لأن في إسناده عطية العوفي وقد ضعفوه، قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٧٣٥): فوعطية هذا هو العوفي وقد ضعفوه». وقال عبدالحق الإشبيلي: عطية العوفي لا يحتج بحديثه، وإن كان قد روى عنه الجلة انظر: «الأحكام الرسطي» (٣٧٨/٣). وقال ابن حجر: وفيه عطية بن سعد العوفي وهو ضعيف، وأعله أبو حاتم، والبيهفي وعبدالحق وابن القطان بالضعف والاضطراب. انظر: «التلخيص الحبي» (٣/١٠).

<sup>(</sup>۲) تقدم تخریجه.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الجواهر الثمينة» لابن شاس (٧٥٧/٢) حيث قال: «أما صفته، فإن أتى بغير جنسه فذلك اعتياض، وهو غير جائز في المسلم فيه إلا بثلاث شرائط: أن يكون المسلم فيه مما يجوز بيعه قبل قبضه».

وقف أحدهم عند نصّ فلا يتجاوزه، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُمُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ. لِيَحُكُرُ بَيْنَكُمُ أَن يَقُولُوا سَيْفَنَا وَأَطْفَناكُ [النور: ٥١].

وقال أيضًا: ﴿ وَمَلَا وَرَئِكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَى يُحَكِّمُونَ فِيمَا شَجَرَ يَنْتُهُمْ ثُمَّ لَا يَجِـدُواْ فِي أَنْشُيهِمْ حَرَبًا مِمَّا فَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ شَلِيمًا ۞﴾ [النساء: 10.

ولا يكفي عدم الحَرج، بل يسلمون لحكمك، وينزلون عنده، وتبقى نفوسهم راضيةً؛ لأنه قد يرضى الإنسان بالحكم مكرمًا، فلا يكون ذلك حتى يسلم به؛ لأن هذا هو حكم الله ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ خُكُمًا لِقَوْرٍ يُوتُونُ﴾ [المائدة: ٥٠].

◄ تولات: (وَالنَّانِي: إِذَا لَمْ يَكُنِ المُسْلَمُ فِيهِ طَعَامًا، فَأَخَذَ عِوْضَهُ المُسْلَمُ فِيهِ المُسْلَمُ فِيهِ المُسْلَمُ فِيهِ المُسْلَمُ فِيهِ المُسْلَمُ وَلِهُ أَنْ يَكُونَ المُسْلَمُ فِيهِ عَرَضًا، وَالنَّمَنُ عَرَضًا مُحَالِفًا لَهُ، نَيَأْخُذُ المُسْلِمُ مِنَ المُسْلَمِ إِلَيْهِ إِذَا حَانَ الأَجَلُ شَيْعًا مِنْ جِنْسِ ذَلِكَ العَرَضِ الَّذِي هُوَ النَّمَنُ، وَقَلِكَ أَنَّ هَذَا الأَجْلُ أَسْبَعًا مِنْ جِنْسِ ذَلِكَ العَرَضِ الَّذِي هُوَ النَّمَنُ، وَقَلِكَ أَنَّ هَذَا يَدَخُلُهُ إِمَّا صَمَانٌ وَسَلَقًا إِنْ كَانَ العَرَضُ المَأْخُوذُ أَكْثَرَ مِنْ رَأْسِ مَالِ السَّلَم، وَإِمَّا ضَمَانٌ وَسَلَقً إِنْ كَانَ مِئْلَة أَوْ أَقَلَىٰ.

يشير المؤلف إلى أنه لا يجوز بيع النَّساء، والسلم من شروطه التأجيل والنَّسَاء، فكل مبيع لا يجوز فيه النَّسَاء، لا يجوز فيه السلم، ويبع العرض بالعرض اختلف فيه العلَماء (٣٠)، فمنهم مَنْ عدَّه ربويًا، قال:

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الجواهر الثمينة» لابن شاس (٧٥٧/١) حيث قال: «أما صفته: فإن أتى بغير جنسه فذلك اعتياض، وهو غير جائز في المسلم فيه إلا بثلاث شرائط: وأن يكون المقتضي مما يجوز أن يسلم فيه رأس المال، وأن يكون مما يجوز بيعه بالمسلم فيه يدًا بيده.

<sup>(</sup>۲) ومذهب الحنابلة، يُنظر: «الروض المربع» للبهوتي (ص٤٠٣) حيث قال: «والمال=

لا يجوز فيه السلم، ومَنْ لم يعدُّه قال: يجوز.. والمراد أن هذا جرَّ نفعًا، وهذا مما ورد المنع فيه.

◄ تولدى: (وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ رَأْسُ مَالِ السَّلَمِ طَعَامًا لَمْ يَبْحُزُ أَنْ يَأْخُذَ فِيهِ طَعَامًا آخَرَ أَخْتَرَ، لَا مِنْ جِنْسِهِ، وَلَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، فَإِنْ كَانَ مِثْلَ طَعَامِهِ فِي الْجِنْسِ، وَالكَيْلِ، وَالشَّقَةِ فِيمَا حَكَاهُ عَبْدُالوَهَابِ (١ جَارَ؛ لِأَنَّهُ يَعْمِلُهُ عَلَى المُرُوضِ. وَكَذَلِكَ يَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الطَّمَامِ المُسْلَمِ فِيهِ طَعَامًا مِنْ صِفَقِهِ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ جَوْدَةً؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مِنْ بَابِ البَدَلِ في الشَّائِير).

فإذا أسلم في شيء، ثم جاء وقت التسليم، فلا يُخُلو أن يكون ما عنده هو نفسه المسلم فيه، أي: الوَصْف ينطبق عليه؛ لأن السلم هو أن تدفع عوضًا حالًا في عوضٍ مؤجلٍ موصوفٍ في اللّمة وأنت لم ترَ الموصوف لك، فإذا جاء وقت التسلم ونظرت إليه: هل الشروط تنظبق

عين مباحة النفع بلا حاجة (أو منفعة مباحة) مطلقاً (كممر) في دار أو غيرها (بمثل أحدهما) متعلق بمبادلة أي: بمال أو منفعة مباحة، فتناول تسع صور: عين بعين أو دين؟.

<sup>(</sup>١) لم أقف عليه في «التلقين» للقاضي عبدالوهاب، وقال المازري في «شرح التلقين» للفاضي عبدالوهاب (١/٧): «فاعلم أن السلم إذا كان صحيحًا وحل ألجاء، وتراضى المتعاقدان أن يتعارضا من الطعام الذي في اللمة بطعام آخر، وذكرنا الشروط التي تبيح ذلك، فعنها: ألَّا يقعا في هذه المعاوضة في يع الطعام قبل قبضه، وأن يكون المأخوذ عما في اللمة يجوز أن يسلم فيه وأس الماله، فإذا كان السلم في طعام عقد عقدًا فاسدًا، فأراد أن يأخذ عن ذلك الطعام طعامًا، فإن الأصل في هذا أنه لا يعتبر فيه تقدير بيع الطعام قبل قبضه كما اعتبر في السلم الصحيح؛ لأن من أسلم في حنظة تسلمًا فاسدًا يجب فسخه ثم تراضيا بأن يأخذ عن ذلك تمرًا، فإن التمر هاهنا ليس بعوض عن الحنطة، فيتصودات بيع الطعام قبل قبضه، لكون الذمة خاليةً من الحنطة فساد العقد عليها، وإذا كانت خاليةً من الحنطة، فالواجب رد رأس المال كما يحكم في البياعات الفاسدة، فإن التبر الماخوذ هاهنا عن رأس المال الذي هو دنائير ودراهم، وبيع اللنائير والداهم قبل قبضها بتمر دين».

عليه أو لا؟ إن كانت الشروط التي تمَّ الاتفاق عليها متوفرة في المُسلَم فيه، فَجِينَتْذِ يلزَمُ المُسْلِمَ أَخْذَه، وإن كانت أقل مما تمَّ الاتفاق عليه وحينئذِ لا يلزمه أخذه، وإن كانت أجود مما اتَّفق عليه، فنصَّ العلماء على أنه إنْ كان من نفس النوع يلزمه أخذه، وإنْ كان من نوعٍ آتخر، فله .

تولى : (وَالإِحْسَانُ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ عَلَيْهِ قَمْحٌ، فَيَأْخُذَ بِمَكِيلَتِهِ
شَمِيرًا، وَهَذَا كُلُهُ مِنْ شَرْطِهِ عِنْدَ مَالِكٍ أَلَّا بَتَأَخَّرَ القَبْضُ؛ لِأَنَّهُ بَدْخُلُهُ
اللَّيْنُ بِالدَّيْنِ).

وهذه الصورة منهيٌّ عنها.

تولى : (وَإِنْ كَانَ رَأْسُ مَالِ المسلم عَيْنًا، وَأَخَذَ المُسْلمُ فِيهِ عَيْنًا مِنْ جِنْسِو، جَازَ مَا لَمْ يَكُنْ أَكْثَرَ مِنْهُ، وَلَمْ يَتَهْمِهُ عَلَى بَيْعِ العَيْنِ بِالعَيْنِ بِالعَيْنِ لِلعَيْنِ بِالعَيْنِ لِلعَيْنِ العَيْنِ العَيْنَ الْعَلَيْنِ الْعَيْنِ الْعَيْنِ العَيْنِ العَلْمَيْنِ العَيْنِ العَيْنِ العَيْنِ العَيْنِ الْعَلَيْنِ الْعَلْمَ الْعَلَيْنِ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمِ عَلَيْنِ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلْمَ الْعَلَمْ الْعَلْمِ الْعَلْمِ الْعَلْمِ الْعَلْمِ اللَّهِ الْعَلْمِينِ العَلْمَ اللَّهِ الْعَلْمِ اللَّهِ الْعَلْمِ اللَّهِ الْعَلْمِ اللَّهِ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِيلُولِ السَلَّمِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْعَلْمِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْعَلِمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْعَلَمُ اللَّهِ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِ الْعِلْمُ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِ الْعَلْمُلْعُلِهِ الْعَلْمُ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِ الْعَلْمُ اللَّهِ الْعَل

لأنَّهم اشترطوا في المبيع الرَّبويِّ اتحاد الجنس، وأن يكون يدًا بيد، ولذلك كل الأموال الربوية التي يمنع فيها النَّساء لا تصلح أن تكون في السلم؛ لأن من شروط السلم أن يكون مؤجلًا.

◄ قولة: (وَإِنْ أَخَذَ دَرَاهِمَ فِي دَنَانِيرَ، لَمْ يَتَهِمْهُ عَلَى الصَّرْفِ المُتَأْخِرِ، وَكَلَلِكَ إِنْ أَخَذَ فِيهِ دَنَانِيرَ مِنْ غَيْرٍ صِنْفِ الدَّنَانِيرِ الَّتِي هِيَ رَأْسُ مَالِ السَّلَمِ).

فَإِذَا حَلَّ وقت تسليم المُسْلَمِ إليه المسلَمَ فيه ولم يسلمه، هَلُ له أن يأخذ مقابله؟ وهل له أن ينقله؟ وقد مرَّ بنا ذلك، وكذلك إن أخذ فيه دنانير من غير صنف الدنانير التي هي رأس مال السلم.

> قوله: (وَأَمَّا بَيْعُ السَّلَم مِنْ غَيْرِ المُسْلَم إِلَيْهِ).

يعني: أن يبيع المُسلَمَ فيه إلى شخصِ آخر غير المُسْلَم إليه، فإذا

باعه إلى المُسْلَم إليه، فبيعه فيه شبهة؛ لأنه ربما أقاله ليبيعه إياه وهكذا، لكن إذا باعه من غيره اختلفت الصورة.

◄ تولى : (فَيَجُوزُ بِكُلِّ شَيْءٍ يَجُوزُ النَّبَائِعُ بِهِ مَا لَمْ يَكُنْ طَعَامًا؛
 لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ بَيْعُ الطَّعَام قَبْلِ قَبْضِهِ (١١).

ما لَمْ يكن طعامًا؛ لأن التبايع بالطعام قد مرَّ، وأعاد المُوَلَّف الخديثَ عن هذه المسألة مرات؛ لأنه ورَد فيها الحديث المتفق عليه: "مَن ابتاع طعامًا، فلا يبيعه حتى يستوفيه"<sup>(٢)</sup>، والمراد: يقبضه، كما في الرواية الأخرى: "حتى يقبضه"<sup>(٣)</sup>.

تولىم: (وَأَمَّا الإِقَالَةُ: فَمِنْ شَرْطِهَا عِنْدَ مَالِكِ أَلَّا يَدْخُلَهَا زِيَادَةٌ
 وَلَا نُفْصَانٌ)(<sup>(4)</sup>.

انتقل المؤلف إلى الحديث عن الإقالة، ودخل في شروطها مباشرة، ولعله بنى كلامه على أن الإقالة مرت في مسائل أخرى في البيع، ومرَّ بنا كلام العلماء في الإقالة، وأنهم مجمعون على جوازها في السَّلَم، ولا خلاف بينهم، ولكن الخلاف فيما مضى في البيع، هل هي فسخٌ أو بيمٌ؟ وقد رجَّحنا هناك ـ ونكرر ما رجحناه ـ أن الإقالة فسخ، فإذا جاء المسلِم إلىه، وقال: أقلني من هذه البيعة ورُدَّ إليَّ السَّلم، فهل له ذلك؟ نقول: الإقالة جائزة، بل جاءت أحاديث عن الرسول ﷺ تحتُّ عليها، وتُرتَّ بها كما سياتي.

<sup>(</sup>١) يُنظر: التفريع؛ لابن الجلاب (ص٨٦) حيث قال: "ومن أسلم في عرض ثمنًا معلومًا، فلا بأس أن يبيعه من بائعه قبل قبضه بمثل ثمنه أو أقل منه. ولا يجوز أن يبيعه بأكثر من الثمن الذي أسلمه إليه فيه، ولا بأس أن يبيعه من غير بائعه بمثل ثمنه أو أقل منه أو أكثر يدًا بيد، ولا يجوز أن يؤخر ثمنه.

<sup>(</sup>۲) تقدم تخریجه.(۳) تقدم تخریجها.

<sup>(</sup>٤) تقدم في مسألة بيوع الآجال.

 ◄ تولئم: (فَإِنْ دَخَلَهَا زِيَادَةٌ أَوْ نَقْصَانٌ كَانَ بَيْعًا مِنَ البُيُوعِ، وَدَخَلَهَا مَا يَذْخُلُ البُيُوعَ).

علمنا أن الإقالة مجمعٌ عليها(۱)، وينبغي أن يستجيب المسلّم إليه للمسلّم فيقبل إقالته، كما سيأتي في الأحاديث ثواب للمسلّم في موضوع السلم، فيقبل إقالته، كما سيأتي في الأحاديث ثواب بنا؛ كأن تكون هذه المعاملة خالية من الربا؛ لأنه قد تكون الخشية من لذك أن يقيله حتى يُسلمه الدراهم، أو حتى يساعده في أمر آخر كما مر بنا النهي عن بيع وسلفي أيضًا، واختلاف العلماء في بيع وصرفي، ويبع وشركة، وبيع وإجارة، فبعضها أجازها العلماء (۱) وبعضها أجمعوا على تحريمها كبيع وسلف الورود النص فيه.

◄ تولىم: (أَعْنِي: أَنَّهَا تَفْسدُ عِنْدُهُ بِمَا يُفْسِدُ بُيُوعَ الآجَالِ<sup>(1)</sup> مِثْلُ أَنْ
 يَتَذَرَّعَ إِلَى بَيْع وَسَلَفٍ).

وهو نص عليه كأن يقول: أنا أقيلك لكن على أن تسلفني ثمن المسلم أو يقول له: بعد ذلك أعطيك كذا على كذا.

 <sup>(</sup>١) قال ابن القطان: وأجمع أهل العلم أن الإقالة في جميع ما أسلم المرء فيه جائزة.
 انظر: "الإقناع في مسائل الإجماع» (٢٤٠/٣).

 <sup>)</sup> مذهب المالكية، يُنظر: «التاج والإكليل؛ للمواق (١٤٥/٦) حيث قال: «قال مالك:
 لا يجوز مع البيع جعل ولا صوف أو مساقاة أو شركة أو نكاح أو قراض!.
 مذهب الشافشة، عظر: (٥٠ هـ ألطالس: المدون (٢٠ ٥٠) حيث قال: «له المدت».

مذهب الشافعية، ينظر: 'دروضة الطالبين' للنووي (٤٠٠١٣) حيث قال: 'دولو اشترى زرعًا، وشرط على بائعه أن يحصده، بطل البيع على المذهب. وقيل: فيه قولان؛ لأنه جمع بين بيع وإجارة.

مذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (۱۷/۲) حيث قال: «(و) يصح بيع وإجارة (بصبرة) مشاهلة من بُرُّ أو ذهب أو فضة ونحوها، ولو لم يعلما عددها، ولا وزنها ولا كيلها».

تال ابن المنذر في «الإقناع» (٤٠٦/١): «واتفقوا على أنه لا يجوز بيع وسلف، وهو
 أن بيبع الرجل السلعة على أن يسلفه سلفًا أو يقرضه قرضًا».

 <sup>(</sup>٤) تقدم في مسألة بيوع الآجال.

#### ◄ قول ﴿ (أَوْ إِلَى: ضَعْ وَنَعَجَّلْ) (١).

وقد مرت بنا هذه المسألة(٢)، وَزِدُ عليها الصورة التي كان يتعامل بها أهل الجاهلية، وهي أن أحدهم كان يقرض الآخر قرضًا، ثم إذا حل وقت الأجل يقول الدائن للمدين: أتقضي الدين أم تربي؟ يعني: أزيد عليك المبلغ على أن أؤجل لك في القيمة، فإن "صَغ وتعجل" تقابل «زد وأخر»، وسبق أن تكلمنا في هذه المسألة، وفصلنا القول فيها، ورجحنا أن ذلك يجوز عند الحاجة.

ومعنى "ضمع وتعجل": أن يكون لإنسان حق في ذمة آخر، فيأتي المدين فيقول: ضع عني بعض المبلغ وأعجل لك دفعه.. وقد عرفنا دليله فيما مضى في قصة بني النضير عندما جاؤوا إلى الرسول ﷺ عندما أمر بإجلائهم خلال ثلاثة أيام، شكوا لرسول الله ﷺ حالهم، أن لهم ديونًا عند الناس لم تحلً، فقال رسول الله ﷺ حالهم، أن لهم ديونًا عند الناس لم تحلً،

> قوله: (أَوْ إِلَى بَيْعِ السَّلَم بِمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ).

وقد تكلمنا عن السلم وشروطه، وأنه لا يجوز كما لو كان ربويًّا بربويًّ.

◄ قول٪: (مِثَالُ ذَلِكَ: فِي دُخُولِ بَيْع وَسَلَفٍ بِهِ).

وهذا كرره المؤلف كما قلنا؛ لأنه ورد فيه نصّ، جاء الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل سلف وبيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا شرطان في بيع، ولا تبع ما ليس عندك (٤٠).

<sup>(</sup>١) تقدم في مسألة: «ضع وتعجل».

<sup>(</sup>۲) تقدم في مسألة: «ضع وتعجل».

 <sup>(</sup>٣) أخرجه الطبراني في «السنن الكبرى»
 (١١٤٦٧): «وقد روي فيه حديث مسند في إسناده ضعف... وذكر الحديث»، وقد

<sup>،</sup> (٤) تقدم تخريجه.

تَوْلٰٰٰٰہَ: (إِذَا حَلَّ الأَجَلُ، فَأَقَالَهُ عَلَى أَنْ أَخَذَ البَعْضَ، وَأَقَالَ مِنَ
 البَعْض، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ<sup>(۱)</sup>، فَإِنَّه يَدْخُلُهُ النَّلَوْعُ إِلَى بَيْع وَسَلَفٍ).

لأن الإقالَة تدخلها حينئذِ شبهة البيع والسلف.

تولى: (وَذَلِكَ جَائِزٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ<sup>(۱)</sup>، وَأَبِي حَنِيفَةً<sup>(۱)</sup>؛ إِلَّأَنْهُمَا لَا يَتُولِهِ بِتَخْوِيم بِيُوعِ الدَّرَائِع<sup>(1)</sup>).

فهذا ممنوعٌ عند مالك وأحمد في رواية (ه)، وجائز عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد في رواية أخرى (٢)، ولا شك أن الذين منعوا ذلك كان قصدهم الحيطة، وتطهير النفوس، وإبعادها عن أي شبهة تدور حول الربا، لكن الإمام أحمد كَلِّلْقُهُ (٢) له وجهة أخرى في هذا المقام؛ لأنه هنا فيه

- (1) يُنظر: «الشرح الكبير» للدرير (١٥٤/٣) حيث قال: «وإذا كانت في سلم، وجب فيه تعجيل رأس مال السلم؛ لئلا يؤدي لفسخ دين في دين بخلاف تأخيره في غير الإقالة، فيجوز ثلاثة أيام كما يأتي، ومفهوم من الجميع المنع من الإقالة على البعض وأخذ البعض».
- (٢) يُنظر: "ورضة الطالبين" للنووي (١٩٩٦هـ) حيث قال: "وتجوز الإقالة في بعض المسلم فيه، لكن لو أقاله في البعض ليعجل الباقي، أو عجل المسلم إليه البعض ليقيله في الباقي، فهي فاسدة.
- (٣) يُنظر: «درر الحكام في شرح مجلة الأحكام» لعلي حيدر (٣٥٨/١) حيث قال:
   «وتجوز الإقالة في بعض المسلم فيه المعين على كل حال».
  - (٤) تقدم في مسألة بيوع الذرائع.
- ) يُنظَرُ: "المغني" لابن قدامة (٢٢٨/٤) حيث قال: "فأما الإقالة في بعض المسلم فيه، فاختلف عن أحمد فيها فروي عنه أنها لا تجوز».
- (1) يُنظر: «كشاف القناع» للبهرتي (۳۰۸/۳) حيث قال: «(و) تصح الإقالة أيضًا (في بعض)» أي: بعض العسلم فيه؛ لأن الإقالة «ندوب إليه» جاز في التقايل (قبض الجميع» جاز في البعض كالإبراء والإنظار (ولا يشترط فيه)، أي: في البعثايل (قبض راس مال السلم) في مجلس الإقالة؛ لأنها ليست بيمًا (ولا) قبض (عوضه) أي: عوض راس مال السلم».
- (٧) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٠٨/٣) حيث قال: «(و) تصح الإقالة أيضًا (في=

شبهة، ومالك كَلَلْقُهُ انفرد بمنع بيوع الذرائع؛ كل بيع، وهو يمنع هذه الذريعة(١)، وقد تكون ظاهرةً أو غير ظَاهِرَةِ.

◄ قوله: (مَشْأَلَةٌ: الْحَنَلَق الْعُلَمَاءُ فِي الشِّرَاءِ بِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ مِنَ المُسْلَمِ إِلَيْهِ شَيْئًا بَعْدَ الإِقَالَةِ بِمَا لَا يَجُورُ قَبْلَ الإِقَالَةِ، فَمِنَ العُلَمَاءِ مَنْ لَمْ يُجِزُهُ أَضْلًا، وَرَأَى أَنَّ الإِقَالَةَ ذَرِيعَةٌ إِلَى أَنْ يُجَوِّزُهُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يَجُورُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيقةً وَأَصْحَابُهُ (٣)، وَمَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ (٣).

عندما يستجيب الشُسْلُم إليه لطلب المُسْلِم، هل له أن يشتري منه شيئًا آخَرَ أو لَا؟ فمن العلماء مَنْ مَنعَه، وهم أبو حنيفة ومالك وأحمد<sup>(1)</sup> أيضًا؛ خشية أن تكون الإقالةً لهذا القصد والغَرض.

# ◄ قول الإَلا أَنَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَجُورُ عَلَى الإِطْلَاقِ)(٥٠.

بعضه) أي: بعض المسلم فيه؛ لأن الإقالة مندوب إليها، وكل مندوب إليه جاز في الجميع، جاز في البعض كالإبراء والإنظار (ولا يشترط فيه، أي: في التقايل (قيض رأس مال السلم) في مجلس الإقالة؛ لأنها ليست بيمًا، (ولا) قبض (عوضه) أي: عوض رأس مال السلم.

<sup>(</sup>١) تقدم في مسألة بيوع الذرائع.

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: "قتيين الحقائق؛ للزيلعي (١١٩/٤) حيث قال: «(فإن تقايلا السلم لم يشتر)
 رب المال (من المسلم إليه برأس المال شيئًا) يعنى قبل قبضه بحكم الإقالة.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الفواكه الدوائي» للنفراوي (٨٠/٣) حيث قالً: «لكن شرط أهل المذهب لجواز الإقالة من طعام المعاوضة قبل قبضه أن تقع من جميعه، وأما لو وقعت الإقالة من بعضه، فلا تجوز إلا إذا كان رأس المال عرضًا يعرف بعيه مطلقًا أو كان عيثًا، أو طعائم لم يقبض أو قبض ولم يغب عليه أو غاب غيبة لم يمكن الانتفاع به فيها، وأما لو غاب غيبة يمكنه الانتفاع به فيها، وأما لو غاب به غيبة يمكنه الانتفاع به فيها، لم تجز من البعض، والطعام وغيره في ذلك سواءة.

 <sup>(</sup>٤) انظر: الشرح منتهى الإرادات للبهوتي (٩٦/٢) حيث قال: ا(ولا) يصح (اعتياض عنه) أي: المسلم فيه (ولا) يصح (بيعه أو) بيع (رأس ماله) الموجود (بعد فسخ) عقد (وقبل قبض) رأس ماله.

 <sup>(</sup>٥) يُنظر: «درر الحكام» لعلي حيدر (٣٣٥/١) حيث قال: «فلو بيع المسلم فيه، أو رأس مال
 السلم قبل القبض، وابتيع شيء من إنسان بدين على آخر لم يستوف بعد فليس بصحيحين».

\_ 🐉 شرح بداية المجتهد 🏖 💮

وَكَذلك أحمد<sup>(١)</sup>.

تولىم: (إِذْ كَانَ لَا يَجُوزُ عِنْدُهُ بَيْعُ المُسْلَمِ فِيهِ قَبْلَ القَبْضِ عَلَى الإطلاقِ).

وقد مرَّ بنا ذلك، وأن الأثمة الثلاثة يشددون في ذلك الأمر؛ عَملًا بالحديث: «مَن ابتاع طعامًا، ف**لا بيبعه حتى يقبض<sup>(١٧)</sup>.** 

◄ تولىم: (وَمَالِكٌ يَمْنُهُ ذَلِكَ فِي المَوَاضِعِ الَّتِي يُمْنُهُ يَبِعُ المُسْلَمِ فِيهِ
 قَبْلُ القَبْضِ عَلَى مَا فَصَّلْنَاهُ قَبْلُ هَذَا مِنْ مَذْهَبِهِ<sup>(٣)</sup>، وَمِنَ العُلْمَاءِ مَنْ أَجَارُهُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعَيَّهُ (٤)، وَلِهِ قَالَ الشَّافِعَيَّهُ (٤)، وَلِهِ قَالَ الشَّافِعَيَّهُ (٤)، وَلِهُ وَلِيَّ (٤).

فالشَّافعيَّة والثوري جوزوا أن يشتري المُسلِم من المُسلَم إليه برأس مال السَّلم.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "كشاف القناع؛ للبهوتي (٣٠٦/٣) حيث قال: "ولا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه؛، قال في "المغني، و"المبدع: "بغير خلاف نعلمه».

<sup>(</sup>۲) تقدم تخریجه.

<sup>(</sup>٣) تقدم.

<sup>(3)</sup> يُنظر: "تكملة المجموع" للمطيعي (١٦٦/١٣) حيث قال: قوإذا انفسخ عقد السلم بالفسخ أو لانفساخ، سقط السلم في عن ذمة السلم إليه، ورجع العسلم إلى رأس مال السلم، فإن اكن له مثل، وإن كان مثل له رحم إلى مثل له رجع إلى قبته، وإن أواد أن يسلم في شيء أخر لم يجز أنه يدن بدين، وإن أراد أن ياخذ ما هو من جنسه جاز أن يأخذ مثله، وإن أراد أن يأخذ مئه، ولا أقل منه، ولا يصح أن يتفرق قبل قبضه، وإن أراد أن يأخذ عنه من غير جنسه إلا أنه لا يصح أن يتفرق قبل قبضه كما قلنا في البيع، وإن أراد أن يأخذ منه عرضا لبي من أموال الربا، كالثياب والدواب، أو كان رأس المال من غير أموال الربا صح ذلك أيضًا.

 <sup>(</sup>٥) يُنظر: «الاستذكار» لا ين عبدالبر (٣٨٧/٣) حيث قال: ﴿وقال الشافعي والثوري وزفر
 لا بأس أن يشتري السلم إذا أقال من سلمه ما شاء برأس ماله من المسلم إليه ومن
 غيره قبل قبضه؟.

تولىم: (وَحُجْنُهُمْ أَنَّ بِالإِقَالَةِ قَدْ مَلَكَ رَأْسَ مَالِهِ، فَإِذَا مَلَكَهُ جَازَ
 لَهُ أَنْ يُشْتَرِيَ بِهِ مَا أَحَبَّ).

يعني: كلا القولين له وجهة نظر، الذين منعوا خشوا أن يكون ذلك ذريعةً إلى البيع أو السلف، والذين أجازوا قالوا: هذا ما لو رجع إليه فهو حرِّ فيه، له أن يشتري من هذا ومن غيره، لا إشكال في هذا.

وَقَصْدُ العلماء رحمهم الله الذين يشددون في هذا المقام هو أن يتقي الإنسان الشَّبُهات كما جاء في الحديث: «إن الحلال بَيِّن، وإن الحرام بَيِّن، وبينهما أمور مشتبهات ـ أو مشبهات ـ لا يعلمها كثيرٌ من الناس، فمن اتقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعِرْضِه، ومن وقع في الشبهات، وقع في الشبهات،

وفي مثل هذه المسائل لا يُلام من يقول بأي القرلين؛ لأنه ليس هناك نصَّ صريعٌ صحيعٌ في هذه المسألة، فهي مسألةٌ اجتهاديةٌ، ولذلك تختلف وجهات نظر العلماء فيها.

> قوله: (وَالظَّنُّ الرَّدِيءُ بِالمُسْلِمِينَ غَيْرُ جَائِزٍ).

هذا تعليلٌ لمن أجاز من العلماء، وأنه ينبغي أن نحسن الظن بالمسلم، وألا نسيء الظن به، وأن نحمل المسلمين على السلامة، هذا يه و الأصل، ونحن نقول كذلك، لكن أحيانًا تكون شبهة، فالعلماء يريدون أن يتجنبوها، وما أكثر ضعفاء النفوس! وفي القرون المُفضَّلة التي هي خيرٌ منا ـ مَنْ وقع في مثل ذلك ونحوه .. فما بالك في هذه القرون المتاخرة التي أصبح كثيرٌ من الناس يتكالبون على الأموال كما جاء في الحديث: اسيأتي على الناس زمان مَنْ لم يأكل الربا يناله من

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۵۲)، ومسلم (۱۵۹۹).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٧٨)، وضُعَّفه الأَلْبَانيُّ في "ضعيف الجامع" (ص٧٠٧).

◄ تولىم: (وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ النَّهْيُ فِيهِ قَبْلَ
 الإقالة).

وقد مرَّ بنا في السَّلم: "من أسلم في شيء، فلا يصرفه في غيره" (^^)، وهذا الحديث تكلمنا عنه، وبَينًا أن في سنده مقالة.

◄ تولىم: (مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا إِذَا نَدِمَ المُبْتَاعُ فِي السَّلَمِ، فَقَالَ لِلْبَائِعِ:
 أَقِلْنِي وَأَنْظِرْكَ بِالشَّمِنِ الذي دفعتُ إلَيْكَ).

وقد جاء المؤلف إلى موضع الإرفاق (")، فلو أنَّ إنسانًا أسلم في شيء، ثم تطرق إليه الندم وتأسف، وتمنى أن لم يكن قد اشترى هذا الشيء، فجاء إلى المُسلَم إليه، فقال: أريدك أن تقبلني من هذه البيعة، وأن تسامحني فيها، وأن تعفيني منها، فهذه الإقالة مرغب فيها، وحضً عليها رسول الله هيء بل بيَّن «أنَّ مَنْ أقال مسلمًا» (") وفي بعض الروايات: "في صفقته " «أقال الروايات: "في صفقته " «أقال له الله عسرته يوم القيامة (")، لكن هنا يريد أن يقيله على أن يُنظره في المبلغ، فإن كان قضده بالإنذار بالمبلغ أنه يعلم أن المُسلَم إليه لا يملكه، وأن في مطالبته به تضبيغًا عليه، فهذا ليس محل شبهة، أما إن كان هناك قصد آخر، أو فعل ذلك ليتوصل إلى الإقالة وربما إلى غرض آخر، فهذا هو الذي ذهب بعض العلماء لمنعه.

## ◄ قول ﴿ اللَّهُ وَاللَّهُ وَطَائِفَةٌ : ذَلِكَ لَا يَجُوزُ (٢٠) ، وَقَالَ قَوْمٌ :

<sup>(</sup>١) تقدم تخريجه والكلام عليه.

 <sup>(</sup>٢) الرفق: اللين ولطافة الفعل، يقال: رفق الله بك ورفق عليك رفقًا ومرفقًا وأرفقك الله إرفاقًا. يُنظر: «لسان العرب» لابن منظور (١٩٨/١٠).

 <sup>(</sup>٣) أُخرجه أبو داود (٣٤٦٠) وَصحَّحه الأَلْبَانـيُّ في «المشكاة» (٢٨٨١).

 <sup>(</sup>٤) أخرجه ابن حبان (٤٠٤/١١)، وقال الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.
 (٥) لم أقف عليها.

 <sup>(</sup>٦) يُنظر: «موطأ مالك» (٦٤٤/٢) حيث قال: «فإن ندم المشتري، فقال للبائع: أقلني وأنظرك بالثمن الذي دفعت إليك، فإن ذلك لا يصلح، وأهل العلم ينهون عنه.

يُجُورُ<sup>(١)</sup>، وَاعْتَلَّ مَالِكٌ فِي ذَلِكَ مَخَافَةً أَنْ يَكُونَ المُشْتَرِي لَمَّا حَلَّ لَهُ الطَّمَامُ عَلَى البَافِع، أَخَّرُهُ عَنْهُ عَلَى أَنْ يُقِيلَهُ).

وَعَلَّهَ مالكِ \_ كَلَّلُلُهُ \_ ونحن نقول هذه المسألة لها دليل وتعليل، فالدليل ما كان من كتاب أو سُنَّة، وأحيانًا يكون الدليل علة<sup>(۲)</sup>، فمَا هو التعليل؟ أوْ ما هي العلة التي جعلت مالكًا يمنع ذلك، وهي أيضًا رواية لأحمد؟<sup>(۲)</sup>.

 قَوْلَٰہَ: (فَكَانَ ذَلِكَ مِنْ بَابٍ بَيْعِ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى).

أيُّ: قبل أن يقبض، وهذه شبهةٌ، وتعلمون أنه في المذهب المالكي تتكرر الشَّبهة، وهي أيضًا قد تكون ذريعةً، فعندما نقول: هذه شبهة، فهل هذا مرادنا أو لا؟ إن كان طَلَبَ الإقالةَ دون أن يريد أن يؤخر عليه المبلغ، فهذا جائز، لكنه راعى أن حاله لا يتحمل أن يدفع له المبلغ، وربما صوفه في أمور، فأنظره، فهذا شيء طيب ومطلوب، لكن إن كانت هناك شبهة، فهي التي دفعت أو دعت بعضَ العلماء إلى منع ذلك.

# ◄ قول ﴿ ( وَقَوْمٌ اعْتَلُوا لِمَنْع ذَلِكَ بِأَنَّهُ مِنْ بَابٍ فَسْخ الدَّيْنِ بِالدَّيْنِ ( <sup>(1)</sup>.

<sup>(</sup>١) لم أقف على من أجاز ذلك الفرع أو ذكره.

 <sup>(</sup>٢) قال ابن قدامة في وروضة الناظر، (ص ٢٩): والركن الرابع: العلة، ومعنى العلة الشرعية العلامة، ويجوز أن تكون حكمًا شرعًا كقولنا: يحرم بيع الخمر، فلا يصح

بيعه كالميتة». (٣) لم أقف عليها.

٤) يُنظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد الجد (٨/ ٣٨٤) حيث قال: ﴿لأَنَّ الإقالة يدخلها فسخ الدين بالدين من أجل أن الثمن قد وجب للبائع على المبتاع إن كانت السلعة سليمة برم البيم، فإذا أقاله منها فقد فيض البائع فيما وجب له على المبتاع من الثمن سلعة غائبة لم يتنجز قبضها، وهذا بين لا إشكال فيه على القول بأن السلعة الغائدة،

أيضًا رَأوه من باب فسخ الدَّيْن بالدَّيْن، فيقول له: أؤجِّله عليك فيكون دَيْنًا بدَيْن، وقد نهي عن بيع الدَّين بالدَّين.

تولىم: (وَاللَّذِينَ رَأَوْهُ جَائِزًا، رَأَوْا أَنَّهُ بَابُ المَعْرُوفِ وَالإِحْسَانِ
 الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ).

ولا شك أن الأصل في الإقالة إذا لم يكن وراءها هدف ممنوع أو قصد غير حسن أنها مما جاء الترغيب فيه؛ لأنَّ فيها تخفيفًا للمسلم، وإعانةً له؛ لأنه كما يعلم كل واحد منا قد يشتري الإنسان سلعة ربما يأخذه رونقُها وظاهرُها ولممانُها، فيندفع إلى تلك السلعة، فيندم على شرائها، وربما يسلم في أمر، فيتين له أن الأولَى ألا يفعل، فيندم، فيأتي إلى أخيه المسلم فيقول له: أقلني، فينبغي حيتني أن يستجيب له ما لم يكن وراءه غرض غير محمود.

> تولىم: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا صَفْقَتُهُ، أَقَالَ اللَّهُ عَشْرَتُهُ يَوْمَ الفِيَامَةِ<sup>(١)</sup>، وَمَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا، أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلَّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلْهُۥ(٢).

هذان حدیثان: «من أقال مسلمًا، أقاله الله یوم القهامة" (۳ هذا حدیث، وجاء بروایات کثیرة: «من أقال نادمًا في بیعته" (۵)، وفي روایة: «مَنْ أقال نادمًا في صفقته ، کما أورده الموقف «...أقاله الله عثرته یوم القیامة (۵)، وما أعظم ذلك! فكل واحد منا یتمنی أن یقیل الله شاعثه، وأن یعفو عن زلاته، وأن یتجاوز عن سیئاته وخطایاه، لا شك أن كل مسلم یسعی ویبذل ذوب قلبه لیكون من أولئك الذین یعفو الله شا

<sup>(</sup>١) ليس في روايات الحديث لفظ: «صفقته»، وسيأتي تخريجه.

<sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم (۲/۱/۶).

<sup>(</sup>٣) تقدم تخريجه.

<sup>(</sup>٤) تقدم تخریجه.

 <sup>(</sup>٥) تقدم تخريجه، وهو باقى حديث: امن أقال مسلمًا...».

عنهم في ذلكم المقام العظيم، ويتجاوز عن سيئاتهم، وعن هفواتهم، فهذا سببٌ من الأسباب التي تجعل الله ﷺ يرفع عثرتك يوم القيامة، ويتجاوز عنها، لماذا؟ لأنك خففتَ وأرفقتَ عن عَبْدٍ من عباد الله؛ ويَسَّرت عليه، ورفعت كربةً من كُرَب الدنيا عنه، فالله تعالى سيرفع عنك كربةً من كرب يوم القيامة، وهذا لا شك حديث صحيح أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> وابن ماجه<sup>(٢)</sup> وغيرهما، وهذا فيه حضٌ على الإقالة: «مَنْ أقال عشرة مسلم، أقاله الله عشرته يوم القيامة" (")، «من أقال نادمًا ((أ)، وفي رواية: «في بيعته»<sup>(ه)</sup>، فالألفاظ متقاربة، لكن المعنى واحد، والقصد هو التجاوز عن المسلم.

وأما الحديث الآخر، فهو في "صحيح مسلم" وغيره: "ومَنْ أنظر معسرًا»<sup>(٦)</sup> والمؤلف أسقط جزءًا مهمًّا منه أو وضع عنه: «أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله،، ولا شك أن كل إنسان يتمنى أن يكون في ظل الله، في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله، ولذلك جاء ذِكْرُ السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، فبدأ الحديث: "إمام عادل (٧)، ولا شكَّ أن الإمام إذا ولَّاه الله تعالى أمرَ المسلمين، إنما يكون على القمة، فله أن يُغيِّر ويُبدِّل في المكان الذي وصل فيه، فمَا أعظمَ أن يكون هذا الإمام عادلًا! أولهم إمام عادل، ولذلك يقول

أخرجه أبو داود (٣٤٦٠).

أخرجه ابن ماجه (٢١٩٩). (Y)

تقدم تخريجه. (٣)

تقدم تخريجه. (£)

تقدم تخريجه. (0)

أخرجه مسلم (٣٠٠٦). (1)

أخرجه البخاري (٦٨٠٦)، عَنْ أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: اسبعة يظلهم الله يوم القيامة في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة الله، ورجل ذكر الله في خلاء ففاضت عيناه، ورجل قلبه معلق في المسجد، ورجلان تحابا في الله، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال إلى نفسها، قال: إني أخاف الله، ورُجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

الرسول ﷺ: «المقسطون على منابرَ من نور يوم القيامة»(١) فالعدل مطلوب، والله ﷺ أمر به حتى مع العدد، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِبُكُمُّمُ شَنَكَانُ قَوْمٍ كُنَّ اللَّا تَشْدِلُوا﴾ اللماندة: ٨]، فإذا كان الإسام في موضع القمة، وعدل بين الناس، ويأتي في مقدمة ذلك أن يُحَكِّم شرع الله بينهم، فما أعظم ذلك!

لا شك أن المسلمين بحاجة في جميع أقطارهم - وليس في قطر واحد - أن يتحاكموا إلى شريعة الله لتعود لهم العزة والمحدة والمحدد ليعودوا سادة وقادة كمما كانوا المام عادل، وشاب نشأ في طاعة الله""، ما أجمل أن ينمو الصغير وأن يترعرع، فينشأ في طاعة الله \$\frac{1}{2} \text{ ولذك جاء في الحديث الصحيح: اليعجب ربك من الشاب ليست له صبوة الله المعاصي، لم ينحرف، لم يخرج عن الطريق السليم، ونحن حتى في زماننا هذا نرى كثيرًا من الشباب الذين في أوائل عمرهم تجد أنهم يترددون على المساجد، تجد انهم يحفظون ألسنتهم عن القول المشين، أنهم يحفظون ألسنتهم عن القول المشين، فهم أهل لأن يظلهم الله \$\frac{1}{2} \text{ فله في ظله ويوجهم عن المعاصي، فهم أهل لأن يظلهم الله \$\frac{1}{2} \text{ فله فل ظله.} \frac{1}{2} \text{ فله لله فل إلا ظله.}

وَأَيضًا "ورجل قلبه معلق بالمساجد"<sup>(1)</sup>، هذه الصلاة التي كان رسول الله ﷺ إذا حَزَبه أمر"، أسرع إلى الصلاة، الصلاة هي الركن الثاني من أركان الإسلام، ولذلك يقول الله ﷺ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّيْرِي عَامَنُوا أَرْكَمُوا وَشَجْدُوا وَعَدُوا رَيَّكُمْ وَلَفَكُوا الْحَرَرُ لَتَلَّحُمْ مُشْدِعُونَ ﴾ ﴿ وَجَهِدُوا فِي

 <sup>(1)</sup> أخرجه أحمد في «المسند» (١٤٩٢) وقال الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

<sup>(</sup>۲) تقدم تخریجه.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٧٣٧١)، وقال الأرناؤوط: حسن لغيره.

<sup>(</sup>٤) تقدم تخریجه.

اللهِ حَقَّ جِمُعَادِهِۥ هُوَ اجْتَيْنَكُمْ وَمَا جَعَلَ طَيَّكُمْ فِي اللِّينِ مِنْ حَرَجَ تِلْهُ أَبِيكُمْ إِيْرِهِمِيتُ هُوَ سَتَمْنَكُمُ السَّلِيمِينَ۞ [العج: ٧٧].

ومن هؤلاء أيضًا (رجل دعته امرأة ذات منصب وجمال، فقال: إني أخلف الله رب العالمين، (<sup>(7)</sup>، وتعلمون أيضًا أن من الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة (<sup>(3)</sup>: رجلًا أرّاد أن يهمَّ بالجريمة فنذكر، فلما خوف بالله ﷺ

تقدم تخریجه.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود (٤٦٨١) ولفظه: "من أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع
 لله، فقد استكمل الإيمان"، وحسنه الألّيانيّ في "الصحيحة" (٣٨٠).

<sup>(</sup>٣) تقدم تخریجه.

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢٢١٥)، ولفظه: اخرج ثلاثة نفر يَعْشون، فأصّابهم المطر، فلخلوا في غار في جبل، فانحطت عليهم صخرة، قال: فقال بعضهم لبعض: ادعوا الله بأفضل عمل عملتموه، فقال أحدهم: اللهم إني كان لي أبوان شيخان كبيران، فكنت أخرج فارعى، ثم أجيء فأحلب فأجيء بالحلاب، فآتي به أبوي فيشربان، ثم اسقي=

خاف، فكان ذلك سببًا من أسباب ارتفاع تلك الصخرة، وكلهم دعا كما هو معلوم في ذلك الحديث، فما أعظم أن يكون الإنسان عفيفًا متجنبًا للمحرمات، مقبلًا على طاعة الله أله إن كان كذلك فإنه \_ بلا شك \_ أهلً أيضًا لأنْ يظله الله أله في ظله يوم لا ظل إلا ظله.

ومن بين أولئك "رجل ذكر الله خاليًا ففاضت عيناه"(١) عندما تكون في مكان خاليًا، فتذكر الله ﷺ، فتسيل الدموع على وَجْنيك، تسيل على خديك، مَا سالت هذه الدموع وأنت ترى أناسًا أمامك تجاملهم أو ربما تراثيهم، لكن ذلك حصل وأنت خَالٍ، ففاضت عيناك، ولذلك جاء في الحديث الصحيح: "عينان لا تمسهما النار: عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله"(١)، فإذا بكى الإنسان في خلوته خوفًا من الله ﷺ، وخشية لله ﷺ، يخشى عذاب الله، ويرجو رحمته وعفوه، فلا شك أنه يكون من أولئك الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله.

الصبية وأهلي وامراتي، فاحتبت لبلة، فجنت فإذا هما نالمان، قال: فكرهت أن أوقظهما، والصبية يتضاغون عند رجعلي، فلم بران ذلك دابي ودابهما، حتى طلع القحر، اللهم إن كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك، فافرج عنا فرجةً نرى منها السماء، فال: ففرج عنهم، وقال الآخر: اللهم إن كنت تعلم أني كنت أحب امرأة من بنات عمي كأشد ما يحب الرجل النساء، فقالت: لا تنال ذلك منها حتى تعطيها مائة دينار، فدعيت فيها حتى جمعتها، فلنا قعدت بين رجليها قالت: اتن أله، ولا وجهك، فافرج عنا فرجةً، قال: ففرج عنهم التلين، وقال الآخر: اللهم إن كنت تعلم أني فعلت ذلك ابنغاء تعلم أنها منظرة عنا فرجةً، قال: ففرح عنهم التلين، وقال الآخر: اللهم إن كنت تعلم أني استأجرت أجبرًا يفرق من ذرة فأعطيت، وإبى ذلك أبنغا، فعملت إلى ذلك القرق فزرعته، حتى الشريت منه بقرًا وراعيها، ثم جاء فقال: يا عبد الله، أطلى حيث غلت: ما استهزئ بك، ولكنها لك، اللهم إن كنت تعلم أني فعلت ذلك انتخاء رفعية.

 <sup>(</sup>۱) تقدم تخریجه.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي (١٦٣٩)، وقال: حسن غريب، وصَحَّحه الأَلْبَانيُ في المشكاة،
 (٣٨٢٩).

وآخر هؤلاء السبعة "ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه" (()، وإله ﷺ يقول: ﴿ وَكَالِمُوا إِلَى مَنْفِرَةٍ ثِنَ مُسْمِعَةً مَنْفُونَ فِي اللّهَ وَجَنَّةٍ مَنْفُهَا السَّمَوْنُ وَ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتُ لِللْمُقَيِّنَ ﴿ اللّهَ اللّهَ يُنْفُونَ فِي الشَّرَاءِ وَالْصَلْفِينَ الْنَسَقِينَ الْكَالِينَ عَنِي النَّاسِ ﴿ اللّهُ عَمْلُهَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُولِيَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ ا

وفي هذا الحديث أيضًا ممن يظله الله على فله يوم لا ظل إلا ظله رجل أنظر معسرًا، أو وضع عنه ما له عليه من دَيْن، وأنت تجد بعض الناس يملك المال وعليه حقوق للآخرين، لكنه يماطل، ورسول الله هي يقول: "مطل الغني ظلمه""، وآخر لا يملك شيئًا، فتجد أن الدائن يُضيِّق عليه المسالك، يتردد على بيته، يحاصره، يضايقه، ويضايق أولاده، وربما تجد أنه يتعفّف عن السؤال؛ لأنه لا يجد لقمة العيش، أليس مثل هذا بحَاجَةِ إلى أن ينظره التاجر الذي وهبه الله ها هذا المال، وزاده فيه بسطة؟ أليس الذي أعطاك هذا المال قادرًا على أن يسلبه فيغنيه ويفقرك كما رأيتم في أولئك الذين سَأل كل واحدٍ منهم الله تعالى أن يعطيه مالًا، فأعطى كل واحدٍ منهم قطيعًا.. فعلى المسلم أن يراعي هذا.

وما أجمل أن يُنظر الدائنُ المدينَ المعسر وينتظره، كما قال الله تعالى: ﴿ وَلِن كَاتَ ذُو عُسْرَةِ فَنَظِنَّ إِنْ مَيْسَرَقٌ ﴾ [البغرة: ٢٦٠]، وفوق ذلك وأعظم منه أن يضع عنه الدَّين، لماذا؟ لأنه يريد بذلك وجه الله تعالى والدارَ الآخرة، فمَنْ يُخفَّف عن المؤمنين كُربتهم، ومَنْ يساعد المدين في دَيْنه، فيؤجل عنه، ولا يضيق عليه، أو يضع عنه ذلك الدَّين، ويبتغي بذلك وجه الله ﷺ، فالله لا يضيع أجره، كما قال تعالى: ﴿لا تُشِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحَسَنَ عَكَلاً ﴾ [الكهن: ٣٠].

 <sup>(</sup>١) تقدم تخریجه.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۲۲۸۷)، ومسلم (۱۵٦٤) وتتمته: ٩.. وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتم.

﴿مَنَ عَبِلَ صَلِيمًا يَن ذَكِرٍ أَوْ أَنْنَى وَهُو مُؤْوِنٌ فَلَخَبِيْنَكُمْ حَبَوَةً طَيْمَيُهُ وَلَنَجْزِيَّهُمْ أَجَرَهُم بِأَصَّنِ مَا كَاثُواْ يَسْمُلُونَ ﴿ النحل: ١٩٧] يحييهم الله تعالى في هذه الحياة الدنيا حياةً طيبةً، فيها السعادة والفلاح، وفيها راحة النفس وطُلمَانينة القلب، أما في الآخرة فإن الله ﷺ يدخلهم جنةً عرضها السماوات والأرض أُعدَّت للمتقين.

تولى
 تولى
 (مَسْأَلَةٌ: أَجْمَعَ العُلَمَاءُ (١٠ عَلَى أَنَّهُ إذا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ عَلَى أَنَّهُ بَلْوَمُهُ أَخْدُهَا).

فإذا كان لإنسانِ على إنسانِ دراهم أو دنانير، ومنها المسلم فيه، فما حكم ذلك؟

هذا بدخل في حَالِ من أحوال ثلاثة: إما أن يردها إليه في وقتها، وحينتني يلزمه أخذها، وإما أن يردها إليه قبل وقتها، وهذا في ظاهره عمل طيب، ولكنه لا يخلو من أمور: إن كان الذي يرده إليه قبل وقته لا يؤثر عليه كأن يعطيه المسلم فيه، ويكون حديدًا أو خشبًا أو نحاسًا، وغير ذلك مما لا يفسد ولا يتأثر، فعليه أن يقبله شريطة ألا يتضرر بذلك، أما إن كان ما يأتي به قبل وقته مما فيه نضارة، أي: مما يمكن أن يتطرق إليه الفساد كالفاكهة، أو يخشى هلاكه كأن يكون حيوانًا، والمُسلِمُ لم يحتج إليه بعد، ولكنه يحتاج إليه في وقت قادم، فإذا جاء به إليه قبل وقته خشي هلاكه، وقد يتحمل الإنفاق عليه أيضًا وهو لا يحتاجه، فحينتني لا يلزمه أخذه، وبعض العلماء يجيز ذلك، وبعضه لا يرى ذلك.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: (رد المحتار؛ لابن عابدين (٧٠/٦) حيث قال: «الدُّيْن إذا كان مؤجلًا، فقضاه المديون قبل حلول الأجل، يُجْبر الدائن على القبول».

وينظر: «التاج والإكليل؛ للمواق (٤١/٤) حيث قال: "وكذا مَنْ عليه دين من عين، جاز أن يعجله قبل أجله، ويلزم مَنْ هو له قيضه؛.

◄ تولاى: (وَاخْتَلَفُوا فِي العُرُوضِ المُوَجَّلَةِ مِنَ السَّلَمِ وَغَيْرِو: فَقَالَ مَالِكُ () وَالجُمْهُورُ: إِنْ أَتَى بِهَا قَبْلَ مَحِلَّ الأَجَلِ لَمْ يَلْزَمَ أَخْذُهَا ().
 وَقَالَ الشَّافِعِيُ (): إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ، وَلَا يُقْصَدُ بِهِ النَضَارَةُ، لَزِمَهُ أَخْذُهُ).

النضارة (1): أن تجد للشيء \_ كالفاكهة مثلًا \_ لمعانًا وحيويَّة، فتشتاق

وينظر: «التاج والإكليل» للمواق (٤٤/١٤) حيث قال: «وكذا مَنْ عليه دينٌ من عين جاز أن يعجله قبل أجله، ويلزم من هو له قبضه».

(٢) يأتي رأي الشافعية والحنابلة، ولم أجده عن الحنفية.

- (٣) يُنظر: «منهاج الطالبين» للنووي (ص٤٥) حيث قال: «من الرطب والعنب ونحوهما (أو كان) المسلم فيه (قديمه دون حديثه كالحبوب أو كان) المسلم فيه (حيوانًا، أو ما يحتاج في حفظه إلى مؤنة كالقطن ونحوه، أو كان الوقت مخوفًا فيخشى) المسلم على ما يقبضه (لم يلزم المسلم قبوله)، أي: قبول السلم قبل محله لما عليه من الضرر فيه (وإن لم يكن في قبضه)، أي: المسلم فيه (ضرر ولا يتغير)، أي: يختلف قديمه وحديثه (كالحديد والرصاص والزيت والعسل ونحوها، لزمه قبضه)؛ لأن الغرضَ حاصلٌ، مع زيادة تعجيل المنفعة، فجرى مجرى زيادة الصفة"، وهو مذهب الحنابلة. يُنظر: اكشاف القناع البهوتي (٣٠١/٣) حيث قال: ا(وإن أحضره)، أي: المسلم فيه (قبل محله فإنْ كَان فيه) أيّ: في قبضه (ضرر)؛ لكونه أي: المسلم فيه (مما يتغير كالفاكهة التي يصح السلم فيها) من الرطب والعنب ونحوهما (أو كان) المسلم فيه (قديمه دون حديثه كالحبوب أو كان) المسلم فيه (حيوانًا، أو ما يحتاج في حفظه إلى مؤنة كالقطن ونحوه أو كان الوقت مخوفًا فيخشى) المسلم على ما يقبضه (لم يلزم المسلم قبوله)، أي: قبول السلم قبل محله لما عليه من الضرر فيه (وإنْ لم يكن في قبضه) أي: المسلم فيه (ضرر ولا يتغير)، أي: يختلف قديمه وحديثه (كالحديد والرصاص والزيت والعسل ونحوها لزمه قبضه) لأن الغرض حاصل، مع زيادة تعجيل المنفعة فجرى مجرى زيادة الصفة».
  - (٤) «النضارة»: الحُسْن. انظر: «القاموس المحيط» (ص٣٨٤).

<sup>(</sup>١) يُنظر: (حاشية النسوقي على الشرح الكبيرا للدوير (٢١٩/٣) حيث قال: (وجاز للمسلم قبول الموصوف بصفة المسلم فيه كان طعامًا أو غيره قبل حلول أجله أي: وفي محله (قوله: بلا جبر) أي: لأن الأجل في السلم حق لكلَّ منهما ما لم يكن المسلم فيه نقدًا وإلا أجبر المسلم على قبوله قبل الأجل؛ لأنَّ الأجل جِينَتْلُ حقَّ لمن عليه الدَّينَا،

النفس إليها، فلو أخذها وأبقاها عنده فسوف تتغير، وربما تفسد، فحينئذ لا يلزم بأخذها إذا جيء إليه بها قبل الوقت المحدد لتسلمها.

◄ قال: (كَالنُّحَاسِ، وَالحَدِيدِ).

كل شيء لا يتغير كالنُّحَاس والحديد والرصاص، وكذلك الخشب يلزمه أخذه إذا لم يلحقه ضررٌ، فلو أنه جيء له بأطنانٍ من الحديد قبل محلِّ الأجل وهو لم يهيئ مكانًا بعد، فَجِينَئلِ سيلحقه ضرر بذلك؛ لأنه إن لزمه سيذهب ويستأجر لها أماكنَ.

﴾ قوله: (وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُقْصَدُ بِهِ النضَارَةُ كَالفَوَاكِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ).

لأنها مما تتغير ويتطرق إليه الفساد، ومثلها لو جاءه بقمح قبل وقته وهو لا يحتاجه وقتها، أو جاءه وهو لا يحتاجه وقتها، أو جاءه بخموف قبل بخروف قبل وقته وهو يريد أن يدعو عليه أناسًا بعد شهر وهو جاءه قبل شهر، فهو يحتاج في هذه الحالة أن ينفق عليه، وربما يهلك، فعليه أن يأتي به في وقته.

> تولىّم: (وَأَمَّا إِذَا أَتَى بَعْدَ مَحِلً الأَجَلِ، فَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ أَصْحَابُ مَالِكِ: فَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ فَيْشُهُ، مِثْلُ أَنْ يُسْلِمَ فِي قَطَانِفِ الشِّنَاءِ، فَيَأْتِي بِهَا فِي الصَّيْفِ'''، فَقَالَ أَبْنُ وَهْبٍ وَجَمَاعَةٌ: لَا يَلْزُمُهُ فَلِكَ''<sup>7</sup>.

وهذه اختلف العلماء، فيها فرُوِيَ عن مالكِ أنه يلزمه قبضها، ورُوِيَ عن غيره أنه لا يلزمه قبضها.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الذخيرة القرافي (٢٨٣/٥) حيث قال: «إذا أسلم في كباش ليأخذها في أيام الأضحية، فأتاه بعد الأضحى، قال مالك: يلزمه قبولها، وكذلك في قطائف الشتاء فأتى بها في الصيف؛ لأنه مبيع أوجبه العقد».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «الذَّخيرة» للقرافي (٢٨٣/٥) حيث قال: «وقال ابن وهب: لا تلزمه لفوات المنتفعة التي أسلم لأجلها، ووافقه في الكراء اللخمي إذا أتاه بعد إبان الحج لا بلزمه عندهما».

◄ تولاًمَ: (وَحُجَّةُ الجُمْهُورِ فِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمْهُ قَبْضُ العُرُوضِ قَبْلَ مَحِلً
 الأَجلِ مِنْ قِبَلٍ أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِهِ إِلَى الوَقْتِ المَضْرُوبِ الَّذِي قَصَدَهُ) (١٠).

ويقصد بالجمهور: الأقمة الذين لم يُذكروا، أما الإمامان الشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup>، فمنهجهما واحد في ذلك، يقسمون أقسامًا ثلاثةً: إنْ جاء بها في موعدها لزمه الأخذ، وهذا متفقٌ عليه من الأثمة كلهم، وإنْ جاء بها قبل موعدها كما رأيتم التفصيل إن كانت فاكهةً تتضرر فلا، لكن له أن يأخذها؛ لأن القصد أنه لا يلزمه.

◄ تَوْلَٰٰٓهَ: (وَلِمَا عَلَيْهِ مِنَ المُؤْنَةِ فِي ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الدَّنانِيرُ
 وَالدَّرَاهِمُ، إِذْ لا مُؤْنَة فِيهَا).

والدراهم والدنانير ليس فيهما إشكالٌ؛ لأن تقديمها وتأخيرها لا يضر، بل تقديمها يفيده؛ لأنه يستفيد بها.

◄ تولك: (وَمَنْ لَمْ يُلْزِمْهُ بَعْدَ الأَجَلِ، فَحُجَّتُهُ أَنَّهُ رَأَى أَنَّ المَقْصُودَ مِنَ العُرُوضِ إِنَّمَا كَانَ وَقُتَ الأَجَلِ لَا غَيْرَهُ، وَأَمَّا مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ فِي العُمْوُوضِ إِنَّمَا كَانَ وَقُتَ الأَجَلِ أَوْ عَبْلَهُ، فَشَيَّهُمُ بِالنَّنَانِيرِ وَاللَّرَاهِم. مَشْأَلَةٌ، المُثَلَمَّةُ بِالنَّنَانِيرِ وَاللَّرَاهِم. مَشْأَلَةٌ المُثْلَمَةُ فِيمَنْ أَسْلَمَ إِلَى آخَرَ أَوْ بَاعَ مِنْهُ طَعَامًا عَلَى مَكِيلَةٍ مَا، فَأَخْبَرَ البَايْعُ أَوِ المُشْتَمِ إِلَيْهِ المُشْتَرِي بِكِيلٍ الطَّعَام).

فلو أنَّ شخصًا أسلمَ إلى آخَر في قَمْح وهو من الطَّعام الذي يُكال، وأخبر البائِمُ المُشْتري بكيل الطَّعام، فهل للمُشْتري أن يقبضَ منه دون أن يكيل الطعام، ويكتفي بتصديق البائع بما قَالَ؟ وقد مرَّت هذه المسألة في البيوع.

<sup>(</sup>١) تقدم.

<sup>(</sup>٢) تقدم.

<sup>(</sup>٣) تقدم.

\_ المرح بداية المجتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد المح

تَوْلٰكَ: (هَلْ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَقْبِضَهُ مِنْهُ دُونَ أَنْ يَكِيلَهُ، وَأَنْ يَعْمَلَ
 في ذَلِكَ عَلَى تَصْدِيقِهِ؟).

فانقسم العلماء إلى قسمين: مالكٌ وأحمد أجازاه، وأبو حنيفة والشافعي منعاه.

تَوْلتَه: (فَقَالَ مَالِكَ (''): ذَلِكَ جَائِزٌ فِي السَّلَمِ، وَفِي البَيْعِ بِشَرْطِ النَّفْدِ، وَإِلَّهَ إِنَّمَا صَدَقَهُ فِي الكَيْلِ لِمَاءً، كَأَنَّهُ إِنَّمَا صَدَقَهُ فِي الكَيْلِ لِمَكَانِ أَنَّهُ أَنْظَرُهُ بِالثَّمَنِ).

ونرى الإمام مالكًا كَثَلَقْهُ يحتاط كثيرًا في تلك الأبواب، وسبق مثل ذلك في البيع، فخشية أن يكون المشتري قد طأطأ رأسه، واستسلم له؛ لأنه بحاجة إلى المبيع، فالإمام مالك يرى أن هذا مما لا يدخل في الحلال والحرام، وإنما هذا يدخل في الشُّكِ.

#### > قَـزلى: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً(٢)، وَالشَّافِعِيُّ (٣)،

- (١) يُنظر: «التاج والإكليل؛ للمواق (٨٩/١) حيث قال: «إذا أخرج صاحب الطعام من طعامه الذي يعرف كيله جزافًا يسيرًا أو كيلًا يسيرًا، أو نسي حقيقته، فلا يجوز له أن يبيع الباقي جزافًا إلا أن يعلم المشتري بما علم من كيله، وبالقدر الذي يظن أنه أخرجه منه جزافًا أو كيلًا حتى يستويا جميمًا في المعرفة بقدره، فإن لم يفعل لم يجز؛ لأنه وإن لم يعرف حقيقة كيله، فهو عالمٌ بقدره.
  - يهور لا واران مير وحاليد بينا مهو هم بصرة... ومذهب الحنابلة الجواز بدون اشتراط للنقد. قال ابن قدامة في «المعني» (١٩/٤): وران أخبره الباتع بكيله، ثم باعه بذلك الكيل، فالبع صحيح، فإن قبضه باكتباله، تم البيع والقيض، وإن قبضه بغير كيل، كان بمنزلة قبضه جزافًا، فإن كان المبيع باقيًا، كاله عليه، فإن كان قدر حقه الذي أخبره به، فقد استوفاه.
- (٢) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص(٦٧) حيث قال: «ومن اشترى مكيلًا مكايلة أو موزونًا موازنة فاكتاله أو اتزنه ثم باعه مكايلةً أو موازنةً، لم يجز للمشتري منه أن يبيعه ولا يأكله حتى يعيد الكيل والوزن».
- (٣) يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٧٣/٣) حيث قال: «(ولو ببع الشيء تقديرًا كثوب وأرض ذرعًا) بإعجام الذال (وحنطة كيلًا أو وزنًا اشترط) في قبضه (مع النقل) في المنقول (ذرعه)، إن ببع ذرعًا بأن كان يذرع (أو كيله) إن ببع كيلًا بأن كان يكال (أو وزنه) إن بيع وزنًا بأن كان يوزن أو عده إن بيع عدًا بأن كان يعده.

وَالنَّوْرِيُ<sup>(۱)</sup>، وَالأَوْزَاعِيُّ، وَاللَّيْثُ<sup>(۱)</sup>: لَا يَجُورُ ذَلِكَ حَتَّى يَكِيلَهُ البَائِعُ لِلْمُشْتَرِي مَرَّةُ ثَانِيَّةً بَعْدَ أَنْ كَالَهُ لِتَفْسِهِ بِحَشْرَةِ البَائِع).

فَلَا بُدَّ عند هؤلاء الأثمَّة أن يكيل المُشْتري الطعامَ بنفسه أمام البائع.

> تولى: (وَحُجُهُمْ أَنَّهُ لَنَّا كَانَ لَيْسَ لِلْمُشْتِي أَنْ يَبِعَهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكِيلُهُ البَائِحُ لَهُ: لِأَنَّهُ لَمَا كَانَ يَكِيلُهُ البَائِحُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَا كَانَ مِنْ شَرْطِ البَيْعِ الكَيْلُ، فَكَذَلِكَ القَبْضُ، وَاحْتَجُوا بِمَا جَاء فِي الحَدِيثِ: «أَنَّهُ عَلَيْهِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الطَّعَانِ: صَاعُ البَائِع، وَصَاعُ المُشْتَّيِ» (٣).

وهَذَا الحديث مرَّ بنا من قبل، وفيه كلامٌ، لكن يُؤيَّده ويقويه الحديث الصحيح: «إذا بعتَ فَكِلْ، وإذا ابتعتَ فَاكَتُلْ (٤٠)، فالبائع إذا أراد أن يبيع عليه أن يكيل بضاعته، وكذلك المشتري إذا أراد أن يشتري فعليه أن يكيل ما يشتريه.

تولىم: (وَالحُتَلَفُوا إِذَا هَلَكَ الطَّعَامُ فِي يَدِ المُشْتَرِي قَبْلَ الكَيْلِ،
 فَاخْتَلْفَا فِي الكَيْلِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(٥)</sup>: القَوْلُ قَوْلُ المُشْتَرِي، وَبِهِ قَالَ أَبُو

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٧٨/١) حيث قال: «وقيل لعبدالرزاق وعبدالملك الصباح: سمعنا الثوري يقول في رجلين يبناع الطعام يكتالانه، ثم يربح صاحبه فيه ربحًا قال: لا يحل حتى يكتالاه كيلًا آخر يكتال كلُّ وَاحِدِ نصيبه، ثم يكتال نصيبه الذي أربحه».

 <sup>(</sup>Y) لم أجد قول الأوزاعي والليث، وهو متقول عن ابن المسيب والحسن البصري وعطاء والشعبي وإسحاق. يُنظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» (٥٢/١)، و«المحلى»، لابن حزم (٥٣/٨).

<sup>(</sup>٣) تقدم في مسألة من بَاعَ طَعَامًا بِطَعَام قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَه.

 <sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري معلمًا (٣/٧٧)، وأحمد في «المسند» (٤٤٤)، وحسَّنه الحافظ في
 «الفتح» (١٨/١، ١٩)، والأرناؤوط في تحقيق «المسند».

 <sup>(</sup>٥) ينظر: «المهذب» للشيرازي (١/ ٣٠١) حيث قال: «وَإِنْ أسلم إليه في طعام بالكيل، أو =

نَوْرِ'')، وَقَالَ مَالِكٌ''): القَوْلُ قَوْلُ البَافِعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَدَقَهُ المُشْتَرِي عِنْدَ تَبْضِهِ لِيَّاهُ، وَهَذَا مَنْنِيُّ عِنْدَهُ عَلَى أَنَّ البَيْعَ يَجُوزُ بِنَفْسِ تَصْدِيقِهِ).

اختلف العلماء فيما هلك إذا كان الطعام في يد المشتري قبل أن يكيله بحضرة البائع، فالشافعيُّ وأبو ثورٍ يربان أن القَوْل قول المُشتري، ويرى مالك أن القول قول البائع؛ لأن المشتري صدقه عند البيع، وهو أعلم بمقدار سِلْمَتِه، ولأن قبض المشتري السلعة دون أن يكيلها جائزٌ عند الإمام مالكِ كما مرَّ بنا.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

# (البَابُ النَّالِثُ: فِي اخْتِلَافِ المُتَبَايِعَيْنِ فِي السَّلَمِ

وَالمُتَبَابِمَانِ فِي السَّلَمِ إِمَّا أَنْ يَخْتَلِفَا فِي قَدْرِ الثَّمْنِ أَوِ المَثْمُونِ، وَإِمَّا فِي جِنْسِهِمَا، وَإِمَّا فِي الأَجَلِ، وَإِمَّا فِي مَكَانِ قَبْضِ المُسْلَمِ). والمولف تَظَلَّهُ سيذكر أربع مسائل:

اشترى منه طعامًا بالكيل، فدفع إليه الطعام من غير كيل، لم يصح القبض؛ لأنَّ المستحق
قبض بالكيل، فلا يصح قبض بغير الكيل، فإن كان المقبوض باقيًا، وده على البائع ليكيله
له، وإنْ نلف في يده قبل الكيل، نلف من ضمائه؛ لأنه قبض عن حقه، وإن ادعى أنه كان

دون حقه، فالقول قوله؛ لأن الأصل أنه لم يقبض إلا ما ثبت بإقراره.. (١) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٤٩٦/١) حيث قال: «وقال أبو ثور: القول فيه قول المشتري مع يمينه، ويرجع عليه بما يقي وإن باعه كان بيعه جائزًا،.

(٧) يُنظر: "الاستذاكرا» الابن عبدالير (٩٩٦/١) حيث قال: "بيعني أنه ما زاد على أنه يما يدين الكيال فليس عليه يمكن أن يكون بين الكيلين، فعليه رده، وما كان معهودًا مثله بين الأكيال فليس عليه رده، وأما إنْ وجده ناقضًا، فالقول قول البائع عند مالكِ مع يمينه؛ لأنه قد صدقه المشترى إذا قبضه منه بقوله».

الأولى: إذا اختلف المُسلِمُ والمُسلَمُ إليه في مقدار التَّمن أو المثمون، أي: في مقدار المُسلَم فيه.

الثانية: إذا اختلف المُسلِمُ والمُسلَمُ إليه في جنس المُسلَمِ فيه. الثالثة: إذا اختلف المُسلِمُ والمُسلَمُ إليه في حلول الأجل أو مقداره.

الرابعة: إذا اختلف المُسلِمُ والمُسلَمُ إليه في مكان قبض المُسلَم.

◄ تولى: (فَأَمَّا اخْتِلَامُهُمَا فِي قَدْرِ المُسْلَمِ فِيهِ، فَالقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ
 المُسْلَمِ إِلَيْهِ إِنْ أَتَى بِمَا يُشْبِهُ، وَإِلّا فَالقَوْلُ أَيْضًا قَوْلُ المُسْلِمِ إِنْ أَتَى أَبَى
 أَيْصًا بِمَا يُشْبِهُ، فَإِنْ أَتَيَا بِمَا لَا يُشْبِهُ، فَالقِيَّاسُ أَنْ يَتَحَالَفَا وَيَتَفَاسَخَا\'\'.

فلو أنَّ المُسلَمَ إليه أتى بما يشبه المسلَم فيه، فالقول قوله، وكذلك إنْ أتى المُسلِمُ بما يشبهه، فالقول قوله، فإنَّ لم يأتيا بما يشبهه، فجينَتْلِ يتحالفان ويتفاسخان.

>> تولت: (وَأَمَّا اخْتِلَاقُهُمَا فِي حِنْسِ المُسْلَمِ فِيهِ: فَالمُحْمُ فِي أَلْكُمُّمُ اللَّهُ النَّقَالُمُ وَ وَلَكُمُ اللَّهُ النَّقَالُمُ وَاللَّقَالُمُ وَاللَّقَالُمُ وَاللَّقَالُمُ وَأَنْ يَقُولُ أَنْ يَقُولُ الْحَمُّمَا: أَسْلَمْكُ فِي حُلُولِهِ، فَالقَوْلُ الاَّجَلِ: فَإِنْ كَانَ فِي حُلُولِهِ، فَالقَوْلُ قَلْمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُلْعِلَالَٰ الْمُعْلَاللْمُ اللَّهُ الْمِلْمُ اللْمُعْلَى الْمُنْعُمُ اللْمِلْمُ اللَّه

<sup>(</sup>١) يُنظر: فشرح مختصر خليل، للخرشي (٩١٣) حيث قال: فوجاز ضبط المسلم فيه إذ كان مما يُقَاس بذراع أي: بعظم ذراع رجل معين أي: مع رفية الذراع وصناهدته، وانظر: هل المُمراد به من عظم المرفق إلى آخر الكوع كما في سترة المصلى أو إلى آخر الكف والأصابع، وإذا لم يعين الرجل فقال في سماع أصبغ: يحملان على ذراع، وسط أصبغ هذا استحسان، والقياس الفسخ.

تشبيه: إذا خيف غيبة ذي الداراع، أحضا المتحدان الورانيين المتحدة . تنبيه: إذا خيف غيبة ذي الداراع، أخذ قدر ذراعه كما لو مات، فلو دفن قبل أخذ قياس ذراعه، واختلفا في قدره قوب العقد تحالفاً وتفاسخا، وعند حلوله فالقول قول المسلم إليه إن أشبه، وإلا فقول المسلم إن أشبه، وإلا حمل على ذراع وسوطه.

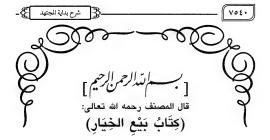
 <sup>(</sup>٢) ينظر: التأتح والإكلياء للمواق (٢٨/٦) أحيث قال: وقال مالك: إن التخلفاً في النوع فقال
 هذا: سلفتك في حنطة، وقال هذا: في شعير، أو قال هذا: في فرس، وقال هذا: في حمار، تحالفا وتفاسخا وإن بُعدد محمار، تحالفا وتفاسخا وإن بُعدد محمار، تحالفا وتفاسخا وإن بُعدد محمار،

يِمَا لَا يُشْبِهُ، مِثْلُ أَنْ بَدَّعِيَ المُسْلِمُ وَقْتَ إِيَّانِ المُسْلَمُ فِيهِ، وَيَدَّعِيَ المُسْلَمُ إِلَيْهِ عَبْرَ ذَلِكَ الوَقْتِ، فَالقَوْلُ قَوْلُ المُسْلِم، وَأَمَّا الْحَيْلَافُهُمَّا فِي مَوْضِعِ القَبْضِ، فَالمَشْهُورُ أَنَّ مَنِ ادَّعَى مَوْضِعَ عَقْدِ السَّلَمِ، فَالقَوْلُ قَوْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَذْعِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَّا، فَالقَوْلُ قَوْلُ المُسْلَمِ إِلَيْهِ وَلِيْهِ وَخَالْفَ سَحْتُونُ فِي الوَجْهِ الأَوَّلِ، فَقَالَ: القَوْلُ قَوْلُ المُسْلَمِ إِلَيْهِ وَإِن ادَّعَى القَبْضِ فِي مَوْضِعِ المَقْدِ تَتَحالَفَا وَتَفَاسَخَالًا) وَأَمَّا الْحَيْلَافُهُمَا فِي النَّمَنِ، فَحُكْمُهُ مُحُكُمُ الْحَيْلافِ المُثْنَامِينِ قَبْلَ القَبْضِ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ) (٢٠).

فَلَو اختلفا، هل حَلَّ الأجل أوْ لَا؟ فالقول قول المُسلَم إليه، وكذلك لو اختلفا في مدَّة الأجل، فالقول قول المُسلَمِ إليه إلَّا إَنْ أتى بما لا يُشْبهه، فحينتْذِ القول قول المُسلِم.

<sup>(1)</sup> يُنظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (٢٠١/٥) حيث قال: وإذا اختلفا في الموضع الذي يقبض فيه السلم، فقال أحدهما بموضع كذاء وقال الآخر بموضع كذاء فالقول لمدعي موضع المقد بهمين إن أشبه أشبه الآخر أم لا الانهما لو سكتا عن لقرك موضع القبض لحكم بموضع العقد، وإن لم يدع كل موضع العقد، مل خرجا عنه، فالقول قول المسلم ليه يهيئه إن أشبه الأنم أم الآخر أم لا > وإن انقرد المسلم، وهو المشتري بالشبه قبل قوله مع يهيئه، وإن لم يبدء واحد منهما تحالفا، وضح السلم،

<sup>(</sup>٣) يُنظر: فشرح مختصر خليا للخرشي (١٩٨/٥) حيث قال: اللمتيايين إذا انتفا على الأجل، وعلى قدره، واختلفا في انقضائه كأن يقول البائع عند هلال شوال: كان البيج إلى شهر أوله هلال رمضان فقد انقضى، والمشتري يقول: بل أوله نصف رمضان، فلم ينقض، فالقول عند عدم البينة، ومع فوات المبيح لمنكر التقضي إن أشبه مع يعينه؛ سواء أشبه غيره أم لا، وإن أشبه غيره فقط فالقول قوله، وإن لم يشبه واحد منها فلظاهر أنها يتحالفان، ويغرم القيمة، وأما مع عدم فوات المبيح، فإنهما يتحالفان، ويغرم القيمة، وأما مع عدم فوات المبيع، فإنهما يتحالفان، ويغرم القيمة، وأما مع عدم فوات المبيع، فإنهما يتحالفان، ويغاماخان».



والخِيارُ أنواعٌ كثيرةً، وليس نوعًا واحدًا، وقد مرَّ بنا خيارُ المجلس''، ورأينا أنَّ العلماء قد اختلفوا فيه، فأكثر الفقهاء يقرُون بخيار المجلس، ويرون بأنه ثابت، وأنه قد جاءت به سُنَّة رسول الله ﷺ، وهذا المجلس، ويرون بأنه ثابت، وأنه قد جاءت به سُنَّة رسول الله ﷺ، وهذا ورقول الإمامين الشافعي وأحمد، ورقبا أن المالكية والحنفية يخالفون فيه، ووجهتهم في ذلك هو تأويلهم للأحاديث التي وردت في هذا الأمر، منها الحديث المتفق عليه: «البيّعان بالخيار ما لم يتفرقا»، حيث فسر الحنفية والمالكية التفرق بالأقوال، وجمهور العلماء ذهبوا إلى أن المراد بالتفرق إنما هو التفرق بالأبدان، وقد تكمهور تعلماء الذين قالوا بثبوت خيار المجلس، وأن التفرق إنما هو التفرق العلماء الذين قالوا بثبوت خيار المجلس، وأن التفرق إنما هو التفرق بالأبدان، وقد مقل ذلك عبدالله بن عمر ﷺ عندما كان يطبق ذلك عمليًا.

إذن، مر بنا خيار المجلس، كذلك مرت الإشارة إلى ما يُعْرف بخيار الغبن<sup>(۲۲)</sup>، عندما تكلمنا عن مسائل النهي، ومنها: أن يبيع المسلم على بيع

 <sup>(</sup>١) 'خيار المجلس": هو خيار كل واحد من المتبايعين بالرد في مجلس العقد قبل التفرق. يُنظر: (النهاية) لابن الأثير (٩٣/٢).

 <sup>(</sup>۲) «الغير»: مصدر غين الرجل في البيع غينًا وغينًا، يقال: غينته في البيع بالفتح، أي: خدعت. يُنظر: «الصحاح» للجوهري (٢/١٧٢)، وقد تقدم.

أخيه، أو يسوم على سومه، وعن تلقي الركبان (()، وعن يبع النجش (())، وغير ذلك من المسائل الكثيرة التي مرت بنا، ورأينا أنه في ببع النجش وفي تلقي الركبان، وفي مسائل أخرى يؤخذ بخيار الغبن، فلو أنَّ إنسانًا تلقى جالبًا، فغابته فله الخيار، وهكذا.

أمًّا الخيار الذي معنا، فهو ما يُعْرف بخيار المجلس، وهذا لم يخالف فيه الحنفية، وكذلك المالكية، بل انضموا إلى جمهور العلماء، لكنكم سترون أن الخلاف بين العلماء إنما يقف عند المدة، والذي خَالَفوا في ثبوت خيار الشرط هم قلة، وعليه فقول المؤلف: (كتّاب بيع الخيار)، أي: الكتاب الذي يُذكر فيه خيار الشرط، أيْ: بيع خيار الشرط، والمؤلف كعادته يقدم بمقدمة موجزة يذكر فيها ما يتضمنه المبحث الذي يتكلم عنه ليكون بمثابة كشّاف يحدد المسائل، ويضيء الطريق لمن يريد أن يدخل في تفاصيل هذه المباحث والمسائل.

◄ تولت: (وَالنَّظُرُ فِي أُصُولِ هَذَا البَابِ)، وليس المراد عمومًا كتاب «بداية المجتهد»، وإنما مراده بالكتاب كتاب بيع الخيار، فما هي أصول المولف؟ والمولف منذ أن بدأنا بينًا كثيرًا بأنه يُغنى بأمهات المسائل، أيْ : بأصول المسائل، فلا يعرض كثيرًا للمسائل الجزئية، بل يأخذ بكبريات المسائل التي يعبر عنها بأمهاتها، فهو يريد أن يقول: هذا المبحث وهذا الكتاب فيه مسائلُ كثيرةٌ، لكننا سنقتصر على أمهاتها، أي: أهم المسائل، وإذا استطعت أن تضبط فقه أمهات المسائل، سَهُلَ عليك أن تلوق. هيا المعائل، سَهُلَ عليك أن تلوق.

◄ تولتم: (أمَّا أوّلًا فَهَلْ يُبجُوزُ أَمْ لَا؟)، فالمسألة الأولى: ما حكم بيع خيار الشرط، هل هو جائز أو لا؟ سيذكر المؤلف بعد قليل حكمه؛ لأنَّ هناك مَنْ يخالف فيه، وإن كان

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» (٢٦٦/٤): «هو أن يستقبل الحضري البدوي قبل وصوله إلى
 البلد، ويخبره بكساد ما معه كذبًا؛ ليشتري منه سلعته بالوكس، وأقل من ثمن المثل.

<sup>(</sup>۲) قال ابن الأثير في «النهاية» (۲۷)»: «النجش في البيع هو أن يمدح السلمة لينفقها ويروجها، أو يزيد في ثمنها وهو لا يريد شراءها، ليقع غيره فيها، والأصل فيه: تنفير الوحش من مكان إلى مكان».

المخالف فيه قليلًا، لكن ورد الخلاف فيه، فأول ما سيبحثه المؤلف هو حكم خيار الشرط هل هو ثابت أو لا؟

> قولاًم: (وَإِنْ جَازَ، فَكُمْ مُلَّةُ الخِيَارِ؟)، وعلى القول بجوازه، وهو الصحيح، وهو مذهب جمهور العلماء؛ فكم مدة جوازه؟ هل هو مقيد بأيام ثلاثة أو أن مدته مطلقة؟ إذا كانت مطلقة فينبغي أن تقيد بزمن، أو تطلق إطلاقًا عامًّا، وهذا أيضًا محل خلاف.

◄ تولاًم: (وَهَلْ يُشْتَرُكُ التَّقْلِيَةٌ فِيهِ أَمْ لَالاً)، ووقت الخيار قد وضع أصلاً لكلً من المتبايعين: البائع والمشتري، والغرض من هذا الخيار هو أن يُعقلى كل من البائع والمشتري فرصة ليفكر؛ لأن المشتري ربما يأخذه بريق السلعة، وربما يجرُّه لمعان السلعة فيندفع إلى شرائها دون تفكير، وكذلك أيضًا البائع ربما يتسرع رغبة في الحصول على مبلغ في بيع سلعته، وربما يغبن البائع، وربما يغبن المشتري، فهذه الشريعة السمحة الكاملة الشاملة التي ما تركت أمرًا من أمور الناس التي يحتاجون إليها في معادهم، وأيضًا في دنياهم وآخرتهم إلا وبَيَّنتها، قد وضعت هذا الخيار ليفكر المسلم في أمره (البائع والمشتري).

ولمًا كان البيع - كما هو معلومٌ - عقدًا لازمًا، اقتضى ذلك أن يكون هناك خيار؛ لأنه عندما تنفذ الصفقة ويتم البيع، حينتل لا يستطبع كل منهما أن يتراجع إلا بوجود سبب كأن يوجد عيب من العيوب، ولذلك وضع الخيار، ومع أن النكاح عقد لازم، لكن لا نرى فيه الخيار؛ لأن النكاح حكما تعلمون - ليس عقد معاوضة، وليست المعاوضة مقصودةً فيه، لكن البيع يقصد فيه المعاوضة، فهذا الذي يقدم سلعة إنما يريد ثمنًا، وهذا الذي يشتري إنما يريد ثن يأخذ سلعةً إليه، إذًا، كلِّ منهما يريد شيئًا؛ هذا يريد سلعةً.

 وقوله ﷺ: (تَرَوَّجوا الودود الولود؛ فإني مكاثرٌ الأسم بكم يوم القيامة (١٠)، و (النكاح سُنَّة، فمن رغب عن سُنَّتي فليس مني (١٠)، فلما كان مصير البيع اللزوم، نجد أن هذه الشريعة أباحت له الخيار حتى لا يندم المسلم، ولا يتألم، ولا يتحسر.

فهُدَّة الخيار هي فرصة لكلِّ من المتبايعين، فللبائع أن يتراجع عن بيعه في هذه المدة، وللمشتري أيضًا أن يعدل عن الشراء، إذًا هو وقت خيار إلا إذا كان الخيار لأحدهما، وهذا جائز، فربما يشترط المشتري الخيار ولا يشترط البائع، فإذا قال المشتري: لي الخيار، فعلى البائع أن يعطيه الفرصة، فالشرط هنا للمشتري.

◄ تولىم: (وَمِمَّنْ ضَمَانُ المَبِيعِ فِي مُدَّةِ الخِيَارِ؟)، مرَّ بنا فيما مضى أن المُشتري هو الذي يضمن بعد قبض السلعة، وَجَاءَ فِي ذلك حَديثُ أن الرسول ﷺ قال: (مَن المُسترى طعامًا، فلا يبعه حتى يقبضهه (٢٣)، فدل ذلك على أن المبيع يكون في مِلْكِ المشتري عند قبضه.

ولذلك، فقد ذكر العلماء أنه لو تلف المبيع وهو لم يقبض، فهو من ضمان البائع، وإنْ تلف بعد قبضه، فهو من ضمان المشتري، وقد مرَّ بنا كيف فَوْوا بين المكيل والموزون والمعدود وبين غيره، وبيَّنوا أن كلَّ قَيْضِ بحَسَبه، المكيل والموزون والمعدود، المكيل قبضه بالكيل، والموزون بالوزن، والمعدود بالمدِّد، والمنقول بالنقل، وأما مَا لا يُثقل كالأراضي، فإنه يتمُّ قبضها برفع البائع يده عنها، وقدْ مرَّ بنا هذا في بيع الثمار.

﴾ قوله: (وَمَنْ يَصِعُّ خِيَارُهُ مِمَّنْ لَا يَصِعُّ؟)، هل الخيار عام أو

أخرجه أبو داود (٢٠٥٠)، وصححه الأَلْبَانئُ في «التعليقات الحسان» (١٧٠/٦).

<sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۲/۷)، ومسلم (۲۰۲۰/۳).

<sup>(</sup>٣) تقدم تخریجه.

أنه خاص لغير الأجنبي؟؛ لأن الأجنبيُّ يُوكل فيكون لَه الخيار أيضًا.

 ◄ قَوْلٰآة: (وَمَا يَكُونُ مِنَ الأَفْعَالِ خِيّارًا كَالقَوْلِ؟) وما الذي يلحق بالأقوال في الخيار؟، فهذه عَنَاوين المسائل التي سيفصل المؤلف فيها القول، ويأخذها مسألةً مسألةً.

تولى : (أمَّا جَوَازُ الخِيَارِ فَعَلَيْهِ الجُمْهُورُ('')، إِلَّا النَّوْرِيِّ('')، وَابْنَ أَبِي شُبْرُمُةَ('').

المراد بالخيار هو خيار الشرط، بل إنَّ من العلماء مَنْ حكى الإجماع كالإمام النووي في كتابه "المجموع" (٤)، لكن قد رأيتم أن الثوري

 (١) مذهب الحنفية، يُنظر: «الاختيار لتعليل المختار» للبلدحي (١٢/٢) حيث قال: «خيار الشرط جائز للمتبايعين ولأحدهما».

مذهب المالكية، يُنظر: "مواهب الجليل شرح مختصر خليل، للحطاب (٩/٤٠) حيث قال: "والأصل في البيع اللزوم، والخيار عارض، وينقسم إلى خيار ترو والي خيار نفيصة؛ لأنه إما من جهة الماقد أو من جهة المعقود عليه، فإن كان من جهة العاقد بأن يشترطه أحد المتبايعين أو كلاهما فهو خيار التروي، ويسمى الخيار الشرطي، والتروي: النظر والتكر في الأمر، والتيصر فيه،

سلوعي. مذهب الشافعية، يُنظر: فأسنى المطالب، لؤتريا الأنصاري (٥٠/٢) حيث قال: «خيار الشرط، ويجوز شرط الخيار ثلاثة أيام فما دونها».

مذهب الحتابلة، يُنظر: «كشاف القناع للهوتي (٢٠٢٣) حيث قال: «(القسم الثاني من أقسام الثاني من أقسام الكاني من أقسام الكونار خيار الشرط، وهو أن يشترطا في العقد أو يعدى أي: العقد (في زمن الخيارين) أي: خيار الممجلس وخيار الشرط، و(لا) يصبح إن اشترطاه (بعد لزمه) أي: العقد (مدة معلومة) مفعول ليشترطا (فيصح) الشرط (ويشبت) الخيار (فيها) أي: المدة المعلومة (وإن طالت)».

 (٢) يُنظر: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي (٩١/٥١): حيث قال: «وقال ابن شبرمة والثوري: لا يشترط الخيار للبائع بحالي».

(٣) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (١/٤٨٤)، حيث قال: «وقال الثوري وابن شبرمة:
 لا يجوز اشتراط الخيار للبائع بحال».

 (٤) قال النووي: (واعلم أن أقرى ما يحتج به في ثبوت خيار الشرط الإجماع، وقد نقلوا فيه الإجماع وهو كاف، (المجموع، للنووي (١٩٠/٩)، وينظر كذلك: (ووضة الطالبين، للنووي (٣/٤٤٤).



خالف في ذلك، وخالف فيه بعض أهل الظاهر، وليس إمامهم<sup>(١)</sup>، فإمامهم يرى هذا؛ لأنه ستأتي إشارة المؤلف إلى جواز الخيار.

إذًا، فَالحَيَارُ فيه خلافٌ، فهل كلَّة الخلاف متعادلة؟ الجواب: لا؛ لأن الجمهور في كفة، فهذا رأي جمهور الصحابة، بل رأي الصحابة عمومًا، وما عُرِفَ عن أحدِ من الصحابة أنه خالف، وهو أيضًا رأي جمهور التابعين، ولنَقَى حوله الأثمة الأربعة جمهور التابعين، وكذلك أيضًا أبناع التابعين، ولنَقَى حوله الأثمة الأربعة المعروفون، فالخلاف فيه يُعتبر خلافًا يسيرًا، ولذلك ذهب بعضهم إلى الإجماع، وبعض العلماء يضع مصطلحًا آخَرَ يُقرَّق فيه بين الإجماع وبين الاتفاق، فغي مثل هذه المسائل يقول: اتفق العلماء، وهو أقرب "، فخيار الشرط: أن تذهب لتشتري سلعة (سيارة أو دارًا أو ثوبًا أو ثلاجةً أو أي نوع من أنواع السلع، وما أكثرها في هذا الزمان) فتشترط الخيار، هذا هو خيار الشرط، أما خيار المجلس فإنه ينتهي بالمفارقة ما دمت عند صاحب السلعة، فلك الخيار، فإذا تفرقتما حينتذ «البيِّمان بالخيار ما لم يتفرَّقًا»، لكن هذا خيار آخر، وهو خيار الشرط، فما حكم هذا الخيار؟

قُلْنا: جمهور العلماء ذهبوا إليه، وفريق آخر عارض، فهل هذا الفريقُ القليلُ أو القلة القليلة لهم دليلٌ؟ هؤلاء في الحقيقة ليس لهم نصَّ يَتَمسَّكُون به، وإنما هم يعللون بتعليل غير مسلم؛ لأنهم يرون أن فيه غررًا (٣٠)، ونحن نقول بأن الخرر ينقسم إلى قسمين، أولاً: من حيث الوجود، فهناك غرر شديد يترتب عليه، وهذا حاربته الشريعة، ونهت عنه، وحذرت منه كما عرفنا في الربا وفي غيره، وهناك غرر يسير، فهذا الغرر

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "المحلى" لابن حزم (٨٠٧٨) حيث قال: "وكل بيع وقع بشرط خيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعًا أو لغيرهما خيار ساعة أو يوم أو ثلاثة أيام، أو أكثر أو أقل، فَهو باطل تَخيَّرا إنفاذه أو لم يتخيراً».

 <sup>(</sup>٢) ومن ذلك تعبير ابن هبيرة في «اختلاف الأثمة العلماء» (٣٥١/١) حيث قال: «واتفقوا على أنه يجوز شرط الخيار للمتعاقدين معًا، ولأحدهما بانفراده إذا شرطه؟.

 <sup>(</sup>٣) «الغرر»: الخطر، وبيع الغرر هو ما يتضمن خطرًا كبيع السمك في الماء، والطير في الهواء. يُنظر: «الصحاح» للجوهري (٧٦٨/٧)، و«المصباح المنير» للفيومي (٤٤٤/١).

يتجاوز عنه على اختلاف بين العلماء أيضًا فيه، هل يتجاوز عنه أو لا؟ وكذلك أيضًا الغني<sup>(۱)</sup> فيه خلاف بين العلماء.

إذاً، القضية فيها تفصيل، فدعوى الغرر غير مسلمة، وجمهور العلماء يستدلون بأدلة، منها حديث حبان بن منقذ ذلكم الصحابي الأنصاري الذي أصابته آفة في رأسه، فأثرت على رأيه، فصار إذا باع بيمًا أو اشترى شراء ربما يُخدع فيه، يعني: يأتي لشراء السلعة، فيُقَال له بكذا، فيأخذها دون أن يماكس فيها؛ لأن البيع مساومة "ومرابحة"، وهناك أنواع أخرى كما سيأتي معنا، لكن الأصل في البيع هو المساومة، فلما كثر هذا الأمر ورأى أنه يُخدع في هذه البيوع شكا أمره إلى رسول الله على مأت تعلمون أن رسول الله شلى من الصفات الكرسمة، والمزايا الحميدة، والسجايا العزيزة ما لم يعطى مثله، عناه مثله، والمزايا الحميدة، والسجايا العزيزة ما لم يعطى مثله، على المتعلق الكرسة الكرسة الكرسة الكرسة المنات الكربية، والمزايا الحميدة، والسجايا العزيزة ما لم يعطى مثله،

<sup>(</sup>١) «الغبن»: الخداع.

<sup>(</sup>٢) «بيع المساومة»: هو أن يعرض الشخص سلعته، ولا يخبر المشتري برأس المال الذي اشتراها به، ثم يتقدم المشترون ليزيدوا في ثمن السلعة حتى يستقر الشراء على أعلاهم سعرًا، ويُعلهم هذا يسمى مساومةً. انظر: «التلقين» للقاضي عبدالوهاب (ص٣٩٣».

 <sup>(</sup>٣) هو أن يبيع الشخص سلعته بالثمن الذي اشتراها به مع ربح قدرٍ معلوم، فيخبر المشتري بأنه هذه السلعة اشتراها بكذا، وأريد فيها ربحًا كذا. انظر: "طلبة الطلبة» للنسفي (ص١١١).

ولا شك أنها منة عظيمة، وأن هذا الرسول الكريم هو خير الرسل وأفضلهم، فلما شكا إليه أمره، ورسول الله على يهتم بأمور الناس، ولا شك أن الرسول ﷺ راع، وكما قال: اكلكم راع، وكل راع مسؤول عن رعيته"(١)، فاهتم بأمر هَذًا الرجل، فرسم له طريقاً مستقيمًا يَخُرجه من هذا الأمر، فقال له: «إذا بايعتَ فقل: لا خلابَة»(٢)، أي: لا خدعة، فإذا ذكرت هذه العبارة فخدعت، فلك الخيار، هذا الحديث متفق عليه، لكن جاء في بعض طرقه أن الرسول ﷺ جعل له الخيار ثلاثًا<sup>(٣)</sup>، وفي بعض الروايات: «ثلاث ليال»، وهذه الرواية: «ثلاث ليال» لم ترد في «الصَّحيحَين»، وإنما وردت عند ابن ماجه (١٠)، وعند الدارقُطني (٥٠). والبيهقي (٢)، وفي «تاريخ البخاري»(٧)، ولا شك أنها رواية صحيحةً (٨)، فجمهور العلماء احتجوا بهذا وهو نص صريح.

◄ قول؟: (أَمَّا جَوَازُ الخِيَارِ، فَعَلَيْهِ الجُمْهُورُ، إِلَّا النَّوْرِيُّ)، والثَّوْري من أتباع التابعين، وإذا أطلق الثوري فيقصد به سفيان الثوري، وهو إمام جليل ممن عاصر الإمامين مالكًا وأبا حنيفة، وهو أيضًا من علماء العراق وهو من العلماء الأعلام، لكن لم يكن له تلاميذ في الفقه، فلذا لم يحفظ فقهه في كتب خاصة كما حفظ فقه الأثمة الأربعة،

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٨٩٣)، ومسلم (١٨٢٩).

أخرجه البخاري (٢١١٧)، ومسلم (١٥٣٢).

<sup>(</sup>٣) أخرجه الدارقطني في «السنن» (٦/٤)، وضعفه ابن حجر في «الدراية» (١٤٨/٢).

<sup>(</sup>٤) أخرجه ابن ماجه (٢٣٥٥).

<sup>(</sup>٥) أخرجه الدارقطني (٩/٤).

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٧١/٥).

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١٧/٨).

يُنظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر (٥٠/٣) حيث قال: «وهذه الروايات كلها في كتب الفقه، وليس في كتب الحديث المشهورة سوى قوله: «لا خلابة». انتهي. وأما قوله: «ولك الخيار ثلاثة أيام»... فيه ابن لهيعة... وأما رواية الاشتراط: فقال ابن الصلاح: منكرة لا أصل لها، انتهى».

لكن فقهه موزع وموجود في كتب الآثار والمصنفات والمسانيد، وفي كتب الفقه المبسوطة كـ «المغني» لابن قدامة و«المجموع» للنووي وكتب ابن المنذر، وغير ذلك.

## ◄ قولاًم: (وَابْنَ أَبِي شُبْرُمَةَ، وَطَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ).

إذًا، هم قلةً، ويُقابلهم في الطرف الآخر الصَّحابة ﴿ حتى إنه جاء في الأثر أنه سُئِلَ عمر ﴿ عما يتعلق بالخيار، فقال: «لا أجد لكم رخصةً»، أو «لا أجد أن أجعل لكم خيرًا مما جعل رسول الله ﷺ لحبان بن منقذه (١)، هو جعل له الخيار ثلاثًا، فلا أجد لكم خيرًا مما جعل رسول الله ﷺ هو الذي منه تؤخذ الأحكام وتتلقى، وهو الأسوة الحسنة للمؤمنين جميعًا.

◄ تولىم: (وَعُمْدَةُ الجُمهُورِ: حَلِيثُ حِبَّانَ بْنِ مُنْقِلْهِ، وَفِيهِ: (وَلَكَ الخِبَارُ ثَلَاثًا»).

وقَدْ جاء بأنه عاش إلى زمن عثمان ۞، وكان يختلف مع بعض البائعين، وترتفع الأصوات، فإذا مر أحدٌ من أصحاب رسول الله ﷺ يقول للباع: ويُحك! هذا أعطاء رسول الله ﷺ الخيار، أو جعل له الخيار ثلاثًا.

◄ قولهم: (وَمَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: "البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ
 يَفْتَرَقًا إِلَّا بَيْعَ الخِيَارِ" (٢٠).

هذا إشارةٌ إلى خيار المجلس، وخيار المجلس مضى، وأنه جاء فيه عدة أحاديث: «البَيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبَيَّنًا، بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما، مُحقّتْ بركة بيعهما».

وفي حديثٍ آخر: «إذا تبايع الرجلان، فكل واحد منهما بالخيار ما

<sup>(</sup>١) أخرجه الدارقطني في "السنن" (٦/٤)، وضعفه ابن حجر في "الدراية" (٢/٨٤٨).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢١٠٩).

- 🐉 شرح بداية المجتهد

لم يتفرقا أو يخير أحدهما صاحبه. . . » إلى آخر الحديث، فإن تفرَّقا وجب

◄ قولىم: (وَعُمْدَةُ مَنْ مَنْعَهُ أَنَّهُ غَرَرٌ).

لأنَّه إذا بقى ثلاثة أيام أو أكثر من ذلك، فهذا فيه غَررٌ، وما هو الغرر الذي يقصدون؟ أنَّ كلُّ واحدٍ منهما قد يلحقه ضرر، فإذا انتظر البائع ثلاثة أيام، وعند من يقول: أكثر من ثلاثة أيام، لا قيد لذلك، فربما إذا مضت هذه المدة يأتي المشتري فيقول: لا أريد هذه السلعة، فكأن البائع قد لحقه ضرر حينئذٍ، لأنه قد يأتيه آخر فيدفع له أكثر مما دفع الأول، فإذًا ما جاء الأول وعدل عن البيع، لا يجد مَنْ تَقدَّم لسلعته سابقًا، وربما يحبس المشتري نفسه على هذه السلعة ويفكر فيها، فإذا ما جاء مقدمًا عليها، راغبًا في شرائها، يقول له البائع: أنا عدلت عن البيع، فيلحقه أيضًا ضررٌ، وربَّما هو أيضًا جاءته سلعة أخرى لو اشتراها لاستفاد، لكن لو أردنا أن نأتى في كل أمر صغير أو كبير، فنقول: فيه وفيه، ربما يندر أن تجد أمرًا منَ الأمور إلا ويعتريه شيء، لكن الشريعة السمحة نظرت إلى ما هو أهم، وهو أن هذا البيع صفقةٌ، دارٌ ستنتقل إلى زيد، وربما بضاعة من البَّضائع تحتاج إلى إعْمَالِ فِكْرِ، وَإِلَى تَدبُّرِ إِلَى أَنْ يستشير حتى لا يقع في أَمْر يكرهه، وَربما أنَّ البائع أيضًا يجهلُ الأسعار، فربما يندفع فيبيع السلعة بأقلَّ من ثمنها بكثير، فيتضرر فيندم على ذلك، فأيُّ المصلحتين أولى؟

لا شك أن البيع إذا تِم عن رضا كما قال الله تعالى: ﴿إِلَّا أَن تَكُونَ يَجِكَرَةً عَن تَرَاضِ مِنكُمُّ ﴿ [النساء: ٢٩].

وقوله ﷺ: "إنما البيع عن تراض" ()، فلا شك أنه أولى، وربما

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۲۱۱۲)، ومسلم (۱۵۳۱).

<sup>(</sup>۲) أخرجه ابن ماجه (۲۱۸۵)، وصَحَحه الأَلْبَانـيُّ في «التعليقات الحسان» (۲۸۷/۷).

توقع وقوع ضرر، وهذا أمر متوقع وليس حقيقيًّا، يعني هذا الذي ذكروه ربما يقع، وربما لا يقم، فالضرر هنا غير متحقق، والشريعة الإسلامية تدفع الضرر المتحقق، أما مجرد الظن أو الوهم فلا تأثير له في ذلك، والشريعة الإسلامية بُنيَتْ على مصالح، وإذا كانت هناك مصلحتان، فيؤخذ بأعلى المصلحتين، إذا فالمصلحة أيهما أولى؟ هذا لو لم يرد في ذلك حديث، فكيف وقد ورد في ذلك حديث رسول الله على قضية.

وَدَعُوى أَن ذلك خاص بـ احجًان هذا، يحتاج إلى دليل؛ لأن الأصل في الأحكام أنها إذا جاءت، فهي عامة حتى لا تخص رسول الله إلا بدليل كما في قوله تعالى: ﴿ غَالِمُكُ لَكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِينُ ﴾ [الاحزاب: ١٥]، إذًا، هذا خاص بـرسـول الله ﴿ وَمِنَ النّايِن مَن يَشْرِى نَشْتُ أَيْنِكُمْ مُرْهَكَاتِ اللّهِ ﴾ [البقرة: ٢٠٧] في نعيم بن مسعود (١١)، إذًا كونها تخص، هذا يحتاج إلى دليل.

> قول⊼: (وَأَنَّ الأَصْلَ هُوَ اللُّزُومُ فِي البَيْع).

فالضرر هنا غير متحققٍ، أما لو كان متحققًا، فالشريعة حينئذٍ تدفعه.

تولى (إلا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ البَيْعِ عَلَى الخِيَارِ مِنْ
 كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةٍ ثَانِتَةٍ).

ولا شك أن الأصل في البيع هو اللزوم، لكن متى يكون من اللزوم؟ بعد أن يتم العقد، أما قبل ذلك فلا يكون لازمًا، ونحن نعرف بأن العقود أنواع، وأيضًا النكاح عقد لازم، لكن ليس فيه خيار؛ لأنه لا يقصد به المعاوضة، فالمقصود به أكرم من ذلك وأجل، وإنْ كانت المُعَاوضةُ واردةً وهو المهر، والإجارة هي عقد لازم، لكنه يفصل القول فيها، فرق بين

<sup>(</sup>١) لعل المراد صهيب بن سنان. انظر: أسباب النزول، للواحدي (ص٦٧).

- 🖁 شرح بداية المجتهد 🆫.

إجارة يقدم فيها الثمن، وبين إجارة كإجارة الظئر<sup>(١)</sup> ونحوه تؤجل فيها.

وقد قام دليل من سنة رسول الله على جواز البيع على الخيار (۱٬۲) لأنه ورد من عدَّة طرق، وحتى رواية ابن إسحاق جاء التصريح فيها بالتحديد (۳).

◄ قولآه: (أَوْ إِجْمَاعٍ).

وَقُلْتُ لَكُمْ: إِنَّ الإِمامَ النوويَّ حكى الإِجماعُ<sup>(1)</sup>، لكن سمعتم خلافَ مَنْ خالف، إذًا المسألة فيها شبه إجماع.

> قولى: (قَالُوا: حَدِيثُ حَبَّانَ إِمَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ).

ونحن نقول: له عدة طرق، وهو صحيح<sup>(ه)</sup>، إذًا ارتفع هذا.

◄ قَوْلٰہَ: (وَإِمَّا أَنَّهُ خَاصٌّ لَمَّا شَكَا إِلَيْهِ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي البُّيوع).

ومَنْ يَدَّعِي أَمرًا، فَيُطَالب بَبَيَّنة ذَلكَ، ودعوى أنه خَاصٌّ غير سَليِمَةٍ، فليس هناك دليلٌ على الخصوصية.

> تَوْلَكَ: (قَالُوا: وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، وَقَوْلُهُ فِيهِ: «إِلَّا بَيْعَ

۱۱ (الطَّنْدُ): التي ترضع الصبي لغيرها وتربيه، فهي حاضنته، والجمع ظُوارٌ وظُورٌ،
 رأظارٌ، وظوورة. انظر: (الصحاح؛ للجوهري (٧٢٩/٢)، و(مشارق الأنوار؛ للقاضي
 عياض (٣٣٧/١).

<sup>(</sup>۲) في الأحاديث السابق ذكرها.

٣) وهو حديث ابن ماجه (٩٣٥٠) الذي فيه التصريح بالخيار في ثلاث ليال، ولفظه: عن محمد بن يحيى بن حبان، قال: هو جدي منقذ بن عمرو، وكان رجلًا قد أصابح آمة في رأسه فكسرت لسانه، وكان لا يدع على ذلك التجارة، وكان لا يزال يغنن، فأتى التي هي، فذكر ذلك له فقال له: ﴿إِنَّا أَنتَ بايعتَ، فقل: لا خلابة، ثم أنت في كل سلمة أبتمتها بالمخيار ثلاث ليال، فإن رضيت قامسك، وإن سخطت قاردهما على صاحبها.

<sup>(</sup>٤) تقدم نقل الإجماع عن النووي في «المجموع».

<sup>(</sup>٥) تقدم الكلام عليه.

الخِيَارِ"، فَقَدْ فُسِّرَ المَعْنَى المُرَادُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَهُوَ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنْ لَفْظِ آخَرَ وَهُوَ: "أَنْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرْ"').

وما المانع أن يُقُول: اخترت بعد مضي المدة، فلا يتعارض مع ما قاله الجمهور، إذا مضت المدة يأتيه ويقول له: اخْتَرت، وَمَذا في خيار المجلس، حتى اللَّذِين خالفوا في خيار المجلس، المالكيَّة (المالكيَّة والحنفية (المالكيَّة والحنفية (المالكيَّة والحنفية المصموا إلى الجمهور، فخيارُ الشرط الخلافُ فيه يسيرٌ؛ لأن المصلحة تقتضيه، فأنت تريد أن تشتري سيارة فتريد فحصها وتتبع السير عليها، فربما تكون فيها عيوب، فالعلماء تكلموا عن هذه المسائل، حتى لا يقدم الإنسان على عمِّى، وإنما يقدم على يَتَنة.

◄ تولاه: (وَأَمَّا مُدَّةُ الخِيَارِ عِنْدَ الَّذِينَ قَالُوا بِجَوَازِهِ).

هَلْ هي مقصورةٌ على مورد النص ثلاثة أيام، أو تجوز أكثر من ذلك؟

◄ قَوْلَهَ: (فَرَأَى مَالِكٌ (٤٠) أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ قَدْرٌ مَحْدُودٌ فِي نَفْسِهِ).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (١٤/٣).

<sup>(</sup>۲) يُنظر: «النتاج والإكليل» للمواق (۲۰۱/۱۳) حيث قال: «النوع الأول خيار التروي، وهو ما لا يقف على فوات وُضفه وسببه الشرط دون المجلس، بل لا يثبت خيار المجلس بالمقد ولا بالشرط (إنما الخيار بشرط)».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «درر الحكام» لملا خسرو (١٤٤/٢) حيث قال: «(ولزم) أي: البيع (بهما)
 أي: بالإيجاب والقبول (بلا خيار) لأحدهما في المجلس».

<sup>(3)</sup> يُنظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (١٩/٥): «(إنما الخيار بشرط كشهر في دارا، و(دخل بالكاف الخمسة الايام والسنة و مرافقها ودكانها وجيرانها، والدور والأرضون سواه، وكذا بقية أنواع العقار، فقوله: ومكانها وجيم العقار، فاق. ويختلف الخيار باختلاف المبيع ككذا، ولنا أن نجعل كشهر... إلغ من مدخول الحصر أيضًا، وهو أحسن، ويكون رادًا بالأول على عبدالحميد وابن حبيب والشافعي، وبالثاني على الشافعي وأبي حنيقة القاتلين على الشافعي وأبي حنيقة القاتلين بأن الخيار ثلاثة أيام في كل شيء أي: إنما الخيار ومدته بشرط، أي: لا يثبت الخيار ومدته بشرط، أي: لا يثبت الخيار ومدته بشرط، أي: إنما الخيار شرط، إنما الخيار كشهر في دار، وكجمعة في رقيق، وثلاثة في ثوب... إنع».

فُلْتُ: إِنَّ الإمام مَالكًا كَلَيْلَةِ دائماً يُدْخل المصلحة في كثير من الأحكام، ولا شك أن المصلحة معتبرة؛ لأن هذه الشريعة قامت على أسس، ومن هذه الأسس مُرَاعاة مصالح الناس، والمصلحة المرسلة (١) معتبرة شرعًا شريطة ألا تعارض نصًّا من كتاب أو سُنَّةٍ أو إجماع، فإذا النَّقَتْ هذه المصلحة مع روح الشريعة الإسلاميَّة، وَاتَّفقت مع أَصُّولها، وَيَنْذِ يُؤْخذ بِها، وما أكثرَ المصالح التي نجدها الآن طبقت! فهذه الشريعة شريعة كاملة أَنْزَلَت لتبقى إلى أن يرث الله الأرض ومَنْ عليها.

◄ تولى : (وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَقَدَّرُ بِتَقَدُّرِ الحَاجَةِ إِلَى اخْتِلَافِ المَبِيمَاتِ،
 وَقَلِكَ يَتَفَاوَتُ بِتَفَاوُتِ المَبِيمَاتِ، فَقَالَ: مِثْلُ اليَوْمِ وَاليَوْمَيْنِ فِي اخْتِيَارِ النَّوْب.
 النَّوْب.

واختيار النَّوْب لا يحتاج إلى تفكيرٍ طويلٍ، فالثوبُ معروفُ المصنع الذي صُنِعَ فيه، وكذا ومادَّته وَخَامته، فُهو بِخَاجةٍ إلى أن يستشير فيه، وهذا لا يحتاج إلى وقتٍ طويل.

◄ تولى: (وَالجُمُعَةِ وَخَمْسَةِ الأَيَّام فِي اخْتِيَارِ الجَارِيَةِ)<sup>(۲)</sup>.

لأنه يريد أن يعرف أمَانَتها وصِدْقها، وهذه أمورٌ دقيقةٌ لا تتبين في

 <sup>(</sup>١) المصلحة يقصد بها ما فعل لجلب نفع أو دفع ضرًّ، والمصلحة المرسلة هي التي لم يرد فيها دليلٌ خاصٌّ بالاعتبار أو الفير. انظر: «شرح مختصر الروضة» (٢٠٥/٣).

<sup>(</sup>Y) قال النقراوي في «الفواكه الدواني» (۱/۳۸): «الخيار لأحد المتبايعين لا يشبت إلا بالشرط أو العادة، وأن يُكُون ذلك الأجل معلومًا لهما، ونهايته إلى ما تختير فيه تلك السلعة، فتخلف مدته باختلاف السلع» ولذلك قال خليل بعد قوله: إنما الخيار بشرط كشهر في دار ولا يسكن وكجمعة في رقبق واستخدمه، وكلالة في دابة وكيرم لركوبها في البلد ولركوبها في خارجها يكني البريد ونحوه، وكثلاثة في ثرب أو صفيتة أو كتاب أو غيرهما معا ليس بحيوان ولا عقار ولا رقيق، وأما نحو اللحجاح والطيرو ويقبة الحيوانات التي لا عمل لها فالظاهر أن مدة الخيار فيها ليست كذلك للإسراع التغير لها، فتكون مدة المخيار فيها سائر الفواج والأطمعة التي تفسد بالتأخير».

الساعة واليوم، فلا بد أن يتعامل معها، ويرى تصرُّفاتها، هل هي حمقاء أو لا؟ هل هي أمينة أم غير أمينة؟ فالأمر يحتاج إلى وَقْتِ، وليسَ الأُمْر كالثوب، فالثُّوب أمرُهُ سهلٌ.

◄ قَوْلَاتَ: (وَالشَّهْوِ وَنَحْوِه فِي الحُتِبَارِ الدَّارِ. وَبِالجُمْلَةِ: فَلا يَجُوزُ
 عِنْدُهُ الأَجَلُ الطَّوِيلُ الَّذِي فِيهِ فَصْلٌ عَنِ الْحَتِيَارِ المَبِيعِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُ
 وَأَبُو حَنِيفَةً
 أَ جَلُ الخِيَارِ نَكَاثَةُ أَيَّام).

وقَدْ وَقَفُوا عند ظاهر النَّصِّ، وقالوا: لن نتجاوزه، فالرسول ﷺ أعطى هذا الرجل الذي هو بحاجةٍ إلى الخيار ثلاثة أيام، فكُونه قَصَر الخيار على ثَلاثة أيام دليلٌ على أنه لا يتجاوز ذلك، والآخرون قالوا: هذا عَقدُ مُعَاوَضةٍ، ولا يَتَرتب عليه ضررٌ، فينبغي أن يطلق ذلك، وتكون المدة غير مقيدةٍ، ومَنْ قال بذلك إسحاق وابن راهويه وأبو ثور وابن المعنذر وابن أبي ليلى (الله يوسف محمد بن الحسن من أصحاب أبي حنيفة (الله عنيفة).

# قول ﴿ الله يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. وَقَالَ أَحْمَدُ (٥) ، وَأَبُو يُوسُفَ ،

- (١) يُنظر: (دوضة الطالبين، للنووي (٤٤٤/٣) حيث قال: (يصح خيار الشرط بالإجماع، ولا يجوز أكثر من ثلاثة أيام، فإن زاد بطل البيع.
- (٢) يُنظر: "مختصر القدوري" (ص٦٣) حيث قال: "خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري، ولهما الخيار ثلاثة أيام فما دونها، ولا يجوز أكثر من ذلك عند أبي حنيقة كَالله؟.
- (٣) يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٦٥/٥) حيث قال: "وقال ابن أبي ليلى، وأبو يوسف، ومحمد، وأبو ثور: يجوز مؤبدًا إذا كان محدودًا بمدة معلومة».
- (٤) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص٦٣) حيث قال: «وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: يجوز إذا سمى مدةً معلومةً».
- (٥) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٣٧/٢) حيث قال: «القسم (الثاني) من أقسام الخيار: خيار الشرط بد (أن يشترطاه) أي: بشترط العاقدان الخيار (في) صلب (العقد، أو) يشترطاه بعده (زمن الخيارين) أي: خيار المجلس وخيار الشرط؛ لأنه بمنزلة حال العقد (إلى أمير معلوم فيصح)، ولو فوق ثلاثة أيام».

وَمُحَمَّدُ بْنُ الحَسَن: يَجُوزُ الخِيَارُ لِأَيِّ مُدَّةِ اشْتُرطَتْ، وَبِهِ قَالَ دَاوُدُ(١).

فالشَّافعي وأبو حنيفة وقفا عند ظاهر النص، وقالوا: لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام. وأحمد وإسحاق وابن أبي ليلى وابن راهويه وأبو ثور ومَنْ ذكرناهم قالوا: تَجُوز الزيادة على الثلاثة؛ لأن هذا عقد، وكل واحد من المتبايعين غير ملزم، فيَتَبغى أن يعطى الفرصة التي يحتاج إليها.

◄ قولكم: (وَاخْتَلَفُوا فِي الخِيَارِ المُطْلَقِ دُونَ المُقَيَّدِ بِمُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ).

وقد عَرَفنا أن من العلماء مَنْ قال: لا يجوز خيار الشرط، ومنهم مَنْ قال: يجوز، ثمَّ الذين اتفقوا على جواز خيار الشرط اختلفوا في تحديد المدة، فأبو حنيفة والشافعي قررا أنها لا تتجاوز ثلاثة أيام، ومالك قال: مدة كل شيء بحسبه، فهناك من الأشياء ما لا يحتاج إلى وقت؛ كفحص السيارة أو الثوب، ومنها ما يحتاج إلى وقت كالدار التي تريد أن تسكنها، ومنها ما يحتاج إلى وقت متوسط كعبدٍ مملوكِ تريد أن تشتريه أن قانت بحاجةٍ لتفحص هذا.

ثمَّ ينتقل المؤلف إلى مسألةٍ أخرى، هل يجوز لكلِّ واحدٍ منهما أن يقول: لي الخيار مطلقًا؟

تولىم: (فَقَالَ الثَّوْرِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَالحَسَنُ ابْنُ جِنِّي<sup>(٣)</sup> وَجَمَاعَةٌ بِجَوَازِ الشِيرَاطِ الخِيَارِ مُطْلَقًا وَيَكُونُ لَهُ الخِيَارُ أَبَدًا).

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «المعاني البديعة» للريمي (٥/٩٤) حيث قال: (عند الشافعي وأبي حنيفة وأكثر العلماء لا يجوز شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام. وعند ابن أبي ليلى وأبي يوسف ومحمد وأحمد وداود يجوز أن يشترطا ما شاءا من غير تحديده.

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: "مختصر اختلاف العلماء" للطحاوي (١٩/٣) حيث قال: "وقال الثيري: يجوز الخيار اليوم واليومين والثلاثة، قال: وما بلغنا فيه وقت إلا أنًّا نحب أن يكون ذلك قريبًا إلى ثلاثة أيام.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي (٥٢/٣) حيث قال: «قال الحسن بن حي: إذا اشترى الرجل الشيء، فقال له البائع: اذهب فأنت فيه بالخيار أبدًا، فلا يجوز حتى يقول: رضيت. وقال: ما أدري ما الثلاث إذا باعه فقد رضي، وإذا كانت جاريةً بكرًا فوطأها فقد رضي».

وَمُنا خَطاً، فالحَسنُ هذا ليس ابن جنّي؛ لأنه لا يوجد سوى ابن جني واحد صاحب النحو المشهور، وليس الحسن، إنما هو عثمان، وإنما أراد المولف الحسن بن حي بن صالح، فالقول - إذًا - عن الثوري بأنه لا يرى خيار الشرط صَعيف، ولذلك الإمام النووي كَثْلَلْهُ حكى الإجماع، والإمام النووي مَثْلَلْهُ ولكى الإجماع، إلا وقد تحققوا من ذلك.

◄ قولتم: (وَقَالَ مَالِكٌ ('`: يَجُوزُ الخِيَارُ المُظْلَقُ، وَلَكِنَّ السُّلْطَانَ يَضْربُ فِيهِ أَجَلَ مِثْلِهِ)(''.

يَجُوز، لكن يُحدِّده السلطان، وهذا عند مالكِ تَخْلَلْتُهُ.

تولىم: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَة ٣)، وَالشَّافِعِيُ (٤): لَا يَجُوزُ بِحَالِ الخِيَارُ المُثلِّلُةُ، وَيُشْدُ البَّيْءُ).

وعندَ أحمدَ (٥): يَجُوز مع بطلان القيد، وهذا قول

<sup>(</sup>١) يُنظر: "مواهب الجليل؛ للحطاب (٤١٠/٤) حيث قال: "والنظر في خيار التروي في مدته، وفيه الطوارئ، فالمدة تختلف باختلاف أنواع المبيعات، فإن القصد ما تختبر فه تلك السلعة، وذلك بختلف.».

 <sup>(</sup>Y) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٤٨٦/١) حيث قال: «واختلفوا في اشتراط الخيار إلى مدة غير معلومة، فقال مالك: ذلك جائز، ويجعل السلطان له في ذلك من الخيار ما يكون في مثل تلك السلعة.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: (دو المحتار على الدو المحتار» لابن عابدين (٥٠٥/٤) حيث قال: (وخيار الشرط أنواع: فاسد وفاقًا، كما إذا قال: اشتريت على أني بالخيار أو على أني بالخيار أيامًا أو أبدًا».

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: "(وضة الطالبين؛ للنووي (١٤٤٥/٣) حيث قال: "ولا يجوز شرط الخيار مطلقًا، ولا تقديره بمدة مجهولة، فإن فعل بطل العقد».

<sup>(</sup>a) يُنظر: اكشاف القناع المبهوتي (۲۰۲۳) حيث قال: «(ولا يصح الخيار مجهولًا لها مثل أن يشترطاه أبدًا أو مدة مجهولة) بأن قالا: مدة أو زمنًا، أو مدة نزول المطر ونحوه (أو) أجلاه (أجلًا مجهولًا كقوله: بعتك ولك الخيار (متى شنت أو شاء زيد أو قدم) زيد (أو هبت الربح، أو نزل المطر، أو قال أحدهما: لي الخيار ولم يذكر=

إسحاق<sup>(۱)</sup> أيضًا، وعند أبي حنيفة والشَّافعي فيه خلافٌ بينهما، فهم يتفقون على الأيام الثلاثة، وأن خيار الشرط لا يتجاوزها، لكن لو أن المتبايعين أطلقا، فما الحكم؟ هنا يقع الخلاف بين الإمامين، فأبو حنيفة يقول<sup>(۱۲)</sup>: لو أطلقا وتم الخيار في مدة الثلاثة أيام جاز البيع، والشافعيُّ<sup>(۱۲)</sup> يمنع ذلك؛ لأنه يرى أنه قد دخل على هذا البيع ما يفسده.

◄ تولىم: (وَاخْتَلَفَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ وَقَعَ الخِيَارُ فِي ثَلَاثَةِ
 الأيَّام زَمَنِ الخِيَارِ المُطْلَقِ).

إذا اختار أحدُهما أو كلاهما الخيار المطلق، فهل هذا جائز؟ هناك مَنْ يمنعه، وهناك مَنْ يجيزه، وهناك مَنْ يجيزه إذا انتهى، أي: بتَّ في الخيار في الأيام الثلاثة وهو أبو حنيفة، والشافعيُّ يمنع ذلك؛ لأن أصل الخيار كان غير صحيح؛ لأنه محصورٌ عنده بالأيام الثلاثة.

◄ تولىم: (فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ وَقَعَ فِي الظَّلَافَةِ الأَيَّامِ جَازَ، وَإِنْ
 مَضَتِ الظَّلَاقُةُ فَسَدَ البَّيْعُ<sup>(4)</sup>. وَقَالَ الشَّافِعِيُ<sup>(9)</sup>: بَلْ هُوَ فَاسِدٌ عَلَى كُلِّ

مدته، أو شرطا خيارًا ولم يعينا مدته، أو) شرطاه (إلى الحصاد أو الجذاذ) ونحوه
 (فيلغو) الشرط (ويصح البيع)».

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر (٧٨/١) حيث قال: «فقالت طائفة: البيع جائز: والشرط لازم إلى الوقت الذي اشترطا إليه الخيار، هكذا قال ابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، وعبيدالله بن الحسن، وأحمد بن حنيل، وإسحاق.

<sup>(</sup>٢) سيأتي بعد أسطر.

 <sup>(</sup>٣) سيأتي بعد أسطر.
 (٤) يُنظر: "مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر" لشيخى زاده (٢٤/٢) حيث قال: "(إلا

<sup>(</sup>٤) يُنظر: "مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر» لشيخي زاده (۲٤/٧) حيث قال: "(الا إن أجاز) أي: تَنْ له الخبار (في الثلاثة) يعني: لا يجوز الخبار أكثر من ثلاثة أيام، لكن لو ذكر أكثر منها وأجاز في الثلاثة بإسقاط خبار الأكثر عند الإمام، ولا اعتبار لأوله لزوال الفنسد قبل تقروره، فانقلب صحيحًا».

 <sup>(</sup>٥) يُنظر: «البيان» للعمراني (٣١/٥) حيث قال: (إذا شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام..
 فسد البيع، وإنَّ أسقط ما زاد على الثلاث لم يحكم بصحة العقد».

حَالِ، فَهَذِهِ هِيَ أَقَاوِيلُ فَقَهَاءِ الأَمْصَارِ فِي مُنَّةِ الخِيَارِ، وَهِيَ: هَلْ بَجُوزُ مُطْلَقًا أَوْ مُقَيِّدًا؟ وَإِنْ جَازَ مُقَيِّدًا فَكَمْ مِقْدَارُهُ؟ وَإِنْ لَمْ يَجُزُ مُطْلَقًا، فَهَلْ مِنْ شَرْطِ ذَلِكَ أَلَّا يَقَعَ الخِيَارُ فِي الظَّلَاثِ أَمْ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ، وَإِنْ وَقَعَ فِي النَّلاثِ؟ فَأَمَّا أَوْلَتُهُمْ فَإِنَّ عُمْدَةً مَنْ لَمْ يُجِزِ الخِيَارُ هُوَ مَا قُلْنَهُ).

أنَّهم اقَعوا أنَّ فيه غَررًا، وقلنا: إنَّ الغررَ هنا غير بَيِّن، وحتى إن وجد غرر بسيط، فلا تَأْثيرَ له في مقابل المصلحة الكبرى التي تتحقَّق بوجود الخيار.

 ◄ توللًا: (وَأَمَّا عُمْدَةُ مَنْ لَمْ يُحِزِ الخِيَارَ إِلَّا فَلَاثًا، فَهُوَ أَنَّ الأَصْلَ هُوَ أَلَّا يَجُوزَ الخِيَارُ، فَلَا يَجُوزُ مِنْهُ إِلَّا مَا وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ فِي حَلِيثِ مُثْقِذِ بْنِ حَبَّانَ، أَوْ حَبَّانَ بْنِ مُتْقِذِ<sup>(١)</sup>).

لا يجوز الخيار عندهم؛ لأن الأصل أن ينظر الإنسان إلى السلعة فيشتريها أو لا يشتريها، والبيع نوعان:

بيع يحصل فيه القبض في المجلس أي: قبض الثمن
 في المجلس، وما يشترط فيه القبض في المجلس لا يصلح فيه خيار
 الشرط.

\* وبيع لا يحصل فيه القبض في المجلس، فالبيع الذي لا يتم فيه القبض يصلح فيه خيار الشرط؛ كصرف الدراهم، لا يصلح فيه خيار الشرط، أي: استبدال دراهم بدراهم؛ لأنَّ الرسول ﷺ قال: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر،

<sup>(1)</sup> قال الماوردي في «العاوي الكبير» (١٦/٥): «حيان كان أحرج الناس إلى الزيادة في الخيار لمكانه من ضعف النظر، وحاجته إلى استدراك الخديمة، فلما لم يزد بالشرط على الثلاث، دل على أنها غاية الحد في العقد. والثاني: أنه حده بالثلاث، والحد يفيد المنع؛ إما من المجاوزة أو من التقصان، فلما جاز النقصان من الثلاث، علم أنه حد للمنع من مجاوزة الثلاث.

والملح بالملح، يدًا بيدٍ، مثلًا بمثلٍ»، يدًا بِيَدٍ كما جاء في حديث عُمَرَ.

إذًا، الصرف لا يصلح فيه خيار الشرط، وكذلك السلم، وهو كما قلنا: نوع من البيوع: أن تدفع دراهم، وتنتظر السلم؛ سواء كانت بلحًا أو تمرًا أو سلعةً أخرى(١٠) وهذا قد أجازه رَسُول الله ﷺ، فخيار الشرط لا يمكن أن نطبقه على كل أنواع البيوع، بل نطبقه على البيوع التي لا يُشْترط فيها التقابض.

(كيبيش مُنْقِفِ بُنِ حبَّانَ، أَوْ حبَّانَ بُنِ مُنْقِفِ)، وقد ذكر في بعض الروايات أنه حبان الابن، وفي أخرى أنه "منقلّه الأب<sup>(۲۲)</sup>، ويُخكى أنه كان قد أصيب في رأسه، وحَصل شيَّ في عقله، فكان يخدع في البيم، فَجَعل لَه رَسُولُ الله ﷺ الخيار ثلاثة أيام فيما اشتراه<sup>(۲۲)</sup>.

◄ تولىم: (وَذَلِكَ كَسَائِرِ الرُّخَصِ المُسْتَفْنَاةِ مِنَ الأُصُولِ، مِثْلُ
 المُبِثْنَاءِ العَرَايَا<sup>(1)</sup> مِنَ المُرَابَيَةِ<sup>(0)</sup>.

فالرسول ﷺ نهى عن بعض أنواع البيوع، ومنها بيع المزابنة، والمزابنة هي بيع الرطب على رؤوس النخل، ومع ذلك استثنى رسولُ الله ﷺ العرايا.

<sup>(</sup>١) وهو بيع السلم، وقد تقدم.

 <sup>(</sup>٢) قال في اجامع الأصول، (١٠٢٤/١٣): احديث الرجل الذي كان يخدع في البيع وقال: (لا خلابة، هو حبًّان بن منقذ بن عمرو، أو والده منقذ».

<sup>(</sup>٣) تقدم.

 <sup>(</sup>٤) «العرابا»: جمع عربة، وهي أن يبيع الرطب أو العنب على الشجر بتقديره من التمر
 أو الزبيب على أن يكون ذلك خمسة أوسق أو أقل. انظر: "شرح مسلم" للنووي
 (١/١٨٩١).

 <sup>(</sup>٥) "العزابنة": هي بيع الرطب في رؤوس النخل بالتمر كيلًا، وبيع العنب بالزبيب كيلًا.
 يُنظر: "طلبة الطلبة" للنسفي (ص٠١٥).

◄ تولى : (وَغَيْرِ ذَلِكَ. قَالُوا: وَقَدْ جَاءَ تَحْدِيدُ الخِيَارِ بِالثَّلاثِ فِي حَدِيثِ المُصَرَّاةِ، فَهُوَ بِالخِيَارِ ثَلاثَةَ
 حَدِيثِ المُصَرَّاةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "مَنِ اشْتَرَى مُصَرَّاةً، فَهُوَ بِالخِيَارِ ثَلاثَةَ أَيَّامُ (``).

والمُصرَّاة يعني الشاة، فيأتي إنسان فيربط ثدي هذه الشاة ثم يتركها فترةً لا تحلب، فيتجمع اللبن في ضَرَّعها، فإذا ما جَاء مُشْتَر، انخدع بها وظن أنها دائمًا بهذا الشكل، فيَشْتريها، فإذا أخذها وجربها وجد أنها على خلاف ذلك، فيين الرسول ﷺ أن مَن اشترى مُصرًّاةً، فهو بخير النظرين، فإن شاء أمسكها، وإن شاء ردها، واعتبار الثلاثة أيام هذا وارد كثيرًا في الشريعة.

◄ تولى : (وَأَمَّا حَلِيثُ مُنْفِذٍ، فَأَشْبَهُ طُرُقِهِ المُشَّصِلَةِ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ
 إبْنُ إِسْحَاق، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ).

(فَأَشْبَه طُرُقه)، يعني: أصلَح طرقه، أسلَم طرقه، أولى طرقه.

◄ تولىم: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِمُنْقِذِ، وَكَانَ يُخْدَعُ فِي البَيْعِ:
 إِذَا بِعْتَ قَقُلْ: لَا خِكَابَةَ، وَأَنْتَ بِالخِيَارِ فَلاثًا، (\*).

(لَا خِلَابة)، يعني: لا خدع.

◄ تولى : (وَأَمَّا عُمْدَةُ أَضْحَابِ مَالِكٍ، فَهُو أَنَّ المَفْهُومَ مِنَ الخِتَارِ
 هُوَ الْحَتِيَارُ المَبِيعِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَحْدُودًا
 بِزَمَانِ إِنْكَانِ الْحَتِيَارِ المَبِيعِ)

وقد جعل الخيار للتفكر، فإن اخترت المبيع تم العقد وأصبح لازمًا، وإن عدلتَ عنه انتهى الأمر.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢١٥٢)، ومسلم (١٥٢٤).

<sup>(</sup>٢) تقدم تخريجه.

<sup>(</sup>٣) تقدم.

قولة: (وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ مَبِيعٍ مَبِيعٍ).

فَبَعْضها يحتاج إلى وقتٍ أكثرَ ليفكِّر ويستشير، وبعضها لا يحتاج إلى قتٍ.

تولىن: (فَكَأَنَّ النَّصَّ إِنَّمَا وَرَدَ عِنْدَهُمْ تَنْبِيهًا عَلَى هَذَا المَعْنَى،
 وَهُوَ عِنْدُهُمْ مِنْ بَابِ الخَاصَّ أُولِدَ بِهِ العَامُ'\\\.

فهو تنبيةٌ بالأدنى أريد به الأعلى.

توله: (وَعِنْدَ الطَّائِقَةِ الأُولَى مِنْ بَابٍ الخَاصِّ أُوبِدَ بِهِ الخَاصُّ).
 عند الحنفية<sup>(۱)</sup> والشافعية<sup>(۱)</sup>، ومَنْ معهم.

◄ تولى : (وَأَمَّا اشْتِرَاطُ النَّقْدِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَ مَالِكِ وَجَمِيعِ
 أَصْحَابِهِ (٤) لِتَرَدُّوهِ عِنْدُهُمْ بَيْنَ السَّلْفِ، وَالبَيْع، وَفِيهِ ضَعْفٌ) (٩).

وقد انتقل المؤلف إلى مسألةٍ أخرى، وهي الثالثة؛ لأنه في المقدمة ذكر لنا حكم الخيار، وتكلمنا عنه، ثم ذكر الأدلة، والآن انتقل إلى مَسْألةٍ أخرى وهي النقد.

والمُرَادُ به «النقد»: إنما هو النقد فيما يتعلق قبل العقد، يَعْني في وقت الخيار، هل يجوز للمشتري أن ينقد البائع الثمن أو لا يجوز؟ فالمشتري قد أجاز هذا المبيع إليه، لكنه أمامه خيار، فهل له أن ينقد الثمن؟

<sup>(</sup>١) تقدم.

<sup>(</sup>Y) تقدم.

<sup>(</sup>٣) تقدم.

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٣١٤/٦) حيث قال: «شرط النقد في بيع الخيار مفسد».

<sup>(</sup>٥) سيأتي بعد أسطر.

وهذه المسألة انقسم فيها العلماء إلى قسمين، وبها ستعلمون دقة فَهُم الفقهاء \_ رحمهم الله تعالى \_ لهذا الفقه، وغوصهم فيه، كيف كانوا يُدقّقون، وكيف أنَّ بعضهم يحتاط إلى هذه المسألة، وربما يكون احتياط أحدهم نوعًا من التشدُّد، وقد يظهر لنا لكنه يراه أبرأ وأحوط لدينه؟ ولذلك فالأثبَّة الشَّلانة أبو حنيفة (١) والشافعي (١) وأحمد (١) في جانب، ومالكٌ في جانب، فمالكٌ منع، وفي روايةٍ: كره، والأئمةُ الثلاثةُ أجازوا ذلك دون كراهة.

فاشتراط النقد لا يجوز عند مالك كَلَّلْهُ، وسكت عنه الأثمة الأخرون، لكن المؤلف أشار إلى ضعف في هذا الرأي، وهذا دليل على إنصاف المؤلف، وأنَّه ليس مُتَعصَّبًا لمذهبه، فهر مالكي، ولكنه رأى أن هذا التعليل الذي أورده المالكية هو تعليل ضعيف غير قوي، وغير مُسلَّم به، لكنه ما ذكر أقوال الأثمة الثلاثة، والأثمَّة الثلاثة، يرون جواز ذلك، ولا مانع، وقال: لا يجوز عند مالك وأصحابه؛ لأنه ربما يوقع في بيع وسلف، ومر بنا قبلُ مسائلُ كثيرة جدًا في البيوع.

وفي الحديث الصحيح أن الرسول ﷺ قال: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا تَبِعْ ما ليس عندك<sup>(4)</sup>، الشاهد هنا الذي

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «البناية شرح الهداية» للعيني (٩٢/٥) حيث قال: «(ولو اشترى على أنه إن لم
 ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام، فلا بيع بينها جاز)، ويُسمَّى هذا خيار النقد».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «روضة الطالبين؛ للنوري (٤٤٥/٣) حيث قال: «لو اشترى بشرط أنه إن لم
 يتقده الثمن في ثلاثة أيام، فلا بيع بينهما أو باع بشرط أنه إن رد الثمن في ثلاثة أيام، فلا بيع بينهما، بطل البيع».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الروض المربع» للبهوتي (ص٣١١) حيث قال: «(ر) إن قال البائع: (بعتك) كذا بكذا (على أن تتقدني الثمن إلى ثلاث) ليال هئلا أو على أن ترهده يشمه (وإلاً) تفعل ذلك (فلا بيع بيننا) وقبل المشتري (صبح) البيع والتعليق كما لو شرط الخيار، وينسخ إن لم يقطرا.

<sup>(</sup>٤) تقدم تخريجه.

معنا: "لا يحل سلف وبيع"، وهذه مسألة أتفق عليها العلماء، ولا خلاف بينهم (١)، لكن هذا الذي أورده المالكية ليس صريحًا في هذه المسألة فهو خبية وتخوف منهم أن يدخل في سلف وبيع، وسترون أن فهمهم بعيد جدًّا، فهم يقولون: هذا بيع فيه خيار وشرط، فإذا ما دفع المشتري اللَّمنَ للبائع، ثم بعد ذلك حَزَ السلعة إليه، ثم قبل انقضاء مدة الخيار لم يتفقا على البيع؛ إما لأن البائع عدل، أو المشتري، ما الذي سيحصل؟ تفاسخ، إذًا لا بيع هنا، ويُضبح هذا المبلغ الذي سلّمه المشتري للبائع كأنه أقرضه إياه، قالوا: فهذه شبهةٌ توقع في بيع وسلف، وقد جاء النهي عن ذلك، فما جواب جمهور العلماء عن هذا التعليل؟

قَالَ جُمْهُورُ العُلَمَاءِ: هذا نوعٌ من أنواع البيع، فَجَاز قياسًا على الإجارة، ألست تُقدِّم ثمن الإجارة، فقد تذهب إلى خياط أو إلى إنسانِ ليَبْنِي لك جدارًا، أو يعمل لك عملًا وتعطي له الأجرة، وربما لا تتم هذه الأجرة، وربما لا يبني الجدار، وربما لا يخيط لك الثوب، قالوا: هذا بَيعيّ، فجاز التقديم، هذا من نَاجِيةٍ، وقالوا: العلة التي ذكرها المالكية (أنه قد يوقع في سلفي وبيع) غير واردةٍ عندنا؛ لأنّا لا نجيز للمشتري أن يَتصرَّف في الثمن، إذْ هو أمّانةٌ عنده، وعبَّر المؤلف عنه بأنه هو أمينٌ على الثمن الذي في يده، وإذا لم يجز له أن يتصرَّف في المال، فلا مكان لهذا التعليل أو هذا الإشكال الذي أوردتُمُوه علينا، وأعقد أن مذهب جمهور العلماء في ذلك أصرح وأقوى، وأنه لا يرد عليه ما ورد علي المالكية، وقد يرد ما أورده المالكية ما لو كان المشتري قبل أن يتم البيع حقيقةً تصرف في المبيع، أو أذن له، لكنه لم يؤذن له، فكأنه أمانة عنده، إذا فلا إشكال هنا،

<sup>(</sup>١) تقدم الكلام عليها.

تولىم: [(وَأَمَّا مِمَّنْ ضَمَانُ المَبِيعِ فِي مُدَّةِ الغِيَارِ، فَإِنَّهُمُ الْحَتَلَفُوا
 فِي ذَلِكَ:

فَقَالَ مَالِكُ<sup>(۱)</sup>، وَأَصْحَابُهُ، وَاللَّبْتُ، وَالأَوْزَاهِيُ<sup>(۱)</sup>: مُصِيبَتُهُ مِنَ البَايِع، وَالمُشْتَرِي أَمِينٌ)].

وهذه مسألة رابعة: من الذي يضمن المبيع؟ والمراد في وقت الخيار، والمراد أيضًا عندما يُثقل المبيع إلى ذمة المشتري يكون أمانة عنده، فلو كان في حوزة البائع وحصل به شيء، فهو عنده كما مرَّ بنا في الأحاديث الصحيحة المتفق عليها أن الرسول ﷺ قال: "مَن اشترى طعامًا فلا يبعه حتى يقبضهه"،" لماذا؟ لأنه لو حصل فيه ذَمَابٌ قبل القبض، فَمَن الذي يضمنه؟ يضمنه البائع؛ لأنه ما زال في حوزيو، فالمبيع الذي أتفق على خيار الشرط فيه قد قبضه المشتري، لكن قبضه إياه ليس قبض شراء، وإنما هو أمانة عنده؛ لينظر فيه، ويدقق فيه ويعرفه، فما الحكم إذا نرت به مصيبة، إذا ذهب، ضاع، غرق، احترق، وغير ذلك، فَمَن الذي يضمنه؟ هل هو البائع أو المشتري؟ فيه خلاف بين العلماء سيذكره المؤلف.

# ◄ قول (مُصِيبَتُهُ مِنَ البَاثِع، وَالمُشْتَرِي أَمِينٌ):

(مُصِيبَته) يَعْني: خَسَارته على البَائم، وبه قال مَالكُ وأصحابُهُ واللَّيث، والليث ـ كما تعلمون ـ هو فقيه مصر قبل الشَّافعيّ، والأوزاعيُّ إنما هو فقيه الشام، وكلاهما أيضًا في درجة لا تقل عن الأثمة الأربعة.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٤٢٢/٤) حيث قال: «قال مالكُ: من اشترى عبدًا بعيد والخيار لاحدهما أو لهما جميعًا وتقابضا، فمصيبة كل عبد من بالعه؛ لأن البيع لم يتم، ولا يتم بينهما حتى يقع الخيار».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٤٨٧/١) حيث قال: «فعند مالك والشافعي وأصحابهما والليث والأوزاعي هلاكه من البائم والمشترى أمين».

<sup>(</sup>٣) تقدم تخریجه.

(وَالمُشْتَرِي أَمِينٌ)؛ لأنه لم يَتِمَّ البيع، فلا يزال في مِلْكِ البائع وفي حوزة المشتري، ولكن وجوده عند المشتري كأمَانَةٍ بيَدِهِ.

قَوْلَامَ: (وَسَوَاءٌ أَكَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا).

ولًا فرق بَيْن أن يكون الخيار لِكُلِّ واحدٍ منهما، أيْ: كلُّ واحد منهما اشترط الخيار لنفسه، أو كان الخيار من جانب المشتري، أو من جانب البائم وَحُده.

◄ قول آ: (وَقَدْ قِيلَ فِي الْمَذْهَبِ)(١).

وهذه رِوَايةٌ أخرى في المذهب، لكنها ليست كالأولى.

تولت: (إنَّهُ إِنْ كَانَ هَلَكَ بِبَدِ البَائِعِ، فَلَا خِلَاقَ فِي ضَمَانِهِ
 إيّاهُ).

فلو هَلَك في يَد البَائع، فعليه الضمان، وهذا معروفٌ؛ لأنه لا يزال في حوزتِهِ.

◄ تولىم: (وَإِنْ كَانَ هَلَكَ بِيَدِ المُشْتَرِي، فَالحُكْمُ كَالحُكْمِ فِي الرَّهْنِ وَالعَارِيَّةِ: إِنْ كَانَ مِمَّا يُغْلِبُ عَلَيْهِ).

ونرى في بعض النُّسَخ كلمة «يغلب»، وهذا خطأً، والصواب: «إنْ كان مما يُغَاب عليه»، يعني: يغاب عنه، كَأَنُّ أَهْمَلَ الراهن رهنه، فلُو كان رَهَنه دَوابَّ وأهملها وتركها فعطشت فهلكت، فإنه في هذا يضمنها، أما إذا

<sup>(</sup>١) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٤٢٢/٤) حيث قال: «الضمان في أمد الخيار مما يحدث بالسلعة من البائع إذ هو أقدم ملكًا، فلا ينتقل الضمان عنه إلا بتمام انتقال ملكه عنها، والضمان منه فيما تبشيه المهاع ملكه عنها، والضمان منه فيما تبشيه الملاكة مما يغاب عليه؛ لأن هلاكه ظاهر بغير صنعه، وأنه غير متعدً في تبشيه كالرهن والعارية، وأما ما لم يثبت هلاكه مما يغاب عليه فالمبتاع يضمنه؛ لأن قبضه خارج من قبض الأمانة، وإنما قبضه لمنفعة نفسه، وعلى وجه المبايعة دون الأمانة، وتغيض الجمن والعارية».

لم يكن هناك تقصيرٌ فلا، وهذا كما ذَكَرتُ لكم من دقة الفقهاء رحمهم الله، فهل نحن في دراستنا الآن ندقق هذا التدقيق، ونغوص في المسائل كما يغوصون، ونربط بعضها ببعض؟

الجواب: لا، فما كان أحدهم يتجاوز جزئيةً من الجزئيات إلا وهو يعرف علّتها؛ سواء أصاب في فهمه أو أخطأ؛ لأنه مأجورٌ على كل حالٍ، كما في الحديث الصحيح: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحده (()، فهو مأجورٌ على كلا الأمرين، فإنْ أصاب فله أجران، أجر اجتهاده وأجر إصابته، وإنْ أخطأ فله أجرٌ واحدٌ هو أجر الاجتهاد، لكن ممّنْ يَكُون الاجتهاد؟ من أهل الاجتهاد، فلا يأتي إنسانٌ في أولى درجات طلب العلم، ثم بعد ذلك يُنصّب نفسه ليأتي إنسانٌ في أولى درجات طلب العلم، ثم بعد ذلك يُنصّب نفسه التنزى والاجتهاد، وقال الرَّسُولُ ﷺ: ﴿أَجْرَوْكم على الفتيا أُجْرَوْكم على الابراً".

◄ تولات: (وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ، فَضَمَانُهُ مِنَ البَائِعِ. وَقَالَ
 أَبُو حَنِيفَةً (٣): إِنْ كَانَ شَرْطُ الخِيَارِ لِكِلَيْهِمَا، أَوْ لِلْبَائِعِ وَحْدَهُ، فَضَمَانُهُ
 مِنَ البَائِعِ وَالمَبْيِعِ عَلَى مِلْكِهِ، أَمَّا إِنْ كَانَ شَرَطُهُ المُشْتَرِي وَحْدَهُ، فَقَدْ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه الدارمي (١٥٧)، وضعفه الألْبَانيُّ في «السلسلة الضعيفة» (٢٩٤/٤).

يُنظّر: (الأختيار لتعليل المختارة للبلدسي (١٤/٣) حيث قال: «ثم الخيار إما أن يكون للبائع أو للمشتري أو لهما، فإن كان للبائع فلا يخرج العبيع عن ملكه؛ لأنه إنها يضح بالمؤتم المشتري وملك في يده في مدة الخيار فعله قيمته؛ لأنه لم التصرف فيه، ولا نفاذ للتصرف بدون الملك، فصار كالمقبوض على سوم الشراء، وفي القيمة، ولو هلك في يد البائع لا شيء على المشتري كالصحيح، ويخرج الثمن من ملك المشتري بالإجماع، ولا ينخل في ملك البائع عند أبي حنيقة خلافًا لهما، ولأ كان الخيار للمشتري يخرج المبيع عن ملك البائع؛ لأن البيع لزم من جانبه، ولا يدخل في ولم البائع؛ لأن البيع لزم من جانبه، ولا يدخل في بألك المشتري عند أبي حنيقة، وعندهما يدخل، والثمن لا يخرج من ملك المشتري بالإجماع.

خَرَجَ المَبِيعُ عَنْ مِلْكِ البَائِعِ، وَلَمْ يَلْخُلْ مِلْكَ المُشْتَرِي النَّمَنُ، وَيَقِيَ مُمَلِّقًا حَتَّى يُنْقَضِيَ الخِيَارُ، وَقَدْ قِبلَ عَنْهُ: إِنَّ عَلَى المُشْتَرِي النَّمَنَ).

وهنا تَردُّدٌ في المذهب، فالمسألة معلقةٌ، وكأن كل قضية تُلْرس بحالها، فالحكم على الشيء فرعٌ عن تَصوُّره. وقيل في المذهب: هو على المشتري في هذه الحالة الثانية.

◄ تولىم: (وَهَذَا يَدُلُ عَلَى أَنَهُ قد دَخَلَ عِنْدَهُ فِي مِلْكِ المُشْتَرِي.
 وَلِلشَّافِمِيِّ قَوْلَانِ<sup>(۱)</sup>، أَشْهَرُهُمَا: أَنَّ الطَّمَانَ مِنَ المُشْتَرِي لِأَبْهِمَا كَانَ الخَيَارُ.
 الخِيَارُ.

هذا قول الشافعي، وأما الإمام أحمد فلم يذكر المؤلف رُأيه، وهو عند الحنابلة<sup>(۱۲)</sup> أنَّ الضمانَ على المشتري بقبضه المبيع؛ لأنه حازه عنده، وأصبح في يده فهو المسؤول عنه، فإذا تلف يكون مسؤولًا عنه، وهناك تفصيلاتُ في جميع هذه المذاهب لا حاجة لأنْ نخوض فيها.

◄ قولكم: (فَعُمْدَةُ مَنْ رَأَى أَنَّ الضَّمَانَ مِنَ البَائِعِ عَلَى كُلِّ حَالٍ:
 أَنَّهُ عَقْدٌ غَيْرٌ لَازِم، فَلَمْ يَنْقِلِ المِلْك عَنِ البَائِع).

(عقدٌ غَيْرِ لازم)؛ لأنه لم يَرَمَّ بعد، لكن إذا تمَّت الصفقة، فإنه يُصْبح لازمًا؛ لأنَّ البَّيْعَ من المُقُود اللَّارَمة، ولكن نحن في وقت الخيار، فالبيع لم يتمَّ بعد، ولا يَرَال الخيار قائمًا.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «روضة الطالبين؛ للنوري (٤٣٨/٣٤) حيث قال: «المبيع إذا هلك في يد المشتري في زمن الخيار مِنْ ضمان مَنْ يكون؟ الأصحُّ: أنه من ضمان المشتري... والثاني: من ضمان البائم،

<sup>(</sup>۲) يُنظر: "كشاف الفتاع" للبهوتي (۲۰۹۳) حيث قال: «(وإن تلف المبيع قبل القبض وكان) المبيع (مكيلاً) بيع بكيل, (ونحوه) كالمبيع بوزن أو عد أو ذرع (بطل البيع) لما يأتي (وبطل معه الخيار) أي: خيار المجلس، والشرط سراء كان لهما أو لأحدهما لأن التالف لا يتأتي عليه الفسخ (وإن كان) تلف المبيع بكيل أو وزن أو عد أو ذرع (بعدة) أي: بعد القبض، فهو من ضمان المشتري، وبطل الغيار،

◄ قولاًم: (كَمَا لَوْ قَالَ: بِعْتُكَ، وَلَمْ يَقُل المُشْتَرِي: قَبِلْتُ. وَعُمْدَةُ مَنْ رَأَى أَنَّهُ مِنَ المُشْتَرِي تَشْبِيهُهُ بِالبَيْعِ اللَّازِم).

وهذا هو تعليل المؤلف، وأما مَنْ جعله من ضمان المشترى تشبيهًا له بالبيع الواقع المنعقد فهو ضعيفٌ، ونقول: هذا لَيْسَ بضَعِيفٍ، بل هو قوي؛ لَّأَنَّ المبيعَ أصبح في يد المشتري وهو أمينٌ عليه، وهو أولى بالمسؤولية عليه.

◄ قال: (وَهُوَ ضَعِيفٌ لِقِيَاسِهِ مَوْضِعَ الخِلَافِ عَلَى مَوْضِعِ الاِتَّفَاقِ، وَأَمَّا مَنْ جَعَلَ الضَّمَانَ لِمُشْتَرطِ الخِيَارِ إِذَا شَرَطَهُ أَحَدُهُمَا).

كما رأيتم في رِوَايةٍ في مذهب أبي حنيفة.

 ◄ تولاً: (وَلَمْ يَشْتَرِطْهُ النَّانِي؛ فَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ البَائِعُ هُوَ المُشْتَرطَ، فَالخِيَارُ لَهُ في إِبْقَاءِ المَبِيعِ عَلَى مِلْكِهِ، وَإِنْ كَانَ المُشْتَرِيَ هُوَ المُشْتَرِطَ لَهُ فَقَطْ، فَقَدْ صَرَفَهُ البَائِعُ مِنْ مِلْكِهِ وَأَبَانَهُ، فَوَجَبَ أَنْ يَدْخُلَ فِي مِلْكِ المُشْتَرِي هذَا الشَّرْطُ الَّذِي شَرَطَهُ فَقَطْ. قَالَ: قَدْ خَرَجَ عَنْ مِلْكِ البَّافِعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرطْ خِيَارًا).

لماذا كثر الخلاف في هذه الجزئية؟

لأنَّه لم يَردْ فيها نصٌّ، وإنما المَسْألة \_ كما تَروْن \_ قامت على التعليل، واختلف العُلَماء في فهمها، فبَعْضهم يرى أنها إلى البائع أقرب، فقال: الضمان عليه، وبعضهم قال: إنها إلى المشتري أقرب؛ لأنها في حورته، وهو أولى بضمانها، فما ذنب البائع، وقد كانت السلعة في يد غيره فتلفت.

وقَدْ رأيتم التفريق بين أن يغاب أو لا يغاب، فإن لم يغب عنها، وكان يرعاها ويحافظ عليها، فلا، وإنْ غاب عنها ووكل غيره، لا يكون مهملًا، لكن إذا غاب عنها وفرط، لا شك أن تفريطه يُوقَّعُهُ في المسؤولية. تولى: (وَلَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَدْخُلَ فِي مِلْكِ المُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ الخِيَارَ فِي رَدِّ الآخَرِ لَهُ، وَلَكِنَّ القَوْلُ يُمَانِعُ الحُكْمَ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُصِيئتُهُ مِنْ أَخِدِهِمَا. وَالخِلَاثُ لَبِلِّ إِلَى: هَلِ الخِيَارُ مُشْتَرَظٌ لِإِيقَاعِ الفَسْخِ فِي البَيْع أَوْ لِتَشْوِيمِ البَيْع؟).

فَالمُولَف يقول: لا يمكن أن يبقى، وكأنه يردُّ على الروايات الاُخرى في الحنفية الذين علقوا، فقال: لا يمكن أن يكون معلفًا، فإما أن يُجْعل من ضمان الباتع، أو أن يُجْعل من ضمان المشتري، أمَّا أن يعلَّق فلا.

ثم أورد تعليلًا يرى أنه بهذا الأصل أو هذا المقياس أو هذا التقعيد الذي ذكره يُمْكن أن يُفرِّق بين أمرين، فيكون هنا في هذه القاعدة من ضمان البائع، وهنا من ضمان المشتري.

تولى : (وَلَمْ يَلْزَمُ أَنْ يَدْخُلَ فِي مِلْكِ المُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ الخِيَارَ فِي رَلْكِ المُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ الخِيَارَ فِي رَدِّ الآخَرِ لَهُ، وَلَكِنَّ القَوْلَ بُمَانِعُ الحُحْمَ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُصِينَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا).

فلًا بدَّ أن يكون أحدهما هو الضامن.

تولىم: (وَالخِلَافُ آبِلٌ إِلَى: هَلِ الخِبَارُ مُشْتَرَطٌ لِإِيقَاعِ الفَسْخِ فِي النَبْعِ أَوْ لِتَنْويمِ البَيْعِ؟).

هَلُ هو لإيقاع الفسخ أو لتتميم البيع؟

> تولك: (فَإِذَا قُلْنَا: لِفَسْخِ البَّيْعِ، فَقَدْ خَرَجَ مِنْ ضَمَانِ البَائِعِ).

إذا قلنا: هو للفسخ، فلَيْس من ضمان البائع.

◄ تولار: (وَإِنْ قُلْنَا: لِتَتْمِيمِهِ، فَهُوَ فِي ضَمَانِهِ).

لأنَّ الَّذي يتم العقد إنَّما هو البائع.

◄ قولٰمَ: (وَأَمَّا المَسْأَلَةُ الخَامِسَةُ، وَهِيَ: هَلْ يُورَثُ خِيَارُ المَبِيعِ أَمْ لَا؟).

وهذه قضية مهمة جدًّا، قضية الخيار، وليس هذا في الخيار وحده، في القصاص، وكذلك في المكاتب والطلاق إذا وكل، والرد بالعيب إلى غير ذلك.

وفي هذه المسألة سترون أن كل فريق من العلماء يحاول أن ينقض قول الآخر بمسائلَ أخرى وافق فيها المخالف، يعني يقول: أنت وافقتني في كذا، وفي كذا، فلماذا تفرق بين ذا وذا، لأنه يسلم له في بعض المسائل، والآخر يأتي ويقول أيضًا: أنت وافقتني في كذا، فلماذا تخالف في هذا؟

◄ قولتم: (فَإِنَّ مَالِكًا(١)، وَالشَّافِعِيَّ(٢)، وَأَصْحَابَهُمَا قَالُوا: بُورَكُ، وَأَشْحَابَهُمَا قَالُوا: بُورَكُ، وَأَنَّهُ إِذَا مَاتَ صَاحِبُ الخِيَارِ فَلَوْرَثَتِهِ مِنَ الخِيَارِ مِثْلُ مَا كَانَ لَهُ).

مَالكٌ والشافعيُّ وأصحابهما يرون أن خيار الشرط يورث، فإذا ما حصل اتفاق بين اثنين (بائع ومشترً) على شراء سلعة، ووضعا حدًّا للخيار، فَمَات أَحدُهُما، فهل ينتقل الخيار إلى الورثة بمعنى: هل يورث كما تورث الأموال؟ أو بعبارةٍ أخرى: هل هناك فرق بين الحقوق وبين الأموال؟ لأن هذَّا حقُّ لصاحب الخيار، نحن نعلم بأنهم يرثون الأموال، وهناك أيضًا أنواع من الحقوق تورث كالقصاص، لكن هل هذا يورث أو لا؟ أما ما يتعلق بالأموال فمُسلَّمٌ أنها تورث، وما يتعلق بالحقوق هي محل خِلَافِ،

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٤٢١/٤) حيث قال: «قال مالك: الخيار يورث عن الميت؛ لأنه حق له».

<sup>(</sup>٢) يُنظر: (روضة الطالبين؛ للنووي (٣(٤٤١/٤) حيث قال: الو مات أحدهما في المجلس، نص أن الخيار لوارثه. وقال في المكاتب: إذا باع ومات في المجلس، وجب البيع. وللأصحاب ثلاث طرق، أصحها في المسألتين قولان، أظهرهما: يثبت الخيار للوارث والسيد، كخيار الشرط والعيب».

- 🖁 شرح بداية المجتهد 🕻 - المحت

قوله: (وَلَمُورَكَبُو مِنَ الخِيَارِ مِثْلُ مَا كَانَ لَهُ)؛ يعني: يحلُّون محلَّم، يأتي أولاده فَيُقُولُونَ: نحن محل والدنا، ولنا الخيار؛ إما بإمضاء البيع أو نسخه.

◄ تولى (وقال أبو خييفة (١٠) وأضحابه (١٠) وأخمد (١٠) فالانمة الأربعة انقسموا إلى قِسْمَين: فريق يرى أنه لا يورث، وفريق يرى أنه يورث.

◄ قولة: (بَبْطُلُ الخِيَارُ بِمَوْتِ مَنْ لَهُ الخِيَارُ، وَيَتِمُ البَيْعُ، وَهَكَذَا عِنْدَهُ وَلَهُ البَيْعُ، وَهَكَذَا عِنْدَهُ خِيَارُ الشُّفْعَةِ)، يعني عند أبي حنيفة، ولن ندخل في تفصيل الخلاف بين مذهبي الحنفية والحنابلة، فهناك بعض الخلاف، لكنهما اتفقا في الأصل هنا، أنهما يريان أنه لا يورث، والفريق الأول يرى أنه يورث.

والرَّسول ﷺ أثبت الشفعة «الشُفعة فيما يقسم»<sup>(1)</sup>، ووردت أحاديث كثيرةٌ فيما يتعلق بالشُفعة، والرسول ﷺ أثبتها للجار<sup>(0)</sup>، والمراد الجار الشريك أيضًا، فهل لو مات صاحب الشفعة هل تنتقل إلى وَرَثَته؟ نعم.

<sup>(</sup>١) تقدم.

 <sup>(</sup>۲) يُنظر: «الاختيار لتعليل المختار» للبلدحي (۱۳/۲) حيث قال: «(وخيار الشوط لا يورث)؛ لأنه مشيئة وتروً».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٤١/٢) حيث قال: «(ويورث خيار الشوط إن طالب به) مستحقه (قبل موته) كشفعة وحد قذف وإلا فلا».

أخرجة البخاري (۲۹۷۷)، عن أبي رافع: أن سعدًا ساوًه بيئًا بأربع منة مثقال،
 فقال: لولا أني سَمِعْتُ رسول أله ﷺ يقول: «الجار أحق بصفيه» لما أعطبتك.
 وقال بعض الناس: إن اشترى نصيب دار، فأراد أن يبطل الشفعة، وهب لابته الصغير، ولا يكون عليه بسن؟.

◄ تولكم: (وَخِيَارُ قَبُولِ الوَصِيَّةِ<sup>(١)</sup>، وَخِيَارُ الإِقَالَةِ<sup>(١)</sup>، وَسَلَّمَ لَهُمْ أَبُو
 خَينهَة خِيَارَ الرَّدُ بِالعَيْبِ أَغْنِي: أَنَّهُ قَالَ: يُورَثُ<sup>(١)</sup>).

قيلَ لأبي حنيفة: ألست ترى أن خيار العيب يورث؟ يعني لو اشترى إنسان سلعةً من إنسان وتم العقد ومات المشتري، فوقف الورثة على عيب في تلك السلعة، فحينتلِّ يقومون مقام مورثهم، فيطالبون برد المعيب أو بالأرش؟ فيقول: نعم.

◄ تولىمَا: (وَكَذَلِكَ خِيَارُ اسْتِحْقَاقِ الغَنِيمَةِ قَبْلَ القَسْمِ (٤)، وَخِيَارُ القِصَاص، وَخِيَارُ الرَّهْنِ (٥).

وَالغَنيمة هي ما يحصل عليه المسلمون من المغانم ﴿أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "مختصر القدوري" (ص١٦٩) حيث قال: "والموصى به يملك بالقبول إلا في
مسألة، وهي: أن يموت الموصى ثم يموت الموصى له قبل القبول، فيدخل الموصى
به في بلّك وَرَثْه،

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «البحر الرائق؛ لابن نجيم (١٩/١) حيث قال: «أما الموت، فإنه مبطلٌ لخيار الميت؛ سواء كان بائمًا أو مشتريًا، ولا يورث عندنا كخيار الرؤية؛ لأنه ليس إلا مشيئة وإرادة، ولا يتصور انتقاله، والإرث فيما يقبل الانتقال لا فيما لا يقبله كملك المنكوحة والعقود التي عقدها المورث لا تنتقل، وإنما ملك الوارث الإقالة لانتقال الملك اله.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «دد المحتار» لابن عابدين (٣٥) حيث قال: «ثم إن خيار العيب يثبت بلا شرط، ولا يتوقّت، ولا يمنع وقوع الملك للمشتري، ويورث.

<sup>(</sup>٤) ينظر: «درر الحكام» لملا خسرو (١/٧٨٧) حيث قال: «(و) حرم (ببعه) أي: القسمة؛ للنهي عنه في الحديث، ولأنه قبل الإحراز بالمال لم يملك كما مراً ويعده نصيبه مجهولٌ جهالة فاحشة، فلا يمكنه أن يبيعه، والرده) أي: العون (ومدد يلحقهم ثمة كمقاتل) في استحقاق الغنيمة (لا سوقي لم يقاتل ولا من مات ثمة)؛ لعدم التملك (ويورث قسط مَنْ مات هنا) لحصول الملك.

 <sup>(</sup>a) يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي (١١٦٠٧) حيث قال: «القصاص يورث» والحد
 لا»، وينظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٨/٥٥٧) حيث قال: «وحيس المبيع وحيس الرمن يورث».

خَيِّل وَلاَ رِكَاسِ﴾ [الحشر: ٦] إلى آخر الآية، إذًا الغنيمة ثابتةٌ شرعًا، لكن لها أحوالٌ:

الحالة الأولى: أنها تقسم، وبعد القسمة هل تحاز أو لا تحاز؟ يقسمها ولي الأمر وقد يحوزها الأشخاص أو لا يحوزونها، ولذلك يختلف الأمر لو أن إنسانًا أخذ من المغنم الذي يغل ﴿وَمَن يَعْلَلْ يَأْتِ بِمَا ظَلَ يَوْمَ الْفَيْكَةِ ﴾ [آل عمران: ٢٦٦]، والرسول ﷺ حرق متاع الغالُّ (١) عمَّا إذا حاز الإنسان قسمةً أصبح له، فهل هذه تنتقل أو لا؟ نعم، وقد احتجوا على أبي حنيفة بأنه يرى ذلك أنها تورث.

> قُولُكَ: (وَسَلَّمَ لَهُمْ مَالِكٌ خِيَارَ رَدِّ الأَبِ مَا وَهَبَهُ لِابْنِهِ):

فإذا وهب الأب ابنه هبةً، هل له ردُّها أو لا؟ وإن قلنا برَدُّها، فهل هذا الرد يورث أو أنه يقتصر على الأب؟

هَذِهِ هي المسألة التي يريدها، وَوَرد فيها أُثَّرٌ في قَصَّة أَبِي بَكِرٍ هُ الْحَدُو أَبِي بَكِرٍ هُ الْحَدُو أَنَّهُ وهِ ابنته عائشة الله على ابنته عائشة ردها، أي: إعادتها إليه، ثم ذكر الله العنة في ذلك، وأن لها أختًا، وتلكم الأخت لم تكن ولدت بعد، وإنما كانت في بطن زوجته التي تُوفِّي عنها (الله )، فقد ردها، وهذا أثرٌ يدل على أن الأب إذا أهدى لابنه شيئًا له

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي (١٤٦١) عن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: امن وجدتموه غلَّ في سبيل الله، فاحرقوا مناعه، قال صالح: فدخلت على مسلمة ومعه سالم بن عبدالله، فوجد رجلاً قد غل، فحدث سالم بهذا الحديث، فأمر به، فأحرق متاعه.. وضعفه الألبائي في اضعيف الترمذي، (ص١٦٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مالك في «الموطا» (٢٧٨٣) عن عَائشةً زوج النبيّ ﷺ أنها قالت: إنَّ أبا يكو الصَّنْقِيّ أنها عالم حضرته أبا يكو الصَّنْقِيّ عَلَى الله العابق، فلما حضرته الزفاة، قال: وإلله يا بنيّة، ما من الناس أحد أحب إليّ عَشَى بعدي منك، ولا أمز عليّ فقرًا بعدي منك، وإني كنت نحلتك جاد عشرين وسقًا، فلو كنت جدتيه واحتزتيه كان لك، وإنها هو اليوم مال وارث، وإنما هما أخواك وأخاك، فاقتسموه على كتاب الله.

أن يرده، فهل يورث ذلك بالنسبة للأبناء؟ سلم المالكية والشافعية للحنفية والحنابلة هذه القاعدة وقالوا: نُسلِّم لكم ذلك.

◄ تولىم: ((أغني: أَنَّهُ لَمْ يَرَ لِوَرَثَةِ المَيِّتِ مِنَ الخِيَارِ فِي رَدِّ الأَبِ
 مَا وَهَبَهُ لِانْبِينَ<sup>(۱)</sup>، مَا جَمَلَ لَهُ الشَّرْعُ مِنْ ذَلِكَ (أغني: لِلأَبِ)).

قد يسأل سائلٌ فيقول: لماذا يفرق بين الأب وغيره؟

وأعتقد أن الأمر واضح جدًّا، فهناك عدة أسباب:

أوَّلها: كما جاء في الحديث: «أنت ومالك لأبيك» "إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه» "أ، ندع هذا الأمر على أنه من كسبه، لكننا نأتي إلى تقرير الحكم الشرعي، وهي قضية رد الهبة؛ لأنه \_ كما تعلمون \_ جاء النهي عن رد الهبة، وأن هذا ليس من مكارم الأخلاق، ولذلك شبه الرسول ﷺ العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيثه "أ، فهل هناك وصف أسوأ من هذا الذي يهب شيئًا ثم يرجع فيه بمثابة كُلْبٍ قاء،

قالت عائشة: فقلت: يا أبت، والله لو كان كذا وكذا لتركته، إنما هي أسماء، فعن الأخرى؟ فقال: ذو بطن بنت خارجة.

يُنظر: قرد المحتارة لابن عابدين (٧٠١/٥) حيث قال: قاماً إذا مات الموهوب له، فلأن الملك قد انتقل إلى الورثة، وأما إذا مات الواهب، فلأن النص لم يوجب حق الرجوع إلا للواهب، والوارث ليس بواهب».

وينظر: «شرح التلقين» للمازري (٣٠٠/٣) حيث قال: «ومكذا اختلف عندنا في الهيات: هل يبطلها موت الواهب أو فلسه قبل أن يقيضها الموهوب له، إذا لم يغرط المعوهوب له في القبض، «ثل أن يهبه سلمة غائبة، أو دارًا غائبة، فَخَرج الموهوب له ليقبض ذلك، فمات الواهب، والموهوب له لم يصل إلى الموضع الذي به الهية، فالحكم عِنْدُنا في الهية والرهن إذا لم يحصل القبض في واحد منهما حكم واحدًا.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه ابن ماجه (٣٤٧٧)، وَصَحَّحه الأَلْبَانيُّ. انظر: «صحيح الجامع» (١١٣٨/٢).

٣) أخرجه ابن ماجه (٢١٣٧)، وصَحَّحه الأَلْبَانـيُّ. انظر: «إرواء الغليل» (٣٠٠/٣).

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢٥٨٩)، ومسلم (١٦٢٢).

أيُّ: أخرج ما في بطنه ثم أعاد إليها مرَّةً أخرى، لا شكَّ أنه مَنَكُّ سيئي قويبيخ لا شبله النفوس، كما قال الله في الذين يشتغلون بالنميسة: ﴿ أَيُنُ أَحَدُكُمُ لَن يَأْكُلُ لَمْمَ أَخِهِ مَبِنَا فَكُومُتُوفًى الله منا الله في الذين يشتغلون الحجرات: ١٦]، وقال النبي في: ﴿ لا يدخل الجنة قتات (١٠)، أي: نمام، فالأب هنا يسترد الهبة لا يستردها لأنه يحسد ابنه، ولا لأنه يريد إيقاع الصَّرر به، فلا عطف، ولا رحمة، ولا محبة، ولا ولا يقلم من محبة الوالد لولده، هذا أمرٌ مسلمٌ، وإذا كانوا في الجاهلية يَقُلُون: إنما أولادنا أكبادنا تمشي على الأرض، فما بالكم في شأن المسلمين، فهذه غَريزةٌ غرسها الله في قلوب الآياء والأمهات، بل إن الأب لا يفرح بشيء أكثر مما يفرح لنضمه إلا أن يرى ابنه في حال أحسن، فالأب ليس محل شك، ولا ريبة، ولا مطنة، فكونه يربع في هبته لسبب كما ذكر أبو بكرٍ في، وهب عائشة وما كان لها شريكٌ، فلما حملت امرأته الأخرى وهي بعد لم تولد طلب رديد.

> قولى: (وَكَذَلِكَ خِيَارُ الكِتَابَةِ وَالطَّلَاقِ وَاللَّعَانِ).

يعني قصده المكاتب، وكذلك الطلاق، ويقصد بالطلاق إذا وكل الزوج غيره بأن يطلق ثم تُوفّي هذا الموكل، هل تنتقل إلى ورثته؟

◄ تولىم: (وَمَعْنَى خِيَارِ الطَّلَاقِ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِرَجُلٍ آخَرَ طَلْقُ
 امْرَأَتِي مَنَى شِثْتَ):

فقَدُ أعطاء الحرية، وما قبَّدَ ذلك بزَمَنِ، فما قال: طَلْقها ناجرًا، ولا بعد يوم، ولا بعد شهر، ولا بعد سنة، ولكن قال: متى شئت، فأطلق الأمر، فمعنَّى هذا أنه ربعاً لا يُطلِّقها، لكنه ترك له الخيار.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (٦٠٥٦)، ومسلم (١٠٥).

<sup>(</sup>٢) تقدمت القصّة بتمامها وتخريجها آخر الصفحة السابقة مباشرة.

◄ تولى : (فَيَمُوتُ الرَّجُلُ المَجْعُولُ لَهُ الخِيَارُ، فَإِنَّ وَرَثَتُهُ لَا يَتَنَوَّلُونَ
 مَنْزَلَتُهُ عِنْدَ مَالِكِ) (١٠.

وَهَذَا غير وَارِدِ في الحقيقَة؛ لأن الطلاق لا يورث، وإنما إذا ما مات الوكيل ينتقل إلى الموكل، ويعود إليه؛ لأنه حق حتى له أن يرفع عنه ذلك في وقت حياته، قد يوكل إنسان إنسانًا ثم يلغي وكالته، والوكالة قد تكون مطلقةً، وقد تكون مُقيَّدةً.

◄ تولىمَ: (وَسَلَمَ الشَّالِعِيُ<sup>(٢)</sup> مَا سَلَّمَتِ المَالِكِيَّةُ لِلْحَنَفِيَّةِ مِنْ هَذِهِ الخِيَارَاتِ).

فَهَوُلَاء سَلَموا لأولئك، وأولَئك سلَّموا لهؤلاء، وبهذا تَنبِيِّن أن مسائل الاجتهاد قد يحصل فيها الخلاف، وتتفاوت الآراء، ويختلف العلماء فيها، لكن قَدْ يُلْتقون عند بعض المَسَائل، فربما يسأل سائلٌ: لماذا يُسلِّم الحنفية والحنابلة للمالكية والشافعية؟ لأنهم رأوا أن الحق معهم.

# > قوله: (وَسَلَّمَ زَائِدًا خِيَارَ الإِقَالَةِ وَالقَبُولِ).

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الذخيرة» للقرافي (٣٦/٥) حيث قال: «وسلمنا أنه خيار الهبة في الأب للابن بالاعتصار، وخيار العنة واللعان والكتابة والطلاق بأن يقول له: طلق امرأتي متى شئت، فيموت المقول له».

<sup>(</sup>٧) يُنظر: "تكملة المجموع" للسبكي (١٩٣/١٧) حيث قال: «الحقوق في المهذب (منها) ما يورث قطأ (ومنها) ما لا يورث قطأ (ومنها) ما فيه خلاف، وجملة ما يعضرني من الحقوق الأن خيار الرد بالعب، وخيار الشفعة، وخيار الفام، وحق حبس المبيع، والرهن والضمان ومقاعد الأسواق وخيار الشرط وخيار تلقي الركبان وخيار تغريق الصفقة، وخيار الامتناع من العتق، وخيار الخفف، وحق الحجر وحق اللقطة وحمل المجلس وقبول الوصية وحق اللقطة المبتدة وتحوهما وخيار المجلس وقبول الوصية وحق القصاص وحد القف والتعزير وخيار الرؤية إذا أثبتناء والتحالف وألعارة والدولية والدولية والدائمة والمخار في النكاح خيار القبول وخيار الإطلاق، وخيار القبول المجلس وحق الرجوع في الهية وحق الأجل والتعيين والنبيين في إيهام الطلاق، وفي نكاح المسرك، وتضير الإقرار بالمجمل».

الإِقَالَة يعني: الإِقَالة من المَبيع.

◄ تولى: (فَقَالَ: لَا يُورَثَانِ (()، وَعُمْدَةُ المَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِمِيَّةِ أَنَّ الأَصْلَ هُو أَنْ تُورَثَ الحُقُوقُ وَالأَمْوَالُ إِلَّا مَا قَامَ دَلِيلٌ عَلَى مُفَارَقَةٍ الخَصِّ فِي هَذَا المُمْنَى لِلْمَالِ):

فَالأَصْلُ عندهم أن الأموالَ والحقوقَ تورث إلا ما استثناه الدليل، وأحيانًا تجد المخالف ـ والبَعْض يسميه الخصم ـ يحتج على المخالف بدليله، فيأتى الآخر فيقول: الأصل في الأموال أنها تورث، والأصل في الحقوق ألَّا تورث إلَّا ما دلَّ الدَّليل، فإن كنتم تدَّعون ذلك، فائتوا ببرهانكم، إذًا المخالف يحتجُ، وهكذا كُلُّما كانت المسائلُ خاليةً من نصِّ من كتاب أو سُنَّةٍ، تشعبت فيها الآراء، وتعددت وَتَنوَّعت، وكثر الخلاف، وتَعدَّدتُ وجهات النظر، وكلُّ ينتهي إلى ما ينتهي إليه فهمه، وإذا كان هذا يَحْصل بين علماء الأمة الذين وَهَبهم الله الله تقوّى وهدّى وصلاحًا ورسوخًا في العلم وتمكينًا منه، وإذا كان هؤلاء يقولون بعض الأقوال، ويخطئون فيها وهم مجتهدون، فما بالكم فيمن يضعون الأحكامَ والقوانينَ وهُمْ أبعد ما يَكُونُون عن هذا الدين؟ لا شك أنَّهم على الخطإ أقرب من الثواب، ولذلك ترى أن أقْوَالهم تختلف بين فترةٍ وفترةٍ وتتنوع، فترى أن هذا الحكمَ عندهم في القمة، فإذا ما طبق وجرب ظهر خلُّلُهُ، وتبينت شناعته، فعدل عنه، وبحث عن حكم آخَرَ، أمَّا أحكام هذه الشريعة، فإنها جَاءَتْ منتظمةً، لا تزيغ، ولا تنحَّرف عن طريق الهداية؛ لأنَّ هذا هو طريق الله.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «البيان» للعمراني (١٦١/٧) حيث قال: «فقولنا: (ثابت) احتراز من خيار القبول، وخيار الإقالة؛ وهو أن البائع لو قال لرجل: بعتك، فقبل أن يقول المشتري: قبلت، مات. أو قال أحد المتبايعين للآخر: أقلتك، فقبل أن يقول: قبلت، مات، لم يتقل ذلك إلى وارثه،

◄ تولىم: (وَعُمْدَةُ الحَنَفِيَّةِ: أَنَّ الأَصْلَ هُوَ أَنْ يُورَّكَ المَالُ دُونَ الحُقُوقِ)(١):

وَكَذَلك عند الحنَابَلَة (٢٠)، فَهَذا هو الأصل؛ لأن الحقوقَ قد تختلف، قد يورث بعضها، وقد لا يورث، فلا ينبغي أن نَجْعلها قاعدةَ أبدًا، لكن الأموال مسلمة.

◄ تولى : (إلا مَا قَامَ كَلِيلُهُ مِنْ إِلْحَاقِ الحُقْوقِ بِالأَمْوَالِ، فَمَوْضِعُ الخِلَونِ: هَلِ الأَصْلُ هُوَ أَنْ تُورَّكَ الخُقُوقُ كَالأَمْوَالِ أَمْ لَا؟ وَكُلُّ وَاحِدِ مِنْ الفَرِيقَيْنِ يُشَبّهُ مِنْ هَذَا مَا لَمْ يُسْلِمْهُ لَهُ خَصْمُهُ مِنْهَا بِمَا يُسْلِمُهُ مِنْهَا لَهُ عَصْمِهِ عَلَى خَصْمِهِ ):

## وَالحُقُوقُ أَنْواعٌ:

\* فمنها ما هو حق له ؟ وحقوق الله هذه يستقل بها، فهناك حق خاص بالله تعالى لا يجوز للمسلم أن يشرك معه غيره، فلا يجوز لأحد أن يصلي لغير الله، ولا أن يعبد غير الله، ولا أن يتوكّل على غير الله، ولا أن يذبح لغير الله، ولا أن يدعو غير الله، ولا أن يحجَّ لغير الله، ولا أن يطلب الإنابة والرغية، ولا يرهب إلا الله ؟

 وهناك حقِّ خاصِّ بالعبد؛ كحق الإنسان بأن يتصرف في ماله،
 وهناك حقوق مشتركة بين الخالق والمخلوق في الحدود، فإذا ما قذف إنسان، فإنه اعتداء عليه، وفي ذلك أيضًا حق له ش في تطبيق الحد،
 وهكذا.

وَعَرفنا أن هناك مسائل خالف فيها الحنفية والحنابلة، وسلموا

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي (٩/ ٢٧٠) حيث قال: «الحقوق المجردة لا تورث».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «رؤوس المسائل الخلافية» للعكبري (ص٧٩٠) حيث قال: «الخيار لي في معنى المال فلا يورث».

للمالكية والشافعية، فَجعلوها خُجَّةً عليهم، وهناك العكس قضايا أو حقوق يسلم فيها المالكية والحنفية والشافعية للحنابلة، والحقيقة أنَّ كل مسألة ينبغي أن تدرس بنفسها، فنعرف: هل هذا الحق ورد فيه نصَّ أو لم يرد فيه نصَّرٌ؟ هل هناك خُجَّةٌ قويَّةٌ أو تعليلٌ قويٌّ يعتمد عليه فننظر إليه؟ فالحكمُ على الشيء فرعٌ عن تصوُّره، ولا بد من دراسة كلَّ مَسْألةٍ على جدة.

◄ تولى : قالمالِكِيَّة (١) والشَّافِعِيَّة (١): تَعْتَجُ عَلَى أَبِي حَنِيفَة (١) يَسْلِيهِ وِرَائَةَ خِبَارِ الرَّ بِالمَيْبِ، وَيُشَبِّهُ سَارِرَ الخِبَارَاتِ الَّتِي يُورَّتُهَا بِهِ. وَالشَّافِعِيَّة بَحْتَجُ أَيْضًا عَلَى المالِكِيَّة، وَالشَّافِعِيَّة بِمَا تَمْتَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَكُلُّ وَالمَّعْبَة بَنْهُمْ يَرُومُ أَنْ يُعْطِي فَارِقًا فِيمَا يَخْتَلِفُ فِيهِ قَوْلُهُ وَمُشَابِهَا فِيمَا يَتَقِقُ فَيهِمَا يَخْتَلِفُ فِيهَ الْخَصْمُ مُتَبَلِئًا)، مِثْلُ مَا يَضْعُمُ الخَصْمُ مُتَبَلِئًا)، مِثْلُ مَا يَشَعُمُ المَتَالِئِيَّا، مِثْلُ مَا يَشَعُمُ الخَصْمُ مُتَبَلِئًا)، مِثْلُ مَا يَشَعُمُ الخَصْمُ مُتَبَلِئًا)، مِثْلُ مَا يَشَعُمُ الخَصْمُ مُتَبَلِئًا)، مِثْلُ مَا يَشَعُمُ المَتَلِيَّةُ إِلَى مِفْقَ فِي الأَبِ لَا تُوجَدُ فِي عَيْرِهِ، وَهِي الأَبُونُ). إلاَ يُوجَدُ فِي عَيْرِه، وَهِي الأَبُونُ).

(يُرُومُ)، أيْ: يقصد؛ لأنه يوجد فَارقٌ بين ما قَالَه وما قالَه غيره، ويقيم الحُجَّة على مخالفِو بأشياء مما سلم بها المخالف، فهذا تسليمٌ من المالكية والشافعية فهم يقولون بأن الحقوقَ لا تورث، فهنا سلموا بعكس ذلك، لماذا سلموا؟ لأن هذا فيه دليلٌ أشرت إليه فيما مضى.

تولىم: (فَوَجَبَ أَلَّا ثُورَّتُ لَا إِلَى صِفَةٍ فِي العَقْدِ، وَهَذَا هُوَ
 سَبَبُ الْحَيْلَافِهِمْ فِي خِيَارٍ خِيَارٍ).

كأنه يقول: الخيارات تختلف، فمنها ما يورث، ومنها ما لا يورث،

<sup>(</sup>١) تقدم.

<sup>(</sup>٢) تقدم.

<sup>(</sup>٣) تقدم.

وقد رأينا أنَّ منها ما هو موضع اتفاق، ومنها ما هو موضع خلاف.

تولىم: (أغني: أنَّهُ مَنِ انْقَلَحَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَنَّهُ صِفَةٌ لِلْمَقْدِ
 وَرَّنُهُ، وَمَنِ انْقَدَحَ لَهُ أَنَّهُ صِفَةٌ خَاصَّةٌ بِذِي الخِيَارِ لَمْ يُورُنُّهُ).

مَنْ ظهر عنده واستقر في ذهنه أن هذا خاص بصاحب العقد، فإنه حِينَئذِ لا يورثه؛ لأنها تكون خاصية له، ومَنْ رأى أن ذلك وصفٌ خاصٌ متعلقٌ بالعقد نفسه، فإنه في هذه الحالة يورث لصاحب العقد كما تُرون في الهبة، فالأبُ له أن يستردَّ الهبة التي وَهَبها لابنه، وهذا كما قلنا فيما مضى «أنت ومالك لأبيك»(۱)، «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه»، وفي قصة أبي بكر ها عندما أهدى إلى ابنته عائشة تلكم الحديقة، فإنَّه ردَّها ها، والقصّة في ذلك معروفةٌ، وذكر العلة، وقد سَبَق أن شرث المرثُ إلى ذلك.

◄ تولىم: (وَأَمَّا المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ وَهِيَ مَنْ يَصِحُ خِيَارُهُ؟، فَإِنَّهُمُ
 اتَّفَقُوا عَلَى صِحَّةِ خِيَارِ المُتَبَايِعَيْنِ\(^).

من المَسَائل الكُبْرى ومن أُمَّهات هذا الباب هي الَّتي سيذكرها فيما يتعلق بالخيار للأجنبي.

<sup>(</sup>١) تقدم.

إن كان يعني بهذا خيار المجلس للمتبايعين؛ فليس في هذا اتفاق، بل فيه خلاف،
 وإذ كان أكثر القول بصحته وجوازه هو قول أكثر أهل العلم.

قال ابن قدامةً في "المعني" ("(والمتيابعات كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا بابدانهما) في هذه المسألة ثلاثة فصول، أحدها: أن البيع يقع جائزًا، ولكلُّ من المتيابعين الخيار في فسخ البيع ما داما مجتمعين لم يتفرقا، وهو قول أكثر أهل العلم، يُرْوَى ذلك عن عمر، وابن عبار، وابي هُرَيرة، وأي يرزق، ويه قال سعيد بن المسيب، وشريع، والنعي، وعطاء، وطاوس، والزهري والأوزاعي، وابن أبي ذئب، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور. وقال مالك وأصحاب الرأي: يلزم العقد بالإيجاب والقبول، ولا خيارً لهما؛ لأنه روي عن عمر ﷺ: البيعجود، كالنكاح والخابة،

#### العقد يقوم على أركان ثلاثةٍ:

الركن الأوَّل: العاقدان، وهذا يقع في البيع والإجارة، وفي غير ذلك من العقود.

الركن الثاني: إيجاب وقبول، فلا بد في المبيع من إيجاب وقبول، وقد سبق أن أشرنا إليها فيما يتعلق بالمعاطاة، هل تعتبر بيعًا، وهل تجوز؟ رَبِينًا أنَّ ذلك صَحيحٌ، وأن الشافعية ينازعون في ذلك، وأن القولَ الحقَّ هو قول الذين قالوا بأنَّ المعاطاة ثابتة، وهذا ما يسير عليه المسلمون، ولذلك لو قبل بعدر صحَّة بيع المعاطاة (() لقبل بفساو كثير من العقود، ولَتحرَّج المسلمون في ذلك، وهذا معروفٌ منذ زمن السلف إلى يومنا هذا، فإن الناس يتبايعون بالمعاطاة، تعطيه الثمن ويأخذ السلعة، وليس شرطًا أن يقول البائع: بِعندُكَ هذه السلعة، ويقول المترى: قَبلُتُ.

الرُّكن الثالث: معقود عليه، وهذا المعقود عليه هي السلعة.

وَالآنَ سَيَنقل حكم ذلك إلى غيرهما، وَسَيَرد على العقد إنسانٌ خارجٌ عن صاحبي العقد، فَهَذا هو الذي يُستَّى أجنبيًّا، فالبائع والمشتري هما صاحبا العقد، فإذا وكل البائع رجلًا آخر، فنُسمِّي ذلك أجنبيًّا؛ لأنه واردٌ على العقد، وليسَ هو الناظر فيه أصلًا إذا هو دخل بعد ذلك، أو كذلك المشتري لو وكل أيضًا غيره، فإنَّ هذا يعتبر أجنبيًّا.

إذًا، مُراد المؤلف أو مصطلحه في الأجنبي يريد به الوكيل، فإذا تتابع اثنان ووكل أحدهما الخيار إلى الآخر، فهذا الذي وكل إليه الخيار غير صاحبي العقد الأصليين يسمى أجنبيًّا، وسيأتي تعليل ذلك وبيانه في الخلاف في هذه المسألة.

 <sup>(</sup>١) «المعاطاة: المناولة، وصورته أن يقول: أعطني بهذا الدينار خبرًا، فيعطبه ما
 يرضيه، أو يقول: خذ هذا الثوب بدينار، فيأخله. يُنظر: «المغني» لابن قدامة
 (٨/١/١٨).

تولىم: (وَاخْتَلَقُوا فِي اشْتِرَاطِ خِيَارِ الأَجْنَبِيِّ، فَقَالَ مَالِكٌ: يَجُوزُ
 ذَلِك، وَالبَّبُ صَحِيحٌ).

فَقَال مالكُّ(') وأبو حنيفة (') وأحمد ("): لأنَّ هذا هو مذهب الجمهور، هذا هو رأي الأئمة الثلاثة رحمهم الله، وَوَهم المؤلف عندما نسب إلى الإمام أحمد قولًا هو لأحد أصحابه، وليس هو قول الإمام أحمد كما سُنْبُه على ذلك.

◄ تولىم: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيُهِ<sup>(١)</sup>: لا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُوكِّلُهُ الَّذِي جُعِلَ لَهُ الخَيْرِ عِنْدَهُ عَلَى هَذَا القَوْلِ لِغَيْرِ النَّذِي جُعِلَ لَهُ الخِيارُ عِنْدَهُ عَلَى هَذَا القَوْلِ لِغَيْرِ النَّالِينِ أَنْ أَيْلُ مَالِكِ):
 النَّاقِدِ، وَهُوْ قَوْلُ أَحْمَدَ وَلِلشَّافِعِينَ ( ) قَوْلُ آخَرُ مِثْلُ مَالِكِ):

إذًا، الشافعي رحمه الله تعالى له قولان:

١ ـ قولٌ يلتقي فيه مع الجمهور، وهو أن الأجنبي أو أن أحد
 المتعاقدين له أن ينزل الأجنبي إلى منزلته، وهذا إذا اشترط الغيار أصلًا.

٢ ـ والقَوْل الآخر: أنه لا يكون إلا لصاحبي العقد أو لأحدهما.

◄ قولكَ: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ).

وهو في الحقيقة ليس قول أحمد، وإنما هو قول القاضي أبي يعلى

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٣٢٢/١ حيث قال: «فالبيع على الخيار لأحد المتبايعين أو لأجنبي جائز».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «الاختيار لتعليل المختار» للبلدحي (١٤/٢) حيث قال: «(ومَنْ شَرط الخيار لغيره جاز، ويثبت لهما)، والقياس الال يجوز».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣٨/٢) حيث قال: «(و) يصح شرط بانعين غير وكيلين الخيار (لغيرهما)».

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «روضة الطالبين» للنووي (٤٨٨/٣) حيث قال: «قَإِنْ شَرطه لغيرهما، فإن كان الغير اجبيًّا، فقولان، أحدهما: يفسد البيع».

 <sup>(</sup>٥) يُنظر: «روضة الطالبين» للنووي (٤٨٨/٣) حيث قال: «فإن شُرَطه لغيرهما، فإن كان الغير اجنبيًّا، فقولان، أحدهما: يفسد البيع، وأظهرهما: يصحُّ البيع والشرط».

من الحنابلة، وفيه تفصيل<sup>(۱)</sup>، لكن ليس هذا مجال الحديث كما قلنا كثيرًا، لن ندخل في تفصيلات المذاهب، فهل يصح الخيار لأجنبي؟ عرفنا أنه يثبت للمتعاقدين، فهل لأحد المتعاقدين أن ينقل الخيار لأجنبي أو الوكيل؟ الجمهور (الأئمة الثلاثة) وهي رواية للإمام الشافعي قالوا بجواز ذلك، والمواية الأخرى للإمام الشافعي<sup>(۱)</sup> قال: لا يجوز ذلك، والعلة معروفة ذكرها بعض العلماء، فقالوا: لأن الشرع إنما أثبت الخيار لتحصيل ما ينفع المتعاقدين.

ووجهة الذين منعوا ذلك \_ وهي رواية أخرى عن الشافعية: 
لا يجوز \_ لأن الخيار إنما شرع لتحصيل المنفعة للمتعاقدين بنظرهما، 
فيثبت للمتعاقدين ولا يثبت لغيرهما لمن يقوم مقامهما، وأما جمهور 
العلماء، فقالوا: هذا تعليل غير مسلم؛ لأن هذا الوكيل نزل منزلة صاحب 
العقد، وأخذ حكمه، والوكالة ثابتة شرعًا في أحكام كثيرة في المعاملات 
كما هو معلوم، بل أيضًا يدخل ذلك في الطلاق، وفي النكاح، وفي غير 
ذلك، فإن كان هناك من يدخل النكاح في المعاملات، وهناك من يجعله 
قسمًا مستقلًا في الفقه، فجمهور العلماء قالوا: ذلك ثابت ما دام أن 
الخيار قد ثبت للعاقدين، إذًا هو كذلك يثبت للوكيل؛ لأن الوكيل بديل 
وناب عن الأصل، فيأخذ حكمه.

#### قالوا: وقد قال رسول الله على في الحديث الذي أخرجه

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣٧٦/١) حيث قال: «يجوز أن يشترط الغيار لهما ولأحدهما ولغيرهما، لكن إذا شرطه لغيره، فتارة يقول: له الغيار دوني، وتارة يقول: العيار لوي العيارة ويجها الغيار له، ويُطْلق. فإنْ قال: له الغيار دوني، في «الكافي» فالصحيح من المذهب أنه لا يصحع، وعليه أكثر الأصحاب، وجزم به في «الكافي» و«التلخيم» و«المحارب» و«النظم» و«الرعايتين» و«الحاويين» والمحدره، والنظم» و«تجريد العنايت» وغيرهم، وقدَّمه في «الفروع» وغيره، وظاهر كلام الإمام أحمد صحته، واختاره الصنغي، واختاره الماضي واسحته، واختاره المناسبة الم

البخاري<sup>(۱)</sup> وأصحاب السنن<sup>(۲)</sup> وأحمد<sup>(۳)</sup> وغيرهم: «المسلمون على شروطهم».

وفي رواية: «المؤمنون على شروطهم»(٤).

فهذا العاقد قد شرط الخيار، فيلتقي مع قول الرسول ﷺ: «المؤمنون على شروطهم»، وهذا الخيار قَدْ نقله صاحب الحق إلى غيره، فوكله في ذلك الأمر، فهذا هو تعليل جمهور العلماء.

> تولى: (وَبِقَوْلِ مَالِكٍ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ) (°).

وكذلك أحمد كما عرفنا.

تولىم: (وَاتَّفْقَ المَذْهَبُ عَلَى أَنَّ الخِيَارَ لِلْأَجْنَبِيِّ إِذَا جَعَلَهُ لَهُ
 المُتَبَابِعَانِ، وَأَنَّ قُولُهُ لَهُمَا)<sup>(٢)</sup>.

واتفق المذهب \_ يقصد به مذهب مالك \_؛ لأن المؤلف كما تعلمون هو مالكي، لكنه ما رأيناه في مسألة واحدة تعصب لمذهب، وهذًا هو الحق الذي ينبغي أن يسير فيه طالب العلم، ينبغي أن يكون قصده وهدفه أن يُرُوم الوصول إلى الحق من أقرب طريق، وأهدى سبيل، ولا ينبغي حقيقة أن ينزع إلى التعصب الأعمى، أما إن كان التعصب هو الوقوف عند الأدلة، فهذا أمر مطلوب من كل مسلم، ونحن لا نسميه تعصبًا، وإنما نسميه وقوفًا عند الحقِّ.

<sup>(</sup>۱) ذكره البخاري تعليقًا (۹۲/۳).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه أبو داود (۲۰۹۹)، والترمذي (۱۳۵۲)، وقال: حسن صحيح، وصَحَحه الأَلْبَانيُ في (إرواء الغلبل؛ (۱۳۰۳).

<sup>(</sup>٣) لم أقف عليه في «المسند» بهذا اللفظ.

<sup>(</sup>٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

<sup>(</sup>٥) تقدم.

<sup>(</sup>٦) تقدم.

تولى: (وَاخْتَلَفَ المَدْهَبُ إِذَا جَعَلَهُ أَحَدُهُمَا فَاخْتَلَفَ البَائِعُ (١)
 وَمَنْ جَعَلَ لَهُ البَائِعُ الخِيَارَ أَوِ المُشْتَرِي وَمَنْ جَعَلَ لَهُ المُشْتَرِي
 الخِيَارَ).

فالوكيل إذا اختار، فهل يعتبر قوله ملزمًا لمن وكله أو لا؟ الصحيح: نعم ما دام قد فوضه، وسيأتي تفصيل ذلك.

قوله: (وَالْحَلَفَ المَذْعَبُ إِذَا جَمَلُهُ أَحُدُهُمَا، فَاخْتَلَفَ البَائِعُ). اختلف المُذْهب إذا جعل أحد المتعاقدين البائع أو المشتري الخيار للوكيل، ولم يتجعله الآخر، فما الحكم؟ فلو اختلف البائع مع الوكيل، فقول مَنْ يُغتبر في هذه المسألة؟ فهل نطبق الحكم الفقهي، فنأخذ بقول الوكيل؛ لأنه فوض ونزل منزلة صاحب العقد، أو أن مخالفة الموكل تؤثر في ذلك، هذا هو الذي سبيحثه المؤلف، فانتبهوا لهذا.

<sup>(</sup>١) يُنظر: الشرح مختصر خليل؛ للخرشي (١١٥/٥) حيث قال: المَنْ باع سلعةً أو اشتراها على مشورة غيره كزيد مثلًا، ثم أراد البائع أو المشتري أن يبرم البيع دون مشورة زيد، فإنَّ له أن يستقل بذلك، ولا يفتقر انبرام البيع إلى مشورته. قوله: «على مشورة» أي: المشورة المطلقة، وأما المشورة المقيدة بأن باع على مشورة فلان بأنه إنْ أمضى البيع مَضَى بَيْنهما وإلا فلا، فليس له الاستبداد؛ لأنَّ هذا اللفظ يقتضي توقُّف البيع عَلَى اختيار فلانِ بخلاف ما إذا كانت المشورة مطلقةً. وقوله: اعلى مشورة غيره الله أي: والثمن والمثمن معلومان، وما مرَّ من قوله: وعلى حكمه أو حكم غيره أو رضاه في الثمن أو المثمن فلا منافاة (ص) لا خياره ورضاه (ش) يعني: أنَّ مَنْ باع سلعةً أو اشتراها على خيار فلانِ أو على رضاه، ثم أراد أن يبرم البيع، ويستقلُّ به دون خيار فلانِ أو دون رضاه، فإنه ليس له ذلك، ولا بدُّ من رضا فلانِ أو خياره في إمضاء البيع أو رده، والفرق بينهما وبين المشورة أن مُشْترطَ المشورة اشترط ما يقوى به نظره، ومشترط الخيار أو الرضا لغيره معرضٌ عن نظر نفسه (ص)، وتؤولت أيضًا على نفيه في مشتر (ش) يعنى أن أبا محمد وابن لبابة تَأوَّلا المدونة على نفي الاستبداد في حق المشتري خاصةً في الخيار والرضا للغير، فليس له أن يستقل بانبرام البيع أو رده دون مَنْ جعل له الخيار أو الرضا، وأما البائع فله ذلك أي: له أن يستقل بذلك لقوة تصرُّفه في ملكه».

◄ تولىم: (فَقِيلَ: القَوْلُ فِي الإِمْضَاءِ وَالرَّدِ قَوْلُ الأَجْنَبِيِّ، سَوَاءٌ
 اشْتَرَطَ خِيَارَهُ البَائِعُ أَوِ المُشْتَرِي).

وهذا حقيقةً هو الأولى، وهو الأقرب.

قيل: القول في الإمضاء والرد قول الأجنبي، وهذا هو الأقرب حقيقةً؛ لأنه ما دام وثق به ووكله في أن يشتري له، وأعطاه أيضًا تفويضًا بأن يختار له، فما المانع بأن يعترض عليه؟ وهو أصلًا عندما اختاره، اختاره لأنه يرى أنه صالحٌ لأن يبيع وأن يشتري، وغالبًا في الوكلاء لا يختار الإنسان إلا من يرى أنه أهلًا لأن يكون وكيلًا، فربما يختار هذا الإنسان مَنْ هو أولى منه؛ لأنه ليس كل الناس عندهم خبرة في البيع حتى لو قيد ذلك، فقال: ليس لك أن تمضي العقد إلا بالرجوع إليً، لكن حتى لو قيد ذلك، فقال: ليس لك أن تمضي العقد إلا بالرجوع إليً، لكن يكون قوله هو المعتبر، وهذا هو الذي يلتقي مع روح هذه الشريعة، فهو عقود، والله تعالى يقول: ﴿أَوْقُواْ بِالْمُشُونِ ﴿ فما دام قد وكل إنسانًا فالتزم، فينغي أن يكون كذلك.

تولىم: (وَقَالَ عَكْسَ هَذَا القَوْلِ مَنْ جَعَلَ خِيارَهُ هُنَا
 كَالمَشُورَةِ).

وهذا قول أضعف، وهذا الخلاف ليس في مذهب مالكِ تَطَلَّلُهُ فقط، بل بين المذاهب أيضًا.

◄ تولى، (وَقِيلَ: بِالفَرْقِ بَيْنَ البَائِعِ وَالمُشْتَرِي؛ أَيْ: أَنَّ القَوْلَ فِي الإِشْصَاءِ وَالرَّدِّ قَوْلُ اللَّجْنَيِّ، وَقَوْلُ الأَجْنَيِّ دُونَ المُشْتَرِي إِنْ
 كَانَ المُشْتَرِي هُوَ المُشْتَرِطُ الخِيَارَ).

وقالوا بهذا؛ لأن البائعَ في يده سلعة، وهذه السلعة ستخرج من

\_ ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾ [

يده، ولذلك يُغطى أكثر مما يعطى غيره في الخيار، والحقيقة أن كلَّا منهما بحاجةِ إلى الخيار، والأمر لا يختصُّ أيضًا بالبائع والمشتري، فهما سيَّان في ذلك، ولذلك كان القول الأوَّل هو الأُوْلَى، وأن الأمر يُتْرك لمن جعل له الخيار ووثق به.

## > قولاًم: (وَقِيلَ: القَوْلُ قَوْلُ مَنْ أَرَادَ مِنْهُمَا الإِمْضَاءَ).

سواء كان صاحب الأصل العاقد أو الوكيل؛ لأن الأصل في البيع أنه عقد لازم لمَنْ يقول بالإمضاء، يتفق مع أصل العقد، ومَنْ يقول بعدم الإمضاء لا يتفق، وهذا العقد الذي هو لازمٌ \_ كما هو معلوم \_ إنما جعل الخيار فيه حتى يأخذ الإنسان فرصةً، ويتحرى ويدقق في الأمر حتى لا يغبن في المبيع، وحتى لا يندم.

◄ تولات: (وَإِنْ أَرَادَ الإِمْضَاء، وَأَرَادَ الأَجْمَتِينُ الَّذِي الْمُتَرَطَ خِيَارُهُ الرَّقَ، وَوَافَقَةُ المُشْتَرِي، فَالقَوْلُ قَوْلُ البَايعِ فِي الإِمْضَاء، وَإِنْ أَرَادَ البَايعُ الرَّة، وَأَرَادَ الأَجْمَتِيُ الإِمْضَاء وَوَافَقَةُ المُشْتَرِي، فَالقَوْلُ قَوْلُ المُشْتَرِي؛ وَكَذَلِكَ إِن الشَّتَرَطُ الخِيَارَ لِلأَجْمَتِيِّ المُشْتَرِي، وَقِيلَ: بِالفَوْلُ فِيهِمَا قَوْلُ مَنْ أَرَادَ الإِمْضَاء، وَكَذَلِكَ الحَالُ فِي المُشْتَرِي. وَقِيلَ: بِالفَرْقِ فِي هَذَا بَيْنَ البَامِعِ وَالمُشْتَرِي (أَيْ: إِن الشَتَرَعَةُ البَامِعُ فَالقَوْلُ قَوْلُ مَنْ أَرَادَ الإِمْضَاء مِنْهُمَا، وَإِنْ الشَتْرَعَةُ البَامِعُ فَالقَوْلُ قَوْلُ مَنْ أَرَادَ الإِمْضَاء مِنْهُمَا، وَإِنْ الشَتْرَعَةُ المُشْتَرِي وَالقَوْلُ قَوْلُ الأَجْبَينِي).

وكثرت هذه الأقوال وتنوعت، واختلفت وجهات النظر لعدم وجود دليل، لكن لو وجد نص من كتاب أو سنة لقطع الخلاف، ورفع النزاع، فربما يختلف في فَهْم ذلك النص، لكن هذه مسائل فرعية اجتهادية، والمؤلف دخل فيها على خلاف منهجه؛ لأن هذه لا تعد من مسائل الأصول، فالأصل فيه هي المسألة الأولى التي قال: من المعتبر بقوله الإمضاء وعدمه؟

### ◄ قول المُدَوَّنَة)(١).

و «المدونة» هي ذلكم الكتاب أو الشفر الكبير أو الموسوعة العظيمة في مذهب مالك، فإن هذه قامت على أسئلة كان يوجهها تلميذ الإمام مالك العالم المشهور ابن القاسم يسأل فيها مالكًا، فيجيب على مسائل، وأحيانًا يتوقف فيجيب ابن القاسم، أو ربما أجاب ابن القاسم ابتداء، فسميت بالمدونة، وهي رواية سحنون من المالكية.

◄ قول (وَهَذَا كُلُّهُ ضَعِيفٌ).

فبعدما سرد المؤلف كل هذه الأقوال انتهى فقال: وهذا كله ضعيف.

◄ قولاً: (وَاخْتَلَفُوا فِيمَنِ اشْتَرَطَ مِنَ الخِيَارِ مَا لَا يَجُوزُ).

وقد يشترط بعضهم شرطًا لا يجوز، وكل شرطٍ ليس في كتاب الله، فهو باطلٌ وَإِنْ كان مئة شرط كما هو معلوم<sup>(۲۲)</sup>، فلا يجوز لأحد أن يشترط شرطًا لا يوافق روح العقد، فهذا الشرط ربما يكون غير جائز، فيكون هذا من اشتراك ما لا يجوز، وربما يكون هذا الذي اشترط فيه جهالة، يعني: ترد عليه الجهالة، فهو موضعُ ذمِّ، وهذا ما سيبحثه المؤلف.

تولىم: (مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِطَ أَجَلًا مَجْهُولًا، وَخِيَارًا فَوْقَ الثَّلَاثِ عِنْدَ
 مَنْ لَا يُجَوِّزُ الخِيَارَ).

العلماء في خيار الشرط اتفقوا على جوازه، ثم أيضًا اتفقوا على

<sup>(</sup>١) قال مالكُ في «المدونة» (٢١٣/٣): «فإن قال البائع: ليس ذلك لك حتى تستشير فلانًا، لم يلتفت إلى قول البائع، قال مالك: والذي اشترى على أن رضي فلان، فليس ذلك للمشتري أن يمضي ولا يرد حتى يرضى فلان الذي جعل له الرضا، والذي اشترى على أن فلانًا بالخيار مثل ذلك».

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۲۱۵۵) ولفظه: «ما بال أنامي يشترطون شروطًا ليس في
 كتاب الله، من اشترط شرطًا ليس في كتاب الله فهو ياطل، وإن اشترط منة شرط،
 شرط الله أحق وأوثق.

ثلاثة أيام، ثم اختلفوا فيما زاد على الأيام الثلاثة إذا حددت المدة، فيعضهم أجاز ذلك كالإمام أحمد (() ومَنْ معه: ابن إسحاق وابن أبي ليلى وأبو ثور ابن المنذر ومحمد بن الحسن وأبو يوسف (() ومنهم مَنْ منع ذلك كما عرفتم (بقية العلماء) (() ثم اختلفوا بعد ذلك في إطلاقه، وغالب الأئمة منعوا ذلك، لكن بعضهم قال: إذا ألْغِي هذا الشرط أو أبطل الخيار صح كالإمام أحمد (()) وبعضهم قال: إنْ كان إيطاله أثناء الأيام الثلاثة صحّ كأبي حنيفة (()) وبعضهم قال: لا تصح مطلقا، وهو الإمام الشافعي (())

### > قوله: (مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِطَ أَجَلًا مَجْهُولًا، وَخِيَارًا فَوْقَ الثَّلَاثِ)،

قمن العلل والقوادح في البيوع: وجود الغرر ووجود الجهالة؛ لأن الجهالة والغرر على أحد الجهالة والغرر على أحد المتعاقدين، وربما تكون الجهالة سارية إلى صاحبي العقد، ولذلك نُهِي عن بيع النجش ( $^{(V)}$ ) والنجش هو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها؛ لأنه يريد أن يضر هذا الإنسان، فيريد أن ينفع صاحب السلعة ويضر المشتري ( $^{(A)}$ )، وهذا فيه ضرر ، ونهي عن تلقي الجلب (أي: الركبان)  $^{(P)}$ ؛ لأنه قد يخدع هذا الجالب، وهذه السلعة يأخذها شخص، فبعد ذلك

<sup>(</sup>١) تقدم.

<sup>(</sup>٢) ثقدم.

<sup>(</sup>٣) تقدم.

<sup>(</sup>٤) سيأتي تفصيله.

 <sup>(</sup>a) سیاتی تفصیله.

<sup>(</sup>٦) سيأتي تفصيله.

 <sup>(</sup>٧) اخرجه البخارى (٢١٤٢)، ومسلم (١٥١٦).

 <sup>(</sup>A) قال ابن الأثير في «النهاية» (۲۱/۵): «النجش في البيع هو أن يمدح السلعة لينفقها ويروجها، أو يزيد في ثمنها وهو لا يريد شراءها ليقع غيره فيها، والأصل فيه تنفير الوحش من مكان إلى مكان»

<sup>(</sup>٩) أخرجه البخاري (٢١٦٦) ومسلم (١٥٢١).

€ شرح بداية المجتهد }

يتحكم فيها، فيضر بها أهل السوق، ولذلك نهي عن سوم الرجل على سوم أخيه (()؛ لأنه يضر به، ونهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه، ومسائل كثيرة مرت بنا، وهذه الشريعة جاءت لإصلاح الناس، كما أنها تصلح عقائدهم هي كذلك أيضًا تصلح نفوسهم، وأيضًا تصلح ما يتعلق بمعاملاتهم حتى يكونوا قد صاروا على هدًى من هذه الشريعة، وحتى لا يتشر الخلاف بينهم، ويسود الضرر أيضًا.

◄ تولى : (وَحِيَارًا فَوْقَ الثَّلاثِ عِنْدَ مَنْ لَا يُجَوِّزُ الخِيَارَ فَوْقَ الثَّلاثِ). قيدوا عند مَنْ لَا يجوز، فهناك مَنْ يجوز الخيار فوق ثلاث إذا قيد، أي: حدد بمدة.

◄ قولاته: (أَوْ خِيَارَ رَجُلٍ بَعِيدِ المَوْضِع بِعَيْنِهِ).

يعني: إنسان بعيد عنه.

◄ تولىم: ((أغني: أَجْنَبِيًّا): فَقَالَ مَالِكٌ<sup>(٢)</sup>، وَالشَّافِعِيُ<sup>(٣)</sup>: لَا يَصِحُ
البَيْعُ وَإِنْ أُسْقِطَ الشَّرُطُ الفَاسِدُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَصِحُ البَيْعُ مَعَ إِسْقَاطِ
 الشَّرْطِ الفَاسِدِ<sup>(٤)</sup>).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٧٢٧) ومسلم (١٤٠٨).

<sup>(</sup>Y) يُنظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (١١١/٥) حيث قال: «البيع إذا وقع بالخيار على شرط مشاورة شخص بعيد عن موضع العقد فإنه يكون فاسدًا للجهل بالعدة، والمراد بالبعيد ألا يعلم ما عنده إلا بعد فراغ مدة الخيار، وما ألحق به بأمنو بعييه، وكذلك يكون البيع فاسدًا إذا وقع على خيار أكثر من خيار تلك السلعة، وما ألحق به بكتي، وكذلك يكون البيع فاسدًا إذا وقع على خيار لعدة مجهولة».

 <sup>(</sup>٣) ينظر: «أسنى المطالب؛ لزكريا الأنصاري (١/٥٠) حيث قال: ((فإن أطلق) شرط الخيار
 (أو ذكر) له (مدة مجهولة) كبعض يوم أو إلى أن يجيء زيد (بطل) العقد للغرر».

<sup>(</sup>٤) يُنظر: «الاختيار لتعليل المختار» للبلّدحي (١٣/٦) حيث قال: ولو شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام، أو لم بيين وقنًا، أو ذكر وقنًا مجهولًا، فأجاز في الثلاث أو أسقطه، أو سقط بموته أو بموت العبد، أو أعتقه المشتري، أو أحدث فيه ما يوجب لزوم العقد، يقلب جائزًا».

\_ ا ١٩٥٧ \_\_\_\_

لكنَّ أبا حنيفة قيَّده بمدَّة الخيار، والإمام أحمد<sup>(١)</sup> يرى أنه إذا أزيل (أي: أبطل الخيار الفاسد وزال)، صح العقد.

تولى : (فَأَصْلُ الخِلَافِ: هَلِ الفَسَادُ الوَاقِمُ فِي البَيْعِ مِنْ قِبَلِ
 الشَّرْطِ يَتَعَدَّى إِلَى العَقْدِ أَمْ لَا يَتَعَدَّى، وَإِنَّمَا هُوَ فِي الشَّرْطِ فَقَطْ؟ فَمَنْ
 قَالَ: يَتَعَدَّى: أَبْطَلُ البَيْعَ، وَإِنْ أَسْقَطَهُ. وَمَنْ قَالَ: لَا يَتَعَدَّى: قَالَ: النَّيْمُ الفَاسِدُ).

والأظهرُ أنه لا يتعدى؛ لأنه قد طرح، والأصل في البيع أنه صحيح، لَكن إدخال هذا الخيار عليه أو هذه الجهالة أَلْفَته، لكن أحيانًا وجود الغرر يفسد العقد.

#### ◄ قولَٰٰٓہَ: (لِأَنَّهُ يَبْقَى العَقْدُ صَحِيحًا).

وفي "صحيح مسلم" قصة الرجل الذي كان معه قلادة يوم خيبر، فباعها بدنانير، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فمنع ذلك، قال: «لا، حتى تفصل<sup>(۲)</sup>، ففصلت فوجد ما فيها من الذهب أكثر من الثمن الذي اشتريت به، فهذا فيه غبن وضرر، ووجود الجهالة أو الغرر يؤثر على المعاملة، لكن لو كان يسيرًا، فإنه معفقٌ عنه؛ لأن كثيرًا من المعاملات لا تخلو من شيء من ذلك، وإذا وجد غرر بيَّن، فإن هذا الغرر يوفع ويمنع.



<sup>(</sup>١) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٢٠٢/٣) حيث قال: «(ولا يصحُ الخيار مجهولًا لها مثل أن يشترطاه أبدًا أو مدة نوبا المعظر ونحوه (أو أجلاه (أجلاه (أو مناه أن يذك أو للها الخيار (متى ششت أو شاه زيدًا أو قدم) زيد (أو هبت الربع» أو نزل المعطر، أو قال أحمدُهما: لمي الخيار ولم يذكر منته، أو شرطاه (إلى الحصاد أو الجذاذ) ونحوه (فيلتو) الشرط (ويصحم البيع) مع فساد الشرطة.

<sup>(</sup>۲) تقدم في مسألة بيوع الآجال، والحديث أخرجه مسلم (١٥٩١).



بيع المرابحة نوع من أنواع البيوع، وقد اشتهر هذا النوع في هذا الزمان، فتجد المصارف الإسلامية تعمل ببيع المرابحة أو تطبق بعض أوصافه أو صورًا منه، وهناك خلاف مشهور بين أهل العلم فيما تطبقه هذه المصارف؛ هل هو جائز أو غير جائز، وليس الخلاف على أصل بيع المرابحة، وإنما فيما ألحق بهذه المعاملة من صور، ومن ذلك: (بيع المرابحة للآمر بالشراء) كأن يأتي شخص يريد أن يقيم مصنعًا إلى مصرف فيعرض عليه شراء أشياء ليست عنده، كآلات ومعدات ونحوها، واختلف العلماء في هذه الصورة وأمثالها لأسباب:

الأول: عدم امتلاك المصرف لتلك الآلات والمعدات.

الثاني: أن المشتري ليس عنده مال لشرائها في الحال، وإنما أراد أن يشتريها المصرف لبيعها عليه.

الثالث: أنه بيع ما ليس بموجود، أي: أن المصرف يبيع ما ليس عنده، وعن حكيم بن حزام أنه جاء إلى رسول ألله ﷺ فذكر له أن الرجل يأتيه يريد السلعة وليست عنده، فيذهب فيشتريها له من السوق يعني يذهب إلى تاجر آخر فيشتري منه السلعة ثم يبيعها - فقال رسول ألله ﷺ: «لا تبع ما ليس عندك»(١) فهذا نص في أنه لا يجوز أن

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود (٣٥٠٣) وغيره، ولفظه: عن حكيم بن حزام، قال: يا رسول الله،=

يبيع الإنسان ما ليس عنده خشية أن لا يجد تلك السلعة التي التزم بيعها.

ولكنهم يعللون الجواز بأن الأمور قد اختلفت، فأصبحت السلع متوفرة؛ فبإمكانك أن ترفع الهاتف وتطلب السلعة فتأتي إليك، وربما تتصل بتاجر آخر هذه السلعة في مستودعه فيرسلها؛ فتكون بذلك متوفرة، وربما تتصل أو ترسل إليه (فاكسًا) فتأتيك السلعة بعد قليل وهكذا.

#### تعريف المرابحة:

لغة: مفاعلة من الربح، ربح يربح ربحًا؛ إذن المرابحة ما كان فيها اكثر من شخص، ففيها بائع ومشترٍ (``.

واصطلاحًا: البيع برأس المال مع زيادة ربح معلوم(٢).

وصورتها: أن تذكر لمن يشتري منك السلعة رأس المال، تقول:

- يأتيني الرجل فيريد مني البيع ليس عندي. أفابتاعه له من السوق؟ فقال: «لا تبع ما ليس عندك» وصححه الألباني في «المشكاة» (۲۸۹۷).
- (١) المرابحة في اللغة: صيغة مفاعلة، من الربح، والربّح، والرّبح، والرّبح، والرّباح: النماء والزيادة، يقال: والبحث ملي سلحته مرابحة، أي: أعطيته ربحًا، وربحت تجارته: إذا ربحوا. في التنزيل ﴿فَمَا يُوَمَّلُ يَعَمَّت يَعْتَرُهُهُمُ قال أبو إسحاق: همناه: ما ربحوا. في تجارتهم؛ لأن التجارة لا تربح، إنما يُربّح فيها، ويوضع فيها، انظر: دلسان العرب، (١٩٤٤).
- (Y) وفي اصطلاح الفقهاء: ملهب الجنفية: ينظر: «الهداية في شرح بداية المبتدي» للمرغيناني (٩٦/٣) قال: نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح.
- مذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير (١٥٩/٣) قال: «بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم لها».
- مذهب الشأفعية، يُنظر: «مغني المحتاج؛ للشربيني (٤٧٤/٢) قال: "بيع السلعة برأس المال، وربح معلوم؟.
- مذهب الحتابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٠/٣٠) قال: «والمرابحة من الربح هي أن يبيعه بثمنه المعلوم وربح معلوم».

اشتريت هذه السيارة \_ مثلًا \_ بعشرة آلاف، وأريد أن أربح فيها عشرة بالمائة \_ يعنى ألفًا \_ فتبيعها بأحد عشر ألفًا.

#### أركان المرابحة:

الأول: وجود العاقدين.

الثاني: الإيجاب والقبول.

الثالث: وجود السلعة.

وهذه الثلاثة هي أركان عقد البيع نفسه، وفي المرابحة لا بد من توفر شروط أخر وهي:

أولًا: أن يكون رأس المال معلومًا.

ثانيًا: أن يكون الربح معلومًا حتى ترتفع الجهالة.

ثالثًا: أن لا يكون ما يعقد عليه المرابحة مما يجري فيه الربا، كأن يكون مكيلًا بمكيل؛ إذ يشترط في الأموال الربوية أن تكون متساوية «البر بالبر والذهب بالذهب والفضة بالفضة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلًا بمثلً" إذن لا بد من وجود المماثلة. أما المرابحة فإنه يقصد بها الربح ابتداءً.

> قوله: (أَجْمَعَ الْعُلَمَاء عَلَى أَنَّ الْبَيْعَ صِنْفَانِ: مُسَاوَمَةٌ، وَمُرَابَحَةٌ).

«المساومة»(۲<sup>)</sup>: أن تسوم السلع، وقد مر بنا بيع المعاطاة واختلاف

<sup>(</sup>١) معنى حديث أخرجه مسلم (١٥٨٤) عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدًا بيد، فمن زاد، أو استزاد، فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء، وفي الباب عن عبادة بن الصامت وعمر وأبي هريرة.

 <sup>(</sup>٢) «بيع المساومة»: بيع السلعة بالسعر الذي يتفق عليه الطوفان دون إعلام البائع والمشتري برأس مالها. انظر: «معجم لغة الفقهاء» لرواس قلعجي وحامد قنيبي (ص١١٤).

العلماء فيه (1) ، وأن الحنابلة على تصحيحه، وهو الصحيح، فهو كالمرابحة أيضًا؛ فإن المسلمين كانت بيوعاتهم يقوم كثير منها على المعاطاة، أي: يعطيك مبلغًا ويأخذ السلعة دون أن يساومك فيها، فهذا أمر قد اشتهر بين المسلمين، ولو قيل بأن بيع المعاطاة لا يجوز لقيل بفساد بيوع كثيرة بين المسلمين، وهذا قول غير مقبول، وأما المرابحة فقد أشرنا إليها قبل قليل.

#### ◄ قولات: (وَأَنَّ الْمُرَابَحَةَ هِيَ أَنْ يَذْكُرَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي النَّمَنَ الَّذِي

 (١) ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة - وفي قول للشافعية - إلى جواز البيع بالتعاطي، ولكن المذهب عند الشافعية اشتراط الصيغة لصحة البيع.

مذهب الحنفية، يُنظر: «كنز الدقائق؛ لأبي البركات النسفي (ص٤٠٦) قال: هو مبادلة المال بالمال بالتراضي، ويلزم بإيجابٍ وقبولٍ وبتعاطٍ.

وانظر: «رد المحتار» لابن عابدين (٤/٣/٥) قال: «(وأما الفعل فالتعاطي) وهو التناول قاموس. (في خسيس ونفيس) خلافًا للكرخي، فإنه قال: لا يتعقد إلا في الخسيس».

مذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (٣٣) قال: (وإن) حصل الرضا (بمعاطاة) بان ياخذ المشتري السبح ويدفع للبائع الثمن أو يدفع البائع الدبيع فيدفع له الآخر ثمنه من غير تكلم ولا إشارة، ولو في غير المحقرات، ولزم اليم فيها بالتقايض، أي تبقص الشرق والمشمن.

مذهب الشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج» للشريبني (٣٢٥/٣ ـ ٣٣٦) قال: «فلا ينعقد بالمعاطاة؛ إذ الفعل لا يدل بوضعه، فالمقبوض بها كالمقبوض ببيع فاسد، فيطالب كل صاحب بما دفع إليه إن يقى، وببدله إن تلف.

مذهب الحنابلة، يُنظر: فصطالب أولى النيعي، للرحياني (٨/٣) قال: (وينمقد) البيع (في غير كتابة) وفي غير ضمني، وهو قوله: (اعتق عبدك على كذا) كالف مثلاً. (رويته وي ينفذ أيضًا في غير (تولي طرفيه)؛ أي: المقد وهو متجه. (بمعاطاة) نضا في القبل والكثير؛ لدلالة الحال، جزم به أكثر الأصحاب؛ لعموم الأدلة، ولم ينظر عن النبي في لا عن أحد الصحابة استعمال ايجاب وقبول في يسهم، ولو استعمل لنقل نقلاً شائمًا وبيته النبي في ولم يخف حكمه، ولم يزل المسلمون في أسواقهم وبياعاتهم على البيع بالمعاطاة؛ كقول المشترى: (اعطني بهذا) المدوهم (خبرًا)، فيعطه، البائع (ما يرضيه)، وهو ساكت، أو يقول البائع: خذ هذا بدرهم، فيأخذه، اشْتَرَى بِهِ السَّلْعَةَ، وَيَشْتَرِطَ عَلَيْهِ رِبْحًا مَا لِللِّينَارِ أَوِ اللَّـرْهَمِ).

إذن لا بد في حق البائع أن يقول: اشتريت هذه السلعة بكذا، ويجب عليه أن يصدق؛ لأنه مؤمن ولا يجوز له الكذب وإلا كان خانتًا، والله \_ تعمل والله \_ تعمل \_ يقولوًا ألله وَأَرْتُسُولُ وَتَحُولُوًا الله وَأَرْتُسُولُ وَتَحُولُواً أَلله وَأَرْتُسُولُ وَتَحُولُواً الله وَأَرْتُسُولُ وَتَحُولُواً مَنه في هذا المقام، ثم يتعقان على الربح، وله صورتان:

الصورة الأولى: أن يحدد الربح بالنسبة إلى رأس المال، كأن يقول: نسبة الربح عشرة بالمائة أو خمسة عشر أو عشرون بالنسبة إلى رأس المال.

الصورة الثانية: أن يكون الربح مقطوعًا لا ينظر فيه إلى النسبة، كأن يقول: اشتريت هذه السلعة بأحد عشر ألفًا وأبيعك إياها بخمسة عشر ألفًا.

إذن يجوز أن يكون منسوبًا ويجوز أن يكون مقطوعًا، فالمهم ألا تكون هناك جهالة.

◄ تولىم: (وَاخْتَلَقُوا مِنْ ذَلِكَ بِالْجُمْلَةِ فِي مَوْضِمَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: فِيمَا لِلْبَافِعِ أَنْ يَمُدَّهُ مِنْ رَأْسٍ مَالِ السَّلْمَةِ مِمَّا أَنْفَقَ عَلَى السَّلْمَةِ بَعْدَ الشَّرَاءِ مِمَّا أَنْفَقَ عَلَى السَّلْمَةِ بَعْدَ الشَّرَاءِ مِمَّا أَنْفَقَ عَلَى السَّلْمَةِ بَعْدَ الشَّرَاءِ مِمَّا لَلْسَرَاء مِمَّا لَلْمَالِ).

أي: ما الشيء الذي يعد في رأس المال والشيء الذي لا يُعد؟ فبعض السلع تحتاج إلى تخزين أو إلى تعليب، وربما تحتاج إلى حراسة أو إلى إنفاق أو إلى حملها من مكان إلى مكان، وربما احتاج أن يضيف إليها بعض الأشياء الأخرى، كأن يشتري ثوبًا فيصبغه، أو سيارة فيجدد طلاءها، أو غلامًا فيعلمه صنعة وهكذا.

فهذه الزيادات التي ألحقت هل تعد في رأس المال فيحسب الربح على ضوئها مع أصل الثمن، أو أنها تحسب من رأس المال ولا تعد في الثمن، أو أنها لا تحسب في هذا ولا ذلك؟ هذا محل خلاف بين أهل العلم (۱۱)، وأكثر العلماء تفصيلاً في هذا هم المالكية، وقد لخص المؤلف مذهبهم تلخيصًا طيبًا وقربه إلى الأذهان.

(١) مذهب الحنفية: يلحق بالثمن عند الحنفية ما يأتي:

الأول: يلحق برأس المال كل ما جرى العرف التجاري بإضافته.

الثاني: يلحق أيضًا ما يزيد في عين المبيع، أو يزيد في قيمته، مثل الصبغ.

يُنظرُ: «درر الحكام شرح مجلة الأحكام» لعلى حيدر (٣٦٨/١) قال: «يجوز ضم المصاريف التي توجب زيادة في نفس المبيع، أو في قبة المبيع على رأس المال. وإذا كان من المعتاد ضم المصاريف السفرية، أو غيرها من المصاريف، فتضم عليه،

وقال الكاساني في «بداتع الصناع» (۱۲۲۳): «وأما بيان ما يلحق برأس المال وما لا يلحق به فنقول: لا بأس بأن يلحق برأس المال أجرة القصار والصباغ والفسال والفتال والخياط والسسسار وسائق الغنيم والكراء، ونفقة الرقيق من طعامهم وكسوتهم، وما لا بد لهم منه بالمعروف، وعلف الدواب، ويباع مرابحة وتولية على الكل اعتبارًا للعرف؛ لأن المحادة فيما بين التجار أنهم يلحقون هذه الموذ برأس المال ويعدونها منه . . . أما أجرة الراعي والطبيب والحجام والختان والبيطار وجمل الأبق والفنداء عن الجناية وما أنفق على نفسه وعلى الرقيق من تعليم صناعة أو قرآن أو شعر - فلا يلحق برأس المال، ويباع مرابعة وتولية على اللمن الأول الواجب أو شعر - فلا يلحق برأس المال، ويباع مرابعة وتولية على اللمن الأول الواجب المال، وقال عليه الصلاة والسلام: هما رأة المسلمون قبيحًا فهو عند الله قبيع»... والتعريل في هذا الباب على العادة والله \_ ﷺ أعلى؟

وأما مذهب المالكية فإنهم ذهبوا إلى التفريق بين ما له عين قائمة كصبغ، وخياطة، فيضاف إلى أصل الثمن، ويحسب في الربح، وبين ما له أثر في القيمة، وليس له عين فائمة، كأجرة الحمال، فإنه يحسب في أصل الثمن، ولا يحسب في الربح. وما ليس له أثر لا في عين السلمة، ولا في فيمتها، فلا يحسب مطلقًا، مثل آجر السمسة.

يُنظر: "«المدونة» (٢٢٦/٤) قال مالك في البريشترى في بلد، فيحمل إلى بلد آخر:
«أرى أن لا يحمل عليه أجر السماسرة، ولا التفقة، ولا أجر الشد، ولا أجر الطبي،
ولا كراء بيت، فأما كراء الحمولة، فإنه يحسب في أصل الثمن، ولا يجمل لكراء
المحمولة ربح، إلا أن يعلم البائع من يساومه بذلك كله، فإن ربَّحوه بعد العلم
بذلك فلا بأمن بذلك، وتحمل القصارة على الثمن، والخياطة والصبغ، ويحمل عليها الربح كما يحمل على الثمن،

مذهب الشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٤٧٨/٢) قال: (ولو قال): بعتك (بمنا فا عليه و ثمت أجرة الكيال) للشمن المنكيل والدلال) للثمن المنادى عليه، أي: أمترى به البيع كما أفصح بهما ابن الرفعة في الكفاية والمطلوب (والحاس والقصار والرفاه) بالمد من رفأت الثوب بالهمز، وربما قبل بالواو (والصباغ) للمبيع في الصور والرفاه) بالمد من رفأت الثوب بالهمز، وربما قبل بالواو (والصباغ) للمبيع في الصور أخيرة الصغية له (وسائر المؤن المرادة للاسترباح) كاجرة المنكان، وأجرة الختان في الرفيق، وأجرة الطبيب إذا اشتراه مريضًا، وأجرة تطبين الدار، وعلف تسمين، وكذا المنكس المأخوذ كما نقلاه عن صاحب التتمة وأقراء؛ لأن جميع ذلك من مؤن التجارة. أما للمون المقصودة للبقاء كنفقة الرفيق وكسوته، وعلف الدابة غير الوائد للمستفادة من وأجرة الطبيب إذا حدث المرض فلا تحسب، ويقع ذلك في مقابلة الغوائد المستفادة من المبيع، ولو جنى العبد فقداه، أو غصب فبذل مؤنة في استرداده لم يحسب ذلك عند الاكترين.

مذهب العنابلة، يُنظر: "شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٥٤/٧) قال: (وإن اشترى لوثوبًا بعشرة وعمل فيه) يفسه ما يساوي عشرة (أو) عمل (غيره) فيه أي الثوب فصبغه أو قصبه إلى الثمن أو قصبه إلى الثمن أو قصبه إلى الثمن وجهه، فإن فصمه إلى الثمن وأخبر به كان كذبًا وتغريرًا للمشتري (ولا يجوز) قوله (تحصل) علي (يعشرين)؛ لأنه وأخبر به كان كذبًا وتغريرًا للمشتري (وأ أجرة (كيله) أو أجرة (وزنه) وسمساره ونحوه، فيخبر به على وجهه، ولا يضمه إلى الثمن فيخبر به، ولا يقول تحصل على كذا.

\_ \_ \_ شرح بداية المجتهد ع

◄ تولاى: (وَالْمَوْضِعُ النَّانِي: إِذَا كَذَبَ الْبَايِعُ لِلْمُشْتَرِي (') فَأَخْبِرُهُ أَنَّهُ الشَّرَى بِهِ الشَّتَرَاءُ بِالْكَمْتُ مِنَا الشَّتَرَى بِهِ الشَّتَرَاءُ بِالْكَمْتُ مِنَا الشَّتَرَى بِهِ السَّلْعَةُ فَمْ طَهَرَ بِكَالِ بِحَسَبِ الحَجْلَافِ السَّلْعَةُ فَمْ طَهَرَ بَابَانٍ، النَّالِ اللَّوْلُ: فِيمَا لَمُمَدُّ مِنْ رَأْسٍ الْمَالِ مِمَّا لَا يُعْمَى عَلَيْهِ الرَّبِعُ. النَّانِي: فِي يُمُدُّ، وَفِي صِفَةِ رَأْسٍ الْمَالِ اللَّذِي يَجُورُ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ الرِّبْعُ. النَّانِي: فِي خُمْرَ اللَّهِ عِلَى اللَّهِينَ ! فِي خُمْمَ مَا وَقَعْ مِنَ الرِّيْعَ. النَّانِي: فِي خَمْرِ الْبَافِعِ بِالشَّمْنِ).

البائع لا يخلو من حالات ثلاث:

الحالة الأولى: أن يخبر المشتري برأس المال وهذا هو المطلوب من كل مسلم أن يكون صادقًا في بيعه وشرائه حتى لو تعامل مع غير المسلم.

الحالة الثانية: أن يخل بهذا الشرط، وإخلاله بالشرط لا يخلو من أحد أمرين:

\_ إما أن يكون نسيي رأس المال، أو أن يكون اشتراها بواسطة فأخبره أنها بكذا، ثم تبين له أنه أضيف إليها مصاريف أخرى أو أن ثمنها اكثر مما ذكر.

ـ وإما أن يخبره بثمنها ثم يتبين أنه وَهِم، وهذا يسمى الغلط أو الوهم.

<sup>=</sup> وإن اشتراء بلغانير فأخير بلداهم وعكسه، أو بنقد وأخير بعرض ونحوه فللمشتري الخيار (وإن باعه) أي الثوب (بخمسة عشر) وقد اشتراه بعضرة الم اشتراء بعشرة الم اشتراء بعشرة الم اشتراء بعشرة الم اشتراء بالخير به العلق وأقب إلى الحق (أو حظ) الخمسة (الربح من) العشرة (الثمن الثاني وأخير بعا بقي) وهو خمسة فيقول تحصل بها لأن الربح أحد نوعي النماء فوجب الإخيار به في المرابحة ونحوها كالنماء من نفس المبيع كالثمرة ونحوها. وانظر: «المغني» لابن قدامة (١٤٠/٤).

<sup>(</sup>١) يُنظر: «مواهب الجليل؛ للحطاب (٤٩١/٤) قال: ص (وهل هر كذب أو غش؟ تأويلان) ش: أي: وهل هو كذب فيلزم المشتري إن حط البائع القدر الزائد أو غش فلا بلزم المشتري، وإن حط عنه البائع ذلك المقدار تأويلان للشيوخ على المدونة.

الحالة الثالثة: أن يقول له: اشتريتها بكذا، وهو كاذب، ثم يتبين سعرها الحقيقي.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

# (الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِيمَا يُعَدُّ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ مِمَّا لَا يُعَدُّ وَفِي صِفَةِ رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ الرِّبْحُ

فَأَمَّا مَا يُمَدُّ فِي النَّمَنِ مِمَّا لَا يُمَدُّ؛ فَإِنَّ تَحْصِيلَ مَذْهَبِ مَالِكِ فِي فَلْكَ أَنَّ مَا يَتُوبِيلَ مَذْهَبِ مَالِكِ فِي فَلْكَ أَنَّ مَا يَتُوبُ الْبَائِعُ عَلَى السِّلْمَةِ زَائِدًا عَلَى الشَّمَنِ يَتُقَسِمُ فَلَاثَةَ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يُعَدُّ وَقِسْمٌ يُعَدُّ فِي أَصْلِ الشَّمَنِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ حَظَّ مِنَ الرِّبْحِ. وَقِسْمٌ لَا يُحَدُّ فِي أَصْلِ النَّمْنِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ حَظَّ مِنَ الرِّبْحِ. وَقِسْمٌ لَا يُحَدُّ فِي أَصْلِ النَّمْنِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ حَظَّ مِنَ الرِّبْحِ.

مذهب مالك كغيره في فروع كثيرة، وفيه مسائل منتثرة كثيرة، فكأن المؤلف جمعها ولخصها فقال: (تحصيل مذهب مالك)، ويتلخص مذهب مالك كَثَلَقُهُ في هذه المسألة ـ مسألة المرابحة ـ في أصول ثلاثة:

الأول: أن يكون هناك شيء من الزيادة مضافًا إلى عين السلعة، كخياطة ثوب أو تعليم صنعة، فهذا يضاف إلى أصل الثمن ويحسب في الربح ويكون له نسبة كأصل الثمن، كأن يكون اشترى السلعة ـ مثلاً ـ بألف ريال وتكلف عليها مائة فصارت ألفًا ومائة، على هذا يأخذ نسبة عشر بالمائة ـ مثلاً ـ فيأخذ مائة وعشرة ريالات.

الثاني: أن تكون الزيادة غير متصلة بعين السلعة، فهذه تعد في أصل الثمن ولا تعد في الربح ولا اعتبار لها؛ لأنها ليست من رأس المال، هذا أولًا. وثانيًا: لأنها ليست متصلة بعين السلعة. - ﴿ شَرِّ بِدَايَةُ الْمُجْتَهُدُ ﴾

الثالث: ما لا يعد في أصل الثمن، ولا يكون له حظ من الربح(١).

◄ تولىمَ: (فَأَمَّا الَّذِي يَحْسِبُهُ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَيَجْعَلُ لَهُ حَظًا مِنَ الرَّبِعِ: فَهُوَ مَا كَانَ مُؤتَّرًا فِي عَيْنِ السَّلْمَةِ، وَنْلُ الْوَيَاطَةِ، وَالصَّبْغِ) (٢٠).

فلو أن إنسانًا اشترى سيارة فصبغها صبغًا جديدًا، أو اشترى ثوبًا أو

 (١) يُنظر: «النلقين في الفقة المالكي» للقاضي عبدالوهاب (١٥٦/٢ ـ ١٥٧) قال: ويحتاج في بيع المرابحة إلى بيان ما ينضم إلى السلعة فيكون له قسط من رأس المال والربح أو من رأس المال وحده وذلك على ضريين:

أحدهما: أن ينضم إلى السلعة ماله تأثير في عينها أو ينضم إليها ما لا تأثير له في عينها.

فالأول: كالقصارة والخياطة... والثاني: مثل الطبي والشد والسمسرة... وما أشبه ذلك. ولا يخطر لبنا لزمه من هذه التواجه، وللله ويلا يعتبر المناح أن يخبر بها لزمه من هذه التواجه، ويشترط ضمه إلى رأس المال أن يكون له قسط من الربح أو أن يسكت عن اشتراط ضم هذه التواجع إلى رأس المال وعن اشتراط ربح لها، ففي الأول له شرطه وفي الثاني يضم إلى رأس المال منها ما له عين قائمة في المناع ويكون له قسط من الربح، ولا يضم إليه ما لا تأثير له في عين المتاع مما يمكن توليه بنفسه لا في رأس المال ولا في ربعه، وما لا يمكن توليه بنفسه مثل كراء المتاع ونقله من بلد إلى بلد، والسمسرة فيما جوت العادة بأنه لا يواجع يضم ما لزمه عليه إلى رأس المال ولا يكون له قسط في الربح.

(٧) يُنظر: «حاشية الصادي» للخلوتي (٣١٧ - ٢١٧) قال: (وحسب) البائع على المشتري (إن أطاقي) في الربح حال الليم من غيره بيان ما يربح له وما لا يربح ، بل وقع على ربح العشرة أحد عشر - مثلاً - (ربح ، ماله عين قائمة) بالسلعة، أي: وقع على ربح العشرة أحد عشر - مثلاً - (ربح ، ماله عين قائمة) بالسلعة، أي: بسكون الميم أي: دق الثوب لتحسينه (وتطرية) أي: جعل الثوب في الطراوة ليلين وتذهب خشونته، وكذا عرك الجلد المدبوغ ليلين. ومحل «حسي» ما ذكر إن كان استأجر عليه، لا إن كان من عنده. قال ابن يونس: لو كان هو الذي يترلى الطرز والمستخ ونحو ذلك لم يعز أن يحسب، فإذا لم يكن له عين قائمة حسب أصله نقط دون ربحه إن زاد في الشمن. وإليه أشار بقوله: (واحسب (أصل ما زاد في الشمن) دون ربحه ولم يكن له عين قائمة (كأجرة حطر) من مكان لأخر إذا كانت السلم في المكان المنقولة إليه أغلى من المنقولة منه. وإنظر: «مواهب الجليل» للحطاب (المكان)

صندوقًا فصبغه فإن هذه زيادة متصلة بالعين مباشرة، فيرى المالكية أن مثل ذلك يعد في رأس المال ويحسب في الربح، فلو قدر أن السلعة ثمنها عشرة آلاف ثم أضاف إلى عينها ألفًا؛ فإن الربح إذا كان عشرة بالمائة يكون ألفًا ومائة.

◄ تولات: (وَاَمَّا الَّذِي يَحْسِبُهُ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَلَا يَجْعَلُ لَهُ حَظَّا مِنَ
 الرِّبْح: فَمَا لَا يُؤثِّرُ فِي عَنْنِ السَّلْعَةِ مِمَّا لَا يُمْكِنُ الْبَائِعُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ؛
 كَحَمْلِ الْمَتَاعِ مِنْ بَلَدِ إِلَى بَلْدٍ، وَكَرَاءِ النَّيُوتِ النَّتِي تُوضَعُ بِهَا)(١٠.

المقصود ما لا يؤثر في عين السلعة ولا يمكن أن يتولاه البائع بنفسه لكن السلعة تتطلبه، كأن يستأجر دارًا أو حانوتًا ليجعله مستودعًا لهذه السلعة أو حارسًا لحراستها، أو كأن يحتاج إلى تغليفها وتعبثتها، أو إلى نقلها من مكان إلى مكان، فهذه أشياء لا تتصل بالعين مباشرة لكن السلعة تتطلبها، فهذه الأشياء تضاف إلى رأس المال ولا تعد في الربح، لأن الربح إنما يكون على أصل الثمن أو ما اتصل بعين السلعة.

فلو أن إنسانًا اشترى سلعة بألفي ثم نقلها من بلد إلى بلد بماتتين، لا يمكن أن يقال له: اشتريتها بألف، بعها بألف وماته؛ هذه خسارة، فالإنسان عندما يفتح دكانًا أو متجرًا أو مصنعًا ليبيع ويشتري إنما يريد

<sup>(</sup>١) يُنظر: «التاج والإكبل» للمواق (١/٣٣) قال: وأما ما ليس له عين قائمة، فإن كان لا يختص بالمبتاع فلا يحسب في الثمن ولا يحسب له ربع، كتفقة وكراء ركوبه وكراء بيته، وإن كان هذا الذي ليس له عين قائمة مما يختص بالمبتاع وهو مما يتولاه التاجر بنفسه ولا يستأجر عليه فالبا كشراء المتاع وفيدة وطيه وما أثبه هذا فاستاجر عليه، فإنه لا يحسب في رأس الماك؛ كان المبتاع يقول له لا يلزمني ذلك... وإن كان هذا الذي يختص بالمبتاع مما لا يتولاه التاجر بنفسه كل المتاع ونفقة الرقيق وما أشبه ذلك، فإنه يحسب في أصل الثمن ولا يحسب له ربح لأنه ليس له عين قائمة فيجب على هذا إذا المترى من المتاع لا ما يعلم أنه يشتريه إلا بواسطة وسمسار تجري العادة بذلك، أو اكترى من المتاع ولم المبتاع وليخزت على هذا إذا اكترى من المتاع لا ما يعلم أنه يشتريه إلا بواسطة وسمسار تجري العادة بذلك، أو اكترى يُحسب له ربح.

الربح، فإذا كان سيخسر أو سبيبع برأس ماله فإنه سينتهي إلى الإفلاس، وإن لم يكن هناك ربح فإن هذا المال سينتهي بنفقته ونفقة أولاده، ولذلك نجد الرسول الله ﷺ حض من تكون أموال اليتامي بأيدهم على أن يتاجروا فيها حتى لا يتركوها تأكلها الصدقة (أن فإن لم يزد المال بالمتاجرة فيه فلا أفل من أن يبقى على حاله.

تولى : وَأَمَّا مَا لَا يُحْتَسَبُ فِيهِ فِي الْأَمْرِيْنِ جَمِيعًا، فَمَا لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي عَيْنِ السِّلْعَةِ مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ صَاحِبُ السِّلْعَةِ بِنَفْسِهِ؛
 كَالشَّمْسَرَةِ، وَالظَّى، وَالشَّلَّ.

بعض المعلقين يُعَطِّئ نسخة (ما يُحتسَب فيه الأمرين) ويقول: (ما يُحتسَب فيه الأمرين) والصحيح أنها صحيحة، لكن لا نقول (ما لا يُحتسَب فيه الأمرين) فيكون مفعولًا، يُحتسَب فيه الأمرين) فيكون مفعولًا، إذن فتلك النسخة والتي أشير إليها كلتاهما صحيحة، لكن هذا يرجع إلى حسب قراءتك (يُحتسَب) أو (يَحتسِب)، فإن قرأت (يَحتسِب) فلا حاجة إلى كلمة (في) لأنك ستنصبها بنزع الخافض.

وهذا التقسيم يدل على دقة الفقهاء رحمهم الله، فإذا كانت الزيادة متصلة اتصالًا مباشرًا بعين السلعة فإنها تدخل ضمن رأس المال. هذا أولًا.

ثانيًا: إذا كان أمرًا لا بد منه لكنه منفصل عن عين السلعة، كنقل المتاع أو تخزينه أو نحو ذلك مما تتطلبه السلعة فإنه لا يدخل في الربح لكنه يحسب على المشتري، فإن قال: اشتريتها بألف وأربح فيها عشرة بالمائة، فإنه يأخذ الألف ومائة، ثم يضاف إليها هذه الزيادة التي تكلفها مما ليس له صلة بالعين.

أخرجه الترمذي (٦٤١) وغيره عن عبدالله بن عمرو أن النبي ﷺ خطب الناس فقال:
 «ألا من ولمي بتيمًا له مال فليتجر فيه، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة، وضعفه الألباني في «إرواء الغليل» (٧٨٨).

ثالثًا: ما ليس له علاقة بالمين ولا مما يتطلب المقام وجوده، يعني الأمور التي يستطيع المشتري نفسه أن يقوم بها، كطي الفرش وشدها بالحبال مثلاً، أو أجرة السمسار، فمثل هذه الأمور لا تحسب في رأس المال ولا في ربحه. هذا خلاصة مذهب المالكية.

◄ قولىم: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ (١٠): بَلْ يَحْمِلُ عَلَى ثَمَنِ السَّلْمَةِ كُلَّ مَا
 نَابُهُ عَلَيْهَا).

قوله: (كل ما نابه عليها)، أي: كل ما خسر عليها يحمل على السلعة، ولكن تنبه إلى أن هذا ليس مذهب الحنفية على إطلاقه، فهناك أشياء يخرجونها، لكن غالب الأشياء تدخل عند أبي حنيفة.

#### تولىم: (وَقَالَ أَبُو ثَوْرِ (٢): لَا يَجُوزُ الْمُرَابَحَةُ إِلَّا بِالنَّمَنِ الَّذِي

 (٢) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢٦٢/١٤ ـ ٣٤٣) قال: وقال أبو ثور: «الذي نقول به أن المرابحة لا تجوز إلا على الثمن الذي اشتراه به، ولكته إن أحب أن يحسب جميع ما أنفق عليه وما لزمه فيه من شيء لم يقل قام علي بكذا وكذا، فذلك جائز، =

<sup>(</sup>١) يُنظر: «البحر الرائق؛ لابن نجيم (١٩٨/١) قال: (وله أن يضم إلى رأس المال أجر القصار والصبغ والطراز والفتل وحمل الطعام وسوق الغنم)؛ لأن العرف جار بإلحاق هذه الأشياء برأس المال في عادة التجار، ولأن كل ما يزيد في العبيع أو قيمته يلحق به، هذا هو الأصل، وبا عددنا، بهذه الصفة؛ لأن السبغ وأعواته يزيد في العين ، والحمل يزيد في القيمة إذ القيمة تعتلف باختلاف المحكان...، وقيد المجيز بالأجرة لأن لو فعل شيئاً من ذلك بيده لا يضمنه، وكنا لو تطوع متطوع بهذه أو بإعارة، ودل كلامه على أنه يضم أجرة الغسل والخياطة...، وفي المحيط وغيره يفتم طعام المبيع إلا ما كان سرقاً وزيادة فلا يضمن، وأما أجرة السسار، والدلال فقال الشارح إن كانت مشروطة في العقد تضم، وإلا فأكثرهم على عدم الشم في الأول، ولا تفتم أجرة الدلال بالإجماع أهد...، وأذا حدثت زيادة من السبع كاللين والسمن وقد أنقى طيه في العلف، واستهلك الزيادة، فإنه يحسب ما أنتق بقدر ما ولدما، وكذا لو أثمر المجال المدار وإذا ولدت المبيعة رابح عليهما، ويتبعها ولدما، وكذا لو أثمر المائية أو العبد أو الدار أعذ أجرته فإنه يرابح مع ضم ما أنفق بخلاف ما إذا أجر الدائة أو العبد أو الدار فتحر القديرة.

اشْتَرَى بِهِ السَّلْمَةَ فَقَطْ إِلَّا أَنْ يَفْصِلَ وَيَفْسَخَ عِنْدُهُ إِنْ وَقَعَ قَالَ؛ لِأَنَّهُ كَذِبُ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: نَمَنُ سِلْعَتِي كَذَا وَكَذَا، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَهُوَ عِنْدَهُ مِنْ بَابِ الْغِشِّ).

قوله: (إلا أن يفصل) كأن في الكلام حذف شيء مقدر، أي: (إلا أن يفصل، فإن فصل وبين فله ذلك، وإن لم يفصل يفسخ البيع)؛ لأنه دلس على المشتري، هذا هو كلام أبي ثور كَالْلَهْ.

قوله: (وَيَفْسَخَ عِنْدَهُ إِنْ وَقَعَ قَالَ؛ لِأَنَّهُ كَذِبُ): وفي الحديث: "من غشنا فليس مناه(۱) والبائع هنا قد كذب وخان المشتري وغطى عليه أمرًا كان ينبغي له أن يبينه، والنبي ﷺ قال: "إن صدقا وبينا بورك لهما في يبعهما، وإن كذبا وكنما محقت بركة يبعهما، "أ.

إذن مذهب أبي ثور قريب من مذهب الحنابلة من حيث طلب التفصيل، فلا يكفي عنده في تلك الزيادات التي أضيفت إلى السلعة سواء كانت متصلة أو غير متصلة أن يقول: أنفقت عليها زيادةً على الألف ماتين أو على العشرة آلاف ألفًا، بل لا بد من التفصيل، فيبين أن حمولة السيارة كذا، وأجرة العمال كذا، وهكذا، إلا أن الحنابلة لا فسخ عندهم؛ لأنهم لا يرون شيئًا من هذا فيه فسخ إلا في صور نادرة في المرابحة.

وذهب الحنابلة أ<sup>(٣)</sup> إلى أن ما يلحق بالسلعة لا يخلو من أمرين: إما أن تكون زيادة وإما أن تكون نقصًا.

ولا يقل: اشتريته بكذا وكذا فيكون، فإن باعه على أنه اشتراه بكذا وقد حمل عليه
 ما أنفق فالبيع مفسوخ، وإن استهلك المشتري المتاع كان عليه القيمة ويرجع بالثمن.

أخرجه مسلم (۱۰۱).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۲۰۷۹) (۲۰۸۲) ومسلم (۱۵۳۲) ولفظه: عن حكيم بن حزام قال:
 قال رسول الله ﷺ: «البيمان بالخيار ما لم يضرقا - أو قال: حتى يتفرقا - فإن صدقا
 وبينا بورك لهما في يمهما، وإن كتما وكذبا محقت بركة يمهما».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٣٣/٣) قال: (وإذا أراد البائع الإخبار بثمن السلعة وكانت) السلعة (بحالها لم تتغير) بزيادة ولا نقص (أو) كانت (زادت زيادة متصلة=

والزيادة على نوعين: إما أن تكون زيادة متصلة كأن تكون دابة فسمنت أو غلامًا فعلمه صنعة أو ثوبًا فصبغه أو نحو ذلك.

وإما أن تكون الزيادة منفصلة، مثل أن تلد الدابة، أو أن تلد الجارية، أو أن بيبع الثمرة، ففي هذه الحالة لا يلزمه البيان.

وأما النقص فكأن تكون مرضت أو نقصت أو لحق بها عيب، ففي هذه الحالة لا بد من البيان، وإلا كان تدليسًا.

أما الشافعية<sup>(١)</sup> فقد فرقوا في المرابحة بين صورتين:

الأولى: أن يقول البائع: ثمن السلعة كذا وأبيعك بكذا، أو يقول:

كسمن وتعلم صنعة أخبر بشنها) الذي اشتراها به (سواء غلت أو رخصت) لأنه إنما
 أخبر بما اشتراها به لا بقيمتها الأن (فإن) رخصت و(أخبره بلدون ثمنها ولم يبين
 الحال) أي أنه أخبر بدون ثمنها لكونها رخصت (لم يجز؛ لأنه كذب) والكذب
 حرام.

(وإن تغيرت) السلعة (بنقص بعرض أو) تغير المبيع (بجناية عليه أو) ب (تلف بعضه أو بولادة أو عبب أو) تغير (بأخذ المشتري بعضه كالصوف) الموجود (واللبن الموجود) حين الشراء (ونحوه أخبر بالحال) لئلا يغر المشتري، فإن كتمه عنه فله الخيار كالتدليس.

(١) يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٩٢/٣) قال: (من اشترى شيئًا وقال لأخو بعد علمهما بالشمن ـ وعلمهما به شرط ـ) جملة حالية موضحة لما قبلها (بعتكه) (بما اشتريت أو برأس المال) أو بما قام علي، أي: بمشله أو نحوها (وربح ده يازده أو (بح دوهم لكل عشرة أو في) أو على (كل عشرة صح) بلا كراهة كما في الأصل (بزيادة دوهم في كل عشرة) ... ولأنه ثمن معلوم فكان كمعتك بمائة وعشرة ... وكما تصح المرابحة تصح المحاطة لذلك، ويقال لها المواضعة والمخاسرة (فلو قال) لأخر بعد علمهما بالثمن: يعتك بما اشتريت أو برأس المال أو نحوهما (يحط ده يازده أو بعط درهم لكل عشرة أن على مرابحة ذلك واحد من أحد عشر قائح عشر نفو اشتراه بمائة قالمن تسعون وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءًا من درهم أو بمائة وعشرة فالنم مائة (فلو قال بحط درهم من كل عشرة فالمعطوط العاشر) لأن (بنُ) تقتضي فالثمن مائة (فلو قال بحط درهم من كل عشرة فالمحطوط العاشر) لأن (بنُ) تقتضي إخراج واحد من العشرة بخلاف (اللام) و(في).

\_ المجتهد علية المجتهد عليه المجتهد عليه المجتهد المجتهد المجتهد المجتهد المحتهد المحت

اشتريت هذه السلعة أو أخذتها بكذا ـ هكذا بإطلاق ـ فحينئذٍ ليس له إلا رأس المال.

الثانية: أن يقول: قامت علي هذه السلعة بكذا، أو دخلت علي بكذا، أو كلفتني كذا، فهنا يُحسب له كل ما زاد على ثمن السلعة.

وأقرب المذاهب ـ في نظري ـ هو مذهب الشافعية؛ إذ فيه بيان الصورة كاملة والاتفاق على الربح، فهذا يمكن أن يكون ضابطًا لهذه المسألة وهو أيسر من ضوابط المالكية.

◄ تولاً: (وَأَمًّا صِفَةُ رَأْسِ النَّمَنِ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يُحْفِرُه بِهِ فَإِنَّ مَالِكُا (() وَالطَّيْفُ يَوْمَ
 مَالِكُا (() وَاللَّيْثَ (() قَالَا فِيمَنِ اشْتَرَى سِلْمَةً بِلنَانِيرَ - وَالطَّرْفُ يَوْمَ الشَّرَاعَ الشَّرَاعَ مَا مُونَ مَعْلُومٌ ، ثُمَّ بَاعَهَا بِلدَاهِمَ ، وَالطَّرْفُ قَدْ تَغَيَّرَ إِلَى زِيَادَةٍ -:
 إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْلَمَ يَوْمَ بَاعَهَا بِالدَّنَانِيرِ النِّتِي الشَتْرَاهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «المدونة» (٣٤٢/٣) قال: فيمن ابتاع سلعة بثمن فنقد فيها غير ذلك الثمن ثم
 باعها مرابحة قلت: أرأيت لو أني بعث سلعة بالف درهم فأخذت بالألف مائة دينار.
 هل يجوز في قول مالك له ذلك؟ قال: نعم ذلك جائز.

قلت: فإن أراد أن بييمها مرابحة أيجوز له في قول مالك أم لا؟ قال: ذلك جائز له أن يبيع مرابحة إذا بيّن له بما اشتراها به ويما نقد. قلت: فإذا بيّن ما اشتراها به فقال: أخذتها بألف درهم ونقدت فيها مائة دينار. أيجوز لي أن أيبمها مرابحة على مائة الدينار أو على الألف الدرهم على أي ذلك شت؟ قال: نعم إذا رضي به.

قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نحم. قلت: فإن كنت اشتريت سلمة بمائة وينار فأعطيت بمائة الدينار عروضًا، أيجوز لمي أن أبيع مرابحة في قول مالك؟قال: نعم إذا بينت. قلت: وكيف بيين؟ قال: بيين أنه اشتراها بمائة دينار وأنه قد نقد فيها من العروض كذا وكذا فيقول: فأبيعكها مرابحة على الدنانير التي اشتريتها بها.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (١٤٣٨) قال: قال مالك في الرجل يشتري الستاع بالذهب أو بالورق والصرف يوم اشتراه عشرة دراهم بدينار، فيقدم به بلدًا فيبعه موابحة أو يبيعه حيث اشتراه موابعة على صرف ذلك اليوم الذي باعه فيه، فإنه إن كان ابتاعه بدراهم وباعه بدنانير أو ابتاعه بدنانير وباعه بدارهم.. وهو قول الليث.

الْكَذِبِ وَالْخِيَانَةِ، وَكَذَلِكَ إِنِ اشْتَرَاهَا بِدَرَاهِمَ ثُمَّ بَاعَهَا بِدَنَانِيرَ وَقَدْ تَغَيَّرَ الصَّرْفُ).

شرع المؤلف في بيان صفة رأس الثمن، وقد مضى الكلام عن الثمن الذي هو رأس المال، وقوله: (صفة رأس الثمن) يعني نوعه: هل هو دراهم أو دنانير أو دولارات أو عروض؟ فقد يكون اشترى بدنانير وباع بدراهم، أو اشترى بدنانير وباع بعروض، أو غير ذلك، وبعضهم يعد من الصفة \_ أيضًا \_ كونها إلى أجل، ومعلوم أن السلعة يختلف سعرها من حيث كونها تباع نقدًا أو مؤجلة، فغالبًا ما يكون مع التأجيل زيادة. فهل يلزم بيان صفة الثمن؟

وفائدة معرفة الصفة تظهر عند الصرف، فقد يشتريها بدنانير ويبيعها بدراهم؛ فيتغير الصرف في هذه الحالة إلى زيادة، وقد يكون العكس، فينبغى ـ حينئذٍ ـ أن تبين الصفة.

قوله: (فإن مالكًا والليث قالا فيمن اشترى سلعة بدنانير... إلخ) هذا وجه ـ أيضًا ـ عند الحنابلة(١)، وعلة هذا القول أنه قد حصل زيادة في العملة؛ إذ اشتراها بدنانير، ثم باعها بعد ذلك بدراهم، والصرف قد تغير.

وبعض العلماء<sup>(٢)</sup> يمنعون ذلك وهم الأكثر؛ لوجود تدليس على المشتري، فلا بد أن يبين، لكن من الفقهاء من يصحح البيع إذا وقعً.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٥٤/٢) قال: «وإن اشتراه بدنانير فأخبر بدراهم وعكَّسه، أو بنقد وأخبر بعرض ونحوه، فللمشتري الخيار (وإن باعه) أي الثوب (بخمسة عشر) وقد اشتراه بعشرة (ثم اشتراه بعشرة أخبر به) على وجهه؛ لأنه أبلغ في الصدق وأقرب إلى الحق (أو حط) الخمسة (الربح من) العشرة (الثمن الثاني وأخبر بما بقي) وهو خمسة فيقول تحصل بها لأن الربح أحد نوعي النماء فوجب الإخبار به في المرابحة ونحوها كالنماء من نفس المبيع كالثمرة ونحوها».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «الإشراف» لابن المنذر (٩٧/٦): «إذا أخبر هذا البائع أنه شرى هذه السلعة بمائة دينار وباعها مرابحة، ثم أطلع على الخيانة. فقال التَّوري، وابن أبي ليلي، ويعقوب، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور: يحط عند الخيانة وحصتها من الربح».

قوله: (وَكَذَلِكَ إِنِ الشَّتَرَاهَا بِدَرَاهِمَ ثُمَّ بَاعَهَا...) أما إذا لم يتغير الصرف فلا إشكال، وإنما يحصل الإشكال إذا تغير الصرف، وهنا لم يبين؛ لأنه يريد أن يربح أكثر.

>> تولى: (وَاخْتَلَفَ أَضْحَابُ مَالِكِ مِنْ هَذَا الْبَابِ فِيمَنِ الْبَنَاعَ سِلْمَةً بِمُرُوضٍ: هَلْ يَجُوزُ؟ فَإِذَا قُلْنَا بِالْجَوَازِ فَهُلُ يَجُوزُ؟ فَإِذَا قُلْنَا بِالْجَوَازِ فَهَلُ يَجُوزُ؟ فَإِذَا قُلْنَا بِالْجَوَازِ فَهَلُ اللّهِ الْقَالِ اللّهِ الْقَالِمِ ('): يَجُوزُ لَهُ اللّهِ عَلَى مَا الشّتَرَاهُ بِهِ مِنَ الْمُرُوضِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْقِيمَةِ).

يعني: إذا باعها بعرض فالعرض ينبغي أن يكون مساويًا، وقد تقدم في شروط المرابحة ألا يكون المال ربويًا، فمثلًا قمحٌ يبيعه بقمح؛ لا يجوز؛ لأنه سيربح، والربح هنا سيجر إلى الربا، والربا ممنوع؛ إذ لا بد في الأموال الربوية المتجانسة من التماثل. وإلى هذا ذهب ابن القاسم من المالكية، وهو قول لبعض الفقهاء أيضًا<sup>(77)</sup>.

#### ◄ قولآن: (وَقَالَ أَشْهَبُ<sup>(٣)</sup>: لَا يَجُوزُ لِمَنِ اشْتَرَى سِلْعَةً بِشَيْءٍ مِنَ

- (١) يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد (٣٥٨/١) قال: «قال ابن عبدوس» عن ابن القاسم فيمن ابتاع ثوبين جنسًا واحدًا، وصفة واحدة بعشرين درهمًا، فياع أحدهما مرابحة ولم يبين، فللمبتاع رده، وليس للبائع أن يلزمه إياه بحصته بالقيمة من الثمن بحجة المبتاع أن الجملة يرغب فيها، فيزاد في تمنها».
- (Y) قول للحنفية، ينظر: «بدائع الصنائع، للكاساني (١٢٩/٥) قال: «وإن كان مما لا مثل له من المعروض لا يجوز بعه مرابحة ولا تولية ممن ليس ذلك العرض في ملكه؛ لأن المرابحة بيع بمثل الثمن الأول وكذلك التولية، فإذا لم يكن الثمن الأول مثل جنسه فإما أن يقع المبيع على غير ذلك العرض، وإما أن يقع على قيمته، وعيته ليس في ملكه وقيمته مجهولة تعرف بالحزر والظن لاختلاف أهل التقويم فيها، ويجوز بيعه تولية من المعرض في ملكه ويده.
- (٣) يُنظر: «المدونة» للإمام مالك (٣٤٣/٣) قال: «وقال أشهب: لا يجوز؛ لأنه بيع ما ليس عنده فلا يجوز ذلك، ألا ترى أن البائع باع سلعته بطعام أو بعرض وليس الطعام ولا العرض عند المشتري فصار البائع كأنه اشترى من المشتري بسلعته ما ليس عند المشتري فصار كأنه باع ما ليس عنده؟».

الْعُرُوضِ أَنْ يَبِيعَهَا مُرَابَحَةً؛ لِأَنَّهُ يُطَالِبُهُ بِعُرُوضٍ عَلَى صِفَةِ عَرَضِهِ، وَفِي الْغَالِبِ لَيْسَ يَكُونُ عِنْدَهُ، فَهُوَ مِنْ بَابٍ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ).

أي: يطالب البائع المشتري بنفس العرض وقد لا يكون عنده فكأنه باع ما لم يملك، فالمسألة هنا فيها شبهة، لكن الفقهاء يحتاطون في هذا الأمر، فقد يبيعه عرضًا بعرض، أما بالنسبة للنقدين فلا يرد هذا الاحتمال.

تولات: (وَاحْتَلَفَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَة فِيمَنِ اشْتَرَى سِلْمَةٌ بِنَانِيرَ فَأَخَذَ فِي اللَّنَانِيرِ عُرُوضًا، أَوْ دَرَاهِمَ؛ هَلْ يَجُوزُ لَهُ يَنْعُهَا مُرَابَحَةٌ دُونَ أَنْ يَعْلَمَ مِنَا نَقَدَ أَمْ لا يَجُوزُ؟ فَقَالَ مَالِكٌ'': لا يَجُورُ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ مَا نَقَدَ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةٌ'': يَجُورُ أَنْ يَبِيمَها مِنْهُ مُرَابَحَةٌ عَلَى اللَّنَانِيرِ النِّي ابْتَاعَ بِهَا السَّلْمَة دُونَ الْعُرُوضِ النِّي أَعْطَى فِيهَا أَوِ الدَّرَاهِم، قَالَ مَالِكٌ ـ أَيْضًا ـ فِيمَنِ اشْتَرَى سِلْمَةً بِأَجُلٍ فَبَاعَهَا مُرابَحَةٌ: إِنَّهُ لا يَجُورُ حَتَّى يُعْلِمَ لَيْ لِيمَنِي مِنْلُ أَجْلِد. وَقَالَ أَبُو نَوْدٍ: إِلَّا لَكُوبُ وَلَهُ وَلَا أَبُو نَوْدٍ: هُو كَانَعْبُ وَلَهُ الرَّهُ بِهِيْ : إِنْ وَقَعَ كَانَ لِلْمُشْتَرِي مِنْلُ أَجْلِد. وَقَالَ أَبُو نَوْدٍ: هُو كَانَعْبُ وَلَهُ الرَّةً بِهِ.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «المدونة» للإمام مالك (٣٤٢/٣) قال: «فيمن ابتاع سلمة بثمن فنقد فيها غير
 ذلك الثمن ثم باعها مرابحة قلت: أرأيت لو أني بعت سلمة بألف درهم فأخذت
 بالألف مائة دينار، هل يجوز في قول مالك له ذلك؟

قال: نعم ذلك جائز. قلت: فإن أراد أن يبيعها مرابحة، أيجوز له في قول مالك أم لا؟ قال: ذلك جائز له أن يبيع مرابحة إذا بين له بما اشتراها به وبما نقده.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: بدائع الصناعة للكاساني (٢٠/٥) قال: فوأما شرائطه (فمنها) ما ذكرنا وهو أن يكون الثمن الأول معلومًا للمشتري الثاني؛ لأن العرابحة بيع بالثمن الأول مع زادة ربع، والعلم بالثمن الأول شرط صحة البياعات كلها لما ذكرنا فيما تقدم، فإن لم يكن معلومًا له، فالبيع فاسد إلى أن يعلم في المجلس، فيختار إن شاء فيجوز أو يترك فيبطل، أما الفساد للحال فلجهالة الثمن؛ لأن الثمن للحال مجهول. وأما الخار فله الرضاء.

\_ 🖁 شرح بداية المجتهد 🅞 \_\_\_\_\_\_

قوله: (فقال مالك: لا يجوز إلا أن يعلم ما نقد) هو ـ أيضًا ـ قول للإمام أحمد في رواية<sup>(١)</sup>.

وقال مالك<sup>(٢)</sup> وكذا أحمد<sup>(٣)</sup> فيمن اشترى سلعة بأجل فباعها مرابعة: إنه لا يجوز، فلو اشترى سلعة بخمسة آلاف إلى أجل فقال لآخر اشتريتها بخمسة آلاف وأبيعك إياها بستة آلاف، لا يجوز؛ لأنه أخفى عليه صفة من الصفات، وهي كونه اشتراها إلى أجل، فيلزمه البيان وإلا كان العقد غير صحيح؛ لأنه \_ غالبًا \_ من اشترى إلى أجل يزاد عليه في الثمن، ومن اشترى نقدًا يكون الثمن في ذلك أقل.

أما الشافعي(٤) كَتَمْلَقُهُ وكذا أبو حنيفة(٥) أيضًا، فإنه يصحح هذا البيع

<sup>(</sup>۱) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٣٢/٣) قال: «(وإن اشتراه)، أي: العبيع (بدنانير وأخبر) في البيع بتخبير الثمن (أنه اشتراه بدراهم وبالعكس) بأن اشتراه بدراهم وأخبر أنه اشتراه بدنانير، فللمشتري الخيار، والعيمة بما وقع عليه العقد، لا بما أقبض عليه (أو اشتراه بعرض)، أي: بنقد من دراهم أو دنانير، فللمشتري الخيار (أو بالعكس) بأن اشتراه بعرض، فللمشتري الخيار (أو بالعكس) بأن اشتراه بعرض فللمشتري الخيار (وأشباه ذلك) كما لو اشتراه بعرض فأخبر أنه اشتراه بعرض آخو،.

<sup>(</sup>Y) ينظر: «المدونة» للإمام مالك (٣٤/٣) قال: «فيمن ابتاع سلعة بدين إلى أجل، أيجوز له أن يبيع مرابحة ينفذ؟ قلت: أرأيت من أشترى سلعة بدين إلى أجل، أيجوز له أن يبيع مرابحة نقدًا؟ قال: قال مالك: لا يصلع له أن يبيعها مرابحة إلا أن يبين. قال: وقال مالك: وإن باعها مرابحة ولم يبين رأيت البيع مردودًا، وإن فائت رأيت له قبل من الم يقرب له الربح على القيمة.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الإنصاف» للمرداري (٤٣٩/٤) قال: «ومتى اشتراه بثمن مؤجل ولم يبين ذلك للمشتري في تخييره بالثمن، فللمشتري الخيار بين الإمساك والرد، هذه إحدى الروايات... وعنه: يأخذه مؤجلًا. ولا خيار له. نص عليه. وهذا المذهب».

<sup>(</sup>غ) يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٢٨٢/٥) قال: «وإذا اشترى سلعة بثمن مؤجل وأراد بيعها مرابحة كان عليه في إخبار الشراء أن يذكر تأجيل الثمن، فإن لم يذكر تأجيله... مذهب الشافعي جواز البيع ويخير المشتري بين فسخ البيع أو إمضائه بالثمن الحال؛ لأن الأجل رفق بالمشتري لا يتعلق بزيادة ولا نقص؟.

 <sup>(</sup>٥) يُنظر: "حاشية ابن عابدين على الدر المختار» (١٤١/٥ ـ ١٤٢) قال: «(قوله: اشتراه بالف نسيئة) أفاد أن الأجل مشروط فى العقد، فإن لم يكن، ولكنه كان معتاد=

إذا وقع، ويعطي للمشتري مثل أجله، فلو فرض أنه اشترى السلعة بخمسة آلاف لمدة ستة أشهر ولم يبين ذلك، فإن البيع يكون صحيحًا على أن يدفع المشتري الثمن بعد ستة أشهر، إلا أن يرضى بالدفع مقدمًا. وذهب أبو ثور كَظَلْمُهُ إلى أنه كالعيب وله الرد به (1).

> قوله: (وَفِي هَذَا الْبَابِ فِي الْمَذْهَبِ فُرُوعٌ كَثِيرَةٌ لَيْسَتْ مِمَّا قَصَدْنَاهُ).

بيع المرابحة فيه جزئيات كثيرة كالبيع بين الأب وابنه، والابن وأبيه، وذلك أن الابن يجامل أباه، كذلك الأب يجامل ابنه، وربما حصل في ذلك تسامح وتساهل، فهل يلزم البائع أن يبين للمشتري أنه اشترى هذه السلعة من أبيه أو من ابنه؟ ذهب الحنفية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup> إلى أنه لا بد من البيان؛ لأن التهمة قائمة، وما دام متهمًا فلا بد من البيان لإزالة الإشكال، وقال الشافعية <sup>(٤)</sup>: لا أثر لذلك في المرابحة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

<sup>=</sup> التنجيم، قيل: لا بد من بيانه؛ لأن المعروف كالمشروط، وقيل: لا يلزمه البيان، وهو قول الجمهور كما في الزيلعي نهر ويبنغي ترجيح الأول؛ لأنها مبنية على الأمانة والاحتراز عن شيهة الخيانة، وعلى كل من القولين لو لم يكن مشروطًا ولا معروفًا، وإنسا أجله بعد العقد، لا يلزمه بيانه بحر قال في النهر لما مر: من أن الأصح أنهما لو ألحقًا به شرطًا لا يلتحق بأصل العقد، فيكون تأجيلاً مستأنفًا، وعلى القول بأنه يلتحق بينجي أن يلزمه البيان الهد. (قوله: خير المشتري) أي بين رده وأخذه بألف وماتة حالة؛ لأن للأجل شبها بالمبيع؛

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الاستذكار» لابنَ عبدالبر (٤٦٤/٦) قال: وقال أبو ثور وهو كالعيب.

<sup>(</sup>۲) يُنظر: فبدائع الصنائع، للكاساني (٥/٣٤) قال: قولو اشترى ممن لا تجوز شهادته له كالوالدين والمولودين والزوج والزوجة لم يجز له أن يبيعه مرابحة حتى يبين عند أبي حنيقة، وقال أبو يوسف ومحمد: له ذلك من غير بيان ولو اشترى من مكاتبه أو عبده المأذرن، وعليه دين أو لا دين عليه لم يبعه مرابحة من غير بيان بالإجماع.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «كشاف القناع؛ للبهوتي (٣٣٢/٣) قالًا: «(أو) اشتراه (ممن لا تقبل شهادته له كأبيه وابنه أو مكاتبه) وزوجه، وكتم ذلك عن المشتري في تخبيره بالثمن فللمشتري الخيار؛ لأنه متهم في حقهم لكونه يحابيهم ويسمح لهم».

 <sup>(</sup>٤) يُنظو: «البيان في مذهب الأمام الشافعي» للعمراني (٣٣٩/٥) قال: ﴿إِذَا السّرى شيئًا
 من ابنه أو أبيه أو مكاتبه جاز أن يبيعه مرابحة، ولا يلزمه أن يبين ممن اشتراه.

## (الْبَابُ النَّانِي فِي حُكْمِ مَا وَقَعَ مِنَ النِّيَادَةِ، أَوِ النُّقْصَانِ فِي خَبَرِ الْبَائِعِ بِالنَّمَنِ)

هذا الباب عقده المؤلف لبيان ما قد يدعيه البائع في السلعة من الزيادة أو النقصان، والحكم إذا تبين أنه زاد في الثمن، وهل تقبل مجرد دعواه في الزيادة لأنه مسلم، والأصل في المسلم الصدق والأمانة، أو لا بد من أن يأتي ببينة? وهل يكتفي المشتري بإقامة البائع البينة أم هل يطالبه بالبمين؟ وإذا لم توجد البينة فهل للمشتري أن يوجه إلى طلب المين؟

◄ تولى: (وَاخْتَلَقُوا فِيمَنِ ابْتَاعَ سِلْمَةً مُرَابَحَةً عَلَى نَمَنٍ ذَكَرَهُ، ثُمَّ طَهَرَ بَعْدَ فَلَمَ وَلَمَّا بِبَيِّتُمَةً ـ أَنَّ الشَّمَنَ كَانَ أَقَلَ، وَالسَّلْمَةُ طَهَرَ بَعْدَ فَلِكَ ـ إِنَّا إِلَّمَا فَهُ أَنْ بَالْخَلْدِ: إِمَّا أَنْ بَالْخَلْدِ: إِمَّا أَنْ بَالْخَمْنِ الَّذِي صَحَّهُ أَنْ بَالْمَهُمْ وَلَيْهُ الْبَافِعُ أَخْذَهَا بِالضَّمَنِ اللَّذِي صَحَّهُ أَوْ لَنْرُومُهُ الْبَافِعُ أَخْذَهَا بِالضَّمَنِ الَّذِي صَحَّهُ أَوْ لَنْهُ لِمُنْ فَلْ الْبَافِعُ أَخْذَهَا بِالضَّمَنِ الَّذِي

<sup>(1)</sup> يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير وحاشية الدسوقي (۱۸۸۳) قال: «(وإن كذب) البائع، أي: زاد في إخباره، كان يخبر أنه اشتراها بخمسين وقد كان اشترى بارمعين، وسواء كان عمداً أو خطأ (لرم) البيم (المشتري) إن حلماً أي: حط الباعع الزائد المكترب به (وريحه) قان لم يحعله لم يلزم المشتري، وخير بين التماسك والرد (بخلاف الغش) فلا يلزمه، ويثبت له الخيار بين التماسك والرد... (فغي الغش) يلزم المشتري (أقل الثمن) الذي يعت به (والقيمة) يوم قبضها ولا يضرب ربح عليها رئين) دفع المن (الصحيح وريحه أو قيمتها ما لم تزد علي الكذب وريحه فإن زادت خير بين دفع الصحيح وريحه أو قيمتها ما لم تزد فكل التكذب وريحه أو الكذب وريحه أو الكذب وريحه أو الكذب وريحه وكلام التنائي من أن التخيير للمشتري هو الصواب.

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «مختصر اختلاف العلماء" للطحاوي (١٠٦/٣) قال: «وقال عثمان البتي والحسن بن حى: في المرابحة له الخيار. وهو قول مالك ولا يُعط شيء».

صَحَّ، وَإِنْ ٱلْوَمَهُ لَرِمَهُ، وَقَالَ ٱبُو حَنِيفَةَ (')، وَزُفَرُ ("): بَلِ الْمُشْتَرِي بِالْخَبَرِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَلَا يَلْزُمُهُ الْأَخْذُ بِالنَّمْنِ الَّذِي إِنْ ٱلْزَمَةُ الْبَايِعُ لَنِمَهُ. وَقَالَ النَّوْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى (")، وَأَحْمَدُ (")، وَجَمَاعَةُ ("): بَلْ يَبْقَى الْبَيْعُ لَارِمْنُهُ لَهُولُ ("): الْقَوْلُ ("): الْقَوْلُ الزَّبِيعُ لَا لِمَا لَهُمُ لِلْ الشَّالِعِيِّ الْقَوْلَانِ ("): الْقَوْلُ

- (١) يُنظر: قبداتم الصنائع، للكاساني (٩٢٦/٥) قال: قوإن ظهرت الخيانة في قدر الثمن في المرابحة والتولية بأن قال: اشتريت بعشرة وبعتك بربح ده بازده، أو قال: اشتريت بعشرة ووليتك بما توليت، ثم تبين أنه كان اشتراء بنسمة، فقد احتلف في حكمه، قال أبو حنيفة ـ عليه الرحمة ـ: «المشتري بالخيار في المرابحة؛ إن شاء أخذه بجميع الثمن، وإن شاء ترك، وفي التولية لا خيار له، لكن يحط قدر الخيانة ويلزم العقد بالثمن الباني،».
- (٢) يُنظر: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي (١٠٦/٣) قال: «وقال محمد: لا يحط فيهما وله الخيار. وهو قول زفر».
- (٣) يُنظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٧/٦) قال: «إذا أخبر هذا البائع أنه شرى هذه السلعة بمائة دينار وباعها مرابحة، ثم اطلع على الخيانة. نقال الثوري، وابن أبي ليلي، ويعقوب، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور: يحط عند الخيانة وحصتها من الربح.
- (٤) يُنظر: اكشاف القناع المبهوتي (٣٣١/٣) قال: ((و) المذهب أنه (من أخير بثمن فعقد به) تولية أو شركة أو مرابحة أو وضيعة (ثم ظهر الثمن أقل) مما أخير به (فللمشتري حط الزيادة) في التولية والشركة ولا خيار، وللمشتري ـ أيضًا ـ حط الزيادة (في المرابحة و) حط حظها (أي قسطها) من الربحة.
- (ه) منهم: يعقوب، وإسحاق، وأبو ثور كما تقدم. انظر: «الإشراف» لابن المنذر (٦/٧٠).
- (١) يُنظر: فمغني المحتاج المشرييني (٢٠/٨) قال: ((فلو قال) اشتريته (بمائة) وباعه مرابحة (فيان) أنه اشتراه (بتسمين) بإقراره أو حجة (فالأظهر أنه يحط الزيادة وربحها)؛ لأنه تمليك باعتماد الثمن الأول فتحط الزيادة عنه كما في الشفعة.... والثاني: لا يحط شيء؛ لأنه قد سمي عوضًا وعقد به، والبيع صحيح على القولين؛ لا نخ غره، والتخير لا يعنم الصحة كما لو روج عليه معينًا (و) الأظهر بناء على الحط (أنه لا تحيار للمشتري) ولا للبائع أيضًا سواء أكان المبيع بايًا أم تلفًا، فلو أصقط لنظ المشتري لشملهما. أما المشتري؛ فلأنه إذا رضي بالأكثر فبالأقل من باب أولى، وأما البائم، فيثل تلذيليه. والثاني يثبت الخيار وهو وجه في البائم، وفيل: قول:"

\_\_ المرح بداية المجتهد على المحتهد على المحتهد المحتهد

بِالْمِتِارِ مُظْلَقًا، وَالْقَوْلُ بِاللَّرُومِ بَعْدَ الْحَطَّ. فَحُجَّةُ مَنْ أَوْجَبِ الْبَيْعَ بَعْدَ الْحَطَّ: أَنَّ الْمُشْتَرِيَ إِنَّمَا أَرْبَحَهُ عَلَى مَا ابْنَاعَ بِهِ السَّلْمَةَ لَا غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَمَّا ظَهَرَ جَلَاكُ مُ الْفَاعِ خَلِمَ اللَّذِي ظَهَرَ، كَمَا لَوْ أَخَذَ بِكَلْ مَعْلَمُ مَنْ مَنْ فَهُ وَلَيْكَ الْكَيْلِ مَعْلُمِ اللَّذِي طَهِرَ، كَمَا لَوْ أَخَذَ بِكِلْ مَعْلُومٍ فَخَرَجَ بِغَيْرٍ ذَلِكَ الْكَيْلِ أَنَّهُ يَلْوَمُهُ تَوْفِيَةٌ ذَلِكَ الْكَيْلِ، وَحُجَّةُ مَلْكَ الْكَيْلِ، وَحُجَّةُ مَلْكَ الْكَيْلِ، وَحُجَّةً مَلْكَ الْعَيْبِ (أَغْنِي: مَنْ الْجَيَارَ مُطْلِقًا: تَشْبِيهُ الْكَذِبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْعَيْبِ (أَغْنِي: أَنَّهُ كَمَا يُوجِبُ الْعَيْبِ (أَعْنِي: أَنْ لِلْكَالِ كَوْجِبُ الْكَذِبُ)».

قوله: (إما بإقراره): هذا يحصل من كثير من المؤمنين، فالمؤمن ربما يقع في الأخطاء، والمعاصى، لكن إذا خلا بنفسه أو استمع موعظة، فطرقت فؤاده ونفذت إلى قلبه فأثرت فيه، أو سمع عن الحلال والحرام وعن الصدق وأنه يهدي إلى البر وأن البر يهدي إلى الجنة وأن الرجل لا يزال يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقًا (أ فيشق عليه الأمر ويصعب عليه؛ إذ كذب على أخيه المسلم، فيراجع نفسه، فيندم ويرجع، والإنسان متى أخطأ ثم تاب وأصلح خطأه فهذا خير له وأتقى عند الله \*\*\*

بخلاف من أصر على خطئه واستمر في تدليسه طمعًا في دريهمات قليلة ربما تكون نقضًا عليه؛ لأن الإنسان إذا صدق يبارك الله ﷺ له في ربحه ولو كان قليلًا، وإذا كذب فإن الله \_ تعالى \_ يمحق بركة ماله وإن

أما المشتري؛ فلأنه قد يكون له غرض في الشراء بذلك المبلغ لإبرار قسم أو إنفاذ وصية. وأما البائع؛ فلأنه لم يسلم له ما سماه.

<sup>(</sup>١) معنى حديث أخرجه البخاري (١٩٠٤)، ومسلم (١٠٩٣/١٦٠٧) عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: (إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجحة، وإن الرجل ليصلق حتى يكون صديقًا، وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذابًا».

 <sup>(</sup>۲) معنى حليث أخرجه الترمذي (٢٤٩٩) وغيره عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «كل
 ابن أدم خطاء وخير الخطائين التوابون؟» وحسنه الألباني في "مشكاة المصابيع؟
 (٢٤٤١).

كان كثيرًا (١٠) فهناك صنف من الناس لا يستفيدون من أموالهم وإن كثرت، ومنهم من يملك أموالاً طائلة ثم يموتون ويتركونها للورثة يبذرونها ويضيعونها، بخلاف صنف آخر عنده أموال كثيرة ينفقها في سبيل الله، فيتصدق ويبني المساجد ويساعد المحتاجين ويفك عسر المعسرين ويفرج عن المكروبين، وهذا صنف موجود بحمد الله، لن تخلو منه الأمة في أيً عصد.

قوله: (إما ببينة): كأن يشهد شهود أن البائع كاذب في دعواه أنه اشتراها بكذا، واختلف أهل العلم: هل يفسح البيع بقيام البينة أم لا؟

فقال الحنابلة بصحة العقد ولكن يحط عنه الزيادة ولا حاجة في أن يخبره، وعللوا ذلك بأن أصل العقد لم يحصل فيه خلل، فإذا اشترى سلعة فباعها مرابحة ثم نقصت السلعة فإنه يترتب عليه نقص في الثمن وفي الربح أيضًا، فإذا تحطت الزيادة ورجع إلى الأصل صحح البيع، ومذهب الشافعية في هذا قريب من مذهب الحنابلة.

وقال مالك وجماعة بالتفصيل، فإما أن يأخذ بالثمن الذي صح، أو يترك إذا لم يُلزمه البائع أخذها بالثمن الذي صح، وإن ألزمه لزمه وحطًّ عنه الزيادة.

وذهب أبو حنيفة وزفر إلى أن المشتري بالخيار مطلقًا ولا يلزمه الاخذ بالثمن الذي إن ألزمه البائع لزمه؛ وذلك أن الكذب يؤثر على السلعة كتأثير العيب.

قوله: (كَمَا لَوْ أَخَذَ بِكَيْلٍ مَعْلُومٍ فَخَرَجَ مِغْيْرٍ ذَلِكَ الْكَيْلِ...)، يعني: لو اشترى منه مكيلًا ثم تبين أنه أقل فإنه يرجع إليه ويوفيه حقه.

أخرج هذا المعنى البخاري (٢٠٧٩)، ومسلم (٤٧/١٥٣٢) عن حكيم بن حزام،
 قال: قال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، \_ أو قال: حتى يتفرقا \_ فإن صدقا وبينا بورك لهما في يعهما، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما».

> تولاه: (وَأَمَّا إِذَا فَاتَتِ السَّلْمَةُ، فَقَالَ الشَّافِيقِ ('': يَحُطُّ مِقْدَارَ مَا رَادَ مِنَ الشَّمْنِ، وَمَا وَجَبَ له مِنَ الرَّبْعِ. وَقَالَ مَالِكٌ ''': إِنْ كَاتَتْ قِيمَتُهَا يَوْمَ الْقَبْضِ أَوْ يَوْمَ الْبَيْعِ - عَلَى جِلَافٍ عَنْهُ فِي ذَلِكَ - مِثْلَ مَا وَزَنَ الْقِيمَةُ أَقَلَ الْمُثْتَرِي بِشَيْءٍ، وَإِنْ كَاتَتِ الْقِيمَةُ أَقَلَ عُبِّرًا الْبَائِعُ بَيْنَ رَدِّهِ لِلْمُشْتَرِي الْقِيمَةَ أَقْلَ عُجْرًا اللَّهَ الْمُشْتَرِي بِشَيْءٍ، وَإِنْ كَاتَتِ الْقِيمَةُ أَقَلَ عُجِرًا اللَّهَ بَيْنَ رَدِّهِ لِلْمُشْتَرِي الْقِيمَةَ أَقْلَ رَدُّهِ الثَّمَنَ أَوْ إِمْضَائِهِ السَّلْعَةَ إِللَّهُ مِنْ النَّهِ مَنَّحً.

مراد المؤلف بقوله: (إذا فاتت السلعة...)، أي: إذا انتقلت من يده إما ببيع أو هبة أو نحوهما، ثم تبينت زيادة البائع في الثمن أو وجود نقص فيها، فهل يختلف الحكم عما إذا كانت السلعة في يد المشتري؟ هذا هو المراد.

ولو اشترى سلعة كيلًا، فتبين أن الكيل دون ذلك، أو وزنًا فنقص الوزن، فإنه يرجع إلى البائع ويطالبه بالفرق؛ لأن أصل العقد صحيح، وإنما حصلت فيه زيادة، فإذا رفع هذا الظلم أو التعدي فإنه يبقى العقد على أصله صحيحًا.

### > قولى: (وَأَمَّا إِذَا بَاعَ الرَّجُلُ سِلْعَتَهُ مُرَابَحَةً، ثُمَّ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّ

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الوسيط» للغزالي (١٦٤/٣) قال: «ثم إن كذب المشتري فزاد في الثمن أو لم يخبر عما طرأ من العيب، فهل يحط عن الثاني قدر الثفاوت؟ فيه قولان؟ أخدهما: أنه لا يحط؛ لأنه جزم المقد بمائة مثلاً، وكذب في قوله أشتريت به، نعم له الخيار إن شاء لتليب.» فإن أجاز فليجر لكل الثمن، والثاني: أنه يحط؛ لأنه ثم يقتصر على ذكر المائة، بل ربط وقال: بعت بمائة وهو الذي أشتريت به، فلا تلزمه المائة.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (١٦٩/٣) قال: «(وإن فاتت) ولو بحوالة سوق (ففي الغش) يازم المشتري (أقل الثمن) الذي بيعت به (والقيمة) يوم قبضها ولا يضرب ربح عليها (وفي الكذب خير) المشتري (بين) دفع الثمن (الصحيح وربحه أو قيمتها ما لم تزد على الكذب وربحه) فإن زادت خير بين دفع الصحيح وربحه أو الكذب وربحه، فإن زادت خير بين دفع الصحيح وربحه أو الكذب وربحه، فا التخيير للمشتري هو الصواب».

ثَمْنَهُمْ أَكُثُرُ مِمَّا ذَكَرُهُ، وَأَنَّهُ وَهِمَ فِي ذَلِكَ وَهِيَ قَائِمَةٌ. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ('':
لا يَسْمَعُ مِنْ بِلْكَ الْبَيَّتَةِ؛ لِأَنَّهُ كَلَّبَهَا. وقالَ مَالِكُ ''': يَسْمَعُ مِنْهَا وَيُعْبَرُ
الْمُمْنَاعُ عَلَى ذَلِكَ الثَّمْنِ. وَهَذَا بِعِيدُ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ آخَرُ. وَقَالَ مَالِكُ ''' فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِذَا فَاتَتِ السَّلْمَةُ إِنَّ الْمُبْتَاعُ مُخَبَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُعْطِيَ قِيمَةَ السَّلْمَةِ يَوْمَ قَبْضِهَا أَوْ أَنْ يَأْخُذَهَا بِالشَّمِ الَّذِي صَحَّكَ.

هذا الأمر يختلف باختلاف أحوال الباتمين، فإذا كان البائع قد عُرف بالصدق واشتهر به، فإنه يعود إلى المشتري، فإذا ما صدقه قُبِلَ قوله، لكن إذا لم يحصل تصديق من المشتري، أو كان البائع ممن يتهم في بيعه

- (1) يُنظر: «مغني المحتاج المشربيني (۱/۸۹) قال: «(وإن كذبه) أي: البانع المشتري (ولم بيين) أي: البانع (الغلط وجهًا محتلاً) بفتع العيم (لم يقبل قوله)؛ لأن رجوع عن اقرار تعلق به حق آدمي (ولا بيته) إن أقامها عليه لتكذيب لها بقوله: الأول (وله تعلق المشتري أنه لا يعرف ذلك في الأصحح إلا أنه قد يقر عند عرض البيين عليه والثاني: لا كما لا تسمع بيته، وعلى الأصحح إن حلف أمضى المقد ما حلف عليه وإن نكل عن البيمين ردت على البائع بأناء على الأظهر من أن البيمين المردودة كالإقرار، فيحلف على البت أن ثمنه المائة والعشرة... (وإن بين) لغلطه وجهًا محتبلاً، كقوله: جامي كتاب على لسان وكيلي بأنه اشتراء بكذا فإن كذا عليه، أو تبين لي بمراجعة جريدتي أني غلصلت من ثمن متاع إلى غيره (فله التحليف) كما سبق؛ لأن العذر يحرك ظن صدقه (والأصح) على التحليف (سماع بيته) التي يقيمها بأن الشن ما ذكره، والثاني: لا لتكذيبه لها. قال في المطلب: وهذا هو المشهور والمنصوص عليه.
- (Y) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي» (١٣٨٣) قال: «(وإن غلط) الباتع مرابعة على نفسه فأخير (ينقص) عما أشترى به (وصُدَّق) بالبناء للمغول، أي: صدقه المشتري في غلطه (أو أثبت) ذلك بالبينة (رد) المشتري السلعة، أي: له ذلك وأخذ ثمنه (أو دفع ما تبين) أنه ثمن صحيح (وربحه) إن كانت السلعة قائمة.
- (٣) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي» (١٦٨/٣) قال: «(فإن فاتت) بنماء أو نقص لا بحوالة سوق (خير مشتريه) أيضًا (بين) دفع الثمن (الصحيح وربحه و) دفع (قبعته) في المقوم ومثله في المثلي (يوم بيعه)؛ لأن العقد صحيح لا يوم قبضه (ما لم تنقص) قيمته (عن الغلط وربحه) فلا ينقص عنهما».

\_ 🖁 شرح بداية المجتهد 🌓 .

V714

وشرائه فهنا اختلف أهل العلم؛ فمنهم من قال: لا بد من بينة، ومنهم من قال: إن البينة وحدها لا تكفي، ومنهم من قال: إن البينة تحتاج إلى أن تُدعم بيمين، ومنهم من قال: إنه لا بد مع البينة أن يصدقه المشتري.

◄ تولىمَ: (فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَسْمَعُ مِنْ تِلْكَ الْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّهُ كَلَّبَهَا)؛
 وهي رواية عن الإمام أحمد<sup>(۱)</sup>.

. ﴾ تولآم: (فَهَذِه هِيَ مَشْهُورَاتُ مَسَائِلِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ).

يعني: في باب المرابحة.

◄ تولى : (وَمَمْوِقةُ أَخْكَامِ هَذَا الْبَشْعِ تَنْبَنِي فِي مَذْهَبِ مَالِكِ عَلَى مَمْوِقةً أَخْكَامٍ فَكَا الْبَشْعِ تَنْبَنِي فِي مَذْقَلِهِ الْكَذْبِ، وَحُكْمُ مَسْأَلَةِ الْكَذْبِ، وَحُكْمُ مَسْأَلَةِ الْكَذْبِ، فَكُمْ مَسْأَلَةِ الْكَذْبِ، فَأَمَّا حُكْمُ اللَّكَذِبِ فَقَدْ تَقَدَّمَ

<sup>(</sup>١) يُنظر: «كشاف الفناع» للبهوري (٢٣٣/٣) قال: «(وقدم في التنفيح أنه لا يقبل) قول الباتع (إلا بببينة) واختاره الموفق، وحمل كلام الخرقي عليه واختاره - أيضًا ـ الشارح وهو رواية عن أحمد، وقلمه ابن رزين في شرحه قال في االإنصاف»: وهو المذهب على ما اصطلحناه في الخطبة انتهى وجزم به في المنتهى؛ لأنه أقو بالثمن وتعلق به حق الغير، وكونه مؤتمنًا لا يوجب قبول دعواه الغلط كالمضارب إذا أقر بربح ثم قال غلطت (ثم قال) في التنقيم».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: اكتفاف القناع للبهوتي (١٣٦١/٣) قال: «(ولو قال) البانع: (مشتراه مائة ثم قال: غلطت، والثمن زائد عما أخبرت، به فالقول قوله مع يمينه) فيحلف (بطلب مشتر) تحليفه (اختاره الأكثر) منهم القاضي وأصحابه وابن عيدوس في «تذكرتم» وقدمه في «الهداية»... قال بن رزين في شرحه: وهو القباس. انتهى لأن المشتري لما دخل مع البانع في المرابحة فقد التمنه، والقول قول الأمين (فيحلف) بانع (أنه لم يكن يعلم وقت البيح أن شنها أكثر) مما أخبر به (فإن حلف) بانع (خير مشتر بين الرد و) بين (فنع الزيادة) التي ادعاها البائع...

#### وَأَمَّا حُكْمُ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ فَهُوَ حُكْمُهُ فِي الْبَيْعِ الْمُطْلَقِ).

وقد تقدم معنا أحكام كثيرة من ذلك في البيوع وفي النكاح أيضًا.

تولىّ.: (وَأَمَّا حُكْمُ الْفِشِ عِنْدَهُ فَهُو تَخْيِيْرُ الْبَائِعِ مُظْلَقًا، وَلَئِسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يُلُومَهُ النَّبُعُ وَإِنْ حَطَّ عَنْهُ مِقْدَارَ الْفِشْ، كَمَا لَهُ ذَلِكَ فِي مَشْأَلَةِ الْحَقْبِ، هَذَا عِنْدُ إَنْنِ الْقَاسِمِ (١٠).

يعني: ليس للبائع أن يلزم المشتري بأخذ المبيع؛ لأنه غش، والغش عيب يحصل به بالخيار.

تولىم: (وَأَمَّا عِنْدُ أَشْهَبَ ' أَنْ فَإِنَّ الْفِشَ عِنْدَهُ يَنْفَسِمُ قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ مُؤَثِّر فِي النَّمَنِ، وَقِسْمٌ عَيْرُ مُؤَثِّرٍ. فَأَمَّا عَيْرُ الْمُؤَثِّرِ: فَلَا حُحْمَ عِنْدُهُ فِيهِ،
 وَأَمَّا الْمُؤَثِّرِ: فَحُحْمُهُ عِنْدُهُ حُحْمُ الْحَذِبِ).

الغش المؤثر هو الذي يكون فيه تغيير للسلعة، وأما غير المؤثر فهو اليسير الذي يمكن تداركه.

تولىم: (وَأَشًا الَّنِي تَشَرَكَّبُ فَهِيَ أَرْبَعُ مَسَائِلَ: كَذِبٌ وَغِشْ،
 وَكَذِبٌ وَتَذْلِيسٌ، وَغِشْ وَتَذْلِيسٌ بِعَيْبٍ، وَكَذِبٌ وَغِشْ وَتَذْلِيسٌ بِعَيْبٍ).

(١) يُنظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد الجد (٧٩/٨) قال: «أو يكون أقل مما اشترى به المشتري فلا ينقص منه. وأما على رواية ابن القاسم عنه يكون الحكم فيها حكم الغش والخديمة؛ لأنه بيع بجتمع فيه على روايته الزيادة في الثمن والغش والخديمة، وإذا اجتماع جميعًا كان للمشتري أن يطالب البائع بأيهما شاء، والمطالبة بالغش والخديمة أفضل له، فيطالب بذلك.

(٢) لم أقف نصًّا على هذا التقسيم، لكن هناك مسألة يتضح منها مذهبه:

يُنظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد الجد (۱۹۷۸) قال: أواما إن كان العبد اشتراها بأقل من ذلك الثمن فلا يجوز ذلك ويكون الحكم فيه على رواية أشهب حكم من باع مرابحة وزاد في الثمن، يكون للمشتري في قيام السلعة أن يردها إلا أن يحط عنه الزيادة على ما كان اشتراها به العبد ونوبها من الربح، وإن فاتت كانت فيها القيمة ما لم تكن أكثر مما باع به، فلا يزاد البائع، أو يكون أقل مما اشترى به المشتري فلا يقض منه. قد يجتمع الكذب والغش فيكذب في السلعة، كأن يقول: اشتريتها بكذا، ويضيف إلى ذلك الغشَّ، والتدليس وهو تغطية بعض العيوب الموجودة بالسلعة.

وهذه كلها لا ينبغي أن تصدر من مسلم، فالمسلم ينبغي أن يكون صادقًا دائمًا، ولذا لما سُئل النبي ﷺ: أيكون المؤمن جبانًا؟ قال: «نعم». فقيل: أيكون المؤمن بخيلًا؟ قال: «نعم». فقيل: أيكون المؤمن كذابًا؟ قال: «لاه (۱)؛ لأن الكذب من صفات المنافقين وليس من صفات المؤمنين.

◄ توله: (وَأَصْلُ مُذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِم " فِيهَا آنَهُ بِأَخُذُ بِالَّذِي بَقِيَ حُكُمُهُ أَوْ بِالَّذِي هُوَ حُكُمُهُ أَوْ بِالَّذِي هُوَ أَرْجَحُ لَهُ إِنْ كَانَ فَاتَ بِحُكُمُ أَحْدِهِمَا ، أو بِالَّذِي بَقِيَ خَكُمُهُ ، أَوْ بِالَّذِي هُوَ أَرْجَحُ لَهُ إِنْ لَهُ بِعُنْ بَعْضُ بُمُجِنُ الْجَحْمِ التَّخْيِرِ حَبْثُ يُمْجِنُ الْجُمْعُ ، وَتَفْصِيلُ هَذَا لَائِقٌ بِحُتْبِ الْفُرُوعِ (أَغْنِي: مَذْهَبَ ابْنِ الْقَاسِم وَغَيْرِهِ).

هذا التفصيل لائق بكتب الفروع، والمؤلف يرى أن كتابه ليس كتاب فروع، وإنما هو كتاب قواعد وأصول، وهذا هو رأي كثير من العلماء فيه.

ولا نعني بالأصول هنا الأصول الفقهية ولا أصول الدين، ولكنها الأصول بالنسبة لمسائل الفقه، فهناك مسائل كبرى تتفرع عنها مسائل صغرى، فجمع المؤلف في هذا الكتاب أمهات المسائل التي تندرج تحتها فروع وجزئيات كثيرة.

وقد نص المؤلف كَتَلَقَّهُ في (كتاب القذف) ـ كما سيأتي ـ على أنه إذا أنسأ الله في عمره فسيكتب كتابًا في فروع مذهب مالك، إذن هو لم يضع هذا الكتاب في الفروع وإنما وضعه في أصول المسائل، وهذا واضح بيّن، حتى إنه أحيانًا يأتي بالمسألة فتجد أنها قاعدة فقهية.

 <sup>(</sup>١) أخرجه مالك في «الموطأ» (١٩٠/٩)(١٩) وإسناده صحيح إلا أنه مرسل أو معضل.
 انظر: «حاشية المسند» (٣٦/٥٠٥)

<sup>(</sup>۲) لم أقف عليه.



اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي مَعْنَى الْعَرِيَّةِ وَالرُّخْصَةِ الَّتِي أَتَتْ فِيهَا فِي السَّنَةِ). أي: اختلف الفقهاء في تعريف العارية ما هي؟ وهل تأتي على وصف واحد منضبط أم أنها أوصاف مختلفة؟

﴿ تَوَلَّمَ: (فَحَكَٰى الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُالْوَهَّابِ الْمَالِكِيُ (١٠) أَنَّ الْعَرِيَّةَ فِي مَلْمَبِ مَالِكِ هِيَ: أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ ثَمَرَةً نَخْلَةٍ، أَوْ نَخَلَاتٍ مِنْ حَائِطٍ لِرَجُل بِمَثْنِي).

هذا تعريف العرية وتحديدها عند المالكية، وهو مستمد من اللغة.

قوله: (أن يهب الرجل) إذن هي ليست بيعًا عند المالكية، وإنما هي نوع من أنواع الهبة، (نخل أو نخلات من حائطه) أي: من بستانه إلى رجل آخر؛

<sup>(</sup>١) قال الفيومي: العربة: النخلة يعربها صاحبها رجلًا غيره محتاجًا، فيجعل له ثمرها عامها، فيعروها، أي: يأتيها، فعيلة بمعنى مفعولة، ودخلت الهاء عليها، لأنه ذهب بها مذهب الأسماء، مثل النطيحة والأكيلة، فإذا جيء بها مع التخلة حذفت الهاء، وقيل: نخلة عري، كما يقال: امرأة قتيل، والجمع: العرايا. انظر: «المصباح العنير» (٤٠٦/٧).

 <sup>(</sup>٢) ينظر: «المعونة على مذهب عالم المدينة» للقاضي عبدالوهاب (ص١٠١٧) قال: «العوية جائزة وهي: أن يهب الرجل ثمرة نخله أو نخلات أو شجرة له من رجل».

ليستفيد من تلك الثمرة، فالعرية هبة للثمرة دون الأصول ـ يعني النخل ـ..

وأما الشافعية (() والحنابلة (() فيرون أن العارية هي بيع الرطب بالتمر خرصًا، وذلك بأن يقدر الرطب الذي على النخل إذا يبس كم يكون قدره، ولذلك اشترطوا في العارية التقابض خلافًا للمالكية، فإنهم يؤخرون ذلك إلى الجداد.

والفرق بين التعريفين أن المالكية قصروا العرية على الهبة، وأما الشافعية فقد توسعوا في ذلك حتى شملت البيع أيضًا، وهم أقرب إلى النص من المالكية.

وأما الحنفية<sup>(٣)</sup> فإنهم لا يجيزون بيع العارية أصلًا.

- (١) يُنظر: "مغني المحتاج، للشربيني (٥٠٥/٢) قال: "العرية: بيع الرطب على النخل خرصًا بتمر في الأرض كيلاً، أو العنب في الشجر خرصًا بزبيب في الأرض كيلاً.
- (٢) ينظر: "الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، للحجاوي (١١٧/٢) قال: "وهي (العرية)
   بيع الرطب في رؤوس النخل خرصًا بمآله يابسًا بمثله من التمر كيلًا معلومًا لا جزافًا».
- (٣) يُنظر: «تبيين الحقائق» لفخر الدين الزيلعي (٤٧/٤ ـ ٤٨) قال: (والمزابنة) وهو بيع الثمر على رأس النخل بتمر مجدود مثل كيله خرصًا لحديث أنس أنه \_ علي الله -«نهى. . . والمزابنة» رواه البخاري، والمزابنة ما ذكرناه، والمحاقلة بيع الحنطة في سنبلها بحنطة مثل كيلها خرصًا، والمخاضرة بيع الثمار قبل أن تنتهى. ولأنه باعً مكيلًا بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق الخرص كما لو كانا موضعين على الأرضَّ، وكذا بيع العنب بالعنب خرصًا لا يجوز، وقال الشافعي كَغَلَّلْهُ يجوز فيما دون خمسة أوسق. . . ولنا ما روينا وقوله ﷺ : «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح، مثلًا بمثل يدًا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطى فيه سواءً رواه البخاري وأحمد، وأمثاله من النصوص لا تحصى كلها مشهورة وتلقتها الأمة بالقبول؛ فلا يجوز تركها، وهذا لأن المساواة واجبة بالنص والتفاضل محرم به، وكذا التفرق قبل قبض البدلين؛ فلا يجوز أن يباع جزافًا ولا إذا كان أحدهما متأخرًا، كما لو كان أكثر من خمسة أوسق؛ وهذا لأن احتمال التفاضل ثابت فصار كما لو تفاضلا بيقين أو كانا موضوعين في الأرض، ومعنى العرايا فيما رواه العطايا وتفسيره أن يهب الرجل ثمر نخلة من بستانه ثم يشق على المعرى دخول المعرى له في بستانه كل ساعة، ولا يرضى أن يخلف الوعد، فيرجع فيه فيعطيه قدره تمرًا مجذوذًا بالخرص بدله. وانظر: احاشية ابن عابدين» (٥٥/٥).

تولىم: (فَيَجُوزُ لِلْمُعَرِّي شِرَاؤُهَا مِنَ الْمُمَرَّى لَهُ بِخَرْصِهَا نَمْرًا
 عَلَى شُرُوطِ أُرْبَكَةٍ).

المعري: الواهب، يقال: أعرى الرجل الرجل النخل، أي: وهبه إياه. قوله: (علمي شروط أربعة)، أي: عند المالكية، وليست كلها محل إنفاق عند الأثمة الآخرين.

◄ قول٪: (أَحَدُهَا: أَنْ تُزْهِيَ).

قوله: (أن تُزهي)، أي: أن يبدو صلاحها، وقد مر بنا في (كتاب الأصول والثمار) جملة من الأحاديث في هذا الشأن، ومنها أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، قيل: وما صلاحها؟ قال: «أن تحمر أو تصفاره") وفي حديث آخر: «أن تصمأر أو تصفاره") وهيدا هو الذي أخذه المالكية، فكلمة (تزهى) مقتبسة من أحاديث النبي ﷺ، والاقتباس نوع من أنواع البديع وهو من أحسن ما يكون، وقد يكون الاقتباس من كتاب الله ﷺ، أو من سنة النبي ﷺ.

فالخلاصة: أن أول الشروط عند المالكية أن يكون قد بدا صلاحها، أي: أصبحت زاهية صالحة للأكل، وقد جاء تفسير الزهو في ألفاظ أخرى بأن تحمر أو تصفر<sup>(4)</sup>.

تولىم: (وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَمَا دُونَ، فَإِنْ زَادَتْ
 فَلا يَجُوز).

أما فيما دون الخمسة أوسق فهذا متفق عليه بين العلماء الذين أجازوا بيع العارية، وسيأتي الخلاف فيما كان خمسة أوسق لاختلاف

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۲۱۹۸).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (١٤٨٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (١٤٨٨)، ومسلم (١٥/١٥٥٥).

<sup>(</sup>٤) قال أبو عبيد: «وزهوها أن تصفر أو تحمر». انظر: «غريب الحديث» (٣٨ - ٢٨٤).

\_\_\_\_\_\_ شرح بداية المجتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد ا

النصوص الواردة في هذا الباب، ففي بعضها أن رسول الله ﷺ "رخص في بيع العارية فيما دون خمسة أوسق<sup>(۱)</sup>، وفي بعضها "في خمسة أوسق<sup>(۱)</sup>، ومي وسيأتي مزيد تفصيل في هذا الحديث إن شاء الله.

تولىم: (وَالنَّالِثُ: أَنْ يُعْطِيْهُ النَّمْرَ الَّذِي يَشْتَرِيهَا بِهِ عِنْدَ الْجِذَاذِ،
 فَإِنْ أَعْطَاهُ تَقْدًا لَمْ يَجُزُ).

وعند الشافعية (٣) والحنابلة (٤) لا بد من التقابض، فإذا سلمه التمر فلا بد أن يستلم الرطب، ولا يشترط أن يحمل الرطب معه فيأتي به عند النخل، فكل شيء قبضه بحسبه، فالمكيل قبضه هو الكيل، والموزون قبضه الوزن، والمعدود قبضه العد، والذي ينقل بنقله، والثابت بالتخلية عنه، فإذا اشتريت ثمرًا أو أصولًا فتركها صاحبها، فمجرد تركها يعتبر قبضًا لها ويعرف بالتخلية.

◄ تولىم: (الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ النَّمْرُ مِنْ صِنْفِ نَمْرِ الْمَوَيَّةِ، وَنَوْمِهَا.
 فَعَلَى مَذْهَبِ مَالِكِ الرَّخْصَةُ فِي الْعَرِيَّةِ إِنَّمَا هِيَ فِي حَقَّ الْمُعَرِّي فَقَظ).

تنبه إلى أن العارية مستثناة من الربا كما دل عليه الحديث عن

- (١) أخرجه البخاري (٢١٩٠)، ومسلم (١٥٤١) عن أبي هريرة 拳: ﴿أَن النبي 議
   رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق، أو دون خمسة أوسق؟، قال: ﴿نعمُّ.
- (٢) «الوسق»: ستون صاعًا، قال الخليل: الوسق هو حمل البعير. انظر: «الصحاح» للجوهري (١٥٦٦/٤).
- (٣) يُنظر: "نهاية المحتاج، للرملي (١٥٥/٤) قال: "(ويشترط) لصحة بيع العرايا (التقابض) في المجلس إذ هو بيع مطعوم بمثله، ويحصل (بتسليم التمر) أو الزبيب إلى البائع (كيلاً) لأنه منقول وقد بيع مقدرًا، فاشترط فيه ذلك كما مر في بابه (والتخلية في النخل) الذي عليه الرطب أو الكرم الذي عليه العنب».
- (٤) يُنظر: «مطّالب أولي النهى» للرحيباني (٦٤٤/٣ ـ ١٦٥) قال: «(بشرط حلول وتقايض) من الطرفين (بمجلس عقد)؛ لأنه يبع مكيل بمكيل من جنسه، فاعتبر فيه شروطه، إلا ما استثناه الشرع مما لم يمكن اعتباره في العرايا، فالقبض (فيما) على (نخل بتخلية، وفي تمر بكيل)، أو نقل، لما علم، ولا يشترط حضور تمر عند نظل،

رسول الله ﷺ لأنه لا يجوز بيع جنس ربوي بجنسه إلا بشرطين: الأول: التماثل. والثاني: التقابض.

قال الأمام ابن المنذر 函語: «إن الذي حرم المزابنة هو الذي أرخص في بيع العرايا، ورسول اش ﷺ أولى وأحق بأن يتبع قوله دون غيره (١٠٠٠).

قوله: (قَعَلَى مَذْهَبٍ مَالِكِ الرُّخُصَةُ فِي الْعَرِيَّةِ ...) فقصر المالكية العربة على الواهب، بمعنى أنها خاصة بالواهب، فإذا ما تبرع صاحب بستان لجاره أو لقريبه أو لمحتاج بشمرة نخلة أو أكثر، ثم إنه ربما يتأذى من ذلك فله أن يبيعها على الواهب، فقصر المالكية العارية على هذا النوع.

◄ تولات: (وَالرُّخْصَةُ فِيهَا إِنَّمَا هِيَ اسْتِئْنَاؤُهَا مِنَ الْمُرَابَنَةِ، وَهِيَ بَيْعُ الرُّنَا إِنَهَا إِنَّمَا هِيَ اسْتِئْنَاؤُهَا مِنَ الْمُرَابَنَةِ، وَهِيَ بَيْعُ الرُّنَا إِنْهَا اللَّهْ اللَّهُ عَنْهُ، وَمِنْ صِنْفَيِ الرَّبَا أَيْضًا (أَغْنِي: الثَّقَاصُلَ وَالنَّسَاءُ)، وَذَلِكَ أَنَّه بَيْع تمر مَعْلُومٍ الْكَيْلِ بتمر مَعْلُومٍ بِالشَّخْمِينِ ـ وَهُوَ الْحَرْصُ ـ فَيَدْخُلُهُ بَيْعُ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مُتَقَاضِلًا وَهُوَ أَنْضًا بتمر إلَى أَجَل).

الكيل المعلوم هو التمر الذي على الأرض؛ إذ يشترط فيه الكيل؛ لأن الرطب يقدر والتمر يكال، ولا يجوز في الأصل أن يقدر التمر الذي على الأرض؛ إذ لا بد في بيع المطعومات الربوية من معرفة القدر، وإذا تعذر معرفة أحدهما لزم معرفة قدر الآخر ألا وهو التمر، فالرطب يتعذر معرفة قدره؛ ولذلك يخرس، أما التمر فلا بد من أن يكون مكيلًا معلوم القدر.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الأوسط» لابن المنذر (٧٦/١٠) قال: «فييع العرايا جائز على ما جاءت به
الأخبار؛ لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ والذي أرخص في بيع العرايا هو الذي نهى
عن بيع الثمر بالثمر، وليس قبول أحد الخبرين أولى من الآخر».

قوله: (الخرص)\((')\)، أي: الجذاف، والخرص معمول به في هذه الشريعة؛ إذ كان رسول الله ﷺ يبعث السعاة إلى شتى البلاد ليخرصوا أشارهم('')، وكان رسول الله ﷺ وهو الرؤوف الرحيم بأمته \_ يأمر رسله إذا خرصوا أن يبقوا قدرًا لصاحبه، بمعنى عدم التدقيق في الخرص؛ لأنه يأتيه الضيف، ويأكل منه الطير، وهذا من محاسن تلك الشريعة؛ إذ إنها تنظر دائمًا إلى مصلحة الطرفين \_ مصلحة المنزكي ومصلحة الفقير حقه، وألا يهضم الغني فيُوخذ أكثر من الحق الذي عليه؛ ولذا جاء في وصية النبي ﷺ لمعاذ لما أرسله إلى اليمن أن يدعوهم إلى شهادة ألا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ثم إلى الصلاة، ثم ذكر الزكاة فقال: "فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم بأن الله قد افترض عليهم صدقة توخذ من أغنيائهم ترد على فقرائهم"، ثم قال: "وإياك وكرائم أموالهم" أي: أغلاها أنفسها، وإنما الواجب الأخذ من الوسط.

قوله: (فَيَدُخُلُهُ بَيْعُ الْجِنْسِ الْوَاجِدِ مُتَفَاضِلًا) فلو جاء اثنان كل واحد منهما بِبرٌ فكال أحدهما أو وزن والآخر قدر فإن هذا لا يجوز على ما مضى تقريره؛ لأن النبي ﷺ قال: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والعلج بالعلج مثلًا بمثل يدًا بيد،، ثم

 <sup>(</sup>١) قال الجوهري: «الخرص: حَرْزُ ما على النخل من الرطب تمرًا». انظر: «الصحاح»
 (١٠٣٥/٢).

 <sup>(</sup>Y) أخرجه الترمذي (٦٤٤) وغيره، عن عتاب بن أسيد، أن النبي ﷺ كان البعث على
 الناس من يخرص عليهم كرومهم وثمارهم، وضعفه الألباني في «التعليقات الحسان»
 (٧٣٦٧).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (١٤٩٦) ومسلم (١٩) عن ابن عباس \$ قال: قال رسول الله \$ لمحاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: «إنك ستأتي قومًا أهل كتاب، فإذا جمتهم، فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وإن محمدًا رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك؛ فأخيرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك؛ فأخيرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فرزد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك؛ فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم؛ فإنه ليس بينه دين الله حجاب.

قال: "فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيده (١٠) أما إذا كان تمر يقابله ملح أو يقابله شمير فلا مانع من التفاضل هنا، لكن لا بد من أن يكون يدًا بيد.

قوله: (وهو أيضًا بتمر إلى أجل): فهذا يدخل فيه النساء، لكن الرسول ﷺ استثناه، فدل ذلك على جوازه، إذن يكون رخصة، ونحن مطالبون بأن نأخذ من رخص الله ﷺ؛ لأن الله - تعالى - يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معاصيه.

تولىم: (فَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ<sup>(۱)</sup> فِيمَا هِيَ الْعَرِيَّةُ، وَمَا هِيَ الرُّخْصَةُ فِيهَا).

فهذا أوصف دقيق مجمل لمذهب المألكية في العرية وأنها خاصة بالهبة، وقد ذكر المؤلف الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الهبة كي تكون جائزة.

تولى: (وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ<sup>(٣)</sup>: فَمَمْنَى الرُّحْصَةِ الْوَارِدَةِ عِنْدَهُ فِيهَا
 لَيْسَتُ لِلْمُمَرِّي خَاصَّةً، وَإِنَّمَا هِيَ لِكُلِّ أَحَدِ مِنَ النَّاسِ أَرَادَ أَنْ يَشْتَوِيَ
 هَذَا الْقَدْرُ مِنَ التَّمْرِ (أَعْنِي: خَمْسَةَ الْأُوسُقِ أَوْ مَا دُونَ ذَلِكَ بِتَمْرِ مِلْلِهَا)).

أي: ليست خاصة بالواهب، بل هي له ولغيره، فالذي وهب له أن

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (١٥٨٧) عن عبادة.

<sup>(</sup>۲) هو لا يطلب شيئًا؛ إنما يصف المذهب باختصار.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (١٥٨/٤) قال: «(وأنه)، أي: بيع العرايا (لا يختص بالفقراء) وإن كانوا هم سبب الرخصة لشكايتهم له ﷺ أنهم لا يجدون شيئا يشترون به الرطب إلا التمرو الأن العبرة بعموم اللفظ لا يخصوص السبب، وبأن ذلك حكمة المشروعية، ثم قد يعم الحكم كالرمل والاضطباع، وهم هنا من لا نقد بيده كما قاله الجرجاني والمترلي. ولو اشترى العربة من يجوز له شراؤها، ثم تركها حتى صارت تداً جاز خلاقاً لأحمده.

يشتري الثمر الذي أهداه من المهدى إليه، وكذلك لو جاء غيره إلى صاحب البستان فاشترى منه الثمر، فمذهب الشافعية أرحب من مذهب المالكية وأوسع في هذا المقام، وهو أقرب \_ أيضًا \_ إلى النصوص، وإلى روح الرخصة، فإنه إنما رخص له؛ لأنه ليس كل إنسان سيهب، وربما لا يهب الإنسان لغيره حتى وإن كان محتاجًا، فيأتي هذا فيشتري، فلماذا نخصها بالهبة مع أن الأولة عامة في ذلك؟! فهذا هو الأولى.

وبعضهم يخصها بالفقير الذي يحتاج إليها، أما الغني الذي عنده مال فإنه لا يسمح له بذلك، وهذا هو المعروف من مذهب الحنابلة (١) وقد خالفهم الشافعية في ذلك، وهي رواية أخرى للشافعية (١)، وأنا مع الشافعية في هذه المسألة؛ لأن ما جاز للفقير جاز للغني؛ لأن شرع الله على الفقير وعلى الغني، فإذا جاز للفقير أن يرخص له، جاز كذلك \_ أيضًا \_ للغني.

وعلى كلَّ فمذهب الشافعية هو المعمول به الآن، فهو أمر جائز قد تعارف عليه المسلمون وعملوا به.

قوله: (أَعْنِي: خَمْسَةَ الْأَوْسُقِ أَوْ مَا دُونَ ذَلِكَ بِتَمْرِ مِثْلِهَا) سبق أن ما

<sup>(</sup>١) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٦٨/٢) قال: «(لمحتاج لرطب ولا ثمن) أي: ذهب أو نفقة (مد) لحديث محمود بن لبيد متقق عليه وظاهره لا تعتبر حاجة البائع إلى النمر إذا لم يكن معه ثمن إلا الرطب، وقال أبو بكر والمجد: يجوز؛ لأنه إذا جاز مخالفة الأصل لحاجة التفكه فلحاجة الاقتيات أولى، والقياس على الرخصة جائز إذا فيمت الملك.

<sup>(</sup>٧) يُنظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي» للمعراني (٢٠٧/٥ ـ ٢٠٠/٥ قال: «إذا ثبت هذا: فإن العرايا تصبح للاقتياء؟ فيه الخذا: فإن العرايا تصبح للاقتياء؟ فيه تولانا: أحدهما: لا يجوز، وهو اختيار المزني، ويه قال أحمد... والثاني: يجوز، وهو الصحيح... ولم يغرق بين الأغنياء والثقراء، ولأن كل بيع جاز للقراء جاز للاغنياء، كسائر المبيعات، وأما حديث محمود بن لبيد: فلا حجة فيه أنه لا يجوز للاغنياء؛ لأن المحتاجين كانوا هم السبب، وأما الرخصة: فعامة، كما أن سبب الرمل في الاضطباع كان لإظهار الجلد للمشركين، ثم زال السبب والحكم سبب والرمل في الاضطباع كان لإظهار الجلد للمشركين، ثم زال السبب والحكم سبب.

دون الخمسة متفق عليها، والخمسة مختلف فيها، وسيأتي الكلام عنها.

◄ قولات: (وَرُويَ أَنَّ الرُّحْصَةَ فِيهَا إِنَّمَا هِيَ مُمْلَقَةٌ بِهِذَا الْقَدْرِ مِنَ الشَّهْرِ لِمَنَ لَيْسَ مِنْدَهُ وُظَبٌ، وَلَا الشَّهْرِ لِضَرُورَةِ النَّاسِ أَنْ يَأْكُلُوا رُطَبًا، وَذَلِكَ لِمَنْ لَيْسَ مِنْدَهُ وُظبٌ، وَلَا تَمْشُرَ عَيْشَتَرَطْ فِي إِفْظاءِ التَّمْرِ الَّذِي ثُبَاعُ بِهِ المُرْطَقِ فِي إِفْظاءِ التَّمْرِ الَّذِي ثُبَاعُ بِهِ الْمَرِينَةُ أَنْ يَكُونَ نَقْدًا، وَيَقُولُ: إِنْ تَقْرَقًا قَبْلَ الْقَبْضِ فَسَدَ الْبَيْعُ).

قوله: (معلقة بهذا القدر من التمر)، أي: خمسة الأوسق أو ما وونها.

قوله: (وَالشَّافِعِيُّ يُشْتَرِطُ فِي إِعْطَاءِ التَّمْرِ الَّذِي تُبَاعُ بِهِ الْحَرِيَّةُ أَنْ يَكُونَ نَشَدًا...). كذلك الحنابلة أيضًا، وهذا هو التقابض، وسيشير المؤلف إليه. وبالجملة فمذهب الحنابلة أقرب في هذه المسألة إلى مذهب الشافعية إلا في جزئيات يوافقون فيها المالكية.

◄ قولاًمَ: (وَالْعَرِيَّةُ جَائِزَةٌ عِنْدَ مَالِكٍ فِي كُلِّ مَا يَيْبَسُ وَيُدَّخَرُ).

أي: أن العارية عند المالكية (10 ليست خاصة بالتمر، حيث ورد في بعض النصوص «بيع الثمر بالتمر» (17)، والثمر أعم من الرطب؛ لأن الثمر إذا أطلق يدخل فيه الرطب والعنب وسائر الفاكهة.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي» (١٧٩/٣) قال: «(ورخص) جوازًا لمعر) هو واهب الشرة (وقائم مقاسة) من وارث وموهوب ومشتو للأصل مع الشرة أو للأصل فقط بل (وإن) قام مقاسه (باشتراء) بقية (الشرة) المعراة (فقط) دون أصلها (اشتراء ثمرة) نائب فاطل رخص أي: اشتراؤها من المعرى بالفتح أو معن قام مقاسة (تبسى) أي شأنها أن تبيس بالفعل إن تركت كما يدل عليه التمبير بالمضارع لا أنها حين الشراء بابسة، ولا يكفي بيس جنسها فيخرج عنب مصر وبلحها وزيتونها ولوزها (كلوز) وجرز ونخل وعنب وتين وزيتونه في غير مصر (لا كموز) ورمان وخوخ ونفاح مربوقوي، لفقد بيسه لو ترك ومثله ما لا يبيس مما أصله أن يبيس كعنب مصر ونخلة كما طمه بشروط شانية أشار لها».

## تولآه: (وَهِيَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي التَّمْرِ وَالْعِنَبِ فَقَطْ) (١٠).

وهي رواية عند الحنابلة<sup>(۲)</sup>، وعلة إلحاق الشافعية العنب بالتمر في هذا الباب كونهما يجتمعان في أوصاف كثيرة، منها: إيجاب الزكاة في كل منهما، ومنها: كونهما قوتًا، فالعنب يقتات في بعض البلاد كذلك إذا يس.

أما الحنابلة فإن هذا خاص بالرطب كما هو المشهور من المذهب، ويتمسكون بحديث «يأكلها أهلها رطبًا» (<sup>(٢)</sup>.

تولى : وَلَا خِلَانَ فِي جَوَازِهَا فِيمَا دُونَ الخَمْسَةِ الْأَوْشَقِ عِنْدَ
 مَالِكِ<sup>(1)</sup>، وَالشَّافِعِيُّ (<sup>0)</sup>، وَعَنْهُمَا الْخِلَاثُ إِذَا كَانَتْ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، فَرُويَ
 الْجَوَارُ عَنْهُمَا وَالْمَنْمُ، وَالْأَشْهَرُ عِنْدَ مَالِكِ الْجَوَارُ).

<sup>(</sup>١) يُنظر: اتحقة المحتاج للهيتمي (٤٧٢/٤) قال: ((بيع الرطب) وألحق به الماوردي وغيره البسر؛ لأن الحاجة إليه كهي إلى الرطب (على النخل بتمر) لا رطب (في الأرض، أو) بيع (العنب) وإلحاق الحصرم به الذي زعمه شارح قياسًا على البسر غلط كما قاله الأفرعي؛ لبدو صلاح البسر وتناهي كبره، فالخرص يدخله بخلاف الحصرم فيهما، ونقل الإستوي له عن الماوردي مردود بأن الصواب عنه البسر فقطا،

<sup>(</sup>٣) يُنظر: "«الكافي» لابن قدامة (٣٩/٣) قال: قال ابن حامد: لا يجوز بيع العرايا في غير ثمرة النخل؛ لما روي «أن النبي ﷺ نهى عن المزابنة بيع الشمر باللمر إلا أصحاب العرايا، فإنه قد أذن لهم، وعن بيع العنب بالزبيب، وعن كل ثمر بخوصه، قد وهذا حديث حسن، ولأن غير الشمر لا يساويه في كثرة اقتياته، وسهولة خوصه، قلا يقام عليه غيره. وقال القاضي: يجوز في جميع الشمار؛ لأن حاجة الناس إلى رطبها كحاجتهم إلى الوطب، ويعتمل الجواز في الثمر والعنب خاصة، لتساويهما في وجوب الزكاة فيهما، وورود الشرع بخرصهما وكوفها مقتلين دون غيرهما.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢١٩١) عن سهل بن أبي حثمة: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع
 الثمر بالتمر، ورخص في العربة أن تباع بخرصها، يأكلها أهلها رطبًا».

<sup>(</sup>٤) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية اللمسوقي» (١٨٠/٣) قال: «(و) كان المشترى من العرية (خمسة أوسق فأقل) وإن أعرى أكثر بناءً على أن علة الرخصة المعروف (ولا يجوز أخذ زائد عليه)، أي: على القدر المرخص فيه وهو خمسة أوسق».

<sup>(</sup>٥) يُنظر: اتحفة المحتاج؛ للهيتمي (٤٧٢/٤) قال: ا(فيما دون خمسة أوسق) بتقدير=

٧٦٣٢ ]

قوله: (وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ الْأَوْسُقِ عِنْدَ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيُّ وكذلك أحمد<sup>(۱)</sup>، والوسق ستون صاعًا، إذن لا بد أن تكون دون ثلاث المائة صاع. وعلى هذا فالأحوال ههنا ثلاثة:

الأولى: ما كان فوق خمسة الأوسق، فهذا غير جائز باتفاق.

الثانية: ما كان دون خمسة الأوسق، فهذا جائز باتفاق.

وذلك أن النبي على رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق(٢)، وفي رواية: في ما دون خمسة أوسق، فمفهوم ذلك أن ما زاد على خمسة الأوسق لا يجوز.

الثالثة: ما كان خمسة أوسق، فهذا موضع خلاف بين الأئمة الثلاثة، فذهب مالك<sup>(٣)</sup>، والشافعي في المشهور عنه <sup>(٤)</sup> إلى الجواز، وهو قول أكثر

- جفافه المراد بخرصها السابق في الحديث بمثله تمرًا مكيلًا يقينًا لخبرهما أيضًا «رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق، أو دون خمسة أوسق، ودونها جائز يقينًا فأخذنا به؛ لأنها للشك مع أصل التحريم وأفهم الدون إجزاء أيّ نقص كان، والأصح أنه لا بد من نقص قدر يزيد على ما يقع به التفاوت بين الكيلين غالبًا كمد فلو بيع رطب، وهو دون ذلك باعتبار الخرص لّم يجب انتظار تتمره؛ لأن الغالب مطابقة الخرص للجفاف، فإن تتمر وظهر فيه التفاوت أكثر مما يقع بين الكيلين بان بطلان العقد. ومحل البطلان فيما فوق الدون المذكور إن كان في صَفقة واحدة».
- (١) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٦٨/٢) قال: «فيما دون خمسة أوسق؛ لحديث أبي هريرة مرفوعًا ارخص في ألعرايا بأن تباع بخرصها فيما دون خمسة أوسق، متفق عليه. فلا يجوز في الخمسة لوقوع الشك فيها، ويبطل البيع في الكل».
  - (۲) تقدم تخریجه.
- (٣) يُنظر: «عيون المسائل» للقاضى عبدالوهاب (ص٤٠٨) قال: «عندنا يجوز بيع العرايا بخرصها تمرًا من المعرى خاصة، ويجوز من المعرى وغيره بالدنانير والدراهم وغيرها، في خمسة أوسق فأكثر. وأما بالتمر فلا يجوز إلا فيما دون خمسة أوسق من المعرى، وقيل: خمسة أوسق أيضًا».
- (٤) يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٢١٦/٥ ـ ٢١٧) قال: «لا يختلف المذهب أن العرية لا تجوز فيما زاد على خمسة أوسق لعموم نهيه عن المزابنة، وتجوز فيما دون خمسة أوسق ولو بمد لإباحة العرية، وفي جوازها في خمسة أوسق قولان: ...=

- 3 شرح بداية المجتهد ع

المالكية، ورواية في مذهب أحمد(١).

وفي المشهور من مذهب أحمد<sup>(٢)</sup> وهو قول في مذهب الشافعي<sup>(٣)</sup> أنه لا يجوز لحصول الشك من الراوي، فمرة قال: فيما دون خمسة أوسق، ومرة قال: في خمسة أوسق، إذن الخمسة موضع شك وهذا حكم، وأحكام الشريعة لا تثبت بالشك.

قوله: (وَعَنْهُمَا الْجُلَافُ إِذَا كَانَتْ خَمْسَةَ أَوْسُقِ): إذن نقول: (وعنهم) بدل (وعنهما) في كل من العبارتين، أي: (مألك والشافعي وأحمد)، ولم يذكر أبا حيفة كَثَلَقْهُ لأنه لا يرى بيم العارية.

قولت: (فَالشَّافِعِيُّ يُخَالِفُ مَالِكًا فِي الْعَرِيَّةِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:).

انتقل المؤلف إلى ذكر المواضع التي حصل فيها الخلاف بين مالك والشافعي في هذا الباب.

والقول الثاني: نص عليه في كتاب «الأم» جواز العرية في خمسة أوسق؛ لأن تحريم
 ما زاد على الخمسة إنما كان لدخوله في المزاينة قطمًا، وتحليل ما دون الخمسة لدخوله في العرية يقينًا، والخمسة وإن كانت شكًا فلا يجوز إلحاقها بالمزاينة دون العربة».

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣٠/٥» قال: «قوله (فيما دون خمسة أوسق) يشترط في صحة ذلك: أن يكون فيما دون خمسة أوسق. على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب. وعنه يجوز في خمسة أوسق.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «الكافي» لابن قدامة (٣٧/٣ \_ ٣٨) قال: «وإنما يجوز بشروط خمسة. أحدها: أن يكون دون خمسة أوسق. وعنه يجوز في الخمسة، لأن الرخصة ثبتت في العربة، ثم نهى عما زاد على الخمسة، وشك الراوي في الخمسة، فردت إلى أصل الرخصة. والمذهب الأرك، لأن الأصل تحريم بع الرطب بالتمر فيما دون الخمسة بالخبر، والخمسة مشكوك فيها، فترد إلى الأصل].

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الحاوي الكبير؛ للماوردي (٩/٢١٦ ـ ٢١٦) قال: «لا يختلف المذهب أن العربة لا تجوز فيما زاد على خمسة أوسق لعموم نهيه عن المزابة، وتجوز فيما دون خمسة أوسق ولو بمد لإباحة العربة، وفي جوازها في خمسة أوسق قولان؛ أحدهما: نمى عليه في كتاب الصرف أنه لا يجوز واختاره المزني،.

قولاً: (أَحَدُهَا: فِي سَبَبِ الرُّخْصَةِ كَمَا قُلْنَا).

أي: هل لأنها هبة أو بيع؟ وقد سبق بيانه.

تولىم: (وَالثَّانِي: أَنَّ الْعُرِيَّةَ الَّتِي رَخِّصَ فِيهَا لَيْسَتْ هِبَةً، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هِبَةً عَلَى التَّجُوزُ).

فذهب الشافعي إلى أنها ليست هبة، ووافقه على ذلك أحمد.

﴾ قولهم: (وَالنَّالِثُ: فِي اشْتِرَاطِ النَّقْدِ عِنْدَ الْبَيْعِ).

وهو قول الشافعي وأحمد.

◄ تولك: (وَالرَّابِعُ: فِي مَحِلَّهَا. فَهِيَ عِنْدُهُ كَمَا قُلْنَا فِي التَّمْرِ
 وَالْمِنَبِ فَقَطْ وَعِنْدَ مَالِكِ فِي كُلُّ مَا يُدَّخُرُ وَيَبْشُ).

قوله: (في محلها) يعني: هل هي خاصة بالرطب كما هو مذهب أحمد في المشهور عنه، أو هي في الرطب والعنب كما هو مذهب الشافعي، أو في كل ما ييبس فيدخل العنب ويقية الفواكه كما هو مذهب مالك؟

◄ تولى، (وَاَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حُنْبَلِ: فَيُوافِقُ مَالِكًا فِي أَنَّ الْعَرِيَّةَ عِنْدَهُ هِيَ الْهِيَةُ، وَيُخَالِقُهُ فِي أَنَّ الرُّخْصَةَ إِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ فِيهَا لِلْمَوْهُوبِ لَهُ (أغيى: الْمُمَرَّى لَهُ لَا الْمُمَرِّى، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا مِمَّنْ شَاءً بِهَذِهِ الصَّفَةِ لَا مِنَ الْمُمَرِّي خَاصَةً كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكَ)).

عرض المؤلف لمذهب أحمد لكن باختصار شديد، وقد وافق أحمد<sup>(١)</sup>

<sup>(</sup>١) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١٢/٤) قال: «وأصل المادة فيها قبل: العري، وهو التجرد، فسميت عارية لتجردها عن العوض، كما تسمى النخلة الموهوبة عربية؛ لتعربها عن العوض، وقبل من التعاور، أي: التناوب، لجعل مالها للغير نوبة في الانتفاع بها».

مالكًا في كون العارية هبة، لكنه يوافق الشافعي<sup>(١)</sup> أيضًا في أنها أوسع من ذاك

قوله: (وَيُخَالِشُهُ...)، أي: يخالف أحمد مالكًا في مسألة بيع العارية، فذهب أحمد<sup>(۱)</sup> إلى أنها رخصة للموهوب له لا للواهب؛ فله أن يبيعها على من وهبه إياها وعلى غير من وهبها إياها، كما هو مذهب الشافعي تَظَيَّفُهُ.

◄ تولات: (وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةُ<sup>(١٧)</sup>: فَيُوَافِقُ مَالِكًا فِي أَنَّ الْعَرِيَّةَ هِيَ الْهَبَةُ، وَيُخَالِفُهُ فِي صِفَةِ الرُّخْصَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الرُّخْصَةَ عِنْدَهُ فِيهَا لَيْسَتْ هِيَ مِنْ بَابٍ اسْتِثْنَاتِهَا مِنَ الْمُؤَابَّةَ وَلَا هِيَ فِي الْجُمْلَةِ فِي الْبَيْم، وَإِنَّمَا الرُّخْصَةُ فِيهَا عِنْدَهُ مِنْ بَابٍ رُجُوعِ الْوَاهِبِ فِي هِبَيِهِ؛ إِذَا كَانَ الْمَوْهُوبُ الرِّخْصَةُ فِيهَا عِنْدَهُ مِنْ بَابٍ رُجُوعِ الْوَاهِبِ فِي هِبَيِهِ؛ إِذَا كَانَ الْمَوْهُوبُ

- (١) يُنظر: امطالب أولي النهى» للرحيباني (٣٧٣/١٧) قال: ((وشرط) لصحة الإعارة أربعة شروط: أحدها (كون عين) معارة (منتفكا بها مع بغانها) كالدور والمبيد والثياب والدواب ونحوها؛ الأن النبي ﷺ استعار من أبي طلحة فرسًا؛ ومن صفوان أدرقا، وسئل عن حق الإبل فقال: (إعارة طوها وإطراق فحلها» فثبت ذلك في المنصوص عليه، والباقي قياسًا. (فدفع ما لا يبقى؛ كطعام تبرع من دافع)؛ لأنه لا ينتفع به إلا مع تلف عينه، لكن إن أعطى الأطعمة والأشرية بلفظ الإعارة، فقال ابن عقيل: احتمل أن يكون إباحة الانتفاع على وجه الإنوان».
- (٧) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٤٧٤) قال: «لا يشترط في يبع العربة أن تكون موهوبة لبائمها. هذا ظاهر كلام أصحابنا. وبه قال الشافعي. وظاهر قول الخرقي، أنه شرط، وقد روى الأثرم، قال: سمعت أحمد سئل عن تفسير العرايا، فقال: العرايا أن يعري الرجل الجار أو القرابة للحاجة أو المسكنة، فللمعري أن يبيعها معن شاءه.
- (٣) يُنظر: «الدر المختار للحصكفي وحاشية ابن عابدين» (٧٧/ ـ ٧٧/) قال: «(وتصح باعرتك) لأنه صريح مجازًا من إلحلاق المعرتك لأنه صريح مجازًا من إلحلاق اسم المحل على الحال (ومنحتك) بمعنى أعطيتك (ثوبي أو جاريتي هذه وحملتك على دابتي هذه إذا لم يرد به) بمنحتك وحملتك (الهبة) لأنه صريح فيفيد العارية بلا نية والهبة بها أي مجازًا».

لَهُ لَمْ يَقْبِضْهَا، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ بِبَيْعٍ، وَإِنَّمَا هِيَ رُجُوعٌ فِي الْهِبَةِ عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، وهُوَ أَنْ يُمُطِيَ بَلَلَهَا تُمَرًا بِخَرْصِهَا).

سبق أن أبا حنيفة<sup>(١)</sup> لا يجيز بيع العارية، وإنما عرض المؤلف لمذهبه تمهيدًا للانتقال إلى باب آخر وهو باب الهبة (أو باب العطية).

وقد وافق أبو حنيفة (٢ مالكًا في أن العارية هي الهية، وهو اتفاق في المفهوم اللغوي؛ لأن العارية في لغة العرب تطلق ويراد بها الهدية، إلا أنه لا يرى بيعها \_ كما هو مذهب مالك كَلَّلَقُهُ \_ لأن الرخصة فيها ليست من باب المزابنة، والمزابنة منهي عنها، فلم يجعلها مما استثني من بيع المزابنة \_ أي: من البيع الربوي \_ وإنما جعلها نوعًا من الهية، فهي هبة وهبها إنسان لآخر ثم رجع فيها، وهل يجوز للإنسان أن يهب شيئًا ثم يعود فيه؟

ذهب بعض أهل العلم<sup>(٣)</sup> إلى أن الإنسان إذا وهب آخر هبة لا يجوز له أن يرجع فيها سواء قبضها الموهوب أو لم يقبضها.

<sup>(1)</sup> يُنظر: بدائع الصناعع للكاساني (١٥/١) قال: «وقوله: المنافع متعدمة عند العقد قائد: نصم، لكن هذا لا يسنع جواز العقد كما في الإجارة، وهذا لأن العقد الوارد على المنفعة، فلا ينعقد في حق الحكم على المنفعة عندنا عقد مضاف إلى حين وجود المنفعة، فلم يكن بيع الععدوم ولا يعل مند وجود المنفعة شيئاً فشيئاً على حسب حدوثها، فلم يكن بيع الععدوم ولا مل لبس عند الإنسان، وعلى هذا تخرج إجارة الدراهم والتناثير أنها تكون قرضًا لا إعارة؛ لأن الإصارة لما كانت تمليك المنفعة أو إباحة الصنفعة على المتلاف الأصلين، ولا يمكن الانتفاع إلا باستهلاكها، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتصرف في العين لا في المنفعة، ولا يمكن - تصحيحًا - إعارة حقيقية، فتصحح قرضًا مجازًا لوجود معنى الإعارة فيه،

<sup>(</sup>۲) تقدم نقله عنه.

<sup>(</sup>٣) وهو قول أحمد وطاوس، ينظر: «الإشراف» لابن المنذر (٧٦/٧). قال: وقالت طائفة: ليس لأحد أن يهب هبة، ثم يرجع فيها، على ظاهر هذا قول أحمد، واحتج بقوله ﷺ: «ليس لنا مثل السوء...» وكان طاوس يقول: «لا يعود الرجل في هبته. وانظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٤٥٨ ـ ١٤٦).

- 3 شرح بداية المجتهد على المجتهد

وذهب بعضهم (١٠) إلى أنه لا يجوز له أن يرجع فيها إذا قبضها الموهوب له، أما إذا لم يقبضها جاز له الرجوع فيها.

وذهب بعضهم<sup>(۲۲</sup> إلى التفريق بين هبة الوالد وبين هبة غيره، فيجوز للوالد إذا وهب ولده شيئًا أن يرجع فيه، أما غير الوالد فلا.

 <sup>(1)</sup> وهو مذهب الحنفية، يُنظر: «اللدر المختار للحصكفي وحاشية ابن عابدين» (١٩٥/٥)
قال: «(صح الرجوع فيها بعد القبض) أما قبله فلم تتم الهبة (مع انتفاع مانعه) الآتي
(وإن كره) الرجوع (تحريمًا) وقبل: تنزيهًا».

 <sup>(</sup>٣) وهو مذهب المالكية والمذهب عند الحنابلة، ومقابل المشهور عند الشافعية وأبي ثور.

مذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي، (١١٠/٤) قال: 
«(وللأب) فقط لا الجد (اعتصارها) أي: الهبة (من ولده) الحر الذكر والأنثى 
صغيرًا، أو كبيرًا غنيًّا، أو فقيرًا، أي: أخذها منه جيرًا بلا عوض ولو حازها الابن 
بأن يقول: رجمت فيما وهبته له، أو أخذتها، أو اعتصرتها، فلا يشترط لفظ 
الاعتصار على الأظهر؛ لعدم معرفة العامة له غالبًا، وليس في الحديث ما يدل على 
شرط لفظ الاعتصارة.

ومذهب الشافعية، يُنظر: "مغني المحتاج، للشريبي (٥٦٨/٣) قال: «(وللأب الرجوع) على التراخي (في هجة ولده) الشاملة للهدية والعدقة، وكذا لبضفها كما فهم بالأولى من مون حكم حاكم وكذا لسائر الأصول) من الجهتين ولو مع اختلاف الدين (على منهور) سواء أقيضها الولد أم لا، غنيًّا كان أو فقيرًا، صغيرًا أو كبيرًا، لخبر «لا يحل لرجل أن يعطي عطبة أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده، وواه الترمذي والحاكم وصححاءه.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (۱٤٥/٧) قال: «قوله: (ولا يجوز لراهب أن يرجع في هبته، إلا الأب) هذا الساهب. نص عليه. وعليه جماهير الأصحاب، وصححه في «الرعاية الكبرى». قال الزركشي: «هذا المشهور، وعنه: ليس له الرجوم، قدمه في الرعايتين».

ومذهب أبي ثور، يُنظر: «الإشراف» لابن المنذر (٧٦٧) قال: «وقالت طائفة ليس لأحد أن يهب هبة لقريب أو بعيد، وقبضها الموهوب له، أن يرجع فيها، إلا الوالد فيما يهب ولده، هذا قول أبي ثور».

وفي المسألة مذاهب أخر:

فعن عمر بن الخطاب قال: «من وهب هبة لذي رحم جاز، ومن وهب هبة لغير ذي رحم رجع إن لم يثب».

وحجة الذين يمنعون الرجوع في الهية هو أن الرسول ﷺ نهى عن ذلك وشبه ذلك بتشبيه تفر منه النفوس، حيث قال: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيته (۱٬۱۰۰ ولا شك أنه وصف لا تقبله النفوس، أما الوالد فليس محل شبهة في هذا المقام؛ لأن الوالد لا يُتهم بالنسبة لإعطاء ولده، فعنده من الشفقة والرحمة ومن محبة ولده ما يقتضي إبعاده عن النهمة؛ ولذلك جاء عن أبي بكر ﷺ أنه وهب ابنته عائشة بستانًا ثم عاد وأخذه منها ورأى ألا يخصها بذلك دون أختها (۱٬۰۰).

قوله: (وَإِنَّمَا هِيَ رُجُوعٌ فِي الْهِبَةِ عَلَى صِفَةِ مَخْصُوصَةٍ) ليست الهبة المعروفة، يعني: كأنه رجع في هبته، فهو أضعف من الرجوع في الهبة؛ إذ هو تشبيه بالرجوع في الهبة.

## 🎇 فائدة:

انتقل المؤلف بهذه المسألة إلى كتاب الهبة، وذلك لأن مسائل الفقه مرتبط بعضها ببعض، وهذا الكتاب أقرب ما يكون إلى القواعد الفقهية؛ وذلك لأنه إذا تكلم في باب أطلً منه على باب آخر، وهذا شأن القاعدة الفقهية؛ فهي تجمع المسائل من أبواب شتى.

وقال بنحو هذا القول النخعي، والثوري، وبه قال إسحاق. يُنظر: «الإشراف؛ لابن
 المنذر (٧/٧).

وقالت طائفة: إذا استهلكت الهبة، فلا رجوع فيها، كذلك قال الشعبي، وسعيد بن جبير. يُنظر: «الإشراف» لابن المنذر (٧/٧/).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٥٨٩) ومسلم (١٦٢٢) عن ابن عباس.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مالك في الموطأ (٧/٩/٧)(٤) ولفظه: عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: ﴿إِن أَبِا بَكِر الصديق كان نحلها جاد عشرين وسفًا من ماله بالغابة، فلما حضرته الوفاة قال: وأله يا بنية ما من الناس أحد أحب إلى غني بعدي منك، ولا أعز علي فقراً بعدي منك، وأني كنت نحلتك جاد عشرين وسفًا، فلو كنت جددتيه واحتزتيه كان لك. وإنما هو اليوم مال وارث، وإنما هما أخواك، وأختاك، فاقتسموه على كتاب الله، قالت عائشة، ففلت: يا أبت، والله لو كان كذا وكذا لتركته، إنما هي أسما، فمن الأخرى؟ فقال أبو بكر: ذو بطن بنت خارجة، أراها جارية، وصححه الألباني في الإرواء الغليا، ١٩١٩).

يجتهد في هذه المسائل.

ومن ميزات المولف كَلَلَهُ: أنه لا يتعصب لرأيه، بل يعرض الآراء، وإذا أراد أن يوازن بينها ليرجع، فإنه يجتهد في الأخذ بالرأي الذي توافقه الأدلة، وكثيرًا لا يرجع، لكنه إذا ناقش المسائل وحررها لا يتعصب لمذهبه، وهذا هو شأن طالب العلم أنى كان ومهما انتسب إلى أي مذهب من المذاهب، فإن الذي يرجع إليه إنما هو كتاب الله في وإن الواجب على كل مسلم إذا تبين له الحق في الكتاب أو السنة أن يقف عندهما ولا يتجاوزهما إلى غيرهما، ولا يوفق إلى

هذا إلا الذي يعرف الأحكام ويدقق فيها، أما من لا يعلم فليس له أن

◄ تولى: (وَعُمْنَةُ مَذْمَبِ مَالِكِ فِي الْمَرِيَّةِ أَنَّهَا بِالصَّفَةِ النِّي ذَكَرَ: سُنَتُهَا الْمَشْهُورَةُ عِنْدَهُمْ بِالْمَدِينَةِ، قَالُوا: وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَهَبُ التَّخَلَاتِ مِنْ حَائِطِهِ، فَيَشُقُ عَلَيْهِ دُحُولُ الْمَوْهُوبِ لَهُ عَلَيْهِ، فَأْبِيحَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا عِنْدَ الْجِذَاذِي.

معلوم أن مالكًا كَتُلْقُهُ يعنى بإجماع أهل المدينة وأقوالهم؛ لأنه ولد في هذه المدينة ونشأ وترعرع وتعلم فيها، وكان يدير درسه وحلقته في المسجد النبوي الكريم، وكانت تضرب إليه أكباد الإبل من مشارق الأرض ومغاربها ليُنهل من علمه.

قوله: (وأصل هذا... إلخ). يعني كان الرجل يهب جاره أو قريبه أو غيرهما، ثم يأخذ هذا الموهوب له في التردد على هذا البستان، فربما ضايق صاحب البستان، وكان الغالب فيما مضى أن أصحاب البساتين يحضرون أبناءهم وعوائلهم إليها ليقضوا فصل الصيف في بساتينهم، فيأكلوا مما فيها من الرطب والثمار؛ فيتضايق صاحب هذا البستان من تكرار هذا الترداد؛ فيرجع عليه ويشتريها منه. هذا هو المراد.

> قولمَ: (وَمِنَ الْحُجَّةِ لَهُ فِي أَنَّ الرُّخْصَةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْمُعَرِّي:

حَدِيثُ سَهُلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ: اأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ يَبُعِ التَّمْرِ
إِللَّوَلَلِبِ، إِلَّا أَتَّهُ رَخَصَ فِي الْعَرِيَّةِ أَنْ ثُبَاعَ بِخَرْصِهَا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا
رُطّبًا (() قَالُوا: فَقَوْلُهُ (يَأْكُلُهَا رُطّبًا) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ يَلِكَ خَاصٌّ بِمُمَرِّهَا؛
لِأَنَّهُمْ فِي ظَاهِرٍ هَذَا الْقُولِ أَهْلُهَا. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَهْلَهَا هُمُ الَّذِينَ الْمَتَرَوْمَا كَانِا مَنْ كَانَ، لَكِنَّ قَوْلُهُ (رُطّبًا) هُو تَعْلِلٌ لا يُنَاسِبُ الْمُمَرِّي،
وَهُمَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ هُو مُنَاسِبٌ، وَهُمُ الَّذِينَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ رُطَبٌ وَلا وَعَلَى مَثْنَا بِهِ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْحُجَةُ لِلشَّافِعِينَ).

احتج مالك على مذهبه بحديث سهل بن أبي حثمة، وهو حديث متفق عليه، وقوله: (خاص بمعريها)، أي: الواهب.

قوله: (لِأَلِّهُمْ فِي ظَاهِرِ هَذَا الْقَوْلِ أَهْلَهَا. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ...) وهذا أعم وأولى، وهذا هو الذي يأخذ به الشافعية<sup>(١٧)</sup>، وأهلها هو صاحب هذه الثمرة سواء الذي وهبت له أو الذي اشتراها، فإذا كان الذي توهب له يكون صاحبًا لها فأولى أن يكون صاحبُها الذي اشتراها.

فأراد المالكية قصر ذلك على الأصل عندهم في أنها خاصة بالهبة، وأما الشافعية فإنهم يتوسعون في ذلك، واحتج الشافعي كَلَّلْهُ بقوله ﷺ في الحديث: «وطبًا» ولذلك كانت الحجة للشافعي في هذا، لا لمذهب مالك. وسيأتي تضعيف المؤلف كَلَلْهُ لمذهب مالك في هذه المسألة.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۲۱۹۱) ومسلم (۱۵٤٠).

<sup>(</sup>۲) يُنظر: «الأم، للشافعي (٥٤/٣) قال: «وقوله ﷺ: «ياكلها أهلها رطبًا» خبر أن مبتاع العربة بيناعها للوكلها يدل على أنه لا رطب له في موضعها يأكله غيرها، ولو كان صاحب الحائط داسرخص له أن يبتاع العربة ليأكلها كان له حائطه معها أكثر من العرايا؛ فأكل من حائطه ولم يكن عليه ضور إلى أن يبتاع العربة التي هي داخلة في معنى ما وصفت من النهي».

تولة: (وَأَمَّا أَنَّ الْمُويَّةَ عِنْدَهُ هِيَ الْهِبَةُ فَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْهَبَةُ وَالخُيُلْتَ فِي تَسْمِيَتِهَا اللَّغَةِ وَالْوا: الْعَرِيَّةُ هِيَ الْهِبَةُ، وَالْخُيُلْتَ فِي تَسْمِيَتِهَا بِلَلْكَ، فَقِيلَ: إِنَّهَا مَلْحُوذَةٌ مِنْ مَرَوْثُ اللَّمَانِ، وَقِيلَ: إِنَّهَا مَلْحُوذَةٌ مِنْ مَرَوْثُ الرَّجُلَ أَعْرُوهُ إِذَا سَأَلْتُهُ، وَمِثْهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَأَلْمُوا اللَّمَانِةِ ١١٧ وَإِنْكُمْ اللَّمَ اللَّهَانِهُ ١١٧ وَمِنْهُ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَأَلْمُوا اللَّمَانِةِ ١١٧)

أراد المؤلف أن يبين دليل المالكية على أن العارية هي الهبة.

◄ تولىم: (ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْمِيمُوا الْكَانِعُ وَالْمُعَرُّ﴾، «القانع» هو الذي يتكفف عن السؤال، أي: الذي لا يسأل الناس إلحاقًا، فتجد الحاجة بادية عليهم، لكنهم لا يسألون الناس إلحاقًا.

وأما المعتر فهو الذي يسأل للحاجة، ومنه أخذ تعريف العوية، وقيل: سميت بذلك لأنها عريت عن الثمن.

◄ تولاً
 ﴿ وَإِنَّهَا الشَّتَرَاطُ مَالِكُ نَفْدَ الشَّمْنِ عِنْدَ الْجِدَاذِ (أَغْنِي: تَأْخِيرَهُ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ)؛ إِلَّانَّةُ تَمْرٌ وَرَدَ الشَّرْعُ بِخَرْصِهِ، فَكَانَ مِنْ سُنَّيهِ أَنْ يَتَأْجِلَ إِلَى الْجِذَاذِ، أَصْلُهُ الزَّكَاةُ، وَفِيهِ ضَعْفٌ؛ لِأَنَّةُ مُصَادَمَةٌ بِالْقِيَاسِ لِأَصْل الشَّنَةِ).

ما ذكره المؤلف من ضعف مذهب مالك<sup>(٢)</sup> في هذه المسألة هو الصحيح؛ لأن الأصل في هذا المال الربوي الذي استُثني أن يكون فيه التقابض حتى يبتعد عن ربا النسيثة، فكونه يؤجل يرد عليه الإشكال،

 <sup>(</sup>القانع): الذي يسأل. انظر: (لسان العرب) لابن منظور (٢٩٧/٨).

 <sup>(</sup>٢) «المعتر»: الذي يتعرض ولا يسأل. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٨/٢٩٧).

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير وحاشية الدسوقي (١٨٠/٣) قال: «(يوفي) الخرص (عند الجذاذ) لا على شرط التعجيل؛ فإنه مفسد وإن لم يعجل بالفعل، وأما التعجيل من غير شرطه فلا يضر سواء اشترط التأجيل أو سكت عنه (في اللمه) أي: ذمة المعري بالكسر لا في حائط معين».

فالمؤلف ضعف مذهب مالك وقوى مذهب الشافعية(١) والحنابلة(٢).

قوله: (وفيه ضعف)، أي: في مذهب مالك، وقد انتصر المؤلف يَخْلَلْتُهُ للحق وإن لم يكن موافقًا لمذهبه الذي تعلمه ودرسه، وهكذا ينبغى لطالب العلم أن يصدع بالحق، وأن يكون منصفًا؛ قال الله تَعَالَى: ﴿ فَإِن لَنَزَعُكُمْ فِي نَتَى ءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنُهُم تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيُومِ آلَاخِرُ﴾ [الـنـسـاء: ٥٩]، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَكَرَ يَّنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِــدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا فَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا شَلِيمًا ﴿﴾ [النساء: ٦٥]، فإذا ما وقع الخلاف فاعلم أن كل هؤلاء الأئمة \_ رحمهم الله \_ منزهون عن أن يقصدوا الخطأ؛ فقد أفنوا أعمارهم ووقفوا حياتهم وجاهدوا في الله حق جهاده ووصلوا كَلال الليل بكَلالُ النهار يقرعون الأبواب في الليل الداجي شتاءً وصيفًا، يقطعون المسافات الطويلة راكبين إن أسعفتهم الحال، وماشين إن ضاقت بهم النفقة؛ ليُحصِّل أحدهم مسألة من المسائل أو حديثًا من أحاديث رسول الله ﷺ، إذن هم منزهون من أن يقصدوا الخطأ، بل هم ـ بلا شك ـ يريدون الوصولُ إلى الحق من أقرب طريق يوصل إليه، وأهدى سبيل يرشد إليه، هذا هو طريقهم ـ رحمهم الله تعالى ـ لكنهم مجتهدون، وقد قال النبي ﷺ: ﴿إِذَا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله

<sup>(</sup>١) يُنظر: "تحفة المحتاج" للهيتمي (٤٧/٤ عـ ٤٧٤) قال: "(ويشترط التقابض) في المجلس؛ لأنه ييع مطعوم بدئله ويحصل (بسليم النمر)، أو الزبيب إلى البائع، أو تسلمه له (كيلاً)؛ لأنه منقول، وقد ييع مقدق فاشترط فيه ذلك كما مر في مبحث القبض (والتخلية في النخل) الذي عليه الرطب، أو الكرم الذي عليه العنب وإن لم يكن النخل بمجلس المقد لكن لا بد من بقائهما فيه حتى يمضي زمن الوصول إليه؛ لأن قبضه إنها يحصل حينذا.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٦(٨٣) قال: «(بشرط الحلول وتقابضهما) أي: العاقدين (بمجلس العقد)؛ لأنه بيع مكيل بمكيل من جنسه فاعتبر فيه شروطه إلا ما استثناء الشرع مما لم يمكن اعتباره في العرايا (في) القبض (في) ما على (نخل يتخلية في تمر بكيل) أو نقل لما علم كيله. قاله في شرحه ولا يشترط حضور تمر عند نخارا.

أجر واحده (() فالمصيب له أجران؛ أجر اجتهاده وأجر إصابته، والمخطئ له أجر؛ لأنه اجتهد وقصد الوصول إلى الحق، وكونه أخطأ فإنه ما قصد الخطأ، فهو يثاب على اجتهاده؛ لأنه بذل ذُرّب قلبه ونفسه ليصل إلى الحق، لكنه ما اهتدى إلى ذلك، فهو لا يفقد الثواب ولا يعدم الجزاء، فإن الله على يجازي أيضًا على النيات «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»(().

قوله: (وَفِيهِ صَمْفُ؛ لِأَنَّهُ مُصَادَمَةٌ بِالْقِيَاسِ لِأَصْلِ السُّنَّةِ) أصل السنة «يأكلها أهلها رطبًا» فكيف تتركها إلى الجذاذ؟

>> تولام: (وَعِنْدَهُ أَنَّهُ إِذَا تَطَوَّعَ بَعْدَ ثَمَامِ الْمَقْدِ بِتَعْجِيلِ النَّمْرِ جَارَ<sup>(٣)</sup>، وَأَمَّا الْمُتِرَاطُهُ جَوَازَهَا فِي الخَمْسَةِ الْأَوْسُقِ، أَوْ فِيمَا دُونَهَا: طَلِمَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ فِي بَنْعِ الْعَرَايَا بِخُرْصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةً أَوْسُقِ، ").

قوله: (وعنده)، أي: عند مالك كَغْلَلْلهُ.

قوله: (أرخص) يقال: رخَّص بالتشديد، وأرخص، وزيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فصيغة فئّل فيها تأكيد، وأرخص فيها زيادة الهمزة فهى تدل على العناية بذلك وأن نتمسك بالرخص وألا نردها.

قوله: (فيما دون خمسة): ما دون الخمسة متفق عليها عند الأثمة

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦) عن عمرو بن العاص، أنه سمع رسول الله 響 يقول: اإذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر٤.

<sup>(</sup>Y) أخرجه البخاري (۱) ومسلم (۱۹۰۷).

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير و«حاشية الدسوقي» (١٨٠١٣) قال: «(يوفى) الخرص (عند الجذاذ) لا على شرط التعجيل فإنه مفسد وإن لم يعجل بالفعل وأما التعجيل من غير شرطه فلا يضر سواء اشترط التأجيل أو سكت عنه».

<sup>(</sup>٤) تقدم تخریجه.

الثلاثة: مالك<sup>(۱۱)</sup> والشافعي<sup>(۱۲)</sup> وأحمد<sup>(۱۳)</sup>، وقد تقدم أن أبا حنيفة لا يرى ذلك أصلًا.

قوله: (أَوُّ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقِ): أي عند مالك والشافعي في المشهور عنه وهي رواية للإمام أحمد، والأشهر عند أحمد<sup>(٤)</sup> أنها لا تجوز في خمسة الأوسق؛ لأن هذا شك، والشك لا تبنى عليه الأحكام.

◄ تولىم: (وَإِنَّمَا كَانَ عَنْ مَالِكِ فِي الخَمْسَةِ الْأَوْسُقِ رِوَايَتَانِ؛ لأنَّ الشَّكَ الْوَاقِعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الرَّاوِي، وَأَمَّا الشَيْرَاطُهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَلِسَكَ الْوَاقِعَ فِي عَنْ رَبْدِ بْنِ فَابِتٍ: «أَنَّ لَلْمَا رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ فَابِتٍ: «أَنَّ

- (١) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير و«حاشية الدسوقي» (١٩٠٣) قال: «(و) كان المشترى من العربة (خمسة أوسق فاقل) وإن أعرى أكثر بناءً على أن علة الرخصة المعروف (ولا يجوز أخذ زائد عليه) أي: على القدر المرخص فيه وهو خمسة أوسق (معه) أي مع المقدر المذكور (بعين) أو عرض (على الأصح) لخروج الرخصة عن موضعها».
- (٧) يُنظر: "تحفة المحتاج للهيتمي (٤٧٧/٤) قال: «(فيما دون خمسة أوسق) بتقدير جفافه المراد بخرصها السابق في الحديث بمثلة تمرًا مكيلًا يقينًا لخبرهما أيضًا «رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق، أو دون خمسة أوسق، ودونها جائز يقينًا فأخذنا به الأنها للشك مع أصل التحريم وأفهم الدون إجزاء أي نقص كان، والأصح أنه لا بد من نقص قدر يزيد على ما يقع به القارت بين الكيلين غائبًا، كمد فلو بيع رطب، وهو دون ذلك باعتبار الخرص لم يجب انتظار تتمره؛ لأن الخالب مطابقة الخرص للجفاف، فإن تتمر وظهر فيه التفاوت أكثر مما يقع بين الكيلين بان بطلان المقد. ومحل البطلان فيما فوق الدون المذكور إن كان في صفقة وإحدة.
- (٣) يُنظر: "شرح منتهى الإرادات؟ للبهوتي (١٨/٣) قال: "(فيما دون خمسة أوسق) لحديث أبي مريرة مرفوعًا "رخص في العرايا بأن تباع بخرصها فيما دون خمسة أوسق، متفق عليه. فلا يجوز في الخمسة لوقوع الشك فيها ويبطل البيع في الكل].
- (٤) يُنظر: «الإنصاف» للمرداري (٣٠/٥) قال: «قوله (فيما دون خمسة أوسق). يشترط في صحة ذلك: أن يكون فيما دون خمسة أوسق. على الصحيح من الملذهب وعليه الأصحاب. وعنه يجوز في خمسة أوسق.

- \$ شرح بداية المجتهد **}**-

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رخصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا"، خَرَجَهُ مُسْلِمٌ).

ذكر المؤلف حجة مالك كَظَلَمُهُ في أنه يكون في الصنف إذا يبس وما اقتصر على الرطب ولا على الرطب والعنب كما هو مذهب الشافعية.

قوله: (خرجه مسلم) هكذا قال، والحديث متفق عليه.

> تولام: (وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ: فَمُمْدَثُهُ حَدِيثُ رَافِع بْنِ حَدِيجٍ، وَسَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُزَابَقِ» (١) الثَّمْرُ بِالتَّمْرِ إِلَّا أَضِحَابَ الْمَرَابَا، فَإِنَّهُ أَذِنَ لَهُمْ فِيهِ. وَقُولُهُ: «فِيهَا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطّاً» (").

هذا الحديث في البخاري وغيره، وقوله: «رطبًا» حجة للشافعي<sup>(١٣)</sup> وأحمد<sup>(4)</sup> أيضًا.

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۲۳۸۳)، ومسلم (۷۰/۱۵٤۰).

 <sup>(</sup>Y) أخرجه البخاري (۲۱۹۱)، ومسلم (۱٥٤٠) ولفظه: اعن سهل بن أبي حثمة أن رسول ا的 業 نهى عن بيع الثمر بالتمو، ورخص في العربة أن تباع بخرصها، يأكلها أهلها رطبًا،

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (٤٧/١٤) قال: «(بيع الرطب) والحق به العاوردي وفيره البسر؛ لأن الحاجة إليه كهي إلى الرطب (على النخل بتمر) لا رطب (في الأرض، أو) بيع (العنب) والحاق الحصرم به الذي زعمه شارح قباسًا على البسر غلط علما أقاله الأفرعي ليده صلاح البسر وتناهي كبره، فالخرص يدخله يخلاف الحصرم فيهما، ونقل الإستوي له عن العاوردي مروود بأن الصواب عنه البسر فقط (في الشجر بزييب) لخبر الصحيحين «أله ـ ﷺ - نهى عن بع القمر» أي: بالشلثة، وموه الرطب بالتمر أي بالفوقة «ورخص في بيع العربة أن تباع بخرصها» أي: بالفتح وبجوز الكسر مخروصها يأكلها أهلها رطبًا، وقيس به العنب بجامع أنه زكري يمكن خرصه ويدخر ياسه».

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «مطالب أولي النهى» للرحيباني (١٦٤/٣) قال: «(لمحتاج لرطب، ولا ثمن)،
 أي: ذهب أو فضة (معه)، لحديث محمود بن لبيد قال: «قلت لزيد: ما عراياكم هذه، فسمى وجالاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي ـ 叢 ـ أن الرطب يأتي=

﴾ قوله: (وَالْعَرِيَّةُ عِنْدَهُمْ هِيَ اسْمٌ لِمَا دُونَ الخَمْسَةِ الْأَوْسُقِ مِنَ التَّمْرِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْعُرْفُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ فِي الْغَالِبِ مِنْ نَخَلَاتِهِ هَذَا الْقَدْرَ فَمَا دُونَهُ، خَصَّ هَذَا الْقَدْرَ الَّذِي جَاءَتْ فِيهِ الرُّخْصَةُ بِاسْمِ الْهِبَةِ لِمُوَافَقَتِهِ فِي الْقَدْرِ لِلْهِبَةِ).

جاء في حديث عند البيهقي أن الرسول ﷺ ارخَّص في الوسَق والوسقين والثلاثة والأربعة"(١) وبعضهم اقتصر على هذا، وجاء أيضًا عنه ﷺ أنه "رخص في العارية النخلة والنخلتين"(٢) لكن الذي جعل بعض العلماء يتوقف في خمسة الأوسق ويأخذون بالأحوط هو شك الراوي؛ ففي رواية: «فيما دون خمسة أوسق»، وفي أخرى: «فى خمسة أوسق».

◄ قولاً: (وَقَدِ احْتَجَّ لِمَذْهَبِهِ بِمَا رَوَاهُ بِإِسْنَادٍ مُنْقَطِع عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابٍ رَشُولِ اللَّهِ ﷺ إِمَّا زَيْدُ ۖ بْنُ ثَابِتٍ، وَإِمَّا غَيْرُهُ: مَا عَرَايَاكُمْ مَذِهِ؟ قَالَ: فَسَمَّى رِجَالًا مُحْتَاجِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ شَكَوْا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الرُّطَبَ أَتَى وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ نَقْدٌ يَبْتَاعُونَ بِهِ الرُّطَبَ فَيَأْكُلُونَهُ مَعَ النَّاسِ، وَعِنْدَهُمْ فَضْلٌ مِنْ قُوتِهِمْ مِنَ التَّمْرِ، فَرَخَّصَ لَهُمْ أَنْ

ولا نقد بأيديهم يتبايعون به رطبًا، وعندهم فضول من التمر، فرخص لهم أن يتبايعوا العرايا بخرصها من التمر الذي في أيديهم يأكلونه رطبًا».

<sup>(</sup>١) أخرجه البيهقي (٥٠٧/٥) عن جابر بن عبدالله، قال: انهي رسول الله ﷺ عن المحاقلة، والمزابنة وأذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها، ثم قال: «الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة». وحسنه الألباني في «التعليقات الحسان» (EAAV).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (١٧/١٥٤٠) ولفظه: عن بشير بن يسار، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم، منهم سهل بن أبي حثمة، أن رسول الله ﷺ نهي عن بيع الثمر بالتمر، وقال: «ذلك الربا، تلك المزابنة»، إلا أنه رخص في بيع العربة (النخلة والنخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها تمرًا يأكلونها رطبًا).

- المجتهد عبداية المجتهد على المجتهد المجتهد المجتهد المجتهد المجتهد المجتهد المحتهد ا

َ يَبْتَاعُوا الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ النَّمْرِ الَّذِي بِأَيْدِيهِمْ يَأْكُلُونَهَا رُطَبًا<sup>(١)</sup> وَإِنَّمَا لَمْ يَجُرُ تَأْخِيرُ نَقْدِ التَّمْرِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعُ الطَّعَام بِالطَّعَام نَسِيئَةً).

قوله: (وقد احتج لمذهبه) يعني الشافعي كَتَلَمَّةُ وهذا الحديث الذي احتج به رواه كَتَلَمَّةُ في كتابه «الأم<sup>(٢)</sup> وهو كتاب كتبه بقلمه كـ«الرسالة» في أصول الفقه، وكذلك ذكره في كتابه "مختلف الحديث"<sup>(٣)</sup> معلقًا بدون سند.

وسبق أن مذهب الشافعي كتَلَقَلُهُ هو أوسع المذاهب في هذه المسألة، وأن شراء العارية ليس مقصورًا على المعري كما يقوله المالكية، بل يجوز لكل إنسان أن يشتريها.

وهل هذه العارية خاصة بالعاجز عن شرائها بالثمن أو لا؟ هذه مسألة مختلف فيها.

قوله: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجُرُ تَأْخِيرُ نَقْدِ النَّمْرِ؛ لِأَنَّهُ بَيْحُ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ نَسِيقَةً) فاشترط الإمام الشافعي وكذا الإمام أحمد أن يكون ذلك تقابضًا، فلا يجوز التأخير؛ لأنه بيع طعام بطعام، وبيع الطعام بالطعام لا بد فيه من أمرين: التساوي والتقابض، لكن إذا احتلفت الأجناس فبيعوا كيف شتتم أمرين: التساوي والتقابض، لكن إذا احتلفت الأجناس فبيعوا كيف شتتم

أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٨/١٠٠).

<sup>(</sup>٧) يُنظر: «الأم» للشافعي (٥٤/٣). قال: «(قال الشافعي): وقيل لمحمود بن لبيد أو قال محمود بن لبيد أو قال محمود بن لبيد لرجل من أصحاب النبي 籌 إما زيد بن ثابت وإما غيره: ما مراياكم هذه؟ قال فلان وفلان وسمى رجالاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى النبي ﷺ أن الرطب يأتي ولا تقد بأيديهم يتابعون به رطبًا يأكلونه مع الناس وعندهم فضول من قوتهم من التمر؟ فرخص لهم أن يتابعوا العرايا بخرصها من النمر الذي في إيديهم يأكلونها رطبًا.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «اختلاف الحديث» للشافعي (١٦٣/٨) قال: «والعرايا التي أرخص رسول الله فيها فيما ذكر محمود بن ليد قال: سألت زيد بن ثابت قفلت: ما عراياكم هذه التي تعجلزتها؟ فقال: فلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله أن الرطب يحضر وليس عندهم ذهب ولا ورق يشترون بها، وعندهم الفسل تمر من قوت سنتهم، فأرخص لهم رسول الله أن يشتروا العرايا بخرصها من التعر يأكلونها رطبًا».

إذا كان يدًا بيد<sup>(١)</sup> كما دل عليه الحديث.

وأما أبو حنيفة فقد سبق أنه لا يرى العارية، وإنما رآها نوعًا من الإهداء.

 ◄ تولكم: (وَأَمَّا أَحْمَدُ: فَحُجَّتُهُ ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَنَّهُ رَخَصَ فِي الْمَرَايَا وَلَمْ يَخُصَّ الْمُمَرِّي مِنْ غَيْرِهِ).

(المعري) هو الذي نسميه المهدي على مذهب المالكية، يعني: الذي دفع الرطب لصاحب البستان ـ أي: صاحب النخل ـ و(المعرى) هو هذا الذي استفاد.

تولى: (وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ: فَلَمَّا لَمْ تَجُوْ وِنْدَهُ الْمُوَاتِنَةُ (١)، وَكَانَتُ إِنْ جُولِتُهُ الْمُوَاتِنَةُ (أَى أَنَّ الْصِرَافَهَا إِلَى الْمُعَرِّي لَيْسَ هُوَ مِنْ اَبِ رُجُوعِ الْوَاهِبِ فِيمَا وَهَبَ بِإِغْطَاءِ مِنْ اَبِ رَجُوعِ الْوَاهِبِ فِيمَا وَهَبَ بِإِغْطَاءِ عَرْسَهَا تَمْرًا، أَوْ تَشْوِيَتِهِ إِنَّهَا بَيْنَا عِنْدَهُ مَجَازُ (١).

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٨١/١٥٨٧) عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله 繼: \*اللعب باللهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتعر بالشعر، والملح بالملح، مثلًا بعثل، سواءً بسواء، يدًا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فيموا كيف شتم، إذا كان يدًا بيد،

<sup>(</sup>٧) يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي و«حاشية ابن عابدين» (ه/١٥) قال: «(والمزابنة) هي بيح الرطب على النخل بتمر مقطوع مثل كيله تقديرًا شروح مجمع، ومثله العنب بالزبيب عناية للنهي ولشبهة الربا. قال المصنف: قلر لم يكن رطبًا جاز لاختلاف الجند.».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١٩٤/٥) قال: «وتفسير العربة ـ عندنا ـ ما ذكره مالك بن أنس ـ ﷺ ـ في الموطا، وهو أن يكون لرجل نخيل فيعطي رجلًا منها ثمرة نخلة أو نخلتين يلقطهما لهباله، ثم ينقل عليه دخوله حافظه، فيسأله أن يتجاوز له عنها على أن يعطيه بمكيلها تمرًا عند إصرام النخل ـ وذلك ما لا بأس به عندنا؛ لأنه لا بيع هناك، بل التمر كله لصاحب النخل، فإن شاء سلم له ثمر النخل وإن شاء أعلم بمكيلها من النمر، إلا أن الراوي سماه بيمًا لتصوره بصور البيع، لا أن يكون بيمًا حقيقة، بل هو عطية.



"المزابنة" هي بيع الثمر بالتمر (()، وهي غير جائزة عند جميع الأئمة - أبي حنيفة وغيره - فهذا موضع اتفاق بين العلماء (()، لكن اختلفوا هل استثني منها شيء أو لا؟ فالجمهور على استثناء العارية لأنها نوغ من المزابنة (()، وأما أبو حنيفة فإنه لا يرى ذلك، واستدل على ذلك بالسنة والقياس، وذكرنا أن في آخر دليله الذي استدل به من السنة ما يؤيد مذهب الجمهور، وهو قول الراوي: (ورخص في بيع العرايا)، وأما دعوى أن هذا فيه جهالة فقد تقدم الجواب عن ذلك.

قوله: (وَكَانَتُ إِنْ جُعِلَتُ بَيْمًا نَوْمًا مِنَ الْمُوْابَنَةِ)، أي: إن جعلت بيمًا كانت نوعًا من المزابنة، وذلك لأنه لا تجوز عنده العرية، وإن لم تكن بيمًا، بل من باب الإهداء فلا تكون مزابنة، بل تخرج من حكم المزابنة إلى حكم الهدية.

 <sup>(</sup>١) "المزابنة": بيع التمر على رؤوس النخيل بالتمر كيلًا، سميت بها لتدافع العاقدين عند القبض. انظر: "طلبة الطلبة" للنسفي (ص١٥٠).

<sup>(</sup>۲) مذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير و«حاشية الدسوقي» (۱۰/۳) قال: «(وكمزابنة) بالتنوين من الزبن رهو الدفع؛ لأن كل واحد يدفع صاحبه عما يقصده منه وفسرها المصنف تبكا لأهل المذهب يقوله (مجهول) أي: بيع مجهول (بمعلوم) ربوي أو غيره (أو) بيع مجهول (بمجهول من جنسه) فيهما للغرر بسبب المغالبة». ومذهب إلى حيفة قد تقدم قربياً.

ومذهب الشافعية، يُنظر: "تحقة المحتاج المهيتمي (٤٧١/٤) قال: "(ولا) بيع (الرطب على النخل بتمر، وهو المزابنة) من الزبن، وهو الدفق، سميت بذلك لباتها على التخمين الموجب للتدافع والتخاصم، وذلك لنهيه ﷺ عنهما رواه الشيخان وفسرا في رواية بما ذكر، ووجه فسادهما ما فيهما من الربا مع عدم الرؤية في الأولى.

والمفب الحتابلة، يُنظر: «مطالب أولي النهى؛ للرحيباني (١٦٤/٣) قال: «(ولا) بيع (المرابنة) من الزين، وهو الدفع الشديد، كان كل واحد منهما، يزين صاحبه عن حقه ويراوده، ومنه سمي الشرطي زبينًا؛ لأنه يدفع الناس بشدة وعنف، (وهي)، أي: المزابنة شرعًا: (بيع الرطب على النخل بالتمر)، لحديث ابن عمر: «نهى عن العزابنة منقق عليه.

<sup>(</sup>٣) تقدم أقوال الأثمة في ذلك.

والخلاصة: أن هذا الذي سماه جمهور العلماء عارية يسميه أبو حنيفة بأنه هدية، فإذا ما رجعت هذه الهدية إلى المعري يكون ذلك من باب رجوع المهدي في هديته.

قوله: (أَوْ تَشْمِيتِهِ إِيَّاهَا بَيْعًا عِنْدَهُ مَجَازًا)، يعني: حتى وإن سميت بيعًا فهو بيع المجاز وليس البيع الحقيقي المعروف(١١).

قوله: (وَقَدِ الْتَفَتَ إِلَى هَذَا الْمُعْنَى مَالِكٌ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ، فَلَمْ يُجِزْ بَيْمُهَا بِالدَّرَاهِمِ وَلَا بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ سِوَى الْخُرْصِ، وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُورُ عَنْهُ جَوَازَ ذَلِكَ)(٢٠).

قوله: (وقد التفت إلى هذا المعنى مالك...)، أي: هذا المأخذ الذي ذهب إليه أبو حنيفة.

◄ تولك: (وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ هَذَا هُوَ مِنْ بَابِ تَغْلِيبِ الْقِيَاسِ عَلَى الْحَدِيثِ، وَذَٰلِكَ أَنَّهُ خَالَفَ الْأَحَادِيثَ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا أَنَّهُ لَمْ مَنْ تَشْمِيتَهَا بَيْقًا").
لَمْ يُسَمَّهَا بَيْقًا، وَقَدْ نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى تَشْمِيتِهَا بَيْقًا").

<sup>(</sup>١) وقد تقدم ذلك كله.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «المدونة» للإمام مالك (٢٩٣٣- ٢٩٣٣) قال: «قلت: فإذا حل بيمها، أيجوز أن يأخذها بخرصها من التمر نقدًا أم بشيء من الطعام؟ قال: فأما التمر فلا يجوز له إلا أن يشتيها بخرصها تمرًا إلى الجداد، وأما أن يعجله قلا، وأما بالطعام فلا يصلح إيضًا إلا أن يجد ما في رؤوسها مكانه، ولا يجوز أن يشتريها بطعام إلى أجل ولا بنمر نقدًا وإن جدما.

قلت: فالدنانير والدراهم؟ قال: لا بأس أن يشتريها من الذي أعريها بالدنانير والدراهم إذا حل بيعها نقدًا أو إلى أجل وكذلك بالعروض،

<sup>(</sup>٣) يُنظر: "بدانع الصناعة" للكاساني (١٩٤/ه) قال: "وتفسير العربة ـ عندنا ـ ما ذكره مالك بن أنس هله في الموطا، وهو أن يكون لرجل نخيل فيعطي رجلًا منها ثمرة نخلة أو نخلين بلقطهما لعياله، ثم يثقل عليه دخوله حائطه، فيسأله أن يتجاوز له عنها على أن يعطيه بمكيلتها تمرًا عند إصرام النخل، وذلك ما لا بأس به عندنا؛ لأنه لا بيع هناك، بل التمر كله لصاحب النخل، فإن شاء سلم له ثمر النخل وإن=

وقد مر بنا أنه ليس تغليب القياس، بل قد استدل بعموم حديث نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة، ثم استدل بالقياس أيضًا.

قوله: (وَلَٰلِكَ أَنَّهُ تَحَالَفَ الْأَحَابِيتَ فِي مَوَاضِعَ...)، أي: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع المزابنة ورخص في بيع العرايا، فالرسول ﷺ سماها بيمًا، والمؤلف يأخذ على أبي حنيفة أنه قال: إن ذلك ليس ببيع، وعلى تقرير ذلك فهو مجاز؛ إذ إن الحديث بنصه يرد عليه، وهو أن الرسول ﷺ سمى العارية بيمًا، ولا قياس مع النص. هذا أولًا.

تولىم: (وَمِنْهَا: أَنَّهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُرَّابَنَةِ،
 وَرَخَّصَ فِي الْعَرَابَا).

ثانيًا: أيضًا جاء في الحديث إطلاق ثم خُصص، فقد نهى عن المزابنة ورخص في العارية، إذن العارية استخرجت من المزابنة ولها شروط معروفة(١٠):

\_ ألا تزيد على خمسة أوسق، وفي الخمسة خلاف، وفيما دونها اتفاق.

- ـ وأن يأكلها صاحبها رطبًا.
- ـ وأن يكون محتاجًا إلى ذلك.
- ـ وأن يكون بخرصها تمرًا يقابله بكيل معلوم.

تولىم: (وَعَلَى مَذْهَبِهِ لَا تَكُونُ الْعَرِيَّةُ اسْتِثْنَاء مِنَ الْمُوَاتِنَةِ؛ لِأَنَّ الْمُوَاتِنَةِ؛ لِأَنَّ الْمُوَاتِنَة هِيَ فِي الْبَيْعِ. وَالْعَجَبُ مِنْهُ أَنَّهُ سَهْلٌ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَثْنِيتَهَا مِنَ النَّهْيِ

شاء أعظاه بمكيلتها من التمر، إلا أن الراوي سماه بيمًا لتصوره بصور البيع، لا أن
 يكون بيمًا حقيقة، بل هو عطية، ألا ترى أنه لم يملكه المعرى له لانعدام القبض؟
 فكيف يجعل بيمًا؟ ولأنه لو جعل بيمًا لكان بيع التمر بالتمر إلى أجل، وإنه لا يجوز
 بلا خلاف، دل أن العربة المرخص فيها ليست ببيع حقيقة، بل هي عطية.

<sup>(</sup>١) تقدم أقوال الأثمة في هذه الشروط، ومذهب كل منهم فيها.

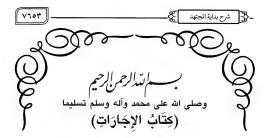
عَنِ الرُّجُوعِ فِي الْهِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَقَعْ فِيهَا الإسْتِثْنَاءُ بِنَصِّ الشَّرْعِ وَعَسُرَ عَلَيْهِ أَنْ يُسْتَنْفِيَهَا مِمَّا اسْتَثْنَى مِنْهُ الشَّارِعُ، وَهِيَ الْمُزَابَنَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

هذا رد من المؤلف على أبي حنيفة، في أنه لا يعد العارية بيمًا مع أنه قد جاء في الحديث تسميتها بيمًا، وسهل عليه - أيضًا - أن يعتبرها استثناء من الهدية مع أن الهدية لم يرد فيها استثناء، فالرسول ﷺ نهى عن الرجوع في الهدية ووصف الذي يعود في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيته (1)، أما العارية فهي مستثناة من المزابنة ومع ذلك لم يقل بها.

فهذه التعليلات التي ذكرها المؤلف في آخر المبحث تعليلات جيدة وقوية وتعتبر بمثابة ردود ومناقشة لمذهب أبي حنيفة كظَلْمُهُ.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

 <sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٦٩٧٥) ومسلم (١٦٣٢) عن ابن عباس، قال: قال النبي ﷺ:
 الغائد في هبته كالكلب يعود في قيته، ليس لنا مثل السوء».



الإجارات جمع إجارةٍ، والإجارة لغةً: مأخوذةٌ من الأجر، أي: العوض<sup>(١)</sup>.

واصطلاحًا: مبادلة مال بمال بشروط مخصوصة.

وعرفها بعض الفقهاء<sup>(٢)</sup> بأنها تمليك منفعة معلومة بعوض معلوم.

وقيل: هي تمليك منفعة معلومة بشروط.

وقيل: هي عقد على منفعة معلومة بعوض معلوم.

وقيل: هي بيع المنافع، وكلها تعاريفُ متقاربةٌ، إذ اتفقوا على أنها بيع منافع<sup>(٣)</sup>.

- (١) «الإجارة» بكسر الهمزة على المشهور، وحُكِيَ فيها أيضًا ضم الهمزة، وأصل الأجر الثواب؛ يقال: أجرت فلانًا من عمله كذا، أي: أثبته، والله يأجر العبد، أي: يثيبه، والمستأجر يثيب المؤجر عوضًا عن بدل المنافع. انظر: «تحرير ألفاظ التنبيه» للنووي (ص٢١٩).
  - (۲) كالشيخ عليش. انظر: "منح الجليل" لعليش (۲۳۱٪).
- (٣) مذهب الحنفية في تعريف الإجارة: هي عقد على منفعة معلومة بعوض معلوم إلى مدة معلومة. يُنظر: «حاشية الشلبي على شرح الزيلعي على كنز الحقائق!
   (٥/ ٥٠٠)

مذهب المالكية: هي تمليك منافع شيء مباحة مدة معلومة بعوض. يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (٢/٤). أركان الإجارة: للإجارة أركانٌ ثلاثةٌ:

- ١ \_ المتعاقدان.
  - ٢ \_ الصيغة.
  - ٣ \_ العوض.

مسألة لم يتعرض لها المؤلف: هل يمكن أن يتم عقد الإجارة بلفظ: (بعتك)؟

بعض العلماء أجاز ذلك<sup>(١)</sup>، وبعضهم منع من ذلك؛ لأنه يَنْصرف

- مذهب الشافعية: هي عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم. يُنظر: «مغني المحتاج» للشريني (٣٨/٣).
- مذهب العتابلة: هي عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخذ شبئًا فشيئًا مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل معلوم بعوض معلوم. يُنظر: «الإتناع» للحجاوى (٢٨٣/٢).
- (١) كالحنفية، يُنظر: «الدر المختار» وحاشية ابن عابدين (در المحتار) (١/٥) قال:
   «والأظهر أنها تنعقد بلفظ البيع إذا وجد التوقيت»، وإليه رجع الكرخي كما في
   «البحر».
- والمالكية، يُنظر: «الإشراف على نكت مسائل الخلاف للقاضي عبدالوهاب (٦٥٤/٢) قال: «ولأنا نتفق على أن عقد الإجارة يصح بلفظ البيع مثل أن يقول: بعتك داري شهرًا، يريد الإجارة.
- ووجه في المذهب الشافعي. يُنظر: "مغني المحتاج» ("٤٤٢/١٣) قال: "والثاني يجوز؛ لأنها صنف من البيع. وهو قول ابن سريج، وجزم به التنبيه، وصححه جمع من المتأخرين كالإسنوي والأذرعي».
- مذهب العنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (۲۶۱/۲) قال: (و) تصح (بلفظ بيع إن لم يضف إلى العين) نحو: بعتك نفع داري شهرًا بكذا فيصح؛ لأنه نَوعٌ من البيع والمنافع بمنزلة الأعيان؛ لأنها يصح الاعتياض عنها، وتضمن باليد والإنلاف، فإن أضيفت إلى العين كبعتك داري شهرًا لم يصح.
- قال الشيخ تقي الدين: التحقيق أن المتعاقدين إن عرفا المقصود، انعقدت بأي لفظ كان من الألفاظ التي عرف بها المتعاقدان مقصودهما، وهذا عام في جميع العقود، فإن الشارع لم يحد حدًّا لألفاظ العقود، بل ذكرها مطلقةً وكذا.

\_ 🗞 شرح بداية المجتهد

إلى البيع المعروف(1)، ولذا فالأحوطُ الوقوفُ عند لفظ الإجارة.

◄ تولىم: (وَالنَّظُورُ فِي هَذَا الحِتَابِ شَيِيهٌ بِالنَّظَرِ فِي البُيُوعِ (أَغْنِي: أَنَّ أَصُولَهُ تَنْحُصِرُ بِالنَّظَرِ فِي أَنْوَاعِهَا، وَفِي شُرُوطِ الصِّحَةِ فِيهَا وَالفَسَادِ، وَفِي أَصُّحَامِهَا)، وَخَلِيهَا وَالْفَسَادِ، وَفِي أَمْثِكَامِهَا).

يعني: أنَّ بين الإجارَة والَّبيع شبهًا، وقدمنا أن الإجارة عبارة عن بيع منافع.

>> تولاى: (رَفِيمَا يَعُمُّ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهَا، فَهَذَا الكِتَابُ يَنْقَسِمُ أَوَّلًا إِلَى قَدْمَئِنِ؛ القِسْمُ الأَوَّلُ: فِي أَنْوَاعِهَا وَشُرُوطِ الصَّحِّةِ وَالفَسَادِ. وَالنَّانِي: فِي مَمْوِفَةٍ أَحْكَامٍ الإَجَارَاتِ، وَهَذَا كُلُّهُ بَعْدَ قِبَامِ اللَّلِيلِ عَلَى وَالنَّانِي: فِي مَنْ فَوْيرُ إِلَى ذِكْرٍ مَا فِي جَوَازِهَا، فَلْنَلْكُورُ أَوَّلًا مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الحَمْشُهُرَوّةٍ؛ إِذْ كَانَ قَصْدُنَا إِنَّمَا هُو رَجُّرُ مَا فِي المَسْهُررَةِ؛ إِذْ كَانَ قَصْدُنَا إِنَّمَا هُو رَجُّرُ المَشْهُررَةِ؛ إِذْ كَانَ قَصْدُنَا إِنَّمَا مُو رَجُّرُ اللَّمَا المَشْهُررَةِ؛ إِذْ كَانَ قَصْدُنَا إِنَّمَا مُو رَجُّرَى المُشْهَارِةِ، وَفِي النِّي الشَيْهِرَ فِي النِّي الشَيْهُرِ إِلَيْهِاءِ الأَمْصَارِلِ المَسْعَلِي المَّيْهِ مَجْرَى الأَمْهَاتِ، وَهِيَ الَّتِي الشَيْهِرَ فِيهَا الخَمْارِ).

كما هي عادة المؤلف الاقتصار على أمهات المسائل دون الخوض في الجزئيات.

◄ تولى: (نَنَقُولُ: إِنَّ الإِجَارَةَ جَائِزَةٌ عِنْدَ جَمِيعٍ فُقَهَاءِ الأَمْصَارِ،
 وَالصَّدْرِ الأَوَّلِ''. وَحُكِيَ عَنِ الأَصْمَ، وَانْنِ عُلَيَةً'' مَنْعُهَا، وَدَلِيلُ

<sup>(</sup>١) كالشافعة، يُنظر: هغني المحتاج، للشرييني (٤٢/٣٤) قال: (و) الأصح (منمها) أي: منع انعقادها (بقوله: بعتك منفعتها)؛ لأن لفظ البيع موضوعٌ لملك الأعيان، فلا يستعمل في المنافع كما لا ينعقد البيع بلفظ الإجازة، وكلفظ البيع لفظ الشراء.

<sup>(</sup>۲) ممن حكى الإجماع ابن القطان وابن المنذر:

قال ابن القطان: والإجارة ثابتة بكتاب الله تعالى والأخبار الثابتة عن رسوله ﷺ، واتفق على إجازتها كل مَن نحفظ من أهل العلم، وأجمع أهل العلم على الإجارة، وهي أن يكتري الرجل من الرجل دارًا معلومة قد عُرِّفاها وقتًا معلومًا بأجر معلوم. الإفتاع في مسائل الإجماع، (١٩٩٣). وانظر: «الإجماع» لابن المنذر (ص١٩١).

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» للقاضي عبدالوهاب (٦٥٢/٢) قال: =

الجُمهُورِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أَنكِمَكَ إِمْدَى آبْنَيَ مَنَيْو... ﴾ الآية، وقَوْلُهُ: ﴿قَانُ أَنْكَمُنَ أَجُورُهُنَّ ﴾، وَمِنَ السُّنَةِ النَّابِقَةِ: مَا حَرَّجُهُ البُخَارِيُّ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: ﴿اسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْمِ رَجُلًا مِنْ بَهْرٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْمٍ رَجُلًا مِنْ بَهْرٍ قُرَيْشٍ، فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَاحِلًا مِنْ بَهْوَ عَلَى دِينِ كُفَّارٍ قُرَيْشٍ، فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَاحِلْتَهِهَا، ('').

الإجارة مشروعة بالكتاب والسُّنة والإجماع:

فمن القرآن: قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَنَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾.

وقوله: ﴿ لَوْ شِئْتَ لَنَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾.

وقوله: ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَغْجَرْتَ ٱلْقَوِقُ ٱلْأَمِينُ﴾.

وَمِن السُّنَة: ما أَخْرَجه البُخَارِيُّ فِي "صحيحه"، عن أبي هريرة أنَّ رَسُول الله ﷺ قال: "قال الله ﷺ: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرًّا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه حقه ولم يعطه أجره (٢٦)

ومنها: استشجار النبي ﷺ في الهجرة لعبدالله بن أريقط من بني الديل، وكان كافرًا، ولكنه كان هاديًا خريتًا عارفًا بالطرق ومسالكها(٢٠٠).

ودلَّ الإجماع على مشروعيتها، فقد أجمع العلماء من لدن الصحابة فَمَنْ بعدهم على مشروعية الإجارة<sup>(1)</sup>.

جواز الإجارة في الجملة مجمع عليه إلا ما يحكى عن ابن عُلَية والأصم، وهؤلاء
 لا يعد أهل العلم خلافهم خلافًا.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٢٦٣).

<sup>(</sup>۲) حدیث (۲۲۲۷)، (۲۲۷۰).

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه.(٤) سبق ذكر من حكى الإجماع كابن القطان وابن المنذر.

إنَّ الإجماع قد انعقد قبل خلافهما.

ونقل عن الأصم وابن عُليَّة أنهما خالفا في ذلك بدعوى أن الإجارة فيها غَرِّ، ولا عبرة بخلافهما، فالأصمُّ هو عبدالرحمٰن بن كيسان الأصم شيخ المعتزلة، وابن عُليَّة فهو معروفٌ أيضًا بشذوذه ومخالفته الإجماع، ثم

واسعة، وَعَلَىٰ أَرْضَعَنَ لَكُو فَنَاتُوهُنَّ أَجُورُهُنَّ﴾، فيه أن أبواب الإجمارة واسعة، فيجوز استئجار الآدمي والدواب والآلات.

(وَحَدِيثُ جَابِرٍ: "أَنَّهُ بَاعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعِيرًا، وَشَرَطَ ظَهْرُهُ لِلَى المَدِينَةِ" (' ) وَمَا جَازَ اسْتِيفَاؤُهُ بِالشَّرْطِ، جَازَ اسْتِيفَاؤُهُ بِالأَجْرِ).

وقد سبق ذكر هذا الحديث في كتاب البيوع، وبيان مذاهب العلماء في مسألة جواز البيع مع شرط.

قوله: (وَمَا جَازَ اسْتِيفَاؤُهُ بِالشَّرْطِ، جَازَ اسْتِيفَاؤُهُ بِالأَجْرِ)، أي: أنَّ ما جاز شرطه في البيع، جاز في الإجارة أيضًا.

◄ تولى : (وَشُبْهَةُ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ: أَنَّ المُعَاوَضَاتِ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ فِيهَا تَسْلِيمِ العَيْنِ كَالحَالِ فِي الأَعْيَانِ المَحْسُوسَةِ، وَالمَنَافِعُ فِي الأَعْيَانِ المَحْسُوسَةِ، وَالمَنَافِعُ فِي الإَعْيَانِ المَحْسُوسَةِ، وَالمَنَافِعُ فِي الإَعْيَانِ المَحْسُوسَةِ، وَلَكَانَ ذَلِكَ غَرَّا، وَمِنْ بَيْعِ مَا لَمْ يُخْلَقُ.
 يُخْلَقُ.

(تَسْلِيمُ النَّمَنِ بِتَسْلِيمِ العَيْنِ) أي: خذ وهات، وهذا غير متحققٍ في الإجارة.

ويُرد على أصحاب هذا القول بأن الشريعة أباحت بيع السلم، إذ قدم النبي ﷺ المدينة، فوجد الناس يُسْلفون في الثمار السنتين والثلاثة، فقال: «مَنْ أسلف في شيءٍ، فليسلف في كيلٍ معلومٍ ووزنٍ معلومٍ إلى أجلٍ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٧١٨)، ومسلم (٧١٥).

معلوم $^{(1)}$ ، فالسلم \_ إذًا \_ بيع موصوف في الذمة $^{(7)}$ .

◄ تولى : (وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَعْدُومَةً فِي حَالِ العَقْدِ،
 فَهِيَ مُسْتَوْفَاةً فِي الغَالِبِ، وَالشَّرْعُ إِنَّمَا لَحَظَ مِنْ هَذِهِ المَنَافِعِ مَا يُسْتَوْفَى فِي الغَالِب، أَوْ يَكُونُ اسْتِيفَاقُهُ وَعَدَمُ اسْتِيفَاقِهِ عَلَى الشَّوَاءِ).

وهذا ملحظٌ جيدٌ من المؤلف رحمه لله في الرد على مَنْ قال: إن الإجارة فيها غررٌ؛ لأنها عقد على منفعة لم تخلق.

قال كَثَلَقَةُ: (وَالشَّرْعُ إِنَّمَا لَحَظَ مِنْ هَذِهِ المُمَنَافِع مَا يُسْتَوْقَى فِي الغَالِبِ، أي: أن الغالب على الَّذين يستأجرون هو الاستيفاء، فَيَكون الحُكُم للغالب، ومهما يكن من شَيْءٍ، فإن الإجارة قد ثبت دليلها في الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة، كما تقلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

## (القِسْمُ الأَوَّلُ:

وَهَذَا القِسْمُ النَّقُلُ فِيهِ فِي جِنْسِ النَّمَنِ، وَجِنْسِ المَنْفَعَةِ الَّتِي يَكُونُ النَّمَنُ مُقَايِلًا لَهُ، وَصِفْتِهَا، فَأَمَّا النَّمَنُ: فَيَنْيَنِي أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَهُجُوزُ بَيْعُهُ، وَقَدْ تَقَدَّم ذَلِكَ فِي بَابِ البُيُوعِ).

القسم الأول: النظر فيه في جنس الثمن الذي يدفع، والمنفعة التي تقابل ذلك.

ويُشْتَرط في الثمن أن يكون مما يجوز بيعه، فلا يكون من الأموال الرَّبوية، كأن يستأجر ربويًّا بربويًّ آخر مثلًا.

> قوله: (وَأَمَّا المَنْفَعَةُ: فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ مَا لَمْ يَنْهَ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۲۲٤٠)، ومسلم (۱٦٠٤).

 <sup>(</sup>٢) وهو أن يعطى مالاً في سلعة إلى أجل معلوم بزيادة في السعر الموجود عند السلف،
 وذلك منفعة للمسلف. ويقال له: سلم. يُنظر: «النهاية» لابن الأثير (٣٩٠/٢).

\_ المجتهد على المجتهد المحتهد المحتهد

الشَّرْعُ عَنْهُ، وَفِي كُلِّ هَذِهِ مَسَائِلُ اتَّفَقُوا عَلَيْهَا، وَالْحَتَلَفُوا فِيهَا، فَمَا اجْتَمَعُوا عَلَى إِنْجَالِيَهِ : كُلُّ مَنْفَعَةٍ كَانَتْ لِشَيْءٍ مُحَرَّم العَيْن).

نهى الشرع عن المحرمات كالميتة والدم ولحم الخُنزير(١)، وكذلك الخمر، فلا يجوز عصرها، ولا حملها، ولا بيعها، وقد لعن رسول الله ﷺ شاربها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه(٢).

تولى : (كَذَلِكَ كُلُّ مَنْفَعَةِ كَانَتْ مُحَرَّمَةً بِالشَّرْعِ مِثْلُ أَجْرِ النَّوَاقِحِ،
 وَأَجْرِ المُفَنِّيَاتِ) (٣).

(أَجْرِ النَّوَائِجِ): النوائح: مَنْ يؤتي بهن للبكاء والصريخ على

- (۱) أخرجه البخاري (۲۲۳۱)، ومسلم (۱۸۱۱) ولفظه: عن جابر بن عبدالله هيء أنه: سمع رسول أنه قلي يقول عام الفتح وهو بمكة: «إنَّ الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصناع، قبل: يا رسول الله، أرايت شحوم الميتة، فإنها يطلى بها السفن، ويدهن بها الجاود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: «لا، هو حرام»، ثم قال رسول الله قلى حند ذلك: «قاتل الله البهود، إن الله لما حرم شحومها جملو، ثم باموه، فأكلوا ثمنه».
- (٢) أخرجه أبو داود (٣٦٧٤) وغيره، ولفظه: «لكن الله الخمر، وشاربها، وساقيها، وبائمها، ومبتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه، وَصحَّحه الأَلْبَائَيُّ في «إرواء الغليل» (٣٢٨٥).
- (٣) مذهب العضفية، يُنظر: «الهداية في شرح بداية المبتدي» للمرغبناني (٣٣٨/٣)، قال: «ولا يُبجُوز الاستنجار على الغناء والنوح، وكذا سائر الملاهي،؛ لأنه استنجارٌ على المعصية، والمعصية لا تستحق بالعقد.

مذهب المالكية، يُنظر: «النتاج والإكليل؛ للمواق (٥٤٠/٧) قال: «قوله: «أكره الإجارة على تعليم الشعر والنوع؛، كذا هو، ومعناه نُوح المتصوفة وأناشيدهم على طريق النوح والبكاء المسمَّى بالتعفير، والمعازف عيدان الغناء لا يجوز ضَرُبها ولا استجارها، وهي من أنواع البرابط والعيدان؛.

مذهب الشافعية، يُنظر: ﴿ هُعَني المحتاج؛ للشربيني (٤٤٩/٣) قال: ﴿ولا استئجار لتعليم التوراة... ولا للزمر والنباحة... وجعل في التنبيه من المحرمات الغناء؛.

مذهب الحنابلة، يُشظر: «كشاف القناع؛ للبهوتي (٩٩/٣)، قال: ((فلا تصح الإجارة على الزنا، والزمر، والغناء، والنياحة)؛ لأنها غير مباحة (ولا إجارة كاتب يكتب ذلك) أي: الغناء والنوح، وكذا كتابة شِمْوٍ محرم أو بدعة أو كلام محرم؛ لأنه انتفاع محرم؛ الميت (۱) ، وهذا من أعمال الجاهلية التي أبطلها الإسلام، قال النبي ﷺ: «اثنتان في الأنساب، والنباحة على الميت (۱).

وقال: «ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية، المجاهلية).

وكذلك: الاجتماع عند أهل الميت، واستئجار قارئ يقرأ القرآن، فتلك من البدع التي ما أنزل الله بها من سلطانٍ<sup>(4)</sup>.

- (١) «التّواقع»: اسمّ يقع على النّساء يَجْتَوَهَنَ في مَناحة، وسموا كذلك لأن بعضهم يقابل بعضًا. انظر: «العين» للخليل الفراهيدي (٣٠٤/٣)، «الزاهر في معاني كلمات الناس» للانباري (١٦٤/١).
  - (۲) أخرجه مسلم (۲۷).
  - (٣) أخرجه البخاري (١٢٩٧) ومسلم (١٠٣).
  - (٤) فقد اختلف الفقهاء في حكم الاستئجار على تلاوة القرآن على قولين:

القول الأول: منع الاستئجار على تلاوة القرآن الكريم مطلقًا، وهو: مذهب الحنفية، ينظر: «الدر المختار» وحاشية ابن عابدين، «در المحتار» (٥٦/١)، قال: «إن القرآن بالأجرة لا يستحق الثواب لا للميت ولا للقارئ. وقال العيني في «شرح الهداية»: ويمنع القارئ للدنيا، والأخذ والمعطي آئمان.

فالحاصل: أنَّ ما شاع في زماننا من قراءة الأجزاء بالأجرة لا يجوز؛ لأن فيه الأمر بالقراءة، وإعطاء الثواب للأمر والقراءة لأجل المال، فإذا لم يكن للقارئ تُواَّبُ للعَرابُ للقارئ وأمّا للم يكن للقارئ تُواَّبُ للحمد المنات الرحمة على المستأجر، ولولا الأجرة ما قرآ أحد لأحد في هذا الزمان، بل جعلوا القرآن العظيم مكسبًا ووسيلة إلى جمع الدنيا \_ إن الله والناب ( ٢٧٨/١٠) ٢٧٨). ومناب المالكية ينظر: «الشرح الكبيره للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي (٢٧٢/١٠) ٢٧٩). قال: (و) كره قراءة عند موته . . . وعلى قبره؛ لأنه ليس من عمل السلف، أي: نقد كان عملهم التصدق والدعاء لا القراءة، ونص المصنف في «التوضيح» في باب المحجم على أن مذهب مالك كراهة القراءة على القبور، ونقله ابن أبي جمرة في ياب المحجم على مختصر البخاري قال: لأنا مُكلفون بالتفكر فيم قبل لهم، وماذا لقواء شرحه على مختصر البخاري قال: لأنا مُكلفون بالتفكر فيم قبل لهم، وماذا لقواء الكورة ملقاً. \_ } شرح بداية المجتهد }

(وَأَجْرِ المُغَنِّبَاتِ): فالغناء محرم، وفي الحديث: "مَن استمع إلى قينة، صبَّ في أذنيه الآنك يوم القيامة، (١) يعني: الرصاص، وهذا الوعيد يدل على التحريم، كذلك حرم الله الزنا، فلا يجوز الاستنجار على الزنا.

 تنبه: قال في «التوضيح» في باب الحج: المذهب أن القراءة لا تصل للميت.. حكاه القرافي في «قواعده»، والشيخ ابن أبي جمرة.اهـ.

ومذهب الشافعية في المشهر عندهم، ينظر: «مغني المحتاج للشريبني (١١٠/٤) قال: تنبيه: كلام المسنف قد يفهم أنه لا ينفعه ثواب غير ظلك كالصلاة عنه قضاة أو غيرها، وقراءة القرآن، وها هو المشهور عندنا، ونقله المصنف في شرح مسلم، والفتارى عن الشافعي هي والأكثرين، .. وقال ابن عبدالسلام في بعض فتاره: لا يجوز أن يجعل ثواب القرآمة للبيت؛ لأنه تصرف في الثواب من غير إذن الشارع.

يعوز أن يجعل تواب الفراءة للمبت؟ لا به نصرت هي التواب من غير إذن السارع. ومذهب الحنابلة، يُنظر: «مطالب أولي النهي، للرحيباني (١٣٨/٣) قال: لا يصح الاستجار على القراءة، وإهدائها إلى المبت؛ لأنه لم ينقل عن أحمد من الأئمة الإذن في ذلك، وقد قال العلماء: إن القارئ إذا قرأ لأجل المعال، فلا ثواب لم، فائيًّ شيءً يُهذى إلى العبت؟ وإنما يصل إلى المبت العمل الصالح.. والاستنجارُ على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الأثمة.

والقول الثاني: ذهبوا إلى جواز الاستنجار على تلاوة القرآن لانتفاع الميت بها، لا حصول ثوابها له.. وهم المتأخرون من المالكية: ينظر: \*الشرح الكبير، للشيخ الدردير (٤٣٣/١) قال: لكن المتأخرون على أنه لا بأس بقراءة القرآن والذكر وجعل ثوابه للميت، ويحصل له الأجر إن شاء الله، وهو مذهب الصالحين من أهل الكشف.

وقال القرافي في «الفروق» (٩٣/٣) قال: والذي يتجه أن يقال ولا يقع فيه خلاف أنه يحصل لهم بركة القراءة لا ثرابها.

والشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٥٦/٣) قال: فرع الإجارة للقرآن على الخير معلى على القير الدين معلى القرآن الحلى القرآن الخير معلى القرآن الله القرآن الله العالم العال

 (١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦٣/٥١)، وحكم عليه الألبّانيُّ بأنه باطل وموضوع. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٤٥٤٩)، و«ضعيف الجامم» (٥٤١٠). تولىم: (وَكَذَلِكَ كَلُّ مَنْفَعَةٍ كَانَتْ فَرْضَ عَيْنٍ عَلَى الإِنْسَانِ بِالشَّرْعِ
 مِثْلُ الصَّلَاةِ، وَغَيْرِهَا)(١٠.

أيُّ: لا يجوز أن يستأجر إنسانًا ليصلي عنه أو ليصوم، كما لا يجوز للإمام أن يستأجر مَنْ يكمل بهم عدد صلاة الجمعة؛ لأن هذه طاعات وقُرَب يتقرب بها المسلم إلى الله ﷺ، فلا يأخذ عليها أجرًا، فهذه التُرُبات مبناها على النية والإخلاص لله ﷺ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَمِرُوا إِلّا لِيَسَبُدُوا أَنَّهُ كُلِيْسِنَ لُهُ النِّنِ مُنْلَقِهِ.

 (١) فقد ذهب أصحاب المذاهب الأربعة وأهل الظاهر إلى منع الاستئجار على الصلاة مطلقًا؛ فريضةً أو نافلةً أو منذورةً.

فمذهب الحنفية، يُنظر: «الهداية في شرح البداية» للمرغيناني (٣٣٨/٣)، قال: «فلا يجوز له أخذ الأجر من غيره كما في الصوم والصلاة».

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير و«حاشية الدسوقي» (٢٢/٤) قال: (ولا) تجوز الإجازة على (متعين) أي: مطلوب من كل شخص بعبت، ولا تصح فيه النيابة (ولو غير فرض)، أي: هذا إذا كان المطلوب من كلِّ أحدٍ فرضًا، بل ولو كان غير فرض أيْ بأن كان مندوبًا كركمتي الفجر، وأدخل بالكاف جميع المنذوبات من الصلاة والصوم.

ومذهب الشافعية، يُنظر: "أسنى المطالب، لزكريا الأنصاري (٤١٠/٢) (فالقربة المحتاجة للنبة) كالصلاة والصوم (لا يستأجر لها)، إذ القصد منها امتحان المكلف بكسر نفسه بفعلها، ولا يقوم الأجير مقامه في ذلك.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» (١٣/٤) قال: ويحرم، ولا تصخُّ إنجارةٌ على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القرية، وهو المسلم، (ولا يقم) ذلك العمل (إلا قرية لفاعله) كإقامة وإمامة صلاة.

مذهب الظاهرية، يُنظر: «المحلى» لابن حزم (١٦٨) قال: •ولا تجوز الإجارة في أداء فرض من ذلك إلا عن عاجز، أو ميت... فالاستئجار في ذلك جائز؛ لأنه لم يأت عنه نهيٌّ، فهو داخلٌ في عموم أمر النبي ﷺ بالمؤاجرة.

وأما الصلاة المنسية، والمنوم عنها؛ والمنذورة، فهي لازمة للمرء إلى حين موته، فهذه تودى عن الميت، فالإجارة في أدائها عنه جائزة؛ وأما المتعمد تركها، فليس عليه أن يصليها، إذ ليس قادرًا عليها، إذ قد فاتت، فلا يجوز أن يؤدى عنه ما ليس هو مأمورًا بأداك. وقال: ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُ دِينِي ﴾ فَأَعْبُدُواْ مَا شِقْتُم مِّن دُونِيرٌ ﴾.

وقال النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فَمَنْ كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومَنْ كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه<sup>(1)</sup>.

تولىم: (وَاتَّفَقُوا عَلَى إِجَارَةِ الدُّورِ، وَالدَّوَابِّ، وَالنَّاسِ عَلَى الأَفْعَالِ المُبَاحَةِ، وَكَذَلِكَ النَّيَابُ وَالبُّسُطُ).

يعني: يجوز أن يستأجر دارًا أو دابةً أو سيارةً أو دكانًا أو حانوتًا أو فرشًا أو بسطًا، إذ الأصل فيها الإباحة بشرط أن تكون الأجرة معلومةً<sup>(١٢</sup>.

أما ما كان محرمًا، فلا يجوز إجارته؛ كأن يستأجر دارًا ليتخذ فيها مصنعًا للخمر<sup>(۱۲)</sup>، أو لجمع المغنيات، أو غير ذلك من أعمال المعاصى.

ويجوز أن يستأجر إنسانًا ولو كان حرًّا لعمل مباح ولو بطعامه أو كسوته، أو غير ذلك من المنافع، كما دل عليه قصة مُوسى عليه مع الرجل الصالح، والأدلةُ على ذلك من السُّنَّة متكاثرةٌ.

## ◄ قول ٨: (وَاخْتَلَفُوا فِي إِجَارَةِ الأَرْضِينَ<sup>(ئ)</sup>، وَفِي إِجَارَةِ

(۱) أخرجه البخاري (۱) ( ۱۹۸۹) (۱۹۰۳)، ومسلم (۱۹۰۷).

 (٣) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٥/٨٠٤)، قال: ولا يجوز للرجل إجارة داره لمن يتخذها كنيسة، أو بيعة، أو يتخذها لبيع الخمر، أو القمار، وبه قال الجماعة».

 (٤) قال الماوردي في «الحاوي الكبير» (٧/٩٤٠): وقد اختلف الناس في إجارة الأرضين على ثلاثة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه الحسن البصري وطاوس إلى أن إجارة الأرضين باطلة لا تجوز بحال.

<sup>(</sup>Y) يُنظر: «الإشراف على مفاهب العلماء» لابن المنفر (٣٠٣/١) قال: أجمع كل مئن نحفظ عنه من أهل العلم على أن إجارة الممنازل والدواب جائز إذا بين الوقت، والأجر، وكانا عالمين بالذي عقدا عليه الإجارة، وبينا من يسكن الدار، ويركب الدانة، وما يحمرا عليه.

# العِبَاوِ<sup>(۱)</sup>، وَفِي إِجَارَةِ المُؤَذِّنِ، وَفِي الإِجَارَةِ عَلَى تَعْلِيمِ القُرْآنِ، وَفِي إِجَارَةِ نَزُوِ<sup>(۱)</sup> الفُحُولِ).

أما إجارة الأرضين، فسيأتي ذكر الخلاف فيها قريبًا، وَاخْتَلفوا كذلك في إجارة المياه للنهي الوارد فيه، وسيأتي تفصيل الكلام فيه، وأما مَنْ

والملهب الثاني: ما قاله مالك بن أنس إنَّ إجارتها جائزة باللهب والورق، ولا
 يجوز بالبر، والشعير، ولا بما ينبت من الأرض.

يجوو بابر، والشعير، وو بما ينت من الارض، والمنطقية الفقهاء إنها تجوز بكل والمنطب الثالث: ما ذا الشافعي هي وأبو حنية وجماعة الفقهاء إنها تجوز بكل معلوم من ذهب أو ورق أو عرض أو بما يتب من الأرض من بر أو شعير أو غيره. واستدل الحصدن وطاوس على المنع من إجازتها بحديث رواه ابن شهاب عن سالم بن عبدالله أن ابن عمر كان يكري أرضه حتى بلغة أن رافع بن خليج عن رسول الله قف في كراء الأرض، فلقيه عبدالله قفال: يابن خديج، ماذا تحدث تر رسول الله قفي في كراء الأرض، قفال فقد شهدا بدرًا يحدثان أهل الدار أن رسول الله قفي عن كراء الأرض، فقال عبدالله : والله، لقد كنت أعلم في عهد رسول الله قلى أن الأرض تكرى، ثم خشي عبدالله أن يكون رسول الله قلى أن الأرض تكرى، ثم خشي عبدالله أن يكون رسول الله قلى أنها الأرض.

(۱) هذه المسألة تتبع مسألة كراء الأرضين السابقة، فقال ابن المنذر في «الأوسط»
 (۱۹۳/۱۱): «للرجل أن يكري من الرجل البيت الذي فيه رحى الماء، والرحى بألتها، بأجر معلوم، ومدة معلومة. هكذا قال كل من أحفظ عنه من أهل العلم.

واختلفوا في المستأجر يتسلم ذلك، ثم ينقطع الماء. فقال بعضهم: على المستأجر من الأجرة مقدار ما انتفع به، كذلك قال الشافعي وأبو

ثبر عنه.

صور حص. وحكى أبو ثور قولًا آخر: وهو أن الأجرة لازمة لـ، وهي أفة دخلت على المستأجر، وأبو ثور يميل إلى هذا القول.

وإن اختلف رب الرحى الصمتأجر في انقطاع الماء، فقال المستأجر: انقطع عشرة أيام، وقال رب الرحى: انقطع خمسة أيام، ففي قول أبي ثور، وابن القاسم صاحب مالك: القول قول رب الرحى؛ لأن الأجرة قد لزمت المستأجر، ويريد البراءة منها مدعواه.

وقال أصحاب الرأى: القول قول المستأجر مع يمينه».

 (۲) «المنزو»: الوثبان، ومنه نزو التيس، ولا يُقال إلا للشاء والدواب والبقر في معنى السفاد. انظر: «لسان العرب» (١٩٩/٥٥». \_ ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

أجاز بيع الماء، فإنما أجازه بالنظر إلى التكلفة كحَمْله على سيارة لبيعه، وهذا لا إشكال فيه، لكن أن يمنع الماء من يحتاجه، فلا يجوز، وفي الحديث: «ثلاثةٌ لا يُكلِّمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يُركِّمهم، وله ميناب أليم \_ ومنهم \_ رجل على فضل ماء بفلاة يمنعه ابن السيل»(\).

وكذلك اختلفوا في إجارة المؤذن؛ لأن الأذان قربة من القرب، وسيأتي تفصيل الكلام فيه.

وكذلك في الإجارة على تعليم القرآن، أما العلوم الأخرى كالحساب والجغرافيا ونحو ذلك، فإنها لا تدخل في هذا الخلاف.

وكذلك في إجارة نزو الفحول، أي: أن يستأجر فحلًا لينزو على ماشيته، والجمهور على المنع كما سيأتي.

> قولَٰٓہَ: (فَأَمَّا كِرَاءُ الأَرْضِينَ، فَاخْتَلَفُوا فِيهَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا).

شرع المؤلف في تفصيل ما كان قد أجمله، لكن تنبه إلى أن الجمهور يطلقون لفظ «الإجارة» على أي نوع من أنواعها، عدا المالكية، فإنهم يطلقون الإجارة على استنجار الإنسان، والكراء على ما يتعلق بالدواب والأرضين.

اختلاف العلماء في مسألة كراء الأرض:

للعلماء في هذه المسألة عدة أقوال:

القول الأول: أنه لا يجوز كراؤها مطلقًا.

القول الثاني: أنه يجوز كراؤها مطلقًا.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٣٥٨) ومسلم (١٠٨) واللفظ له، وتمامه: ورجل بايع رجلًا بسلمة بعد العصر، فحلف له بالله لآخذها بكذا وكذا فصدته، وهو على غير ذلك، ورجل بايع إمامًا لا يبايعه إلا لدنيا، فإن أعطاه منها وفي، وإن لم يعطه منها لم يف».

القول الثالث: أنه لا يجوز كراؤها إلا بالدراهم والدنانير.

القول الرابع: أنه يجوز كراؤها بالدراهم والدنانير ونحوها إلا الطعام.

القول الخامس: أنه يجوز كراؤها بكل شيءٍ إلا بالطعام، وبما يخرج منها.

القول السادس: لا يجوز كراؤها إلا بما يخرج منها.

فهذه أقوال العلماء من حيث الجملة، وسيأتي التفصيل.

> قولىمَ: (نَقَوْمٌ لَمْ يُجِيزُوا ذَلِكَ بَتَّةً، وَهُمُ الأَقَلُّ، وَبِو قَالَ طَاوُسٌ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَٰنِ).

وقال به أيضًا الحسن البصريُّ كَظَّلَلْهُ(١٠).

 ◄ تولى، (وَقَالَ الجُمْهُورُ بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَاخْتَلْتَ هَوْلَاءِ فِيمَا يَجُورُ بِهِ كِرَاؤُهَا، فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَجُورُ كِرَاؤُهَا إِلَّا بِالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ فَقَطْ،
 وَهُوَ مَذْهُبُ رَبِيعَةَ وَسَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ).

قال الجمهور بجواز كراء الأرض إلا أنهم اختلفوا فيما به تُكُرى، فذهب ربيعة ـ وهو ربيعة الرأي شيخ مالك ـ وابن المسيب إلى أنها لا تُكُرى إلا بالدراهم والمنانير(٢).

 <sup>(</sup>١) قال الماوردي في «الحاوي الكبير» (١٩٥٧): «وقد اختلف الناس في إجارة الأرضين على ثلاثة مذاهب، أحدها: ما ذهب إليه الحسن البصري وطاوس إلى أن إجارة الأرضين باطلة لا تجوز بحال».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «المددرنة» لسحتون (٩/٠٥») قال: «مالك بن أنس، واللبت وعبدالله بن طريف أبو خزيمة أن ربيعة بن أبي عبدالرحين حدّشهم عن حنظلة بن قيس الدوقي أنه سأل رافع بن خديج عن كراء المزارع بالذهب والورق، فقال: لا بأس بكرائها بالذهب والورق.. ابن وهب، عن عبدالله بن عمر، عن نافع أن ابن عمر كان يكري ارضه باللذنائير والدواهم. رجال من أهل العلم، عن ابن المسيب وسالم بن عبدالله والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعبيدالله بن عبدالله بن عمد وسائر ولده، وعمر بن عبدالعزيز وابن شهاب وربيعة: أنهم كانوا لا يورن بكراء الأرض البيضاء بالذنائير والدراهم باسًا».

◄ تولىم: (وَقَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ كِرَاءُ الأَرْضِ بِكُلِّ شَيْءٍ مَا عَدَا الظَّمَامُ،
 وَسَوَاءٌ أَكَانَ ذَلِكَ بِالظَّمَامِ الخَارِجِ مِنْهَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَمَا عَدَا مَا يَنْبُتُ فِيهَا
 كَانَ طَعَامًا، أَوْ غَيْرُهُ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكُ، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ).

ذهب مالكٌ وأكثر أصحابه إلى استثناء الطعام مطلقًا؛ سواء خرج منها أو من غيرها.

قوله: (وَٱكْثَرُ أَصْحَابِهِ)، احتراز، فإن من المالكية مَنْ وافق مذهب الحنابلة كما سيأتي.

◄ تولىًم: (وَقَالَ آخَرُونَ: يَجُوزُ كِرَاءُ الأَرْضِ بِمَا عَدَا الطَّعَامَ فَقَظًا).
 وهذا قولٌ لبعض المالكية<sup>(۱)</sup>.

◄ تولى، (وَقَالَ آخَرُونَ: يَجُوزُ كِرَاءُ الأَرْضِ بِكُلِّ العُرُوضِ وَالطَّعَامِ
 وَغَيْرٍ ذَلِكَ، مَا لَمْ يَكُنْ بِجُزْءِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنَ الطَّعَامِ، وَمِمَّنُ قَالَ بِهَذَا القَوْلِ سَالِمُ بُنُ عَبْدِاللَّهِ'''، وَغَيْرُهُ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيْ'''، وَظَاهِرُ قَوْلِ مَالِكِ فِي «المُوقَالِ"''ك.

الاثمان) ما عدا الطعام، والعليل على ذلك ما رواه رافع بن خديج أن النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض ببعض ما يخرج منها، فأما بالذهب والفضة فلا بأس بهه. (٢) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٣٣٨) قال: «وقال آخَرُون: جائز كراء الأرض

<sup>(</sup>١) يُنظر: فروضة المستبين في شرح كتاب التلقين؛ لابن بزيزة (٢٠٠١/١) قال: «قال القاضي تكلّفة: وتوكراه الأرض جائز للزرع بنا علما الطعام؛ إلى آخره. شرح: كراه الأرض جائز بالدنانير والدراهم وسائر العروض والحيوان (وسائر الاثمان) ما عدا الطعام؛ والدليل على ذلك ما رواه رافع بن خديج أن النبي ﷺ

 <sup>(</sup>۲) ينظفر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (۱۳۲۷) قال: اوقال اخترون: جانز كراء الارض بالذهب والوَرِق والطعام كله، وسائر العروض كلها إذا كان معلومًا، قالوا: وكل ما جاز أن يكون تشا لشيء، فجانز أن يكون أجرةً في كراء الأرض ما لم يكن مجهولًا أو غررًا، وهو قول سالم وغيرهًا.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الأم» للشافعي (١٥/٤) قال: «ولا بأس بكراء الأرض البيضاء بالذهب والورق والعروض، وقول سالم بن عبدالله أكثر، ورافع لم يخالفه في أن الكراء بالذهب والورق لا بأس به،

<sup>(</sup>٤) يُنظر: «الموطأ» (٧١١/٢، ٧١٢).

وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(١)</sup> أيضًا.

وقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ بِجُرْءِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنَ الطَّعَامِ)، للفرق بينها وبين بيع المخابرة، وقد جاء النهي عنه.

(وَقَالَ قَوْمٌ: يَجُودُ كِرَاؤُهَا بِكُلِّ شَيْءٍ، وَيِجُرُءُ مِنَّا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَبِهِ
قَالَ أَحْمَدُ، وَالظَّرِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَأَبُو يُوسُف، وَمُحَمَّدٌ صَاحِبًا أَبِي حَينَهَ،
وَابُنُ أَبِي لَيْلَى، وَالأَوْزَاعِيُّ<sup>(۲)</sup>، وَجَمَاعَةٌ، وَعُمْلَةُ مَنْ لَمْ يُحِرُ كِرَاءَهَا
وَابُنُ أَبِي لَيْلَى، وَالأَوْزَاعِيُّ<sup>(۲)</sup>، وَجَمَاعَةٌ، وَعُمْلَةُ مَنْ لَمْ يُحِرُ كِرَاءَهَا
بِحَالِ: مَا رَوَاهُ مَالِكٌ بِسَنَيْو عَنْ رَافِع بْنِ خَلِيجٍ: ﴿أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
نَهَى عَنْ كِرَاءِ المَزَارِعِ»، قَالُوا: وَهَذَا عَامٌ، وَهَؤُلَاءٍ لَمْ يَلْتَفْتُوا إِلَى مَا
رَوْى عَلْكُ مِنْ تَخْصِيصِ الرَّاوِي لَهُ حِينَ رَوَى عَنْهُ. قَالَ: كَا تَلْقَلَهُ: فَسَأَلْتُ

(وَهَذَا عَامٌّ)، أيْ: أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض نهيًا

(٢) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٤٢/٧) قال: (كراء الأرض ببعض ما تخرج ونحو
 هذا.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «المبسوط» للسرخسي (١٥/٣») قال: «وعن ابن المسبب ﷺ أنه كان لا يرى بأساً بإجارة أم الساً بكراء الأرض البيضاء بلمحب وفضة، وعن جبير أنه كان لا يرى بأساً بإجارة الأرض بدراهم، أو بطعام مسمَّى، وقال: هل ذلك إلا مثل دار أو بيت؟ وهو حجة على منالك كينظة، فإنه لا يجوز إجارة الأرض بالطماء؛ لظاهر فإن ﷺ وقبل ﷺ ويستاجر بشيء منه»، ولكنا نقول: الأرض غير منتفع بما كالمار والبيت، وكل ما يصلح لمناً في العرارة، وتأويل النهي الاستنجار بأجرة مجهولة معدومة هي على خطر الوجود كما يكون في المزارعة، وهما ينعدم في الاستنجار بعلمام مسمَّى، وربعا يكون في هذا نوع رفق؛ لأن تأي يستأجر الأرض للزراعة، فأداء الطام أجرة أيس عليه من أداء الدارهم؛ لقلة النفود في أيذي الدعاقين.

وقال ابن أبي ليلى والثوري وأبر يوسف ومحمد: تجوز العساقاة والمنزارعة جميمًا، وهو قول الأوزاعي والحسن بن حي وأحمد وإسحاق. وحُجَّتهم أن رسول الله ﷺ ساتى يهود خيير على شرط ما تخرج الأرض والثمرة،

٣) أخرجه مالك في «الموطأ» (٧١١/١) (١) وأحمد في «مسنده» (١٧٢٥٨)، وصَحَّحه
 الأرناؤوط.

\_\_ السرح بداية المجتهد على المحتهد على الم

مطلقًا، فأخذوا بظاهر الحديث، ولم يأخذوا بما جاء من تخصيص من قِبَلِ الراوي، وراوي الحديث أعلم به من غيره، وكان رافع (راوي الحديث) صاحب حقلِ وزرع.

◄ تولى : (وَروَى هَذَا عَنْ رَافِعِ النِّنُ عُمَرَ، وَأَخَذَ بِعُمُومِهِ، وَكَانَ النِّنُ عُمَرَ ، وَأَخَذَ بِعُمُومِهِ، وَكَانَ النِّنُ عُمَرَ يُحْرِي أَرْضَهُ فَتَرَكَ ذَلِكَ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى رَأْيِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ لَا يُخَصَّ المُعُومُ بِقَوْلِ الرَّالِي (١٠٠).
 لَا يُخَصَّ المُعُومُ بِقَوْلِ الرَّالِي (١٠٠).

(ابْنُ حُمَر): عبدالله بن عمر من السابقين إلى الإسلام، أسلم مع والده هه قديمًا، وكان من أكثر الصحابة تتبعًا لآثار رسول الله هي، وتَوقَّفه عن كراء أراضيه تَورَّعًا منه هي، لا لأنه لا يرى جواز ذلك.

◄ قـولـ٨: (وَرُوِيَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِجَارَةِ الأَرْضِينَ" (٢٠).

(وَرُويَ عَنْ رَافِع بْنِ خَلِيجٍ عَنْ أَبِيهِ)، هذا وَهمٌ نَبَّه عليه الإمام البخاري، وكذا الحافظ ابن حجر في كتابه «الإصابة»، والصحيح أنه رُوِيَ عن ابن رافع بن خديج، عن أبيه (يعني: رافع).

وقد أورد الحديث الإمام النسائي في كتابه في عدة مواضع، وكلها: "عن ابن رافع بن خديج، عن أبيه رافع بن خديج».

<sup>(</sup>۱) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (۱۱٫۷ قال: «قد روى عنه ابن عمر هذا الخبر، وَحَمله على العموم، فترك كراء المزارع، وروى معمر ويونس وعقبل عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر كان يكري أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج كان يحدث عن النبي ﷺ أنه نهى عن كراء المزارع، فترك ابن عمر كراءها».

<sup>(</sup>۲) أخرجه النسائي (۲۸۵۷) ولفظه: عن مجاهد، قال: أخذت بيد طاوس حتى أدخلته على ابن رافع بن خليج، فحدثه، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ أنه انهى عن كراء الأرض، فابي طاوس، فقال: سمعتُ ابن عبَّاس: «لا يرى بللك بأسًا»، وصَحَّحه الأَلْبَائِينُ في «صحيح النسائي» (۱۹۵۸).

(إِجَارَةِ الأَرْضِينَ)، ومرَّ بلفظ (كِرَاء الأَرْضين)، وهما عند الجمهور بمعنًى خلاقًا للمالكية كما سبق.

> تولام: (قَالَ أَبُو عُمَرَ بُنُ عَبْدِالبَرَّ: وَاحْتَجُوا أَبْضًا بِحَدِيثِ ضَمْرَةَ، عَنِ ابْنِ شَوْذَبٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ وَلَا يُؤَاجِرْهَا»، فَهَذِهِ هِيَ جُمْلَةُ الأَحَادِيثِ الَّتِي تَمَسَّكَ بِهَا مَنْ لَمْ يُجِرْ يَرَاء الأَرْضِ)(١٠.

(فَلْيَرْزُعُهَا)، أيْ: بنفسه أو مَنْ معه ممّن هم تحت إمرته، (أَقْ يُرُرُوهُهَا أَخَاهُ وَلَا يُؤَاجِرْهَا)، فإما أن يمنحه إياها، أو أن يُشْرِكه معه فيها، هذا هو الأصل.

لكن هذا القول يضيق واسعًا، فليس كل أحد يستطع أن يزرع أرضه أو أن يجد مَنْ يعينه على زراعة أرضه، وقد يؤدي إلى تعطيل الأراضي عن زراعتها، والانتفاع بها.

تولى، (وَقَالُوا أَيْضًا مِنْ جِهَةِ المَعْنَى: إِنَّهُ لَمْ يَجُرُ كِرَاؤُهَا لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الغَرَرِ؛ لِأَنَّهُ مُمْكِنٌ أَنْ يُصِيبَ الزَّرْعَ جَائِحَةٌ مِنْ نَارٍ، أَوْ قَطِيم، أَوْ غَرَقٍ، فَيَكُونُ قَدْ لَزِمَهُ كِرَاؤُهَا مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْ ذَلِكَ مَنْ ذَلِكَ.

لَهَهَا ما استدلَّ به أصحاب هذا القول من المعقول، فقالوا: (لَمْ يَبُحُرُّ كِرَاؤُهَا لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الغَرَرِ)، فقد تصيبها أنَّةً من مطر أو حرق أو غيره فتصبح جائحة، ولا ينتفع المستأجر منها بشيء، وهذا غرر، لكن سبق أن النبي ﷺ قد أوصى بوضع الجواتع<sup>(٢٢)</sup>، وحضَّ على ذلك.

<sup>(</sup>۱) انظر: «التمهيد» لابن عبدالبر (۳۳/۳).

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (١٥٥٤) ولفظه عن جابر: «أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح».

◄ تولى، (قَالَ القَاضِي: وَيُشْبِهُ أَنْ يَقَالَ فِي هَذَا: إِنَّ المَعْنَى فِي ذَلِكَ وَاللَّهِ إِللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِلْمُ وَاللَّالِمُ وَاللَّلْمُ وَاللَّهُ وَالِ

(قَالَ القَاضِي)، يحتمل أنه يقصد نفسه، وكان المؤلف كَثَلَيْلَهُ ممن تولوا القضاء.

◄ تولئم: (وَيُشْهِهُ... إلخ)، أي: يمكن أن يقال بأن القصد من ذلك
 هو الرفق بالناس لكثرة الأراضي، وأنه ينبغي للمسلم أن يمنح أخاه أرضًا
 إذا لم يكن له بها حَاجةً.

◄ قولتَهَ: (كَمَا نُهِيَ عَنْ بَثْعِ المَاءِ... إلخ)، وذَلكَ أنَّ الله تعالى
 خلق آدم من طين، وخلق الإنسان من ماءٍ مهين.

◄ تولى، (وَأَمَّا عُمْدَةُ مَنْ لَمْ يُعِرْ كِرَاءَهَا بِالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ فَخَدِيثُ
 طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنَّمَا يَزْرَعُ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ لَهُ أَرْضٌ فَيَزْرُعُهَا، وَرَجُلٌ مُنِحَ أَرْضًا فَهُوَ يُؤْرَهُ مَا مُنِحَ، وَرَجُلٌ الْتُتَرَى بِذَهَبِ أَوْ فِضَّةٍ (٢٠).

فَهَذَا الحَديث نصُّ في الدراهم والدنانير، وله تتمة لم يذكرها المؤلف، وهي أن النبي الله عن المحاقلة والمخابرة، وبعضهم ذكر أن هذه الزيادة من قول سعيد بن المسيب كَلَّلْهُ (٣٠٠).

 <sup>(</sup>١) معنى حديث أخرجه النسائي (٤٦٦٠) ولفظه عن جابر: (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيم الماء)، وصحّحه الألبائي في (صحيح النسائي؛ (٢٣٢/١٠).

<sup>(</sup>٢) أخّرجه أبو داود (٣٤٠٠) وأبن ماجه (٣٤٤٩)، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في «الصحيحة» (١٧١٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجها موقوفًا من قول سعيد بن المسيب: النسائي (٢٨٩١) من طريق إسرائيل بن يونس، و(٢٨٩٢) من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن طارق بن عبدالرحمٰن، عن سعيد بن المسيب قوله. وقال الألبائي في "صحيح النسائي": صحيح مقطوع (١/٨).

وأما «المحاقلة»، فهي أن تبيع الحَبُّ على الأرض بالحَبُّ في سنبله(١٠).

وأما «المخابرة»، فهي أن تستأجر الأرض بجزء مما يخرج منها كَتُلُتُها أو رُبُهها(٢).

◄ تولاً، (قَالُوا: فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى مَا فِي هَذَا الحَدِيثِ،
 وَالأَحَادِيثُ الأُخَرُ مُظْلَقَةٌ، وَهَذَا مُقَيَّدٌ، وَمِنَ الوَاجِبِ حَمْلُ المُظْلَقِ عَلَى
 المُقَيَّد.

أي: أن أحاديث المنع من كراء الأرض وتأجيرها جاءت مطلقة، وهذا الحديث جاء مقيدًا لها، وعليه فيجوز استثناءً أن تؤجر بالدراهم والدنانير؛ وذلك أن لهما من القوة الشرائية ما ليس لغيرهما، فهما أصل الأثمان.

> تولت: (وَعُمْدَةُ مَنْ أَجَازَ كِرَاءَهَا بِكُلِّ شَيْءٍ مَا عَدَا الطَّعَامُ، وَسَوَاءُ اكَانَ الطَّعَامُ مُقَّحِرًا أَوْ لَمْ يَكُنْ: حَدِيثُ يَعْلَى بْنِ حَكِيم، عَنْ سُلْيَمَانُ بْنِ يَسَادٍ، عَنْ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْوَعْهَا أَفَاهُ، وَلَا يُحْرِمَا بِعُلْكِ، وَلَا رُبْعٍ، وَلَا يُطِعَمُ مُنَيِّنٍ "").
وَلَا بِطَعَامُ مُنَيِّنٍ "").

(وَسَوَاءٌ أَكَانَ الطَّعَامُ مُدَّحَرًا أَوْ لَمْ يَكُنْ)، هذا زيادة بيان عند المالكية، وللمالكية في هذه المسألة قولان<sup>(١)</sup>.

١) انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (١٦/١).

 <sup>(</sup>۲) انظر: «النهاية» لابن الأثير (۷/۲).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه النسائي (٣٨٩٧)، وَصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في "صحيح الجامع" (٢٥١٣).

 <sup>(4)</sup> يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير و«حاضية الدسوقي» (١٤/٧) قال: «(وكراء أرض)
 صالحة للزراءة (بطعام) سواء أنبته كالقمح أو لم تنبته كاللبن والعسل؛ لئلا يدخله
 الطعام بالطعام لأجل مع التفاضل والغرر والعزابنة.

وأما حديث يعلى بن حكيم ـ وهو صحيح ـ فهو حجة للمالكية على أحد قوليهم في المسألة حيث ذكر أنه لا يكريا بطعام معين.

 تولىم: (قَالُوا: وَهَذَا هُوَ مَعْنَى المُحَاقَلَةِ الَّتِي نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهَا).

المُحَاقلة نسبة إلى الحقل، يعني: أن تبيع ما عندك من قمح على الأرض؛ سواء ادخرته أو هو في حوزتك بهذا الذي في الحقّل في سنبله(۱)، وعلةُ النهي: الجهالةُ.

تولى: (وَدَّكُرُوا حَلِيثَ سَمِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ مَرْفُوعًا، وَفِيو:
 وَالمُحَاقَلَةُ اسْتِكْرَاءُ الأَرْضِ بِالحِنْطَةِ. قَالُوا: وَأَيْضًا فَإِنَّهُ مِنْ بَنْعِ الطَّعَامِ بالطعام نَسِيَةً).

#### وهذا تعريفٌ آخر للمحاقلة(٢).

<sup>(</sup>قوله: وكراء أرض) أي: وفسد كراء أرض صالحة للزراعة إذا أكريت للزراعة، أما إذا أكريت للزراعة، أما إذا كريت بما ذكره لبناء أو جرين فيجوز، ولو كان شأنها أن تُزرع كما هو ظاهر ولا أمل ألمذهب خلافًا لما أشى به بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني من المنع. (قوله: أو لم تنبه) كاللبن والعسل، وكللك الشأة المنبوحة، والحيوان الذي لا يراد إلا للنبح كخصي المعجز والسمك وطير الماء والشاة اللبون، وأما شأة لا لبن فيها كغور الإجازة كجوازها بالماء، ولم علم أذ الإجازة كجوازها بالماء، ولم ماء زخرم، ويتوابل الطعام كالقلق والمصطكا عند من لا يجعلها من توابع الطعام لا عند من يجعلها من توابع كالملح، فيمتع (قوله: مع التفاشل) الأولى حدفه بالأن يحتمل أن يعزج له من الأرض قدر ما أكري به أو أقل أو أكثر، وهذا التعليل أيضًا عاصر على ما إذا كان الطعام المستأجر به مما تنبته الأرض. (قوله: والمنزابة)، أيضًا عاصر على ما إذا كان الطعام المستأجر به مما تنبته الأرض. (قوله: والمنزابة)، أيضًا عاصر على ما إذا كان الطعام المستأجر به مما تنبته الأرض. (قوله: والمنزابة)، وهذا ناضر جمع ما إذا كان العلم المستأجر به مما تنبته الأرض. وهو ما يخرج منها، وهذا غلم إذا كان المخرج منها، وهذا غلم إذا كانا من جنس واحدة.

انظر: «النهاية» لابن الأثير (١٦/١٤).

<sup>(</sup>۲) انظر: «النهاية» لابن الأثير (١٦/١٤).

تولات: (وَعُمْدَةُ مَنْ لَمْ يُحِزْ كِرَاءَهَا بِالطَّعَامِ وَلَا بِشَيْءٍ مِمَّا يَخُرُجُ مِنْهَا: أَمَّا بِالطَّعَامِ، وَأَمَّا كَجْدُجُةُ مَنْ لَمْ يُحِزْ كِرَاءَهَا بِالطَّعَامِ، وَأَمَّا حُجَّنَهُ عَلَى مَنْعِ كِرَائِهَا مِمَّا تُنْبِتُ، فَهُو مَا وَرَدَ مِنْ نَهْبِهِ ﷺ عَنِ المُخَابَرَةِ. قَالُوا: وَهِيَ كِرَاءُ الأَرْضِ بِمَا يَخُرُجُ مِنْهَا، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكِ وَكُلَّ أَصْحَابِهِ).

وَالمُخَابِرةُ هي كراء الأرض بجزءٍ مما يخرج منها كالثلث والربع(١).

◄ تولات: (وَعُمْنَدَةُ مَنْ أَجَازَ كِرَاءَهَا بِجَمِيعِ العُرُوضِ وَالطَّعَامِ وَغَيْرِ
 ذَلِكَ مِمَّا يَخُرُجُ مِنْهَا: أَنَّهُ كِرَاءُ مَنْفَقَةٍ مَمْلُومَةٍ بِشَيْءٍ مَمْلُومٍ، فَجَازَ قِيَاسًا
 عَلَى إِجَارَةِ سَائِرِ المَنَافِع، وَكَأَنَّ هَوْلَاءٍ ضَعَفُوا أَخَادِيكَ رَافِع).

وسبق أنه لا بد أن يكون المؤجر معلومًا، وكذلك الثمن لا ينبغي أن يكون مجهولًا.

وبهذا يتضح لنا الفرق بين الإجارة والجعالة، فالجعالة<sup>(٢)</sup> نوعٌ من الإجارة، لكن لا يُشْترط فيها العلم بالقدر أو العمل<sup>(٢)</sup>.

انظر: «النهاية» لابن الأثير (٧/٢).

<sup>(</sup>۲) عرفها المالكية بأنها: أن يجعل الرجل للرجل أجرًا معلومًا ولا يتقده إياه على أن يعمل له في زمن معلوم أو مجهول مما فيه منفعة للجاعل، على أنه إن أكمل العمل، كان له الجعل، وإن لم يتمه قلا شيء له، مما لا منفعة فيه للجاعل إلا بعد تمامه. انظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (٩٩/٧).

عرفها الشافعية بأنها: النزام عوض معلوم على عمل معين معلوم، أو مجهول يعسر ضبطه. انظر «حاشية البجيرمي على الخطيب» (٢١٩/٣).

عرفها الحابلة: بأنها تسيق مال معلوم لمن يعمل للجاعل عملًا مباحًا ولو كان مجهولًا، أو لمن يعمل له مدة ولو كانت مجهولة، انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١٠٣/٤) وشرح متهى الإرادات؛ للبهوتي (١٧٢/٣، ٣٧٣).

 <sup>(</sup>٣) تفترق الإجارة عن الجمالة في أن الجمالة إجارة على منفعة مظنون حصولها، ولا ينتفع الجاعل بجزو من عمل العامل وإنما بتمام العمل، وأن الجمالة عقد غير لازم بخلاف الإجارة، وأن الجمالة قد تكون على مجهول بخلاف الإجارة. ويصح في=

تولات: (رُوي عَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِاللَّه، وَغَيْرِه فِي حَدِيثِ رَافِع أَنَّهُمْ
 قَالُوا: اكْتَوَى رَافِعٌ. قَالُوا: وَقَدْ جَاء فِي بَعْضِ الرَّوَاتِاتِ عَنْهُ مَا يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا سَائِرُهَا قَالَ: وَكَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ المَدِيئَةِ حَقْلًا قَالَ: وَكَانَ أَحَدُنَا يُحْمَلَ عَلَيْهَا سَائِرُهَا قَالَ: وَكَانَ أَحَدُنَا يَكُوبِ أَرْضَهُ وَيَقُولُ: مَلْهِ القِطْمَةُ لِي، وَمَذِهِ لَكَ، وَرُبَّمَا أَخْرَجْتَ مَلْهِ فَكَ وَرُبَّمَا أَخْرَجْتَ مَلْهِ وَلَا مَعْمَدِهِ لَكَ، وَرُبَّمَا أَخْرَجْتَ مَلْهِ وَلَا مَعْمَدُ إِنْ كَانَ أَحْرَجْتَ مَلْهِ وَلَا مَا لَيْعَلِيمٌ إِنْ كَانَ الْعَلْمَةُ لِي، وَمَلْهِ لَكَ، وَرُبَّمَا أَخْرَجْتَ مَلْهِ وَلَى الْمَدْوِيقِ لَا لَهُ عَلَيْهِ لَكَ، وَرُبَّمَا أَخْرَجْتَ مَلْهِ وَلَى الْمَعْلِيمُ لَلْهُ إِنْ كَانَ أَنْ الْمَنْوَاتِيقُ فَيْهِ اللّهُ وَلِي إِنْ مَا لَكَ مَلْهُ لَمْ لَوْلِهُ لَمُنْ وَلَهُ لَلْهُ وَلِي الْمَلِيمَةُ لِي مَا لَمُ وَلَيْهِ لَكَ مَلْهُ وَلَا لَمُولِهِ الْمَلِيمُ لَهُ لِي مَا لَهُ اللّهُ وَلَوْلِهِ لَلْهُ وَلِهُ لَمُؤْرِهِ لَلْهُ وَلِهُ إِنْ لِي لَكَ مِنْ إِنْهُمْ الْمُؤْمِلِهِ لَوْلِهِ لَعْلَمُ لِي مَا لِمُعْلَى عَلَيْهِا مِنْ إِنْهِا لَوْلِهِ لَلْهُمْ لِمُعْلَمُهُ لَمُنْ وَلَمْ لَلْهُمْ اللّهُ لِي الْمَلِيمُ لَلْهُ وَلَى الْمُلِيمُ لَلْهُ عَلَيْهِ لِللّهُ عَلَيْهِ لَعُلْمُ لِمُعْلَقُولُهُ لِي مُؤْمِلًا لَكُولُ عِلَى الْمَلْمِ لَيْهِ لِلْهُمْ لَعُنْهُمْ لَكُونُ وَلَهُ لَمُعْلِيمُ لِي الْلِكَ فَرَاهُمْ لَلْمُؤْمِلًا لَهُ لَكُمْ وَلِي لَمِنْ وَلِهُمْ لَهُ لَمُعْلَى الْمُؤْمِلُومُ لِلْمُعْلَى الْمُحْمِقِيمُ لَعْلَى اللْمِنْ اللّهُ عَلَيْهِ لَكُونُ مِنْ اللّهِ اللّهُ لِلْمُؤْمِلِهِ لَمْ لِلْمُنْ لِلْمُ لِلْمُ لِلْلْمُؤْمِ لِلْمُ لِلْمُعْلِقُ لِلْمُ لِلْمُؤْمِلُهُ لِلْمُؤْمِ لِلْمُ لِللّهِ لِلْمُؤْمِ لِلّهِ عَلَيْهِ لَلْمُؤْمِلُومُ لِلْمُؤْمِ لِلْمُ لِلْمُلْمِلِهُ لِلْمُؤْمِ لِلْمُؤْمِ لِلْمُ لِلْمُؤْمِ لَلْمُ لِلْمُ لِلْمُؤْمِ لِلْمُ لِلْمُؤْمِ لِلْمِلْمُ لَلْمُؤْمِلُومُ لِلْمُ لِلْمُؤْمِ لِلْمُؤْمِلُولُوا لِلْمِلْمُ لِلْمُؤْمِلُومُ لَلْمُ لِلْمُؤْمِلُومُ لِلْمُؤْمِ لِلْمُؤْمِلِهُ لِلْمُؤْمِ لِلْمُؤْمِلُومُ لِلْمُؤْمِ ل

وكذلك أخرجه مسلم(٢).

وقوله: (كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ المَدِينَةِ حَقْلًا)، أي: أنهم كانوا أهل بساتين وزرع.

وقوله: (وَرُبَّسَا أَخْرَجْتَ هَلِهِ وَلَمْ تُخْرِجُ هَلِهِ)، يعني: ربما أنبت هذه ولم تنبت هذه، وهذا كله بإرادة الله سبحانه وقدرته، فليست الأرض هي التي تنبت نفسها، قال تعالى: ﴿فَإِنَّا أَنْزَلْنَا مَلِيَهَا ٱلْلَهَ ٱهْتَزَلْتُ وَرَبَّتُ﴾.

(وَأَشَّا مَنْ لَمْ يُحِزْ كِرَاءَهَا بِمَا يَخْرُحُ مِنْهَا، فَمُمْدَتُهُ النَّظَرُ وَالأَثَرُ، أَمَّا الأَثَرُ: فَمَا وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ المُخَابَرَةِ).

وقَدْ مَرَّ هَذَا.

> قرل ٦: (وَمَا وَرَدَ مِنْ حَلِيثِ ابْنِ خَلِيجِ، عَنْ ظُهَيْرِ بُنِ رَافِع قَالَ: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَشْرٍ كَانَ رِفْقًا بِنَا، فَقُلْتُ: مَا قَالُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقِّ. قَالَ: دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟». قُلْنَا: ثُوَاجِرُهَا عَلَى الرَّبُعِ، وَعَلَى الأَوْسُقِ مِنَ التَّمْرِ،

الجمالة الجمع بين تقدير المدة والعمل بخلاف الإجارة. انظر: "حاشية البجيرمي" (٢١٩/٣)، واكشاف القناع، (٢٠٣/٤) واشرح المنتهى، (٢٧٣/٢).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٣٣٢).

<sup>(</sup>٢) حديث (١٥٤٧).

وَالشَّعِيرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿لَا تَفْعَلُوا، ازْرَعُوهَا، أَوْ زَارِعُوهَا، أَوْ أَمْسِكُوهَا"، وَهَذَا الحَلِيثُ اتَّفَقَ عَلَى تَصْحِيجِهِ الإِمَامِ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ)(١).

الأُوْسَقُ جمع وَسَقٍ، والوسقُ ستون صاعًا<sup>(٢)</sup>، وقد وَرَد ذِكْرُهُ في قصة الرجل الذي جامع امرأته في نهار رمضان<sup>(٣)</sup>.

◄ تولكم: (وَأَمَّا مَنْ أَجَازَ كِرَاءَهَا بِمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَمُمْدَتُهُ حَلِيكُ ابْنِ
 عُمَرَ النَّابِثُ: ﴿أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ حَبْبَرَ نَخْلَ خَبْبَرَ وَأَرْضَهَا
 عَلَى أَنْ يُمْولُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ عَلَى نِصْفِ مَا يُخْرِجُهُ الأَرْضُ وَالشَّمَرَةُ (٤٠).

- (۱) أخرجه البخاري (۲۳۳۹) ومسلم (۱٥٤۸).
- ) ﴿الْوَسُقَّ بِالفَتِح ستون صاعًا، وهو ثلاث مئة وعشرون رطلًا عند أهل الحجاز، وأربع مئة وثمانون رطلًا عند أهل العراق، على اختلافهم في مقدار الصاع والسُّدُّ. انظر: ﴿النَهايَةُ لابن الأثير (٥/١٨٥).
- (٣) أخرجه أبو داود (٢٢١٣) عن سلمة بن صخر البياضي قال: كنت امراً أصيب من الساء ما لا يصب غيري، قلما دخل شهر رمضان خفت أن أصيب من امرائي شيئا ينام بي حتى أصبح، فظاهرتُ منها دخل شهر رمضان، فبينا هي تخلعني يتابع بي حتى أصبح، فظاهرتُ منها شيءٌ فلم البيث أن نزوت عليها، قلما أصبحت خرجت إلى قومي فأخيرتهم الخبر، وقلت: امشوا معي إلى رسول الله ﷺ قاخيرته، فقال: «أنت بذاك يا سلمة؟»، قلت: أنا بلك يا رسول الله منها منهي ها فاخيرته، فقال: «أنت بذاك يا سلمة؟»، قلت: أنا وقبيًّة عندها، وقلت صفحة رقبتي، بناك يا رسول الله ومنات عبدك بالحق، ما أملك رقبةً غيرها، وضربت صفحة رقبتي، قال: «قرل وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام، قال: «فافطهم وسقاً من تمر بين ستين مسكيناً»، قلت: والذي بعثك بالحق، لقد بتنا وطعم وسقاً من تمر بين ستين مسكيناً»، قلت: والذي بعثك بالحق، لقد بتنا فاطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر بين متين مسكيناً»، قلت: والذي بعثك بالحق، لقد بتنا فاطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر بين مستين مسكيناً»، ووجدت عند النبي ﷺ السعة، وجست فقلت: وخلات عندكم الضيق، وسوء الرأي، ووجدت عند النبي ﷺ السعة، وحسن بياضة فقلت: وأخرت عندكم الضيق، وسوء الرأي، ووجدت عند النبي ﷺ السعة، وحسن بياضة بطن من بني زريق.
  - (٤) أخرجه مسلم (١٥٥١).

قَالُوا: وَهَذَا الحَدِيثُ أَوْلَى مِنْ أَحَادِيثِ رَافِعِ ﴿ لِأَنْهَا مُضْطَرِبَهُ المُمُونِ، وَإِنْ صَحَّتُ أَحَادِيثُ رَافِعٍ، حَمَلْنَاهَا عَلَى الكَرَامِيَةِ لَا عَلَى المُحَرَّمِيَةِ لَا عَلَى الكَرَامِيَةِ لَا عَلَى الكَرَامِيَةِ لَا عَلَى الخَطْرِ، بِذَلِيلٍ مَا حَرَّجَهُ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنِ ابْنِ عَبَّسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الخَيْرُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَتُنَهُ عَيْرًا لَهُ اللَّهِ ﷺ لَنَّهُ عَيْرًا لَهُ مَنْ أَنْ يُعْتَمُ أَخَدُكُمُ أَخَاهُ، يَكُن خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتُكُمُ مَنَّا اللَّهَ عَيْرًا لِللَّهُ عَيْرًا لِللَّهُ ﷺ وَمُمْ يُخَارِمُونَ فَأَلُومُهُمْ (").

قوله: (كريثُ ابْنِ عُمَرَ النَّابِثُ): ذكر المولف في أول الكتاب أنه يقصد بالحديث الثابت أيُّ: الحديث الذي أخرجه البخاري أو مسلم، ويقصد بالحديث المشهور الحديث المتفق عليه، لكنه لم يلتزم منهجه، فَصَار يطلق الثابت على المتفق عليه، ولا مشاحة في الاصطلاح، لكن ليس هو حديثًا ثابتًا على مصطلحه الذي وضعه لنفسه، بل هو حديث مشهور؛ لأنه متفق عليه.

وفي هذا الحديث دليلٌ على جواز تأجير الأرض بجزءٍ مما يخرج منها.

قوله: (وَهَذَا الحَدِيثُ أَوْلَى مِنْ أَحَادِيثِ رَافِع ﷺ... الِخ): الأَوْلَى في مثل هذا المقام أن يجمع بين الأحاديث، فالجمع أَوْلَى من الترجيح.

وَحَديثُ ابن عبَّاس هو فصل الخطاب في هذه المسألة، وفيه أنه ﷺ لم يمنع من تُأجير الأرض، لكن أرشد إلى ما هو أسمى وأجلُّ مما يجب أن يكون من التعاطف والتراحم والتعاون بين الناس.

◄ تولىم: (وَأَمَّا إِجَارَةُ المُؤَذِّنِ، فَإِنَّ قَوْمًا لَمْ يَرُوْا فِي ذَلِكَ بَأْشًا،
 وَقَوْمًا كَرِهُوا ذَلِكَ، وَالَّذِينَ كَرِهُوا ذَلِكَ وَحَرَّمُوهُ احْتَجُوا بِمَا رُوِيَ عَنْ

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۲۳٤۲) ومسلم (۱۵۵۰).

<sup>(</sup>۲) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٤/٤).

عُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّخِذْ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا ١٤٠١، وَالَّذِينَ أَبَاحُوهُ قَاسُوهُ عَلَى الأَفْعَالِ غَيْرِ الوَاجِبَةِ، وَهَذَا هُوَ سَبَبُ الِالْحَتِلَافِ (أَعْنِي: هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لَيْسَ بِوَاجِبِ؟)).

اتَّفق أهل العلم على جواز أن يأخذ المُؤذِّن \_ وكذلك الإمام \_ رِزْقَه من بيت المال إذا كان محتاجًا إليه (٢)، لكن اختلفوا في جواز أخذه الأجرة على الأذان والإمامة.

فَذَهب مالكٌ<sup>(٣)</sup> والشافعي<sup>(٤)</sup> وأحمد في روايةٍ<sup>(٥)</sup> إلى جواز ذلك.

- (١) أخرجه أبو داود (٥٣١) وغيره، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في «إرواء الغليل» (١٤٩٢).
- (٢) ينظر: «المغنى» لابن قدامة (٢٠١/١) قال: «ولا نعلم خلافًا في جواز أخذ الرزق عليه. وهذا قول الأوزاعي والشافعي؛ لأن بالمسلمين حاجة إليه، وقد لا يوجد متطوع به، وإذا لم يدفع الرزق فيه يعطل، ويرزقه الإمام من الفيء؛ لأنه المعد للمصالح، فهو كأرزاق القضاة والغزاة، وإن وجد متطوع به لم يرزق غيره؛ لعدم الحاجة إليه». وانظر: «مواهب الجليل» للحطاب (٤٥٦/١).
- (٣) «الشرح الكبير» للشيخ الدردير (١٩٨/١)، قال: وجاز للمؤذن (أجرة) أي: أخذها (عليه) وحده. وانظر: أشرح مختصر خليل؛ للخرشي (٢٣٦/١).
- ينظر: «روضة الطالبين» للنووي (٢٠٥/١) قال: وأما الاستئجار على الأذان، ففيه أوجه: أصحها: يجوز للإمام من بيت المال ومن مال نفسه، ولآحاد الناس من أهل المحلة وغيرهم من مال نفسه.
  - والثاني: لا يصح الاستئجار مطلقًا.
- والثالث: يَجُوز للإمام، ومَنْ أذن له، ولا يجوز لآحاد الناس، وإذاجوزنا للإمام الاستنجار من بيت المال، فإنما يجوز حيث يجوز الرزق خلافًا ووفاقًا.
- قال في «التهذيب»: وإذا استأجر من بيت المال لم يفتقر إلى بيان المدة، بل يكفي أن يقول: استأجرتك لتؤذن في هذا المسجد في أوقاتُ الصلاة كل شهرِ بكذا، ولو استأجر من مال نفسه، أو استأجر واحد من الرعية، ففي اشتراط بيان المدة وَجهان:
- قلت: أصحهما: الاشتراط، والله أعلم. والإقامة تدخل في الاستئجار للأذان، ولا يَجُوزُ الاستنجار للإقامة، إذْ لا كُلْفةَ فيها بخلاف الأذان، وُليست هذه الصور بصَافيةٍ عن الإشكال. وانظر أيضًا: «الروضة» (١٨٧/٥).
- (٥) غير المشهور عنه، ينظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤٥/١) قال: قوله: (ولا يصح الإجارة على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القربة). يعنى: بكونه مسلمًا ، =

- الشرح بداية المجتهد على المحتهد المحتهد على المحتهد على المحتهد المحتهد على المحتهد على

وذهب أبو حنيفة<sup>(١)</sup> وأحمد في المشهور عنه<sup>(١)</sup> إلى عدم جواز ذلك، وبه قَالَ جَماعةٌ من السلف، مع اتفاقهم على أنَّ ترك الأجرة أفضل.

### أدلة القائلين بالجواز:

أ**ولًا:** قصة زواج طلحة ﷺ من أم سليم ﷺ، وأن مهرها كان إسلام أبي طلحة<sup>(۲)</sup>.

ثانيًا: حديث المرأة التي وهبت نفسها للنبي ﷺ، وفيه قال النبي ﷺ: «زوجتكها بما معك من القرآن»، وإذ جاز أن يكون تعليم القرآن مهرًا، جازت فيه الإجارة أيضًا.

- ولا يقع إلا قربة لفاعله؛ كالحج، أي: النيابة فيه، والعمرة، والأفان، ونحوهما كالإقامة... وعنه: يصح كأخذه بلا شرط.. نص عليه. وانظر: "المغني؛ لابن قدامة (٣٤٤/٢).
- (١) «الدر السختار» وحاشية ابن عابدين «رد السحتار» (٥/١٥) قال: (لا تصح الإجارة... ولا لأجل الطاعات)، الأصل أن كل طاعة يختص بها العسلم لا يجوز الستجار عليها عننا؛ لتوله عليه الصلاة والسلام: «قرقوا القرآن ولا تأكلوا به». وفي آخر ما عهد رسول الله ﷺ إلى عمرو بن العاص: «وإن اتخذت موثناً فلا تأخذ على الأذان الجرّا»، ولأن القربة متى حصلت وقعت على العامل، ولهذا تتمين أهليّه، فلا يجوز له أخذ الأجرة من غيره كما في الصرم والصلاة هداية.
- (٧) يُنظر: «مطالب أولي النهي» للرحيباني (١٣٧/٣) قال: (و) وشرط (كون عمل لا يختص فاعله بمسلم)؛ كخياطة ونساجة ونحوها، أما إن كان فاعله يختص بالمسلم (كأذان وإقامة وإمامة وتعليم قرآن وفقه وحديث ونيابة في حج وقضاء) بين الناس؛ فتحرم الإجارة عليه، ولا تصح» (ولا يقع إلا قربة لفاعله)، هذا المذهب، وعليه جماعير الأسحاب. وانظر: «الإنصاف للمروادي (٢٥/١).
- (٣) أخرجه النسائي (٣٣٤) وغيره، ولفظه عن أنس، قال: «خطب أبو طلحة أم سليم، فقالت: وإلله، ما مثلك يا أبا طلحة يره، ولكنك رجل كافر، وإنا امرأة مسلمة، ولا يحل لي أن أتزوجك، فإن تسلم فذاك مهري، وما أسألك غيره، فأسلم فكان ذلك مهرها، قال ثابت: "فضا سمعت باءرأة قط كانت أكرم مهرًا من أم سليم الإسلام، فنخل بها فولدت له، وصحّحه الأأبّانيّ في «صحيح النسائي» ((٤١٣٨).
- (٤) أخرجه البخاري (٥٠٣٠)، ( ٥٠٣٠)، ( ٥٠٣٠)، ومسلم (١٤٢٥)، عن سهل بن سَعْدٍ، قال: أتت النبي ﷺ امرأة، فقالت: إنها قد وهبت نفسها لله ولرسوله ﷺ:=

رَابِمًا: قول النبي ﷺ: «أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله"٬٠٠٠ قالوا: هذا نصَّ في المسألة، وقوله: «أحق»، أي: أعظم، ففيه دليلٌ على جواز أخذ الأجرة على الإمامة، وتعليم القرآن.

#### أدلة القائلين بعدم الجواز:

أوَّلاً: حديث عثمان بن أبي العاص، وفيه: قلت: يا رسول الله، اجعلني إمامًا في قومي، فقال له رسول الله ﷺ: «أنْتَ إمَامهم، فَاقْتَكِ بأَصْعفهم، واتخذ مؤذنًا لا يأخذ على أذانه أجرًا» ("").

وفي بعض الروايات قال: إن آخر ما عهد إليَّ رسول الله أنِّ اتخذ

فقال: «ما لي في النساء من حاجة» فقال رجل: (وجنيها، قال: «أعطها ثوبًا»،
 قال: لا أجد، قال: «أعطها ولو خاتمًا من حديدا، فاعتل له، فقال: «ما مَمَك من القرآن؟»، قال: كذا وكذا، قال: فقد رُوَّجِنكها بما معك من القرآن؟.

<sup>(</sup>١) أخرج البخاري (٢٧٧١) وسلم (٢٧٢١)، عن أبي سَبيد \$
- أصحاب النّبيّ \$
- في سَفْرة سافروها، حتى نَزَلوا على حيِّ من أحياء العرب،
الستفافوهم فأبوا أن يضيفوهم، فلنغ سيد ذلك الحي، فسَموا له بكل شيء لا ينفعه
شيء، فقال بعضهم: لو أتيتم هولاء الرهط النبين نزلوا، لعله أن يكون عند بعضهم
شيء، فقال بعضهم: لو أتيتم هولاء الرهط النبين نزلوا، لعله أن يكون عند بعضهم
شيء، فقال بعضه، فقالوا: يا أيها الرهط، إن سيدنا لدغ، وسعينا له بكل شيء
والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا يزاو لكم حتى تجعلوا لنا
والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا يزاو لكم حتى تجعلوا لنا
المُنكوني)، فكأنما نشط من عقال، فانطلق ينشل عليه، ويقرأ: ﴿الْكَنْدُ فِي رَبُّ
الْكُوري ﴾، فكأنما نشط من عقال، فانطلق يمشي وما به قلبة، قال: فأوفوهم
بخياهم الذي سالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسموا، فقال الذي رقي: لا تفعلوا
رَسُول الله فيهُ ذذّ كروا له، فقال، "وما يدريك أنها وقية، نم قال: "قد أصبتم،
رَسُول الله في هذكروا له، فقال، "وما يدريك أنها وقية، نم قال: "قد أصبتم،
اقسموا واضريوا لي معكم سهمًا»، فضحك رَسُولُ الله \$
السحوا واضريوا لي معكم سهمًا»، فضحك رَسُولُ الله \$
الله المناسلة المناسلة المناسلة المناسلة المناسلة المناسلة الله المناسلة المناسلة الله الله المناسلة المناسلة المناسلة الله المناسلة الله المناسلة الله المناسلة الله المناسلة الله الله اله المناسلة الله المناسلة الله المناسلة المناسلة المناسلة الله اله المناسلة الله الله المناسلة الله المناسلة المنا

<sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۵۷۳۷).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود (٥٣١) وغيره، وصَحَّحه الأَلْبَانـيُّ في «إرواء الغليل» (١٤٩٢).

مؤذنًا لا يأخذ على أذانه أجرًا<sup>(١)</sup>. قالوا: فهذا أمرٌ، والأمر يقتضي الوقوف عنده.

ثانيًا: عن عُبَادة بن الصامت قال: علمت ناسًا من أهل الصفة، فأهدى لي رجلًا منهم قوسًا - قلت: قوسًا وليس بمالٍ - قال: قلت: أتقلًد به في سبيل الله، ثم إنه الله ذكر ذلك لرسول الله أله، فقال له رسول الله الله: «إنَّ سَرَّك أن يقلِّدك الله به قوسًا من النار فافعل، "؟.

ثالثًا: عن أُبِيِّ بن كعب ﷺ أنه كان يتردد على رجل من أهل المدينة في بيته يعلمه القرآن، قال: فكان يأتيني بطعام ما أكلت أحسن منه في المدينة، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال له: "إنْ كان ذَاك طعامه وطعام أهله فكُلْ، وإنْ كان يُتحفك به فلا".

رابعًا: أن المُؤذِّن قد حبس نفسه ووقته على الأذان، فَجَاز أخذ الأجرة عليه قياسًا على الأنعال غير الواجبة.

> تولىن: (وَأَمَّا الإسْنِثْجَارُ عَلَى تَعْلِيمِ القُرْآنِ، فَقَدِ الحُتَلَفُوا فِيهِ أَيْضًا، وَكَرِهُهُ قَوْمٌ، وَأَجَازُهُ آخَرُونَ).

- أخرجه الترمذي (٢٠٩) وقال: حديث حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم،
   كرهوا أن يأخذ المؤذن على الأذان أجرًا، واستحبوا للمؤذن أن يحتسب في أذانه،
   وصَحّحه الألبّائي في (إرواء الغليل) (١٤٤٧).
- (٢) أخرجه أبو داود (٣٤١٦) ولفظه: عن عبادة بن الصامت قال: علمت ناسًا من أهل الطبقة الكتاب والقرآف، فأهدى إلى رجلً منهم قرسًا، فقلت: كيست يمّالي، وأومي عنها في سبيل الله في الآبيئ رُسُول الله في الأسائلة فأتيت، فقلت: يا رسول الله، رجل أهدى إلي قوسًا ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن، وليست بمالي، وأرمي عنها في سبيل الله، قال: وإلى كنت تحب أن تطوق طوقًا من نار فاقبلها، وصححه الألبائي في «الارواء» (١٤٩٣).
- (٣) أخرجه أبن أبي شبية في «المصنف» (١٣٤٢/٤)، ومن طريق ابن أبي شبية أخرجه ابن
   حزم في «الممحل» (١٩/٧)، وسنده ضعيف الإرساله، وَضَعْف محمد بن ميسر شيخ
   ابن أبي شبية.

والكلام في هذه المسألة على نحو الكلام في المسألة السابقة، إذ أجازه المالكية<sup>(۱)</sup> والشافعية<sup>(۱)</sup>، وهو روايةً عن أحمد<sup>(۱)</sup>، ومَنعَه أبو حنيفةً<sup>(1)</sup> وأحمد في روايةٍ<sup>(0)</sup>.

◄ تولى: (وَالَّذِينَ أَبَاحُوهُ قَاسُوهُ عَلَى سَائِرِ الْأَفْمَالِ، وَاحْتَجُوا بِمَا رُوِيَ "عَنْ حَمْدِ قَالَ: أَفْبَلْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ رُويَ "عَنْ خَالِتَنَا عَلَى حَيْ مِنْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَتَيْنَا عَلَى حَيْ مِنْ أَخْبَاءِ العَرَبِ، فَقَالُوا: إِنَّكُمْ جِنْتُمْ مِنْ عِنْدِ مَلَا الرَّجُلِ، فَهَلْ عِنْدَتَا مَمْنُومًا فِي الشَّيُودِ، هَنْدَنَا مَمْنُومًا فِي الشَّيُودِ، هَنْدَنَا مَمْنُومًا فِي الشَّيُودِ، فَقُلْنَا لَهُمْ: نَعَمْ فَعَلَا إِبِيَّى مُنْ فَعَلَا إِنَّا لَمُعْمَلُونَ أَمْنُ مَعْنَالٍ فَلَاثَةً أَيَّامٍ فَلَاثَةً أَيَّامٍ عَلَيْهِ مَا يَعْدَ الرَّعْلِ مَلْاقَةً أَيَّامٍ غَلْلِهِ عَلَيْهِ مَا لِعَلِّى مِنْ عِقَالٍ، عَلْمَا لَهُ عَلَيْهِ مَا لَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا لَهُ عَلَيْهِ مَا لَهُ عَلَيْهِ مَا لِعَلَامٍ فَلَا عَلْهِ عَلْهِ الْمَنْوَعَ مِنْ عِقَالٍ، وَعَلَيْهُ مَنْ عَلَيْهِ مَا لَهُ عَلَيْهِ مَنْ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مِنْ عَلَيْهِ مَنْ عَلَيْهِ مَا مُعْلِمٍ مِنْ عَلَيْهِ مَا لَهُ عَلَيْهِ مَا لَهُ عَلَيْهِ مَا لَهُ عَلَيْهِ مِنْ عَلَيْهِ الشَّيْمِ اللَّهُ عَلَيْهِ مَنْ عَلَيْهِ الْمُعْفِقِ الْمُنْفِقِ عَلَيْهِ مَنْ عَلَيْهِ مَا مَنْ عَلَيْهِ مَنْ عَلَيْهِ مِنْ مِنْهِ مِنْ مِنْهِ مَنْ مِنْهِ مَا لَهُ عَلَيْهِ مِنْ مِنْهِ الشَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ مَنْ مَعْنُومً المَنْ عَلَيْهِ مَا مِنْ عَلَيْهِ مِنْهُمْ عَلَيْهِ مَنْ مِنْهِ مَلْ مَنْ عَلَيْهِ مَنْ مِنْهِ مَا لَهُ عَلَيْهِ مَنْ عَلَيْهِ مَنْ عَلَيْهِ مِنْ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهُ عَلَيْهِ مِنْ عَلَيْهِ مُنْ عَلَيْهِ مَنْ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مَا عَلَيْهُ مِي عَلَيْهِ مِنْ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ مَا لَعْمَلُومُ عَلَيْهُ مَا لَعْمَلُومُ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهُ مَا لَعْمَلُهُ عَلَيْهِ مِنْ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مِنْ مِنْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ مِنْ مِنْ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ مَا لَهُ عَلْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى الْمُنْ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَهُ عَلَيْهُ عَلَاهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَاهُ عِل

 <sup>(1)</sup> يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير (١٦/٤) قال: (و) جازت الإجارة (على تعليم قرآن مشاهرة) مثلاً ككل شهر بدرهم، أو كل سنة بدينار (أو على الجذاق) بكسر الحاء والذال المعجمة أي: الحقظ لجميعه أو جزء معين بأجر معلوم.

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (ه/٢٩٢) قال: (وتصح) الإجارة لكل ما لا تجب له
نية كما أفهمه كلامه... (وتعليم القرآن) كله أو بعضه، وَإِنْ تعيَّن عليه تعليمه لخبر:
«إِنَّ أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤٥/٦) قال: (ولا يصبح الإجارة على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القربة)، يعني: بكونه مسلمًا، ولا يقع إلا قربةً لفاعله؛ كالحج، أي: النّيابة فيه، والعمرة، والأذان، ونحوهما؛ كالإقامة، وإمامة صلاة، وتعليم القرآن... وعنه: يصح كأخذه بلا شرط. نص عليه.

<sup>(</sup>٤) يُنظر: «البناية شرح الهداية» للعيني (٧٧٨/١٠) قال: (وكذا الإمامة وتعليم القرآن ولفقه). في البناية شرح الهداية الايجوز، قال الاترازي: خلافًا للشافعي. وقال العاكم في «الكافي»: ولا يجوز أن يستأجر رجلٌ رجلًا أن ايعلم ولذًا القرآن والفقه والفرائض، أو يؤذن. وفي «خلاصة الفتاري» ناقلًا عن الأصل: لا يُجُوز المنابع رافعة والنادي والتذكير والتدويس والحج والتدريس والتحج والتدريس والحج والقر، ويعني: الأجر. وانظر: «بدائع الصناع» للكاساني (١٩٦/٤).

<sup>(</sup>٥) يُنظر: «الإنصاف؛ للمرداوي (٦/٥٤) قال: قوله: (ولا يصح الإجارة على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القربة)، يعني: بكونه مسلمًا، ولا يقع إلا قربة لفاعله؛ كالحج، أي: النيابة فيه، والعمرة، والأذان ونحوهما؛ كالإقامة، وإمامة صلاة، وتعليم القرآن. وانظر: «المغني» لابن قدامة (٢٢٤/٣).

فَأَعْطَوْنِي مُحْفَّلًا، فَقُلْتُ: لَا، حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «كُلْ فَلَمَمْرِي لَمَنْ أَكَلَ بِرُقْيَةِ بَاطِلٍ، فَلَقَدْ أَكُلْتَ بِرُقْيَةٍ حَقَّ)»('').

(أَوْ رُقْيَةٌ)، الرَّفية إِنْ كانت من القرآن أو من السُّنَّة أو الأدعية الواردة فهي مشروعةٌ، فقَدْ أقرَّ النبي ﷺ عليها أصحابه، أما إذا اشتملت على شركياتِ أو بدع، فَهِيَ غير جَائِزَةِ.

(مَعْتُوهًا فِي القُيُودِ)، يعني: مَرْبوط.

(فَلَقَدْ أَكُلْتُ بِرُقْيَةِ حَقِّ)، هذا دليل مَنْ قال بالإباحة، وأجاب المانعون بأن هذا من باب الجعالة لا من باب الإجارة، والجُعْل يتوسع فيه بخلاف الإجارة، إذْ يجوز الجُعْل المجهول قدرًا وعملًا بخلاف الإجارة. هذا أولًا.

وثانيًا: أن الرقيةَ نَوْعٌ من الدواء، وأَخْذُ الأجرة هنا إنما هو على الرقية التي هي نوعٌ من الدَّوَاء، وليس على تعليم القرآن.

◄ تولَّٰہَ: (وَہِمَا رُويَ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ: أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا فِي غَرَاةٍ، فَمَرُّوا بِحَيِّ مِنْ أَحْبَاءِ المَرَبِ، فَقَالُوا: مَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ رَاقٍ، فَإِنَّ سَيِّدَ الحَيِّ قَدْ لُدِغَ، أَوْ قَدْ عُرِضَ لَهُ. قَالَ: فَرَقَى رَجُلٌ بِفَاتِحَةِ الْجَنَابِ فَبَرِئَ، فَأَعْطِيَ قَطِيعًا مِنَ الغَنَمِ، فَأَبَى أَنْ يَقْرَلُهُ الْفَتَمِ، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلُهُ، فَالَ : يَقْبَلُهُ، فَالَ: بِفَمَ رَقَيْتُهُ ﴾، قَالَ: يَقْبَلُهُ عَلَى الْخَيْرِةِ عَلَى الْخَيْرَةُ عَلَى الْخَيْرَةُ عَلَى الْخَيْرَةُ عَلَى الْخَيْرَةُ عَلَى الْخَيْرَةُ عَلَى الْخَيْرِقِ الْمَالِكِ ﷺ، فَقَالَ: «مِمْ رَقَيْتُهُ ﴾، قَالَ: يُمْ قَالَ: فَمْ قَالَ: فَمْ قَالَ: فُمْ قَالَ: مُومَا يُطْرِينَ أَنْهَا رُقْيَةً ﴾، قَالَ: ثُمْ قَالَ: وَمَا يُدْرِيكَ أَنْهَا رُقْيَةً ﴾ قَالَ: ثُمْ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِسْمَهُمْ " أَنْ وَالْمُورُوا لِي مَعْكُمْ فِيهَا إِسْهُمْ " أَنْ وَقَالَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْمُعْلَى اللَّهِ اللَّهِ الْمَالِي مَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُحَلَّى الْمَالِي مَالَى اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمَالَةُ الْمُؤْلِقُ الْمَالُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالَةُ الْمُؤْلِولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمَالُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِيقُ الْمَالُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمِنْ اللَّهُ الْمَالِيقُ الْمَالُولُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِيقُ الْمُؤْلِقُ الْمِنْ الْمُؤْلِقُ الْمِنْ الْمِنْ الْمُؤْلِقُ الْمُو

<sup>(</sup>۱) أخرجه أبو داود (۲۰۹۰) ( ۲۸۹۱) ( ۴۹۰۱) وغيره، وصَحُحه الأَلْبَانـيُّ في «الصحيحة» (۲۰۲۷).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٥٧٣٦) ومسلم (٢٢٠١).

كَرِهُوا المُجْمُلُ عَلَى تَعْلِيمِ القُرْآنِ فَقَالَ: هُوَ مِنْ بَابِ الجُمْلِ عَلَى تَعْلِيمِ الصَّلَاةِ، قَالُوا: وَلَمْ يَكُنِ الجُمْلُ المَذْكُورُ فِي الإِجَارَةِ عَلَى تَعْلِيمِ القُرْآنِ، وَإِنَّمَا كَانَ عَلَى الرَّقْيِ بِالقُرْآنِ أَوْ عَيْرِهِ الإَسْتِيْفَجَارُ عَلَيْهِ عِلْدَنَا جَائِزٌ كَالمِلْاجَاتِ. قَالُوا: وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَى النَّاسِ، وَأَمَّا تَعْلِيمُ الثَّرْآنِ فَهُوْ وَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ).

وفي بعض الروايات أنهم أبوا أن يُضيِّغُوهم، ثم لدغ سيد الحي فسألوهم الرقية، فاشترطوا جُمُلَاً(١٠) وأقرهم النبي ﷺ، ولا فرق بين الرقية وتعليم القرآن إذ إنها أجرة أُخِلَث على كتاب الله، وأما قول النبي ﷺ: "وما يُدُريك أنها رقيةٌ"، فهذا على سبيل الإقرار لا الإنكار.

قوله: (قَالُوا: وَلَمْ يَكُنِ الجُعْلُ المَذْكُورُ فِي الإَجَارَةِ عَلَى تَعْلِيمِ القُرْآنِ، وَإِنَّمَا كَانَ عَلَى الرَّقْيِ، والرُّقى نوعٌ من الدواء، والدواء يجوز أخذ الأجرة عليه، فكان أخذ الأجرة على المداواة، وليس على تعليم القرآن كما سبق.

قوله: (وَأَمَّا تَعْلِيمُ القُرْآنِ فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ): فليس تعلَّم الفرآن كله واجبًا، وإنما يتعلم الإنسان ما يحتاج إليه، وإن أتم دراسته وحفظه، فهذا من أحسن وأعظم ما يُوقِّق إليه العبد.

◄ تولى : (وَأَمَّا إِجَارَةُ الفُحُولِ مِنَ الإِبلِ وَالبَقْرِ وَالدَّوَابِ، فَأَجَازَ مَالِكُ أَنْ يُكِونَ أَنْ يُكُونِ فَلِكَ: مَا جَاءَ مِنَ ذَلِكَ تَمْ الْحَادِ مِنَ لَمْ يُحِرُ ذَلِكَ: مَا جَاءَ مِنَ

أخرجه البخاري (٢٢٧٦).

 <sup>(</sup>٢) قال ابن فارس: النّزا يُنزو: وتُب. ونُزاه الذَّكر على أُنثاه. وهو ينزو إلى كذا إذا نازع إليه، كأنه سَمَا له. انظر: العقايس اللغة» (١٤٨/٥).

\_ الشرح بداية المجتهد على المحتهد على المح

النَّهْيِ عَنْ عَسِيبِ الفَحْلِ، وَمَنْ أَجَازَهُ شَبَّهَهُ بِسَائِرِ المَنَافِعِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيبُ القِيَاسِ عَلَى السَّمَاعِ).

(إِجَارَةُ الفُحُولِ): الفُحُولُ جمع فَحْلِ وهو الذَّكر، وصورة المسألة: أن يؤجر إنسان ذكرًا من بهيمة الأنعام لينزو على أنثى، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذَهَب أبو حنيفة (١) والشافعي (١) وأحمد (١) ، واحتجُّوا بما جاء عن ابْن عُمَر أن النبي ﷺ نهى

<sup>(</sup>١) مذهب الحنفية، يُنظر: (الهداية في شرح بداية المبتدي، للمرغبتاني (٣٣٨/٣)، قال: «ولا يجوز أخذ أجرة عسب التيس، وهو أن يؤجر فحلًا لينزو على الإناث؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: (إن من السحت عسب التيس)، والمراد أخذ الأجرة عليه».

<sup>(</sup>٧) مذهب الشافعة، يُنظر: هغني المحتاج الشريني (۲۷۷) قال: فَلَهِي رَسُولُ الله ﷺ عن عسب الفطراء، رواه البخاري (وهو) باشتح العين وسكون السين المهملتين وبالباء الموحدة (فيراًبه) وهو بكسر الضاد: طروق الفحل للأنفي ... (ويقال: أجرة ضرابه)، ورقبحه الخطابي في "غريب الحديث، وجزم به صاحب «الكافي»: أي إنه نهى عن والذلك وأخدة. فإن قبل على هذا التشغير: ما الفرق بين التفسير الأول كان في عن التخريم، والبيع باطل كان في الفرق (فيحرم ثمن مائه) عملاً بالأصل في النهي من التحريم، والبيع باطل؛ لأنه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور التسليم (وكذا) يحرم (أجرته في الأصح> لما ذكر، ولم تصح إجارته؛ لأن فعل الشراب غير مقدور عليه للمالك، بل يعلق باختيار الفحل، والثاني يجوز كالاستجاد لتلقيم النخل، وأجراً بأن الأجير قادرٌ على تسليم نفسه، وليس عليه عين حتى لو شرط عليه ما يلقح به فسدت الإجارة، وههنا المعقود المائه والمؤجر عاجز عن تسليمه ، وعلى الأول لمائك الأنفى أن يعطي المقصود المائه والمؤادة للقشراب مجروبة كما مو..

<sup>(</sup>٣) مذهب الحابلة، يُنظر: «شرح مُنتهى الإرادات» للبهوتي (٢٤٩/٣) قال: «(أو نزو فعل)، أي: لا تصح إجارة فحل الشراب؛ لنهيه ﷺ عن عَسب الفحل.. متفق عليه، ولأن المقصود الماء الذي يخلف منه الولد وهو عين فيشه إجارة الحيوان لأخذ لبنه بل أولى؛ لأن هذا الماء لا قيمة له، فإن احتيج إليه جاز بذل الكراء، وليس للمطرق أخذه.. ذكره في «المغني»، وإن أطرق فحدله بلا إجارة، ولا شروك، وأمْدَيْتُ له مدينة، فلا بأس؛ لأنه فعل معروفًا، فجازت مجازاته عليه،.

عن عسب الفحل(١).

القول الثاني: أنه يجوز إذا كان على أكوام معلومة، وهو قول المالكية (٢)، وحجتهم في ذلك القياس على الرضاعة، والله تعالى يقول: ﴿ وَاللهِ تَعَلَّى اللهُوعَنِّ أَهُوعَنَّ أَهُوعَنَّ أَهُوعَنَّ أَهُمَ اللهُ على تأسير النخل (٣)، جاز أخذ الأجرة على تأسير النخل (٣)، جاز أخذ الأجرة على نزو الفحل... هذا أوَّلًا.

وثانيًا: المصلحة، فلما لم يفتح باب الإجارة في هذا ربما أدى ذلك إلى انقطاع النسل، فحصل الضرر، والضرر يُزّال.

وأجَاب الجمهور عن أدلة المالكية بأن هذا قياسٌ مع النص، فلا يجوز، وأما قولهم: إن منع الإجارة فيه يؤدي إلى انقطاع النسل، فهو ضعيفٌ؛ لأنه قد جاء الحض على التبرع دون عِوْضٍ.

#### (١) أخرجه البخاري (٢٢٨٤).

\*قوله: بمرات أو زمان جاز؟، أي: مرة أو مرتين أو ثلاث مرات أو يوم أو يومين، وعظف بـ \*أر» لإفادة عدم الجمع بينهما كما في الواضحة إنَّ سمى يومًا أو شهرًا لم يجز أن يُسمّي نزوات، فإنَّ حصل الحمل انفسخت الإجازة في الصورتين، وعليه بحساب ما انتفى. قوله: كراهته ظاهر بهرام أي: مطلقًا كان النزو مضبوعًا بما ذكر أو لا، وظاهره أن الكراهة للتنزيه، ومفاد الحديث الحرمة. وقوله: بعد لم يفسخ، ولم يرد ربعا يقوي الكراهة فاعنى مع ضراب الجمل».

(٣) أبرت النخل أبرًا من بابي ضرب وقتل لقحته وأبرته تأبيرًا مبالغة وتكثير. و«الأبور»
 وزَان رسول: ما يؤبر به، والإبارُ وزَان كتاب النخلة التي يؤبر بطلعه. انظر:
 «المصباح» المنير للقيومي (١/١).

تولى (وَاسْتِثْجَارُ الكَلْبِ أَيْضًا هُوَ مِنْ هَذَا البَابِ، وَهُو لَا يَجُوزُ عِنْدَ الشَّافِعِيِ (1) وَلَا عِنْدَ مَالِكِ (1).

أيضًا نفس الذين منعوا منعوا هذا والقصد استجار الكلب ليس.. استجار مثلًا كلب صيد أو ماشية أو غير ذلك هل يجوز استئجارها أو لا لأن الرسول ﷺ حظر من اقتناء الكلب من اقتنى كلبًا إلا كلب ماشية أو حرث نقص من عمله كل يوم قيراط<sup>(۱۲)</sup> في بعضها قيراطان<sup>(۱2)</sup> ومعلوم بأن الملائكة لا تدخل بيئًا فيه كلب<sup>(۱۵)</sup> وتعلمون قصة توقف الوحي عن رسول الله ﷺ فإنه انقطع عنه فترة من الزمن فلما بحثوا وجدوا دلوًا يعني كلبًا صغيرًا تحت السرير فأخرجوه فنزل جريل ﷺ على رسول الله ﷺ

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "معني المحتاج" للشريبتي (١٤٤٦/٣) قال: "(وكلب) مُعلم (للصيد) ونحوه
 كحراسة ماشية أو زرع أو درب لا يجوز استئجار كل من ذلك (في الأصح) في الجميع.

 <sup>(</sup>٢) بل عند مالك على العكس ينظر: "حاشية العدوي" على "كفاية الطالب الرباني"
 (١٩٧٣/١) قال: "ويجوز إجارة الضحية في حياتها وجلدها بعد ذبحها كما تجوز إجارة كلب الصيد».

مذهب العنفية، يُنظر: «الدر المختار»، و«حاشية ابن عابدين» «رد المحتار» (( (٩٦/١) قال: "وفي الكلب» أي: كلب الصيد أو الحراسة (قوله: والبازي) بالتشديد. (قوله قولان) يعني روايتان حكاهما قاضي خان، الأولى: لا يجب الاجر. والثانية: إن يُبِّن وقتًا معلومًا يجب وإلا فلا، ولا يجوز في السنور لأخذ الفار مطلقًا؛ لأن المستاجر يرسل الكلب والبازي، فيذهب بإرساله، فيصيد، وصيد السنور يفعله».

ومذهب العنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٥٦١/٣) قال: (ولا) يصح استثجار (خنزير ولا كلب ولو كان يصيد أو يحرس)؛ لأنه لا يصح بيعه.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٣٣٣٣) ومسلم (١٥٧٦) ولفظه: «مَن اقتنى كلبًا لا يغني عنه زرعًا،
 ولا ضرعًا، نقص كل يوم من عمله قبرائك.

 <sup>(</sup>३) أخرجه البخاري (٥٤٨١) ومسلم (١٥٧٤) قال: «مَن اقتنى كلبًا إلا كلبًا ضاريًا لصيدٍ
 أو كلب ماشية، فإنه ينقص من أجره كل يوم قيراطان.

 <sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٣٣٢٢) ومسلم (٨٣/٢١٠٦) ولفظه: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه
 كلب ولا صورة».

بالوحي (۱) فلا يظن أن الذين يربون أولتك الكلاب مهما عملوا فيها من النظافة وغيرها ذلك ليس دليل لكن الكلب متى تحتاج إليه حارسًا لصيد يستفيد منه في الصيد ففي أيضًا ما يتعلق بالمزارع نعم كما أرشد إلى ذلك رسول الله هي وتعلمون بأن الكلب فيه نجاسة وأن هذه النجاسة لا يزيلها إلا التراب ولذلك أرشد إلى هذا رسول الله هي قال: "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعًا أولهن بالتراب (۱) وفي بعضها وعفروه ثامنة بالتراب (۱) وقد أثبت الطب الحديث بأن في لعابه أي: في لعاب الكلب مادة لزجة لا تخرج إلا بالتراب هل هناك مواد أخرى تخرجها الله أعلم وهذا أيضًا يعطينا أيها الإخوة ما في هذه الشريعة من الأسرار وأنها وحي الله أن الله قال الكيم الرسول الكريم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى وأنه هي لا يعلم الغيب كما قال الله تعالى.

قوله: (﴿ قُل لَا يَعْلَمُ مَن فِي ﴾).

قوله: (﴿ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْفَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾).

قوله: لكنه يعلم من الغيب ما علمه الله ﷺ ولذلك قال الله ﷺ عنه.

قوله: (﴿ قُلُ لَا اللَّهِ لِنَفْسِى نَفَعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَتَلُمُ الْغَنِيْبُ لَاَمْتَكُنْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا سَنَىٰ الشَّوَةُ ﴾ ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِندُهُ عِلْمُ

<sup>(</sup>١) أخرجه الترمذي (٢٨٠٧) وقال: حديث حسن، ولفظه عن أبي هريرة، قال: «قال رضول أله ﷺ: "اتاني جبريل فقال: إني كنت أتبتك البارحة، فلم يمنعني أن أكون دخلت عليك البيت ألذي كنت فيه إلا أنه كان في باب البيت تعنال الرجال، وكان في البيت للجب، فمُرّ برأس التمثال الذي بالباب فليقطع فليصبر كهيئة الشجرة، ومُرّ بالستر فليقطع ويجعل منه وسادتين متبئتين توطأن، ومُرّ بالكلب فيخرج، فقعل رسول الله ﷺ، وكان ذلك الكلب جروًا للحسن أو طأن، ومُرّ بالحسن تعند نشد له، فأمر به فأخرج، وصَحْحه الألباني في «صحيح الترمذي» أو (٢٠١٨).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم (۲۷۹)، بلفظ: "طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب».

<sup>(</sup>٣) أخرجها مسلم (١٥٧٣).

السّاعَة وَنِفَرُكُ الغَيْثَ وَمَلَّدُ مَا فِي الْأَرْعَارِّ وَمَا تَدْوِى نَفْشُ مَاذَا تَحْصِيبُ غَلَّا وَمَا نَدْوِى نَفْشُ بِأَيْ أَرْضِ نَمُوتُنَّ۞ ۞ ﴿وَعَنْدَتُهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَمْلَمُهَا إِلَّا هُوُ وَمَثَلُا مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرُ وَمَا شَفْطًا مِن وَرَقَعَةٍ إِلَّا يَمْلُمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي طُلْمُكِ الْأَرْضِ وَلَا رَضِّ وَلَا يَلِينِ إِلَّا فِي كِيْنٍ مُّينِ۞.

تولاً: (وَالشَّافِمِيُّ يَشْتَوِطُ فِي جَوَازِ اسْتِفْجَارِ المَنْفَمَةِ أَنْ تَكُونَ مُتَقَوِّمةً عَلَى انْفِرَادِهَا، فَلَا يَجُوزُ اسْتِلْجَارُ ثَفَّاحَةٍ لِلشَّمِّ، وَلَا طَمَامٍ لِتَزْيِينِ الحَانُوب؛ إِذْ هَلُو المَنَافِعُ لَيْسَ لَهَا قِيَمٌ عَلَى انْفِرَادِهَا، فَهُوَ لَا يَجُورُ عِنْدَ اللَّافِيعِ").
 مَالِكِ"، وَلَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ").

أما عند الحنابلة \_ مثلًا \_ فيجوز أن يستأجر بقية الطيب لشمّه(٣)،

<sup>(</sup>١) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٤٤٨) قال: الركن الثالث من أركان الإجارة المنفعة، ومن شُرُوطها: أنْ تكونَ متقومةً، فما لا تتقوم منفعته لا يصح استنجاره. ابن عرفة: فسروا المتقومة بما لها قيمة وهو قول الغزالي، لا يصح استنجار تفاحة للشم، والطعام لنزيين الحانوت فإنه لا قيمة له. انهي.

<sup>(</sup>۲) يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٤٤٥/٣) قال: (و) يشترط (كون المنفعة متقومةً)، لم يرد بالمتقومة هنا مقابلة المثلية، بَلْ ما لها قيمة ليحسن بَلْل المال في مقابلتها، كان ما لها قيمة ليحسن بَلْل المال في مقابلتها، كان المال في مقابلتها سفهًا وتبليزًا، وهذا لحرمتها، أو لخستها، أو قلتها، يكون بذل المال في مقابلتها سفهًا وتبليزًا، وهذا الشرط معطوف على قوله: معلومة، كما يعلم من التقدير. وضابط ما يجوز استئجاره كل عين ينتفع بها مع بقاء عينها منفعة مباحة معلومة مقصودة تضمن باليد، وتُباح بالإباحة.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: فشرح مُنْتهى الإرادات للبهوتي (٢٤٩/٣) قال: (و) يصح استنجار (عنبر)
 وصندل ونحو مما يبقى (لشم) مدة معينة ثم يرده؛ لأنه نفع مباح كالثوب
 للبس.

وينظر في مذهب الحنفية: «رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين (٥/٦)، قال: (قوله: والباطل) كأن استأجر بميتة أو دم أو استأجر طببًا ليشمه، أو شاة لتنبعها غنمه، أو فحلًا لينزو، أو رجلًا لينحت له صنمًا.

وهذه المسائل ونحوها من المسائل الجزئية التي وقع فيها الخلاف بين المذاهب.

وَبِالجُمْلَةِ: كُلُّ مَا لَا يُعْرَفُ بِمَنْدِهِ: فَقَالَ ابْنُ القَاسِمِ: لَا يَصِحُ إِجَارَةُ هَذَا الْحِنْسِ وَهُوَ قَرْضٌ، وَكَانَ أَبُو بَكْمِ الأَبْهَرِيُّ(')، وَغَيْرُهُ يَزْعُمُ أَنَّ فَلَا يَكُمِ الأَبْهَرِيُّ(')، وَغَيْرُهُ يَزْعُمُ أَنَّ فَلَكَ يَصِحُّ، وَتَلْزَمُ الأُجْرَةُ فِيهَا وَمَنْ أَجَازَ إِجَارَتِهَا، يَصَوَّرُ فِيهَا يَنَصَوَّرُ فِيهَا مَنْفَعَةً، يِعْلَى مِثَالَ إِنْكُوفِ عَبْنِها، وَمَنْ أَجَازَ إِجَارَتُهَا، تَصَوَّرُ فِيهَا فَيْمَ ذَلِكَ مِثَا يُمْكِنُ أَنْ يُتَصَوَّرُ فِيها فِي مَذَا البَابٍ، فَهَاذِهِ هِيَ مَشْهُورَاتُ مَسَائِلِ الخِلافِ المُتَعَلِّقَةً بِحِنْسِ الشَّعْنِ المُعْرَفِ المُتَعَلِّقَةً بِحِنْسِ الشَّعْنِ، فَهِيَ مَسَائِلُ الخِلافِ المُتَعَلِّقَةً بِحِنْسِ الشَّعْنِ، قَهِيَ مَسَائِلُ الخِلافِ المُتَعَلِقة بِحِنْسِ الشَّعْنِ، قَهِيَ مَسَائِلُ الخِلافِ المُتَعَلِقة أَنِهُ إِنَّا مَنْ اللَّهِ لَهُ فَيَرَا فَلَا عَلَى الْمَنِهُ فَيْ الْمَبِيعَاتِ وَمَا لَا يَجُولُونَ الْمُتَعَلِقَة فِي السَيِعَاتِ وَمَا لاَ يَجُولُ.)

اختلف أهل العلم في إجارة الدراهم والدنانير على قولين:

القول الأول: المنع من ذلك، وإليه ذَهَب أبو حنيفة (<sup>(۱)</sup> وابن القاسم (<sup>(۱)</sup> من المالكية.

<sup>(</sup>١) يُنظر: "المنتقى شرح الموطا، لأبي الوليد الباجي (١١٤/٥) قال: أما ما لا يعرف بعينه كالمكيل والموزون، فلا تصح إجارته. قال القاضي أبو محمد: وإجارته قرضه، والأجرة ساقطة عن مستأجره، وهذا قول ابن القاسم، وكان شيخنا أبو يكر الأبهري وغيره يزعم أن ذلك يصح، وتلزم الأجرة فيه إذا كان المالك حاضرًا معه.

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١٧٥/٤) قال: «ولا تجوز إجارة الدراهم والدنانير،
 ولا تبرهما.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: "المعونة على مذهب عالم المدينة" للقاضي عبدالوهاب (ص.١٠٩١)، قال «إجارة الدراهم والدنانير وكل ما لا يعرف بعينه لا تصحّ، وإجازته قرضه، والأجرة ساقطة عن مستأجره، هذا قول ابن القاسم»، وانظر: "الذخيرة للقرافي (٥٠٠٤).

القول الثاني: إنه يجوز إجارتها إنَّ كان بقصد التحلي والوزن في مدة معلومة<sup>(۱)</sup>، أما استنجارها للبيع والشراء فلا يجوز، وبه قال المالكية<sup>(۱)</sup> والشافعية<sup>(۱)</sup> والحنابلة<sup>(1)</sup>.

◄ تولىمَا: (وَمِمًا وَرَدَ النَّهْمُي فِيهِ مِنْ هَذَا البَابِ مَا رُوِيَ: أَنَّهُ ﷺ
 نَهى عَنْ عَسِيبِ الفَحْلِ<sup>(٥)</sup>، وَعَنْ كَسْبِ الحَجَّامِ<sup>(٢)</sup> وَعَنْ قَبِيزِ الظَّحَانِ).

أما عسيب الفحل فقَدْ مضى الكلام فيه، وأما كسب الحجام فسيأتي تفصيل القول فيه.

تولى،: (قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَمَمْنَى نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ قَفِيزِ الطَّحَّانِ:
 هُو مَا كَانُوا يَفْمَلُونَهُ فِي الجَاهِلِيَّةِ مِنْ دَفْع القَمْح إلَى الطَّحَّانِ بِجُزْم مِنَ

- (۱) يُنظر: «كشاف الفناع» للبهرتي (۲۱٫۳۳) قال: (ويصح استئجار نقد) أي: دراهم ودنانير (للتحلي والوزن) مدة معلومة؛ لأن نفعه مباح يستوفى مع بقاء العين، (و) كذا (ما احتيج إليه كالأنف) من ذهبٍ. (وربط الأسنان به) مدة معلومة، فتصح إجارته لذلك.
- (٣) يُنظر: «التفريع في فقه الإمام مالك» لابن الجلاب (١٣٥/٣) قال: (ولا تجوز إجارة الدنانير والدراهم، وإجارتهما قراضهما، والأجرة عن مستأجرها ساقطة، وإنما يجوز فيها القرض».
- (٣) يُنظر: "مغني المحتاج» للشرييني (٤٤٦٣)، قال: قوله: (فلا يصح) استنجار بياع على كلمة... (وكذا دراهم ودنائير للتزيين) للحوانيت ونحوها... (في الأصح) في الجميع؛ لأن منفمة التزيين بالنقد غير متقومة، فلا تقابل بمال بخلاف إعارتها للزيئة كما مر في بابها... والثاني: ينازع في مثل ذلك، ومثل التزيين في ذلك الضرب على سكتها والوزن بها، أما إذا لم يصرح بالتزيين... وخرج بالدراهم والدنائير الحلي، فنجوز إجارت حتى بمثله من فعب أو نقصة. وانظر: "فهاية المحتاج للوملي (٥/ ١٧٧).
- (٤) يُنظرُ: أمطالب أولي النهى، للرحياني (٢٠٤/٣) قال: (فلا تصح) الإجارة (في نقد وما بعده إن أطلقت)؛ بأن لم يذكر وزنًا، ولا تَحلَيُّا ونحوه، (ويكون قرضًا في ذمة قابض)؛ لأن الإجارة تقضي الانتفاع، والانتفاع المعتاد بالنقد والطعام ونحوه إنما هو بأعيانها، فإذا أطلق الانتفاع حُمِل على المعتاد.
  - ٥) أخرجه البخاري (٢٢٨٤) ولفظه: «نهى النبي ﷺ عن عسب الفحل».
- (٦) أخرجه مسلم (١٩٦٨) ولفظه عن رافع بن خديج، قال: سمعت النبي 繼 يقول:
   دشر الكسب مهر البغى، وثمن الكلب، وكسب الحجام».

الدَّقِيقِ الَّذِي يَظْحُنُهُ<sup>(۱)</sup> قَالُوا: وَهَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا، وَهُوَ اسْتِئْجَارٌ مِنَ المُسْتَأْجِرِ بِعَيْنِ لَيْسَ عِنْدَهُ، وَلَا هِيَ مِنَ الأَشْيَاءِ الَّتِي تَكُونُ دُّيُونًا عَلَى الذَّمَم، وَوَاقَقَهُ الشَّافِعِيُّ عَلَى هَذَا).

(الطَّحَاوِيُّ)، هو الإمَام أبو جعفر صاحب «العقيدة الطحاوية».

قوله: (وَمَعْنَى نَهْمِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ قَفِيزِ الطَّحَّانِ... إلخ)، مثله أيضًا ذبح الأضحية وإعطاء الجازر أجرته منها، أو أن يعطى الجلد مقابل الذبح.

تولى: (وَقَالَ أَصْحَابُهُ: لَوِ اسْتَأْجَرَ السَّلَاحَ بِالجِلْدِ، وَالطَّحَّانَ
 بِالنُّخَالَةِ، أَوْ بِصَاعٍ مِنَ اللَّقِيقِ، فَسَدًا لِنَهْبِهِ ﷺ عَنْ قَفِيزِ الطَّحَانُ<sup>(٢)</sup>.

اسْتَثَجَار السَّلَّاخ بالجلد أي: أن يسلخ الحيوان مقابل جلده، وأكثُرُ العلماء على مَنْعه لما فيه من الغرر والجهالة<sup>(۲)</sup>؛ إذ لا يُدْرى أيخرج الجلد

<sup>(</sup>۱) يُنظر: «شرح مشكل الآثار» (۱۸۸/۲).

 <sup>(</sup>٢) أخرجه أبو يعلى في المسنده (١٠٢٤) ولفظه: «نَهَى عَنْ عَسْبِ الفُرَسِ، وَقَفِينِ
 الظّنَّانِ، وصحَّحه الأَلْبَاشِي في «الإرواء» (١٤٧٦).

<sup>(</sup>٣) مذهب المالكية، يُنظر: «منح الجليل؛ للشيخ عليش (١٤٤٧) ١٤٤٤) قال: (وك) إجارة على سلخ بـ (جلد لسلاح) بفتح السين وشد اللام، فهي فاسدة للغرر بتقطع الجلد حال سلخه (وإجارة على طحن بـ (نُخَالة) بضم النون وإعجام الخاه (لطحان) للغرر للجهل بقدرها وصفتها. فيها لا تجوز الإجارة على سلخ شاة بشيء من لحمها. ابن شاس: لو استأجر السلاح بالجلد، والطحان بالتخالة فلا يجوزة. وانظر: (جامع الأمهات؛ لابن الحاجب، (ص٢٤٥).

مذهب الشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٤٤٥/٣)، وفيه: (ولا) يصح أيضًا استئجار سلاخ (ليسلخ) الشاة (بالجلد) الذي عليها، (ولا) طحان على أن (يطحن) المبر مثلًا (ببعض الدقيق) منه كربعه (أو بالنُّخالة) منه للجهل بثخانة الجلد وبقدر الدقيق والنخالة، ولعدم القدرة على الأجرة حالًا.

وينظر: (كشاف القناع؛ للبهوتي (٥٦٠/٣) قال: (ومثله) أيّ: مثل استنجاره على سلخ بهيمة بجلدها في عدم الصحة استنجاره (لطحن قمع بنخالته، وعمل السمسم شيركما بالكسب) الخارج منه (والحلج) أيّ: حلج القطن (بالحب) الذي يخرج منه، فلا يصح للجهالة بالأجرة؛ لأنه لا يعلم ما يخرج منه.

سليمًا أم لا، ولا يُدْرى أيكون ثخينًا أم رقيقًا.. هذا أولًا.

وثانيًا: قياسًا على البيع، فكما أنه لا يجوز له أن يأخذ ذلك ثمنًا في البيع، كذلك لا يجوز له أن يأخذه عوضًا في الإجارة، ويهذا نُتَبيَّن وجود الربط القوي بين الإجارة وبين البيع.

◄ تولىمَ: (وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى جُزْءٍ
 مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُوم، وَأُجْرَةُ الطَّحَّانِ ذَلِكَ الجُزْءُ وَهُوَ مَعْلُومٌ أَيْضًا).

وأما الأئمة أبو حنيفة(١) والشافعي(٢) وأحمد(٣) فمنعوا ذلك.

- (١) يُنظر: «الدر المختار» للحصكني» و«حاشية ابن عابدين» (٧٨٠/» قال: (فوله: للطحان) أي: لسمالة فقيز الطحان» وهي كما في البزازية أن يستأجر رجلًا ليحمل له طعاماً، أو يطحته بقفيز منه، فالإجازة فاسدةً، ويجب أجر المثل لا يتجاوز به المسمى. (فوله: لأنه منصوص) أي: عدم الجواز مصصوص عليه بالنهي عن فقير الطحان، ودفع الغزل إلى حائك في معناه. قال البيري: والحاصل أن المشايخ أرباب الاختار اختلفوا في الإقناء في ذلك. قال في العتابية: قال أبو الليث: السيح بالثلث والربع لا يجوز عند عاماتنات، لكن مشايخ بلخ استحسنو، وأجازوه لتعامل أناس, غاز ديه ناخذ، قال السيد الإمام الشهيد: لا لأخذ باستحسان مشايخ بلخ وإنما نقل أنظذ باستحسان مشايخ بلخ على الاحتمال متورد من الصدر الأول، فيكون ذلك قللًا على تقرير النبي هي إياهم عنى ذلك، فيكون شرعًا مته، فإذا لم يكن كذلك، لا يكون فعلهم حُجمةً إلا إذا كان تمذل تعامل من لناس كانة في البلدان كلها، فيكون فعلهم حُجمةً إلا إذا كان أنهم لو تعامل العراط على يع الخور والربا لا ينتم بالطى! هد تعامل العراط على يع الخور والربا لا ينتم بالطى! هد
- (٧) يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٤٠٥/١) قال: (فصل لا يصح جعل الأجرة مما عمل فيه) الأجير (كالطحن) أي: كاكترائه للطحن (والرضاع بجزء من الدقيق والرقيق) المرتضع (بعد الفطاه) أو لسلخ الشاة بجلدها؛ لأنه ﷺ «نهى عن قفيز الطحان»، رواه البيهقي بإسناد حسن، وتُسروه باكتراء الطحان على طحن الحنظة ببعض دقيقها، وقيس به ما في محناه، ولأن الأجرة ليست في الحال بالهيئة المشروطة، فهي غير مقدور عليها، وللجهل بها جيئنذ، ولاشتمال العقد على استطاق كل منهما على الأخر طحن قدر الأجرة، وهما متنافيان، وللأجير إذا عمل في ذلك أجرة عمله.
- (٣) يُنظر: اشرح منتهي الإرادات؛ للبهوتي (٢٤٦/٢)، قال: (ولا) يصح استئجاره على=

◄ تولاى: (وَأَمَّا كَسْبُ الحَجَّامِ، فَلَمَبَ قَوْمٌ إِلَى تَحْرِمِو، وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ آخُرُونَ فَقَالُوا: كَسْبُهُ رَدِيءٌ يُحْرَهُ لِلرَّجُلِ. وَقَالَ آخُرُونَ: بَلْ هُوَ مَبَاحٌ وَالسَّبْبُ فِي الْحَتَلافِهِمْ تَعَارُصُ الآثَارِ فِي مَلَا البَابِ: فَمَنْ رَأَى أَنَّهُ حَرَامٌ: الْحَتَجُ بِمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مِنَ السُّحٰتِ كَسْبُ الحَجَّامِ" (١)، وَبِمَا رُوِيَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ قَالَ: «حَرَّمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حَرَّمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَسْبُ الحَجَّامِ" (وَرُويَ «عَنْ غَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةً قَالَ: الْحَتَّى أَبِي كَحَبِّمَ مَحَاجِمَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: لِمَ يَا أَبَتِ كَسَرُتَهَا أَلْتَ الْحَبَّامِ إِنَّ مَيْكُ فَلَنَ اللَّهِ ﷺ وَلَى الْمَعْقِلِ الْمَهِ" (وَأَلَى إِلَى الْمَعَلَى الْمَعْقِلِ اللَّهِ ﷺ وَلَى عَنْ الْمِن عَبَّاسٍ قَالَ: الْحَتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَعْظَى الحَجَّامُ أَجْرَهُ قَالُوا: وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِو(٤)، وَحَدِيثُ وَلَا اللَّهِ ﷺ وَاللَّهُ عَلَى الْمَعْمَامُ أَجْرَهُ قَالُوا: وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِو(٤)، وَحَدِيثُ وَالْمَادِ أَنَ الْمَوْلُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا أَلِع طَلِي الْحَجْمَةُ أَنْ إِلَى الْمَالَةُ وَيَهِ عَلَى الْمَعْمَةُ أَنْ اللَّهِ ﷺ وَاللَّهُ عَلَى الْمَالِي الْمَالِقِ ﷺ وَاللَّهِ الْمَعْمَلِي الْمَالَةُ وَلَى اللَّهِ ﷺ وَمَا أَلَا طَلْبَقَةً فَصَعْمَهُ وَاللَّهُ الْمُعْلِقُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمَادِ الْمُحْمَاءُ أَنْ مُولِلِكُ اللَّهُ عَلَى الْمَالَةُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُولُ اللَّهِ ﷺ وَمُعْمَلًى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمَعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِقِلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِيلُولُ الْمُعْلِيلُولُولُ اللْمُعْلِيلُولُولُولُولُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِيلُولُ الْمُولُولُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْم

 <sup>(</sup>طحن گر) يضم الكاف مكيل بالعراق. قيل: أربعون إرديًّا، وقيل: ستون قفيزًا (يقفيز منه أي: المطحون؛ لحديث الدارقطني مرفيعًا أنه نهى «عمن عَشَب الفحل، وعن قفيز الطحان؛، ولأنه جمل له بعض معموله أجرًا لعمله، فيصير الطحن مستحقًا له وعليه، ولأن الباقي بعد القفيز مطحونًا لا يُذرى كم هو، فتكون المنقعة مجهولةً وتقدم لم استأجره بجزء مشاع منه كسنسه يصح.

 <sup>(</sup>١) أخرج ابن حبان (١١/٥١٦) وأبو عوانة في المستخرجه (٣٥٧/٣) واللفظ له: الوئ الشُّحْتِ كَسْبُ الحَجَّامِ، وَلَمَنُ الكَلْبِ، وَمَهْرُ البَّهِيِّ، وصحَّحه الأَلْبَانيُ في الصحيحة (٢٩٧١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٢٩/٤).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢٢٣٨).

 <sup>(</sup>٤) أخرجه الطحاوي في اشرح معاني الآثار» (١٣٠/٤)، ولفظه عن عبدالله بن عباس
 أنه قال: احتجم رسول الله ﷺ وأعطى الحجام أجره، ولو كان حرامًا لم يعطه

<sup>(</sup>٥) أخرجه أبو يعلى في «معجمه» (ص٢٥٨).

يِضَاعِ مِنْ طَمَامٍ، وَآمَرَ مَوَالِيَهُ أَنْ يُخَفَّفُوا عَنْهُ ((). وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا لِيُحَرَاهِيَّهِ: فَاخْتَجُوا بِمَا رُوِيَ أَنَّ رِفَاعَةً بْنَ رَافِعٍ، أَوْ رَافِعٌ بْنَ رِفَاعَةً جَاءً لِلَّهِ عَلَى الْخَصَارِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسْبِ الحَجَّامِ، وَأَمْرَنَا أَنْ نُقُعِمَهُ نَاضِحَنا ((). وَبِمَا رُويَ: عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَارِثَةً كَانَ لَهُ حَجَّامٌ، وَبِمَا رُويَ: وَسَأَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَلِكَ فَنَهَاهُ، ثُمَّ عَادَ فَنَهَاهُ، ثُمَّ عَادَ فَنَهَاهُ، فَلَمْ يَرَلُ يُرَاجِعُهُ حَتَّى قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (اغْلِفْ كَسْبُهُ نَاضِحَكَ، وَأَطْهِمُهُ رَقِيقَكَ (()). (()

اختلف العلماء في كسب الحجام على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه محرمٌ، وهو رواية عن أحمد كَظَّلْللهُ (٤).

القول الثاني: أنه مكروهٌ، وأثر هذا القول عن عثمان بن عفان وأبي هريرة هذا التخمي (٥٠)، واستدلوا على ذلك بما يلى:

أولًا: نهيه ﷺ عن كسب الحجام.

ثانيًا: قول النبي ﷺ: «كَسْبِ الحجام خبيث».

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/١٣٠).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه أحمد في «مسنده (۱۸۹۸۸)، والطحاوي في «شرح معاني الأثار» (۱۰٤۸)،
 وقال الأرناوؤط: هذا إسنادٌ لا يصح.

<sup>(</sup>٣) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٣١/٤).

 <sup>(3)</sup> يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤/٨) قال: (ويُكُره للحر أكل أجرته) يعني: على
 القول بصحة الاستنجار عليه... وهذا المذهب... وعنه: يحرم مطلقًا. واختار
 القاضى في التعليق أنه يحرم أكله على سيده.

 <sup>(</sup>٥) يُنظر: «المُمنيّ» لابن قدامة (٩٩٩/٥) قال: ومثن كره كسب الحجام: عثمان، وأبو هريرة، والحسن، والتخعي، وذلك لأن النبي ﷺ قال: «كسب الحجام خبيث»، رواه مسلم. وقال: «أقلعمه ناضحك ورقيقك».

ثالثًا: ما رواه أبو داود عن ابن محيصة عن أبيه أنه استأذن رسول الله ﷺ في إجارة الحجام، فنهاه عنها، فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى أمره أن أعلفه ناضحك ورفيقك().

القول الثالث: أنه مباحٌ، وهو قول الجمهور (أبو حنيفة (<sup>(1)</sup> ومالك (<sup>(1)</sup> والمشافعي <sup>(1)</sup> وأحمد في رواية <sup>(0)</sup>)، واستدلوا على ذلك بما جاء في «الصَّحيحَين» عن ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم، وأعطى الحجام أجرَه، ولو يعلمه حرامًا لما أعطاه (<sup>(1)</sup>.

<sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود (٣٤٢٢)، وصَحَّحه الأَلْبَانيُّ في «الصحيحة» (٤٠٠٠).

 <sup>(</sup>Y) يُنظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (۱/ (X) قال: (والحجام) أي: جاز أخذ أجرة الحجام لما روي أنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ «احتجم وأعطى أجرته»، وبه جرى التعارف بين الناس من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا، فانعقد إجماعًا.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبني زيد (١٣٨٤/٤) قال: ولا يُكُرو مَالكٌ وأصحابه
 كسب الحجَّام، وإنما يعافه مَنْ تنزَّه عنه من ناحية التكرُّم، وقد أُعْظَى النبي ﷺ أبا
 طبية على ذلك أجرًا، وكانت قريش تنزه عنه.

<sup>(</sup>٤) يُنظر: "تحفة المحتاج" للهيتمي وحواشي الشرواني والعبادي (٣٨٨/٩)، قال: ولم يحرم لأنه ﷺ أعطى حاجمه أجرته"، رواه البخاري، ولو حرم لم يعطه؛ لأنه حيث حرم الأخذ حرم الإعطاء.

<sup>(</sup>٥) يُنظر: قسر منتهى الإرادات (٢٥٩/٣) قال: (وصع استئجار لحجم كفصد)، ولا يحرم أجروه لحديث ابن عباس قاحتجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره، ولو علمه حرامًا لم يعطه، منتق عليه. وفي لفظ: الو علمه خبينًا لم يعطه، ولأنه نفع مباح أشبه البناء، ولدعاء الحاجة إليه (وكره لحرِّ أكل أجرته و) أكل (مأخوذ بلا شرط عليه)، أي: الحجم (ويطعمه) الحاجم (ويققًا وبهائم)؛ لحديث: وكسب الحجام عليه)، منتق عليه، وقال: «أطعمه ناضحك روقيقك»، فعلم منه أنه ليس بحرام، وقد سعى عليه الصلاة والسلام الثوم والبصل خبيثين مع عدم تحريمهما، وإنما كرهه للحر تنزيهًا له لذناءة هذه الصناعة، وكذا أجرة كسح كنيف. وانظر: «المغني» لابن قدامة (٢٩٩/٣).

 <sup>(</sup>٦) أخرجه البخاري (٥٦٩١)، ومسلم (١٣٠٢)، ولفظه: «أنَّ رسول الله ﷺ احتجم،
 وأعطى الحجام أجره، واستعطاء.

### وأجابوا عن أدلة الفريق الأول بما يلي:

١ \_ أما قوله ﷺ: "كسب الحجام خبيث" (١) قالوا: هذا لا يدل على أنه محرم"، فإطلاق الخبث على الشيء لا يستلزم تحريمه، فقد أطلق النبي ﷺ على الثوم والبصل نفس اللفظ، وهما من الأكل المباح باتفاق، لكن لما كانت الحجامة حرفة بها نوع دناءة، أو لا تليق بالحر، وُصفَتْ بهذا الوصف، وإلا فإن الناس بحاجة إليها، والحاجة تنزل منزلة الفرورة أحيانًا.

٢ ـ وأما حديث محيصة ﷺ نفيه: «أغلفه ناضحك ورقيقك»، وهذا ذليلٌ على إباحتها؛ لأن الرقيق لا يجوز لهم أن يأكلوا ما هو حرام، وهذا هو الرأي الذي نرجحه لدلالة الأدلة الصحيحة عليه، فقد احتجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجرَه، وحض أن يخفف عنه من ضريبته كما في حديث جابر الذي أورده المؤلف.

وهنا مسألةٌ مهمةٌ لم يتعرض لها المؤلف، وهي أن الأمر هنا لا يتعلق بكلمة «حجام»، وإنما بالحجامة، فلو انتقل الحجام إلى صنعة أخرى أو عمل آخر كالحلاقة أو فصد اللم أو ختن الصغار، فإن أجره في هذه الحالة جائزٌ ولا حرج فيه(٢).

◄ تولىم: (وَمِنْ هَذَا البَابِ أَيْضًا اخْتِلَافُهُمْ فِي إِجَارَةَ دَارٍ بِسُحُنَى دَارٍ أَخْرَى، فَأَجَازَ ذَلِكَ مَالِكٌ، وَمَنَعَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَلَمَلَّهُ رَآهَا مِنْ بَابِ اللَّيْنِ بِاللَّيْنِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ).

 <sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (١٥٦٨)، ولفظه عن رافع بن خديج، أن رسول الله 義 قال: الممن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث، وكسب الحجام خبيث.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤٩/١) قال: يجوز استئجاره لغير الحجامة؛ كالفصد، وحلق الشعر، وتقصيره، والختان، وقطع شيء من جسده للحاجة إليه. قاله الأصحاب. قلت: لو خرج في الفصد من الحجامة لما كان بعيدًا، وكذلك التشريط كالصوم.

صورة المسألة: أن يقول رجلٌ لآخر: أؤجرك هذه الدار على أن أسكن دارك، فذهب مالك<sup>(۱)</sup> والشافعي<sup>(۱)</sup> وأحمد<sup>(۱)</sup> إلى جواز ذلك.

ومنعه أبو حنيفة<sup>(1)</sup>؛ لأنها من جنسِ واحدٍ، فتكون من ربا النسيئة.

قُلُتُ: وهذا تعليلٌ ضعيفُ؛ لأن ربا النسيئة جاء في أصنافي معينة، قال النبي ﷺ: «اللَّهب باللَّهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشمير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلًا بمثل، يدًا بِيُد، فإذا اختلفت هذه الأجناس فَيعُوا كيف شئتم، (٥)، فالدُّورُ ليست من الأجناس الربوية، فالراجح ما ذَهَب إليه الجمهور، وهو القول بالجواز.

- (١) يُنظر: «المدونة» (٩١٧/٥) قال: في الرجل يستأجر الدار بسكنى داره، قُلْتُ: أرأيت
  إن استأجرت منك سكنى دارك هذه السنة بسكنى داري هذه، أيَجُوز هذا في قول
  مالكِ؟ قال: هو عندي جائز ولا بأس به.
- (٢) يُنظر: «المهذب» للشيرازي (٢٩١/٣) قال: ويجوز إجارة المنافع من جنسها، ومن غير جنسها؛ لأنَّ المنافع في الإجارة كالأعيان في البيع، ثم الأعيان يجوز بيع بعضها ببعض، فكذلك المنافع.
- (٣) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٥٥٠٣» قال: (ريجوز إجارة دار بسكنى دار) أخرى (ر) بـ (خدمة عبد و) بـ (تزويج امرأة) لقمة شعب ﷺ؛ لأنه جعل النكاح عرض الأجرة، ولأن كل ما جاز أن يكون ثمناً في البيع، جاز عوضاً في الإجارة، فكما جاز أن يكون العوض عيناً، جاز أن يكون منعمة؛ سواء كان الجنس واحدًا كالأول، أو مختلفاً كَالنَّأنِي. قال المجد في «شرحه»: فإذا دفعت عبدك إلى خياط أو قصار أو نحوهما ليعلمه ذلك العمل بعمل الغلام سنة، جاز ذلك في مذهب مالك وعندنا.
- (٤) يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي و«حاشية ابن عابدين» (٦٧/١) قال: (إجارة النفعة بالمنفعة بالمنفعة تجوز إذا اختلفا جنشاء كاستئجار سكنى دار بزراعة أرض (وإذا اتحدا لا) تجوز كإجارة السكنى بالسكنى، واللبس باللبس والركوب، ونحو ذلك، لما تقرر أن الجنش بانفراده يحرم النساء، فيجب أجر المثل باستيفاء النفع كما مر لفساد العقد.
- (٥) أخرجه مسلم (١٥٨٧) ولفظه: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعر، والتمر بالتمر، والعلج بالعلج، مثلًا بعثل، سواء بسواء، يدًا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فيبعوا كيف شئتم، إذا كان يدًا بيد».

تولىمَ: (فَهَاذِهِ مَشْهُورَاتُ مَسَائِلِهِمْ فِيمَا يَتَمَلَّقُ بِحِنْسِ الثَّمَنِ،
 وَيِحِنْسِ المَنْفَعَةِ، وَأَمَّا مَا يَتَمَلَّقُ بِأَوْصَافِهَا فَنَذْكُرُ أَيْضًا المَشْهُورَ مِنْهَا).

يشير المُؤلِّف هنا إلى مسألة تأجير الموصوف في اللَّمَة دون رؤيته، وَقَد اختلف أَهْلُ العِلْم في هذه المسألة، والصَّحيحُ أنه يَجُوز؛ لأن الإجارَة نوعٌ من البيع كما عرفَها بعضهم بأنها بيع منافع، والشافعية يعدُّون الإجارة من البيع كما سيأتي.

◄ تولت: (قَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ جُمْهُورَ فُقَهَاءِ الأَمْصَارِ (مَالِكٌ، وَأَبُو
 حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُ اتَّفَقُوا بِالجُمْلَةِ أَنَّ بِنُ شَرْطِ الإِجَارَةِ أَنْ يَكُونَ الشَّمَنُ مَعْلُومًا، وَالمَنْفَعَةُ مَعْلُومَةَ القَدْرِ، وَذَلِكَ إِمَّا بِعَائِيتِهَا مِعْلَ حِيَاطَةِ التَّوْبِ، وَعَمَل البَابِ).

(أَنْ جُمْهُورَ فُقَهَاءِ الأَمْصَارِ مَالِكٌ<sup>(١)</sup> وَأَبُو حَنِيفَةً<sup>(٢)</sup>

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الفواكه الدواني» للنفراوي (٢/١١٠) قال: «الإجارة لا تصح إلا بشروط ثلاثة:

احدها: أن يكون أجلها معلومًا بشهر أو سنة، أو تكون محدودة بعمل كخياطة ثوب أو كتابة كراس. وثانيها: أن يكون الأجرُ معلومًا للمتعاقدين ولو بالعرف، كأجرة الخياطة أو صبغ الثوب أو غيرهما مما تختلف أجرته عرفًا.

**وثالثها**: أن يكون العمل المستأجر عليه معلومًا للمتعاقدين، كما يشترط تعيين الذات المعقود عليها لتعليمها أو لركوبها. وانظر: «القوانين الفقهيته لابن جزي (١٨٨).

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «بداية المبتدي» للمرغيناني (ص١٩٦) قال: «الإجارة عقد على المنافع بعوض، ولا تصح حتى تكون المنافع معلومة، والأجرة معلومة، وما جاز أن يكون ثمنًا في البيع، جاز أن يكون أجرة في الإجارة، والمنافغ تارة تصير معلومة أي المدة كاستنجار الدور للسكني والأرضين للزراعة، فيصح العقد على منة معلومة أي مدة كانت، وزارة تصير معلومة بالتسمية كمن استأجر رجلًا على صبغ ثوبه، أو خياطته، أو استأجر دابة ليحمل عليها مقدارًا معلومًا، أو يركبها مسافة سماها، وتارة تصير المنفعة معلومة بالتعيين والإشارة كمن استأجر رجلًا لأن ينقل له هذا الطعام إلى موضع معلومًا.

\_ 🖁 شرح بداية المجتهد 🆫 ـــ

وَالشَّافِعِيُّ (١))، وَكَذَلك أحمد<sup>(٢)</sup> اتَّفقوا على (أَنَّ مِنْ شَرْطِ الإِجَارَةِ أَنْ **يَكُونَ** الثَّمَنُ مَغْلُومًا، وَالمَنْفَعَةُ مَعْلُومَةَ القَدْرِ)، كأن يقولُ: أجرتك ُ هذه الدار سنة بألف ريال لتسكنها، فعرفنا المنفعة وهي السُّكني، والثمن وهو الألف ريال، والمدة وهي السنة، فارتفعت الجهالة، وصحَّت الإجارة.

وقَدْ تكون بغَايَةٍ مثل: خياطة الثوب، وعمل الباب، وبناء الجدار.

◄ قولَٰٓمَ: (وَإِمَّا بِضَوْبِ الأَجَلِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهَا غَايَةٌ مِثْلَ: خِدْمَةِ الأَجِيرِ، وَذَلِكَ إِمَّا بِالزَّمَانِ إِنْ كَانَ عَمَلًا، وَاسْتِيفَاءَ مَنْفَعَةٍ مُتَّصِلَةِ الوُجُودِ مِثْلَ كِرَاءِ الدُّورِ وَالحَوَانِيتِ).

الأجير الذي يعمل عند شخص بأجر لا بد من تحديد الأجر، وتحديد العمل ما كنهه، وتوقيته ومدته.

قوله: (وَاسْتِيفَاءَ مَنْفَعَةٍ مُتَّصِلَةِ الوُجُودِ مِثْلَ كِرَاءِ اللَّاوِرِ وَالحَوَانِيتِ)، أي: يحدد مدَّة الاستئجار.

◄ قول ج: (وَإِمَّا بِالمَكَانِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا مِثْلَ كِرَاءِ الرَّوَاحِل).

كراء الرُّواحل أو السيارات، كأن يستأجر سيارةٌ ليحمل عليها بضائعَ

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «مغنى المحتاج» للشربيني (٣/٤٥٣، ٤٥٤) قال: يشترط في إجارة عين أو ذِمَّةٍ فيماً له منافع كدارِ (كون المنفعة) في كلِّ منهما (معلومة) عينًا وصفةً وقدّرًا، ولم يقل: وكون المنفعةُ معلومة كما قال سَابقًا، وكون المؤجر قادرًا على تسليمها لكثرةٌ أبحاث هذا الشرط، فلا يصح إيجار أحد عبديه، ولا إجارة الغائب، ولا إجارة مدة غير مقدرة. . . (وتارةً) تقدر المنفعة (بعمل) أي: محله من غير مدة (كدَابَّةٍ) معينةٍ أو موصوفةٍ للركوب (إلى مكة) مثلًا، (وكخياطة ذا الثوب) المعين؛ لأن هذه المنافع معلومة في أنفسها فلم تفتقر إلى تقدير المدة.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣/٥٥١) قال: الشرط (الثاني) للإجارة (معرفة الأجرة)؛ لأنه عوض َّفي عقد معاوضة، فوجب أن يكون معلومًا كالثمن، وقد روي عنه ﷺ: "مَن استأجر أُجيرًا فليُعْلمه أجره"، ويصحُّ أن تكون في الذمة، وأن تكونُ معينةً (فما في الذمة) حكمه (كثمن)، فما صح أنَّ يكون ثمنًا في الذمة، صح أن يكون أجرة (و) الأجرة (المعينة كمبيع) معين.

إلى مكانٍ ما، وربما يستأجرها أيامًا، فلا بد من ضرب الأجل، وتحديد المدة.

◄ تولاً: (وَذَهَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ، وَطَائِقَةٌ مِنَ السَّلَفِ إِلَى جَوَازِ
 إَجَارَاتِ المَجْهُولَاتِ مِثْلَ أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ حِمَارَهُ لِمَنْ يَسْقِي عَلَيْهِ، أَوْ
 يَخْتَطِبُ عَلَيْهِ بِنِصْفِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ).

هذه مسألةً مهمةً تتعلق بالعصر الحاضر، وهي إجارة المجهولات (وثّل أَنْ يُعْظِينَ الرَّجُلُ حِمَارَةُ لِمَنْ يَسْقِي عَلَيْهِ، أَوْ يَخْتَطِبُ عَلَيْو بِنِضْفِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ مَنْ يَسْقِي عَلَيْهِ، أَوْ يَخْتَطِبُ عَلَيْهِ بِنصف دخلها يَعُودُ عَلَيْهِا، ومثل أن يعطي إنسانٌ آخر سيارته ليعمل عليها بنصف دخلها أو بثلثها أو ربعها مثلا، أو أن يحصد أرضه بجزّرٍ معلومٍ مما يخرج منها، أو أن يرعى له غنمه على جزءٍ معلوم منها.

قال المولف تَعَلَّقُهُ: (وَذَهَبُ أَهُلُ الظَّاهِرِ، وَطَائِقَةٌ مِنَ السَّلْفِ إِلَى جَوَارٍ إِجَارَاتِ المَجْهُولَاتِ)، فنسب القول بالجواز إلى أهل الظاهر'''، وبه قال أحمد'' كَلَيْقُهُ، ولكن ابن رشدٍ ليس خبيرًا بمذهب أحمد، فلم بذكه.

والّذين أَجَازُوا هذه الصورة، أجازُوها قياسًا على المضاربة والمساقاة، وهذا القول هو الصحيح؛ لأنه لا قَرْقَ بين هذه الصورة وبين المضاربة والمساقاة، وهي جائزةً، أمّا دعوى الجهالة فضعيفٌ، فمَنْ أعطى

<sup>(</sup>١) يُنظر: "المُحلَّى" (١٤٤٧)، قال: ولا يحل في زرع الأرض إلا أحد ثلاثة أوجه... وإما أن يعطي أرضد لمن يزرعها بيذره وحيوانه وأعوانه وآلته يجزء، ويكون لصاحب الأرض مما يخرج الله تعالى منها مسمى، إما نصف، وإما نلث، أو ربع، أو نحو ذلك آكثر أو أقل، ولا يشترط على صاحب الأرض اليتة شيء من كل ذلك، ويكون الباقي للزارع قل ما أصاب أو كثر، قإن لم يصب شيئًا، فلا شيء له، ولا شيء عليه، نهذه الوجره جائزة، فنن أبي فلينسك أرضه.

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: "منتهى الإرادات لابن النجار (٣٧/٣) قال: "وَيَصِحُ دَفَع عبدٍ أو دايَّةٍ لمن يعمل به بجزّةٍ من أجرته، وخياطة ثوب، ونسج غزل، وحصاد زرع، ورضاع قن، واستيفاء مال، ونحوه.

سيارته لشخص يعمل عليها ليوم أو لشهر على نصف ما يخرج منها أو ثلثه، هذا ليسَ فيه جهالة، فالعملُ معلوم، وكذلك المدة والأجر.

كما أن القول بجواز هذه الصورة فيه تيسيرٌ على الناس، ومراعاةٌ لمصالحهم، وهذا أصلٌ من الأصول التي بُنيَتُ عليها هذه الشريعة.

◄ توله: (وَعُمْدَةُ الجُمْهُورِ: أَنَّ الإِجَارَةَ بَيْعٌ، فَامْتُنِعَ فِيهَا مِنَ الجَهْلِ دِنَا النَّانِي الجَهْلِ د لِمَكَانِ الغَبْنِ - مَا امْتُنِعَ فِي المَبِيعَاتِ. وَاحْتَجَّ الفَرِيقُ النَّانِي إِقِيَاسِ الإِجَارَةِ عَلَى القِرَاضِ<sup>(۱)</sup> وَالمُسَاقَاةِ (<sup>۲)</sup>).

"القراض": المضاربة (٢٠٠)، وهو نوعٌ من أنواع الشركة، والقول بإباحته من باب التيسير على الناس.

تولىم: (وَالجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ القِرَاضَ وَالمُسَاقَاةَ مُسْتَثْنَيَانِ بِالسُّنَّةِ،
 فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا لِخُرُوجِهِمَا عَن الأُصُولِ).

وعند النظر، فالإجارة أيضًا مما جاء على خلاف الأصل؛ لأن الأصلَ دُفعُ الثمن وقبض السلعة، أما في الإجارة فيسلم الأجر قبل الانتفاع، فإذا استأجرت دارًا لمدة عام، تسلم القيمة قبل أن تستفيد منها شيئًا، وهذا من أوجه الفرق بين الإجارة والبيم.

- (١) المقارضة المضاربة أيضًا، وأهل المدينة يستعملون هذه اللفظة مأخوذة من القرض، وهو القطع من حد ضرب سميت به لأن رب المال يقطع رأس المال عن يده، ويسلمه إلى مضاربه. وقبل: المقارضة المجازاة، فرب المال ينفع المضارب بماله، والمضارب ينفع رب المال بعمله. انظر: «طلبة الطلبة» للنسفي (م١٤٨).
- (٢) «الشَسَاقاةُ: أن يستعمل رجلًا رجلًا في نَخيل أو كُروم ليقوم بإصلاحها على أن
  يكون له سهمٌ معلومٌ مما تُغلُه. انظر: «الصحاح» للجوهري (٢٣٨٠/١)، و«معجم لغة
  الفقهاء» لرواس قلعجي وقنيبي (ص٤٢٥).
- (٣) «المضاربة»: معاقدة دُفع النقد إلى من يعمل فيه على أنَّ ربحه بينهما على ما شرطا مأخوذ من الضرب في الأرض، وهو السير فيها، سُمِّيت بها؛ لأن المضارب يضرب في الأرض غالبًا للتجارة طالبًا للربح في المال الذي دفع إليه. انظر: "طلبة الطلبة» للنسفى (ص١٤٨).

◄ تولى: (وَاتَقْقَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّهُمَا إِذَا ضُرِبًا لِلْمَنْفَعَةِ النَّيِ لَيْسَ لَهَا عَايَةٌ أَمَدًا مِنَ الرَّمَانِ مَحْدُودًا، وَحَدَّدُوا أَيْضًا أَوَّلَ ذَلِكَ الأَمَدِ، وَكَانَ أَوْلُهُ عَقِب المَعْدِ أَنَّ ذَلِكَ جَائِرٌ. وَاخْتَلَفُوا إِذَا لَمْ يُحَدُّدُوا أَوَّلَ الرَّمَانِ، أَوْ حَدَّدُوهُ وَلَمْ يَكُنْ عَقِب المَعْدِ، فَقَالَ مَالِكُ: يَجُورُ إِذَا حُدِّدَ الرَّمَانِ، يُحَدِّدُ أَوَّلُهُ مِثْلُ أَنْ يَعُولُ لَهُ: اسْتَأَجْرُتُ مِنْكَ مَنِو اللَّانِ سَنَةٌ بِكَذَا، أَوْ شَهْرًا بِكَذَا، وَلا يَدُّدُ أَوَّلَ فَلِكَ الشَّنْقِيقِ: لاَ يَحْدُرُ، وَيَكُونُ أَوَّلَ المَّالِقِيقِ: لاَ يَحْدُرُ، وَيَكُونُ أَوَّلَ المَّالِكِ وَقْتَ عَقْدِ الإِجَازَةِ، فَمَنَكُهُ الشَّافِعِيُّ: لاَ يَحْدُرُ، وَيَكُونُ أَوَّلُ المَّافِعِيْ عِنْدَا اللَّسَافِعِيْ إِذَا لاَئِكُ عَرْدٌ، وَأَجُونُ المَقْدِ، وَتَعْدَلُ المَّافِعِيْ إِذَا لاَلْمَانَ مَعْدُ الإَحْارَةُ مَالِكِ وَقْتَ عَقْدِ الإِجَازَةُ مَالِكُ فَيْ وَلِللَّالَ الشَّافِعِيْ إِذَا لِكَانَ المَّمْدِ، وَاللَّالَ المَّافِعِيْ إِذَا المَعْدِ، وَإَحْارَهُ مَالِكُ }.
كان أوْلُ المَقْدِ مُتَرَاخِيًّا عَن المَعْدِ، وَإَجَازُهُ مَالِكُ.

#### بحث المؤلف هنا عدة مسائل تتعلق بالإجارة:

المسألة الأولى: إذا حدد مدة الإجارة في طرفيها؛ كأن يقول: أجرتك هذه الدار بكذا، من تاريخ كذا إلى تاريخ كذا؛ فهذا مجمعٌ على جوازه(۱)، ولا إشكال فيه.

المسألة الثانية: إذا حدد الزمان ولم يحدد أوله؛ كأن يقول: أجرتك هذه الدار سنةً، فذهب مالكُ<sup>(۱)</sup> وأبو حنيفة الله جواز ذلك، وينصرف

<sup>(</sup>١) قال ابن المنذر: «أجمع كل مَنْ نحفظ عنه من أهل العلم على أن إجارة المنازل والدواب جائز إذا يُبن الوقت، والأجر، وكانا عالمين بالذي عقدا عليه الإجازة، وبينا من يسكن الدار، ويركب الدابة، وما يحمل عليها. انظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» (١٩٣٦)»

<sup>(</sup>۲) يُنظر: اللمعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبدالرهّاب (ص١٠٨٥)، قال: تجوز إجارة الأعيان كالدور... على ثلاثة أوجه... والثاني أن يذكر المدة، ولا يجدها من أي وقت يكون، فيقول: استاجرت منك هذه المار شهوًا بلينار، ولا يجدها من أي وقت يكون، فيقول: استاجرت منك هذه المار شهوًا بلينار، ولا يبين أي شهو هم، فيصح عندنا، ويكون من وقت العقد خلاقًا للشافعي في قوله: أنه لا يصح إلا أن يُنِين أوله. والإشراف على نكت مسائل الخلاف، (١٩٥٣).

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير، وحاشية الدسوقي (٤٤/٤)، قال: قوله: =

ذلك إلى ما جرت به العادة، والعادة محكمة<sup>(۱۱)</sup> كما جاء في الأثر: "ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسنٌ، وما رأوه سيتًا فهو عند الله سييًّ<sup>(۱۲)</sup>، وجرت العادة على أن المدة تبدأ عقيب العقد.

وذهب الشافعي إلى المنع لأنه غررٌ<sup>(٣)</sup>.

وذهب أحمد إلى التفصيل، فإذا كانت المدة متراخيةً عن العقد،

<sup>= (</sup>وعدم بيان الابتداء... إلخ)، يعني أن الإجارة تَجُرزُ مدةَ معلومة كفوله: أستاجر منك شهرًا أو سنة من غير أن يذكر إبتداء ذلك، ويحمل إبتداء ذلك من يوم المغلد (قوله: وجيبة ... إلخ)، أي: سواء كان الكراء وجيبة ، وهو ظاهر أو مشاهرة ولأنه لما كان متمكنًا من السكتن، وأنّ لم يكن المقد لازمًا، كفي ذلك ما لم يحل عن نفسه. (قوله: فإن وقع) أي: الكراء على شهر في أثنائه، فثلاثون يومًا من يوم المغد، فإن قوم المغد على شهر وكان المقد في أوله، لزمه كله على ما هر عليه من نقص أو تمام ، وكذا السنة إذا وقع المقد عليها، فإنْ كان في أول يوم منها لزمه اثنا عشر شهرًا بالأهلة عشر شهرًا بالأهلة ، وإن كان بعلما مضى من السنة أيام لزمه أحدً عشر بالأهلة وشهر ثلاثون يومًا.

<sup>(</sup>١) ومعناها: أن العادة عامة كانت أو خاصة تبعمل حكمًا لإثبات حكم شرعي لم ينص على خلافه بخصوصه، فلو لم يرد نص يخالفها أصلاء أو ورد ولكن عاشًا، فإن العادة تعتبر. انظر: «الأشباء والنظائر» لابن نجيم (ص٧٩)، و«شرح القواعد الفقهية» للزرق (ص. ١٩٩٩).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد موقوقًا (٣٦٠٠)، عن ابن مسعود، ولفظه: اإنَّ الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب، فابعثه برسالته، ثم نظر في قلوب نظر في قلوب إلعباد، فاصطفاه النسم، فابتعه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد، بعد قلب محمدي، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فبحملهم وزراه نبيه، يقاتلون على دينه، فعا رأى المسلمون حسنًا، فهو عند الله حين، وما رأوه سيئًا، فهو عند الله سيئ، وحسن إسناده الأرناؤوط.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: امغني المحتاج، للشربيني (٤٥٤/٣) قال: (ثم تارة تقدر) المنفعة (بزمان) فقط (كدار) أي: كإجارة دار وثوب وإناء (سنة) معينة متصلة بالعقد، فيقول: أجرتك هذه الدار بالسكنى سنة، فإن قال: على أن تسكنها لم يصح كما في اللبحر»، ولو أجره شهرًا مثلاً، وأطلق صح وجعل ابتداء المدة من حيتلذا؛ لأنه المفهوم المتعارف. وإن قال ابن الرفعة: لا بد أن يقول من الآن، ولا تصح إجارة شهر من هذه السنة ويقي فيها أكثر من شهر للإيهام، فإن لم يبق فيها غيره صح. وقول: أجرتك من هذه السنة كل شهر بدومم أو أجرتك كل شهر منها بدرهم، فاسد؛ لأنه لم يعين فيها مُدَّةً. وانظر: «المهذب» للشيرازي (٢٤٦/٣).

فلا يجوز، وإذا كانت عقيب العقد فهذا جائزٌ<sup>(١)</sup>.

- (١) يُنظر: «المعني» لابن قدامة (٣٢٤/٥) قال: «لا يشترط في مدة الإجارة أن تلي المعقد، بل لو أجره سنة خصس، وهما في سنة ثلاث، أو شهو رجب في المحوم، صح، وبهذا قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: لا يصحح إلا أن يستأجرها من هي في المحاره، المعتموية. قال أبو جبورة أن يمكن تسليمة في الحال، فأشبه إجارة العبن المعضوية. قال: ولا يجوز أن يكتري بعيرًا بعينه إلا عند خروجه؛ لذلك ولنا أن مذه مدة يجوز المقد، وإنها تُشترط القدرة على السليم عند وجوب السليم كالمسلم فيه، كانتي بني الاعتمالية كالمسلم فيه، مضغولة؛ لما ذكرناه، وما ذكروه يبطل بما إذا أجرها من المكتري، فإنه يصح مع ما ذكروه. إذا لبت مذا، فإن الإجارة إن كانت على مدة تلى العقد، لم يحتج إلى ذكر ابتدائها؛ لأنه أحد طرفي المنقد، فاحت على مدة تلى العقد، لم يحتج إلى ذكر ابتدائها؛ لأنه أحد طرفي المنقد، فاحتيال معرفت، كانتهاء، وإن أطلق فقال: أجرتك سنة، أو شهرًا، صح، وكان ابتداؤه من جين العقد، قد.
- (٢) مذهب العشفية، يُنظر: «تبيين الحقائق» مع «حاشية الشلبي» (١٤٨/٥) قال: (وتصح الإجارة وفسخها... مضافًا)، أي: مضافًا إلى الزمان المستقبل؛ لأن الإجارة تتضمن تمليك المنافع، والمنافع لا يتصور وجودها في الحال، فتكون مضافة ضرورةً.

(قوله: وهذا هو معنى الإضافة). قلت: وليس ما ذكر هو المراد إضافتها، وإنما المراد إضافة العقد إلى الزمان المستقبل كأن يقول: آجرتك هذه الدار غذا شهرًا بكذا، أو يقول وهو في يوم السبت مثلا: آجرتك هذه الأرض يوم الجمعة سنة بمشروة، أو قال وهو في رجب أو في ربح الأول: آجرتك دائتي هذه رأس شجان شهرًا بكذا، ونو ذلك، وقد اختلف المشايخ في هذه الإجارة، فاختار الشيخ ظهير الدين أن الإجارة المضافة لا تجوز. وقال صاحب «المحيط»: إضافة الإجارة إلى وقت في المستقبل جائزة، وقال في «الفصول»: المختار أنها جائزة، وانظر: «الدر المختار وحاشية إبن عابدين؟ فرد المحتار (۲۵۲۷).

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للشيخ الدردير و"حاشية الدسوقي، (٤٣/٤)=

خلافًا للشافعية(١)، فإنهم أكثر المذاهب تشددًا في هذا الباب.

ولم يفصل المؤلف الكلام في هذه المسألة، وإنما أشار إليها إشارةً سريعةً كما سيأتي.

>> تولى: (وَاخْتَلَفَ قَوْلُ أَصْحَابِهِ فِي اسْتِنْجَارِ الأَرْضِ غَيْرٍ المَأْوْفِي وَ النَّفْيِرِ فِيمَا بَعْدُ مِنَ الرَّمَانِ. وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُ لِي مِقْدَارِ الرَّمَانِ النِّينِ مُقْدَر بِهِ مَلْهِ المَنَافِعُ، فَمَالِكُ يُحِيرُ ذَلِكَ السَّنِينَ الكَيْرة مِثْل لِلهُ يَحْدُر وَلاً لَكُور مَثْل لا تَتَغَيَّرُ الدَّارُ فِي الكَيْرة مُثْل الشَّافِعُي: لَا يَجُورُ ذَلِكَ لِأَكْثَرُ مِنْ عَام وَاحِدٍ).

اختلف العلماء في مدة الانتفاع بالعين المؤجرة، فذهب مالك(٢)

قال: (جاز كراء... ودار)، وربع فرن وحانوت ونحوها (غائبة)، فأولى حاضرة (كبيعها)، وهي غائبة، فلا بد من رؤية سابقة لا تنغير بعدها، ولو بعدت أو بوصف، ولو من المكري أو على خيار بالرؤية (أو) كراء (نصفها) مثلاً، والباقي له أو لشريكه.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٧٥/١٧) قال: «ولإجارة العين المعقود على منفعتها معينة كانت أو موصوفة في الذمة (صورتان): إحداهما: أن تكون (إلى أمد) كهلمه الدار شهرًا أو فرسًا صفته كذا ليركبه يومًا (وشرطًا في هلمه المعلمورة (علمه) أي: الأمد كشهر من الآن أو وقت كذاب لأنه الضابط للمعقود عليه، المعرف له، وإن استأجره سنة وأطلق، حُملت على الأهلة؛ لأنها المعهودة شرعًا تعالى: ﴿كَثَانُكُ عَنِ الْأَهِلَةِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللللّهُ اللللللللللل

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "أسنى المطالب، للأنصاري (٤٠٧/١) قال: (لا يصح إيراد إجارة العين على مستقبل كأجرتك الدابة سنة من غد أو لتخرج) بها (غذًا)؛ لأن منفعتها في الغد أو نحوه غير مقدررة التسليم في الحال، فأشبه بيع العين على أن يسلمها غذًا.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: فشرح مختصر خليل للخرشي (١١/٧) قال: (ص) وعدم التسمية لكل سنة (ش) يعني أنه يجوز للشخص أن يستأجر الرقبة سنين معلومة بأجرة معلومة وإن لم يسم ما يخص كل سنة من الأجرة، كما يجوز له أن يستأجر الرقبة مدة سنة بأجرة معلومة وإنْ لم يسم ما يخص كل يوم أو كل أسبوع أو كل شهر من الأجرة.

وأبو حنيفة (١) وأحمد (٢) إلى جواز استنجار العين المؤجرة أيَّ مدة كانت ما دام أنها لا تتغير خلال هذه المدة، فلم يَرِدُ نصِّ من كتاب ولا سُنَّة يمنع من ذلك.

## وعن الشافعي كَغُلَلْهُ قولان (٣):

الأول: أن الإجارة لا تتجاوز سنةً، فإذا انتهت جاز تجديد العقد؛ لأن الحاجة لا تدعو لأكثر من ذلك.

الثَّانِي: أنها تجوز إلى ثلاثين سنةً، ولا تجوز إلى ما بعد ذلك؛ لأن العينَ المستأجرة تتغير غالبًا خلال ثلاثين سنةً.

وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح؛ لقول الله تعالى: ﴿فَالَتَ إِخَدَّهُمَا يَتَأْتِي اَسْتَغَيِّرَةً إِنَّ خَيْرَ مَنِ اَسْتَغَيِّرَتُ الْقَوْقُ الْأَيْنِينُ ﴿ قَالَ إِنِّ أَنِيدُ أَنَّ أَوْكِمُكُ إِخْدًى اَنْنَقَ مَنْتَنِز عَلَى أَن تَأْجُرُنِي تَنْنِي حِجَيِّهِ.

<sup>(</sup>١) "بدائع الصنائع" للكاساني (١٨٨/٤) قال: ومنها: بيان المدة في إجارة الدُّور والمنازل، والبيوت، والعوانيت، وفي استئجار الظئر؛ لأن المعقود عليه لا يصير معلوم القدر بدونه، فترك بيانه يفضي إلى المنازعة، وسواء قصرت المدة أو طالت من يوم أو شهر أو سنة أو أكثر من ذلك بعد أن كانت معلومة، وهو أظهر أقوال الشافع.

وفي بعضها أنه لا يجوز أكثر من سنة، وفي بعضها أنه لا يجوز أكثر من ثلاثين سنة، والقولان لا معنى لهما؛ لأن المانع إن كان هو الجهالة فلا جهالة، وإنْ كان عدم الحاجة، فالحاجة قد تدعو إلى ذلك، وسواء عين اليوم أو الشهر أو السنة أو لم يعين.

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «المعني» لابن قدامة (ه/٣٣٤)، قال: ولا تنقدر أكثر مُدَّة الإجارة، بل تُجُوز إجارة العني الدة التي تبقى فيها وَإِنْ كثرت.. وهذا قول كافة أهل العلم.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٤٧/٣) قال: «(يصح عقد الإجارة مدة) معلومة (تيقى فيها العين) المؤجرة (غاليًا) لإمكان استيفاء المعقود عليه، ولا يقدر بمدة، إذ لا توقيف فيه، والمرجع في المدة التي تبقى فيها العين غالبًا إلى أهل الخبرة، فيؤجر الدار والرقيق لالين سنة، والدابة عشر سنين، والثوب سنة أو سنتين على ما يليق به، والأرض مئة سنة أو اكثر، (وفي قول لا يُزاد على سنة) لاندفاع الحاجة بها، (وفي قول) على (ثلاثين) سنة؛ الأنها نصف النُمَر الغالب،

والشاهد: أنَّ موسى ﷺ أجر نفسه عشر سنوات، وهي مدة طويلة يقوم فيها برعي الغنم.

> تعرفى: (وَاخْتَلَفَ قَوْلُ ابْنِ القاسِمِ وَابْنِ المَاحِشُونِ فِي أَرْضِ المَطَّرِ، وَأَرْضِ المَقْلِ، وَأَرْضِ السَّقْيِ بِالاَبْلِ وَالأَنْهَارِ، فَأَجَازَ ابْنُ القاسِم فِيهَا الكِرَاءَ السَّبِينَ الكَثِيرَةَ، وَفَصَّلَ ابْنُ المَاحِشُونِ، فَقَالَ: لا يَجُوزُ الكِرَاءُ فِي أَرْضِ المَقلِ إِلَّا لِمَامِ وَاحِدٍ، وَأَمَّا أَرْضُ السَّقْيِ بِالعُيُونِ فَلَا يَجُوزُ كِرَاؤُهَا إِلَّا لِقَلانَةٍ أَعْوَام وَأَرْبَكَةٍ، وَأَمَّا أَرْضُ الاَبْلِ وَالأَنْهَارِ فَلا يَجُوزُ إِلَّا لِمَشْرَةٍ أَعْوَام فَقَطًا).

اختلفَ المالكية في الأرض التي تُسْقى بالأمطار أو الآبار أو العيون، وهي فرع عن المسألة السابقة.

> فذهب ابن القاسم إلى جواز الكراء السنين الكثيرة (١٠). وذهب ابن الماجشون وجماعة إلى التفصيل (٢٠):

 (١) يُنظر: «المقدمات الممهدات» لابن رشد الجد (٢٢٩/٢) قال: فأما جواز عقد الكراء فيها، فإنه جائز على مذهب ابن القاسم في «المدونة» فيها كلها من غير تفصيل، كانت مأمونة أو غير مأمونة للسنين الكثيرة.

 (٢) يُنظر: «المقدمات الممهدات» لابن رشد الجد (٣٠٠/٢) قال: وتنقسم الأرضون على مذهب ابن الماجشون في جواز عقد الكراء فيها والنقد على أربعة أقسام:

أحدها: أرض النيل المأمونة.

والثاني: أرض السقي بالأنهار والآبار.

والثالث: أرض السقي بالعيون. والرابع: أرض المطر.

ربوج. فأما أرض النهل المأمونة، فيجوز الكراء فيها للأعوام الكثيرة بالنقد وبغير النقد ـ قرب إيان شربها وربها ـ هذا قوله في «المدونة».

. فأما أرض السقي بالأنهار والآبار، فيجوز الكراء فيها للعشرة الأعوام لا أكثر، والنقد فيها على مذهبه جائز، قاله الفضل.

وأما أرض السقي بالعيون، فلا يجوز كراؤها، إلا للثلاثة الأعوام والأربعة، ولا يتقد إلا سنة بسنق، يريد أنه يتقد السنة الثانية قبل تمام الأولى بيَمِييرِ وَإِنْ لم ترو الأرض، هذا قوله ومذهبه في الواضحة.



اختلف أهل العلم في تحليد القدر الذي يجب لأقل المدة دون تحديد المدة:

فذهب الشافعي إلى عدم الجواز لحصول الجهالة<sup>(١١)</sup>، والجهالةُ نوعٌ من الغبن<sup>(١٢)</sup>، وقد نهى الإسلام عنه.

وذهب مالكٌ وأصحابه إلى الجواز<sup>(٣)</sup> قياسًا على بيع القفيز من صبرة الطعام بدرهم، فيكون غررًا معفوًّا عنه.

واختلف الحنابلة(٤) في هذه المسألة على نحو ما سبق.

- (١) مذهب الشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٤٥٤/٣) قال: «ثمّ تارةً تقلّر المنعة بزمانٍ فقط؛ كدارٍ أي: كإجارة دارٍ وثوبٍ وإناءٍ سنة معينة متصلة بالعقد، فيقول: أجرتك هذه الدار بالسكنى سنةً فإن قال: على أن تسكنها، لم يصح كما في بالبحر،» ولو أجره شهرًا شأكر، وأطلق صح، وجعل ابتداء المدة من حيننا؛ لأنه المفهوم المتعارف. وإن قال ابن الرفعة: لا بد أن يقول من الآن، ولا تصح إجارة شهر من هذه السنة، ويقي فيها أكثر من شهر للإبهام، فإنّ لم يبنّ فيها غيره صح، وقول: أجرتك كن شهر منه السنة كل شهر بدرهم، أو أجرتك كل شهر منها بلاهم فاسد؛ لأنه لم يعين فيها مادة.
- نان قال: أجرتك هذه السنة كل شهر بدرهم صح؛ لأنه أضاف الإجارة إلى جميع السنة بخلالانه في الصورة السابقة. ولو قال: أجرتك هذا الشهر بدينار وما زاد فيحسابه، صح في الشهر الأول».
- (Y) هو ما يتغابن الناس في مثله من الغبن... وهو الخداع، يراد به ما يجري بينهم من الزيادة والنقصان، ولا يتحرزون عنه، وما لا يتغابن الناس فيه هو ما يتحرزون عنه من الثفاوت في المعاملات. انظر: «طلبة الطلبة» للنسفي (ص؟٦).
- ٣) مذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» الدردير (٤/٤٤، ٤٥) قال: «(و) جاز (عدم بيان الابتداء) لمكتر شهرًا أو سنة شألاً من غير ذكر مبدأ (وحمل من حين العقد) وجيبة أو مشاهرة، فإن وقع على شهر في أشائه فلاثون بوماً من يوم العقد... كوجيبة، وهي لقب لمدة محيد محدودة كما أن المُشَاهرة لقب لمدة غير محدودة كما تقدم، وهو تشبيه في اللزوم المقهوم من قوله: فقدره نقد أو لا (بشهر كذا) بالإضافة أو سنة كذا، أو يوم كذا، أو عشرة أشهر أو أعوام أو أيام بكذا، فإن بيَّن المبدأ وإلا فمن يوم العقد كما مر... وإذ لم بُبين المبدأ، حمل من حين العقد صار بمنزلة قوله: هذا الشهر».
- (٤) مذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٥/٤) قال: «(ويشترط أن تكون المدة معلومةً)؛ لأن المدة هي الضابطة للمعقود عليه المعرفة له، فاشترط العلم بها=

- ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

◄ تولىن: (وَمِنْ هَذَا البَابِ اخْتِلَاتُهُمْ فِي البَيْعِ وَالإِجَارَةِ، أَجَارَهُ
 مَالِكٌ، وَمَنَعَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَلَمْ يُجِرْ مَالِكٌ أَنْ يَقْتَرِنَ بِالبَيْعِ إِلَّا الإِجْرَةِ فَقَطًا).

أيُّ: هل يجوز الجمع بين البيع والإجارة؟ كأنْ يَقُولُ: أبيعك هذه على أن تأجرني دارك، فهذا بيغ جرَّ منفعةً، فذهب أبو حنيفة (١) والشافعي(١)

ويقصد بصاحب الكتاب الغزالي في «الوجيز» (١/٣٠٠) قال: «ولا يقاس على البيع العتق (و) والهية (و) والرهن، وكذلك لا يقاس عليه والإجارة التزويج على الأصح». وانظر: «فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير» للرافعي (١٣/٨).

<sup>=</sup> كالمكيلات، ويشترط أيضًا أن (يغلب على الظن بقاء العين فيها، وإن طالت) الملة؛ لأن المصحح له كون المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة منها غالبًا، وظاهره: ولو ظن عدم العائد قال في «الرعاية»: ولا فرق بين الوقف والملك، بل الوقف أوليً، قاله في «المبدع»، وفيه نظرٌ» (فإن قدر المدة بسنة مطلقة حمل على السنة الهلالية)؛ لأنها الممهودة، فإن وصفها به كان تأكيدًا».

<sup>(1)</sup> مذهب العنفية، يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (۲۵۲/٥) قال: «ولو كان المشتري تصرف فيه، فلا سبيل للبائع عليه؛ سواه كان تصرفًا يحتمل الفسخ كاليع، والرهن، والإجازة، ونحوما أو لا يكون كالإعناق ونحوه، يخلاف ما إذا قبضه يغير إذن البائع قبل نقد الثمن، وتصرف فيه تصرفًا يحتمل الفسخ أنه يفسح، ويسترده لأن هناك لم يوجد الإذن بالقبض، فكان المسيع إيطالاً لحقه، فيرد عليه إذا كان محتملاً للره، وهها وجد الإذن بالقبض، فكان تصرف المشتري حاصلاً عن تسليط البائع فنفذ، ويطل حقه في الاسترداد كالمقبوض على وجه البيع الفاسد إذا تصرف فيه المشتري أنه يبطل حق البائع في الفسخ إلا أن في البيع الفاسد إذا أجر المبيع تفسخ الإجازة، وهينا لا تضحخ الأن الإجازة تفسخ بالعذر، وقد تحفق الفسخ البسب الفساد علاً ل في فسخ الإجازة، وقد تحفق الفسخ البسبب الفساد علاً ل في فسخ الإجازة، ولا فساد هينا، فلا علم في الفسخ، فلا يضح، وانظر: «فتح التعين الهسم»، وانظر: «فتح التعين الايماء» ولا يقسخ»، وانظر: «فتح التعين الايماء».

<sup>(</sup>٣) وهو أحد الوجهين عند الشافعية. يُنظر: 'فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبيره للراقعي (١٩) قال: ووفي إجازة العبيع قبل قبضه وجهان (احدهما) يصح؛ لأن مورد عقد الإجازة غير مورد عقد اللجم» فلا يتوالى ضمانا عقدين من جنس واحد، (والثاني لا يصح لضعف الملك، ولأن التسليم سمتحق فيها كما في البيع ذير المحضة عند المعظم: الثاني، وعند صاحب الكتاب، الأول،

وأحمد(١) إلى المنع؛ لأن هذَا موضع شبهة، وأَجَازه مالكٌ<sup>(٢)</sup> كَظُلَمُهُ.

قوله: (وَلَمْ يُجِزُ مَالِكٌ أَنْ يَقْتُونَ بِالبَّبْعِ إِلَّا الإِجَارَةَ فَقَطَّ)، هكذا قال المؤلف، وقد مرت بنا صور أخرى أجاز مالكُ أن تقترن بالبيع غير الإجارة.

◄ تولىم: (وَبِنْ هَذَا البّابِ الحتِلالْهُمْ فِي إِجَارَةِ المُشَاع، فَقَالَ مَالِكُ
 وَالشَّافِعِيْ: هِيَ جَائِزَةٌ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَجُوزُ؛ لِأَنَّ مِنْدُهُ أَنَّ الإِنْفِقَاعَ

وهو الوجه الثاني عند الشافعية. يُنظر: (مغني المحتاج؛ للشربيني (۱۹۹٪) قال: «ولو جمع في صفقة مختلفي الحكم كإجارة وبيع كان يقول: أجرتك داري شهرًا، وبعتك ثوبي هذا بلاينار أو إجارة وسلم كان يقول: أجرتك داري شهرًا، وبعتك صاع قمع في ذمتي سلمًا بكذا، صحًا في الأظهر، وانظر: «الشرح الكبير» للرافعي (٨/٤٤).

 ورواية عند الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (۲۰/۲) قال: «وكل من البيع والإجارة يصح إفراده بالعقد، فجاز الجمع بينهما كالعينين، وما احتج به المخالف من نَهْبه ﷺ عن بيع وشرط لم يصح.

قال أحمد: إنما النهي عن شُرطين في بيع، وهذا يدل بمفهومه على جواز الشرط الواحد، فَإِنْ لم يعلم النفع بأن شرط حمل الحطب على بائعه إلى منزله وهو لا يعلمه لم يصحُّ الشرط كما لو استأجره على ذلك ابتداءً، وكذا لو شرط بائع نفع غير مبيع، أو مشتر نفع بائع في غير مبيع، ويفسد البيع).

<sup>(</sup>١) هي رواية عند الحنابلة. يُنظر: «شرح منتهى الإرادات البهوتي (٣١/٢)، قال: وقرط المنابلة أوي الله الله الله الله من أصله ... أو شرط الناسة كالاته أنواع: أحدما جبلل للمقد من أصله ... أو شرط إجبان أي إحجاز عن من بيعتين في بيعته، وهي يعتان في بيعة، المنهي عنه قاله أحمد، والنهي يقتضي النساد. وانظر: «الإنصاف للدواوي (٣٤٩/٤).

بِهَا مَعَ الإِشَاعَةِ مُتَعَذَّرٌ؛ وَعِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ أَنَّ الِانْتِفَاعَ بِهَا مُمْكِنٌ مَعَ شَرِيكِهِ كَانْتِفَاعِ المُكْرِي بِهَا مَعَ شَرِيكِهِ (أغني: رَبَّ المَالِ)).

«المُشَاع»: السلعة المشتركة بين اثنين كدارٍ أو أرضٍ، ولا يعرف كل منهما نصيبه على وجه التحديد، فإن أجرها على شريكه، فجائزٌ بلا خلاف.

واختلف العلماء فيما إذا أجرها على غير شريكه.

فذهب مالك (أ) والشافعي (<sup>۲)</sup> وكذلك أحمد (<sup>۳)</sup> إلى جواز ذلك؛ سواء كان المؤجر مما ينقسم أو مما لا ينقسم.

- (1) يُنظر: «أسهل المدارك» للكشناوي (٣٣٧/٢) قال: وتجوز إجارة المشاع كبيعه، يعني الميجوز إجارة الشيء المشاع قبل القسم. قال في «المدونة» سمعت مالكًا ستل عن رَجُلٍ اكترى نصف دار مشاعًا غير مقسوم، قال: لا بأس بذلك. قُلْتُ: هل يجوز أن يكري نصف دار أو سدس دار مشاعًا غير مقسوم؟ قال: هو جائز. قال ابن القاسم: ولقد سألت مالكًا عن الرجاين يكتريان دارًا، فيريد أحدهما أن يكري نصيبه منها من رجلٍ من غير شريكه، أثرى لشريكه فيها شفعةً فقال: لا شفعة له، ولا يشبه هذا من قبل من قبل من قبل من قبل من قبل المالكِ يدلك على أن الكراء في نصف الدار إنْ كان غير مقسره أمة مؤسره أنه جائز، وكذلك بلغني عن مالك.
- (٢) يُنظر: "دروضة الطالبين" للنووي (١٨٤/٥) قال: ولو قال: أجرتك نصف الدابة إلى موضع كذا، أو أجرتك الدابة لتركبها نصف الطريق، صح، ويقتسمان بالزمان أو المسافة، وهذه إجارة المشاع، وهي صحيحة كبيع المشاع. وانظر: "نهاية المحتاج" للرملي (٧٧٨/٥).
- (٣) بل مذهب الحنابلة على المنع وعدم الجواز. يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣٧) قال: قول: (ولا يجوز إجارة المشاع مفردًا لغير شريكه)، هذا العلمب بلا ريب، وعليه جماهير الأصحاب: [على المصنف في «المعني»: قال أصحاب:! ولا يجوز إجارة المشاع لغير الشريكان مئا، وجزم به في «الوجيز» وغيره، وقدمه في «الفروع» وغيره. قال في «الفاتق»: ولا يصح إجارة مشاع مفردًا لغير شريك أو المده إلا بإذب قال في «الوعاية»: لا يصح إلا لشريكه بالباقي، أو معه لناسب. منه إلا بإذب قال على جوازه، اختاره أبو حفص المحكبري، وأبو لثالثاب، وصاحب «الفاتق»، والحافظ ابن عبدالهادي في «حواشي»، وانظر: «كشاف الثناء» للهوتي (١٥٥٨).

وذهب أبو حنيفة إلى عدم جواز ذلك(١).

◄ تولاً>: (وَيِنْ هَذَا البّابِ اسْتِنْجَارُ الأَجِيرِ بِطَعَامِهِ وَكُسْوَتِهِ،
 وَكَذَلِكَ الظِّلْرُ، فَمَنَعَ الشَّافِعِيُّ ذَلِكَ عَلَى الإِطْلَاقِ، وَأَجَازَ ذَلِكَ مَالِكٌ
 عَلَى الإِطْلاقِ: (أَغْنِي: فِي كُلُّ أَجِيرٍ)؛ وَأَجَازَ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الظَّثْرِ
 فَقَطْ. وَسَبُّ الخِلافِ: مَلْ هِيَ إِجَارَةٌ مَجْهُولَةٌ، أَمْ لَيْسَتْ مَجْهُولَةٌ؟).

"الظئر": المرأة التي تُرْضع غير ولدها(٢).

واختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: الجواز مطلقًا، وهو مذهب مالك<sup>(٣)</sup>، ورواية عن أحمد<sup>(4)</sup>، وحجتهم ثبوت هذا الفعل عن بعض أصحاب النبي ﷺ، فعن

- (١) يُنظر: "مختصر القدوري، (ص١٠٤) قال: "ولا تجوز إجارة المشاع عند أبي حنيفة إلا من الشريك.
  - (۲) انظر: «المطلع على ألفاظ المقنع» للبعلي (ص٣١٧).
- (٣) يُنظر: "أسهل المدارك للكشناوي (٣٤٠/٣) قال: "وتجوز إجارة الخادم والظئر بطعام وكسوته ويلزم المشبه، يعني كما تقدم لابن جزي أنه قال: ويجوز استئجار الأجير للخلمة والظهر بطعامه وكسوته على المتعارف.اهـ قال اللك: لا بأس أن يؤاجر الحر العبد أجلاً معلوماً بطعام في الأجل أو بكسوته، وكذلك إن كان مع الكسوة أو الطعام دنائير أو دراهم أو عروض بعينها معجلة، فلا بأس به، وإن كانت عروضًا مفسمونة بغير عينها جاز تأخيرها إن ضربا لذلك أجلاً كأجل السلم.
- (غ) يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٣/١) قال: قوله (إلا أنه يصح أن يستأجر الأجير بطعامه وكسوته، وكذلك الظئر)، وهذا المذهب مطلقًا. وعليه جماهير الأصحاب، قال في «القواعدة»: من الأصحاب من لم يحك فيه خلافًا. قال الزركشي: هذا المشهور من الروايتين، واختيار القاضي في التعليق وجماعة. قال الطوفي في «شرح الخرقي»: هذا ظاهر المذهب. قال في «القواعد»: هذا أصح. ونصره المصنف، والشارح، وابن رزين وغيرهم، وجزم به في «الوجيز» وغيره، وقدمه في «المحرر»، واللخوع»، و«المائينين»، و«الخالق». و«الخالق». و«الخالق» و«الخالق».

عليٌ ﷺ قال: كنت أدلو الدلو بتمرةِ<sup>(۱)</sup>، وكان أبو بكر، وعمر وأبو موسى الأشعري ﷺ يستأجرون الأجراء بطعامهم وكسوتهم<sup>(۱۲)</sup>، ولم يعلم لهم مخالفٌ من الصحابة، وقَدْ حكى بعضهم الإجماع على ذلك<sup>(۱۲)</sup>، والصحيح أن في المسألة خلافًا.

واحتجوا كذلك بما أخرجه ابن ماجه في "سننه"، عن عتبة بن المنذر قال: كنا عند رسول الله ﷺ فقرأ طسم حتى إذا بلغ قصة موسى قال: «إن موسى ﷺ أجر نفسه ثماني سنين أو عشرًا على عقة فرجه، وطعام بطنه"<sup>(1)</sup>.

قالوا: هذا دليلٌ على جواز ذلك، فـ «شرعُ مَنْ قبلنا شرعٌ لنا ما لم يرد نَسْخه»، وهذا استدلال قوي لولا ضعف الحديث.

القول الثاني: أنه جَائزٌ في الظثر فقط، وهو مذهب أبي حنيفة (٥) وورواية عن أحمد (٢)، واحتجُوا بقول الله تعالى: ﴿وَالْوَلِنَاتُ بُرْضِعَى أَوْلَلُكُمَّى عَلَيْكُمَّى وَاللَّهُ وَيَعْلَى أَوْلَلُكُمَّى وَاللَّهُ عَلَيْكُمْ وَيَقُلُقُ وَكِنْدَبُّهُمَّ وَلِكَنْدَبُّمَّ بِالْمُعُوفِيُّكِ، وَنَقْلَ وَلَدُ رِنَقُلِقَ وَكِنْدَبُهُمْ وَلِكُمَا فِي الرَّوْقُ وَالكَسَاء مقابل الرضاعة.

القول الثالث: المنع مطلقًا، وهو مذهب الشافعي(٧)، ورواية عن

أخرجه ابن ماجه (٢٤٤٧)، وحسَّنه الأَلْبَانيُّ في "صحيح ابن ماجه" (٥/٤٤٧).

<sup>(</sup>۲) لم أقف عليه.

<sup>(</sup>٣) حكاه البهوتي في «كشاف القناع» (٥٥١/٣) قال: «... وأما الأجير فلما رُوِيَ عن أبي بكرٍ ومُمْر وأبي موسى رضي الله تعالى عنهم: أنهم استأجروا الأُجَراء بطعامهم وكموتهم، ولم يظهر له نكير، فكان كالإجماع».

<sup>(</sup>٤) حديث (٢٤٤٤)، وصححه الأَلْبَانيُّ في «الإرواء» (١٤٨٨).

<sup>(</sup>٥) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص٤٠٠) قال: «ويجوز استثجار الظثر باجرة معلومة» ويجوز بطعامها وكسوتها، وليس للمستأجر أن يمنع زوجها من وطنها، فإن حبلت كان لهم أن يفسخوا الإجارة إذا خافوا على الصبي من لبنها، وعليها أن تصلح طعام الصبي وأن أرضعته في المدة بلبن شاق، فلا أجر لها».

 <sup>(</sup>٦) يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٦/٦) قال: وقال في القاعدة الثانية والسبعين: في استنجار غير الظئر من الأجر بالطعام والكسوة روايتان، أصحهما: الجواز كالظئر.

 <sup>(</sup>٧) يُنظر: «المجموع» للتوري (٩٩/٩٥) قال: فهل يجوز أن يستأجر المرضعة بطعامها وكسوتها؟
 مذهب الشافعي على أنَّ ذلك لا يجوز في الظثر، ولا في غيره من أنواع الإجارات.

أحمد<sup>(۱)</sup>، وذلك لوجود الجهالة، فالرضاعة ـ مثلًا ـ تختلف من شخص لأخر، وكذلك الرضعات وما يحتاج إليه الصبي، ولذلك اشترط العلماء في الإرضاع أن تكون الأجرةُ معلومةً، وكذلك المدة، وأن ترى المرأة الرضيع الذي تريد أن ترضعه؛ لأنه قد يكون كبيرًا، فينبغي أن تعرفه، في الجانب الأخر يشترطون في حق المرأة المرضعة أن تعتني بغذائها حتى تدر اللبن، فترضع ذلك الطفل الذي تم استئجارها لإرضاعه.

تولاً: (فَهَذِهِ هِيَ شَرَائِطُ الإِجَارَةِ الرَّاجِعَةُ إِلَى النَّمَنِ وَالمَشْمُونِ).
 (الشَّمَن وَالمَشْمُونِ)، أيْ: العَين المستأجرة، والأجرة نفسها.

> قوله: (وَأَمَّنَا أَنْوَاعُ الإِجَارَةِ: فَإِنَّ المُلَمَاءَ عَلَى أَنَّ الإِجَارَةَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: إِجَارَةُ مَنَافِعَ أَعْبَانٍ مَحْسُوسَةٍ، وَإِجَارَةُ مَنَافِعَ فِي اللَّمَّةِ قِيَاسًا عَلَى البَّيْع).

### الإجارة على نوعين:

الأول: إجارة منافع أعيان محسوسة، كأن تؤجر دارًا أو دابةً أو سيارةً حاضرةً بعينها، أو أن تستأجر أجيرًا على عملٍ لمدة شهرٍ مثلًا، فتلك إجَارةً على مدةِ معينةٍ.

الثاني: إجارة منافع في الذمة، أيّ: على شيء موصوفي في الذمة كأن تقول: مَنْ يخيط لي هذا الثوب فله كذا وكذا، ويحدد أوصافه، وتلك إجارة على عمل، وهي جائزة قياسًا على البيع، كما ذكر المؤلف.

◄ تولىًم: (وَالَّذِي فِي اللَّمَّةِ مِنْ شَوْطِهِ الوَصْفُ، وَالَّذِي فِي العَيْنِ
 مِنْ شَوْطِهِ الوَّؤْيَةُ أَوِ الصَّفَةُ عِنْدُهُ كَالحَالِ فِي المَبِيعَاتِ. وَمِنْ شَوْطِ الصَّفَةِ

<sup>(</sup>١) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٣٦٤/٥) قال: اختلفت الرواية عن أحمد، فيمن استأجر أجيرًا بطعامه وكسوته، أو جعل له أجرًا، وشرط طعامه وكسوته... وروي عنه رواية ثالثة: لا يُجُوز ذلك بحالٍ، لا في الظئر ولا في غيرها، وبه قال الشافعي... لأن ذلك يختلف اختلاقًا كثيرًا متباينًا، فيكون مجهولًا، والأجر من شرطه أن يكون معلومًا.

عِنْدَهُ: ذِكْرُ الجِنْسِ وَالنَّوْعِ، وَذَلِكَ فِي الشَّيْءِ الَّذِي تُسْتَوْفَى مَنَافِعُهُ، وَفِي الشَّيْءِ الَّذِي تُسْتَوْفَى مَنَافِعُهُ، وَفِي الشَّيْءِ اللَّهِيْءِ اللَّهِرُكُوبِ مَثَلًا، وَالجِمْلُ اللَّهِيُّةِ، وَالجِمْلُ الَّذِي تُسْتَوْفَى بِهِ مَنْقَمَةُ المَرْكُوبِ).

(وَالَّذِي فِي الدَّمَّةِ مِنْ شَرْطِهِ الوَصْفُ)، الدَّقيق؛ لأنك لا تراه، بَلْ هو شيٌ في الذمة، فلا بدَّ أن يكون منضبطًا.

(وَالَّذِي فِي العَيْنِ مِنْ شَرْطِهِ الرُّؤْيَةُ أَوِ الصَّفَةُ)، كما هو الحال في البيع، لأن الإجارة عبارةٌ عن بيع منافع.

قال: (وَمِنْ شَرِّطِ الصَّفَةِ عِنْدُهُ: ذِكْرُ الحِنْسِ وَالتَّوْعِ، وَقَلِكَ فِي الشَّيْءِ الَّذِي تُسْتَوْفَى مَنَافِعُهُ... إلخ)، فإذا أراد استنجار سيارة مثلًا، فلا بد من معرفة نوعها وقدرة تحمُّلها، فإنْ ظهر بها عيب لا يحصل به المقصود، يعتبر هذا عينًا يفسخ العقد به.

تولىم: (وَعِنْدَ مَالِكِ أَنَّ الرَّاكِبَ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يُوصَفَ<sup>(۱)</sup>، وَعِنْدَ
 الشَّافِعِيِّ يَخْتَاجُ إِلَى الوَصْفِ<sup>(۲)</sup>.

<sup>(</sup>١) مذهب المالكية، يُنظر: "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» للدردير (٣٥/٤، ٣٧) قال: "قوله: وعلى حسل آدمي» أي: وجازت الإجارة على حسل آدمي لم يَرَّه وب الدابة، ويلزمه خيل ما أتى به المستاجر من ذكرٍ أو أننى حيث كان غير فادح، وأما الفادح فلا يلزمه حمله. (قوله: لم يره) أي: ولم يوصف له أيضًا، وإنَّ لم يكن على خيار بالروية هذا، وقد استظهر ابن عرفة وجوب تعيين كون الراكب رجلاً أو امرأة؛ لأنَّ ركوب النساء أشق، وهو خلاف ظاهر المصنف كالمدونة . . . (قوله: والرؤية هنا علمية) أي: والمعنى: كبازت الإجارة على حمل آدمي انتفى علم رب الدابة به؛ لكونه لم يرم بعجره، ولم يُومشه له (قوله: ظليت) أي: الأنش من الفادح طلقاً، بل ينظر لها، فإن كانت فادحةً لم يلزمه، (قوله: قليت)] إي: الأنش من الفادح المريض) أي: فإذا استأجره على حمل آدمي أو رجل، فأناة بمريض، لم يلزمه حمله، حيث جزم أهل المعرفة بأنه يتعب حمل أدمي أن يكون مثله من يغلب عليه النوم أو عادته عقر الدواب بركوبه».

 <sup>(</sup>٢) مذهب الشافعية، يُنظر: (تحفة المحتاج) للهيتمي (١٥١/٦) قال: (ويشترط في إجارة دابة لركوب عينًا أو ذمة معرفة الراكب بمشاهدة أو وصف تام له بنحو ضخامة أو=

وإنما المطلوب هو ضبط الوصف في المستأجر، وهُوَ الشيء المركوب، أما الراكب فلا حاجة إلى وصفه.. هذا عند مالك، وأما عند الشافعي فلا بد من وصفه.

 ◄ تولى : (وَعِنْدَ ابْنِ القاسِمِ أَنَّهُ إِذَا اسْتَأْجَرَ الرَّاعِيَ عَلَى غَنَم بِأَعْيَانِهَا أَنَّ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ العَقْدِ اشْتِرَاطُ الحُلْفِ (``، وَعِنْدَ غَبْرِهِ تَلْزَمُّ الجُمْلَةُ بَغَيْر شَرْطِ(``).

«الخلف»: هو الإتيان بالشيء كما اتفق عليه، أي: لا بد أن ينص على أن يكون كذا أو كذا، وهذا عند ابن القاسم دون غيره<sup>(٣)</sup>.

- = نحافؤ؛ ليعرف زنته تخمينًا، وقول الجلال البلقيني: «لا بد من الوزن مع الوصف، ضعيف، وإنما اعتبروا في نحو المحمل الوصف مع الوزن؛ لأنه إذا عين لا يتغير، والراكب قد يغير بسمن أو هزال، فلم يعتبر جميعها فيه. وقيل: لا يكفي الوصف، وتتعين المشاهدة للخبر السابق فليس الخبر كالمعاينة، ولما يأتي أنه لا يكفي وصف الرضيع، وأطالوا في ترجيحه؛ لأنه الذي عليه الأكرون، بل الأول بحث لهما فقط (وكذا الدكم فيما) معه من زاملة ونحوها كما بأصله،
- (١) يُنظر: «المقدمات الممهدات» لابن رشد الجد (١٦٧/٢) قال: «أحدها: أن يستأجره على عمل في شيره بعينه لا غاية له إلا بضرب الأجل فيه، وذلك مثل أن يستأجره على أن يرعى له غنمًا بأعيانها، أو يتجر له في مال يعينه شهرًا أو سنة، وما أشبه ذلك؛ فهذا اختلف في حد جواز الإجارة فيه، فقيل: إنها لا تجوز إلا بشرط الخلف، وهو مذهب إبن القاسم، وروايته عن مالك في «المدونة» وغيرها».
- (٢) وهو مذهب سحنون وابن حبيب؛ كما حكاه ابن رشد الجد في «المقدمات الممهدات»
   (١٦٧/٢) قال: «وقبل: إنها تجوز بغير شرط الخلف، والحكم يوجب الخلف، وهو قول سحنون وابن حبيب». وانظر: «المختصر الفقهي» لابن عوفة (٣٢٧/٥).
- (٣) يُنظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد (٤٧٨/٨) قال: «الاستثجار على الأعمال في الأشياء المعينات تنقسم على أربعة أقسام:

أحدها: أن يستأجره على عمل في شيء بعينه، لا غاية له إلا بضرب الأجل فيه، وذلك مثل أن يستأجره على أن يرعى له غنمًا بأعيانها، أو يتجر له في مال بعينه شهوًا أو سنة، وما أشبه ذلك، فهذا اختلف في حد جواز الإجارة فيه، فقيل: إنها لا تجوز إلا بشرط الخلف، وهو مذهب ابن القاسم،، وروايته عن مالك في «المدنة»، وضعها. \_ ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

◄ تولئم: (وَمِنْ شُوطِ إِجَارَةِ الذَّمَّةِ أَنْ يُعَجَّلَ النَّقْدُ عِنْدَ مَالِكٍ لِيَخْرُجَ
 مِنَ الدَّيْنِ بِالدَّيْنِ)(١٠.

تعجيلُ النقد شرطٌ لا بد منه عند المالكية، خلافًا للشافعية (") والحنابلة (")، إذ يرون تقديم النقد، لكن ليس على جهة الوجوب، ولا الشرطية، فله أن يستأجر دارًا أو نحوها على أن تكون الأجرة منجمةً.

تولى : (كَمَا أَنَّ مِنْ شَرْط إِجَارَة الأَرْضِ غَيْرِ المَأْمُونَةِ السَّقْيِ
 غِنْدُهُ أَلَّا يُشْتَرَطُ فِيهَا النَّقْدُ إِلَّا بَعْدَ الرَّيِّ).

الأرض غير مأمونة السقي هي التي قد ينقطع عنها الماء، واشترط مالكُ ألا يُشْترط فيها النقد إلا بعد الري خشية ألا يأتي الماء، فيتضرر

<sup>(</sup>١) مذهب المالكية، يُنظر: «مواهب الجليل» للحطاب («٣٤٤») قال: «اعلم أن التعين تارةً يكون في الأجرة، وتارةً يكون في المنفعة المستأجرة، واعلم أنه يقضى يتمجيل الأجرة إذا شرط التعجيل؛ سواء كانت الأجرة شيئًا بهينه، أو شيئًا مضمونًا في اللّمة، وكذلك يقضى بالتعجيل إذا كانت العادة التعجيل؛ سواء كانت الأجرة شيئًا معينًا، أو شيئًا مضمونًا، وسواء في ذلك الأجرة المعينة والمضمونة و وكذلك يقضى بالتعجيل إذا كانت المنفعة المستأجرة مضمونة في ذمة الأجير، وتأخر شروعه في العمل يومين، وأما لو أخره إلى يوم واحد، فيجوز التقذيم والتأخيرا،

<sup>(</sup>٢) مذهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (١٢٦/١) قال: ﴿وإجارةُ العينة الأجرةُ فيها كالثمن في البيع، فحينتلِ لا يُشترط ذلك أي: قبض الأجرة المعينة، والتي في اللمة في المجلس فيها كثير المبيع، نعم يتعبن محل العقد لتسليمها على ما مر قيه في السلم، ويجوز في الأجرة فيها أي: إجارة العين التعجيل والتأجيل للأجرة، لكن إلا كانت الأجرة في اللمة، إذ الأعيان لا تؤجل، والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها، والإبراء منها مطلقًا،

<sup>(</sup>٣) مذهب الحنابلة، يُنظر: «الإنصاف» للمرداري (٨١/١) قال: «يجوز تأجيل الأجرة مطلقاً على الصحيح من المذهب. وعليه الأصحاب... وقيل: يجوز تأجيلها إذا لم تكن نفعًا في الذمة. وقيل: يجوز قبّضها في المجلس أيضًا، فعلى المذهب: تكون الأجرة في الذمة غير مؤجلة، بل ثابتة في الحال، وإنْ تأخرت المطالبة بها».

\_ السرح بداية المجتهد }\_

المستأجر، وسيأتي في كلام المؤلف ذكر أنواع ما يطرأ على الإجارات كعَيْب يمنع من الاستفادة منها، وأثر ذلك على العقد.

﴾ قوله: (وَاخْتَلَفُوا فِي الكِرَاءِ: هَلْ يَدْخُلُ فِي أَنْوَاعِهِ الخِبَارُ أَمْ لَا؟ فَقَالَ مَالِكٌ: يَجُوزُ الخِيَارُ فِي الصِّنْفَيْنِ مِنَ الكِرَاءِ المَصْمُونِ وَالمُعَيَّنِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ).

ذَهب مالكٌ إلى جواز الخيار في الصِّنفين من الكراء المضمون والمعين(١١). وذهب الشافعي إلى أنه لا يجوز، وذكر أنه قول أكثر العلماء(٢).

◄ قولكم: (فَهَذِهِ هِيَ المَشْهُورَاتُ مِنَ المَسَائِلِ الوَاقِعَةِ فِي هَذَا القِسْم الأُوَّلِ مِنْ مَذَا الكِتَابِ، وَهُوَ الَّذِي يَشْتَمِلُ عَلَى النَّظَرِ فِي مَجال هَذَا اللَّعَقْدِ وَأَوْصَافِهِ وَأَنْوَاعِهِ، وَهِيَ الأَشْيَاءُ الَّتِي تَجْرِي مِنْ هَذَا العَقْدِ مَجْرَى الأَرْكَانِ، وَبِهَا يُوصَفُ العَقْدُ إِذَا كَانَ عَلَى الشُّرُوطِ الشَّرْعِيَّةِ بِالصِّحَّةِ، وَبِالفَسَادِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى ذَلِكَ، وَبَقِيَ النَّظَرُ فِي الجُزْءِ الثَّانِي، وَهُوَ أَحْكَامُ هَذَا الْعَقْدِ).

<sup>(</sup>١) مذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٤/٤) قال: «إنْ وقع على أجر غير معين، فإن شرط تعجيله أو جَرى به عرفٌ، وَجَبِ التعجيلِ أيضًا في الأربع صُور، وإلاَّ فإن كانت المنافع معينةً، جاز تعجيله وتأخيره، وَإنْ كانت مَضْمُونةً، فإن وقع العقد في الإبان كالحّج، فالواجب أحد الأمرين؛ إما تعجيل جميع الأجر إنْ كانّ يسيرًا، أو اليسير منه إنَّ كان كثيرًا، وإما الشروع».

<sup>(</sup>٢) مذهب الشافعية، يُنظر: "تحفة المحتاج" للهيتمي (١٢٦/٦)، قال: "وإذا أُطْلقت الأجرة عن ذكر تأجيل أو تعجيل تعجلُّت؛ كثمنُّ المبيع المطلق؛ ولأن المؤجر يملكها بالعقد، لكن لا يستحق استيفاءها إلا بتسليم العينّ، فإن تنازعا في البداءة، فكما مرَّ في البيع، وإن كانت الأجرة معينةً بأن ربطها بعين، أو مطلقةً، أو في الذمة ملكت في الحالُّ بنفس العقد، وإن كانت مؤجلةً كما يملكُ المستأجر المنفعة به في إجارة العَّين، لكنه ملكٌ مراعًى كلما مضى جزءٌ من الزمان على السلامة، بان أن ملك المؤجر استقر على ما يقابل ذلك.

يعني: ما جاء موافقًا للشروط الشرعية، فهو عقدٌ صحيحٌ، وما خالفه أو اختل فيه شرط أو أكثر، فهو عقد فاسد. قال المصنف رحمه الله تعالم.:

# (القِسْمِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الكِتَابِ وَهُوَ النَّظُرُ فِي أَحْكَامِ الإِجَارَاتِ

وَأَحْكَامُ الإِجَارَاتِ كَثِيرَةٌ، وَلَكِنَّهَا بِالجُمْلَةِ تَنْحَصِرُ فِي جُمْلَتَيْنِ).

ذكر أنَّ أحكام الإجارات كثيرة؛ فهناك استنجارُ حيوانِ، واستنجارُ إنسانِ، واستنجارُ آلة، واستنجارُ بثرِ، واستنجارُ أرضِ، واستنجارُ دَّعَانِ، واستنجارُ فَرشِ، واستنجارُ ثيابٍ.

◄ تولىماً: (الجُمْلَةُ الأُولَىٰ: فِي مُوجِبَاتِ هَذَا العَقْدِ وَلَوَازِمِهِ مِنْ غَيْرِ
 حُدُوثِ طَارِئ عَلَيْهِ).

لأنه قد يُوجد طارئٌ عليه فيؤثِّر فيه.

تَفْسَمُ فِي الْخُمْلَةُ الثَّانِيَةُ: فِي أَخْكَامِ الطَّوَارِئِ، وَهَذِهِ الجُمْلَةُ
 تَنْفَسَمُ فِي الأَشْهَرِ إِلَى مَعْرِفَةِ مُوجِبَاتِ الضَّمَانِ وَعَدَيهِ).

موجِبات الضمان: هي ما يُوجب ضمانَ تلك السلعة؛ لأنه ربَّما يستأجر إنسانٌ سلعةً، فتذهب هذه السلعة، فمن الذي يضمنها؟

◄ تول ٨: (وَمَعْرِفَةِ وُجُوبِ الفَسْخِ وَعَدَمِهِ، وَمَعْرِفَةِ خُكْمِ الإَخْتِلَافِ).

موجبات الفسخ: فمثلًا إذا ذهبت العين يجب الفسخ? أو تعذرت الاستفادة بها؛ وجب الفسخ؟ أو إذا استخدمها الإنسان مدة ثم طراً ما يمنع من الاستفادة بها يفسَخ؟

وإن قلنا: يجب الفسخ، فهل تُلزم الأجرة السابقة وتسقط اللاحقة حين أصبحت العين يتعذر الانتفاع بها؟

قال المصنف رحمه الله تعالى:

## (الجُمْلَةُ الأُولَى:

وَمِنْ مَشْهُورَاتِ هَذَا البَاتِ: مَنَى يَلْزَمُ المُكْرَى دَفْعُ الِكِرَاءِ إِذَا أَطْلِقَ المَعْفَدُ، وَلَمْ يَشْتَرَطْ قَبْضَ النَّمَنِ؟ فَعِنْدُ مَالِكِ (()، وَأَبِي حَنِيفَةَ ((): أَنَّ النَّمَنَ إِنَّا اللَّهَ وَاللَّهُ مَنَا يَشْفِطُ مِنَ المَنَافِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ، أَوْ يَكُونَ مُثَنَالِكِ مَا يُعْفِضُ مِنَ المَنَافِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ، أَوْ يَكُونَ مُثَنَالِكَ مَا يُوجِبُ النَّقْدِيمَ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ عَوْضًا مُمَثِنًا، أَوْ يَكُونَ كِرَاءً فِي الذَّمْقِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ((): يَجِبُ عَلَيْهِ النَّمَنُ بَنَفْس المَقْدِ).

الأئمة الأربعة \_ رحمهم الله \_ انقسموا في هذه المسألة إلى قسمين:

فالإمامان أبو حنيفة ومالك يقولان: يدفع الأجرة مقسطة؛ كأن يدفع كُلَّ شهر على حسب المنفعة، إلا أن يُوجَد شرطً؛ كأن يَشترط المُكري على المكرى دفعُ الإجارة مقدَّمًا.

والإمامان الشافعيُّ وأحمدُ<sup>(4)</sup> يقولان: تُدفع الأجرة عند أول العقد، حتى وإن لم يستفد بالعين المؤجَّرة ولو لحظة.

> تولىم: (فَمَالِكٌ رَأَى أَنَّ الثَّمَنَ إِنَّمَا يُسْتَحَقَّ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا يُقْبَضُ
 مِنَ العِوَضِ، وَالشَّافِعِيُّ كَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ تَأَخُّرُهُ مِنْ بَابِ اللَّبْنِ بِاللَّبْنِ).

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير للدوير وحاشية الدسوقي» (٤/٤)، حيث قال: «ففي «المدونة»... الأكرية في دار أو راحلة أو في إجارة بيع السلع ونحوه فبقدر ما مضى».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص٠٩٠)، حيث قال: «ومن استأجر دارًا فللمؤجر أن يطالبه لأجره كل يوم، إلا أن يبين وقت الاستحقاق بالعقد».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: "تحفة المحتاج، للهيتمي (١٢٥/٦)، حيث قال: الأنها سلم في المنافع، فيمتنع فيها تأجيل الأجرة، سواء أتأخر العمل فيها عن العقد أم ١٤٩١».

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٤٠/٤)، حيث قال: «وتجب الأجرة بنفس العقد».

وجهة الذين قالوا: «تُدفع الأجرة مقسَّطة»: أنَّه كيف يُقدَّم ثمنًا وهو لم يستفد بعدُ بالعين، ولم يستوف منافقها؟

ووجهة الذين قالوا: (تُدفع الأجرة عند أول العقد»: أنّه إذا تمَّ العقدُ فقد مكَّنه من استيفائها، وليس من حقَّ المالك أن يتصرف في الدار، ولا إن يُخرجَه منها.

◄ تولىمَ: (وَمِنْ ذَلِكَ الْحَيْلَافَهُمْ فِيمَنِ اكْتَرَى دَابَّةً أَوْ دَارًا وَمَا أَشْبَهَ
 ذَلِكَ؛ هَلْ لَهُ أَنْ يَكْوَى ذَلِكَ بِأَكْثَرَ مِشًا اكْتَرَاهُ؟)(١).

يعني: إذا استأجر إنسانٌ دارًا أو دُكَّانًا أو سيارةً، فهل له أن يُؤجِّرُها غـرَه ماكثر منها؟

اعلم أولًا: أنَّ العلماءَ مُجمعون على أنَّه من استأجر عينًا فله أن يؤجِّرها بنفس القيمة أو أقلَّ منها<sup>(۲۲)</sup>، ولكتَّهم اختلفوا فيما لو أجَّرها لغيره بأكثر.

ightarrow قولightarrow: (فَأَجَازَهُ مَالِكٌ ightarrow)، وَجَمَاعَةٌ، قِيَاسًا عَلَى البَيْع).

الأثمة الثلاثة (مالكٌ، والشافعيُّ، وأحمدُ<sup>(٥)</sup> أجازوا ذلك؛ قياسًا على البيع، فلو أنَّك اشتريت سلعةً بألفٍ جاز لك أن تبيعَها بألفين وبعشرة وبمثة، فهكذا الإجارة.

- (١) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٢/٦٥)، حيث قال: «هذا موضع اختلف فيه الخلف والسلف».
- (٢) قال ابن المنذر: "وللمرء أن يستأجر الدار قد عرفها وقتًا معلومًا بأجر معلوم على أن يسكنها، فإذا صحت الإجارة على هذا فللمستأجر أن يكري الدار بأقل مما اكتراه أو بأكثر وله أن يسكنها». انظر: «الإقناع» (٧٠٠/١).
- (٣) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٥٤٦/٦)، حيث قال: فقال مالك: «... فكذلك المكتري والمستأجر لما يستأجره يتصرف فيه ويكريه بما شاء من زيادة أو نقصان».
- (٤) يُنظر: «نهاية المحتاج» للشربيني (٢٧٠/٥)، حيث قال: «والقدرة على ذلك تشمل ملك الأصل وملك المنفعة، فدخل المستأجر فله إيجار ما استأجره».
- (a) يُنظر: «كشاف الفناع؛ للبهوتي (٥٦٦/٣)، حيث قال: ((وتصح) إجارة العين المؤجرة (لغير مؤجرها و) تصح (لمؤجرها بمثل الأجرة، و) بـ (زيادة) على الأجرة التي استأجر بها».

◄ تولىمَّ: (وَمَنَعُ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ (١)، وَأَصْحَابُهُ (٢)، وَعُمْدَتُهُمْ: أَنَّهُ
 سِنْ بَابٍ رِبْحِ مَا لَمْ يُشْمَنْ؛ لِأَنَّ صَمَانَ الأَصْلِ هُوَ مِنْ رَبِّهِ - أَعْنِي: مِنَ المُحْرِي - وَأَيْضًا فَإِنَّهُ مِنْ بَابٍ بَيْع مَا لَمْ يُقْبَضْ).

أبو حنيفة كَخَلَلْلهُ منع ذلك؛ لأنَّه من باب ربح ما لم يُضمن.

مثال ذلك: إذا استأجرت بيئًا بعشرة آلاف، ثم أجَّرته بعشرين أنفًا، فقد ربحت عشرة آلاف، لكنَّ هذه الدار لو انهدمت فإنَّ الذي يضمنها هو المالك الأصلئ، إذًا فقد ربحت شيئًا لست ضامنًا له فيما يطرأ عليه.

◄ تال: (وَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُ العُلَمَاءِ إِذَا أَحْدَثَ فِيهَا عَمَلًا)<sup>(٣)</sup>.

إذا أحدث فيها عملًا؛ أي: أدخل عليها إضافات وتحسيناتٍ فله أن يؤجِّرها.

قلتُ: وبعضهم أجاز ذلك بشرط أن يُوافق مالكُ العين المؤجَّرة، وإلا فلا<sup>(٤)</sup>.

<sup>(</sup>١) لعل المصنف تبع في ذلك ما ذكره ابن عبدالبر في «الاستذكار»، عن عبدالرزاق (٢٢٢/٨) قال: «قال: سمعت الثوري، يقول لمعمر: ما كان ابن سيرين يقول في رجل اكترى من رجل، ثم ولاه آخر وربح عليه؟ قال معمر: وأخبرني أيوب أنه سمع ابن سيرين وسئل عن ذلك، فقال: «كل إخواننا من الكوفيين يكرهونه».

 <sup>(</sup>٢) محل المنع عند الحنفية: إذا استأجرها شُؤجِّرُه، أو تكون بأكثر من الأجرة الأولى.

يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي وحاشية ابن عابدين (٢٨/١)، حيث قال: «(وله السكنى بنفسه وإسكان غيره بإجارة وغيرها) وكذا كل ما لا يختلف بالمستعمل».

 <sup>(</sup>٣) هذا مذهب الحنفية، يُنظر: «اللدر المختار» للحصكفي (ص٤٧٤)، حيث قال: «ولو آجر بأكثر تصدق بالفضل إلا في مسألتين: إذا آجرها بخلاف الجنس أو أصلح فيها شيئًا».

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٥٠٥٥)، حيث قال: «وعن أحمد رواية ثالثة، إن أذن له المالك في الزيادة جاز، وإلا لم يجز».

VVY0

\_ 🖁 شرح بداية المجتهد

تولى : (وَمِمَّنْ لَمْ يَكْرَهْ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ سُفْيَانُ
 النَّوْرِيُ<sup>(۱)</sup>، وَالجُمْهُورُ رَأُواْ أَنَّ الإِجَارَةَ فِي هَذَا شَبِيهَةٌ بِالبَّيْع<sup>(۱)</sup>).

والمذهب الصحيح هو مذهب جمهور الفقهاء؛ لأنَّه قد أصبح مالكًا للمنفعة؛ لأنَّ الإجارة هي ملك المنفعة، فأنت استأجرت هذا الدُّكَان فمن حقِّكَ أن تبقى فيه، وأن تُؤجِّرَه؛ لأنه ربما أصبحْتَ غير مستفيدٍ منه، ولا مانع أن يَدفَع لك هذا المستأجِرُ أجرةً أكثر.

﴾ قوله: (وَمِنْهَا: أَنْ يَكْرِيَ الدَّارَ مِنَ الَّذِي أَكْرَاهَا مِنْهُ).

مثال ذلك: إنسانٌ استأجر دارًا، فجاء المالكُ نفسُه فقال: أكْرِني إيَّاها، أو أَجَرني إيَّاها.

◄ تولى، (فَقَالَ مَالِكٌ: يَجُوزُ)<sup>(٣)</sup>.

وقال به الشافعيُ<sup>(٤)</sup> وأحمدُ<sup>(٥)</sup> كذلك، فجمهور الفقهاء يقولون: إذا أجَّر إنسانٌ سلعةً لإنسان ثم جاء هو نفسُه ليستأجرها منه، جاز ذلك.

<sup>(</sup>١) أخرجه عبدالرزاق (٢٣٢/٨) ولفظه: «أخبرنا الفوري، وسأله عن الرجل يستأجر ذلك، ثم يؤاجره بأكثر من ذلك، فقال: أخبرني عبيدة، . . . عن مجاهد «أنهم كانوا يكرهونه، إلا أن يحدث فيه عملاً».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «الأوسط؛ لابن المنذر (١١٠هـ١٦)، حيث قال: (وفيه قول ثالث: وهو أن [المكترى] إن أصلح فيما اكترى شيئًا فلا بأس بأن يؤاجرها بأكثر من ذلك.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: "الشَّرِح الكبير للدردير وحاشية الدَّسوقي، (٩/٤)، حيث قال: ((و) جاز (استئجار المالك) المؤجر لداره أو دابته مثلًا (منه) أي من المستأجر إلا لتهمة سلف جر منفعة.

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي» للعمراني (٧٥٤/٣)، حيث قال: ﴿إِذَا
 استأجر عينًا وقيضها.. فله أن يؤاجرها من المؤاجر، ومن غيره.

 <sup>(</sup>a) يُنظر: "شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٣١/٤)، حيث قال: "ولمستأجر عين أن
 يؤجرها.... (حتى لمؤجرها)؛ لأن كل عقد جاز مع غير العاقد جاز معه كالبيع
 (ولو بزيادة)».

تولىم: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ (١): لا يَجُورُه، وَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ
 الثَّفَاضُلُ بَيْنَهُمَا فِي الكِرَاءِ فَهُوَ مِنْ بَابِ أَكُل المَالِ بِالبَاطِل).

الذين أشكلوا ذلك أو منعوه قالوا: لا يتم القبض هنا؛ لأنه إنسان أجّر ثم استأجر.

 ◄ تولىم: (وَمِنْهَا: إِذَا اكْتَرَى أَرْضًا لِيَرْزَعَهَا حِنْظَةً، فَأَرَادَ أَنْ يَرْزَعَهَا شَعِيرًا، أَوْ مَا ضَرَرُهُ مِثْلُ ضَرَرِ الحِنْظَةِ، أَوْ دُونَهُ؛ فَقَالَ مَالِكُ: لَهُ ذَلِكَ<sup>(١٢)</sup>، وَقَالَ دَاوُدُ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>).

### اعلم أنَّ لهذه المسألة ثلاث صور:

الصورة الأولى: قال المؤجِّر للمستأجر: أؤجِّرك هذه الأرض على أن تزرعها - فيُطلق ولا يُقيِّد - أو يقول: تزرعها ما شنت؛ فله أن يزرعها أيَّ نوع من أنواع ما يُزرع، وسواء كان ضررُه على الأرض قليلًا أو مترسطاً أو كثيرًا؛ لأنَّ العقد مُطلق.

الصورة الثانية \_ وهي التي ذكرها المؤلِّف يَخْلَلْلهُ: إذا قال المؤجِّرُ

(٣) الظاهرية لا يجيزون كراء الأرض إلا مشاعًا.
 يُنظر: «المحلى» لابن حزم (٤٣/٧)، حيث قال: «لا يجوز كراء الأرض بشيء

أصلًا؟. واعتبروا شرط الشيء الذي يزرع في العقد شرطا فاسدًا. ويُظر: «المحلى؟ لابن حزم (١٦/٨)، حيث قال: «فإن اتفقا تطوعًا على شيء يزرع في الأرض فحسن، وإن لم يذكرا شيئًا فحسن... إلا أنه إن شرط شيء من ذلك في العقد، فهو شرط فاسد وعقد فاسد؟... إلا أن يشترط صاحب الأرض أن لا يزرع فيها ما يضر بأرضه».

هذا مذهب الحنفية، ينظر: «الدر المختار» للحصكفي (ص٨٩٥)، حيث قال:
 «(للمستأجر أن يؤجر المؤجر) بعد قبضه قبل وقبله (من غير مؤجره، وأما من مؤجره فلا) يجوز».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: "منح الجليل" لعليش (٥/٩٥)، حيث قال: "وإن استأجرها ليزرعها شعيرًا وأراد أن يزرعها حنطة، فلا يمنع إذا لم يضرا.

- الأسرح بداية المجتهد على المحتهد على المحتهد الله المجتهد على المحتهد الله المحتهد الله المحتهد الله المحتهد

للمستأجر: أؤجِّرك هذه الأرض على أن تزرعها جِنطةً؛ فله أن يزرعها حنطة أو ما هو أقل ضررًا منها، أو ما هو مساو لها.

فمذهب مالك \_ والأثمة الأربعة كُلُهم(١) \_ يُجيزون ذلك؛ لأنَّهم يقولون: إنَّ المعتبر في ذلك هو الضرر؛ ولأن العقد إنما كان على منفعة الأرض \_ فإنما الأُجرة على الاستفادة من الأرض \_ فما دام الضرر منتفيًا، فالعقد جائز.

وأهل الظاهر منعوا ذلك حتى قالوا: لو استأجر أرضًا على أن يزرعها حنطة بيضاء فليس له أن يزرعها حنطة سمراء<sup>(٢٢)</sup>، أو استأجرها ليزرعها حنطة سمراء فليس له أن يزرعها بيضاء؛ قالوا: لأن هذا على خلاف ما ورد.

وحجَّة أهل الظاهر ضعيفة؛ لأن وجهتهم أنه غيَّر في العقد؛ حيثُ استأجرها ليزرعها حنطة فزرع غيرها.

ولكنَّه كما قال الجمهور: إن المقصود من الإجارة هو الاستفادة من الأرض بأيِّ نوع كان شريطة ألا يحصل ضرر، وما دام الضررُ لم يتجاوز موضِع العقد فهو جائز.

الصورة الثالثة: قال المؤجِّرُ للمستأجر: أُؤجِّرك هذه الأرض على أن

 <sup>(</sup>١) مذهب الحنفية، يُنظر: «حاشية ابن عابدين» (٣٦/٦)، حيث قال: اإذا عين نوعًا للزراعة له أن يزرع مثله أخف لا أضر».
 مذهب الشافعية، يُنظر: التحفة المحتاج، للهيتمي (١٨٢/١)، حيث قال: «استأجر لبر

مذهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (١٨/٨٦)، حيث قال: «استأجر لبر فزرع فرة فلا يضمن الأرض؛ لأنه لم يتعد إلا في منفعتها، بل تلزمه أجرة مثل الذرة.

مذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١٥/٤)، حيث قال: «(شرط زرع بر فقط) فلا يلزم الوفاء به وله زرع ما هو مثله ضررًا أو أقل».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «المنتقى» للباجي (٢٤٢/٤)، حيث قال: «البيضاء هي المحمولة؛ وهي نوع من الحنطة يكون بمصر، والسمراء نوع آخر يكون بالشام، وهي أفضل جودة من المحمولة».

تزرعها حِنطةً ــ مثلًا ــ فزرع فيها ما هو أكثر ضررًا؛ فلا يجوز.

◄ تولى : (وَمِنْهَا: الْحَيْلَافُهُمْ فِي كُنْسِ مَرَاحِيضِ الدُّورِ المُكْتَرَاةِ،
 أَلْلَمَشْهُورُ عَنِ ابْنِ القاسِمِ أَنَّهُ عَلَى أَرْبَابِ الدُّورِ، وَرُوبِيَ عَنْهُ أَنَّهُ عَلَى المُكْتَرَانَ،
 المُكْتَرى (١) وَبِهِ قَالَ الشَّافِيقِ (١).

انظر دقَّة الفقهاء \_ رحمهم الله تعالى \_ فهذه مسائل تحصل في زماننا.

الإنسانُ إذا أجَّر دارًا، فهذه الدار فيها حمَّامات ـ وفيما مضى كانوا يُسمُّونها مراحيض، أو محل الغائط، أو الكنيف، أو البالوعات ـ فلو حصل سددٌ في البالوعة ـ أو البيَّارة كما نُسمِّيها الآن ـ فمن المسؤول عنها؟ كهل المؤجِّر أو المستأجر؟

#### اختلف الفقهاء:

الإمامان الشافعي وأحمد<sup>(٣)</sup> قالا: المسؤول عنها المؤجِّر؛ لأنها حصلت بسببه.

وأبو خنيفة (4) يقول: القياس يقضي بأن المستأجر هو المطالب بنقل ما يمتلأ به البالوعة؛ لأنه حدث بفعله، فيلزمه نقله كالكناسة والرماد، إلا أن الحنفية استحسنوا وجعلوا نقله على صاحب الدار أخذًا بمقتضى العرف والعادة، إذ العادة بين الناس أن ما كان مغيبًا في الأرض فنقله على صاحب الدار.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «حاشية الدسوقي» لابن عرفة (٣٦١/٣)، حيث قال: «واختلف في كنس كنيف الدار المكتراة؛ فقيل: على ربها، وقيل: على المكتري، والقولان عن ابن القاسم».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: "تحفّة المحتاج، للهيتمي (١/(١٦٥)، حيث قال: "ومثلها رماد الحمام وغيره
 (على المكترى)».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢٦٣/٢)، حيث قال: «(و) على مكتر دار أو حمام ونحوه (تفويغ بالوعة وكنيف)».

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: "حاشية ابن عابدين" (٨٠/٦)، حيث قال: "وأما البالوعة وأشباهها فليس على المستأجر تفريغها استحسانًا. والقياس: أن يجب؛ لأن الشغل حصل من جهته.

وبهذا يتبين لنا دَورُ قاعدة «العادة محكَّمة» (١)؛ فإذا اصطلح الناس على أمر من الأمور؛ كما لو كان لهم عرف يسيرون عليه في البيوت والعمائر: أنَّ البيَّارات إذا امتلاَّت فإنَّ الذي يتحمل مسؤوليتها هو المكري (المؤجِّر)، فإن الحنفيَّة يُعملون هذه القاعدة.

#### 🎕 فائدة:

لم تكن المراحيض كما هي الآن، المراحيض الآن لا تحتاج إلى كنس، فقد كان فيما مضى البيت يُبنى ويوضع في مكان الخلاء لَيِنَات على شكل لَيِنَتين، ثُمُّ يحصُّل التغوُّط أو التبول، فإذا امتلئ فإنَّ المسؤول عن تفريغه المؤجر أو المستأجر، على اعتبار الخلاف.

وقد كان هناك أناسٌ يختصون بكنس البالوعات، ويأخذون الأجرة، فإنَّ الذي يُسلِّم الأُجرة المؤجِّر أو المستأجر ـ على اعتبار الخلاف، كما ذكرنا ــ

والصحيح في هذه المسألة: أنَّ المستأجر هو المكلَّف بكنسها؛ لأنه هو الذي فعل ذلك وتسبَّب فيه.

#### 🎇 فائدة:

كذلك الأصل أن الذي يُسلِّم رسوم الماء أو الكهرباء هو المستأجر، سواء كان في شقة أو عمارة، إلا إذا تحمَّل ذلك صاحب البيت.

(وَاسْتَنْنَى ابْنُ القَاسِمِ مِنْ هَذِهِ الفَنَادِقَ الَّتِي تَلْخُلُهَا قَوْمٌ وَتَخُرُجُ قَوْمٌ، فَقَالَ: الكَنْسُ فِي هَذِهِ عَلَى رَبِّ الدَّارِ)(٢).

هذا هو رأيه لَخَلَلْتُهُ، والحقيقة أنَّها كذلك على المستأجر؛ لأنه هو

 أي: هي المرجع عند النزاع؛ لأنه دليل ببتنى عليه الحكم، ينظر: "تهذيب الفروق والقواعد السنية، (١٤/٣) لمحمد بن علي بن حسين.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «شفاء الغليل؛ للمكناسي (٩٤٤/٣)، حيث قال: «ومن اكترى دارًا فعلى ربها مرمتها وكنس المراحيض، فقيل: خلاف، وقيل: ما هنا فيما حدث، وما هناك فيما سبق، قبل: ما هنا في غير الفنادق.

الذي يستفيد منها، ومعلومٌ أنَّ الفنادق فيما مضى ليست كالفنادق في هذا العصر، ولكنَّها مهما كانت بيوت تُؤجَّر ويسكنها الناس.

تولىم: (وَمِنْهَا: الْحَتِلَافُ أَصْحَابٍ مَالِكِ فِي الْالْهِدَامِ النبيبرِ مِنَ
 الدَّارِ، هَلْ يَلْزَمُ رَبَّ الدَّارِ إِصْلَاحُهُ، أَمْ لَيْسَ يَلْزَمُ؟ وَيَنْحَطُّ عَنْهُ مِنَ
 الكِرَاءِ ذَلِكَ القَدْرُ؟ فَقَالَ ابْنُ القَاسِمِ: لَا يَلْزَمُهُ، وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَاهِ: يَلْزَمُهُ").

لا شك أنَّ المؤجِّر إذا سلَّم الدارَ وفيها انهدامٌ أو خلل أو أخساب مكسورة ـ وهذا بالنسبة للبيوت التي نسميها شعبية ـ فإن المؤجِّر مسؤول عن وجود خلل في البيت؛ كشقوق في الجُدُّر وتكشُّر الخشب، إلى غير ذلك من العيوب التي تؤثَّر، لكن إذا حصل عيبٌ بعد ذلك فإنَّ هذا لا يخلو:

إما أن يكون بتفريط من المستأجر: فيلزمه إصلاحه.

وإما أن يكون ليس تفريطًا: ولكنّه حصل مع مرور الزمن وتغيّره، وأنَّ هذه الأشياء قد استُنفِذَت مدتها فأدى ذلك إلى تأثُّرها؛ كالخشب يمر عيه زمانٌ فإنه يتأثّر، وكذلك الجدُر التي من الطين تتأثر بنزول المطر عليها وهكذا، فلا يلزمه.

◄ تولىم: (وَقُرُوعُ مَذَا البّابِ كَثِيرَةٌ، وَلَيْسَ قَصْدُنَا التَّقْوِيعَ فِي هَذَا الكِتَاب).

يقصد بالفروع: الخللُ في الشّقف، والانكسارُ في الخشب، والخللُ في الحائط، والشقوقُ في الجدُر، إلى غير ذلك من الفروع الكثيرة التي يتحدث عنها الفقهاء رحمهم الله.

#### قال المصنف رحمه الله تعالى:

<sup>(</sup>١) يُنظر: «حاشية الدسوقي» لابن عرفة (٤/٤ه)، حيث قال: «(قوله: حدث) أي: موجب الإصلاح، وهو الهدم (قوله: وهو مذهب ابن القاسم) أي: وأما غيره ـ وهو ابن حبيب ـ فيقول: يجبر الآجر على الإصلاح».

## (الجُمْلَةُ النَّانِيَةُ: وَهِيَ النَّظَرُ فِي أَحْكَامِ الطَّوَارِئِ

# اللفَضلُ اللَّرَالُ مِنْهُ، وَهُوَ: النَّظَرُ فِي الفُسُوخِ)

النظر في الفسوخ؛ فقد يطرأ على الإجارة التي تمت واستقرَّت أمرٌ من الأمور فيؤثر عليها؛ كأن تكون دابة فتموت، أو عبدًا فيموت، أو جملًا فيشرد، أو أرضًا فتُغمَر بالماء فيتعفَّر الاستفادة منها، أو ينقطع عنها الماء أصلًا، أو دارًا تتهدم، إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة في هذا المقام.

تولىم: (فَنَقُولُ: إِنَّ الفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي عَقْدِ الإِجَارَةِ؛ فَذَهَبَ الجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ عَقْدٌ لَازِمُّ('').

وهذا مذهب الأئمة الأربعة.

ومعنى كونه لازمًا: أنَّه من العقود اللازمة الواجبة؛ فإذا ما تمَّ عقدٌ 
بين مستأجر ومؤجِّر يكون مُلزمًا لكلَّ من الطرفين، فلا يجوز للمستأجر أن 
يُطالب بفسخ العقد بدعوى أنه لم يستفد من العين المؤجَّرة - مثلًا -، وهذا 
بخلاف الجعالة، ومن هنا تخالف الجعالة الإجارة؛ فالجعالة نوع من 
الإجارة، لكنَّها عقد غيرُ لازم؛ كأن يقول إنسان: من يردُّ لي ضالَّتي فله 
كذا، أو من يبني لي هذا الجدار فله كذا، فهذا عقد جائزٌ لكلِّ منهما أن 
يَعيِل عنه.

# > قوله: (وَحُكِيَ عَنْ قَوْمٍ أَنَّهُ عَقْدٌ جَائِزٌ تَشْبِبهَا بِالجُعْلِ

 <sup>(1)</sup> يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٣٣٧-٣٣٣)، حيث قال: «والإجارة عقد لازم من الطرفين، ليس لواحد منهما فسخها، وبهذا قال مالك، والشافعي، وأصحاب الرأي».

وَالشَّرِكَةِ ('') وَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ عَقْلٌ لَازِمٌ الْحَتَالُوا فِيمَا يَنْفَسِخُ بِهِ: فَذَهَبَ جَمَاعَهُ فَقَهَاءِ الأَنْصَارِ مَالِكُ '')، وَالشَّافِعِيُ '''، وَسُفْيَانُ النَّوْرِيُّ، وَأَبُو نَوْرٍ، وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْفَسِخُ إِلَّا بِمَا تَنْفَسِخُ بِهِ المُقُودُ اللَّازِمَةُ مِنْ وُجُودِ العَيْبِ بِهَا أَوْ ذَهَابٍ مَحِلَّ النَّيْفَاءِ المَنْفَعَةِ '').

وكذلك أحمد (٥) ذهب إلى أنَّه لا ينفسخ إلا بما تنفسخ به العقود اللازمة.

تولى، (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: يَجُوزُ فَسْخُ عَفْدِ الإِجَارَةِ
 لِلْعُلْدِ الطَّادِئِ عَلَى المُسْتَأْجِرِ، مِثْلُ أَنْ يُكْرِي دُكَّانًا يَتَّجِرُ فِيهِ فَيَحْتَرِقُ
 مَتَاعُهُ أَوْ يُسْرَقُ\¹¹.

مثال ذلك: إنسانٌ يستأجر دُكَّانًا ليبيع فيه بضائعه، وإذا بالبضائع تحترق، أو أن يستأجر إنسانٌ دابةً ليحُجِّ عليها فتمرض، أو يكون هناك فوجًا معه ذاهبين إلى الحَجِّ فيتأخر الفوجُ فيتأخر معهم؛ لأنه مرتبط

 <sup>(</sup>١) يُنظر: (بدائع الصنائع؛ للكاساني (٢٠١/٤) حيث قال: (وأما صفة الإجارة... وقال شريع: إنها غير لازمة وتفسخ بلا عذر؛ لأنها إباحة المنفعة فأشبهت الإعارة».

 <sup>(</sup>٢) يُنظن «ألشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي» (٢٩/٤)، حيث قال: «(وفسخت) الإجارة (بتلف ما يستوفى منه) (لا) بتلف ما يستوفى (به) المنفعة».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: "تحفة المحتاج» للهيتمي (١/١٨٧)، حيث قال: "(وتنفسخ) الإجارة بتلف مستوفى منه عين في عقدها شرعًا».

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «المعاني البديعة» للريمي (٨٥/٢)، حيث قال: «عند الشافعي ومالك وأبي ثور والثوري وأحمد وأكثر العلماء: لا يجوز فسخ الإجارة بالأعذار بغير عيب بعد لزومها».

 <sup>(</sup>٥) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢٦٤/٢)، حيث قال: «(وتنفسخ الإجارة بتلف) محل (معقود عليه)».

 <sup>(</sup>٦) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص.١٠٥)، حيث قال: «وتنفسخ الإجارة بالأعذار كمن استاجر دكانًا في السوق؛ ليتجر فيه فذهب ماله...».

فإنَّ أبا حنيفة ﷺ يرى أن هذه الموانع وأمثالها مؤثِّرةٌ، وأنها تستدعي الفسخ.

مثال ذلك: أن يستأجر إنسانٌ دابةً فهلكت أو عبدًا فهلك، أو استأجر سيارة فضدمَت وتعطَّلت، فلم يستطع أن يستغيد منها قبل أن يتسلمها، فهذه العين المؤجِّرة لا تخلو:

إما أن تكون العين المستأجرة هذه قد تعذر الانتفاع بها قبل قبضها: فالعقد هنا ينفسخ بإجماع العلماء.

وإما أن تكون العين المستأجرة هذه قد تعذر الانتفاع بها بعد قبضها: فجمهور العلماء ومنهم الأثمة الأربعة(۱۰ ـ رحمهم الله ـ على أن العقد يُنفسخ، وأبو ثور تَكَلَّقُهُ يرى أنَّه لا ينفسخ قياسًا على البيع؛ لأنه قبض هذه العين فهو مسؤول عنها(۱۰.

والجمهور يُعجيبون على أبي ثور كَثَلَثُهُ فيقولون: إنَّ الإجارة تختلف؛ لأن المقصود هو الاستفادة؛ لأن قبضها إنما يتم باستيفائها، والاستيفاء لم يتم بعد؛ لذا لا يصح القياس على البيع.

الصورة الثالثة: أن تكون العين المستأجرة هذه قد هلكت قبل تمام الاستيفاء؛

كأن يستأجر دابةً لمدة شهر، وقبل أن ينتهي من الاستفادة منها بعد خمسة عشر يومًا ماتت هذه الدابة.

نقول إنَّ العقد ينفسخ، لكنه في هذه الحالة مُطالب بدفع أجرةِ ما مضى، ويسقط عنه ما تبقى من المدة التي لم يستفد منها.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "المعاني البديعة» للريمي (٨٥/٢)، حيث قال: (عند الشافعي ومالك وأحمد: إذا لم ينتفع المستأجر بالعين المؤجرة إجارة فاسدة بعد قبضها وجب عليه أجرة المثل، وعند أبي حنيفة لا يجب عليه شيءً.

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «عيون المسائل؛ للقاضي عبدالوهاب (٨/٩٥)، حيث قال: ﴿إِلَّا أَبَا ثُور، فإنّه قال: المنافع في هذا الموضع من ضمان المستأجر؟.

هذا هو الضرب والنوع الأول من أنواع الإجارة.

قول (وَعُمْدَةُ الجُمْهُورِ قَوْله تَعَالَى: ﴿أَوْفُوا إِللَّهُ قُودُ﴾).

وجه الدلالة من الآية: أنَّ هذا عقدٌ فيجب الوفاء به.

تولىم: (لِأنَّ الكِرَاءَ عَقْدٌ عَلَى مَنَافِعَ فَأَشْبَهَ النَّكَاحَ، وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ
 عَلَى مُعَاوَضَةٍ فَلَمْ يَنْفَسِخْ، أَصْلُهُ البَّيْمُ).

الإجارة: عقد على معاوضة أصله البيع، والبيع: مبادلة مال بمال، يعني: تدفع ثمنًا تأخذ سلعة، وفي الإجارة كذلك معاوضة، يعطيك دارًا وتعطيه أجرة، قالوا: وكل ما صح أن يكون بيعًا صحًّ أن يكون إجارة.

> تولىم: (وَعُمْدَةُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ شِبْهُ ذَهَابٍ مَا بِهِ تُسْتَوْفَى المَنْفَعَةُ
 بِذَهَابِ العَيْنِ النِّي فِيهَا المَنْفَعَةُ

الإمام أبو حنيفة تظلَّله يقول: نحن نقول إذا ذهبت العين انفسخ العقد، فكذلك أيضًا هذا الذي استأجر أرضًا وذهب ما بيده، ما الذي سيستفيد به من هذه العين المؤجّرة؟ لماذا نضره؟ لماذا يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق؟! فهذا رجل استأجر دكانًا يبيع فيه هذه البضاعة واحترقت النضاعة، فكيف نقول أنت مسؤول؟!

الجمهور يُجيبون على أبي حنيفة كَكَلَّلُهُ فيقولون: يتصرَّف فيه فيؤجره أو نحو ذلك.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «التجريد» للقدوري (٣٥٧٤/٧)، حيث قال: «لأنه تعذر استيفاء العمل بالشرع، فهو كما لو تعذر الاستيفاء بالهلاك».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «حاشية الدسوقي، لابن عوفة (١٦/٤)، حيث قال: «ما تستوفى منه المنفعة إن
 كان معينًا فسخت الإجارة بتلفه، لا إن كان غير معين».

الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا أَنَّ مَحَلَّ اسْتِيفَاءِ المَنَافِعِ لَا يَنَمَيَّنُ فِي الإِجَارَةِ، وَإِنْ عُبِّنَ فَلَلِكَ كَالوَصْفِ لَا يَنْفَسِخُ بِبَيْمِهِ أَوْ ذَمَاهِ، بِخِلَافِ الإَجَارَةِ، وَإِنْ عُبِّنَ فَلَكَ كَالوَصْفِ لَا يَنْفَسِخُ بِبَيْمِهِ أَوْ ذَمَاهِ، بِخِلَافِ المَيْنِ المُسْتَأْجِرَ عَلَى رِعَايَةِ غَنَم بِأَعْنِهَا، أَوْ خِيَاطَةِ قَوِيصٍ مِنْفِهِ فَقَهِلَكَ الْفَنْمُ وَيَحْتَرِقَ النَّوْبُ فَلَا يَنْفَسِخُ المَعْدُ، وَعَلَى المُشْتَأُ جِرِ أَنْ يَأْتِيَ بِغَنَمٍ مِثْلِهَا لِيَرْعَامًا، أَوْ قَوِيصٍ مِنْلِهِ لِيَخِطَهُ الرَّمَاءَا، أَوْ قَويصٍ مِنْلِهِ لِيَخْطَهُ الْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَأْتِيَ بِغَنَمٍ مِثْلِهَا لِيَرْعَامًا، أَوْ قَويصٍ مِنْلِهِ لِيَخِطَهُ الرَّافِ اللَّهُ الْمُسْتَأْمِورَ أَنْ يَأْتِيَ بِغَنَمٍ مِثْلِهَا لِيَرْعَامًا، أَوْ قَويصٍ مِنْلِهِ لَيَرْعَامًا، أَوْ

مثال ذلك: إذا استُؤجر إنسانٌ لرعاية الغنم وحصل شيء، فلا يخلو: إما أن يقصِّر أو لا؛ لأنه لو كان راعيًا على غنم وأهملها، وجاء الذئب وأكل شيئًا منها يكون مقصِّرًا، وهذا الذي يخيط الثوبَ ويريد أن يكويَه، فيتساهل في كيَّه فيحرقه أو جزءًا منه، فهذا مهملٌ وهو مسؤول عن ذلك؛ كما سيأتي في الضمان.

وسيأتي الكلام في الأجير المشترك والأجير الخاص، وهما يختلف حالهما؛ فالأجير المشترك ضامن إلا أن لا يكون مفرِّطًا، أما الأجير الخاص فلا يضمن.

◄ تولى، (قَالَ: وقَدْ قِيلَ إِنَّهَا تَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ فَيُنْفَسِحُ المَعْدُ بِتَلَفِ المَمْدُ بِتَلَفِ المَمْدَ. وقَالَ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ: إِنَّ ذَلِكَ لَبْسَ الْحَيْلَا فِي المَذْهَبِ؛ وَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى قِسْمَيْنِ: أَحُدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ المَجلُّ المُعَيَّنُ لِاسْتِيفَاءِ المَعْنَ فَيْكُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا تُقْصَدُ عَيْنُهُ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا تُقْصَدُ عَيْنُهُ، وَإِنْ عَالَ مُقْصَدُ عَيْنُهُ، وَإِنْ مَا تُقْصَدُ عَيْنُهُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُقْصَدُ عَيْنُهُ وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُقْصَدُ عَيْنُهُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُقْصَدُ عَيْنُهُ وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُقْصَدُ عَيْنُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَمْ يَعْنُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْصَدُ عَيْنُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْصَدُ عَيْنُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُقْصَدُ عَيْنُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْصَدُ عَيْنُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْصَدُ عَيْنُهُ إِنْ إِنْ الْمَالَةُ عَلَى إِنْ الْمَعْلَى إِنْ مِمَّا لَا يَعْمَدُ عَيْنُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْصَدُ عَيْنُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْصَدُ عَيْنُهُ إِنْ كَانَ مِنَا لَمْ يَعْنَهُ لَا يَعْمَدُ عَيْنُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا لَمْ يَعْمُ لَمُ عَلَىٰ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْمَدُ عَلَى الْمُعْلَلِ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا عَلَى الْمُعْلَقُونَهُ عَيْنُهُ إِنْ كَانَا مِمَّا لَا عَلَيْهُ إِنْ كَانَ مِمَّالًا عَلَيْهُ إِلَيْهُ إِنْ كَانَا مِمْ الْمُعْلِمُ عَلَيْهُ عِلْمُ الْمُعْلِقُونُ إِنْ كَانِهُ لِي الْمُعْلِمُ عَلَيْهُ إِنْ كَانِهُ إِنْ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَمُ عَلَيْهُ إِنْ عَلَى الْمُعْلِمُ عَلَيْهُ إِنْ عَلَيْهُ إِنْ إِنْ إِنْ عَلَى الْمُعْلِمُ عَلَى الْمُعْلِمُ عَلَيْهُ إِنْ لِلْمُعْلِمُ عَلَيْهُ إِنْ أَلَا الْمُعْلِمُ عَلَيْهِ إِنْ عَلَى الْمُعْلِمُ عَلَيْهُ إِنْ عَلَيْهُ إِنْ الْمُعْلِمُ عَلَى الْمُعْلِمُ عَلَيْهُ إِنْ عَلَى الْمُعْلِمُ عَلَيْهُ إِنْ عَلَيْمِ الْمُعْلِمُ عَلَيْهِ إِنْ عَلَى الْمُعْلِمُ عَلَمْ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ إِلَمْ عَلَمْ عَلَيْهِ إِلَيْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ إِنْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ عَلَمْ ع

<sup>(</sup>١) يُنظر: «المعونة» للقاضي عبدالوهاب (ص٠١١٠)، حيث قال: «الظاهر من مذاهب أصحابنا: أن استيفاء المنافع لا يتعين في الإجارة، وإنه إن عين فذلك كالوصف لا ينفسخ العقد بتلفه بخلاف العين المستأجرة إذا تلفت، وذلك كما يستأجر على رعاية غنم بأعيانها، أو خياطة قميص بعيته، فتهلك الغنم ويحترق الثوب، فلا ينفسخ العقد وعلى المستأجر أن يأتيه بغنم مثلها ليرعاه أو قميص مثله ليخيطه».

لَمْ تَنْفَسِخِ الإِجَارَةُ عَلَى رِعَايَةِ الغَنَمِ بأعيانها، أَوْ بَيْعِ طَعَامٍ فِي حَانُوتٍ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ).

الظُّثُورُ: يقال: ظائرت فلانة بوزن فاعلت، إذا أخذت ولدًا ترضعه (١).

مثلًا: استأجرتَ امرأة لتُرضع طفلًا فمات الطفل، إذًا: تعذَّر الاستفادة منها.

 ◄ تولىم: (وَاشْتِرَاطُ ابْنِ القَاسِمِ فِي المُدَوَّنَةِ أَنَّهُ إِذَا اسْتَأْجَرَ عَلَى غَنَم بِأَغْيَانِهَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُ الخَلَفَ)(٢).

الخلف: سبق أن تكلمنا عنه، وهذا ما ذكره المالكية، وإلا فمعلوم بأن الراعي مسؤول عن رعاية الغنم والقيام بشؤونها، وأخذه الأجرة عليها كما هو معلوم جائز.

 ◄ تولىم: (هُوَ التِفَاتُ مِنْهُ إِلَى أَنَّهَا تَنْفَسِخُ بِذَهَابٍ مَحِلِّ اسْتِيفَاءِ المُعَيَّنِ).

تولىم: (لَكِنْ لَمَّا رَأَى التَّلَفَ سَائِقًا إِلَى الفَسْخِ رَأَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الغَرَرِ<sup>(7)</sup>، فَلَمْ يُجْزِ الكِرَاءُ عَلَيْهَا إِلَّا بِاشْنِزَاطِ الخَلَفِ).

تكلمنا عن هذا وذكرنا له أمثلة، فيما يتعلق بتلف العين المستأجرة؛ كأن تنفق الدابة يعني تموت، أو كذلك العبد المستأجر يموت، وبذلك تنفسخ الإجارة، وبينا تفصيلات العلماء في ذلك، ولم يعرض لها المؤلف كَلِلْلَهُمُ.

 <sup>(</sup>١) الظفر: المرضعة غير ولدها، ويقع على الذكر والأنثى، انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٣/١٥٤).

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (١٥/٤)، حيث قال: «جواز الاستئجار على رعاية غنم
 (عينت) إن شرط الخلف لما يتلف منها، لا إن لم يشترطه فلا تصح».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الشرح الكبير» للدودير (١٥/٤)، حيث قال: «(إن شرط الخلف) لما يتلف من الثمن ليتم العمل الذي هو جزء من الثمن، وإلا أدى إلى الغرر».

\_ الشرح بداية المجتهد على المحتهد على المحتهد المحتهد

◄ تولىمَ: (وَمِنْ نَحْوِ هَذَا اخْتِلَالْهُهُمْ فِي هَلْ يُنْفَسِخُ الكِرَاءُ بِمَوْتِ
 أَخِد المُتَكَاقِلَيْن، أَغْنى: المُكْرِي أو المُكْتَرَيَ؟).

هذه مسألة مهمة؛ إذا استأجر إنسان عينًا ومات قبل أن يستوفيها فهل 
تبقى الإجارة؟ لأن الإجارة هي ملك المنافع، فأنت استأجرت دارًا فقد 
ملكتَ منافعها المدة التي استأجرتها فيها، فإذا ما مات هذا المستأجر أو 
مات المؤجر، والمستأجر بعد لم يستنفذ المدة، فلا شك أنه قد تم عقد 
بين الطرفين؛ المالك أخذ الأجرة، والمستأجر يستفيد من الانتفاع بهذه 
العين، هل تنقطع الاستفادة من العين بموت المؤجر أو تبقى؟ هذا هو 
محار الخلاف.

◄ تولى : (فَقَالَ مَالِكُ (١)، وَالشَّافِعِيُ (١)، وَأَحْمَدُ (١)، وَإِسْحَاقُ،
 وَأَبُو نُؤْرٍ: لَا يَنْفَسِخُ وَيُورَكُ عَقْدُ الكِرَاءِ (١).

فالجمهور ـ الأثمة الثلاثة (مالك والشافعي وأحمد) ـ قالوا: لا تنقطع بل تنتقل إلى الورثة، والورثة يحلون محل المؤجّر فهم ورثته، والملك قد انتقل، فحلَّ الورثةُ الذين انتقل إليهم ذلك الملك محلَّ المالك الأصلي الذي ورَّثهم ذلك المال، أو ورَّث المال بموته.

ووجهتهم: أنه عقد معاوضة، وعقد المعاوضة لا ينقطع ولا ينقسم بالموت، بل ينتقل كالحال في البيع تمامًا.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٢٩/٤). ٣٠)، حيث قال: «لا تنفسخ الإجارة على
 الأصح بموت الشخص المستأجر للعين المعينة، ويقوم وارثه مقامه».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: "تحفة المحتاج، للهيتمي (١٨٧/٦)، حيث قال: ((ولا تنفسخ) الإجارة بنوعها (بموت العاقدين) أو أحدهما للزومها كالبيع.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٢٦٥/٣)، حيث قال: «(ولا) تنفسخ بموت (مكر، أو) أي: ولا تنفسخ بموت (مكتر) للزومها كالبيع.

 <sup>(4)</sup> يُنظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٠٦٦/١١)، حيث قال: «الكراء على حاله، ولا ينقضه مرتهما، ولا موت أحدهما... هذا قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور».

واحتجوا أيضًا: بأنه لو زوج أمَّتَه ثم بعد ذلك مات فإنَّ النكاح لا ينفسخ.

تولله: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَة (١)، وَالثَّوْرِيُّ، وَاللَّيْثُ: يَنْفَسِحُ (٢).

أما أبو حنيفة كَظَّلَاللهُ فهو الذي خالف في ذلك.

ولا تظُنَّ أنه إذا خالف إمام من الأثمة غيرَه أن يكون قصده الرغبة في الخلاف أو الظهور، فلم يكن هذا هو هدف الأثمة ـ رحمهم الله ـ، بل لم يكن هدف من دونهم في العلم والفضل، بل كانوا جميعًا يريدون الوصول إلى الحق من أقرب طريق، وأهدى سبيل يوصلهم إليه، فهذه هي غايتهم؛ أن يعرفوا الحق.

فأبو حنيفة \_ رحمه الله تعالى \_ يرى أن هذا العقد قد تم بين طرفين؛ مؤجِّر ومستأجِر، فمات أحدهما، فلما مات أحدهما انتقل أصلُ هذه العين المؤجَّرة إلى مالك جديد \_ وهم الورثة \_ فتغيرت الحال؛ لأنَّه لا عقد بين المستأجر وبين الورثة، فينتهي بذلك عقد الإجارة ويُفسخ، ويسلِّم المستأجِر ما كان قد استفادة من هذه العين المؤجَّرة.

تنبيه: هذا الخلاف إذا كان هناك وارث، أما إذا لم يكن هناك وارث فكثير من العلماء قال بأنها تنفسخ في هذه الحالة.

◄ تولىم: (وَعُمْدَةُ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِالفَسْخِ: أَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ، فَلَمْ
 يُفْسِخْ بِمُوْتِ أَخَدِ المُتَعَاقِدَيْن، أَصْلُهُ البَيْعُ).

عقد المعاوضة: هو عقد له مقابل، فليس عارية ولا هبة<sup>(٣)</sup>، وإنما

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص٠١٠)، حيث قال: «وإذا مات أحد المتعاقدين وقد عقد الإجارة لنفسة انفسخت الإجارة، وإن عقدها لغيره لم تنفسخ».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٣٤٧/٥)، حيث قال: «وقال الثوري، وأصحاب الرأي، والليث: تنفسخ الإجارة بموت أحدهما».

 <sup>(</sup>٣) عقد المعاوضة: عقد يعطى كل طرف فيه نفس المقدار من المنفعة التي يعطيها الطرف الخر، انظر: «معجم لغة الفقهاء» لمحمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي (ص٤٣٨).

عقد معاوضة تُسلَم شيئًا وتأخذ مقابله، فأنت في البيع تشتري السلعة، فتدفع الثمن وتأخذ السلعة، وفي الإجارة تستأجر العين، فتدفع الأجرة وتستخدم العين، فهي عقد معاوضة؛ أي: أنك تدفع في مقابل استعمالك لهذه العين والاستفادة منها عوضًا، سواء كان هذا العوض مالًا أو نوعًا آخر من العروض.

وقول المؤلف كَثَلَثُهُ: «أصله البيع» يعني: قياسًا على البيع، ولو قال: «أصله الإجارة» يعنى قياسًا، وهكذا.

◄ قولتم: (وَعُمْدَةُ الحَنَفِيَّةِ: أَنَّ المَوْتَ نقلَه لِأُصِلِ الرَّقَبَةِ المُكْتَرَاةِ
 مِنْ مِلْكٍ إِلَى مِلْكٍ، فَوَجَبَ أَنْ يَبْطل)\!\.

يعني نقل هذه الرقبة من ملك المؤجِّر إلى ملك الوارث، وهذا الملك في الأصل ما هو إلا ملكٌ للمؤجِّر، وإنما تحول إلى الورثة بموت مورثهم.

◄ تولىم: (أَصْلَهُ البَيْعُ فِي العَيْنِ المُسْتَأْجَرَةِ مُدَّةً طَوِيلَةً - أَغْنِي: أَنَّهُ
 لا يَجُوزُ -، فَلَمَّا كَانَ لا يَجْتَمِعُ العَقْدَانِ مَعًا خَلَبَ هَاهُنَا انْبِقَالُ المِلْكِ،
 وَإِلَّا بَقِيَ الهِلْكُ لَيْسَ لَهُ وَارِكْ، وَذَلِكَ خِلَافَ الإِحْمَاع).

يعني: أصله بيع العين المؤجَّرة مدة طويلة؛ فلو أن إنسانًا أجَّر داره مدة عشرة أعوام، فليس له أن يبيعها وهي مؤجَّرة، وإن قلنا بأنها تُباع فليس للمالك أن يخرج المستأجر.

قلت سابقًا بأن الأثمة ـ رحمهم الله ـ عندما يأخذ أحدهم بقول يكون له وجهة نظر.

ولكنَّ هذا لا يسلِّمُ به الجمهور؛ لأنهم يقولون هذا أمر غير وارد،

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الهداية» للمرغيناني (٢٤٤٧/٣)، حيث قال: «وإذا مات أحد المتعاقدين وقد عقد الإجارة لنفسه انفسخت؛ لأنه ينتقل بالموت إلى الوارث وذلك لا يجوز».

والقياس هنا غير مسلَّم، وقياسُنا أولى وأقوى؛ لأن هذا عقد معاوضة، وانتقالُ الملك إلى الورثة لا يُعيِّر الحالَ؛ لأن الملك لم ينتقل عن طريق بيع وشراء، وإنما انتقل عن طريق إرث؛ أي: حصل بأمر إجباري، فهذا مال يملكه إنسان فتحول إلى ورثته فهم أولاده.

◄ تولىمَ: (وَرَبَّمَا شَبَّهُوا الإِجَارَةَ بِالنِّكَاحِ؛ إِذْ كَانَ كِلَاهُمَا اسْتِيفَاءَ
 مَنافِعَ، وَالنَّكَاحُ يَبْطُلُ بِالمَوْتِ وَهُو بَعِيدٌ).

قول المؤلف تَطَلَّقُهُ: (ربَّما) يعني: أنَّها ليست حجة ظاهرة، والمؤلف لا يزال في سياق حُجج الحنفية، وهذا القياس ـ كما قال ـ بعيدً؛ لأنه قياس مع الفارق.

◄ تولتَ: (وُرَبَّمَا اخْتَجُوا عَلَى الْمَالِكِيَّةِ فَقَطْ بِأَنَّ الأَجْرَةَ عِنْدَهُمْ (١) لَشْتَحَقُّ جُزْءًا فَجُزْءًا بِقَدْرٍ مَا يُقْبَضُ مِنَ المَنْفَقَةِ، قَالُوا: وَإِذَا كَانَ هَلَا مَكَلَا، فَإِنْ مَاتَ الْمَالِكُ وَبَقِيَتِ الإِجَارَةُ، فَإِنَّ المُسْتَأْجِرَ يَسْتَوْفِي فِي مِلْكِ الوَجارَةُ، فَإِنَّ المُسْتَأْجِرَ يَسْتَوْفِي فِي مِلْكِ الوَاوِدِ وَذَٰلِكَ لاَ يَصِحُّ.

قيَّد المولَّف كَثَلِيَّة فقال: ﴿وَرُبَّمَا الْمُتَجُّوا عَلَى المَالِكِيَّة؛ لأنهم لا يُمكنهم الاحتجاج على الشافعية والحنابلة فيما سيذكره؛ لأن الشافعية والحنابلة يرون أن الأُجرة تُستَحقُّ بمجرد العقد، فإذا ما عقد مؤجِّر ومستأجرٌ عقدًا في تأجير عين من الأعيان، فإن الأُجرة تُستَحقُّ عندهم بهذا العقد، أي: بنفاذ العقد ـ أعني: بتنفيذه وقيامه ـ، لكنَّ المالكيَّة مع الحنفية ـ كما سبق ـ يرون أن الأُجرة تُستَحقُّ جزءًا فجزءًا، كلما مضت مدة يَدفع المستأجرُ أُجرتها.

وهذا تعليلٌ قويٌّ واعتراض وجيهٌ على المالكية؛ يقولون: أنتم تقولون ـ ونحن معكم؛ لأنَّ الحنفيَّة يقولون بهذا القول ـ: بأنَّ الأُجرة لا تستحق

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي» (٤/٤)، حيث قال: «فني «المدونة»:
 ١٠٠٠ الأكرية في دار أو راحلة أو في إجارة بيع السلع ونحوه فبقدر ما مضى».

إلا جزءًا فجزءًا؛ بمعنى: إذا مضى شهرٌ فإن المؤجِّر يستحقُّ أَجرَة الشهر، فإذا ما مات انتقل الملك، فكأنه انتهى حقه بانتهاء هذا القسط الذي أُدِّي، فهذا اعتراض قويِّ على المالكية، لكنه لا يرد على الشافعية والحنابلة؛ لأنهم يرون أن الأُجرة تُستحق بمجرد العقد.

◄ تولىمَ: (وَإِنْ مَاتَ المُسْتَأْجِرُ فَتَكُونُ الأُجْرَةُ مُسْتَحَقَّةً عَلَيْهِ بَمْدَ
 مَوْتِه، وَالمَيْتُ لا يَشْتُ عَلَيْهِ دَيْنٌ بِإِجْمَاعِ بَعْدَ مَوْتِهِ).

هذا المثال بالنسبة للمستأجر، يعني: إذا كان الميت هو المستأجر، فإذا مات وانتقل ماله إلى ورثته، وكان قد مضى وقت ثم جاء وقت آخر، فكيف تطالب مينًا بأجرة؟! والميت لا يطالب بشىء!

تولىم: (وَأَمَّا الشَّافِعِيَّةُ: فَلا يَلْرُمُهُمْ هَذَا؛ لِأَنَّ اسْتِيفَاءَ الأُجْرَةِ
 يَجِبُ عِنْدَهُمْ (١) بِنَهْسِ المَقْدِ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ ذَلِكَ).

أما الشافعية والحنابلة(٢) فلا يُلزمون بهذا؛ لأن هذا خلاف مذهبهم.

وهذا الذي دعا بعض العلماء بأن يقولوا: بأن الإجارة جاءت على خلاف القياس، وقالوا: ذلك شبيه بالمساقاة والمضاربة؛ لأن المعروف خلاف القياس، وقالوا: ذلك شبيه بالمساقاة والمضاربة؛ لأن المعروف أنك إذا اشتريت سلعة تدفع ثمنها وتتسلَّمها وتتنفى بها، وفي الإجارة تدفع ثمن الأجرة وأنت بعد لم تتنفع، فدفعت مالاً دون أن تستفيد، كذلك ـ كما في السلم ـ تدفع المال مقدَّمًا، و أنت بعد لم تستفد من الموصوف في اللمة.

تولىم: (وَعِنْدَ مَالِكِ: أَنَّ أَرْضَ المَطَرِ إِذَا أُكْوِيَتْ فَمَنَعَ القَحْظُ
 ينْ زِرَاعَتِهَا، أَوْ زَرْعِهَا، فَلَمْ يَنْبُتِ الزَّرْعُ لِمَكَانِ القَحْظِ).

يعني بأرض المطر: الأرض التي تُغرس أو تزرع بماء المطر؟

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "تحفة المحتاج" للهيتمي (١٢٥/٦)، حيث قال: «لأنها سلم في المنافع فيمتنع فيها تأجيل الأجرة سواء أتأخر العمل فيها عن العقد أم لا».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٤٠/٤)، حيث قال: «وتجب الأجرة بنفس العقد».

لأنَّ المطر لا ينزل في كل وقت، وإنَّما له مواسم، فإذا ما جاء قحطٌ توقّف المطرُ ولم ينزل، وهذا قد استأجر هذه الأرض، ولا يستطيع أن يزرعها، والزراعة إنما تحتاج إلى الماء، والمطر قد تأخَّر فأصبحت أرضَ قحط؛ يعني: غير صالحة للزراعة؛ وقد استأجرها إنسانٌ ليزرعها بماء المطر، فلم ينزل مطرٌ، فما حكم ذلك؟

تولىم: (أَنَّ الكِرَاءَ يَنْفَسِخُ)(١).

ذكرت قبلُ أنَّ أسباب الفسخ متعددة، منها: أن يتعذر استعمال العين؛ إما بهلاكها، وإما بعدم الاستفادة منها كهذه التي معنا.

◄ قولى : (وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَمْذَرَتْ بِالمَظرِ حَتَّى انْقَضَى زَمَنُ الزِّرَاعَةِ،
 فَلَمْ يَتَمَكَّن المُكْثَرِي مِنْ أَنْ يُؤْرَعَها).

وكذلك إذا «استعذر» يعني: تعذَّر استعمالها بالمطر؛ أي: لوجود مطر غزير قد تجمَّع فيها ولا يمكن أن يزرعها، فينفسخ العقد.

وهذا من عناية الفقهاء - رحمهم الله - فهم حقيقةً لا يقفون فقط عند أمهات المسائل، بل يُدقّقون في الجزئيات والفرعيات، فيدرسون ويناقشون، وبيبنون الحكم فيها إن كان هناك دليل، وإن لم يكن هناك دليل ذكروا علمة المسائل ويدققون فيها ذكروا علمة المسائل ويدققون فيها ويصدرون أحكامها؛ لأن هذه الأرض التي غمرها الماء أو التي انقطع عنها الماء لا شك أن المستأجر سيتضرر، والرسول ﷺ يقول: "لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ"، فهذا الذي يستأجر الأرض، رُبَّما استأجرها ليقتات منها؛ ليأكل منها، وليُنفق على أولاده.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٩٨٤/)، حيث قال: «هلاك الزرع إن كان لقحط المطر... سقط كراء الأرض، كان هلاكه في الإبان أو بعده.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه ابن ماجه (۳۳۴۰) وغيره، ولفَظه: عن عبادة بن الصامت، اأن رسول ا的 義، قضى أن لا ضرر ولا ضرارا، وصححه الألباني في اإرواء الغليلا،
 (۸۹۱).

◄ تولىمَا: (وَسَائِرُ الجَوَائِحِ<sup>(١)</sup> الَّتِي تُصِيبُ الزَّرْعَ لَا يَحُظُ عَنْهُ مِنَ الجَرَاءِ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>.

تكلمنا فيما مضى عن (الجوائح) في (أحكام البيوع)، ورأيتم أن مالكًا لا يرى اعتبار الجائحة، مع أن الرسول ﷺ في قصة ذلك الرجل الذي جاء مع أمه بينها إلى رسول الله ﷺ فذكرت بأنه استأجر مزرعة، وأنه أصابها ما أصابها من السنا، وأخبرها بأن الرجل حلف ألا يحط عنهم، فقال رسول الله ﷺ: "حلف أن لا يفعل خيرًا، وأقسم أن لا يفعل خيرًا، وقد جاء عن رسول الله ﷺ أنه قال: "بم يأخذ أحدكم مال أخبه بغير حق، أرأيت إن منع الله الشمر؟" أي يعني: أرأيت إن منع الله الشمر؟" يعني:

 <sup>(</sup>١) الجوائح: جمع الجائحة وهي الآفة تصيب الثمر من حر مفرط أو صر أو برد أو برد يعظم حجمه فينقص الثمر، ينظر: «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للهروي (ص١٣٦).

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي» (١٠/٥)، حيث قال: «(وإن فسد) الزرع (لجائحة) لا دخل للأرض فيها؛ كجراد وجليد، وبرد وجيش وغاصب، وعدم نبات حب بخلاف نحو الدود والعطش. . . فيلزم الكراء».

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد (٢٤٤٠٥)، ولفظه: عن عائشة قالت: «دخلت امرأة على النبي فقالت: أي بأبي وأمي، إني ابتحت أنا وابني من فلان ثمر ماله، فأحصيناه، وحشناه، لام والذي أكرمك بما أصبنا منه شيئا، إلا شيئا ناكله في بطوننا، أو نظعمه مسكيناً رجاء البركة، فقضنا عليه، فجئنا نستوضعه ما نقصنا، فحلف بالله: لا يضع لنا شيئا، فال: فقال رسول الله ﷺ: «قَالُي لا أصنع خيرًا»، ثلاث مرار، قال: فإنه بأبي وأمي، إن شبت وضعت ما نقصوا، وإن شبت من رأس المال ما شبت؟ فوضع ما نقصوا». وقال الأرناؤوط: «إسناده حسن".

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢١٩٨)، ومسلم (١٥٥٥)، ولفظه: عن أنس بن مالك 夢، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الشمار حتى تزهي، فقيل له: وما تزهي؟ قال: حتى تحمر. فقال رسول الله ﷺ: اأرأيت إذا منع الله الشمرة، بم يأخذ أحدكم مال أخيه؟».

الروايات: «بم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق (١٠٠)، ولا شك أن هذه الشريعة قامت على الإرفاق فهي دائمًا تراعي جانب البائع والمشتري، والمستأجر والمؤجِّر، ومن يقوم على المساقاة، والمالك وهكذا في شأن الأحكام؛ فإن الشريعة دائمًا تسعى إلى ما فيه مصلحة الطرفين؛ لأن هذه الشريعة هي كما أخبر الله ﷺ نبيه: ﴿قُرِّ جَمَلنَكَ عَلَى شَرِيعَة مِنَ ٱللَّرْ اللهِ عَلَيْهُ وَقَلَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الله الله الله المنابعة المؤرّب أنزلها لأنه يعلم أن بها صلاح أحوالهم واستقامة أمورهم، وهدايتهم إلى طريق السعادة والرشاد، أمّا إذا اتبعوا أهوائهم وانحوفوا عن ذلك خرجوا عن طريق الهداية والرشاد.

والناس مهما سمت عقولهم إلى المعرفة، ومهما بلغوا القِمَّة في الذكاء والفطنة؛ لا يمكن أن يصل أحدهم إلى الغاية التي أرادها الله ﷺ عمارة هذا الكون وفي استقامة أحوال الناس، إلا باتباع هذه الشريعة؛ لأنها من عند الله، أمَّا أن يستخدم الإنسان عقله بعيدًا عن هذه الشريعة فهذا هو الضلال المبين، كما في القوانين الوضعية، فإنَّ القوانين الوضعية مي من أفكار الناس، أقوال وأفكار عششت فيها الرذائل، يضعونها اليوم ويغيرونها غدًا، يقررون حكمًا ثم يجدون ما يناقضه، ويسهل الخروج عليها؛ لأنها إنما من وضع البشر، والاحتيال عليه على ما يضعه البشر سهل؛ لأن الاحتيال على القانون لا يهمه، لكن الشريعة لو جاء إنسان ليحتال عليها يكون عنده ضمير يؤنه ويؤلمه.

ولذلك يذكر العلماء أن الناس بالنسبة للمواعظ أنواع ثلاثة \_ يشبهونهم فيها بمن يضرب بالسياط \_:

فبعض الناس إذا ضرب بالسياط مجرد أن يرفع السياط عنه ينتهي ألمه؛ فهذا الذي يجلس في دروس الواعظ ويخرج لا يستفيد شيئًا.

أخرجه مسلم (١٤/١٥٥٤) بلفظ: عن جابر بن عبدالله، يقول: قال رسول الله ﷺ:
 الو پئت من أخيك ثمرًا فأصابته جائحة، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟ا.

وبعضهم يحس بالألم لمدة مؤقتة.

وبعضهم تبقى آثار السياط في بدنه؛ فأولئك الذين يتأثرون بالمواعظ ويستفيدون منها، وبها تستقيم أحوالهم وتصلح أمورهم، وهؤلاء لا شك هم الذين وفقهم الله \_ ﷺ \_ في هذه الحياة (١١)، فعلينا جميعًا أن نُدرك قيمة هذه الشريعة، وأن نحس بعظَمِها، فهذه الشريعة هي التي أعز الله بها المسلمين عندما حورب رسول الله \_ ﷺ \_ والمؤمنون، ثم حُوصروا من قِبل أقوام في شعب بني عامر ثلاثة أعوام، لا ينكحون ولا ينكحون، ولا يزوجون ولاً يأكلون، إلى غير ذلك<sup>(٢)</sup> من الأمور الكثيرة، ثم يخرج رسول الله ﷺ إلى هذه البلدة الطيبة، وينبغى للمسلم عندما يمر به حدث من الأحداث التي وقعت في هذه الشريعة أن يستفيد منها، حتى تكون حافزًا له على الاستقامة على دين الله، وانتقل المسلمون من أن كانوا قلة إلى أن كانوا أقوياء، بدل أن كانوا يُحارَبون في وطنهم وفي بيوتهم وفي طرقاتهم، إلى أن مكَّن الله ـ ﷺ ـ لهم في الأرض؛ فأقاموا أول دولة في الإسلام، أول دولة قامت على التوحيد في المدينة النبوية المباركة ومنها ارتفعت راية الإسلام خفًّاقة، ومنها ارتفعت راية الجهاد، وفي المسجد النبوى الكريم كان رسول الله ﷺ يدعو الناس إلى الخير، كانت الآيات تنزل والألوية تُعقد في هذا المسجد، وانتشر المسلمون في كل مكان يدعون إلى الفضيلة والخير.

## > قولكَ، (وَعِنْدَهُ أَنَّ الكِرَاءَ الَّذِي بِوَقْتِ مَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الوَقْتُ

<sup>(</sup>١) هذا الكلام مستفاد من "صيد الخاطر» لابن الجوزي (ص٣٣ ـ ٢٧٥)، حيث قال: «الناس يتفاوتون في ذلك، فالحالة العامة أن القلب لا يكون على صفته من البقظة عند سماع الموعظة وبعدها؛ لسبيين؛ أحدهما: أن المواعظ كالسياط، والسياط لا تؤلم بعد انقضائها، وإيلامها وقت وقوعها...».

مَقْصُودًا ـ مِثْلَ كِرَاءِ الرَّوَاحِلِ فِي أَيَّامِ الحَجِّ، فَغَابَ المُكْرِي عَنْ ذَلِكَ الوَقْتِ ـ أَنَّهُ يُنْفَسِخُ الكِرَاءُ(''.

إذا غاب المكري؛ مثاله: إنسان عنده رواحل \_ أو كالسيارات فهي تحل محلها، والقطارات والبواخر أو غير ذلك \_ فعقد صفقة ثم تأخر صاحب هذه الراحلة، أو السفينة فإنَّ الإجارة تنفسخ؛ لأن الضرر وقع على المكري، والقاعدة تقول: «لا ضرر ولا ضرار».

◄ قول (وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنِ الوَقْتُ مَقْصُودًا فَإِنَّهُ لَا يَنْفَسِخُ)(٢).

إذا لم يكن الوقت مقصودًا فإنه لا ينفسخ؛ لأن الإجارة عقد لازم فلا تنفسخ الإجارة بمجرد وجود سبب من الأسباب لا يكون مانعًا من استخدامها.

◄ تولى : (هَذَا كُلُهُ مِنْدُهُ فِي الكِرَاءِ الَّذِي يَكُونُ فِي الأغْيَانِ، فَأَمَّا الكِرَاءُ الَّذِي يَكُونُ فِي الأُغْيَانِ، فَأَمَّا الكِرَاءُ الَّذِي يَكُونُ فِي الذَّمَةِ).

في الذمة؛ إنسان اتفق مع إنسان على أن يخيط له ثوبًا، أو يصنع له أبوابًا، أو غير ذلك من الأعمال الكثيرة.

(فَإِنَّهُ لَا يَنْفَسِخُ عِنْدُهُ بِذَهَابِ العَيْنِ الَّتِي قَبَضَ المُسْتَأْجِرُ لِيَسْتَوْفِيَ مِنْهَا المَنْفَعَةَ؛ إِذْ كَانَ لَمْ يَنْعَقِدِ الكِرَاءُ عَلَى عَيْنٍ بِعَيْنِهَا، وَإِنَّمَا انْعَقَدَ عَلَى مَوْصُوفِ فِي الذَّمَةِ(٣٠).

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "حاشية اللسوقي؟ لابن عرفة (٣٤/٤)، حيث قال: «إذا اكتراها أيامًا معينة فزاغ ربُّها حتى انقضى ذلك الزمن كلَّا أو بعضًا فإن الإجارة تنفسخ فيما فات منها؟ . . لأنه أوقع الكراء على نفس الزمن؟.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «حاشية الدسوقي» لابن عرفة (٣٤/٤»، حيث قال: «أستأجر دابتك لأسافر عليها لبلد كذا فتخلف رئها أيامًا، ثم جاء بها، فلا تنفسخ الإجارة، هذا إذا لم يفت مقصوده».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي» (٣٧/٤)، حيث قال: «المعينة المكتراة إذا هلكت في أثناء الطريق يجوز الرضا بغيرها (إن لم ينقد)... وأما غير المعينة، وهي المضمونة إذا هلكت فجواز الرضا بالبدل ظاهر مطلقًا».

مثاله: إنسان أراد أن يؤجِّر دابة وصفها كذا، فهذا ليس متعين بدابة بعينها ولا بسيارة بعينها، فإذا تأخرت هو يأتيه بسيارة أخرى.

## > قولهم: (وَقُرُوعُ هَذَا البَابِ كَثِيرَةٌ، وَأُصُولُهُ هِيَ هَذِهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا).

فالمؤلف لم يستقص ولم يستوعب كُلَّ الفروع، وإنَّما أتى بالأصول، ومن ضبط الأصول سهل عليه الإمساك بالفروع، فإذا ضبطت أصول المسائل سهل عليك أن تعرف الفروع، وذلك أنَّ عندك أصلًا فأيُّ فرع من الفروع رُدَّه إلى هذه الأصول، فإن وجدته مطابقًا له أو ذا علاقة به فحينتذٍ ألحقه به.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

## (اللفَضلُ اللثَّانِي: وَهُوَ النَّظَرُ فِي الضَّمَانِ)

هذه مسألة مهمة، فقد يحصل تعدي؛ فمثلًا الأجير قد يتعدى، تذهب إلى نجار ليصنع أبوابًا لبيتك تنفق على مواصفات معينة، فتجد أنه أخلَّ بالعقد، أو تتفق مع مقاول يبني لك بيتًا وتجد أنه لم يلتزم الشروط والمواصفات التي تم الاتفاق عليها.

واعلم أنَّ الأحكام لا تتعلق بزمن معيِّن؛ فكل ما جدَّ من أحكام تُلحق بغيرها، كذلك إذا اتفقت مع إنسان ليطبخ لك طبخًا، فأذهبه عليك فهو مسؤول عنه، أو ذهبت إلى خباز ليخبز لك خبرًا، وأنت الذي سلمته العجين، فهو مسؤول عن ذلك، وهذا كله سيأتي إن شاء الله مفصلًا.

◄ تولىم: (وَالضَّمَانُ عِنْدَ الفُقُهَاءِ عَلَى وَجْهَيْنِ: بِالتَّعَدِّي، أَوْ لِمَكَانِ
 المَصْلَحَةِ، وَجِفْظِ الأَمْوَالِ).

قد يكون سبب الضمان التعدي؛ كإنسان تعدَّى على الدابة أو السيارة فيضمن ذلك. وقد لا يكون متعديًا لكنَّ المصلحة المرسلة تقتضي ذلك؛ مثل الصناع إذا لم يتعدوا، فأنت إذا ذهبت إلى إنسان ليخيط لك ثوبًا، أو ليصبغه، أو إلى مصنع من المصانع، فهذا نسميه أجيرًا مشتركًا، ويقول عنه الفقهاء بأنه ضامن، سواء تعدى أو لم يتعدًّ؛ وكونه تعدى ظاهر، أو لم يتعدى هذا هو الذي يريد يشير إليه المؤلف في قوله: «المصلحة»، والفقهاء في ذلك يعتمدون على ما أثر عن علي بن أبي طالب الله «أنه كان يضمن الصناع (۱۰)؛ لأن الصناع لو تُسُهِّل معهم وأعطوا الراحة في كنا ليس مني، أو ذلك لربما ادعى كل إنسان أن هذا الثوب حصل في كذا ليس مني، أو كذا أو أنه ضاع أو غيره، فلما يضمنون يحرصون على حقوق الناس، هذا أثر عن علي، فهذا و المؤلف سيذكر ذلك بشء من التفصيل.

◄ تولات: (فَأَمَّا بِالنَّمَدِّي: فَيَجِبُ عَلَى المُكْرِي بِاتَّفَاقٍ، وَالخِلاثُ
 إِنَّمَا هُوَ فِي نَوْع التَّمَدِّي الَّذِي يُوجِبُ ذَلِكَ أَوْ لَا يُوجِبُهُ، وَفِي قَالْرِو؛
 فَوشْ ذَلِكَ احْتِلَافُ المُلْمَاءِ فِي القَضَاءِ فِيمَنِ اكْتَرَى دَابَّةً إِلَى مَوْضِع مَا،
 فَتَعَلَّى بِهَا إِلَى مَوْضِع زَالِيهِ عَلَى المَوْضِع الَّذِي انْعَقَدَ عَلَيْهِ الكِرَاءُ.

يعني: تجاوز، هذا متعد، وسمِّي تعديًا نسبة إلى التعدي؛ لأنه تعدَّى على حق غيره، اتفق على قدر من المسافة فتجاوزها.

انظر إلى دقة الفقهاء؛ فمثلاً استأجرت سيارة إلى جدَّة فذهبت بها إلى مكة، فقد تجاوزت عدة أميال، تجاوزت المسافة؛ فهل تترك على راحتك تتصرف في حقوق الآخرين؟

انظر إلى جدة ــ الفقهاء واختلافهم، وكل له وجهة نظر، حتى تعرف أنَّ هذا الفقه ما جاء سدى، لم يجمعه الفقهاء بين عشية وضحاها، ولا أنه

أخرجه البيهقي (٢٠٤/١)، بلقظ: عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي: أنه كان يضمن الصباغ والصائغ، وقال: «لا يصلح للناس إلا ذاك»، وضعفه الألباني في «إرواء الغليل» (١٤٩٦).

- 🐉 شرح بداية المجتهد

كلام مرتجل، وإنما أُناس أفنوا أعمارهم ووقفوا حياتهم في خدمة هذا الدير،، أولًا: أمضوا جزءًا وشطرًا كبيرًا من حياتهم يتعلمون العلم، ثم أخذوا يعلمونه الناس، ودونوا علمهم في صحف وكتب منشورة كالتي بين أيدينا.

إذًا هذه جهود عظيمة، نحن نضع أيدينا عليها نجدها قد استخلصت ونقيت وهذبت، فما علينا إلا أن نقرأها ونتعلمها، لكنَّ أولئك سهروا، يقرأ أحدهم الآيات ثم يستخرج الأحكام منها، يقرأ أحاديث رسول الله ﷺ فيستنبط منها، وقد لا يجد لهذه المسألة نصًّا فيرد بعض الأحكام إلى بعض، ويلحق بعضها ببعض وهكذا...

وأتباع الأئمة لما جاؤوا أفنوا أيضًا أوقاتًا طيبة.

والفقه ليس فقهًا جامدًا؛ لأنه يتجدد بتجدد الأحكام؛ فهناك وقائع حصلت وجدت أمور بعد وفاة رسول الله ﷺ في زمن الصحابة وفي زمن التابعين وفي زمن الأئمة وبعدهم، ولا يزال في عصرنا الحاضر، وهو أكثر ما يكون فيه المسائل التي جدت، فنحاول أن نردها إلى المسائل السابقة، نبحث لها عن أدلة، فإن لم نجد نردها إلى أصول المذاهب.

 ◄ قول ٨: (فَقَالَ الشَّافِعِيُّ (١)، وَأَحْمَدُ (٢): عَلَيْهِ الكِرَاءُ الَّذِي التَزَمَةُ إِلَى المَسَافَةِ المُشْتَرَطَةِ).

وهذا في الحقيقة أجود الآراء؛ لأن هذا هو الرأي الذي يلتقي مع روح الشريعة، لا نقول: هذا هو الرأى الأصوب؛ لأنه قال به فلان أو فلان، لا، ولكنَّ هذا هو الحق.

إنسان تجاوز هذه المسافة، وغالبًا سبب تجاوزه المسافة لأنه جدَّت

<sup>(</sup>١) يُنظر: "تحفة المحتاج" للهيتمي (١٨٣/٦)، حيث قال: (لزمه) مع المسمى (أجرة المثل للزيادة) لتعديه بها".

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١٨/٤)، حيث قال: «استأجر ليركب أو يحمل (إلى موضع) فجاوزه؛ فعليه المسمى وأجرة المثل للزائد».

أمور فاحتاج إلى أن يتجاوز، ويصعب عليه أن يعود إلى صاحب الحق فيتفاهم معه، وحتى ولو كان تجاوزه تعديًا، فإنه يأخذ منه مقابله؛ لأن هذه السيارة أو الدابة أو الراحلة إنما وضعت للأجرة.

تولى : (وَمِثْلُ كِرَاءِ المَسَافَةِ الَّتِي تَعَدَّى فِيهَا).

يعنى: يأخذ منه الإيجار الذي اتفق عليه، ثم بعد ذلك هذا القدر الذي زاده يأخذ منه مقابله على ضوء ما تقدم.

وقد يسأل سائل فيقول: على أيِّ تقدير نأخذه؟

والجواب: الغالب أنه يرجع إلى أجرة المثل، فمثلًا الأجرة إلى المكان الفلاني محدَّدة \_ وخصوصًا في هذا الزمن الأجرة إلى كذا بمبلغ كذا ـ فالفرق واضح، وإذا لم يعرف فإنه يجتهد في ذلك ويرجع إلى أجرة المثل، وإذا لم يمكن فيرجع إلى أهل الخبرة والمعرفة بذلك، وأبوابها يحمد الله واسعة.

> قولكم: (وَقَالَ مَالِكُ: رَبُّ الدَّابَّةِ بالخِيَارِ فِي أَنْ يَأْخُذَ كِرَاءَ دَابَّتِهِ فِي المَسَافَةِ الَّتِي تَعَدَّى فِيهَا).

مالكٌ يوافق في الجزء الأول الحنابلة والشافعية؛ أن يأخذ أجرةَ المسافة التي زادت، فهنا يلتقي الإمام مالك مع الإمامين الشافعي وأحمد.

◄ قول (أَوْ يَضْمَنَ لَهُ قِيمَةَ الدَّابَّةِ)(١).

أو يضمن له قبمة الدابة؛ أي: يأخذها ويعطيه القيمة.

وهذا فيه غرابة، لكن الإمام مالكًا عندما قال به علَّل فقال: أنه نظر إلى الحبس، كأنه بزيادة المسافة حبس الدابة فترة من الزمن، فحبسها ومنع

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي، (٤٢/٤)، حيث قال: «فله الكراء الأول، ويخير بين أن يأخذ كراء الزائد أو قيمة الدابة فله الأكثر؟.

الاستفادة بها، فيعاقب بالنقيض؛ فيقال له: تدفع قيمتها وتأخذها، وهذا حققة فه بعد.

◄ تولى: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا كِرَاءَ عَلَيْهِ فِي المَسَافَةِ المُتَعَدَّاةِ)(١).

وهذا أيضًا غريب جدًّا؛ لأنه إذا تعدى إنسان فلم نأخذ على يديه فسوف يتعدى كل إنسان.

◄ توللم: (وَلا خِلَاتَ أَنَّهَا إِذَا تَلِفَتْ فِي المَسَافَةِ المُتَعَلَّاةِ أَنَّهُ
 ضَامِنٌ لَهَا)<sup>(۱)</sup>.

هذا ليس فيه خلاف؛ لأنه عندما يتجاوز فتلفت بمكان تعدى فيه وهو ضامن.

◄ تولىمَ: (نَعُمْدَةُ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ تَعَدَّى عَلَى المَنْفَعَةِ فَلَزِمَهُ أُجْرَةُ
 المِثْل، أَصْلُهُ التَّعَدِّي عَلَى سَافِرِ المَنَافِع).

يعني: قياسًا على سائر المنافع التي يُتعدى فيها، فكما أنه إذا تعدى على منفعة من المنافع يُأخذ منه مقابل التعدي؛ فكذلك هنا.

- (١) يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٢١٥/٤)، حيث قال: «لأنه خالف في المكان بالإمساك الخارج عن العادة، فصار غاصبا، فيضمن إذا هلك، ولا أجرة عليه».
- (۲) مذهب الحنفية، يُنظر: «بداية المبتدي» للمرغيناني (ص١٨٨٨)، حيث قال: «وإن
  استأجرها إلى الحيرة فجاوز بها إلى القادسية، ثم ردها إلى الحيرة، ثم نفقت ـ فهو
  ضامن؟.

ملهب المالكية، يُنظر: «حاشية الدسوقي» لابن عرفة (٤٢/٤)، حيث قال: «الدابة إذا عطبت بزيادة المسافة يضمن مطلقًا».

مذهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (١٨٤/١)، حيث قال: «(وإن تلفت بذلك) المحمول أو بسبب آخر (ضمنها)».

مذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١٨/٤)، حيث قال: «(ضمن قيمتها) كلها لتعديه (سواء تلفت في الزيادة، أو) تلفت (بعد ردها إلى المسافة)». ◄ تولىم: (وَأَمَّا مَالِكٌ فَكَأَنَّهُ لَمَّا حَبَسَ الدَّابَّةَ عَنْ أَسْوَافِهَا رَأَى أَنَّهُ
 قَدْ تَعَدَّى عَلَيْهَا فِيهَا نَشْسِهَا فَشْبَقَهُ بِالغَاصِب، وَفِيهِ ضَعْفٌ).

أحسن المؤلف كَطَّلَقُهُ إلله مما يُعجبني بصاحب هذا الكتاب كَطَّلَقُهُ أَنّه مالكيَّ مُنصف، فعندما يمر به رأي ضعيف يرى ضعفه في مذهب مالك لا يجامل، وهذا هو طالب الحق؛ ينبغي له أن يكون صادقًا صريحًا، لا يأخذه التعصب لمذهب، لا أقول - مثلًا \_: أنا تعلمت وترعرعت ودرست مذهب الحنابلة، والحق هو مذهبهم، ولا توجد مسائل في المذاهب الأخرى أصح وأقوى، ولا يقول ذلك من درس مذهب الشافعة أيضًا.

ومنذ أن بدأنا في شرح هذا الكتاب ما رأينا مسألة يبدو فيها المؤلّف لَكَلَّقَهُ متعصِّبًا؛ بل رأيناه يضعف مذهب المالكية أكثر من غيره، وهذا هو غاية الإنصاف، وهذا هو الذي يريد الوصول إلى الحق.

◄ تولىم: (وَأَمَّا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ فَبَعِيدٌ جِدًّا عَمَّا تَقْتَضِيهِ الأُصُولُ
 الشَّهْعَةُ).

لأن الممتعدي متجاوز للحد، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا نَفْسَتُدُوأُ إِكَ اللَّهُ لَا يُعِبُّ ٱللُّمُسَنِّئِكِ﴾ [البقرة: ١٩٠].

هذا إنسان قد تعدى فيعامل مقابل تعديه، أما أن يتعدى إنسان فنكافئه، فنقول بردًا وسلامًا، فهذا سيفتح بابًا مُغلقًا، وسيكون مدخلًا لكثير من الناس ليتجرؤوا عليه فيقول: أنا إذا احتجت فأزيد فيحتال الناس.

◄ قول من (وَالأَقْرَبُ إِلَى الأُصُولِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ: هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيّ).

هو الأقرب لروح هذه الشريعة وأصولها وقواعدها التي قامت عليها؛ لأن من أصولها وقواعدها العدل، والعدل يقتضي أن يُنصف المؤجر والمستأجر، فلا يأخذ مثلًا بجانب المستأجر ويغفل جانب المؤجر. ◄ تولىم: (وَعِنْدَ مَالِكِ: أَنَّ عِثَارَ الدَّابَّةِ لَوْ كَانَتْ عَثُور (١٠ ـ تَعَدُّ مِنْ
 صَاحِب الدَّابَةِ يَضْمَنُ بِهَا الحَمْلَ)(١٠.

ربما أشكل على القارئ أنه قال: «كانت»، ولم يقل: «كان عثورًا»، هذه مما يجوز فيها التذكير والتأنيث.

وعمر شه من دقته وحرصه على أمور المسلمين كان يقول: «لو دابة عشرت في العراق لكنت مسؤولًا عنها» (") من إحساسه شه بالمسؤولية، وهذا هو واجب كل مسلم، ليس فقط من ولي أمور المسلمين، بل كل مسلم كبيرًا كان أو صغيرًا يتولى أي أمر من أمور المسلمين فهو مسؤول عن ذلك؛ كما قال رسول الله ﷺ: «كلكم راع، وكل راع مسؤول عن رعيته، فالإمام راع ومسؤول عن رعيته، فالإمام راع ومسؤول المدير راع، وهكذا البيت أيضًا راع، والمدرس راع، والموظف المسؤول المدير راع، وهكذا كل واحد منا راع.

 <sup>(</sup>١) عثر الرجل يعثر عثورًا، إذا أصاب قوائمه شيء، فيصرع أو يتتعتع، انظر: «العين» للخليل (١٠٥/٢).

 <sup>(</sup>۲) يُنظر: «التاج والإكليل؛ للمواق (٥٠٥٨)، حيث قال: «من أكرى دابته عالمًا أنها عثور ولم يعلمه ذلك، فعثرت فانكسر ما عليها فهو ضامن؟.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥٠٦/٩) عن الأوزاعي بلاغًا قال: بلغني أن عمر بن الخطاب قال: (لو مانت سخلة على شاطئ الفرات ضيعة لخفت أن أسأل عنها».

ووصله البلاذري في «أنساب الأشراف» (٣٥٤/١٠) قال: حدثني محمد بن سعد عن الواقدي عن عاصم بن عمر عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبدالرحمٰن عن حاطب عن أبيه عن عمر أنه قال: «لو ماتت سخلة على شاطئ الفرات ضياعًا لخشيت أن يسألني الله عنها».

<sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٢٥٥٤)، ومسلم (١٨٢٩)، بلفظ: عن عبداله ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: "فلكم راع فعستول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع وهو مسؤول عنهم، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسؤولة عنهم، والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته.

إذًا هذه الدابة العثور، هذا عيب الدابة التي تعثر، يعني: تسقط، ربما لا تمشي مشيًا مستقيمًا لها عثور، وهذا العثور قد يُوقعها في الأرض، وهذه الدابة عليها بضاعة هذه البضاعة أيضًا قد تسقط عنها وربما تتكسر أو تتأثر، وربما تكون زجاجة أو فخارًا أو غير ذلك، وربما تكون سيارة هذه السيارة المنطل، هذا تعطيل لصاحب الأجرة لا يجوز، وهو داخل في قول الرسول ﷺ: "مَن غَشَّنا فَلَيس مناه"، يعني: إذا كان صاحب الدابة أو صاحب الدار التي يُعرف فيها عيوبًا يعرف أن في أسها صاحب السيارة أو صاحب الدار التي يُعرف فيها عيوبًا يعرف أن في أسها ويوبرفا أن فيها عيبًا يُغطيه عن أخيه المؤمن، أو حتى غير المؤمن لا يجوز له، لكنَّ المسلم ينبغي أن يكون قدوة في كل أموره في معاملاته وغيرها؛ له لكنَّ المسلم ينبغي أن يكون قدوة في كل أموره في معاملاته وغيرها؛ ولذلك الرسول ﷺ لما جاء إلى صاحب الطعام فأدخل يده فيه، وجد بَلَلا فيه، قال: "أصابته السماء"، قال: "هلًا أظهرته إلى الناس ليروه"، لمَّ تدشه؟!

وهذا الآن يحصل كثيرًا من الذين يبيعون؛ فيضعون البضاعة التي فيها فساد أسفل، ويُزيَّن أعلى الصندوق أو الكرتونة أو غير ذلك، هذا غشَّ لا يجوز، قد تكسب مبلغًا، لكن ربما تصيبك دعوة من هذا الإنسان الذي رأى هذا البريق الجيد، فإذا ما وصل إلى بيته وجد أسفله خاربًا، وربما يقول: لا وفقه ألله، لا جزاه الله خيرًا، فهذه كلمة ليست بيسيرة قد توافق بابًا فتُستجاب دعوته، فلا ينبغي للمسلم أن يَغشَّ إخوانه أو المؤمنين، بل يكون صريحًا ورزقه على الله ﷺ، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا مِن ذَاتِتْمَ فِي الله الله الكم تتوكلون

 <sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم (۱۰۱)، بلفظ: عن أبي هريرة: أن رسول الله 動 قال: "من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا»

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (١٠٢)، بلغظ: عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مَرَّ على صبرة طعام فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بلكل فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟» قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: «أفلا جملته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس منى!.

\_ الشرح بداية المجتهد }\_

على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير؛ تغدوا خماصًا وتروح بطائًا»(۱).

وهذه من الأمور التي تميز بها الإسلام؛ حسن المعاملة، ولذلك الرسول ﷺ بين أنَّ: «الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى البجنة، وأن الرجل لا يزال يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقًا»، قال: «وإياكم والكذب؛ فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابًا» "، ولما سئل رسول الله ﷺ عن صفات المسلم، وعن وقوعه في بعض المعاصي من زنا وغيره فقال: «يحصل منه ويسرق»، ولما قيل: «أيكذب؟» قال: «لا يكذب المسلم» "؟ لأن الكذب من صفات المنافقين؛ «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وحد أخلف، وإذا ائتمن خان» فيذا الرسول ﷺ بصفة الكذب، وفي بعضها: «أربع: . . . وإذا خاصم فجر» (٥٠) فينبغي للمسلم أن يبتعد

أخرجه الترمذي (٢٣٤٤) وغيره، بلفظ: عن عمر بن الخطاب، قال:
 قال رسول الله عن الله أنكم كنتم توكلون على الله حق توكله لرزقتم كما يرزق الطير؛ تغدو خماصًا وتروح بطانًا، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣١٠).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢٠٩٤)، ومسلم (٢٠٠٧)، بلفظ: عن أبي وائل عن عبدالله ﷺ عن النبي ﷺ قال: "إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى البجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقًا، وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذابًا».

<sup>(</sup>٣) أخرجه مالك في الموطأ (٩٩-١/) (٩١)، بلفظ: عن صفوان بن سليم، أنه قال: قبل لرسول الله ﷺ: أيكون المؤمن جيانًا؟ فقال: «نصم»، فقبل له: أيكون المؤمن بخيلًا؟ فقال: «تعم»، فقبل له: «أيكون المؤمن كفائيًا»؟ فقال: «لا). وقال شعيب الأرناؤوط في هامش هسند أحمده (٩/١٠): «إسناده صحيح إلا أنه

وقال شعيب الارتاؤوط في هامش «مسند احمد» (٥٠٥/٣٦): «إسناده صحيح إلا ان مرسل أو معضل».

 <sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (١٠٧)، بلفظ: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:
 «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان».

 <sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٣٤)، ومسلم (١٠٦)، بلفظ: عن عبدالله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه=

عن سبيل المنافقين، ولأن من اتصف بصفات المنافقين كان منافقًا، ومن كان فيه خصلة من خصال المنافقين كان فيه خصلة من خصال النفاق فلنحذر ذلك.

◄ قولاًم: (وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتِ الحِبَالُ رَثَّةً، وَمَسَائِلُ هَذَا البَابِ كَثِيرَةٌ).

كذلك أيضًا الحبال إذا كانت رثَّة قد أثرت فيها الشمس أو طول الزمن.

تولى : (وَأَمَّا الَّذِينَ الْحَتَلَقُوا فِي ضَمَانِهِمْ مِنْ غَيْرِ تَعَدِّ إِلَّا مِنْ
 جِهَةِ المَصْلَحَةِ فَهُمُ الصُّنَاعُ .

أي: الذين يقومون بالصناعات، وسموا بالصناع نسبة إلى الصنعة، فيدخل في ذلك: الخياط، والذي يقوم بكي الثياب، وصاحب المصنع، والطبَّاخ، وصاحب الفرن، والنجار والسباك وغير هؤلاء الذين يتحمَّلون أمورًا، ويكون عملهم فيه تعد، وهذا سيقسمه المؤلف ـ كما قسمه غيره \_ إلى قسمين: أجير خاص، وأجير مشترك، وهما يختلفان من حيث الضمان.

تولى : (وَلَا خِلَاتَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الأَجِيرَ لَيْسَ بِضَامِنِ لِمَا هَلَكَ
 عِنْدُهُ مِمَّا اسْتُؤْجِرَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى)(١٠).

خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا اؤتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر،
 وإذا خاصم فجر،

 <sup>(</sup>١) مذهب الحنفية، يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي (٥٥٨)، حيث قال: «ولا يضمن ما هلك في يده وإن شرط عليه الضمان».
 دا مد الديال قد يحدث الدرية علام عدد (٢٨١٤)، حدث قال: هذا درية المدينة (٢٨١٤)، حدث قال: هذا درية الدينة علام عدد (٢٨١٤).

مذهب المالكية، يُنظر: «حاشية الدسوقي، لابن عرفة (٢٨/٤)، حيث قال: «فلا ضمان على أجير خاص».

مذهب الشافعية، يُنظر: "تحفة المحتاج؛ للهيتمي (٦/١٨٠)، حيث قال: "ولو تلف المال في يد أجير بلا تعد... لم يضمن؛.

مذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٣/٤)، حيث قال: «الأجير... ولا ضمان عليه فيما يتلف في يده».

اعلم أنَّ الأجير ينقسم إلى قسمين: أجير خاص، وأجير مشترك:

فالأجير الخاص: هو الذي يقع العقد معه على مدة معلومة، وسمّي خاصًا: لأنه يعمل لمصلحة المالك، يعني اختص بمنفعته دون غيره فلا يشركه غيره فيه؛ كأن يستأجر الإنسان إنسانًا ليعمل في مصنعه أو في متجره أو في دُكَّانه، أو في منزله، أو ليخيط له الثياب، أو ليعمل له أمورًا تتعلق بالكهرباء، أو النجارة، أو السباكة، ربما أفسد من غير تعدّ، قالوا: لا ضمان عليه؛ لأنه استأجره، ووثق به وأقامه مقامه، فأيُّ تقصير منه حصل من غير تعدّ ولا تفريط فلا ضمان عليه، وقاسوه على الوكيل؛ فإن الإنسان إذا وكَّل إنسانًا فاشترى له سلعة فخسر فيها ولم يكن قد أراد الوكيل قد أراد الضرر، فليس عليه شيء في فخسر فيها ولم يكن قد أراد الوكيل قد أراد الضرر، فليس عليه شيء، في هذا هو قول الأثمة: أبو حنيفة ومالك وأحمد، وهو قول للإمام الشافعي، وللشافعي قول آخر: يرى فيه أن الأجير الخاص يضمن أيضًا.

أما الأجير المشترك: وهو الذي يقع معه العقد على عمل معين دون أن يكون خاصًا بذلك الإنسان، وسمّي مشتركًا؛ لأنه لا يختص بالذي يتعامل مع وحده، بل قد يتعامل مع اثنين أو ثلاثة أو مئة أو أكثر أو أقل.

هذا ملخص لما سيذكره المؤلف تَخْلَلْلُهُ، ثُمَّ نعلُق على كلامه.

مثاله: لو أن إنسانًا استأجر راعيًا على غنم ثم ماتت بعض تلك الماشية، لا يكون ضامنًا ما لم يُغرِّط أو يتعدَّى، فلو عاد عليها الذئب فأكل شيئًا منها ـ دون إهمال منه ـ لا يعتبر تفريطًا منه ولا ضمان عليه.

تولى (مَا عَدَا حَامِلَ الطَّعَامِ، وَالطَّحَانَ، فَإِنَّ مَالِكًا ضَمَّنَهُ مَا مَلكَ عِنْدَهُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ لَهُ بَيْنَةٌ عَلَى هَلَاكِهِ مِنْ غَيْر سَبَهِ)(١).

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي» (٢٧/٤)، حيث قال: «فمن دفع لطحان قمحًا في قفة ليطحنه له... فادعى ضياع الكل ضمن القمع».

استثنى مالك كَغَلَّلُهُ ذلك؛ لأنه رأى فيه المصلحة، وقد انفرد به مالك \_ رَيِخْلَدَتْهُ \_.

يعمل عنده فسقط الطعام الذي معه، أو كان زجاجًا فانكسر، فذهبت مصلحته يضمن عنده، وكذلك الطحان الذي يطحن.

﴾ قوله: (وَأَمَّا تَضْمِينُ الصُّنَّاعِ مَا ادَّعَوْا هَلَاكُهُ مِنَ المَصْنُوعَاتِ المَدْفُوعَةِ إِلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ).

وأما تضمين الصناع ما ادعوا تلفه من غير تقصير منهم، فهل يقبل قولهم في ذلك أو لا؟

◄ قولكم: (فَقَالَ مَالِكٌ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَأَبُو يُوسُفَ: يَضْمَنُونَ مَا هَلَكَ عِنْدَهُمْ)(١).

وكذلك الإمام أحمد(٢)، وهذا هو رأي الجمهور؛ يرون أن الأجير المشترك يضمن ما تسبب في هلاكه أو فساده سواء تعدى أو لم يتعدُّ؛ لأنَّ يده أمينة على هذا العمل، فينبغى أن يؤديه كما كان، ويستدلُّ هؤلاء بحديث: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه»(٣).

﴾ قوله: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً: لَا يَضْمَنُ مَنْ عَمِلَ بِغَيْر أَجْر، وَلَا الخَاصُّ (1)، وَيَضْمَنُ المُشْتَرَكُ، وَمَنْ عَمِلَ بِأَجْرٍ).

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٨٣/١١)، حيث قال: «هم ضامنون، فهذا قول مالك بن أنس، وابن أبي ليلي، وكذلك قال يعقوب.

<sup>(</sup>۲) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٣/٤)، حيث قال: «(ويضمن) الأجير المشترك ما تلف بفعله ولو بخطئه".

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود (٣٥٦١) وغيره، بلفظ: عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤدى»، ثم إن الحسن نسى، فقال: «هو أمينك لا ضمان علمه.

وضعفه الألباني في ﴿إرواء الغليلِ (١٥١٦).

<sup>(</sup>٤) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص١٠٢)، حيث قال: «وأجير خاص فالمشترك: من=

من عمل بغير أجر ولا الخاص هذان لا يضمنان عند أبي حنيفة، وكذلك أحمد<sup>(۱۱)</sup>، وهو قولٌ للإمام الشافعي.

فبالنسبة لمالك وابن أبي ليلى التضمين مطلق، أما الأثمة الآخرون؛ أبو حنيفة وكذلك أحمد، وهو قول للشافعي: فلا ضمان على أجير خاص ولا على إنسان يعمل بغير أجر.

◄ تولى: (وَلِلشَّافِمِيِّ (٢) قَوْلَانِ فِي المُشْتَرَكِ. وَالخَاصُّ عِنْدَهُمْ
 هُوَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي مَنْزِلِ المُسْتَأْجِرِ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي لَمْ يَنْتُصِبْ
 لِلنَّاسِ (٣)، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكِ فِي الخَاصِّ، وَهُوَ عِنْدُهُ غَيْرُ صَامِنِ).

دليلُ مالكِ وابنِ أبي ليلى اللذين أطلقا الضمان هو حديث: «على البد ما أخذت حتى توديه<sup>(٤)</sup>، وجمهور العلماء الذين قالوا بأن الأجير الخاص والذي يعمل بغير أجر لا ضمان عليه ما لم يتعديا يستنلون بأنَّه

لا يستحق الأجرة حتى يعمل... والمتاع أمانة في يده: إن هلك لم يضمن شيئًا
 عند أبى حنيفة.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: أشرح منتهى الإرادات للبهوتي (٢٦٩/٢)، حيث قال: (ولا ضمان على أجير خاص...؛ لأن عمله غير مضمون عليه، فلم يضمن ما تلف به..

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: "تحفة المحتاج؛ للهيتمي (١٨٠/١)، حيث قال: "ولو تلف المال في يد أجير بلا تعد... لم يضمن... (و) القول الثاني يضمن كالمستعير».

مذهب الحنفية، يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي (ص٥٨٣)، حيث قال: «وهو من يعمل لواحد عملاً مؤتنًا بالتخصيص».

ملهب المالكية، يُنظر: «حاشية النسوقي» لابن عرفة (٢٨/٤)، حيث قال: «(إن نصب نفسه) لعموم الناس فلا ضمان على أجير خاص بشخص أو بجماعة مخصوصة».

مذهب الشافعية، يُنظر: «منهاج الطالبين؛ للنووي (ص١٦٢٧)، حيث قال: •ولو تلف المال في يد أجير بلا تعد. . . لم يضمن إن لم ينفرد باليد؛ بأن قعد المستأجر معه أو أحضره منزله؛.

مذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢٦٩/٢)، حيث قال: «أجير خاص، وهو من استأجر مدة سلم نفسه لمستأجر كأن عمل ببيته.

<sup>(</sup>٤) تقدم تخریجه.

أمين على ذلك العمل، وأنه حل محل المالك، وأنه كالوكيل على العمل وكالمضارب، كما أن الوكيل لا يضمن ما لم يُفرِّط، وكذلك \_ أيضًا \_ المضارب مع شريكه؛ يعني: الذي يعرف بالقراض لا ضمان عليه، وأولنك \_ أي: الذين قالوا بالتضمين \_ قاسوا ذلك على العارية؛ لأن العارية مؤدَّاة (1).

◄ تولاًمَ: (وَتَحْصِيلُ مَذْهَبِ مَالِكٍ عَلَى هَذَا أَنَّ الصَّائِعَ المُشْتَرَكَ
يَضْمَنُ، وَسَوَاءٌ عَمِلَ بِأَجْرٍ أَوْ بِغَيْرٍ أَجْرٍ، وَبِنَصْمِينِ الصُّنَّاعِ قَالَ عَلِيِّ
وَهُمَرُ).

أعاد ما ذكره بأن الإمام مالكًا يرى تضمين المشترك، فالحقيقة أنَّ مذهب جمهور العلماء أنَّ الأجير المشترك ضامن عند الجمهور، ما عدا الشافعي فله قولان: قول مع الجمهور، وقول انفرد به.

بل يري الربيع بن سليمان ـ من أصحاب الإمام الشافعي ـ أن هذا هو رأيه، أنَّ الأجير الخاص يضمن؛ لأثر علي ﷺ الذي أخرجه الشافعي في «مسنده» أن علي بن أبي طالب ﷺ ضمن الأجراء وقال: «لا يُصلح الناسُ إلا هذا»<sup>(٢)</sup>.

 <sup>(</sup>١) جزء من حديث أخرجه الترمذي (١٢٦٥) عن أبي أمامة قال: سمعت النبي ﷺ يقول في الخطبة عام حجة الرداع: «العارية مؤداة، والزعيم غارم، والدين مقضي» وصححه الألباني «إرواء الغليل» (١٤١٧).

<sup>(</sup>۲) لم أجده في «مسند الشافعي» وما في «الأم» (۱۰۲/۱): «وقد يروى من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب ـ رضي الله تعالى عنه ـ ضمن الغسال والصباغ وقال: «لا يصلح الناس إلا ذلك»، أخبرنا بذلك إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علبًا ـ رضي الله تعالى عنه ـ قال ذلك، ويروى عن عمر تضمين بعض الصناغ من وجه أضعف من هذا، ولم نعلم واحدًا منهما يثبت، وقد روي عن علي بن أبي طالب أنه كان لا يضمن أحدًا من الأجراء من وجه لا يثبت مثله.

وأما الجمهور الذين قالوا بتضمين المشترك دون الخاص فيستدلون ـ إيضًا ـ بأثر علي ﷺ «أنه ضمن الصباغة والسوار»، أي: الصناع، وقال: «لا يصلح الناس إلا ذلك»(١٠).

وأجابوا على أثر على الذي أورده الشافعي في «مسنده»: بأنه مرسل، وأن الثاني أصح، فيحمل هذا على ذاك، فيعتبرون هذا مطلقًا، وذاك مقيدًا؛ أي: أنه قام بتضمين الصناع، والصناع أهل الصنعة عمومًا، أما الأجير الخاص فلا ضمان عليه.

قد اشتهر عن علي ﷺ أنه كان يضمن الصناع، ويقول: «لا يُصلح الناس إلا ذلك»؛ لأن الصناع ربما يتساهلون في حقوق الناس، فمثلا الخياط، تأتيه بثياب، وهذا يأتيه... فيضعها ويهمل، فربما ترتب ضرر، كذلك غيره من الصناع؛ كالطباخ مثلاً يتكاثر عليه الناس، فالخباز قد يشعل النار ويوقدها بشكل زائد فيحرق له الخبز، وربما يفسد على الناس طبيخهم، فأراد أن يضع زاجرًا ورادعًا لأولئك حتى يهتموا بأمور الناس، وألا يأخذ الإنسان إلا القدر الذي يستطيع أن يقوم به على أكمل وجه.

## > قولاًمَ: (وَإِنْ كَانَ قَدِ اخْتُلِفَ عَنْ عَلِيٍّ فِي ذَلِكَ).

ورد عن عليّ في تضمين الصناع وتضمين الأجراء، والذي ثبت عنه أنه ضمن الصناع، وقال: «لا يصلح الناس إلا هذا»، أما الأجراء فاختلف فيه كما أشرنا.

◄ تولى : (وَعُمْدَةُ مَنْ لَمْ يَرَ الضَّمَانَ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ شَبَةَ الصُّنَاعِ بِالمُودَعِ
 عِنْدَهُ، وَالشَّرِيكِ، وَالوَكِيلِ، وَأَجِيرِ الغَنَمِ، وَمَنْ ضَمَّتَهُ فَلَا دَلِيلَ لَهُ إِلَّا الثَّقْرُ إِلَى المَصْلَحَةِ وَسَدُ النَّرِيعَةِ.

 <sup>(</sup>١) أخرجه البيهقي (٢٠٢/١)، بلفظ: عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي: «أنه كان يضمن الصباغ والصائغ وقال: لا يصلح للناس إلا ذاك، وضعفه الألباني في «إرواء الغلير، (٤٩٦).

ولا شك أن النظر إلى المصلحة وسد الذرائع باب مطلوب؛ لأن درء المفاسد مقدَّم على جلب المصالح، ولا شك أنَّ من الأمور التي انفردت بها هذه الأمة واختصها الله به ﷺ ما جاء في قوله: ﴿ لَنُتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْكَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ آل عمران: ١١٠]، فهذه خصيصة بها هذه الأمة، وميزة ميزها الله ﷺ بها؛ لأنها تدعو إلى الخير وترشد إلى طريق الفلاح، ولا شك أن هذا عمل عظيم، وهو عكس ما كان عليه بنو إسرائيل ﴿كَانُواْ لَا يَـتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُومٌ لَبِثْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿ السائدة: ٧٩]؛ بسُس ذلك العمل، ومع أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، إلا أنه على مراحل؛ المرحلة الأولى: التغيير باليد؛ كما في الحديث: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»(١)، فليس لكل أحد أن يغير منكرًا بيده، وإنما هذا لولى الأمر الذي بإمكانه أن يغيره، وأيضًا اللسان تنظر هل إذا دعوت بلسانك سيترتب عليه مصلحة أو أنه سيترتب عليه ضرر، فهذا الأمر بالمعروف الذي أوجبه الله تعالى، فإن كان سيترتب عليه ضرر أكبر أو مماثل فدعه، ومن هنا قال العلماء: «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح»(٢)، وهي قاعدة فقهية معروفة، ولها أمثلة كثيرة، ومنها هذا المثل الذي ذكرنا.

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٤٩)، بلقظ: عن طارق بن شهاب قال: أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان، قفام إليه رجل، فقال: الصلاة قبل الخطبة، فقال: قد ترك ما هنالك، فقال أبو سعيد: أما هذا فقد قضى ما عليه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: "هن رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسائه، فإن لم يستطع فيظيه، وظلك أضعف الإبمان.

<sup>(</sup>٢) الأصل أن الشريعة جاءت لجلب المنافع، ودرء المفاسد، فإذا تعارضت مصلحة ومفسدة قدم دفع المفسدة غالبًا؛ لأن الشرع حريص بدفع الفساد، ويعتني بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات، لأن إزالة المفسدة أو درءها فيها منفعتان؛ المنفعة الأولى: عدم وقوع المفسدة.

إذًا تغريم الصناع أو تضمينه هذا فيه مصلحة؛ لأنه إذا عرف الصانع - أو الصباغ الذي يصبغ الثياب، أو صاحب المصنع، أو الطباخ، أو الخباز، أو النجار، أو الحداد، أو السباك، أو الكهربائي - إذا عَرف هؤلاء بأنهم مسؤولون عن أعمالهم، وأنهم سيحاسبون عليها، لا شك أنهم سيحدون في ذلك، ولذلك أحيانًا تكون القوة رادعة لبعض الناس، فمن المصلحة هنا أن يشدد في هوضوع الأجير الخاص؛ لأنه موضع أمانة لكن لو تعدى كان ضامنًا أيضًا، أما هذا فإنه يضمن من باب يسد الذرائع.

◄ تولاى: (وَأَمَّا مَنْ فَرَقَ بَيْنَ أَنْ يُمْمَلُوا بِأَجْرٍ أَوْ لا يَعْمَلُوا بِأَجْرٍ: فَلِأَنَّ المَعْمُولَ لِمَنْفَعَةِ صَاحِيهِ فَقَطْ، فَأَشْبَهُ اللَّهِ عُلَانًا مَنْفَعَةً القَابِضِ، أَصْلُهُ اللَّهُ وَالمَنْفَعَةُ لِكَلْهِمَا، فَفَلَتْ مُنْفَعَةُ القَابِضِ، أَصْلُهُ الطَّرْضُ وَالعَارِيَةُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَنْ لَمْ يَنْصِبْ نَفْسَهُ لَمْ يَكُنْ فِي يَصْحِينِهِ سَدٌ ذَرِيعَةِ» (\*).

حتى إن بعض العلماء يرى ـ أيضًا ـ أن الذي يعمل بغير أجر ينقسم إلى قسمين:

إن حصل منه تعد فهو ضامن.

المنفعة الثانية: ترك المرء سالمًا؛ لأن الضر إذا وقع على الإنسان فإنه يعيقه عن كثير
 من المصالح التي لا بد أن يتقدم لها.

ويشترط في تقليم در المفسدة ألا يودي إلى مفسدة أخرى، فيلغى التقديم؛ لأن الشريعة مبناها على تحصيل الصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان، انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للمز بن عبدالسلام (١٨٩٨)، والفتاوى الكبرى؛ لابن تيمية (١٤/٣)، والقواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه لمحمد حين عبدالففار (١/٣).

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الفروق» للقرافي (٢٦٦٣)، حيث قال: «الفريعة هي الوسيلة للشيء وهي ثلاثة أقسام؛ منها: ما أجمع الناس على سده، ومنها ما أجمعوا على عدم سده، ومنها ما اختلفوا فيه، فالمجمع على عدم سده كالمنع من زراعة العنب خشية الخمر...».

أما إذا لم يتعدَّ فلا؛ لأنه أصلًا عمل لمصلحة المستأجر أيضًا، يلحقون بذلك، إلا لو أن إنسانًا ذهب إلى آخر، وقال: اعمل لي هذه الأشياء، ولم يتفق معه على أجرة بل سكت عن ذلك، فهل في ذلك أجرة المثل؟ هل لو حصل تقصير أو تفريط من الصانع يأخذ؟ الجواب: نعم.

> تولىم: (وَالأَجِيرُ عِنْدُ مَالِكِ كَمَا قُلْنَا لَا يَضْمَنُ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَحْسَنَ تَضْمِينَ حَامِلِ القُوتِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ، وَكَذَلِكَ الطَّنَّخَانُ\'\.

يقصد به الأجير الخاص، يعني: الذي يعمل في بيت الإنسان أو في دكانه أو في مصنعه أو في بقالته أو في صيدليته أو في ورشته؛ هذا يُسمَّى أجيرٌ خاص؛ لأنه وقف نفسه على عمل هذا الإنسان، فهو استأجره مدة معينة يعمل له دون غيره، ألا وهو المراد.

ترل الله : (وَمَا عَدَا غَيْرُمُهُمْ فَلَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالشَّعَدِي،
 وَصَاحِبُ الحَمَّامِ لَا يَضْمَنُ عِنْدَهُ، هَذَا هُوَ المَشْهُورُ عَنْهُ '' ، وَقَدْ قِيلَ: يَضْمَنُ '' . وَشَدَّ اَشْهَبُ ' فَضَمَّنَ الصُنَّاعَ مَا قَامَتِ البَيِّنَةُ عَلَى هَلا كِهِ عِنْدَهُمْ مِنْ غَيْرِ نَعَدٌ مِنْهُمْ وَلَا تَغْرِيطٍ ، وَهُو شُذُوذًا .

وشذَّ أشهب من المالكية فقال بتضمين الصناع.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي، (٢٧/٤)، حيث قال: "فمن دفع لطحان قمكًا في قفة ليطحنه له... فادعى ضياع الكل ضمن القمح.

 <sup>(</sup>٢) يُنظو: «حاشية الدسوقي، لابن عرفة (٢٦/٤)، حَيث قال: «وأما صاحب الحمام فلا ضمان عليه اتفاقاً».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «حاشية الدسوقي، لابن عرفة (٢٦/٤)، حيث قال: «واستحسن بعض المتأخرين تضمينهم نظرًا لكونه من المصالح العامة».

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٥٥٨/٧)، حيث قال: «إلا أشهب؛ فإنه ضمنهم وإن قامت البينة على التلف».

\_ 🐉 شرح بداية المجتهد

تولىم: (وَلَا خِلَافَ أَنَّ الصُّنَّاعَ لَا يَضْمَنُونَ مَا لَمْ يَقْبِضُوا فِي مَنَازِلِهِمْ)(١).

هذه مسألة أخرى: هل هناك فرق بين أن تقدم إلى الصانع المشترك عملًا فيعمله في مصنعه أو في دكانه أو في داره، وبين أن يأتي إليك فيعمله في بيتك؟

يأتي الطباخ إلى دارك فيطبخ لك، أو يكون عندك تنور فيخبز لك، أو يكون عندك مثلًا مكانن فيخيط لك في بيتك، أو ينقل آلاته إلى بيتك، هل هذا يختلف؟ الجواب نعم.

فأكثر العلماء: يرون أنه إذا عمل في بيت المستأجر فينزَّل منزلة الأجير الخاص، فلا يضمن ما لم يتعدَّ.

وهذا يجرُّنا إلى مسألة أخرى: لو أن الإنسان استأجر أجيرًا خاصًا فعمل في بيت المستأجر ثم حصل - أيضًا - تقصير في العمل؛ كذهاب شيء من العمل فإنَّه يُنزَّل منزلة الأجير الخاص؛ إن حصل تفريط فعليه الضمان وإلا فلا.

تولى: (وَاخْتَلَفَ أَضْحَابُ مَالِكٍ إِذَا قَامَتِ البَيْنَةُ عَلَى هَلَاكِ المَصْنُوع، وَسَقَطَ الضَّمَانُ عَنْهُمْ؛ هَلْ تَجِبُ لَهُمُ الأَجْرَةُ أَمْ لَا، إِذَا كَانَ

 <sup>(</sup>١) مذهب الحنفية، يُنظر: «حاشية ابن عابدين» (١٦/١١)، حيث قال: «فله الأجر لتسليمه بالوضع في بيته ولا غرم».

بالوضع في بيته ولا غرم». مذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي» (٢٨/٤)، حيث

قال: «فإن صنعها ببيته، ولو بغير حضوره أو صنعها بحضوره لم يضمن». مذهب الشافعية، يُنظر: «منهاج الطالبين» للنووي (ص١٦٢٧)، حيث قال: «لم يضمن إن لم ينفرد باليد بأن قعد المستأجر معه، أو أحضره منزل».

مذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٢٦٩/٢)، حيث قال: «ولا ضمان على أجير... لمستأجر كأن عمل ببيته.

هَلاَكُهُ بَعْدَ إِثْمَامِ الصَّنْعَةِ أَوْ بَعْدَ ثَمَامِ بَعْضِهَا؟ فَقَالَ ابْنُ القَاسِمِ: لَا أُجْرَةَ لَهُمْ('').

وهذا قول الإمام أحمد(٢) أيضًا.

تولى: (وَقَالَ ابْنُ المَوَّازِ: لَهُمُ الأُجْرَةُ).

وهو من المالكية، وهناك خلاف في مذهب الشافعية(٣).

◄ تولات: (وَوَجْهُ مَا قَالَ ابْنُ المَوَّازِ: أَنَّ المُصِيبَةَ إِذَا نَزَلَتْ
 إللمُسْتَأْجِرِ فَوَجَبَ أَنْ لَا يَمْضِيَ عَمَلُ الصَّانِعِ بَاطِلًا، وَوَجْهُ مَا قَالَ ابْنُ
 القاسِم: أَنَّ الأُجْرَةَ إِنَّمَا اسْتُوجِبَتْ فِي مُقَابَلَةِ المَمَلِ، فَأَشْبَهَ ذَلِكَ إِذَا
 مَلَكَ يَشْرِيطِ مِنَ الأَجِيرِ).

- (١) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجمي (٧٣/١)، حيث قال: «ولو قامت بينة بضياعه؛ فقد قال ابن المواز: هو من صاحبه وعليه الأجرة، وقال ابن القاسم «في المدونة»: لا أجرة عليه».
- (۲) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٣/٤)، حيث قال: «لو تلف في حرزه بعد عمله لم يكن له أجرة فيما عمل فيه».
- (٣) يُنظر: «مغني المحتاج» للشربيني (٧٧/١/٣) حيث قال: «(ولو تلف المال) أو بعضه (في يد أجير) قبل العمل فيه أو بعده (بلا تعد) منه فيه (كثوب استؤجر لخياطته أو صبغ) بفتح الصاحة بخضاء لأن المراد بالمصدر ما لا يصبغ به (لم يضمن إن لم يضمن إن لم الخجر (باليد)، وفسر عدم الانفراد بها بقوله: (بأن قعد المستأجر معه أو حصله المتاع ومشى خلفه، كما قاله القاضي حسين؛ لأن يد المالك ثابتة على العين حكمًا، وإنما استمان بالأجير في شغله كالمستعين بالوكيل، (وكذا إن انفره) باليد، سواء المشترك والمنفره، فإن انتفى ما كالمستعين بالوكيل، (وكذا إن انفره) باليد، سواء المشترك والمنفره، فإن انتفى ما أخذه لمنفعة أمس ودفع بأنه أخذه لمنفعة المستأجر أيضا، فلا يضمن كمامل أغذه لمنفعة ألمسة ودفع بأنه أخذه لمنفعة المستأجر أيضا، فلا يضمن كمامل القراض، وقال الربيع: اعتقاد الشافعي أنه لا ضمان على الأجير، وأن القاضي يقضي بعلمه، وكان لا يوح به خضية قضاة السوء وأجراء السوء، وقال الفارقي بعد أن صحح الأول: إلا أن يعمل به: أي: بالثاني لفساد الناس؟.

\_ المرح بداية المجتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد المحتهد

يعني أنَّ هذه الأجرة وجبت مقابل عمل يقدمه لمن استأجره، فإذا لم يقدم العمل فلا أجرة حيتنذٍ، فأراد ابن القاسم أن لا تجتمع عليه مصيبتان؛ مصيبة أنه ضمن، ومصيبة أخرى أنه لا أجرة له على عمله.

 تولىم: (وَقَوْلُ ابْنِ المَوَّازِ أَقْيَسُ، وَقَوْلُ ابْنِ القَاسِمِ أَكْثَرُ نَظَرًا إلى المَصْلَحَةِ؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنْ يَشْتَرِكُوا فِي المُصِيبَةِ).

أما ابن الموَّاز: فلأنه نظر إلى الضرر، وابن القاسم: قال أقرب للمصلحة؛ لأن فيه سدًّا لباب الذرائع.

تولى: (وَمِنْ هَذَا البَابِ اخْتِلَاثُهُمْ فِي ضَمَانِ صَاحِبِ السَّفِيئَةِ؛
 فَقَالَ مَالِكٌ: لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ<sup>(۱)</sup>، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَلَيْهِ الضَّمَانُ إِلَّا مِنَ المَوْجِ<sup>(۲)</sup>).

قال أبو حنيفة والشافعي أو حمد أنه أيضًا: عليه الضمان إلا من الأمور التي لا تدخل تحت قدرته وطاقته، أما إذا قصر صاحب السفينة في الجدف، أو في صيانة السفينة، أو تغير طريقها، إلى غير ذلك من المغامرات بها فإنه يضمن، لكن إذا جاءت أمواج فرفعت السفينة وغيرت اتجاهها، وربما ترتب عليها ضرر، فإنه في هذه الحالة لا ضمان عليه؛

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «حاشية الدسوقي» لابن عرفة (٤٧٧)، حيث قال: «عامل السفينة، أي: من ینسب سيرها... أما لو غرقت بعد تمام المسافة، وبعد مضي مدة يمكن إخراج الأحمال منها فإنه لا ضمان على النوتي.

 <sup>(</sup>۲) يُنظر: «حاشية ابن عابدين» (٦٦/٦)، حيث قال: «لأنها لو غرقت من ريح أو موج
 أو... فهلك ما فيها لا يضمن».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الأم» للشافعي (﴿٤٧٨)، حيث قال: «وإذا غرقت سفينة الملاح فغرق الذي فيها، وقد حمله بأجر فغرقت من مده، أو معالجته السفينة... إذا فعل من ذلك الفعل الذي يفعل بمثلها في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن، وإذا تعدى ذلك ضمرنا.

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: "كشاف القناع" للبهوتي (٣٣/٤)، حيث قال: "(و) يضمن أيضًا ما تلف بقوده وسوقه... وكذا... ملاح سفينة».

لأنه لا قدرة له في ذلك؛ إذ ذلك أمر خارج عن إرادته؛ ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَنْسًا إِلَّا رُسُعَهَاً﴾، ﴿فَالْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُهُۥ

تولى : وَأَصْلُ مَذْهَب مَالِكِ (١٠): أَنَّ الصُّنَاعَ يَضْمَنُونَ كُلَّ مَا أَنَى
 عَلَى أَيْدِيهِمْ مِنْ حَرْقٍ، أَوْ كَسْرٍ فِي المَصْنُوعِ، أَوْ قَطْعٍ إِذَا عَمِلَهُ فِي حَاثُونِهِ، وَإِذْ كَانَ صَاحِبُهُ قَاعِدًا مَعَهُ).

هذه مسألة جديدة، هل هناك فرق بين تضمين الصانع في حالة غياب صاحب الصنعة وبين أن يكون معه؟

ولو قُدِّر أن إنسانًا استأجر سيارة، ثم حمل بضائع فوق هذه السيارة ثم حصل خلل فهل يتغير الحال؟ أو استأجر جملًا \_ كما كان يذكر العلماء فيما مضى \_ فحصل أيضًا عيب فيما يتعلق بحمل البضائع، \_ كذلك أيضًا في غير ذلك \_ من الصناعات جاء عامل إلى دار إنسان فبدأ يعمل فحصل خلل وصاحب البيت ينظر إليه وهو ساكت، أو إنسان يعمل في الكهرباء، أو في الأبواب عمل أبوابًا ثم جاء صاحب البيت وقال: لا، أنا وضعتها على مواصفات كذا وأنت وضعتها على مواصفات كذا، هو كان موجودًا معه في هذه الحالة، فلماذا لم يطالبه بالتغير؟ يعني بإيجاز واختصار: هل وجود المستأجر مع الأجير يغير الحكم أو لا يغيره في حالة وجود ضرر؟

هذه مسألة فيها خلاف بين العلماء؛ فبعض العلماء: يرى أن ذلك يؤثر، وأنه ما دام المستأجر موجودًا مع الأجير؛ أي: المشترك، وليس الخاص ما دام موجودًا معه فكان عليه أن ينبهه، وإن حصل \_ أيضًا \_ عيب فإنه يشترك فيه فلا ضمان عليه.

وبعضهم يرى أن وجوده لا أثر له، وأن هذا عقد يلزم الأجير

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «حاشية الدسوقي» لابن عرفة (٢٦/٤)، حيث قال: «الجالس في حانوته فإنه يضمن مطلقًا».

\_ 🖁 شرح بداية المجتهد 🆫. المشترك عليه أن يقوم به؛ لأنه استأجر على وقع العقد معه على عمل

معين في وقت محدد يلزمه أن يقوم فيه، فأي تقصير يحصل منه فإنه يجب عليه أن يتحمله ولا يشركه فيه صاحب الأجرة؛ أي: المستأجر.

﴾ قولاً: (إِلَّا فِيمَا كَانَ فِيهِ تَغْرِيرٌ مِنَ الأَعْمَالِ، مِثْلُ ثَقْبِ الجَوَهِرِ).

هناك أعمال دقيقة قد تفوت أحذق الناس وأكثرهم مهارة، هناك أعمال يحصل فيها خلل، ولا شك أن للصانع تأثيرًا في ذلك، وهناك أعمال دقيقة جدًّا لا يستطيع أن يتخلص منها أحذق الصناع، فهل الأمر مختلف أو لا؟ هذا هو الذّي يريد أن يذكره فقال: "مِثْلُ ثَقْبِ الجَوَهِرِ»، هذا أمر دقيق يحتاج إلى عناية وإلى دقة.

◄ قول٪: (وَنَقْشِ الفُصُوصِ).

أي: فصوص الخواتم، فالخاتم له فصٌّ نقشه ليس بسهل، هل يكون لغيره لما أخطأ في الصناعات أو لا؟

◄ قولى: (وَتَقْويم السُّيُوفِ).

كذلك أيضًا تقويم السيوف المعوجة، وربما يكون في هذا الزمن سهل الأمر؛ لوجود الآلات التي تعين لوجود المقايس وغير ذلك، لكنَّ الكلام هنا فيما مضى.

◄ قولَمَ: (وَاحْتِرَاقِ الخُبْزِ عِنْدَ الفَرَّانِ، وَالطَّبِيبِ يَمُوتُ العَلِيلُ مِنْ مُعَالَحَته).

هذا موضع لطيف أمره مهم؛ الطبيب، والمطبب؛ كالحجام الذي

والأمر ليس على إطلاقه كما ذكر المؤلف؛ فقد وضع العلماء شرطين أساسيين، إذا توفرا فلا ضمان على هؤلاء، لا ضمان على حجام ولا على طبيب ولا على ختان: الشرط الأول: أن يكون حاذقًا في صنعته، عارفًا بصيرًا بها.

الشرط الثاني: أن لا يتعدى ولا يتجاوز؛ حتى ولو كان طبيبًا ماهرًا، فلو كان طبيبًا ماهرًا وتجاوز الحد فإنه حينتذ يتحمل المسؤولية، فلو جاء طبيب يختن إنسانًا فتجاوز الحد فقطع جزءًا من الذكر تحمل، وكذلك أجر عملية تحمل الأجر، إذن هذا يتحمله فليس على إطلاقه.

◄ تولى : (وَكَذَلِكَ البَيْظَار (١٠)، إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ تَعَدَّى فَيَضْمَنُ
 چيتيز(٢٠).

◄ تولىم: (وَأَمَّا الطَّبِيبُ وَمَا أَشْبَهَهُ إِذَا أَخْطَأَ فِي فِعْلِهِ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ المَمْوِقَةِ فَلا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي النَّفْسِ).

إذا أخطأ في فعله ولم يتعدَّ، أما إن تعدى فعليه الضمان، وقوله: «ليس عليه في النفس»، يقصد أن يأخذ من القصاص.

 تولىم: (وَاللَّيَةُ عَلَى العَاقِلَةِ فِيمَا فَوْقَ النُّلُثِ، وَفِي مَالِهِ فِيمَا دُونَ النُّلُثِ).

هذا عند المالكية، وعند كثير أنه يضمن مطلقًا، هذا إذا قلنا إذا كان متعديًا، أما إذا كان غير متعدٍ فلا.

◄ تولىم: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ المَعْرِفَةِ فَعَلَيْهِ الضَّرْبُ، وَالسَّجْنُ،
 وَالدِّيَةُ، قِيلَ: فِي مَالِهِ، وَقِيلَ: عَلَى الْعَاقِلَةِ)<sup>(٣)</sup>.

ا) البيطار: معالج الدُّواب، انظر: «تاج العروس» للزبيدي (۲۱۳/۱۰) و«المعجم الوسط» (۷۹/۱)

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «حاشية الدسوقي» لابن عرفة (٢٨/٤)، حيث قال: ﴿إلا أَن يكون في صنعته تغرير؛ كثقب اللؤلؤ، ونقش الفصوص، وتقويم السيوف، وكذا الختان، والطب، فلا ضمان إلا بالتغريط.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «حاشية الدسوقي، لابن عرفة (٢٨/٤)، حيث قال: (كان أخطأ في فعله، والحال أنه من أهل المعرفة، فالدية على عاقلته، فإن لم يكن من أهل المعرفة عوقب، وفي كون الدية على عاقلته أو في ماله قولان».

هذا من باب المصلحة عند المالكية، ومن باب سد الذرائع، وهذا النوع من التعزير هو الذي لا يصل الحد، فإن الإنسان يجلد في التعزير إلى أن يصل إلى أقل الحدود، يعني ما ينقص عن الحد، ولو سوطًا واحدًا، فلا يجلد ثمانين سوطًا، بل تسعة وسبعين سوطًا فأقل، وهذا التعزير إنما وضع للردع في الأمور التي لا يَرتكب فيها الإنسان عملًا، أو يفعل معصية تستوجب إقامة الحد عليه.

والحدود معروفة؛ فهناك حد السرقة، وهناك حد القذف، وهناك حد القدف، وهناك حد القصاص، وكل هؤلاء معروفة، وهناك شيء من التعزير لتأديب الناس والزامهم الطريق، وعمر - هجه \_ كان يحمل درَّته معه \_ يعني عصاه \_، وكان يضرب بها إذا رأى مصلحة لذلك.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

## (اللفَضلُ اللثَّالِثُ: فِي مَغرِفَةٍ حُكْمِ الاِخْتِلَافِ)

انتهى المؤلف تَظَلَّهُم من الضمان، ولكن قد يحصل اختلاف، وهذا شأن هذه الحياة، ومن ذلك: ما يحصل بين البائع والمشتري، وبين المؤجِّر والمستأجر.

◄ تولى (وُهُوَ النَّظُرُ فِي الِالْحِيْلَافِ، وَفِي هَذَا البَابِ أَيْضًا
 مَسَائِلُ: فَمِنْهَا: أَنَّهُمُ الْحَتَلْفُوا إِذَا الْحَتَلَفُ الصَّانِعُ وَرَبُّ المَصْنُوعِ فِي صِفَةِ
 الصَّنْعة.

 ◄ تولىم: (فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الفَوْلُ قَوْلُ رَبِّ المَصْنُوعِ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ مَالِكٌ<sup>(٢)</sup>، وَالْمُ اللَّهُ عَوْلُ الصَّانِعِ<sup>(٣)</sup>.

صانع ومستأجر، هذا يقول: أنا طلبت الصنعة على كذا، وهذا يقول لا بل على كذا، قال له ـ مثلًا ـ: اصبغ لي هذا الثوب كذا، فصبغه كذا، أو قال: اعمل لي كذا ونحو ذلك.

قال مالك وابن أبي ليلى وأحمد<sup>(٤)</sup> وأكثر الفقهاء: القول قول الصانع، فهذا مدعي وهذا منكر، ودائمًا الفقهاء يغلبون جانب المنكر؛ لأن الرسول ﷺ قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادَّعى الناس دماء رجال وأموالهم، ولكن البينة على المدعى، والبعين على من أنكر<sup>(٥)</sup>.

◄ تولىمَ: (وَسَبَبُ الخِلافِ مَنِ المُدَّعِي مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، وَمَنِ المُدَّعَى عَلْيهِ؟).
 المُدَّعَى عَلْيهِ؟).

هذا هو هذا سر الخلاف: من المدعى ومن المدعى عليه؟!

- (١) يُنظر: "مختصر القدوري" (ص١٠٤)، حيث قال: "فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه عند أبي حنيفة".
- (٢) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي» (٥٦/٤)، حيث قال: «القول للصانع إن خولف في الاستصناع، أو خولف في الصفة».
- (٣) يُنظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٩٨/١١)، حيث قال: «إذا اختلف الأجير والمستأجر، فالقول قول الأجير».
- (٤) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٨/٤)، حيث قال: «وإن قال الخياط لرب الثوب: أذنت لي في تفصيله قباء، فقال رب الثوب: بل قميصًا؛ فالقول قول الخياط،
- (a) أخرجه البيهةي (٤٧٧/١٠) بلفظ: عن ابن أبي مليكة، قال: كنت قاضيًا لابن الزبير على الطائف، فذكر قصة المراتين، قال: ذكتيت إلى ابن عباس، فكتب ابن عباس ش أن رسول أش قل قال: فلو يُعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماهم، ولكن البينة على المدعي، والبيين على من أنكره، وذكر الحديث. قال الأرناؤوط في حاشية «سن أبي داوه» (٤٢٩٥): «إسناده حسن».

والظاهر أن المدَّعي: هو هذا الذي سلم هذه الصنعة لتصلح له، يعني: الذي قدر ثوب إنسان ليخيطه، هذا مدعي قول: أنا طلبت كذا، والمدعى عليه هو الذي يوصم بالتفصيل ألا وهو.

◄ قولت: (وَمِنْهَا: إِذَا ادَّعَى الصَّنَاعُ رَدَّ مَا اسْتُصْنِعُوا فِيهِ، وَأَنْكَرَ
 ذَلِكَ الدَّافِعُ؛ فَالقَوْلُ عِنْدَ مَالِكِ قَوْلُ الدَّافِعِ، وَعَلَى الصُّنَّاعِ البَيِّنَةُ؛ لِأَنَّهُمْ
 كَانُوا ضَامِنِينَ لِمَا فِي أَيْدِيهِمْ)(١٠.

ادَّعى الصانع أنه أعاد الثوب إلى صاحبه، ونفى صاحبها وصولها ليه.

وهذا هو قول الإمام مالك وأحمد أيضًا؛ لأنهم كانوا ضامنين لما في أيديهم.

 ◄ تولىم: (وَقَالَ ابْنُ المَاجِشُونِ: القَوْلُ قَوْلُ الصُّنَّاعِ إِنْ كَانَ مَا دُفِعَ إِلَيْهِمْ دُفِعَ بِغَيْرِ بَيْتَةٍ، وَإِنْ كَانَ دُفِعَ إِلَيْهِمْ بِيَئَةٍ فَلَا بَيْرُؤُونَ إِلَّا بِيَئَيْقٍ<sup>(٢٧</sup>.

بعض العلماء وضع قيدًا أو قرينة لذلك؛ فمثلًا اختلفا في الصنعة، فقال: أنا طلبت منك كذا، فقالوا يُنظر لهذا الإنسان هل يلبس مثل هذه الصنعة؟ هل يستخدمها أو لا؟

فإن كان لا يستخدمها؛ فإنَّ الأولى والأحرى بأن يصدق المستأجر.

تولان: (وَإِذَا اخْتَلَفَ الصَّانِعُ وَرَبُّ المَتَاعِ فِي دَفْعِ الأُجْرَة؛
 قَالمَشْهُورُ فِي المَذْعَبِ: أَنَّ القَوْلَ قَوْلُ الصَّانِعِ مَعَ بَمِينِهِ إِنْ قَامَ بِحِنْفَانِ

 <sup>(</sup>١) يُنظر: احاشية الدسوقي، لابن عرفة (٥٦/٤)، حيث قال: اادعى الصانع رد المصنوع لربه، وأنكر ربه أخذه؛ كان القول قول ربه؛ سواء كان الصانع قبضه ببيئة أو بغيرها».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٨٧٨٠)، حيث قال: «وقال ابن الماجشون: إن الصناع مصدقون في رد المتاع إلى أهله مع أيمانهم، إلا أن يأخذوه بيبة فلا يبرؤوا الاسنة».

### ذَلِكَ، وَإِنْ تَطَاوَلَ: فَالقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ المَصْنُوع)(١).

إذا اختلفا في الأجرة: فأكثر العلماء \_ كالشافعية (") والحنابلة (" \_ قالوا يتحالفان؛ فيحلف كل منهما على ما ادعاه، ثم يُنظر في الأمر، فلا يخلو: إما أن يكون الاختلاف قبل القبض أو بعده.

فإن كان قبل القبض: تفاسخ وانتهى.

وإن كان بعد القبض وقبل الاشتغال به \_ أي: قبل الاشتغال بذلك العمل \_ فإنهما أيضًا يتفاسخان، إلا إذا رضي أحدهما بما قاله الآخر؛ فتحالفا ثم اقتنع أحدهما بقول الآخر، قال: ما دمت حلفت فقد رضيتُ بذلك؛ كما في الحديث: "من حُلِف له بالله فليرضَ»<sup>(2)</sup>، وأنت قد حلفتَ وأن قد حلفتَ قد رضيتُ، ثم يقران على ذلك، فيصبح قد أقر بذلك.

هذا واضح في مذهب الإمامين الشافعي وأحمد، وهما ملتقيان في هذه المسألة.

◄ تولكم: (وَإِذَا الحُتَلَفَ المُكْرِي وَالمُكْتَرِي، أَوِ الأَجِيرُ وَالمُسْتَأْجِرُ،
 فِي مُلَّةِ الرَّمَانِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ اسْتِيفَاءُ المَنْفَعَةِ، إِذَا اتَّفَقًا عَلَى أَنَّ المَنْفَعَة

- (١) يُنظر: "حاشية الدسوقي» لابن عرفة (٥٧/٤)، حيث قال: "امتنع ربه من دفع قيمة الصيغ (قوله: وبدأ الصانع) أي؛ لأنه بائع للمنافع فيحلف أنه استصنعه، ويحلف ربه أنه ما استصنعه.
- (۲) ينظر: «المهذب في فقه الإمام الشافعي» للشيرازي (۲۲۹/۲) حيث قال: «إذا اختلف المتكاريان في مقدار المنفعة أو قدر الأجرة ولم تكن بينة فتحالفا».
- (٣) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣/٣٣١) حيث قال: «لو اختلف المؤجر والمستأجر في الأجرة. . (ولا بينة) لأحدهما، تحالفا (أو لهما) بينة (تحالفا) وسقطت بينناهما لتعارضهما».
- (٤) أخرجه ابن ماجه (۲۰۱۱) وغيره، بلفظ: عن نافع ابن عمر قال: سمع النبئ ﷺ رجلًا يحلف بأبيه فقال: "لا تحلفوا بآبائكم؛ من حلف بالله فليصدق، ومن حلف له بالله فليرض، ومن لم يرض بالله فليس من الله. وقال الألباني في «إرواء الغليل» (۲۱۹۸): وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات كما قال البوصيري في «الزوائد».

لَمْ تُسْتَوْفَ فِي جَمِيعِ الزَّمَانِ المَضْرُوبِ فِي ذَلِكَ، فَالمَشْهُورُ فِي المَذْهَب: أَنَّ القَوْلُ قَوْلُ المُكْتَرِي وَالمُسْتَأْجِرِ).

وعند الإمام أحمد قول المالك؛ لأنه منكر، وكل الخلاف في هذه المسألة يدور أيهما المدعى وأيهما المدعى عليه؟!

هذه المسألة تدور حول هذا دائمًا؛ المنكر يجعل أن القول قوله، لكنهم يختلفون أيهما المدعى؟!

في مذهب مالك أن أحيانًا تتحول القضية؛ بأن يكون المدعي مدعى عليه أو العكس، وقد مرَّ ذلك في البيوع لعلكم تذكرون، لكن الحديث: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال، أو لادعى أقوام دماء ناس وأموالهم، ولكن البينة على المدعي، واليمين على من أنكره(۱۱) وفي رواية: «البينة على المدعي، واليمين على عليه(۱۲).

> توله: (لِأَنَّهُ الغَارِمُ، وَالأُصُولُ عَلَى أَنَّ القَوْلَ قَوْلُ الغَارِم).

وعند أحمد: القول هو قول المالك؛ لأنه منكر \_ كما ذكرنا \_ ولا أذكر بقية الآراء.

ightarrow قول وَقَالَ ابْنُ المَاجِشُونِ: القَوْلُ قَوْلُ المُكْتَرِي لَهُ وَالمُسْتَأْجِرِ) ( $^{(7)}$ .

نبهت كثيرًا على أنَّ المؤلف مع أنَّه عُني بأصول المسائل وأمهاتها، والتزم أن لا يشتغل بالفروع، وأن يكون على مذهب جماهير الفقهاء؛ نراه في

 <sup>(</sup>١) تقدم تخریجه.

<sup>(</sup>٢) أخرجه الترمذي (١٣٤١)، بلفظ: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن النبي ﷺ قال في خطبته: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه»، وقال: «هذا حديث في إسناده مقال»، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٢٦٦١) لشاهد حديث ابن عباس السابق.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «النوادر والزيادات؛ لابن أبي زيد (٤٩٨) حيث قال: «وأما الأجير الحر، فالقول قوله مع يمينه كان يختلف إليه، أو مأواه إليه، قبض الأجر أو لم يقبض، وقاله ابن الماجشون، ورواه عن مالك.

باب البيوع وفي الإجارة يتوسع في مذهب مالك، يدخل في الفروع وفي الخلاقات في الشطر الأول من الخلاقات في الشطر الأول من الكتاب؛ فإنه في النصف الأول من الكتاب النزم المنهج، وكان فعلًا يدور في ذلك الفلك، ولا يكثر من ذكر مذهب أحمد؛ لأنه لم يكن مشتهرًا في بلاد الذلك، لأن صاحب هذا الكتاب كَثَلِثَةً يعتمد على ابن عبدالبر تَثَلِّقَةً.

◄ تولى : (إِذَا كَانَتِ المَيْنُ المُسْتَوْفَاةُ مِنْهَا المَنَافِعُ فِي تَبْضِهِمَا، مِثْلَ الدَّارِ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ فِي قَبْضِهِ مِثْلَ الأَجِيرِ فَالقَوْلُ قَوْلُ الدَّارِ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ، وَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ فِي قَبْضِهِ مِثْلَ الأَجِيرِ فَالقَوْلُ قَوْلُ اللَّهِيرِ).

لهذا تفصيل في مذهب مالك؛ ابن الماجشون وافق مالكًا، وهو من أتباعه في جزء مما قال، لكنه فصل القول في المسألة.

◄ قولام: (وَمِنْ مَسَائِلِ المَذْهَبِ المَشْهُورَةِ فِي هَذَا البّابِ: الحِتْلاث
المُتَكَارِيَئِنِ فِي الدَّوَابِّ وَفِي الرَّوَاجِلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الحِتِلاَفَهُمَا لَا يَخْلُو أَنْ
يَكُونَ فِي قَدْرِ المَسَاقَةِ، أَوْ نَوْعِهَا).

لأنهما قد يختلفان في المسافة؛ يقول: أجَّرتك مسافة كذا، ويقول المستأجر: بل إلى مسافة كذا، فقد مرَّ بنا إذا تجاوز المستأجر المسافة.

◄ قولك: (أَوْ قَدْرِ الكِرَاءِ أَوْ نَوْعِهِ).

كُلُّ ذلك محل خلاف بينهم، يكون الخلاف في النوع، وفي قدر الكراء؛ أي: قدر الأجرة.

تولىم: (فَإِنْ كَانَ اخْتِلَافُهُمَا فِي نَوْعِ المَسَافَةِ، أَوْ فِي نَوْعِ المَمَانَةِ، أَوْ فِي نَوْعِ المَمَانِهِ، وَالتَّفَاسُخُ كَاخْتِلَافِ النَّمَائِيمِيْنِ فِي نَوْعِ النَّمَنِ\(^\).

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "حاشية الدسوقي، لابن عونة (١٨٨/٣٠)، حيث قال: "إن اختلف المتبايعان في جنس الشمن... (قوله لذات أو منفعة) أشار بهذا إلى أن اختلاف المستأجرين والمكترين يجري فيه ما ذكر هناه.

هذا الذي مر في مذهبي الشافعية والحنابلة، عندما يحصل الخلاف في الأجرة يتحالفان، ثم لا يخلو الحال أن يكون ذلك حصل قبل القبض أو بعده؛ فإن كان قبل القبض تفاسحًا، وانتهى الأمر، وإن كان بعد القبض فكذلك، ما لم يتم الشروع في العمل، إلا أن يقر أحدهما ويرضى أحدهما بما حلف عليه صاحبه، حينتلز يقرًان على ما كان، فإن لم يحصل فإنها تنفسخ، وإن شرع في العمل فله أجرة مثل أي عامل.

◄ تولات: (قَالَ ابْنُ القَاسِمِ: انْمَقَدَ أَوْ لَمْ يُنْمَقِدُ (')، وَقَالَ غَيْرُهُ: القَوْلُ وَلِ كَنْ الْحَيْلَا فَهُمُا القَوْلُ وَلِّ كَانَ الْمَقْدَ، وَكَانَ يُشْبِهُ مَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ الْحَيْلَا فُهُمَا فَيْ الشّعَالُمُ فَيْلِ السَّعَالُمُ فَيْلِ السَّعَالُمُ اللّهُ عَلَيْ اللّهَ اللّهِ المَسْافَةِ النّي يَدَّمِيهَا رَبُّ النَّسَافَةِ النِي يَدَّمِيهَا رَبُّ الدَّابَّةِ: فَالقَوْلُ وَقُلُ رَبِّ الدَّابَةِ فِي المَسَافَةِ إِن الْمُقَدَ، وَكَانَ يُشْبِهُ مَا قَالَ مَانْ يُشْبِهُ مَا قَالْ مَنْ يَعْقِدُ وَأَشْبَهُ قَوْلُهُ تَعَالَفًا).

هذا التفصيل كله في مذهب مالك، وقد عوفنا فيما مضى رأيَ المذاهب الأخرى.

◄ تولىم: (وَيُفْسَخُ الكِرَاءُ عَلَى أَعْظَمِ المَسَافَتَيْنِ، فَمَا جُعِلَ مِنْهُ
 لِلْمَسَافَةِ الَّتِي ادَّعَاهَا رَبُّ الدَّالِيَّةِ أَعْطِيتُهُ، وَكَذَٰلِكَ إِنِ انْعَقَدَ وَلَمْ يُشْهِهُ قَوْلُهُ،

<sup>(</sup>١) يُنظر: «المقدمات العمهدات» لابن رشد الجد (١٩٩/٣) حيث قال: «إذا اختلفا في جملة المساقة، أو في نوع الكراء، فإنهما يتحالفان ويتفاسخان من غير تفصيل، ومضى التول في حكم التحالف والتفاسخ في ذلك، وكذلك يتحالفان ويتفاسخان أيضًا إذا اختلفا في عدد الكراء قبل الركوب أو بعد الركوب بشيء يسير لا ضرر فيه في الرجوع عليهما تعد أو لم تقد ... وكذلك يتحالفان ويتفاسخان أيشًا إذا اختلفا في غاية المسافة قبل الركوب أو بعد الركوب بشيء يسير لا ضرر فيه عليهما في الرجوع منذ نقد أو لم يتقد على مذهب ابن القاسم، وقال غيره: إذا نقد فالقول قول المكري، وعلى قول أشهب: يتحالفان ويتفاسحان، ركب أو لم يركب، نقد أو لم يتغا.

وَإِنِ اخْتَلَفَا فِي النَّمَنِ وَاتَّفَقَا عَلَى المَسَافَةِ: فَالقُوْلُ قَوْلُ المُكْتَرِي نَقَدَ أَوْ لَمْ يَنْقُدُ؛ لِأَنَّهُ مُلَّعًى عَلَيْهِ).

هذا هو الذي مر فيه تفصيل المذاهب الأخرى، إذا اختلف في الثمن ـ أي الأجرة ـ قال: لأنه مدعى عليه.

◄ قُولَٰٰٓΩَ: (وَإِنِ اخْتَلَفَا فِي الْأَمْرَيْٰنِ جَمِيعًا؛ فِي المَسَافَةِ وَالنَّمْنِ).

مثل أن يقول رب الدابة: إن اختلفا في المدة وفي الأجرة، يعني: اجتمعا.

◄ تولاى: (مثل أَنْ يَقُولُ والدَّابَّة بِقُرْطَبَةَ: اخْتَرَيْتُ مِنْكَ إِلَى قَرْمُونَةَ بِينَارَ إِلَى إِشْبِيلِيَّةَ، فَإِنْ كَانَ أَيْضًا قَبْلَ الْبِينَارِ إِلَى إِشْبِيلِيَّةَ، فَإِنْ كَانَ أَيْضًا قَبْلَ الرُّحُوبِ أَوْ بَمْدَ رُكُوبٍ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِمَا فِي الرُّجُوعِ تَحَالَفَا، وَتَفَاسَحَا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ سَيْرٍ كَثِيرٍ أَوْ بُلُوخِ المَسَافَةِ النِّي بَدَّعِيهَا رَبُّ الدَّابَةِ: فَإِنْ كَانَ لَمَ عَلَى المَّسَافَةِ، وَالقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الدَّابَّةِ فِي المَسَافَةِ، وَالقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الدَّابَةِ فِي المَسَافَةِ، وَالقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الدَّابِةِ فِي المَسَافَةِ، وَالقَوْلُ أَوْلًا لَمُحْتَرِي فِي النَّمَنِ ).

ينقد: أي: يدفع شيئًا من الثمن أو الثمن.

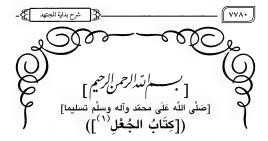
◄ تولَّهَ: (وَيُغَرَّمُ مِنَ الشَّمْنِ مَا يَحِبُ لَهُ مِنْ قُرْطُبَةً إِلَى قَرْمُونَةَ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الكِرَاءُ بِهِ إِلَى إِشْبِيلِيَّةً؛ وَتَلِكَ أَنَّهُ قُولُ المُكْتَرِي، وَإِنْ لَمْ يُشْبِهُ مَا الكَّمْنَ الشَّمْنَ الشَّكْتِرِي تَقَدَ الشَّمْنَ اللَّهِي اللَّهَمُ اللَّهُمُ اللَّهَمُ اللَّهُمُ اللَّهَمُ اللَّهَمُ اللَّهَمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهَمُ اللَّهُمُ الللِّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللللِهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ



الكِرَاءُ الَّذِي أَقَرَّ بِهِ المُكْتَرِي عَلَى المَسَافَةِ، فَيَأْخُذُ رَبُّ الدَّابَّةِ مِنْ ذَلِكَ مَا نَابَ المَسَافَةَ الَّتِي ادَّعَاهَا، وَهَذَا القَدُرُ كَافٍ لِى فِي هَذَا البَّابِ).

يعني: قسم الكراء على المسافة كلها، ثم نظر كم قطع من المسافة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:



كتاب الجُعل أو الجعالة، جاءت بتثليث الجيم، الجُعَالة بضم الجيم، والجَعالة بفتحها، والجعالة بكسرها.

والمراد بها: الالتزام بعوض معين مُقابل عمل معلوم أو مجهول. والجعالة في حقيقتها من الإجارة<sup>(٢)</sup>، لكنَّ العلماء فصّلوها عنها؛

<sup>(</sup>١) الجعالة في اللغة: الجعل والجعالة بتثليث الجيم، والجعيلة ما يجعل للإنسان على عمله، وهو أعم من الأجر والثواب، وشرعًا: النزام مال معلوم في مقابلة عمل معلوم، لا على وجه الإجازة، انظر: «التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي (ص١٩٧٧).

الجعالة في اصطلاح الفقهاء:

مذهب الحنفية، يُنظر: «العناية شرح الهداية» للبابرتي (٣/٥) حيث قال: «الجُعل بالضم: ما جعل للإنسان من شيء على شيء يفعله».

ومذهب المالكية، يُنظر: «حاشية الصادي؛ للخلوتي (٧٩/٤) حيث قال: (والجعالة بفتح الجيم وكسرها وضمها ما يجعل على العمل وهو رخصة فهو أصل منفرد لا يقاس عليه؛

ومذهب الشافعية، يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٣٩٩/٢) حيث قال: «التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول».

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «الإثناع في فقه الإمام أحمد بن حنل؛ للحجاوي (٣٩٤/٢) حيث قال: «وهي جعل شيء معلوم: كأجرة لا من مال حربي فيصح مجهولًا لمن يعمل له عملًا مباحًا ولا مجهولًا، وعلى مدة ولو مجهولة،

 <sup>(</sup>۲) الإجارة: العقد على المنافع بعوض وهو مال وتمليك المنفعة بعوض إجارة وبغيره إعارة". انظر: «التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي (ص٣٨).

لأن الإجارة عقد لازم، ومن شرط العقد اللازم أن يكون العوض معلومًا، وأن تكون المدة معلومة، ولا يتحقق ذلك كله في الجعالة؛ فالجعالة يشترط فيها أن يكون العوض معلومًا؛ كأن يقول إنسانٌ: من ردَّ لي ضالتي فله مائة ريال، فقوله هنا: "من ردَّ ضالتي، الزمن فيه غير معلوم، فربما تطول به الأيام، وربما يجد الضالة خلال ساعة، وربما لا يجدها، فالمدة إذَّا مجهولة في الجعالة في الغالب، وربما تكون المدة معلومة؛ كأن يقول: من ردَّ لي ضالتي من بلد كذا، أو ربما جعل ذلك عملام، فقال: من خاط لي قميضًا فله كذا، أو من بنى لي هذا الجدار فله كذا.

إذًا: الإجارة والجعالة يلتقيان في أنَّ كل ما جاز أن يكون عوضًا في الإجارة جاز كذلك أن يكون عوضًا في الجعالة، وكما أن الإجارة يُشترط فيها أن يكون العوض معلومًا كذلك يُشترط - أيضًا - في الجعالة، وكما أن يكون العوض عن أنه يشترط في الجعالة أن يكون العوض عن المحرمات، ولا على بعض القربات؛ كصلاة، كذلك - أيضًا - لا يجوز أخذ الجعل على أمر محرم، ولا على عبادة من العبادات التي يلزم الإنسان الإتيان بها، وقد عرفت فيما مضى في مواضع عدة اختلاف العلماء في أخذ الأجرة على القربات؛ فبعضهم أجاز ذلك، وبعضهم منع، لكنهم متفقون على أن بعضها لا يجوز أخذ الجعل عليه كالصلاة، وكذلك الحال بالنسبة لما هو محرم.

وربما يضع الإنسان مبلغًا معينًا لشخص، وربما يضعه لأكثر، وهذا من الفوارق بين الجعالة والإجارة، فيقول مثلًا: من رد لمي ضالتي فله كذا وكذا، وربما يقول: إن ردَّ فلان ضالتي فله كذا، وربما يقول: من رد ضالتي من مكان كذا، فلو ردها من غير ذلك المكان فلا جعل له، ولو أنه ردها من نصف المسافة يأخذ نصف الأجرة.

وهذه الجعالة التي اقتصر فيها المؤلف على صفحة تقريبًا فيها كلام كثير للعلماء، أوجزه أو لَخُصه المؤلف كَثَلِقُهُ.

#### تولله: (وَالجُعْلُ: هُوَ الإِجَارَةُ عَلَى مَنْفَعَةٍ مَظْنُونٍ حُصُولُهَا).

لأن قوله: من رد ضالتي، أو من رد عبدي الآبق، أو من بنى لي حائقًا، هذه منفعة بلا شك، إذًا هو التزام بتقديم عوض محدد معين على عمل مضمون أو مجهول أو معلوم.

تولىم: (مِثْلَ مُشَارَطَةِ الطَّبِيبِ عَلَى البُرْءِ، وَالمُعَلِّمِ عَلَى الجِذَاقِ،
 وَالنَّاشِدِ عَلَى وُجُودِ العَبْدِ الآبِقِ).

هل هذه من المسائل التي تعد جعلًا؟ أو هي مسائل الإجارة؟

لا شك أن هناك مسائل أجمع العلماء على أنها إجارة؛ كأن يقول: من رد ضالتي، أو عبدي الآبق، أو من بنى لي حائقًا، أو خاط لي قميضًا، هذه لا شك من الجعالة باتفاق بين العلماء، لكن الجعالة - كما قلنا - تختلف عن الإجارة، فهي عقد جائز؛ يعني يجوز لكُلِّ واحد من المتعاقدين فسخ العقد ما لم يتم العمل، يجوز لهما، لكن الإجارة عند الشروع لا يجوز، إلا إذا وجد سبب من الأسباب التي تُبطل العقد أو تفسخه.

◄ قولٰتَ: (وَقَدِ اخْتَلَفَ العُلْمَاءُ فِي مَنْعِهِ وَجَوَازِهِ؛ فَقَالَ مَالِكٌ:
 يَجُوزُ ذَلِكَ فِي النَّسِيرِ بِشَرْطَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَصْرِبَ لِلَالِكَ أَجَلًا،
 وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الثَّمْنُ مَعْلُومًا).

الإجارة من حيث الجملة متفق عليها بين الأثمة الأربعة ليس كما ذكر المؤلف؛ فأبو حنيفة (١) ومالك(١) والشافعي(١٣)

 <sup>(</sup>١) يُنظر: (فتح القدير؟ للكمال ابن الهمام (١٣٥/١) حيث قال: (قال المصنف في وجه الاستحسان، ولنا إجماع الصحابة على أصل الجعل؟.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «حاشية الصاوي» للخلوتي (٧٩/٤) حيث يقول: «والجعالة ـ بفتح الجيم وكسرها وضمها ـ ما يجعل على العمل وهو رخصة، فهو أصل منفرد لا يقاس عليه، وقد أنكره جماعة من العلماء، ورأوا أنه من الغرر والخطر.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٤٣٩/٢) حيث قال: «والأصل فيها قبل=

وأحمد('' كلهم متفقون على جوازها، وأنها عقدٌ جائز، وأنها تجوز على مجهول، وأنها مما خففت فيه هذه الشريعة ويسرت فيها؛ لأن هناك أعمالًا لا يمكن أن تتم عن طريق الإجارة لوجود الجُعالة فيها، فطريقها إنما هو الجعالة.

بل إنَّ من العلماء من ذكر أنه لا خلاف في جوازها.

◄ تُولَٰٓ، (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ؛ وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانٍ).

المعروف أن للشافعي قولًا واحدًا!

تولىن: (وَعُمْدَةُ مَنْ أَجَازَةُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلِينَ جَانَ بِهِ حِمْلُ
 يَعِيرٍ وَأَنَا بِهِد زَعِيدٌ ﴿ إِيسَانَ ١٧٦].

هذه الآية التي أشار إليها المؤلف هي في سورة يوسف، في قصته مع إخوته عندما قالوا: ﴿فَنَقَقْدُ صُمَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنَ جَلَّهَ بِهِد جَمُّلُ بَعِيرِ وَأَنَّا بِهِد رَّعِيثُهُ؛ أي: ضامن وكفيل، وهذه الآية استدل بها العلماء على مشروعية الجعالة.

والجعالة مشروعة بالكتاب والسنة وبما يقتضيه العقل:

أما الكتاب: فقول الله تعالى: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِدِء حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَاْ بِدِء زَعِيمُ﴾.

فجمل البعير كان جُعلًا لمن يأتي بذلك الصاع، فهذه الآية دليل على الجعالة.

الإجماع قوله تعالى: ﴿ وَلِينَ يَبَّدُ بِهِدِ جَثْلُ بَعِيرِ ﴾ وكان معلومًا عندهم كالوسق،
 وشرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد ما يؤيده، وهو هنا خبر الذي رقاه الصحابي
 بالفاتحة على قطيع من الغنم.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «مطالب أولي النهى» للرحيباني (٢٠٦/٤) حيث قال: «والأصل في مشروعيتها قوله تعالى: ﴿وَلَكَن جَلَّا يَهِد جَلْ يَهِيرِ ﴾ وكان معلومًا عندهم كالوسق، وشرع من قبلنا شرح لننا ما لم يكن في شرعنا ما يخالف، وحديث اللديغ شاهد بذلك، مع أن الحكمة تقتضم، والحاجة داعية إليه؛ فإنه قد لا يوجد من يتبرع بالعمل، فاقتضت جواز ذلك».

وأما من السنة: فحديث أبي سعيد الخدري المتفق عليه: أن أناسًا من أصحاب رسول الله القوا أنوا من أحياء العرب فلم يقروهم؛ أي: لم يقدموا لهم القراء الذي يُقدم للضيوف، بينما هم كذلك إذ لدغ سيد ذلك الحي، فسألوا أصحاب رسول الله الله على مناه، فأخذ رجل لا نفعل حتى تجعلوا لنا جعلا، فجعلوا لهم قطيع شياه، فأخذ رجل وفي بعض الروايات أنه: أبو سعيد (١) \_ يقرأ بأم القرآن ويجمع بزاقه \_ يعني ريقه \_ ويتفل على الرجل فبرأ، فأعطوهم ما التزموا به \_ أي: أعطوهم قطيع الشياه \_ فأخذوا ذلك، لكنهم لم يتصرفوا فيه حتى أتوا رسول الله الله حتى نسأل رسول الله الله المدموا على رسول الله الخبروه بذلك، فقال: «وما أدراك أنها فلما قدموا على رسول الله المناه المدموا لي معكم بسهم (رقية؟ خذوه واضربوا لي معكم بسهم (٢٠٠٠).

وانظر إلى الصحابة ﴿ وتحريهم للحق، وحرصهم على أن يكون ما يأكلونه أو يشربونه مما أحله الله ﴿ وَانَ لا يُخلط بحرام، وهم مع أنهم بأشد الحاجة إلى ما بأيديهم؛ لأنهم قلموا على أولئك الأقوام فيخلوا عليهم أن يقدموا لهم قراء الضيف؛ ولكن الصحابة ﴿ لم يتسرعوا في أخذ ذلك، بل أبقوه حتى استأذنوا رسول الله ﷺ فلما بين لهم جوازه اطمأنت له نفوسهم، بل قال: "وما يدريكم أنها رقية حق؟ خلوها واضربوا لي معكم بسهم»؛ ليزيدهم اطمئنانًا واستئناسًا، يجعلوا له أيضًا نصيبًا مما أخذوه.

وأما المعقول: فلأن الحاجة تقتضي ذلك؛ لأنك لا تجد إنسانًا متبرعًا يرد لك ضالتك، أو يرد لك عبدك الذي شرد، أو يبني لك ما تحتاج إليه، أو يخيط لك ثوبًا، أو غير ذلك؛ ولذلك اقتضت الحاجة مشروعة ذلك.

 <sup>(</sup>١) كما في الرواية التي أخرجها ابن ماجه (٢١٥٦) وفيها قال أبو سعيد الخدري:
 «فقلت: نعم، أنا، ولكن لا أرقيه حتى تعطونا غنمًا».

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٥٧٣٦)، ومسلم (٢٢٠١).

\_ الشرح بداية المجتهد . ] المحتهد . ]

#### تولة: (وَإِجْمَاعُ الجُمْهُورِ عَلَى جَوَازِهِ فِي الإِبَاقِ وَالسُّؤَالِ)(١).

عاد المؤلف كَلَلْهُ إلى الإجماع، وأما المسائل التي ذكر فيها اختلافًا فليست هي مطلق الجعالة، هناك في الجعالة مسائل هي محل خلاف، هل هي جمالة أو إجارة؟ أما الجعالة من حيث الجملة: فكما ذكرها أخيرًا هي موضع إجماع بين العلماء.

ونصَّ على الإباق؛ يعني: العبد إذا أبق؛ أي: خان سيده ففرَّ منه، فلجأ إلى بلد أو مكان.

والسؤال: هل الضالة إذا ضاعت من إنسان يطلب لها ناشدًا؟ أي: يسأل عنها، من وجد الضالة كذا، الإبل كذا التي لونها كذا في مكان كذا إلى آخره.

◄ تولآه: (وَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ مِنْ أَخْذِ الشَّمَنِ عَلَى الرُّقْيَةِ بِأُمَّ الثُوْآنِ)
 ٢٠٠٠.

وهذا الذي أشرت إليه آنفًا؛ حديث أبي سعيد المتفق عليه.

◄ قول٪: (وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ).

مراد المؤلف أن الحديث تقدم، وقد تقدم في عدة مواضع، تقدم في النكاح، وتقدم عند الكلام عن أخذ الأجرة على تعليم القرآن، وكذلك في أخذ الأجرة على الحج، من يحج عن غيره؛ هل يأخذ أجرًا أو لا؟

◄ قول الله : (وَعُمْدَةُ مَنْ مَنَعَهُ: الغَورُ الَّذِي فِيهِ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ
 الإِجَارَاتِ).

<sup>(</sup>١) يُنظر: "المغني، لابن قدامة (٩٧/١) حيث قال: "ووجه الرواية الأولى، ما روى عمرو بن دينار، وابن أبي مليكة، أن النبي ﷺ جعل في جعل الآبق \_ إذا جاء به خارجًا من الحرم \_ دينارًا، وأيضًا فإنه قول من سَمَّينا من الصحابة، ولم نعرف لهم في زمنهم مخالفًا، فكان إجماعًا».

<sup>(</sup>٢) أي: حديث أبي سعيد الخدري، وقد سبق تخريجه.

أما القياس على سائر الإجارات فهو قياس مع الفارق؛ لأن الإجارة يُشترط فيها السلامة من الغرر ومن الجهالة، فهي كالبيع تمامًا، ولكن الجعالة استثنيت من ذلك، وخصت بحاجة الناس إليها، وشريعتنا الغراء من أصولها التي بُنيت عليها مراعاة مصالح الناس، وفي هذا مصلحة للناس ورفق بهم ورعاية لشؤونهم وتخفيف عليهم؛ ولذلك صحت الجعالة.

قد جاء في حديث: «أن الرسول ﷺ أذن في أخذ الجعل من العبد الأبق<sup>(١١)</sup>».

تولى : (وَلا خِلَات فِي مَذْهَبِ مَالِكِ (١) أَنَّ الجُعْلَ لا يُسْتَحَقُ شَيْءً مِنْهُ إِلَّا بِمَثَامِ العَمَلِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْدٍ لازِمٍ).

يعني لا يستحق جزءًا منه إلا مقابل العمل، وأنه لو أن إنسانًا ذهب مثلًا ليبحث عن عبد آبق، أو ضال فلم يجده لا يستحق شيئًا في الجعالة، وكذلك لو ذهب إلى بلد معين، فقال: من رد عبدي من مكان كذا، ورده من مكان آخر، فلا يستحق أيضًا، ومن قال: إن رد ضالتي فلان فله كذا؛ فردها غيره فلا يستحق شيئًا؛ لأنه قيد ذلك بغيره، ولو قال: أي من فلان أو فلان رد ضالتي فله كذا؛ فمن يردها فله كذلك، ولو قال: أي من فلان رد ضالتي فله كذا؛ فمن يردها فله كذلك، ولو أطلق فقال: من ردً ضالتي؛ قائي إنسان يردها يأخذ ذلك.

ومسائل الفقهاء كثيرة جدًّا.

تولى: (وَاخْتَلَفَ مَالِكٌ (٣) وَأَصْحَابُهُ فِي هَذَا البَابِ فِي كِرَاءِ
 السَّفِينَةِ؛ هَلْ هُوَ جُعْلٌ أَوْ إِجَارَةٌ؟).

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «مصنف عبدالرزاق» (٢٠٧/٨) وفيه: عن عمرو بن دينار: «أن رسول الله - ﷺ ـ
 قضى في الآبق يوجد في الحرم بعشرة دراهم».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: "حاشية الصاوي؟ للخلوتي (٨٠/٤) حيث قال: "ومفهومه أنه إذا لم يتم العمل فلا يستحق شيئًا».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي» (٢/١٤) حيث قال: «وإلا لم يستحق شيئًا؛ ككراء السفن، هذا تشبيه في أنه لا يستحق فيه الأجر إلا بتمام العمل، وهو إجارة لا جعالة».

أكثر العلماء على أنَّ إجارة كراء السفن ككراء الرواحل إنما هو إجارة.

تولىم: (فَقُول مَالِك: لَيْسَ لِصَاحِبِهَا كِرَاءٌ إِلَّا بَغْدَ البُلُوغِ، وَهُوَ
 قَوْلُ ابْنِ القَاسِم(١) ذَهَابًا إِلَى أَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الجُعْلِ).

قصده إلا بعد بلوغ الغاية التي تنتهي إليها.

مثال ذلك: إن استأجر إنسان سفينة لتحمل له بضاعة، فيستحق هذا الإنسان الأجرة إذا بلغ الغاية؛ أي: المكان الذي استًاجِر ليصل ببضاعته إليه، أما دون ذلك فلا؛ لأنه ربما تذهب عليه البضاعة.

◄ تولهم: (وَقَالَ ابْنُ نَافِع<sup>(٢)</sup> مِنْ أَصْحَابِهِ: لَهُ قَدْرُ مَا بَلَغَ مِنَ
 المَسَافَةِ، فَأَجْرَى حُكْمَهُ مَجْرَى الْكِرَاءِ).

وهذا هو رأي أكثر العلماء؛ بأن استئجار السُّفن هو إجارة وليس جعلًا.

◄ قول (وَقَالَ أَصْبَغُ (٣): إِنْ لَجَجَ (١) فَهُوَ جُعْلٌ).

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الكافي في فقه أهل المدينة» لابن عبدالبر (٧٥٢/٢) حيث قال: «وكرا» السفينة عند مالك وابن القاسم على البلاغ لا شيء لصاحبها حتى يبلغ المكان»، وينظر أيضًا: «منح الجليل شرح مختصر خليل» لعليش (١٦/٨) حيث قال: «قول ابن القاسم وروايته أنه على البلاغ».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «المدونة» لمالك (٥٠٠/٣) حيث قال: «وقال غيره: وهو ابن نافع له بحساب ما بلغت السفينة».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «منح الجليل؛ لعليش (٦١/٨) حيث قال: «قال أصبغ اللخمي: كراء السفن جعل وإجارة).

<sup>(</sup>٤) اللجة: أصوات القوم إذا اجتمعوا، انظر: "جمهرة اللغة" لابن دريد (٤٩٤/١).

# > تولَّمَ: (وَإِنْ لَمْ يَلْجَعْ فَهُوَ إِجَارَةٌ لَهُ بِحَسَبِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَصَلَ

لأنه إن حصلت لجج كان الأمر خطيرًا وفيه مغامرة.

﴾ قولاًم: (وَالنَّظُوُ فِي هَذَا البّابِ فِي جَوَازِهِ، وَمَحِلُّهِ).

عرفنا أنه جائزٌ؛ فقد أجمع العلماء على جواز الجعالة، وأنها عقد جائز وليس بلازم، وأن محلها هو المنافع التي يشير إلى شيء منها، وأن هذا العقد يجوز لكل واحد من المتعاقدين قبل استكمال العمل أن يطالب بفسخه؛ لأنه جائز، وأنه يشترط فيه أن يكون العوض معلومًا ولا يشترط ذلك في المدة.

> قولى: (وَشُرُوطِهِ، وَأَحْكَامِهِ).

أما شروطه: فذكر شرطين عن الإمام مالك<sup>(١)</sup>، وشروطه أن يكون العوض معلومًا، ولا يشترط أن يكون مجهولًا، وأن يكون في مباح، وأن يكون العوض مما تجوز فيه الإجارة، وكل ما جاز عوضًا في الإجارة جاز عوضًا في الجعالة.

﴾ قولكم: (وَمَحِلُّهُ هُوَ مَا كَانَ مِنَ الأَفْعَالِ لَا يَنْتَفِعُ الجَاعِلُ بِجُزْءٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَعَ الجَاعِلُ بِجُرْءٍ مِمَّا عَمِلَ المُلْتَزِمُ لِلْجُعْلِ وَلَمْ يَأْتِ بِالمَنْفَعَةِ الَّتِي انْعَقَدَ الجُعْلُ عَلَيْهَا).

الجاعل: هو الذي يدفع الجعل، فأنت عندما تقول: من رد لي ضالتي فله كذا استفدت؛ لأنَّ الضالة ترد لك، ومن يرد الضالة يستفيد؛

<sup>(</sup>١) يُنظر: «حاشية الصاوي» للخلوتي (٨١/٤) حيث قال: «وشرطها؛ أي: شرط صحتها أمران؛ الأول: عدم شرط النقد للجعل، فشرط النقد يفسدها؛ للتردد بين السلفية والثمنية، وأما تعجيله بلا شرط فلا يفسدها، والثاني: عدم شرط تعيين الزمن.

\_ المرتبداية المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المحتهد على المحت

لأنه يأخذ جعلًا ثمنًا على ذلك؛ إذًا الاستفادة مشتركة بينهما، لكن لو ذهب المجعول له وقطع المسافات الطويلة، فأفنى قدميه وعاد بخفي حُيَنِ<sup>(١)</sup> لا يستحق شيئًا، هذا هو مراد المؤلف.

◄ تولى : (وَقُلْنَا عَلَى حُكْمِ الجُعْلِ إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِالمَنْفَعَةِ الَّتِي الْمَنْفَعةِ الَّتِي الْمَنْفَعةِ اللهِ الْمُعْقَدَ الجُعْلُ عَلَيْهَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءً).

وقلنا إنَّ هذا الكلام على حكم الجعل؛ أي: الموضوع له الأجرة أو العوض لم يأت بالمطلوب؛ لأنه لا يستحق شيئًا، مع أنه أفنى وقتًا طويلًا.

فليست كالإجارة فإنَّ فيها تحديدًا للمسافة، وأنه يأخذ على قدر ما مضي.

◄ تولى، (فَقَدِ انْتَفَع الجَاعِلُ بِعَمَلِ المَجْعُولِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَوِّضَهُ
 مِنْ عَمَلِهِ بِأَخْرِ، وَذَلِكَ ظُلْمٌ.

يعني: كأنه استفاد لمَّا أمضى ليالي وأيام يبحث عنه وجاء بدونه، فربما يأتي به غيره، وربما الضالة نفسها تعود إلَّى صاحبها، إذَّا تعب ولم يستفد شبيًا.

◄ تولاًم: (وَلِلْذَلِكَ يَخْتَلِفُ الفُقْهَاءُ فِي كَثِيرٍ مِنَ المَسَائِلِ هَلْ هُوَ جُعْلٌ أَوْ إِجَارَةٌ؟ مِثْلَ: مَسْأَلُوَ السَّفِينَةِ المُتَقَدِّمَةِ: هَلْ هِيَ مِمَّا يَجُوزُ فِيهَا الجُعْلُ، أَوْ لاَ يَجُوزُ؟ مِثْلَ اخْتِلَافِهِمْ فِي المُجَاعَلَةِ عَلَى خَفْرِ الآبَارِ).

<sup>(</sup>١) يُنظر: المجمع الأمثال المعاني (١٩٦/١) وفيه: اقال أبو عبيد: أصله أن خُينًا كان الكفا من أطل الجيرة، فسارته أعرابي بخُفين، فاختلفا حتى أغَضبه، فاراد غَيْظ الأعرابي، فلما ارتَحَل الأعرابي أخذ حتين احدّ خفيه وطَرَحه في الطريق، ثم ألقى الآخر في موضع آخر، فلما مرَّ الأعرابي بأحدهما قال: ما أشبه هذا الخف بخف حتين ولو كان معه الآخر لا يحتقد، ومضى، فلما انتهى إلى الآخر تَدِمَ على تركه الأول، وقد كمن له حتين، فلما مضى الأعرابي في طلب الأول عمد حتين إلى راحلته وما عليها فقال: جنتكم بهم أوقبل الأعرابي وليس معه إلا الخُفان، فقال له قومه: ماذا جنت به من سفرك؟ فقال: جنتكم بِحُفَيْ خُنَين، فذهبت عثلا، ويضرب عند الباس من الحاجة والرجوع بالخبية.

الأظهر في حفر الآبار أنها إجارة؛ كأن تتفق مع إنسان ليحفر لك البتر بأجرة كذا ومدة كذا، لكن ربما تعتريه أمور؛ كأن تكون الأرض فيها صخر مثلاً، فبعد أن يقطع مسافة في الحفر، والأرض تربة، يمرُّ بعد ذلك بصخر، فيتغير الحال من جعلها جعالة؛ لأن المدة يصعب ضبطها، ومن جعلها إجارة قال: إذَّ المدة وإن لم يمكن ضبطها فإنها تقريبية، فحفر الآبار يُعتبر من الإجارة، وبعضهم قال: هي جعالة.

◄ تولى، (وَقَالُوا فِي المُغَارَسَةِ(١٠): إِنَّهَا تُشْبِهُ الجُعْلَ مِنْ جِهَةٍ،
 وَالبَّعُ مِنْ جِهَةٍ).

المغارسة والمزارعة<sup>(٢)</sup> ـ سيأتي الكلام عنهما إن شاء الله ـ: أن يدفع إنسانٌ أرضًا إلى شخص ليغرس فيها غرسًا، أو يزرع فيها زرعًا.

◄ تولىم: (وَهِيَ عِنْدَ مَالِكِ<sup>(٣)</sup>: أَنْ يُمْطِيَ الرَّجُلُ أَرْضَهُ لِرَجُلٍ عَلَى أَنْ يَغْرِسَ فِيهِ عَدَدًا مِنَ النَّمَارِ مَعْلُومًا، فَإِذَا اسْتَحَقَّ النَّمَرَ كَانَ لِلْغَارِسِ جُرْهِ الأَرْضُ مُتَقَقِّ عَلَيْهِ).

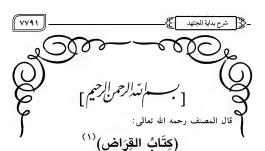
هناك ما يُعرف بالمغارسة أو المزارعة وهناك ما يُعرف بالمساقاة<sup>(1)</sup>، وهذا سيأتي الكلام عنه قريب جدًّا إن شاء الله.

 <sup>(</sup>۱) يُنظر: اشرح حدود ابن عوفة، للرصاع (ص۳۹۱) حيث قال: اعقد على تعمير أرض بشجر بقدر معلوم؛ كالإجارة أو كالجعالة، أو بجزء من أصل، وانظر: المنح الجليل، لعليش (۱۷۷۷).

 <sup>(</sup>٢) المزارعة: معاقدة دفع الأرض إلى من يزرعها على أن الغلة بينهما على ما شرطاء.
 انظر: "طلبة الطلبة" لنجم الدين النسفي (ص١٤٩)، وانظر: "التوقيف على مهمات التعاريف" للمناوي (ص١٨٥).

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي» (٥٤٦/٣) حيث قال: «إعطاء أرض لرجل ليغرس فيها شجرًا من عنده».

 <sup>(</sup>٤) المساقاة: «دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره». انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص٢١٢)، و«الصحاح» للجوهري (٢٣٨٠).



هناك من يسميه قراضًا، وهناك من يسميه مضاربة، وهذا المسمى أو المصطلح يختلف باختلاف الأماكن؛ فأهل الحجاز يسمونه قراضًا، وأهل العراق يسمونه مضاربة، ولذلك تجد أن المذاهب انقسمت فيه إلى قسمين:

فإن مالكًا<sup>(٢٢)</sup> والشافعي<sup>(٢٣)</sup> يقولان: قراضٌ؛ ولذلك لما كان المُوَلف مالكيًا أعدَّ له كتابًا فقال: «كتاب القراض».

وأما أبو حنيفة (٤) وأحمد (٥): فلأن الإمامين عاشا في العراق،

<sup>(</sup>١) القراض: المضاربة في لغة أهل الحجاز، يقال: قارضه يقارضه قراضًا ومقارضة... أصلها من القرض في الأرض، وهو قطعها بالسير فيها، وكذلك هي المضاربة أيضًا، من الضرب في الأرض، انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٤١٤)، و«الترقيف على مهمات التعاريف» للمناوي (ص٢٦٩).

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: احاشية الصاوي، للخلوتي (٦٨٨/٣) حيث قال: اونص االمدونة، قال مالك:
 لا ينبغي أن يقارض رجلًا على أن لا يشتري إلا البز، إلا أن يكون موجودًا في الشتاء والصيف، فيجوز ثم لا يعدوه إلى غيره، فسماء مالك قراضًا.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الأم؟ للشافعي (٢/٢٥) وفيه: قال الشافعي رحمه الله تعالى: وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قراضًا».

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: "فتح القدير" للكمال أبن الهمام (٩٣/٨) حيث قال: "عن أبي حنيفة في رجل دفم إلى رجل مالًا مضاربة".

 <sup>(</sup>٥) يُنظر: «مطالب أولي النهي» للرحبياني (١٩١٩/٥) حيث قال: «قال الإمام أحمد ـ
رحمه الله تعالى ـ فيمن دفع إلى رجل ألفًا، وقال: اتجر فيها بما شئت، فزرع
زرعًا، فربح فيه؛ فالمضاربة جائزة».

أبو حنيفة كان في الكوفة وأحمد كان في دار السلام (بغداد)، فيسميانه مضاربة.

والقراض: مأخوذ من القرض، وهو القطع، يقال: قرضت الفأرةُ الثوب؛ يعني قطعته، أو أكلت جزءًا منه، فسمي قراضًا؛ لأن الإنسان يقطع فيها شيئًا؛ كأنه يقطع جزءًا من ماله فيسلمه للآخر.

وشرعًا: أن يدفع رجلٌ إلى آخر مالًا ليتَّجر به، والربح بينهما(١).

فالمال من جانب، والعمل من جانب آخر، أحد الرجلين يدفع المال، والآخر يتَّجر بذلك المال ويضارب به.

ومن سمَّاه مضاربة سماه بذلك أخذًا من الضرب في الأرض؛ كما جاء ذكر ذلك في الكتاب العزيز، وكلا التسميتان صحيحتان.

والقراض أو المضاربة من العقود الجائزة وليست الواجبة.

وشرع القراض أو المضاربة للحاجة إليه؛ فالقراض يعتريه نوع من الجهالة، لكنَّ الشريعة خقَّفَت فيه من باب النيسير على الناس، والشريعة قامت على أصول ثابتة منها العدل، ومنها مراعاة مصالح الناس، ومنها التيسير الذي في القراض أو المضاربة، ودين الله يسر «ولو شاد اللَّينَ أحدٌ

وفي اصطلاح الفقهاء:

عرفه الحنفية بأنه: عقد شركة في الربح بمال من جانب، وعمل من جانب. انظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين «رد المحتار» (180/٥).

عرفه المالكية بأنه: دفع مالك مالًا من نقد مضروب مسلم معلوم لمن يَتَّجر به. انظر: «حاشية الصاوي على الشرح الصغير» للخلوتي (٦٨٢/٣).

عرفه الشافعية بأنه: أن يدفع المالك إلى العامل مالًا؛ ليتجر فيه، والربح مشترك. انظر: «مغني المحتاج» للشريني (٣٩٨/٣).

عرفه الحنابلة بأنه: أن يدفع إنسان ماله إلى آخر يتخر فيه، والربح بينهما. انظر: «الكافي في فقه الإمام أحمد» لابن قدامة (١٥٠١/٣).

 <sup>(</sup>١) القراض في اللغة: القراض والمقارضة: المضاربة، .. وصورته: أن يدفع إليه مألاً
ليتجر فيه، والربح بينهما. انظر: «القاموس المحيطة للفيروز آبادي (ص١٥٢).

\_\$\left\| شرح بداية المجتهد \}\_

لغلبه''<sup>(۱)</sup> ورسول الله ﷺ يقول: «يسروا ولا تعسروا»<sup>(۲)</sup>، وقال: «يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا»<sup>(۳)</sup>.

والله تعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿ وَمُرِيدُ اللّٰهَ يَكُمُ ٱللَّهُمَ وَلَا يُرِيدُ يِكُمُ ٱللّٰمَنَرُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال سبحانه: ﴿ وَمُرِيدُ اللّٰهُ أَنْ يُخَفِّفُ عَنكُمُۥ [النساء: ٢٨]، وقال جل شأنه: ﴿ وَمُنَا جَمَلَ مَلْتَكُمْ فِي ٱلَّذِينِ مِنْ مَرَجُ﴾ [المح: ٧٨].

ولأنه ليس كل الناس عنده من الخبرة والمراس ما يستطيع أن يضرب في الأرض ويعمل بالتجارة، ومن الناس من عنده هذه الخبرة وهذه الموهبة لكن لا مال بين يديه، فيكون أحد الرجلين عنده مال لكنه ليس قادرًا على الكياسة والمماكسة (أ) والبيع والشراء والضرب في الأرض، فيجد آخر لديه هذه الموهبة، وتتوفر فيه هذه الخبرة، ويتحلى بهذه الصفة، فهو ماهر في التجارة، خبير بها، قادر على الضرب في الأرض، على أن يبيع ويشتري، ويتحرى، ويعرف ما فيه كسب وما ليس فيه إلى غير ذلك، فيدفع هذا ماله لذاك ليتجر به، على أن يكون الربح بينهما.

لكن يُشترط أن يكون الربح معلومًا، وأن يكون عند قدر معين؛ كأن يعطيه ماله ليضارب به على أن يكون الربح بينها نصفين، أو يكون للمضارب الثلث أو الربع وغير ذلك.

فهذا الدين العظيم نزل وبعث محمد ﷺ في أمة أمية يسودها الجهل، وتنتشر ببنها البدع، ويخيم فيها الشرك وعبادة الأصنام، فجاء رسول الله ﷺ يدعو الناس إلى تطهير عقائدهم من الشرك ومن عبادة الأصنام والأوثان،

 <sup>(</sup>١) معنى حديث أخرجه البخاري (١٦٢/): عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: اإن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا، وأبشروا، واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة.

<sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۲۹)، ومسلم (۱۷۳۲).

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٣٠٣٨)، ومسلم (١٧٣٣).

 <sup>(</sup>٤) المماكسة في البيع: انتقاص الثمن واستحطاطه والمنابذة بين المتبايعين، انظر:
 «لسان العرب» لابن منظور (٢٢٠/١).

ودعاهم إلى عبادة الله ﷺ وحده الواحد الأحد الفرد الصمد، ودعاهم أيضًا إلى إصلاح ما كانوا عليه من معاملات فاسدة، فجاء الإسلام فأبطل ما كان فاسدًا من المعاملات ورده؛ كالربا وغيره من البيوع المحرمة، وكذلك نكاح الجاهلية، ووأد البنات إلى غير ذلك.

والإسلام عندما جاء وجد أن أهل الجاهلية متصفون بصفات حميدة؛ منها: الشجاعة فأقرها الإسلام، ومنها: الوفاء فأقره الإسلام، ومنها: المحافظة على الجار.

ومن ذلك: المضاربة التي نحن بصدد الحديث عنها، فإن الإسلام أقرها، ومن المعاملات ما أقره الإسلام لكنه أضاف إليها تهذيبًا وتصحيحًا.

فهذا الدين جاء ليصلح عقائد الناس، ويصلح نفوسهم، ولينظم علاقاتهم بربهم، وعلاقات بعضهم ببعض، وما يعرف بالمعاملات التي منها البيع والإجارة والسلم والقراض وغير ذلك من المعاملات الكثيرة التي مرت بنا؛ كالنكاح، وكذلك أيضًا ما سيأتي من المساقاة، وكذلك القضاء، والعلاقات الدولية، إلى غير ذلك من أمور كثيرة.

◄ تولّى: (وَلَا خِلَاتَ بَيْنِ المُسْلِمِينَ فِي جَوَانِ القِرَاضِ (١٠)، وَأَتُهُ أَنْ عِلَى الجَوْرَافِ (١٠)، وَأَجُمُمُوا عَلَى أَنَّ صِفَتَهُ أَنْ يُمْطِي الرَّجُلُ الرَّجُلَ المَالَ عَلَى أَن يتَّجِرَ بِهِ عَلَى جُزْءٍ مَمْلُوم يَا خُتُهُ اللَّهِ المَالِ، أَيَّ جُزْءٍ كَانَ، مِمَّا يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ ثُلُثًا، أَوْ رُبُعًا، أَوْ رُبُعًا، أَوْ رُبُعًا، أَوْ رُبُعًا، أَوْ رَبُعًا، أَوْ رَبُعًا، أَوْ رَبُعًا، أَوْ رَبُعًا، وَيضَمَّا، وَإَنَّ هَذَا مُسْتَنَّى مِنَ الإِجَارَةِ المَجْهُولَةِ).

<sup>(</sup>١) يُنظر: «مراتب الإجماع» لابن حزم (ص(٩) حيث قال: «كل أبواب الفقه ليس منها باب إلا وله أصل في القرآن والسنة نعلمه، ولله الحمد، حاشا القراض فما وجدنا له أصلاً فيهما البتة، ولكنه إجماع صحيح مجرد».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: فشرح مختصر خليل المخرشي (٢٠٢/٦) حيث قال: اولا خلاف في جواز القراض بين المسلمين وكان في الجاهلية فأقره الرسول ﷺ في الإسلام».

أجمعوا على صفته وهي: أن يدفع رجلٌ إلى رجل آخر مالًا ليتَّجر به، على أن يكون الربح بينهما، ويكون الربح معلومًا، لا مجهولًا.

وأجمع العلماء على أنه عقد جائز أيضًا.

وهذا من مزايا هذه الشريعة ومن محاسنها، ومن لطفها بعباد الله ﷺ ومن التيسير عليهم ومن الرفق بهم، ومن فتح منافذ ليسعى كل إنسان على رزقه ليأكل مالًا حلالًا.

ومعلوم أنه وُجد ـ بحمد الله ـ في هذا العصر إلى جانب البنوك التي تتعامل بالفوائد بنوك أقامت صرحها على ما يُعرف بالمضاربة وقد وُقُقت في ذلك كثيرًا.

فالمضاربة هي طريق لإنسان لا مال عنده، ولا يستطيع أن يُنفق على من يعولهم، فييسر الله # له رجلًا عنده المال ولكنه لا يحسن يتصرف فيه، فيدفعه إليه، فصاحب المال يستفيد والمضارب به كذلك يستفيد.

◄ تولى : (وَأَنَّ الرُّحْصَةَ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا هِيَ لِمَوْضِعِ الرِّقْقِ بِالنَّاسِ،
 وَأَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى العَامِلِ فِيمَا تَلِفَ مِنْ رَأْسِ المَالِ إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ، وَإِنْ
 كَانَ الْحَلْفُوا فِيمَا هُو تَعَدِّ مِمَّا لَيْسَ بِتَعَدًّا.

ولا شك أنه إذا بذل جهدًا، وحرص على المال، ولم يفرط فيه ولم يقصر فلا يضمن شيئًا؛ لأنَّه لم يحصل له تغريط ولا تقصير، فهو كالوكيل، فأنت إذا وكَّلت إنسانًا ليقوم بعمل نائبًا عنك في بيع أو شراء أو إجارة أو تصرف، وأدى ما عليه ولم يُقصِّر، وضاع ذلك المال أو حصل عيب أو نحو ذلك لا يُلام على ذلك؛ لأنه أدَّى ما عليه.

كذلك في الشركة أيضًا؛ إذا اشترك شخصان أو أكثر فحصل عيب في سلعة ما أو حصل على يد أحد الشريكين ما يؤثر على الشركة دون تفريط فإنه لا يضمن. ◄ تولىمَ: (وَكَذَلِكَ أَجْمَمُوا(١) بِالجُمْلَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْتَرِنُ بِهِ شَرْطُ
 يَزِيدُ فِي مَجْهَلَةِ الرَّبِح أَوْ فِي الغَرْرِ الَّذِي فِيهِ).

كُلُّ ما يزيده جهالة وغررًا فإنه ممنوع.

◄ تولىم: (وَإِنْ كَانَ اخْتَلَفُوا فِيمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ مِنَ الشُّرُوطِ مِمَّا لَا يَقْتَضِي، وَكَذَلِكَ اتَّقَفُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ بِالذَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِم)(٢).

اتفق العلماء بل أجمعوا على جوازه بالدنانير والدراهم، وهذا أمر متعين؛ لأن الدنانير والدراهم \_ ويمثلها الآن الريال أو الدولار أو الجنيه أو نحو ذلك \_ هي قيم السلع وأثمان المبيعات؛ فأنت تبيع وتشتري بهذه الدراهم والدنانير، وبها أيضًا تقدر المتلفات، لذلك لا خلاف بين العلماء بأن المضاربة تكون بالدينار والدرهم؛ يدفع شخص إلى آخر عشرة آلاف ريالي، فيقول: خذ يا فلان؛ ضارب بهذه الريالات، أو ألف جنيه، فيقول: ضارب به، ونحو ذلك.

◄ تولى (وَاخْتَلْفُوا فِي غَيْرٍ ذَلِكَ، وَبِالجُمْلَةِ فَالنَّظُرُ فِيهِ؛ فِي صِفْتِه، وَفِي مَجِلّه، وَفِي مُجْكَامِه، وَنَحْنُ نَذْكُرُ فِي بَابٍ باب مِنْ هَذِهِ النَّلانَةِ الأَبْوَابِ مَشْهُورَاتِ مَسَائِلِهِ).

وسيأتي ما اختلفوا فيه.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

<sup>(</sup>١) يُنظر: «مراتب الإجماع؛ لابن حزم (ص٩٢) حيث قال: «وانفقوا أن القراض إذا لم يشترط فيه أحدهما دوهمًا لنفسه فأقل أو أكثر، ولا فلسًا فصاعدًا، ولا لغيرهما، ولا اشترط أحدهما لنفسه نفقة، ولا غير ذلك من الأشياء لا من المال ولا من غيره، ولا شرط ذلك لغيرهما ولا شرط أحدهما للآخر ربح دراهم من المال معلومة، أو ربح دنائير منه معلومة، ولا شرط لغيرهما جزءًا من الربح، وسميا ما يقع لكل واحد منهما من الربح، ولم يذكرا ما للواحد وسكتا عما للثاني فهو قراض صحبح؟.

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: قسراتب الإجماع لابن حزم (ص٩٢) حيث قال: قراتفقوا أن القراض بالدنائير والدراهم من الذهب والفضة المسكوكة الجارية في ذلك البلد جائز».

شرح بداية المجتهد كي ٢٧٩٧

## (البَابُ الأَوَّلُ: فِي مَحِلّهِ

أَمَّا صِفَتُهُ: فَقَدْ تَقَدَّمَتْ، وَأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَيْهَا).

تقدمت قبل قلیل؛ أن یدفع رجل إلی رجل آخر مالًا لیتجر به، والربح بینهما، مع معرفة قدر الربح یعنی نصیب کل منهما.

◄ تولىم: (وَأَمَّا مَحِلُهُ: فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ بِاللَّنَانِيرِ
 وَالدَّرَاهِم).

كرر العبارة، فقد أجمل أولًا، والآن عاد مرة أخرى.

◄ قولَٰٰٓں: (وَاخْتَلَفُوا فِي العُرُوضِ).

يعني: عروض التجارة، وهبي السلع المعروفة.

مثال ذلك: إنسانٌ عنده ملابس، أو أدوات كهربائية، أو ثلاجات، أو سيارات، أو غير ذلك من السلع، فهل يجوز أن يقول: هذه العروض ضارب بها؟ بع بها واشترى أو لا؟

تولىم: (فَجُمْهُورُ فُقَهَاءِ الأَمْصَارِ<sup>(١)</sup> عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ القِرَاضُ

ومذهب المالكية، ينظر: «حاشية الصاوي» للخلوتي (٦٨٢/٣) حيث قال: «دفع مالك؛ من إضافة المصدر لفاعله. (مالًا) مفعوله من نقد ذهب أو نفشة، خرج به العرض». ومذهب الشافعية، ينظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٨٠/٣) حيث قال: «ويشترط كونه نقدًا خالصًا معلومًا معلينًا مسلمًا للمامل، فلا يصح إلا على الدراهم والدنانير، لا المغشوشة والفلوس والحلي والتبر وسائر العروض كما صرح به بعد». ومذهب التعابلة، ينظر: «الإنتاع» للحجاوي (٧٩/٣) حيث قال: «وهي دفع مال وما في معناه مين معلوم قدره.

وينظر: "الشرح الكبير على متن المقنع» لابن قدامة (١١٢/٥) حيث قال: "وفيه رواية أخرى أن الشركة والمضاربة تجوز بالعروض».

 <sup>(</sup>١) مذهب الحنفية، ينظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» (٦٤٧/٥) حيث قال:
 وشرطها أمور سبعة: كون رأس المال من الأثمان».

بِالعُرُوضِ، وَجَوَّزَهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى (١)).

فقهاء الأمصار هم: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، والمشهور في مذهب أحمد؛ أي: المعتمد.

 ◄ قولى : (وَحُجَّةُ الجُمْهُورِ: أَنَّ رَأْسَ المَالِ إِذَا كَانَ عُرُوضًا كَانَ غَرَا).

لأن هذه العروض لا تخلو عند المضاربة؛ إما أن تقصد أعيانها، أو قيمتها، أو أثمانها.

أما الأعيان: فلو حصل خلاف بين المضارب وصاحب الحق حصل الخلاف، أو يريد المفاصلة، وأما القيّم: فيصعب تحديدها؛ لأنها تختلف من حال إلى حال، وأما الثمن: فغير معروف عند العقد.

هذا هو السبب في قولهم بعدم جواز المضاربة بعروض التجارة، لكن هل يجوز أن يبيع العروض فيتخذها رأس مال للمضاربة؟

أيضًا فيها الخلاف المذكور في نفس العقد.

 تولىن: (لِأَنَّهُ يَقْبِضُ العَرَضَ وَهُوَ يُسَاوِي قِيمَةً مَا، وَيَرُدُّهُ وَهُوَ يُسَاوِي قِيمَةً غَبْرَهَا).

لأن الدراهم والدنانير قيمتها ثابتة ويندر أن تنغيّر قيمتها في دولةٍ ما، أمّا العروض فتختلف بين يوم وآخر، تشتري هذه السلعة بألف ريال فتأتي غذًا لتبيعها لا تساوي إلا خمسمتة، وربما يكون العكس.

◄ قولى: (فَيَكُونُ رَأْسُ المَالِ وَالرَّبْحُ مَجْهُولًا).

فالسلعة مهما اشتريتها \_ ولو بقيت على حالها \_ إذا أردت أن تبيعها

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «المبسوط» للسرخسي (٣٣/٢٢) حيث قال: «فإن كان رأس المال مكيلًا أو موزونًا من غير النقود؛ فالمضاربة فاسدة أيضًا عندنا، وقال ابن أبي ليلى تَظَلَّفَة:
 هي جائزة!.

لا تجد رأس المال، فلو اشتريت سيارة جديدة اليوم وعرضتها غدًا، فيصعب عليك أن تحصل على المبلغ الذي دفعته إلى المعرض، هذا صعب ويندر حدوثه، إلا أن يأتيك إنسان ليساعدك.

إذًا: العروض فيها هذا الذي أشار إليه المؤلف؛ لأنك إما أن تنظر إلى الأعيان، وهذا يحصل الخلل فيه عند المفاصلة، وإما أن تنظر إلى الثمن، والثمن غير معروف عند العقد، وإما أن تنظر إلى القيمة، وهي التي عللها المهائف هذه التعليلات.

تولى : (وَأَمَّا إِنْ كَانَ رَأْسُ المَالِ مَا بِهِ بُبَاعُ العُرُوضُ، فَإِنَّ مَالِكًا (١) مَنَمَهُ وَالشَّافِي (١) أَنْضًا، وَأَجَازَهُ أَبُو حَنيفَة (١).

هنا انضم أبو حنيفة إلى أحمد<sup>(٤)</sup> في قوله الآخر؛ لأن لأحمد كَثَلَمَلةٍ في هذه المسألة رأيين.

وأبو حنيفة يُجيز ذلك؛ لأنه أخف، فأنت تأخذ هذه العروض

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «حاشية الصاوي» للخلوتي (٣/٣٨٣) حيث قال: «ولا يجوز اعتبار قيمته رأس مال».

 <sup>(</sup>۲) يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (۲۸۱/۳) حيث قال: «فإن قارضه على
 عوض كمنفعة أو على ثبنه إن باعه، أو على ما فى ذمة فلان لم يصح».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «فتح القدير» للكمال ابن الهمام (٤٤٤٧/٨) حيث قال: «ولو دفع إليه عرضًا وقال: بعه واعمل مضاربة في ثمنه جاز له».

 <sup>(</sup>غ) يُنظر: المطالب أولي النهيّ، للرحيباني (٩٢١/٣) حيث قال: (كقول رب المال للعامل: إذا قدم زيد فضارب بهذا المال، أو يع هذا العرض، وما حصل من ثمنه فقد ضاربتك به صمم).

وللقول الثاني لأحمد ينظر: «الإتناع» للحجاوي (٢٥٣/٢) حيث قال: «فلا تصح شركة العنان، ولا المضاربة بعرض ولو مثليًّا، ولا بقيمته، ولا بثمنه الذي اشترى به، ولا بثمنه الذي يباع به.

وتصح المضاربة (مُعلقة)؛ لأنها إذن في التصرف، فجاز تعليقه على شرط مستقبل؛ كالوكالة، كقول رب المال للعامل: (إذا قدم زيد فضارب بهذا) العال، (أو بع هذا) العرض، وما حصل من ثمنه فقد ضاربتك به صح».

\_\_ اشرح بداية المجتهد }\_\_

وتبيعها، ثم بعد ذلك تُضارب بقيمتها، لكنَّ في هذا ضرر أيضًا، كما سيذكره المؤلف.

◄ تولى: (وَعُمْدَةُ مَالِكِ: أَنَّهُ فَارَضَهُ عَلَى مَا بِيعَتْ بِهِ السَّلْمَةُ،
 وَعَلَى بَشِعِ السِّلْعَةِ نَفْسِهَا، فَكَأَنَّهُ قِرَاضٌ، وَمَنْفَعَةٌ، مَعَ أَنَّ مَا يَبِيعُ بِهِ السَّلْعَةَ مَجْهُولٌ).

انظر إلى دقة الفقهاء \_ رحمهم الله تعالى \_ كيف استنبط الإمام مالك أو انتهى إلى أن هذا التصرف فيه شبهةً؛ لأنَّه عندما يأخذ هذه السلعة ويبيعها يُشَمَّ منها رائحة رفع المضارب، لا المضارب له، أي: العامل، فكأن هذا جزَّ نفكًا، وقد نُهيَ عن كُلِّ قرض جزَّ نفعًا، وهذا يشبه القرض.

◄ تولى: (فَكَانَّهُ إِنَّمَا قَارَضَهُ عَلَى رَأْسِ مَالٍ مَجْهُولٍ، وَيُشْبِهُ أَنْ
 يَكُونَ أَيْضًا إِنَّمَا مَنَعَ المُقَارَضَةَ عَلَى قِبَمِ المُرُوضِ لِمَكَانِ مَا يَتَكَلَّفُ المُقَارِضُ فِي ذَلِكَ مِنَ البَيْعِ، وَجِينَفِذِ يَبِضُ أَا `رَأْسُ مَالِ القِرَاضِ).

يعني يُحوَّل رأس المال إلى دراهم ودنانير، فمعنى نضُّ المال: تحويله إلى دراهم ودنانير؛ أي: إلى نقدين أو أحدهما.

تولىم: (وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْظَاهُ العَرَضَ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ، وَلَكِنَّهُ أَقْرَبُ
 الوُجُوهِ إِلَى العَجَوَاز).

قد يشتري هذا العرض بعشرة آلاف ريال، فيعطيه إياه بنفس الثمن، ويقول هذه الثياب اشتريتها بعشرة آلاف ريال؛ فخذ وضارب بها، على أنني أعطيتك عشرة آلاف، هذا هو الذي يريده المؤلف.

<sup>(</sup>١) «أهل الحجاز يسمون الدراهم والدنانير (النش) و(الناض) إذا تحول عينًا بعد أن كان متاشًا، ويقال: خذ ما (نش) لك من دين أي ما تيسر، وهو (يستنض) حقه من فلان: أي: يستنجزه، ويأخذ منه الشيء بعد الشيء. انظر: "مختار الصحاح" للرازي (ص٣١٣).

◄ قولىمَ: (وَلَمَلَّ هَذَا هُوَ الَّذِي جَوَّزَهُ ابْنُ أَبِي لَبْلَى (١٠)، بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ حَكَوْا عَنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ تُوبًا يَبْهُمُ اللهِ عَلَى يَبْهُمُ اللهِ عَلَى يَبْهُمَا).

هذا الذي قاله المؤلّف فَهم له، وإلا فإنَّ الذين أجازوا ذلك إنما أجازوا أن يُباع العرض ويضارب بقيمته، وهذه تعتبر مسألة من مسائله.

◄ تولى : (وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى أَنْ يَجْعَلَا أَصْلَ المَالِ النَّمَنَ الَّذِي الشَّوَى بِهِ النَّوْبَ).

قلنا: إنما على الأعيان والقيم والأثمان، هنا أصبح الثمن معلومًا، فهل هذا يجوز؟

◄ تولى : (وَيُشْبِهُ أَيْضًا إِنْ جَعَلَ رَأْسَ المَالِ الثَّمَنَ أَنْ يَتَّهِمَ
 المُقَارِضُ فِي تَصْدِيقِهِ رَبَّ المَالِ بِحرْصِهِ عَلَى أَخْذِ القِرَاضِ مِنْهُ).

يتهم؛ لأنه بحاجة إلى أن يقارض، وبحاجة إلى هذا المال ليبيع فيه ويشتري ويستنيد.

◄ قول الخَمْلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي القِرَاضِ بِالنَّقْدِ مِنَ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ).

لا أدري معنى قول المؤلف كَنَّلَهُ: (بالنقد»، ولعل هنا تصحيف، وقد يكون المراد: (النقرة)(٢) والمراد بالنقرة: القطعة التي تُذاب من الذهب والفضة.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «المبسوط» للسرخسي (٣٣/٣٢) حيث قال: «فإن كان رأس المال مكيلًا أو موزونًا من غير النقود، فالمضاربة فاسدة \_ أيضًا \_ عندنا، وقال ابن أبي ليلي كَظَلَفَة: هي جائزة.

 <sup>(</sup>۲) النقرة من الذهب والقضة وغيرهما: ما سبك مجتمعًا. انظر: "جمهرة اللغة» لابن دريد (۲/۹۰/۲).

وأما النقد إذا أُطلق هنا فإنه ينصرف إلى النقدين، أما إذا كان مُصطلحًا على أن النقد يُقصد به القطع من السباتك فهذا وارد، لكن يظهر لمي ـ والله أعلم، ولم أتحقق من ذلك ـ بأن في العبارة تصحيفًا، وأن المراد: النقرة، فعلينا أن نتأكّد.

◄ قولٰمَ: (فَرَوَى عَنْهُ أَشْهَبُ (١ مَنْعَ ذَلِكَ، وَرَوَى ابْنُ القَاسِم (٢)
 جَوَازَهُ، وَمَنَعَهُ فِي المَصُوغِ، وَبِالمَنْعِ فِي ذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُ (٣)
 وَالكُوفِيُ (٤)

وأحمد<sup>(ه)</sup> أيضًا.

ومنعوا ذلك؛ لأنه يُشبه عروض التجارة، وهذا مما يدل على أن المراد بالنقد غير الدينار والدرهم، لأنها سبائك تباع وتشترى فهي قابلة للزيادة والنقص، بخلاف ما يُضرب من الدراهم والدنانير فأسعارها ثابتة مستقرة.

 (١) يُنظر: «النوادر والزيادات، لابن أبي زيد (١٤٣٧) حبث قال: «في إجازة القراض بنقار الذهب والفضة، وأجازه ابن وهب، وكرهه اللبث وشدد فيه، وأجازه مالك، من رواية أشهب، وينظر «البيان والتحصيل» لابن رشد (١٤٠/٣٤».

 (٢) يُنظر: "منح الجليل" لعليش (٣٢٠/٧) حَيث قال: "وروى ابن القاسم أن مالكًا \_ رضي الله تعالى عنهما \_ سهل في ذلك، وأجازه ولم يجزه بالمصوغ، وروي عنه في "المدونة" و"العتبية الكراهة زاد في "العتبية" وإن نزل فلا يفسخ".

(٣) يُنظر: «مغنى المحتاج» للخطيب الشربيني (٣١٠/٢) حيث قال: «فلا يجوز على تبر ـ
 وهو الذهب والفضة ـ قبل ضربهما».

(٤) يُنظر: فتنع القديرة للكمال ابن الهمام (١٧٠/١) حيث قال: وقال: ولا تجوز الشركة بما سوى ذلك، إلا أن يتمامل الناس بالتبر والنقرة فتصح الشركة بهما، هكذا ذكر في الكتاب «وفي الجامع الصغير»: ولا تكون المفاوضة بمثاقيل (ذهب أو فضة) ومراده التب، فعلى هذه الرواية التبر سلعة تتعين بالتعيين فلا تصح رأس المال في المضاربات والشركات».

(ه) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (۲۱۰/۲) حيث قال: «ولا تصح شركة عنان
 ولا مضاربة بنقرة وهي الفضة، وكذا من الذهب التي لم تضرب».

- 3 شرح بداية المجتهد على المجتهد

◄ تولكم: (فَمَنْ مَنَعَ القِرَاضَ بِالنَّقْدِ شَبَّهَهَا بِالمُرُوضِ، وَمَنْ أَجَازَهُ
 شَبَّهَهَا بِاللَّرَاهِم، وَالذَّنائِيرِ؛ لِقِلَّةِ الْحِتْلافِ أَسْوَاقِهَا).

الأظهرُ لَي أنها النقرة.

◄ قولات: (وَاخْتَلَفَ أَيْضًا أَصْحَابُ مَالِكٍ فِي القِرَاضِ بِالفُلُوسِ)(١).

المراد بالفلوس: ما يُضرب من النقود من غير الذهب والفضة، مما يُتعامل به الآن في وقتنا الحاضر.

فهناك ما يُضرب من النحاس، وهناك ما يُضرب من المعادن التي نسميها بالقروش، هذه ليست ذهبًا ولا فضة، وهي تُحدد أثمانها وهي غالبًا - كما نرى في هذا الوقت ـ تجد أن أثمانها قليلة جدًا، لكنها لو تجمعت لتكاثرت.

أما الذهب والفضة؛ فإنه قد عُرف ضربها دراهم أو دنانير منذ عهد رسول الله ﷺ، وتعامل به المسلمون، ورُجدت نقودٌ ضُربت في العصر الأمويِّ، وفي العصر العباسيِّ، وتتابعت النقود الإسلامية ولا زالت يُحتفظ بنماذج منها في كثير من الدور التي تُعنى بعثل هذا النوع من التراث.

فما حكم المضاربة بالفلوس؟ أي: ما يُضرب نقودًا من غير الذهب أو الفضة.

أكثر العلماء يمنع ذلك، وبعضهم يجيزه.

◄ قولة: (فَمَنَعَهُ ابْنُ القَاسِمِ<sup>(٢)</sup>، وَأَجَازَهُ أَشْهَبُ<sup>(٣)</sup>، وَبِهِ قَالَ

(٣) يُنظور: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد (٧/٤٤٤) حيث قال: «وفي أمهات أشهب،
 أنه أجاز القراض بالفلوس».

<sup>(</sup>١) الغلس يجمع على أفلس في القلة، والكثير فلوس، وقد أفلس الرجل: صار مفلسًا، كأنما صارت دراهمه فلوسًا وزيوقًا، وقد فلسه القاضي تفليسًا: نادى عليه أنه أفلس؛ انظر: «الصحاح» للجوهري (٩٥٩/٣).

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد الجد (٣٣٩/١٢) حيث قال: «قال أصبغ: قلت لابن القاسم: فالفلوس أيقارض بها؟ قال: لا، أنا أكرهه وكره القراض بها».

#### مُحَمَّدُ بْنُ الحَسن(١)).

قفز المؤلف كظّللة دون أن يُشير إلى المذاهب الأخرى؛ فإنَّ الأثمة الثلاثة أبا حنيفة<sup>(٢)</sup> والشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup> يمنعون ذلك، وعند الحنابلة<sup>(٥)</sup> رواية قياسًا على العروض، أو يعامل معاملة العروض، على أنه يجوز المضاربة به.

فجمهور العلماء يمنعون المضاربة بالفلوس، وقليل من الفقهاء يُجيز ذلك.

◄ تولى
 ٢٠٠٥: (وَجُمْهُورُ المُلَمَاءِ مَالِكُ ( )، وَالشَّافِعِيُ ( )، وَأَبُو حَنِيفَة ( )
 عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِرَجُلِ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُعْطِيمُ لَهُ قِرَاضًا قَبْلَ أَنْ يَغْضِمُ ).
 أَنْ يَغْضِمُ ).

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد (٢٤٤/٧) حيث قال: «قال محمد: النقار أخف، ولا يجوز بالفلوس».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «فتح القدير» للكمال ابن الهمام (١٦٧/١) حيث قال: "ولا تنعقد الشركة إلا
 بالدراهم والدنانير، والفلوس النافقة».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٣٨٠/٣٨، ٣٨١) حيث قال: «فلا يصح إلا على الدراهم والدنانير لا المغشوشة والفلوس والحلي والتبر وسائر العروض».

<sup>(</sup>٤) يُنظر: «الإقناع» للحجاري (٢٥٣/٢) حيث قال: «فلا تصح شركة العنان ولا المضاربة بعرض ولو مثليًا ولا بقيمته ولا بثمنه الذي اشترى به ولا بثمنه الذي يباع به ولا بمغشوش كثيرًا ولا فلوس».

 <sup>(</sup>٥) يُنظر: «الهداية على مذهب الإمام أحمد» للكلوذاني (ص٢٨٥) حيث قال: «فعلى هذا لا تصح بالمغشوش منها ولا بالفلوس في أحد الوجهين».

 <sup>(</sup>٦) يُنظر: «حاشية الصاوي» للخلوتي (٦٨٢/٣) حيث قال: «لا بدين عليه: أي: على
 العامل بأن يقول له: اتجر في اللين الذي عليك، والربح بيني وبينك».

 <sup>(</sup>٧) يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٣٨١/٣) حيث قال: «وإن قال لمدينه اعزل مالي الذي في ذمتك، فعزله ولم يقبضه، وقارضه عليه فاشترى له ـ أي للقراض ـ (بعينه) شيئًا؛ فكالفضولي يشتري بعين ماله للغير؛ فلا يصح».

 <sup>(</sup>A) يُنظر: "فتح القدير، للكمال ابن الهمام (٤٤٧/٨) حيث قال: "وكذا إذا قال له:
 اقبض ما لي على فلان واعمل به مضاربة جاز لما قلنا، بخلاف ما إذا قال له:
 اعمل بالدين الذي في ذمتك حيث لا تصح المضاربة.

مثال ذلك: لو كان لك دين على رجل، فهل لك أن تقول له: يا فلان ضارب بالدَّين الذي عندك؟

جمهور العلماء (أبو حنيفة (1 ومالك (1) والشافعي (1) وأحمد (14) يمنعون ذلك، بل فرعوا على ذلك مسألة أخرى، فيما لو قال الدائن للمدين \_ أي: صاحب الحق للذي عليه الحق \_: اعزل ما عندك من دين وضارب به، قالوا: لا يجوز أيضًا ذلك؛ لأنَّ المدين إذا اشترى بما عنده من الدين الذي عليه \_ أي: الذي في ذمته لصاحب الحق \_ إذا اشترى به عرضًا أو غير ذلك؛ فإن ذلك المشترى يكون حقًا له حتى ولو كان ما يشتريه في اللَّمة، فما يشتريه يكون ملكًا للدائن عندما يقبضه بنفسه، أو يوكّل عليه، كما سيأتي في الصورة الأخرى.

فلا يجوز أن يقول له: يا فلان لي عليك عشرة آلاف ريال، فاعمل بها مضاربة، على أن يكون لك النصف والثلث والربع؛ لأن هذا المال لا يزال ملكًا للمدين ولم يكن بعد ملكًا للدائن.

أما لو أن إنسانًا أودع مبلغًا من المال عند رجل آخر، فله أن يقول: يا فلان ضارب بذلك الممال؛ لأن ذلك هو حقه، وهو أمانة عند هذا الرجل، فله أن يضارب به، والصورتان مختلفتان.

<sup>(</sup>١) يُنظر: "فتح القدير" للكمال ابن الهمام (٤٤٧/٨) حيث قال: "وكذا إذا قال له: اقبض ما لي على فلان واعمل به مضاربة جاز لما قلنا، بخلاف ما إذا قال له: اعمل بالدين الذي في ذمتك حيث لا تصح المضاربة».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: "حاشية الصاوي" للخلوتي (٦٨٢/٣) حيث قال: "لا بدين عليه: أي على
 العامل بأن يقول له: اتجر في الدين الذي عليك والربح بيني وبينك.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: "أسنى المطالب، لزكريا الأنصاري (٣٨١/٢) حيث قال: "وإن قال لمدينه:
 اعزل مالي الذي في ذمتك: فعزله ولم يقيضه، وقارضه عليه فاشترى له أي للقراض
 (بعينه) شيئًا؛ فكالقضولي يشتري بعين ماله للغير، فلا يصح».

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: "الإقناع" للحجاوي (٢٦٣/٢) حيث قال: "وإن قال: ضارب بالدين الذي عليك أو بديني الذي على زيد فأقبضه، أو قال: هو قرض عليك شهرًا ثم هو مضاربة؛ لم يصح؟.

والمؤلف قال: (وَجُمْهُورُ المُلْمَاءِ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَينِفَةً)، قلتُ: وأحمد أيضًا، فإنَّ الأثمة الأربعة متفقون على هذا.

تولى: (أمَّا العِلَّةُ عِنْدَ مَالِكِ: فَمَخَافَةُ أَنْ يَكُونَ أَغْسَرَ
 بِمَالِهِ، فَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُؤَخِّرَهُ عَنْهُ عَلَى أَنْ يَزِيدَ فِيهِ، فَيَكُونُ الرّبًا المَنْهِيَّ عَنْهُ).

إذًا العلة هي القبض، فالقبض يُعيِّر الحال، فمتى ما قُبض تحول لصاحبه الذي له الحق ـ أي: الدائن ـ، أما قبل القبض فيبقى ملكًا للمدين.

هذا احتمالً، وهو تعليل الإمام مالك كَثَلَقْهُ، وما سيأتي من تعليل الأئمة الثلاثة هو الأظهر.

◄ قولَٰٰٓرَ: (وَأَمَّا العِلَّةُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةً).

وأحمد أيضًا.

◄ قولاً: (فَإِنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ لَا يَتَحَوَّلُ وَيَعُودُ أَمَانَةً).

هذا هو الصحيح، وأيضًا - كما ذكرت - فإنَّ التفصيل الأكثر عند الحنابلة: أنه حتى ولو اشترى بذلك عروضًا فإنه لا يجوز؛ لأن ما يشتريه يكون ملكًا له، وليس ملكًا لصاحب الحق الذي طلب المضاوبة، أي: الدائن.

وهنا ترى دقة الفقهاء \_ رحمهم الله \_ وكيف أنهم يستنظرون الاحكام، وكيف يقفون عند تعليلها، وكيف أنهم يذكرون الفوارق بينها، فربما تقرأ مسألتين، ترى أن لا فرق بينهما، بينما تجد أن الفقهاء بيبنون الفرق بينها؛ كما ترى في الماء إذا خالطه غيره مما يؤثر فيه يغير لونه وطعمه، قالوا: هذا لا يكون طهورًا بينما لو تكاثر عليه التراب فإنه يبقى طهررًا، مع أنَّ هذا غَيِّر اللون، وهذا غيَّر اللونَ أيضًا.

تولىم: (وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَقْبِضَ دَيْنًا لَهُ عَلَى رَجُلٍ
 آخَرَ، وَيَعْمَلُ فِيهِ عَلَى جَهَةِ القِرَاضِ).

هذه صورة تختلف عن الأولى: رجلٌ وكُل آخر \_ إذًا هذا من باب الوكالة<sup>(۱)</sup> \_، فقال: يا فلان قد وكُلتُك أن تقبض ما عند زَيدٍ من الناس من المال، فإذا ما قبضتَه وأصبح في يدك فضارِب به، على أن يكون الربحُ بيننا كذا وكذا.

◄ تولى: (فَلَمْ يُجِوْ ذَلِكَ مَالِكُ (٣) وَأَصْحَابُهُ و لِأَتُهُ رَأَى أَنَّهُ ارْدَادَ عَلَى المَالِحُ وَاللهِ عَلَى المَالِحِ كُلُهُ المَّلِهِ أَنَّ مَنِ المَالِحِلِ كُلْفَةً ، وَهُوَ مَا كَلَّفَهُ مِنْ قَبْضِهِ ، وَهَذَا عَلَى أَصْلِهِ أَنَّ مَنِ الشَّرَطُ مَنْفَعَةً زَائِدَةً فِي القِرَاضِ أَنَّهُ فَاسِدٌ). ثُمَّ قال: (وَأَجَازَ ذَلِكُ الشَّافِعِيُّ (٣) وَالكَوفِقُ (٤).

قلتُ: وأجاز ذلك الإمام أحمد<sup>(ه)</sup> تَظَلَّشُهُ أيضًا.

 <sup>(</sup>١) «الوكالة: لغة: التفويض إلى الغير، ورد الأمر إليه.
 وشرعًا: استنابة جائز التصرف مثله فيما له عليه تسلط أو ولاية ليتصرف فيهاء. انظر:
 «التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي (ص٤٠).

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: "حاشية الصاوي، للخلوتي (٦٨٢/٣) حيث قال: "لا بدين عليه: أي: على العامل... أو محال به: أي كما إذا قال له اقبض الدين الذي لي على فلان واتجر فيه.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» لزكريا الأنصاري (٩٨٣/٣) حيث قال:
 «ولو قارضه على دراهم عند غيره وديعة، أو مغصوبة، أو غيرهما صح لتعينها في يده بخلاف ما في الذمة».

<sup>(</sup>٤) يُنظر: "فتح القدير" للكمال ابن الهمام (٤٤٧/٨) حيث قال: "وكذا إذا قال له: اقبض ما لي على فلان واعمل به مضاربة جاز لما قلنا، بخلاف ما إذا قال له: اعمل بالدين الذي في ذمتك حيث لا تصح المضاربة».

<sup>(</sup>٥) يُنظر: "شرح منتهى الإرادات المبهوتي (٢١٨/٣ يـ ٢١٩) حيث قال: "و (لا) تصح إن قال: (ضارب بديتي عليك أو) ضارب بديني (على زيد فاقبضه)؛ لأن الدين في الذمة ملك لمن هو عليه، ولا يملكه ربه إلا بقبضه، ولم يوجد.... ويصح إن قال: ضارب بوديعة لى عند زيد أو عندك مع علمهما قدرها».

وهو يُعبِّر في الكتاب بالكوفي، ويقصد به أبا حنيفة؛ لأنه هو الذي عاش بالكوفة من الأثمة وتربى فيها.

وله صولات وجولات؛ فإنه أول ما بدأ تعلمه انشغل بعلم الكلام، وكانت له مواقف جليلة ومشاهد كريمة وأعمال تكتب له، فإنه كان \_ رحمه الله تعالى \_ عندما كان متكلمًا؛ أي: منشغلًا بعلم التوحيد، كان يذهب من الكوفة إلى البصرة لينازع فِرَق المعتزلة<sup>(17)</sup> ويرُد عليهم، ويدحض شُبههم، ويبين أنها أقوال واهية وضعيفة، وكان يُقيم عليهم الحجة.

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ من قوة حُجَّته يُحكى عنه أنه يستطيع أن يقيم من السارية أنها من ذهب، يعني لم يكن ينقطع لقوة حجته، لكنه بعد ذلك تحول إلى علم الفقه لأسباب ذكرناها عدة مرات ونحن نتحدث في هذا المقام؛ لأنه رأى أن الاشتغال به أنفع، وأنه جاء عن الرسول ﷺ أنه قال: «أبغض الرجال إلى الله المخصم» (")، وقال: «هلك المتنطعون" ".

ويُنظر أيضًا: «الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف» للمرداوي (٤٣١/٥) حيث قال: «وإن قال: ضارب بالدين الذي عليك: لم يصح. هذا المذهب... وعنه: يصح. وهو تخريج في «المحرر»، واحتمال لبض الأصحاب، ويناه القاضي على شرائه من نفسه. ويناه في «النهاية» على قبضه من نفسه لموكله. وفيهما روايتان. فوائد: منها: لو قال: إذا قبضت الدين الذي على زيد، فقد ضاربتك به: لم يصح وله أجرة تصرف. قال في «الرعاية» قلت: يحتمل صحة المضاربة. إذ يصح عندنا تعليقها على شرط».

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار» للعمراني (١/٨٠ ـ ٢٩) حيث قال: المعتزلة هم أتباع واصل بن عطاء الغزال تلميذ الحسن البصري، وكان زمته بين أيام عبدالملك بن مودان وأولاده الثلاثة وعمر بن عبدالعزيز، وكان اعتزل الحسن البصري بسبب قوله في مرتكب الكبيرة...، فقال الحسن البصري: «اعتزل عنا واصل، فسمي هو وأصحابه معتزلة، ثم استقر مذهب الاعتزال بعد ذلك على خسة أصول».

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢٤٥٧)، ومسلم (٢٦٦٨).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (٢٦٧٠).

وقصته معروفة وطويلة، وكذلك حكايته مع الإمام الشعبي رحمهما الله (١٠).

### تولىم: (قَالُوا: لِأَنَّهُ وَكَلَهُ عَلَى القَبْضِ، لَا أَنَّهُ جَعَلَ القَبْضَ شَرْطًا فِي المُصَارَفَةِ).

يُعلَّلُون بأنه جعل القبض شرطًا في المصارفة، فكأنه جَرَّ نفعًا، ورسول الله في قد نَهى عن القرض الذي يَجرُّ نفعًا<sup>(٣)</sup>، وأمَّا جمهور العلماء فقالوا: هذا أصله الوكالة؛ أي: قاسوه على الوكالة، فلك أن توكِّل إنسانًا ليأخذ لك مبلغًا من زيد ويبيع فيه ويشتري، فهذا مثله كذلك.

## ◄ تولى : (فَهَذَا هُوَ القَوْلُ فِي مَحِلّهِ، وَأَمَّا صِفْتُهُ: فَهِيَ الصَّفَةُ الَّتِي الصَّفَةُ الّتِي فَقَامُنَاهَا).

صفته مرَّت بنا في مطلع القراض، وهو: أن يدفع رجلٌ إلى رجل آخر مالًا ليتجر به، على أن يكون بينهما ربحٌ معلوم، لكن هناك أمورٌ لم يُشر إليها المؤلف كَثَلِّلْهِ، ولعله يُشير إليها بعد ذلك.

فهناك شروط معينة؛ لا بد أن يكون رأس المال الذي يضارب به

<sup>(</sup>١) يُنظر: "أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة للخميس (٣٤٧) حيث قال: قال أبو حنيفة مردت يومًا على الشعبي وهو جالس، فدعاني، وقال: إلى من تختلف؟ فقلت: أختلف إلى السوق، وسميت له أستاذي، فقال: لم اعن الاختلاف إلى السوق، عنيت الاختلاف إلى العلماء فقلت له: أنا قليل الاختلاف إليهم، فقال لي: لا تغمل، وعليك بالنظر في العلم ومجالسة العلماء؛ فإني أرى فيك يقظة وحركة، قال: فوتم في قلبي من قوله، فتركت الاختلاف إلى السوق، وأخذت في العلم فنفعني الله بقوله، وانظر: متاقب أبي حنيفة للمكي (صرية).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٥٧٣/٥)، والحارث في «مسنده» (١٠٠٠)، وفيه سوار بن مصعب وهو متروك. وانظر: «البدر المنير» لابن الملقن (٦٢١/٦).

معلومًا، وألا يكون جزافًا<sup>(۱)</sup>؛ لأنه لو كان غير معلوم القدر أو كان جزافًا كان في ذلك جهالة، والجهالة يُشترط نفيها عن القراض؛ أي: المضاربة، فلا بد بأن تكون معلومة، أما بالنسبة للجمالة ـ التي مرت بنا ـ فقد رأينا أنه معفو عن الجهالة فيها؛ للحاجة إلى ذلك، لكن يُشترط فيها ـ أيضًا ـ أن تكون الأجرة معلومة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

### (البَابُ الثَّانِي: فِي مَسَائِلِ الشُّرُوطِ

وَجُمْلَةُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ عِنْدَ الجَمِيعِ: هِيَ مَا أَدَّى عِنْدُهُمُ إِلَى غَرَرٍ، أَوْ إِلَى مَجْهَلَةٍ زَائِدَةٍ).

ما أوقع في غررٍ أو أدَّى إلى جهالة زائدة فلا يجوز؛ كأن تكون المضاربة على دَين أو مبلغ مؤجَّل، فإن هذا فيه نوع من الجهالة.

تولىم: (وَلَا خِلَافَ بَيْنِ العُلَمَاءِ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَطَ أَحَدُهُمَا لِنَفْسِهِ
 مِنَ الرَّبُح شَيْئًا زَائِدًا غَيْرَ مَا انْعَقَدَ عَلَيْهِ القِرَاضُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَبُحُوزُ).

لا يجوز؛ لأن هذا نوع من الجهالة، فقد اتفقا على أن الربح بينهما نصفين، أو على أن للمضارب الثلث أو الربع أو أقل أو أكثر، ثم يأتي

 <sup>(</sup>١) الجزف والجزاف: المجهول القدر، مكيلًا كان أو موزونًا. انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٢٦٩/١).

<sup>(</sup>٢) يُنظر: قمرات الإجماع، لابن حزم (ص٩٢) حيث قال: قوانفقوا أن القراض إذا لم يشترط فيه أحدهما درهما لنفسه فأقل أو أكثر، ولا فلسًا فصاعدًا، ولا لغيرهما، ولا الشرط أحدهما لنفسه نفقة، ولا غير ذلك من الأشياء، لا بن المال، ولا من غيره، ولا شرط أحدهما للأخير ربح دراهم من المال معلومة، أو ربح نئائير مته معلومة، ولا شرط لغيرهما جزءًا من الربح، وسميا ما يقع لكل واحد منها ما بن الربح، قرض صحيحه.

بعد ذلك ويشترط ربحًا زائدًا، فهذا سيُخِلُّ في العقد، ويؤثر عليه، ويُدخل الجهالة عليه.

◄ تولىم: (لِأَنَّهُ يَمِيهُ ذَلِكَ الَّذِي انْعَقَدَ عَلَيْهِ القِرَاضُ مَجْهُولًا، وَهَذَا هُوَ الأَصْلُ عِنْدَ مَالِكِ فِي أَنْ لا يَكُونَ مَعَ القِرَاضِ بَيْعٌ، وَلا كِرَاءٌ، وَلا سَلَفٌ، وَلا كِرَاءٌ، وَلا سَلَفٌ، وَلا عَمْلٌ، وَلا يَنْقَرِ يُشْتَرِطُهُ أَحَلُهُمَا لِصَاحِبِهِ مَعَ نَشْهِهِ).

هذا أيضًا يسري بالنسبة للقرض؛ فلو ذهب إنسان إلى آخر يطلب منه قرضًا، فأقرضه مبلغًا من المال، وشرط عليه أن يستخدم سيارته، أو أن يسكن داره مدة، أو أن يعمل له عملًا؛ فهذا لا يجوز؛ لأنه قرضٌ جَرَّ نفعًا.

> قولى : (فَهَذِهِ جُمْلَةُ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانُوا قَدِ الحُتَلَفُوا فِي التَّفْصِيلِ؛ فَهِنْ ذَلِكَ: الْحَتَلَفُهُمْ إِذَا شَرَطَ المَامِلُ الرَّبْعَ كُلَّهُ لَهُ).

أو العكس؛ كأن يشترط ذلك ربُّ المال، فقد يشترطه هذا، أو يشترطه هذا، فهل يكون ذلك قراضًا؟ أو يكون قرضًا؟

ننظر الآن إلى آراء العلماء في ذلك:

تولىم: (فَقَالَ مَالِكٌ (١٠): يَجُوزُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُ (١٠): لَا يَجُوزُ،
 وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ (١٠): هُوَ قَرْضُ لَا قِرَاضٌ).

 <sup>(1)</sup> يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدرديو وحاشية الدسوقي» (٥٢٣/٣) حيث قال: «وجاز (الربح) أي: جعله كله (لأحدهما) رب المال أو العامل (أو لغيرهما) أي: لأجنبي، وحيتذ خرج عن كونه قراضًا حقيقة».

<sup>(</sup>۲) يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (۲۸۳۲) حيث قال: «(ولو قال خلد المال وتصرف) فيه (والربح كله لك فقرض صحيح أو) كله (لي فإيضاع) أي: توكيل بلا جعل، كما لو قال: أيضعتك. (ولو قال: قارضتك والربح كله لك، أو) كله (لي) أو سكت عن الربح (أو) قال (أيضعتك ولك نصف الربح) أو لك كله».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» (٦٤٧/٥) حيث قال: «ووفع المال إلى
 آخر مع شرط الربح كله (للمالك بضاعة) فيكون وكيلًا متبرعًا (ومع شرطه للعامل قرض) لقلة ضرره.

قال أبو حنيفة وأحمد \_ رحمهما الله \_: هو قرض وليس قراضًا؛ لأنه إذا قال له: خذ هذا المال واتَّجر به والربح لك، فإنَّ هذه العبارة تحتمل المضاربة، وتحتمل القرض، فتُصرف إلى أقربهما، والأقرب هو القرض؛ لأنه من المعلوم في القراض أن الربح يكون بينهما،

تولىم: (فَمَالِكٌ رَأَى أَنَهُ إِحْسَانٌ مِنْ رَبِّ المَالِ وَتَطَوُّعُ؛ إِذْ كَانَ يَبُحُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ الجُزْءَ القَلِيلَ مِنَ المَالِ الكَثِيرِ).

قالوا: هو إحسان وتفضل وإرفاق منه ومساعدة، فيكون قرضًا حسنًا؛ كما قال تعالى: ﴿ تَن ذَا اللَّذِى يُعْرِضُ اللَّهَ قَصًا حَسَنًا فَصَيْعِفَهُ لَهُ ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

◄ قولىمَ: (وَالشَّافِعِيُّ رَأَى أَنَّهُ خَرِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ خُسْرَانٌ فَعَلَى
 رَبِّ المَالِ، وَبِهَذَا يُقَارِقُ القَرْضَ، وَإِنْ كَانَ رِبْحٌ فَلَيْسَ لِرَبِّ المَالِ فِيهِ
 شَيْءٌ).

وسكتَ عن الإمامين أبي حنيفة وأحمد (١) رحمهما الله، ويَظهرُ أنَّ رأيهما هو الراجح في هذه المسألة؛ الأنهما قالا: هو أطلق، فقال: خذ هذا فاتَّجر به، فهذا يحتمل المضاربة ويحتمل القِراض، ونحن نصرفه إلى ما يمكن أن يجوز، فيحوَّل إلى القرض فيكون جائزًا.

تولىم: (وَمِنْهَا: إِذَا شَرَطَ رَبُّ المَالِ الضَّمَانَ عَلَى العَامِلِ، فَقَالَ مَالِكٌ (٣): لا يَجُوزُ القِرَاضُ وَهُوَ فَاسِدٌ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَبُو
 مَالِكٌ (٣): لا يَجُوزُ القِرَاضُ وَهُو فَاسِدٌ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَبُو

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٢١٧/٢) حيث قال: "قال (خذه مضاربة ولك) ربحه لم يصح وله أجرة مثله، (أو) قال خذه مضاربة (ولي ربحه لم يصح) ولا أجرة له؛ لأن المضاربة الصحيحة تقضي كون الربع بينهما نصفين".

<sup>(</sup>٢) يُنظر: (حاشية الصاوي) للخلوتي (٦٨٧/٣) حيث قال: (أو قراض ضمن للعامل بيضم الضاد وتشديد الميم ... أي شرط فيه على العامل ضمان رأس المال إذا أتلف أو ضاع بلا تفريط ففاسد. ولا يعمل بالشرط، وفيه قراض المثل في الربح إن عمل؟.

حَنِيفَةَ (١)، وَأَصْحَابُهُ: القِرَاضُ جَائِزٌ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ).

الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> وافق الإمام أبا حنيفة في هذا القول، وقد تُلاحظ توافقًا في مسائل كثيرة بين الإمامين أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله.

والشرط باطلٌ؛ لأن هذا شرط أُضيف إليه، ونحن نطرحه كالشروط الني نطرحها في النكاح وكذلك في البيوع، فإنها تُلغى ويبقى العقد صحيحًا.

تولى: (وَحُمْدَةُ مَالِكِ: أَنَّ اشْتِرَاطَ الضَّمَانِ زِيَادَةُ خَرَرٍ فِي الشِّرَطِ الضَّمَانِ زِيَادَةُ خَرَرٍ فِي الشَّرَطِ الفَاسِدِ فِي الشِّعِ عَلَى رواية أَنَّ الشِّعِ عَلَى رواية أَنَّ الشِّع جَائِزٌ، وَالشَّرْطَ بَاطِلٌ اغْتِمَادًا عَلَى خَدِيثِ بَرِيرَةً(٣) المُثَقَدِّم).

في قصة بريرة عندما عرضت عليها عائشة ـ ● عتقها: أن تدفع لها، على أن يكون لها الولاء، ولكن أهلها ـ أي: الذين ملكوها قبل ذلك ـ اشترطوا أن يكون لهم الولاء، فذكرت عائشة لرسول الله ﷺ ذلك، فقالت: فقال: «اطلبي العتق، واشترطي لهم الولاء»، ثم قال: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط»، قال: «فعت لها ما تعتق به، ثم قال: «أشترطي لهم الولاء "أ<sup>1</sup>؛ لأن هذا الشرط لا يؤثر؛ لأنه شرط فاسد؛ فليس في كتاب الله ∰ ولا في سنة رسوله ﷺ الصحيحة ما يؤيده، وإذا لم يكن كذلك فإنه يكون باطلا، فقال: «أشترطي لهم الولاء» أم قام خاطبًا للناس، فقال: «ما بال أقوام الولاء» أم بين العلة، ثم قام خاطبًا للناس، فقال: «ما بال أقوام الولاء» أنه المنافقة المنافقة المؤلمة الم

 <sup>(1)</sup> يُنظر: «فتح القدير» للكمال ابن الهمام (٨/٤٥٣) حيث قال: «اشتراط الوضيعة على
 المضارب، فإن الشرط هناك باطل والمضاربة صحيحة».

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «مطالب أولي النهي؛ للرحيباني (١٥٥/٥) حيث قال: «فلو قال مع ذلك: وعليك ضمانه؛ لم يضمنه؛ لأن العقد بتنضي كونه أمانة غير مضمون ما لم يتعد أو يغرط، فلا يزول ذلك بشرطه، والإيضاع والقرض ليسا بشركة ولا مضاربة؛ لعدم تحقق معناهما فيهما».

 <sup>(</sup>٣) سبق تخریجه.
 (٤) أخرجه البخاری (۲۱٦۸)، ومسلم (۱٥٠٤).

 <sup>(</sup>a) سبق تخریجه.

يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله؟! كل شرط ليس في كتاب الله فهو
باطل ولو كان مائة شرطه أ<sup>(1)</sup>؛ لأن شريعة الله ﷺ إنما تستمد من الكتاب
والسنة، فليس لأحد كائنًا من كان أن يزيد فيها؛ لأن هذه الزيادة لا
تجوز، وكذلك \_ أيضًا \_ ليس لأحد أن ينقص من شريعة الله ﷺ شبئًا إلا
فيما جاء في الرخص التي أباحتها هذه الشريعة؛ كما نرى في قصر
الصلاة، وأيضًا الإفطار في نهار رمضان، وفي مسح المسافر ثلاثة أيام،
هذه بحمد الله أحكام كثيرة مرَّت بنا في أبواب شرحناها.

◄ تولىم: (وَاخْتَلَفُوا فِي المُقَارِضِ يَشْتَرِطُ رَبُّ المَالِ عَلَيْهِ خُصُوصَ النَّصَرُّفِ، مِثْلَ: أَنْ يُشْتَرِطُ عَلَيْهِ تُعْيِينَ جِنْسِ مَا مِنَ السَّلَم).

هذه مسألة مهمة، هل لربِّ المال ـ الذي دفع المال ـ أن يشترط على المضارب تصرفًا معينًا؟ فيقول ـ مثلًا ـ: لا تضارب في البلد الفلاني، أو في السلعة الفلانية، أو تكون مضاربتك كذا أو كذا، أو ليس له ذلك؟

تولى : (أَوْ تَغْيِينَ جِنْسِ مَا مِنَ البَيْعِ، أَوْ تَغْيِينَ مَوْضِعٍ مَا للنّجَارَةِ، أَوْ تَغْيِينَ صِنْفِ مَا لِنَ النّاسِ يَنْجِرُ مَعَهُمْ).

أو يسافر أو لا يسافر، فهناك شروط كثيرة يذكرها الفقهاء، والمهم هل له أن يقيِّده أو لا، أو يعطيه الحرية؛ لأنه صاحب المال؟

وبعض العلماء يرى أنه ما دام صاحب المال فالحق له، وله أن يشترط ما يرى فيه المصلحة، أما لو كانت شروطه فيها تعسف وتعدُّ وفيها إضرارٌ بالمضارب فإنَّ الصورة تختلف، لكن إن قال له: ضارب في البلد الفلاني؛ لأن البلد الفلاني نشط في التجارة، ولا تُضارب في المكان الفلانيّ؛ لأن التجارة فيه كاسدة، ولا تتعامل مع فلان؛ لأن فلانًا ربما لا يرد لك حقك، وتعامل مع فلان؛ لأنه مالي وهكذا...، فيجوز.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢١٥٥)، ومسلم (١٥٠٤).

◄ تولى: (فَقَالَ مَالِكُ<sup>(۱)</sup>، وَالشَّافِعِيُ<sup>(۱)</sup> فِي اشْتِرَاطِ جِنْسٍ مِنَ السَّلَمِ: لَا يَجُونُ فَلِكَ الجِنْسُ مِنَ السَّلَمِ لَا يَخْتَلِفُ وَقُتًا مَا مِنْ أَوْقَاتِ السَّنَةِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ<sup>(۱)</sup>: يَلْزُمُهُ مَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَصَرَّفُ فِي عَبْرٍ مَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ،
 وَإِنْ تَصَرَّفُ فِي غَبْرٍ مَا اشْتُرِطَ عَلَيْهِ ضَمِنَ).

وقال أحمد (٤) كَثْلَاللهُ بقول أبي حنيفة.

تولى: (فَمَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ: رَأَيَا أَنَّ هَذَا الِاشْتِرَاطَ مِنْ بَابِ التَّشْيِيْ عَلَى المُقَارِضِ، فَيَمْظُمُ الغَرَرُ بِذَلِكَ؛ وَأَبُو حَنِيفَةَ اسْتَخَتَّ الغَرَرَ الشَّهِجُودَ فِي ذَلِكَ، كَمَا لَوِ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ جِنْسًا مَا مِنَ السَّلَحِ لَكُونُ عَلَى شَرْطِهِ فِي ذَلِكَ بِإِجْمَاع).

<sup>(</sup>١) يُنظر: "حاشية الصاوي، للخلوتي (٦٩٠/٣) حيث قال: "(أو) اشتراط (تعيين محل) للتجر لا يتعداه لغيره (أو) اشتراط تعيين (زمن) له لا يتاجر في غيره (أو) تعيين (شخص للشراء) منه بحيث لا يشتري شيئًا من غيره أو البيع له بحيث لا يبيع سلعة لغيره فيضد القراض في ذلك كله للتحجير المخالف لسنة القراض.».

<sup>(</sup>٢) يُنظر: "أسنى المطالب" لزكريا الأنصاري (٣٨٢/٢) حيث قال: "وإن شرط أن لا يشتري أو لا بيع (لا من زيد، أو) لا يشتري إلا (هذه السلعة لم يصح) للتضييق على العامل، ولأن الشخص المعين قد لا يعامله، وقد لا يجد عنده ما يظن فيه ربحًا، وقد لا يبع إلا بثمن غال، أو لا يشتري إلا بثمن بخس، والسلعة المعينة قد لا يجد فيها ربحًا،

<sup>(</sup>٣) يُنظر: فقتح القديره للكمال ابن الهمام (٨/٤٥٤) حيث قال: ((وإن خص له رب السال التصرف في بلد بعيدة أو في سلمة بعينها لم يجز له أن يجهاززما) لأنه توكيل. وفي التخصيص فائدة فيتخصص دكلاً ليس له أن يدفعه بضاعة إلى من يخرجها من تلك البلدة؛ لأنه لا يملك الاخراج بنفسه فلا يملك تفريضه إلى غيره، قال: فإن خرج إلى غير ذلك البلد فاشترى ضمن.

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «الإقناع» للحجاوي (٢٥٧/٢) حيث قال: «صحيح: مثل أن يشترط ألا يتجر إلا في نوع من المتاع أو بلد بعينه أو لا يبيع إلا بنقد كذا أو لا يسافر بالمال أو لا يبيع أو لا يشتري إلا من فلان».

◄ قولكَ: (وَلَا يَجُوزُ القِرَاضُ المُؤَجَّلُ عِنْدَ الجُمْهُورِ)(١).

هذا عند الأئمة الثلاثة، وأحمد في رواية.

تولاً: (وَأَجَازَهُ أَبُو حَنِيفَةً (٢) إِلَّا أَنْ يَتَفَاسَخًا).

وأحمد في رواية<sup>٣٧</sup>، وهذا النوع ـ تقريبًا ـ هو الذي تتعامل به المصارف الإسلامية الآن، وفي الحقيقة لا نرى مانكًا من ذلك.

◄ قولة: (فَمَنْ لَمْ يُحِوْهُ رَأَى أَنَّ فِي ذَلِكَ تَشْيِيقًا عَلَى العَامِلِ
 يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَزِيدٌ غَرَرٍ؛ لِأَنَّهُ رُبُمًا بَارَتْ عِنْنَهُ سِلَعٌ فَيَضْظَرُّ عِنْدَ بُلُوغٍ
 الأَجَلِ إِلَى بَيْمِهَا، فَيَلْحَقْهُ فِي ذَلِكَ ضَرَدٌ. وَمَنْ أَجَازَ الأَجَلَ شَبَّهَ القِرَاضَ
 بِالإِجَارَةِ).

نُلاحظ في هذا الكتاب ـ كتاب القراض ـ أنه لم يرد دليل ولا أثر، وكلُّ ما ذكره المثرلف تَظَلَّفُه هو كلام الفقهاء، فلم يرد في ذلك شيء، ولكن وردت في الشركة عمومًا أدلة.

(١) مذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي، (١٩/٣٥) حيث قال: «أو قراض (أجل) كـ اعمل به سنة أو سنة من الآن، أو إذا جاء الوقت الفلاني فاعمل به فيه ـ ففاسد».

ومذهب الشافعية، يُنظر: "أسنى المطالب، لزكريا الأنصاري (٣٨٢/٢) حيث قال: «ولو قارضه سنة لم يصح لإخلال التأقيت بمقصود القراض؟.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «المغني؛ لابن قدامة (٥٠/٥) حيث قال: «وقال أبو الخطاب: في صحة شرط التأتيت روايتان؛ إحداهما، هو صحيح، وهو قول أبي حيفة والثانية، لا يصح، وهو قول الشافعي، ومالك. واختيار أبي حض العكبري،.

- (٢) يُنظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» (٥٠/٥) حيث قال: «ولا يملك أيضًا (تجاوز بلد أو سلعة أو وقت أو شخص عينه المالك)؛ لأن المضاربة تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد ما لم يصر المال عرضًا».
- (٣) يُنظر: "الإقناع" للحجاوي (٢٦٢/٣) حيث قال: "ويصح تأقيتها بأن يقول: ضاربتك على هذه الدراهم سنة، فإذا مضت السنة فلا تبع ولا تشتر».

ولذلك إذا لم تُوجد أدلة فربما لا يكون تعليقي كثيرًا.

◄ تولكم: (وَمِنْ هَذَا البّابِ: اخْتِلَافُهُمْ فِي جَوَازِ اشْتِرَاطِ رَبِّ المَالِ
 رَكَاةَ الرّْبِع عَلَى العَامِلِ فِي حِصَّتِهِ مِنَ الرَّبْع).

لأن في هذا إجحافًا به، فلماذا يكون في حصته هو؟!

◄ تولىم: (فَقَالَ مَالِكٌ فِي المُوطَّالْ (١٠): لا يَجُورُ، وَرَوَاهُ عَنْهُ أَشْهَبُ (٢٠)،
 وَقَالَ ابْنُ الفَاسِمِ: ذَلِكَ جَائِزٌ، وَرَوَاهُ عَنْ مَالِكِ (٢٠)، وَبِقَوْلِ مَالِكٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ (١٠).
 الشَّافِعِيُّ (١٠).

#### وأحمدُ<sup>(ه)</sup> أيضًا.

- (١) يُنظر: "الموطأ" لمالك (٦٩٣/٢) حيث قال: "ولا يصلح لمن دفع إلى رجل مالاً قراضًا أن يشترط عليه الزكاة في حصته من الربح خاصة؛ لأن رب المال إذا اشترط ذلك فقد اشترط لنفسه فضلًا من الربح ثابتًا فيما سقط عنه من حصة الزكاة التي تصيبه من حصته.
- (٢) يُنظر: «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (١٦٣/٥) حيث قال: «لا يصلح لمن دفع إلى رجل مالاً قراضًا أن يشترط عليه الزكاة في حصته من الربح خاصة؛ لأن رب المال إذا اشترط ذلك فقد اشترط لنفسه فضلاً من الربح ثابتًا فيما سقط عنه من حصة الزكاة التي تصيبه من خصته.
- (٣) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدموقي» (٢٢٣) حيث قال: ووجاز (زكاته) أي: الربح المعلوم، أي: اشتراط زكاته (على أحدهما) رب المال أو العامل».
- (٤) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي» (٩٢١/٣) حيث قال: «وجاز (زكاته)، أي: الربح المعلوم، أي: اشتراط زكاته (على أحدهما) رب المال أو العامل، وأما رأس المال فزكاته على ربه، ولا يجوز اشتراطه على العامل، (وهو) أي: الجزء المشترط».
  - (a) يُنظر: "شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٣٩٢/١) حيث قال: "لوليس لعامل إخراج زكاة تلزم رب المال بلا إذنه نصًا فيضمنها؛ لأنه ليس وليًّا له ولا وكيلًا عه، ويصح شرط كل منهما، أي: من رب المال والعامل زكاة حصته من الربح على الآخر؛ لأنه بمنزلة شرطه لنفسه نصف الربح وثمن عشره مثلًا».

◄ تولكم: (وَحُجُةُ مَنْ لَمْ يُجِزْهُ: أَنَّهُ تَعُودُ حِصَّةُ العَامِلِ وَرَبِّ المَالِ
 مَجْهُولَةً.

يعني: ترجع حصة العامل مجهولة.

>> تولى: (لأنَّهُ لا يَدْدِي كَمْ يَكُونُ السَالُ فِي حِينِ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ، وَتَشْهِيهَا بِاشْتِرَاطِ رَكَاةِ أَصْلِ السَالِ عَلَيْهِ - أَعْنِي: عَلَى العَامِلِ -، فَإِنَّهُ لَا يَجُورُ بِاتْفَاقِ، وَخُجَّةُ ابْنِ القَاسِم: أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى جُرُهِ مَعْلُومِ الشَّبَةِ وَنَ السَّالِ الشَّبَةِ، وَإِذْ لَمْ يَكُنُ مَعْلُومَ القَدْرِ؛ لِأَنَّ الرَّكَاةَ مَعْلُومَةُ النَّسْبَةِ مِنَ السَّالِ المُرْحَى، فَكَانَّهُ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ فِي الرَّبْحِ الثَّلُكَ إِلَّا رُبُعَ العُشْرِ، أَوِ النَّضَاتَ إِلَّا رُبُعَ المُشْرِ، أَو النَّضَاتَ إِلَّا رُبُعَ المُشْرِ، أَو النَّضَاتَ إِلَّا رُبُعَ المُشْرِ.

المهم: أنه أضاف جزءًا غير موجود في القِراض، فكان سببًا في وجود الجهالة، والجهالة ممنوعة في هذا العقد.

تولات: (أو الرُّبُعُ إلَّا رُبُعَ العُشْرِ، وَنَلِكَ جَائِرٌ وَلَئِسَ مِثْلَ الْمُشْرِ، وَنَلِكَ جَائِرٌ وَلَئِسَ مِثْلَ الْمُقَارِطِي رَكَاةَ رَأْسِ المَالِ؛ لِأَنَّ فَلِكَ مَعْلُومُ القَدْرِ غَيْرُ مَعْلُومِ النَّسْبَةِ، فَكَانَ مُمْكِنًا أَنْ يُجْوِرُ الْمُقَارِضِ بَاطِلًا، وَمَلْ يَجُورُ أَنْ يَشْتَرِطَ فَلَى المَالِ؟ فِي المَلْمَبِ فِيهِ قَوْلَانِ: قِبْلَ نَشْتَرِطَهُ المَامِلُ وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَهُ المَامِلُ مَنْ المَالِ مَنْ المَالِ مَنْ المَالِ مَنْ المَامِلُ، وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَهُ المَامِلُ مَنْ المَالِ مَنْ المَامِلُ، وَقِيلَ المَالِ عَلَى المَامِلِ، وَقِيلَ المَالِ مَنْ المَامِلُ وَقِيلَ المَالِ عَلَى المَامِلُ، وَقِيلَ عَلَى المَامِلُ، وَقِيلَ عَلَى المَامِلُ، وَقِيلَ عَلَى المَامِلُ، وَقِيلَ عَلَى المَامِلُ مَنْ المُعْلَمُ المُعْمَلُ مَنْ المَامِلُ مَنْ المُعْمِلُ المُعْمَلِ مَنْ المُعْمَلِ مَنْ المُعْمَلِ المُعْمَلِ مَنْ المُعْمَلِ مَنْ المُعْمَلِ المُعْمَلِ مَنْ المُعْمَلِ مَنْ المُعْمَلِ مَلْ المُعْمَلِ مَنْ المَامِلُ مَنْ المُعْمَلِ مَنْ المَامِلُ مَنْ المَامِلُ مَنْ المَامِلُ مَنْ المَامِلُ مَنْ المَامِلُ مَنْ المَدْمِلُ المُعْمَلُ مَنْ المَامِلُ مَنْ المَامِلُ مَامِلُ مَنْ المَامِلُ مَنْ المَامِلُ مَنْ المَامِلُ مَنْ المَامِلُ مَنْ المَامِلُ مَنْ المَامِلُ مَامِلُ المَامِلُ مَامُلُولُ مَامِلُ مَنْ المَامِلُ مَامِلُ مَامِلُ مَامِلُولُ مَنْ الْمَامِلُ مَامِلُولُ مَامِلُ مَامِلُ مَامِلُ مَامِلُولُ مَامِلُولُ مَامِلُ مَامِلُ مِنْ المَامِلُ مَامِلُولُ مَنْ المَامِلُ مَامِلُولُ مَامِلُ مَامِلُولُ مَامِيلُ مَامِلُولُ مَامِلُولُ مَامِلُولُ مَامِلُولُ مَامِلُولُ مَامِعُولُ مَامِلُولُ مَامِلِهُ مَامُ مُعْلِمُ الْمُعْمِلُ مَامِلُولُ مِنْ الْمُعْمِلُ مَامِلُولُ مَامِلُولُ مَامِلُولُ مَامِلُولُ مَامِلُولُ مَامِلُولُ مَامِلُولُ مَامِلُولُ مَامِلُولُ مَامُعُولُ م

أطال المؤلف كَظَّلْلهُ الكلام في التعليلات؛ لخبرته بمذهبه.

والخلاصة: هل لصاحب الحق \_ أي: طالب المضاربة \_ أن يشترط أن تكون الزكاة على المضارب أو العكس \_ فيشترط المضارب ذلك على صاحب الحق \_ ؟ هذا \_ كما قلنا فيه إجحاف وفيه إضافة، وربما أوقع في - 🖁 شرح بداية المجتهد 🕞

الجهالة، والأسلم هو تركه، وأن تكون الزكاة من مجموع الربح، لا يُخفَّسُ بها العامل، بدليل أنَّ لربَّ المال أن يشترط على العامل أن يكون ربحُه أقلَّ من النصف، له أن يكون الثلث، أو الربع، بدلًا من أن يدخل في ذلك الزكاة فيضيف شرطًا قد يؤدي إلى الجهالة، والجهالة ممنوعة في العقد.

تولىم: (وَاخْتَلَفُوا فِي اشْتِرَاطِ العَامِلِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ غُلَامًا بِمَثْنِهِ
 عَلَى أَنْ يَكُونَ لِلْغُلَامِ نَصِيبٌ مِنَ المَالِ).

مثال ذلك: أن يشترط المضارب على ربِّ المال، فيقول: لا مانع أن تعطيني هذا المال أضارب به وأعمل، بشريطة أن تجعل معي غلامك؛ أي: عبدك ومملوكك يعمل معي في هذه التجارة، فهل هذا جائز أو لا؟

◄ تولام: (فَأَجَازَهُ مَالِكٌ (١)، وَالشَّافِعِيُ (٢)، وَأَبُو حَنِيفَةً (٣).

وأجازه أحمد(٤) أيضًا، فالأئمة الأربعة كلهم أجازوا ذلك؛ لأنه

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي» (٩٣٣٣) حيث قال: «وجاز (شرطه) أي: العامل على رب المال (عمل غلام ربه أو دابته) أو هما على المعتمد (في) المال (الكثير) مجانًا والمشترط هنا العامل وما تقدم رب المال فلا تكوار».

<sup>(</sup>۲) يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (۲۸۱/۲) حيث قال: «(ولو شرط عمل عبده معه معينًا) له (لا شريكًا) له (في الرأي جاز كشرط) إعطاء (بهيمته) له ليحمل عليها؛ لأن عبده ويهيمته مال؛ فجعل عملهما تبعًا للمال، بخارف المالك، ويخلاف عبده إذا جعله شريكًا في الرأي؛ لما مر، ويشترط أن يكون العبد والهيمة معلومين بالرؤية أو الرصف».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: افتح القديرة للكمال ابن الهمام (٤٦٤/٨) حيث قال: اوإذا شرط المضارب لرب المال للث الربح ولعبد رب المال ثلث الربح على أن يعمل معه ولنفسه ثلث الربح فهو جائزة.

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: "مطالب أولي النهى" للرحيباني (٩٢٣/٥) حيث قال: "وإن شرط العامل
 (فيهن) - أي المضاربة والمساقاة والمزارعة \_ (عمل مالك، أو) شرط عمل (غلامه)=

لا يُغيِّر شيئًا في الحكم، هو أراد أن يستعين به على تحقيق الغاية، على ما هو مراد لهما ممّا من المماكسة والضرب في الأرض، وكذلك أيضًا السعي إلى الكسب الحلال، فإذا وُجد معه إنسان أعانه؛ لأن الإنسان قليلٌ بنفسه كثيرٌ بأخيه أو بإخوانه، فإذا وُجد معه من يُعضدُه ويعينه كان ذلك خيرًا على خير، فلا مانع من ذلك.

قوله: (وَقَالَ أَشْهَبُ<sup>(١)</sup> مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ).

لا يجوز عنده؛ لأنه أضاف شرطًا، ولا ينبغي أن يكون هناك شرط.

◄ قولآى: (فَمَنْ أَجَازَ فَلِكَ شَبَّهَهُ بِالرَّجُلِ يُقَارِضُ الرَّجُلَيْنِ).

الرجل يُقارض الرجلين ولم يذكر، فهل هذا جائز؟

والجواب: نعم، يجوز لرجل أن يعطي رجلين هذا الفّاء وهذا الفّاء ويقول اعملا بها مضاربة، ولكل واحد منكما قدر كذا وكذا، أو الربح بيني وبينكم كذا وكذا، كُلُّ هذا جائز.

تولىم: (وَمَنْ لَمْ يُحِزْ ذَلِكَ رَأَى أَنَهَا زِيَادَةٌ ازْدَادَهَا العَامِلُ عَلَى
 رَبِّ المَالِ، فَأَمَّا إِنِ الشَّمَرَطَ العَامِلُ خُلامَهُ).

فأما إن اشترط غلامه؛ أي: غلام ربِّ المال ـ يعني: نصَّ عليه ـ، الأولى: أغلق، والثانية: نصَّ عليه، وهي أيضًا جائزة عند الجمهور.

 <sup>=</sup> \_ أيّ: رقيقة \_ (معه) \_ أي الغامل \_ بأن شرط أن يعينه في العمل؛ (صح كــ) شرطه
 عليه عمل بهيمة

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "عقد الجواهر الثمينة" لابن شاس (٩٠٠٣) حيث قال: "ولو شرط أن يعمل معه غلام المالك، على أن يكون للغلام نصيب من الربح جاز، وقال أشهب: لا يجوزا.

تولى : (فَقَالَ النَّوْرِيُّ: لَا يَجُوزُ، وَلِلْغُلَامِ فِيمَا عَمِلَ أُجْرَةُ
 المِثْل، وَذَلِكَ أَنَّ حَظَّ العَامِل يَكُونُ مِنْدُهُ مَجْهُولًا).

قوله: لا يجوز؛ لأنه حينئذٍ أضاف شيئًا هو تكلفة على المضاربة، سيكون له حق.

وأولئك يقولون: إذا كان غلام السيد فما يأخذه سيكون لسيده، فلا جهالة هنا؛ لأن ما سيأخذه هذا الغلام سيرجع إلى سيده؛ «أنت ومالك لسيدك»، «من ابتاع غلامًا له مال فماله للذي ابتاعه إلا أن يشترطه المبتاع»(۱)، وهذا حديث صحيح في «الصحيحين» معروث.

فمعلوم أنَّ العبد لا يملك، وهل يملك إذا ملكه سيده؟

المسألة فيها خلاف، وقد مرَّت بنا، هذه المسألة مبسوطة في كتاب البيوع.

\* \* \*

### [الْبَابُ النَّالِثُ: الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ الْقِرَاضِ]<sup>(٢)</sup>

يلحظ أن المسائل بدأت تخف بعد تجاوز المسائل الدقيقة في هذا الكتاب؛ كالتي مرت في أحكام البيوع، وكبعض ما مَرَّ بنا في أول

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۲۳۷۹)، ومسلم (۱٥٤٣).

 <sup>(</sup>٢) يطلق عليه الحنفية والحنابلة: المضاربة، ويطلق عليه المالكية والشافعية: القراض.
 يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١٩٧١)، و«كشاف القناع» للبهوتي (١٩٨٨)،
 و«الشرح الكبير» للدرير (١٩٧٧)، و«نهاية المحتاج» للرملي (١٩١٩).

الكتاب، أما الآن فما بقي إلا مسائل ميسرة؛ لأنها تتعلق بأمور واضحة.

قال المصنف رحمه الله تعالى: (وَالْأَحْكَامُ: مِنْهَا مَا هِيَ أَحْكَامُ الْقِرَاضِ الصَّحِيحِ، وَمِنْهَا مَا هِيَ أَحْكَامُ الْقِرَاضِ الْفَاسِدِ. وَأَحْكَامُ الْقِرَاضِ الصَّحِيحِ، مِنْهَا مَا هِيَ مِنْ مُوجِبَاتِ الْمَقْدِ).

يعني: من لوازم العقد ومقتضياته، فهناك رأس مال لا بد أن يكون موجودًا، وأن يكون معلومًا وألا يكون جزافًا، ولا بدَّ أن يكون الربح محددًا بينهما.

> تولى: (أغني: أنَّهَا تَابِمَةٌ لِمُوجِبِ الْمَقْدِ، وَمُخْتَلَفٌ فِيهَا هَلْ هِيَ تَابِعَةٌ أَوْ غَيْرُ أَعَلَى الْمَقْدِ مِمَّا لَمْ يَكُنْ مَابِعَةٌ أَوْ غَيْرُ تَابِعَةٌ؟، وَمِنْهَا أَحْكَامُ طَوَارِئِ تَظْرَأُ عَلَى الْمَقْدِ مِمَّا لَمْ يَكُنْ مُوجِبُهُ مِنْ نَفْسِ الْمَقْدِ، مِثْلَ الشَّمَدِي، وَالإَخْتِلَافِ، وَغَيْرِ ذَلِك. وَتَحْنُ نَدُومُ مِنْ هَلِهُ إِللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ نَدُهُ مَا اللَّهُ مَنْ وَاللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ ذَلِكَ بِمُوجِبَاتِ الْمَقْدِ فَنَقُولُ.

هو لا يريد أن يستقصي، ولكن يذكر ما اشتهر، فمن عرف ما اشتهر وضبط الأصل سهل عليه إلحاق الفرع به.

◄ تولكم: (إِنَّهُ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ اللَّزُومَ لَيْسَ مِنْ مُوجِبَاتِ عَقْدِ
 الْقِرَاض)(١).

<sup>(</sup>١) مذهب الحنفية، يُنظر: احاشية ابن عابدين على الدر المختار، (١٦٢/٥) قال: الخي كافي الحاكم لو قال: أقرضني دانق حنطة فأقرضه ربع حنطة، فعليه أن يرد مثله، وإذا استقرض عشرة أفلس، ثم كسدت لم يكن عليه إلا مثلها في قول أبي حنيفة، وقالا: عليه قيمتها من القضة يستحسن ذلك وإن استقرض دائق فلوس أز نصف درهم فلوس، ثم رخصت أو غلت لم يكن عابد إلا مثل عدد الذي أخذه، وكذلك لو قال: أقرضني عشرة دراهم غلة بدينار، فأعطاء عشرة دراهم فعليه مثلها، ولا ينظر إلى غلاء الدراهم، ولا إلى رخصها، وكذلك كل ما يكال ويوزن فالقرض و جائز، وكذلك ما يعد من البيض والجوزة، اهد.

\_\_\_\_\_\_ شرح بداية المجتهد }

مراده أن العلماء أجمعوا على أن القراض (المضاربة) عقد جائز وليس بلازم.

وهذا من قبيل اللف والنشر، فهو يريد أن يقول: إن عقد القراض جائز وليس بلازم، فقال: إن العلماء أجمعوا على أن اللزوم ليس من شرطه.

إذًا، فالقراض من العقود الجائزة؛ كالوكالة والجعالة التي سبق ذكرها، والشركة الآتي ذكرها بعد، فهذه عقود جائزة، وهناك عقود مختلف فيها كالمساقاة الآتي ذكرها بعد.

قلنا في الإجارة: إنها عقد لازم، وكذلك في البيع، فلا يجوز أن يُفْسخ البيع أو الإجارة دون سبب يقتضي ذلك، لكن في المضاربة يجوز

= ومذهب المالكية، يُنظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد الجد (٤١٧/٤) قال: «وأما القراض والبيع فإنما لم يجز أن يجتمعا في صفقة واحدة من أجل أن القراض مخالف للبيع في وجهين: أحدهما أن القراض من المقود الجائزة، والثاني أنه إجارة مجهولة، يجرز بالإجماع والاتباع والقياس على المساقاة، وانظر: «مواهب الجليل» للحفاف (٥/٥٥/٥).

ومذهب الشافعية، يُنظر: «تحقة المحتاج» للهيتمي (۸۲/۸) قال: «القراض... أن يدفع إليه مالًا لينجر فيه والربع مشترك بينهما، فخرج ليدفع مقارضته على دين عليه أو على غيره، وقوله: يع هذا وقارضتك على ثمنه واشتر شبكة واصطلابها فلا يصح، نعم يصح البيع وله أجرة المثل... وأركانه ستة: عاقدان وعمل وربع ومال وصيغة... ويشترط لصحت كون المال دراهم أو هي مانعة خلو لا جمع دنانير خالصة... فلا يجوز على تبر وهو ذهب أو فضة لم يضرب سواه... وحلي وسبائك لاختلاف قيمتها، ومخدوش وإن راج وعلم قدر غشه واستهلك، وجاز التعامل به، وقيل: يجوز علمه إن استهلك غشه... وعروض مثلية أو متقومة... وكرة معلوماً قدره وجنسه وصفته قلا يجوز على نقد مجهول القدرة.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: "كشاف القناع للبهوتي (٥٠٨/٣) قال: "وتنعقد المضاربة بما يودي معنى ذلك؛ أي معنى المضاربة والقراض من كل قول دل عليها؛ لأن المقصود المعنى فجاز بكل ما يدل عليه، وهي \_ أي المضاربة ـ أمانة ووكالة؛ لأن متصرف لغيره بإذنه، والمال تحت يده على وجه لا يختص بنفعه... وإن فسدت المضاربة فإجازة لأن العامل بما تلزيجة علمه... ومن شرط صحتها ـ أي المضاربة ـ تقدير نصيب العامل من الربح؛ لأنه لا يستحقه إلا بالشرط». لكل من المتعاقدين الفسخ وإن لم يوجد سبب، إلا ما كان بعد الشروع في العمل، ففيه خلاف بين العلماء.

## ◄ تولىمَ: (وَأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَسْخَهُ مَا لَمْ يَشْرَعِ الْعَامِلُ فِي الْقِرَاضِ).

وما دام عقدًا جائزًا، فيجوز لكل منهما أن يطالب بفسخه؛ لأنه غير ملزم له، وما دام غير ملزم له فله أن يطالب بالفسخ، وبالمفاصلة، وهذه من أسباب كونه عقدًا غير لازم، وذلك مما جعل العلماء لا يجيزون القراض في عروض التجارة؛ لأنه \_ كما أشرنا قبل \_ إما أن يكون العقد على عينه، أو على قيمته، أو على أثمانه، والأثمان تختلف من وقت إلى وقت، وكذلك لا يجوز على الأعيان؛ لأنها عروض أيضًا.

◄ تولكَ: (وَاخْتَلَفُوا إِذَا شَرَعَ الْعَامِلُ؛ فَقَالَ مَالِكٌ: هُوَ لَازِمٌ).

إذن إذا شرع العامل في العمل وقد أخذ هذا المال الذي أعطيه، هل يجوز فسخه أو لا؟

تحن نعلم بالنسبة للعبادات أن الإنسان إذا دخل في نافذة لزمه إتمامها، كمن يحرم في حج غير مفروض، فإنه يلزمه إتمامه، وكذلك إذا دخل الإنسان في سنة، كما قال تعالى: قوله: ﴿ لاَن الْبِلْلَا أَعْنَكُوْ لَهِ السند ٢٣] لكن بالنسبة للسنة إذا أقيمت الصلاة، يأتي الخلاف: إذا أقيمت الصلاة وأنت تصلي سنة أو نافلة فهل لك أن تقطعها وتبدأ بالصلاة المكتوبة؛ لأنه إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، فتأخذ بهذا الحديث وتقطع؟ أم تخفف وتتم (١) عملًا بعموم قوله تعالى: قوله: ﴿ ولاَ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمُعَادِ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمِدَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدَادُ اللّهِ الْمُكَادُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمِدِينَ الْمُنْ الْمُنْهُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمُلَانُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمِنْ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمُكَارِنُهُ الْمِنْهُ الْمُنْهُ الْمُنْتُعِينَا الْمُكَارِنُهُ الْمُنْهُ الْمُنْانُ الْمُكَارِنُهُ الْمُنْانُ الْمُنْتُونُ الْمُنْانُ الْمُعْمِانُ الْمُنْهُ الْمُنْانُ الْمُنْهُ الْمُنْفِلِينَا الْمُنْهُ الْمُنْانُ الْمُنْهُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْعِمِ الْمُنْهُ الْمُنْانُ الْمُنْهُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْهُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْهُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْفِينُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْ الْمُنْهُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْفِينَانُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْ الْمُنْانُ الْمُنْفِيلُونُ الْمُنْانُ الْمُنْمُ الْمُنْانُ الْمُنْانُ الْمُنْفُونُ الْمُنْانُ الْمُنْفُونُ الْمُنْفُلِقُلُونُ الْمُنْمُ الْمُنْمُ الْمُنْانُ الْمُلِيْمُ الْمُنْمُ الْمُنْمُانُونُ الْمُنْمُ الْمُنْمُ الْمُنْفُونُ

<sup>(</sup>۱) مذهب العضية، يُنظر: «الدر المختار» للحصكني وحاشية ابن عابدين (۱/۳۷۷ ـ ۳۷۸) قال: «وكذا يكره تطوع عند إقامة صلاة مكتوبة... إلا سنة فجر إن لم يخف فوت جماعتها، ولو بإدراك تشهدها، فإن خاف تركها أصلا، وما ذكر من الحيل مردود، وكذا يكره غير المكتوبة عند ضيق الوقت، وقبل صلاة العيدين مطلقاً، وبعدها بمسجد=

لجتهد ﴾

- 3 شرح بداية المجتهد

هذه الشريعة أحكامها مرتبط بعضها ببعض، وإذا وجدت شجرة ـ دوحة عظيمة ـ لها أصل ثابت في الأرض وأغصان ممتدة، فمن أين تتغذى هذه الأغصان؟ من هذا الأصل.

فهذا الأصل هو عقيدة التوحيد؛ عقيدة الإسلام، وفروع هذه الشريعة هي الأغصان التي تلتقي وتتغذى هذا الأصل.

والأصل: كتاب الله ﷺ وسنة رسوله.

وهما الينبوعان الصافيان العذبان اللذان منهما نأخذ أحكام هذه الشريعة، ومنهما نستمد، واليهما نرجع عند الاختلاف، ﴿فَإِن تَنْزَعُمُّ فِي مَنْرَو فَرُوُّهُ إِنَّ لَقَوْ وَارْشُولِ﴾ [النساء: ٥٩] والرد إلى الله تعالى هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول هو الرد إليه ﷺ في حياته، وإلى سُته ﷺ بعد مماته.

فهذه شريعة عظيمة يرتبط بعضها ببعض؛ لا انفصال فيها، تتصل فيها العقيدة بالعبادة، وهما متصلتان بالأخلاق، وكل ذلك متصل بالمعاملة، فهى الشريعة الكاملة.

لا ببيت في الأصح، وبين صلاتي الجمع بعرفة ومزدلفة، وكذا بعدهما».

ومذهب المالكية، يُنظر: (حاشية الصاري على الشرح الصغيرة للخلوتي ((٩٠٠)) قال: (وإن أقيمت الصبح: أي صلاته، بأن شرع المقيم في الإقامة ولم يكن شخص صلى الفجر وهو بمسجد أو رحبت تركها وجؤنا ودخل مع الإمام في الصبح وقضاها بعد حل النافلة للزوال، وإن أقيمت الصبح وهو خارجه... ركمها خارجه إن لم يخش... فوات ركمة من الصبح مع الإمام،

ومذهب الشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج للشريني (٥٠٠١) قال: «ولا يبتدئ مريد فعل الفريضة المقام لها مع الجماعة الحاضرة ننبًا نفلًا بعد شروعه، أي: المقيم فيها، أي: الإقامة، بل يكره له ذلك... فإن كان فيه، أي: النفل أتمه ندبًا إن لم يخش، أي: يخف بإتمامه فوت الجماعة بسلام الإمام،

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي ((٤٥٩/١) قال: «فلا صلاة إلا المكتوبة، فلا يشرح في الصحيح أل المكتوبة، فلا يشرع في نقل مطلق، ولا راتبة من سنة فير أو غيرها في الصحيح أل غيره ولو يبيته... فإن فعل \_ أي: شرع في نافلة بعد الشروع في الإقامة \_ لم تنعقد... وإن أقيمت \_ وهو فيها، أي: النافلة، ولو كان خارج المسجد أتمها خفية، ولو فاتت ركمة».

وقد جاءت الشرائع السابقة عليها لتعالج أحوال أقوام في أوقات معينة، جاءت ليقضى بها في فترات ثم ننتهي.

€ شرح بداية المجتهد }\_

أمًّا هذه الشريعة الإسلامية فهي المهيمنة، هي شريعة الله الخالدة إلى أن يرث الله ﷺ هذا الكون ومن عليه، ستيقى أبد الدهر أبد الآبدين ودهر الداهرين، لا تنتهي حتى تقوم الساعة، حتى إن عيسى ﷺ عندما ينزل في آخر الزمان فإنه يحكم بهذه الشريعة الإسلامية التي عزف عنها كثير من المنتسين إليها، وأخذوا يتحاكمون إلى قوانين وأفكار من وضع البشر.

◄ تولى : (وَاخْتَلَفُوا إِذَا شَرَعَ الْعَامِلُ؛ فَقَالَ مَالِكٌ: هُوَ لَازِمٌ، وَهُوَ
 عَقْدٌ يُورَثُ، فَإِنْ مَاتَ وَكَانَ لِلْمُقَارِضِ بَنُونَ أُمْنَاءُ كَانُوا فِي الْقِرَاضِ مِثْلَ أَبِينَ.
 أَبِيهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا أَمْنَاءَ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَأْتُوا بِأَعِينَ).

الإمام مالك يرى أن العقد في أصله غير لازم؛ لكن إذا شرع العامل في العمل أصبح لازمًا؛ لما يترتب على الانفصام والانفصال من الضرر؛ لأنه يكون قد أمضى وقتًا، فلو مات أحدهما ورَّنَه صاحبُه''.

### ◄ قولى: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ (٢) وَأَبُو حَنِيفَةً (٣).

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٣٣٦/٣) قال: (وإن مات العامل قبل النضوض، فلوارثه الأمين لا غيره أن يكمله على حكم ما كان مورثه، وإلا يكن الوارث أمينًا أتى؛ أي: عليه أن يأتي بأمين كالأول في الأمانة والثقة، وإلا يأت بأمين كالأول سلموا - أي: الورثة - المال لوبه هدرًا؛ أي بغير شيء من ربح أو أجرة.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «مغني المُحتاج» للشربيني (٢٥/١٥) «(٤٦) تال: "ولو مات أحدهما أو جن أو أغمي عليه انفسخ عقد القراض كالوكالة، وللعامل إذا مات المالك أو جن الاحتياء والتنفيض بغير إذن الورتة في الأولى، والولي في الثانية اتضاء بإذن العاقد كما في حال الحياة .. بخلاف ما لو مات العامل، فإن ورثه لا تملك المبيع بدون إذن المالك. . . فإن امتع المالك من الإذن في البيع تولاه أمين من جهة الحاكم، ولا تقرر ورثة المالك العامل على القراض كما لا يقرر المالك ورثة العامل عليه.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الدر المختار؛ للحصكفي و«حاشية ابن عابدين؛ (١٥٥، ١٥٤،) قال:
 «وتبطل المضاربة بموت أحدهما؛ لكونها وكالة، وكلا بقتله، وحجر يطرأ على
 أحدهما، وبجنون أحدهما مطبقًا... وفي البزازية: مات المضارب والمال عروض=

- ﴿ شرح بداية المجتمد ﴾

وأحمد(١).

تولك: (لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ الْفَسْخُ إِذَا شَاءَ، وَلَئِسَ هُوَ عَفْدٌ يُورَثُ.
 فَمَالِكٌ ٱلْزَمَهُ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ لِمَا فِيهِ مِنْ ضَرَرٍ، وَرَآهُ مِنَ الْعُقُودِ الْمَوْرُوقَةِ).
 الْمَوْرُوقَةِ).

جمهور العلماء \_ الأثمة الثلاثة \_ يخالفون في ذلك، فيرون أنه لا يتغير عن حالته الأولى، فهو عقد جائز حتى ولو شرع العامل في العمل. قالوا: ولذلك اشترطنا فيه أن يكون دنانير ودراهم؛ لأنه عند الانفصام يرجع إلى هذا الأصل الذي لا يتغير، ولذلك عللوا بأنه لو كان عروضًا ثم حصل الانفصال فحينئذ يحصل الضرر؛ لأن قيم عروض التجارة تغير؛ إذ إنها \_ كما هو معلوم \_ قد يصيبها كساد، وقد تكون نافقة رائجة، وهذا أمر معروف، فتجد بعض السلع في بعض الفترات ترتفع أسعارها، وتنخفض في فترات أخرى، وقد يستمر الكساد سنين عديدة، فهو لا يقتصر على فترة معينة، ولا على فصل من فصول السنة، نحن نعرف أن الحاجة في الشتاء تدعو إلى الثياب الشتوية والصوف وأمثال

باعها وصيه، ولو مات رب المال، والمال نقد تبطل في حق التصوف، ولو عرضا
تبطل في حق المسافرة لا التصرف، فله بيعه بعرض ونقد، وبالعكم بلحوق المالك
مرتدًا... ولو ارتد المضارب، فهي على حالها، فإن مات أو قتل أو لحق بدار
الحرب،

<sup>(</sup>١) للحنابلة تفصيل في هذه المسألة: يُنظر: «كشاف القناع للبهوتي (٣٢/٢٥) قال: «وإذا مات أحد المتقارضين أو جن جنونًا مطبقًا، أو توسوس بحيث لا يحسن التصرف، أو حجر عليه لسفه - انفضخ القراض؛ لأنه عقد جائز من الطرفين فبطل بذلك كالوكالة، فإن كان الميت أو المجنون ونحوه رب المال، فأراد الوارث البجائز التصرف، أو وليه إن لم يكن الوارث جائز التصرف إتمامه أي المقام عليه. . . وإن كان المال عرضًا وأرادوا - أي الوارث مع العامل - إتمامه - أي القراض أل المبتون ونحوه هو العامل وارد للمبائز أل القراض قد بطل بالموت . . . وإن كان المبت أو المجنون ونحوه هو العامل وأراد رب المبائل ابتداء القراض مع وارثه، أي: وارث العامل، أو مع ورئيه إن لم يكن الوارث جائز التصرف، والمال ناض - جاز لعدم المانع؟.

ذلك، وفي الصيف يحتاج الناس إلى الثياب الخفيفة، وبخاصة الثياب البيضاء. وكذلك الأمر بالنسبة للمأكولات، قد يحتاج إلى نوع بعينه في وقت أكثر من غيره.

وقد ألزمه مالك لرؤيته أن ذلك من باب المصلحة، ومعلوم أن الفقه المالكي عني بالمصالح المرسلة كثيرًا، ورأى أنه بعد أن يشرع في العمل ثم بعد ذلك يحصل الانفصال وقطع العقد والانتهاء منه يتضرر؛ والآخرون يقولون لا.

تولىم: (وَالْفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ شَبَهَتِ الشُّرُوعَ فِي الْمُمَلِ بِمَا بَعْدَ الشُّرُوعِ
 فِي الْمُمَل).

ما قبل الشروع في العمل متفق عليه، لا خلاف بين الأئمة أنه عقد جائز.

أي: شبهت ما بعد الشروع في العمل بما قبل الشروع في العمل؛ فالأثمة الثلاثة لا يرون فرقًا بين أن يكون قد شرع، وبين أن لم يكن قد شرع.

تولىم: (وَلا خِلافَ بَيْنَهُمْ أَنَّ الْمُقَارِضَ إِنَّمَا يَأْخُذُ حَظَّهُ مِنَ الرِّيْحِ
 بَعْدَ أَنْ يَنِظَ (١) جَوبِيعُ رَأْسِ الْمَالِ (٢).

لا يحصل تصرف من أحد العاقدين إلا بحضور الآخر؛ فهذا حق مشترك بين اثنين، لا يحق لأحدهما أن ينفرد بشيء منه حتى يلتقيا ويصفيا حسابهما، ويعرف كل واحد منهما حقه، فإنه يعرف رأس المال، ثم بعد

 <sup>(</sup>١) «نفسّ»: اسم الدراهم والدنانير عند أهل الحجاز؛ وإنما يسمونه ناضًا، إذا تحول عينًا بعد أن يكون متاعًا. انظر: "تهذيب اللغة» للهروي (٣٢٢/١١)، و«المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (ص٤٦٧).

 <sup>(</sup>٢) تقدمت أقوال الأثمة في هذه المسألة ضمن المسألة السابقة لتداخلهما.

ذلك يعرف ما تم ربحه، وربما كان هذا الزائد عروضًا فتحتاج إلى أن تنض ـ أي: تحول ـ إلى نقد؛ إلى دراهم ودنانير.

فإنه اشترى سلعة فربح بضاعة كثيرة، كما حصل في القصة التي ذكرتها قبل - قصة عبدالله وعبيدالله ابني عمر بن الخطاب أله - اقترضا مالاً من أبي موسى الأشعري والي العراق في الكوفة، ثم بعد ذلك اشتريا بضائع من العراق، فقدما بها المدينة وربحا فيها(١٠)، وبعد ذلك حصل ربح في المال، والربح قد يكون عروضًا.

# تولىم: (وَأَنَّهُ إِنْ خَسِرَ، ثُمَّ اتَّجَرَ، ثُمَّ رَبِحَ جَبَرَ الْخُسْرَانَ مِنَ الرَّبْح).

المراد: أنه يجبر الخسران من المكسب، وهذا هو شأن التجارة؛ فالدنيا دواليك، تجد بعض الناس قصير النفس إذا دخل ميدان التجارة وبدأ يماكس فيها، ربما يخسر مرة أو مرتين فيتوقف عن التجارة. وبعضهم يتشاءم مثلًا يقول: أنا ليس لي حظ، ثم يتوقف، وهذا ينطبق على

<sup>(</sup>١) أخرجه مالك في «الموطأ» (/١٨٧/١) وغيره: «عن زيد بن أسلم، عن أبيه أنه قال: خرج عبدالله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق، فلما قفلا مرًا على أبي موسى الأشعري، وهو أمير البصرة، فرحب بهما وسهل، ثم قال: لو أقدر لكما على أمر أنفكما به لفعلت، ثم قال: بلى هامنا مال من مال الله، أريد أن أبعث به إلى أبير المومنين، فأسلفكما فيتاعان به مناعًا من مناع العراق، ثم تيمانه ذلك، فقبل، وكتب إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منهما المال، فلما قلما نا فا فرايد فنار دفعاً فنا إن المؤلف في معر بن الخطاب! أن يأخذ منهما المال، فلما قلما باعا فأربحا، فلما دفعا ذلك إلى عمر قال: أكل الجيش أسلفه، مثل ما أسلفكما؟ قالا: ودنا لا. فقال عمر بن الخطاب: «أبنا أمير المؤمنين، فأسلفكما، أديا المال وربحه، فأما عبدالله فقال: ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين، هذا لو نقص عبدالله أن وجامته قراضًا؟ فقال عمر: أديا، فسكت عبدالله، وراجعه عبيدالله، جملته قراضًا، فأغذ عمر وأس المال ونصف ربحه، وأخذ عبدالله وعبدالله ابنا عبدالله وعبدالله ابنا

أصحاب المزارع، تجد أنه يحرث الأرض ثم يزرعها، وربما تأتي آفة من السماء، وربما تأتي دويبات فتهلكه عامًا بعد عام، ثم تتغير الأحوال ويبارك الله له.

فعلى الإنسان أن يتوكل على الله، والله ﷺ قد أحل البيع، والرسول ﷺ قال: «أطيب ما أكل الرجل من كسبه» (١١)؛ فأطيب ما يأكله الرجل من كسب يده.

وهؤلاء الأئمة الذين نقرأ الآن أقوالهم ماذا كانوا؟

كان أبو حنيفة (٢٠ خزازً (٢٠) ، وكان مِن آمن الناس في الاشتغال بعمل البزازة الذي نسميه القماش الآن؛ فهو رجل مشغول بالعلم، ومع ذلك عنده دكان، وكان يربح وينفق على تلاميذه؛ لأنهم كانوا قد وقفوا أنفسهم على طلب العلم، فهم يحضرون الدروس ولا وقت عندهم، فلم يكونوا كطلاب العلم الآن، بل كانوا يتحولون من درسٍ إلى درس، ومن معلم إلى معلم، فيصلون أيامهم بلياليهم، إلى وقت الراحة، يقرأ الواحد منهم في اليوم خمسة كتب أو أربعة أو ثلاثة، فلذلك كان علمهم غزيرًا متنوعًا؛ والآن قد تغير الشيوخ وتغير الطلاب أيضًا!

وهذه هي الحقيقة التي ينبغي ألا ننكرها؛ لأن الأذهان تشتتت وتوزعت وانصرفت، وكانوا فيما مضى يقفون أنفسهم على العلم ويندفعون إليه، ولم تكن هناك غايات غير طلب العلم؛ فالصورة إذًا قد تغيرت.

 <sup>(</sup>١) أخرجه أبو داود (٣٥٤٨)، وغيره: عن عائشة قالت: قال رسول اله 議: أوا أطبب
 ما أكل الرجل من كسبه؛ وإن ولد الرجل من كسبه، وصححه الألباني في الرواء الغليل؛ (١٦٢٦).

 <sup>(</sup>۲) قال أحمد العجلي: (أبو حنيفة... كان خزازًا يبيع الخزَّا. انظر: (الثقات) للعجلي (۲۱٤/۳).

 <sup>(</sup>٣) «الخز»: ثياب تنسج من صوف وإبريسم. انظر: «النهاية» لابن الأثير (٢٨/٢)، و«تاج العروس» للزبيدي (١٩٦٦/١٥).

وكان الإمام أحمد يحمل على رأسه، ثم يأكل من عمله<sup>(۱)</sup>، ولما ذهب ومعه زميله وقرينه وصديقه إسحاق بن راهويه، وكان إسحاق ــ وهو أيضًا صاحب مال ــ قد استأجر بيتًا في اليمن، فعرض على الإمام أحمد الإعانة فأبي<sup>(۱)</sup>، فكان يحمل فإذا حصل ما يسد جوعته أكله وانتهى. وكان أحدهم يبحث عن رزقه في يومه (۱)، والآن تجد الإنسان عنده المال الكثير ولا يكتفي به، وتغيرت الأحوال.

كان الأئمة يعملون ويأكلون من كسب أيديهم، وما أجمل هذا! وليس ذلك عيبًا؛ بل إن أبا بكر ﷺ الصحابي الجليل خليفة رسول الله ﷺ كان يشتغل بالتجارة، فلما تولى الخلافة نزل السوق، فقال الصحابة: الآن وقتك ليس لك، وقتك لعمل المسلمين، فحُدِّد له نصيب يكفيه ويكفى أولاده (1).

أصبح وقته أثمن من أن ينزل ويذهب إلى الأسواق، ويبيع ويشتري،

- (١) قال صالح بن أحمد بن حنبل: وكان أبي ربما أنحذ القدوم وخرج إلى دار السكان، يعمل الشيء بيده. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٠٩/١١).
- (۲) قال إسحاق بن راهویه: دلما خرج أحمد إلى عبدالرزاق، انقطعت به النفقة، فأكرى نفسه من بعض الجمالين إلى أن وافي صنعاء، وعرض عليه أصحابه المواساة، فلم يأخذ، انظر: دسير أعلام النبلاء، (۲۱٤/۱۱).
- (٣) قال الخلال: (عن إسحاق بن راهويه، قال: كنت مع أحمد بن حنبل عند عبدالرزاق، وكانت معي جارية، وسكنا فرق، وأحمد أسفل في البيت، قفال لي: يا أبا يعقوب، هو ذا يعجبني ما أسمع من حركتكم. قال: وكنت أطلع، فأراء يعمل التكك \_ وهي الأشباء التي تربط الإزار أو السراويل حتى لا تقع \_ يعملها، ويبيمها، ويتقوت بها، هذا أو نحوه، نظر: فسير أعلام النياد، (١٩٣/١٨).
- (غ) قال أبو يكر: «لا وألله ما يصلح أمر الناس التجارة، وما يصلح لهم إلا التفرغ والنظر في شأنهم، وما بد لعبالي مما يصلحهم، فترك التجارة واستنفق من مال المسلمين ما يصلحه ويعتمر، وكان الذي فرضوا له كل سنة تستة آلاف دوهم، فلما حضرته الوفاة قال: ردوا ما عندنا من مال المسلمين، فإني لا أصيب من هذا المال شيئاه. يُنظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١٨٦٣).

بل عليه أن يجلس للمسلمين ويسعى في حاجاتهم وحل مشكلاتهم، وبيت المال مسؤول عنه في هذه الناحية، فثمة قضايا ودروس كثيرة في تاريخنا الإسلامي الذي ربما جهله كثير منا، ولذلك يقول الرسول ﷺ: "من أصبح معافى في بدنه، آمنًا في سربه، عنده قوت يومه، فكأنما سيقت له الدنيا" ()، «معافى في بدنه» في صحة وعافية، «آمنًا في سربه (") عبر عن سكن الإنسان بالسرب؛ أي: الجحر، كأنه يسكن فيه، «عنده قوت يومه وليلته»، «فكأنما سيقت له الدنيا» كأنها أمامه بحذافيرها.

وقال الله تعالى: ﴿وَجَمَلَكُمْ مُلُوكُ﴾ [المائدة: ٢٠] في قصة بني إسرائيل في سورة المائدة، قال: ملوكًا؛ لأن الإنسان إذا كان عنده بيت وزوجة وخادم ودابة أصبح ملكًا.

◄ تولى : (وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّجُلِ يَدْغُعُ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاصًا فَيَهْلِكُ
 بَعْضُهُ قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ، ثُمَّ يَعْمَلُ فِيهِ فَيْرْبُحُ، فَيْرِيدُ الْمُقَارِضُ أَنْ يَجْعَلَ رَأْسَ الْمَالِ بِقِيمة الْمَالِ بَعْدَ الَّذِي هَلَكَ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟).

له ذلك إذا ادعى هذه الدعوى ووافقه صاحب المال؛ لكن لو حصل خلاف فحينتذ ينظر إلى هذه المسألة.

◄ قول ﴿ الْفَقَالَ مَالِكٌ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ (٣): إِنْ صَدَّقَهُ رَبُّ الْمَالِ،

أخرجه النرمذي (٣٣٤٦) وغيره، ولفظه: عن عبيدالله بن محصن الخطمي، قال: قال رسول الله ﷺ: (من أصبح منكم آمنًا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا)، وحسنه الألباني في «الصحيحة» (٣٣١٨).

 <sup>(</sup>٢) قال ابن الأثير: (يقال فلان آمن في سويه \_ بالكسر \_: أي في نفسه». انظر: (النهاية» لابن الأثير (٧/٣٥٦).

<sup>(</sup>٣) مذهب الحشفية ينظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» للحصكفي (١٩٥٨، ١٦٩) قال: «اشترى بالفها عبدًا، وهلك الثمن قبل النقد للبائع لم يضمن، لأنه أمين، بل دفع المالك للمضارب النمّا أخرى ثم، وثم أي كلما هلك دفع أخرى إلى غير نهاية، ورأس المال جميع ما دفع بخلاف الوكيل؛ لأن يده ثانيًا يد استيفاء لا أمانة. معه ألفان، فقال للمالك: دفعت إليّ النّا وربحت ألفًا، وقال المالك: دفعت ألفين، =

فالقول للمضارب؛ لأن القول في مقدار المقبوض للقابض أمينًا، أو ضمينًا، كما لو أنكره أصلًا، ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح فلقول لرب المال في مقدار الربح فقط؛ لأنه يستفاد من جهته، وأيهما أقام بينة تقبل، وإن أقاماها فالمينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال، وبينة المضارب في دعواه الزيادة في المقدار؛ لأنه لو كان في الصفة، فالقول لرب ليد الاختلاف بكرفه في المقدار؛ لأنه لو كان في الصفة، فالقول لرب المال، فلذ قال: معه أنف.

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٥٣٦/٣) قال: «والقول للعامل في دعوى تلقه كله»، وإلا ضمن وفي دعوى خسره بيمين، ولو غير متهم على المشهور إلا لقرينة تكليه، وفي دعوى رده دعوى خسره بيمين، ولا غير متهم اتفاقاً، فإن نكل حلف رب المال؛ لأن الدعوى هنا دعوى تحقيق، بخلاف ما تقدم فيغرم بمجرد نكوله؛ لأنها دعوى اتهام، فلو قبض بيبة غير مقصودة للتوثق فكما لو قبض بلا بينة، وكل لأنها دعوى اتهام، فلو قبض بينة غير مقصودة للتوثق فكما لو قبض بلا بينة، وكل أن الشهد العامل على نفسه أنه قبض، وأما المقصودة للتوثق وشهدت على معاينة الدفق والده، والده،

ومذهب الشافعية، يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (٢٤٢/» ٢٤٣) قال: «ويصدق العامل بيمينه في قوله: لم أربح شيئا أصلاً» أو لم أربح إلا كذا، عملاً بالأصل فيهما، ولو أقر بحق قدر ثم ادعى خلكا في الحساب، أو كذبًا لم يقبل؛ لأنه أقي بحق لغرو فلم يقبل برجوعه عنه. نعم له تحليف المالتان، وإن لم يلاكر شبهة، ويقبل قوله بعد خبرت إلى احتمل كأن عرض كساد... أو اشتريت هذا للقراض، وإن كان خاسرًا أولى، وإن كان رابحًا حيث وقع العقد على ما في اللمة؛ لأنه مأمون وهو أدى بقصده... ويصدق العامل بيمينة أيضًا في جنس، أو قدر رأس المال، وإن كان هرن ربحًا ده فع زيادة إليه... وفي دعوى التلف... لأنه أمين، ومن ثم ضمن بما تضمن بها.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناء للبهرتي (٥٣٣/ ٥٣٣) قال: ووالمامل أمين في مال المضارية بغير تعد ولا أمين في مال المضارية بغير تعد ولا أمين في مال المضارية بغير تعد ولا تقريط... القول قوله - أي العامل - في قدر رأس المال؛ لأن رب المال يدعيا عليه قبض عليه قبض ميء وهو يتكره... وفيما يدعيه من هلاك وخسران؛ لأن أتاميت يتفضي ذلك، ومحل ذلك: إن لم تكن لوب المال بينة تشهد بخلاف ذلك. وإن ادعي الهلاك بامر ظاهر كلف يتية تشهد به، تم حلف أنه تلف به، والقول قوله... ويقبل أيضاً قول العامل في نفي ما يدعي عليه من خيانة، أو جناية، أو مخالفته شيئًا مما شرخه رب المال عليه لألك،.

أَوْ دَفَعَ رَجُلٌ مَالًا قِرَاضًا لِرَجُلِ فَهَلَكَ مِنْهُ جُزُهٌ قَبْلَ أَنْ يَمْمَلَ فَأَخْبَرَهُ بِلَلِكَ فَصَدَّقَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: يَكُونُ الْبَاقِي عِنْدَكَ قِرَاضًا عَلَى الشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمِ لَمْ يَجُزْ حَتَّى بُقَاصِلُهُ، وَيَقْهِضَ مِنْهُ رَأْسَ مَالِهِ وَيَنْقَطِعَ الْقِرَاضُ الْأَوْلُ).

حتى تزول الشبهة؛ لأن الأمر تغير، وذلك حتى لا تكون هناك جهالة.

تولى : إنَّهُ يُلزَمُهُ فِي
 قَلِلَ الْقَوْلُ، وَيَكُونُ الْبَاقِي قِرَاصًا (١٠)، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ مِنْ أَخْكَامِ الظَّوْارِئِ، وَلَكِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ مِنْ أَخْكَامِ الظَّوْارِئِ، وَلَكِنْ ذَكَرْنَاهَا هُنَا لِتَعَلَّقِهَا بِوَقْتِ وُجُوبِ الْقِسْمَةِ، وَهِيَ مِنْ أَخْكَام الْمَقْدِ).

ليست هذه المسألة من مشهورات المسائل التي ذكر المؤلف منهجه سائرًا عليها، وإنما هي مسألة جزئية طارئة قد تطرأ على الأصل، والغالب بحمد الله أن الإنسان يحفظ المال؛ لكن قد يحصل مثل هذه الطوارئ التي تطرأ على الإنسان.

لقد درسنا الحج سابقًا، ورجحنا أن الحج ينبغي أن يكون على الفور<sup>(۲)</sup>، وأن من قال من أهل العلم بأنه ليس على الفور<sup>(۳)</sup> استدلوا

<sup>(</sup>۱) يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد (۲۸۱/۷) نه(۲) قال: «قال ابن حبيب: ما لم يقر أنه اشترى السلعة على اسم القراض، فإن أقر بها فالربح على القراض، ولم يخرجه ذلك من الشمان».

 <sup>(</sup>٣) ولا يأثم المستطيع بتأخيره، وهو مذهب الشافعي ومحمد بن الحسن صاحب أبي
 حنيفة. انظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٤٤٤٤)، وابدائع الصنائع»
 للكاساني (١١٩/٢).

بالصلاة؛ قالوا: الصلاة لها وقت موسع ومضيق، فللإنسان أن يصلي في أول الوقت أو فى وسطه وآخره، ولا يعد آثمًا.

وقد رُدُّ على هؤلاء فقيل: وقت الصلاة محدود، والغالب أن الإنسان يعيش في مثل هذه الفترة ويندر الموت، لكن الحج كل عام، فسترجئ عامًا ولا تضمن البقاء، وإن بقيت فلا تضمن المال والنفقة والراحلة التي توصلك؛ فقد تطرأ أمور تغير الحال، وكذلك الأمر هنا في مثل هذه المسائل.

◄ قولٰٰٰ⊼َ: (وَالْحَتَلَفُوا هَلْ لِلْعَامِلِ نَفَقَتُهُ مِنَ الْمَالِ الْمُقَارَضِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟).

هذه مسألة مهمة جدًّا، فهذا العامل يقصد به المضارب، والآخر صاحب المال نسميه برب المال أو المضارب له، فهل للعامل النفقة أو لا ؟ وهل له ذلك اشترط إذا اشترطه أو ليس له إلا أن يضارب بالمال ونفقته عليه هو، على أن يكون الربح حسب ما اتفق عليه على جزء معلوم؟

هذه مسألة فيها أقوال متعددة وخلاف كبير بين العلماء؛ وهي كما ي:

القول الأول: المنع من ذلك والقول بأن لا نفقة له؛ لأن هذا أمر خارج عن العقد.

القول الثاني: له النفقة والحق؛ لأنه كالوكيل تمامًا، فهو أمين على هذا المال، فلا مانع أن يأكل ويشرب ويكسو نفسه في حدود الحاجة، دون أن يبالغ في ذلك، في حدود المعتاد، فلا ضرر ولا ضرار.

الثالث: جواز ذلك في السفر؛ لأنَّ السفر له مخاطره، وربما يحتاج الإنسان فيه إلى ما لا يحتاج في الحضر، فثمة فرق بينهما.

الرابع: له أن يأكل من هذا المال في حالة المرض؛ لأنه في حالة مرضه سيتعطل عن العمل، فيصبح عاجزًا.

هذا مجمل الأقوال التي سيذكرها المؤلف.

> تولىم: (عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: فَقَالَ الشَّافِعِيُّ).

الأقوال أكثر؛ لكنه أخذ جملتها.

تولىم: (نَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَشْهَرٍ أَقْوَالِهِ: لَا نَفَقَةَ لَهُ أَصْلًا إِلَّا أَنْ
 يَأْذَنَ لَهُ رَبُّ الْمَالِ، وَقَالَ قَوْمٌ: لَهُ نَفَقَتُهُ).

أشهر أقوال الإمام الشافعي أن لا نفقة له (٢٠) إذًا فالشافعي له أقوال؛ له قولان آخران؛ قول يرى فيه أنه يستحق النفقة في السفر وحده (٢٠)، وفي رواية ثالثة: له النفقة ٣٠).

#### تولاً: (وَبِهِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَالْحَسَنُ)<sup>(1)</sup>.

(١) ينظر: «نهاية المحتاج» للرملي (٢٥/٥٣) قال: «ولا ينفق منه على نفسه حضرًا لاقتضاء العرف ذلك، وكذا سفرًا في الأظهر كالحضر؛ إذ النفقة قد تستغرق الربح فيلزم انفراده به، وقد تزيد عليه فيلزم أخذه من رأس المال، وهو ينافي مقتضاء».

(٢) يُنظَّر: «لهاية المحتاج» للرملي (ه/٩٣٥) قال: «والثاني ينفق ما يزيد يسبب السفر كالخف والإداوة وسفرة؛ لأنه حبسه عن التكسب بالسفر لأجل القراض فأشبه حبس الزوجة بخلاف الحضر، ومراده بالنفقة ما يعم سائر المون، ولو شرط ذلك في العقد

 "M" يُنظر: «الحاري الكبير» للماوردي (٣١٨/٧) قال: «الفصل الثالث: وهو نفقة العامل فينقسم قسمين: أحدهما: ما يختص العامل بالتزامه؛ وهو نفقة حضره في مأكوله وملبوسه لعلتين:

إحداهما: اختصاص العامل بالربح دون رب المال، وذلك لا يجوز.

والثانية: أن نفقة إفامته لا تختص بعمل القراض فلم تلزم في مال القراض. والقسم الثاني: نفقة سفره، فالذي رواه المرني في مختصره هنا أن له النفقة بالمعروف، وقال في جامعه الكبير والذي احتفظ له أنه لا يجوز القراض إلا على نغلة معلومة في كل يوم، وثمن ما يشتريه فيكتسبه، وروى في مختصره وجامعه وجوب النفقة، وجملها في جامعه معلومة كنفقة الزوجات، وفي مختصره بالمعروف كنفات الأفارب، فهذا ما رواه الديزي،

 (٤) يُنظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٢٢٢/١) قال: «وممن رأى للمضارب أن ينفق من المال: الحسن البصري والنخعي». وأحمد<sup>(١)</sup>؛ لكنه قيده بأن يذكر ذلك في العقد، يعني أن يذكر ذلك في العقد، لكن إذا لم يحصل شرط فلا.

◄ قول (وَهُوَ أَحَدُ مَا رُويَ عَن الشَّافِعِيِّ).

يعني أن هذا هو القول الثاني للإمام الشافعي(٢).

تولى : (وَقَالَ آخَرُونَ: لَهُ النَّفَقَةُ فِي السَّفَرِ مِنْ طَمَامِهِ وَكِسْوَتِهِ،
 وَلَئِسَ لَهُ شَيْءٌ فِي الْحَضَرِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ (اللهِ عَنِيفَةَ فَا ) وَالنَّوْرِيُ (الْعُلَمَاءِ (اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الل

<sup>(</sup>١) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٥١٣،٥١٣) قال: «وليس للمضارب نفقة من مال المضاربة، ولو مع السفر بمال المضاربة؛ لأنه دخل على أن يستحق من الربح شيئًا، فلا يستحق غيره، إذ لو استحقها لأفضى إلى اختصاصه به حيث لم يربع سوى النفقة، إلا يشرط كوكيل، قال الشيخ تعقى الدين: أو عادة، فإن شرطها، أي: المضارب، وقدمة فحسنٌ؛ قطمًا للمنازعة، فإن لم يقدرها، أي: المال له، أي: تشاحا في قدر النفقة، فله نفقة مثله عرفًا من طعام وكسوة كالزوجة؛ لأن إطلاق النفقة يقتضي جميع ما هو ضروراته المعتادة، فكان له النفقة والكسوة، وهي إياحة فلا ينافي ما تقدم إن شرطا دراهم معلومة يطلها،.

<sup>(</sup>٢) تقدم نقله عنه.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الشرح الكبير» للدربير (٥٣٠/٣) قال: «وأنفق العامل أي جاز له الإنفاق من مال القراض على نفسه، ويقضى له بذلك بشروط أشار لأولها بقوله: إن سافرا أي شرع في السفر، أو احتاج لما يشرع به فيه انسيم المال، ولو دون مسافة قصرا عن طعام وشراب وركوب ومسكن وحمام وحجامة وغسل وثوب ونحو ذلك، على وجه المعروف حتى يعود لوطه، ومفهوم الشرط أنه لا نفقة له في الحضر، قال اللخمي: ما لم يشغله عن الوجوه التي يقتات منها، وهو قيد معتبر».

<sup>(</sup>٤) يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي وحاشية ابن عابدين (٥/١٥٧) قال: فوإذا سافر ولو يومًا فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه... ما يركب ولو يكراه، وكل ما يحتاجه عادة ـ أي: في عادة التجار ـ بالمعروف في مالها لو صحيحة لا فاسدة؛ لأنه أجيز، فلا نفقة له كمستبضع ووكيل وشريك كافي، وفي الأخير خلاف...

 <sup>(</sup>٥) يُنظر: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي (٤٣/٤) قال: «وقال الثوري: نفقته في الذهاب من المضاربة، وفي الرجوع إلى بلده عليه خاصة».

<sup>(</sup>٦) يُنظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٢٢٢/١) قال: «قال الأوزاعي: =

وذلك لأن الحاجة في السفر أكثر منها في الحضر؛ فالمسافر تعتريه أمور فيحتاج إلى أن ينفق على نفسه، والمشقة أكبر، ولذلك نرى أن الشريعة راعت أمور المسافر وخففت عنه كثيرًا من الأحكام، وكذلك أيضًا هذا المسافر بحاجة إلى أن تكون رعايته أكثر، فلا مانع من أن ينفق على نفسه في السفر؛ لكنه يكون في الحضر بين أهله وذويه، فلا حاجة لأنْ ينفق من مال المضاربة.

تولىم: (إلَّا أَنَّ مَالِكًا قَالَ: إذا كَانَ الْمَالُ يَحْمِلُ ذَلِكَ).

وهذا قيد جيد؛ لأنه ربما يكون الربح يذوب ويذهب بالنفقة؛ لأن الربح قد لا يكون كثيرًا، فإذا ما أنفق العامل منه استوعبت نفقة العامل الربح، فيخرج المال كما كان كحاله عندما سلمه ربه.

◄ تولار: (وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: يُنْفِقُ ذَاهِبًا، وَلَا يُنْفِقُ رَاجِعًا)(١).

ينفق ذاهبًا؛ لأنه في الذهاب ذهب ليتجر ويبحث عن التجارة، لكن بالنسبة للعودة فقد انتهت مهمته، فلم يبق عليه سوى إيصال ما كان لديه من تجارة.

◄ تولى: (وَقَالَ اللَّنِثُ: يَتَغَدَّى فِي الْمِصْرِ وَلَا يَتَعَشَّى (٢٠). وَرُوِيَ
 عَنِ الشَّافِعِيُّ أَنَّ لَهُ نَفَقَتُهُ فِي الْمَرَضِ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ مِثْلُ قَوْلِ الْجُمْهُورِ:
 أَنْ لاَ نَفَقَةً لَهُ فِي الْمَرَض (٣٠).

ينفق بالمعروف إذا شخص بالمال، وبه قال أبو ثور، وإسحاق، وأصحاب الرأي،
 ولا نفقة له في قولهم جميعًا حتى يشخص بالمال عن البلد.

<sup>(</sup>١) تقدم قوله.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: "مختصر اختلاف العلماء" للطحاوي (٤٤/٤) قال: "وقال الليت: له أن ينفق في الحضر مقدار ما يتغدى به ولا يتعشى، ولا يكسى؛ لأنه يكون بالغداة مشغولاً بمال المضاربة، وفي السفر نفقته في مال المضاربة، فإن خرج بمال نفسه معه كانت النفقة على قدر المالين بالحصصر».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٣١٩/٧) قال: «فإن دخل في سفره بلدًا فله النفقة=

\_ \_ شرح بداية المجتهد }

عرفنا فيما مضى أن أي عقد من العقود لا ينبغي أن تلحق به منفعة، وقد نهي عن البيع إذا كانت معه منفعة، وقد نهى الرسول عن بيع وسلف<sup>(۱)</sup>، وعن القرض إذا جر نفعًا<sup>(۱)</sup>، إلى غير ذلك من الأمور؛ حتى لا يكون ذلك هدفًا.

تولىم: (وَحُجَّةُ مَنْ لَمْ يُجِزْهُ: أَنَّ ذَلِكَ زِيَادَةُ مَنْفَعَةٍ فِي الْقِرَاضِ
 فَلَمْ يَجُزْ. أَصْلُهُ الْمُنَافِعُ).

يقول: حجة من أجازه أن هذا كان في العهد الأول، في زمن الصحابة ﷺ ومن بعدهم، فإن هذا كان سائدًا في ذلك الوقت، فينبغي أن يكون أساسًا يقاس عليه فيما يتعلق بنفقة العامل من المال.

تولى: (وَحُجَّةُ مَنْ أَجَازَهُ أَنَّ عَلَيْهِ الْمُمَلَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّل، وَمَنْ
 أَجَازَهُ فِي الْحَضَرِ شَبَّهَهُ بِالسَّفَرِ. وَأَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْأَمْصَارِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
 لِلْعَامِلِ أَنْ يَأْخُذُ نَصِيبَهُ مِنَ الرَّبِع إِلَّا بِحَضْرَةِ رَبِّ الْمَالِ).

هذه مسألة مهمة؛ لأن العقد قام على طرفين؛ أحدهما: رب المال،

ما أقام في مقام المسافر ما لم يتجاوز أربعًا، فإن زاد على إقامته أكثر من أربع نظر؛ فإن كان لغير مال القراض من مرض طرأ، أو عارض يختص به فنفقته في ماله دون القراض!. وانظر: «المجموع» للنووي (٣٨٧/١٤).

أخرجه أحمد في «المسندة (٢٠٣/١١) وغيره: عن عبدالله بن عمرو: «نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة، وعن بيع وسلف، وعن ربح ما لم يضمن، وعن بيع ما ليس عندك، وحسه الألباني في «إرواء الغليل» (١٣٩٦).

<sup>(</sup>۲) رري مرفرها عن أنس بن مالك: ألرجل منا يقرض أخاه المال فيهدي له؟ قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا أقرض أحدكم قرشا، فأهدى له، أو حمله على الدابة، فلا يركبها ولا يقبله، إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك، أخرجه ابن ماجه (۲۴۳۱)، وضعفه الألباني في الرواء الغليل؛ (۱۹۰۶)، لكنه صح مرقوقاً عن ابن عباس أخرجه البيهتي في «الكبري» (۵۷۲۵) عن ابن عباس أنه قال في رجل كان له على رجل عصرون درهما، فجل يهدي إليه وجعل كلما أهدى إليه هلية باعها حتى بلغ ثبها ثلاق عشر درهما، فقال بن عباس: ﴿لا سبعة دراهم»، وصححه الألباني في الرواء الغليل؛ (۱۹۳۷).

والآخر: هو العامل، وإذا ما حصل ربح فلا بد من أن يكون بحضورهما ممًا؛ حتى يعرف رأس المال ثم يستخرج بعد ذلك الربح فيصبح موزعًا بينهما، كل يأخذ حصته، لكن لو تصرف العامل في ذلك لكان منفردًا في تصرف في أمر لا يجوز له أن يفعله إلا أن يشركه فيه رب المال.

تولى : (وَأَنَّ خُضُورَ رَبِّ الْمَالِ شَرْطٌ فِي قِسْمَةِ الْمَالِ، وَأَخْذِ
 الْعَامِل حِصَّتُهُ (''.

(١) مذهب الحنفية لهم تفصيل في هذه المسألة: يُنظر: قبدائع الصناعع للكاساني (٩/١) قال: قرب المال لا يخلر: إما إن كان أطلق الربح في عقد المضاربة، ولم يضغه إلى المضارب، .. وإما أن أضافه إلى المضارب... فإن أطلق الربح ولم يضغه إلى المضارب، ثم دفع المضارب الأول المال إلى غيره مضاربة بالثلث فربح الثاني، .. فكان ثلث جميع الربح بعض ما يستحفه الاول، فجز شرطه للثاني، وكان ثلث جميع الربح بعض ما يستحفه فانصرف شرطه إلى نصيبه لا إلى نصيب رب المال على حاله، وهو التصف، وسدس الربع للشعارب الأول؛ لأنه لم يجعله للثاني قبقي لله بالعقد الأول، ويطيب له ذلك؛ لأن عمل المضارب الثاني وقع له، فكأنه عمل بالعقد الأول، ويطيب له ذلك؛ لأن عمل المضارب الثاني وقع له، فكأنه عمل بالعقدة.

ومذهب المالكية، يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد القيرواني (۲۷۱٪) قال: «قال ابن القاسم: ولا يصلح للمامل أخذ حصته من الربح، وإن أذن له رب المال حتى يتفاصلا، ولو أخذ مائة قراضًا، فأخذ له اللمسوص خمسين، فأراه ما بقي: فأتم له المائة لتكون هي رأس المال، فإن رأس المال في هذا خمسون ومائة حتى يقبض ما بقي على المفاصلة، وكذلك لو رضي أن يبقى ما بقي رأس المال، ولم ينفع ذلك.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «نهاية المطلب» للجويني (٤٥٤/٧) قال: «الركن السادس من أركان القراض: قسمة الربح على جزئية صحيحة، وحصر عوض المقارض فيما يسمى له من الربح، وبيان ذلك: أن رب المال والعامل ينبغي أن يتشارطا الربح بينهما على جزئية معلومة حالة المعاقلة، ويذكرا ذلك ذكر العوض في مقابلة المعوض المطلوب من العامل، وهو عمله، وعوض عمله الجزء الذي يسمى له من الربح، فيقول رب المال: قارضتك، أو ضاربتك، أو عاملتك، على التصرف في هذا المال، ولك من ربح يرزقه الله نصفه، ولي نصفه، أو لك ثلثه، ولي ثلثاء على ما يتقان عليه. وهذا أمر لا يختلف فيه العلماء؛ لأن هذا الربح حظ لكل منهما، فلا ينفرد به العامل فيأخذ نصيبه، وأيضًا هو محل شبهة؛ لأنه لو تصرف فقسم فأخذ ما يخصه لربما كان في ذلك أيضًا شبهة.

◄ قول ٦: (وَأَنَّهُ لَيْسَ يَكْفِي فِي ذَلِكَ أَنْ يَقسِمَهُ بِحُضُورِ بَيِّنَةٍ.
 وَلَا غَيْرِهَا).

يعني لا يكفي أيضًا أن يكون عنده شاهد أو شاهدان أو علامات تدل على ذلك؛ لأن حضور الطرف الآخر متعين في ذلك، حتى يرفع النزاع ويذهب الخلاف.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

# (الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ الطَّوَارِئِ)

ثمة أحكام ثابتة في القراض قد عرفناها فيما يتعلق برأس المال، وفي كيفية توزيعه، وفي الثمن وفي الشراء، وفي المضاربة، لكن قد تطرأ أمور أخرى تعرف بأحكام الطوارئ التي تجدُّ على ما يتعلق بالقراض.

◄ تولىم: (وَاخْتَلَفُوا إِذَا أَخَذَ الْمُقَارِضُ حِصَّتَهُ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ رَبِّ الْمَالِ، ثُمَّ صَاعَ الْمَالُ، أَوْ بَعْضُهُ).

عرفنا في المسألة السابقة أن العلماء أجمعوا أنه ليس للعامل أن يأخذ نصيبه درن حضور رب المال، لكن لو قدر أنه تصرف فأخذ نصيبه فطرأ شيء وهو ذهاب ذلك المال، ففي هذا اختلاف.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: اكتفاف القناع؛ للبهوتي (١٩١٣) قال: اوتحرم قسمته أي الربح والعقد باق إلا باتفاقهما على قسمته؛ لأنه مع امتناع رب المال وقاية لرأس ماله؛ لأنه لا يأمن الخسران فيجبره بالربح، ومع امتناع العامل لا يأمن أن يلزمه رد ما أخذ في وقت لا يقدر عليه، فلا يجبر واحد منهما».

◄ تولىم: (فَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ أَذِنَ لَهُ رَبُّ الْمَالِ فِي ذَلِكَ فَالْعَامِلُ
 مُصَدَّقٌ فِيمَا ادَّعَاهُ مِنَ الضَّيَاعِ\(^\).

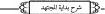
مصدق لأنه أمين، فهو بمنزلة الوكيل، وبمنزلة ولي اليتيم، فكونه قد سلمه ماله دليل على أنه قد أمنه على ذلك، فهو كمن يحفظ الوديعة وكالوكيل والشريك، فهو إذن موضع أمانة، وإذا كان كذلك فعند مالك ينبخي أن يكون مصدقًا.

◄ تولىم: (وَقَالَ الشَّافِعِيُ<sup>(٣)</sup> وَأَبُو حَنِيفَةَ<sup>(٣)</sup> وَالتَّوْرِيُ<sup>(٤)</sup>: مَا أَخَذَ الْمَالِ يَرُدُهُ وَيَجْبُرُ بِهِ رَأْسَ الْمَالِ).

<sup>(</sup>۱) مذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (۳۲٫۳» قال: «والقول للعامل في دعوى تلغه كله أو بعضه؛ لأن ربه رضيه أمينًا، وإن لم يكن أمينًا في الواقع، وهذا إذا لم تقم قرينة على كذبه وإلا ضمن، وفي دعوى خسره بيمين ولو غير متهم على المشهور إلا لقرية تكذبه.

<sup>(</sup>٧) مذهب الشافعية، يُنظر: «نهاية المطلب» للجويني (٤٨١٧) قال: «إذا عامل الرجل على مقدار من المال» ثم استرد بعضه، لم يخل: إما أن يكون ذلك قبل ظهور الربح والخسران، وإمّا أن يسترد بعد ظهور الخسران في رأس المال، فإن لم يكن ظهر ربح ولا خسران، حط ذلك المقدار المسترد من رأس المال، ولم يخف رجوح رأس المال إلى المقدار الباقي، فعليه يبنى الربح والخسران، وكأن المماطمة وقعت على ذلك المقدار أول مرة، وإن ظهر ربح في المال، وفرض استرداد طائفة.

<sup>(</sup>٤) يُنظر: المختصر اختلاف العلماء» للطحاوي (٦٢/٤) قال: «إذا اقتسما الربح ومال=



لأنه تصرف دون إذن من رب المال، ودون أن يكون حاضرًا معه، فلما أخذ ذلك كالربح ضاع رأس المال، فينبغي أن يرد ذلك فيجبر به رأس المال، حتى وإن كان أقل فإنه يكون أساسًا له.

تولى: (ئُمَّ يَقْتَسِمَانِ فَضْلًا إِنْ كَانَ هُنَالِكَ).

يعني إن كان الربح يبلغ درجة رأس المال ويزيد، فحينتذ يقتسمان الربح، فرأس المال حق للمقارض وما زاد فإنه يقتسم؛ لأنه ربما يكون الربح كبيرًا، وربما يكون الربح قليلًا لا يصل إلى رأس المال.

◄ قولهم: (وَاخْتَلَفُوا إِذَا هَلَكَ مَالُ الْقِرَاضِ بَعْدَ أَنِ اشْتَرَى الْعَامِلُ
 بِهِ سِلْعَةً مَا وَقَبْلَ أَن يَنْقُدُهُ الْبَائِعَ.

هذه أيضًا طارئ من الطوارئ، قد يشتري العامل سلعة من السلع، وقبل أن ينقل ثمنها إلى البائع يذهب ذلك المال.

يعني: لو أن مقارضًا رأس المال معه عشرة آلاف، فاشترى به سلمًا، وقبل أن يسلم هذا المبلغ نقدًا للبائع الذي اشترى منه تلك السلعة ضاع ذلك المال \_ يعني ضاع من يد المضارب \_ فالحكم مختلف فيه، لكن لو سلمه إليه وضاع فلا علاقة له بذلك؛ لأن البائع قد قبض حقه فأصبح في مسؤوليته، وقد سبق ذلك في اليع وغيره.

تولى : (فَقَالَ مَالِكَ: الْبَيْعُ لَازِمٌ لِلْعَامِلِ، وَرَبُّ الْمَالِ مُخَيِّرٌ إِنْ
 شَاءَ دَفَعَ قِيمَةَ السَّلْعَةِ مَرَّةً فَانِيَةً، ثُمَّ تَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطًا مِنَ
 المُقَارَضَةِ، وَإِنْ شَاءَ بَيْرًا عَنْهَا\(^\).

المضاربة على حاله، فضاع بعد ذلك، فإن قسمتها باطلة، وما أخذه رب المال محسوب من رأس ماله، وما أخذه المضارب يرده، وهو قول الثوري،

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٩٢٩/٣) قال: «وإن حصل تلف بعضه قبل عمله في المال فالمبالغة راجعة للتلف فقط؛ لأنه الذي يكون قبل تارةً وبعد أخرى، إلا أن=

وأبو حنيفة وأحمد اتفقا من حيث الجملة، واختلفا في التفصيل.

 ◄ تولىم: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: بَلْ يَلْزَمُ ذَلِكَ الشَّرَاءَ رَبُّ الْمَالِ، شبّهه بالْوَكِيلِ\''.

الإمامان أبو حنيفة وأحمد (٢٦) يقولان: الشراء لازم هنا، وعلى رب المال أن يدفع مالًا آخر؛ لأن المضارب التزم بشراء سلعة، وقد فقد

يقبض المال؛ أي يقبضه ربه من العامل أي ثم يعيده له فلا يجبر بالربح بعد ذلك؛ لأنه صار قراضًا مؤتشًا... فإن تلف جميعه فأناه ربه بدله فريح الثاني فلا يجبر ربحه الأول، ومو ظاهر؛ لأنه قراض ثان، وله أي لرب المال التالف بيد العامل كله أو بعضه الخلف لما تلف كلًا أو بعضًا، فإن تلف جميعه لم يلزم الخلف؛ أي لم يلزم العامل قراف، وأما إن تلف بعضه فيلزمه قبوله إن تلف البعض بعد العمل لا قبله؛ لأن لكل منهما الفسخ. وإذا اشترى العامل سلمة للقراض فقحب إلى لباتمها بشمنها فوجد المال قد ضاع وأبى ربه من خلفه؛ لومته السلمة التي اشتراها، فإن لم يكن له مال بيمت عليه وربحها له رخسوها عليه.

<sup>(1)</sup> يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (۱۱۳/٦) قال: «إذا هلك مال المضاربة قبل أن يشتري المضارب شبكًا، فإن هلك بعد الشراء بأن كان مال المضاربة ألفًا، فاشترى بها جارية ولم ينقد الثمن البائع حتى هلكت الألف، فقد قال أصحابنا: الجارية على المضاربة، ويرجع على رب العال بالألف، فيسلمها إلى البائع، وكذلك إن هلكت الثانية التي قبض يرجع بمثلها على رب العال، وكذلك سبيل الثالثة والرابعة، وما بعد ذلك أبدًا حتى يسلم إلى البائع، ويكون ما دفعه أولًا رب المال، وما غرم كله من رأس العال، وإنما كان كذلك لأن المضارب متصرف لرب العال، وما غير جع بما لحقه من الضمان بعصرفه كالوكيل».

<sup>(</sup>Y) يُنظر: فشاف القناع؛ للبهوتي (٥١٨/٣) قال: قوإن تلف بعض رأس المال قبل تصرف أي العامل فيه التسخت فيه أي التالف المضارية، وكان رأس المال هو الباقي خاصة؛ لأنه مال هلك على جهته قبل التصرف... وإن تلف المال قبل التصرف أما أشترى المضارب سلحة في قمته للمضاربة، فهي .. أي: السلحة له أي: للمضارب، وثمنها عليه... إلا أن يجيزه رب المال فيكون له... وإن تلف مال المضاربة بعد الشراء قبل نقد ثمنها، أي: السلحة...، أو تلف هو أي مال المضاربة، والسلحة، فالمضاربة باقية بحالها... والثمن على رب المال... وقصير رأس الشعن دون التالف لفواته، ولصاحب السلحة مطالبة كل منهما . أي: من رب المال والعامل . بالثمن؟.

-\$ شرح بداية المجتهد }-

المبلغ بعد أن تم الاتفاق بينهما، والبيعان بالخيار ما لم يتفرقا، وقد تمَّ ذلك لكن قبل أن ينقده الثمن.

﴾ قوله: (إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: يَكُونُ رَأْسُ الْمَالِ فِي ذَلِكَ الْقِرَاضِ النَّمَنَيْنِ).

هذا موضع خلاف بين الإمامين أبي حنيفة وأحمد:

أبو حنيفة يرى أن رأس المال الثمنان؛ التالف والمضاف، فأحدهما موجود ثابت والآخر متصور.

وهو بذلك يراعي الرفق بصاحب المال حتى لا يتضرر؛ لأن من أضاع المال هو المضارب، فلا يتحمل صاحب المال ذلك دون أن يتحمل معه أو يشركه الذي ضارب معه.

ورأى أبو حنيفة أنه يدفع الثمن الجديد لكن يؤسس رأس المال على الأول والثاني، فإذا ما وصل إلى المالين فما زاد يكون ربحًا.

وأما الإمام أحمد فيرى أن رأس المال إنما هو هذا الذي اشتري به أخيرًا، أما ذاك فقد ذهب وانتهى وقد ذهب من يد أمينة قد استأمنت على ذلك، ولم يحصل تفريط ولا تعد، لكن لو حصل تفريط أو تعدِّ فإن ذلك يلزم المضارب، أما إذا لم يفرط فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، فينبغي أن يقتصر رأس المال على الثمن الأخير الذي سلم.

وهكذا نرى أن كل إمام من الأئمة عندما يقول قولًا يكون له رأي وله تعليل يعرضه، فهو يذكر تعليلًا، وربما يكون رأي هذا الإمام أقوى، ورأي هذا كذا، لكن لكل منهما فهم فيما يقوله، فهو عندما يرجع رأيًا أو يقول قولًا، ينتهي إلى أمر قد وصل إليه فهم في تلك المسألة أو غيرها.

أراد أبو حنيفة أن يشرك رب المال والمضارب في المصيبة، فلا ينبغي أن ينفرد بها رب المال، وعند أحمد يكون الثمن الأخير هو رأس المال، والإمام أحمد يقول: إن الذي يعتبر هنا هو الموجود، وذاك مال قد ذهب وهو غير واقع، ثم إن الذي ذهب منه لم يفرط ولم يتعد ورب المال قد انتمنه فهو أمين، وهو عرضة أيضًا لأن يضيع منه المال، وربما

تصيبه جائحة، وربما يخسر، إلى غير ذلك من الجوائح والنكبات التي قد تصيب الأموال.

> قولهم: (وَلَا يَقْتَسِمَانِ الرِّبْحَ إِلَّا بَعْدَ حُصُولِهِ عَيْنًا).

إلا بعد أن يجمع رأس المال الأول والثاني، فما زاد بعد ذلك يكون عند أبي حنيفة هو الربح، وعند أحمد الربح هو ما زاد على الثمن الأخير.

تولىم: (أغني: ثَمَنَ تِلْكَ السَّلْعَةِ النَّتِي تَلِفَتْ أَوَّلًا، وَالنَّمَنَ الثَّانِيَ
 الَّذِي نَزِمُهُ بَعْدَ ذَلِكَ).

أعتقد أن الأمر واضح؛ يعني لا بد أن يتوفر الثمن؛ الثمن الأول التالف، والثمن الأخير، فإذا ما اجتمع بعد الضرب ـ يعني بعد البيع والشراء ـ فما زاد فهو الربح.

◄ تولاً: (وَالْحَتَلَفُوا فِي بَيْعِ الْعَامِلِ مِنْ رَبِّ الْمَالِ بَعْضَ سِلَعِ الْقِرَاضِ).

اختلفوا في جواز بيع العامل بعض السلع من رب المال، أو العكس وهو أن يشتري العامل.

◄ تولَّمَ: (فَكَرِهَ ذَلِكَ مَالِكٌ (١)، وَأَجَازَهُ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الْإِطْلَاقِ (٣).

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٥٢٨/٣) قال: ﴿ولا يجوز اشتراؤه أي العامل من ربه أي العامل الله الله الله الله الله يؤدي إلى جعل رأس العال عرضًا؛ لأن الثمن رجع إلى ربه، والمشهور في هذا الفرع الكراهة خلافًا لظاهره. وأمَّا اشتراؤه منه لنفسه فجائز، أو اشتراؤه سلمًا للقراض ينسينة \_ أي: دين \_ فيمنع، وإن أذن ربه فإن فعل ضمن والربح له وحده ولا شيء منه لرب العال؛ إذ لا ربح لمن لا يضمن،.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي (١٥٥/٥) قال: «ولو شرى من رب المال بألف عبدًا شراه رب المال بنصفه رابح بنصفه وكذا عكسه؛ لأنه وكيله، ومنه علم جواز شراء المالك من المضارب وعكسه.

\_ 🐉 شرح بداية المجتهد

هذه المسألة: هل يجوز أن يبيع من رب المال أو لا؟

فيها خلاف كما نرى.

فأحمد له روايتان في الجواز وعدمه<sup>(۱)</sup>.

فوجهة من منع ذلك من أهل العلم أنه مالك، فكيف يبيع على نفسه؟!

فمال المضاربة هو مال المالك؛ مال رب المال، فكيف يبيع عليه العامل؟! كأنه يبيع على نفسه، وهذا لا يجوز.

ومن أجازوا ذلك من أهل العلم قالوا: وما المانع أن يشتري ما دام سيشتري بحق؟

نعم هو أصل ماله؛ لكن شاركه فيه غيره، وهو العامل، فله أن يبيع من هذا المال الذي تحول بعد ذلك إلى سلع. له أن يبيع عليه، هذه كلها مسائل اجتهادية، ولذلك كثر الخلاف فيها وتنوعت أفهام العلماء.

◄ تولى : (وَأَجَازَهُ الشَّافِعِيُّ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَا قَدْ تَبَايَعَا بِمَا لَا يَتَغَابَنُ
 النَّاسُ بِمِثْلِهِ)(٢).

وجهان، أوجههما: نعم إن أثبت المالك لكل منهما الاستقلال بالتصرف، أو الاجتماع فلا كالوصيين على ما قاله الأفرعي فيهما ورجعه غيره، لكن المعتمد كما في «أدب القضاء» للإصطخري منع بيع أحدهما من الآخر، فيأتي نظير ذلك في العاملين».

<sup>(</sup>١) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٥١٤/٣) (٥١٥) قال: «وليس له - أي: المضارب -الشراء من مال المضاربة إن ظهر في المضاربة ربح» لأنه شريك لرب المال فيه، وإلا بأن لم يظهر ربح صح كشراء الوكيل من موكله، فيشتري من رب المال، أو من نفسه بإذن رب المال».

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (م/٣٣٣) قال: «ولا يعامل المالك بعال القراض؛ أي لا يبيعه إياه لاذاته إلى يبع عاله بعاله، بخلاف ما لو اشترى له منه بعين أو دين يمتنع لكونه متضمناً فسنغ القراض، ولهذا لو اشترى ذلك منه بشرط بقاء القراض بطل فيما يظهر، وإن أوهم كلام بعضهم الصحة مطلقاً، ولو كان له عاملان مستقلان فهل لأحدهما معاملة الآخري

يعني: إذا انتفت الشبهة، إذا تبايعا البيع المعروف بين الناس كأنه يبع على أجنبي، فحينتذ تتنفي الشبهة، وإذا انتفت الشبهة وزال الشك فلا مانع عند الامام الشافعي؛ لأنه إذا باع عليه يحتمل أنه واطأه؛ لأنه رب المال فخفض له فأضر بنفسه، ويحتمل - أيضًا - وجهًا آخر أنه زاد عليه ليستغله؛ لأنه وثق به وأمنه، فالشبهة إذًا قائمة، لكن إذا حصل البيع في ضوء ووفق ما يتعامل به مع غيره - أي: مع غير رب المال، بحيث لا يحصل غين لأحد الطرفين؛ لا لرب المال بغيته لبيعه عليه بالزيادة، ولا للعامل؛ لأن العامل يريد رضاء رب المال فربما باعه بالبخس فيلحق الضرر العامل؛ لأن ذلك سيسري إلى الربح أيضًا.

◄ تولىمَة: (وَوَجْهُهُ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ مَالِكٌ أَنْ يَكُونَ يُرَخِّصُ لَهُ فِي السَّلْمَةِ مِنْ أَجْل مَا قَارَضَهُ).

يعني: أن مالكًا لم يقل بعدم الجواز؛ لكنه يرى أن يترك ذلك تورعًا وكراهة، وإلا فلو فعله لجاز، لكنه يجوز مع الكراهة.

تولىم: (فَكَأَنَّ رَبَّ الْمَالِ أَخَذَ مِنَ الْعَامِلِ مَنْفَعَةً سِوَى الرِّبْحِ
 الَّذِى اشْتَرَطُ عَلَيْهِ).

هذه هي الشبهة القائمة، وبعض أهل العلم يقول: ربما تواطأ معه فأقل له، وربما غبنه أيضًا؛ لأن بعض الناس يغبن، وهذا يرى في هذه الحياة، فأحيانًا تجد جارين أو صديقين يثق أحدهما بالآخر فهو يظن أنه إذا ذهب إلى هذا الجار أو إلى هذا الصديق فسوف تكون المعاملة كما ينبغي، فتجد أن هذا الجار يستغل ثقته به، وربما زاد عليه، وترى نماذج من ذلك في هذا الزمان خصوصًا، كأن ترى إنسانًا يثق بآخر فيشتري له سلمًا لا يماكسه، فيبيع عليه بأغلى، مع أن المفروض عليه أن أقل ما يكون أن يعامله كغيره إن لم يراع حقوقه عليه.

◄ تولى (وَلا أَعْرِفُ خِلافًا بَيْنَ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ أَنَّهُ إِنْ تَكَارَى النّامِ عَلَى السّلَم إِلَى بَلَدِ فَاسْتَغْرَقُ الْكِرَاءُ قِيَمَ السّلَم وَفَضَلَ عَلَيْهِ فَضْلَةٌ

### أَنَّهَا عَلَى الْعَامِلِ لَا عَلَى رَبِّ الْمَالِ)(١).

(۱) مذهب الحنفية، يُنظر: حاشية ابن عابدين على الدر المختار، ((189ه) قال: 
(قروع مهمة] له أن يرهن، ويرتهن لها، ولو أخذ نخلاً أو شجرًا معاملة على أن 
ينقن في تلفيجها وتأبيرها من المال لم يجز علها، وإن قال له: اعمل برأليا، فإن 
رمن شيئًا من المضاربة ضمته، ولو أخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن 
بخلاف المؤكل الخاص، ولو حط بعض الثمن أن العيب طمن في المشتري وما حط 
صحته أو أكثر يسيرًا جاز، وإن كان لا يتغابن الناس في الزيادة يصح، ويضمن ذلك 
من ماله لرب المال وكان رأس المال ما يقي على المشتري. .. قوله: ولا تفسده 
لان حق التصرف للمضارب، (قوله: والاستنجار) أي استنجار العمال للأعمال 
والمنازل لخطف الأمواد واللغن والدواب.

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٥٢١/٣) (٥٢١) قال: «أو عين درناً لهما ولو تعدد؛ كلا تشر، أو لا تيم الا في الشناء، أو اشتر في الصيف دريع في الشناء، أو محلًا للنجر لا يتعداه لغيره كسوق أو حانوت و فاصلا للتحجير، وفيه أجرة المثل، والربع لرب المال، والغاشارة عليه في الجميع؛ كأن أخذ العامل من شخص مالاً ليخرج - أي على أن يخرج به لبلد معين، فيشتري منه سلعاً ثم يجلبه لبلد القراض للبيع فقاصد، وفيه أجرة المثل، وعليه - أي على العامل - ما جرت المادة أن يتولاء؛ كالنشر والطي الغفيفين، وعليه الأجر في ماله إن استأجر على ذلك لا في مال القراض، ولا في ربعه، وجاز للعامل جزء من الربع قل أو كثر؛ كالمساوي بشرط علمه لهما كما تقدم، ولو كدينار من مائة أو مائة من مائة وواحداء.

ومذهب الشافعية، يُنظر: انهاية المحتاج، للرملي (٢٢٣/، ٢٢٤) قال: الوطليفة النامل التجارة، وهي الاسترباح بالبيع والشراء دون الطحن والخيز؛ إذ لا يسمى النامل التجارة، بل محترفًا، وتوابعها مما جرت العادة أن يتولاه بنفسه كنشر اللياب لوطيها، ونرعها وجعلها في الوعاه، ووزن الخفيف، وقبض الشمن، وحمله لقضا العرف بذلك... وهذه مضبوطة بيسر الاستنجاز عليها قلم تشملها الرئحسة، ولو اشتراها وطحنها من غير شرط لم يفسخ القراض فيها، ثم إن طحن من غير إذن لم يستحق أجرة له، ولو استأجر عليه لزمته الأجرة وصار ضامنًا، ويغرم أرش ما نقص بالطحن، فإن باعه لم يضمن الثمن لعدم التعدي فيه، وإن ربح فهو بينهما عملاً مائد ما ناشر هان الم

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢٢٦/٧) قال: «والعامل أمين؛ لأنه يتصرف في المال بإذن ربه، ولا يختص بنفعه أشبه الوكيل بخلاف المستعير، فإنه يختص بنفع العاربة». هذه مسألة مهمة، لكن كان ينبغي على المؤلف أن يقدم لها، ولكننا لا نؤاخذه؛ لأنه ـ كما قال ـ يعني بمشهور المسائل وأمهاتها.

وفيما يتعلق بالعامل هل هو مسؤول تجاه مال القراض أو غير مسؤول؟

لا شك أن العلماء مجمعون على أنه مسؤول، فهو أمين عليه، وينبغي أن يحافظ عليه، وألا يفرط في ذلك المال<sup>(١)</sup>، فلا يجوز له أن

(١) مذهب الحنفية، يُنظر: قبداتع الصنائع، للكاساني (٨٧، ٨٩/١) قال: أحكام السخارية] الصحيحة فكثيرة بعضها يرجع إلى حال المضارب في عقد المضارب. أما الذي يرجع إلى حال المضارب في عقد المضارب فهد أن رأس المال قبل أن يشتري المضارب به شيئاً أمانة في يله بمنزلة الوديهة... فؤا المشرى به شيئا صار بمنزلة الوكيل بالشراء والبيع... فيكون شراؤه على المعروف؛ وهو أن يكون بمثل قيمته أو بعا يتغابن الناس في مثله... ولو اشترى شراء فاسدًا يملك إذا قبض لا يكون مخالفًا، ويكون الشراء على المضاربة، وكذا إذا باع شيئًا من مال المضاربة بيمًا فاسدًا لا يصير مخالفًا ولا يضمن.

ومذهب العالكية، يُنظر: «الشرح الصغير لأقرب المسالك وحاشية الصاوية للدردير (٧٠٣/٣/) قال: وولعلما أسيرة فالقول له في دعوى تلفه أي المال، ودعوى خسره ورده لربه بيمن في الكل ما لم تقم على كلبه قرينة أو بينة إن قبضه بلا بينة ترثق: هذا شرط في دعوى رده قلقاء أي ادعى رده لربه، فالقول للمامل بيمين إن لم يكن قبضه بيبنة مقصودة للتوثق بها خوف دعوى الرد بأن قبضه بلا بينة أصلاً، أو بينة لم يقصد بها التوثق، فإن قبضه بيبنة قصد رب المال بها التوثق، وقال ربه: دعواه الردة فلا يقبل قوله إلا بيبنة تشهد به، أو قال العامل: هو قراض، وقال ربه: هو هناعة عندك لتشتري لي به سلعة كذا بأجر معلوم، وعكسه: فالقول للعامل فيها».

ومذهب الشافعية، يُنظر: «مغني المحتاج» للشريني (٤٠٨/٣) قال: «ويتصرف العامل محتاطًا في تصرف كالوكيل، وحينتلاً يجب عليه أن يحبس المبيع حتى يقبض الثمن الصاف، ولا يتصرف بغين فاحش في بيع أو شراء، ولا نسبتة في ذلك بلا إذن من المالك في الغبن والسيتة؛ لأنه في الغبن يضر بالمالك، وفي النسيتة ربما هلك رأس المال، فتبقى المهدة متعلقة بالمالك فيتضرر أيضًا، فإن أذن جاز، ويجم الإشهاد في اليع نسيتة.

- المستعد على المجتعد على المجتعد على المجتعد على المجتعد على المجتعد على المجتعد المعتمد المع

يشتري بأكثر من ثمن المثل، ولا يجوز له أن يبيع بأقل من ثمن المثل؛ إلا أن يتفق مع البائع.

وليس له أن يسلك بهذه السلع طريقًا مخوفًا أو غير آمن؛ لأنه ربما سلك ذلك الطريق حتى وإن كان أقرب وأدى ذلك إلى ذهاب المال؛ فقد يكون هذا الطريق مشهورًا معروفًا بوجود لصوص فيه، وقد يوجد فيه بعض قطاع الطرق، وهناك طريق سالك آمن ليس فيه خوف، فكان ينبغي أن يسلكه وإن طالت المسافة؛ لأنه عرج على ذلك الطريق، وهذا الطريق ربما يعرض بضائعه إلى النهب، فيكون بذلك قد أضر به، فهذا لا يجوز.

وهنا مسألة أخرى: هل عمل المضارب في المضاربة موقوف أو محصور في البيع والشراء، أم أنه مطالب بأمور أخرى؟ وهل هو مسؤول عن حراسته؟ وهل هو مسؤول عن ترتيبه؟ وهل هو مسؤول عن ربط ما يحتاج إلى ربط وفك ما يحتاج إلى فك وترتيب ما يحتاج إلى ترتيب؟

لا شك أنه مطالب بما يقوم به رب المال، فالأشياء التي جرت العادة أن يقوم بها رب المال فهو يقوم بها أيضًا؛ لأنه أمين على ذلك؛ لكن ليس مسؤولًا عن نقل البضائع؛ لأن نقل البضائع يحتاج إلى عداد، فكانت فيما مضى تحتاج إلى الرواحل، وفي زمننا هذا تحتاج إلى السيارات أو البواخر أو الطائرات، وهذا يكلف، فلا يقال بأنه مسؤول عن ذلك؛ حتى ولو كان يتاجر ويضارب في نفس البلد، فإنه يحتاج إلى نقله من مكان إلى مكان، ويحتاج إلى مستودعات هذه الأمور التي لم تجر العامل غير مطالب بها، وعليه أن ينفق عليها من مال المضاربة، هذا هو المعروف.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع، للبهوتي (٥١١/٣)، قال: «وحكم المضاربة:
 حكم الشركة فيما للعامل أن يفعله من البيع والشراء، أو القيض والإقباض وغيرها،
 أو لا يفعله كالقرض، وكتابة الرقيق ونزويجه ونحوه، وفيما يلزمه فعله كنشر الثوب وطيه، وختم الكبس والإحراز ونحوه.

أمًّا ما جرت العادة أن يقوم به؛ كحبل يريد أن يفكه، أو غير ذلك من الأمور اليسيرة التي لا تتطلب شيئًا، قال أهل العلم: إنه يُنزل نفسه منزلة المالك، فعليه أن يقوم بما يقوم به، ويستعين بما لا يقوم به المالك فيما يتعلق بهذا الأمر.

ثم تأتي المسألة التي ذكر المؤلف، وهي أنه قد يشتري بضائع ثم بعد ذلك يستأجر وسائل نقل لتشحن، فيستغرق ذلك المال وزيادة، فما الذي يفعله؟

هذه هي المسألة التي قال عنها: ليس فيها خلاف.

◄ توله: (لِأَنَّ رَبَّ الْمَالِ إِنَّمَا دَفَعَ مَالَهُ إِلَيْهِ لِيَتَّجِرَ بِهِ).

أي: ليربح.

◄ توللهَ: (فَمَا كَانَ مِنْ خُسْرَانٍ فِي الْمَالِ فَعَلَيْهِ).

لأن رب المال دفع إليه هذا لمال ليتجر به، وما دفعه إلا ليطلب الربح، فهو ما يريد منه أن يفني ماله، وقد تحصل أمور خارجة عن إرادته كما عرفنا فيما مضى؛ كضياع المال قبل النقل، لكن أن يستأجر عليه ثم تكون نفقات الأجرة تفني ذلك المال، وتكون ـ أيضًا ـ هناك زيادة فيصبح الطالب مطلوبًا، فهذا هو الذي قال المؤلف: إنه لا يعرف فيه خلافًا بين العلماء (۱).

> قولهَ: (وَكَذَلِكَ مَا زَادَ عَلَى الْمَالِ وَاسْتَغْرَقَهُ).

هذه من المسائل التي يذكرها الفقهاء، وقد سبق مثلها في عدة أبواب؛ كالمريض في حالة مرضه، هل ما يتخذه من عقود يصبح ساريًا؟

وعرفنا فيما مضى اختلاف العلماء في تطليق المريض في مرض

<sup>(</sup>١) تقدمت أقوال أهل العلم في هذه المسائل.

- 🐉 شرح بداية المجتهد 🌓 💮

الموت هل يقع أو لا يقع؟ وإن وقع فهل تحوم المرأة من الميراث أو لا تحرم؟(١).

 مذهب الحنفية، يُنظر: «الهداية في شرح بداية المبتدي» للمرغيناني (٢٥١/٢) قال:
 «وإذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقًا بائتًا فمات وهي في العدة ورثه، وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها».

ومذهب المالكية، يُنظر: «الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي عبدالوهاب (٧٥٢/٣)، قال: «وإن سألته الطلاق وهو مريض فطلقها ورثته... ولأنه لما ثبت وجوب الميراث بالطلاق في المرض لأجل التهمة بإخراجها من الميراث، فلم يفترق الحكم بين إذنها وعلمه؛ لأن الإذن في باب سقوط الميراث غير معتبر، بدليل أن الوادل لو قال: لست أحناز له إرثاً له ليتفت إلى قوله وورث، ولأن الإنسان قد يضيق على زوجته حتى تسأله الخلع، فحسم الباب بتوريثها في المرض على كل وج، ولأنها مطلقة في المرض على كل

ومذهب الشافعية، يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (١٤٩/٨، ١٥٠) قال: «وإن كان الطلاق في المرض فعلى ضربين؛ أحدهما: أن يكون غير مخوف... والضرب الثاني: أن لا يكون غير مخوف... والضرب الثاني: أن لا يعتبه الصححة فهذا على ضربين؛ أحدهما: أن يكون الموت حادثاً عن طريق غيره... والشرب الثاني: أن لا غيره... والشرب الثاني: أن يكون حدوث الموت منه فهو الطلاق في المرض، غيره كان الطلاق رجعياً توارثا في العدة، سواء مات الزوج أو الزوجة، وإن كان الطلاق بائنًا فإن مات الزوجة لم يرثها إجماعًا، وإن مات الزوج فقد اختلف المنافي، من ميراتها على مذاهب شتى... أحدها: لا ميرات لها منه، كما لا ميرات لها منه، كما لا ميرات لها منه. كما لا النقص غلام ميرات لها... والمذهب الثاني: أن لها الميراث ما لم تنقض عدتها فإن انتفت غلام ميرات لها... والمذهب الثاني: أن لها الميراث ما لم تنزوج وإن انتفت غلام ميرات لها... والمذهب الثاني: أن لها الميراث ما لم تنزوج وإن انتفت غلام ميرات لها... والمذهب الثاني: أن لها الميراث ما أران تزوجت فلا ميراث لها... والمذهب الرابع: أن لها الميراث الميراث إذان تؤوجت.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: "كشاف القناع للبهوتي (٢/ ٤٠٠) قال: «وإن طلقها في مرض الموت المخوف أو غيره طلاقًا لا يتهم فيه بقصد الفرار بأن سألته الطلاق أو الخلع فأجابها إليه، فكطلاق الصحيح... أو خيَّرها ـ أي: خير المريض زوجته ـ فاختارت نفسها فكطلاق الصحيح؛ لأنه لا يتهم في ذلك كله بقصد الحرمان... قلت: ولمل المراد إذا لم تكن سألته الطلاق على عوض، فإن كان خلك لم المراد إذا لم تكن سألته الطلاق على عوض، فإن كان خلك لم ترثه؛ لأنها سألته الإبانة وقد أجابها إليها، وإن كان يتهم فيه.... بقصد حرمانها الميراث كمن طلقها ابتناء بلا سؤال منها في مرض موته المخوف... لم ترثه؛

وعرفنا هناك أن كثيرًا من العلماء يرى أنها لا تحرم؛ ليعامل هذا المطلق بنقيض قصده؛ لأنه ربما طلقها وهو في هذه الحالة ليحرمها من الميراث، ولم يكن الدافع له إرادة تطليقها حقيقة، فهو طلقها إذًا لعلة، لشيء في نفسه؛ ليحرمها من الميراث، حتى لا تتمتع به، فقال هؤلاء العلماء: يعامل بالنقيض. وهنا لو أن المريض في مرض الموت أعطى مالًا للمضاربة به فهل ينفذ ذلك؟

الجواب: نعم؛ لأن هذا لا يشك فيه؛ لأن المضاربة أصلاً تكون للمصلحة، فدفع هذا المال لمصلحته ومصلحة الورثة، فحينتذ لا يتهم في هذا المقام، فلذلك يُنْقُدُ<sup>()</sup>.

(۱) مذهب الحنفية، يُنظر: «حاشية ابن عابدين على الدر المختار» (١١٦/٥) قال: «مريض عليه دين محيط فاقر بقبض وديعة أو عارية أو مضارية كانت له عند وارثه صح إقراره؛ لأن الوارث لو ادعى رد الأمانة إلى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث».

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للمدرير (٥٣٨٣) قال: «وحاص رب القراض ومشله الوديعة القراض ومشله الوديعة القراض ومشله الوديعة والبضاعة بوصية إن أفرزه وشخصه بها كهلا قراض فلان أو وديعته، وقدم صاحبه أي صاحب القراض ونحوه المعين له الغرماء الثابت دينهم في الصحة والمرض، وصواء ثبت دينه بإقرار أو بينة، فقوله: في الصحة إلخ، متعلق بمحذوف تقديره الثابت؛ أي: قدم على اللين الثابت في الصحة والعرض، ولا ينبغي - أي: يحرم لعامل في مال القراض - هبة لغير ثواب كثير ولو للاستلاف،

ومذهب الشافعية، يُنظر: «التنبيه في الفقه الشافعي» للشيرازي (ص١٦٠) قال: «وإن قارض في المرض اعتبر الربح من رأس المال، وإن زاد على أجرة المثل، وإن مات وعليه دين قدم العامل على سائر الغرماء.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع، للبهوتي (٥٢١/٣) قال: «وإن قارض المريض في العرض المخوف ومات فيه فالربح من رأس العال، وإن زاد على تسمية المثل أي ما يسمى لمثله، ولا يحتسب من ثائه، ويقلم به على سائر الغرماء؛ لأن ذلك لا يأخذه ماله، وإنما يستحقه بعمله من الربح الحادث، ويحدث على ملك المضارب دون المالك؛ بخلاف ما لو حلي الأجير في الأجر فإنه يحتسب بما حاباه من ثلثه؛ لأن الأجر يؤخذ من مائه. وإن ساقي العريض، أو زاع في مرض موته المخوف حسب الزائد من الثلث؛ لأنه من عين العال، بخلاف الربح في المضاربة،

# ◄ تولىم: (وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَامِلِ يَسْتَنِينُ مَالًا فَيَتَّحِرُ بِهِ مَعَ مَالِ الْقِرَاضِ).

إذا أخذ العامل مالاً من رب المال، من المضارب معه؛ لكنه رأى أن يضيف إلى ذلك المال مالاً آخر؛ لأنه ربما حل في مكان أو في بلد فوجد أنواعًا من السلع التي ظهر له أنه لو زاد في شرائها وضاعف كمياتها لتضاعف الربح عنده، فوجد من يستدين منه فأعطاه مبلغًا من المال، فهل له أن يضيف ذلك إلى مال المضاربة ويدخله فيها أو لا؟ وكيف يكون ذلك؟

# ◄ تولى،: (فَقَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ لا يَجُوزُ(١)، وَقَالَ الشَّافِعِيُ(١) وَأَبُو خَيفَة: ذَلِكَ جَائِرُ(١).

<sup>(</sup>١) يُنظر: "الإشراف على نكت مسائل الخلاف، للقاضي عبدالوهاب (٢٥/١٢) قال: ولا يجوز أن يقارضه على أن يستدين على مال القراض، ويكون الربح بينهما، ولا يجوز ذلك للعامل... وطلبنا: أن ذلك قراض وعقد شركة، وقد منعنا، ولأن بالطلان، ولأنه لو قال لو إبتداء: استد وأتجر على أن يكون الربح بيننا نصفين بالبطلان، ولأنه لو قال لو إبتداء: استد وأتجر على أن يكون الربح بيننا نصفين لم يجز؛ لأنها مضاربة بغير مال، فكذلك إذا انضم إليه مال؛ لأن قدر ما يستدين لبس لرب المال رأس مال في، ولأنه لو دفع إليه مائة نقلًا وعرضًا بمائة قراضًا لم يجز مع كون العرض مالاً مجملًا، فإذا قال: استدن بمائة كان بالمنع أولى، ولأن لل ما لو انفردت المضاربة به لم يجز، فكذلك إذا انضم إلى رأس ماله، أصله القرض.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: انهاية المحتاج، للرملي (١٣٣٠/ ١٣٣٤) قال: (ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال والربح إلا بإذن المالك كما دل عليه كلام المصنف. على أنه يمكن رجوع بغير إذنه إلى هذه أيضًا وهو ظاهر، وإن قال الأذرعي: لم أو نشًا، وذلك لان المالك لم يرض به، فإن فعل ضيائي، ولا بغير جنس ماله أيضًا، فلو كان ذهبًا ووجد ما يباع بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشترى ذلك بها، ولا بثمن المثل ما لا يرجو فيه ربك: أي إلا بعد زمن طويل لا يبقى له القراض غالبًا فيما يظهور.

 <sup>(</sup>٣) مذهب الحنفية في هذه المسألة ليس كما نقله المصنف؛ بل على العكس من ذلك
 وبتقييد: ينظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٩٠/١) قال: «وأمًّا القسم الذي ليس=

وأحمد (١) قال بذلك أيضًا، فهذا أضاف مصلحة إلى المال؛ لأن حقيقة وجهة هؤلاء العلماء الذين أجازوا \_ وهم الجمهور \_ أنهم قالوا: ربما يزيد ربح البضائع ويتضاعف لو كثرت، فلا مانع من ذلك، ثم إن رب المال لا ضرر عليه، وإن كان قد أخذ هذا المال واستفاد، نعم لو أنه اتجر وأخذ مالاً ثم اشترى لنفسه وتساهل في مال المضارب معه، وانشغل بماله هو، فحينتذ يكون متهمًا، فلا يجوز له ذلك، لكن هو أخذ هذا المال وأدخله ضمن مال المضاربة واتجر به.

تولىم: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: ذَلِكَ جَائِزٌ، وَيَكُونُ الرِّبْحُ
 بَيْنَهُمَا عَلَى شُرْطِهِمَا).

على ما يشترطان ويتفقان عليه في ذلك الأمر، فإذا ما استدان مالًا أو أضاف مالًا، فكيف يقتسمان الزبح بعدٌ؟ على ما يتفقان عليه من الشروط التي تسير وفق شروط المضاربة ونظامها.

### > قولى: (وَحُجَّةُ مَالِكٍ أَنَّهُ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَدِينَ عَلَى

المضارب أن يعمله إلا بالتنصيص عليه في المضاربة المطلقة، فليس له أن يستدين على على مال المضاربة، ولو استدان لم يجز على رب المال، ويكون دينًا على المضارب في ماله؛ لأن الاستدانة إليات زيادة في رأس المال من غير رضاء؛ لأن ثمن المشترى المال، بل فيه إثبات زيادة ضمان على رب المال من غير رضاء؛ لأن ثمن المشترى برأس السال في باب المضاربة مضمون على رب المال... قلو جوزنا الاستدانة على المضاربة لألوعاء زيادة ضمان لم يرض به، وهذا لا يجوزة.

<sup>(</sup>۱) يُنظر: «مطالب أولي النهى» للرحيباني (٥٠٨، ٥٠٧/١») قال: «ولا أن يستدين عليها - أي: الشركة - بأن يشتري باكثر من العالى، أو يشتري بثمن ليس معه من جنسه؛ لا ين يشتر فيه أكثر مما رضى الشريك بالشركة فيه، أشبه ضم شيء إليه من ماله، غير النقدين؛ بأن يشتري بفضة ومعه ذهب، أو بالمكس؛ لأن عادة التجار قبول أحدهما عن الآخر، ولا يمكن التحرز منه إلا بإذن شريكه في الكل... فإن أذنه في شيء منها جاز، وإن أخر أحدهما حقه من دين جاز... وما استدان بدون إذن شريكه بأن اقترض شيئًا واشترى به بضاعة، وضمها إلى مال الشركة، أو اشترى نسيئة بثمن ليس من التقدين؛ فعليه وحده المطالبة به، وربح ما استدانه له.

الْمُقَارَضَةِ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ دَيْنًا فِيهَا. وَاخْتَلَقُوا هَلْ لِلْعَامِلِ أَنْ يَبِيعَ بِاللَّيْنِ إِذَا لَمْ يَأْمُرُهُ بِهِ رَبُّ الْمَالِ؟).

هذه مسألة مهمة، فرق بين أن تبيع نسيئة وبين أن تبيع حالًا، لو اشترى المضارب سلمًا فهو بين أمرين؛ إما أن يبيعها نسيئة يعني مؤجلة، وإما أن بيعها حالة.

قال بعض العلماء: ليس له ذلك، إلا أن يأذن له رب المال.

وفريق آخر من أهل العلم قال: له ذلك؛ لأنه ما دام أذن له في التصرف وأطلق له، فلا مانع، ثم يعلل هؤلاء العلماء الذين أجازوا بأن الغالب أن الأرباح تأتي أكثر عن طريق الديون المؤجلة، فإن الإنسان إذا أراد أن يشتري سلعة فدفع الثمن في الوقت الحاضر لكان الربح قليلاً، وإذا أجلت يكون الربح أكثر.

ولذلك نرى أن أهل الجاهلية استغلوا ذلك وأضروا بغيرهم، وجاء الإسلام فحارب ذلك في الربا، أما هذا ففي أمر مباح، فلك أن تذهب إلى مكان من الأماكن فتسوم سلعة فيبيعك إياها بائعها نقدًا بألف، لكنك لو طلبت أن تؤجل عليك إلى سنة، فربما يقول بألف وخمسمائة.

لكن الذي يختلف فيه العلماء هو أنه لو قال لك: إما أن تشتريها حاضرًا بألف أو مؤجلًا بألفين هذا هو محل الخلاف.

قال بعض أهل العلم: لأنك كأنك بعت إحدى السلعتين بالسلعة الاخرى، وهذا سبق الكلام عنه.

ومنعه أكثر العلماء.

وبعضهم يجيزه(١).

<sup>(</sup>١) تقدم الكلام على هذه المسألة، عند الكلام على حديث: «بيعتين في بيعة». وخلاصة المسألة: أجاز ذلك مالك، ومنعه أبو حنيفة والشافعي وأحمد. يُنظر: «الشرح الصغير وحاشية الصاوي» للدرير (٣/٣)، و«الأصل المعروف المبسوط» للشياني (٥/١٥)، و«التنبيه» للشيرازي (ص٩٨)، و«كشاف القناع» للبهوتي (٧٤/٣).

لكن لو ذهبت إليه وقلت له: بكم تبيعه لمدة عام أو عامين؟ فقال لك مثلاً: بعشرة آلاف، وأنت تعلم أنه يبيعه نقدًا بخمسة آلاف، لكنك محتاج وليس معك نقد، أو معك نقد ولكن ستستخدمه في شيء آخر، وبعض الناس عنده من المهارة والمعرفة بطرق الكسب ما ليس عند غيره، فيقول الواحد منهم مثلاً: لماذا أذهب وأشتري لي بيئًا بمليون، وأسكن فيه ويكون رأس المال في السكن؟ أنا أذهب وأستأجر بعشرة آلاف أو بعشرين وأعمل في هذا المليون، ومع مرور الأيام يتضاعف، فالناس يختلفون في طرق كسب المعيشة وفي طرق التجارة، وبعض الناس يهمه الله ﷺ خبرة، ولا ننسي توفيق الله ﷺ خارة، ولا ننسي توفيق الله ﷺ خدرة،

ينال الفتى من عيشه وهو جاهل ويُكدي الفتى في دهره وهو عالم ولو كانت الأرزاق تأتي على الحجا هلكن إذًا من جهلهن البهائم (١)

فأنت لو ألقيت نظرة سريعة على الناس لوجدت أن بعض الناس يتصف بالهدوء وقلة الحركة، ومع ذلك تجد أن الأرزاق تنساق إليه، وأن الأموال تأتي إليه منقادة، وتجد أن بعض الناس يلهث ليلا ونهارًا ولا يصل إلا إلى القليل، هذه هي أرزاق كتبها الله ﷺ للعباد كما كتب آجالهم؛ فإنه ﷺ قد كتب أجل كل عبد ورزقه وشقي أو سعيد<sup>(٧)</sup>، لكن ليس معنى هذا أن نتقاعس، فقد يقول قائل: ما دام الرزق قد كتب فسوف أضع المخذة وأنام، وهذا لا يصح؛ لأنَّ الأمر كما قالوا: السماء لا تمطر

البيتين لأبي تمام، من البحر الطويل، ينظر: «شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التريزي (۸۹۲).

<sup>(</sup>٢) هذا معنى حديث أخرجه البخاري (٣٠٨٨)، ومسلم (٢٦٤٣) عن عبدالله بن مسعود: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق، قال: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضفة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكًا فيوم بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم يفغ فيه الروح، قان الرجل منكم ليمعل حتى ما يكون بينه وبين اللجنة إلا فراع، فيسبق عليه كتابه، فيمعل بمعل أهل اللار، ويمعل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل اللجنة،.

ذهبًا ولا فضة (١٠). والله تعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿وَلَا تَسَى نَصِيبُكَ يرَكَ اللَّهُ بَالُّهِ [القصص: ٧٧] وهما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعاه<sup>(١٠)</sup>، وفي الحديث: «ذهب أهل الدثور بالأجور يصلون كما نصلي ويتصدقون بفضول أموالهم...<sup>(٢)</sup>.

لكن لا ينبغي أن تكون الدنيا شاغلة لنا عن طاعة الله، فلا ينبغي أن ننشغل بالفانية وندع الباقية، فهذه دار ممر وتلك دار مقر وقرار، هذه دار عبور وتلك دار استقرار وثبات ودوام، هذه معيشتها في نكد وتنغيص، وتلك معيشتها كلها راحة وطمأنية، ليس فيها نصب ولا تعب.

◄ تولىم: (فَقَالَ مَالِكٌ: لَنِسَ لَهُ ذَلِكَ؛ فَإِنْ فَعَلَ ضَمِنَ (٤٠)، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُ (٥٠).
 الشَّافِعِيُ (٥٠).

 <sup>(</sup>١) هذا القول عزاه ابن عبد ربه في «العقد الفريد» (٣٤٢/٣)، والغزالي في «إحياء علوم الدين» (٦٢/٢) لعمر بن الخطاب، ولم أقف على إسناده.

 <sup>(</sup>٢) وهو بيت أنشده «أبو دلامة» للخليفة العنصور، وقد سأله عن أشعر بيت في المقابلة فأنشده:

ما أحسن الذين والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل انظر: «تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر» لابن أبي الإصبع العدواني (ص١٨١)، وينسب أيضًا لعلى بن أبي طالب بلفظ:

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا لا باركَ الله في الدنيا بـلا ديـنِ انظر: «مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي؟ لأحمد قبش (١٨٧/٢).

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (١٠٠١) عن أبي ذر: أن ناسًا من أصحاب النبي ﷺ قالوا للنبي ﷺ: يا رسول الله، ذهب أهل الدثور بالأجور، يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصرم، ويتصدقون بغضول أموالهم. قال: «أوَلَيس قد جعل الله لكم ما تصدقون؟! إن بكل تسبيحة صدقة، وكل تعليدة صدقة، وكل تعليدة صدقة، وكل تعليدة صدقة، وأم تعليدة صدقة، وأم بالمعروف صدقة، ونهي عن متكر صدقة، وفي بضع أحدكم صدقة، قالوا: يا رسول الله، أياتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: «أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر؟.

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «الشرح الصغير للدرير ومعه حاشية الصّاوي» (١٩٥/٣) قال: «أو باع سلعة من سلع القراض أو أكثر بدين بلا إذن، فإنه يضمن».

 <sup>(</sup>٥) يُنظر: "نهاية المحتاج" للرملي (١٣٥٥، ٢٣٢) قال: "ويتصرف العامل محتاطًا=

المرح بداية المجتهد ع

وأحمد أيضًا(١).

◄ قولى، (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً: لَهُ ذَلِكَ) (٢).

لكن أحمد له رواية أخرى توافق أبا حنيفة<sup>(٣)</sup>.

وعلة من منع ذلك من أهل العلم: أن البيع بالدين إنما يؤجل الثمن ويعرضه للذهاب.

هذه وجهة هؤلاء العلماء؛ لأنك إذا بعت سلعة لإنسان بالدين

لا بغين فاحش في نحو بيع أو شراء، ولا نسيتة في ذلك للغرر، ولاحتمال تلف رأس المال فتيقي العهدة متعلقة بالمالك بلا إذن كالوكيل، فإن أذن جاز؛ لأن المنع لحقة وقد زال بإذنه، ويأتي في التعرض في النسيئة في قدر المدة ما مر في الوكالة... ويجب الإشهاد والمحال؛ لأنه يحبس المبيع إلى استيفاء ثمنه، ومتى أذن في التسليم قبل قبض الثمن لم يجب إشهاد لعدم جريال العادة، بالإشهاد في البيع الحال... وله البيع ومثله الشراء كما قاله جمع متقدمون بعرض وإن لم يأذن له المالك؛ إذ الغرض الربع وقد يكون فيه، وبه فازة الوكيل،...

<sup>(</sup>١) للحنابلة روايتان في ذلك: ينظر: «المعني؛ لابن قدامة (٧٩/٥) قال: «والمضارب إذا باع بنسيتة بغير أمر، ضمن في إحدى الروايتين، والأخرى لا يضمن. . . وفي البيع نسيتة روايتان: إحداهما: ليس له ذلك . . . لأنه نائب في البيع، فلم يجز له البيع نسيتة بغير إذن صريح فيه ، كالوكيل؛ وذلك لأن النائب لا يجوز له التصرف إلا على وجه الحظ والاحتياط، وفي النسيئة تغيير بالمال، وقرينة الحال تقيد مطلق الكلام، فيصير كانه قال: بعه حالًا.

والثانية: أنه يجوز له البيع نساء... لأن إذنه في التجارة والمضاربة ينصوف إلى التجارة المعتادة، وهذا عادة التجار، ولأنه يقصد به الربح، والربح في النساء أكثر. وإن قال له: اعمل برأيك. فله البيع نساء. وكذلك إذا قال له: تصوف كيف شنت.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٥٧/١) قال: «أما بيعه فعلى الاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبه ـ رضي الله تعالى عنهم ـ في التوكيل بعطلق البيع أنه يملك البيع نفذًا ونسيثة، وبغين فاحش في قول أبي حنيفة كثلاً للله فالمضارب أولى؛ لأن المضاربة أعم من الوكالة، وعندهما لا يملك البيع بالنسيئة، ولا بما لا يتغابن الناس في مثله.

<sup>(</sup>٣) تقدم ذكرها.

- **3** شرح بداية المجتهد **3** -

لا تضمن أن تحصل عليها، وربما تقع في يد مماطل، ولذلك قال رسول الله ﷺ: امطل<sup>(۱)</sup> الغني ظلم؛ يحل عرضه وعقويته<sup>(۱۲)</sup>، وقال: "من أحيل على ملىء<sup>(۱۲)</sup> ليحتل فليحتال إن ذهب إليه<sup>(1)</sup>.

فمطل الغني إذًا ظلم، وما أكثر الذين يماطلون في الناس.

فمن منع ذلك من أهل العلم قال: إذا باع بدين فقد يكون ذلك سببًا في ذهاب ماله، فليس كل الناس مستعدين للوفاء وعندهم الخشية؛ بل بعض الناس إذا سقطت أموال الناس في جيوبهم صعب إخراجها، هم يسعون إلى الوصول، بل يحصل ذلك في القرض أيضًا، فقد تجد بعض الناس يحتاج إلى مال فيذهب إلى أخ هو لا يستطيع أن يحصل على المال، فربما يقترض له هذا الذي قصده، ويعطيه حياء منه وتقديرًا له، لكنه إذا أرد حقه فإنه يجد كل مشقة وعنت، وربما يضيع هذا المال ولا يتحصل علي يتحصل علي يتحصل علي، هذا يحصل وما أكثره في هذه الحياة!

فهؤلاء العلماء الذين منعوا قالوا: عندما يبيع بالدين فهذا الدين قد لا يعود إلى رأس المال، ومن أباحوا ذلك قالوا: لا، الأصل عندما يعطيه الحرية أنه مطلق التصرف، ويدخل في ذلك البيع نسيئة وحاضرًا، ثم إن

 <sup>(</sup>١) «المطل»: التسويف والمدافعة بالعدة والدين وليّانه. انظر: «لسان العرب» لابن منظور
 (١١) ٢٢٤/١١).

<sup>(</sup>Y) الشارح جمع حديثين في حديث: الأول لفظه: «مطل الغني ظلم، فإذا أتبع أحدكم على ملي، فليتع. . . . أخرجه البخاري (۲۲۸۷)، وصلم (۵۹٤)، والشطر الثاني: «يحل عرضه وعقويته . . . . أخرجه أبو داود (۲۲۲۸) وغيره، ولفظه: عن عمرو بن الشريد، عن أبيه، عن رسول الله \$ قال الواجد يحل عرضه وعقوبته » وحسنه الألباني في «إرواه الغليل» (۱۹۲۵).

 <sup>(</sup>٣) «المليء»: الغني القادر على إيفاء الدين. انظر: «طلبة الطلبة» للنسفي (ص١٤١)،
 و«المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (ص٥٥).

 <sup>(</sup>३) أخرجه أحمد (٤/١٦) عن أبي هريرة، قال: قال رسول اله ﷺ: "مطل الغني ظلم، ومن أحيل على مليء فليحتل"، وصحح إسناده الأرناؤوط.

الربح يكون أكثر في البيع نسيئة، في البيع المؤجل، وهو بيع الدين.

◄ قول آ: (وَالْجَمِيعُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ إِنَّمَا يَجِبُ لَهُ أَنْ
 يَتَصَرَّت فِي عَفْدِ الْقِرَاضِ مَا يَتَصَرَّقُ فِيهِ النَّاسُ خَالِبًا فِي أَكْثَرِ
 الأُخوالِ(١٠).

نرى فيما يتعلق باليتيم أن الله ﷺ نهى عن أكل حقه، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُنُونَ أَمْوَلُ ٱلْيَتَنَيْنَ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُنُونَ فِى بُطُونِهِمْ فَازًا وَسُبَمُنَوْنَ سَعِيرًا ﴿﴾ [النساء: ١٠].

والإنسان إذا وفقه الله الله كنان راعيًا واليًا على يتيم فعليه أن يحسن الرعاية، وعليه أن يعتماهده الرعاية، وعليه أن يعتماهده ويتجر به حتى لا تأكله الصدقة، كما أشار إلى ذلك رسول الله الله لأنه لأنه لو كان له مال وفي كل عام تخرج منه الزكاة، فإنه يذهب، وهذا البتيم عادة يكون له أمين، وما لم يكن والده أوصى على وليه، فإن النقضي يتخذ له أمينًا، فهل لهذا الأمين أن يأكل من ماله إذا كان يرعاه ويقوم بشنونه ويتصرف فيه في مصلحة اليتيم؟

قال بعض العلماء: إن كان بحاجة، فهنا أيضًا فيما يتعلق بهذه المسألة مسألة المضاربة، هذا الذي أخذ مال إنسان ليتجر به هو أمين عليه، فكأنه وضعه وديعة وأمانة عنده، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ اللهُ يَأْمُرُكُمُ أَنْ لَوَلًا اللهُ يَقُول اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ يَقُول اللهُ اللهُولُولُولُهُ اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) تقدم نقل ذلك عنهم.

 <sup>(</sup>٢) وهذا معنى حديث أخرجه الترمذي (٦٤١) عن عبدالله بن عمرو: أن النبي ﷺ خطب الناس فقال: «ألا من ولي يتبمًا له مال فليتجر فيه، ولا يتركه حتى تأكمه الصدقة». وقال الترمذي: «في إسناده مقال»، وضعفه الألباني في «إرواء الغليل» (٧٨٨).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود (٣٥٣٩)، وغيره عن أبي هريرة قال: قال رسول الله : اأد الأمانة إلى من التمنك، ولا تخن من خانك، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٢٤).

فإن أداء الأمانات واجب، وهذه صفة من صفات المؤمنين، فالمؤمن يحرص على أداء الأمانة، وهي صفة كريمة وموهبة عظيمة، وخلق جليل، إذا ما اتصف به إنسان أحرز رضى الناس وكان موضع ثقة فيهم، وفي آخر الزمان يبحث عن رجل أمين فيقال: في البلد الفلاني(''.

فهذا الذي أعطاك المال قد وثق بك، وينبغي أن تكون عند حسن ظنه، وأنت أمين على ذلك كالشريك مع شريكه، والوكيل بالنسبة لموكله، وولي البتيم بالنسبة للبتيم، فعلى هذا المضارب أن يتقي الله ﷺ في هذا المال، وأن يحافظ عليه، وألا يتصرف فيه إلا بما هو في مصلحة الطرفين.

◄ تولى (فَمَنْ رَأَى أَنَّ التَّصَرُّكَ بِاللَّيْنِ خَارِجٌ عَمًّا يَتَصَرَّكُ فِيهِ النَّاسُ فِي الْأَعْلَبِ لَمْ يُجِزْهُ، وَمَنْ رَأَى أَنَّهُ مِمَّا يَتَصَرَّفُ فِيهِ النَّاسُ أَخَارُهُ.

علة من منع ذلك من أهل العلم هي أنه قد لا يعود إليه ماله؛ لأن الدين قد لا يأتي، قد يعسر صاحبه وقد يكون مماطلًا، وفريق من أهل العلم قال: لا؛ لأنه إذا أطلق فيدخل فيه الدين، ومعروف أن عادة الناس أن يبيعوا حالًا ومؤجلًا، بل إن الربح عادة يكون أكثر في المؤجل، وهذه من المسائل التي يختلف فيها العلماء.

فكل مسألة لا نجد فيها نصًا صريحًا عن الله ، ولا عن رسوله ﷺ ـ نرى فيها أن الخلاف يتشعب، ولكنه اختلاف ـ كما قلت

<sup>(</sup>١) معنى حديث أخرجه مسلم (١٤٣) عن حليقة، قال: حدثنا رسول الله ﷺ حديثين قد رأيت أحدهما، وأنا أتنظر الآخر؛ حدثنا: «أن الأماتة نزلت في جذر قلوب الرجال، ثم نزل القرآن، فعلموا من القرآن، وعلموا من السنة، ثم حدثنا عن رفع الأمانة قال: «ينام الرجل النومة فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل أثرها مثل الوكت، ثم ينام النومة فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل أثرها مثل المجل كجمر دحرجته على رجلك فنقط، فتراه منتبرًا وليس فيه شيء \_ ثم أخذ حصى فدحرجه على رجلك الناس يتبايعون لا يكاد احد يودي الأمانة حتى يقال: إن في بني فلان رجلًا أسنًا، . . . . . الحديث.

مرارًا \_ ينتهي إلى وفاق؛ لأن كل هؤلاء الأئمة رحمهم الله \_ من الأربعة وغيرهم كلهم \_ لهم قصد؛ وهذا القصد الذي يرومون الوصول إليه هو الوصول إلى الحق، وهم أيضًا يريدون الوصول إلى الحق من أقرب طرقه وأهداها، دون الطرق التي فيها التواء أو عوج، إذن فهم يريدون أن يعرفوا الحق، وهذا الحق لا يلزم أن يكون عن طريق واحد بعينه، بل لو كان مع أخيه لرجع إليه، فهم مجتهدون، فرحمهم الله ﷺ ورضي عنهم، وجزاهم عن الإسلام خيرًا.

(وَاخْتَلَفَ مَالِكُ<sup>(۱)</sup> وَالشَّافِعِيُّ<sup>(۱)</sup> وَأَبُو حَنِيفَةَ<sup>(۱)</sup> وَاللَّبُكُ<sup>(۱)</sup> فِي الْمَامِلِ يَخْلِطُ مَالَهُ بِمَالِ الْقِرَاضِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ رَبِّ الْمَالِ؛ فَقَالَ هَوُّلَاءِ كُلُّهُمْ مَا عَدَا مَالِكًا: هُوَ تَمَدِّ، وَيَصْمَنُ).

<sup>(</sup>۱) يُنظر: «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير» (۲۱/۲۰) قال: «قوله: (أو يخطله) أي أو شرط عليه رب المال أن يخلط المال بماله، فإن وقع وخسر المال إن فقص - الخسر عليهما بقدر كل، وللعامل على رب المال أجرة مثله فيما عمله في ما أن القراض، مراء حصل ربح أو خسر، أو لم يحصل واحد متهما، ويقبل قوله في الخسر والتلف، وفي قدر ما تلف بيمينه. . (قوله: إلا بإذن رب المال) أي: بعد المقد (قوله: وإلا فسون) أي: خمد المقد (قوله: وإلا فسون) أي: خمر وتلفه،

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «مغني المحتاج» للشرييني (٢٠/٣) قال: «وإن قارضه على مالين في عقدين فخلطهما ضمن لتعديه في المال؛ بل إن شرط في العقد الثاني بعد التصرف في المال الأول ضم الثاني إلى الأول فعد القراض في الثاني وامتع الخلط؛ لأن الأول استقر حكمه ريحًا وخسراتًا، وإن شرط قبل التصرف صح وجاز الخلط، وكأنه دفعهما إليه مكا. نعم، إن شرط الربح فيهما مختلفًا امتع الخلط. ويضمن العامل أيضًا لو خلط مال القراض بناله، أو قارضه الثان فخلط مال أحدهما بعال الأخر، ولا ينعزل بذلك عن التصرف كما نقله الإمام عن الأصحاب».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي وحاشية ابن عابدين (١٥٤٩، ١٥٥٠) قال: الا يملك المضاربة والشركة والخلط بمال نفسه إلا بإذن، أو اعمل برأيك إذ الشيء لا يتضمن مثله». وانظر: «بدائع الصناع» للكاساني (٩٥/١)، ٩٦).

يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (۲۳/۷) قال: «اتفق الشافعي واللبث وأبو حنيفة في العامل يخلط ماله بمال القراض بغير إذن رب المال أنه ضامن إلا أن يأخذ، قال: إن قبل له: اعمل فيه برأيك فخلطه لم يضمن».

هؤلاء العلماء معهم أحمد (١)، ومالك هو الذي انفرد.

◄ تولىم: (وَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ بِتَعَدّ. وَلَمْ يَخْتَلِفْ هَوْلَاءِ الْمَشَاهِيرُ مِنْ
 فَقْهَاءِ الْأَمْصَار).

يعني هذه من المسائل التي اختلف فيها هل هي تعد أو لا؟ وقد عرفنا فيما مضى أن المضارب لا يضمن إلا إذا تعدى، إذا فرط فحينئذ يضمن، أما إذا لم يتعد ولم يفرط، فهو أمين في عمله، لا ينبغي أن يضمن ما لم يتعد فيه، فمثل هذه المسألة، خلط ماله مع مال القراض؛ مال يخصه فيدخله دون أن يتفق مع رب المال.

◄ تولى : (وَلَمْ يَخْتَلِفْ هَؤُلَاءِ الْمَشَاهِيرُ مِنْ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ أَنَّهُ إِنْ
 دَفَعَ الْعَامِلُ رَأْسَ مَالِ الْقِرَاضِ إِلَى مُقَارِضٍ آخَرَ أَنَّهُ ضَامِنٌ إِنْ كَانَ خُسْرَان).

أولًا: قوله: (المشاهير) هذا مصطلح عرف عند الفقهاء، فبعضهم يقول: الأثمة الأربعة المشهورون؛ لأنه اشتهر في كتب الفقه وبين العلماء، وبين طلاب العلم؛ إذ سخر الله ﷺ لهم تلاميذ جهابذة من العلماء، وقفوا أنفسهم وسهروا ليلهم، ووصلوا كلال الليل بكلال النهار، فوقفوا على تركة أولئك الأثمة، فأخذوا يمحصون دراسة وبحثًا عن العلل، حتى تمكنوا من معرفتها بالأدلة فخرجوا عليها ودونوها في كتب مسطورة، فسخر الله لهم تلاميذ خفظوا ثروتهم الفقهية.

<sup>(</sup>١) يُنظر: "شرح منتهى الإرادات البهوتي (٢٢٥/٣) قال: "ولا يخلط عامل رأس مال قبضه من واحد في وقتين بلا إذنه نصّا؛ لإفراده كل مال بعقد، فلا تجبر وضيعة أحدهما بربح الآخر، كما لو نهاه عنه، وإن أذن له رب المالين في خلطهما قبل تصرفه في المال الأول أو بعده اي: صار نقدًا كما أخذه \_ جاز، وصار مضاربة واحدة، كما لو دفعها إليه مرة واحدة. وإن كان إذنه فيه بعد تصرفه في الأول ولم ينض حرم الخلط؛ لأن حكم العقد الأول استقر فريحه وخسرانه يختص به، فضم الثاني إليه يوجب جيران خسران أحدهما بربح الآخر، وإذا شرط ذلك في الثاني تسدة.

وأما مثل الإمام الثوري فيقال: ضيعه تلاميذه؛ بمعنى: أن تلاميذه ما حفظوا فقهه؟ أي: ما جمعوه؛ على الرغم من أن فقهه كثير موجود في كتب الأثمة وغيرها، لكنه ليس كالأثمة الأربعة، وليس معنى هذا أن نأتي فنقول: إن الثوري أقل علمًا من الإمام أبي حنيفة، أو اللبث أقل علمًا من مالك، لا؛ فهؤلاء كلهم علماء جهابذة، كلهم قد وصلوا وبلغوا القمة في حفظ العلم وفي فهمه.

 ◄ تولىمَة: (وَإِنْ كَانَ رِبْح، فَذَلِكَ عَلَى شُرْطِه، ثُمَّ يَكُونُ لِلَّذِي عَمِلَ شَرْطُهُ عَلَى الَّذِي دَفَعَ إِلَيْهِ).

هذا لو أنه اتفق مع رب المال، مع الأصل، على أنه سيدفع إلى مقارض آخر، فيعود إلى أصل القراض.

◄ قول ۞: (فَيُوَفِّيهِ حَظَّهُ مِمَّا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ(١). وَقَالَ الْمُزَنِيُّ عَنِ

(١) يفصل أصحاب المذاهب في هذه المسألة تفصيلًا طويلًا نختصر أقوالهم فيها:

فعذهب الحنفية، ينظر: «الدر المختار» للحصكفي (١٥٧/٥) (١٥٣) قال: «ضارب المضارب آخر بلا إذن المالك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل التاني ربح الناني أو لا على المفارب المفاربة فيضمن، إلا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وإن ربح؛ بل للثاني أجر ملك على المضاربة المفاربة فيضمن، إلا الأول، وللأول الربح المشروط، فإن ضاع المال من يده - أي يد الثاني - قبل العمل الموجب للضمان فلا خمان على أحد، وكذا لا ضمان لو غصب المال من الثاني، وإنما الضمان على العاصب فقط، ولو استهلكه الثاني أو وجه فالضمان عليه خاصة، فإن عمل حتى ضمنه خير رب المال إن شاء ضمن المضارب الأول وأما ماله، وإن شاء ضمن المفارب الأول وأما ماله، وإن شاء ضمن المفارب لله ذلك... فلماك انتصادت المختلف المناخب المشروط، ولو فلمالك النصف عملاً بشرطه، وللأول المدمى الباقي، ولئاني المشروط، ولو فلمال النامي، ولئاني التش المشروط، ولو قبل: ما رزق الله فيبنا المشروط، ولو قبل: ما رزق الله نسمان المشروط، ولو قبل: ما رزق الله النصف المنافي غلته، والباقي بين الأول والمالك نصفان باعتبار الخطاب، فيكون لكل ثلثه.

ومذهب المالكية، ينظر: «الشرح الكبير» للدوير (٥٣٢، ٥٢٧») قال: «أو شارك العامل غيره بمال القراض بلا إذن فيضمن، وإن شارك عاملًا آخر لرب القراض أو غيره، أو باع بدين أو قارض أي دفعه لعامل آخر قراضًا بلا إذن في المسائل الأربع=



## الشَّافِعِيِّ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا أُجْرَةُ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ عَلَى فَسَادٍ (١٠).

#### المزني من الأئمة المشهورين، وهو من تلاميذ الإمام الشافعي، بل

إلا أن الإذن في الأولى من الورثة، وغرم العامل الأول للعامل الثاني الزائد إن دخل، أي عقد معه على أكثر مما دخل عليه الأول مع رب المال، فإن دخل معه على الأقل المال، كخسره تشبيه في غرم العامل الأول... وإن حصل قبل عمله؛ أي عمل الأول... وإطلاق الخسر على ما قبل العمل مجاز فالمراد النقص، والربح لهما؛ أي لرب المال والعامل الثاني في مسألة ما إذا قارض بلا إذن، ولا شيء للعامل الأول لتعديه وعدم عمله، وشبه بما تضمته قوله: والربح لهما من أنه لا شيء للأول،

ومذهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (١٩٠١) ١٩) قال: «ولو قارض المامل آخر بإذن المالك ليشاركه في العمل والربح لم يجز؛ أي لم يحل ولم يصح في الأصح؛ لأنه خلاف موضوع القراض الخارج من القياس؛ لأن أحدهما مالك لا عمل له، والآخر عامل لا مال له، فلا يعدل إلى أن يعقده عاملان... وهقاوضته آخر بغير إذنه أي المالك تصرف فاسد لما فيه من الافتيات... فإن تصرف الثاني في المسألة الأولى صح تصرف مطلقاً فيما يظهر لعموم الإذن، والفاسد إنما هو في المسالة الأولى صح تصرف مطلقاً فيما يظهر لعموم الإذن، والفاسد إنما هو في المسالة المائية فتصرف خلاء ولا شيء له على العامل فيما يظهر إيضاً، أو في المسألة الثانية فتصرف عاصب؛ لأن الإذن صدر مدر ليس بمالك ولا وكيل».

ومذهب الحتابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٢١٧/٢) ٢١٨) قال: «وإن قبل - أي: قال رب المال لعامل -: اعمل برأيك، أو بما أراك الله تعالى، وهو أي: العامل مضارب بالنصف، فذفعه - أي: المال - لعامل آخر ليحمل به بالربع من ربحه صحح، وعمل به نشا؛ لأنه قد يرى دفعه إلى أبصر منه، وإن قال: أذنتك في دفعه مضاربة صح» والمقول له وكيل لرب المال في ذلك، فإن دفعه لآخر ولم يشترط لنفسه شيئًا من الربح صح العقد، وإن شرط لنفسه منه شيئًا لم يصح؛ لأنه ليسع، لانس من جهته مال ولا عمل، والربح إنما يستحق بواحد منهما،

(1) يُنظر: «مختصر المزني» (۱/۲۲۱» قال: «وإن قارض العامل بالمال آخر بغير إذن صاحبه فهو ضامن، فإن ربع فلصاحب العال شطر الربع، ثم يكون للذي عمل شطره فيما يبقى، (قال المزني): هذا قوله قليمًا، وأصل قوله الجدئيد المعروف أن كل عقد فاصلد لا يجوز، وإن جوز حتى يبتدأ بما يصلح، فإن كان اشترى بعين المال فهو فاسد، وإن كان اشترى بغير العين فالشراء جائز، والربع والخسران للمقارض الأول، وعليه الضمان، وللعامل الثاني أجر مثله في قياس قوله.

من كبارهم، وله كتاب «المختصر»(۱) وكذلك الربيع من تلاميذ الإمام الشافعي، الشافعي الكبار (۱) والبويطي (۱) كل هؤلاء من تلاميذ الإمام الشافعي، والمزني له آراء كغيره من تلاميذ الأثمة الآخرين، ينفرد بها عن إمامه؛ لأن أولئك الأئمة مجتهدون، لكنهم مجتهدون منتسبون؛ بمعنى أنهم يأخذون بأصول إمامهم.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

# (الْقَوْلُ فِي حُكْم الْقِرَاضِ الْفَاسِدِ)

الآن سيدخل المؤلف في القراض الفاسد، متى يكون القراض فاسدًا؟

◄ تولى : (وَاتَفَقُوا عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْقِرَاضِ الْفَاسِدِ فَسْخُهُ وَرَدُّ الْمَالِ
 إلى صَاحِبِهِ) لأنه اختلت الشروط التي التزم بها، فأصبح القراض فاسدًا.
 ولا شك أنه إذا فسد القراض فإنه يفسخ.

◄ تولام: (وَرَدُ الْمَالِ إِلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَفُتْ بِالْعَمَلِ<sup>(1)</sup>. وَاخْتَلَفُوا

<sup>(</sup>١) هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني. انظر: «السير» للذهبي (٤٩٢/١٢) وما

<sup>(</sup>٢) هو: الربيع بن سليمان المرادي. انظر: «السير» للذهبي (٥٨٧/١٢) وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) هو: يوسف بن يحيى المصري، البويطي. انظر: ﴿السيرِ، للذهبي (١٢/٨٥) وما

أ) مذهب الحنفية، يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١٠٨/١) قال: «وأما حكم المضارية الفاسدة، فليس للمضارب أن يعمل شيئًا مما ذكرنا أن له أن يعمل في المضارية الصحيحة، ولا يثبت بها شيء مما ذكرنا عن أحكام المضارية الصحيحة، ولا الربح المسمى، وإنما له أجر مثل عمله، سواء كان في المضارية ربح أو لم يكن. . . والربح كله يكون لرب المال؛ لأن الربح نماء ملكه . . . والقول قول السفارية في دعوى الهلاك والضياع والهلاك في المضارية الفاسدة مع يمينه، هكذا ذكر في ظاهر الرواية،

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشُرح الكبير» للدردير (١٩/٣، ٥٦٠) قال: «أو قراض ضُمَّن ـ بضم الضاد وتشديد الميم ـ أي شرط فيه العامل ضمان رأس المال إن تلف=

إِذَا فَاتَ بِالْعَمَلِ مَا يَكُونُ لِلْعَامِلِ فِيهِ فِي وَاحِبِ عَمَلِهِ، عَلَى أَقُوَالُهِ؛ أَحَدُهَا: أَنَّهُ يُرُدُّ جَمِيمَهُ إِلَى قِرَاضٍ مِثْلِهِ، وَهِيَ رِوَايَةُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ عَنْ مَالِكِ، وَهُوَ قَوْلُهُ وَقَوْلُ أَشْهَبَ' ( ) وَالظَّانِي: أَنَّهُ يُرُدُّ جَمِيمَهُ إِلَى إِجَارَةٍ مِثْلِهِ، وَهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ( ) وَأَبُّو حَنِيفَةً ( ) وَعَبْدُالْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةً مِنْ

بلا تفريط، أو أنه غير مصدق في تلفه فقراض فاسد؛ لأنه ليس من سنة القراض،
 وفيه قراض المثل إن عمل، والشرط باطل لا يعمل به.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «مختصر المزني» (٨/ ٢٢١) قال: «ولا يجوز أن يقارضه إلى مدة من المدده ولا يشترط أحدهما درهمًا على صاحبه، وما بقي بينهما، أو يشترط أن يوليه سلمة أو على أن يرتفق أحدهما في ذلك بشيء دون صاحبه، أو يشترط أن لا يشتري إلا من فلان، أو لا يشتري إلا سلمة بعينها واحدة، أو تخلاً، أو دوابًا يطلب؛ ثمر النخل وتتاج الدواب، ويحبس رقابها، فإن فعل فذلك كله فاسد، فإن عمل فيه فله أجر مثله، والربع والمال لربه،

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢١٥/٣) قال: «لا يصح ضارب بإحدى هذين الكيسين، تساوى ما فيهما أو اختلف، علمها ما فيهما أو جهلاد، لأنها عقد تمنع صحه الجهالة فلم تجز على غير معين كالبيع، معلوم قدره فلاره تصح بصبرة دراهم أو دنانير؛ إذ لا بدّ من الرجوع إلى رأس المال عند الفسخ؛ ليعلم الربح ولا يمكن ذلك مع الجهل لمن يجر فيه أي المال».

<sup>(</sup>١) يُنظر: «النوادر والزيادات آلابن أبي زيد (٢٥٠٧) قال: (وقال أشهب، وابن الساجشون: يرد في كل قراض فاصد إلى قراض مثله. وروي عن مالك أنه يرد في بعض ذلك إلى أجر مثله، أي بعضه إلى قراض مثله. وبهذا أتحد ابن القاسم، وابن عبدالحكم، وابن نافع، ومطرف، وأصبغ، وانظر: «الشرح الكبير» للدردير (٣٠١٥)

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٣١٥/٧) قال: «إذا كان القراض فاسدًا فعمل العامل فيه قبل منعه من العامل واسترجاع المال منه كانت عقود بيوعه وشرائه صحيحة مع فساد القراض لصحة الإذن بها، واختصاص الفساد بنصيبه من ربح القراض، وإذا كان كذلك كان جميع الربع لرب المال والخسران عليه، وللعامل أجرة مثله، سواء أكان في المال ربح أو لم يكن... كل عمل ملك العامل فيه المسمى في العقد الصحيح ملك في أجرة المثل في العقد الفاسد كالإجارة، ولأن كل ما ملكه في الإجارة الفاسدة قياسًا عليه لو كان في المال ربح».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «درر الحكام» لملا خسرو (٣١٠/٢، ٣١١) قال: «وإجارة فاسدة إن فسدت=

## أَصْحَابِ مَالِكٍ)<sup>(١)</sup>.

هذا هو رأي جمهور العلماء (٢).

◄ قول آ: (وَحَكَى عَبْدُالْوَهَابِ أَنَّهَا رِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ)<sup>(٣)</sup>.

هذا هو رأي جمهور العلماء في حقيقة الأمر.

◄ قولة: (والثالث أنه يرد إلى قراض مثله).

هذه المسألة فصل فيها كثيرًا في مذهب مالك، والآن عرفنا رأي الأثمة الثلاثة، وهو يتفق مع رأي أحد المالكية.

 ◄ توله: (وَالنَّالِثُ: أَنَّهُ بُرُدُّ إِلَى قِرَاضٍ مِنْلِهِ مَا لَمْ يَكُنُ أَكْفَرَ مِمَّا سَمَّاهُ، وَإِنَّمَا لَهُ الْأَقَلُّ مِمَّا سَمَّى، أَوْ قِرَاضٍ مِنْلِهِ إِنْ كَانَ رَبُّ الْمَالِ هُوَ مُشْتَرِطَ الشَّرْطِ عَلَى الْمُقَارِضِ، أَوِ الْأَكْثَرِ مِنْ قِرَاضٍ مِنْلِهِ، أَوْ مِنَ الْمُجْزَءِ

<sup>=</sup> فإن الواجب للمضارب فيها أجر المثل كالإجارة الفاسدة، وهو بدل عمله؛ لأنه لا يستعق المسمى لعدم الصحة، ولم يرض بالعمل مجاناً، فيجب أجر المثل، فلا ربح حينه؛ لأنه يكون في المضاربة الصحيحة، ولما فسندت صارت إجارة بل أجر عمله، كما هو حكم الإجارة الفاسدة مطلقًا؛ أي ساوا، ربح أو لا، بلا زيادة على المشروط، كما هو حكم الإجارة الفاسدة... ولا ضمان فيها أي في المضاربة الفاسدة كالصحيحة؛ لأنه أمين فلا يكون ضمينًا».

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد القيرواني (٢٠٠/٧) قال: «كان عبدالعزيز بن أبي سلمة يرد العامل في القراض الفاسد كله إلى أجرة مثله».

<sup>(</sup>٢) وهو قول للحنابلة أيضًا يُنظر: «الكافي» لابن قدامة (١٥٦/٢) قال: «إذا تعدى المضارب بفعل ما ليس له، فهو ضامن؛ لأنه تصرف بغير إذن المالك فضمن كالغاصب، والربح لرب المال ولا أجرة له؛ لأنه عمل بغير إذن، أشبه الغاضب، وعنه له أجرة مثله ما لم تحط بالربح، كالإجارة الفاسدة».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «عيون المسائل؛ للقاضي عبدالوهاب (ص ٥٨٥، ٥٩٠) قال: «إذا عمل العامل في القراض الفاسد فخصل في المال ربح، فقد اختلف قول مالك فيه... وقد قال أيضًا: للعامل أجرة مثله؛ سواء كان في المال ربح أو وضيعة، والربح والخسارة لرب المال، وبه قال أبو حيفة والشافعي.

الَّذِي سَمَّى لَهُ إِنْ كَانَ الْمُقَارِضُ هُوَ مُشْتَرِطَ الشَّرْطِ الَّذِي يَقْتَضِي الزِّيَادَةَ الَّتِي مِنْ قِبَلِهَا فَسَدَ الْقِرَاصُ).

هذا سنقرؤه؛ لأنه كله تفصيل في مذهب مالك، ثم ننتقل إلى الذي بعده.

◄ تولات: (وَهَذَا الْقَوْلُ يَتَخَرَّجُ رِوَايَةٌ عَنْ مَالِكِ('). وَالرَّابِهُ: أَنَّهُ بُردُّ لِلَّيْ قَرْمُ وَلِيْكِ فِي كُلِّ مُنْفَعَةٍ الشَّتَرَطَهَا أَحَدُ الْمُتَقَارِضَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ فِي الْمَالِ مِنَّا لَيْسَ يَنْقَرُهُ أَحَدُهُمَا بِهَا عَنْ صَاحِبِهِ، وَإِلَى إِجَارَةِ مِثْلِهِ فِي كُلَّ مُنْفَعَةٍ اشْتَرَطَهَا مِمَّا لَيْسَتْ فِي الْمَالِ، مَنْفَعَةٍ اشْتَرَطِهَا مِمَّا لَيْسَتْ فِي الْمَالِ، وَفِي كُلِّ قِرَاضٍ فَاسِدٍ مِنْ قِبَلٍ الْفَرَرِ وَالْجَهْلِ، وَهُوَ قَوْلُ مُطَرُّفٍ، وَالْبِي نَافِي وَالْبَيْ وَالْبَيْ وَالْبَيْ وَالْبَيْ وَالْبَيْ فَاللهِ مِنْ قَبْلٍ الْفَرَرِ وَالْجَهْلِ، وَهُوَ قَوْلُ مُطَرِّفٍ، وَالْبِي نَافِي وَالْبَيْ وَالْبَيْ وَالْبَيْ وَالْبَيْ وَلِي الْمَالِ، وَهُوَ قَوْلُ مُطَرِّفٍ، وَالْبَيْ مَالِيانِ الْفَرْدِ وَالْجَهْلِ، وَهُوَ قَوْلُ مُطَرِّفٍ، وَالْبَيْ مَالِيالِ ('').

استطرد المؤلف هنا في بيان أقوال المالكية، فهذه خلافات داخل المذهب.

<sup>(1)</sup> يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (۱۹٫۲» (۵۰ قال: «أو ميهم... أي أو كقراض ميهم بأن قال: اعمل فيه قراضًا، ولم يتعرض لذكر الجزء أصلا، أو قال بجزء، أو بشيء في ربحه، ولم يبينه قله قراض مثله؛ أي ولا عادة أيضًا، أو قراض أجلك اعمل به سنة، أو سنة من الآن، أو إذا جاء الوقت الفلائي فاعمل به فيه، ففاصد وفيه قراض المثل إن عمل لما فيه من التحجير الخارج عن سنة القراض، أو قراض ضمن - بضم الشاد وتشديد اليمم - أي شرط فيه العامل ضمان رأس المال إن تلف بلا تفريط، أو أنه غير مصدق في تلفه فقراض فاصد؛ لأنه ليس من سنة القراض، وفيه قراض المثل إن عمل، والشرط باطل لا يعمل به.

<sup>(</sup>٧) يُنظر: «البيان والتحصيل» لا ين رشد الجد (٣٥٠(٣٥) قال: «والرابع: أنه يرد إلى قراض مثله في كل منفعة اشترطها أحد المتقارضين على صاحبه في المال ليست بخارجة عنه ولا منفصة منه ولا خالصة لمشترطها، وإلى إجارة مثله في كل منفعة اشترطها أحد المتقارضين على صاحبه خارجة عن القراض ومنفصلة عنه وخالصة لمشترطها، وفي كل منفعة بين القاسم وروايته عن مالك وقول مطرف وابن الماجشون وابن عبدالحكم وأصبغ، وإياه اختار ابن عبدالحكم وأصبغ، وإياه اختار ابن حيب. وينظر: «المقلمات» (١٨/٣).

 ◄ توله: (وَأَمَّا ابْنُ الْقَاسِم فَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي الْقِرَاضَاتِ الْفَاسِدَةِ، فَبَعْضُهَا وَهُوَ الْأَكْثَرُ قَالَ: إِنَّ فِيهَا أُجْرَةَ الْمِثْل، وَفِي بَعْضِهَا قَالَ: فِيهَا قِرَاضُ الْمِثْلِ(١). فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: فَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ اخْتِلَافَ قَوْلِهِ فِيهَا عَلَى الْفَرْقِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبْدِالْحَكَم وَمُطَرِّفٌ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ حَبِيبٍ، وَاخْتِيَارُ جَدِّي رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ)<sup>(٢)</sup>.

جده ابن رشد، صاحب المقدمات، له كتب مشهورة، وهو أيضًا الإمام المعتمد في مذهب مالك، فإذا أطلق فالمقصود به صاحب المقدمات.

◄ تولىم: (وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُعَلَّلْ قَوْلَهُ، وَقَالَ: إِنَّ مَذْهَبُهُ أَنَّ كُلَّ قِرَاضٍ
 فَاسِدٍ نَفِيهِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ إِلَّا تِلْكَ الَّتِي نُصَّ فِيهَا قِرَاضُ الْمِثْلِ وَهِيَ سَبْعَةٌ (٣٠)

- (۱) يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبى زيد القيرواني (۲۰۰/۷ ـ ۲۵۲) قال: «وروى عن مالك، أنه يرد في بعض ذلك إلى أجر مثله، وفي بعضه إلى قراض مثله. وبهذا أخذ ابن القاسم. . . ومن العتبية، روى عيسى، عن ابن القاسم، فيمن أخذ مالًا قراضًا، على أن يدفعه إلى آخر قراضًا، ويكون الضمان على الآخر، قال ابن القاسم: يردان إلى قراض مثلهما، وهو كما لو دفعه إليه نفسه على الضمان، وليس
- (۲) يُنظر: «المقدمات» لابن رشد الجد (۱۳/۳) قال: «فوجه قول من قال: إن القراض الفاسد يرد العامل فيه كله إلى إجارة المثل جملة من غير تفصيل أن القراض إجارة بغرر؛ لأن العامل يعمل في المال على جزء مما يربح فيه إن كان فيه ربح، إلا أنه استثنى من الأصول للضرورة، فإنما يجوز إذا وقع علَّى وجهه وسنته. فإذا وقع على خلاف ذلك فليس بقراض وإن سمياه قراضًا، وإنَّما هو إجارة فاسدة فيرد فيها إلى إجارة مثله، وإنما يكون قراضًا إذا عملا على سنة القراض».
- (٣) يُنظر: «المقدمات» لابن رشد الجد (١٢/٣) قال: «وكان يمضى لنا عند الشيخ أبى جعفر بن رزق نَتَمَالِللهُ أن الذي يأتي على مذهب ابن القاسم في «المدونة» أن العامل يرد في القراض الفاسد كله إلى إجارة مثله حاشا سبع مسائل: وهي القراض بالعروض، والقراض بالضمان، والقراض إلى أجل، والقرآض المبهم، وإذا قال له: اعمل على أن لك في المال شركًا. وإذا اختلف المتقارضان وأتيا بما لا يشبه فحلفا=

١ - الْقِرَاضُ بِالْمُرُوضِ. ٢ - وَالْقِرَاضُ بِالصَّمَانِ. ٣ - وَالْقِرَاضُ إِلَى الْحَبْرَاثُ بِالْمُعْرَاضُ الْمُجْهُمُ. ٥ - وَإِذَا قَالَ لَهُ: اعْمَلُ عَلَى أَنَّ لَكَ فِي الْمَكَالِ شَرْحَاء. ٢ - وَإِذَا الْحَنْكَ الْمُتَقَارِضَانِ، وَأَنْيَا بِمَا لَا يُشْبِهُ فَحَلَفًا عَلَى دَعْوَاهُمَا. ٧ - وَإِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ الْمَالُ عَلَى أَلا يَشْبِهُ وَحَلَفًا وَلَائِنِ مَا لَا يَشْبِهُ فَحَلَفًا فَاسْتَرَى بِالنَّقْدِ، أَوْ عَلَى أَلا يَشْبَدُي إِلا سِلْمَةً كَذَا وَكُذَا وَالسَّلْمَةُ عَيْرُ مَا أَيرَ بِهِ. وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ يَحِبُ أَنْ ثُرَدً إِلَى عِلَمْ وَاحِدَةٍ، وَإِلَّا نَهْوَ الْحَبْلَاثُ مِنْ قَوْلِ الْبَن الْقَاسِم).

ترد إلى علة واحدة، أما رأي الأئمة الثلاثة فقد رأيناه واضحًا جليًّا.

◄ تولى: (وَحَكَى عَبْدُالْوَهَابِ (١ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمُ أَنَّهُ فَصَّلَ، فَقَالَ:
 إِنْ كَانَ الْفَسَادُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْدِ رُدَّ إِلَى قِرَاضِ الْمِثْلِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَةِ زِنَادَةٍ الْمُؤْلِ.
 إِنْ كَانَ الْفَصَاء عَلَى الْآخَرِ رُدَّ إِلَى أُجْرَةِ الْمِثْلِ.

لا يزال حديث المصنف حول القراض الفاسد \_ إذا تم العمل \_ على مذهب ابن القاسم؛ فقوله مشكل؛ إذ أحال في مواضع على أجرة المثل، وفي مواضع على أجرة المثل، وفي مواضع على قراض المثل، وقد سبق أن بين المصنف أنه نص على قراض المثل في المسائل السبع السابقة، ولم يرض ابن رشد كَاللَّهُ بالتفريق، ورأى أنه لا بد من رد هذه المسائل السبع إلى علة واحدة \_ وهذا شأن الفقهاء ذوي الألباب \_؛ إذ الشريعة لا تفرق بين متماثلين؛ فحكى هذا الفرق عن القاضي عبدالوهاب حكاية عن ابن القاسم، ومحصل

على دعواهما، وإذا دفع إليه المال على أن لا يشتري به إلا بالدين فاشترى بالنقد أو
 على ألا يشتري إلا سلعة كنا وكنا والسلعة غير موجودة فاشترى غير ما أمره به.
 فهذا قول خامس في المسألة على هذا التأويل؟.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «المعونة على مذهب عالم المدينة» للقاضي عبدالوهاب (ص١١٢٨) قال: «وفصل ابن القاسم فقال: إن كان الفساد من جهة العقد رد إلى قراض المثل، وإن كان من جهة الزيادة زادها أحدهما على الأخو رد إلى أجرة المثل.

هذا الفرق أن ما كان من الفساد من قبل العقد مما تضمن الإخلال بشرط من شروطه (۱۰) كاشتراط شيء معين من الربح، أو كون رأس المال دينًا، أو مجهولًا، أو الجهل بالربح، أو قدّرا للفراض أجلًا، فهنا: الواجب قراض المثل.

وما كان من قبل الزيادة كاشتراط الزرع بمال القراض<sup>(٣)</sup> فإنها زيادة زادها ربُّ المال عليه، وهو عمله في الزرع؛ ففيه أجرة المثل، ونحو ذلك: كل زيادة زادها أحدهما خارج المال.

وقد انتقد ﷺ هذا المسلك؛ فقال: (وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي هَذَا بِالْعَكْسِ).

أي: أن يقدر أجرة المثل إذا كان الإخلال بالعقد، ويُقدر قراض المثل إذا كان الإخلال بزيادة لأحدهما.

ووجه قوله كَلْلَه: إنما تتبين بتعليل القولين، وقد بينهما ابن رشد الجد أتم بيان، فقال: فوجه قول من قال إن القراض الفاسد يرد العامل فيه كله إلى إجارة المثل جملة من غير تفصيل أن القراض إجارة

<sup>(</sup>١) ينظر: هنع الجليل شرح مختصر خليل، لعليش (٣١١٨). حيث قال: انقد رس المال للعامل، وكرنه معلونا، وكونه فير مضمون عليه، وكونه بما يتابع أمل البلد من العين مسكونًا كان أو غير مسكون، ومعوفة الجزء الذي تقارضا عليه من ربحه، وكرنه هشاعًا لا مقدرًا بعدد ولا تقدير، وأن لا يختص أحدهما بشيء معين سواء إلا ما يضطر إليه العامل من نفقة ومؤنة في السفر واختصاص العامل بالعمل، وأن لا يضيق عليه بتحجير أو بتخصيص يضر بالعلمل، وأن لا يضيق عليه بتحجير أو بتخصيص يضر بالعلمل، وأن لا يضرب له أجل اهد قوله وكونه مما يتابع به إلخ ربما يفهم منه ما قاله الشيخ رزوق، أبو الحسن قوله لا تقدير فسره ابن شاس بأنه مثل ما قارض به فلان، ثم قال القاضي فإن توفرت هذه الشروط جاز القراض وإن احتل شرط منها فسد. اهـ».

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي» (٥٢١/٣). حيث قال: «(أو) يشترط عليه أن (يزرع) بمال القراض؛ لأن ذلك زيادة زادها رب المال عليه، وهو عمله في الزرع».

بغرر؛ لأن العامل يعمل في المال على جزء مما يربح فيه إن كان فيه ربح، إلا أنه استثني من الأصول للضرورة، فإنما يجوز إذا وقع على وجهه وسنته. فإذا وقع على خلاف ذلك فليس بقراض وإن سمياه قراضًا، وإنما هو إجارة فاسدة فيرد فيها إلى إجارة مثله، وإنما يكون قراضًا إذا عملا على سنة القراض. ألا ترى أنه لو قارضه على أن يعمل له بالمال إلى أجل كذا وكذا في كذا وكذا وله كنا وكذا لكانت إجارة ولم يكن قراضًا، فلا معنى للاعتبار بذكر القراض إلا إذا عمل به على سنته. وأيضًا فإن القراض عقد صحيح يرجب عوضًا مسمًى المعمل، فإذا كان فاسدًا وجب له أجر المثل في عمله لفواته. أصله إذا استأجره إجارة فاسدة فغاتت بالعمل أو باعه بيمًا فاسدًا فغاتت السعة المسعة.

ثم قال: ووجه قول من قال: إنه يرد إلى قراض مثله جملة من غير تفصيل أن القراض أصل في نفسه وعقد منفرد على حياله، والأصول موضوعة على أن كل عقد فاسد أو على شبهة مردود إلى صحيحه لا إلى صحيح غيره من العقود كالنكاح والبيوع والإجارة. فكما يرد فاسد البيع وغيره من العقود إلى صحيحها لا إلى صحيح غيرها فكذلك يجب أن يرد فاسد القراض إلى صحيحه. (1) انتهى.

فإذا نظرنا إلى التعليل؛ فتفريق المؤلف أوجه؛ فإن اعتبار الفساد في العقد موجبًا عود القراض إلى أصله (وهو الإجارة)، فيجب أجرة المثل، واعتبار الإخلال بشيء زائد عن العقد أقل خطرًا، فنعتبر القراض كالصحيح، ونمضي قراض المثل أقرب في التصور الصحيح مما ذكره القاضي عبدالوهاب كَلَيْلَةٍ.

◄ تولىم: (وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَجْرَةِ رَقِرَاضِ الْمِثْلِ أَنَّ الْأُجْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِلِمَّةِ
 رَبِّ الْمَالِ، سَوَاءٌ أَكَانَ فِي الْمَالِ رِبْحٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَقِرَاضُ الْمِثْلِ هُوَ عَلَى

<sup>(</sup>١) ينظر: «المقدمات الممهدات» لابن رشد الجد (١٣/٣ ـ ١٤).

## سُنَّةِ الْقِرَاضِ إِنْ كَانَ فِيهِ رِبْحٌ كَانَ لِلْعَامِلِ مِنْهُ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ)(١).

ذيَّل المسألة بما يترتب على القولين من فرق؛ فالأجرة تتعلق بذمة ربِّ المال<sup>(٢٧</sup> ـ لا الربح ـ فطالما عمل العامل استحق الأجرة، ولو كان في المال خسارة.

وأما قراض المثل؛ فعلى سَنَنِ القراض الصحيح، لا يستحق قراض المثل إلا مع الربح، وإذا كانت خسارة، لم يكن للعامل شيء.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

## (الْقَوْلُ فِي اخْتِلَافِ الْمُتَقَارِضَيْنِ)

ندخل في مسألة أخرى، هي خلاف المتقارضين.

◄ تولىم: (وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَامِلُ وَرَبُّ الْمَالِ فِي تَسْمِيَةِ الْجُزُّءِ اللَّذِي تَقَارَضًا عَلَيْهِ).

المراد بتسمية الجزء تسمية قدر رأس مال المضاربة، فالخلاف قد يكون في رأس مال المضاربة، وربما يكون في ثمن الشراء، وربما يكون في البيع بالدين<sup>(۱۳)</sup>، فالمؤلف هنا خلط الأمور، وبعض ذلك موضع

- (١) يُنظر: "المعونة على مذهب عالم المدينة" للقاضي عبدالوهاب (ص١٢٩) قال: "وفائدة الفرق بين أجرة المثل وقراض المثل: أن أجرة المثل تعملق بذمة رب المال كان في المال ربح أم لا، وقراض المثل يتعلق بربح إن كان في المال، فإن لم يكن فيه ربح فلا شيء للعامل».
- (٢) هذا هو مشهور مذهب المالكية، وفيه خلاف لابن حبيب. يُنظر: «المقدمات الممهدات» لابن رشد الجد (١٤/٣). حيث قال: «وإذا رد المقارض إلى أجرة مثله فالمشهور في المذهب أن الإجارة متعلقة بذمة رب المال لا بربح المال. وذهب ابن حبيب إلى أنها متعلقة بربح المال، فإذا لم يكن في المال ربح لم تكن له إجارة وهو بعيد،
- (٣) قد مر الكلام على هذه المسألة: فذهب المالكية والشافعية والحنابلة في رواية إلى المنع من ذلك، والحنابلة في رواية أخرى والحنفية إلى جوازها. يُنظر: «الشرح الصغير للدرير ومعه حاشية الصاوي» (١٩٥/٣)، و«نهاية المحتاج» للرملي (١٣٥/٣)، و«للمخي» لابن قدامة (١٩٥/٣)، و«بدائع الصنائع» للكاساني (١٨٧٨).

- ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

إجماع؛ فمثلًا إذا كان الخلاف في قدر رأس المال - أي: رأس مال المضاربة - فالعلما؛ لأنه المضاربة - فالعلما؛ لأنه أمين على ذلك، وينبغي أن يصدق، ورب المال عندما دفع ماله إليه كان واثقًا به مطمئنًا إليه، وهو لا يدفع ماله لإنسان يشك فيه، وتدور حوله ريبة في نفسه، مترددة في صدره، فهو إذًا واثق به.

ولذلك فقد حكى ابن المنذر الإجماع على ذلك(١).

أمًّا إذا كان الاختلاف في ثمن شراء مال المضاربة أو في البيع في الدين، فهنا يأتى الخلاف الذي أشار إليه المؤلف.

> قولىم: (فَقَالَ مَالِكٌ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مُؤْتَمَنَّ)(٢).

هذا قول الأثمة كلهم (٢٠) حكى ابن المنذر الإجماع عليه، إذا كان الخلاف في قدر رأس المال؛ أي: رأس مال المضاربة؛ فابن المنذر حكى الإجماع عليه، وقال: لا أعلم خلافًا في ذلك.

(٣) لأهل العلم تفصيل في هذه المسألة سيأتي ذكره.

<sup>()</sup> يُنظر: «الإشراف» لابن السنفر (١٠٦/) قال: «أجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا دفع إلى الرجل مالًا مضاربة» ثم اختلفا، وقد جاء العامل بالفي درهم، وقال العامل: رأس المال ألفي درهم، وقال العامل: رأس المال ألفي درهم، وقال العامل: رأس المال ألف درهم والربح ألف درهم أن القول قول العامل المعدوع إليه المال مع يمينه، وذلك إذا لم يكن لرب المال بينة. كذلك قال الفوري، وأحمد، وإسحاق، وإبر ثور، وأصحاب الرأي، قال أبو يكر: وبه تقول».

<sup>(</sup>Y) يُنظر: "البيان والتحصيل" لابن رشد الجد (۲۸۷/۱۸۳) قال: "احتلفا في رأس السال، فقال رب المال: «الي مائتا دينار وهو جميع ما أتى به العامل، وقال العامل: بل رأس المال انته فقال: القول قول العامل في رأس المال؛ لأنه لم يقر أنه قبض إلا مائة دينار، قال: فإن كانت لصاحب المال بينة وإلا فيمين العامل، فإن نكل المامل عن اليمين إذا لم يكن لرب المال بينة قبل لرب المال: احلف وخذ الماتين، فإن نكل عن اليمين لم يكن إلا ما أقر به العامل، فإن أقام المدعي البينة وهو رب المال، وأقام العامل البينة، وتكافأت البينتان في المدالة سقطت البينتان، وكانا كمن لا بينة لهما، وكانا الجواب فيهما كما وصفت لك، قال: وإن كانت البينتان مختلفين في المدالة أخذ بأعدل البينين،

---ثم سرد أقوال العلماء ومنهم الأئمة الأربعة.

إذًا هذه المسألة ليس فيها خلاف؛ إنما الخلاف هو في ثمن الشراء، أو في البيع بالدين، وقد مرت الإشارة إلى ذلك قبل.

◄ تولى : (وَكَلَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَهُ فِي جَمِيعِ دَعَاوِيهِ إِذَا أَتَى بِمَا يُشْبِهُ.
 وَقَالَ اللَّيْثُ: يُحْمَلُ عَلَى قِرَاضٍ مِثْلِهِ (١٠) وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ إِذَا أَتَى بِمَا لَا يُشْبِهُ.
 يُشْبِهُ).

الآن رأينا أن العلماء اتفقوا على أنه إذا كان الخلاف في قدر المسمى - أي: رأس مال المضاربة - فإن القول قول العامل، وإذا كان الخلاف في ثمن الشراء، فالقول قول العامل أيضًا عند الإمامين مالك وأحمد وعند الإمام الشافعي أن القول قول المالك، وهو رب المال.

تولىم: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: الْقُوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ<sup>(٣)</sup>،
 وَبِهِ قَالَ النَّوْرِيُ<sup>(٣)</sup>.

وهذا أيضًا هو قول الشافعي(٤).

<sup>(</sup>١) تقدم نقله عنه.

<sup>(</sup>۲) يُنظر: «البناية شرح الهداية» للعيني (١٠٧/١) قال: «وإذا كان مع المضارب ألفان فقال: ش: - أي المضارب - م: («فعت)... م: (الي ألفًا وربحت ألفًا، وقال رب المال: لا) ش: أي: ليس الأمر كما ذكرت م: (بل وفعت إليك ألفين) ش: مضاربة م: (فالقول قول المضارب، وكان أبو حنيقة يقول: أولًا القول قول رب المال، وهم قول زؤو لا ثا المضارب يدعي عليه الشركة في الربح ومو ش: أي: رب المال م: (ينكر، والقول قول المنكر، ثم رجع) ش: أي: أبو حنيقة م: (إلى ما ذكره في الكتاب) ش: أراد به... م: (لأنَّ الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقرض، ش: قيد به؛ لأن الاختلاف إذا كان في الصقة فالقول لرب المال على ما يح. ه...

يُنظر: «الأوسط؛ لابن المنذر (٧٧٦/١٠) قال: «فقالت طائفة: القول قول رب المال مع يمينه. كذلك قال الثوري».

<sup>(</sup>٤) يُنظر: "تحفة المحتاج" للهيتمي (١٠٤/٦) قال: "ويصدق العامل بيمينه ـ أيضًا ـ في=

- 🐉 شرح بداية المجتهد

◄ قول٪: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَتَحَالَفَانِ، وَيَتَفَاسَخَانِ، وَيَكُونُ لَهُ أُجْرَةُ

المعروف عن الشافعي كمذهب أبي حنيفة، وربما يكون هذا قول آخه له.

تولىم: (وَسَبَبُ اخْتِلَافِ مَالِكِ وَأَبِي حَنِيفَةَ).

إذن رأيتم الآن بأن الإمام أحمد(٢) مع مالك في هذه المسألة الأولى كلهم متفقون عليها فالمؤلف دمج بينها.

» قوله: (اخْتِلَافُهُمْ فِي سَبَبِ وُرُودِ النَّصِّ بِوُجُوبِ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، هَلْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُدَّعًى عَلَيْهِ، أَوْ لِأَنَّهُ فِي الْأَغْلَبِ أَقْوَى

- جنس أو قدر رأس المال، وإن كان هناك ربح؛ لأن الأصل عدم دفع زيادة إليه... لأنه أمين مثله، ومن ثم ضمن بما يضمن به كَأن خلط مال القراض بَما لا يتميز به، ومع ضمانه لا ينعزل كما مر فيقسم الربح على قدر المالين؟.
- (١) يُنظر: «الأوسط» لابن المنذر (٧٧/١٠) قال: «وفيه قول ثالث: وهو أنهما يتحالفان، وعلى رب المال أجر مثل العامل فيما عمل. هذا قول الشافعي».
- لكن ذكر الجويني في «نهاية المطلب» (٥٤٢/٧) خلاف ذلك قال: «ولو قال رب المال: رأس المال كَان ألفًا، وقال العامل: بل كان خمسمائة، فالذي ذهب إليه المحققون أن هذا ليس من صور التحالف، بل القول فيه قول العامل؛ فإنه مؤتمن، وأدنى درجات الائتمان أن يصدق في مقدار المقبوض، وإذا لم يجر التحالف في هذه الصورة، حلفنا العامل، وميزنا رأس المال أخذًا بقوله، وقسمنا الفاضل على موجب التشارط. وذكر العراقيون وجهًا في أن الاختلاف في رأس المال يوجب التحالف، ثم أثره ارتداد الربح بكماله إلى المالك، ورجوع العامل إلى أجر المثل، وهذا ضعيفُ مزيف. وليس ما ذكرناه كالاختلاف في جزئية الربح؛ فإن ذلك تنازع في صفة العقدة.
- (۲) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (۳/۳/۳) قال: «والقول قول رب المال في رده ـ أي: المال \_ إليه؛ أي: إذا اختلفا في رد مال المضاربة فالقول قول رب المال بيمينه؛ لأنه منكر، والعامل قبض المال لنفع له فيه، فلم يقبل قوله في رده كالمستعير، والقول قول رب المال أيضًا».

شُبْهَةً؟ فَمَنْ قَالَ: لِأَنَّهُ مُدَّعًى عَلَيْهِ قَالَ: الْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ. وَمَنْ قَالَ: لِأَنَّهُ أَقْوَاهُمَا شُبْهَةً فِي الْأَغْلَبِ قَالَ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مُؤْتَمَنِّ. وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَقَاسَ اخْتِلَافَهُمَا عَلَى اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِمَيْنِ فِي ثَمَنِ السُّلْعَةِ. وَهَذَا كَافٍ فِي هَذَا الْبَابِ).

هذه مسألة تكررت، وستأتى أكثر تفصيلًا وبيانًا في أحكام القضاء، وفي الدعاوي والبينات، قال الرسول ﷺ: «لو يُعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم؛ ولكن البينة على المدعى عليه»<sup>(١)</sup>، وفي رواية في غير «الصَّحيحين»: «ولكن البينة على المدعى، واليمين على من أنكر"(٢)، فهنا مَن هو المنكر ومن هو المدعى؟ هذا هو سبب الخلاف في الجزئيتين الأخيرتين.



<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١) عن ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: اللو يعطى الناس بدعواهم لذهب دماء قوم وأموالهم، ذكروها بالله واقرؤوا عليها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتُرُونَ بِمَهْدِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٧٧]، فذكروها فاعترفت، فقال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «اليمين على المدعى عليه».

<sup>(</sup>٢) أخرج هذه الزيادة البيهقى في «الكبرى» (٤٢٧/١٠) عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم، ولكن البينة على المدعى، واليمين على من أنكر». وصححها الألباني في «إرواء الغليل، (٥٨٢٧).

قال الإمام المصنف رحمه الله تعالى:



نحن عند مقدمة كتاب المضاربة وكتاب القراض، بينا أن المضاربة أن يدفع إنسان ماله إلى آخر ليتجر به، فهناك طرفان؛ طرف يملك المال، وآخر لا مال عنده، لكن لديه القدرة والخبرة على أن يضارب بهذا المال حتى يربح بإذن الله ﷺ، وبينا هناك أنَّ الناس ليسوا جميمًا على دراية ومعرفة بالتجارة، فمن الناس من لديه المال لكنه لا يعرف أصول التجارة، ولا يستطيع أن يمارس فبيع ويربح.

وآخر لديه الخبرة والدراية والمعرفة والمكانة، لكن لا مال بين يديه، فيدفع هذا ماله إلى ذاك؛ ليتجر به على جزء معلوم من الربح، هذا قد مضى، والمساقاة فيها نوع من الشبه، وإن كانت المضاربة كما رأينا كانت موضع إجماع من حيث الجملة، لكن المساقاة تختلف، وأشد منها المزارعة؛ ولذلك لم يعقد المؤلف لها بابًا في هذا الكتاب نهجًا على مذهبه؛ لأن المالكية لا يوون المزارعة، لكنه أشار إليها إشارات خفيفة ضمن المساقاة.

نأتي الآن إلى المساقاة، ومعناها<sup>(١)</sup>: أن يدفع رجل شجره أو زرعه إلى

<sup>(</sup>١) المساقاة لغة: مفاعلة من السقي. وشرعًا: دفع فلان إلى فلان نخله أو كرمه يستعمله=

آخر؛ ليقوم بسقيه وما يحتاج إليه من أعمال، على أن يكون له جزء معلوم من الثمر، أي: مما تخرج هذه الأشجار أو الزروع من الثمار، سواء كان نصفًا أو ربعًا أو ثلثًا أو أقل أو أكثر، هذا هو وصف المساقاة.

والأمر فيها \_ أيضًا \_ كالمضاربة فليس كل الناس عنده الخبرة في أمور الزراعة، فربما تكون له مزرعة ورثها، أو يكون قد عجز عن العمل فيها، فيحتاج إما إلى من يعمل فيها عن طريق الأجرة، وإما أن يسلمه إلى آخر؛ ليعمل فيها مقابل جزء معلوم من الربح.

وبعض الناس قد لا يجد أجرة ليستأجر العمال للعمل، وربما يجد لكنه لا يمكن أن يحصل الإحكام والإنتاج الذي يحصل لو تولاها إنسان غيره؛ لأنه إذا سلمها للآخر، وعلم أن له جزءًا معلومًا من الربح، أي: أنه شريك في ذلك، فسيجد ويجتهد، وسيبذل كل طاقته وغاية جهده؛ ليصل بها إلى أعلى مستوى، حتى يستفيد هو ويفيد غيره، لكن العامل مهما كان مخلصًا، فإنه يعمل بأجر، فلا يكون كالذي يعمل لنفسه، ومن هنا كانت المساقاة طريقًا.

والمساقاة لا تقوم على عمل واحد هو السقي، بمعنى أن الأشجار يرسل عليها الماء فحسب، بل إنها تحتاج إلى عناية، وهناك من الأشجار ما يحتاج إلى التلقيح، هناك أيضًا قطع الأشجار، هناك تنقيتها هناك حفر الآبار، هناك إجراء المياه، هناك التنظيف، أشياء كثيرة جدا، وإنما سميت بالمساقاة؛ لأن أهم ما تقوم عليه هذه المعاملة هو السقي، والسقي إنما هو إرسال الماء إليها، ولا شك أن هذا الماء له مكانة عظيمة كما قال تعالى: ﴿وَوَعَمَلَنَا مِنَ الْمَلَوِ كُلُّ ثَنَى عَيْ ﴾ [الأنبياء: ٣٠] فلا يستطيع إنسان أن يعش بدون الماء، ولا يستطيع بنات أن يبقى قائما على ساقيه دون ماء أيضًا، وكذلك الحيوان، فهو إذن ضروري لحياة الإنسان والحيوان

على أن يعمره ويسقيه ويقوم بمصلحته، وللعامل سهم مما تغله، والباقي لمالك
 النخل، وأهل العراق يسمونها المعاملة، انظر: «لسان العرب» لابن منظور
 (۲۹٤/۱٤)، و«أنسر الفقها» للقونوى (م.١٠٢).

والنبات، فلا بد منه، وقيل سميت بالمساقاة؛ لأن بلاد الحجاز كانت تقوم أعمالهم من حيث الري على الاستقاء، يحفرون الآبار ويستقون منها، فهذه هى المساقاة<sup>(۱)</sup>.

والآن نبدأ في الكتاب، ثم بعد ذلك نتبين ما أشار إليه المؤلف من خلاف؛ من قال بالمساقاة، ومن قال بعدمها؛ أي: من أجازها ومن منعها، ولماذا أجازها أكثر العلماء ومنعها قليل منهم؟ وبخاصة أن ممن منعها أحد الأثمة الأربعة.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

# (الْقَوْلُ فِي الْمُسَاقَاةِ (٢)

أَمَّا أَوَّلًا: فَفِي جَوَازِهَا).

لا شكّ أن المساقاة مشروعة بسنة رسول الله ﷺ، وقد جاءت في ذلك أحديث صحيحة، ويأتي في مقدمتها ما حصل من معاملة رسول الله ﷺ لأهل خيبر، فإنه ﷺ لاتنخيل، ولا يزال النخيل موجودًا فيها، فلذلك جاءت السنة بمشروعية المساقاة.

#### أدلة مشروعيتها:

الأول: قال بعض العلماء: الدليل أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيير على شطر مما يخرج منها من ثمر أو زرع، كما في حديث عبدالله بن عمر المتفق عليه، قال: «عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر على شطر ما يخرج

- (١) قال الرملي في "نهاية المحتاج" (٥/١٤٤): "المساقاة... وهي مأخوذة من السقي ـ بفتح السين وسكون القاف ـ المحتاج إليه فيها غالبًا، لا سيما بالحجاز فإنهم يسقون من الآبار لأنه أنفع أعمالها وأكثرها مؤنة"، وينظر: "كشاف القناع" للبهوتي (٥٣١/٣).
- (Y) ويسميها أهل العراق (الحنفية): المعاملة. يُتقلر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١٨٥/٦) قال: «معنى المعاملة لغة: فهو مفاعلة من العمل، وفي عرف الشرع عبارة عن العقد على العمل ببعض الخارج مع سائر شرائط الجوازاء.

منها من ثمر وزرع"<sup>(۱)</sup>. هذا الحديث متفق عليه، وهو دليل من الأدلة التي جاءت فى السنة.

الشاني: قد حكى بعض العلماء الإجماع ""، قالوا: ظل رسول اله ﷺ طيلة حياته حتى لحق بالرفيق الأعلى، ومات ﷺ وهو يعامل أهل خيبر على ذلك؛ أي على المساقاة، وعمل بعده الخلفاء الراشدون أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على، ثم أهلُوهم، واستمر المسلمون على ذلك فترة، قال هؤلاء العلماء: فكان ذلك إجماعًا "".

ومن العلماء من قال بأن المساقاة لا تجوز؛ لأنها معاملة مقابل شيء لم يخلق، ولو قدر أنه خلق فهو مجهول لا يعلم قدره، وما ذكر أن

(١) أخرجه البخاري (٢٣٢٩)، ومسلم (١٥٥١).

 (۲) قال ابن السنذر في «الإقناع» (۷٤/۵۷»: «ثبت أن رسول اش 離 عامل أهل خيبر على شطر ما يخرج من تمر أو زرع... ولا أعلم أحدًا خالف ما ذكرناه عن رسول اله 攤 إلا النعمان، ولا يعلم له معنى؛ إذ هو مخالف للسنة».

(٣) إن كان الشارح يقصد بقوله: عمل بعده الخلفاء الراشدون... إلخ، باليهود فلا،
 وإن قصد بإياحة المعاملة (المساقاة) فنعم:

فقد ذكر ابن المنذر في «الأوسط» (١٠٩/١٠): «أن أبا بكر أقر اليهود فيها بعد رسول الله ﷺ وأقرهم عمر صدرًا من إمارته، انتهى.

وقد أجلاهم عمر في خلافته؛ فقد أخرج البخاري (٣٧٣٠) عن عمر قال: إن رسول الله هج كان عامل يهود خيير على أموالهم، وقال: فقركم ما أقركم الله، وأن عبدالله بن عمر خرج إلى ماله هناك، فعدي عليه من الليل، فغدعت يداه ورجلاء، وليس لنا هناك علو غيرهم، هم عدونا رقهتناء وقد رأيت إجلاهم، فلما أجمع عمر على ذلك أناء أحد بني أبي الحقيق، فقال: يا أمير المؤمنين، أتخرجنا أبيع تول رسول فقت الله فقاد عملي ذلك لناء فقال عمر: أقلست أني بعد ليلة، فقال: كانت هذه هزيلة من أبي القاسم. قال: كلبت يا عدو الله. فإجلاهم عمر، وأعطاهم قيمة ما كان لهم من النمر، مالاً وإبلاً وخورضًا من أقتاب وحبال وغير ذلك. وعلى البخاري (١٩٤/١) آثارًا عن جملة من الصحابة والتابعين قال: ووزاع علي، وسعد بن مالك، وعبداله بن مسعود وعمر بن عبدالمزيز، والقاسم، ومروزاع علي، وابن سيرين. انتهى.

عبدالله بن عمر راوي الحديث الذي استُدِلُ به على جواز المساقاة، نقل عنه أنه قال: بقينا أربعين سنة حتى حدثنا رافع بن خديج: أن رسول الله ﷺ نهى عن المخابرة، أي: عن كراء الأراضي، وهذا سيأتي الحديث عنه إن شاء الله أثناء التعليق على الكتاب.

◄ تولاً، (وَالثَّانِي: فِي مَعْرِفَةِ الْفَسَادِ وَالصِّحَّةِ فِيهَا).

المؤلف هنا يقدم لنا مقدمات يبين فيها المشروعية، وقد قلنا: إنها مشروعة بالسنة، وهناك من حكى الإجماع.

وهناك شروط صحة وشروط فساد؛ لأن هناك أمرًا مطلوبًا من رب الأرض؛ من رب الثمر، وهناك أيضًا أعمال أخرى يطالب بها العامل القائم على ذلك.

تولىم: (وَالشَّالِثُ: فِي أَخْكَامِهَا. الْقَوْلُ فِي جَوَازِ الْمُسَاقَاةِ فَأَمَّا
 جَوَازُهَا: فَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ).

عليه جمهور العلماء، ومنهم الأثمة؛ مالك والشافعي وأحمد، بل نقل ذلك عن الخلفاء الراشدين وعن الصحابة وعن التابعين، وغير هؤلاء.

## ◄ قول ﴿ : (فَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مَالِكٌ (١) ، وَالشَّافِعِيُّ (١) ،

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الصغير» للدير ومعه حاشية الصاوي (٧١٢/٣)، قال: «المساقاة... عقد من رب الحائط أو الزرع مع غيره، على القيام بمغونة ـ أي: خدمة شجر أو نبات ـ: مقناة أو غيرها... أي على النزام خدمته من سقي وتنقية وتقليم وغير ذلك... يجزء من غلته لا مكيلة، ولا يجزء من ظلة غيره. هذا هو الأصل فلا يناقي قولها: لا بأس بالمساقاة، على أن كل الشوة للعامل».

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (٧٤٤/٥) الله: «المساقاة... هي معاملة على تعهد شجر بجزء من ثمرته، والأصل فيها قبل الإجماع والحاجة داعية إليها، والإجارة فيها ضرر بتخريم المالك حالًا مع أنه قد لا يطلع شيء، وقد يتهاون الأجير في العمل لأخذ الأجرة».

وَالنَّوْرِيُ<sup>(۱)</sup>، وَأَبُو يُوسُف، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ صَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ<sup>(۱)</sup>، وَأَجْهَدُ (۱) وَأَحْمَدُ (۱) وَوَاحُمَدُ (۱) وَوَاحُمَدُ (۱) وَوَاحُمَدُ (۱) وَمَاوُدُ (۱).

ذكر المؤلف أحمد مع الجمهور، وقلت: إن المؤلف يغفل ذكر أحمد لا لأنه لا يراه فقيهًا كما يدعي البعض، لكن لأنه لا يعرف مذهبه تمامًا، فهو يعول على كتاب «الاستذكار» لابن عبدالبر.

### ◄ قولكَ: (وَهِيَ عِنْدَهُمْ مُسْتَثْنَاةٌ بِالسُّنَّةِ مِنْ بَيْعٍ مَا لَمْ يُخْلَقْ).

وهي عندهم مستثناة بالسُّنة؛ لأنك إذا نظرت إليها وجدت فيها جهالة؛ لأنك تدفع شجرًا أو ثمرًا لم يثمر بعد، على أن يعمل فيه إنسان مقابل جزء مما يخرج منه من ثمر، فهذا شيء لم يخلق؛ شيء معدوم غير موجود، فيصح ذلك لأنه مستثنى. وهناك كثير من المعاملات التي استثنيت في هذه الشريعة تخفيفًا على الناس وتيسرًا، ورفقًا بهم، وقد مرَّ بنا نماذج كثيرة من ذلك.

- (۱) قال ابن المنذر في «الإشراف» (۱/۲۲۷): «أجاز ذلك فريق، وممن أجاز ذلك سعيد بن المسيب، وسالم بن عبدالله... والثوري... وإسحاق، وأبو ثور، ويعقوب، ومحمد، وانظر: «المحلى» لابن حزم (۲۲۹/۸).
- (٢) يُنظر: (بدائع الصناعة للكاساني (١/٥٥١) قال: (أمَّا شرعيتها: فقد اختلف العلماء فيها؛ قال أبو حنيفة...: إنها غير مشروعة، وقال أبو يوسف ومحمد...: مشروعة».
- (٣) يُنظر: "كشاف القناع" للبهوتي (٣٢/٣٠) قال: "تجوز المساقاة في كل شجر له ثمر ماكول، وإن لم يكن نخلاً ولا كرمًا».
- (٤) يُنظر: «المحلى الابن حزم (٢٩٩/٨) قال: «المعاملة في الثمار... المعاملة فيها سنة، وهي أن يدفع المرء أشجاره أي شجر كان من نخل، أو عنب، أو تين، أو ياسمين، أو مؤر، أو غير، الله المحلس المعين، أو مؤر، أو غير ذلك، لا تحاش شيئا مما يقوم على ساق ويطمع سنة بعد سنة لمن يحفرها ويزبلها ويسقيها إن كانت مما يسقى بسانية، أو ناعورة، أو اساقية، ويؤبر النخل، ويجرث ما احتاج إلى حرثه ويحفظه حتى يتم ويجمع، أو يبس إن كان مما يبس، أو يخرج دهنه إن كان مما يجمع أن كان مما يباع كلك، على سهم مسمى من ذلك الثمر، أو مما تحمله الأصول كنصف أو ثلث، أو ربع، أو أكثر، أو أقل».

◄ قول (وَمِنَ الْإِجَارَةِ الْمَجْهُولَةِ) (١).

وقد مر بنا أن من العلماء من يجيز بعض الإجارات المجهولة.

قوله: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَجُوزُ الْمُسَاقَاةُ أَصْلًا)<sup>(٢)</sup>.

فالذي خالف من الأئمة هو أبو حنيفة، وسيذكر المؤلف رأيه.

وأبو يوسف ومحمد صاحبا أبي حنيفة خالفاه في ذلك<sup>(٢٢)</sup>؛ لأنهما رأيا وجود أدلة تدل على الجواز فذهبا إليه، وأبو حنيفة عندما خالف في هذه المسألة لم يكن مقصده هو الخلاف؛ لكنه انقدح في ذهنه وفهمه أن هذه المعاملة تخالف الأصول الثابتة في الشريعة، فلا تصح لذلك.

◄ تولى،: (وَعُمْنَدَةُ الْجُمْهُورِ فِي إِجَازَتِهَا: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ النَّابِتِ:
 «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَبْبَرَ نَخْلَ خَبْبَرَ وَأَرْضَهَا، عَلَى أَنْ يُعْبِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرُ نَمَرِهَا» (¹¹).

الشطر في الغالب يطلق على النصف، ويطلق على الجهة<sup>(ه)</sup>. قال تعالى: ﴿ وَقَلْ رَجْهَكَ شَطْرَ النَّسَهِدِ الْجَرَارِ ﴾ أي: جهته. وشطر الشيء إنما هو نصفه، وقد دار خلاف كثير حول حديث: «الطهور شطر الإيمان<sup>(۱)</sup>»

(١) وقد مر الكلام على هذه المسائل.

 (٢) يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١٨٥/٦) قال: «قال أبو حنيفة...: إنها غير مشروعة... ولأبي حنيفة... أن هذا استئجار ببعض الخارج، وأنه منهي عنه.

(٣) تقدم نقل ذلك عنهما.

- (٤) أخرجه مسلم (١٥٥١) عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ، «أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها، على أن يعتملوها من أموالهم، ولرسول الله ﷺ شطر ثموها».
- (a) الشطر: الجهة والناحية، وشطر الشيء: نصفه وجزؤه. يُنظر: «القاموس المحيط»
   للفيروزآبادي ((٤١٥/١)، «تاج العروس» للزبيدي (١٦٩/١٢).
- (٦) أخرجه مسلم (٢٧٣) عن أبي مالك الأعمري قال: قال رسول الله ﷺ: الطهور شطر الإبمان، والحمد لله تمالاً الميزان، وسبحان الله والحمد لله تمالاًن \_ أو تمالاً \_ ما بين السماوات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان والصبر ضباء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبايم نفسه فمعتها أو موبقها،

فقال بعض أهل العلم: كيف يكون الطهور شطر الإيمان أي: نصفه؟ وتكلمنا عن هذه المسألة وفصلنا القول فيها في أبواب الطهارة، والشاهد هنا أن رسول الله على عامل أهل خيبر، وهذا الحديث متفق عليه والمؤلف قد نص في منهجه على أن المشهور في مصطلحه بمعنى المتفق عليه، والثابت ما رواه أحد الشيخين - البخاري ومسلم - وهو خالف منهجه، فقال الثابت وهو متفق عليه، والذي ذكرته أن رسول الله على عامل أهل خيبر على شطر ما يخرج من تلك الأرض؛ من زرع أو ثمر، وهذا حديث متفق عليه، وهو نص في هذه المسألة.

◄ قول (خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (١)).

قال الثابت. وقال: خرَّجه البخاري ومسلم.

تولى: (وَفِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ: ﴿أَنَّهُ ﷺ سَاقَاهُمْ عَلَى نِصْفِ مَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ وَالثَّمَرَة (٢٠).

وهذه الرواية أيضًا موجودة في «الصحيحين»؛ أي: في البخاري ومسلم (٣)، ومعلوم أن البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد يروون الأحاديث، وربما جاء الحديث من عدة طرق وبالفاظ متعددة، فهم يوردونها، فهذا الحديث جاء بألفاظ وفي هذه الرواية: «ساقاهم»(٤).

 <sup>(</sup>١) اللفظ الذي ذكره المصنف لفظ النسائي، وأما لفظ البخاري (٣٣٧٩)، ومسلم
 (١٥٥١) فعن ابن عمر قال: اعامل النبي ﷺ خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو
 (١٩٥١)

 <sup>(</sup>۲) أخرجه أبو عوانة في «المستخرج» (٣١٠/٣) وغيره عن ابن عمر: أن النبي 繼 «ساقى يهود خيير على الشطر مما يخرج من ثمر أو زرع».

 <sup>(</sup>٣) لعل الشارح كَالَلْهُ لم ينتبه لذلك، فهذا اللفظ ليس في «الصّحيحين»، إنما الذي عندهم أصل الحديث.

 <sup>(2)</sup> لم أقف على هذه اللفظة إلا عند ابن عبدالبر في "الاستذكار" (۳۳٤/۲۱) قال: "وفي حديث جابر ورافع ما يدل على أن النهي عن ذلك كان بعد خيبر؛ لأن=

\_ 🖁 شرح بداية المجتهد 🆫

(VAA9)

◄ تولىم: (وَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ أَيْضًا مِنْ مُرْسَلٍ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِيَهُودِ خَيْبَرَ يَوْمُ افْتَتَحَ خَيْبَرَ: "أَقِرُكُمْ عَلَى مَا أَقَرَّكُمُ اللَّهُ، عَلَى أَنَّ النَّمْر بَيْنَنَا وَيَتْنَكُمْ ('')».

وفي رواية: «أن الثمرة»<sup>(٢)</sup>.

◄ تولىم: (قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ
 فَيَخْرُصُ بَيْنَهُ مُ وَيَنْهُمْ، ثُمَّ يَقُولُ: "إِنْ شِشْمْ فَلَكُمْ وَإِنْ شِشْمُ فَلِي").

أولاً: هذا حديث مرسل؛ أي: أنه ليس متصلاً إلى رسول الله ﷺ، هذا هو الحديث المرسل، وهذا الحديث من العلماء من وصله، فجاء من بعض الطرق موصولًا (٢٠)، ومعلوم أن مراسيل سعيد بن المسيب من أصح المراسيل (٤).

رسول الله ﷺ ساقاهم على نصف ما تخرج الأرض والثمرة على حسب ما كانوا عليه قبل أن ينهى، ثم نهى عن ذلك ونهى عن المخابرة.

<sup>(</sup>۱) أخرجه مالك في «الموطأ» (۷۰۳/۲) رقم (۱).

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو داود (٣٤١٠)، وغيره عن ابن عباس قال: «افتتح رسول ا島 幾 خيبر واشترط أن له الأرض، وكل صفراء، وبيضاء، قال: أهل خيبر نحن أعلم بالأرض منكم، فأعطناها على أن لكم نصف الثمرة، ولنا نصف...» الحديث. قال الألباني في "صحيح أبي داود (٣/١٥٠٣): «حسن صحيح».

<sup>(</sup>٣) كالذي أخرجه البيهةي في «الكبرى» (٩٠/١) عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزيرة أبي الأخضر، عن الزيري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: «لما أفتح رسول الله ﷺ خيير دعا يهود فقال: فتكان رسول الله ﷺ عبدالله يخرصها ثم يتخروهم أن يأخذوها أو يتركوها، وأن البهود أتوا رسول الله ﷺ في بعض ذلك فاشتكوا إليه، فدعا عبدالله بن رواحة فلاكر له ما ذكروا، فقال عبدالله: يا رسول الله، هم بالخيار، إن شاؤوا أخذوها، وإن تركوها أخذناها، فرضيت اليهود وقالت: بهذا قامت السماوات والأرض... الحديث.

 <sup>(</sup>٤) اختلف العلماء في مراسيل كبار التابعين كابن المسيب، فمنهم من صححها، ومنهم من قال: هي كغيرها من المراسيل، انظر: «مقلمة» ابن الصلاح (ص٥١٠ ـ ٥٦)، و «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص٤٧ ـ ٤٩).

هذه ناحية، وهذا الأثر أخرجه مالك في اموطئه، وجاء من عدة طرق عند البيهقي<sup>(۱)</sup> والدارقطني<sup>(۱)</sup> وغيرهما<sup>(۱)</sup>، وجاء في بعض الطرق موصولًا؛ أي: متصلًا إلى رسول الله ﷺ، وهذا الحديث نعود إليه مرة أخرى حتى نين ما فيه.

فالرسول ﷺ أقرهم إذًا على ذلك الأمر: هل هم الذين طلبوا أو الرسول عرض عليهم؟ هذا جاء في عدة روايات، والمهم أن رسول الله ﷺ أقرهم على ذلك.

وقد اشتهر عبدالله بن رواحة شتهر بالخرص، وكان دقيقًا في ذلك الأمر، وقد مر بنا ذكره لله في كتاب (الزكاة)، وكان رسول الله يجيعه خارصًا للتمر وللعنب، فهو إذًا قد اشتهر بذلك، وسيأتي في المرسل الثاني \_ أيضًا \_ قصة حصلت مع عبدالله بن رواحة، وهي قصة تشهد لنزاهة أصحاب رسول الله على:

 تولىم: (فَيَخْرُصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، ثُمَّ يَقُولُ: وإِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي»، وكَذَلِكَ مُرْسَلُهُ أَيْضًا عَنْ سُلْيَمَانَ بْنِ يَسَارٍ فِي مَغْنَاهُ).

مرسله؛ أي: مرسل مالك، الذي أخرجه مالك في «الموطأ»(<sup>4)</sup>، فعندنا الآن مرسل سعيد بن المسيب، وكذلك - أيضًا مرسل - ابن يسار، ومرسل ابن يسار أشار إليه المؤلف دون أن يذكر ما فيه، وهو يحمل على

ا تقدم تخریجه.

 <sup>(</sup>۲) لم أقف عليه عنده.

<sup>(</sup>٣) كاليزار في «المسند» (٢٢١/١٤).

<sup>(</sup>٤) أخرجه مالك في «الموطأ» (٧٠٣/١ ،٧٠٤) عن سليمان بن يسار: أأن رسول اله 變 كان يعث عبدالله بن رواحة إلى خيبر فيخرص ببنه وبين يهود خيبر، قال: فجمعوا له حليًا من حلي نسائهم، فقالوا له: هذا لك، وخفف عنا، رتجازز في القسم، فقال عبدالله بن رواحة: يا معشر اليهود، والله إنكم لمن أبغض خلق الله إليًّ، وما ذلك بحاملي على أن أحيف عليكم، فأما ما عرضتم من الرشوة، فإنها سحت، وإنا لا ناكلها. فقالوا: بهذا قامت السماوات والأرض.

معان سامية تدل على أهمية هذه الشريعة، وأنها إذا انغرست في قلب المؤمن واستقرت فيه واستقام قلبه عليها مخلصًا، تجرد من كل أمور الدنيا، فابتعد عن كل ما يشينه.

ولذلك جاء في هذا المرسل من بعض الطرق مطولًا ومختصرًا: أن يهود خيبر جمعوا حليًّا من حلي النساء، فقدموه فباعوه لعبدالله بن رواحة، وقالوا: على أنَّ تخفِّفَ علينا القسم ـ أرادوا أن يرشوه ـ فقال لهم عبدالله بن رواحة: والله إني أقدمت من عند أحب الناس إلي، وإنكم أبض الناس إلي، وإن بغضي لكم لا يدفعني أن أحيف عليكم. ثم ذكر أنه قال: وتريدون أن تدفعوا إلى هذا السحت لأكله؟!

ثم بين حرمة ذلك، فقالوا: بذلك قامت السماوات والأرض. هم يعلمون الحق، ويعلمون أن ما فعلوه إنما هو أمر باطل، وأن قصدهم هو الضلال، فأدركوا ما كان عليه عبدالله بن رواحه، وأنه قدم من قِبَل رسول الله في واثقًا به؛ ليخرص عليه، فأرادوا أن يقدموا له شيئًا، فبين لهم أنه قدم من عند أحب الناس إليه، وهو رسول الله في وأنهم أبغض الناس إليه؛ لكن بغضه لهم لا يدفعه إلى أن يحيف عليهم، أي: أن يميل عليهم،

ثم نبههم إلى خطورة ما قدموه له، وأنه سحت، وأن هذه رشوة، وأن دين الإسلام حرم الرشوة، «لعن الله الراشي والمرتشي والرائش» (١) فلما رأوا موقفه وأنه وقف عند الحق قالوا: بذلك قامت السماوات والأرض، بالعدل؛ لأنه بين لهم أن كرهه لهم لا يدفعه إلى أن يظلمهم في هذا المقام، فقالوا: بهذا قامت السماوات والأرض. وهم بذلك صادقون يعرفون الحقّ؛ لكنهم يعرضون عنه.

 <sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (٨٥/٣٧)، وغيره عن ثوبان قال: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي والرائش"، يعني: الذي يمشي بينهما، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعفة» (١٩٣٥).

ومعلومٌ ما كان عليه اليهود ولا يزالون، فهم أهل الحيل، وأهل المحيل، وأهل المكر وأهل الكذب، وهم قتلة الأنبياء، وهم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، وهم الذين اعتدوا يوم السبت، وسيئاتهم كثيرة جدًّا، نبه الله ﷺ عليها في كتابه العزيز، وأشار إليها رسول الله ﷺ وحذرنا من أن نقتدي بأفعالهم أو أن نسلك مسالكهم.

فينبغي على العامل أن يكون أمينًا، وأن يحافظ على ما وكل إليه، وليس ذلك في الخرص فحسب بل: «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته (١٠).

فكل مسلم مسؤول عن جماعة أو عن أفراد، عليه أن يخلص في عمله، وأن يتقي الله ﷺ، وألا يحيف فيميل إلى جانب دون جانب، وإلى شخص دون شخص؛ لكون من مال إليه صاحب مكانة أو وجاهة أو نسب أو قرابة أو غير ذلك.

لا ينبغي للمسلم أن يميل إلى إنسان، بل ينبغي أن يحكم بالحق، ولذلك لما جاء ابن اللتبية الذي أرسله رسول الله ﷺ ليخرص في الزكاة، فقال: هذا لكم وهذا لى.

لم يقل رسول الله ﷺ وهو الذي يعلم الناس الخير، ويرشدهم إلى طريق الهداية، ويأخذ بأيدهم إلى طريق النجاة .. ما قال ابن اللتبية؟ لم يقل هذا؛ لأن هذا منهج الإسلام؛ فالإسلام لا يُشهَّر بالمسلمين، ولا يحاول فضحهم، ولكن الإسلام يسعى إلى إصلاح النفوس وتطهيرها، دون أن يجرح أصحاب تلك الأمور، فوقف النبيُّ ﷺ خطببًا فقال: «ما بال

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٩٨٩)، ومسلم (١٨٢٩) عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: اكلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها، والخام راع في مال سيله ومسؤول عن رعيته، قال: وحسبت أن قد قال: اوالرجل راع في مال أبيه ومسؤول عن رعيته، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته،

أحدكم يأتي فيقول هذا لكم وهذا لمي؟ هَلَّا جلس في بيت أبيه وأمه لينظر أيُهدى إليه أم لا يهدى إليه شيءها(١).

فالرسول ﷺ بين المنهج، فهذا عبدالله بن رواحة قد تربى في مدرسة الرسول ﷺ بين المنهج، فهذا عبدالله بن رواحة قد تربى في مدرسة غذاء كاملًا فاستقام أمره وصلح قلبه، فجاء عمله موافقًا لذلك، هكذا الصحابة ﴿، وكثيرًا ما ننبه إلى هذا، فإنهم ﴿ كانوا قدوة بأعمالهم قبل أن يكونوا قدوة بأقوالهم، فهم لا يضعفون أمام الدنيا، وإذا أردت أن تمتحن شخصًا فامتحنه في أمور الدنيا؛ ليتيين لك ضعفه، فمن الناس من إذا رأى الدرهم والدينار ضعفت نفسه، ومن الناس من تراه قويًّا.

وقد ذكرت قصة الإمام أحمد قبل ولم أتمها؛ فإنه كَلَّلْلُهُ ابتلي بالضراء فصبر، وابتلي بالسراء أيضًا فشكر، وقلت: إن الشيطان قد يعجز عن أن يغزو الإنسان عن طريق المال، فهو يريد أن يدفع الإنسان إلى المال، فيعزف عنه، فيدفعه إلى المنصب فيبتعد عنه، فيسلك مسلكًا آخر ليبث فيه العُجُب بنفسه، بأنه فلان لا مثل له، وهذا ما حصل بالنسبة للإمام أحمد، فإن الإمام أحمد تَكَلَّلُهُ لما خرج من السجن أُخْرِم، بدأ الناس يتكلمون: الإمام أحمد فعل وفعل. وكانوا يقولون: «أبو بكر يوم الردة، وأحمد يوم الفتنة أن، عني: فتنة تَخلق القرآن، فلم يغير ذلك من

(٢) يُنظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٠١/١١) وذكر بسنده إلى المزني أنه قال:
 «أحمد بن حنيل يوم المحنة، وأبو بكر يوم الردة...».

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٩٧٩) عن أبي حميد الساعدي، قال: استعمل رسول الله ﷺ وجلًا على صدفات بني سليم، يدعى ابن الليبية، فلما جاء حاسبه، قال: هذا مالكم وهذا هدية. فقال رسول الله ﷺ: افهلا جلست في بيت أبيك وأمك، حمى تأتيك المحتلك إن كنت صادقاً». ثم خطينا، فحمد الله وأنني عليه، ثم قال: المأتا بعد؛ فإني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله، فيأتي فيقول: هذا مالكم وهذا هلية الهنيت لي، أفلا جلس في بيت أبه وأمه حتى تأتيه هنيه، وإلله لا يأخذ أحد منكم شبئًا بغير حقه إلا لقي الله يواحد بعمله بوم القيامة، فلأعرفنَّ أحدًا منكم لقي الله يحمل بعيرًا له رغاه، أو يقرة لها خوار، أو شاة تيمر، ثم رفع يده حتى رئي بباض إبط يقول: «اللهم على بلغيران» (اللهم على المغينة) بهم عين وسنع أنني.

صفاته، بل إنه تواضع لله فخفض جناحه، ولا شك أن من تواضع لله رفعه، وهذا هو شأن كل مسلم يسعى إلى البقاء ولا تشغله الفانية، سيكون هذا بإذن الله تعالى هو طريقه ومنهجه.

تولىم: (وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ: فَعُمْدَتُهُمْ مُخَالَفَةُ هَذَا الْأَثَر لِلْأَصُولِ مَعَ أَنَّهُ حُكْمٌ مَعَ الْيَهُودِ).

مخالفته للأصول؛ لأن الأصول أنه لا يجوز بيع ولا إجارة شيء لم يخلق، يعني غير موجود، وهذا شيء لم يوجد فكيف يتم التعامل فيه؟

لكننا قلنا: جاء عن رسول الله ﷺ قولًا وفعلًا، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا َالنَّكُمُ النَّمُولُ فَضُدُوكُ﴾ [الحشر: ٧] ورسول الله ﷺ ظل طيلة حياته يتعامل مع اليهود حتى مات ﷺ.

◄ تولى: (وَالْبَهُودُ يُحْتَمَٰلُ أَنْ يَكُونَ أَقَرَهُمْ عَلَى أَنْهُمْ عَبِيدٌ،
 وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَقَرَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ ذِمَّةٌ، إِلَّا أَنَّا إِذَا أَنْزَلْنَا أَنَّهُمْ ذِمَّةٌ كَانَ مُخَالِفًا لِلْأَصُولِ؛ لِأَنَّهُمْ نِمَّةً كَانَ مُخَالِفًا لِلْأَصُولِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْمُ مَا لَمْ يُخْلَقْ).

مما يستدل به الحنفية أيضًا أنهم قالوا: إن راوي هذا الحديث الذي استدل به الجمهور \_ وهو حديث عبدالله بن عمر: أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر \_ رجم عنه.

قالوا: لأن ابن عمر قال: بقينا أو مكثنا أربعين سنة نخابر \_ أي نعمل بالمخابرة في كراء الأرض \_ حتى حدثنا رافع بن خديج أن رسول اله ﷺ نهى عن المخابرة(١٠).

#### ما هي المخابرة؟

أخرجه النسائي (٣٩١٧) عن ابن عمر قال: "كنا نخابر ولا نرى بذلك بأسًا، حتى
 زعم رافع بن خديج أن رسول الله \$ نهى عن المخابرة، وصححه الألباني في
 «ارواء الغلراء (٤٧٨).

هي كراء الأرض<sup>(۱۱)</sup>، هكذا قالت الحنفية؛ لكن الجمهور أجابوا عن ذلك وقالوا: أولًا لو قدر أن عبدالله بن عمر رجع عن هذا الحديث إلى فعله، فروايته مقدمة على فعله، هذه ناحية.

الناحية الأخرى أن حديث رافع بن خديج جاء بعدة طرق وبعدة ألفاظ، حتى حكم عليه بعض العلماء بأنه حديث مفترق وإن كان في "صحيح مسلم"، وأيضًا جاء في بعض طرقه أن رافع بن خديج قال: كنا نكري الأرض فنقول: هذه للعامل وهذه لنا، فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه، فنهانا رسول الله على عن ذلك (٢٠).

يعني نهاهم عن هذا الطريق، قال: ولم يكن ذهب ولا ورق، ولم ينهنا رسول الله ﷺ عن الذهب والورق.

وقال «طاوس» التابعي المعروف: كان ابن عباس أعلمهم. ثم قال إنه قال: لم ينه رسول الله ﷺ عن ذلك، ولكن قال: «لأن يمنع أحدكم أخاه أرضه خير له من أن يؤجرها، أو أن يؤجره إياها خراجًا معلومًا» "".

فجاء حديث ابن عباس مبينًا للمواد أيضًا، وأنكر زيد بن ثابت حديث رافع بن خديج <sup>()</sup>.

 <sup>(</sup>١) المخابرة: هي المزارعة على نصيب معين كالثلث والربع وغيرهما. انظر: «النهاية»
 لابن الأثير (٧/٧).

<sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (٢٣٢٧) عن رافع بن خديج قال: «كنا أكثر أهل المدينة مزدرةًا، كنا تكرى الأرض بالناحية منها مسمى لسيد الأرضر،» قال: «فعما يصاب ذلك وتسلم الأرض، ومعا يصاب الأرض ويسلم ذلك، فنهينا، وأما الذهب والورق فلم يكن يومئك.

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢٣٣٠)، ومسلم (١٥٥٠) عن عمرو: قلت لطاوس: لو تركت المخابرة فإنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عنه، قال ـ أي عمرو ـ: إني أعطيهم وأغنيهم وإن أعلمهم، أخبرني ـ يعني ابن عباس ﷺ ـ: أن النبي ﷺ لم ينه عنه ولكن قال: «أن يمنع أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليه خرجًا معلومًا».

 <sup>(</sup>٤) أخرجه أبو داود (٣٣٩٠) وغيره عن زيد بن ثابت قال: يغفر الله لرافع بن خديج،
 أنا والله أعلم بالحديث منه؛ إنما أناه رجلان \_ قال مسدد: من الأنصار \_ ثم اتفقا، =

إذًا حديث عبدالله بن عباس هو واسطة العقد؛ فإنه بين أن الرسول عندما نهى عن ذلك لم ينه عنه لعدم جوازه، ولكن الرسول في قد وهبه الله في كرم الخلق، وأعظم السجايا، وأراد أن يبقى السلم كريما سخيًا باذلاً، فمن الخير له أن يدفع أرضه التي لا يحتاج إليها لأخيه السلم؛ ليتولى سقيها ورعايتها والعناية بها حتى يستفيد، فذلك يخبر له من أن يأخذ أجرًا عليها، ولذلك يقول الله في: ﴿فَن تَنَاوُا أَلْهِ حَقَّ يُعْفُوا مِناً عَبْدُونُ وَالله الله الله تحدول الله الله المحدود بعنها المحدود بعنها المحدود الله الله المحدود بعنها المنابع من المال بنفس طيبة، دون شخ أو بخلي، فإذا سبيل الخبر؛ لا في سبيل التبذير ولا في سبيل الفساد \_ فذلك دليل سلوك طيق البر.

وقلنا: في سبيل الخير؛ لأن التبذير أمر ممنوع، ﴿إِنَّ الْمُبَرِّينَ كَاتُوّاً إِخُونَ الشَّيَطِينِ الإسراء: ٢٧] لكن أن تبذل المال في سبيل الخير، وأن تراعي من تعول فلا تجعلهم عالة يتكففون الناس، فهذه هي علامة من علامات الصلاح، ومن علامات التقى، ومن علامات قبول العمل إن شاء الله.

ولذلك نرى أن رسول الله ﷺ كان أشد من الربح؛ يعني كان ﷺ أشد سخاءً من الربح، وكان أكثر ما يكون بذلًا في رمضان (``، ومعلوم أنَّ رسول الله ﷺ مات ودرعه مرهونة عند يهودي في شعير (``، فالرسول بذلك

قد اقتتلا، فقال رسول الله ﷺ: (إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع»، زاد
 مسدد، فسمم قوله: (لا تكروا العزارع»، وضعفه الألباني في «ضعيف أبي داود».

 <sup>(</sup>١) هذا معنى حديث أخرجه البخاري (٦)، ومسلم (٣٠٨) عن ابن عباس قال: (كان رسول اش 響 أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاء جبريل، وكان يلقاء في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن، فلرسول اش 響 أجود بالخبر من الريح الموسلة.

 <sup>(</sup>۲) أخرجه البخاري (۲۹۱٦) عن عائشة قالت: التوفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي، بثلاثين صاعًا من شعيراً.

أرشد الناس إلى أن يكون من أعمالهم أعمال يتقربون بها إلى الله ﷺ، وأن تكون هذه الأعمال قد طابت بها نفوسهم، وزكت بها أفئدتهم، وقدموها إلى إخوانهم المؤمنين حتى يصلوا إلى رتبة من قدم غيره على نفسه أو سواه بنفسه، فهذا هو شأن الأنصار اللهِ: ﴿ وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ آنُسُهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةً﴾ [الحشر: ٩]. والله يقول في وصف أهل الجنة: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلِّهِ [الأعراف: ٤٣] إذن لا شك أن هذه أحكام الشريعة، هذا الفقه الإسلامي، إلى جانب أنه فقه وأحكام فهو أيضًا مطَّعَّمُ مرصع متوج بالأخلاق الإسلامية الكريمة، فعندما تدقق في أي حكم من الأحكام ستقف فيه على كرم الخلق، وسجايا المؤمنين؛ على البذل والعطاء، فهذه أحكام ولكنها \_ كما قلت \_: أحكام الشريعة متصلة، مرتبط بعضها ببعض، فلا تنقسم ولا تنفك أبدًا، عقيدة ومعاملة، عقيدة وعبادة، خلق ومعاملة، هذه هي أحكام الشريعة الإسلامية، لا نرى بينها انفصامًا، ولا نرى بينها انقطاعًا، بل هي سلسلة متصلة، عقيدة ترسخ في النفس، فيصلح القلب بها ثم تجد بعدها عبادة... خالصة لله ﷺ، ترى أخلاقًا كريمةً، كالذين قال الله فيهم: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْكَنِ ٱلَّذِيكَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنَا وَلِهَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَدْهِلُونَ قَالُواْ سَلَمُنَا ۞ وَالَّذِينَ يَبِيــتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّـدًا وَقِيْمُا (١٤ ألفرقان: ٦٣، ٦٤] إلى آخر الآيات.

تجد أيضًا معاملة صادقة صافية، إلى جانب كونها فيها أخذ ورد؛ لكن ينبغي أن تقوم على الصدق، وينبغي أن تقوم على البذل، وعلى مراعاة مصلحة الطرفين.

تولان: (وَأَيْضًا فَإِنَّهُ مِنَ الْمُزَابَنَةِ، (وَهُوَ بَنْهُ النَّمْرِ بِالنَّمْرِ مِثْقَاضلًا¹¹)).

<sup>(</sup>١) مذهب الحنفية، يُنظر: «الدر المختار» للحصكني وحاشية ابن عابدين (٦٥/٥) قال: «والمزابنة هي يبع الرطب على النخل بتمر مقطوع مثل كيله تقديرًا شروح مجمع، ومثله العنب بالزبيب عناية للنهي ولشبهة الربا. قال المصنف: فلو لم يكن رطبًا جاز لاختلاف الجنس».

عرفنا المزابنة (۱٬۱ وقد مرت قبل، ومر أن رسول الش 瓣 نهى عنه المزابنة من غرر ـ قد استثنت عنه (۱٬۲ لكن الشريعة الإسلامية ـ مع ما في المزابنة من غرر ـ قد استثنت منها بيع العرايا؛ وبيع العرايا نوع من المزابنة، لكن خص به صاحب الحجة على أن يأكلها رطبًا، وفي خعسة أوسق اتفاقًا، أو فيما دونها على خلاف، وقد مر تفصيل ذلك فيما مضى.

> تولى: (إِنَّ الْقِسْمَة بِالْحُرْصِ بَيْعُ الْحُرْصِ، وَاسْتَدَلُوا عَلَى مُخَالَفَةِ لِلْأُصُولِ بِمَا رُويَ فِي حَلِيثِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَهُمْ عِنْدَ الْخُرْصِ: ﴿إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ وَتَصْمَنُونَ تَصِيبَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ فَيْئَمْ فَلَكُمْ وَتَصْمَنُونَ تَصِيبَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ فَيْئَمْ فَلِكُمْ وَتَصْمَنُونَ تَصِيبَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ فَيْئَمْ فَلِي وَأَصْمَنُ تَصِيبَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ اللهِ فَيْعَالَمْ.

ومذهب المالكية، يُنظر: «إرشاد السالك» لابن عسكر (ص/٧) قال: «لا يجوز العزابة؛ وهي بيع مجهول بمجهول أو معلوم من جنس ومنها رطب كل جنس بياسه وحب بدهنه ولن بجبل أو زيد وسمن إلا المخيض ولين الإبل ودقيق بعجين وحيوان بلحم من جنسه وطري حوت بمالح، إلا ما نقلته صنعة كالمطبوخ بالنيء وحنطة مقلوة بيئة أو سويق أو عجين يخبرة.

ومذهب الشافعية، يُنظر: تتحفة المحتاج؛ للهيتمي (٤٧/٤) قال: ولا يبع الرحب على النخل بتمر، وهو المزاينة من الزين، وهو الدفع سميت بذلك لبناتها على التخدين الموجب للتدافع والتخاصم؛ وذلك لنهيه ﷺ عنهما... ويرخص في يبع العرايا جمع عربة، وهي ما يفرد للاكل لعروها عن حكم باقي السنان،

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٦٨/٣) قال: «ولا بيع الدازاية... وهي بيع أي يعه أي الدازاية... وهي بيعه أي بيعه أي الدازاية... وهي بيعه أي الدازاية الرطب على النخل عرصًا بعثل ما يوول إليه الرطب إذا جف وصار تمرًا كيلًا؛ لأن الأصل اعتبار الكيل من الجانين، فيقط في أحدهما رأقيم الخرص مكانه للحاجة، فينقى الآخر على متقضى الأصل فيما دون خمسة أوسق،

- (١) "المزابنة": بيع التمر على رؤوس النخيل بالتمر كيلًا. انظر: "طلبة الطلبة" للنسفي (ص١٥٠).
- (٢) أخرجه البخاري (٢١٧١)، ومسلم (١٥٤٢) عن عبدالله بن عمر: (أن رسول الله ﷺ نهى عن المزاينة».
- (٣) لم أقف عليه في أي من كتب السنة، لكن ذكره ابن رشد الجد في «المقدمات»=

- ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

أولًا: هذا حرام لو بقي على ظاهره؛ لكن على أساس أنه تسلم بأيديهم ويكون الخراج، فهذا جائز، أو أنه لكم ولنا والنصف، اخترتم هذا أو اخترتم هذا. نعم، هذا إلى جانب أن هذا فيه مقال.

تولىم: (وَرَبَّمَا قَالُوا: النَّهْيِ الْوَارِد عَنِ الْمُخَابَرَةِ هُوَ مَا كَانَ مِنْ
 مَذَا الْفِمْلِ بِخَبْبَرَ. وَالْجُمْهُورُ يَرُونَ أَنَّ الْمُخَابَرَةَ هِيَ كِرَاءُ الْأَرْضِ بِبَمْضِ
 مَا يَخْرُجُ مِنْهَا).

هذا هو الذي جاء في تفسيرها على أرجح الأقوال؛ كراء الأرض بجزء مما يخرج منها، ولا شك أن أدلة الجمهور هي الأقوى، وهي الصواب إن شاء الله؛ لأن هذه معاملة فعلها الرسول، وغادر الدنيا وهو باق عليها، وفعلها خلفاؤه الراشدون؛ أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، وهذا هو راوي المخالفة رافع بن خديج، وعاش مع الصحابة ، وما نقل لهم تحريم ذلك، ولا شك أن أحرص الناس على اقتفاء سنة رسول الله هم خلفاؤه الراشدون، وأصحابه الكرام رضي الله عن الجميع، فهم قد فعلوا ذلك وتعاملوا به، وفعله أهلوهم، حتى إن عمر ، خير نساء سول الله مج بين أن يأخذن ما كان يخصص لهن من وسق، وبين الرض، وقد اختارت عائشة الأرض (١٦)، فذلك إذن قد انتشر واشتهر وعم بين الصحابة، وفعلوه ولا نكر له، ولذلك حكاه بعض العلماء إجماعًا.

◄ تولىم: (قَالُوا: وَمِمَّا يَدُلُ عَلَى نَسْخِ هَذَا الْحَدِيثِ، أَوْ أَنَّهُ خَاصٌّ
 بِالْبَهُودِ مَا وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ وَغَيْرِهِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِمَا

 <sup>(</sup>٥٤٩/٢)، وابن أبي زيد في «الفواكه الدواني» (١٣٤/٢)، واللكنوي في «التعليق الممجدة (٣٠٩/٣)، والعظيم آبادي في «عون المعبود» (١٩٨/٩)، كلهم يذكره دون سنذ أو عزو.

<sup>(</sup>١) أخرجه البَّمَاري (٢٣٢٨)، ومسلم (١٥٥١) عن ابن عمر: «أن النبي ﷺ عامل خبير بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع، فكان بعطي أزواجه مائة وسنى، ثمانون وسن تمر، وعشرون رسق شمير، فقسم عمر خبير فخير أزواج النبي ﷺ أن يقطع لهن من الماء والأرض، أو يمضي لهن؛ فمنهن من اختارت الأرض، ومنهن من اختارت الوسق، وكانت عائشة اختارت الأرض.

## يَخْرُجُ مِنْهَا (١٦)؛ لِأَنَّ الْمُسَاقَاةَ تَقْتَضِي جَوَازَ ذَلِكَ).

بين العلماء أيضًا أن ذلك له عدة تفسيرات؛ منها ما ذكره رافع؛ لأن رافعًا كانت لهم آراء، وكانت كثيرة، وربما أجروا بعضها وبقي بعضها تحت أيديهم، فربما خرجت هذه ولم تخرج تلك<sup>(٧)</sup>.

تولى: (وَهُو خَاصِّ أَيْضًا فِي بَهْضِ رِوَايَاتِ أَحَايِبِ الْمُسَاقَاةِ،
 وَلِهَذَا الْمُمُنَى لَمْ يَقُلْ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ مَالِكٌ، وَلَا الشَّافِعِيُّ؛ أَعْنِي: بِمَا جَاءَ مِنْ: «أَنَهُ ﷺ شَاقَاهُمْ عَلَى نِضْفِ مَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ وَالشَّمَرُهُ" (٣٠. وَهِيَ رِيَادَةٌ صَحِيحةٌ وَقَالَ بِهَا أَهْلُ الظَّاهِرِ).

قوله: «وهو خاص» يعني: حديث: النهي عن المخابرة.

وهذا الحديث أخرجه البخاري<sup>(٤)</sup>، ومسلم<sup>(٥)</sup> عن ابن عمر، <sup>(أن</sup> رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع<sup>(١٦)</sup>،

(۱) أخرجه البخاري (۲۳۳۹)، ومسلم (۱۵٤۷) عن رافع بن خليج بن رافع، عن عمه ظهير بن رافع، قال ظهير: «لقد نهانا رسول أله ﷺ من أمر كان بنا رافقا، قلت: ما قال رسول أله ﷺ، قال: «ما تصنعون بمحافلكم؟» قلت: نؤاجرها على الربع، وعلى الأوسق من النمر والشعير. قال: «لا تفعلوا، ازرعوها، أو أزرعوها، أو أسكوها». قال رافع: قلت: سمكا وطاعة،

 (۲) أخرجه البخاري (۲۷۲۳)، ومسلم (۱۵٤۷) عن رائع بن خديج يقول: «كنا أكثر الأنصار حقلاً، فكنا نكري الأرض، فريما أخرجت هذه، ولم تخرج هذه، فنهينا عن ذلك ولم نه عن الورق.

- (٣) تقدم تخریجه.
  - (1) (1777).
    - .(1001) (0)
- (٦) وقد وقع نفس الإلغاز للبخاري كَثَلَقْهُ فإنه روى هذا الحديث، وبوب عليه: باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة.

قال في «فتح الباري، لابن حجر (٩/٤): «قال ابن التين: قوله إذا لم يشترط السنين ليس بواضح من الخبر الذي ساقه كذا قال ووجه ما ترجم به الإشارة إلى أنه لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث مقيدًا بسنين معلومة وقد ترجم له بعد أبواب= ولم أجده بلفظ المؤلف. والزيادة هي قوله ﷺ: «نقركم ما أقركم الله»<sup>(۱)</sup>. قال المصنف رحمه الله تعالى:

## (الْقَوْلُ فِي صِحَّةِ الْمُسَاقَاةِ)

ننتهي إذًا إلى أن المساقاة صحيحة، وأن دليلها ما جاء في السنة الصحيحة، وفي فعل أصحاب رسول الله ﷺ دون نكير، وتوقف عبدالله بن عمر عن ذلك قال فيه العلماء: ربما توقف عن بعض أنواع المعاملات؛ لأن بعض أنواع المعاملات فيها ما لا يجوز.

تولت: (وَالنَّظُرُ فِي الصِّحْةِ رَاجِعٌ إِلَى النَّظَرِ فِي أَرْكَانِهَا، وَفِي وَوَجْهَا، وَفِي وَوْجَهَا، وَفِي وَوْجَهَا، وَفِي وَقْبَهَا، وَأَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ: الْمَجِلُ الْمَخْصُوصُ بِهَا، وَالْجُزُءُ الَّذِي تَنْعَقِدُ عَلَيْهِ، وَصِفَةُ الْعَمَلِ الَّذِي تَنْعَقِدُ عَلَيْها).
 عَلَيْه، وَالْمُذَّةُ النِّي تَجُوزُ فِيهَا وَتُنْعَقِدُ عَلَيْها).

هذا كله مجمل سيفصله المؤلف.

#### > قولت:

إذا قال رب الأرض أقرك ما أفرك الله ولم يذكر أجلًا معلومًا فهما على تراضيهما
 وساق الحديث وفيه قوله ﷺ: انقركم ما شتنا هو ظاهر فيما ترجم له».

قال ابن بطال في دشرح صحيح البخاري، ((٧٩/١): داعقل من دفع بأنها كانت من النبي على الله وكل النبي على الله وكل النبي على إلى غير أجل معلوم، لقوله عليه المهود: «أقركم ما أقركم الله» وكل من أجاز المساقاة فإنما أجازها إلى أجل معلوم، إلا ما ذكر ابن المنذر عن بعض أصحابه أنه تأول في قوله عليه لليهود: «أقركم ما أقركم الله» جواز المساقاة بغير أجل، وقد تقدم ذكره في باب (إذا لم يشترط السنين في المزارعة). والذي عليه أئمة النقري أنها لا تجوز إلا باجل معلوم».

وينظر للفائدة: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤٧٩/٦).

<sup>[</sup>شرح صحيح البخاري لابن بطال ٢/٠٧٤]

 <sup>(</sup>١) أخرج البخاري (۲۷۳۰) وفيه: عن ابن عمر 慮، قال: لما فدع أهل خيبر عبدالله بن عمر، قام عمر خطيبًا، فقال: إن رسول ا協 繼 كان عامل يهود خيبر على أموالهم، وقال: «نقوكم ما أقركم الله».

# (الرُّكْنُ الْأُوَّلُ: فِي مَحِلِّ الْمُسَاقَاةِ

وَاخْتَلَفُوا فِي مَحِلِّ الْمُسَاقَاةِ؛ فَقَالَ دَاوُدُ: لَا تَكُونُ الْمُسَاقَاةُ إِلَّا فِي النَّخِيلِ فَقَطْ).

المراد بالمحل الشيء الذي تكون فيه، أفي الشجر المثمر؟ أو في النخل وحده؟ أو في النخيل والكرم الذي هو العنب؛ لوجود تشابه بينهما في أمور كثيرة؟ أو أنها لا تجوز أصلًا كما في مذهب الحنفة؟

اختلف العلماء في المحل على ثلاثة مذاهب؛ وهي:

الأول: مذهب أهل الظاهر(١٠)، وهو قصر الأمر على النخيل، بدعوى أن أهل خيبر لم يكن في مزارعهم إلا النخيل.

ویرد ذلك بأن رسول الله ﷺ في حدیث عبدالله بن عمر المتفق علیه عامل أهل خیبر علی شطر ما یخرج منها من زرع أو ثمر<sup>(۲۲)</sup>، فعمم ذلك، وهذا یرد به علی أهل الظاهر.

الثاني: مذهب الشافعية في المشهور عنهم (٣): وهو إضافة الكرم إلى النخيل، وحجتهم في ذلك وجود تشابه كبير بين العنب وبين الرطب، أو

- (١) يُنظر: «المحلى؛ لابن حزم (٢٢٩/٨) قال: «المعاملة فيها سنة، وهي أن يدفع المرء أشجاره؛ أي شجر كان من نخل، أو عنب، أو تين، أو ياسمين، أو موز، أو غير ذلك، لا تحاش شيئًا مما يقوم على ساق،.
  - (۲) تقدم تخریجه.
- (٣) يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (٧٤٧، ٧٤٧) قال: «وموردها النخل ولو ذكورًا كما اقتضاه إطلاقه... وقد ينازع فيه بأنه ليس في معنى المنصوص عليه، وبأنه بناه على اختياره للقديم الآتي، والعب للنص في النخل، والعج به العنب... ولم يعبر بالكرم بدل العنب لدوره النهي عن تسميته به، والأصح تفضيل الرطب على العنب... وجوزها القديم في سائر الأشجار المشمرة؛ كتين وتفاح لوروده في الخبر من ثمر أو زرع ولعموم الحاجة... والجديد المنع؛ لأنها رخصة فتختص بموردها، وعليه تمنته في المعقل... وتصح على أشجار مثمرة تبكًا للنخل والعنب إذا كانت بينهما، وإن كثرت، وإن قيدها الماوردي بالقليلة،.

\_ المرح بداية المجتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد على المحتهد المح

بين التمر والزبيب، فقالوا: هذا تأخذ زكاته، وهذا تأخذ زكاته، والرسول ﷺ أرسل من يخرص التمر، والرطب، ويخرص العنب أيضًا، وكلاهما يدخر ويقتات ويجفف، فوجود أنواع متعددة من الشبه بينهما هو الجامع بينهما في الحكم.

الثالث: مذهب الإمامين مالك<sup>(۱۱)</sup> وأحمد<sup>(۱۲)</sup> وأكثر العلماء<sup>(۱۳)</sup> ـ: وهو أن المساقاة تجوز في كل شجر له ثمرة تخرج، ولا شك أن هذا هو الأقرب للأحاديث.

ومعلوم أن أهل الظاهر يقفون دائمًا عند ظواهر النصوص، ولا يأخذون بالقياس لأنهم يقولون: إن القياس مبناه على العقل، وأحكام الدين لا تصدر عن العقل، وعلى بن أبي طالب الله يقول: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه (<sup>62)</sup>؛ لأن أسفل الخف

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير» للمردير (٣٩,٣٥) قال: «إنما تصح مساقاة شجر... فهي مصب الحصر فلا ينافي ما يأتي له من أنها تكون في الزرع والمثناة ونحوهما، وإن يملاً، وهو ما يشرب بعروقه من نداوة الأرض ولا يحتاج لسقي؛ لأن احتياجه للمعل يقوم مقام السقي، ذي ثمر أي بلغ حد الإثمار بأن كان يشر في عامه، سواء كان موجودًا وقت العقد أم لا... لم يحل بيعه عند العقد أي لم يبد صلاحه إن كان موجودًا فإن بدا صلاحه، وهو في كل شيء بحسبه لم تصح مساقاته لاستغنائه، ولم يخلف... أي شجر ذي ثمر وشجر لم يخلف، فإن كان يخلف لم تصح مساقاته.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «مطالب أولي النهى» للرحيباني (٩٥٤/٣) قال: «المساقاة... دفع أرض وشجر مغروس، معلوم للمالك والعامل برؤية أو صفة لهما... بعلاً وهو الذي يشرب بعروقه، أو سقيًا وهو الذي يحتاج إلى سقي... له ثمر مأكول لمن يعمل عليه أي على الشجر ويقوم بمصلحته.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الأوسط» لابن المنذر (١١٠/١١) قال: «قال أبو ثور: والمساقاة في النخل جائزة، وكذلك الشجر، والكرم، وكل شيء له أصل قائم بما يقام عليه، ويسقى، ويكسح، ويلقح».

 <sup>(</sup>٤) أخرجه أبو داود (١٦٢) وغيره، عن علي ﷺ، قال: الله كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه. وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (١٠٣).

هو الذي يتعرض للأرض، ولبعض القاذورات وغيرها، أما أعلاه فهو نظيف، فكيف يمسح؟!

فالأمر إذًا تعبُّدي، توقيفي، لا يدركه العقل، فكيف تحكمون العقل! وهذه دعوى غير العقل! وهذه دعوى غير مسألة طويلة، والكلام فيها معروف(1)، وهذه دعوى غير مسلمة؛ لأن رسول الله على عمل بالقياس، وكذلك عمل به الخلفاء واشتهر من الصحابة من عمل بالقياس، كعمر بن الخطاب وعبدالله بن مسعود .

ترلىم: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فِي النَّحْلِ وَالْكَرْمِ فَقَطْ) (٢).

الكرم هو العنب وقلت: إن علة ذلك وجود تشابه بينهما، الخرص فيهما، ووجوب الزكاة، كون كل منهما غذاء؛ لأنَّ العنب... يتخذ في بعض البلاد غذاء، بل ربما يقتصر الإنسان عليه لو لم يجد طعامًا غيره، وإن كان لا يصل إلى درجة الرطب أو التمر في كونه غذاء؛ لكنه يتخذ غذاء، حتى ذكر بعض الأطباء السابقين أن الإنسان لو مكث فترة من الزمن لا يأكل إلا العنب، فإنه علاج لكافة الأمراض وبعض الناس جربه، لكنه يحتاج إلى جلدٍ وصبر، والمهم أن الإنسان إن لم يجد إلا العنب أو الزبيب وتغذى عليه، فإنه يحفظه، يحفظ عليه حياته.

◄ تولىم: (وَقَالَ مَالِكٌ: تَجُوزُ فِي كُلِّ أَصْلٍ فَابِتٍ كَالرُّمَّانِ، وَالنَّيْنِ وَالنَّيْنِ
 وَالزَّيْتُونِ<sup>(٣)</sup>.

هذا التفصيل الذي يذكره المؤلف فيه خلاف في المذهب المالكي، لكن نحن نقول: عند الإمامين مالك وأحمد تجوز المساقاة في كل شجر

 <sup>(</sup>١) انظر: «المستصفى» للغزالي (ص٢٨٣»، و«روضة الناظر» للموفق ابن قدامة (٧٧/٢)، و«الأشباه والنظائر» للسبكي (٧٤/٢).

<sup>(</sup>Y) تقدم نقله.

<sup>(</sup>٣) تقدم نقله.

له ثمر، أما الأشياء الأخرى من البقول ونحوها، فهذه فيها خلاف بين العلماء، وقد اضطرب المؤلف في هذا كما سنبينه.

وقال مالك: تجوز في كل أصل ثابت؛ كالرمان والتين والزيتون؛ لأن هذه أشجار.

تولىم: (وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرٍ ضَرُورَةٍ، وَتَكُونُ فِي الْأَصُولِ غَيْرِ النَّابِيَةِ كَالْمَقَائِعِ، وَالْبَطِّيخِ).

هذه فيها خلاف عند المالكية (١٠) والمقاثئ هي القناء والخيار، وكذلك البطيخ بجميع أنواعه، سواء منه الأحمر أو الأصفر أو الأبيض، الذي نسميه الجع أو غير ذلك، هذا كله يدخل تحت مسمى البطيخ، كذلك أيضًا الدباء ونحو ذلك.

تولىم: (وَتَكُونُ فِي الْأَصُولِ غَيْرِ النَّابِئَةِ كَالْمَقَاثِيْءِ، وَالْبِطَّيخِ مَعَ
 عَجْز صَاحِبَهَا عَنْهَا، وَكَذَلِكَ الرَّرُهُ (٢٠).

كأنه قيدها بعجز صاحبها عنها.

<sup>(</sup>۱) قال ابن عبدوس: «القياس عندي في ألا تبجوز مساقاة الزرع... قال مالك: فإن ساقاه قصب السكر، فجائز إذا ظهر وعجز عنه صاحبه، ولا يجوز أن يشترط خلفته، وكل ما يجذ أصلمك، مثل المحرز والقصب... فلا يجوز سقاه وإن عجز عنه ربه. وحل اللفت واليصل، والأصول المغية مما لا ينخر وهو كالبقل، وقاله ابن عبدالححكم، وهر أحب إلينا، وقد اختلف فيه، قال: وإذا كان في الحائط أنواء مختلفة، فحل بيع بعضها، وباقيه لم يحل بيعمه، ولم يتم فجمع ذلك كله في الساقاة، فإن كان ما أزهى الأقل في الحائط، جازت المساقاة، وإن كثر، لم تجز، ولا في غيره، وإن ساقاه نخلا وفيها شجر من رمان أو عنب قد طاب، فإن كان لزيقة النخل، وتشرب معها، فجائز، انظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد (۲۹۸۷): (قال في رواية ابن وهب، عن مالك في الزرع يعجز عنه ربه، فيساقيه: أرجو أن يكون خفيفًا، وليس بـ«الموطأ»: كالنخل، وقال أيضًا: جائز. وقال ابن أبي سلمة: وكذلك المقتاة، وقصب السكر. وقال في المقتاة في رواية أشهب: إنما سمعت ذلك في الزرع يعجز عنه ربه».

## ◄ قولك: (وَلَا تَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْبُقُولِ عِنْدَ الْجَمِيع)(١).

هنا قيل: ولا تجوز في شيء من البقول. وبعد بحث قليل سيقول: وقال الجمهور بجواز البقول، وسنعرف هناك أي القولين أصح.

تولىم: (إلَّا ابْنَ دِينَارٍ، فَإِنَّهُ أَجَازَهَا فِيهِ إِذَا نَبَتَتْ قَبْلَ أَنْ تُسْتَقَلَ "\". فَعُمْدَهُ مَنْ قَصَرُهُ عَلَى النَّحْل: أَنْهَا رُخْصَةٌ).

قال أهل العلم: الرسول ﷺ عامل أهل خيبر، ولم يكن في مزارعهم ولا بساتينهم إلا النخل، مع أن الحديث فيه: "فيما يخرج فيها من ثمر أو زرع (٢) فعمم؛ فكلمة ثمر أشمل من كلمة نخل، وكلمة زرع أيضًا أضافت شيئًا جديدًا، فهذا في "الصحيحين".

(١) مذهب المحنفية، يُنظر: «البناية شرح الهداية» للعيني (١٥٥/٥١٥) قال: «وفي «الجواهر»: أركان المساقاة أربعة؛ الأول: متعلق العقد، وهي الأشجار، وسائر الأصول المشتملة على شروط؛ وهي أن تكون مما يجيء ثمرته ولا تخلف، واحترزنا به عن الموز، والقصب، والقرظ، والبقل؛ لأنه بطن بعد بطن، وجزء بعد جزء».

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٣٥١/١٣) ١٤٥٥) قال: فتصح مساقاة... بشروط خمسة؛ الأول: ... أن يكون مما لا يخلف؛ أي: بعد قطعه، فلا يجوز في القضب... والقرط... والبقل كالكراث، وكذا البرسيم فإنه يخلف، وقد علمت أن معني الإخلاف هنا غير معناه في الشجر».

ومذهب الشافعية، يُنظر: «روضة الطالبين» للنووي (١٥٠/٥) قال: «القسم الثاني: ما لا ساق له، كالبطيخ، والقثاء، وقصب السكر، والباذنجان، والبقول التي لا تثبت في الأرض ولا تجز إلا مرة واحدة، فلا تجوز المساقاة عليها، كما لا تجوز على الزرج. فإن كالت تثبت في الأرض وتجز مرة بعد مرة، فالمذهب المنح. وقيل: وجهان: اصحهما: الدنم.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: "كشاف القناع» للبهوتي (٥٣٣/٣) قال: "ولو ساقاه على ما يتكرر حمله من أصول البقول والخضراوات كالقطن الذي يؤخذ مرة بعد أخرى، وكالمقاشي من نحو بطيخ وقناء، وكالباذنجان ونحوه لم تصح؛ لأن ذلك ليس بشجر وتصح المزارعة عليه.

 (٢) ينظر: "البيان والتحصيل" لابن رشد الجد (١٦٦/١٢) قال: "وظاهر قول ابن دينار أن المساقاة في البقل قبل أن يحل بيعه إذا عجز عن عمله جائزة، وإن اشترط خلفه.

(٣) تقدم تخریجه.

تولىم: (مَوَجَبَ أَنْ لَا يَتَعَدَّى بِهَا مَحِلَهَا الَّذِي جَاءَتْ فِيهِ السَّنَةُ.
 وَأَمَّا مَالِكٌ مَرَأَى أَنَّهَا رُخْصَةٌ يَنْقَدِحُ فِيهَا سَبَبٌ عَامٌ، فَوَجَبَ تَعْدِيَةُ ذَلِكَ إِلَى الْمَثِر).
 إلى الْمَثِر).

بل لفظ الحديث: «من زرع أو ثمر».

◄ تولات: (وَقَدْ يُقَاسُ عَلَى الرُّخَصِ عِنْدَ قَوْمٍ إِذَا لَهِمَ هُمَالِكَ أَسْبَابٌ
 أَعَمُّ مِنَ الْأَشْبَاءِ الَّتِي عُلَقْتِ الرُّخَصُ بِالنَّصَّ بِهَا، وَقَوْمٌ مَنَعُوا الْقِيَاسَ عَلَى الرُّخَصِ، وَأَمَّا دَاوُدُ فَهُوَ يَمْنَعُ الْقِيَاسَ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَالْمُسَاقَاةُ عَلَى أَصْرِهِ مُطَرَدَةً).

يعني يمنع القياس جملة وتفصيلًا، فأهل الظاهر لا يرون القياس، مع أن الله تعالى يقول: ﴿ وَالْمَعْتَبُولُ الْأَبْتَكَنِ ﴾ والاعتبار هو نوع من المقايسة، وعد العلماء ذلك دليلًا من الكتاب، والرسول ﷺ قاس في قصة الرجل الذي جاءه وقال بأن امرأته ولدت غلامًا يخالف لون أبيه وأمه (١) وفعل الصحابة ، والقياس الصحيح لا يعارض نصًا، ولا يعارضه نص صريح؛ لأنه يلتقي مع الفطرة، وهذا الدين إنما هو دين الفطرة؛ فطرة الله في فطر الناس عليها.

ومعلومة قصة الجارية التي أحضرت إلى رسول الله ﷺ، وقد جاء بها الصحابي ليعتقها، فسألها الرسول ﷺ فقال لها: «أين الله؟». قالت: في السماء. قال له: «أعتقها؛ فإنها مومنة»<sup>(٢)</sup>.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٧١١٤)، ومسلم (١٥٠٠) عن أبي هريرة: أن أعرابيًا أتى رسول الله ﷺ نقال: يا رسول الله، إن امرأتي ولدت غلامًا أسود، وإني أنكرته! نقال له النبي ﷺ: «هل لك من إيل؟». قال: نعم. قال: هما ألوانها؟». قال: حمر. قال: «فهل فيها من أورق؟». قال: نعم. قال رسول الله ﷺ: «قأتي هم؟». قال: لعله يا رسول الله يكون نزعه عرق له. فقال له النبي ﷺ: «همذا لعله يكون نزعه عرق له.

<sup>(</sup>۲) أخرجه مسلم (۵۳۷) عن معاوية بن الحكم السلمي قال: وكانت لي جارية ترعي=

ولذلك يقول العلماء: لو ذهبت إلى إنسان أو جارية عاشت في الصحراء ولا تعلم شيئًا، فلم تتعلم ولم تلتق بأحد عنده علم، وسئلت: أين الله؟ لقالت: في السماء. وذلك بفطرتها، ولذلك يقول الرسول ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهوّدانه أو ينصّرانه أو يمجّسانه، ( ) ولم يقل أو يسلمانه؛ لأنه هو بفطرته مسلم؛ ﴿فِطْرَتَ اللهِ الَّيْ فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهُ.

◄ قول (وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ: فَإِنَّمَا أَجَازَهَا فِي الْكَرْمِ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْحُكْمَ فِي النَّحْرُمِ، وَقَدْ جَاء فِي حَدِيثِ عَتَّابٍ بْنِ أَسِيدِ النَّحْمُ بِالْحَرْصِ، وَقَدْ جَاء فِي حَدِيثِ عَتَّابٍ بْنِ أَسِيدِ النَّحْلِ وَالْكَرْمِ).

هذا الحديث سبق ذكره في البيوع، عندما تكلمنا عن الخرص، والحديث تكلم فيه العلماء وورد من عدة طرق؛ لكنه في الجملة حديث صحيح.

#### وقد رواه أصحاب السنن (٢) وأحمد (٣)، وهو حديث صحيح.

<sup>=</sup> غنمًا لي قبل أحد والجوانية، فاطلعت ذات يوم فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم، آسف كما يأسفون، لكني صحكتها صحكة، فأنبت رسول أله ﷺ فعظم ذلك عليّ، قلت: يا رسول ألله، أفلا أعتقها؟ قال: «التني بها». فأتيته بها، فقال لها: «أين الله؟». قالت: في السماء. قال: «من أتا؟». قالت: أنت رسول ألله. قال: «أعتقها؛ فإنها مومنة».

أخرجه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨) عن أبي هريرة: قال النبي ﷺ: اما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهمية جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟٩.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود (١٦٠٣)، والنسائي (٢١٦٨)، وابن ماجه (١٨١٩) عن عتاب بن أسيد قال: «أمر رسول اله ﷺ أن يخرص العنب، كما يخرص النخل، وتؤخذ زكاته زبيبًا، كما تؤخذ زكاة النخل تمرًا»، وضعفه الألباني في اضعف أبى داود».

<sup>(</sup>٣) لم أقف عليه عند أحمد.

◄ قولهَ: (وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ).

يعني: مر بنا في الزكاة.

تولام: (فَكَأَنَّهُ قَاسَ الْمُسَاقَاةَ فِي ذَلِكَ عَلَى الزَّكَاةِ).

قد ذكرت قبل وجه الشبه بين شجر النخيل وبين شجر الكرم، وبين ثمرة هذا وبين ثمرة هذا.

﴾ تعرلى: (وَالْحَدِيثُ الَّذِي وَرَدَ عَنْ عَنَّابٍ بْنِ أَسِيدٍ هُوَ: ﴿أَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَمَنَٰهُ وَأَمَرَهُ أَنْ يَخْرُصَ الْعِنَبَ وَتُؤدَّى زَكَاتُهُ زَبِيبًا، كَمَا تُؤدَّى زَكَاةُ النَّخْلِ مَثْرًا». وَدَفَعَ دَاوُدُ حَدِيثَ عَنَّابٍ بْنِ أَسِيدٍ لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ).

هذا الطريق الذي ذكره المؤلف مرسل صحيح، وقد وُصِل هذا الحديث فهو حديث صحيح، وحجة<sup>(١)</sup>.

◄ قولى: (وَلِأَنَّهُ انْفَرَدَ بِهِ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ).

عبدالرحمٰن بن إسحاق خَرَّج له مسلم في "صحيحه"، كما هو معلوم "، ولم ينفرد به كما ادعى المؤلف بل وافقه غيره عليه "، وجاء من عدة طرق، ونحن لا ندخل في تفصيلات الأحاديث وفي بيانها؛ لأننا لو دخلنا في ذلك لأخذ منا وقتًا طويلا، وهذا موضوع علم الحديث، لكن قوله: "(وواه عبدالرحمٰن بن إسحاق» فقد أورده مسلم في صحيحه. هذه واحدة.

الأمر الآخر: أنه لم ينفرد به، فهناك من وافقه، فزالت هذه الدعوى

<sup>(</sup>١) تقدم تخريجه موصولًا.

 <sup>(</sup>۲) عبدالرحلن بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث: صدوق رمي بالقدر من السادسة.
 يُنظر: «تقريب التهذيب» (۳۸۰۰).

 <sup>(</sup>٣) تابعه عليه محمد بن صالح التمار عند أبي داود (١٦٠٤)، والترمذي (١٤٤)، وسأذكر حكم الألباني عليه في التعليق التالي.

أو هذه العلة القادحة التي ذكرها المؤلف، فالحديث حجة، وهو صحيح (١).

◄ توك (وَاخْتَلَفُوا إِذَا كَانَ مَعَ النَّخْلِ أَرْضٌ بَبْضَاءُ أَوْ مَعَ النَّمَار).

هذه هي الإشارة إلى المزارعة التي ذكرتها قبل، ولذلك لم يعقد لها بابًا، ولو نظرنا في بعض الكتب ككتاب «المغني» أو «المجموع» أو غيرهما لوجدنا أنها قد بحثت بحثًا لا يقل عن المساقاة؛ لأن المزارعة هي أن يدفع إنسان أرضًا إلى آخر؛ ليقوم بزرعها على جزء معلوم من الثمر (٢٠) وفي المساقاة يكون الشجر قائمًا لكنه غير مثمر، فيعطيه شخصًا، وهناك أرض بيضاء لكنها أرض زراعية صالحة للزراعة، فيسلمها لآخر على أن يقوم بحرثها وسقيها حسيأتي الكلام عن البذر وعلى من يكون - ثم يكون الثمر بينهما على ما يتفقان عليه. وسيأتي أيضًا أن المزارعة صحيحة، ومالك خالف في المزارعة، فانضم إلى أبي حنيفة؟ فأبو حنيفة يمنع المساقاة والمزارعة، ومالك لا يرى المزارعة، والشافعي يراها لكن مع غيرها من الشمر لا منفصلة، والإمام أحمد وعلماء الحديث وأكثر العلماء يرون أن المزارعة صحيحة، ودليلهم هو الأدلة التي جاءت في خيبر.

توله: (هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُسَاقَى الْأَرْضُ مَعَ النَّحْلِ بِجُزْءِ مِنَ
 النَّحْل، أَوْ بِجُزْءِ مِنَ النَّحْل وَبِجُزْءِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ؟ فَذَهَبَ إِلَى

<sup>(</sup>١) ليست علة الحديث تفرد عبدالرحمٰن بن إسحاق كما ذهب الشارح؛ بل العلة كما قال أبو دارد عقيب الحديث: قال أبو دارد: سعيد لم يسمع من عتاب شيئا، وقال الألباني في «الإرواء» (٢٨٣/٣): «عبدالرحمٰن بن إسحاق المتابع للتمار هو العامري القرشي، مود حسن الحديث، وفي حفظة ضعف كالتمار، فوصلهما للإسناد مع إرسال أولئك الثقات له معا لا تطبئ النفس لقبوله،

 <sup>(</sup>٢) المزارعة: معاقدة دفع الأرض إلى من يزرعها على أن الغلة بينهما على ما شرطا.
 يُنظر: "طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية» للنسفي (ص١٤٩٠).

جَوَازِ ذَلِكَ طَائِفَةً، وَبِهِ قَالَ صَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ(١)، وَاللَّبْتُ(٢)، وَأَحْمَدُ(٣)، وَالنَّوْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيُلَى(٤)، وَجَمَاعَةُ(٥).

وعلماء الحديث أكثر العلماء الذين قالوا بالجواز.

### ◄ تولاً: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ (٦) وَأَهْلُ الظَّاهِرِ (٧): لَا تَجُوزُ الْمُسَاقَاةُ إِلَّا

- (١) يُنظر: «مختصر اختلاف العلماء» (٢١/٤) قال: «وأبو يوسف ومحمد: ... تجوزان جميمًا» وقال محمد: لا تجوز المناطقة في جميمًا» وقال محمد: لا تجوز المناطقة في الأرض البيضاء، وتجوز المناطقة في الأرض البيضاء بين النخل على وجه التبع، وتجوز أن يساقيه النخل وعلى أن يزرع الأرض والخارج من الأرض أو بينهما؛ لأنها تبع، وإنما تجوز إذا كانت الأرض التي بين النخل الثلث والنخل الثلث والنخل الثلث والنخل الثلث المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة الثلث المناطقة المناطقة الثلث المناطقة ا
- (٢) يُنظر: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي (٢٢/٤) قال: «والليث لا يجيزها، ويجيز المساقاة».
- (٣) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات للبهوتي (٢٤٠/٣) قال: «من زارع أو أجر شخصًا أرضًا وساقاه على شجر بها صح؛ لأنهما عقدان بجوز إفراد كل منهما، فجاز الجمع يبنهما كالييم والإجازة، وسواء قل يباض الأرض أو كثر نشاً، ما لم يكن ذلك حيلة على يبع الثمرة قبل وجودها أو بدو صلاحها، ومعها أي: الحيلة إن جمعهما، أي: الإجارة والمساقاة في عقد واحد، فنفريق صفقة فيصح في الإجارة ويبطل في الساقاة.
- (٤) يُنظر: "مختصر اختلاف العلماء" للطحاوي (٢١/٤) قال: "وقال ابن أبي ليلى والثورى: ... تجوزان جميمًا".
- (٥) يُنظر: "مختصر اختلاف العلما» للطحاوي (٢٢/٤) قال: "يقول الأوزاعي والحسن بن حى: تجوز المزارعة».
- (٦) يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (٧٤٧/٥) الله: «فلو كان بين النخل أو العنب بياض؛ أي أرض لا زرع فيها ولا شجر ـ صحت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل أو العنب تبماً للمساقاة؛ لعسر الأفراد... بشرط اتحاد العامل؛ أي لا يكون من ستاة غير من زارعه، وإن كان معلداً؛ لأن إفرادها بعامل يخرجها عن التبعية، وعسر... ويؤيد ذلك قوله الآتي: وإن كثير البياض كقليله... إقرار النخل بالسقي وإفراد البياض بالعمارة أي الزراعة؛ لأن التبعية إنما تتحقق حينتلز بخلاف تعسر أحدها».
- (٧) يُنظر: «المحلى» لابن حزم (٢١١/٨) قال: «ولا يحل في زرع الأرض إلا أحد ثلاثة=

فِي النَّمرِ فَقَطْ. وَأَمَّا مَالِكٌ<sup>(١)</sup> فَقَالَ: إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ تَبَمَّا لِلنَّمَرِ، وَكَانَ النَّمَرُ أَكْثَرَ ذَلِكَ، فَلا بَأْسَ بِدُّحُولِهَا فِي الْمُسَاقَاةِ).

قصده أن الشافعي قال: لا تجوز إلا تبعًا للمساقاة، لا منفردة، فأجمل المؤلف وكلامه يوهم؛ يعني إذا كانت تبعًا للمساقات فهي جائزة، أما إذا انفردت فلا، وكونها منفردة هو الذي قال به أحمد ومن معه من أهل العلم.

◄ تولى : (الشُمْرَطُ جُزْءًا خَارِجًا مِنْهَا، أَوْ لَمْ يَشْتَرِطُهُ، وَحَدُّ ذَلِكَ الْجُزْءِ بِأَنْ يَكُونَ الثُّلُكَ فَمَا دُونَهُ؛ أَعْنِي: أَنْ يَكُونَ مِفْدَارُ كِرَاءِ الْأَرْضِ الثُّلُكَ مِنَ الثَّمَر فَمَا دُونَهُ.
 الثُّلُكَ مِنَ الثَّمَر فَمَا دُونَهُ.

وسنرى أن المؤلف سيضعف هذا التحديد، مع أنه رأي مذهبه.

أرجه: إما أن يزرعها المرء بآلته وأعوانه وبلزه وحيوانه. وإما أن يبيح لغيره زرعها، ولا يأخذ منه شيئًا، فإن اشتركا في الألة والحيوان، والبذر، والأعوان دون أن يأخذ منه للأرض كراء فحسن. وإما أن يعطي أرضه لمن يزرعها ببذره وحيوانه وأعوانه وألته بجزء، ويكون لصاحب الأرض مما يخرج الله تعالى منها مسمى، إما نصف، وإما ثلث، أو ربح، أو نحو ذلك أكشر أو أقل، ولا يشترط على صاحب الأرض ألبتة شيء من كل ذلك، ويكون الباقي للزارع قل ما أصاب أو كثر، فإن لم يصب شيئًا فلا شيء له، ولا شيء عليه، فهذه الوجوه جائزة، فمن أبي فليمسك أرضه».

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير» للمدوير (٩٤/٠٥) قال: «وكبياض نخل الأولى شجر... أو زرع تجوز مساقاته أي إدخاله في عقد المساقاته سواء كان منظركا على حدة أو كان في خلال النخل أو الزرع، وشروط ثلاثة ... إن وافق الجزء في المبرة و يأسلجر أو الزرع، وثال اختلفا لم يجز... وكان كراء البياض للثاف فدون بالنظر إليه مع قيمة المهرة بإسقاط كلفة الشر كأن يكون كراؤه منفرة المباف فلق الشرة على المعتدا دمنها بعد إسقاط ما أنفته عليها ماتنان، فقد علم أن كراء» لشث وإلا بأن اختل شرط من الثلاثة فعد المعتده كاشتراطه ربه أي رب الحائط البياض اليسري لنفسه؛ أي ليعمل فيه لنفسه فلا يجوز ويفسد؛ لنبله من سقي العامل، فهي زيادة اشترطها على العامل.

تولىم: (وَلَمْ يُحِزْ أَنْ يَشْتَوِظَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَؤْرَعَ الْبَيَاضَ
 لِتَفْسِهِ؛ لِأَنْهَا زِيَادَةٌ الْزَادَهَا عَلَيْهِ).

هذه هي المزارعة، والمؤلف أدخلها في المساقات، وكان الأولى به اتباعًا لغيره من الفقهاء الذين سبقوه أن يفردها في كتاب، أو على الأقل في باب أو فصل، لكنه أشار إليها إشارة يسيرة؛ وسبب ذلك أن المالكية لا يرون المزارعة مستقلة.

تولىر: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: ذَلِكَ جَائِزٌ، وَحُجَّةُ مَنْ أَجَازَ الْمُسَاقَاةَ
 عَلَيْهِمَا جَوِيمًا (أُغْنِي: عَلَى الْأُرْضِ بِجُزْءٍ مِمَّا يَخُرُجُ مِنْهَا): حَلِيكُ أَبْنِ
 عُمَرَ الْمُتَقَدَّمُ<sup>(۱)</sup>).

وقد مر، وفيه أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر، فيصلح للمساقاة، ويصلح للمزارعة.

◄ قول من (وَحُجَّةُ مَنْ لَمْ يُجِرْ ذَلِكَ مَا رُوِيَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ
 الْأَرْضِ بِمَا يَخُرُمُ مِنْهَا).

قيل: هذا نوع من كراء الأرض، يدفعها إلى من يزرعها مقابل جزء مما يخرج منها، وبينا أن هذا الحديث له عدة تأويلات، وبينا تفسيراته فيما مضى.

◄ قولى: (فِي حَدِيثِ رَافِع بْنِ خَدِيج ﷺ)(٢).

وقد تقدم أيضًا هذا الحديث، وهو حديث متفق عليه، لكن أجاب عنه العلماء بعدة أجوبة كما أشرنا إلى ذلك عندما وازنا بينه وبين حديث عبدالله بن عمر، وأن عبدالله بن عمر عندما بلغه حديث رافع بن خديج

<sup>(</sup>۱) تقدم تخریجه.

<sup>(</sup>۲) تقدم تخریجه.

قال: كنا نخابر أربعين سنة حتى زعم رافع بن خليج... وذكر الحليث<sup>(۱)</sup>.

وهذا تقدم الحديث عنه، وهو دليل أبي حنيفة، أن رسول الله هي عن كراء الأرض بما يخرج منها، ونهى هي عن المخابرة (<sup>77)</sup>، وهذا هو الحديث، وتفسيره كراء الأرض بما يخرج منها، وقد ذكرنا جواب جمهور العلماء عنه، وقد أجازوا المساقاة، وبينوا أن عبدالله بن عمر راوي الحديث المتفق عليه في المساقاة لم يذكر أنه رجع عندما بلغه حديث رافع بن خديج.

تولى، (وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ. وَقَالَ أَخْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَخَادِيثُ رَافِعِ مُضْطَرِبَةُ الْأَلْفَاظِ، (٣٠).

هذا مما ذكر عن الإمام أحمد، لكن ذكر العلماء لها عدة تأويلات أجابوا بها عنه؛ لأنه في بعض روايات رافع بن خديج أنهم كانوا يكرون بعض الأرض للعامل وبعضها يبقى لصاحب الملك؛ أي: للمالك، فربما أخرجت هذه ولم تخرج تلك، فنهى رسول الله على عن ذلك (<sup>12)</sup>.

ومن ذلك أيضًا قول "طاوس": كان أعلمهم \_ يعني عبدالله بن عباس \_ وذكر أن رسول الله ﷺ لم ينه عنه. يعني عن كراء الأرض أو الأرضين، ثم بين ذلك بأن رسول الله ﷺ قال: "لأن يمنح أحدكم أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليه خراجًا معلومًا» وهو حديث صحيح (°).

تقدم تخریجه.

<sup>(</sup>۲) تقدم تخریجه.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الأوسط» لابن المنذر (٧١/١١) قال: «قال الأثرم: سمعت أبا عبدالله بسأل عن حديث رافع بن خديج أن النبي ﷺ نهى عن المزارعة، فقال: رافع يروى عنه في هذا ضروب، كأنه يريد أن اختلاف الرواية عنه يوهن ذلك الحديث، وينظر: «شرح متهى الإرادات» للبهوتي (٢٣٣/٢).

<sup>(</sup>٤) تقدم تخریجه.

<sup>(</sup>۵) تقدم تخریجه.

# تولىن: (وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَصَحُّ. وَأَمَّا تَحْدِيدُ مَالِكٍ ذَلِكَ بِالنُّلُثِ فَضَعِيثٌ).

معلوم أن مالكًا حدَّد ذلك بالثلث، ومر بنا مثل ذلك في مسائل عدة، ولا شك أن الثلث اعتبر في مسائل ورد فيها نص عن رسول الله هي كما مر في الوصية، فإن رسول الله هي في قصة سعد قال له في الوصية: «الثلث، والثلث كثير؛ إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تلعهم عالة يتكففون الناس (۱۱) فهل ورود الثلث في عدة مسائل جاء عن رسول الله هي فيها أحاديث بعد أصلاً يلحق به غيره ؟ أو أن ذلك لا بدَّ له من دليل في كل مسألة يحدد فيها كالوصية ؟ ومر بنا كذلك اعتبار الثلاثة أيام (۱۱)، وغير ذلك من المسائل الكثيرة.

## > قولاً: (وَهُوَ اسْتِحْسَانٌ مَبْنِيٌّ عَلَى غَيْرِ الْأُصُولِ).

هذا كلام جيد من المؤلف؛ فإنه ـ كما قلنا ـ ليس متعصبًا، وهذا هو المسلك الرشيد، والطريق السوي الذي ينبغي أن يسير عليه كل طالب علم، ينبغي أن يكون هدفه هو الوصول إلى الحق، وأن يكون سنده في

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٧٧٤٢)، ومسلم (١٦٢٨) عن سعد بن أبي وقاص قال: جاء النبي ﷺ يمودني وأنا بمكة، وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها، قال: الإسرحم الله أبن عفراء، قلت: يا رسول الله، أوصي بمالي كله؟ قال: الأ». قلت: اللثاج قال: (اللث كثير، إنك إن تعو ورثك أغنياء خير من أن تدمهم عالة يتكففون اللئاس في أييهم، وإنك مهما أنفقت من نفقة، فإنها صدقة، حتى اللقمة التي ترفعها إلى في امرائك، وعسى الله أن يرفعك، فيتنفع بك ناس ويضر بك آخرون، ولم يكن له يومنذ إلا ابنة.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه أبو داود (١٥٧) عن خزيمة بن ثابت، عن النبي \$ قال: «المسع على الخفين للمسافر ثلاثة أيام، وللمقيم يوم وليلة»، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (الأم) (١٧٨/١).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم (١٣٥٢) عن العلاء بن الحضرمي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
 «للمهاجر إقامة ثلاث بعد الصدر بمكة».

ذلك هو أدلة الكتاب والشُّنة، فمتى جاء دليل من الكتاب والسنة يؤيد رأيًا أخذ به، ولو خالف رأي مذهبه وقول إمامه، فهذا هو الحق.

وقد مرت بنا عشرات المسائل، نجد أنه يأخذ على مذهب مالك الذي نشأ وترعرع فيه، ونقده للمذهب ليس تقليلاً من شأن المذهب، فهو من المذاهب المعروفة، وإمامه إمام دار الهجرة، وكانت تضرب إليه أكباد الإبل، لكن هذا هو الإنصاف الذي ينبغي أن يتحلى به طالب العلم، كما ينبغي أن يتجنب التعصب في كل أمر، ويأتي في مقدمة ذلك التعصب للباطل في أمر العقيدة.

تولىم: (إِأَنَّ الْأَصُولَ تَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُقَرَّقُ بَيْنَ الْجَائِزِ مِنْ غَيْرِ الْجَائِزِ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ).

نعم قد يتسامح في القليل النزر، كما رأينا ذلك في الجهالات التي مرت بنا في البيوع وفي الإجارة ربما تغتفر، وكذلك ما لا يدركه الطرف مما ينقله الذباب أو غيره، ومثله ما يحدث بالنسبة للذرة أو القمح عندما تدوسه الدواب، فإنه ربما يحصل شيء من ذلك، فهذه أمور استثنيت؛ لأنها أمور لا تدرك، أو خففت فيها الشريعة الإسلامية تيسيرًا على الناس، ولله الحمد.

◄ قولاً: (وَمِنْهَا اخْتِلَافُهُمْ فِي الْمُسَاقَاةِ فِي الْبَقْلِ).

هذه مسألة اضطرب فيها المؤلف ثلاث مرات، فذكر مرة ـ كما سبق 
ـ أنه لم يجزها إلا ابن دينار ـ يقصد عمر بن دينار ـ وهنا عد الجواز 
مذهب الجمهور، وسيأتي بعد ذلك أن القول بالمساقاة في البقول ـ وهي 
جمع بقل ـ لم يأخذ به إلا قلة من العلماء، فكلامه غير منتظم، وهو محل 
نظر، فينبغي أن يحرر.

والبقل ما له بذر يبذر في الأرض فينتج عنه<sup>(١)</sup>، والبقول كثيرة جدًّا، مثل الفاصوليا واللوبيا والفول، وغير ذلك كثير جدًّا، هذا البذر الذي

 <sup>(</sup>١) «بلد»: أول ما يخرج من الزرع والبقل والنبات. وقيل: هو ما عزل من الحبوب للزرع والزراعة. انظر: (لسان العرب) لابن منظور (٤/٠٥)، و(تاج العروس) للزبيدي (١٠/٥٤).

\_ الشرح بداية المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد المج

تضعه في الأرض ثم تتعهده بالسقي والرعاية والمتابعة إذا أنبت، هل هذا فيه مساقاة أو لا؟ فيه خلاف.

» قولَٰٰٰہَ: (فَأَجَازَهَا مَالِكٌ<sup>(١)</sup>، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُهُ<sup>(٢)</sup>).

الحقيقة أن كلام المؤلف غير دقيق في هذه المسألة، فالشافعي لم يجز ذلك، ومثله الإمام أحمد ( $^{(2)}$ ) وكذلك الإمام مالك اختلف القول عنه، فروي عن المالكية جواز ذلك، بل نص ابن عبدالبر \_ وهو من كبار علماء المذهب \_ نقلًا عن الإمام مالك، أنه لا يرى ذلك  $^{(3)}$ ، ونقل عن الإمام مالك ما يدل على الجواز ( $^{(3)}$ )، وأبو حنيفة عرفنا رأيه؛ فهو لا يرى المساقاة ولا المزارعة أصلًا ( $^{(7)}$ )، فقوله قد انتهى وعرف، يبقى الأئمة الثلاثة،

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير» للمددير (٩٤/٣» ٥٤٥) قال: «فتصح مسافاة... بشروط خسسة: الأولى... أن يكون مما لا يخلف أي بعد قطعه فلا يجوز في القضب... والقرط... والبقل كالكراف، وكذا البرسيم فإنه يخلف، وقد علمت أنَّ معنى الإخلاف هنا غير معناه في الشجرة.

<sup>(</sup>Y) الشافعية لم يجيزوها كما قال المؤلف، ينظر: "دوضة الطالبين" للنووي (ه/١٥٠) قال: «القسم الثاني: ما لا ساق له، كالبطيخ، والثناء، وقصب السكر، والباذنجان، والبقول التي لا تنبت في الأرض ولا تجز إلا مرة واحدة، فلا تجزز المساقاة عليها، كما لا تجوز على الزرع. فإن كانت تثبت في الأرض وتجز مرة بعد مرة، فالمذهب النائم. وقبل: وجهاك. أصحهها: النائم.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: اكشاف القناع، للبهوتي (٣٣/٣) قال: اولو ساقاء على ما يتكرر حمله من أصول البقول والخضراوات كالقطن الذي يؤخذ مرة بعد أخرى، وكالمقاشي من نحو بطيخ وقناء، وكالباذنجان ونحوه لم تصح؛ لأن ذلك ليس بشجر وتصح المزارعة عليه.

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «الاستذكار» لابن عبدالبر (٤٢/٧) قال: «قال مالك: ولا تجوز المساقاة في كل ما يجنى ثم يخلف نحو القصب والموز والبقول؛ لأن بيع ذلك جائز، وبيع ما يجنى بعده».

<sup>(</sup>٥) يُنظر: «الاستذكارة لابن عبدالبر (٤٢٧» ٤٣) قال: «قال مالك: وتجوز المساقاة في الزرع إذا استقل على وجه الأرض، وعجز صاحبه عن سقيه، ولا تجوز مساقاته إلا في هذه الحال بعد عجز صاحبه عن سقيه. قال مالك: لا بأس بمساقاة القثاء والبطيخ إذا عجز عه صاحبه، ولا تجوز مساقاة المهوز والقعب بحاله

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاري (٢١/٤) قال: «قال أبو حنيفة وزفر رحمهما الله: لا تجوز المزارعة ولا المساقاة».

فالإمامان الشافعي وأحمد وقول للإمام مالك أنها لا تجوز في البقول، ومن العلماء من أجاز ذلك؛ إذن هو ليس قول الجمهور، بل العكس هو قول الجمهور؛ فإن الجمهور يمنم ذلك.

◄ تولى : (وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ (''. وَقَالَ اللَّبْتُ: لَا تَجُوزُ الْمُسَاقَاةُ فِي الْبَقْل ("').
 في الْبَقْل ("').

هذا الذي قال به الليث هو رأي الجمهور، وسيذكر علة مذهب الجمهور.

تولت: (وَإِنَّمَا أَجَازَهَا الْجُنهُورُ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ
 عَلَيْهِ فِيهَا سَفْيٌ فَيَبْقَى عَلَيْهِ أَعْمَالٌ أَخَرُ، مِثْلُ الْإِبَارِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَمَّا اللَّبِثُ فَيْرَى السَّقْيِ بِالْمَاءِ هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي تَنْمَقِدُ عَلَيْهِ الْمُسَاقَاةُ، وَلِمَكَانِهِ
 وَرَدَتِ الرُّخْصَةُ فِيها).

أهم شيء في ذلك هو السقي، ولذلك سميت بالمساقاة، ويتبع ذلك كل ما يحتاج إليه من العمل، وكذلك الجذاذ والحصد وغير ذلك، وسيذكر المؤلف ذلك بعد.

∢ قولت:

# (الرُّكْنُ الثَّانِي:

وَأَمَّا الرُّكْنُ الَّذِي هُوَ الْعَمَلُ).

وهذا مهم جدًّا؛ لأن هذا الركن يحدد فيه واجب العامل، وواجب المالك؛ المساقي والمساقى له، فما الذي يجب على هذا؟ وما الذي يجب على ذاك؟

 <sup>(</sup>١) يُنظر: "مختصر اختلاف العلماء" للطحاوي (٢١/٤) قال: "وقال ابن أبي ليلى والثوري وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله: تجوزان جميمًا».

 <sup>(</sup>۲) انظر: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي (۲۲/٤)، و«الاستذكار» لابن عبدالبر
 (۷) ٤٤/١٠



هل هناك أمور محددة يلزم أن يقوم بها المالك وأخرى لا بد أن يأتي بها العامل؟ وهل للشرط تأثير في ذلك؟

هل للمالك أن يشترط بعض الأمور؛ ليقوم بها العامل، وهي أصلًا مما يقوم به المالك؟ وهل يصح عكس ذلك؟ هذه مسائل مهمة جدًّا، وسيذكرها المؤلف بشيءٍ من التفصيل.

#### (١) بعض العلماء يفصل فيها، والبيع يجمل القول فيها:

فمذهب الحنفية، يُنظر: «حاشية ابن عابدين الدر المختار» (٢٨٦/٦) قال: «(قوله إلى من يصلحه) بتنظيف السواقي والسقي والتلقيح والحراسة وغيرها».

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٩٤١٣) قال: «وعمل العامل وجوبًا جميع ما يُنتقر الحائط إليه عرفًا، ولو بقي بعد مدة المسافاة كيارا. وهو تعليق طعل الذكر على الأنفى، وتنقية لمنافع الشجر ودواب، وأجراء يصبح تسليط عمل عليها بالتضمين؛ أي: تتضمته معنى لزم، أي: يلزمه الإتبان بهما إن لم يكونا في الحائط، ويصبح أن يقدر لهما عامل يناسبهما، أي: وحصل الدواب والأجراء قال فيها، وعلى العامل إقامة الأدوات كالدلاء والمساحى والأجراء والدواب.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «نهاية المحتاج» للرمائي (٢٥٦/٥) ٢٥٧) قال: «وعلى العامل بنفسه أو نائبه عمل ما يحتاج إليه لصلاح الثمرة واستزادته مما يتكرر كل سنة كسقي إن لم يشرب بعروقه، ويدخل في السقي توابعه... وتنتية نهو، أي مجرى اللماء من طين وغيره، وإصلاح الأجابين، وهي الحفر حول النخل التي ينبت فيها الماء من طين وقيره، وتنحيث، إي إزالة حشيش ولو رطبًا... وقضبان مضرة... وتعريش جرت به عادة... وكذا حفظ الشير على الشجر من سراق وطير وزنبور، فإن ميتخفظ به لكثرة السراق أو كبر البستان فالمؤنة عليه.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: قطالب أولي النهي، للرحيباني (٥٦١/٣) قال: قوعلى عامل... كل ما فيه نمو أو صلاح لقمر وزوع من سقي بعاء حاصل لا يعتناج إلى حفر بتر ولا إدارة دولاب، وإصلاح طريقه... وإصلاح محله بتسوية ما ارتفع من الأرض مع ما انخفض منها لتشرب العروق... وتشميس ما يحتاج إليه، وإصلاح موضع الشمس، وحرث وآلته ويقره وزيار... وهو تخفيف الكرم من الأغصان الردية وبعض الجيد. .. طلح الفحال في طلح=

بدأ بالعامل هنا؛ لأن العامل هو الذي يتسلم المزرعة، وهو الذي يسأل عن سقيها، فما الذي يضاف إلى ذلك؟

هناك أمور مسلمة، وأمور مختلف فيها، ثم هذه الأشجار وكذلك الزرع، تحتاج إلى عناية، وليس الأمر أن يرسل الماء فقط، فهناك أشواك تحتاج إلى إزالة، وهناك أيضًا أغصان رديئة تحتاج إلى أن تقص وأن تبعد، وهناك أيضًا أوساخ وأتربة يجب أن تزال، وهناك أيضًا ما يؤدي إلى حفظ هذه الأشجار، ولذلك فقد أوجز بعض العلماء القول في ذلك، وهو بعثابة قاعدة، وهو قول دقيق، حيث قال بعض العلماء: كل ما كان فيه صلاح للثمرة وزيادة، فهو من اختصاص العامل. يعني كل ما يسهم ويعين على إصلاح الثمر ونمائه، فإنه يكون على العامل.

فتحويط المزرعة مثلًا، ووضع الأسلاك الشائكة ـ كما نقول الآن ـ وحفر الآبار، وإيصال الماء إليها والكهرباء، وإقامة الماكينات والغطاسات التي جدت الآن، هذه تعتبر أصولًا لا بدَّ منها، فمن يقوم بها هو رب المال.

وهناك أمور يكون هناك فيها صلاح للشمرة، وزيادة نماء، وفي مقدمتها سقي الأشجار، كذلك الجذاذ، والحصاد، ولقط الثمار، وتنظيف الطرق، وإخراج الماء، وإزالة الأشواك، وإزالة الأشواك، وإزالة الأغصان الرديتة من العنب، وهو ما يعبر عنه المؤلف وغيره من الفقهاء بالزبار<sup>(۱)</sup>، وهو زبر الكرم، ولا يختص بالأغصان الرديثة، فربما تدخل في

التمر، وقطع حشيش مضر... وشجر بيس، والله قطع كفأس ومنجل، وتفريق زبل
 و... سباخ.. ونقل ثمر ونقل زرع ليبدر ويصطلح وحصاد ودياس ولقاط لنحو قثاء
 وباذنجان، وتصفية زرع وتجفيف ثمرة وحفظها على الشجر، وحفظ زرع في
 الجرين، إلى قسمة وإصلاح حفر أصول نخل، وتسمى الأجاجين يجمع بها الماءً.

 <sup>(</sup>١) «الزبار»: تخفيف الكرم من الأغصان الردينة وبعض الجيدة بقطعها بمنجل ونحوه.
 يُنظر: «المطلع على ألفاظ المقنع» للبعلي (ص٣١٥).

ذلك الجيدة؛ لأنه إذا قل وخفف طلع النخل، وفي الكرم يؤدي إلى جودته، ومعلوم أن النخلة التي تكثر عروقها يصغر رطبها جدًّا، وربما يكون رديثًا، وكلما قلت الأعراق وزادت العناية أدى ذلك إلى كبر الحجم ونضارته، وهذا يعرفه الذين يشتغلون بأمور الزراعة.

إذًا هناك شيء يخص العامل، وآخر يخص رب العمل، فهذا يقوم بواجبه، وهذا بواجبه.

### ◄ قولٰٰٰٰہَ: (هُوَ السَّقْئِ. . . ).

السقي معروف؛ وهو أن توصل الماء إلى النخل وإلى الشجر أيضًا، فالعامل مسؤول عن الأحواض التي تحيط بالنخلة، وهي التي تحفر على شكل دائرة، فإنه ينقيها ويحفظها، وكلما تراكم عليها الطين والتراب والحجارة نظفها، حتى تأخذ ماء أكثر، هذا أيضًا يساعد حتى ترتوي هذه النخلة، أو هذه الشجرة.

#### ◄ قول (وَاخْتَلَفُوا فِي الْجِذَاذِ عَلَى مَنْ هُو؟)(١).

(١) مذهب العنفية، يُنظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» للحصكفي (٢٩١/٦) قال: «ما قبل الإدراك كسقي وتلقيح وحفظ فعلى العامل، وما بعده كجذاذ وحفظ فعليهما، ولو شرط على العامل فسدت إثفاقًا».

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٥٤٢/٣) قال: «وأقتت المساقاة بالجذاذة أي قطع الشمر ظاهره أنه لا بد أن تؤقت بالجذاذة أي: يشترط ذلك، وأنها إن أطلقت كانت فاسدة... فالتوقيت بالجذاذ ليس شرطًا في صحتها، فالمراد أنها إذا أقتت لا يجوز أن تؤقت بزمن يزيد على زمن الجذاذ عادة، يعني أنه منتهى وقتها الجذاذ سواء صرح به أو أطلق، أو قبلت بزمن يقتضي وقوع الجذاذ في عادة؛ احترازًا مما إذا قبلت بزمن يتركن فاسدة.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «نهاية المحتاج؛ للرملي (٢٥٦/٥) ٢٥٧) قال: «وعلى المامل بنشمه أو نائه... جذافه أي قطعه وتجفيفه في الأصح؛ لأنها من مصالحه، والثاني ليس عليه؛ لأن الحفظ خارج عن أعمالها، وكذا الجذاذ والتجفيف لأنهما بعد كمال الشرة،

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «مطالب أولي النهى» للرحيباني (٥٦٧/٣، ٥٦٨) قال: =

الجذاذ معروف، وهو أخذ الثمرة فقط، ويعبر عنه بالصرم أيضًا<sup>(۱)</sup>، وهو مختلف فيمن يقوم به، هل الذي يقوم به هو المالك أم العامل؟ لا شك أن ظاهره أنه من اختصاص العامل.

◄ قولكَ: (وَفِي سَدِّ الْحِظَارِ، وَتَنْقِيَةِ الْعَيْنِ وَالسَّانِيَةِ).

الحظار (٢٠) هو الذي يبنى من جريد النخل وسعفه، وليس المراد بذلك البيوت، ففرق بين الحظار وسد الحائط؛ يعني إقامة سور عليه؛ إمًّا من اللبن أو الحجارة أو الأسلاك أو غير ذلك، المهم أنه يحفظ عن الدواب حتى لا يتعدى عليه، فتكون المزرعة عرضة لأن تسلب ثمارها.

 تولىم: (أمَّا مَالِكٌ فَقَالَ فِي «الْموطاً» (٣): السُّنَّةُ فِي الْمُسَاقَاةِ الَّتِي يَجُوزُ لِرَبِّ الْحَائِطِ أَنْ يَشْتَرِطُهُ سَدُّ الْحِظَارِ، وَحَمَّ الْعَنِيْ).

معنى خم العين: كنسها<sup>(٤)</sup>، وهي لغة معروفة، ففي بعض المناطق في المملكة يقولون: خم القمامة أو خم الدار أو خم البيت بمعنى كنسه ونظفه، فإذا كان لديك فراش عليه أتربة أو حوش أو نحو ذلك، فتنظيفه هو خمه، ومعلوم أن العيون والآبار تتراكم فيها الأتربة، فمن فترة إلى فترة تحتاج إلى تنظيف، وهذا معروف عند من يشتغلون بالزراعة، وحتى الآبار التي ليست للزراعة، فإنها تحتاج إلى تنقية، إلى تنظيف وإخراج لما فيها؛

وعليهما أي: العامل ورب المال بقدر حصتيهما جذاذً... أي: قطع ثمرة؛ لأنه
 إنما يكون بقدر تكامل الثمر وانقضاء المعاملة... ويصح شوطه... على عامل
 نضًا؛ لأنه شرط لا يخل بمصلحة العقد، فصح».

 <sup>(</sup>١) صرم النخل: جده، وأصرم النخل: حان له أن يصرم، والصرام: جداد النخل.
 يُنظر: «مختار الصحاح» (ص ١٧٥، ١٧٦).

 <sup>(</sup>۲) الحظار والحظيرة تُعمل للإبل من شجر؛ لتقيها البرد والربح. يُنظر: "مختار الصحاح» للرازى (ص٧٦).

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الموطأ» (٢٠٥/٢).

<sup>(</sup>٤) «خم العين»: كنسها وتنظيفها. يُنظر: «لسان العرب» لابن منظور (١٢/١٩٠).

−\$ شرح بداية المجتهد }

لأنه ربما تتساقط على الحجارة، وربما تصل إليها بعض الأتربة وغيرها من الرياح، فهى تحتاج إلى تنظيف.

◄ قول (وَشُرْبُ الشَّرَابِ).

أي: إيصال الشراب \_ وهو الماء \_ إلى ما يحتاج إلى أن يشرب.

◄ قول (وَإِبَارُ النَّخْل، وَقَطْعُ الْجَرِيدِ).

إبار النخل هو ما يعرف بالتلقيح'''، يؤخذ من الذكر ثم يمرر على غير الذكر، وهذا التلقيح لا بد منه والذي يقوم به هو العامل.

◄ قول٪: (وَقَطْعُ الْجَرِيدِ).

معلوم أن الجريد أحيانًا يكون فيه غير الجيد؛ مصفرًا أو يابسًا، فهذا يحتاج إلى إزالة؛ لأن إزالة الرديء منه فيها إعانة للنخلة أو الشجرة؛ لأن هذا ـ أيضًا ـ من باب ما يصلح الثمرة ويزيد في نمائها.

> قولهَ: (وَجَذُّ الثَّمَرِ، هَذَا وَأَشْبَاهُهُ هُوَ عَلَى الْعَامِلِ).

وجذ الثمر يعني قطعه (٢)، وبعضهم يقول: التقاط الثمر. يعني أُخذَهُ.

تولىت: (وَهَذَا الْكَلامُ يُحْتَمَلُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ دُخُولُ هَذِهِ فِي الْمُسَاقَاةِ بِالشَّرْطِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ دُخُولُهَا فِيهَا بِنَفْسِ الْمُقْدِي.

أكثر العلماء على أن هذا حق ثابت على العامل، كما قلنا؛ السقي، الجذاذ، اللقاح، تعبيد الطرق التي تمر بها المياه، تنظيف الساقية، أخذ الأشواك التي تقع على الأشجار، إلى غير ذلك من مثل إزالة الأغصان

 <sup>(</sup>١) «تأبير النخل»: تلقيحه وإصلاحه. يُنظر: «مختار الصحاح» للرازي (ص١١)، و«لسان العرب» لابن منظور (٣/٤، ٤).

 <sup>(</sup>۲) «الجداد» بالفتح والكسر: صرام النخل، وهو قطع ثمرتها، يقال: جد الثمرة يجدها جدًّا. يُنظر: «النهاية» لابن الأثير (۲٤٤/۱).

الرديئة التي ينبغي أن تزال، وكل ما يعين الثمرة أو الشجرة على الصلاح، فإن هذا يقوم به العامل.

تولىم: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ عَلَيْهِ سَدُّ الْحِظَارِ)(١).

الحظار يرى الإمام الشافعي أنه لا علاقة له بصلاح الثمر؛ يعني موضوع الحظار وما يجلس فيه، هذا يختلف عن المكان الذي يعد للثمرة، إذا كان هذا الحظار قد أعد لتجمع فيه الثمرة وتنقى وتنظف أيضًا هذا مطلوب، وأيضًا إذا كانت هذه الثمرة تحتاج إلى تشميس حتى تجف كما هي الحال بالنسبة للعنب لمن أراد أن يجففه أو الرطب، فهذا أيضًا من اختصاص العامل.

تولىم: (لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ مَا يُؤَثِّرُ فِي زِيَادَةِ الشَّمْرَةِ مِثْلَ الْإِبَارِ
 وَالسَّقْي).

أما سد الحظار فهذا أمر داخل البستان، وأما سد الحائط أو بناء الحائط أو صيانة الحائط، فهذا المراد به ما يحفظ البستان، فهذا من اختصاص رب المال؛ أي: المالك.

◄ تولىم: (وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: لَيْسَ عَلَيْهِ تَنْقِيَةُ السَّوَانِي وَالْمَنْهَارِ (٢٠). وَأَمَّا الْمُجِذَاذُ، فَقَالَ مَالِكُ (٣) وَالشَّافِعِيُ (٤): هُوَ عَلَى الْعَامِلِ؛

<sup>(</sup>١) يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (٧٥٧/٥) قال: «وما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان ونصب نحو باب، أو دولاب، وفاس، ومنجل ومعول، وبقر تحرث، أو تدير الدولاب، وحفر نهر جديد فعلى المالك، فلو شرطه على العامل في العقد بطل العقد».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي (٣/٤» قال: «وقال محمد في الزارعة:
 إذا شرط على العزارع كري الأنهار وإصلاح المسنيات كانت المزارعة فاسدة.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: (الاستذكار؛ لابن عبدالبر ((٤٩/١) قال: (قال مالك ما وصفنا عليه جماعة أصحابه إلا أنهم قالوا: إن اشترط المساقي على رب المال جذاذ الشهر وعصر الزيترن جاز، وإن لم يشترطه فهو على العامل، ومن اشترط عليه منهما جازًا.

<sup>(</sup>٤) يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (٢٥٦/٥، ٢٥٧) قال: «وعلى العامل بنفسه أو=

إِلَّا أَنَّ مَالِكًا قَالَ: إِنِ اشْتَرَطَهُ الْعَامِلُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ جَازَ).

وهذه أيضًا رواية للإمام أحمد(١).

◄ تولى: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ شَرْطُهُ وَتَنْفَسِخُ الْمُسَاقَاةُ إِنْ
 وَقَعَ)(١).

لماذا قال الإمام الشافعي: لا يجوز؟ لأن هذا من اختصاص العامل، فكيف يشترطه على رب المال؟ هذا جزء من عمله، فينبغي أن يقوم به، وعليه أن يلتزم به.

تولىم: (وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: الْجِذَاذُ بَيْنَهُمَا نِضْفَانِ<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ الْمُحَصِّدُونَ مِنْ أَصْحَاب مَالِكِ)

يعني المحصلين في العلم، الذين وصلوا إلى رتبة في العلم والمعرفة، وليس قصده المحصلين في المزارع، بل المقصود بهم الذين لديهم دراية وفهم للعلم، وبخاصة الفهم في الفقه.

نائبه... جذاذه أي قطعه وتجفيفه في الأصح؛ لأنها من مصالحه، والثاني ليس
 عليه لأن الحفظ خارج عن أعمالها، وكذا الجذاذ والتجفيف لأنهما بعد كمال
 الثمة.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «مطالب أولي النهي» للرحيباني (٥٦٨/٥) (٥١٨) قال: «وعليهما أي: العامل ورب المال بقدر حصتيهما جذاذ... أي: قطع ثمرة؛ لأنه إنما يكون بقدر تكامل الثمر وانقضاء المعاملة... ويصح شرطه... على عامل نصًا؛ لأنه شرط لا يخل بمصلحة العقد، فصح».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (٢٥٧/٥) قال: «وكذا ما على العامل لو شرطه في العقد على المالك بطل العقد».

<sup>(</sup>٣) ينظر: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي (٢١/٤» ٣٢) قال: «قال محمد في كتاب المزارعة: السقي والتلقيح والحفظ حتى يصير شعرًا على العامل، فإذا بلغ الجداد فالجداد عليهما نصفان إذا كان الشرط نصفين ولو أن صاحب النخل اشترط في أصل المعاملة الجداد والحفظ بعدما يبلغ على العامل فالمعاملة فاسدة.

## ◄ قوله: (إِنَّ الْعَمَلَ فِي الْحَائِطِ عَلَى وَجْهَيْنِ).

وهذا القول الذي سيذكر هو الذي جاء أيضًا ما يشبهه تفصيلًا في مذهب أحمد. إن العمل في الحائط على وجهين؛ عمل ليس له تأثير في إصلاح الثمرة، وعمل له تأثير في إصلاحها.

◄ تولى : (عَمَلٌ لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي إِصْلاحِ الشَّمْرَةِ، وَعَمَلٌ لَهُ تَأْثِيرٌ
 فِي إِصْلاحِهَا. وَالَّذِي لَهُ تَأْثِيرٌ فِي إِصْلاحِهَا مِنْهُ مَا يَتَأَبَّدُ وَيَبْقَى بَعْدَ
 النَّمَر).

نعم، مثل حفر الآبار، وتوصيل المياه والكهرباء، فهذه أمور تستمر، وهناك أمور تزول؛ فإن السقي ينتهي بانتهاء هذه الأشجار، وهذا إذا انتهت المساقاة.

تولام: (وَمِنْهُ مَا لَا يَبْقَى بَعْدَ الشَّمْرِ. فَأَمَّا الَّذِي لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي إِصْلَاحِ الشَّمْرِ فَلَا يَلْمُعْلُ فِي الْمُسَاقَاةِ لَا يِنَفْسِ الْمَقْدِ، وَلَا بِالشَّرْطِ إِلَّا الشَّمْرِ الشَّمْرِ الشَّمْرِ وَيَبْقَى بَعْدَ الشَّمْرِ الشَّمْرِ وَيَبْقَى بَعْدَ الشَّمْرِ فَيْدُ، مِثْلُ إِنْشَاءِ حَفْرِ بِنْرٍ، فَيَدْ فِي الْمُسَاقَاةِ لَا يِنْفْسِ الْمَقْدِ، مِثْلُ إِنْشَاءِ حَفْرِ بِنْرٍ، أَوْ إِنْشَاءِ خَفْرِ بِنْرٍ،

«الظفيرة»: هي المكان الذي يجتمع فيه الماء، وهو سيفسرها بعد قليل، والظفيرة والضفيرة تطلق على عدة معان، والمراد بهما الشيء الذي يجتمع عنده(۱)، ومعلومة ضفيرة المرأة وكيف كانت تغتسل، في حديث أم سلمة: «تجمع ضفائرها)(۱)، وسميت ضفيرة لأنها جمعت جملة من

 (١) «الظفيرة»: عيدان تنسج وتظفر وتطين، يجتمع فيها الماء كالصهريج. انظر: «المختصر الفقهي» لابن عرفة (٨٠٤/١)، و«تفسير الموطأ» للقنازعي (٣٢/٢).

 <sup>(</sup>٢) أخرج، مسلم (٣٣٠) عن أم سلمة، قالت: قلت: يا رسول الله، إني امرأة أشد ضغر
 رأسي فأنقضه لنسل الجنابة؟ قال: «لا؛ إنما يكفيك أن تحتي على رأسك ثلاث
 حنيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين».

الشعر، فصار يطلق عليها ضفيرة. وكذلك في الحج تأخذ قدر أنملة من كل ضفيرة (()، والقصد هنا: الجمع، فهذا المكان يوضع على شكل بركة أو حفرة يجتمع فيها الماء، وهو المكان الذي يجتمع عنده الماء فيصب ف.

تولى : الله الله : (أَوْ إِنْشَاءِ خَرْسٍ، أَوْ إِنْشَاءِ بَيْتٍ يُجْعَنى فِيهِ الشَّمَرُ. وَأَمَّا مَا
 لَهُ تَأْثِيرٌ فِي إِصْلَاحِ الشَّمَرِ، وَلَا يَتَأَبَّهُ، فَهُوَ لَازِمْ بِنَفْسِ الْعَقْدِ، وَذَلِكَ مِثْلُ الْحَدْمِ، وَنَقْلِيم الشَّجَرِ<sup>(۲)</sup>).

لقد نبهت مرات إلى أن من مزايا الكتب القديمة أنها تحفظ لنا أصول اللغة، فتجد أن الفقهاء في تعبيراتهم لا يختارون الألفاظ السهلة القريبة إلى الأذهان دائمًا، كما نفعل الآن في كتاباتنا، نتخير الألفاظ التي يعرفها المبتدئ، وإن وصل إلى درجة أعلى، أو حتى إلى القمة.

لكن الفقهاء المتقدمين يأتون بالألفاظ التي لا يفهمها أكثر الناس إلا بالرجوع إلى القواميس، كزبر الكرم، وكلمة ضفيرة، فما علاقة ضفيرة بالماء؟ فالضفيرة تنصرف أكثر إلى ضفيرة الشعر، فيأتون بمثل هذه العبارات التي تحتاج منا إلى وقفة، فنحن نحاول أن نفهم معناها ولفظها، وكلما أعملت فكرك وبذلت جهدك وكددت في إعمال ذهنك، فإن هذا يعينك أكثر، فيصبح العلم الذي تتعلمه سهلًا بعد ذلك، لكن إذا عودت نفسك على المسائل السيرة والسهلة تعود ذهنك على هذا فأصابه الخمول والكسل، فيصعب على الإنسان أن يفهم مثل هذه العبارات.

ومن هنا يأتي الفرق بيننا وبين العلماء السابقين، فعندما تقرأ كتابات العلماء السابقين تجد فيها جزالة اللفظ، وقوة المعاني، وأما الآن فتجد الألفاظ سهلة، وربما تجد التأثر بعبارات دخيلة على اللغة العربية، فالقراءة

 <sup>(</sup>١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤٦/٣) عن ابن عمر قال: «تجمع المحرمة شعرها، ثم تأخذ قدر أنملة».

 <sup>(</sup>٢) تقدم الكلام ضمنًا على هذه الأمور فيما على العامل فعله.

في الكتب القديمة لها فوائد عدة؛ ففيها كد للذهن، وإعمال للفكر، وهذا مما يعين طالب العلم على أن يتعود فهم دقائق المسائل.

◄ قولآم: (وَزَبْرِ الْكَرْمِ).

المراد بالزبار تخفيف الأغصان الردينة (۱)، إذا جنت إلى شجرة العنب الكبيرة، أو النخلة، فوجدت فيها أغصانًا ردينة فإنك تزيلها، وقد تحتاج إلى إزالة الجيد؛ لتخفف حتى تنمو هذه الشجرة وتكون أحسن مما لو كانت قد حملت حملًا ثقيلًا، فكلما خففت وجدت أن الثمرة أقوى وأنفع، سواء في العنب أو في النخل.

◄ قولات: (وَتَقْلِيمِ الشَّجَرِ وَالتَّذْكِيرِ، وَالْجِذَاذِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ).

الأشجار تحتاج إلى عناية وتحتاج إلى قص، والمقصود بالتقليم قطعها وقطع ما لا ينفع منها، وبالنسبة لزبر الكرم فهو قطع الأغصان بمنجل أو نحوه من الآلات التي تزال بها هذه الأشياء التي تؤثر على نمو الشجرة.

فانظر إلى دقة الفقهاء رحمهم الله، فهم في الغالب ليسوا ممن يشتغلون في الزراعة؛ لأنهم تفرغوا للعلم، لكنك تجد أنهم يدققون ويتعرفون، وهم يختلفون عنا، فلا تجد أن أحدهم يصدر حكمه على قضية إلا بعد أن يعرفها ويتعلق بها، فهو يريد أن يعرف كل شيء، ولذلك ترون أنهم كانوا - كما مر في أحكام الطهارة؛ في الحيض ومسائله الدقيقة، والنفاس - يسألون النساء لخبرتهنَّ في ذلك، وفي مجال الصناعة يسألون أهل الصنعة، وفي مجال الطب يسألون أولتك أيضًا، فيأخذون رأي أهل الخبرة ممن يوثق به، فالفقيه يحتاج إلى أن يعرف ما عند أرباب الصناعات حتى يطبقها على ما عنده من العلم، فانظر كيف كان الفقهاء يدققون ويشتغلون بهذه المسائل؟!

 <sup>(</sup>١) «الزبر»: تخفيف الكرم من الأغصان الردينة وبعض الجيدة بقطعها بمنجل ونحوه،
 زبرت الشيء: قطعته. انظر: «المطلع على ألفاظ المقنع» (ص٣١٤، ٣١٥).

والخلاصة أنه \_ كما قلت في المقدمة \_ كل ما كان فيه صلاح للشمرة وزيادة في نمائها فهذا من اختصاص العامل، وكل ما كان فيه حفظ للأصل فإن هذا من اختصاص رب المال، يحفر الآبار، ويوصل المياه، ويقيم السور على مزرعته، هذا من اختصاصه، والبذر على الرأي الصحيح من اختصاص صاحب المزرعة، إلا إذا اشترط ذلك.

◄ تولى (وَأَجْمَمُوا عَلَى أَنَّ مَا كَانَ فِي الْحَاثِطِ مِنَ الدَّوَابِ،
 وَالْعَبِيدِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَقِّ الْعَامِلِ (١٠). وَاخْتَلْقُوا فِي شَرْطِ الْعَامِلِ ذَلِكَ عَلَى الْمُسَاقِي).

إذا كان ما في الحظائر مما له علاقة بالعمل، كالبقر أو الثيران التي تقوم بالحرث، فيرى أكثر الفقهاء أن هذا أيضًا من اختصاص العامل؛ لأن له علاقة بالحرث، والحرث من اختصاص العامل، فهو يحرث الأرض وينقيها ويصفيها، ويخرج ما فيها من الحجارة، وكل ما يعوق نمو الأشجار.

#### ◄ توله: (فَقَالَ مَالِكٌ (٢): يَجُوزُ ذَلِكَ فِيمَا كَانَ مِنْهَا فِي الْحَاثِطِ

#### (١) مذهب الحنفية لم أقف عليه.

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (9: 98) قال: «ولا تصح باشتراط نقص؛ أي بإخراج من في الحائط من رقيق أو دواب كانت موجودة فيها يوم المقد، قال في الرسالة: ولا تجوز المساقاة على إخراج ما في الحائط من الدواب أو الرقيق». ومذهب الشافعية ينظر: «مختصر المزني» (٢٢٤/٨) قال: «قال الشافعي: ولا بأس أن يشترط المساقي على رب النخل غلمانًا يعملون معه، ولا يستعملهم في غيره».

ومذهب الحنابلة لم أقف عليه.

(Y) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٥٤٠/٣) قال: «ولا تصح باشتراط نقص؛ أي:
بإخراج من في الحائط من رفيق أو دواب كانت موجودة فيها يوم العقد، قال في
«الرسالة»: ولا تجوز المساقاة على إخراج ما في الحائط من الدواب أو الرقيق.
انتهى فالمفسر شرط إخراج ما كان موجودًا؛ بخلاف لو أخرجها بلا شرط، ولا
باشتراط تجديد على العامل، أو على رب الحائط لشيء من ذلك لم يكن موجودًا

قَبْلَ الْمُسَاقَاةِ. وَأَمَّا إِنِ الْمُتَرَطَّ فِيهَا مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحَائِطِ فَلَا يَجُوزُ. وَقَالَ الشَّافِمِيُّ('': لَا بَأْسَ بِلَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَائِطِ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ نَافِع مِنْ أَصْحَابٍ مَالِكِ('').

وهو قول أحمد أيضًا<sup>(٣)</sup>.

◄ تولى : (وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ (أَ): لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْعَامِلُ
 عَلَى رَبِّ الْمَالِ، وَلَوِ اشْتَرَطَهُ رَبُّ الْمَالِ عَلَى الْعَامِلِ جَازَ ذَلِكَ، وَوَجْهُ
 كَرَاهِينِهِ ذَلِكَ).

المعروف أن محمد بن الحسن لا يرى ذلك، حتى وإن اشترطه؛ لأنه يرى أن ذلك شرط ينافي مقتضى العقد، وكل شرط ينافي مقتضى العقد فإنه لا يعتد به ولا يعتبر، هذا نقل عن محمد بن الحسن، وربما كان له هذا الرأي الذي ذكره المؤلف، والله أعلم.



 <sup>(</sup>١) يُنظر: «مختصر المزني» (٢٢٤/٨) قال: «قال الشافعي: ولا بأس أن يشترط المساقي على رب النخل غلمانًا يعملون معه، ولا يستعملهم في غيره».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «مواهب الجليل» للحطاب (٩/٣٧٥) قال: «وقال ابن نافع ويحيى: وإذا كان في الحائط رقيق لا يدخلون إلا بشرط».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٩٤٠/٣) قال: «ويلزم العامل... والحرث وآلته ويقره».

<sup>(</sup>٤) يُنظر: «الحجة على أهل المدينة للشبياني (١٧٨/٤) ١٧٩) قال: «إذا دفع الرجل إلى الرجل نخلاً مساقاة، والمشرط عليه أن رقيقًا بأعيانهم مسمين معلومين يعملون معه من رقيق صاحب المال كانوا يعملون في ذلك النخل يوم ساقاه، أو كانوا يعملون في غيره، أو لم يكونوا يعملون في شيء، فإن هذا جائز كله في جميع ما اشترط؛ لأنه اشترط رقيقًا معلومًا معروفًا».

هناك مسألة لا أدري عرض لها المؤلف أو لا<sup>(۱)</sup>، وهي: لو شرط العامل - كما مر في المضاربة - على رب المال أن يقدم له غلامًا من غلمانه، أو عبدًا من عبيده ليعمل معه، هل هذا جائز؟

نعم، أجاز الفقهاء ذلك.

◄ تولى: (وَاتَفَقَ الْقَائِلُونَ بِالْمُسَاقَاةِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَتِ النَّفَقَةُ كُلُّهَا
 عَلَى رَبِّ الْحَائِطِ وَلَبْسَ عَلَى الْعَاصِلِ إِلَّا مَا يَعْمَلُ بِيَدِهِ أَنَّ ذَلِكَ
 لا يَجُوزُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ بِمَا لَمْ يُخْلَقْ، فَهَذِهِ هِيَ صِفَاتُ هَذَا الرُّعُنِ، وَلَيْرُوا.
 وَالشُّرُوطُ الْجَائِزَةُ فِيهِ وغَيْرِ الْجَائِزَةِ).

<sup>(</sup>١) نعم، سبق منذ قليل الكلام عليها، ونقلت أقوال الفقهاء فيها.

<sup>(</sup>٣) مذهب الحنفية، يُنظر: «بدانع الصنائع» للكاساني (١٨٦/٦) قال: «الشرائط المفسدة للمعاملة فأنواع... ومنها: شركة العامل فيما يعمل فيه؛ لأن العامل أجير رب الأرض، واستئجار الإنسان للعمل في شيء هو فيه شريك المستأجر لا يجوز... ولا يجوز الاستئجار لمعل فيه الأجير شريك المستأجر، وإذا عمل لا يستحق الاجير على شريكه لما عوف في الإجارات، ولا يشبه هذا المزارعة؛ لأن الأرض إذا كانت مشتركة بين النين دفعها احدهما إلى صاحبه مزارعة على أن يزرعها بنذه، وله ثلثا الخارج أنه تجوز الهزارعة.

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٥٤٦/٣» ٥٤٧) قال: ﴿وجاز... إعطاء أرض لرجل ليغرس فيها شجرًا من عنده، فإذا بلغت حد الإثمار مثلًا كانت الحائط بيده مساقاة سنين سماها له أو أطلق، ثم يكون الغرس ملكًا لرب الأرض=

\_\_\_\_\_ شرح بداية المجتهد }

هذا من أهم الأركان في المساقاة والمزارعة؛ لأنه يحدد ما يخص العامل وما يخص رب المال.

◄ قولته:

# (الرُّكْنُ الثَّالِثُ:

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُسَاقَاةَ تَجُوزُ بِكُلِّ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ مِنْ أَجْزَاءِ النَّمَرِ، فَأَجَازَ مَالِكٌ أَنْ تَكُونَ النَّمَرُةُ كُلُهَا لِلْمَامِلِ كَمَا فَعَلَ فِي الْقِرَاضِ، وَقَدْ قِبَلَ: إِنَّ ذَلِكَ مِنْحَةٌ لَا شُمَاقَاةٌ، وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ)(١٠.

كما في النص فلا يجوز، فإن نزل فسخت المغارسة ما لم يشمر الشجر، أو أشمر ولم
 يعمل، وللعامل أجرة مثله وقيمة ما أنفقه وقيمة الأشجار يوم غرسها، فإن أثمر
 الشجر وعمل لم تنفسخ المساقاة وكان له مساقاة مثله. وأما لو دخلا على أن
 الأرض والشجر بينهما جاز إن عين ما يغرس في الأرض وكانت مغارسة».

ومذهب الشافعية، يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (٣٤٩/٥) قال: «والأصح أنه لا يجوز أن يخابر تبكا للمساقاة؛ لعدم ورود ذلك. والثاني تجوز كالمزارعة، وأجاب الأول بأن المزارعة في معنى المساقاة من حيث إنه ليس على العامل فيها إلا العمل؛ بخلاف المخابرة فإنه يكون عليه البلد والعمل.

ومذهب الحتابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٥/٣) قال: «ولو دفع أرضه لمن يغرسها على أن الأرض والغراس بينهما فسد، قال في المغني: ولا نعلم فيه مخالفًا؛ لأنه شرط اشتراكهما في الأصل، كما لو دفع إليه الشجر المغروس مساقاة؛ ليكون في الأصل والثمرة بينهما، أو شُرَكًا في المزارعة كون الأرض والزرع بينهما فلا يصحان».

(١) هذه ثلاث مسائل، أجملها المصنف:

فالأقوال الثلاثة في المذهب المالكي، يُنظر: «الشرح الكبير» للدوير (٥٥/٣) قال: «وجاز تقايلهما ولو قبل العمل للزومها بالعقد، يخلاف القراض هدرًا؛ أي: حال كون التقايل خاليًا من شيء يأخذه أحدهما من الآخر، ومفهوم هدرًا أنه لو وقع التقايل على شيء فظاهر «المدونة» المنع مطلقًا، والمذهب قول ابن رشد: أنه إن كان بجزء مسمى من الشرة ولم تطب جاز إن تقايلا قبل العمل اتفاقًا؛ لأنه هبة من رب الحائط للعامل، وأما بعده فأجازة إبن القاسم ومتحة أصيغ، كما لو طابت الشهرة أو كان الجزء غير مسمى، وأما لو كان التقايل بدراهم ونحوها فلا نص إلا ما يفهم من «المدونة» من المنع». \_ \_ شرح بداية المجتهد على عليه المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المحتمد الم

وهذا هو الأظهر، أنها تكون منحة، كما مر في (القراض)، وعوفنا رأي أبي حنيفة (١)، ورأي الإمام أحمد (٢) أنه إذا جعل الربح كله

ومذهب الحنفية عدم الجواز، يُنظر: «بدائع المسائع» للكاساني (١٨٣/١، ١٨٨) قال: «المزارعة القاسدة فانواع... منها: أن الخارج يكون كله لصاحب البذر سواء كان رب الأرض أو المرارع؛ لأن استحقاق صاحب البلر الخارج لكونه نماء ملكه لا بالشرط لوقوع الاستفاء بالملك عن الشرط، واستحقاق الأجر الخارج بالشرط وهو العقد فإذا لم يصع الشرط استحقه صاحب الملك ولا يلزمه التصدق بشيء؛ لأنه نماء ملكه». وقال الشافية والحنايلة بالتصيل.

مذهب الشافعية، يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (ه/٢٤٩) قال: «فإن أفردت أرض بالزراعة تالمغل للمالك؛ لأنه نماه ملكه، وعليه للعامل أجرة عمله ودوابه وآلاته إن ثانت له وسلم الزراع لبطلان المقله، ولا يمكن إجباط عمله مجانًا، أما إذا لم يسلم فلا شيء للعامل على ما أخذه من تصويب المصنف لكلام المتولي في نظيره من الشركة الفاسفة فيما إذا تلف الزرع أنه لا شيء للعامل؛ لأنه لم يحصل للمالك شيء» ورد بأن قياسه على القراض الفناسد أقرب لاتحاد البابين في أكثر الأحكام، فالعامل هنا أشبه في القراض من الشريك، وكان الفرق بين العامل والشريك أن الشريك بعمل في ملك نفسه فاحتيج في وجوب أجرته لوجود نفع شريكه؛ بخلاف العامل في القراض والمسافاة).

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع للبهوتي (١٩/١٥) (١٩ ومن شرط صحة المساقاة: تقدير نصيب العامل بجزء مشاع من الشمرة، كالتلث والربع والربع من المنه جزء المن أنه فلو جعل رب شجر للعامل جزءًا من مائة جزء جاز، أو جعل رب شجر للعامل جزءًا من مائة جزء حياز، أو جعل رب الشجر الجزء من مائة جزء المنافق المنها للرب الشجر جزءًا من مائة جزء والباقي للعامل حيلة على ببع الشبرة قبل بدو صلاحها فلا يصح، .. ولو جعل رب الشجر لد أي: أب على للعامل - آصماً معلومة كمشرة لم تصح؛ لأنه قد لا يخرج إلا ذلك فيختص به العامل، أو جعل له دراهم ولو معلومة لم تصح؛ لأنه قد لا يخرج من النماء ما يساوي تلك الدراهم، أو جعلها أي: الأصم المعلومة أو الدراهم مع الجزء المشاقاة للعلم بأن ساقاء على الثلث وخصمة آصح أو خصمة دراهم فسدت المساقاة للخرجها عن موضوعها، وكذلك تفسد إن طرط رب الشجر له - أي: للعامل - شجر بينه؛ لأنه قد لا يحجل بالكية فيحصل الشرو والغرر،

 (١) يُنظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين؛ للحصكفي (١٤٤/٥) قال: «ودفع المال إلى آخر مع شرط الربح كله للمالك بضاعة، فيكون وكيلًا متبرعًا، ومع شرطه للعامل قرض لقلة ضرره.

(۲) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتى (۲۱٦/۲) قال: «وقول رب المال لآخر: اتجر=

للمضارب، وهو العامل، فإن ذلك يكون قرضًا لا قراضًا، وهنا يكون منحة.

◄ قولكم: (وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا اشْتِرَاطُ مَنْفَعَةٍ زَائِدَةٍ).

هذا معروف؛ لأن أي قرض أو مصلحة جرت نفعًا فإنها ينبغي أن تطرح<sup>(۱)</sup>، وقد مر ذلك في البيع والإجارة ومسائل كثيرة.

تولىم: (مِثْلُ أَنْ يَشْتَوَظَ أَحُدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ زِيَادَةَ دَرَاهِمَ، أَوْ
 دَنَانِيرَ، وَلَا شَيْثًا مِنَ الْأَشْيَاءِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْمُسَاقَاقِ ('\').

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهرتي (٣٣,٢٣٥) قال: «أو شرط عليه مملًا في غير النجو الذي ساقاء عليه بأن ساقاء علي بستان تبصف ثمره على أن يعمل له في بستان آخر، أو شرط عليه عملًا في غير السنة، بأن قال له: اعمل في هذا البستان ستة بصف ثمره على أن تعمل فيه السنة الآتية فسد العقد؛ لأن هذا كله يخالف موضوع المساقاته.

به وكله؛ أي: الربح لك قرض لا مضاربة؛ لأنه قرن به حكم القرض فانصرف إليه، فإن قال معه: ولا ضمان عليك لم ينتف كما لو صرح به، لا حق لربه، أي: الدافع فيه أي: الربح».

 <sup>(</sup>۱) يُنظر: «الإشراف» لابن المنذر (۱٤٢/١) قال: «أجمعوا على أن السلف إذا شرط عقد السلف هدية أو زيادة، فأسلفه على ذلك، أن أخذه الزيادة على ذلك ربًا».

<sup>(</sup>٢) مذهب العنفية، يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١٨٦/٦) قال: «الشرائط المفسدة للمعاملة فأنواع... (ومنها) شرط عمل تبقى منفته بعد انقضاء مدة المعاملة نحو: السرقنة، ونصب العرائش، وغرس الأشجار، وتقليب الأرض، وما أشبه ذلك؛ لأنه لا يقتضيه المقد ولا هو من ضرورات المعقود عليه ومقاصده.

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٥٤٠/٣) ، اقال: «ولا باشتراط زيادة خارجة عن الحافظ لأحدهما كأن يعمل له عملاً في حافظ أخرى أو يزيده عبدًا أو عرضاً أو منفة كسكنى دار ونحو ذلك؛ إلا إن كانت قليلة أو داية أو غلامًا في الحافظ». ومذهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (١١٤/١) قال: «ويشترط لصحة ما مساقاة أن لا يشترط على العامل ما لبس من جنس أعمالها... أنها عليه فلا اعتراض عليه خلاقًا لمن زعمه... فإذا شرط عليه ذلك كبناء جدار الحديقة لم يصح المعقد؛ لأنه استئجار بلا عوض، وكذا شرطهما على العامل على المائك كالسقي، ونص البويطي أنه لا يضر شرطه على المائك؟

\_ الشرح بداية المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد المجتهد

لا يجوز ذلك؛ لأن هذه الثمرة لم تخلق بعد، ولم تقدر، وربما كان هذا الشرط؛ هذه الدراهم والدنانير تزيد عن الثمرة، أي: تكون أكثر مقارنة بالثمرة، فيكون في ذلك ضرر والضرر مطروح، والرسول ﷺ يقول: «لا ضَرَر ولا ضِرَارً".

فهذه ثمرة لم تخلق بعد، وهي غير موجودة، ولم يعرف قدرها، فكيف يضاف إليها شرط آخر من أحد الطرفين؟

ربما يكون هذا الشرط المضاف؛ من دراهم أو دنانير، مساويًا لما تخرجه هذه الأرض من الثمر، وربما يكون زائدًا عليها، وقد تكررت فيما سبق قصة القلادة، وهي في صحيح مسلم<sup>(٢)</sup> وعند أبي داود<sup>(٣)</sup> وغيرهما<sup>(٤)</sup>، وفيها أن قلادة بيعت بسبة دنانير وتسعة، فأمر الرسول ﷺ بفصلها وإخراج ما فيها من الذهب وإفرازها عما فيها من الخرز، وقد وجد أن الذهب الموجود فيها أكثر من الدنانير التي اشتريت بها، فنهي رسول الله ﷺ عن ذلك.

تولىم: (إلّا الشَّيْءَ الْبَسِيرَ عِنْدَ مَالِكٍ مِثْلَ سَدِّ الْعِظَارِ، وَإِصْلَاحِ
 الطَّلِيرَةِ وَهِي مُجْتَمَعُ الْمَاءِ)(\*).

 <sup>(</sup>١) أخرجه ابن ماجه (٢٣٤٠) وغيره، عن عبادة بن الصامت: أن رسول الله ﷺ قضى
 أن «لا ضرر ولا ضرار»، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٨٩٦).

 <sup>(</sup>۲) مسلم (۱۹۹۱) عن فضالة بن عبيد، قال: «اشتريت يوم خيبر قلادة باثني عشر دينارًا، فيها ذهب وخرز، ففصلتها، فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارًا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، نقال: «لا تُباح حتى تُفصل».

<sup>(</sup>٣) أبو داود (٢٥١١).

<sup>(</sup>٤) النسائي (٤٧٤)، والترمذي (١٢٥٥).

<sup>)</sup> يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٥٤٤/٣» ٥٤٥) قال: «وجاز اشتراط رب الحائط على العامل إصلاح جدار وكنس عين والعادة كالشرط، فإن لم يكونا فعلى رب الحائط، وسد ... حظيرة .. الزرب باعلى الحائط يمنع النسور وشده ـ بالشين المحقمة ـ يكون بنحو الحبال ـ وبالسين المهمة ـ يكون بأعواد ونحوها لما انفتح منه، وإصلاح ضفيرة ... مجتمع الماء كحاصل وصهريج، وجاز اشتراط الأربع المذكورة على العامل ليسارتها وعدم بقائها بعد منة المساقاة ظائبا، فإن لم يشترطه على العامل فعلى ربه، أو ما قل غير ما تقدم مما لا يبقى بعد المساقاة كناطور».

الظفيرة: هي مجتمع الماء وملتقاه؛ يعني المكان الذي يتجمع فيه الماء، وهي التي نسميها الآن: البركة<sup>(١)</sup>.

تولى، (وَلَا يَبُوزُ عِنْدَ مَالِكٍ أَنْ يُسَاقِيَ عَلَى حَائِطَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَلَى جُزْء، وَالْآخِرُ عَلَى جُزْء آخَرُ<sup>(۲)</sup>، وَاحْتَجَّ بِفِعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي خَنْبَرَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ سَاقَى عَلَى حَوَائِطَ مُخْتَلِفَةٍ بِجُزْء وَاحِد<sup>(۲)</sup>، وَفِيهِ خِلاكٌ).

المسألة فيها خلاف بين العلماء (٤)، وليس الخلاف في مذهب مالك.

 <sup>(</sup>١) «الظفيرة»: عيدان تنسج وتظفر وتطين، يجتمع فيها الماء كالصهريج. يُنظر: «المختصر الفقهي» لابن عرفة (١٠٤/٨)، و«تفسير الموطأ» للقنازعي (٢٠٢/٢).

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «الشرح الكبير» للدرير (٩٤٣/٣) قال: «وجاز حوائط ـ أي: مساقاتها ـ بعقد واحد، وإن اختلفت تلك الحوائط في الأنواع بأن كان بعضها نخلا وبعضها رمانًا وبعضها مناً بجزء متفق في الجميع، وكان الأوضع أن يقول: إن اتفق الجزء، فإن اختلف لم يجز، إلا أن يكون مساقاتها في صفقات متعددة، فيجوز اختلاف الجزء، فالاستثناء من مفهوم قوله بجزء.

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٢٢٨٥)، ومسلم (١٥٥١) عن ابن عمر قال: «أعطى رسول ا協 繼 خبير البهرد: أن يعملوها ويزرعوها، ولهم شطر ما يخرج منها».

 <sup>(</sup>٤) مذهب الحنفية، يُنظر: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي (٢٩/٤) قال: «في نخل حائطين معاملة... قال محمد: يجوز ذلك».

ومذهب الشافعية، يُنظر: "دوضة الطالبين؛ للنووي (١٥٣/٥) ١٥٤) قال: "حديثة بين الثين مناصفة، ساقى أحدهما صاحبه وشرط له ثلثي الثمار، صحح وقد شرط له ثلث ثمرته. وإن شرط له ثلث الشمار، أو نصفها، لم يصح؛ لأنه لم يثبت له عوضًا بالمصافاة، فإنه يستحق النصف بالملك. وإذا عمل، ففي استحقاقه الأجرة الوجهان، ولو شرط له جميع الثمار فسد، وفي الأجرة وجهان؛ لأنه لم يعمل له إلا أنهرف إليه. قلت: أصحهما: له الأجرة... ولو شرط في المساقاة مع الشريك أن يتماونا على العمل، فسنت.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (۱۳۳/۲) قال: «أو ساقاه على بستانين: أحدهما بالنصف والآخر بالثلث ونحوه، أو ساقاه على بستان واحد ثلاث سنين، السنة الأولى بالنصف، والثانية بالثلث، والثالثة بالربع ونحوه جاز».

- ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

تولىم: (وَأكثر الْمُلْمَاء عَلَى أَنَّ الْقِسْمَةَ بَیْنَ الْعَامِلِ وَالْمُسَاقِي فِي
 الثَّمَرِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْكَیْل، وَكَذَلِكَ فِي الشَّرِكَةِ)('\.

هذا هو رأي أكثر العلماء؛ حتى تتجنب الجهالة، وبعضهم أجاز الخرص؛ لأن ذلك مما يجوز فيه قياسًا على خرص الثمار، وقد رخص رسول الله ﷺ في العرايا تُباع بالتمر خرصًا<sup>(۱۲)</sup>، فالتمر الذي على الأرض يكال، لكن الذي على النخل يخرص، هذا الذي في الأرض بين أيدينا نكبه، وأما المعلق فهذا يخرص خرصًا.

(١) ومذهب الحنفية، يُنظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١٧٧٦) قال: «فصل في الشرائط التي ترجع إلى الخارج من الزوع (فصل): وأما الذي يرجع إلى الخارج من الزوع فأنواع ... ومنها: أن يكون ذلك البخض من الخارج معلوم القدر من النصف والثلث والربع ونحوه؛ لأن ترك التقدير يودي إلى الجهالة المفضية إلى المنازعة؛ ولهذا شرط بيان مقدار الأجرة في الإجارات كنا هذا».

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٥٤٠/٣) قال: «والتبعية المسائل في الثلاث الثلث فدون... المراد بالجزء ما قابل المعين كشوة نخلة بعينها، أو أصع، أو أوسق لا ما قابل الكل؛ إذ يجوز أن يكون جميع الشوة للعامل أو لرب الحائظ، قل الجزء كعشر، أو كثر شاع في جميع الحائظ احترازاً مما إذا كان شائق في نخلة معينة، أو نخلات وعلم قدره كريع احترازاً مما إذا جهل نحو لك جزء، أو جزء قلبل أو كثير... ويشترط في الجزء أيضًا أن يكون مسترياً في جميع أنواع الحائظ، فلو دخلا على أنه في الشر النصف وفي الزيتون مثلاً الربع لم يجزء.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «تخفة المحتاج» للهيتيمي (١٩٠/، ١٩١١) قال: «وطريق جمل الغنة لهما ولا أجرة في إفراد العزارعة أن يستأجره - أي: العالك العامل - بنصف البلد شائك ليزرع له النصف الآخر من البلد في نصف الأرض مشائكا، ويعبره نصف البلد ويضف منافعة الأرض في من المنافق المنافقة الأرض، شائعين ليزرع له النصف الأخر من البلد في النصف الأخر من الأرض، فيشتركان في النافة مناصفة، ولا أجرة لأحدهما على الآخر».

وَمُلْهُ الْحَنَابِلَة، يُنظُو: "كشاف القناع، للبهوتي (٥٣٤/٣) قال: "وتصح إجارتها ـ أيضًا ـ بجزء مشاع معلوم؛ كالنصف والثلث مما يخرج منها، سواء كان طعامًا؛ كالبر والشعير، أو غيره؛ كالقطن والكتان، وهو إجارة حقيقة، كما لو أجرها بنقده.

 (٢) أخرجه البخاري (٢١٨٤)، ومسلم (١٥٣٩) عن زيد بن ثابت: «أن رسول الله ﷺ رخص بعد ذلك في بيع العربة بالرطب، أو بالتمر، ولم يرخص في غيرها. ولا شك أن الخرص حكم شرعي، وأن رسول اله ﷺ أقره، لكن له أهله، وهم أهل الخبرة؛ لأن الذي يخرص ينبغي أن يكون قد مارس ذلك العمل وتعوده، ولذلك من تعود الخرص لا تجد إلا فرقاً يسيرًا بين تقديره وبين الكيل والميزان حقيقة؛ فلو أخذت إنسانًا يعمل في عمل في الميزان فتجد أنه لكثرة الممارسة لو أحضرت له فاكهة أو أرز أو غيره ليزنه، فستجده يقرب لك، يقول لك: هذا كيلو أو أكثر أو نحو ذلك، فتجد أنه يصيب في الغالب، وإن زاد فهو قليل، وإن قلَّ فهو كذلك؛ لشهرته في ذلك من كثرة ما يحمل في يده ويضع ويقيس، فأصبح عنده خبرة ودراية. كذلك الخارص، ولذلك اختار رسول الله ﷺ عبدالله بن رواحة؛ لههارته في ذلك وغيرته (١٠).

◄ قولات: (وَأَنَّهَا لا تَجُورُ بِالْخَرْصِ. وَأَجَازَ قَوْمٌ قِسْمَتَهَا بِالْخَرْصِ.
 وَالْحَتَلَفَ فِي ذَلِكَ أَصْحَابُ مَالِكٍ، وَالْحَتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْهُ؛ فَقِيلَ: يَجُورُ،
 وَقِيلَ: لا يَجُورُ مِنَ النَّمَارِ فِي الرَّبَويَّةِ، وَيَجُورُ فِي غَيْرٍ ذَلِكَ (٢٠)، وَقِيلَ: يَجُورُ بِإِطْلاقِ إِذِ الْحَتَلَفَت حَاجَةُ الشَّرِيكَيْنِ).

لا شك أن الأحوط هو الكيل؛ فالكيل يرفع الخلاف ويزيل محل الشك، ودعُ ما يريبك إلى ما لا يريبك<sup>(r)</sup>.

> تولكن: (وُحجَةُ الْجُمْهُورِ: أَنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُهُ الْفَسَادُ مِنْ جِهْةِ الْمُزَائِقَ، وَيَدْخُلُهُ الْفَسَادُ مِنْ جِهْةِ الْمُزَائِقَ، وَيَدْخُلُهُ بَنْعُ الرَّعْلِ بِالتَّمْوِ، وَيَشِعُ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ نَسِيعَةً. وَحُجَّةُ مَنْ أَجَازَ فِي الْحَرْصِ تَشْبِيهُهَا بِالْعَرِيَّةِ، وَبِالْخَرْصِ فِي الزَّكَاةِ، وَفِيهِ صَعْفٌ. وَالْخَرْصِ فِي النَّكَاةِ، وَفِيهِ صَعْفٌ. وَالْحَرْصِ فِي النَّعْلَةِ عَنْبُرُ مِنْ أَلْحُرْصٍ فِي النَّعْلَةِ عَنْبُرَ مِنْ الْمُدَّرِقِ فِي قَلْهُ عَنْدٍ مِنْ الْحَرْصِ فِي النَّاكَاةِ خَيْبَرَ مِنْ الْمُدَاتِي الْعَرْمِ فِي اللَّهِ عَنْبُرَ مِنْ إِلَيْهِ فِي قَلْهُ مِنْ الْمُدَاتِي الْعَرْمِ فِي اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلِي اللَّهُ اللَّهِ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَمُ اللَّهُ الْمُلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْعِلَمُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللللَّهُ الْمُعْلَى الللْمُعْلَى اللللْمُلِيْعِلَاللَّهُ الللْمُلْكِلِيلُولُ اللْمُلْعِلَالِلْمُ اللْمُلْمِلْمِلْمُ اللْمُلْعِلَمُ اللْمُلْمِ

<sup>(</sup>١) تقدم أن النبي ﷺ كان يرسله ليخرص على اليهود.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «مواهب الجليل» للحطاب (٣٧٣/٥) قال: «ص (يجزء قل، أو كثر). ش: لا مفهوم لقوله: يجزء، وإنما تبه به على أنه لا تجوز المساقاة بكيل مسمى من الثمرة، ولم يرد أنه لا يد أن يكون المأخوذ جزءًا من الثمرة، بل تجوز المساقاة على أن تكون الثمرة جميعها للعامل.»

<sup>(</sup>٣) جزء من حديث أخرجه النسائي (٥٣٩٧) عن ابن مسعود.



مُرْسَلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ)(١).

مرسل سعيد بن المسيب مر قبل، وقلنا: رواه مالك في «الموطأ». وكذلك رواه غيره، وهو مرسل صحيح، ومن العلماء من وصله.

وأما الثاني فهو ليس عطاء، وإنما هو سليمان بن يسار، وقد مر أيضًا قبل، وقلنا: هو مرسل صحيح، وهناك من وصله؛ فجاء عند البيهقي وعند غيره موصولًا، فهما مرسلان حجة.

◄ تولى:

# (الرُّكْنُ الرَّابِعُ:

وَأَمَّا اشْيَرَاطُ الْوَقْتِ فِي الْمُسَاقَاةِ: فَهُوَ صِنْفَانِ: وَقُتُ هُوَ مُشْتَرَطٌ فِي جَوَازِ الْمُسَاقَاةِ).

هذا التقسيم الذي يسلكه المؤلف يقرب المعلومات إلى ذهن الدارس؛ لأن هذا فيه تقريب للمسائل؛ لأنك لو خلطت بعضها ببعض لاحتجت إلى عناية أكثر؛ لتميز بعضها من بعض، لكن كونه يقسمها ويرتبها، يجعله سهل المأتى، من غير صعوبة، وكلامه هنا يتعلق بقضية: ها, هناك وقت محدد للمساقة أو لا؟

الرسول ﷺ عامل أهل خيبر على شطر مما يخرج منها، فهل حدد لهم رسول الله ﷺ وقتًا معينًا ينتهي إليه؟ أو أنه ترك الأمر؟

هناك اختلاف بين العلماء في التوقيت، والتوقيت له علاقة وثيقة بحكم المساقاة، ونحن بعد لم نأخذ حكمها من حيث العقد، هل هي عقد لازم أو هي عقد جائز؟ هل هي عقد لازم كالإجارة؛ لأنها مقابلة عوض بعوض؟ أو هي عقد جائز كالمضاربة والشركة والقراض؟

هذه المسألة التي سيتعرض لها المؤلف؛ لما لها من علاقة بالحكم؛ لكنه قدم الوقت، ثم بعد ذلك يعقبه بما يتعلق بالحكم.

 <sup>(</sup>١) تقدم تخریجه.

## ◄ تولآمَ: (وَوَقْتٌ هُوَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ، وَهُوَ الْمُحَدِّدُ لِمُدَّتِهَا).

هناك وقت يتعلق بحكم العقد؛ هل هو جائز أو لازم؟ ووقت يتعلق بتحديد المدة: هل هناك مدة أو لا؟

◄ تولىمَ: (فَأَمَّا الْوَقْتُ الْمُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ عَقْدِهَا: فَإِنَّهُمُ اتَّفَقُوا
 عَلَى أَنَّهَا تَجُوزُ قَبْلَ بُدُو الصَّلَاح)(١٠.

كان الأولى بالمؤلف ألا يقول: قبل بدو الصلاح. وأن يقول: قبل الشمر، يعني: قبل أن تشمر؛ لأن عندنا الآن طرفًا يقابل طرفًا، هذه الأشجار قبل بدو الصلاح؛ يعني: الأشجار قدمت؛ لأنها لم تشمر بعد، وقولنا: قبل بدو الصلاح؛ يعني: أنها أشرت؛ لكن الشمرة لم تصفر بعد ولم تحمر، يعني: ما بدت العلامة، وقوله وإن كان له وجه من النظر، لكن الأسلم أن يقال: ثمرة، يقابلها عدم ثمرة؛ لأنه كان يتكلم عن المساقاة، والمساقاة أن تقدم أشجارًا غير مثمرة لم تخلق فيها الثمرة، فكيف نقول بأنه لم يبد صلاحها؟ هذا هو وجه الملاحظة.

ومراد المؤلف هنا أن العلماء متفقون على جواز المساقاة قبل الثمرة. ومعلوم أن أبا حنيفة لا يرى المساقاة مطلقًا.

 (١) مذهب الحنفية، يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي (٢٨٥/، ٢٨٦) قال: «دفع الشجر والكروم... إلى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره».

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٣٩/٣) قال: «المساقاة، وهي عقد على خدمة شجر وما ألحق به».

ومذهب الشافعية، يُنظر: "تحفة المحتاج، للهيتمي (١٩/١٠، ١٠٠) قال: «المساقاة: هي معاملة على تمهد شجر... وموردها: النخل والعنب؛ للنص في النخل، وألحق به العنب بجامع: وجوب الزكاة، وإمكان الخرص، وتجويز صاحب الخصال لها على فحول النخل.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٥٣٢/٣) قال: «دفع أرض وشجر له ثمر مأكول... لمن يغرسه ويعمل عليه... أو دفع شجر له ثمر مأكول مغروس معلوم بالمشاهدة لمن يعمل عليه ويقوم بمصلحته. ـ المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد المجتهد المجتهد المعتمد المع

فالمقصود: أن الذين أجازوا المساقاة أجازوها قبل أن تثمر، لكن بعد أن تثمر اختلفوا. فما وجهة هؤلاء ووجهة هؤلاء؟

تولىم: (وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ ذَلِكَ بَعْدَ بُدُو الصَّلَاحِ: فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنْ الْقَائِلِينَ بِالْمُسَاقَاةِ عَلَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ بَعْدَ بدو الصَّلَاحِ)(١٠).

الجمهور ـ وهو كما ذكر المؤلف أكثر العلماء ـ يرون أنه لا يجوز.

فمذهب مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه أن ذلك لا يجوز، لكن عندما ننظر نظرة فقهية إلى ما بعد وجود الثمرة نجد أن الجهالة قد خفيت؛ لأنه بعد أن تظهر الثمرة تكون الجهالة أوشكت على الزوال؛ لأن الثمرة تكون قد بدت، والعلة التي ذكرها أبو حنيفة أن الثمرة لم تخلق ولم توجد، قد زالت بوجود الثمرة، فكيف يقول الجمهور بذلك؟

لا شك أنَّ للجمهور وجهة نظر في هذا؛ لأن القصد من ذلك أن العامل ماذا يقدم إذا كانت قد أسقيت ونمت وظهرت الثمرة؟ هذه هي ملاحظة جمهور العلماء، وسيين المؤلف هذا.

تولىم: (وَقَالَ سَحْنُونٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ: لَا بَأْسَ بِلَـٰلِكَ).

وهي أيضًا رواية للإمام أحمد، فصدهب الأثمة مالك<sup>(٣)</sup> والشافعي، وأحمد في المشهور<sup>٣)</sup>: أن ذلك لا يجوز، وأما قبل وجود الثمر فنعم.

(١) سأذكر أقوال أهل العلم لأن المسألة فيها اختلاف أقوال.

(٣) يُنظر: «الإنساف؛ للمرداوي (١٩/٥، ١٤٧٠) قال: ﴿ وهل تصح على ثمرة موجودة؛
 يعني: إذا لم تكمل؟ على روايتين... إحداهما: تصح، وهي المذهب. وعليها أكثر
 الأصحاب... والرواية الثانية: لا تصح».

<sup>(</sup>۲) يُنظر: «المدونة» لمالك (٥٦٦/٣) قال: «قلت: أرأيت إن كان لرجل حائط فيه نخل قد أطعم، ونخل لم يطعم، أيجوز أن آخذ الحائط كله مساقاة في قول مالك؟ قال: لا يجوز ذلك؛ لأن فيه منفعة لرب الحائط يزدادها على العامل في الحائط؛ لأن بيعه قد حل. ولأن الحائط إذا زها بعضه ولم يزه بعضه حل بيعه.

◄ تولىم: (وَاخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ؛ فَمَرَّةً قَالَ: لَا يَجُوزُ،
 وَمَرَّةً قَالَ: يَجُوزُ⟩

وهذا هو الأشهر أيضًا، فالشافعي له قولان؛ لكن المشهور في مذهبه والمعتبر هو أنه لا يجوز، إذن هو قول لمالك وقول مشهور للإمامين الشافعي وأحمد.

◄ قول (وَقَدْ قِيلَ عَنْهُ: إِنَّهَا لَا تَجُوزُ إِذَا خُلِقَ النَّمَرُ).

ما الذي سيعمله العامل وقد انتهت وبدا نضجها، وأصبحت مهيأة على سوقها؟

لم تبق إلا أشياء يسيرة، كأن يقوم ـ مثلا ـ بجذاذ أو التقاط أو نحو ذلك، وهذا عمل يسير، لكن المهم فيه السقي، والعناية، والتنظيف، وخم العين، وإزالة الأشواك، وغير ذلك، فهذا هو أكثر العمل وقد ذهب وانقضى، ولم يبق إلا النزر اليسير.

تولى : (وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ أَنَّ مُسَاقَاةَ مَا بَدَا صَلَاحُهُ مِنَ الشَّمرِ
 لَيْسَ فِيهِ عَمَلٌ ، وَلَا ضَرُورَةٌ دَاعِيَةٌ إِلَى الْمُسَاقَاةِ ؛ إِذْ كَانَ يَجُوزُ بَيْعُهُ فِي ذَلِكَ الْهُقْتِ).

يعني بإمكان صاحب هذه المزرعة أن يبيع على غيره جملة، وهذا معروف، ومر نهي الرسول ﷺ عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها<sup>(۱۲)</sup>، أما وقد بدا صلاحها، فله أن يبيعها، ولا حاجة بأن يأتي بمن يساقيه عليها.

<sup>(</sup>١) يُنظر: "تحفة المحتاج» للهيتمي (١١٢/١١) قال: «والأظهر صحة المساقاة بعد ظهور الشرة، كما قبل ظهورها بل أولى؛ لأنه أبعد عن الغره، ولوقوع الأقة فيه كثيرًا، نزل متزلة المعدوم، فليس اشتراط جزء منه كاشتراط جزء من النخل، لكن لا مطلقًا بل قبل بدو الصلاح؛ لبقاء معظم العمل بخلافه بعده، ولو في البعض كالبيع فيمتنع تعلمًا، بل قبل: إجماعًا».

 <sup>(</sup>٢) أخرجه البخاري (١٤٨٦)، ومسلم (١٥٣٤) عن ابن عمر: "نهى النبي ﷺ عن ببع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وكان إذا سئل عن صلاحها قال: "حتى تذهب عاهته".

#### > قول (قَالُوا: وَإِنَّمَا هِيَ إِجَارَةٌ إِنْ وَقَعَتْ).

كأن جمهور العلماء يقولون: إن هذه المساقاة إنما هي للحاجة، ولا شك أن الحاجة ملاحظة فيها بالنسبة للطرفين كما أشرنا سابقًا، فصاحب المزرعة، وصاحب العمل، قد لا يستطيع أن يقوم بنفسه وربما لا يحسن الأجرة، ولو جاء بالأجرة ربما لا يحسن المستأجر كما يحسن الذي يتولاها ويأخذ جزءًا من ثمرها، والعامل أيضًا بحاجة إلى أن يأكل ويشرب وينفق على أولاده، فهو يأخذ هذه المزرعة؛ ليستفيد من ثمرها مقابل عمل.

# ◄ تولىم: (وَحُجَّةُ مَنْ أَجَازَهَا: أَنَّهُ إِذَا جَازَتْ قَبْلَ أَنْ يُخْلَقَ الشَّمْرُ نَهِيَ بَغْدَ بُدُو الصَّلَاحِ أَجْوَزُ).

يعني: إذا جازت قبل بدو الصلاح فمن باب أولى أن تجوز بعد بدوه، هذا هو معنى كلام المؤلف.

ونحن نقول: قبل أن تخلق وأن تولد؛ إذ هي معدومة ولا نعرف هل ستثمر أو لا؟ فهناك جهالة، وإن أثمرت فما مقدارها؟ وما نوعها من حيث الصحة والفساد؟ وأقصد بذلك هل ستثمر ثمرة طيبة أو رديثة؟ بينما الكلام عنها هنا في حال كونها قد أثمرت وأصبحت بادية.

### ◄ قول ﴿ وَمِنْ هُنَا لَمْ تَجُزْ عِنْدَهُمْ مُسَاقَاةُ الْبُقُولِ ﴾ (١٠).

نرى أن المؤلف هنا مضطرب فيما يتعلق بالبقول، إلا إذا كان في ذهنه شيء لم يظهر، فالله أعلم. فربما يكون قصده أنها بقول تقوم على السيل، يعني الماء الجاري.

 <sup>(</sup>١) تقدم قبل قليل ذكر اختلاف أهل العلم في مسألة البقول، ونبه الشارح على أن المؤلف اضطرب في قوله.

◄ تولىً،: (لِأَنَّهُ يَجُورُ بَيْعُهَا (أَغْنِي: عِنْدَ الْجُمْهُورِ). وَأَمَّا الْوَقْتُ
 الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي مدة الْمُسَاقَاقِ).

هذا هو الجزء الثاني من الوقت؛ فالوقت الأول في حكم الجواز وتكلمنا على ما قبل وجود الثمرة وما بعدها، والآن يتكلم عن الجزء الثاني وهو الوقت الذي هو شرط في مدة المساقاة، فما حكم ذلك؟

> تولى : أَفَإِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَن يَكُونُ مَجْهُولًا (أَعْنِي: مُدَّةً غَيْرِ مُؤَقَتَةٍ) (أَعْنِي: مُدَّةً غَيْرِ مُؤَقَتَةٍ) (أَ وَأَجَازَ طَائِفَةٌ أَنْ يَكُونَ إِلَى مُدَّةٍ غَيْرٍ مُؤَقَتَةٍ مِنْهُمُ أَهْلُ الظَّاهِرِ) (\*).

(۱) مذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدرير (عدر (عدر الفاقة المساقاة بالجذاذ، أي: قطع الثمر، ظاهره أنه لا بد أن توقت بالجذاذ... وأنها إن أطلقت كانت فلسدة؛ مم أن ابن الحاجب صرح بأنها إن أطلقت كانت صحيحة، وتحمل على الجذاذ، وسيأتي أنها تجزز سين ما لم تكثر جنًا، فالتوقيت بالجذاذ ليس شرطًا في صحتها، فالمراد أنها إذا أقتت لا يجوز أن توقت بزمن يزيد على زمن الجذاذ عادة... سواء صرح به أو أطلق أو قيدت بزمن يقتضي وقوع الجذاذ فيه عادة؛ احترازًا مما إذا قيدت بزمن يؤيد على مدة الجذاذ، فإنها تكون فاسدة.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (١١٤/١، ١١٥) قال: «ويشترط لصحة المساقاة... معرفة العمل جملة لا تفصيلاً» يتقدير المدة كسنة أو أقل! إذ أقل منتها ما يطلع فيه الثمر ويستغني عن العمل، أو أكثر إلى مدة تبقى فيها العين غالبًا للاستغلال فلا تصح مطلقة ولا مؤيدة... والسنة المطلقة عربية... ولا يجوز التوقيت بإدراك الثمر، أي: جذاذه... في الأصح للجهل به.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٤/٣٥) قال: "وتصح إجارة أرض معلومة مدة معلومة».

(۲) وأيضًا الحنفية لم يشترطوها:

مذهب الحنفية، يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي (٢٨٦/١) (٢٨٧) قال: «والرابع بيان المدة ليس بشرط هنا استحسانًا للعلم بوقته عادة، وحينت يقع على أول ثمر يخرج في أول السنة، وفي الرطبة على إدراك بفرها أن الرغبة فيه وحده، فإن لم يخرج في تلك السنة ثمر فصدت، ولو ذكر مدة لا تخرج الثمرة فيها فصدت، ولو تبلغ الدوة فيها، أو لا تبلغ صح؛ لعدم التيقن بفوات المقصودة. - 🖁 شرح بداية المجتهد 🕞 - (٩٤٥

وهو مذهب أحمد<sup>(١)</sup> لا مذهب أهل الظاهر، وسيأتي دليل ذلك.

والجمهور على أنه لا يجوز أن يكون مجهولًا؛ أعني: مدة غير مؤقتة، التفسير لكلمة مجهول، فمعنى هذا أنه لا بد من أن تكون مدة محددة

◄ قول ﴿ اللَّهِ مُدَّةٍ غَيْرٍ مُؤَقَّتَةٍ ﴾ أي: مطلقة غير محددة.

تولى : (وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ: مَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْغَرَرِ قِيَاسًا
 عَلَى الْإِجَارَة. وَعُمْدَةُ أَهْلِ الظَّاهِرِ مَا وَقَعَ فِي مُوسَلِ مَالِكٍ).

قلت قبل: إن مشكلة المؤلف أنه لا يعرف مذهب أحمد استقلالاً، فجعله مذهب أهل الظاهر، وهو يعتمد على كتاب «الاستذكار» لابن عبدالبر، ولكن هذا في الحقيقة هو مذهب أحمد، ودليله قوي، وليس هو المرسل الذي ذكره؛ بل هو حديث في صحيح مسلم<sup>(۱)</sup>.

ومرسل مالك الذي يعنيه المؤلف هو ما رواه مالك عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب وقد تكلمنا عنه قبل، فهذا هو الدليل الذي أشار إليه المؤلف هنا، لكن الواقع أنه لو وقف على مذهب الحنابلة ورأى دليلهم لوقف على غير ذلك، وهم يستدلون بما في صحيح مسلم<sup>(٣)</sup> من أن

ومذهب الظاهرية، يُنظر: "المحلى" لابن حزم (٢٢٥/٨) قال: "ولا يحل عقد البرازعة إلى أجل مسمى، لكن مكنا مطلقًا؛ لأن مكنا عقده رسول الله ﷺ وعلى مذا مضى جميع الصحابة ﷺ.... فكان اشتراط مدة في ذلك شرطًا ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وخلاف لعمله ﷺ.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «كشاف القناعة للبهوتي (٥٣٧/٣)، ٥٥٨) قال: «والمساقاة والمزارعة عقدان جانزان... ولا يمتقران إلى ضرب مدة يحصل الكمال فيها؛ لأنه 靈 لم يضرب لأهل خيبر مدة ولا خلفاؤه من بعده، ولكل منهما فسخها؛ أي: المساقاة أو العزارعة متى شاء.

<sup>(</sup>۲) هو في الصحيحين؛ ليس مسلم وحده.

 <sup>(</sup>٣) هو في الصحيحين؛ البخاري (٣١٥٣)، ومسلم (١٥٥١) عن ابن عمر: «أن عمر بن
 الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز، وكان رسول الله ﷺ لما ظهر=

أهل خيبر عرضوا على رسول الله الله أله أن تبقى المزارع بأيديهم، على أن يعطوه أو يعطوا المسلمين شطرًا مما يخرج منها، فقال لهم رسول الله الله الله على ذلك ما شتا».

إذًا نحن الذين نحدد أو لا نحدد، فالوقت هنا غير محدد، «نقركم على ذلك ما شئنا».

هذا هو الدليل الذي يتمسك به أصحاب هذا القول، فهم قالوا: هذا غير محدد؛ لأن الرسول ﷺ ما أقرهم وسكت، بل قال: «نقركم على ذلك ما شعنا» أي: وقتًا، نحن الذين نريده دون قيد، ولذلك أخذوا من هذا الحديث أنه دليل على أن المدة لا تحدد؛ لأن الرسول ﷺ لم يحدد لهم، ولو كان التحديد واجبًا ومتعينًا لبينه الرسول ﷺ إذ إن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (۱٬ فكان إطلاقه دليلًا على جوازه.

# ◄ قول ﴿ وَمِنْ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿ أُقِرُّكُمْ على مَا أَقَرَّكُمُ اللَّهُ ﴾ (٢٠).

هذا كلام مجمل؛ لكن الحديث الآخر أكثر دلالة من هذا وأقوى، إضافة إلى أن هذا مرسل، ومهما قلنا بأنه صحيح ووصل عند البعض، فإنه محل خلاف، أما ذاك فهو في صحيح مسلم<sup>(۱۲)</sup>.

<sup>=</sup> على أهل خيبر، أراد أن يخرج اليهود منها، وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود وللرسول وللمسلمين، فسأل اليهود رسول الله \$\frac{\text{\$\textit{m}}}{2}\$ أن يتركهم على أن يكفوا العمل ولهم نصف الثمر، فقال رسول الله \$\frac{\text{\$\

<sup>(</sup>١) مسألة: تأخير ألبيان عن وقت الحاجة لا يجوز؛ من القواعد الفقهية المعتبرة، ونقل الشاطبي الاتفاق عليها. انظر: «الموافقات» للشاطبي (١٤٠/٤)، و«المستصفى» للغزالي (ص١٩٢)، و«المحصول» للرازي (١٨٧/٣).

<sup>(</sup>۲) تقدم تخریجه.

<sup>(</sup>٣) والبخاري أيضًا كما تقدم.

تولىم: (وَكَرِهَ مَالِكٌ الْمُسَاقَاةَ فِيمَا طَالَ مِنَ السِّينَ، وَالْقِضَاءُ
 السِّنِينَ فِيهَا هُوَ بِالْجَدِّ لَا بِالْأَهِلَّةِ(١٠). وَأَمَّا هَلِ اللَّقْظُ شَرِّطٌ فِي هَذَا الْمُقْدِ).
 الْمَقْدِ).

لا شك أن هذا استحسان من الإمام مالك، فهو لا يرى إطالتها، وإنما ينبغي أن تكون إلى حد، فإذا حددت فلا ينبغي أن يكون الوقت سنين طويلة.

ورأينا ما يتعلق بالإجارة، ومر بنا ما يشبه هذا، ورأينا أن الإمام الشافعي خالف في ذلك، وأنه لا ينبغي أن تزيد على السنة في روايته المشهورة، وفي رواية أخرى أن الإجارة لا ينبغي أن تزيد عن أكثر من ثلاثين عامًا(<sup>77)</sup>، وذكر العلة في ذلك، وهي أن العين المؤجرة يندر أن تبقى أكثر من ذلك، فإن كانت دارًا أو حانوتًا تهدمت، لكن الوضع تغير الآن، كما هو معلوم، فربما تبقى الدار أكثر من مائة سنة؛ لأنها الآن أصبحت تبنى بالمسلح، أما فيما مضى فكانت تبنى بالطين وجريد النخل وسعف، وربما توضع على السقف جذوع النخل، بالطين وجريد النخل وسعف، وربما توضع على السقف جذوع النخل، مشاهد.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «المدونة» لمالك (٥٧٠/٣) قال: «لا تجوز مساقاة النخل أشهرًا ولا سنة؛ وإنما المساقاة إلى الجداد، قلت: أرأيت إن أخذت شجرًا معاملة، وهي تطعم في السنة مرتين، ولم أسم الأجل الذي أخذت إليه، أيكون معاملتي إلى أول بطن أو السنة كلها؟ قال: سمعت مالكًا يقول: إنما معاملة النخل إلى الجداد، وليس يكون فيها أشهر مساقا، فهو عندي على ما ساقاه، فإن لم يكن له شرط فإنما مساقاته إلى الجداد الأول،.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «نهاية المحتاج؛ للرملي (٣٠٥/٩) قال: «يصح عقد الإجارة على العين مدة تبقى فيها تلك العين بصفاتها المقصودة كما هو ظاهر فالبًا؛ (لامكان استيفاء المعقود علي حينتذ؛ كستة في نحو الثوب، وعشر سنين في الدابة، وثلاثين سنة في العبد على ما يليق بكل منها، وكمائة سنة أو أكثر في الأرض، طلقًا كانت أو وقفًا لم يشترط واقفة لإيجاره مدة؛.

## ◄ تولاه: (فَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ<sup>(۱)</sup>: فَذَهَبَ ابْنُ الْقَاسِمِ).

هذه المسألة مهمة، وهذا الكتاب فيه نوع من الإجمال، لكن إذا دققت النظر فيه تجد أن فيه وضوحًا، هل نقف عند لفظ المساقاة، فنقول: ساقيتك على هذه المزرعة؟ أو نأتي بأي لفظ يؤدي المعنى فيقول القائل: عاملتك على مزرعتي؟ أو أن يقول له: فالحتك؟ لأنه معلوم أن من يشتغل في الزراعة يسمى فلاحًا، والذي يشتغل في البناء يسمى بناء، والصانع يسمى صانمًا، وهكذا.

هل نقف عند اللفظ؟ أو نأتي بلفظ إجارة: أجرتك أو آجرتك هذه المزرعة فتؤدي معنى المساقاة؟ أو يقول القائل: عاملتك؟ أو يقول: فالحتك؟ أو يقول: استأجرتك؟ أو: أريدك أن تعمل في مزرعتي هذه حتى يكتمل نموها؟

هذا كله يتكلم عنه العلماء؛ فالحنابلة يجيزون ذلك ما عدا لفظ الإجارة الذي يشير إليه المؤلف فهناك رأيان في المذهب؛ رأي يمنع ورأي يجيز، والمؤلف اقتصر على كلمة الإجارة، يعني هل تحل الإجارة محل المسافاة؟

المساقاة فيها خلاف من حيث كونها عقدًا لازمًا أو غير لازم، والإجارة عقد لازم، ومن قال من أهل العلم بأن المساقاة عقد لازم يقيسون على الإجارة؛ لأنه عوض مقابل عوض، والإجارة مبادلة عوض بعوض أيضًا.

فلو نظرنا في مسائل المعاملات لوجدنا أن ثمة روابط تربطها، فلا ينفصل بعضها عن بعض ولا يبتعد.

نعم، قد لا تلتقي من كل وجه، لكن الروابط تصل بعضها ببعض، وهذا ينبغي أن يكون دافعًا لطالب العلم ألا ينسى ما مضى، ونحن الآن

<sup>(</sup>١) سيأتي ذكر مذاهب أهل العلم في هذه المسألة.

نعاني من مشكلة، ويشكو منها طلاب العلم، وهي أنه إذا قرأ مبحثًا فإنه يقول بعد فترة: نسيته، فمن فعل ذلك فما استفاد من العلم، ينبغي أن أربط العلم بعضه ببعض كي يبقى في ذهني، وثمة مشكلة اليوم، وهي مشكلة الجزئية التي تنافي الشمولية.

والخلاصة: أن الإخلاص هو أساس كل شيء؛ قال الله تعالى: 
وَاَنَّقُوْا الله وَ الله الله الله الله الله الله الله واخلصت في طلب العلم فلا بد ـ أيضًا ـ من مثابرة وجد وطول زمان، لن تنال العلم إلا بستة، كما قال ابن القيم كلَلله (()، وهو قد جرَّب ذلك، وخير دليل على ذلك النظر إلى كتابه العظيم «زاد المعاد»، وقد كتبه في سفر، فلم يكن عنده كتب، كان في رحلة، مشغول البال وكتب ذلكم الكتاب العظيم «زاد المعاد»، وشيخ الإسلام كتبه دائمًا يحررها بقلمه دون أن يرجع إلا في النادر، ربما في شرح (عمدة الأحكام» رجع فطلب «المغني» وهو في مصر، وكذلك في غيره؛ لكن كثيرًا من كتبه كان يكتبها دون الرجوع، وانظر: هل يستطيع أحدنا أن يكتب مثلها وأمامه الكتب والمراجع؟

## ◄ قول۞: (وَأَمَّا هَلِ اللَّفْظُ شَرْطٌ فِي هَذَا الْعَقْدِ...).

هذه تكلمنا عنها، والمقصود: هل لا بد من الوقوف عند لفظ المساقاة فيقول: ساقيتك، أو يجوز أن ينوب عنها؟ أشرنا إلى أن بعض العلماء كالحنابلة يقولون: يجوز أن يحل محلها غيرها، كأن يقول:

<sup>(</sup>١) تكملة الأبيات:

أخي لن تنال العلم إلا بستة سأنبئك عن تفصيلها ببيان ذكاء وحرص وافتتفار وغريسة وتقلفين أستاذ وطول زصان وذا الأيات تُسب للجويني وللدَّيْوري، ولم وَقِف على مَن نسَها لابن القيم، يُنظر: «فيل تاريخ بغداد» لابن النجار (١/٥٤)، وطبقات الشافعية، للسبكي (١/٨٥٥، وامتاف الإمام أحمله لابن الجوزي (ص٠٧٠).

عاملتك أو فالحتك أو اعمل في مزرعتي هذه حتى تتم، ولهم رواية في إجازتها بلفظ الإجارة.

◄ تولات: (فَلَمَبَ ابْنُ الْقَاسِمِ إِلَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ صِحْتِهَا أَنْ لا تَشْعَدَ إِلَا بَلَفْظِ الْإِجَارَةِ('')، وَبِو قَالَ الشَّافِعِيُ('')، وَقَالَ عَيْرُهُمْ: تَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ، وَهُوَ قِبَاسُ قَوْلِ الشَّفِظ الْإِجَارَةِ، وَهُوَ قِبَاسُ قَوْلِ سَحْنُونَ\'''.

جاء لفظ المساقاة في حديث ابن عمر أن الرسول ﷺ عامل على خيبر

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الصغير للدردير وحاشية الصاوي» (٧١/٣/٣) قال: «وقال ابن القاسم:
 لا تعقد إلا بـ(ساقيت) فقط؛ أي: لا بلفظ إجارة أو شركة أو بيع فلا تعقد بذلك،
 أي: من البادئ منهما، ويكفي من الثاني أن يقول: قبلتُ، أو رضيتُ، ونحو ذلك.
 (٢) للشافعية في هذا قولين، وبه قال الحنابلة.

<sup>&</sup>quot; لتساهية في هما تونين، وبه فان الحداية.

مذهب الشافعية، يُغظر: «مغني المحتاج، للشربيني (٣٠/١، ٤٣١، قال: «الركن
الخامس وهو الصيغة، ... وصيغتها أي المساقية عاقبتك على هذا النخل أو
العنب بكذا ... أو سلمته إليك تشهده، أو اعمل في نخيلي، أو تعهد نخيلي بكذا
لأناه معناه ... ولو ساقة، بلفظ الإجارة لم يصح على الأصح في الروضة كأصلها،
قالوا: لأنَّ لفظ الإجارة صريح في عقد آخر».

ومذهب الحنابلة، يُنظر: "شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٢٣٤/٢) قال: "وتصح مساقاة بلفظها كساقيتك على هذا البستان ونحوه، وتصح بلفظ معاملة ومفالحة، ويلفظ: اعمل بستاني هذا... ونحوه معا يؤدي ذلك المعنى؛ لأنه القصل، فأي لفظ دل عليه انعقدت به كالبيع، وتصح مساقاة بلفظ إجارة مع مزارعة... بلفظ إجارة كل استاجرتك لتزرع هذا الحب بهده الأرض... لأنَّ هذا اللفظ مود للمعنى؟.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: "دعاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدرديرة (٩٤٠/٣) قال: «(قوله: واحترز بذلك عن لفظ الإجارة... إلخ) هذا يقتضي أن هذا متفق عليه عند ابن القاسم وسحنون؟ وليس كذلك بل هو من محل الخلاف بينهما كما في كلام ابن رشد والمتيطي، ونص الأول منهما والمساقاة أصل في نفسها لا تنعقد إلا بلفظ المساقاة على مذهب ابن القاسم؛ فلو قال رجل: استأجرتك على العمل في حائطي هذا بنصف ثمرته لم يجز على مذهب، كما لا تجوز الإجارة عنده بلفظ المساقاة بخلاف قول سحنون فإنه يجيزها ويجعلها إجارة، وكلام ابن القاسم أصح».

\_ 🖁 شرح بداية المجتهد 🕏

بشطر مما يخرج منها، وجاء في بعض روايات الصحيحين: «ساقاهم»<sup>(۱)</sup>، وأعتقد أن ما يؤدي المعنى كاف في ذلك، إلا أن توجد شبهة أو لبس، فينبغي أن يتجه إلى اللفظ الذي لا يتطرق إليه شك أو شبهة.

◄ قولى:

# (الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ الصِّحَّةِ:

وَالْمُسَاقَاةُ عِنْدَ مَالِكٍ مِنَ الْعُقُودِ اللَّازِمَةِ بِاللَّفْظِ لَا بِالْعَمَلِ)(٢).

وهي كذلك عند الإمام الشافعي<sup>(٣)</sup>، وقد عرفتم مذهب أبي حنيفة، وهو عدم جواز المساقاة ولا المزارعة، فلا يرد قوله هنا، أمَّا الإمامان مالك والشافعي فيريان أنها عقد لازم، وهي رواية ليست بالمشهورة في مذهب أحمد<sup>(٤)</sup>، وأمَّا المشهور في المذهب فهي عقد جائز<sup>(٥)</sup>.

- (١) لم أقف على هذه اللفظة في «الصَّحيحين»، بل خارجهما عند أبي عوانة في «المستخرج» (٣١٠/٣) وغيره: عن ابن عمر: أن النبي ﷺ «ساقى يهود خبير على الشطر مما يخرج من ثمر أو زرع».
- (۲) يُخظر: «حاشية الصاوي على الشرح الصغير للدوير، (۷۱۳/۳) قال: «وهي لازمة؛
   أي من العقود اللازمة، فليس لأحدهما فسخها بعد العقد دون الآخر ما لم يتراضيا عليه؛ هذا هو المذهب،
- (٣) يُنظر: "تحفة المحتاج» للهيتمي (١١٨/١) قال: "والمساقاة لازمة من الجانبين
   قبل العمل وبعده؛ لأن عملها في أعيان باقية بحالها، فأشبهت الإجارة دون
   القراض».
- (٤) يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤٧٢/٥) قال: «وقيل: هي عقد لازم. قاله القاضي. واختاره الشبخ تقي الدين. وقدمه في المذهب، ومسبوك الذهب، والخلاصة، وأطلقهما في الهداية، والمستوعب. واختار في التبصرة: أنها جائزة من جهة العامل؛ بل لازمة من جهة المالك. مأخوذ من الإجارة».
- (a) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٣٧/٣٥) قال: «والمساقاة والمزارعة عقدان جائزان
   من الطرفين... ولو كان لازماً لم يجز بغير توقيت مدة، ولا أن يجعل الخيرة إليه
   في مدة إقرارهم؛ والأنها عقد على جزء من نماء المال فكانت جائزة كالمضاربة،
   يبطلان بما تبطل به الوكالة.

### حجة من قال من أهل العلم بأنها عقد لازم:

### حجتهم في ذلك أمران:

الأمر الأول: أنها معاوضة؛ عوض مقابل عوض، فتكون عقدًا لازمًا، قياسًا على الإجارة؛ لأن الإجارة مبادلة عوض بعوض، تسلمه دارًا ويعطبك عوضها، وهنا أيضًا إنسان يعمل في هذه الأشجار أو في هذا البستان، ويأخذ مقابل عمله جزءًا من الشمرة، فهو إذن عوض يقابله عوض، هذا تعليل أول للذين قالوا بأنها عقد لازم، فقاسوه على الإجارة.

الأمر الثاني: أنهم قالوا: لو كانت عقدًا جائزًا لجاز لرب المال أن يفسخها عند صلاح الثمر، فحينتذ يتضرر العامل، فينبغي أن يكون عقدًا لازمًا.

### حجة من قال من أهل العلم بأنها عقد جائز:

القول بأنها عقد جائز هو المشهور في مذهب أحمد (١١)، ومن قالوا من أهل العلم بهذا القول، فحجتهم الحديث الذي أوردناه قبل، وهو أن أهل لحير سألوا رسول الله أله أن يقرهم على خيبر \_ أي: على تلك المزارع أن بقى بأيديهم \_ على أن يعطوا رسول الله الله شطرًا مما يخرج منها من زرع أو ثمر، ووجه الدلالة من هذا أن الرسول الله أجابهم بقوله في آخر الحديث: «نقركم على ذلك ما شتنا». وهذا حديث صحيح أخرجه مسلم (١٠).

فالرسول لم يحدد وقتًا، ولم ينقل عنه ﷺ أنه جعل وقتًا، ولو جعل تحديدًا ووقتًا لذلك لشُقِل؛ لأن ذلك قد اشتهر بين الناس، وكون الرسول ﷺ لم يبين ذلك فيه دليل على أن التوقيت ليس شرطًا؛ لأن هذا

<sup>(</sup>١) تقدم نقله.

<sup>(</sup>٢) تقدم تخريجه، وهو عند البخاري أيضًا.

بيان، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما عرف ذلك في أصول النتر()

فالخلاصة إذن أن العلماء انقسموا إلى قسمين؛ فقال بعضهم: إنها عقد لازم، وهي رواية للحنابلة، وبعضهم \_ وهم قلة \_ قالوا: إنها عقد جائز.

◄ تولىمَ: (بِخِلافِ الْقِرَاضِ عِنْدَهُ الَّذِي يَنْمَقِدُ بِالْمُمَلِ لَا بِاللَّفْظِ،
 وَهُوَ عِنْدَ مَالِكِ عَقْدٌ مَوْرُوكٌ)(٢).

سبق القول بأن القراض جائز<sup>(٣)</sup>، وسيأتي \_ أيضًا \_ أن الشركة جائزة. وإذا كان عقد المساقاة لازمًا فينبغي أن يكون موروثًا؛ أي: إذا مات العامل انتقل إلى ورثته، ولو مات رب العمل أيضًا انتقل العمل إلى ورثة العامل، والمسألة فيها خلاف<sup>(1)</sup>.

- (١) تقدم هذه المسألة.
- (Y) يُنظر: «المدونة» لمالك (٥٧٤/٣) قال: «قلت: أرأيت العامل في النخل إذا مات ما أنت قاتل لورثة؟ قال: يقال لهم: اعملوا كما كان صاحبكم يعمل، فإن أبوا كان ذلك في مال العبت لازمًا لهم. قلت: أفيسلم الحائط إليهم إذا كانوا غير أمناء؟ قال: لا أرى ذلك، وأرى أن ياتوا بأمين. قلت: أرأيت إن مات رب النخل؟ قال: لا تنتقض المساقاة بموت واحد منهما، وهو قول مالك».
  - (٣) تقدمت هذه المسألة، وأقوال أصحاب المذاهب: فمذهب الحنفية، يُنظر: «حاشية ابن عابدين على الدر المختار» (١٦٢/٥).
  - ومذهب المالكية، يُنظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد الجد (٤١٧٤). ومذهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (٨٢/١). ومذهب الحتابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٨٩/٣).
- (٤) مذهب الشافية، يُنظر: (معني المحتاج) الشريتي (٤١/٥٤٥) قال: ولو مات العامل المسافي في ذبته قبل تمام العمل، وخلف تركة أتم الوارث العمل منها بأن يستاجر عليه؛ لأنه حق وجب على مورثه فيؤدي من تركته كغيره، وفي معني التركة نصيبه من الشمرة... وله أن يتم العمل بنفسه أو بعاله إن اختار، ويستحق المشروط... فإنها تنفسخ بالموت كالأجير المحين، ولا تنفسخ بموت العالك في أثناء المدة، بل يتم العامل، وياخذ نصيبه».

 ◄ قول ١٦: (وَلِوَرَقَةِ الْمُسَاقِي أَنْ يَأْتُوا بِأَمِينٍ يَعْمَلُ إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَمَناء).

. ﴿ شرح بداية المجتهد }.

هذا عند مالك في حالة خيانة العامل، وعند الإمامين الشافعي(١٠) وأحمد<sup>(٢١)</sup> يوضع من يشرف عليه، فإن لم يجد ذلك استؤجر إنسان ليعمل، على أن يكون على حسابه هو.

تولى: (وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ إِنْ أَبَى الْوَرَثَةُ مِنْ نَرِكَتِهِ)<sup>(٣)</sup>.

يعني هؤلاء الذين انتقل إليهم إن لم يكونوا أمناء فحينئذ يتخذ الأجراء، فالمؤلف يتكلم عن الورثة لكن العامل نفسه قد لا يكون أمينًا.

<sup>=</sup> ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٢٣٥/٢) قال: «ومتى انضحت المساقاة بفيخ أحدها، أو موته ونحوه، وقد ظهر ثمر فيما ساقاه عليه فالشمرة بينهما على ما شرطاه في العقد، وعلى عامل أو وارثه تمام العمل... فإن حدثت ثمرة آخرى بعد الفسخ فلا شيء له فيها... وإن باع عامل أو وارثه نصيبه لمن يقوم مقامه جازة.

<sup>(1)</sup> يُنظر: (منفي المحتاج) للشربيني (٣٦/٣٤) قال: (ولو ثبت خيانة عامل فيها بإقراره أو ببينة أو يمين مردودة ضم إليه مشرف إلى أن يتم العمل، ولا تزال يده؛ لأن العمل حق عليه، ويمكن استيفاؤه منه بهذا الطريق. . . واجرة المشرف عليه . . فإن لم يتحفظ به - أي المشرف - أزيلت يده بالكلية، واستؤجر عليه من مال العامل من يتم العمل تغذر استيفاء العمل الواجب عليه منه، والقدرة عليه بهذا الطبيق.

<sup>(</sup>۲) يُنظر: قسطالب أولي النهي، للرحيباني (٥٩٣/٥)، قال: (فإن مات العامل في المساقاة والمناصة فوارثه يقوم مقامه في العلمك والعماء لأنه حق ثبت للمورث وعليه، فكان لوارثه، ولا يجبر إل أبي الوارث أن يأخذ ويعمل، واستؤجر من تركته من يعمل، فإن لم تكن تركته أو تعذر الاستئجار فيها؛ بيع من نصيب العامل ما يحتاج إليه تكميل العمل، واستؤجر من يحمله، أو إن باعه أي: نصيب العامل هو أو وارثه لمن يقوم مقامه؛ فيضح العمل على مشتر؛ لأنه صار ملكه.

<sup>(</sup>٣) يُنظر: "المدونة لمالك (٩/٤/٣) قال: «قلت: أرأيت العامل في النخل، إذا مات ما أنت قاتل لورثت قال لهم: اعملوا كما كان صاحبكم يعمل، فإن أبوا كان ذلك في مال الميت لازمًا لهم، قلت: أفيسلم المحافظ إليهم إذا كانوا غير أمناء؟ قال: لا أرى ذلك، وأرى أن يأتوا بأمين. قلت: أرأيت إن مات رب النخل؟ قال: لا تتفقل المساقاة بموت واحد منهما، وهو قول مالك،

◄ تولى : (وَقَالَ الشَّافِعِيُ (١٠): إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرِكَةٌ سَلَّمَ إِلَى الْوَرَثَةِ
 رَبُّ الْمَالِ أُجْرَةً مَا عَمِلَ، وَقَسَدَ الْعَقْلُ.

معنى هذا أنها تفسخ، ويأخذ أجرة العمل على أنها نوع من الإجارة، فينزل منزلة الإجارة.

> تولى: (وَإِنْ كَانَتْ لَهُ تَرِكَةٌ لَزِمْنَهُ الْمُسَاقَاةُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَنْفَسِخُ الْمُسَاقَاةُ بِالْمَجْزِ، وَلَمْ يُقَصِّلُ (٢٠ . وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا عَجَزَ وَقَدْ حَلَّ بَنْعُ النَّمَرِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُسَاقِيَ غَيْرَهُ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ يَعْمَلُ.

هذه المسألة فيها تفصيل في مذهب الإمامين الشافعي وأحمد (٣٠)؛ لأن عجز العامل لا يخلو أن يكون واحدًا من أمرين؛ إمَّا أن يكون ضعفًا، وإمَّا أن يكون عجزًا كليًّا؛ يعني أن يحل الضعف في بدن الإنسان فلا يستطيع أن ينهض، فعليه أن يستأجر من يعينه على ذلك، وإن كان عجزًا كليًّا فعليه أيضًا أن يستأجر من يقوم برعاية وخدمة مزرعته؛ لأنه مطالب بتوفية ذلك؛ لأن هذا عقد قد التزم به، وعليه توفيته، فهذا أمر لازم له.

<sup>(1)</sup> يُنظر: افتح الوهاب الزكريا الأنصاري (۲۹۱/۱) قال: اولو مات المساقي في ذمته قبل تمام عمله، وخلف تركة عمل وارثه إما منها بأن يكتري عليه؛ لأنه حق واجب على مورثه، أو من ماله أو بغضه، ويسلم له المشروط، فلا يجبر على الإنفاق من التركة، ولا يلزم المالك تمكينه من العمل بفضه إلا إذا كان أمينًا عارفًا بالأعمال، فإن لم تكن تركة، فللوارث العمل ولا يلزمه، وخرج بزيادتي في ذمته المساقي على عينه فتنفسخ بموته كالأجبر المعين، ولا تنفسخ المساقاة بموت المالك، بل تستمر ويأخذ العامل نصيبه.

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: "تحفّ المحتاج؛ للهيتمي (١٢٠/١) قال: "فإن عجز حينتلا عن العمل والإنفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ، وللعامل أجرة عمله، وإن ظهرت فلا فسخ وهي لهما).

 <sup>(</sup>٣) يُنظِّر: «الكافي» لابن قدامة (١٦٦٢/٢) قال: «وإن عجز العامل عن العمل؛ لضعفه أو
 عن بعضه، أقام مقامه من يعمله، فإن لم يفعل، فهو كهربه، وإن استأذن رب
 المال، فأنفق بإذنه، رجم عليه.

وأما في حالة ما إذا حصل خيانة من هذا العامل أو شك في أمانته، فإنه يتخذ إنسانًا من قبل رب المال ليشرف عليه، فإن لم ينفع ذلك استأجر إنسانًا على حسابه، وقام مقامه في ذلك؛ لأن وضع يديه على هذه المزرعة أصبح غير صالح؛ إذ إنه لا يتحلى بالأمانة، فهذا هو مذهب الإمامين الشافعي وأحمد.

﴾ قولك: (وَإِنْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ اسْتُؤْجِرَ مِنْ حَظِّهِ مِنَ النَّمَرِ)(١).

ومالك يرى أنها لا تؤخذ من يده، لكن يستأجر ويبقى هو المسؤول مطلقًا، حتى ولو شك في أمره وفي أمانته.

◄ تولى: (وَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ لِطًا أَوْ ظَالِمًا لَمْ يُنْفَرِيخِ الْمُعْلُ بِلَلِكَ مِنْدُونُ الْمُعْلِكِ مَنْ الشَّالِحِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يَلْزَمُهُ أَنْ يُفِيمَ غَيْرُهُ لِلْكَالِكِ". وَقَالَ الشَّافِحِيُّ: إِذَا هَرَبَ الْعَامِلُ قَبْلَ تَمَامٍ الْعَمَلِ اسْتَأْجَرَ الْقَامِلُ قَبْلَ تَمَامٍ الْعَمَلِ اسْتَأْجَرَ الْقَامِلُ قَبْلَ تَمَامٍ الْعَمَلِ اسْتَأْجَرَ الْقَاضِي عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَمَلُهُ)

<sup>(</sup>١) يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد (٣٠٩٨) قال: «وإذا عجز، فليؤاجر غيره أو يساقي غيره، إلا أن يسترجع رب الحائط حائطه بغير شيء يعطي أحدهما الأخر ويشفقان على ذلك، ولا يعطيه شيئًا من غير الشمرة، ولا خبر في أن يقويه رب الحائط بعد أن عمل وعجز ليثبت فيه، ولا يقول: خذ ما أنفقت وأخرج، وإن رضيا.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» للقاضي عبدالوهاب (٦٤٩/٢) قال: «إذا كان العامل لصًا أو ظالمًا لم يفسخ العقد لذلك ولم يمنع، ولكن يتحفظ منه... ودليانا أن عقد المساقاة قد لزم، وكون العامل سارقًا فسق، لم يرجب فسخ العقد كما لو فسق بغير السرقة، ولأن ذلك لا يوجب تعذر السقي ولا منع القيام على الدمرة، وإنما يقتضي ضررًا ولا يمنع استيفاء المنافع فلا يفسخ لإجلاء السقي، أصله إذا كان ظائلًا وانتصف من معاملته، ولأن من أكرى رجلًا دارًا فوجله ينقب ويسرق لم يجز له فسخ الكراء، وقبل له: تحفظ منه، فكذلك المساقاة.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «مختصر المزني» (٢٢٤/٨) قال: «وإن علم منه سوقة في النخل وفسادًا منع من ذلك وتكوري عليه من يقوم مقامه».

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «نهاية المحتاج» للرملي (٧٥٨/٥) قال: «فلو هرب العامل أو حبس أو مرض=

V90V

\_{ شرح بداية المجتهد }\_

وقريب من ذلك قول أحمد(١).

تولىم: (وَيَجُوزُ عِنْدَ مَالِكٍ أَنْ يَشْتَرِطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى
 صَاحِبِهِ الزَّكَاةَ بِخِلَافِ الْقِرَاضِ)<sup>(٢)</sup>.

عرفنا قبل حكم اشتراط ذلك في القراض، فهل لرب المال أن يشترط على العامل الزكاة أو العكس؟

رأيُنا أن ذلك لا يجوز<sup>(٣)</sup>.

- (١) يُنظر: مطالب آولي النهى؟ للرحيباني (٩٧١/٣) قال: «فإن خان عامل في مساقاة أو مرادعة فمشرف يمتعه الخيانة، إن ثبتت بإقراره أو بينة أو نكول؛ فيضم إليه من يمتعه الخيانة، بأن لم يمكن المشرف حقظ المال؛ فعامل يستممل مكانه ليحفظ المال، وأجرتهما أي: المشرف والمامل مكانه منه أي المخالف أمانته، فيضم إليه قوي أمين، ولا تنزع يده... فإن عجز المامل بالكلية أقام هو مقامه من يعمل، والأجرة عليه في السوضين... وإن اتهم؛ أي: اتهمه رب المال يخيانة حقف العامل؛ لاحتمال صدق المدعي، ولمالك اتهم عاملاً ضم أمين إليه بأجوة من ما أي المالك؛ لعدم ثبوت خيانته.
- (Y) يُنظر: «الشرح الكبيرة للدردير (٥٤٤/٣) قال: «وجاز اشتراط جزء الزكاة أي: زكاة الحائط بتمامه على أحدهما بأن يغرجها من حصته لرجوعه بعزء معلوم، فإن سكتا عن اشتراطها بدئ بها ثم قسم الباقي على ما شرطا من الجزء فإن قصر الخارج عن النصاب ألغي الشرط وقسما الثمرة على ما شرطا على الراجح، وقيل لمشترطه قيامًا على القراض.
- (٣) قال الحنابلة بالتفصيل، ولم يتصوا على الاشتراط: ينظر: «المغني» لابن قدامة (٣٠٤/٥) قال: «فإذا ثبت هذا، فإنه يلزم كل واحد منهما زكاة نصيب»، إذا بلغت حصته نصابًا... وإخر لم تبلغ التصاب إلا بجمعهما، لم تجب... وعده أنها تؤثر، فتؤثر هاهنا، فيبدأ بإخراج الزكاة ثم يقسمان ما يقي. وإن كانت حصة أحدما تبلغ نصابًا دون الأخر، فعلى من بلغت حصته نصابًا الزكاة دون الأخر... إلا أن يكون=

◄ توله: (بِخِلافِ الْقِرَاضِ، وَنِصَابُهُمَا عِنْدُهُ نِصَابُ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ
 بِخِلافِ قَوْلِهِ فِي الشُّركَاءِ. وَإِذَا اخْتَلَفَ رَبُّ الْمَالِ، وَالْمَامِلُ فِي مِقْدَارِ مَا
 وَقَمَتْ عَلَيْهِ الْمُسَاقَاةُ مِنَ النَّمَر).

معلوم الآن شأن العقود، فهي قد لا تخلو من خلاف، نعم ربما تسير حتى نهايتها دون أن يحصل خلاف، لكن ربما يحصل تقصير أو عدم فهم أو نسيان، فيدعي أحد العاقدين شيئًا لا يوافقه عليه الآخر؛ كاختلافهم في قدر ما اتفقا عليه: هل هو على النصف أو الثلث أو الربع؟

فإذا اختلفا فالقول قول من؟ هل هو قول رب المال؟ أم هو قول المساقي، العامل؟

هذه فيها خلاف، هل يتحالفان؟ كل ذلك مر بنا ما يشبهه في المضاربة، وفي القراض، وسبب الخلاف تحديد المدعي والمدعى عليه، فسبب الخلاف هنا هو سبب الخلاف الذي كان هناك في القراض.

 تولىم: (فَقَالَ مَالِكٌ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ مَعَ يَمِينِهِ إِذَا أَتَى بِمَا يُشْهِهُ\\\.

قراءتك كلها صحيحة سواء كنت تذهب إلى الجر على تقدير مع، أو إلى الرفع على أنه معطوف على رب.

ويرى مالك أن القول قول العامل؛ لأنه هو المنكر، ويرى الإمام

لمن لم تبلغ حصته نصابًا ما يتم به النصاب من مواضع آخر، فتجب عليهما جميعًا الزكاة، وكذلك إن كان الأحدهما ثمر من جنس حصته، يبلغان بمجموعهما نصابًا، فعليه الزكاة في حصته.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير؛ للدريير (٩٤٩٣) قال: «وأما مع اتفاق الجزء أو في صفقات فيجوز كما مر كاختلافهما بعد العمل في قدر الجزء ولم يشبها فمساقاة المثل، فإن أشبه أحدهما فقوله بيمينه، فإن أشبه أحدهما فقوله بيمينه، فإن أشبها ممًا فالقول للعامل بيمينه، فإن اختلفا قبل العمل تحالفا وتفاسخا ولا ينظر لشبه».

\_ 🐉 شرح بداية المجتهد 🌓 ٧٩٥٩

أحمد<sup>(١)</sup> أن القول قول رب المال، أي: المالك، والشافعي يقول: يتحالفان ويتفاسخان، فأقوال العلماء ثلاثة.

◄ قولتم: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَتَحَالَفَانِ وَيَتَفَاسَخَانِ، وَتَكُونُ لِلْعَامِلِ
 الْأُجْرَةُ، شَبَّهُ بِالْبَيْعِ)<sup>(٢)</sup>.

يعني: تكون له أجرة المثل.

تولىم: (وَأَوْجَبَ مَالِكٌ الْيَمِينَ فِي حَقِّ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنَّ،
 وَمِنْ أَصْلِهِ أَنَّ الْبَمِينَ تَجِبُ عَلَى أَقْوَى الْمُتَدَامِيْنِ شُبْهَةً.

الرسول ﷺ قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء ناس وأموالهم»، أو «لادعى ناس دماء رجال وأموالهم؛ لكن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه<sup>(۲)</sup> أي: المنكر.

رأينا في مسائل كثيرة مرت أن الإمام مالكًا أحيانًا يقلب المسألة، فالأصل أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه، فنجد مالكًا أحيانًا يعكس، يقول: لوجود شبهة، أي: قرينة بجانب الطوف الآخر تقوي

<sup>(</sup>١) يُنظر: «المغني» لابن قدامة (٣٠٣/» ٣٠٤، قال: «وإن اختلفا في الجزء المشروط للمامل، فالقول قول رب المال... ولنا أن رب المال منكر للزيادة التي ادعاها العامل، فيكون القول قوله... فإن كان مع أحدهما بيئة، حكم بها، وإن كان مع كل واحد منهما بيئة، ففي أيهما تقدم بيئته وجهان، بناء على بيئة الداخل والخارج».

<sup>(</sup>Y) يُنظر: "مغني المحتاج» للشريبني (٤٣٦/٣) قال: "ولو اختلفا في قدر المشروط للعامل ولا بينة لأحدهما، أو لهما بينتان وسقطنا تحالفا وفسخ العقد كما في القراض، وللمامل على المالك أجرة عمله إن فسخ المقد بعد العمل وإن لم يثمر الشجر، وإلا فلا أجرة له. وإن كان لأحدهما بينة قضي له بها، وتصح الإقالة في المساقاة».

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (٤٥٥١)، ومسلم (١٧١١) واللفظ له عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «لو يعطى الناس يدعواهم، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه.

رأيه، فيرى أنه يكون القول قوله، وهذا هو سر الخلاف بين الإمامين أحمد ومالك في هذه المسألة.

◄ تولى : (وَفُرُوعُ هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ، لَكِنَّ الَّتِي اشْتُهِرَ الْخِلافُ ثِيهَا بَيْنَ الْفُقَهَاءِ هِيَ هَذِهِ الَّتِي ذَكَرْنَاها).

مثل أن يساقي عدة مزارع، أو يعني أن هناك مسائل كثيرة تأتي في المساقاة، أو يشترط أحدهما مثلًا شروطًا، وهذه فيها جهالة، وربما يشير إليها في المسألة الأخرى إشارة أو يذكر أمثلة لها.

> تولى:

## ([القول في] أحكام المساقاة الفاسدة).

المساقاة الفاسدة هي التي تتطرق إليها الجهالة؛ أي: التي يكون فيها جهالة بنصيب كل واحد من الطرفين، وبيان ذلك يحتاج إلى أمثلة، وهذه من الأمثلة التي لم يعرض لها المؤلف، وهي كما يلي:

المثال الأول:

أن يشترط أحدهما - مثلا - أن يكون نصيبه في ناحية، وهذا في ناحية أخرى؛ كأن يكون مثلاً العامل نصيبه - أي: زرعه - في الناحية الشمالية، وهذا زرعه في الناحية الجنوبية، أو هذا في الشرقية، وهذا في الغربية، إذا حدد كل منهما مكانًا فهذا لا يجوز، وتعد إجارة فاسدة؛ لأن فيها جهالة، وهذه الجهالة تضر بكل واحد منهما، وإن كان الضرر في النهاية سيقع على أحدهما؛ لأن إحدى الناحيتين ربما تخرج، والأخرى لا تخرج، فيكون قد غين أحدهما ولحق به الضرر، والآخر هو الذي ظفر بالثمرة (١)

 <sup>(</sup>١) مذهب الحنفية، يُنظر: «البناية شرح الهداية» للعيني (٥١٤/١١)، قال: «تسمية الجزء مشاعًا في المساقاة:

م: (قالً: ويشترط تسمية الجزء مشاعًا) ش: يتعلق بقوله: وسمى جزءًا من الثمرة مشاعًا م: (لما بينا في المزارعة) ش: أشار به إلى قوله: ولا تصح المزارعة إلى=



وبعض الروايات التي جاءت في حديث رافع، تأولها العلماء بأن الرسول ﷺ إنما نهى عن ذلك في حديث رافع حينما قال: كنا نكرم المزارع فيزرع العامل هنا ونزرع هنا، فقال رسول الله ﷺ: (لا)، ثم بين العلة؛ لأنها ربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه (١)، فهذا هو الضرر، فالجهالة التي تسري إلى نصيب كل واحد منهما تكون سببًا في فساد المساقاة.

### المثال الثاني:

لو أن أحدهما اشترط - مثلًا - أن يكون ما ينبت على السواقي، على الجداول، يكون من حقه، ومعلوم أن هذه السواقي، وهذه الجداول، يمر عليها الماء كثيرًا فما يكون عليها يأخذ نصيبًا أكثر مما يأخذه غيره، فربما كانت ثمرتها أكثر وأجود، ولذلك قالوا أيضًا: هذا لا يجوز، سواء شرطه أحدهما منفردًا فقال: نصيبي ما يكون على الجداول وعلى الأنهار، وعلى مواضع تجمع الماء، أو غير منفرد كقوله: يضاف ما يكون على

قوله: إلا أن يكون الخارج بينهما مشاعًا تحقيقًا لمعنى الشركة. م: (إذ شرط جزء معين يقطع الشركة) ش: أي لأن اشتراط جزء معين من الخارج لأحدهما أو لغيرهما يقطم الشركة فنفسد المعاملة».

ومذهب المناكبة، يُنظر: «الشرح الكبير» للددير (٥٤٠/٣) قال: «بجزء... والمراد بالجزء ما قابل المعين كشمرة نخلة بعينها أو آصع أو أوسق لا ما قابل الكوا؛ إذ يجوز أن يكون جميع الشمرة للخامل أو لرب الحائفا، قل الجزء كمشر أو كثر شاع في جميع الحائفا، احترازًا مما إذا كان شائعًا في نخلة معينة أو نخلات، وعلم قدره كربع احترازًا مما إذا جهل، نحو: لك جزء أو جزء قلبل أو كثيرة.

ومذهب الشافعية، يُنظر: "الحاوي الكبير، للماوردي (٧٧/١٧) قال: قال المزني: ولو ساقاه على حائط فيه أصناف من دقل وعجوة وصيحاني على أن له من الدقل النصف ومن العجوة الثلث ومن الصيحاني الربع، وهما يعرفان كل صنف كان كثلاثة حوائط معروفة، وإن جهلا أو أحدهما كل صنف لم يجزء.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٥٤٤/٣) قال: «أو شرط لأحدهما زرع ناحية معينة فسدت، قال في المعني والمبدع: بإجماع العلماء».

الجداول إلى نصيبي، نصيبي كذا ويضاف إليه كذا، فهذا أيضًا لا يجوز<sup>(۱)</sup>.

المثال الثالث:

إذا اشترط أحدهما - كما مر - إلى جانب نصيبه أن يأخذ مبلغًا من الداهم أو الدنانير، فقد بينا العلم في ذلك سلفًا، وأن العلماء قالوا بيطلان هذا الشرط؛ لأنه ربما يكون ما يحصل من الثمر أقل مما اشترطه العامل أو رب المال، فكل ما يؤدي إلى جهالة نصيب كل واحد منهما، أو ما فيه غرر فإنه لا يجوز، هذا هو الذي أشار إليه المؤلف ".

(١) مذهب العنفية، يُنظر: «درر العكام شرح غرر الأحكام» لملا خسرو (٣٣٦/٢) قال: «فتضد إن... شرطا لأحدهما ما يخرج من موضع معين أو ما على الماذيانات... والسواقي... وهي أكبر من الجدول وأصغر من النهر، فإنه أيضًا مفسد؛ لاحتمال أن لا يخرج إلا من ذلك الموضع فيكون الشرط قاطمًا للشركة».

أن لا يعزج إدام تعن المتوضع فيتون المترف الله الله وملكم المالكية ، يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد (٢٠٧/٣) قال: «قال مالك في «المعتبية»: ولا ينبغي للمساقي أن يشترط ما على ربيع الماء من النخل، ولا بأس أن يشترط المجداول إذا كانت يسيرة أن يسقيها، والربيع الساقية، والجداول الشجر الصغار من البحار كلها».

ومذهب الشافعية: لم نقف عليه.

ومذهب الحنايلة، يُنظر: «كشاف القناع؛ للبهوتي (٣،٤٤/٥) قال: «أو يشترط لأحدهما ما على الجداول إما منفردًا أو مع نصيبه فسدت المزارعة والمساقاة».

(٢) مذهب العنفية، يُنظر: «المبسوط؛ للسرخسي (١٦٠/٢٣) قال: «وإذا شرط المزارع على رب الأرض مع حصته من الزرع دراهم معلومة أو شيئًا من العمل ـ فسدت المزارعة؛ لأن باشتراط شيء من العمل عليه تتعدم التخلية، وباشتراط الدراهم عليه يجتمع الإجارة مع الشركة في الخارج، وذلك مفسد للعزارعة».

ومذهب المالكية، يُنظر: «البيان والتحصيل؛ لابن رشد الجد (۱٤١/١٣) قال: وبخلاف إذا اشترط أحدهما على صاحبه زيادة من دنانير أو دراهم أو عروضًا أو عملًا كثيرًا بعظم نفته ويتأبد لرب الحائط منفعه، فإن هذا كله وما أشبهه يود فيه إلى إجازة ملله، فهذا أصل فيما يود فيه إلى مسافاة مثله،

ومَلَهُ الشَّافَعَيَّة، يُنظر: "مَعْني الْمُحتاج لَلشَّربِينِي (٢٧/٣٪) قال: "ولا يُصح كُونُ العوض غير الثمر، فلو ساقاه بدراهم أو غيرها لم تنعقد مساقاة ولا إجارة إلا إذا فصل الأعمال، وكانت معلومة.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٥٤٤/٣) قال: «أو شرط لأحدهما دراهم معلومة لم تصح؛ لأنه ربما لا يخرج من الأرض إلا ذلك فيؤدي إلى الضرر». \_ الشرح بداية المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد على المجتهد المج

◄ تولىم: (وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُسَاقَاةَ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى غَيْرِ الْوَجْوِ الَّذِي جَوَّرَهَا الشَّرْعُ أَنَّهَا تَنْفَيخُ مَا لَمْ تَفْتُ بِالْمُمَلِ\'\\.

ما لم تفت يعني: ما لم يكن قطع شوطًا في العمل، يعني المساقاة إذا كانت في أولها تفسد، لكن فاتت بالعمل.

(وَاخْتَلَفُوا إِذَا فَاتَتْ بِالْمَمَلِ مَاذَا يَجِبُ فِيهَا؟ فَقِيلَ: إِنَّهَا تُرُدُّ إِلَى إِجَارَةِ الْمِثْلِ فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْفَسَادِ، وَهُوَ قِبَاسُ قَوْلِ الشَّافِعِيُّ)(".

ومذهب المالكية، يُنظر: "الشرح الصغير للدرير وحاشية الصاوي، (٧٢٢/٣) قال: «ونضيخ المساقاة الفاسدة قبل العمل مطلقًا، سواء وجبت فيها أجرة المثل أو وجبت مساقاة المثارًا.

ومذهب الشافعية: لم نقف عليه.

وملهب الحتابلة، يُنظر: «مطالب أولي النهى» للرحيباني (٥٥٦/٣) قال: «فائدة: إذا غرس له الشجر ثم أحد في العمل، فلا يستحق بهذا العمل الأول ثمرة نظهر، ثم إن استمر العمل المعلم الله لو كان شجره لا تظهر ثمرته إلا بعد سنين وأخذه مسافاة؛ لا يستحق بعمله إلا ثمرة أول عام؛ لأنها عقد جائز، فإن دخل عليه غرر أو ضرر فهو الذي أدخله على نفسه، وإن فسخ قل ظهور الثمرة فلا شيء له، وإن فسخ رب العال، فعليه أجوة المثل؛ بخلاف المناصبة فإنه منا يستحق ثمرة كل سنة؛ لأنه يلزمه العمل إلى أن تبيده.

(٢) يُنظر: «روضة الطالبين» للتووي (١٥٧/٥) قال: «إذا ساقاء على ودي ليغرسه ويكون الشجر بينهما، أو ليغرسه ويتعهده مدة كذا» والشعرة بينهما ـ فهو فاسد على الصحيح: إذا الصحيح: وقبل: يصح فيهما للحاجة، وقبل: يصح في الثاني، فعلى الصحيح: إذا عمل في هذا الفامه، استحق أجرة المثل إن كانت الشعرة متوقعة في هذه المدة، وإلا فعلى الوجهين في شرط الكار للمالك».

<sup>(</sup>١) مذهب الحنفية، يُستظر: «درر الحكام» لمالا خسرو (٣٢٩/٢) قال: «تبطل أي: الصناقة بموت أحدهما ومضي منتها والثمر ني.».. وإنما بطلت؛ لأن صاحب الأرض استأجر العامل ببعض الخارج، ولو استأجره بدراهم بطلت الإجارة بموت أحدهما، فكذا إذا استأجره ببعض الخارج... ولا تفسخ إلا بعذر كما في الإجارات، وبد كون العامل عاجرًا عن العمارة.

وكذلك الإمام أحمد(١).

◄ تولات: (وَقِيَاسُ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكِ<sup>(۲)</sup>. وَقِيلَ: إِنَّهَا تُردُّ
 إلَى مُسَاقَاةِ الْمِثْلِ بِإِطْلَاقٍ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمَاجشُونِ وَرِوَايَتُهُ عَنْ مَالِكٍ<sup>(۳)</sup>. وَأَمَّا ابْنُ الْقَاسِمِ فَقَال فِي بَعْضِهَا: تُردُّ إِلَى مُسَاقَاةٍ مِثْلِهَا، وَفِي مَالِكِ<sup>(۳)</sup>. وَأَمَّا اللهِ عَلَى اللهِ الْمَالَقَةِ مِثْلِهَا، وَفِي بَعْضِهَا: إِلَى إِجَارَةِ الْمِثْلِ<sup>(۵)</sup>. وَاخْتَلَفَ التَّأْوِيلُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ).

سيسرد المؤلف قول ابن القاسم تفصيلًا لعدم وجود دليل، لكن نحن عندنا أصول، نحن ننظر إلى الجهالة فما يحصل من جهالة نرى أنه يؤثر في العقد، لكن بعد أن التزم كل منهما وصار العقد، وانقطع العمل وبدأت الثمرة وإن لم يحصل نضج، فإن العامل لا يتركها لهذا هو السبب، وهو أنه قطع مرحلة في العمل.

<sup>(</sup>١) يُنظر: امطالب أولي النهى، للرحيباني (٩٧٥/٣) قال: "وحيث فسدت المزارعة والمساقاة؛ فالزرع في الفزارعة لرب البلزه أو الثمر إذا فسدت المساقاة لربه: أي الشجر؛ لأنه عين ماله يتقلب من حال إلى حال، وينمو كالبيضة تحضن فتصير فركًا، وعليه أي: رب البلز والشجر أجرة مثل عامل؛ لأنه بذل منافعه بعوض لم يسلم له، فرجع إلى بذله وهو أجرة المثل.

 <sup>(</sup>۲) يُنظر: «مواهب الجليل» للحطاب (۱۷۵/۵) قال: «فإن فاتت بالعمل فقياس قول ابن القاسم أن يرد إلى إجارة مثلهم، وإن عمل بهم من غير شرط منع من ذلك، ولا يفسد العقد بذلك».

<sup>(</sup>٣) يُنظر: «الشرح الصغير للدردير وحاشية الصاوي» (٧٢٢/٣) (١٧٢٧) قال: «أو تفسخ في أثنائه: أي العمل إن وجبت مساقاة المثل فلا تفسخ أن اطلع عليها بعد الشروع في العمل، وبين ما يجب فيه أجرة المثل بقوله: بأن خرجا عنها: أي: عن المساقاة إلى إجارة فاسدة أو بيع فاسد كبيع الثمرة قبل بدو صلاحها، وإنما قسخت في أثناء العمل؛ لأن للعامل فيها أجر ما عمل قل أو كثر، فلا ضرر عليه في الفسخ».

<sup>(</sup>٤) يُنظر: «مواهب الجليل» للحطاب (٩/٥٨٥ ت٣٨٦) قال: «الحالة الثالثة: أن يطلع على فساد المساقاة بعد تمام العمل، والحكم فيها على مذهب ابن القاسم أنه يجب في بعض الصور إجارة المثل، وفي بعضها مساقاة المثل... فمذهب ابن القاسم أنه يجب في بعض الصور إجارة المثل، وفي بعضها مساقاة المثل.

وأما ابن القاسم فقال في بعضها ترد إلى مساقاة مثلها، وفي بعضها إلى إجارة المثل، واختلف التأويل عنه في ذلك، وقيل في مذهبه أنها ترد إلى إجارة المثل، والا في أربع مسائل، وابن القاسم - كما هو معلوم - هو تلميذ للإمام مالك، وهو من أصحابه، وهو أيضًا راوي «المدونة» عنه، وكان إذا توقف الإمام في مسألة أجاب، وربما وجدت مسائل لم يجب عليها مالك فيجيبها هو، وهذه هي رواية سحنون عن ابن القاسم عن مالك، فليس كل ما في «المدونة» من قول مالك، فكثير منه من قول ابن القاسم.

تولى : (فَقِيلَ فِي مُذْهَدِ: إِنَّهَا تُرَدُّ إِلَى إِجَارَةِ الْمِثْلِ إِلَّا فِي أَرْبَعِ
 مَسَائِلَ، فَإِنَّهَا تُردُّ إِلَى مُسَاقَاةِ مِثْلِهَا: إِخْدَاهَا: الْمُسَاقَاةُ فِي حَائِطٍ فِيهِ تَمْرُ
 قَدْ أَطْعَمَ)(١٠).

«أطعم»، يعني: بدت ثمرته.

◄ تولىم: (وَالظَّانِيَةُ: إِذَا اشْتَرَطَ الْمُسَاقِي عَلَى رَبِّ الْمَالِ أَنْ يَعْمَلَ مَعَهُ)(٢).

إذا اشترط على رب المال أن يعمل معه أو أن يعمل معه غلامه، فهذا الشرط صحيح، وقد سبق في المقارضة.

<sup>(1)</sup> يُنظر: «مواهب الجليل» للحطاب (٣٨٦/٥) قال: «مساقاته مع ثمر أطعم يشير إلى توله في «المدونة»: ومن طابت ثمرة نخله، فساقاه هذه السنة وستين بعدها لم يجز وفسخ، وإن وجد العامل الثعرة كان له أجرة مثله، وما أنفق فيها، فإن عمل بعد جداد الثمرة لم تفسخ بقية المساقاة، وله استكمال الحولين الباقيين، وله فيهما مساقاة مثله، ولا أفسخهما بعد تمام العام الثاني؛ إذ قد تقل ثمرة العام الثاني، وتكثر في الثالث، فأظلمه، وهذا كأخذ العرض قراضًا إن أدرك بعد ببعه، وإن أدى وبعد أن يعمل فسخ، وله أجر بيعه.

<sup>(</sup>۲) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (۵٤/۳ - ٥٤٩) قال: «فمساقاة المثل وذكر لذلك تسع مسائل بقوله... أو اشترط العامل عمل ربه معه في الحائط لجولان يده، وأما لو كان المشترط رب الحائط ففيه أجرة المثل... أو اشترط العامل عمل دابة أو غلام لرب الحائط وهو أي: الحائط صغير».

◄ قولٰٰٰΩ: (وَالنَّالِئَةُ: الْمُسَاقَاةُ مَعَ الْبَيْعِ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ) (١).

المساقاة مع البيع في صفقة واحدة جرت منفعة، فهنا يأتي الخلاف في ذلك.

◄ تولات: (وَالرَّابِمَةُ: إِذَا سَاقَاهُ فِي حَائِطُ سَنَةً عَلَى الثَّلْثِ وَسَنَةً عَلَى الثَّلْثِ وَسَنَةً عَلَى النَّلْثِ وَسَنَةً عَلَى النَّلْثِ وَسَنَةً عَلَى النَّمْسَاقَاةَ إِذَا لَحِقَهَا النَّصَادُ مِنْ قِبَلٍ الْفَسَادُ مِنْ قِبَلٍ الْفَصَادُ مِنْ قِبَلٍ مَا تَحْلَهُمْ مِنْ قِبَلٍ أَنْ صَلَّحَهُ وَ وَكَلْكَ مِمَّا يَشْتَرِطُهُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ مِنْ رِيَادَةٍ رُدَّ لِيَهِمْ إِلَى أَجْرَةٍ الْمِثْلِي مِنْ رِيَادَةٍ رُدَّ لِيهِمْ إِلَى أَجْرَةٍ الْمِثْلِ).

يعني: يشترط أحدهما بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، وهذا يعتبر من العيوب؛ لأن الثمرة تباع بعد بدو الصلاح حتى يعرف كل واحد منهما نصيبه منها.

> قولىًم: (مِثْلَ أَنْ يُسَاقِيَهُ عَلَى أَنْ يَزِيدَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ دَنَانِيرَ أَوْ
 دَرَاهِمَ<sup>٣٣</sup>).

هذا من الأمثلة التي ذكرنا، وقد مرت، يعني يشترط زيادة دراهم أو دنانير، أو يشترط موقعًا معينًا في البستان يكون له.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبيرة للدردير (٥٤٨/٣) ١٤٥٥) قال: «أو وقعت مع بيع لسلعة أي: ساقاه بجزء معلوم، وباعه سلعة من المساقاة صفقة واحدة، وينبغي أن كل ما يمتنع اجتماعه مع المساقاة من إجارة وجعالة ونكاح وصرف كذلك؛ أي تفسخ وفيها مساقاة المثل.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «الشرح الكبير» للدربير، (٥٤٩/٣) قال: «أو اختلف الجزء الذي للعامل بسنين وقع العقد عليها جملة كأن يعاقده على سنتين أو أكثر على أن له النصف في سنة والثلث مثلاً في أخرى، أو اختلف الجزء في حوائط أو حائطين صفقة واحدة أحدهما بالثلث والآخر بالنصف مثلاً فمساقاة المثل».

<sup>(</sup>٣) مرت هذه المسألة وذكرنا أقوال الفقهاء فيها.

◄ تولىم: (وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الرَّيَادَةَ إِنْ كَانَتْ مِنْ رَبِّ الْحَائِطِ كَانَتْ إِنْ كَانَتْ مِنْ رَبِّ الْحَائِطِ كَانَتْ بَيْعَ الشَّرِ قَبْلَ أَنْ يُخْلَق. وَأَمَّا فَسَادَهُ مِنْ قِبْلِ الْفَرَرِ مِثْلُ الْمُسَاقَاةِ عَلَى حَوَائِظ مُخْتَلِفَةٍ فَيُرَدُّ إِلَى مُسَاقَاةِ الْمِئْلِانَ).
 المِثْلُنَا).

يعني: أن يأخذ رجل عدة مزارع يساقي عليها.

> قوله: (وَهَذَا كُلُّهُ اسْتِحْسَانٌ جَارٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ).

استحسان جاري على غير قياس؛ لأن القياس له أصول، وله علة، فهو إلحاق فرع بأصل لعلة تجمع بينهما (٢) لكن قد تستحسن مسائل على غير قياس، ورأينا أن الاستحسان ما لم يخالف نصًا صحيحًا فهو مقبول، وعمل به علماء (٣)، وحتى من قيل بأنه أنكره ـ وهو الإمام الشافعي ـ قد عمل به، لكن الاستحسان الذي يبنى على الهوى أو على الرغبات أو نحو ذلك هو هذا الذي نبذه العلماء وحاربوه.

تولى،: (وَفِي الْمُسْأَلَةِ قَوْلٌ رَابعٌ، وَهُوَ: أَنَّهُ يُرَدُّ إِلَى مُسَاقَاةِ مِثْلِهِ
 مَا لَمْ يَكُنْ أَكْثَرَ مِنَ الْجُرْءِ الَّذِي شَرَطَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ لِلْمُسَاقِي، أَوْ أَقَلَّ إِنْ
 كَانَ الشَّرْطُ لِلْمُسَاقِى<sup>(3)</sup>، وَهَذَا كَافٍ بِحَسَبِ غَرَضِنَا).

<sup>(</sup>١) مرت هذه المسألة وذكرنا أقوال الفقهاء فيها.

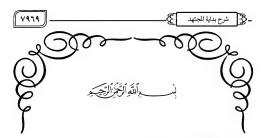
 <sup>(</sup>٢) اشترط الفقهاء للقياس أربعة أركان: الأصل، والفرع، والعلق، والحكم. انظر:
 «المستصفى» للغزالي (ص٢٨٠) وما بعدها، و«الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي
 (١٨٣/٣) وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) اتفق العلماء على أن القياس إذا خالف أو عارض النص أو سنة صحيحة، فإنه لا يجوز استعماله ريسقط. انظر: «العدة في أصول الفقه لأبي يعلى الفراء (١٣٨١/٤) وما بعدها، و«الفقه والمتفقه للخطيب البغدادي (٥٠٤/١) وما بعدها، و«المستصفى» (١٠٠) وما عدها.

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٥٤٩/٣) قال: «وأما مع اتفاق الجزء أو في صفقات فيجوز كما مر كاختلافهما بعد العمل في قدر الجزء ولم يشبها فمساقاة المثل».

يقصد أنه كاف في مباحث المساقاة، ففي غرضه أن يقتصر على أمهات المسائل، والحقيقة أنه في البيوع بدأ يدخل بعض الفروع، ويفصل في مذهب مالك.





قال المصنف رحمه الله تعالى

# [كِتَابُ الشُّرِكَةِ]

## [الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: مَحِل شركة العنان مِنَ الْأَمْوَالِ]

> تولات: (وَالنَّقُرُ فِي الشَّرِكَةِ: فِي أَنْوَاعِهَا، وَفِي أَرْكَانِهَا الْمُوجِبَةِ لِلصَّحَةِ فِي الْأَحْكَامِ، وَتَحْنُ نَذْكُرُ مِنْ هَلِهِ الْأَبْوَابِ مَا الْفَقُوا عَلَيْه، وَمَا الشَّهَرَ الْجَلَاكُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَالشَّرِكَةُ إِلْجُمْلَةِ مِنْدَ فَضَيَاهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَالشَّرِكَةُ إِلْجُمْلَةِ مِنْدَ فَشَرِكَةُ الْمُفَاوَمَةِ، وَشَرِكَةُ الْمُعَارِةَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ: شَرِكَةُ الْمُفَاوَمَةِ، وَشَركَةُ الْوُجُوهِ).

الآن بعد أن أجمل المؤلف وعدد لنا أنواع الشركات الأربعة، ولا حاجة لأن نذكر الخامسة؛ لأنه قدمها، أتخذناها في بحث مستقل، وهي شركة المضاربة، والتي عبر عنها هو بالقراض(١١).

 <sup>(</sup>۱) والبعض جعلها ستة؛ قال الدردير في «الشرح الكبير» (۲۵۱/۳۰): «الشركة ستة أقسام: مفاوضة وعنان وجبر وعمل وذمم ومضاربة، وهو القراض».

شركة العنان: سميت شركة العنان لتساوي الشريكين في المال والتصرف؛ من هنا سميت شركة عنان؛ لأن كل واحد منهما دفع مالاً، وكل واحد منهما يتصرف في هذه الشركة، فهما تساويا في التصرف وفي المال؛ كالفارسين إذا سويا عنان فرسيهما، أي: سارا جميمًا، هذا يأتي فيضع فرسه بجوار هذا، كأن عنان هذا مع عنان هذا، فيسيران سويًا.

فالمراد بذلك التساري، فهذه هي شركة العنان، وبعضهم قال: مشتقة من عانن، وبعضهم: من عن له الشيء، بمعنى عن له أن يشارك أخاه، إلى غير ذلك، والأشهر أنها من عنان الفرس(''.

هذه الأصول أو الأركان التي سيبحثها المؤلف، كعادته يقدم ويعطي كشافًا لما سيتكلم عنه، فهو أعطانا الآن تصورًا مجملًا عما سيتحدث عنه بعد ذلك، وسيأخذها واحدًا واحدًا.

#### قال المصنف رحمه الله تعالى:

<sup>(</sup>١) شركة عنان: اشتراكهما في مالين متساويين، كأن ذلك الشيء عن لهما؛ أي: عرض، يقال: عن لي الشيء يعن ويعن، وقال قوم: بل ذلك من عنان اللبابة، أي: استويا في الشيء، فكان لكل واحد منهما أن يعن؛ أي يمنع صاحبه من التصرف، وذلك إذا أراد فسخ الشركة. يُنظر: «حلية الفقهاء؛ لابن فارس (ص\$١٤)، وفقريب الحديث، لابن قبية (١/١٠).

 <sup>(</sup>۲) مذهب الحنفية: انظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» للحصكفي (٣١١/٤).
 ومذهب المالكية: انظر: «الشرح الكبير» للدربير (٣٥٩/٣).

ومذهب الشافعية: انظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (٢٨٣/٥).

ومذهب الحنابلة: انظر: اشرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٢٠٧/٢).

- \$\frac{1}{2} شرح بداية المجتهد }

## (الْقَوْلُ فِي شَرِكَةِ الْعِنَانِ)

◄ تولىم: (وَأَرْكَانُ هَذِهِ الشَّرِكَةِ ثَلَاثَةٌ؛ الْأَوَّلُ: مَجِلُهَا مِنَ الْأَمْوَالِ.
 وَالنَّانِي: فِي مَمْرِقَةِ قَدْرِ الرِّبْعِ مِنْ قَدْرِ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ فِيهِ. النَّالِثُ: فِي مَمْرِقَةِ قَدْرِ الْمَالِ.
 قَدْرِ الْمَمْلِ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ مِنْ قَدْرِ الْمَالِ.

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ:

فَأُمَّا مَحِلُّ الشَّرِكَةِ).

محلها: هو الشيء الذي تجوز فيه، ومعلوم أن هناك نقودًا، يعني دراهم ودنانير، وريالات ودولارات في وقتنا الحاضر، الأصل العملة المعروفة مهما اختلفت، وهناك عروض تجارة، وعروض التجارة هل تصلح أن تكون رأس مال؟ وإن قلنا بصلاحيتها فهل لا بد من تقويمها أو أن التقويم لا يجوز ولا بدًّ من بيعها وجعل ثمنها هو رأس المال؟

تولىم: (فَمِنْهُ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، وَمِنْهُ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ. فَاتَّفَقَ الْمُمْنِهُ عَلَى الْمُمْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الشَّرِكَةَ تَجُوزُ فِي الصَّنْفِ الْوَاجِدِ مِنَ الْعَيْنِ؛ أَعْنِي: اللَّمَانِيرَ، وَالدَّرَاهِمَ)(۱).
 اللَّنَانِيرَ، وَالدَّرَاهِمَ)(۱).

 <sup>(</sup>١) مذهب الحنفية، يُنظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» للحصكفي (٢٩٩/٤) قال:
 وركنها في شركة العين اختلاطهما، وفي العقد اللفظ المفيد له».

ومذهب الْمالكية، يُنظر: «الشرح الكبيّر؛ للدوير (٣٤٨/٣) قال: «إنما تصح... بذهبين أو ووقين متعلق بتصح أي: بذهب من أحدهما وذهب من الآخر أو ورق كذلك لا بذهب من جانب وورق من الآخر؛.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (٢٨٦/٥) قال: «وتصع الشركة في كل مثلي إجماعًا في النقد، وعلى الأصح في المغشوش الراتج؛ لأنه باختلاطه يرتفع تميزه كالنقد، ومنه التبر... فما وقع للشارح من اعتماد أنها لا تجوز فيه ينبغي حمله على نوع منه لا ينضبط دون المتقوم».

يقصد بالعين النقدان، فإنه يعبر عنهما بذلك، ونحن نتحدث عن الدراهم والدنانير لأن هذه لغة الفقهاء، وما كان يعرف إلا الدينار والدرهم، وبهما قدرت الزكاة كما عرفنا، وفي قطع يد السارق لا قطع إلا في ربع دينار، والخلاف في ذلك قائم(۱۰).

والمعتبر الآن عندنا هو الريالات، وهناك الدولار، وهناك الين، إلى غير ذلك من المعاملات المعتبرة؛ لأن هذه وإن كنا نراها ورفًا لكن لها

= ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (۲۰۸/۲) قال: «نقدًا ذهبًا او نشدًا مفرويًا أي: «سكوًكًا ولو بسكة تكار: معلومًا قدرًا وصفة ولو كان النقد مغشوسًا قليلًا؛ لحسر التحرز منه لا كثيرًا، أو كان النقد من جنسين كذهب وفضة، أو كان هناريًا بأن أحضر أحدهما مانة والآخر مائتين، أو كان شائمًا بين الشركاء إن علم كل منهم قدر ماله... وعلم منه أنها لا تصح على عرض نضًا».

(١) اختلف أهل العلم فيما يجب فيه قطع يد السارق: ملهب العنطية، يُنظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» للحصكفي (٨٧/٤) قال: «أخذ مكلف... ناطق بصير قلا يقطع أخرس لاحتمال نطقه بشبهة، ولا أعمى لجهله بمال غيره عشرة دراهم لم يقل مضروبة لما في المغرب: الدراهم اسم للمضروبة جيادًا أو مقدارها، فلا قطع بنقرة وزنها عشرة لا تساوي عشرة مضروبة، ولا بديار قيمته دون عشرة.

ومذهب المالكية، يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٢٣٣/٤) قال: «بسرقة طفل... ذكر أو أنفى حر يخدع، وكذا المجنون من حرز مثله كدار أهله أو مع كبير حافظ فأو أن كان الطفل كبيرًا واعيًا، أو لم يكن في حرز مثله لم يقطع سارقه، أو بسرقة ربع دينار شرعي أو ثلاثة دراهم شرعية خالصة من الغش كانت لشخص أو أكثر، أو يسرقة ما يساويها من العروض والحيوان وقيلًا أو غيره.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (١٢٤/٩) (١٢٥) قال: «يشترط لوجوبه في المسروق أمور كونه ربع دينار؛ أي: مثقال ذهبًا مضروبًا... وفئل من قطع بأقل منه وخبر: «لعن الله السارق يسرق البقسة أو العجل فتقطع يده؛ إما أريد بالبيضة فيه بيشة الحديد وبالحبل ما يساوي ربعًا أو الجنس... خالصًا وإن تحصل من منشوش بخلاف الربع المنشوش، لأنه ليس ربع دينار حقيقة، أو كونه فضة كان أو غيرها يساوي قيمته باللغم المضروب الخالص حال الإخراج من الحررة.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٣٦٧/٣، ٣٦٨) قال: «الشرط الثالث كون المسروق مالاً؛ لأن غير المال ليس له حرمة المال ولا يساويه فلا يلحق به، والأخبار مقيلة للآية. أصول محفوظة، فحلت محل النقد، فالدراهم والدنانير لا خلاف فيها؛ لأنها رأس الأثمان، وهي قيمة المتلفات، فهي التي يرجع إليها في كل أمر، بهما يباع ويشترى، وكذلك الريالات والجنيهات والدولارات؛ إذًا هي قيمة الأثمان، وهي رؤوس الأموال، وهي أيضًا قيمة المتلفات، فهذه ليس فيها خلاف، وهي لا تغير، بل هي ثابتة وأسعارها محفوظة.

تولى: (وَإِنْ كَانَتْ فِي الْحَقِيقَةِ بَيْمًا لَا تَقَعُ فِيهِ مُنَاجَزَةً، وَمِنْ شَرْطِ الْبَيْعِ فِي اللَّمَتِ وَفِي الدَّرَاهِمِ الْمُنَاجَزَةُ، لَكِنَّ الْإِجْمَاعَ خَصَّصَ هَذَا الْمُمْنَى فِي الشَّرِكَةِ).

يعني شبه هذا بالبيع، فهذا يضع وهذا يضع كأنه بيع، لكن هذه استثنيت كما ذكر المؤلف، وكم من الأحكام التي رأينا أنها استثنيت من المنع! كما سبق - مثلًا - أن العرايا استثنيت من المزابنة، وكما استثنيت بعض أنواع من البيوع، وكذلك الجعالة استثنيت أيضًا مسائلها، وأحكام الإجارة، ولذلك جعل الفقهاء لها مباحث مستقلة.

تولىم: (وَكَذَلِكَ اتَّقَقُوا فِيمَا أَعْلَمُ عَلَى الشَّرِكَةِ بِالْعَرْضَيْنِ يَكُونَانِ
 بصفة وَاحِدَةٍ)(١٠.

هكذا قال فيما علم، وأحسن كَلَلَّلَهُ في هذا القول؛ لأن أكثر الفقهاء قال بذلك، لكن قد يكون ثمة من يخالف.

وهذا نص عليه الشافعي، يعني في العرضين إذا اتحدا وتماثلا.

◄ تولى : (وَاخْتَلَفُوا فِي الشَّرِكةِ بِالْمُرْضَيْنِ الْمُخْتَلِقَيْنِ، وَبِالْعُيُونِ الْمُخْتَلِقَةِ).
 الْمُخْتَلِقَةِ).

في العرضين المختلفين يعني من أجناس مختلفة ثياب أطعمة وغير ذلك.

◄ تولىم: (وَبِالْعُيُونِ الْمُخْتَلِفَةِ، مِثْلَ الشَّرِكَةِ بِالدَّنانِيرِ مِنْ أَحَدِهمَا
 وَالدَّرَاهِم مِنَ الآخَرِ).

<sup>(</sup>١) نعم ثمة خلاف يسير، وقد تقدم أقوال الفقهاء في ذلك.

إذا كان هذا يقدم دراهم، وهذا يقدم دنانير، وهذا يقدم ريالات، وهذا يقدم دولارات، فهل هذا جائز أو لا؟ سيأتي الكلام في كلِّ؛ سيبحثه المؤلف إن شاء الله وسنعلق عليه.

تولىم: (وَبِالطَّعَامِ الرَّبُويِّ إِذَا كَانَ صِنْفًا وَاحِدًا، فَهَاهُمَا ثَلَاثُ
 مَسَائِلَ\().

عرفنا الطعام الربوي وتكرر؛ البر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، وما ألحق بذلك، ذلك أيضًا مما مر ذكره قبل. ... مد مد (درمائه الله ) أنه أن الله ...

تولىه: (الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى).

الآن سيدخل في تفصيل ما أجمله.

◄ تولىم: (فَأَمَّا إِذَا اشْتَرَكَا فِي صِنْفَيْنِ مِنَ الْعُرُوضِ، أَوْ فِي عُرُوضٍ
 وَدَرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ، فَأَجَازَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَاسِم، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكِ)(١٠.

وأحمد<sup>(٣)</sup>، لكن مذهب أحمد بالنسبة للدراهم والدنانير، أما العروض فسيأتي الكلام فيها من حيث جوازها وعدمه.

◄ قول (وَقَدْ قِيلَ عَنْهُ إِنَّهُ كَرهَ ذَلِكَ (٤). وَسَبَبُ الْكَرَاهِيَةِ: اجْتِمَاعُ

- (٧) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٣٤٩/٣) قال: «وتصح بهما أي: بالذهب والفضة منهما أي: من كل من الشريكين، وتعتبر مساواة ذهب كل وفضته لما للأخر في الأمور الثلاثة المتقدمة، ويعين من جانب ويعرض من آخر، ويعرضين من كل واحد عرض مطلقًا اتفقا جنسًا أو اختلفًا، ودخل فيه ما إذا كان أحدهما عرضًا والآخر طمانًا».
- (٣) يُنظر: فشرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٢٠٨/٢) قال: قوعلم منه أنها لا تصبح على عرض نشا؛ لأن الشركة إما أن تقع على عين العرض أو قيمته أو ثمنه، وعينها لا يجوز عقد الشركة عليها... وقيمتها لا يجوز عقدها عليها... واشترط كون النقد مضروبًا دراهم ودنانير؛ لأنها قيم المتلفات وأثمان المبيعات وغير المضروب كالمروض؛
- (٤) يُنظر: «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير» (٣٥١/٣) قال: «(قوله: ولو=

<sup>(</sup>١) سيأتي ذكرها مفصلة.

الشَّرِكَةِ فِيهَا وَالْبَيْعُ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْعَرْضَانِ مُخْتِلِفَيْنِ، كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَاعَ جُزُّا مِنْ عَرَضِهِ بِجُزْءِ مِنَ الْعَرْضِ الْآخَرِ. وَمَالِكُ يَمْتَبِرُ فِي الْعُرُوضِ إِذَا وَقَمَتْ فِيهَا الشَّرِكَةُ الْقِيَمَ).

وأحمد أيضًا(١).

◄ قول ٦: (وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: لَا تَنْعَقِدُ الشَّرِكَةُ إِلَّا عَلَى أَثْمَانِ الْعُرُوضِ)(٢).

عرفنا الآن أن مالكًا يقول في العروض بأنها تجوز، لكن الجواز يكون على قيمتها، تقدر قيمتها فتجعل رأس المال، وهذا هو مذهب أحمد، لكن الإمام أحمد له روايتان<sup>(٣)</sup>؛ الرواية الأولى: أنه لا تجوز الشركة في عروض التجارة، والرواية الأخرى: أن الشركة تجوز في عروض التجارة، فنأخذ هذا القول الأخير الذي يلتقي به مع مالك، فيلتقي به مع مالك حكمًا وتقديرًا، فالإمامان مالك وأحمد يريان أن هذه العروض تقدر قيمتها.

اتفقا نوعًا وصفة وقدرًا) رد بلو على ما روي عن ابن القاسم من جوازها حينتني قيامًا على العين (قوله: لأنه يؤدي إلغ) هذا التعليل لعبدالحق قال ابن فرحون: واعترض ذلك بأنه أجاز في المدونة الشركة بالنقد والطعام، والعرض والطعام، ولو كان أنه يبع الطعام قبل قبضه اهم... وقد تقدم الجواب عن هذا بأنهم إنما أجازوا الشركة بالنقد والطعام، والعرض والطعام تغليبًا لجانب النقد والعرض على الطعام، وإذا كانت الشركة بطعامين قليس هناك شيء آخر الطعام بغلب جانبه،

<sup>(</sup>١) يُنظر: فشرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٢٠٨/٢) قال: ولا تصبح على عرض نشا؛ لأن الشركة إما أن تقع على عين العرض أو قيمته أو ثمنه وعينها لا يجوز عقد الشركة عليها؛ لأنها تقضي الرجوع عند فسخها برأس المال أو مثله ولا مثل لها يرجع إليه، وقيمتها لا يجوز عقدها عليها . . . واشترط كون النقد مضروباً وذنائير؛ لأنها قيم المنظات وأثمان المبيعات وفير المضروب كالعروض.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «مختصر المزني» (٢٠٧/٨) قال: «والذي يشبه قول الشافعي أنه لا تجوز الشركة في العرض».

<sup>(</sup>٣) تقدم نقله عنه.

#### فما معنى تقدير القيمة؟

يعني \_ مثلًا \_ تقدر هذه العروض بما تساويه من ريالات، فيقال مثلًا: تساوي عشرة آلاف ريال، فيكون رأس المال هو العشرة آلاف، التي هي قيمة هذه العروض.

والإمام الشافعي يخالف في ذلك ويقول: هذا لا يغير من المعنى شيئًا؛ لأن هذه العروض تتغير، فربما قلت قيمتها وربما زادت، وربما قلت قيمة بعضها وزادت قيمة البعض الآخر، فهي إذن غير منضبطة، فقال: تكون بالأثمان، تباع وثمن هذه العروض يكون أصل المال، هذا هو الفرق.

فالمولف يشير إشارات دقيقة ينبغي أن ننتبه لها وهي تؤدي المعنى، فعند مالك وأحمد تجوز الشركة بالعروض على أن يكون رأس المال هو قيمة هذه العروض، فتقدر عند بدء الشركة، عند العرض، فتكون هي رأس المال، وعند الإمام الشافعي لا بد من الثمن؛ أي: تباع بثمن، وثمن العروض يكون هو رأس مال الشركة.

◄ تولىم: (وَحَكَى أَبُو حَامِدٍ أَنَّ ظَاهِرَ مَذْهَبِ اِلشَّافِعِيِّ بُشِيرُ إِلَى أَنَّ الشَّرِكَةَ مِثْلَ الْقِرَاضِ لَا تَجُورُ إِلَّا بِالدَّرَاهِم، وَالدَّنانِيرِ).

لأول مرة يذكر أبا حامد، لم يذكره في الكتاب قبل، فمنذ أن بدأنا ما أذكر أنه عرض له، وهو من الشافعية، ومن العلماء المعروفين، وهو محمد بن محمد الغزالي الطوسي، صاحب كتاب «البسيط» و«الوسيط» و«الوجيز» في فقه الشافعية، وصاحب كتاب «إحياء علوم الدين»، وهو من العلماء الذين يعدون بحرًا في العلوم؛ لكن عليه مآخذ معروفة، وبخاصة في كتاب الإحياء، ومعلوم أثر الفلسفة في كتير من العلماء، والغزالي قد تأثر بالفلسفة هو ومجموعة من العلماء، ومن العلماء من يقول بأنه تغير آخر حياته، فنسأل الله لنا وله الرحمة.

تولىم: (قَالَ: وَالْقِيَاسُ أَنَّ الْإِشَاعَةَ فِيهَا تَقُومُ مَقَامَ الْخَلْطِ)(١).
 الإشاعة من شاع؛ يعني: انتشر(٢).

◄ قولى: (الْمَشْأَلَةُ النَّانِيَةُ: وَأَمَّا إِنْ كَانَ الصِّنْفَانِ مِمَّا لَا يَجُوزُ
 فيهِمَا النَّسَاءُ مِثْلَ الشَّرِكَةِ بِالتَّنَانِيرِ مِنْ عِنْدِ أَحَدِهِمَا، وَاللَّرَاهِمِ مِنْ عِنْدِ
 الآخَر، أَوْ بِالطَّمَامَيْنِ الْمُخْتَلَيْنِ).

عرفنا أن هذا لا يجوز؛ يعني إذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد<sup>(٢٢)</sup>، وإذا لم يكن يدًا بيد فمعناه التأجيل وهو النساء، وهو معنى قول المؤلف؛ لأن هذه حتى وإن اختلفت دراهم ودنانير لا يجوز فيها النَّسُّءُ؛ أي التأجيل؛ لأن في الحديث: "فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم، ثم جاء القيد ـ الشرط ـ "إذا كان يدًا بيد، أي: غير مؤجل.

◄ تولك: (أَوْ بِالطَّعَامَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ، فَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكِ).
 أو بالطعامين المختلفين أيضًا، قمح مع تمر مثلًا، وهذه أيضًا من الأطعمة الربوية، فيجوز ذلك لكن شريطة أن يكون يدًا بيد.

## > قولى: (فَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ، فَأَجَازَهُ مَرَّةً (1)، وَمَنْعَهُ

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الوجيز؛ للغزالي ((٣٥٨/) قال: وإشارة النص إلى أنه لا بد وأن تكون نقدًا كالقراض؛ لأن مقصوده التجارة، والأقيس: أنه يجوز في كل مال مشترك، والاشتراك بالشيوع هو الأصل، ويقوم مقامه الخلط الذي يعسر معه التمييز؛ فإنه يوجب الشيوع».

٢) «شاع»: انتشر، تقول: شاع يشيع شيوعًا. يُنظر: «طلبة الطلبة» للنسفي (ص٥٦).

<sup>(</sup>٣) معنى حديث أخرجه مسلم (١٥٨٧) عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: «الله مب باللهمب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والنمو والنمر بالنمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدًا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فيعوا كيف شتم، إذا كان يدًا بيد،

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد (٣١٨/٧) قال: «قال مالك: وأما الشركة بالعرضين من عمل الناس، فأرجو ألا بأس به، يبيع هذا نصف متاعه بنصف متاع=

مَرَّةُ(١). وَذَلِكَ لِمَا يَدْخُلُ الشَّرِكَةَ بِالدَّرَاهِمِ مِنْ عِنْدِ أَحْدِهِمَا، وَالدَّنَانِيرِ مِنْ عِنْدِ الآخَرِ).

أنا أعتقد أن ما ذكره المؤلف في هذه المسألة جيد وكاف.

تولى، (مِنَ الشَّرِعَةِ وَالصَّرْفِ مَمَّا، وَعَدَمِ النَّنَاجُزِ، وَلِمَا يَدْخُلُ
 الطَّمَامَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ مِنَ الشَّرِكَةِ، وَعَدَمِ التَّنَاجُزِ؛ وَبِالْمَنْعِ قَالَ ابْنُ اللَّاسِمِ"،
 القَاسِمِ"، وَمَنْ لَمْ يَعْتِرْ هَذِهِ الْعِلَلَ آجَازَهَا\".

هذه تعليلات ذكرها المؤلف، لكن هل يسلم لها الآخرون؟ سنرى.

الآخر، وإن لم يلفظ بالبيع، فهو بيع، ولا تجوز الشركة بقمح وشعير وإن تبايعاه، فإن خلطاه ثم باعاه، فرأس مال كل واحد قيمة طعامه.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٣٥١/٣) قال: «لا تجوز الشركة بذهب من جانب وبورق من آخر، ولو عجل كل ما أخرجه لصاحبه لاجتماع الصرف والشركة... ولا بطعامين ولو اتفقا نوعًا وصفة وقدرًا؛ لأنه يؤدي إلى بيع الطعام قبل قبضه وذلك.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد (٣١٨/٧) قال: "وأجاز ابن القاسم الشركة بما ليس بصفة واحدة، وكذلك سائر الطعام إذا اتفقت الصفة. وكره ذلك مالك، وإنما كرهه عندنا لخلط الجيد الدنيء، وإذا لم يخلطا لم تجز الشركة؛ لأنه ليس بيع تقايض».

<sup>(</sup>٣) مذهب الحنفية، يُنظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين؟ للحصكفي (٣١١/٤) والد ٣١٢) قال: «ولذا تصح عامًا وخاصًا ومطلقًا ومؤقتًا، ومع التفاضل في المال دون الربح وعكسه، وببعض المال دون بعض، وبخلاف الجنس كدنانير من أحدهما ودراهم من الآخر، وبخلاف الوصف كيض وسودة.

ومذهب الشافعية، يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (٢٨٦/٥) قال: «وتصح الشركة في كل مثلي إجماعًا في النقد، وعلى الأصح في المنشوش الرائح؛ لأنه باختلاطه يرتفع تميزه كالنقد ومنه التبر... دون المنقوم... لتمايز أعيانه، وإن اتفقت قيمتها، وحيتنذ تعدّر الشركة؛ لأن بعضها قد يتلف فيذهب على صاحبه وحده، وقيل: تختص بالنقد المضروب الخالص.

ومذهب الحنابلة، يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (۲۰۸/۲) قال: «نقدًا ذهبًا أو فضة مضروبًا أي: مسكوكًا لولو يسكة تخار، معلومًا قدرًا وصفة، ولو كان النقد مغشوشًا قليلًا لعسر التحرز منه لاكتبرًا، أو كان النقد من جنسين كذهب وفضة، أو كان مثارتًا بأن أحضر أحدهما مائذ والانجر مائين؟.

- ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾ ﴾

◄ قولكم: (الْمَسْأَلَةُ النَّالِثَةُ: وَأَمَّا الشَّرِكَةُ بِالطَّعَامِ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ).

وهؤلاء العلماء الذين أجازوا الدراهم بالدنانير هم الحنفية(١) والحنابلة(٢)، وأمَّا الشركة في الطعام من صنفٍ واحدٍ.

٣ تولاً: (فَأَجَارَهَا ابْنُ الْقَاسِم قِيَاسًا عَلَى إِجْمَاعِهِمْ عَلَى جَوَارَهَا فِي الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِنَ النَّهَبِ أَوِ الْفِضَّةِ (")، وَمَنْعَهَا مَالِكُ فِي أَحَدِ قَوْلَكِهِ - وَهُوَ الْمَشْهُرُ - (") بِعَدَمِ الْمُنَاجَزَةِ الَّذِي يَنْخُلُ فِيهِ؛ إِذْ رَأَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ أَلَّا يُقَاسَ عَلَى مُوْضِعِ الرُّحْصَةِ بِالْإِجْمَاعِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ وَجَهُ كَرَاهِيَةِ مَالِكِ لِلْلِكَ أَنَّ الشَّرِكَةَ تَشْتَقِرُ إِلَى الإسْتِوَاءِ فِي الْقِيمَةِ، وَالْبَيْعُ يَشْتَقِرُ إِلَى الإسْتِوَاءِ فِي الْقِيمَةِ، وَالْكَبْلِ، وَذَلِكَ لَا يَكَادُ يُوجِدُه، فَكَرِهَ مَالِكٌ ذَلِكَ، فَهَذَا السَّرِعَةُ الشَّرِعَةِ الْمَعْلَمُ وَاحِدٍ إِلَى الْمَنْوَاءِ أَلْ مِنْ سَرِطُ الشَّرِكَةِ وَاخْتَلَقُوا: هَلُ مِنْ شَرْطِ الشركة أَنْ الشَّرِكَة أَن إِن من شرط الشركة أَنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْكَةُ إِلَى الْمَالِكُ: إِن من شرط الشركة أَنْ يَخْتَلُطًا إِمَّا حِسًا، وَإِمَّا حُمُّا) (").

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص١١١) قال: «ويجوز أن يشتركا ومن جهة أحدهما دراهم، ومن جهة الآخر دنانير وما اشتراه كل واحد منهما للشركة طولب بثبته دون الآخر ثم يرجم على شريكه بحصته منه».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: أشرح منتهى الإرادات؛ للبهوتي (٢٠٨/٢) قال: «أو كان النقد من جنسين كنهب وفضة، أو كان متاوتًا بأن أحضر أحدهما مائة والآخر مائين؛.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد (٣١٨/٧) قال: «وأجاز أبن القاسم الشركة بما ليس بصفة واحدة، وكذلك سائر الطعام إذا اتفقت الصفة».

<sup>(</sup>٤) يُنظر: «الشرح الصغير وحاشية الصاوي» للدرير (٤٣/٣) قال: «ولا تصح بطعامين اختلفا جنسًا أو صفة؛ بل وإن انفقا قدرًا وصفة؛ خلاقًا لابن القاسم في جواز المتفقفين، وعلاوه ببيع الطعام قبل فيضه؛ لأن كل واحد منهما باع نصف طعامه بنصف طعام الآخر ولم يحصل قبض لبقاء يد كل واحد على ما باع. فإذا باعا لاجنبي كان كل منهما باتفا لطعام المعاوضة قبل فيضه من بانعه.

 <sup>(</sup>٥) يُنظر: «الشرح الصغير وحاشية الصاوي» للدردير (٤٦٢/٣) قال: «الضمان إذا تلف=

معنى أن يختلطا حسًّا وحكمًا، أي: أن يذوب مال كل واحد منهما في الآخر، أو يبقى مال كل واحد منهما بيده شريطة أن يحضره، وأن يعرف قدره، وهذه المسألة فيها خلاف أيضًا (''.

تولى، (مِثْلَ أَنْ يَكُونَا فِي صُنْدُوقٍ وَاحِدٍ وَأَثِينِهُمَا مُظْلَقَةً
 عَلَيْهِمَا).

يعني يؤتى بمال هذا ومال هذا فيخلطان خلطًا كاملًا، فيوضعان في مكانِ واحد، في صندوق معين أو في مكان، أو في خزينة، في مكان ما؛ يعني يجاء بالمال ويجمع.

 ◄ تولاًم: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا تَصِحُ الشَّرِكَةُ حَتَّى يَخْلِطَا مَالَبُهِمَا خَلْطًا).

الإمام الشافعي يرى الخلط أيضًا كالإمام مالك، لا بد من خلط ماليهما، وإذا لم يخلطا فلا يجوز.

◄ قول رَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَّى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَّى الل

أي: خلطًا لا تستطيع معه أن تميز هذا من هذا، أصبح مالًا واحدًا، لا يستطيع أحد أن يقول: هذا مالي وهذا مالك.

أحد المالين أو بعضه لا يحصل إلا بخلطهما ولو حكمًا بقوله: وما تلف من مال
 الشركة قبل الخلط الحقيقي، ولو الخلط الحكمي، فمن ربه دون صاحبه؛ أي: لا
 يتوقف الضمان منه على الخلط الحقيقي، بل على عدمه حقيقة أو حكمًا».

سنذكر قول كل فريق منهم.

<sup>(</sup>٢) يُنظر: انتحقة المحتاج، للهيتمي (٧٦٠/، ٢٨٧) قال: اويشترط خلط المالين قبل العقد بحيث لا يعيزان، وإن لم تساو اجزاؤهما في القبية... ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس كداناير ودراهم، أو صفة كصحاح ومكسرة، وأبيض وغيره، كبر أبيض بأحمر؛ لإمكان التميز وإن عسر، ولو كان لكل علامة معيزة عند مالكه دون بقية الناس فوجهان أوجههما عدم الصحة.

◄ تولى (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً)(١).

وأحمد كذلك (٢).

◄ قول ٨: (تَصِحُ الشَّرِكةُ، وَإِنْ كَانَ مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِيدِهِ).

لكن يشترط الإمامان أن يحضر كل واحد منهما ماله، وأن يعرف قدره، ولا مانع أن يبقى مال كل بيده يشتغل به، لكن رأس مال الشركة قد عرف، ويعملان ممّا بهذا المال، أما عند الشافعية والمالكية فلا بد من الخلط كما سبق.

لكن الشافعية يشددون أكثر، فلا بد عندهم من الخلط بحيث لا يعرف مال أحدهما من مال الآخر، كأنهما مال رجل واحد.

وأبو حنيفة وأحمد يقولان: يجوز أن يكون مال كل بيده، والقصد من ذلك هو البيع والشراء، والبحث عن الكسب والرزق، فلا يمنع أن يبقى مال كل واحد منهما بيده؛ لأنهما لم يشتركا إلا وكل منهما يثق بالآخر ويراه أميًا، فلا شبهة في ذلك.

تولى : (فَأَلُو حَنِيفَة اكْتَفَى فِي انْعِقَادِ الشَّرِكَةِ بِالْقَوْلِ (٣٠). وَمَالِكُ الشَّرَطَ إِلَى الْمُتَارِكُ : وَالشَّافِعِيُ الشَّرَطَ إِلَى الشَّرَطَ إِلَى

- (١) يُنظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» للحصكفي (٣١٣/٤) ١٤٣) قال: «ومع عدم الخلط؛ لاستناد الشركة في الربح: إلى العقد لا المال، فلم يشترط مساواة واتحاد وخلط، ويطالب المشتري بالثمن فقط لعدم تضمن الكفالة».
- (۲) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (۲۰۹/۲) قال: «ولا يشترط للشركة خلط أمرالها، ولا أن تكون بايدي الشركاء... ولذلك صحت على جنسين، ولأن مورد العقد العمل وبإعلام الربح بعلم العمل والربح نتيجة أي: العمل؛ لأنه سببه والمال تبع للعمل، فلم يشترط خلطه، فما تلف من أموال الشركاء قبل خلط فهو من ضمان الجميع...
- (٣) يُنظر: «الدر المختار وحاشية ابن عابدين» للحصكفي (٢٩٩/٤) قال: «وركنها في شركة العين اختلاطهما، وفي العقد اللفظ العفيد له».
- (٤) يُنظر: «الشرح الكبير» للدردير (٣٤٨/٣) قال: «الشركة إذن من كل واحد منهما، =

هَلَيْنِ الِاخْتِلَاطَ<sup>(۱)</sup>. وَالْفِقْهُ أَنَّ بِالِاخْتِلَاطِ يَكُونُ عَمَلُ الشَّرِيكَيْنِ أَفْضَلَ وَأَتَمَّ).

يعني عندما تدقق في الفقه وفي المسائل، تجد أنك إذا خلطت المالين فإن ذلك يكون أحرى وأولى؛ بخلاف ما إذا فصلتهما.

تولىم: (لِأَنَّ النُّصْحَ يُوجَدُ مِنْهُ لِشَرِيكِهِ كَمَا يُوجَدُ لِنَفْسِهِ، فَهَذَا
 هُوَ الْقُوْلُ فِي هَذَا الرُّحْنِ وَفِي شُرُوطِهِ).

والنصح موجود ما دام الربح بينهما شركة، وما داما قد تساويا في التصرف، وفي المال.

\* \* \*

# [الرُّكْنُ الثَّانِي: كَيْفِيَّةُ افْتِسَامِ الرِّبْحِ بَيْنَهُمَا في شركة العنان<sup>(٢)</sup>]

> قولَٰٰٓٓہَ: (فَأَمَّا الرُّكُنُ النَّانِي (وَهُوَ وَجْهُ اقْتِسَامِهِمَا الرِّبْحَ): فَإِنَّهُمُ

أو منهم للآخر في التصرف أي: في أن يتصرف في مال لهما أي: للمأذونين معًا،
 وهو متعلق بالتصرف.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (٩٨٥هـ ٢٨٤) قال: «ويشترط فيها لفظ صريح من كل منهما، أو من أحلمها للأخر يدل على الإذن للمتصرف من كل منهما أو أحدهما في التصرف بالبيع والشراء الذي هو التجارة أو كناية تشعر بذلك... ويشترط خلط المالين قبل المغذ بحيث لا يتميزان، وإن لم تتساو أجزاؤهما في القيمة لتعذر إثبات الشركة مع الميز».

 <sup>(</sup>۲) «المِتان» في اللَّفة: الاعتراض للشخص من أحد جانبيه ـ من عن يمينه، أو من عن شماله ـ بمكروه. والمَن: المصدر، والعَنَّن: الاسم، وهو الموضع الذي يعن فيه العان، ومنه سمي العتان من اللجام عنانًا؛ لأنه يعترضه من ناحيتيه، لا يدخل فيه=

اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الرِّبْحُ تَابِعًا لِرُؤُوسِ الْأَمْوَالِ).

سبق بيان المراد بشركة العنان، وهنا الحديث عن الربح وحالاته، وأوجه اقتسامه.

فللربح إذا كان تابعًا لرؤوس الأموال حالتان:

- ـ حالة تساوي المالين.
- ـ حالة اختلاف المالين.

> تولى: (فَإِنَّهُمُ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الرَّبْحُ تَابِمًا لِرُءُوسِ
 الْأَفُوالِ، أَغْنِي: إِنْ كَانَ أَصْلُ مَالِ الشَّرِكَةِ مُتَسَاوِيَيْنِ، كَانَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا
 (١).

ففي حالة تساوي المالين اتفقوا على أنَّ الربح يكون بينهما نصفين؛

عرفها الحنقيّة بأنها: «أن يشترك اثنان في نوع بر، أو طعام، أو يشتركا في عموم التجارات، ولا يذكران الكفالة. انظر: «بداية المبتدي» للمرفيناني (ص١٣٧). عرفها المالكية بأنها: «أن يجعل كل واحد من الشريكين مالًا، ثم يخلطاه، أو

عرفها المالكية بأنها: «أن يجعل كل واحد من النُسريكين مالًا» ثمّ يخلطاه، أو يجعلاه في صندوق واحد، ويتجرا به ممّا، ولا يستبد أحدهما بالتصوف دون الآخر». انظر: «الفروق» للقرافي (ص١٨٧).

عرفها الماوردي من الشافعية يقوله: «أن يخرج كل واحد منهما مالاً مثل مال صاحبه، ويخلفاه فلا يتميز، ويأذن كل واحد منهما لصاحبه أن يتجو بالمال فيما رأى من صنوف الأمتمة على أن يكون الربع بينهما على قدر المالين، والخسران كذلك، انظر: «الحاوي الكبير» (١٩٣٨)

عرفها الحنابلة بأنها: «أن يشترك اثنان فأكثر بماليهما، ليعملا فيه ببننيهما وربحه بينهما، أو يعمل أحدهما بشرط أن يكون له من الربح أكثر من ربح ماله، انظر: «الإثناء» للحجاوي (٢٥/٢٣).

(١) يُنظر: «الإشراف لابن المنذر (١٧٢/١) حيث قال: «أجمع أهل العلم على أنَّ الشركة الصحيحة، . . . من أنواع التجارات على أن ما كان فيه من فضل وربح فلهما، وما كان من نقصان فعليهما، فإذا فعلا ذلك صحت الشركة».

<sup>=</sup> منه شيء. يُنظر: «لسان العرب» لابن منظور (١٣/ ٢٩٠).

وفي أصطلاح الفقهاء:

مثاله: إذا كان مال أحدهما عشرة آلاف والآخر يساويه؛ فالربح بينهما نصفين.

ولا خلاف في اشتراط كون رأس المال متساويًا، ويجوز ـ على الصحيح ـ أن يكون ربح أحدهما أكثر من الآخر؛ لاختلاف الناس في الإنتاج بحسب العمل وما وهبهم الله تعالى من خبرة ودراية ومعرفة بأمور التجارة والضرب في الأرض.

تولت: (وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ رُؤُوسُ أَمْوَالِهِمَا
 وَيَسْتَوِيَانِ فِي الرَّبْعِ؟).

واختلفوا كذلك في جواز أن يكون رأس مال أحدهما أكثر من الآخر، مع تساوي الربح بينهما.

 ◄ قولىًم: (فَقَالَ مَالِكُ<sup>(۱)</sup> وَالشَّافِعِيُ<sup>(۱)</sup>: «ذَلِكَ لَا يَجُورُ». وَقَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ: «يَجُورُ ذَلِكَ»(١٠).

منع مالك والشافعي جواز اختلاف رؤوس الأموال مع تساوي الربح بينهما. وأجازه أبو حنيفة<sup>(6)</sup> وأحمد<sup>(6)</sup> وأهل العراق عامة، وقولهم هذا

- (١) يُنظر: "حاشية الصاوي، للخلوتي (٢٠/٣٤) حيث قال: افإن فسدت ـ أي: الشركة ـ
   كما لو وقعت على التفاضل في الربح: كما لو تساويا في المال وشرط لأحدهما ثلثا الربح.
- (٢) يُنظر: "تحفة المحتاجة للهيتمي (٩٩٢/٥) حيث قال: "كأن شرطا تساوي الربح والخسر مع تفاضل المالين أو عكسه (فسد العقد) لمنافاته لوضع الشركة.
- (٣) يُنظر: "مختصر القدوري» (ص١١١)، حيث قال: "وامًّا الشركة العنان: فتنعقد على
  الوكالة دون الكفالة ويصح التفاضل في المال، ويصح أن يتساويا في المال
  ويتفاضلا في الربع».
  - (٤) سبق تسان مذهب الحنفية.
  - (a) يُنظر: «كشاف القناع» للبهوتي (٤٩٨/٣) حيث قال: «شروط شركة عنان... (سواء شرطا لكل واحد منهما على قدر ماله من الربح، أو) شرطا (أقل) منه (أو أكثر) لأنَّ الربح مستحق بالعمل، وقد يتفاضلان فيه».

\_ 🐉 شرح بداية المجتهد 🌓 🔻

أقرب لروح الشريعة؛ لأنه مع جواز اختلاف المال، قد يختلف الإنتاج بحسب عملهم وما وهبهم الله من الخبرة ـ كما سبق.

تولى: (وَعُمْدَةُ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ أَنَّ تَشْبِيهَ الرِّبْحِ بِالْخُسْرَانِ).

الصواب أن يقال: ألَّهُ تَشْبِهُ \_ بإثبات ضمير الحال \_ أو: أنَّ تشبيهَ \_ على حذف الضمير، أو تحذف «أن» فيكون الكلام: وعُمْدةُ مَن مَنَعَ ذلك تشبيهُ الرَّبِح بالخُسْرانِ.

◄ تولى: (فَكَمَا أَنَّهُ لَوِ اشْتَرَطَ آحَدُهُمَا جُزْءًا مِنَ الْحُسْرَانِ لَمْ يَجُزْ
 كَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَطَ جُزْءًا مِنَ الرِّيْحِ خَارِجًا عَنْ مَالِهِ. وَرَبَّمَا شَبَّهُوا الرِّيْحِ بِمَنْ مَالِهِ. وَرَبَّمَا شَبَّهُوا الرِّيْحِ بِمِنْ مَلَى إِمْنَهُمَةً بَيْنَهُمَا تَكُونُ عَلَى بِمِنْ الشَّرِيكَيْنِ؛ أَغْنِي: أَنَّ الْمَنْفَعَةَ بَيْنَهُمَا تَكُونُ عَلَى يَشْبَهُ أَصْلِ الشَّرِكَةِ.

القراض أو المضاربة: هو أن يدفع رجل ماله إلى آخر؛ ليَنَّجِرُ فيه، والربح بينهما على ما اصطلحا عليه؛ فقد يتساوى نصيب كل منهما، وقد يقل أحدهما(١٠.

تولىم: (وَعُمْدَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ: تَشْبِيهُ الشَّرِكَةِ بِالْقِرَاضِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ
 لَمَّا جَازَ فِي الْقِرَاضِ أَنْ يَكُونَ لِلْمَامِلِ مِنَ الرَّبْحِ مَا اصْطَلَحَا عَلَيْهِ ('').
 وَالْعَامِلُ لَيْسَ يَجْعَلُ مُقَابِلَهُ إِلَّا عَمَلًا فَقَطًا).

هذه المضاربة أو القراض شركة عند كل من أهل العراق وأهل الحجاز، مع اختلاف التسمية؛ فهي عند أهل العراق (الحنفية والحنابلة)

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للهروي (ص١٦٤) حيث قال: «القراض:
 أن يدفع الرجل إلى الرجل عينًا أو ورقًا ويأذن له بأن يتجر فيه على أن الربح بينهما على ما يتشارطانه».

 <sup>(</sup>۲) يُنظر: (كشاف القناع؛ للبهوتي (٤٩٨/٣) حيث قال: (الربح مستحق بالعمل وقد پنفاضلان فيه؛ لقوة أحدهما وحذقه، فجاز أن يجعل له حظًا من ربح ماله كالمضارب؛.

مضاربة (١)؛ وسماها أهل الحجاز (المالكية والشافعية) قراضًا (٢).

◄ توللم: (كَانَ فِي الشَّرِكَةِ أَخْرَى أَنْ يَجْعَلَ لِلْمُمَلِ جُزْءًا مِنَ الْمَالِ
 إِذَا كَانَتِ الشَّرِكَةُ مَالًا مِنْ كُلِّ وَاحِدِ مِنْهُمَا وَعَمَلًا، فَيَكُونُ ذَلِكَ الْجُزْءُ
 مِنَ الرُّبْحِ مُقَابِلًا لِفَصْلِ عَمَلِ عَمَلِ عَمَل صَاحِبِهِ).

لما شبه أهل العراق الشركة بالقراض، وجاز في القراض احتساب جزء من الربح في مقابل العمل؛ كان ذلك أحرى عندهم أن يكون للعمل في الشركة جزء من الربح في مقابله. فإن عمل الشريكين يتفاضل بحسب الخبرة ـ كما مر، وهذه هي العلة التي شرطها المؤلف؛ قال:

◄ تولى مَا يَتَفَاوَتُونَ فِي الْعَمَلِ كَمَا يَتَفَاوَتُونَ فِي غَيْرِ
 ذَلِك).

فإنك إذا راقبت ما يقوم به عاملان في مصنع، ربما تجد أحدّهما يزيد على الآخر في الإنتاج، وما يكلف به من عمل؛ مما يدل على تحقق التفاوت في أعمال التجارة من باب أولى.



### [الرُّكْنُ الثَّالِثُ: فِي مَعْرِفَةِ قَدْرِ الْعَمَلِ في شركة العنان]

◄ قولَٰٰٓهَ: (وَأَمَّا الرُّكُنُ الثَّالِثُ الَّذِي هُوَ الْعَمَلُ: فَإِنَّهُ تَابِعٌ كَمَا قُلْنَا

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «كشاف القناع؛ للبهوتي (٣/٧/٣) حيث قال: «(الثاني: المضاربة: وهي)...
 تسمية أهل العراق؛

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: "مغني المحتاج، للخطيب الشربيني (٣٩٧/٣)، حيث قال: "[كتاب الفراض]
 هو بكسر القاف لغة أهل الحجاز».

ـ 🐉 شرح بداية المجتهد

عِنْدَ مَالِكِ لِلْمَالِ'''، فَلَا يُعْتَبَرُ بِنَفْسِهِ. وَهُوَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يُعْتَبَرُ مَعَ الْمَالِ''". وَأَطُنُّ أَنَّ مِنَ الْمُلَمَاءِ مَنْ لَا يُعِيزُ الشَّرِكَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَالَاهُمَا مُتَسَاوِيْنِ الْبِقَاتُا إِلَى الْعَمَلِ.

جمهور العلماء \_ وفيهم الأئمة الأربعة \_ لا يشترطون أن يكون مال الشريكين متساويًا، وخالفهم بعض الشافعية \_ وهم مَن قصدهم بقوله: وأظن أن من العلماء \_ فقالوا باشتراط ذلك؛ التفاتًا إلى العمل.

◄ تولى : (فَإِنَّهُمْ يَرُونَ أَنَّ الْعَمَلَ فِي الْفَالِبِ مُسْتَوٍ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ
 الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى النَّسَاوى كَانَ هُتَالِك غبن على أحدهما في العمل.

يوضح بذلك علة بعض الشافعية في اشترط تساوي المالين في الشركة، ومخالفتهم لإمامهم الشافعي الذي وافق الجمهور في عدم اشتراط ذلك.

◄ تولى : (وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ الْمُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الشَّرِكَةِ
 النِّي يُخْرِجُ فِيهَا كُلُّ وَاحِدِ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ مَالًا مِثْلَ مَالٍ صَاحِبِهِ مِنْ نَوْعِهِ
 (أغني: كَرَاهِمَ أَوْ كَالِيرَ)، ثُمَّ يَخْلِطَانِهِمَا حَتَّى يَمِيرَا مَالًا وَاحِدًا لَا يَتَمَيَّرُا ".

فعند تساوي المالين لا خلاف في جواز الشركة.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي؛ (٣٥٢/٣) حيث قال: «قوله: إذا تساويا في عمل الشركة) أي: وإلا فسدت، والمراد بتساويهما فيه أن يكون عمل كل واحد على قدر ما له من المال، فإذا كان مالهما متساويًا كان على كل نصف العمل، وإن كان المالان الثلث والثلثين كان العمل كذلك».

 <sup>(</sup>٢) يُنظرُ (فتح القدير؛ للكمال ابن الهمام (١٨٦/١) حيث قال: «المقصود من عقد الشركة تحصيل الربح على الاشتراك، وهو لا يقتصر على المال بل جاز بالعمل؛.

 <sup>(</sup>٣) انظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» (١٧٢/١)، و«الأوسط» لابن المنذر
 (٠٠٧/١٠) ٥٠٥).

ر شرح بداية المجتهد }\_\_\_\_

 تولىم: (عَلَى أَنْ يَبِيعًا وَيَشْتَرِيَا مَا رَأَيَا مِنْ أَنْوَاعِ النَّجَارَةِ، وَعَلَى
 أَنَّ مَا كَانَ مِنْ فَشْلٍ فَهُورَ بَلِنَهُمَا بِنِضْفَيْن، وَمَا كَانَ مِنْ خَسَارَةٍ فَهُورَ كَذُلِكَ).

فما كان من فضل ربح، أو خسارة؛ فهو بينهما بنصفين.

﴾ قوله: (وذَلِكَ إِذَا بَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِحَضْرَةِ صَاحِبِهِ، وَاشْتِرَاطُهُ هَذَا الشَّرْطَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِيهِ خِلَافًا).

يبين بهذا الشرط الخلاف عند الشافعية ـ ممن قال باشتراط تساوي المالين \_ عند عدم تساوي المالين. وهو خلاف يسير داخل المذهب(١)؛ ولكن الصحيح هو قول جمهور العلماء من عدم منع التساوي في الربح مع اختلاف رأس المال من حيث القدر.

> قولَٰٓ، (وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الشُّرَكَاءِ أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِحَضْرَةِ صَاحِبِهِ)(٢).

أصل الشركة قائم على الأمانة في المال الذي قامت عليه الشركة، فكل من الشريكين كأنه وكيل عن الآخر في التصرف في المال؛ لأن الإنسان لا يشارك خائنًا أو معروفًا بالتفريط أو الغش؛ وذلك ما جعل الجمهور لا يشترطون أن يبيع كل واحد منهما بحضرة صاحبه؛ لما فيه من تضييق.

<sup>(</sup>١) يُنظر: «الحاوى الكبير» للماوردي (٤٧٧/٦) حيث قال: «والضرب الثالث: أن يتفاضلا في المالين ويتفاضلا بحسبه في الربحين. . . فمذهب الشافعي جواز هذه الشركة؛ لأن الربح فيها مقسط على قدر المالين، ومن أصحابنا من ذهب إلى بطلانها حتى يتساوى الشريكان في رأس المال».

<sup>(</sup>٢) يُنظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (١٧٢/١) حيث قال: «ثم ليس لأحد منهما أن يبيع ويشتري إلا مع صاحبه؛ إلا أن يجعل كل واحد منهما لصاحبه أن يتجر في ذلك بما يرى، فإن فعلا قام كل واحد منهما مقام صاحبه وانفرد بالبيع والشراء، حتى ينهاه صاحبه».

\_\_ اشرح بداية المجتهد عـ

وإذا ما اشترط أحدهما حدًّا في التصرف؛ كأن يبيع نوعًا معينًا من البضائع في بلدٍ معين؛ فعلى الآخر أن يلتزم به. وإذا أذن له في التصرف مطلقًا، جاز له ذلك.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

# (الْقَوْلُ فِي شَرِكَةِ الْمُفَاوَضَةِ)(١)

المفاوضة: أن يفوض كل واحد من الشريكين صاحبه في التصرف، وهذه تدخل فيها أنواع الشركات: شركة المفاوضة، وشركة الأبدان، وشركة الوجوه.

(١) المفاوضة في اللغة: رد الأمر إلى آخر، والشركة والمساواة، يقال: فوض إليه الأمر تفويضًا: رده إليه. وقوم فوضى بوزن سكرى، أي: متساوون، لا رئيس لهم، وتفاوض الشريكان في المال: اشتركا فيه أجمع، وهي شركة المفاوضة. يُنظر: «مختار الصحاح» للرازي (ص٢٢٤).

وفي اصطلاح الفقهاء:

عرفها الحنطية بأنها: «أن يشترك الرجلان فيتساويا في مالهما، وتصرفهما، ودينهما». انظر: «العناية شرح الهداية» للبابرتي (١٥٦/٦)

عرفها الطرطوشي من المالكية بأنهاً: «أن يفوض كل واحد التصوف للآخر في السيع والشراء، والفسمان، والكفالة، والتوكيل، والقراض، وما فعله لزم الآخر إن كان عائدًا إلى تجارتهما، ولا يكونان شريكين إلا فيما يعقدان عليه الشركة متفاضلًا أم لا، إذا كان الربح والعمل على قدر ذلك، انظر: «الذخيرة» للقرافي (٥٣/٨).

عرفها الشافعية بآنها: «أن يشترك اثنان، ليكون بينهما كسبهما بأموالهما وأبدانهما، وعليهما ما يعرض من غرم، ولو بغير الشركة كغصب، وإتلاف، وبيع فاسد، انظر: «مغنى المحتاج، للشريني (۲۱۲/۳) و«المهذب» للشيرازي (۱۹۸۲).

عوفها العضابلة بتعريفين: «أحدهما: أن يشتركا في جُميع أنواع الشركة، مثل أن يجمعا بين شركة العنان والوجوه والأبدان، فيصح ذلك؛ لأنَّ كل نوع منها يصح على انفراده، فصح مع غيره.

والثاني: أن يدخَلاً بينهما في الشركة الاشتراك فيما يحصل لكل واحد منهما من ميراث، أو يجده من ركاز أو لقطة، ويلزم كل واحد منهما ما يلزم الآخر من أرش جناية، وضمان غصب، وقيمة متلف، وغرامة الضمان، أو كفالة، فهذا فاسد...... انظر: «المغني» لابن قدامة (۲۲%) و«الإنصاف» للمرداوي (۲۲/۵ ـ ٤٦٥). تولى، (وَاخْتَلَفا فِي شَرِكَةِ الْمُفَاوَضَةِ: فَاتَّفَقَ مَالِكُ(١)
 وَأَبُو حَنِيفَةً(١) بِالْجُمْلَةِ عَلَى جَوَازِهَا؛ وَإِنْ كَانَ اخْتَلَفُوا فِي بَعْضِ شُرُوطِهَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا تَجُورُ(١).

اختلفت أقوال العلماء في جواز شركة المفاوضة:

- أبو حنيفة وأحمد (٤) يجيزان أنواع الشركات الخمس.

ـ مالك يجيز شركة المفاوضة على اعتبار كونها بيمًا، ولا يشترط تساوي المالين.

 الشافعي لا يجيز شركة المفاوضة، ولا شركة الأبدان، ولا شركة الوجوه؛ وإنما يجيز من الشركات شركتين فقط: شركة المضاربة، وشركة العنان.

تولى : (وَمَعْنَى شَرِكَةِ الْمُفَاوَضَةِ: أَنْ يُفَوَّضَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ
 الشَّرِيكَيْنِ إِلَى صَاحِيهِ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ مَعَ غَيْبَتِهِ وَخُضُورِهِ، وَذَلِكَ وَاقِعٌ
 عِنْدُهُمْ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْمُمْنَلَكَاتِ).

- (١) يُنظر: «حاشية الصاوي» للخلوتي (٤٦٥/٣) حيث قال: «قوله: [وله أن يشارك في شيء معين]: ظاهره كانت الشركة في ذلك المعين مفاوضة أو غيرها، وهو كذلك كما قاله».
- (٢) يُنظر: "مختصر القدوري" (ص١١٨)، حيث قال: "فأما شركة المفاوضة فهي: أن
  يشتري الرجلان فيستويان في مالهما وتصرفهما ودينهما، فتجوز بين الحرين المسلمين
  العاقلين البالغين".
- (٣) يُنظر: "معني المحتاج، للخطيب الشرييني (٣٢٣/٣) حيث قال: قال الشافعي ﷺ:
   إن لم تكن شركة المفاوضة باطلة فلا باطل أعرفه في الدنيا، أشار إلى كثرة الغرر والجهالات فيها».
- (4) يُنظر: اكشاف القناع؛ للبهوتي (٣/ ٩٣١) حيث قال: اشركة المفاوضة (تفويض كل منهما إلى صاحبه شراء... وارتهائنا، وضمائنا) أي: تقبل (ما يرى من الأعمال) كخياطة وحدادة (ف) هي (صحيحة)».

«شركة المفاوضة»: أن يفوض كل واحد من الشريكين صاحبه في التصرف في ماله مع غيبته وحضوره، وهو عندهم في جميع أنواع الممتلكات من عقار وغيره.

> قوله: (وَعُمْدَةُ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ اسْمَ الشَّرِكَةِ إِنَّمَا يَنْظَلِقُ عَلَى اخْتِلَاطِ الْأَمْوَالِ(١)، فَإِنَّ الْأَرْبَاحَ فُرُوعٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْفُرُوعُ مُشْتَرَكَةً إِلَّا بِاشْتِرَاكِ أُصُولِهَا).

يحتج الشافعي في قوله بعدم جواز شركة المفاوضة إلى اشتراط تحقق اختلاط المالين بحيث يصيرًا مالًا واحدًا، ثم يستدل بأن الأرباح فروع عن هذه الشركة؛ ولا بد من اشتراك أصول الشركة؛ حتى يجوز أن تكون الفروع مشتركة.

مالكٌ يرى أن يوضع المالان في صندوق واحد في حانوت واحد بيد وكيل<sup>(١٢)</sup>؛ فمذهبه قريب جدًّا من مذهب الحنفية والحنابلة.

> قوله: (وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَبْحًا لِصَاحِبِهِ فِي مِلْكِ نَفْسِهِ فَذَلِكَ مِنَ الْغَرَرِ وَمِمَّا لَا يَجُوزُ).

فلم تصح شركة المفاوضة عند الشافعية؛ لعدم تحقق الخلط بين المالين.

> قوله: (وَهَذِهِ صِفَةُ شَرِكَةِ الْمُفَاوَضَةِ. وَأَمَّا مَالِكٌ: فَيَرَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ بَاعَ جُزْءًا مِنْ مَالِهِ بِجُزْءٍ مِنْ مَالِ شَرِيكِهِ، ثُمَّ وَكَالَ وَاحِدٌ

<sup>(</sup>١) يُنظر: «مغنى المحتاج» للخطيب الشربيني (٣٠/٣) حيث قال: «ولو اشترك مالك أرض. . . لم يصح ذلك شركة لعدم اختلاط المالين.

<sup>(</sup>۲) يُنظر: «حاشية الصاوى» للخلوتى (٣/ ٤٦٢) حيث قال: «والحكمى: أن يكون كل مال في صرة على حدة، وجعلا في حوز واحد كصندوق أو خزانة تُحت أحدهما أو أجنبي (إن كان) مال الشركة (مثليًا) كعين».

#### مِنْهُمَا صَاحِبَهُ عَلَى النَّظَرِ فِي الْجُزْءِ الَّذِي بَقِيَ فِي يَدِهِ (١١).

وأمًّا مالكٌ فيحتج لشركة المفاوضة بأن كل واحد منهما قد باع جزءًا من ماله بجزء من مال شريكه، وعلى هذا الأساس؛ صار كل منهما وكيلًا عن الآخر.

◄ تولى: (وَالشَّافِمِيُ يَرَى أَنَّ الشَّرِكَة لَيْسَتْ هِيَ بَيْمًا، وَوَكَالَةُ (١٠). وَوَكَالَةُ (١٠). وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ: فَهُوَ هَاهُمَا عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّهُ لَا يُرَاعِي فِي شَرِكَةِ الْعِنَانِ إِلَّا النَّقْدَ فَقَطَلاً". وَأَمَّا مَا يَخْتَلِفُ فِيهِ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةً مِنْ شُرُوطِ هَلِهِ الشَّمَاوَضَةِ التَّسَاوِي فِي رُؤُوسِ الشَّرِكَةِ: فَإِنَّ آبَا حَنِيفَة يَرَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمُفَاوَضَةِ التَّسَاوِي فِي رُؤُوسِ الْأَمْوَالِاً").

فالشافعي يخالف ما قال به الإمام مالك من كون الشركة بيمًا ووكالة؛ فلا يرى ذلك الشافعي.

- (١) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي» (٣٤٨/٣) حيث قال: «(باب الشركة)... أي: أن يأذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في أن يتصوف للأذن ولنفسه في مال».
- (٢) يُنظر: (مغني المحتاج) للخطيب الشربيني (٢٢٢/٣) حيث قال: (ومقصود الباب شركة تحدث بالاختيار بقصد التصرف وتحصيل الربح، وليست عقدًا مستقلًا، بل هي في الحقيقة وكالة وتوكيا.».
- (٣) يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (٧٦/٥)، حيث قال: «(قوله وشركات) أي: إذا كان مال أحدهما دراهم ومال الآخر دنانير، فإنها تنعقد شركة العنان بينهما».
- (٤) يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي (٣٠٦/٤) حيث قال: «إما مفاوضة من التفويض؛
   بمعنى المساواة في كل شيء (إن تضمنت وكالة وكفالة) لصحة الوكالة بالمجهول ضمنًا لا قصدًا (وتساويا مالًا) تصع به الشركة».
- (a) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ المدرير وحاشية الدسوقي» (۲۵۲/۳۳) حيث قال: «قوله:
   (إذا تساويا في عمل الشركة) أي: وإلا فسندت والمراد بتساويهما فيه أن يكون عمل كل واحد على قدر ما له من المال، فإذا كان مالهما متساوياً كان على كل نصف العمل، وإن كان الملان الشك والثلين كان العمل كللك،

وأما الإمام أبو حنيفة، فهو على أصله في شركة العنان إنما يعتبر في الشركة النقد فقط.

ووجه الاختلاف بين أبي حنيفة ومالك؛ في اشتراط أبي حنيفة تساوي رؤوس الأموال في شركة المفاوضة، وهو ما لا يشترطه مالكٌ وأحمد.

◄ تولى: (فَلِكَ تَشْبِيهًا بِشَرِكَةِ الْعِنَانِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيقَةَ: لَا يَكُونُ
 لِأَحَدِهِمَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ فِي الشَّرِكَةِ. وَعُمْدَتُهُمْ أَنَّ اسْمَ الْمُقَاوَضَةِ
 يُقْتَضِي هَذَيْنِ الْأُمْرَئِنِ ـ أَغْنِي: تَسَاوِيَ الْمَالَئِنِ وَتَغْمِيمَ مِلْكِهِمَا ـ).

يعني: تعميم المفاوضة كأنَّ كل واحد منهما فوض صاحبه؛ فكل ما تحت يده من المال يدخل في ذلك.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

# (الْقَوْلُ فِي شَرِكَةِ الْأَبْدَانِ)(١)

شركة الأبدان: أن يشترك اثنان فأكثر فيما يعملان ببدنيهما ولا مال معهما، وما يكون من ربح فهو مشترك بينهما؛ مثل الخياطين، والذين

(١) «شركة الأبدان» في اللغة: أصلها شركة بالأبدان؛ لكن حذفت الباء، ثم أضيفت لأنهم بذلوا أبدانهم في الأعمال لتحصيل المكاسب. يُنظر: «المصباح العنير» للفيومي (٣٩/١). وفي اصطلاح الفقهاء: عرفها الحنفية بأنها: «أن يشترك خياطان، أو خياط وصباغ على أن يتقبلا الأعمال، ويكون الكسب بينهما». انظر: «مجمع الأنهر» لشيخي زاده (٧٣٢١).

يتقبلا الأعمال، ويكون الكسب بينهما". انظر: "مجمع الأنهر" لشيخي زاده (٧٢٢/١). عرفها المالكية بأنها: "عقد على عمل بينهما، والربح بينهما بما يدل عليه عرفًا". انظر: «الشرح الصغير» للدردير (٤٥٦/٣).

عرفها الشافعية بأنها: «أن يشترك الدلالان أو الحمالان أو غيرهما من أهل الحرف على ما يكسبان ليكون بينهما متساويًا أو متفاضلًا... سواء انفقا في الصنعة أو اختلفاء. انظر: «روضة الطالبين» للنووي (٢٧٩/٤).

عرفها الحنابلة بأنها: (أن يشترك اثنان فيما يكتسبونه بأيديهم كالصناع يشتركون على أن يعملوا في صناعتهم، فما رزق الله تعالى فهو بينهم، وإن اشتركوا فيما يكتسبون من المباح كالحطب، والحشيش، والثمار المأخوذة من الجبال... فهذا جائزه. انظر: (المغني» لابن قدامة (٤/٤). يشغلون في جمع الحطب، أو الصيد، وغير ذلك من الأعمال.

◄ قـولـ۸: (وَشَرِكَةُ الْأَبْدَانِ بِالْجُمْلَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (١)،
 وَالْمَالِكِيَّةِ (١) جَائِزَةً).

وكذلك شركة الأبدان جائزة عند أحمد (٣).

◄ تولى، (وَمَنَعَ مِنْهَا الشَّافِعِيُّ)<sup>(٤)</sup>.

وذلك لما يرى فيه من الغرر كما مر.

 ◄ تولى: (وَعُمْدَةُ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّ الشَّرِكَةَ إِنَّمَا تَخْتَصُّ بِالْأَمْوَالِ لَا بِالْأَعْمَالِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنْصَبِطُ فَهُوَ غَرَرٌ عِنْدَهُمْ؛ إِذْ كَانَ عَمَلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَجْهُولًا عِنْدَ صَاحِبِهِ).

الشافعية يقولون بعدم جواز شركة الأبدان؛ لأنها لا تقوم على مال يضبط حق الشريكين؛ وإنما تقوم على العمل، والعمل يختلف بين الشريكين.

أمًا الجمهور فيرون ذلك جائزًا؛ لأن الاشتراك في العمل مما أباحه الله؛ فهو جائز أن تقوم الشركة على أساسه؛ كما في قصة سعد

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «تبيين الحقائق» لفخر الدين الزيلعي (٣٢١، ٣٢١) حيث قال: «وتقبل إن اشترك خياطان... وتسمى شركة الصنائع وشركة الأعمال، وهذه الشركة جائزة عندنا».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي» (٣٦١/٣) حيث قال: «ثم ذكر شركة العمل وتسمى شركة الأبدان أيضًا فقال: (وجازت بالعمل)».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «كشاف الفناع» للبهوتي (٩٢٧/٣) حيث قال: «القسم الرابع (شركة الأبدان)... فكان ذلك من قبيل المباحات، ولا يشترط لصحتها اتفاق الصنعة فتصحه.

<sup>(</sup>٤) يُنظر: "تحفة المحتاج" للهيتمي (٩٢٢/٥) حيث قال: «(شركة الأبدان كشركة الحمالين وسائر المحترفة ليكون بينهما كسبهما) بحرفتهما (متساويًا أو متفاوتًا مع اتفاق الصنعة أو اختلافها) وهي باطلة لما فيها من الغرر والجهل».

وعمَّار وعبدالله بن مسعود ألله يوم بدر، فإنهم اتفقوا على أن ما يحصل عليه أحدهم فهو شركة بينهم؛ فجاء سعد بأسيرين، ولم يأت الأخران بشيء؛ فاشتركوا في ذلك.

قول الله : (وَعُمْدَةُ الْمَالِكِيَّةِ: اشْتِرَاكُ الْغَانِمِينَ فِي الْغَنِيمَةِ).

دليل المالكية على جواز شركة الأبدان: اشتراك الغانمين في الغنيمة.

وقد رد العلماء على من استدل بأمر الاشتراك في الغنيمة؛ بأنه أمر لم يقره الرسول ﴿ أَوَ أَنَّ الأَصَلَ الآ يَشْتَرُكُ أَحَدُ فِي المغانم؛ لأنها عامة لا ينفرد بها أحد ونردُّ عليهم بأن اشتراك الغانمين في الغنيمة أمر مشهور، بل لم يُنقل عن الرسول ﴿ إنكاره، وأن الأصل في المعاملات الإباحةُ، وقد جاء الأثر أنَّ الرسول ﷺ قد رخص لمن وجد شيئًا أن يأخذه في غزوة بَدْر.

> تولىم: (وَهُمْ إِنَّمَا اسْتَحَقُّوا ذَلِكَ بِالْعَمَلِ. ﴿وَمَا رُوِيَ مِنْ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ شَارَكَ سَعْدًا يُوْمَ بَدْرٍ).

كانوا يقاتلون في وقعة بدر، واشترك ابن مسعود وسعد وعمار؛ فأصاب سعد أسيرين فاشتركوا فيهما؛ وما كان بينهم إلا هذا العمل.

◄ قولى: (فَأَصَابَ سَعْدٌ فَرَسَيْن).

الصحيح: أصاب (أسيرين) لا (فرسين)؛ والحديث رواه أحمد (۱) وأبر داود (۲) والنسائي (۳) وابن ماجه (٤) وجمعٌ من العلماء، ولم يرد فيه ذكر (فرسين)، ولعلها تصحيف من (فارسين).

<sup>(</sup>١) لم أقف عليه في «مسند أحمد».

 <sup>(</sup>۲) حدیث (۳۳۸۸)، ولفظه عن عبدالله، قال: «اشترکت أنا وعمار وسعد، فیما نصیب یوم بدر، قال: فجاء سعد بأسیرین ولم أجمع أنا وعمار بشي،».

<sup>(</sup>۳) حدیث (۳۹٤۷).

<sup>(</sup>٤) حديث (٢٢٨٨)، وضعفه الألباني في «إرواء الغليل» (١٤٧٤).

تولىم: (وَلَمْ يُعِبِ ابْنَ مَسْعُودٍ شَيْنًا، فَلَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُ ﷺ عَلَيْهِمَا»).
 واعتمد مجيزو هذه الشركة في الاحتجاج بهذا الأثر:

أنّه لا يخفى ذلك على الرسول؛ فقد اشتهرت هذه الحادثة ولم
 يُنقل عن رسول الله ﷺ أنه أنكرها؛ فدل على جوازها.

ــ أن ابن مسعود وسعدًا وعمارًا من أكابر الصحابة وفقهائهم، فلا يمكن أن يُقْدِموا على عمل يشكون أحلال هو أو حرام.

تولىم: (وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُضَارَبَةَ إِنَّمَا تَنْمَقِدُ عَلَى الْعَمَلِ، فَجَازَ أَنْ
 تَنْمَقِدُ عَلَيْهِ الشَّرِكَةُ).

(١) أخرجه البخاري (٢٧٢١)، ومسلم (٢٧٠١) ولفظه: عن أبي سعيد هه قال: «انطلق نفر من أصحاب النبي هي في سفرة سافروها، حتى نزلوا على حي من أحياء السوب، فاسخاوهم فأبوا أن يشيفرهم، فلنغ صيد ذلك الحي، فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فقال بعضهم، لو أتيتم هؤلاء الرهط اللين نزلوا، لعلم أن يكون عند بعضهم شيء، فقارهم فقالوا: يا أيها الرهطه إن سيدنا لدغ، وسعينا له بكل شيء لا ينفعه، فقل عند أحد منتكم من شيء؟ فقال بصفهم: نعم، والله إني لأرقى، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً . فصالحوهم على قطيع من الغنم، فانطلق ينفل عليه، ويقرأ: ﴿الْمَنَدُ يُو رَبِّ اللَّبِي صلاحوهم عليه. فقال بعضهم: اقسوا، فقال الذي صالحوهم عليه. فقال بعضهم: اقسوا، فقال الذي رها يندول الله ي فنكروا النبي هي فنذكر له الذي كان، فنظر ما يأمرنا. فقدوا على رسول الله في فذكروا له، فقال: فقال: وأصربوا لم

- ﴿ شرح بداية المجتهد ﴾

هذا من الاحتجاج على الشافعية؛ فإنه لما جازت الشركة بالمضاربة المنعقدة على العمل، جاز قياسًا شركة الأبدان المنعقدة على العمل.

#### ◄ تول جَارِجَةٌ عَنِ الْأُصُولِ).

هذا ينطبق على شركة المضاربة لا المفاوضة؛ وقد استثنيت شركة المضاربة وجاء على خلاف الأصول؛ لأن فيها جهالة، وهذه الجهالة استثنيت. فالصحيح أن تكون المضاربة لا المفاوضة؛ لأنَّ الشافعية لا يرون جواز المفاوضة.

#### ◄ تولى، (فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا)<sup>(١)</sup>.

هذا أمر واضح جدًّا لا شك فيه؛ فلا يقاس عليها، لكن عندما تقول: المفاوضة خارجة عن الأصول لا يقاس عليها؛ لو قيل المضاربة تقاس عليها؛ ربما يقال: إن نفس المضاربة خارجة عن الأصول.

#### تولاً: (وَكَذَلِكَ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْغَنِيمَةِ خَارِجًا عَنِ الشَّرِكَةِ).

ليس خروج حكم الغنيمة عن الشركة شرطًا؛ لأنها تنتهي إلى أن تقسم، ويأخذ كل واحد منهم نصيبه. وقد جاء النهي بعد ثبوت تقسيمها عن الغل؛ قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْلُل يَأْتِ بِمَا ظَلْ يَوْمَ ٱلْقِيْمَةُ ﴾؛ والصحابة الله عندما أخذوا بإذن رسول الله، ثم منع الأخذ من الغنيمة حتى يتم القسم.

### قولة: (وَمِنْ شَرْطِهَا عِنْدَ مَالِكٍ اتَّفَاقُ الصَّنْعَتَيْن وَالْمَكَانِ)<sup>(۲)</sup>.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: أسنى المطالب؛ لزكريا الأنصاري (٢٥٥/٢) حيث قال: «(قوله وشركة المفاوضة إلخ) وجه بطلانها... ولأنه عقد خالف موجبه موجب سائر العقود في الأصول؛ فوجب أن لا يصح».

 <sup>(</sup>٢) يُنظر: «الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي» (٣٦١،٣٦١، ٣٦٢)، حيث قال:
 «لأنه قد تروج صنعة أحدهما دون صنعة الآخر... ينضم لذلك عدم افتراقهما أي:
 في المكان،

اشترط مالك وأحمد<sup>(١)</sup> اتفاق الصنعتين؛ فتكون بين نجار ونجار، خياط وخياط، وهكذا، فلا يجوز اختلاف الصنعتين كخياط مع نجار، أو صائد سمك مع بنًاء؛ لوجود الغرر في ذلك. فلذلك اشترط مالك وأحمد اتحاد الصنعتين.

تولىم: (وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَجُوزُ مَعَ اخْتِلَافِ الصَّنْعَتَيْنِ<sup>(١٢)</sup>،
 فَيَشْتَرُكُ عِنْدُهُ الدِّبَاعُ وَالْقِصَارُ، وَلا يَشْتَرَكَانِ عِنْدَ مَالِكِ).

القصد بالقصار قصار الثياب، والدباغ الذي يدبغ الجلود.

تولى : (وَعُمْدَةُ مَالِكِ: زِيَادَةُ الْغَرَرِ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ الْحَيْلافِ الصَّنْمَتَيْنِ أَوِ الْحَيْلافِ الْمَكَانِ. وَعُمْدَةُ أَبِي حَنِيفَةَ: جَوَازُ الشَّرِكَةِ عَلَى الْمَمَانِ.
 الْمَمَانِ.

يتفق مالك وأحمد في هذه المسألة.

فعمدة مالك وأحمد \_ كما مر \_ لتضييق رقعة الغرر الحاصل باختلاف الصنعتين.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

## (الْقَوْلُ فِي شَرِكَةِ الْوُجُوهِ)<sup>(٣)</sup>

«الوجوه»: جمع وجه؛ كأنه نسبها إلى الوجه؛ والمراد أن شركة

<sup>(</sup>١) لم يشترط الحنابلة اتفاق الصنعتين لصحتها. يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (١٣٠/٣) حيث قال: «رلا پشترط) لصحتها (اتفاق صنعة) الشريكين. فلو اشترك دار دنجار أو خياط وقصار فيما يشابلان في ذمهما من عمل صح لاشتراكهما في كسب مباح، وسيق تيان المالكية في الحافية السابقة.

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «الدر المختار» للحصكفي (٢١٠/٣١، ٢٢١)، حيث قال: «وتسمى شركة صنائع وأعمال وأبدان (إن اتفق) صانعان (خياطان أو خياط وصباغ) فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان».

 <sup>(</sup>٣) «شركة الوجوه» لغةً: مستقبل كلِّ شيء، جمعه: أوجه، ويطلق أيضًا على سيد القوم،
 وجمعه: وجوه، وهو كالوجيه من الوجاهة، وجمعه: وجهاء.انظر: «القاموس
 المحيطة للفيروزآبادي (ص١٣٠٠).



الرجوه من الوجاهة، يقال: فلانٌ وجيهٌ، أي: له وجاهة عند قومه. ويقال: «وجهاء القوم» أي: أعالي القوم. ووصف الله ﷺ موسى ﷺ: ﴿وَكُانَ عِندَ أَلَهُ وَحِبَّا﴾.

فشركة الوجوه كأن الإنسان أخذ فيها بجاهه، وهي شركة لا تقوم على المال، لكن لمعرفة الناس بهذين الرجلين وثقتهم بهما، واتصافهما بالأخلاق الكريمة والسجايا الحسنة كالصدق والأمانة؛ فإن التجار يثقون بهما، فإذا أعطوا الشريكين أو أحدهما بضاعة فلأنهم يرون أنها تساوي من يدفع قيمه وأكثر. وهذا موجود ـ بحمد الله ـ عند كثير من الناس ممن يهبه الله الأمانة والصدق في القول، وإخلاص العمل، والبر والتقوى في كل تصوفاته؛ فمثله يريد له الجار الخير، وهذا من تيسير الله للإنسان عندما يتصف بالخير؛ كما في حديث: (إن الله إذا أحب عبدًا نادى جبريل: إني أحب فلانًا فأحبه؛ فيحبه جبريل، ثم ينادي جبريل في أهل السماء: إن الله يحب فلانًا فأحبه؛ فيحبه أهل السماء، ويوضع له القبول في الأرض. وإنَّ الله إذا أبغض عبدًا نادى جبريل: إني أبغض عبدًا نادى جبريل: "لا إلله إذا أبغض عبدًا نادى جبريل: إني أبغض المبدًا فأحبوه؛

فالناس إذا عرفوا فلانًا يبيع بالصدق ويتعامل به؛ فإنه يكثر زبائنه، ويتردد الناس عليه. أمَّا إذا عرفوا أنه يمكر بالناس ويخادعهم ويحتال عليهم؛ فإن الناس يبتعدون عنه.

<sup>=</sup> تعريفها في الاصطلاح:

عرَّفها الأحناف بأنها: أن يشترك وجيهان من الناس، من غير أن يكون لهما رأس مال على أن ما يشتريان بلممهما بالنَّسيتة؛ «أي: بمؤجل، وبيبعان بالنقد بمالهما من وجاهة عند الناس. انظر: «فتح القدير» للكمال ابن الهمام (٣٠/٣).

وعرفها المالكية بأنها: "أن يشتركا على غير مال، ولا عمل، وهي الشركة على اللمم بحيث إذا اشتريا شيئًا كان في ذمتهما، وإذا باعاه اقتسما ربحه. انظر: «القوانين الفقهية» لابن جزي (ص١٩٧).

والشافعية والحنابلة يُعرِّفونها بما يطابق هذا المعنى عند الحنفية. انظر: «مغني المحتاج، للشريني (٢١٢/٢)، و«المغني، لابن قدامة (١٢/٥).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٧٤٨٥)، ومسلم (٢٦٣٧).

وهذا معنى شركة الوجوه أن كلا الشريكين يأخذان بجاههما؛ أي: بمعرفة التجار لثقتهما؛ فيعطيهم التجار بضاعة لبيع؛ فيبيعانها وما يكون من الربح فهو بينهما.

◄ قولاًم: (وَشَرِكَةُ الْوُجُوهِ عِنْدَ مَالِكٍ<sup>(١)</sup> وَالشَّافِعِيِّ<sup>(٢)</sup> بَاطِلَةٌ).

فمالك والشافعي لا يجيزان شركة الوجوه؛ لأنها عندهما لا تقوم على أساس؛ لكنها عند أبي حنيفة<sup>(۱۳)</sup> وأحمد<sup>(۱)</sup> جائزة.

فينبغي أن ندقق في الأحكام الفقهية، ونعلم أن الشريعة جاءت لتوسع على الناس، ولترفع عنهم الحرج والمشقة، لا لتضيق عليهم؛ فالله ﷺ بين لنا في القرآن الكريم أنه يريد بنا اليسر، ويريد أن يخفف عنا؛ قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهِ يَصِدُ مَنْ يُوَيدُ اللهُ أَنْ يُكَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾، ﴿وَمَا اللهُ يَصِدُ مَنْ يَكُمْ ﴾، ﴿وَمَا عَنْكُمْ ﴾، ﴿وَمَا عَنْكُمْ ﴾، ﴿وَمَا اللهُ عليه وآله وسلم كان يدعو الناس ويأمرهم بذلك: «بُشُووا ولا تنفروا، ويسروا ولا تعسروا، (٥٠).

فشركة الوجوه بمفهومها القائم على اعتبار الوجاهة من الصدق والأمانة تيسر على الناس، وتتفق بذلك مع روح الشريعة التي تنظر إلى مصالح الناس.

◄ تولىمَا: (وَهَذِهِ الشَّرِكَةُ هِيَ الشَّرِكَةُ عَلَى الذِّمَمِ مِنْ غَيْرِ صَنْعَةٍ
 وَلَا مَالٍ).

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «حاشية الصاوي» للخلوتي (٤٧٧/٣) حيث قال: «ومن ذلك النهي عن شركة الوجوه».

 <sup>(</sup>۲) يُنظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (۲۸۲/۵) حيث قال: «(وشركة الوجوه بأن يشترك الوجيهان) عند الناس... والكل باطل إذ ليس بينهما مال مشترك».

 <sup>(</sup>٣) يُنظر: «مختصر القدوري» (ص١١١)، حيث قال: «وأما شركة الوجوه: فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على أن يشتريا بوجوههما ويبيعا فتصح الشركة على هذا».

 <sup>(</sup>٤) يُنظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٧٢٨/٥) حيث قال: «والضرب الثالث: شركة الوجوه... وتجوز لاشتمالها على مصلحة بلا مضرة».

<sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (٦٩)، مسلم (١٧٣٢).

شركة الوجوه قائمة على الذمم؛ فلا مال فيها، بل يعطيه التاجر على أساس ذمته.

تولى: (وَعُمْدَةُ مَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ: أَنَّ الشَّرِعَة إِنَّمَا تَتَمَلَّقُ عَلَى الْمَالِ، وَكِلَّاهُمَا مَعْدُومَانِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَعَ مَا فِي الْمَسْأَلَةِ مَعْ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْغَرَرِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدِ مِنْهُمَا عَاوَضَ صَاحِبُهُ بِكَسْبٍ غَيْرِ مَحْدُودٍ بِصِياعَةٍ وَلا عَمَلٍ مَحْصُوصٍ. وَأَبُو حَنِيفَةَ يَعْتَمِدُ أَنَّهُ عَمَلٌ مِنَ الْأَعْمَالِ، فَجَارً أَنْ تَنْعَقِدَ عَلَيْهِ الشَّرِكَةُ).

عمدة مالك والشافعي ـ رحمهما الله ـ في عدم القول بجواز شركة الوجوه أن الشركة إنما تقوم على المال والعمل، وهما معدومان في هذه الشركة.

والحقيقة أن هذه الشركة تنتهي إلى العمل؛ بأخذ المال والعمل فيه؛ وإلا لو أخذ المال دون العمل فيه لأدى إلى ضياع حقوق الآخرين.

امًّا أبو حنيفة وأحمد فيريان شوكة الوجوه عملًا من الأعمال ـ كما مر ـ والله ﷺ أباح العمل، وحثنا رسوله ﷺ عليه، ورغب فيه، وأنكر على السائل سؤاله، وأمره بأن يعمل؛ بأن يأخذ حبلًا وفاسًا ويحتطب.

وشركة الوجوه تقوم على عمل مؤسس على وجاهة الشريكين، فما المانع منه؟!

فالمؤلف ألمح لشركة الوجوه، والحقيقة ـ كما مر \_ أنها قائمة على الصدق والمعاملة الحسنة، والناس لا يعطون أموالهم إلا لمن يثقون فيه؛ لذلك سُميت «شركة الوجوه».

قال المصنف رحمه الله تعالى:

# (الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ الشَّرِكَةِ الصَّحِيحَةِ

وَهِيَ مِنَ الْعُقُودِ الْجَائِزَةِ لَا مِنَ الْعُقُودِ اللَّازِمَةِ)(١).

<sup>(</sup>١) اختلف الفقهاء في عقد الشركة: هل يعتبر من العقود اللازمة، أو من العقود الجائزة؟

لا شك أن الشركة من العقود الجائزة وليست عقدًا لازمًا، فلكل واحد من الشريكين أن يفسخها. وأدلة هذه الشركة كما جاء في القرآن الكريم؛ في قوله تعالى: (﴿فَهُمُ شُرَكَاءٌ فِي الثَّلْيُّا﴾) إلى آخر الآية.

ومذهب ابن رشد الجد من المالكية ينظر: «المقدمات الممهدات» (٤٢٣) حيث قال: «وهي من العقود الجائزة، لكل واحد من المتثاركين أن ينفصل عن شريكه متى ما أواد، ولا يلزمه البقاء معه على الشركة إلا على التكافي والاعتدال،

ومذهب الشافعية، ينظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (٤٨٣/١) ٤٨٤) حيث قال: «وهذا صحيح، وقد ذكرنا أن عقد الشركة يجري عليه في تصرف كل واحد منهما في حق شريكه حكم الوكالة فيصير عقد الشركة من العقود الجائزة».

ومذهب الحنابلة، ينظر: «مطالب أولي النهى» (٤٣/٣٠) حيث قال: «(والوكالة والشركة والمضاربة والمساقاة والمزارعة والوديعة والجعالة) والمسابقة والعارية (عقود جائزة من الطرفين)؛ لأن غايتها إذن ويذل نفم، وكلاهما جائز».

وقيل: الشركة عقد لازم مطلقًا، قبل الشروع وبعده، ويستمر اللزوم إلى أن ينض المال أو يتم العمل الذي تقبل، أو يتفقا على النسخ.

وهو مذهب المالكية، يُنظر: «حاشية الصاوي» للخلوتي (٤٥٧/٣) حيث قال: «قوله: القولومت بها لؤومها بما يدل عليها، قاله ابن يونس وعياض، وهو مذهب ابن القاسم، ومذهب غيره أنها لا تلزم إلا بخلط المالين، انضم لذلك صيغة أم لا. ثم إن ظاهر قوله: (ولزمت به) إلغ ولو كانت شركة زرع، وهو أحد قولين. والآخر: لا تلزم إلا بالعمل المخصوص الذي هو البذر ونحوه كما يأتي. الأول لسحنون، والمثاني لابن القاسم، وانظر: هنح الجيليا، لعليش (١/ ١٩٥).

<sup>=</sup> نقيل: الشركة عقد جائز مطلقاً قبل خلط المالين وبعده، وهذا مذهب الجمهور، واختيار ابن رشد الجده، والصعنف من المالكية. يُنظر: مذهب الحنفية المالتم الصناع، لاكاساني (۷/۲) حيث قال: أما صفة عقد الشركة، فهي أنها عقد جائز عزر لازم، حتى ينفرد كل واحد منهما بالفضخ، إلا أن من شرط جواز الفضخ ايكون بعضرة صاحبه، أي: بعلمه، حتى لو فضخ بمحضر من صاحبه جاز الفضخ، وكذا لو كان صاحبه غائبا، وعلم بالفضخ، وإن كان غائبا، ولم يبلغه الفضخ؛ لم يجز الفضخ من غير علم صاحبه إضرار بصاحبه، ولهذا لم يصح عول الوكيل من غير علمه، مع أن الشركة تتضمن الوكالة، وعلم الوكيل المؤرث بعزا الموزل، فكلا في الوكالة التي تضمنته الشركة، وانظر: عزن البصائرة للحموني (۲۳۷۳).

وقىولـە: ﴿وَلِنَّ كَيْرًا مِنَ الْخُلُطُلُهِ لِبَنِي بَعْشُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامْنُوا وَعَيلُوا الصَّلِيحَتِ وَقِيْلُ مَا هُمُّهُ.

وكذلك ما جاء في قصة البراء بن عازب وزيد بن أرقم عندما كانا شريكين فاشتريا فضة بنقد ونسيتة؛ فبلغ ذلك رسول الله 瓣، فقال 瓣: «أمّا النقد فنعم»؛ فأمرهم «أن ما كان بنقد فأجيزوه، وما كان بنسيئة فردوه»(١٠).

إذن الشركة من العقود الجائزة، وليست الازمة، فلكل واحد من الشريكين أن يفسخ لكن بشرط ألا يترتب عليه ضرر كما علمنا عند الحديث عن شركة المضاربة.

◄ قولهم: (أَيْ: لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يَنْفَصِلَ مِنَ الشَّرِكَةِ مَتَى شَاءً،
 وَهِيَ عَفْدٌ غَيْرُ مَوْرُوثٍ).

ما دامت عقدًا جائزًا؛ فهو غير موروث.

تولىم: (وَنَفَقَتْهُمَا وَكُسْوَتُهُمَا مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ إِذَا تَقَارَبَا فِي الْمِيَالِ، وَلَمْ يَخُرُجُا عَنْ نَفَقَة مِثْلِهِمَا).

يعني نفقتهما المعتادة التي لا يكون فيها إسراف من أحدهما بأن يجاوز الحد في الإغداق على نفسه، ولا تقتير من الآخر بأن يدخر.

 ◄ تولىم: (وَيَجُوزُ لِأَحْدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يُبْضِعَ، وَأَنْ يُقَارِضَ، وَأَنْ يُودِعَ).

يبضع بمعنى: أن يعطي غيره بضاعة.

<sup>(</sup>١) أخرجه أحمد (١٩٣٠٦)، ولفظه: عن أبي المنهال: أأن زيد بن أرقم والبراء بن عازب ، كانا شريكين فاشتريا فضة بتقد ونسيتة، فيلغ ذلك النبي ، هي أمرهما أن ما كان بتقد فأجيزوه، وما كان بنسيئة فردوه، وقال الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

◄ قوله: (وَأَنْ يُقَارِضَ).

يقارض بمعنى: أن يدفع مال الشركة قراضًا يعني مضاربة.

◄ قولآمَ: (وَأَنْ يُودِعَ).

يودع بمعنى: أن يأخذ جزءًا من المال فيضعه وديعة وأمانة؛ فهي إشارة إلى التصرف.

◄ قولىم: (وَأَنْ يُودِعَ إِذَا دَعَتْ إِلَى ذَلِكَ ضَرُورَةٌ، وَلاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ
 يَهَبَ شَيْتًا مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ).

لا تجوز الهبة من مال الشركة؛ لأن الهبة إنما هي إذهاب للشيء، وهذا لا يكون إلا للإنسان الذي له التصرف الكامل في ماله المستقل. أما الهبة من مال الشركة دون موافقة شريكه فلا تجوز؛ لأن هذا المال سيخرج بلا عوض.

◄ قولاً؟: (وَلَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ إِلَّا تَصَرُّفًا يَرَى أَنَّهُ نَظَرٌ لَهُمَا).

فما كان ظاهره أنه يؤدي لضياع مال الشركة لا يجوز تصرفه؛ فينبغي أن يكون تصرفه في موضع إمعان النظر والحكمة، هذا بخلاف تصرفه في غير ما خطئ ثم ترتب عليه خسارة؛ فلا يؤاخذ به.

◄ قوللمَ: (فَأَمَّا مَنْ قَصَّرَ فِي شَيْءٍ أَوْ تَعَدَّى فَهُوَ ضَامِنٌ).

الشريك إذا أهمل أو قصر مجاوزًا الحد؛ فإنه يتحمل أمر إهماله وتعديه.

◄ تولىم: (مِثْلَ أَنْ يَدْفَعَ مَالًا مِنَ الشِّجَارَةِ فَلَا يَشْهَدُ، وَيُنْكِرُهُ
 الْقَابِشُ؛ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ قَصَرَ إِذْ لَمْ يُشْهِد).

فإن الله أمرنا بالكتابة والإشهاد؛ وتركُهما يعد إهمالًا من الشريك؛ فيضمن عند ذلك.  تولىمَا: (﴿إِذَا تَدَايَنَمُ بِنَانِهِ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَكَّى فَاحْتُبُوهُ وَلَيْكَتُب بَيْنَكُمْ كَانِتُ إِلْعَدْلُ﴾).

فهو أمر من الله؛ فلا ينبغي أن يستحيي الناس من كتابة الحقوق، وعدم التفريط في ذلك؛ لأن هذا هو توجيه الله ﷺ، ولا يقدح في الثقة بين الناس.

> قولاًم: (وَلَهُ أَنْ يَقْبَلَ الشَّيْءَ الْمَعِيبَ فِي الشِّرَاءِ).

إذا رأى المصلحة في ذلك؛ كأن يشتري سلعة فيها نوع من العيب، ثم تباع بعد ذلك بثمن أكثر، أو يكون العيب في جزء واحد في السلعة أو في بعضها وليس فيها كلها؛ فإذا ما أخرج ما فيه عيب؛ حصل الربح في الباقي غير المعيب.

◄ تولىم: (وَإِفْرَارُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فِي مَالٍ لِمَنْ يُنْقَمُ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ،
 وَتَجُوزُ إِقَالَتُهُ<sup>(۱)</sup>. وَتَوْلِيَنُهُ<sup>(۱)</sup>. وَلا يَضْمَنُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مَا ذَهَبَ مِنْ مَالِ

(١) الإقالة في البيع: نقضه وإبطاله. انظر: «المطلع على ألفاظ المقنع» للبعلي (ص٧٨٥).

 <sup>(</sup>٢) التولية: أن يشتري شبئًا ثم يقول لغيره: وليتك هذا العقد؛ فيصح العقد في غير المسلم فيه. تتحرير الفاظ التنبيه للنووي (ص١٩٢).

اختلف الفقهاء في الشريك: هل له أن يقايل ما اشتراه الآخر؟ على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية والمالكية، والأصح في مذهب الحنابلة: أن الشريك له أن يقابل فيما بيع من مال الشركة، سواء أكان هو البائع أم شريكه.

ملهب الحنفية، ينظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٧١/٦) حيث قال: «ولأحدهما أن يقابل فيما باعه الأخر؛ لأن الإقالة فيها معنى الشراء، وأنه يملك الشراء فيملك الإقالة،

وقيد المالكية الجواز بأن لا يكون في ذلك محاباة للبائع، وأن يكون في ذلك مصلحة للشركة. وهذا القيد معتبر عند الفقهاء في كل من تصرف لغيره.

يُنظر: «التاج والإكليل؛ للمواق (/٨٠/٨) . (هُوَاتَالَةُ أَحَدْهَمَا فَيِمَا بَاعَهُ هُوَ أَوَ شريكه، وتوليته لازمة كبيعه، ما لم تكن فيه محاباة، فيكون كالمعروف لا يلزم إلا ما جرَّ به إلى التجارة نفعًا، وإلا لزمه قدر حصته منه، وإقالة لخوف عدم الغريم، ونحوه من النظر، وانظر: «شرح مختصر خليل؛ للخرشي (٣٤٨٤).

التَّجَارَةِ بِاتَّفَاقٍ، وَلَا يَجُوزُ لِلشَّرِيكِ الْمُفَاوِضِ أَنْ يُقَارِضَ غَيْرَهُ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِمِ}(١١).

نعم؛ لأن هذه من الأمور الهامة، إلا إذا أعطاه تفويضًا مطلقًا.

توله: (وَيَتَنزَّلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنْزِلَةَ صَاحِبِهِ).

يعني: كل واحد منهما يحل محل الآخر في التصرف في المال؛ فكل منهما وكيل عن صاحبه.

◄ قولاًم: (فِيمَا لَهُ وَفِيمَا عَلَيْهِ فِي مَالِ التِّجَارَةِ. وَفُرُوعُ هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ).

حقيقة ما ذكر في الشركات هو أصول المسائل وأهمها، وقد اتسعت الشركات وأصبح هناك ما يعرف بالأسهم، وقد اتسعت هي الأخرى؛ وإذا تم معرفة الأصول؛ فكل ما يجِدُّ يُعرض على هذه الأصول؛ فما وافقها أُخذ به، وما خالفها يُردُّ، ولا ينظر إليه.

### \*\*

<sup>=</sup> ومذهب الحنابلة، ينظر: «الإنصاف» للمرداري (٤١٣/٥) حيث قال: «قوله: (وأن يقابل). هذا الصحيح من المذهب قال في الكافي، والشرع، والشرع: ريقابل في الأصح. وقال في المغني: الأولى: أنه يملك الإقالة، لأنها إذا كانت يبماً فهو يملك البع. وإن كانت فسخًا فهو يملك الفسخ بالرد بالعب إذا رأى المصلحة فيه. فكذلك يملك الفسخ بالإقالة إذا كان فيه حظ. فإنه يشتري ما يرى أنه قد غين فيه.

القول الثانيّ: مذهب الشافعية، والحنابلة في أحد القولين. يُنظر: «أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري ((٤٠١/) حيث قال: «المال المشترك لا يستقل بها أحد الشريكين حتى يحضر الآخر أو يرفع الأمر إلى القاضي».

يسس به اسد اسريمين صمى يعتصر ادعر او يربع ادعر إلى العاملي. يُنظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٣/٥) حيث قال: «وقيل: ليس له ذلك ـ يعني: الإقالة ـ وأطلقهما في الهداية، والمذهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب، والهادي، والتلخيص، والرعايتين، والحاوي الصغيره.

 <sup>(</sup>١) يُنظر: «التاج والإكليل» للمواق (٨٠/٧) حيث قال: «ولا يجوز لأحدهما أن يقارض شريكًا إلا بإذن شريكه.



الصفحة





| ۱٤۳۷       | (الْفَصْلُ الرَّابِعُ: فِي الْوَقْتِ الَّذِي تُوضَعُ فِيهِ   |
|------------|--|
| 73 77      | (الْجُمْلَةُ الثَّالِيَّةُ: مِنْ جُمَلِ النَّظَرِ فِي ٱلْأَحْكَامِ وَهُوَ فِي تَابِعَاتِ الْمَبِيعَاتِ                               |
| ۸۲۳۸       | [الْجُمْلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي اخْتِلَافِ الْمُتَبَّابِعَيْن]  |
| ۲۸۱        | [الجُزُءُ الخَامِسُ: الْأَحْكَامُ العَامَّةُ لِلْبَيْوَعِ الفَاسِدَةِ]   |
| ۲۸۳۷       | (القِسْمُ الرَّابِعُ: ۚ مِنَ النَّظَرِ المُشْتَرَكِ فِي البُيُوعِ  |
| ۳۹۳        | <ul> <li>(كِتَابُ الصَّرْفِ)</li></ul>   |
| ٨٥٤٧       | • كِتَابُ السُّلَم (وفي هذا الكتاب ثلاثة أبواب)  |
| 1209       | (الْبَابُ الْأَوَّلُ: ۚ نِنِي مَجِلَّهِ وَشُرُوطِهِ  |
|            | (البَّابُ الثَّانِي: فِيمَا يَجُوزُ أَنَّ يَقْتَضِيَ مِنَ المُسْلَمِ إِلَيْهِ بَدَلَ مَا الْمُقَدَ عَلَيْهِ السَّلَمُ وَمَا يَعْرِضُ |
| ٤٠٥٧       | فِي ذَلِكَ مِنَ الإِقَالَةِ وَالتَّمْجِيلِ وَالتَّأْخِيرِ  |
| ٧٥٣٧       | (البَابُ الثَّالِثُ: فِيَ الْحَتِلَافِ الْمُتَبَامِمَيْنِ فِيَ السَّلَم  |
| 101.       | • (كِتَابُ بَيْعِ اللَّخِيَارِ)  |
| 1001       | • [كتاب بيعُ المرابحة]   |
|            | (الْبَابُ الْأَوْلُ: فِيمَا يُعَدُّ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ مِمًّا لاَ يُعَدُّ وَفِي صِفَةِ رَأْسِ الْمَالِ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ        |
| ٧٦٠٠       | نْتُ عُلِنهِ النَّهُ   |
| 7117       | (الْبَابُ النَّالِي: فِي مُحَمِّم مَا وَقَعَ مِنَ الزَّيَادَةِ، أَوِ النَّقْصَانِ فِي خَبَرِ الْبَائِعِ بِالشَّمَنِ)                 |
| 777        | <ul> <li>(كِتَابُ بَيْعِ الْمَرِيَّةِ `</li></ul>  |
| ۳۵۲۷       | <ul> <li>(كِتَابُ الإِجَارَاتِ)</li> </ul>   |
| ۸۹۲۷       | (القِسْمُ الأُوَّلُ: وهذا القسم النظر فيه في جنس الئمن   |
| V Y Y      | (القِسْم النَّانِي: مِنْ هَذَا الكِتَابِ وَهُوَ النَّفَارُ فِي أَحْكَامِ الإِجَارَاتِ  |
| <b>YYY</b> | (الجُمْلَةُ الأُولَى: متى يلزم المُكرِى دفع الكراءَ  |
| ۱۳۷۷       | (الجُمْلَةُ النَّانِيَةُ: وَهِيَ النَّظَرُ فِي أَحْكَامِ الطَّلَوَارِئِ  |

| الصفحة        | i .               | الموضوع  |
|---------------|-------------------|--|
| ۱۳۷۷          |                   | الفَصْلُ الأُوَّلُ: مِنْهُ، وَهُوَ: النَّظَرُ فِي الفُسُوخِ) |
| ٧٧٤٧          |                   | (الفَصْلُ الثَّانِي: وَهُوَ النَّظَرُ فِي الضَّمَّانِ)       |
| ۱۷۷۷          |                   | (الفَصْلُ النَّالِثُ: فِي مَعْرِفَةِ خُكْم الاِخْتِلاَفِ)    |
| ۰۸۷۷          |                   | • ([كِتَابُ الجُعْل]ُ)                                       |
| VV91          |                   | • (كِتَابُ القِرَاضَ)  |
| VY9V          |                   | (البَابُ الْأَوَّلُ: فِي مَحِلَهِ                            |
| ۷۸۱۰          |                   | (البَابُ الثَّانِي: فِي مَسَائِل الشُّرُوطِ                  |
| 1747          |                   | [الْبَابُ النَّالِثُ: الْقَوْلُ فِي أَحْكَام الْقِرَاضِ]     |
| ٧٨٤١          |                   | (الْقَوْلُ فِي أَخْكَام الطَّوَارِئِ)                        |
| ۸۲۸۷          |                   | (الْقَوْلُ فِي حُكْم َ الْقِرَاضَ الْفَاسِدِ)                |
| 7777          |                   | (الْقَوْلُ فِي اخْتِلَافِ الْمُتَقَارِضَيْن)                 |
| ۲۸۸۱          |                   | <ul> <li>[كتاب المساقاة]</li></ul>                           |
| ۷۸۸۳          |                   | (الْقَوْلُ فِي الْمُسَاقَاةِ                                 |
| ٧ <b>٩</b> ٠١ |                   | (الْقَوْلُ فِي صِحَّةِ الْمُسَاقَاةِ)                        |
| <b>٧٩٠٢</b>   |                   | (الرُّكُنُّ الْأَوَّلُ: فِي مَحِلِّ الْمُسَاقَاةِ            |
| <b>٧٩١</b> ٨  |                   | (الرُّكْنُ الثَّانِي: العَمل                                 |
| 7787          | به من أجزاء الثمن | (الرُّكْنُ الثَّالِثُ: المساقاة تجوز بكل ما اتفقا علي        |
| V939          |                   | (الرُّكُنُ الرَّابِعُ: اشتراط الوقت في المساقاة              |
| V901          |                   | (الْقَوْلُ فِي أَحْكَام الصَّحَّةِ                           |
| <b>V97</b> •  |                   | ([القول في] أحكَّام المساقاة الفاسدة)                        |
| V979          |                   | • [كِتَابُ الشَّرِكَةِ]                                      |
| V979          |                   | الْرَكنَ الأُولُ: مُجِل شركة العنان مِنَ الْأَمْوَالِ .      |
| ٧ <b>٩</b> ٧١ |                   | (الْقَوْلُ فِي شَرِكَةِ الْعِنَانِ)                          |
| V4V1          |                   | الركن الأُول: فأما محل الشركة                                |
| 7447          |                   | الركن الثاني: كيفية اقتسام الربح                             |
| <b>٧٩</b> ٨٦  |                   | الركن الثالث: في معرفة قدر العمل                             |
| V9.49         |                   | (الْقَوْلُ فِي شَرِكَةِ الْمُفَاوَضَةِ)                      |
| V998          |                   | (الْقَوْلُ فِي شَرِكَةِ الْأَبْدَانِ)                        |
| <b>٧٩٩</b> ٨  |                   | (الْقَوْلُ فِي شَرِكَةِ الْوُجُووِ)                          |
| ۸۰۰۱          |                   | (الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ الشَّرِكَةِ الصَّحِيحَةِ            |
|               |                   |  |